



حاشی

تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للامامين الصامتين والامامين القدوتين العلامة العارف بآفة
 الشيخ عبدالحيد الشرواني نزيل مكة المكرمية والامام المحقق
 والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
 المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
 الارواح القهامة عاتمة المحققين شهاب الدين احمد
 ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
 تعتمد الله الجميع برحمته امين

الجزء العاشر

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبدالحيد الشرواني
 في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
 صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيد تابعة لحاشية الشرواني

(روجت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

مطبعة المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة

لصاحب المطبعة

مطبعة مصر
 مطبعة المكتبة التجارية الكبرى بمصر

34/3

عدد ١٨٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الايمان)

(قوله بالفتح) إلى قوله بما ياتي في المعنى لا قوله بالنظر لوجوب تكفير ما وسانه عليه من إلى المن في النهاية لا قوله وأن نوزع إلى نخرج قوله وابدل إلى وشرط الحالف (قوله لانهم كانوا الخ) تحليل لمخوف أي وإن سمى الحلف يمينا لانهم الخ عبارة المعنى واصلها في اللغة اليمين والمعنى واطقت على الحلف لانهم كانوا إذا تمها لقوا ياخذ كل واحد منهم يمين صاحبه سمي المعصية باليمين لو فرقت قال تعالى لاخذنا منه باليمين بالقوله اه (قوله قلة قوية الحلف) من اضافة المصدر إلى فاعله وقوله الحث مفعوله اه سم (قوله ويراده الخ) عبارة المعنى والنهاية والاسنى واليمين والقسم والايلاء والحلف الفاظ مترادفة اه أي في الحلف رشدي (قوله بالنظر لوجوب تكفيرها) أي وإلا فالعلاق بين ايضاً وحاصل المراد انه إنما قيد هنا بقوله بما ياتي المراد به اسم الله وصفته لان الكلام في هذا الباب في اليمين التي يجب تكفيرها لا في مطلق اليمين حتى يرد محو الطلاق اه رشدي (قوله تحقيق امر الخ) وتكون ايضاً للتأكيد والاصل في الباب قبل الاجماع ايات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم الآية وقوله ان الذين يشتركون بعد فقوا ايمانهم ثمنا قليلاً واخباره بان الله صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب رواه البخاري وقوله لا غرون قرى ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله تعالى رواه ابو داود واسنى ومعنى ونهاية في البجري سم من ما فصولاً يعني انه ليس المراد بتحقيقه جعله محققاً حاصل لان ذلك غير لازم لليمين فلم المراد بتحقيقه التزامه واما به على نفسه والتصميم على تحقيقه وايات انه لا بد منه فليتام اه (قوله محتمل الخ) عبارة الروض مع شرحه المعنى تحقيق امر غير ثابت ما ضا كان ومستقبلاً تقياً او اثباتاً يمكننا كحلفه ليخلف الدار او تمتعاً كطرفة ليعتقل

(كتاب الايمان)

بالفتح جمع بين لانهم كانوا يضمنون ايمانهم ببعضها بعضهم عند الحلف واصل اليمين القوة فتلقوا الحلف الحث على الوجود والعدم سم يمينا ويراده الايلاء والقسم وهي شرعا بالنظر لوجوب تكفيرها لتحقيق امر محتمل

(كتاب الايمان)

(قوله الحالف) قال المصنف في شرح مسلم ويقال الحالف بكسر اللام واسكانها ومن ذكر الاسكان ابن السكن في اول اصطلاح المنطق اه ذكر ذلك في شرح قوله عليه الصلوة والسلام المنطق سلمته بالحلف

تصريحهم بمعادة الإيلاء
اليمن مع تصريحهم بأن
الإيلاء لا يختص بالحلف
بأنه نعم مرقوم الطلاق
لا يحلف به أي لا يطلب وأن
كان فيه التحقيق المذكور
فقد ائتمينا بهذا الاعتبار
وحينئذ فذكر النظر
لوجوب التكثير إنما هو
ليان اليمن الحقيقية لانتع
الحاقها بالتكثير في ما في
التحقيق المذكور فخرج
بالتحقيق لغير اليمن الآتي
وبالحتم نحو لا موتن أو
لا اصعد السماء لعدم تصور
الحث فيه بذاته فلا احتلال
فيه بتعظيم اسمه تعالى
تخلاف لا موتن ولا صعد
السماء ولان الحث الميت فانه
يعين بحسب تكفيرها حالاً ما لم
يقيد وقت كند فيكره إذا
وذلك لتكريمه الاسم
ولا تزدده على التعريف
لنهيته بالاولى إذا احتمل
له فيه شائبة عذر احتال
الوقوع وعدمه بخلاف هذا
فانه عند الحلف هاتك لحمة
الاسم لعله باستحالة البرقة
وابدل محتمل بنين ثابت
ليدخل فيه الممكن والمتنع
وأجروا على انعقادها
ووجوب الكفارة بالحث
فيها وشرط الحالف يعلم ما
مر في الطلاق وغيره بل
وعما يأتي من التفصيل

الميت صادقة كانت اليمن واكاذبة مع العلم بالحال والجهل به اه (قوله بما يأتي) أي في المتن (قوله بنحو
الطلاق) أي كالتعلق اه عرش (قوله غير بيد) أي لتضمنه المنع من الحلف عليه كضمن الحلف بالله
كذلك اه عرش (قوله ويؤيده) أي ما اقتضاه كلام الرافي (قوله أي لا يطلب) أو لا يكون الطلاق مدخولاً
لحروف القسم أي لم يجر العادة به اه سيد عمر (قوله أي لا يطلب) كلامهم كالصرح في أن المراد لا يصح
أن يحلف به أي على صورة الحلف بالله نحو الطلاق لا فصل كذا اه سم (قوله وإن كان فيه) أي في الحلف
بالطلاق (قوله وحينئذ) أي حين أن يسمى الحلف بنحو الطلاق بينا (قوله اتما هو ليان اليمن الخ) فيه
أن ما قلناه من اقتضاء كلام الرافي وأيد مقتضاه أن الحلف بالطلاق بين حقيقة إضنا أي شرعاً إذا دل الكلام
في اليمن شرعاً اه سم (قوله بما الخ) أي باليمن الحقيقية والجوار متعلقان باللاحق (قوله في التحقيق
الخ) ليس الكلام في ذلك بل لا ينبغي أن يكون على نزاع فاعلم اه سم (قوله يخرج) إلى المتن في المتن إلا
قوله لا موتن قوله لا إلى وشرط الحالف قوله يعلم لم يكلف (قوله نحو لا موتن الخ) أي كقوله والله لا موتن
الخ اه معنى (قوله لعدم تصور الحث فيه الخ) عبارة المعنى والاسم لتحققه في نفسه فلا معنى لتحقيقه ولا به
لا يتصور فيه الحث اه (قوله بذاته) أي بالنظر لادته وإن كان يمكن الحث فيه بالصعود نحو قوله للعامة لفرصه
بالفعل هل بحث ويلازم الكفارة أم لا والظاهر أنه بحث وتلزمه الكفارة كقوله شيخنا العزيز اه
بحري (قوله بخلاف لا موت) هذا المثال لا يظهر إلا إذا كان الماضي بمعنى المضارع كما عبره النباة قال
عرش قوله بخلاف لا موت الخ أي ويبحث به في الطلاق حالاً اه (قوله ولا صعد السماء) أي ما لم يخرق
المادة فيه فيصدها اه عرش (قوله ما لم يقيد وقت كند الخ) هذا لا يظهر بالقية إلى المثال الاول ولو كان
بمعنى المضارع (قوله ولا تزدده) أي صيغ لا موت الخ (قوله لنهيته بالاولى الخ) فيشعره لأن الاولوية
لا تعتبر في التعريف قطعاً كما صرح به القنري كثيراً في الكلام على عبارة العلول في تعريف فصاحة الكلام
اه سم عبارة السيد عمر قوله لنهيته الخ فديقل فيها منه بالاولى بالنظر للحكم مسلم وعدم ورودها على
التعريف على نظر فالاولى أن يقال في التعريف محتمل للحث بقينا على تقدير وهذا وإن كان هو المراد
لكنه لا يدفع إلى اراد اه (قوله فيه) أي الحالف في المحتمل (قوله بخلاف هذا) أي نحو لا صعد السماء
الخ بما يتعمق به البر (قوله فانه) أي الحالف (قوله وابدل الخ) بناءً للمفعول ومن يبدل الوجود المعنى كما مر
(قوله ينير ثابت) الباء داخل على المأخوذ (قوله لا يدخل فيه) أي في تعريف اليمن (قوله والمتنع) هذا
هو المقصود ادعاه والاقام الممكن داخل في التعريف الاول أيضاً (قوله على انعقادها) أي اليمن على المتنع
(قوله وشرط الحالف الخ) عبارة المعنى (قوله عليه) اسم المصنف ضابط الحالف استثناء مما سبق منه في
الطلاق والإيلاء وهو غير كافٍ إلا الضبط أن يقال مكلف مختار الخ اه (قوله وهو) أي ضابط الحالف
(قوله مكلف الخ) مثل الآخر وسياق ما يصرح به اه سم ومكره ظاهره ولو يحق ولعلمه بذلك كرهه ليعده
أو عدم تصوره اه عرش (قوله أي اسم) إلى قوله وهي في النهاية (قوله أي اسم دال الخ) ولو شرع حلفه
بين ما يصح الحلف به وغيره كونه الكعبة قالوا به انعقاد اليمن وهو واضح أن قصد الحلف بكل أو اطلق
الماجر (قوله الحلف) فاعله وقوله الحث مفعوله (قوله نعم مرقوم الطلاق لا يحلف به أي لا يطلب)
كلامهم كالصرح في أن المراد لا يصح أن يحلف به أي على صورة الحلف بالله نحو الطلاق لا فصل كذا (قوله
اتما هو ليان اليمن الحقيقية) فيه أنها تعلم من اقتضاء كلام الرافي في اليمن شرعاً (قوله في التحقيق المذكور)
ليس الكلام في ذلك بل لا ينبغي أن يكون على نزاع فاعلم اه سم (قوله لنهيته بالاولى الخ) فيشعره لأن الاولوية
لا تعتبر في التعريف قطعاً كما صرح به القنري كثيراً في الكلام على عبارة العلول في تعريف فصاحة
الكلام (قوله والمتنع) ما تحقيقه (قوله وهو مكلف الخ) مثل الآخر وصرح به ما سبق في هامش قول
المصنف أو لا يكلمه فسلم على حثه ولو كاتبه أو رسله أو اشار إليه يد أو غيره فلا قتله (قوله لا تعتقد
الابذات الخ) (فرع) ذكر بعضهم أنها لا تعتقد فيها إذا قاله القاضي قل بالله فقال تالله إذا قلنا انه

أي اسم دال عليها وإن دل على صفة معها وهي في اصطلاح المتكلمين الحقيقة والانتكار عليهم بأننا لا نعرف إلا معنى صاحبه مردود بتصریح
الوجار وغيره بالاول بل صرح بذلك حبيب رضى الله عنه عند نقله بقوله وذلك في ذات الاله (أو صفه) أو ستأتي في الاول بقسميه (كقوله
واشهر العالين) أي مالك المخلوقات (٤) لأن كل مخلوق علامة على وجود خالقها (والحي الذي لا يموت ومن نفس يده) أي قدرته

فان قصد الحلف بالمجموع فيه تأمل الوجه الاتقيد لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به والمجموع الذي
جزؤه كذلك يصح الحلف به اه سم ويأتي عن ع ش ما يوافقه (قوله أي اسم دال عليها) مثل بحر والذي
نفس يده فهو اسم كاتصفا كلامه وصرح به بعضهم وان اقتضى كلام غيره انه قسم للاسم فلعلهما
اصطلاحان اه رشيدى (قوله وهي) أي الذات (قوله وستأتي) أي في المتن (قوله فالاولي بقسميه الخ) عبارة
المتن فالذات كقوله والله بحر أو نصب أو رفع سواء اتفقت ذلك أم لا والصفة كقوله ورب العالمين (قوله
أي مالك) إلى قوله فان لم يقصد في المتن أي قوله الله بقوله لا تقول الله بعد قول المتن به وقوله غير ما ذكر إلى كانه (قوله
لان كل مخلوق الخ) أي وإتاسي المخلوقات بالعالمين لان الخ على هذا العالمين ليس مخصوصا بالعلاء وهو
ما عليه البرماوى ككثيرين وذهب ابن مالك إلى اختصاصه بالعلاء (فائدة) موقع السؤال في الدرس عما
يقع من قول العوام والاسم الاعظم هل هو عين أم لا ونقل بالدرس عن مر ان نقاد البين بما ذكر اه
ع ش (قوله ومن فلق الحية) يؤخذ منه صحة إطلاق الاسماء المهمة عليه تعالى وبصرح بعضهم اه ع ش
(قوله الله) هذا يقتضى جعل المادى به لاسم كاي ما يصرح به والظاهر خلافه اه سم (قوله ومن غير
اسماء الحسنى) كخاتى الخلق اه جبرى (قوله فلا تتعد الخ) عبارة المتغنى والنباهة لان الايمان معقودة
عن عظمت حرمته ولزم طاعتهم وإطلاق هذا يقتضى بالله تعالى فلا تتعد بالمخلوقات كحق النبي وجبريل
والكعبة وفي الصحيحين ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآياتكم فمن كان حائفا لعلف حلف بالله اقر ليصمت والحلف
بذلك مكروه اه (قوله بمخلوق كنى الخ) أي بحيث تكون مينا شرعية موجبة للكفارة أو لا فهي بين لغة
ويبقى الحال فان لا يتسأل في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سببا إذا حلف
على نية ان لا يفعل فان ذلك قد يجر إلى الكفر لعدم تعظيمه الرسول والاستغفاف به صلى الله عليه وسلم اه
ع ش (قوله الكرامة) بوقاقتها بقوله المتغنى كاه (قوله وهو المتعبد) أي القول بالكرامة (قوله وهو الذي
الخ) أي القول بالحرمة أو الاسم (قوله لا تصدغاهم به) أي بالحلف بغير الله (قوله اعظام المخلوق به) أي
بالحلف بمحمّل ان الخلف عام مهملتهم بالناس وحيتاد الجارو والمجرور نائب الفاعل والتضمير لال (قوله
وإدخاله) إلى المتن في النباهة لاخره بنما إلى لا ينافيه وقوله له فله يختص بالله وقوله مر إلى أو وودو الانها
عكست ما عراه الشارع إلى المتن والروضة (قوله في حله) أي المتن حيث قدر لفظة الجلالة (قوله به ويندفع)
أي جواز الامرين (قوله تصويب من حصر) من إضافة المصدر إلى فاعله وقوله للبت بان معناه الخ الجار ان
متعلقان بالتصويب وقوله وإفساد الخ معطوف عليه (قوله بان معناه يسمى الله بالخ) أي لان هذا ليس
ممتناه كاهو ظاهر بل معناه ينقر الله به فلا يشار كفيه غيره مع ان ماسلك ذلك الشارع في حل المتن تكلف

بصرها كيف شاء ومن
فلق الحية (وكل اسم مختص
به) الله (سبحانه وتعالى)
غير ما ذكره لو مشتقا ومن
اسما الحسنى كالله مالك
يوم الدين والذي اعبد أو
أسجد له ومقلب القلوب
فلا تتعد بمخلوق كنى
وملك للنبي الصحيح عن
الحلف بالآباء وللأمر
بالحلف بأنه وروى الحاكم
غير من حلف بغير الله فقد
كفر وفي رواية فقد اشرك
وحلوه على ما إذا قصد
تعظيمه كتعظيم الله تعالى
فان لم يقصد ذلك اثم عند
أكثر أصحابنا أي تعما
لنص الشافعي السريع فيه
كذا قاله شارح والذي في
شرح مسلم عن أكثر
الأصحاب الكرامة وهو
المتعبد وان كان الدليل
ظاهرا في الاسم قال بعضهم
وهو الذي ينبغي العمل به في
غالب الاضمار لقصد
غالبهم به اعظام المخلوق
ومعناه الله تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا وقال ابن
الصلاح بكرة بماله حرمة
شرعا كالنبي ويحرم بالآ
حرمة كالهلال وذكر
الماوردي ان للحبيب

ناكل وفيه نظر بل الوجه انقضاء وإن قلنا بتكوله فليراجع (قوله مختص به الله) هذا يقتضى جعل
المادى به لاسم والظاهر خلافه اللهم إلا ان يكون لفظ الله بدلا من المادى فلا ينافي أنبهاه فليتأمل ثم راي ما
يأتي وفي حاشيته (قوله فلا تتعد بمخلوق كنى وملك الخ) (فرع) كفى حلفه بين ما يصح الحلف به وغيره
كواؤه والكعبة فالوجه انقضاء البين وهو واضح ان قصد الحلف بكل أو أطلق فان قصد الحلف بالمجموع
فيه تأمل الوجه الاتقيد لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به والمجموع الذي جزؤه كذلك يصح الحلف
به (قوله بان معناه يسمى الله به) أي لان هذا ليس بغيره أي لان هذا ليس معناه كاهو ظاهر بل معناه ينقر الله به فلا
يشار كفيه غيره مع ان ماسلك ذلك الشارع في حل المتن تكلف لا داعي إليه إلى التبادر ليس إلا رجوع

التحليف بالطلاق دون القاضى بل يرمز له الامان فله وفي خبر ضعيف ما حلف بالطلاق مؤمن ولا استحلف به الا مأنق لا
وإدخاله الياء على المقصور بناء على ما تقرر في حله الذي سلكه شارح لا ينافيه إدخاله لما في الروضة على المقصور عليه في قوله يختص بالله
لما رايها تدخل على المقصور والمقصور عليه وبه يندفع تصويب من حصر دخولها على المقصور فقط للبت لان معناه لا يسمى به غير
الله وهو المراد وفساد ما في الروضة بأن معناه يسمى الله به لا يسمى بغيره وليس مرادا واول القسم والتشوز ما يوضع ما ذكرته

لاداعي اليه الذابتادر ليس الاربع الهامد به على الله تعالى فالباء داخلة فيه على المقصور عليه كما في
 الروضة اه سم **(قوله)** واورد على المتن اي على قوله لا تمتد لا بذات الله تعالى الخ العين الغموس اي فانها
 بذات الله الخ ولم تمتد اه سم **(قوله)** وهي ان يحلف الخ عبارة الروض مع شرحه والمغنى فان حلف كاذبا
 علما بالحال على ماض فهي العين الغموس سميت بذلك لانها نفس صاحبها في الامم اوفى النار وهي من
 السكابر كاور في البخاري وفيها الكفارة لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان الآية وتعلق
 الامم لا ينع وجوبها بكاف الظاهر ويجب التزير ايضا **(قوله)** الاخير هو قوله بذات الله وقوله الاول
 هو الانقضاء اه ع **(قوله)** ان جمعا متقدما الخ او اشار الشهاب الرمي الى تصحيح هذا في حواشي
 شرح الروض وذكر صور الظاهر فيها فائدة الخلاف ثم نقل عن البلقيني انه لا خلاف في المذهب في
 انعقادها وان قال من الاصحاب انها غير معتدلة لم يرد ما قاله ابو حنيفة انها لا كفارة فيها وانما اراد انها
 ليست بمنعقدة انعقادا يمكن منه البراءة الخ لا انعقادا مستتقة للعين من غير امكان البراءة اطال في ذلك
 فليراجع اه رشدي **(قوله)** قالوا بانقضاء اي العين الغموس وهي انقضاءها والمعتدلة تظهر فائدة
 ذلك في التعليل اه ع وروى ما عان المغنى والروض وشرحه والشهاب الرمي اعتماده ايضا **(قوله)**
 ظاهرا الى قوله واسطة بكل في المغنى الا قوله والمعتدلة قوله غالبا الى قول ابن جرير وحروف القسم في
 النهاية الا قوله لم يأت الى ويقع قوله لو لم يأت الى ابن جرير وقوله والفرض الى المتن وقوله وما في معناها عامر
 وقوله لم يأت الى بقرآن وقوله وان تازع في لاسنوي وقوله كما قاله الخطابي وغيره **(قوله)** يعني اشار
 به الى بعد التفسير عبارة المنهج مع شرحه الا ان يريد به غير العين فليس يبين فيقبل منه ذلك كما في الروضة
 كاصلها ولا يقبل منه ذلك في العلق والمناق والابلا ظاهرا يتعلق حق غيره به يشمل المغنى منه ما لو اراد
 بهاي بالاصنام المخصصة تعالى غيره تعالى فلا يقبل منارادته ذلك لا ظاهرا ولا باطنا لان العين بذلك
 لا يحتمل غيره فقول الاصل ولا يقبل قوله لم ارد به العين في قول بذلك اوسبق قلم اه وقوله لم قول بذلك اي
 بآراء غير الله بها اوسبق قلم اي ان ابقائه على ظاهره **(قوله)** لم ارد بما سبق الخ ويمكن جعل المتن على حذف
 مضاف اي لم ارد به متعلق بالعين وهو المحلوف به اه سم **(قوله)** في نحو باقية الخ اي من كل حلف بما يدل
 على ذاته تعالى فقط او مع صفته وليس المراد بنحوه الحلف بما يدل على الذات فقط واحترز بذلك عن قوله بعد
 دون طلاق الخ اه ع **(قوله)** اردت بها اي بالصفة المذكورة **(قوله)** ثم ابتدأت الخ راجع لكل من
 قوله كجاءه او والله الخ وقوله او وقت الخ **(قوله)** فانه يقبل ظاهرا اي حيث لا قرينة فان كان ثم قرينة
 يدل على قصده بالعين لم يصدق ظاهرا مغنى وروض مع شرحه **(قوله)** لكن بالنسبة لخلق الله تعالى دون طلاق
 عبارة المغنى والروض مع شرحه وانما قبل منه ما اي في الحلف بما يختص به تعالى ارادة غير العين
 بخلاف الطلاق والمناق والابلا تتعلق حتى الغير به لان العادة جرت بآراء الفاظ العين بلا قصد بخلاف
 هذه الثلاثة فتدفع فيها مخالفتها للظاهر فلا يصدق اه **(قوله)** دون طلاق وابلاد الخ صورته ان يحلف
 بالطلاق ثم يقول لم ارد به الطلاق **(قوله)** بالنسبة لخلق الله تعالى دون طلاق الخ يعني ان ما ذكرنا لا ياتي
 نظيره في الطلاق وما بعده كما في ابراهيم فوالقالات مثلا وتعالى وقال اردت ان دخلت الدار لا يقبل ظاهرا
 وشدي بل اردت به كل الوثائق مثلا وان يقول لعبد اه انت حر ثم يقول لم ارد به العقب بل اردت به انت كالحرف

الهام به على الله تعالى فالباء داخلة فيه على المقصور عليه كما في الروضة **(قوله)** واورد على المتن اي قوله
 لا تمتد لا بذات الله **(قوله)** العين الغموس اي فانها بذات الله الخ ولم تمتد **(قوله)** وهي ان يحلف على ماض
 ماض كاذبا بالخ عبارة الروض فان حلف كاذبا علما على ماض فهي الغموس وفيها الكفارة قال في شرحه
 لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان ثم قال ويجب فيها التزير ايضا انتهى **(قوله)** يعني لم ارد
 بما سبق يمكن جعل المتن على حذف مضاف اي لم ارد به متعلق بالعين وهو المحلوف به **(قوله)** فانه يقبل
 ظاهرا كما في الروضة واصلها لكن بالنسبة لخلق الله تعالى دون طلاق وابلاد الخ عبارة الروض ويصدق

واورد على الآء العين
 الغموس وهي ان يحلف
 على ماض كاذبا علما فانها
 عين بالله ولا تمتد لان
 الحلف اقترن بها ظاهرا
 وكذا ما عان على الاصح ويرد
 بانها اشتباه لنشأتم توهم ان
 المحصور الاخير والمحصور
 فيه الاول وليس كذلك
 بل المقرر ان المحصور فيه
 هو الجزء الاخير فانقضاءه
 هو المحصور واسم الذات او
 الصفة والمحصور فيه فعنا
 كل عين منعقدة لا تكون
 الا باسم ذات او صفة وهذا
 حصر صحيح لان كل ما هو
 باسم الله اوصفته يكون
 منعقد اقامه على ان جمعا
 متقدمين قالوا بانقضاء
 (ولا يقبل) ظاهرا ولا
 باطنا (قوله) لم ارد به العين
 يعني لم ارد بما سبق من
 الاسماء وصفات الله تعالى
 لانها نص في معناها لا تحتمل
 غيره اما لو قال في نحو باقية
 او والله لا فعلن اردت بها
 غير العين كجاءه او والله
 المستعان او وقت او
 استمتعت بالله ثم ابتدأت
 بقولي لا فعلن فانه يقبل
 ظاهرا كما في الروضة واصلها
 لكن بالنسبة لخلق الله تعالى
 دون طلاق وابلاد وعق

فلا يقل ظاهر التعلق حق التعبد به (وما) (٣٦) العرف اليه سبحانه عند الاطلاق) قالوا ولي غيره بالتقيد (كالحريم والحائض والرازيق)

في الحاصل الحيدة مثلاً لأن يولي من زوجته ثم يقول لم أرد به الايلاء اه يجرى عن المشاوي والاولى ان يصور بحر على طلاق زوجتي لافلته او لافلته كذا (قوله فلا يقل ظاهره) مفهوما كشرى المنهج والروض انه يقبل منه باطنا اه عش (قوله غالباً) معترضة قول المصنف الاتي سواء (قوله ولي غيره بالتقيد) ليس مقابلاً لقوله غالباً لان ذلك مفروض عند الاطلاق وما هنا ليس مطلقاً فليست بالذي احتز عنه بقوله غالباً ولعله ما ذكره يمدقوله وما استعمل فيه وفي غيره الخ مع ذلك فيه شيء اه عش اي لان المصنف ذكر ان العيين تعقده فلا يصح ان يكون معترضاً واجباً بأنه لما يقيد بقوله الاية وكان الاول شاملاً للاطلاق حسن ان يكون معترضاً به يجرى (قوله وال فيها الكمال) اي لا للمعوم ولا للمهد قال سيويه يكون لام التعريف للكمال تقول زيد الرجل تريد الكمال في الرجلية وكذلك في اسماء الله تعالى فاذا قلت الرحمن اي الكامل في معنى الرحمن العالم اي الكامل في معنى العلم وكذا بقية الاسماء اه معني (قوله بها) اي بالاسماء المذكورة لكن الانسب لقول المتن به ولقوله الاتي لا ه قد يستعمل الخ التذكير (قوله بان اراده تعالى الخ) هذا بيان لطوق الاستثناء وقوله خلاف الخ بيان لفهمه (قوله لا ه قد يستعمل الخ) اي فيقبل ولا يكون بيننا له الخ اه معني (قوله في ذلك) اي في حق غيره تعالى مقيداً اه معني (قوله بالاول) اي بما اخص به تعالى (قوله يستعمل في غيره) يعني يصدق على غيره تعالى (قوله قصد ه) اي الغير اه عش (قوله بكر اللام) اي قوله الاشتراك في المعنى (قوله بان اراده تعالى الخ) اي ولومع غيره كان اراد العالم الباري تعالى وشخصاً اخر كالنبي وغيره اه عش وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله اشبهت الكنيات) اي فاحتاجت الى التبيين (قوله وال اشتراك) اي بينه تعالى وبين الغير (قوله ويريدون به الله) ويبيى ان مثله في الحرمة ما لو قصد بذلك النبي ﷺ اه عش وفيه وقفة لظهور الفرق (قوله إذ جناب الانسان الخ) اي يحرم اطلاقه عليه تعالى سواء قصداه واطلقوا وإن كان عامياً لكنه إذا صدر عنه يعرف فان عاد اليها يميزونه في امتناع الاطلاق عليه ما يقع كثيراً من قول العوام اتكلمت على جانب الله تعالى او الحلة على الله كما تقدم في العقيقة اه عش (قوله فلا تمنقدون نوى الخ) سند ذكره من قريب خلافة اه سم (قوله ولو سلنا الخ) غايه (قوله والثاني) حلف على قوله فالاول بقسميه (قوله الذاتية) اي قوله وإن نازع في المعنى الا قوله فان اريدل وعلوه قوله ما لم يرد الي وبالقرآن (قوله الذاتية) اخراج الفعلية كالحلق والرزق فلا تعقدها كما صرح به الرافعي واخرج السلية ككونه ليس بحسم ولا جوهراً ولا عرف من حيث لا يرتبه ان قال لم أقصد ولا يصدق في الطلاق والعاقب والايلاء اه (قوله فلا تمنقدون نوى) سبأ في فحاش الالية خلافة (قوله والصفة كعظمة الله) وهو الخ قال الرزكي المراد ان يكون مبني على جواز اطلاقه الا شعري قال المنع وفصل القاضى اي بكر وغيره بين ما يجرى تعصفاً فتفتح وما لو جرم فيجوز ثم قال من الصفات الذاتية ككونه تعالى ازيالوا نه واجب الوجود هي كذا اتعدل الذات ومنها السلية ككونه ليس بحسم ولا جوهراً ولا عرف ولا في جهة ولم ارفها شيئاً والظاهر ان نقاد العيين بها لا يهاقدية متعلقة بالله اه ثم قال انه اي وفي كتب الحنفية انه لو قال بسم الله لا فعلن فهو عيين ولو وصفه الله فلا لان الاول من ايمان الناس ولهذا يقولون بسم الله انزلت من عنده السور قال الرافعي وذلك ان تقول ان قلنا الاسم هو المسيح فالحلف بالله تعالى وكذا ان قلنا الاسم صلوات ان اراد بالاسم التسمية لم يكن بيننا الا ان يريد الوصف اه وبعبارة الرافعي اخر الباب وان بعضهم اي الحنفية قال لو قال بسم الله لا فعلن كذا فهو عيين ولو قال بصفة الله تعالى فلا لان الاول من ايمان الناس الا ترى القائل يقول بسم الله الذي انزلت من عنده السور ولكن ان تقول اذا قلنا الاسم هو المسيح فالحلف بالله تعالى وكذا ان جعل الاسم صلوات وإن اراد بالاسم التسمية لم يكن بيننا وقوله بصفة الله يشبه ان يكون بيننا إلا ان يريد الوصف اه وكانه اراد بالتسمية اللفظ وبالوصف قول الوصف لعل قول الرزكي السابق ولو وصفه الله عرف عن ولو قال وصفه الله (قوله)

والمصور والجبار والمكبر والحق والقاهر والقادر (والرب تمتد به العيين) لا تصرف الاطلاق اليه تعالى وال فيها للكمال (الا أن يريد بها) (غيره) تعالى بأن اراده تعالى أو أطلق بخلاف ما لو اراد بها غيره لانه قد يستعمل في ذلك كرحيم القلب وخالق الكسب واستشكل الرب بال ياله انه لا يستعمل في غير الله تعالى فينبغي الحفاة بالاول ويرد بان اصل معناه يستعمل في غيره تعالى فصح قصده به وال قرينة ضعيفة لا قوة لها على الغاء ذلك التصديق (وما استعمل في غيره تعالى) سواء كالنبي او الموجد (والعالم) بكر اللام (والحي) والسميع والبصير والعليم والحليم والغنى ليس يمين الابنية) بان اراده تعالى بها بخلاف ما إذا ارادها غيره أو أطلق لانها لا أطلقت عليها سواء اشبهت الكنيات وال اشتراك إنما يمنع الحرمة والتعظيم عند عدم التية في مريد اي ان يصرون اجاب به ويقع من العوام الحلف بالخلف بالرفع والرفع ويريدون به الله تعالى مع استحالة عليه إذ جناب الانسان فناء داره فلا يصدقون نوى بذلك كما قاله ابو زرعة لان التية لا تورع الاستحالة ولو سلنا أن الرفع من اسمائه تعالى بناء على اخذها من نحو رفع الدرجات ومرافقه في الردة (و) الثاني ويختص من الصفات بما لا شركة فيه وهو (الصفة) الذاتية

لكن بناء على اخذها من نحو رفع الدرجات ومرافقه في الردة (و) الثاني ويختص من الصفات بما لا شركة فيه وهو (الصفة) الذاتية

لكن بحث الزركشي الانعقاد بها لانهادية متعلقة به تعالى اه رشیدی (قوله) كونه عظمة الله (الخ) الزركشي من الصفات الذاتية كونه تعالى ازليا واصواب الوجود منها السلبية كونه ليس بجم ولا جرم ولا عرض ولا في جبروتهم ار فيه شيئا والظاهر انعقاد اليهين بها لانهادية متعلقة بالله تعالى اه وقال الرافعي وان بعضهم اى الحنفية قالوا قال بسم الله لعلنا كذا فهو يمين ولو قال بصفة الله فلا وكان قولنا اذا قلنا الاسم هو المسيح فالحق بالله كذا ان جعل الاسم صلة وان اراد بالاسم التسمية لم يكن يميناً وقوله بصفة الله يشبه ان يكون يميناً الا ان يريد به الوصف اه وكاهه اراد بالتسمية للفظ وبالوصف قول الوصف وقال ابن الصاغى في تناوله قال وقد رث الله يكون يميناً لقوله تعالى وما قدروا الله حق قدره اى عظمتهم وحكى ابن المنذر عن الشافعي فيمن حلف بالله تعالى ان يكون بصفة الله فيكون قائله به اقول قال الزركشي فاطر التبر صفة فعل او ذات اه سم بحذف (قوله) في الكل) عبارة للمتي في الت (قول المتن يمين) خبر عن قول الشارح والثاني وما بينهما اعتراض ومع ذلك قول المصنف يمين لا حاجة اليه من أصله لاستفادته من قوله اولاً ولا لتعقده بالذات الله تعالى او صفة له بل في قلادة اه ع (قوله) منع قول الناس نائب فاعل اخذ (قوله) وورد الخ) عبارة للمتي ومنع الترافيق ذلك وقال الصحيح ان عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبر دمجوعها اه (قوله) يمين المجموع الخ) فيشبه اه سم عبارة عرش هذا عقد مخالف ما تقدم من جعل الصفة في مقابلة الذات سم تفسير الذات بانها مادل على الذات ولو مع الصفة اه عبارة القليوبي وفيه نظر بل هو فاسد اذا لو كان كذلك لم تصح اضافته اى لفظ عظمة الله تعالى لان الكل لا يضاف لجزءه وايضا المعبر ذات المصنف بالصفات لا الذات مع الصفات اه (قوله) او مجرد الصفة (لمنع) ولقائل ان يقول يميني عدم المنع وان اريد مجرد الصفة ما لم يرد باللام التعدية للتواضع له لاحتياجها معنى الملقى تواضع له لاجل عظمتها فان قيل الذات تستحق التواضع لذاته قلنا لسفاهة تأمله اه سم عبارة السيد دهر قد قال لا يحتمل ان يكون لام لعظمة للثانية لانه لا تستحق التواضع محذور العلم به تقديره هو فيخذ فلا محذور وان كان خلاف الاولى من جعل الذات هي المتشابهة في تعامل على ان حل التواضع على العادة ليس يمينين اه (قوله) حكم الاطلاق) اى في قوله سبحانه من تواضع كل شئ لعظمتي عرش (قوله) يميني مغاير الخ) اى في قول المصنف والصفة كونه عظمة الله الخ (قوله) ان المراد بالاسم) اى في قول المصنف وكل اسم الخ (قوله) من صفة ذات الخ) والفرق بين معنى الذات والفعل ان الاولى ما استحقته في الازل والثانية ما استحقته في الازل بل قال عالم في الازل ولا يقال رزقي في الازل الا تو سماً باعتبار ما يؤول اليه الامراض ومعنى (قول المتن) الا ان يميني الخ) قال الزركشي علم من استحقته ان الصفات الفعلية كخلق الله ورزقي الله ورحمة الله لا تستحق بها اليهين به جزم الرافعي قال وبالله اجاب الامام في احياء اقواله واطلق الجهر عدم الانعقاد بصفات الفصل لكن جرم الخفاف في الحاصل بانها تكون يميناً اذا نواها اه سم وفيه عدم الانعقاد بها عقيد

وبالمطلة وما بعد ما ظهور آثاره كان يريد بالكلام الحروف الدالة عليه وإطلاق كلام الله تعالى عليها حقيقة شائعة في الكتاب والسنة فلا يكون معنا لأن اللفظ محتمل له (أ) وتعمد بكتابتها بنحو التوراة ما يرد الالفاظ كما هو ظاهر مما رأيت الزركشي قال وحلف المصل

بأنه منسوخة من القرآن أو بنحو التوراة تعتقد عينه لأنه كلام الله من صفات الذات قاله القاضي ويبنى أن تكون المنسوخة على الخلاف في أنه هل يحرم على المحدث مسوؤل بطل الصلاة بقرائه هو الصحيح لا يحرم وتبطل بقرائه يوجب عدم الانتقاد له ويرد مخبره ببيان المدارح على المعنى وهو كلام الله تعالى بلا شك رغم على الالفاظ ولا حرمة لما بعد نسخها فالوجه ما ذكره من الانتقاد ما لم يرد اللفظ وبالقرآن ما لم يرد به نحو الخطبة وبالمصنف ما لم يرد به وهو جلد مؤرخ فيه الأسنوي لأنه عند الإطلاق لا يتصرف عرفا لما فيه من القرآن ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين أن يقول والمصحف أو وحق المصحف (ولو قال وحق الله) أو وحرمة لاطن أو ما فعلت كذا (فيقين) وإن أطلق لعلبة استعمال فيها ولأن معناها حقيقة الالهية نعم قال جمع لا بدع الاطلاق من جرحه ولا كان كناية

وبفرق بين ما يأتي أنه لا فرق بين الجرح وغيره بأن تلك صرائح فلم يؤثربها الصرف بخلاف هذا كما

قال (الأن يريد) بالحق (العبادات) فلا يكون معناها لأنه يطلق عليها قضية كلامهم الاتي في الدعوى أن الطالب الغالب المدرك للملك صرائح في العين واغترض بأن أسماء الله تعالى توقفة على الاصح ولم يردش منها فلا يجوز إطلاقها عليه كما قاله الخطاطي وغيره وإن اعتذر عنهم بأنهم إنما استحسنوها لما فيها من الجلالة والردح الله من غير اندرس ويعلم أنهم جروؤ ذلك على مقابل

الشارح كالتاثير المتقن قول المصنف والصفة بالذاتية (قوله) وبالمطلة وما بعد ما ظهور آثارها) لانه يقال بان عظمة الله وكبريائه يشار إلى افعاله سبحانه وتعالى وقد يراد بالجلال والوقر الكبرياء ظهور اثره على المخلوقات اه معنى (قوله) كان يريد الخ عبارة التاثير المتقن وكان الخ بالمطف (قوله) فلا يكون (الخ) تقريب على المعنى (قوله) وبنحو التوراة) كالانجيل اه نية (قوله) تخبر به اي الزركشي (قوله) هنا) اي في العين وقوله لم اي في حرمة المس وطلان اه لافق (قوله) وبالقرآن (الخ) عطف على قوله بكتساب الله (الخ) (قوله) ما لم يرد به نحو الخطبة) أي أو الالفاظ والحروف أخذنا عاقدتها في قوله وكان يريد الكلام الخ اه عش (قوله) نحو الخطبة) أي كصلاة اه معنى (قوله) لا يتصرف عرفا سافيه (الخ) وقد يستعمل في المعنى المتقدم القائم بذاته تعالى وفي الحروف الدالة عليه وقضية التخصيص ما لم يرد به قوله الخ الحنف عند الاطلاق وكذا عند إرادة الحروف وهو عاقد ما لله وكلام الله لعل ما ذكره هنا مجرد تمثيل اه عش (قوله) ومنه وخذ الخ) يتأمل وجه الاختلاف بين اه عش (قوله) انه لا فرق (الخ) ولعله اي الفرق ان حق المصنف يتصرف عرفا لئله الذي يصرف في ولا كذلك المصنف فانه إنما يتصرف فلسافيه من القرآن اه عش (قوله) وحق المصنف) كذا في اصل اشار حرمه تعالى اه سيده عراي وكان ينبغي وحق المصنف (قوله) وإن أطلق) إلى قوله وإن اعتذر في المعنى الا قوله ويرق إلى الخ (قوله) وإن أطلق (الخ) عبارة المعنى إن نوى الإيهان فما وكذا إن أطلق في الاصح لعلبة استعماله في العين فنزل الاطلاق عليه اه (قوله) ولأن معناها حقيقة الالهية) لأن الحق ما لا يمكن وجوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله تعالى اه معنى (قوله) ولأن معناه وحقيقة الالهية) عبارة الجلال لعلبة استعماله فيها بمعنى استحقاق الله تعالى الالهية اه رشدي (قوله) وحقيقة الالهية) خبر ان (قوله) قال جمع (الخ) معناه اه عش (قوله) لا بدع الاطلاق (الخ) قصيته انهم آتية لا يتعين الجرح اه سم (قوله) ولا كان كناية) عبارة المعنى كان رفع الحق أو نصب فكسبته لتردده بين استحقاق الطاعة والالهية فليس وبين الالهية اه (قوله) وبين ما يأتي) أي في شرح كتابه والله تعالى (قوله) بأن تلك صرائح (الخ) قد يناقش فيه من وجهين احدهما انه اشتر ان الصريح يقبل الصرف ففي ترجيح فلم يؤثربها بحث والثاني ان ما حان لم يكن صريحا استحاج لئله وليس كذلك في قوله بخلاف الخ بحث ايضا وقد يجاب عن الثاني بأن المراد بالصرائح النصوص لا مقابل الكنايات فليتأمل في قاعدة كفى فتاوى السيوطي مسئلة رجل حلف يشهد الله او يشهد الله او اضاف قوله وحق هل تعتقد بمنته وتزعم الكفارة إذا حنت ام لا وما إذا حلف بالجانب الرفيع واداره الله تعالى الجواب لا نقل عندني

ذلك الذي يظهر في شهادة يشهد الله أنه ليس يمين في الاذكار التي تروى ما يشهد بذلك فانه ذكر ما معناه أن من الناس من يتورع عن اليمين فيعدل إلى قوله يشهد الله فيقع في اشد من ذلك من حيث انه نسب إلى الله انه شهد بالشئ وعليه على خلاف ما هو عليه وكذا لو ضم اليه قوله وحق يشهد الله إلا ان أراد يشهد المصدر فيكون معناه وحق شهادته أي عليه فيكون في الحالة معناه يمين لا تحلف بالمرء اطلاق الفعل وإرادة المصدر شائع كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين أي يوم نفعهم وإذا حلف بالجانب الرفيع واداره الله تعالى فهو يمين لا تشك اه وتقدم افقاعن ابي زرعة خلاف ما قاله في الجانب الرفيع اه سم بخلاف (قوله) صرائح

وكلام ابن سرة عقاله لكن يطبق عليه كلام الخاقاني السابق اه فليتأمل ما المراد بالنعمة والعقوبة وما المراد بالفعل (قوله) نعم قال جمع لا بدع الاطلاق من جرح (الخ) قال في الرض وإن قال وحق الله بالرفع أو نصب فكسبته اه (قوله) ايضا قال جمع لا بدع الاطلاق) قصيته اي مع التية لا يمين الخبر (قوله) بأن تلك صرائح (الخ) قد يناقش فيه من وجهين احدهما انه اشتر ان الصريح يقبل الصرف ففي ترجيح فلم

أى فى اليمين (قوله المشهورة) إلى قوله بل هو الاصل فى النهاية لا قوله وزيد الى وبدأ (قوله المشهورة) وغير المشهورة كالآلف المدودة وما تنبيهه شوبرى (قوله واحدة) إلى قوله ويظهر فى المعنى لا قوله أى الى وبدأ (قوله المتن كتابه وواحد الخ) بل قوله الفاعل قال الله بالثناء أو الرحمن لم يحسب بيننا لثقلته التحليف وقضية التحليل أنه لا يحسب بيننا لثقلته بالثناء فقال بالله بالوحد أو قل بالله فقال والله هو الظاهر اعم معنى وفى سم بعد ذكر مثله من بعضهم مانعه فيه نظرا بل الوجه التقادير وإن قلنا بكونه فله اجمع اعم (قوله فيه) أى القسم (قوله جراح الخ) لفظ الجلالة (قوله وزيد الخ) عبارة المعنى وزاد الحامل والصحيح أو حامدا على الثلاثة الآلف بدل المضافة وسياق انه كتابة اعم (قوله وهو الله) كان فى أصله الف قبل الجلالة فكسحت فليتا قال الظاهر انه غير سديد ثم رأت الرأى شارح الالفية نقل عن بعض مشايخه أن حروف الجر خمسة أقسام قسم على حرف كالباو اللام وقسم على أقل من حرف واحد وذلك قطع حرة الرصل فى القسم باللفظة المنظمة نحو قال الله لا قتل كان القسم بلفظ الله وقسم بلفظ حمار ثبت وصلا بعدما كان لا يثبت وصلا فزادت فيه صفة وهى أقل من حرف اعم سیدمر (قوله المحذوف) الأولى التشكيك (قوله انها مبدة لها) أى كفى تراث فان أصله وارث اعم بهى (قوله المتن وتخصص التاء بالله) لأن الباء لما كانت الأصل فى القسم والو بدل منها والتاء بدل من الواو ضاق تصرفها عن البديل والمبدة لم تزد على أى شىء ما يدخل على اسم الله قال تعالى تالله فتتو تذكر يوسف قال ابن الحنابل أن التاء ان ضاق تصرفها لم تدخل الا على اسم واحد قد بورك لها فى اختصاصها بالشراف الاسماء واجملها اعم معنى (قوله وتالرحمن) وتحمدا لله اعم نهاية (قوله الابية الخ) برفا لثقلته وخلافا للبنى عبارة فلا تدخل على غير لفظ الله لثقلته ولا يقال تركب قال ابن مالك حكى الاختصاص برب الكعبة وهو شاذ وأما من جهة الشرع فإنه لو قال تالرحمن أو الزم المعتقدت بينه كما قاله البقبي وغايته أنه استعمل شاذ إذا كان أراد غير البين قبل منه كذا لو قال بالله بالوحد أو والله لا فعل كذا أو نوى غير البين كوقت بالله أو اعتصمت أو والله المستعان لم يكن بيننا وهو صريح فى أن الاطلاق كالتبوي فى أنه لا فرق بين المسوم شلذ أو غير فى الانقاد (قوله بها) أى ترب الكعبة تالرحمن أى ويحومها وان لم يسبح كما راعى المعنى (قوله)

يؤثر فيه الخ يحصى الثانى أن اعمنا لو لم يكن صريحا احتاج للتبوي ليس كذلك فى قوله بخلاف الخ بحث ايضا لا يقال المراد نى صراحتة عند عدم الجرا لثقلته لما رأت التفاوت بينهما فى الجرو وغيره على الصراحة وعدمها وجب ارادة صراحتها وعدمها باعتبار انفسهما مع قطع النظر عن الجرو وغيره والامريات ذلك الترتيب وقد يجاب بان واحد من الوجهين انما يرد لو اريد الصراحة فى اليمين وليس كذلك بل المراد صراحة اللفظ المقسم به فى معناه وفيه نظر الا انه لو كان كذلك لم ترق اليمين على أنه ينوى بعمناه وكلام المصنف صريح فى خلافه لانه لم يستثن ارادة العبادات فدخل الاطلاق ثم قد يجاب بان المراد بالصراحتة المصوم لا مقابل الكنيات فليتا (مقدمة) فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل حلف يشهد الله أو يشهد الله أو اضاف قوله على من يعتقد بعمنه وتزعم الكفارة اذا حثت ام لا وما اذا حلف بالجانب الرفيع و اراد بالله الجواب لا نقل عندى فى ذلك الذى يظهر فى شهادته ويشهد الله انه ليس بيمين وفى الأذكار للتبوي ما يشهد بذلك فانه ذكر ما معناه من الناس من يتورع عن اليمين فبعد الله بقوله يشهد الله فيقع فى أشد من ذلك من حيث إنه ينسب إلى الله أنه شهد الشىء وعلمه على خلاف ما هو عليه وكذا هو الذى هو الحق يشهد الله الا ان اراد يشهد المصدر فيكون معناه حق شهادة أى علمه فيكون والحالة هذه بينا لا تحلف بالمعروف والاطلاق الفعل و ارادة المصدر شائع كقوله تعالى هذا يوم نضع الصادقين أى يوم نضعهم وإذا حلف بالجانب الرفيع و اراد بالله فهو يمين بلا شك وتقدم فى الصفحة السابقة عن أن رعة خلاف ما قال فى الجانب الرفيع بالله بالحقيقة قال فى شرح الرض ووجه كونه بينا يحذف التنادى وكأنه قال يا قوم أو يا رجل ثم استأنف اليمين اعم اذ حكمها واحدا قد يقتضى انه كناية مع المدفوعة لظهور قوله السابق وزيد رابع الخ من أنه صريح

الاصح للصحة المذكورة
(وحروف القسم) المشهورة
(بام) واحدة (وواو تاء)
فوقية (كيا لله والله تائه)
ففى صريحة فى جرو ونصب
أو رفع أو سكن لأن اللحن
لا يمنع الانقاد وزيد رابع
وهو الله أى بناء على أن
الآلف هى الجارة اما على
الاصح أن الجار المحذوف
وتلك عرض عنه فلا زيادة
وبدا بالباء لانها الأصل فى
للقسم لثقلته والاعم لدخولها
على المظهر والمضمر ثم
بالواو لقرابتهما عن جرائل
قبل انهما مبدة منها ولانها
اعم من التاء لانها وان
اختصت بالمظهر نعم الجلالة
وغيرها ولا تعقل ان التاء
بدل منها (وتخصص التاء)
الفوقية (بائه) أى لفظ
الجلالة لثقلته وبالكعبة
وتالرحمن ويظهر انها لا
تعمد لهما الا بنية فمن اعلق
الانقاد

يهيئوا جملته وردا على كلامهم قد ابدوا في احتياجه (قوله شذوه) المناسب الثانية (قوله ومثلها) الى قوله اه في الله بالانه لان اليا مع فعل الاختصاص انما تدخل على المقصور فيقتضي ان الجلالة لا تدخل عليها او الاءاء وهو ناقض لما قدمه اه وليس في عمله انما تدخل على المقصور (١٠) عليه ايضا بل هو الاصل السالم من الجواز والتضمن كامر (ولو قال الله) مثلا لافعلن كذا ويجوز

مد الالف وعدمه اذا حكمها واحدا ووقع او نصب او جر (وسكن او قال اشهد باقة او لمعرا او على عهد اقربائه ودمواته وكفاته لافعلن كذا) (فليس يمين الابنية) لقسم لاحتاله لغيره احتالا ظاهرا ولا ينافيه في الاولى مصدق له نورا اذا جرح حذف الجار او ابقاء حملوه نصب بزع الحافض والرفع حذف الخبر اي الله احلف به والسكون باجراء الوصل بحرى الوقف على ان هذه كلها لا تخلو من شذوذ بل قيل الرفع لحن لكنه غير صحيح كآثره وقيل يفرق بين نحوي وغيره مودر بانه حيث ينو اليمين ساوى غيره في احتمال لفظه وبه يتقدم حذف الالف وحذف الالف لنوعان نوى هما اليمين لان هذه كلمة غير الجلالة اذ هي الرطوبة ذكره في الروضة

وجله اى لا تقادو كذا خبر في احتياجه (قوله شذوه) المناسب الثانية (قوله ومثلها) الى قوله اه في المنفى الاخر هو الله الى صوابه الا انه ابدل صوابه كان الاولى (قوله باقة بالتحية) يوجد كونه يميننا بحذف المتأخرى وكما قال باقوم لوبارجل ثم استأصم اليمين اسنى ومنفى (قوله واؤه بالاستفهام) يخفى عنه قول المصنف الا في غير ما يأتى عن الرشيدى فلا يغادر (قوله فيقتضى) اى تغيير المصنف (قول المتن ولو قال الخ) عبارة المنفى ولو حذف الحالف حرف القسم وقال آفة هزدا الاستفهام وبدونه اه (قوله مثلا) الى قوله وبه في الثانية لاخره على ان الوبقيل (قوله مثلا) عبارة المنفى والروض مع شرحه قول الحالف لاحاله بالمد والقصر كناية ان نوى اليمين فيمين ولا فلازلان كان مستعملا في اللفظ لعدم اشتباهه وقوله و ايم الله بضم الميم اشهر من كسرهما وصل الميم في يجوز قطعها و ايم الله كذلك لا يعلم يمكن من كل يميننا اذا اطلق لا نهر ان اشترى في القنود ووردي الخبر لا يرفع الا الحروف ا (قوله ويجوز مد الالف) الى التي هي جزء من الجلالة بدليل قوله لا ينافيه الخ فهذا غير كونها الف الاستفهام الذي مرو غير كون الالف جارة الذي قلناه ثم صحح خلافه وان وقف الشباب ان قاسم في هذا رشيدى (قوله ولمعرا الخ) عبارة المنفى والروض مع شرحه قول الحالف ولمعرا والمرا دمه البقاوم الحياة كذلك اى كذا بقول ان يمكن صريحا لا يتطرق مع ذلك على العبادات قوله على عهد الله وميثاقه و اماتت ودمته وكفاته كل منها كذلك سواء اضاف المصطفوات الى الصغير كما مثل ام الى الاسم الظاهر والمراد به الله اذ نوى به اليمين استحفاقه لا يجاب ما اوجه علينا وقيدنا بما اذ نوى بغيره العبادات التي امرنا بها فان نوى اليمين بالكل انقضت يمين واحدة وجمع بين الالفاظ كما يكيد فلا يتعلق بالبحث فيها الا كفارتوا وحده نوى بكل لفظ يميننا كان يميننا ولم يلزمه الا كفارتوا واحدة كالحلف على الفعل الواحد امدار ا (قوله ولا ينافيه) اى الاجتناب الى التنية وكان الاولى للتصريح (قوله في الاولى) اى ما في المتن قوله مصدق الخ فاعل ينافي قوله لا اذا جرح الحلف لصفحة عبارة الثانية قوله لا يضر للحن فاذا ذكر على ان يقلل بمنع ما جرح حذف الجار الخ و عبارة المنفى وشيخ الاسلام والحن لا يمنع العقاد اليمين على ان غير الرفع لا الحنية فان نصب بزع الحافض والجرح حذفه الخ و اما الرفع فيصح ايضا ان يكون ابتداء بكلامه وبذلك علم ما في صنيع الفارس (قوله بحذف الجار الخ) قال سيويه ولا يجوز حذف الجار و ابقاء عمله الا في القسم اه معنى (قوله بين نحوي) اى المتعقد منه (قوله لنوع الخ) خلافا للنهية والمنفى عبارتهما بين انه نواها على الرجوع خلافا لجمع ذهبوا الى انها لنوا (قوله لان هذه) اى الى الله معنى (قوله او آليت) الى قوله بما فرق في المنفى والى قول المتن ولو قال ان فعلت في النهاية (قوله لا تعلم في الجلالة الخ) الاولى فانه الخ (قوله امع حذف بالله) اى من كل ما تقدم في المتن والشرح

لان ان يريد بالبدان الالف للاستفهام كاتقدم اذنا فاعلم (قوله او على عهد الله وميثاقه الخ) قال في شرح لروض والمراد به اذ نوى به اليمين استحفاقه لا يجاب ما اوجه علينا وقيدنا بما اذ نوى بغيره العبادات التي امرنا بها (قوله نعم حرفي) الى ان صريح الخ عبارة الروض محالوا قال الملا عن اشهد بالله كاذبا لزمته الكمارة قال في شرحه ان نوى غير اليمين اذ لا اثر للترديد في مجلس الحكمه فلو حلف القاضي بنحو اشهد بما توقف على التيقن لم يفرق فوجه انه لا كفارة عليه لا هذا الا يكون يميننا الابائية وقلنا يميننا في مجلس الحكم في التيقن وان حلف رجل بالله تعالى فقال آخر يميني في يمينك او يلزمك او يلزمي مثل ما يلزمك لم يلزمه وان قال ذلك في الطلاق والمتاقوى لم يلزمه ما يلزم الحالف وان قال ايمان البيعة لا زمة لم يلزمه شيء

وهو متضمن انما عرض معنى ونقلا لا نوا ان سلنا الهامة هي غريبة جدا في الاستعمال العرفي فلا يقول عليها وزعم انها شائعة والمراد منه شوعها في السنة العوام كما صرح به غير واحد

ولا عبرة بالصريح في الاستفهام) ولو قالوا قسمتوا و اقسمت او حلفت او احلف) او آليت او اولي (باقة لافعلن) (قوله كذا) (فيمين ان نواها) لا طرد العرف باستعمالها يميننا وايد بها (لو اطلق) للعرف المذكور وبه فارق شهدت او اشهد باقة فانه يحتاج لنية اليمين به لا تعلم في يمين نعم حرفي الى ان صريح كما مر امع حذف باقة فظنوا ان نوى اليمين (ولو قال قصدت) بما ذكرت (خبر اما ضيا ٢ عبارة) (تم او مستقبلا) في نحو اقسم (صدق باطنا) فلا نزهه كفا لمدرك (ظاهر) قبل قول المحقق في التيقن يارض بالاصل كآثره اه

١
ولو في نحو أقسمت بالله
لا وملكك (على المذهب)
لاحتيال ما يدعيه بل ظهوره
ولو عرفته بين يمين سابقة قبل
في نحو أقسمت جرمًا (ولو)
قال لغيره أقسمت عليك
بالله أو أسألك بالله لتفعلن
كذا (وأراد يمين نفسه
فيمين) لصلاحية اللفظ لها
مع اشتراط على الاستحالة
الشرع وكأنه في الأخيرة
ابتداء الحلف بقوله بالله
ويذهب للمخاطب أرا في
غير مصيبة ويظهر الحاق
المكروه بالمراد به مصرحاً
به فإن أتى بكفر الحالف
وقال أحد بل المخاطب
(والا) يقصد يمين نفسه
بل الشفاعة أو يمين
المخاطب أو أطلق (فلا)
تتعقد اليمين لأنه لم يحلف
هو ولا المخاطب وظاهر
صنيعه حيث سوى بين
حلفت وغيرها فيها مر
لأنها أن حلفت عليك
ليست كأقسمت وآيت
عليك ويوجه بان هذين
قد يستملكان للطلب
الشفاعة بخلاف حلفت
ويكره رد السائل بالله أو
بوجهه في غير المكروه
والسؤال بذلك كأمرو (ولو)
قال أن فعلت كذا فانا

(قوله في نحو أقسمت) أي ما بصيغة الماضي (قوله في الأخيرة الخ) أي أسألك بالله الخ مفهومه أنه لو قال
والله فعلت كذا أو لا تفعلن كذا أو اطلق كان ميمنا وهو ظاهر لأن هذه الصيغة لاستعمل لطلب الشفاعة
بخلاف أسألك بالله الخ أمرو (قوله ويذهب) أي قوله وهو ظاهر صليحه في المعنى الآخر لو قال إلى المن (قوله)
وقال أحد الخ لغيره أو اعتبر الألف في معتد من الكفارة على الحالف أمرو (قوله أو بين المخاطب)
كان قصد جعلك سائلاً بالله أمرو (قوله أن حلفت عليك ليست الخ) أي في هذا التفصيل أي هو يمين
وأن لم يمين يمين نفسه بقرينة التوجيه فليحور أمرو رشيدى عبارة أمرو قوله أن حلفت عليك ليست الخ
أي فانا تكون ميمنا وأن لم يقصد بيمين يمين نفسه بل أطلق أمرو (قوله وآيت) أي أو لم يذكر مقياس أمرو
رشيدى وكان الأولى للشارح أن يقول وآيت كافى النهاية (قوله ويكره) أي قوله كأمرو في المعنى الآخر له
في غير المكروه (قوله ويكره رد السائل) ظاهره أن كان غير محتاج إليه ويوجه بان الغرض من إعطائه
تعظيم ماسأله أمرو (قوله أو بوجهه) كاسألك بوجهه أمرو (قوله المن ولو قال أن فعلت الخ)
(فروع) لو حلف شخص بالله فقال أخري يميني في يمينك أو يلزمي ما يلزمك لم يلزمه شيء وأن نوى به اليمين
لغير ذلك من اسم الله تعالى وصفه من صفاته من أن قال اليمين لازمة لم يلزمه شيء من أن نوى للمرو أن قال
إيمان البيعة لازمة له وهو يمين الحجاج فان البيعة كانت على صدر رسول الله ﷺ فمن بعده بالمصاحفة فلما
ولى الحجاج رتبها إليها فاشتمل على اسم الله تعالى وعلى الطلاق والعتاق والحج والصدقة لم يلزمه شيء لأن
الشرع لم يوجب ذلك بيمينه إلا ما تضمنه ما تضمنه في الإلزام فلا إلا أن ينوي الطلاق والقصاص فيلزمه
لأن الكفارة تدخل فيها ولو قال أن فعلت كذا فانا بيان البيعة لازمة لم يطلتها وعاقبها وحسبها صدقة تفي
التمة أن الطلاق لا حكم له لأنه لا يصح الإلزامه باليمين في الحكم إلا أنه في الحج والصدقة كندرج الحجاج
والنفس أمرو معنى عبارة رسم وفي التثنية وأن حلف رجل بالله تعالى فقال أخري يميني في يمينك أو يلزمي مثل
ما يلزمك لم يلزمه شيء من أن قال ذلك في الطلاق والعتاق ونوى لومه ما لزم الحالف أن قال إيمان البيعة لازمة لم
يلزمه شيء من أن قال الطلاق والعتاق لازم لنوى لومه انتهى قال ابن التنب في شرحه أرا من معنى يميني
في يمينك على ما حكاه ابن الصباغ أنه يلزم من اليمين ما يلزمك فان كان الشيخ قصد ذلك كان ذكره ذلك

لأن ينوي به الطلاق والعتاق فيلزمه أن قال اليمين لازمة لم يلزمه شيء من أن قال الطلاق والعتاق لازم لنوى
ونوى لومه أمرو قال ابن التنب في شرحه أرا من معنى يميني في يمينك على ما حكاه ابن الصباغ أنه يلزم من
اليمين ما يلزمك فان كان الشيخ قصد ذلك كان ذكره ذلك ليعرف أنه لا فرق بين أن يأتي بهذا اللفظ أو بمعناه
وإن قصد أنه يلزمه من الكفارة أو الطلاق أو العتاق فها هو رتباً متباً يتان لكن في كلام المتولى ما يقتضي
وقوع الطلاق في الصورة الثانية دون الأولى فان قال يميني في يمين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق
والعتاق لا يتعلق به حكم لأن التعليق وجد من غير ما يجعل كناية عن نوى على هذا قال لمر أنه أشركتك
مع امرأ فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق وأراد المشاركون في الطلاق يميني أن وقع الطلاق على تلك فانت
شريكها فيصح أمرو وفي التثنية ما يوافقه في الصورة الثانية فانه قال لو طلق رجل زوجته بالطلاق وحث
فقال يميني في يمينك وأراد أن امرأته تطلق كأمرة الآخر طلقك كذا إن أراد من طلق الآخر امرأته
طلقت امرأته فان المخاطر من طلق طلقك هذه أو الصورة الثانية فلم يشرع في الرأى ما أكله ابن التنب
ثم قال فرع لو قال لمن يحلف يميني في يمينك أو أراد إذا حلفت صرت حالفاً مثلك لم يصرف حالفاً إذا حلف ذلك
سواء كان بالله أو بالطلاق والعتاق فيلزمه أي لأنه حلف بمنزلة قوله الطلاق لازم وهذا يقع به الطلاق وظاهر
وقوله العتاق أن قوله العتاق لازم كذلك لكن سياق أوائل التذوق للشارح ما مضى منه أي نذر الحجاج
ما يعتاد على السنة الأسس العتق يلزمه أي يلزمه عتق عبدي فلان أو العتق لا اضل ولا فلفل كذا فان لم
ينو التعليق فلفظ وإن نواه تخيير ميمنين ما حاصله أن العتق لا يحلف به إلا على وجه التعليق أو الإلزام
فيحمل كلام التثنية على ذلك وكقوله فانا بيان البيعة قوله فانا بيان المسلمين كقائه في شرح الروض (قوله)

يهودى) أو نصرانى (أو برى من الاسلام) أو من امة من التي أو مستحل الخ (فليس يمين) لاتضاء الاسم والصفة ولا كفارة وإن
حشتم يعم ذلك كافي الاذكار كغيره (١٣) ولا يكفر به ان تصد بعبدة من الحلف عليه أو أطلق على أو أراد الرضا بذلك

ليعرف انه لا فرق بين ان يأتي بهذا اللفظ أو بمعناه وان تصد به من الكفارة أو الطلاق والعتاق فهما
صورتان متباينتان لكن في كلام المتولي ما يتبع وقوعه بالعلاقى الصورة الثانية دون الاولى فانه قل
إذ قال يميني في يمين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق والعتاق لا يتناقض معك لأن الثاني وجد من غيره
فلا يجعل كناية منه على هذا قال امرأته أشركت مع امرأة فلان وكان فلان قد علق الطلاق وأراد
المشاركة في التعلق ذلك المصنف لم يكن له حكم وان أراد المشاركة في العلاقة يميني ان وقع الطلاق على لك
فانشر بيمينته فيه صحه وفي التهذيب ما يوافق الصورة الثانية فانه قال أو طلق رجل زوجته بالطلاق
وحشتم فقال رجل يميني في يمينك وأراد أن امرأته تطلق كما مرنا الآخر طلقت وكذلك ان أراد متى طلق
الآخر امرأته طلقت امرأته فان المخاطب متى طلق طلقت هذه واما الصورة الثانية فلم يضر مرض الزاني لها
اعلام ان القيد بم قال فرج كل قال لمن يخاف يميني في يمينك أو أراد إذا حلفت صرت حالفاً مثلك لم يضر
حالفاً إذا حلف ذلك وما كان باقاً بالطلاق والعتاق أو قوله لو لم يضر ما دام الحالف اى لا نه حلف
بمنزلة قوله الطلاق لازم وبهذا يقع به العلق وظاهر قوله والعتاق ان قوله العلق لازم لي كذلك لكن
سياق أوائل النذر يقول شارح ما منه اى نذر الجاهل ما يعتاد على السنة الناس العلق يميني أو يميني
عتق عبدي فلان أو العلق لا قبل أو لا فعلت كذا فلان بنو التعلق فلو وان نذر فو يمين بين ما حلفه ان
العتق لا يخاف به الاعل وجه التعلق أو الالتزام في فعل كلام التنبيه على ذلك وكقوله فاما ان البيعة قوله
فاما ان المسلمين كاقا في شرح الروض اه **(قوله)** أو نصراني الى قوله ولو اوجب للمنفى وقوله وفسره
في آتية الاقوله أو مات الى واذ لم يكفر وقوله أو جبر الى وحدهم وقوله على انه الى المتن **(قوله)** أو من
التي اى او من الكعبة ونحو ذلك اه معنى **(قوله)** أو مستحل الانسب قد جعل أو يرى الخ **(قوله)** وان
حشتم اى فعل ما منع نفسه منه اه عش **(قوله)** ذلك اى التلطف بما ذكر **(قوله)** فان طلق اى الكفر
على حصول ذلك الفعل وقوله بذلك اى الكفر اه نهاية **(قوله)** مثلاً اى كان قابضاً قد تضرع مراجعته اه
معنى **(قوله)** الصواب عبارة للمنفى والوجه ما في الاذكار اه **(قوله)** ان يستغفر اه اى كان يقول استغفر
الله العظيم الذى لا اله الا هو الى القيوم وأتوب اليه وهى اكل من غيره ما عش **(قوله)** أو جبر الخ
عبارة للمنفى ولا يخالف ما في الصحيحين من حلف باللات الخ لا يجوز على التنبه وان قال صاحب
الاستقصاء وجوب ذلك وجب التوبة من كل مصيوة يسر الاستغفار من كل تكلم بكلام قبيح اه عبارة
سم لا يخفى ان عدم ايجاب ذلك على الاول لا ينافى وجوب التوبة لانها لا تتوقف على ذلك اه **(قوله)** لا ينفذ
أو هو اى ما هنا محمول على الاتيان بأشهاد كافى وبما امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله اه نهاية
(قوله) فيها اى كنى الشهادة قول المتن بلا قصد اى لمساها اه معنى **(قوله)** كبل الى المتن للمنفى الا
قوله وهو ظاهر الى ولو قصد قوله واقره الى ولا يقبل **(قوله)** وقد عتدم مبتدأ قوله فيها اى الآية صنته
وقوله قد عتدم خبره على حذف التفسيرية **(قوله)** وفسره اى تسيده **(قوله)** لغو اليمين بلا والله وبلى
والله عبارة للمنفى قال ابن الصلاح المراد تفسير لغو اليمين بلا والله وبلى واقعه على البطل لا على الجمع امال قال
لا واقعه وبلى والله فرقت واحد قال الماوردى كانت الاولى لغو واثنان منعقدة لانها الخ **(قوله)** حتى لا ينافى
قول الماوردى عبارة التباين لا فرق في ذلك بين جمعه لا واقعه وبلى والله مره أو مره اذ اه اخرى وهو كذلك
خلافاً للماوردى لأن الفرض عدم التصداه قال الشيدى قوله لمرة وقوله اخرى الاولى حدهما اه **(قوله)**
ولو قصد الى المتن في النهاية الاقوله لم اقره الى وليس **(قوله)** وليس منه اى من لغو اليمين واقره شارح
وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك لا يخفى ان عدم ايجاب ذلك على الاول لا ينافى وجوب التوبة لانها لا تتوقف

إذ اقبل كحرف حال او لمات
مثلاً لم يعرف قصد حكم
بكفره حيث لا قرينة
تجمل على غيره على ما اعتد
الاسنى لان اللفظ
وضوحه يقتضيه وقضية
كلام الاذكار خلاصه وهو
الصواب واذ لم يكفر سن
له ان يستغفره ويقول
لا اله الا الله محمد رسول
الله وأوجب صاحب
الاستقصاء ذلك لخبر
الصحيحين من حلف باللات
والبرى فليقل لا اله الا الله
وحدهم أشهد هتاً لا يدل
على عدم وجوبه فى الاسلام
الحقيق لانه ينتفى فيها
هو لا لا احتياط مالا ينتفى
في غيره اه لو قيل الاولى
ان يأتى هنا بلفظ أشهد
فيما لم يبعد لانه اسلام
اجماً بخلافه مع حذفه
(ومن سبق لسانه الى
اعطاه اى العين بلا قصد)
كلى والله لا واقعه فى نحو
لغضب أو صلة كلام (لم
تصدق) لقوله تعالى لا
يؤخذكم الله بالغوفى
إيمانكم الآية وعقدتم
فيها قصدتم لآية ولكن
يؤخذكم بما كسبت
قلوبكم صرح انه صلى الله
عليه وسلم فسر لغوها بقول
الرجل لا والله وبلى والله
وفسره ابن الصلاح بان

المراجع البطل لا يمنع حتى لا ينافى قول الماوردى لو جمع انقضت الثانية لانها استدر اك فكانت مقصودة وهو
ظاهر ان علم ان تصداهو كذا ان شك لان الظاهر ان تصداهو ما إذا علم أنه لم تصداهو اضم اه لغو ولو قصد الحلف على شى فسبق لسانه لنفيع
فهو من لغوها وجعل منه صاحب الكفا ما إذا دخل على صاحب فاراد ان يقوم له قال والله لا تقبل لى واقره شارح وقال انه ما عجم به البلى اه

وليس باو ح لا نه ان قصد يمين فواضح اولم بقصد ما فعل ماه في قوله لم اراد به اليمين ولا قبل ظاهر ادعى التوفى طلاقا وصلى او ابلا كما
مر (وتصح اليمين) (على ما مضى) كالفعل كذا او فعله ما جماعا (و) على (مستقبل) (١٣) كلا فلن كذا اول الله للغير الصحيح وانه

لا غرون فريشا (وهي)
اي اليمين (مكرهه لقوله
تعالى ولا تجعلوا الله عرضة
لما بانكم اى لا تكونوا من
الحلف بغيره او ابن ما جه
اما الحلف حنث او قدم
وهذا هو اصل العمل فيها كما افاده
قوله (الا في طاعة) من فعل
واجب او مستحب و ترك
حرام او مكروه فطاعة
انبات للغير السابق وانه
لا غرون فريشا والاحاجة
كترك كلام كقوله صلى
الله عليه وسلم فواؤه لا يمل
الله حتى يملوا او تعظيم امر
كقوله واقلوا تملون ما اعلم
لنصحتكم قليلا ربكم كثير
والا في دعوى عند حاكم
فلا يكره بل قال بعضهم
يسن وانما يجهز التنب في
الاولين ان كانا دين كافي
الحديث وفي الاخير ان
قصد صون المستحلف له
عن الحرام لورد عليه ومع
ذلك فتصفه عن اليمين
وتحليله اكل كاهو ظاهر
فان حلف على ترك واجب
او فعل حرام (على) بالحلف
نعم لا يصى من حلف على
ترك واجب على الكفاية لم
يعين عليه او يمكن سقوطه
كالقود يسقط بالعمى كما
بعضها باليتنى واستدل
لثانيهما بقول انس بن
الضمر وانه لا تنكر ثنة
الربع (ولزمه الحنث) لان

كذا اقره المعنى كاسر (قوله) وليس بالواضح (اي) عبارة النهاية ما ذكر صاحب الكافي من ان من ذلك ما لو
دخل الخ غير ظاهر لانه ان قصد اليمين الخ (قوله) فعل ما مر الخ (اي) فتقدم ما لم يرد فيه اه عمن (قوله) ولا
قبل ظاهر الخ (مع) مفهومه انه يقبل منه بانها اعم من (قوله) كاسر (اي) على ما مر في شرح لا يتقبل قوله الخ
من انه ان وجدت قرينة قبله او الا لا اعم من (قوله) اليمين الى قول المتن اترك مندوبى المعنى الا قوله
وروى الى المتن وقوله بل قال الى المتن وقوله واستدل الى المتن (قوله) كالفعل (ان) قول المتن او ترك
مندوبى في النهاية لا لا قوله الى لا تنكروا الى المتن وقوله وانما يجهز الى المتن قوله لكن المولى كان (قوله)
لقوله تعالى الخ) ولا نه ربما يصح عن الوفاء به قال الشافعى ما حلفت باه صادقا ولا كاذبا بانها يقوم معنى اى لا
قبل البلوغ ولا بعده عمن (قوله) وهذا هو الاصل الخ (اي) عبارة المعنى (تنبية) كان الاولى للمصنف ان يقول
في الخلة كافي الحرام اذ منها معصية كاسيات في كلامه ومنها ما هو مباح ومنها ما هو مستحب وجب اهر (قوله)
والا لحاجة (اي) لا تنكر اه سيد عمر (قوله) والا في دعوى الخ) يوضح المراد منه قوله في الاخير الخ اه
سم (قوله) فلا تنكر (اي) ان كانت الدعوى صادقا معنى (قوله) الاولين (اي) التوكيد والتعظيم
(قوله) وتحليله الخ) فقد يقال التحليل في اليمين اما بالبراءة كاهو المتبادر من لا سبيل اليه الا بعد التصرف
فيتم المستحلف في المعصية بالتصرف اما بالتعليك بالماضي فيقول وقد لا واقع عليه لزمه اه عمن واما
بالا باحوى لا يتقيد التصرف في تمام فليتام لم يتم تصوره بملكه ملكا تاما بذله بهو اما الدين فحكموا واضح
سيد عمر (قوله) المتن فان حلف على ترك واجب ولو حلف على فعل واجب اترك حرام طاع اليمين وصى
بالحنث وعليه به الكفارة اه معنى (قوله) او يمكن سقوطه الخ) عطف على الكفاية لا على لم يمين عبارة
المعنى واستثنى البقي من الصورة الاولى مستثنى الاولى الواجب الذي يمكن سقوطه كالتفصيص بعد
الحكم به فانه يمكن سقوطه بالعمى الثانية الواجب على الكفاية كالحلف لا يوصل على فلان
اليت حيث لم يمين عليه فانه لا يصى بهذا الحلف (قوله) فيقال (اي) الربع اسم امر او وجب عليها ذلك بجماعة
منها اعم من (قوله) المتن ولزمه الحنث) انظر متى يتحقق حنثه في فعل الحرام هل هو بالموت او بزمه
ان لا يضل فيه نظرو الاقرب الاول ولكنه يجب عليه الزوم على عدم الفعل والتدبى على الحلف ليخلص
بذلك من اليمين وانما تجب الكفارة بعد الموت يربى أن يسجلها بعد الحلف مسارعة للغير ما اسكن
أهم من (قوله) لا احتال موته قبله (اي) فيتين مجزوء عنه فلا حنث اه سم (قوله) ان صدق الخ) الظاهر ان الثقة
مع ذلك باقية في ذمته وتصح قاعدة الطريق فيها إذا حلف على عدم الاتفاق مدة معينة غير تكب هذا
الطريق الى انتصاف حتى لا يحنث بغير اذا طال به بخصوص الثقة وامتنعت من قول القرض وقبول
الصدائق او طال به ايضا وكان قادر ان يفتنى ان يلزمه الدفع وان حنث فليتام اه سم عبارة السيد عمر
وليتأمل في هذه المسئلة لان ما ذكر ليس فيه سقوط طو الواجب فبرم ما ذكر آثم بترك الواجب نعم لوريد في
التصور ابراهامان ثقة كل يوم بعد استقرارها وفتنى إذا لم يرضع اهم التأخير نعم ان نذرت له بفقائها
سقط الامن ان لم يكن في كلامهم ما يمنع من ان النذر يصح بالمعصوم وقبل الجاهل عمرا يفتى بطلقة منسوبة

على ذلك (قوله) والا في دعوى الخ) يوضح المراد منه قوله في الاخير الخ (قوله) او يمكن سقوطه) كالفرد وظاهر
انه يعنى ان قصد بالحلف الامتناع عن امر ان امتنع مستحقة من المعنى (قوله) فيلزمه الحنث) هذا يدل على
تناول الصرم في اثبات الصوم الفاسد اذا ضل في ما لا يتقبله (قوله) لا احتال موته قبله (اي) فيتين مجزوء عنه
فلا حنث اذ يمكن اعطاه (قوله) من صدق الخ) الظاهر ان الثقة مع ذلك باقية في ذمته وتصح قاعدة
هذا الطريق في اذ حلف على عدم الاتفاق مدة معينة غير تكب هذا الطريق الى انتصاف حتى لا يحنث بغير
اذا طال به بخصوص الثقة وامتنعت من قول القرض وقبول الصدائق او طال به ايضا وكان قادر ان يفتنى

الاقامة على هذه الحالة معصية (وكفارة) ومثله لو حلف بالطلاق لصوم العيد قبله الحنث ويقع عليه الطلاق لكن غم وبه لا احتال
موته قبله ولو كان له طريق غير الحنث كلا ينقض على زوجته لم يلزمه اذ يمكنه اعطاه من صدقها

وقرئها بم ابراهيم (او) على (ترك مندوب) كناية (لأول مكره) كاستعمال متمم (من حثه عليه كفارة) لانه صلى الله عليه وسلم قال من حلف على بين ورأى غيرها غير (١٤) منها فبأت الذي هو غير ولي كفر عن يمينه رواه الشيخان وانا أقر صلى الله عليه وسلم

لأعرابي على قوله والله لا أزيد على هذا ولا أنقص لأن يمينه تضمنت طاعته أو امتثال الأمر (أو) على فعل مندوب أو ترك مكره كره حثه أو على (ترك) بباح أو ضله كخول دار أو كل طعام كلاتا كلفات وكلا آكله انا وقول البغوي يسن الكل في الثانية ضيف وذكر لا تأكله أنه ما وقع للعراق وهو غلة مما أنه يتدبأ بمر الحالف بشرطه (فالأفضل ترك الحنث) إبقاء لتطعيم الأم نعم إن كان من شأنه تعلق غرض ديني بفعله أو تركه كلاتا ناكل طيبا ولا يلبس ناعما فإن شهد التامى بالسلف والعراق للعبادة فهي طاعة فيكره الحنث فيها والا فهي مكرمة فيندب فيها الحنث (وقيل) الأفضل (الحنث) ليتضح المساكين بالكفارة ويحث الأذرعى أنلو كان في عدم الحنث اذى للغير كان حلف لا يدخل أو لا ياكل أولا يلبس كذا ونحو صديقه يكرهه كان الأفضل الحنث قطعا (تتبع) قال الامام لا تجب اليمين مطلقا اعترض الشيخ عر الدين يرجوها لا يباح بالأباحة كالنفس

لصاحب المقتى صورتها أقول في هذا نظر لا تقولوا إعطاء ما من صداقها أو أقرضها لا يسقط وجوب النفقة والاتفاق قالوا إن مثل ذلك ينفعه القريب فانه إذا أقرضه استثنى فسقط وجوب النفقة عليه وقد قال في مسنة الزوجة مندوبة بأن يركل في ذلك الهم إلا أن يقول لا ينسحب ولا يركل فليس له مندوبة انتهت (أو) قوله أقرضها بم ابراهيم عطف على إعطاؤها عبارة نهاية والمقتى أقرضها بم يمينها (قوله) كناية (أي كسنة الظاهر) (قوله) لا تعمل (أو) إلى الفصل في النهاية لا قوله كلاتا كله إلى المتن وقوله والأوجه إلى المتن وقوله ووقع إلى لأن القاعدة (قوله) وأما عاقر (أو) قوله كلاتا كله في المتن (قوله) على هذا أي الفصولات الخمس أو عس (قوله) لأن يمينه (أو) ويحتمل أنه سبق لسانه إلى قوله لا يزيد فكان من لغو اليمين أنه معنى عبارة سم ويحتمل أنه أراد لا يزيد عمالا يشروع على أنه واجب (أو) قوله كدخول دار (أو) الخ مثال لفعل بباح وقوله كلاتا كله مثل تركه فكان الأولى العطف (قوله) في الثانية (أو) لا آكله انا (قوله) وهو غلة مما مر (أو) قد صدق حيث أن ترك الحنث أفضل فلا غلة (أو) سم (قوله) إبقاء إلى قول المتن قبل في المتن الإقرار أي غير حرام إلى الشعر وقوله ومرا إلى ما الصوم (قوله) ويحث الأذرعى أنه (أو) عبارة التامى بقر الأقراب كاحثه الأذرعى (أو) (قوله) كان حلف لا يدخل دار أحد أو به أو أقر به أو صديق يكره ذلك فالأفضل الحنث قطعا وعقد اليمين على ذلك مكره وبلا شك وكذا حكم الأكلى واللبس (تتبع) قد علم بما تقرران اليمين لا يتغير حال المحلوف عليه مما كان وجوباً وبقي بما وتدابير كراهة وأباحة لكن قول المتن في المباح الأفضل ترك الحنث فيه تغيير للمحلف عليه ولذلك رجع بعضهم أنه في التخيير بين الحنث وعدمه فيكون جازياً على القاعدة (أو) (قوله) مطلقاً عبارة عن أصلاً على المدعى ولا على المدعى عليه (أو) (قوله) واعترضه الشيخ (أو) عبارة عن المقتى وأكرهه الشيخ غير الدين وقال إذا كان المدعى كاذباً بدعى أو ما كان المدعى به عمالاً يباح بالأباحة كالعمام أو الإصقان علم المدعى عليه أن خصمه لا يحلف إذا نكل فيخبر أن شاء حلف أو أن شاء نكل وإن علم أو غلب على ظنه أنه يحلف وجب عليه الحلف فإن كان يباح بالأباحة فعمل أو ظن أنه لا يحلف فيخبر إباحة أو لا يأتى أو دام وجوب الحلف فدفعاً لفسدة كذب الخصم (أو) ويثبت أن لا يجب عليه في هذه الحالة (أو) (قوله) لدفع عنه (أو) علم أو غلب على ظنه أنه إذا نكل حلف خصمه فإن علم أو غلب على ظنه أنه إذا نكل لا يحلف فيخبر هو بين الحلقين تركهم (قوله) والأوجه (أو) عبارة في النهاية فهو أي ما قام الشيخ عر الدين ظاهر لا بما عاقر على مصيبة هو متمكن من ترك الحلف أو التحليف ورفع المطالبة وإن زعم بعضهم أن الأوجه في الأخير عدم الوجوب إلا أن يحمل على عدم وجوب تيمنه (أو) وليأتمل حاصل ما فيها من الذي يظهر التفصيل بين طبقات الناس فمن يستشعر من نفسه طيبها بالأباحة والإسقاط باطناً يجب عليه الأوجب تحليفاً للغير من المصيبة إلا يصل باطناً إلا يصح طية النفس كالدفع لغيره نحو حياها سيد عمر (قوله) بعد اليمين فلا يجوز التقديم عليها لانه تقديم على السببين ومنه ما لو قال إن دخلت الدار فراقه لا أكلمك فلا يجوز التكفير قبل دخوله لأن اليمين لم تتعد بعد صرح به البغوي وغيره شرح الروض (أو) سم (قوله) المتن بتدبير صوم) من عتق أو أطعم أو كسوة (أو) معنى (قوله) المتن على حيث) احتز به عن تقديمه على اليمين فانه يستحب بالأخلاف كذا مقارنتها اليمين كالوكل من يعتق عنهما بشروط اليمين معنى (أو) (قوله) أي غير حرام (أو) عبارة عن المقتى وأوجب أن يلزمه الدفع وإن حثت طيأتم (قوله) وانا أقر (أو) (قوله) لا يزيد (أو) عمالا يشروع على أنه واجب (قوله) وهو غلة مما مر أنه يتدبأ (أو) قد صدق حيث أن ترك الحنث أفضل فلا غلة (قوله) إذا تمت لدفع عنه (أو) علم أو غلب على ظنه أنه إذا نكل حلف خصمه فإن علم أو غلب على ظنه أنه إذا نكل لا يحلف فيخبر هو بين الحلقين تركه على حيث جازت وخرج بالحنث اليمين فلا يجوز التقديم عليه

والبضع إذا تميزت لدفع عنه قال بل الذي أراه وجوبها لدفع يمين خصمه الغنوس على مال وإن أبيع بالأباحة (أو) مندوب والأوجه في الأخير عدم الوجوب (وله) أي الحالف بعد اليمين (تقديم كفارة بغير صوم على حث جازي) أي غير حرا

ليشمل الأقسام الخمسة الباقية للغير الصحيح فكفر عن يمينك ثم أمت الذي هو غير لان (١٥) سبب وجوبها اليقين والحنف جميعا والتقديم

على أحد السنيين جائز كما مر
آخر الزكاة قسم الأول
تأخيرهما عنها خروجها
من الخلاف و مر أن من
حلف على تمتع البر يكفر
حالا بخلافه على منعه فان
وقت الكفارة فيه يدخل
بالحنث أما الصوم فيمتنع
تقديمه على الحنف لانه عباد
بدنية (قيل و) على حث
(حرام قلت هذا أصح
والله أعلم) فلو حلف لا يزني
فكفر ثم زنى لم تلامه
كفارة أخرى لان الحنط
في القتل ليس من حيث اليقين
لحرمة المحلوف عليه قبلها
وبعد ما لا تكفير لا ينطبق
به استحبابه و شرط اجراء
العتق للمسجل كفارة بقاء
البدن سلبا إلى الحنف
بخلاف نظيره في تسجيل
الزكاة لا يشترط بقاء
المسجل إلى الحول قبل
فيحتاج للفرق اه وقد
يفرق بان المستحقين هم
شركاء المالك وقد قبضوا
حقيهم وبه بطل قطعهم
بالمال ناجز أو أن تلف قبل
الحول لانهم عند طريق لهم
تعلق وامامنا قالوا يجب في
الذمة وهي لا تبرأ عنه إلا
بنحو قبض صحيح فاذمات
العتق أو أوردت بان الحنف
الموجب للكفارة بقاء
الحق في الذمة وانما لم يبرأ
عنه بما سبق لان الحق لم
يصل بمسقطه وقت

مندوب أو مباح اه (قوله الأقسام الخمسة) وهي الواجب المندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى
عش وسم (قوله على أحد السنيين) هما هنا الحنف والحنابلة (قوله من الخلاف) أي خلاف
أي حنفية اه متى (قوله وسم) أي في أول الباب (قوله لا تعادة بدنية) ظرير هو تقديمه على وقت وجوبها
بغير حاجة كصوم رمضان وأحترض بغير حاجة عن الجمع بين الصلاتين اه متى (قوله وعلى حث
حرام) أي ولو تقدم على حث حرام كالحنث بترك واجب أو فعل حرام اه متى (قوله وشرط) إلى
قول أي لانه في الحق لا قوله بخلافه إلى فاذمات وقوله وانما لم يبرأ من الذمة ولو قدم ما هو في حق
مثلا (قوله وشرط اجراء العتق) وهل يشترط ان يكون المدفوع إليه الطعام والكسوة بصفة الاستحقاق
وقت الوجوب كما في نظيره من الزكاة اه سم اقول الظاهر نعم كاهو قضية الفرق الا في الأولى (قوله حيا
مسلبا) قضية انه لا يشترط سلامته إلى الحنف حتى لو حلف بعد الاعتاق قبل الحنف لم يضر وليس مرادنا
يظهر لانه وقت الحنف ليس بجزائي الكفارة اه عش اقول ويصرح بالاشتراط قول الروض مع
شرحه ولو ارد المتق بفتح التاء من الكفارة أو مات أو تيب بعد اليقين قبل الحنف لم يجره عنها اه (قوله
ويفرق الخ) فظفر فيه سم راجعه (قوله ناجزا) أي و لا ناجزا (قوله قالوا يجب في الذمة الخ) هذا يقتضي
التسوية بين العتق والأطعام والكسوة مع ان تنقيده بالعق يخرج غيره فليتام اه سم وانك ان تقول ان
التنقيذ بالعق إنما هو لعدم تصور بقاء الحياة في الاسلام في الكسوة والأطعام (قوله فاذمات العتق الخ)
أي أو تيب اه أسنى (قوله أوردت) ظاهره ان أسلم قبل الحنف وليس مرادا فيما يظهر لانه يهوده
بالاسلام تبين انه ما يجزى في الكفارة اه عش (قوله ولو قدم ما) أي الكفارة وكانت غير حتى ما يأتي
من ان العتق يقع قطعوا اه عش عبارة سم قال شيخنا البرلسي انظر هل يأتي ذلك في العتق عن الكفارة
انتهى قلت قضية قول الشارح أي مثلا وتوجيه كلام البغوي الا بين عدم الاتيان وان انضمام الحنف مع
الحياة كالوقت فيما ذكره البغوي اه (قوله قال البغوي الخ) (فروم) لو قال اعطيت عبدي من كفارة فان
حنثت لحث اجراء ذلك عن الكفارة وان قال اعطته عنها ان حثت لم يجر مولا قال ان حثت غدا فعبدي

لانه تقديم على السنيين ومنه لو قال إن دخلت الدار فرأيت لا أكلت ثم نحر التكفير قبل دخوله لان اليقين لم
تتقدم بعد صرح به البغوي وغيره وكالا يجوز تقديمه على السنيين لا يجوز مقارنتها اليقين حتى لو وكل من
يمتعه عنها مع شروعه في اليقين لم يجر بالاعتاق قاله الامام شرح الروض (قوله ليشمل الأقسام الخمسة)
كانه اراد بالخمس الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى ومعنى الباقية أي بعد الحرام
(قوله وشرط اجراء العتق للمسجل الخ) هل يشترط ان يكون المدفوع إليه الطعام أو الكسوة بصفة
الاستحقاق وقت الوجوب كما في نظيره من الزكاة المسجلة (قوله اجراء العتق للمسجل) أخرج الكسوة
والأطعام (قوله بخلاف نظيره في تسجيل الزكاة) قال في الروض وشرحه ولو ارد المتق بفتح التاء من
الكفارة أو مات أو تيب بعد اليقين قبل الحنف لم يجره عنها كالأول على الزكاة فاردت اخذها أو مات
أو استغنى قبل تمام الحول اه فليتام ما ذكره الشارح مع ذلك لتلايقس به فان كلام الشارح في نفس
المسجل وهذا الكلام في الأخذ (قوله وقد يفرق الخ) يعني تأمل هذا الفرق فان حق المستحقين إنما يثبت
بعد تمام الحول وقبل تمامه لاحق ولا شركة فكيف يقال أنهم قبل تمامه قبضوا حقيهم و زال قطعهم بآخر
أو أنهم عند لم يبق لهم عتق (قوله قالوا يجب في الذمة الخ) هذا يقتضي التسوية بين العتق والأطعام
والكسوة مع ان تنقيده بالعق يخرج غيره فليتام وقوله لا ينحوي قبض صحيح فديقال القبض صحيح
ولما لم يجر وان في القبول بماله لان ماله يصح لا ينقلب صحيحا (قوله استرجع كالزكاة الخ) قال
شيخنا الشهاب البرلسي انظر هل يأتي ذلك في العتق عن كفارة اليقين اه قلت فان أتى فيه اشكال بما يأتي
عن البغوي وأصح للفرق بينهما يمكن قضية قول الشارح أي مثلا وتوجيه كلامه الا بآنيان عدم الاتيان
وان انضمام الحنف مع الحياة كالوقت فيما ذكره البغوي

وجوب الكفارة ولو قدمها ولم يحث استرجع كالزكاة أي إن شرط أو علم القابض التسجيل ولا نقلا للبغوي ولو اعتمر ثم مات

أي مثلاً جل حنوق المني طوعاً وتحتراً الاسترجاع فيأى لا يملكه قطع هنا حيث بأن العنق تطلع من غير سبب (و) يجوز تقديم (كفارة) ظهور على المراد إذا كفر بغير مسموح كان (١٦) ظاهر من وجية ثم كفر ثم رجعها وكان مطلقاً رجعاً عقيب طهارته ثم كفر ثم رجعاً معاً

عقب طهارته فهو تكفير مع المراد لأن اشتغاله بالمني عرد وذلك لوجود أحد السببين ومن ثم امتنع تقديمها على الطهارة (و) يجوز تقديم كفارة (قتل) على الموت) وبعد وجود سببه من جرح أو نحوه (و) يجوز تقديم (مذنب) (مالي) على ثاني سببه كأذا نذر تصديقاً وعتقاً شفى مرضه أو عقب شفائه يوم فاتق أو تصدق قبل الشفاء هـ أو اعتمد البقي وغيره هذا لأن القاعدة في ذى السببين يجوز تقديمه على أحدهما لا طهيها بمرحلة فيه (فصل ج) في بيان كفارة العيمين (يختين) الرشيد الحر ولو كافراً (في كفارة) العيمين بين حق كالظهار) أي كعتن بجزء فيه بأن تكون رقبة كاملة مؤمنة بلا عيب يصل بالعمل أو الكسب ولو نحو غائب عاد، حاته أو بانت كامر وهو أفضلها ولو في زمن العلاء خلافاً لما عتته ابن عد السلام أن الأ طعام فيه أفضل (أو طعام عشرة مساكين كل مسكين مد حـ) أو غيره ما يجزى في القطعة (من غائب غوت

حر عن كفارة في فإن حنث ضد اعتق وأجزأه وأجزاءه أو الأفعال أو ما لا يعتنه من كفارة في أن حنثت فبان حانثاً اعتق وأجزأه اعتقاً أو الأفعال نعم أن حنث بعد ذلك أجزأه اعتقاً ولو قال أن حنثت وحنثت فبان حانثاً لم يجزه قاله البغوي للشك في الحلف معنى وروى عن مشرحه (قوله أي مثلاً) أي أو برقي بينه بفعل الحلف عليه أو عدمه اه عش (قوله إذا كفر) إلى الفصل في المني (قوله كان ظاهر الخ) عبارة المني وصوروا التقديم على الموت بما إذا ظاهر الخ (قوله ويجوز تقديم كفارة قتل الخ) أي أو تقديم جزاء الصيد اه معنى (قوله) وبعد الخ الصواب إسقاط الواو كأي المني (قوله ويجوز وجود السبب الخ) ولا يجوز تقديمها على اه معنى (قوله أي الزكاة) أي في محث تمجيتها اه معنى (قوله خلاف الخ) أي عدم الجواز (قوله لأن القاعدة) أي قاعدة الشافعي اه معنى (قوله صريحة فيه) أي في الجواز (تمة) لا يجوز تقديم كفارة الجماع في رمضان أو الحج أو العمرة عليه كذا تقدم في عدة الحلف واللبس والطيب عليها نعم أن جازت هذه الثلاثة لعدم كرم حانث تقديمها لوجود السبب اه معنى

(فصل د) في بيان كفارة العين (قوله في بيان) أي قوله أي يلد المكفر في النهاية الإقوله كاملة (قول المتن يختار الخ) في مختصر الكفاية لأن التقيب فرع هل يجب إخراج الكفارة على الفور أو قال في التمتة أن كان الحنث معصية قسموا الأفعال والقتال كل كفارة وجبت بغير عدوان فهي على التراخي لا محالة وإن وجبت بعد وإن فنى الفور وجهان وتيمم الغزالي اه سم وما في التتمة ذكر الشارح ما يوافق اه في كفارة القتل وسيد كره في قول المصنف ولا يكفر عبد مال (قوله الرشيد) لم يذكر المصنف ما يؤخذ من هذا القيد لكن ذكر الشارح في شرحه لا يكفر عبد الخ المحجور عليه بسفه أو طس في حكم العبد وقوله المخرج لهذا التقديم قول المصنف ولا يكفر عبد مال اه عش (قول المتن بين عتق الخ) فإذا أتى بجميع الخصال أتيب على أعلا مراتب الواجب وإن تركها كلها عوقب على أدناها وإن أتى بجميعها مع اعتقاد وجوبها جاز أو أحد منها على المعتد أن كان يحرم عليه اعتقاده عـ وش ويجزى (قوله أي كعتق الخ) عبارة شيخ الإسلام والنسائي أي كعتق من كفارة فهو موافق لمرقية الخ (قوله بأن تكون الخ) الأولى التذكير بأرجاع الضمير إلى المني (قوله أو الكسب) هو في النهاية بقر المني بالزاد (قوله أو بانت) أي ما اعتقه على ظن موته فبان حياً فيجزى اعتباراً بما في نفس الأمر وقياسه أنه لو دفع في الكفارة ما يظنه ملك غيره فبان ملكه أو دفع لطاقته بظنها غير مستحقة للكفارة فبان خلافاً لمرقية الخ اه عش (قوله كامر) أي في الطهارة عبارة هناك أتى بمصوب وغائب على حياتهم أو بانت وإن جهلت حالة المني اه (قوله أفضلها) أي خصها (قوله فيه) أي من الغلاء (قول المتن وأطعم عشرة مساكين الخ) ولو كان عليه كفارات جاز إعطائها وجب فيها عشرة مساكين في دفع لكل واحد أمداداً يمددها اه عش (قول المتن كل مسكين) بالحر يد من عشرة آخر قوله موجب لمفعول لأطعم الخ اه يجزى (قوله أي يلد المكفر) إلى قوله نعم ضيقه النهاية بما نفعه كذا قبله والأوجه اعتبار بلد الأذن كالطهارة أو في المني ما يوافقها (قوله أي يلد المكفر) أي المخرج للكفارة وإن كان غير الحالف أخذاً بما في اه عش (قوله فزاد الخ) أي الحالف (قوله اعتبر بده) أي الماذون (قوله في كثير من النسخ الخ) أي للنساج (قوله وقضيتها اعتبار بده الحالف) اعتبارها بالنهاية والمني كامر (قوله اعتبار بده الحالف الخ) أي على الحنث لأن العبرة بلد المؤدى عنه لا بتبين صرفها لقرارتك البده اه يجزى عن الحلبي (قوله ما تقرر) أي من اعتبار بده

(فصل هـ) يختص بكفارة العيمين بين حق كالظهار الخ (قوله بين حق كالظهار الخ) أي عتق كالظهار وأطعم عشرة مساكين كل مسكين مد حـ الخ في مختصر الكفاية لأن التقيب فرع هل يجب إخراج الكفارة على الفور قال

البديع في غالب السنة أي يلد المكفر فلا وزن لاجني أن يكفر عنه اعتبر بده لا يلد الآذن فيما يشتر فان قلت قياس ما سرف في القطر اعتبار بده المكفر عنه قلت يفرق بأن تلك طهارة لا بد أن تعتبر بده بخلاف هذه نعم في كثير من النسخ بده وقضيتها اعتبار بده الحالف أن كان المكفر غيره فبحر بده هو محتمل لذلك ١٥٠ مسألة القطر ولا نفاق ما تقرر وسواء في الكفارة لا نهلك من الخ

وأفهم كلامه أنه لا يجوز صرف أقل من مدلك واحد لثلاث عشرة ولو في عشرة أيام (أو كسوتهم بما يسمى كسوة) واعتاد له بأن يعطيه ذلك على جهة التخليك وإن تآمرت بينهم في الكسوة (كقصص) ولو بلاكم (أو حمامة) وإن قلت أخذوا من أجزائه متدبيل اليد (أو أزار) أو مقنعة أو رداء أو منديل يحمل في اليد أو الكسوة لقوله تعالى فكفارته إطعام عشرة مساكين الآية (لا) ما يسمى كسوة لولا ما لا يتبادر للجلود فإن اعتيدت أجزات في الأول نحو (خف وقازين) ودرع من نحو حديد ومدا (١٧) ونعل وجوب وقلنسوة وقبع وطايفة

(ومعلقة) وتكسو فصادفة
وخاصه بربان لا يصل للركبة
وبساط وميان وثوب
طويل اعطاه العشرة قبل
تقطيعه بينهم لانه ثوب
واحد ينفارق مالو وضع
لهم عشرة امداد وقال
ملكته هذا بالسوية او
اطلق لانها امداد مجتمعة
وقع لصيغتها في شرح المنهج
اجزاء العريفة وهو مشكل
بنحو القلنسوة واجيب
بانها في عرف اهل مصر
تطلق على ثوب يحمل تحت
البرذعة ويرشد اليه قرته
أياها بالمدبيل وأفهم التخيير
امتناع التبعيض كان يعلم
خسة ويكسو خمسة (ولا
يشترط) كونه عبيطاً ولا
سائر العورة (ولا) صلاحه
للدفع اليه فيجوز
سراويل (ونحو قبص
صغير) أي دفعه (لكبير
لا يصلح له) وإن نازع فيه
جمع (وفظن وكثا وحري)
وصرف ونصوما (لأمرأة
ورجل) لوقوع اسم
الكسوة على الشكل ولو
متجسسا لكن عليه أن
يعرفهم به فلا يصلوا فيه
وقضية أن كل من أصلى

الحالب كالسرة (قوله وأفهم كلامه) إلى قول المتن ولا يجب في النهاية إلا لافوله وإن نازع فيه جمع وقوله
كالحالب المتين وقوله ليل (قوله ولا للثوب عشرة) لا يخفى ما في عطمو المراد لا يجوز صرف عشرة امداد
لثوب عشرة مساكين ثم رابت قال الرشدي قوله لا للثوب عشرة صوابه وعدم جواز صرفها لثوب عشرة
اه (قوله ذنك) أي المد والكسوة اه رشدي أي أحدهما (قوله وإن قلت) أي كذراع مثلا اه
عش (قوله منديل اليد) بكسر الميم (قوله أو مقنعة) بكسر الميم ما تقع به المرأة راسها أو قاموس
وفسرها عش بطرقة فليراجع (قوله أو الكس) انظر ما المراد من المنديل المحمول في الكس عبارة الحلبي
قوله أو منديل أي منديل الفقيه وهو شاة يوضع على كتفه أو ما يحمل في اليد كالمنشفة الكبيرة اه (قوله
فإن اعتيدت) أي الجلود أي لبسا (قوله أجزات) ويجزيه فرويد اعتيد في البلد لبسا اه معنى
(قوله في الأول) أي ما لا يسمى كسوة اه عش (قوله من نحو حديد) أي بخلاف درع من صرف
ونحو وهو قبيص لا كم فكيفي اه معنى (قوله ومدا) وهو المشبك اه معنى (قوله وربان لا يصل
الخ) عبارة المختار والربان بالضم والتشديد سروال صغير مقدار شبر يستر العورة والمعلقة وقد يكون للبلالين
انتهى اه عش (قوله وميان) اسم لكيس الدرام اه عش (قوله اعطاه العشرة قبل تقطيعه
الخ) بخلاف ما لو قطعه فاعطاه دفعه اليهم قاله الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة اه معنى
(قوله وقع لصيغتها) عبارة النهاية عريفة وقول الشيخ في شرح منجه بأجزائها محمول على شيء آخر يحمل
فوق راس النساء يقال له عريفة أو على ما يحمل الدابة تحت السرج ونحوه اه (قوله واجيب الخ) عبارة
المعنى وحله يعني على التي تحمل تحت البرذعة وهو وإن كان بعيدا إلى أن مخالفة للأصحاب اه (قوله تطلق
على ثوب) فديقال الواجب كسوة المساكين كأيدي عليه قوله تعالى أو كسوتهم لا كسوة دوابهم تأمل اه
بجبري (قوله ويرشد اليه قرته الخ) انظر ما وجه الارشاد (قوله وأفهم) أي قرته وقضية في المتن
الاقوله كونه عبيطاً إلى متن وقوله وإن نازع فيه جمع (قوله كونه) أي ما يسمى كسوة (قوله
أن يعرفهم به) أي يكونه متجسسا (قوله فضيته أن كل من الخ) معتمد اه عش (قوله غير معفوهه)
فقطيته أنه لا يجب عليه اعلامه وقد يتوقف فيلانه بما خضعه بما يسلب العفو اه رشدي (قوله أي
عنده) أي المصل (قوله ولا يمد لستراخ) انظر مع قوله المارو لا سائر العورة اه رشدي (قوله
لسترة صغير) بالإضافة (قوله أي لبوس) أي قوله وصح في المتن الاقوله وسرق الخ إلى قوله أي وإن
اعتيد كاهو ظاهر (قوله بخلاف ماذا ذهبت قرته) أي بحيث صار مستحقا لمجرد لا بد مع ما فاقوه من
كره غير متخرق اه معنى (قوله كاللهيل) الكاف فيه للتنظير اه رشدي (قوله لا يقوى الخ)
عبارة المتن لا يدوم لا يقدر ما يدوم لبس الثوب البالي اه (قوله وسرق) معطوف على ما من قوله لا ذهبت
اه رشدي (قوله ومنسوج الخ) عبارة المتن ولا يجزيه نجس العين من التياب يندب أن يكون الثوب
جديدا عما لو معصور الآية لا تناو البرحي تفقوا عما تعين اه (قوله بالطريق السابق) أي بأن لم

في التهمة إن كان الحث حصصا ونحوه والافعال كالفعال كل كسرة يجب بذرع أو أن في على التراخي
لا غائل وأن وجبت بمدون حتى الثور وجهان وبه الغزالي وقال الرافعي في الوصية أن الموصي متى على

(٣ - شرواني وابن قاسم - طائر)

غيره ملكاً أو طارية مثلا ثوبا به نجس خفي غير معفو عنه بالنسبة
لاعتقاد الأخذ عليه لإعلامه به حذر من أن يوقع في حلافة قاسدة ويؤيده فظهم من رأى مصلابها نجس غير معفو عنه أي عتده لونه لإعلامه
بوقوع الثوب بالمرأى الصغير بأن الثوب لا يصلح ولا يمد لثورة صغيرة فضلا عن غيره فإن فرض أنه يمد لثورة صغيرة فهو الراويل
الصغير (وليس) أي لبوس كثير (لم) (تذهب) عرفا قرته) بالابس كالحالب العتيق بخلاف ما ذهبت قوته كالمهلل النسيج الذي لا يقوى
على الاستعماله لا يوجد ما يرقع لابل ومنسوج من جلد به أو لا يمد كاهو ساه (قال ع) ما لم يرقع الساق في كماره الطوار

(عن كل من الثلاثة المذكورة لزمه صرم ثلاثة أيام) الآية اذ هي عزيمة ابتدائية لا يجب تأخيرها (ولا يجب تأخيرها في الاظهر) لاطلاق الآية وصح عن عائشة رضي الله عنها كافي انزل ثلاثة ايام ما ماتت فسقطت متباينات وهو ظاهر في النسخ خلافاً لمن جملة ظاهره في وجوب التتابع الذي اختاره كثير من اهل العلم (١٨) الاستدلال به بما اطلال الاولون في ردده وان غلب ماله انتفذه ولا يصح لانهما اجابوا قارق

مستعالة مال يبلده بان القدرة فيه اعطيت بمكة لانها على نكته الموجب لعدم ظن بغيره الغير حاوئها احترمت مطلقاً فمقرراً هنا بين غيبة ماله لمساقة التصور وقلوبه بحت البتني حقيده بدونها بخلاف من عليها لانه عد مسرا في الزكاة وفسخ الوجبة والبايع مردود بان ائمه كذلك ثم الضرورة ولا ضرورة بل لا حاجة هنا الى التيسير لانه واجبة على التراخي اى اصاله وحيث لي ايام بالمفسر الازمة الملت والكتابة فوراً كما هو ظاهر (ولا يكفر بحجور عليه بسفه او قل بالمال بالصوم لانه ممنوع من اذبح لوزال حجوره قبل الصوم امين لان العبرة وقت الاداء لا الوجوب بل لا يكفر من ميت باؤد الحاصل قيمة بل يتعين اقلها او سدائها ان استوت قيمها ولا (عبد مال) لعدم ملكه (الا اذا ملك سيده) او غيره (طعاماً أو كسوة) ليكفر بها او مطلقاً (قلنا) بالضيق (انه يملك) ثم اذنه في التكفير فانه يكفر نعم لسيده بعد موته ان يكفر عنه على المعتمد بنين

بملك زيادة على كفاية العمر الغالب ما عثر على الكفارة عش قوله اذ هي عزيمة ابتداء الخ) بمعنى انه ان قدر على الثلاثة تخير بينها او على اثنين تخير بينهما او على واحدة منها تعين فان عجز عن جميعها صام عشرين (قوله) وهو ظاهر في النسخ اى حكاية ثلاثه نافية ومعنى (قوله) بما اطلال الاولون الخ) اى القانون بعدم وجوب التتابع (قوله) لانه واحد الى قوله بانه ائمه اذ عفى المغنى ولى الفرع في النهاية الا قوله او حيث الى المتن (قوله) فمقرراً الخ) تحسيرا لمطلقاً (قوله) حقيده اى وجوب الانتظار بدونها اى مساقة التصور (قوله) لانه اى من على مساقة التصور (قوله) والى اى كان حلف ان لا يصل الظهر مثلاً (قوله) والا لزمه الحنفية الخ) هل ينظر ماله الغائب هنا ايضا ويقتصر عدم الفور حيث انه سم (قوله) بحجور عليه الى قوله ومعت اذ عفى في المغنى الا قوله فان شرع الى اما اذا قوله لونه فارق الى مخرج (قوله) امتنع اى مع اليساراه معنى (قوله) ولا يكفر من ميت باؤد الخ) وظاهره ان الكلام فيما اذا كان في الورثة بحجور عليه او ممن دين والا لا يتمتع على الوارث الشيدان يكفر بالا على عشرين (قول المتن طعاماً أو كسوة) خرج بما اذا ملكه رقيقاً لم يمتعه من كفارة فانه لا يقع عنها لا متاع الولاء العبد وحكم المديرو والمعلق عنه بمصفى واما ان حكم العبداه معنى (قوله) او مطلقاً اى اى ملكه مطلقاً معنى (قوله) وقلنا بالضيق راجع لقوله او غيره اى السيد ايضا اذ قيل بانه يملك بتملك غيره سيده ايضا سم معنى (قوله) نعم لسيده الخ) انظر غير سيده كقرينه اه سم ويظهر الجواز اخذاً من التحليل الثاني الا (قوله) بغير المتق) خلافاً به ايضا والارق بالموت اهم (قوله) من اطعام أو كسوة) خرج الصوم في الرض وقد سبق اى في كتاب الصوم ذكر الصوم عن الميت قال في شرحه فيصوم عن قرينه لا غيره والاشارة الى هذا في العبد من زيادته انتهى اه سم (قوله) بذلك اى بالا طعام او الكسوة (قوله) والمكاتب الخ) ظاهر التمييز به انه لا يجب اه سم (قوله) بذلك ايضا) ولو اذن السيد للمكاتب في التكفير بالاعتاق فاعتق بحجوره على المذهب كما قاله في باب الكتابة اه معنى (قوله) وفارق المتق الخ) راجع لكل من مسئلة المان ومساائل الشرح (قول المتن باذن سيده) اى في كل منها (قوله) فلا نظر الخ) عبارة المغنى وإن كان الكفارة على التراخي اه (قول المتن لم يصم الا باذن) اى من قطعها سواء كان الحلف واجبا ام جائزا او ممنوعاً فان صام بلا اذن اجراً كالمولى الجمعة بلا اذن فانما تجزى ما هو حقه بان يعقده معنى (قوله) جاز له تحليله اى ولو اخبر معصوم بموته بعد عدة قرية لان حق السيد فوري ولا اثم له في الرقيق في عدم الصوم لم يجزه عنه اه عشرين

الطفل كفارة القتل قال وفيه وجه في التهمة فانها ليست على الفور قال ابن الرقة المشهور ان الكفارات والنذور ليست على الفور وهل الامام المطلبة بها وجان اه (قوله) والازمة لحنس الكفارة فوراً هل ينظر ماله الغائب هنا ايضا ويقتصر عدم الفور حيث (قوله) وقلنا بالضيق) ظاهره الرجوع ايضا لقوله او غيره اى السيد وضعت ان قبل بانه يملك بتملك غيره سيد ايضا هو كذلك لكنه خلاف ضعيف ولذا ادهى القطع بالتق والحاصل ان في تملكه بتملك غيره سيد طريقين ففيه خلاف في الجملة فصح قولنا بالضيق لقوله او غيره اه (قوله) نعم لسيده بعد موته ان يكفر عنه الخ) انظر غير سيده كقرينه (قوله) بغير المتق) خلافاً به ايضا والارق بالموت (قوله) من اطعام أو كسوة) خرج الصوم في الرض وقد سبق اى في كتاب الصوم ذكر الصوم عن الميت قال في شرحه فيصوم عن قرينه لا غيره والاشارة الى هذا في العبد من زيادته اه (قوله) والمكاتب الخ) ظاهر التمييز به انه لا يجب

العتق من اطعام أو كسوة لانه حيث لا يستعيض به في ملكه خلافاً في الحيا ولو زال الرق بالموت وسيد المكاتب (قوله) ان يكفر عنه بذلك باذنه والمكاتب باذن سيده التكفير بذلك ايضا وقارق المتق بان التقي ليس من اهل الولا (بل يكفر) حتى في المرتبة لظن ان (يصوم) لم يجزه عن غيره (فان مشره) الصوم في الخدمة وكان حلف وحنث باذن سيده حرام بلا اذن) وليس له منه لانه في سيده فلا نظر لكونها على التراخي (او وجد) اى الحلف الحنث بلا اذن لم يصم الا باذن) لانه باذن في سيده والقرش ان يفتقر فان سرقه حازه له لانه

فلا يجوز له منمنته مطلقا
(وان اذن في احدهما
فلا يصح اعتبار الحلق) لان
اذنه في اذن فيها يتربص
عليه الاصح في الروضة
وغيرها اعتبار الحنث بل قيل
الاول سبق فلم لان اليمين
مافضة منه فليس اذنه فيها
اذتالي التزام الكفارة وبه
فارق ما مر ان الاذن في
الضمان دون الاداء يقتضي
الرجوع بخلاف عكسه
وخرج بالبدالة التي
تحمل له فلا يجوز لها بغير اذنه
صوم مطلقا تقدم بما لا يستتاعه
لانه ناجر اما ان لا يحمل له
فكالبديهي مرويحيث
الاذرع ان الحنث الواجب
كالحنث المأذون فيه فيما
ذكر لوجوب التكفير فيه
على الفور والى يتجه ما
اظهره لان السبيل يطل
حقه باذنه وتعدى العبد
لا يطلعه نعم لو قيل ان اذنه
في الحلق المحرم كاذنه في
الحنث لم يعد لانه حينئذ
التزام للكفارة لوجوب
الحنث المستلزم لها فورا
(ومن يحضره حر وله مال
يكفر بطعام او كسوة) لا
صوم لانه لو اجحدوا (لاعتق)
انقصه عن اهلية الولاء نعم
ان علق سيده عقبه بشك فيه
بالمعنى كان اعقت عن
كفارتك فقصبي منك محر
قبله او معه صح لزوال
المانع به اما اذا لم يكن له
مال فكيف بالصوم اى في

(قوله مطلقا) اى سواء وجد الحلق والحنث باذنه او بغيره وقول عشي سواء احتاجه للخدمة ام لا
اه ليس بظاهر (قوله المانع) لا يصح اعتبار الحلق) ضيف وقول الفارح والاصح في الروضة الخ معتد
اه عشي (قوله الاول) اى ما في المحروم المهاج سبق فلم اى من الحنث الى الحلق اه معنى (قوله ما نفعته)
اى من الحنث (قوله الامة) اى التحل الخ) ظاهره وان لم تكن معدة للتنع بل للخدمة ولان بعدنى العادة
تتمه بها اعمش (قوله فلا يجوز لها بغير اذنه) صوم الخ) ظاهره وان لم تكن معدة للتنع بل للخدمة ولان بعدنى العادة
عشي اى سواء اخرها الصوم ام لا ولم يترخص فيها للروضة الحرة هل للزوج منمنها وعبارته في باب التفقات
وكذا اعتبارها من صوم الكفارة ان لم تنص بسببه اى كان حلقه على امر ماض اعلم يكن كاذبه اه (قوله
مطلقا) اى وان لم يترص به اه معنى اى وان اذن في سببه (قوله لا يستتاعه) اى لحق استتاعه اه عشي
(قوله كالحنث المأذون فيه الخ) اما الحنث اللازم لليمين فلا يقتضي التوقف في ان الاذن في الحلق اذن
فيه اه سى اى كاقابى قول الفارح نعم لو قيل الخ (قوله فياذكر) اى من جواز التكفير بلا اذن من
السيد في الحنث وان لم ياذن له في الحلق اه عشي (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر ان كان مراد
الاذرع ان السيد ياذن في الحلق فان كان مراده انه اذن في حلق يجب الحنث فيه لم يثبت هذا
التوجيه فليتأمل اه سم (قوله حقه) مفهولم يطل (قوله في الحلق المحرم) كالحلق على ترك صلاة
الظهر او صل شرب الخمر (قوله لوجوب الحنث الخ) قال بعضهم ولو انتقل من ملك زيد الى محروم وكان
حلقه حنثا في ملك زيد فهل لصوم المانع من الصوم ولو كان زيد اذن فيها او في احدهما ولو كان
السيد غائبا قبل على العبد ان يمتنع من صوم لو كان السيد حاضرا كان له منمنته ولا يظهر هنا اى في
مسئلة التيقن نعم ولو اجر السيد حين عبده وكان الضرر يخل بالمسئلة المستاجر لاحتاط قبل له الصوم باذنه
المستاجر دون اذنه السيد فيه نظرو الاقرب انه ليس لسيد منمنته اى بل يكون الحق للمستاجر ولم
يفرقوا في المسئلة بين كون الحنث واجبا او غيرهما ولا بين ان تكون الكفارة على الفور او التراخي انتهى
والراجح في المسئلة الاولى اى مسئلة الانتقال بعد الحلق والحنث وفيما لو حلق في ملك شخص وحنث في
ملك آخر ان الاول ان اذنه فيها او في الحنث لم يكن الثاني منمنه من الصوم وان خرموا لاله منه ان خرمه
نهاية (قوله لا صوم) الى قوله لاول المانع في معنى (قوله بسببه) اى مالك بعضه (قوله قبله الخ) اى
قبل اعتاقه عن الكفارة اه معنى (قوله لاول المانع به) اى باعتاقه (قوله باذنه فيما يظهر)
اى حيث لم ياذن له في الحنث كافي غير اعمش اى حيث اخره الصوم في الخدمة على التفصيل
المقدم في العبد (قوله بتكرار ايمان القسامة الخ) وتبديدايمان العمان وهى الاربعة اه عشي (قوله

(قوله فلا يجوز لها بغير اذنه) صوم مطلقا) ظاهره وان حلقه وحنث باذنه (قوله كالحنث المأذون فيه الخ)
اما الحنث اللازم لليمين فلا يقتضي التوقف في ان الاذن في الحلق اذن فيه (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر ان
كان مراد الاذرع ان السيد ياذن في الحلق فان كان مراده انه اذن في حلق يجب الحنث فيه لم يثبت هذا
التوجيه فليتأمل (قوله فرع تتكرر الكفارة الخ) في غنصر الكفارة فرع اذا تعددت اليمين واعتمد
المحرف عليه ان قصد التاكيد اذ تعددت الكفارة فان قصد الاستكفاف فوجبان احصاهما عند التوروى الاتحاد
وان اطلق فعلى ايهما عمل وجبان ولو احدثت اليمين وتعددت المحرف عليه كونه بلحوقا لا كلمت كل واحد
منكرو كلهم او اقله بل تبنى اليمين متفردة في حق من جنى حتى اذا كلمه بمنتهى ام لا في الخلاف المتقدم مثله في
الابلا هو الاصح عدم اعتلالها (فرع) اذا حلق لا ياكل الخبز وحلق لا ياكل زبد طعاما فاكل غيره ففى
تعدد الكفارة وجبان اهما في غنصر الكفارة في قوله في العرع الاولو الاصح عدم اعتلالها بخلاف ما في
الحاشية الطباع شرح الرضى عن البقعي والروايات في ذكر ابن القتيب في غنصر الكفافية في باب الابلاد
ما يوافقه قال والله لا اصبت كل واحدة منكم موطى واحدة انه ينحل الابلاد في الباقيات وقوله في العرع
الثاني وجبان يؤيد تعدد ما قاله فيمن قال ان رايته وجلا فانت طالق وان رايته زيدا فانت طالق فوات

نوته من اذنه وفي نوبة سداه حيث لا مماناة بالاذن فما يظهر (فرع) تتكرر الكفارة ذكر ايمان القسامة

لأن فيه تليظا بالتعميم بالنية (تقديم) ما تقرر أن ابن المقرئ وجه ذلك هو ما ذكره شيخنا حيث جعله من زيادته لكنه بكل قان عبارة أصل الروضة تشمل عدم الحنفية في هذا أيضا وفي الحق قيل بحث للعرف وقيل فيه الخلاف كاليعود كقول هذا فيما إذا كان الفعل المحلوف عليه لا يتبادر الخلف فلهذا ولا يجي منه أنه لا حنفية فيه بالعرف قطعا وهذا صريح فيما ذكره ابن المقرئ فليس من زيادته وقد يجاب عن شيخنا بأنه فهم من أفراد مسألة الحلق بالذكر وعدم ترجيح شيء فيها أنها مستثناة من قوله ولا يجي (٢١) منه وهو محتمل قان قلت هل

لاستثنائها وجه قلت يمكن توجيهه بأنه مع كونه يمكن جيبته منه لا يتصل بالنفس لأنها لا تتفق أحسانه المقصود فكان المقصود ابتداء مع حلق الغير له فإذا أمر به تناوله العيين مقتضى العرف لحنث به فتأمل إذا (حلق لا يسكنه) أي هذه الدار أو دارا (أو لا يقيم فيها) وهو فيها عند الحلق (فيخرج) أن أراد السلامة من الحنفية بنية التحول في كل من مسألة الإقامة والسكنى فيما يظهر من كلامهم قال الأذري أن كان متوطنا قبل حلقه فلو دخله نحو خرج حلق لا يسكنه لم يصح نية التحول قطعا (في الحال) يده قطع لانه المحلوف عليه ولا يكلف المسئلة ولا الخروج من أقرب البابين نعم قال الماوردي أن عدل لباب من السطح مع القدرة على غيره حث لانه بالصمود في حكم المقيم أي ولا نظر لتساوي المسألتين ولا لآقرية طريق السطح

أي عكس ما مر أول الفصل (قوله لأن فيه) أي في الأول (قوله رجس ذلك) أي عدم الحنفية في مسألة الحلق (قوله حيث جعله) أي شيخنا عدم الحنفية من زيادته أي ابن المقرئ على الروضة لكنه أي ذلك الجمل (قوله) قان عبارة أصل الروضة (الخ) في تليظها فطر (قوله وهذا صريح) أي ما ذكره أصل الروضة قيل قوله قيل بحث للعرف (الخ) فيما ذكره (الخ) أي في عدم حثه بحلق الغير بامره (قوله أو لا يجي منه) الأولى لا يتبادر الخلف فلهذا (قوله أي هذه الدار) إلى قوله أي ولا نظر في المعنى إلا قوله أو دارا إلى قوله وعلى هذا التفصيل في النية إلا قوله ويشترط أن يكون ذلك أي قوله ولم يذكره إلى ولو خرج (قوله وهو فيما (الخ) راجع لكل من المعطوفين (قوله قال الأذري أن (الخ) عبارة النية والمعنى وعلى ذلك كما قاله الأذري (الخ) أي على الاحتياج إلى نية التحول (قوله فيه (الخ) الضمير هو نية فيما بعده راجع إلى الدار فكان المناسب التأكيد كما في المعنى (قوله لا يسكنه) أي أو لا يقيمها (قوله لم يصح نية التحول) أي فيكون في السلامة من الحنفية الخروج حالا أم عرش قال الرشدي قوله إلا أن يكون أجازا متعارفا ويريد نصيته أن مجرد تعارفه لا يكفي ولعل عمله إن لم تهر الحقيقة أخذاعا مسألتين في آخر الفصل فيما لو حلق لأيا كل من هذه الشجره فوضيته أيضا أن أجاز الغير المتعارف لا محل على علمه وإن أراد هو ياتي ما يخالفه الفصل الأخير قيل قول المصنف ولا ينكح حث بعمدة وقوله حيث قال أن أجازا المرجوح يصح فهو يائنية أم رشدي وكلام الفارح حيث عبر بالواسم من هذين الأشكالين (قوله لم يصح نية التحول (الخ) قال الأذري وفي تحنيته بالملك اليسير نظر إذا ظاهر أن قوله لا يسكنه المراد به لا يتخذها سكنا أم انتهى رشدي (قوله قطع) أي أو لا يقيم أهلها متاعه متى ونهاية (قوله لانه المحلوف عليه) هذا ظاهر عند الإطلاق أو ما لو أراد أنه يأخذ أهله واستمتع به إلا لا يأخذها فهو أيضا أم عرش (قوله ولا الخروج من أقرب البابين) أي بأن يقصده من محل المأوى لم يعد عدل عنه إلى غيره فينبغي الحنفية أخذاعا على بالعدل إلى السطح من أنه بالعدل عنه إلى المصود غير أخذاع أم عرش (قوله لباب من السطح) أي الأولى حائط يخرج منه بخلاف ما إذا كان قبالة فتخطاه غير عدل فلا حث أم عرش وظاهر أن هذا يجري في باب السطح أيضا فإذا كان عند الحلق في السطح فبين الخروج من باب به فعدل منه مع القدرة على غيره حث (قوله مع القدرة على غيره) ظاهر هو لو كان غيره بعد منه أم عرش (قول المتن قان مكث بلا عذر حث) قال حمزة أي ولو مترددا في المكان واقتضى كلامهم أن المكث ولو قل بغير قال الرافعي هو ظاهر أن أراد لا مكث قان أراد لا يتخذها مسكنا فينبغي عدم الحنفية بمكث نحو الساعة انتهى أقول لعل التقيد بنحو الساعة جرى على الغالب ولا يفيين أنه لو حلق لا يتخذها مسكنا لم يثبت فيها عن عمل يسكن فيه مع عدم إرادة الأثر تمرار على اتخاذها مسكنا لم يثبت وإن زادت المدة على يوم أو يومين أم عرش عبارة المتن وإن تردد فيها بلا عذر حث وبني أن لا حث كما قال الرافعي إن أراد بلا مسكنا لا يتخذها مسكنا لأنها لا تصير بذلك مسكنا أم (قوله ولو لملاحظة) إلى قوله ولو ليلقة في المتن إلا قوله وقول الرشدي إلى المتن (قوله) وقول الرشدي (قوله) حيث أم عرش (قوله) يتبين الخشعة (قوله) يسمى - أكتنا (الخ) إلى السكنى قطا على الدوام كالأبتداء بنية ومعنى أي وكذا الإقامة (قوله) أو طرأ عليه (الخ) وكذا لو كان مريضا حال سقته على الراجع عليه فالفرق بين كون الحلق حال العذر وبين طرق العذر على الحلق لعله من حيث القطع والخلاف إلا أن ظاهر يظهر بينهما فرق إذ الحلق حالة المرض

على ما أطلقه لانه يشبه إلى الباب آخذ في سبب الخروج وبالعدل عنه إلى المصود غير آخذ في ذلك عرفا أما بنية التحول فيحث على المنقول لانه مع ذلك ساكن أو مقيم عرفا (قان مكث) ولو لملاحظة وهو مراد الروضة بساعة وقول الرشدي كالموقوف ليشرب مثلا يتعين تعيد مثاله بما إذا لم يكن شره لعلش لا يحتمل مثلثه مادة كإقامه قولهم (بلا عذر حث) وأن يستمتع به وأهله لا يتبع ذلك يسمى ساكنة موقية أما إذا مكث لمدرك أن ذلك دأبه الباب أو طرأ عليه عقب الحلق نحو مرض منه من الخروج ولم يجد من يخرج

أو عاقل على نحو ما هو مخرج فكذلك ولو لية (٢٣) أو أكثر فلا جدية في تغييره فثبت أن المرض هنا يمرض في العجز عن القيام في مرض الصلاة

مانع من الحنفية كذا هو ظاهر ألقاها لان مستويان اه عرش (قوله أو عاقل الخ) ظاهره لو كان الحرف موجودا سال الحرف اه عرش (قوله على نحو ما هو) عبارة عن المضي على نفسه وأما اه (قوله أو مخرج) أي سواه كان خروجه على سبب تركه حيث لم يتيسر له حمله معه أو كان الحرف حاصلا لسواء أخذ معه أو تركه ويضحي أن يضي بذلك ما لو عاقل اه إذا خرج لا قاتا أو ان الغلبة مثلا يخون منه ذلك بسبب خروجه في ذلك الوقت ويضحي أن المراد بالحرف غلبة الظن فلا يكتفي مجرد التورم اه عرش (قوله يمرض في العجز الخ) عبارة عن الثانية بما يشق معه الخروج مشقة لا تحتمل غالبا اه (قوله عاقل الخ) أي عاقل في شرح وان اشتغل بأسباب الخروج الخ (قوله وجدنا) أي قاضية حاصلا يتغير في القطر فتعمل فعلها عما يتيقن للغسل كما ياتي في كلام الشارح والأقرب الأول اه عرش وفيه ان قول الشارح والثانية نعم بهم عاقل الخ كالمرسيع في الثاني فكيف يسوغ له مخالفة تهماين غير قل (قوله وتل المال الخ) أي إذا كان متولا لا به الذي يمد في العرف محالا اه عرش (قوله والقياس) أنه عذر أيضا الخ سكك عليه سم وقره عرش (قوله أي ولم يدركه كمالا الخ) أي بان خرج في منتهى وقته ولم يسقط قضاء (قوله لأن لا اكراه الخ) راجع لقوله كذا هو عاقل الخ (قوله مادام يسمى عرا فإثرا) وليس من ذلك ما يقع كثيرا من أن الانسان يخالف ثم ياتي بقصد الزيارة مع أن يقيم زمن التل أو رضه فان لان هذا الاسم زيارة عرا فليحتمل اه عرش (قوله) وعلى هذا التفصيل الخ لم يرد في الروض وشرحه على قوله لا يضر عوده إلى الدار بعد خروجه مهال قبل متاح قال الشافعي ولم يقدر على الإجابة عيادة مرضى وزيارة غيره هانما من مكنته من قاله الأذرى وغيره فقلان تعليق البغوى واخذان مسئلة عيادة المريض الآتية وقد يفرق بأنه هنا خرج مع ما هو لم يخرج انتهى واد بمسئلة عيادة المريض قول الروض الآتية فلما قبل خروجه وقد عهده حيث انتهى اه سم وفي المضي بعد ذكر مثل قول الروض وشرحه ما هو لكن الأوجه الأول اه أي عدم الفرق (قوله) وخروج إلى قول المتن أو لا يتزوج في المضي الأقوله أي يصل إلى المتن وقوله لو ظهر إلى المتن وقوله لو طارق إلى هذا قوله على أحد وجهين إلى أن لم ينو وقوله لو لم يكن لكل باب وقوله لا لهما لا يقتضيان بعد قوله فيضحي حشما الخ عبارة عن المضي والاسنى ثم دخل لم يحتمل ما لم يكن فان مكنته الان يشتل جميع متاح كافى الإبتداء اه (قوله مع أقامته الخ) بخلاف حاله أجازها كان دخل من بابو خرج من آخر لم يحتمل اه معنى (قوله نوى التحول) إلى قول المتن أو لا يتزوج في النهاية الأقوله لم يراعى الوقيد وقوله لو طارق إلى هذا قوله كان نوى إلى أن لم ينو (قوله يليق بالخروج) قضيت أنه لو اشتغل بلبس ثياب تبدي على الحاجة التجميل الذي يلبس للخروج أنه عجزت وهو كما قاله ابن شبة ظاهر اه معنى (قوله ويراعى الخ) عبارة عن المضي قال الماوردي ويراعى في لبه لنقل المتاع والاهل ما جرى به العرف من غير أرقاق لا استئجال أو احتياج إلى الميت ليلة لحفظ متاح لم يحتمل على الأصح اه (قوله وقيد المصنف الخ) ذكر الاسنى هذا التقيد إذا عاقل بعد الخروج لنقل المتاع عن الشافعي وقره كما مر وصرح المصنف متاحا بعبادات الاطلاق وظاهر من جهة اعتياده هاك أيضا عبارته لم يحتمل بمكة ذلك سواء اقدر في ذلك على الاستئابة ام لا كما هو قضية اطلاق المصنف وان كان قضية كلامه في المجموع اه ان قدر على الاستئابة أنه عجزت ولو عاد إليها بعد الخروج منها حاله لنقل متاح لم يحتمل قال الشافعي إذا لم يقدر على الإجابة وهذا هو اقضية كلام المجموع اه (قوله وقيد المصنف ذلك) أي قولهم وان اشتغل بأسباب الخروج الخ (قوله بما إذا لم تحتمل الاستئابة الخ) ويظهر أنه لا اعتبار بإمكان

نعم بهم عاقل أي عاقل عن المصنف أنه من أمكنه استجار من يجعله بآجرة مثل وجدنا فتركه حيث وقيل المال ككثيره كما اقتضاه اطلاقهم ويتردد النظر في الحرف على الاختصاص والقياس اه عذر أيضا ان كان له وقع عرا وكذا هو عاقل وقت فرض بحيث لو خرج قبل ان يصلي فاه أي لم يدركه كمالا في الوقت كما هو ظاهر لان الاكراه الشرعي كالخس كمر ولو خرج ثم عاد إليها نحو زيارة أو عيادة لم يحتمل مادام يسمى عرا فإثرا أو مادام لا الاحت وعلى هذا التفصيل يعمل اطلاق الشافعيين وغيرهما أنه لا حتم للكبك بالمرور وقول البغوى ومن تبعه ن طال المكث حيث خرج أبقوا وهو فيها عذر الحلف ماله حلف كذلك وهو خارجا فليضحي حشما بدخولها مع أقامت لحظة أي يحصل بها الاعتكاف فيما يظهر فيها بغير عذر (وان نوى التحول لكه اشتغل بأسباب الخروج كجميع متاح وأخر اه لوليس ثوب يلبس بالخروج لآخر (لم يحتمل) لأنه لا يمد مع ذلك كما كانوا طال مقامه لاجلهم ويراعى في لبه لذلك ما اعتيد من غير أرقاق وقيد المصنف ذلك بما إذا لم تمكنه الاستئابة أو الاحت

وبصرح الماوردي والشافعي ويظهر أنه لو وجد من لا يرضى بآجرة المثل أو يرضى بها ولا يقدر عليها بان لم يكن معه الاستئابة

ما سبق له عامر في باب التأسيس لا يثبت لعدم (ولو حلف لا يساكنه في هذه الدار فخرج احدهما) بنية التحول فظاهر ما مر (في الحال لم يثبت)
لا تضام المساكنة اذا لم يقع لا تحقق لان اثنين وفي المكث حال العذر واشتغال بأسباب (٢٣) الخروج عامر (وكذا لو بنى بينهما اجدار)

الاستنابة في نقل ائمة يجب اخفاؤها عن غيره ويقت عليه اطلاع عليها اسم عبارة عن شىء اى حيث لم يثبت
من الاستنابة ضررا ومنه الخوف على ظهور ماله من المراق والظلة اه (قول المتن ولو حلف لا
يساكنه الخ) اى زيد امتلا ولا يسكن معي فيها ولا سكنت معه فيها معنى (قوله بنية التحول الخ) عبارة
المخفى قال الاذرى ويحيى هنا ما سبق من الفرق بين الخروج بنية التحول وعدمها ويعد كل البعد ان لو خرج
المخلف على عدم مساكنته لصلاة او حمام او حاتو وتوحيها لمك الحالف في الدار انه لا يثبت لبعده عن
العرف اه وهو ظاهر (قوله وفي المكث حال العذر الخ) وينبى فيها لو مك احدهما لعدم والاخر لغير
عذر حيث الثاني دون الاول فبالاذا حلف كل لا يساكن الاخر اه سم (قوله والاصح في الروضة وغيره
الخ) وهو الممتنع بان معنى (قوله هذا) اى الخلاف نهاية معنى (قوله اومع الاخر) اى او يقطعها
او بامرهما قوله والى وان كان بامر غير الحالف اما المخلف عليه او غيره اه معنى (قوله على احد وجهين
الخ) جزم به الروض والمضى (قوله يجب الخ) خبره وقول مقابله الخ (قوله وان لم يثر الخ) عطف قوله ان
نوى الخ (قوله حيث بها) اى موضع الخ اى كما هو ظاهر ولا يثبت باجتماعها في بلد واحد كما صرح به
مسئلة التجاور بينيتين من خان اه سم (قوله وليس هنا) اى المساكنة اه عن شىء (قوله وان صغر الخ) غاية
وقوله واتحد مرقاؤه وحده ايضا اه عن شىء (قوله ولو لم يكن لكل باب) عبارة للمضى والروض مع شىء فان
لم ينو وضعها مكث بالمساكنة في اى موضع كان فان سكنا في بيتين جميعهما ضمن ومدخلهما واحد حيث
لحصول المساكنة لان كان البيتان من خان ولو صغيرا فلا حرج وان احدثه في المرق وتلاصق البيتان لانه
من لسانى قوم واه نرد باو اب وفاق فلو كدرب ولا ان كان من دار كثيرة وان تلاصقا فلا
حيث ذلك خلافتها من صغير فويشترط في الكثير لا في الخان اذ يكون لكل بيت فخالق باب ومرق
فان لم يكن نازا سكنا في بيتين من الدار او في بيت وصلة حيث اه وهى صريحة في اشتراط الباب لكل من
البيتين مطلقا وانما الفرق بين الخان والدار الكبيرة باشتراط خلق ومرق لكل منهما في الثاني دون الاول
(قوله وكذا لو انفرد الخ) ولو حلف لا يساكنه واطلق وكان في موضعين بحيث لا يعدم العرف متساكين لم
يثبت او حلف لا يساكن يداوهر او يخرى فخرج احدهما او يداوهر او يخرى فخرج احدهما اه نهاية
قال عن شىء وكذا لو حلف لا يساكنه في بلد كذا واطلق وسكن كل منهما فداوهر منها فلا حرج لان العرف
لا يعدمها متساكين اه (قوله وان اتحدت الدار الخ) الواو حالية عبارة للمضى والروض مع شىء ولو انفرد
في دار كبيرة بصحرة منفردة المرافق كالمرق والطبخ والمستحم وباب الحجرة في الدار لم يثبت وكذا لو انفرد
كل منهما بصحرة كذلك في دار اه (قوله قال ابن الصياغ) كذا في اصله غلطه عبارة لنهاية كالغنى ابن الصلاح
اه سيدمر (قوله او لا) كذا هذا الدين الخ) ومنه ما لو حلف لا يشتري هذا ولا يبيعه وقد سبق المقدم عليه
الحلف فلا يثبت بالاستئدة من ذلك لكن لو اراد اجتنابه معنى أنه لا يستدبر الملك فيها ولو اقره بالتمسك
الفسخ مثلا ولم يتسمره النقل عن ملكه فيها لو حلف لا يملكها واراد لا يستدبر الملك هل يثبت بذلك او لا
وهل يجوز من يشتري بمن المثل حالها لو حلف لا يستدبر الملك عدم لافي نظره ونقل عن شيخنا العلامة

الاستنابة في نقل ائمة يجب اخفاؤها عن غيره ويقت عليه اطلاع عليها (قوله وفي المكث حال العذر واشتغال
بأسباب الخروج عامر) وينبى فيها لو مك احدهما لعدم والاخر لغير عذر حيث الثاني دون الاول فيها
إذا حلف كل لا يساكن الاخر (قوله كان نوى اه) لا يساكنه في بلد كذا على احد وجهين يظهر ترجيحه
في الروض فان حلف لا يساكنه نوى أن لا يساكنه ولو في البلد حيث يساكنه فيها وإن لم يثر فسكن
في بيتين جميعهما ضمن واحد حيث لا من خان وان احدث المرق ولا من دار كثيرة ويشترط في الدار ان
يكون لكل بيت خلق ومرق الخ (قوله حيث بها في اى موضع كان) اى كما هو ظاهر ولا يثبت

ولا من دار كبيرة ان كان لكل باب وخلق وكذا لو انفرد احدهما بصحرة انفردت بجميع مراقها وان اتحدت الدار والمر (ولو حلف
لا يدخلها) اى الدار (وهو فيها او لا يخرج) منها (وهو خارج) قال ابن الصياغ او لا يملك هذه العين وهو مالها فاستدام ملكها

(فلاحت هذا) لان حقيقة الدخول الانفصال من خارج في اخل والخروج منه ولم يجد في الاستدامة ولا نهيا لا يقتدران بعدة نعم لولوى
بعدم الدخول الاحتجاب فاقام أو بدم (٢٤) الخروج الا يقل اذ مثلا فقلتم حث (أو) حث (لا يتزوج) أو لا يتدري كما يحته

أبرزتة ورد ما يتوهم من
الفرق ان التزوج احتجاب
وقبول وهو متضمن لآوام
له والتدري فضل وهو
التحصين عن البيون والوطء
والانزال وهذا مستمر بان
هذا انما يأتي ان حل التدري
على مدلوله القوي لا العرفي
اذامه لا يطلقون التدري
الا على ابدانه دون دواحه
اه وفيه نظرو الاولى على
راي الرافعي منع ان التزوج
هو ما ذكر لا غير بل يطلق
لنوعه فاعلى الصفة الحاصلة
بعدم الصفة فساوى التدري
(أو لا يطهر أو لا يلبس أو
لا يركب أو لا يقوم أو لا
يقعد) أو لا يشارك فلانا
أو لا يستقبل القبلة فاستدام
هذه الاحوال حث لانها
تقدر بزمان كليتي يوما
وركت ليلة وشراكت شهر
وكذا البقية واذا حث
باستدام شيء فم حث ان
لا يفعله فاستدام لزمه
كفارة اخرى لا لحلال البين
الاولى بالاستدامة الاولى
وقضيتها معلومة كما لا يلبس
فانت طالق تكرر الطلاق
يكرر الاستدامة فطلق
ثلاثا بمعنى ثلاث لحظات
وهي لايمة وما قيل ذكر
كلما قرينة صاركة لا ابتداء
مردود بمنع ذلك ويرتد
النظر في لابس مثلا حث
لا يلبس الى وقت كذا اهل

لشورى القول بالحنث فيها الاقرب عدم الحث فيها ولو اقره البائع على الفسخ فيها قال لا تدري
واراد رد ما على مالكها اه عش اقول وكذا الاقرب عدم الحث فيها لو اراد بدم استدامة املك البيع
بشن المثل حالاملا ولم يقدر ذلك البيع (قول المتن فلا حث الخ) اي لا لتحل البين فلو خرج منها فم عاد
حنث بالدخول اه عش (قوله) ولا تبالا يقتدران بعدة ولا تملك الشيء عبارة عن تملكه به اذن لا يمكن
وعليه فلم تكن في ملكهم اشتراها او نحو ذلك من كل ما يملك باختياره حث اما ما حكاه في اختياره كان
مات ومورثه فدخلت في ملكه بموته فاعلم انه لا يحنث لانه انما حث على فعل نفسه ولم يوجد اه عش
(قوله) او بدم الخروج ان لا يتحل الخ) اي او اراد بدم املك لا تفي في ما كذا فاستدام حث او اراد اه
لبس في ملكه حث وإن ازاحلها عن ملكه حالا اه عش (قوله) ورد ما يتوهم الخ) في صلاحية هذا الفرق
بالنسبة للحكم الذي ذكره الرافعي حتى يحتاج للرد نظر اه سم (قوله) فساوى التدري الخ) امالو استدام
التدري من حث لا يتدري فانه حث كائن بالو لرد حقه لانه حث بالامانة من ادين الناس وانواله فيها
وذلك حاصل مع الاستدامة شرح مر اه سم قال لرشيدي قوله امالو استدام الخ كان الاول في أشهر هذا
عن استدراك التزوج لا في كلام الله فاه وقل عش قوله كائن بالو له خلافا لان حج اه
(قوله) أو لا يشارك الخ) الى التز في المتن وإلى قوله فلذا سري في انما يها (قوله) أو لا يشارك الخ) يعني أو لا
يقارحه مر ووق قاري - يوصل مسئلة رسول - ف لا يشارك انما في هذه لادروهي كذا ايها
فات الوالد وانتقل الارث لموارثه يركن قبل بحث الحالف بذلك الاول هل استدامة املك شركة تتر
ام لا الجواب امجد دخوله في ملكه بالارث لا يحنث به واما الاستدامة فمقتضى او اعدا ولا محاب انما حث
بها انتهى سم على حج اي وطريق البين ان يقتضها حالا لو اعتذرت القوية به لعدم وجود
قاسم متلاذم مادام حال كذا وكذا فانه ذكر لو حث على بدم اشارك في بنية الملاهي شركة
بنيها الا يخلص الى ازالة الشركة كذا فورا اما بيع حصته او بيعها ثالثا او لشركة اه عش وقوله ولو
تعدت القوية الخ فم توف اذارالة الشركة يتحول لشركة او غير مستعدة دل كل حال فظهر اجمع
(قول المتن فاستدام هذه الاحوال) أي المتصف هو بمان التزوج الى آخرها اه معنى (قول المتن حث)
عنده الاطلاق فان نوى شيئا عمل به اه عشي عبارة عن وعده للشركة المبردة بقده اه وعبارة المتن
ولو نوى باللبس شيئا مبتداه فم توف اذ قاله ان الصلاح ولو حث لا يشارك في بدم فاستدام أي ان الصلاح
بالحنث الا ان يريد شركة مبتداه ولو حث لا يستقبل القبلة وهو مستقبل فاستدام حث قطعا اه (قوله)
بعض ثلاث لحظات الخ) والمراد باللمظة اقل زمن يمكن فيه التزوج اه عش (قوله) في حث باستدامة اللبس)
أن لا يشارك في الامجاد اه عش (قوله) كل محتمل لكن قضية الخ) عبارة النهاية الى اوجه الاول كايده

تعمل بينه على ان لا يوجد لسا قبل ذلك الوقت فيحث باستدامة اللبس ولو لحظة على الاستدامة الى ذلك الوقت
فلا يحنث إلا ان استمر لابس اليه كل محتمل لكن قضية قولهم الفعل المنفي بنية الشركة المنفية في اعادة العموم ترجيح الاول فلذا جرى عليه

بهذه وفي الانوار حافل لا ينتم وهو لا يس الحاتم فاستداه لم يحسن وهو هكل على ما تقرر في اللبس الان يفرق بان صينة الفعل تقتضي
 في مجاهدته للفعل والامتناع ليس فيها ذلك بل يمكن التقدير هنا عدة بخلاف صينة اصل الفعل كاللبس وعليه فليس يختص هذا بالجوهر اولا
 لان العامي يدرك الفرق بين الصيغتين وان لم يحسن التعبير عنه كتحمل والثاني اقرب وبذلك يعلم انه لو حافل لا يلبس هذا الحاتم وهو لا يسه
 حنث بالاستدانة (قلت تحثيه باستدانة التزوج والتطهر) على ما في اكثر نسخ المحرر (٢٥) غلط (لنحو) حافى شرحه فان الذي

حزم به فيها عدم الحنث
 كانه المقتول منه وصدا
 لا يقدر ان يمتد كانه حنث
 والمخرج فلا يقال تزوجت
 ولا تسربت ولا تهاجرت
 شورا مثلا بل مندرش وروزم
 البقي انه يقال ذلك
 مردود وانه ان تقول ان
 البقي انه يقال ذلك صراجه
 الرد لان كلامهم مريب في
 انه لا يقال صراجه مريب
 بمرقة العرف من غيرهم
 او نحو انها ما قاله اذ انحو
 لا يمتد لكن من الواضح
 ان المراد هو الاول وعمل
 عدم الحنث فيها ان لم
 ينو استدانة بها والا حنث
 باجر ما (واستدانة طيب
 ليست تطيبا في الاصح) اذ
 لا يقدر حدة مدق من هم لم
 يلزمها فدية فبالو تطيب
 هم محرم واستدام (وكذا
 وطه) وغصب (وصوم
 وصلاة) فلا يحنث باستدانة بها
 في الاصح (واذا علم) ونزاع
 في هذه الاربعة البقي
 وغيره لانها تقدر برمان
 وليس كذلك فان المراد في
 نحو تكح او وطى فلائحة
 وغصب كذا وصام شهرا

قولهم الفعل المنفي الخ (قوله) قبل مختص بهذا اي عدم الحنث في مسئلة التخنث (قوله) وهذا اي الفرق
 المذكور (قوله) حنث بالاستدانة اي عند الاخلاق (قول المنث تحثيه) اي المحرمه مثنى وتثنية قول
 الشارح على ما في اكثر النسخ ان الحنث على الجاهل بخلافه الوتوى ابتداء الاسم كاجر (قوله) المثنى باستدانة
 التزوج الخ اي باستدانة اللبس والركوب واقتيام وانه قد صحح لانه يقال لبست بومار وكبت بومار وهكذا
 الباقي اه (قوله) على ما في اكثر (المقوله) قال الماوردي في النهاية لا قوله ولا تسربت وقوله وزعم
 المارجل وقوله ونزاع الى فان الرد قوله اذ حقيقته الاله (قول المنث لا يقول) بذلك صححه وهو
 نسيان النفي والنفلة عنه (قوله) حافى شرحه اي قوله وزعم البقي في المنث لا قوله ولا تسربت
 (قوله) في شرحه اي الى النفي (قوله) ولا تسربت خلاقا لنهاية كاجر (قوله) انه الرد اي على الباقي
 (قوله) وم اي الاصحاب (قوله) ما قاله اي الى النفي (قوله) هو الاول اي العرف (قوله) ومحل عدم
 الحنث اي قوله ونزاع في المنث (قوله) فيما اي الى الحنث على عدم التزوج والحنث على عدم التطهر (قوله)
 بها اي استدانة بها (قوله) لم يلزمه اي المحرم وقوله بها اي الاستدانة لاسبابه اليه (قول المنث وصلاة) بان
 نفي في الهلة تابا به فغيره ان كان اخرجه ونفي بالاشارة مثنى واسم (قوله) نحو تكح استمدادى
 رات قال لرشيدى اظهار ان لفظ كبح زاد اشار مع مسئلة انه بفتح طه من الكتبة دليل قوله فان
 المراد في نحو تكح وقوله في الثلاثة الاول فتراجع نسخة صحيفته (قوله) في الثلاثة الاول اي التكاح
 والوطء والغصب (قوله) ونحوه يوه الخ) هدف على باقة ضام الخ (قوله) اذ حقيقته اي الصوم شرعا (قوله)
 الامساك الخ) المذكور في نايه ارم (قوله) والهلال الخ) بالنصب مطلقا المراد عبارة افش قال بعضهم
 ولا يتخذ ذلك غير من اشكال اذ قال صحت شهر او صليت ليلة وقد يجاب بان الهلة انعقاد الثانية والصوم
 كذلك كالقوله في التراجع اي قول التكاح وقد صرحوا بان لو حنث انه لا يصلي فحرم بالالهلة اسرا ما صحها
 حنث لانه يصدق عليه انه اصل بالتحرر اه (قوله) لا نذكر اي جعلهم المذكور (قوله) قال الا قوله
 وفيما اطلقه في المنث (قوله) وفيما اطلقه في امدة نفاخ) هذا يدل على احتياج الشركة للنية الان يكون
 قوله يحتاج لتبراجعا لما قبله فقط اه سم (قوله) الان يحمل الخ) اقوله او يجاب بان الحنث في مسئلة
 الشركة ليس لاستدانة الاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركا ايضا كالمعد فلينال المقديل لاستدانة
 وهذا هو الموافق لما مر من تناوئ السبوط اه سم عبارة عرض واما الشركة التي تحصل بعقد كان
 خطا المال واذن كل الاخر في التصرف فهل يكتفى في عدم الحنث اذ حنث انه لا يشارك في القسح وحده
 او لا بد منه من قسمة الما بينه في نظره والاقرب بالاول اذ قلنا انه يحنث باستدانة على الاجماع ما اذ قلنا بعدم
 الحنث على ما اقتضاه كلام الماوردي لم يحث القسح ولا القسمة ما لم يرد في المقدم المشار كعدم بقائها اه (قوله)

قوله وفيما اطلقه في العقد نظر لما مر في الشركة هذا يدل على احتياج الشركة للنية الان يكون قوله يحتاج
 لنية راجعا لما قبله فقط (قول) الان يحمل الخ) اقوله او يجاب بان الحنث في مسئلة الشركة ليس بالاستدانة
 المقديل لاستدانة الاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركا ايضا كالمعد فلينال وهذا هو الموافق لما في اصل

(ع - شرواني وابن قاسم - طاهر)

استمرروا احكام تلك لا حقيقته لا لقضائها لا بقضاء ادنى
 زمن في الثلاثة الاول بمعنى يرم لا يمتد في الصوم اذ حقيقته الامساك من الصبر الى الغروب وهذه الحقيقة لا يمكن تقديرها من
 الاحكام كاتررو الصلاة لم يصدعوا ولا شرعا تقديرها من بل يحدد الى كمات فان قلت يتاها ذكر في الوطء جعلهم استدانة الصائم الوطء
 بعد الفجر مع علمه بطلانها فسد قلت لا ينافيه لان ذلك المنى آخر اشاروا اليه بقوله ثم يزلنا عن الانقضاء منزلة الابطال قال الماوردي وكل عقد
 او فعل يحتاج لنية لا تكون استدانة كابتدائه وفيما اطلقه في العقد نظر لما مر في الشركة الان يحمل ذلك على الشركة بخير عقد كالارث

به بناؤها بانواعه عليه حث (٢٨) والافلا (ولو اتهمت الدار) المحلوف عليها بان قال هذه الدار (فدخل وقد بنى أساس البيت حث)

لأنها منها فكانه دخلها
وقضية عبارة الروضة أن
المراد بالأساس شيء بارز
منه وإن قل وفي مسودة
شرح المذهب عن الأصحاب
أنها متى صارت ساحة فلا
حسب تحلف ما إذا بنى منها
ما تسمى مهاد أو كالساحة
ما إذا صارت تسمى طريقا
وإن بنى بعض حيطانها كما
دل عليه نص الاحكام واعتمده
اللقيني وغيره أما لو قال دارا
فكذلك كإقتضائه سياق
المتن لكن قضية عبارة
الروضة أنه لا يحسب هذه
بقتضاء ما كان دارا وإن بنى
وسومها وردده اللقبى بان
الخلاص والتفصيل السابق
أنها لو في هذه الدار أمادارا
فيحسب فيها مطلقا ولو قال
هذه حنث مطلقا (وإن
صارت حنث على جملة
وقد بنى قضاء) بالدهو
الساحة الحالية من البناء
(أو جعلت مسجد أو حماما
أو بستانا فلا) حث ولو أن
مسمى الدار يحدث اسم
آخر لها من ثم أعطت اليقين
فلا أعيدت لم يعد الحنث إلا
أن أعيدت بآلتها الأولى
أي أعيدت بها ولو بالأساس
قطعا يظهر ولو لحق
لا) بكل علم زيدوا طلق
فأضافه لم يحسب بناء على
الاصح السابق

لا تعيد داخلها فإن ارتفع بعض بدنه من بنيانها لم يحسب أم (قوله به) أي بالشخص أم عرش (قوله
بان علا عليه) أي أو ساواه كما يشمله تعميم الروض وشرحه بقوله وأطاح به البنيان حيث لا يرتفع بدنه
عن البنيان حث لأن ارتفع بعضه عنه فلا يحسب انتهى أم سم وتقدم عن المتن مثل ذلك التعبير
ويروى أنه أيضا تعميم النهاية بما نصح فان لم يلحق عليه حث والإفلا أم أي أن لم يلحق الشخص على البناء بان
كان مساويا له ولو دون حث وان كان الشخص أعلى من البناء فلا حث عرش (قول المتن ولو اتهمت الدار)
ولفظ الدار بالاسود في التبايع وليس يجوز في المحل والفتوى وكذا اقتضاه قول الصحاح إلا في كإقتضائه سياق
المتن أنه ليس من المتن كما هو ظاهر فكتابه بالاحرف بما يدين من النسخ من الكتبة (قوله لأنها) أي أساس
البيت حث والتأنيب باعتبار المضاف إليها أي الدار (قوله وقضية عبارة الروضة) أي قوله وكالساحة الخ
عبارة الفتوى كذا قاله البغوي في التهذيب ويصح في المحرر وجرى عليه المصنف وعبارة الصرح والروضة أن
بقيت أصول البيت والرسوم حث والتبادر إلى الفهم من هذه العبارة بقاء شاخص بخلاف عبارة الكتاب
فإن الأساس هو البناء المدفون في الأرض تحت الجدار البارز قال الديمري وكان الرافعي والمصنف لم يعنا
النظر في المسئلة انتهى والخاصل أن الحكم دائر مع بقاء اسم الدار وعدمه وبذلك صرح المصنف في تعليقه
على المذهب فقال تلاح عن الأصحاب أنها الخ قوله والحاصل إلى قوله وبذلك في النهاية مثله (قوله أن المراد
بالأساس شيء بارز الخ) قد يدل عليه أي بعينه ما سبق أنه لا حث به لأنه مع وضوح أنه لو لم يبق شيء بارز كانت
فضاها على أم سم (قوله وكالساحة الخ) مذهب عن الأصحاب جرح ليس بما في المسودة (قوله أما لو قال دارا
فكذلك الخ) عبارة الروض أي والفتوى حث لا يدخل هذه بشر إلى دار فأنه حث حث بالمرصة أو هذه
الدار فلا إلا أن بقيت الرسوم وأعيدت بآلتها أو لا أدخل دارا فدخل عرصة دار لم يحسب انتهى أهم
(قوله كما اقتضاه سياق المتن) فانه صور المستعمل فيها بقوله دار لكن مراده هذه الدار ولها قدرت في
كلامه معية أم وقوله في أصلها هو قول المصنف المأروم حث لا يدخل دارا حث بدخول دما من الخ
(قوله لكن قضية عبارة الروضة الخ) حرم بها الروض والتبايع والفتوى (قوله في هذه) أي صورة ما لو قال
دار (قوله أما إذا حث فيها الخ) خلافا للروض والتبايع والفتوى كاسم (قوله مطلقا) أي بنى رسومها
أو لا (قوله ولو قال هذه) أي من غير لفظ دار أم عرش (قوله حث مطلقا) وقوله بالفتوى والروض والتبايع
(قوله عطف) أي قر له أي أعيدت في النهاية لا فله ولو إلى الآن (قوله عطف على جملة الخ) أي باعتبار الفتوى
(قوله بالمد) أي قر له أي أعيد في المتن (قوله ومن ثم الخ) عبارة الفتوى بتعبير مقتضى كلامه التحلل اثنين
بذلك حتى لو أعيدت لم يحسب بدخولها هو كذلك أن أعيدت بآلة أخرى فان أعيدت بآلتها الأولى فالاصح
في زوائد الروضة الحث أم (قوله أي أعيدتها الخ) في حواشي الجلال اللقبى على الروضة ما نصح لم
يترص المصنف لما إذا أعيدت إلا أن يغيرها أو الراسم أنه لا حث انتهى أم سيدعمر ويمكن حمل كلام
اللقيني على ما إذا لم يبق من المبنى باقية أو لاثنين من المبنى بالآخرى وكلام الشارح والنهاية والفتوى على ما إذا تغير
كان يبنى الأساس بالآلة يقطع الباقي بغيرها (قوله منها) من فيها اسم بمعنى البعض ونائب فاعل لقوله أعيد
(قوله ولو الأساس الخ) أي بالمراد السابق (قوله فأضافه) أي زيد الحائظ والأولى وإضافته بالواو (قوله
بناء على الاصح الخ) وقد يقال أن مبنى الإيمان على العرف والعرف هنا شامل للكل بالضيافة وغيرها
(قوله بان علا عليه) أو ساواه كما يشمله تعميم الروض وشرحه بقوله وأطاح به البنيان حث في الدار وأحاط
به البنيان حث لا يرتفع بعضه عن البنيان حيث لا ارتفع بدنه عنه فلا يحسب أم (قوله شيء بارز منه)
قد يدل عليه أي بعينه أنه لو لم يبق شيء بارز كانت فضاه وسياق أنه لا حث به لأنه مع وضوح أنه لو لم يبق شيء بارز كانت
فضاه على أم سم (قوله لكن قضية عبارة الروضة) أي لا يحسب في هذه قضاء الخ) بعبارة
الروض حث لا يدخل هذه بشر إلى دار فأنه حث حث بالمرصة أو هذه الدار فلا إلا أن بقيت الرسوم
أو أعيدت بآلتها أو لا أدخل دارا فدخل عرصة دار لم يحسب أم

أنه ملكه أولاً (يدخل
داو زيد) أو حانوته
(حت بدخول ما يسكنها
ملك لا بأجرة وإجارة
وغصب) وإيضاً بمنعها
له وقت عليه لأن الإضافة
إلى من يملك تقتضي
ثبوت الملك حقيقة ومن
ثم لو قال هذه لزيد لم يقبل
تفسيره بأنه يسكنها
واعتد في المطلب قول
جمع الفتوى على الحنف بك
ماد ك لانه العرف الآن
قال المتبرع عرف اللفظ
لا عرف القبط كما هو
مذهب الائمة الثلاثة (إلا
أن يريد سكنه) فيحت
بكل ذلك لانه مجاز قريب
نعم ذكر جمع مقدمون
انه لا تقبل أرادته هذه
في حلق بطلاق وتناق
ظاهراً واعتراضاً بأنه
حيث مطلق على نفسه
فكيف لا يقبل وأوجب
بأنه تخفف عليهما وجه
آخر وهو عدم الحنف
بما يملكه ولا يسكنه
فليقبل ظاهراً فيها فيه
تقليط عليه دون ما فيه
تخفيف له (ويحت بما
يملكه) جميعه وان طراً له
بعد الحلق (ولا يسكنه)
لأن ز يريد سكنه فلا يثبت
به عملاً بقصد مولواشترت
الإضافة للتعريف في نحو
دار أو سوق حث بدخولها

(قوله أن الضيف يتبين بالن) قضيته أنه لو كان رقيقاً حث لأنه لا يملك وهو القياس وقفاً برقم بحث أنه لو كان
بأذن السيد لم يثبت لأنه ينتقل الملك للسيد بطل بكل الحائث إلا ملك سيدهم وفيه نظر فليتامل اه سم
(قوله أو حانوته) خلافاً للروى وقفاً كروى عبارة الأول وإن حلف لا يدخل حانوت فذلك حث
بدخول ما هو فيه فهو مستاجر أو عبارة الثاني فنقل الرويات مع قوله أن الفتوى على الحنف في المستاجر أن
الشافعي نص على أنه لا يثبت فيه قال الزركشي وما نقله عن الشافعي نص علم في الامم والخمروجرى عليه
الجمهور لكن المختار ما قاله الرويات اه والقياس أنه لا يثبت اه ومثل الحانوت الدكان لرادتها الحانوت
كأى المصباح اه سم (قول المتن حث بدخول ما يسكنها) أي الدار ومثلها في ذلك الحانوت على ما فهمه كلام
المصباح وقوله يملك أي جميعه فلا يثبت بالمشتركة بينه وبين غيره اه عش (قول المتن لا بأجرة الخ) ظاهره
وان علامه دار اه سم (قوله وايضاً الخ) إل قوله راعته في الفتوى بولي قول المتن ولو حلف لا يدخلها في
النهاية لا لقوله يثبت إل ولو اشترى وقوله أو خلقه (قوله واعتد في المطلب قول الخ) ضيف اه عش
(قوله بكل ذلك) أي بالمعروف غيره اه متى (قوله نعم ذكر جمع الخ) عبارة النهاية نعم لا يقبل الخ من غير
عزو (قوله انه لا تقبل الخ) وهو المتعدد من سلطان وزيداه اه بجمري (قوله أرادته) أي المسك
وقوله هذه صفة الارادة (قوله واعترضوا الخ) عبارة النهاية لا يعترض ذلك بالخ لا يخفف (قوله
فكيف لا يقبل) الأولى التانيث (قوله بأنه تخفف عليها الخ) على نفسه اه عش (قوله فإيه تقليطاً
الخ) أي فيما إذا دخل ما يسكنه ولم يملكه مؤاخذه بقوله اه عش (قوله جميعه) الظاهر أنه أحترز به عن
المشترك ويؤيده قوله الثاني أن بعضهما من قل اه عش صارة سم فيه دلالة على عدم الحنف بالمشترك
بينه وبين غيره ومال منه على ذلك قول شرح الرض بقوله الأرض أو حلف لا يأكل طعامه ما كل مشتركاً
أي بينه وبين غيره حث بخلافه في البس والركوب ما نصه وفي معنى البس والركوب السكني ونحوها
اه وعبارة الفتوى هذا إذا كان ملك الجميع فإن كان ملك بعض الدار فظاهر نص الامم انه لا يثبت وان
كثر نصيبوا طبق عليه الاصحاب كافة لا الأذرع اه (قوله وان طراً له الخ) ظاهره ولو بغير اختياره كان
ما تم موثره أو رد عليه بسبب اه عش (قوله فلا يثبت) إلى قوله ويحت التانيث في الفتوى (قوله فلا يثبت)
أي ان كان الحلق بأنه كافيه فيما سرام اه عش (قوله ولو اشترت الإضافة الخ) عبارة الفتوى تبييه كان
ينبغي أن يقول بما يملكه أو لا يملكه ولكن لا تعرف إلا به ليشمل ما لو كان بالبداد أو سوق أو حمام يضاف
إلى رجل كسوق أمير الجيش وعان الخليل بمصر وسوق يحيى ينداد وعان يعل بقرين ودار الارقم بمكة

(قوله أن الضيف يتبين بأزدراده أنه ملكه) قضيته أنه لو كان رقيقاً حث لأنه لا يملك وهو القياس وقفاً
لرقم بحث أنه لو كان بأذن السيد لم يثبت لأنه ينتقل الملك للسيد بطل بكل الحائث إلا ملك سيدهم وفيه نظر
فليتامل (أو حانوته) في الأرض ورشهم ما نصه وان حلف لا يدخل حانوت فلان حث بما يدخله
الحانوت الذي يعمل فيه مولواشترت الرض فقول الرويات مع قوله أن الفتوى على الحنف في المستاجر أن
الشافعي نص على أنه لا يثبت فيه قال الزركشي وما نقله عن الشافعي نص علم في الامم والخمروجرى عليه
الجمهور لكن المختار ما قاله الرويات اه والقياس أنه يثبت اه وفي الأرض ورشهم وايضاً أو حلف لا يركب
سرج هذه الدابة فركبه ولو على دابة أخرى وكذا الركان حث لا يدخله وهو يذهب إلى زيد بالملك وإنما
ينسب اليه نسبة تعريف حث مثل ذلك كمال لا يتصور منه الملك فتكون الإضافة اليه تعريفه لا للملك
كدار العدل ودار الوالي وسوق أمير الجيوش وعان الخليل بمصر وسوق يحيى ينداد وعان يعل بقرين
ودار الارقم بمكة ودار دمشق فإذا حلف لا يدخل شيئاً منها حث بدخول وان كان من يضاف اليه ميتاً
لثبوت الحلق على الملك اه (قوله لا بأجرة الخ) ظاهره مولواشترت ملكه دار (قوله وأوجب بأنه تخفف) كتب
عليه مر (قوله جميعه) فيه دلالة على عدم الحنف بالمشتركة بينه وبين غيره ومال منه على ذلك ما في شرح
الروض فانه لما قال في الرض أو حلف لا يأكل طعامه ما كل مشتركاً أي بينه وبين غيره حث بخلافه في البس

مطلقا كدار الارقم بمكرو سوق يحيى بغداد ثم نرحل الاضاقة على الملك وفارق المتجددنا لا اكلام ولد فلان فانه يحمل على الموجود دون المتجدد لان الذين نزل على مال الحالف قدرة (٣٠) على تحصيله واستشكل يقول الكافي لو حلف لا يس شمر فلان خلقه ثم مس ما نبت منا

ودار العتقى بمشقى قال ان شبهة فيحدث بدخول هذه الامكنة وان كان من تصاف اليه ميتا لتذرحل الاضاقة على الملك فحين ان تكون للتعريف اه وفي سم العرض وشرحه ما وبقيا (قوله مطلقا) اى سواء كان المضاف اليه ما يتصور منه الملك ام لا اه اسنى (قوله فانه يحمل) اى قوله ولد فلان (قوله) على مال الحالف) يتامل فان الظاهر ما للمضاف اليه كزيدنا اه عى عبارة المتخى على ما للحلوف عليه اه (قوله) اى الدار والعيد) اى او بعضها اه معنى (قوله وكذا المالح) ولولم يزل الملك بالبيع لاجل خيار مجلس أو شرط لها أو لياتى حدث ان قلنا الملك لياتى أو موقوف ومسخ البائع فانه يبين أن لك البائع فيحين حدث الحالف اه معنى (قوله ان اجبر البيع) ولو فسح فهل بحث لتبين بقاء الملك أو لا الشك في بقاء الملك باحتمال الاجازة فيه نظر اه سم وقدرنا انما عن المعنى الجزء الاول (قوله هو مثال الخ) فلر قال المصنف قال اول ملكه عن بعضها بدل فباعها اكان اول واعم لتدخل اليه وغيرها اه معنى (قوله) باتا اى اورجى واتفقت عندها اه معنى (قوله اذا الرجعية الخ) يؤخذ منه انه لو حلف لا يبيع زوجته على عصمته او على ذمته فلفظها طلاق رجعا لم يبر فيبحث باقيا مع الطلاق الرجعى اه عى (قوله مطلقا) اى ازال ملكه عنهما ام لا (قوله ولو اشترى) الى قوله غلبت في المعنى (قوله ولو اشترى الخ) ومنه ما لو طلقها وتزوج غيرها (قوله ولو اشترى بعد بيعهما الخ) بى ما لو اشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلبها وبني الخنت اه سم (قوله فان اطلق) الى قوله حدث يبنى جريان ذلك فيما اذا اشترى بعد بيعهما وجريان نظير ذلك في الزوجة اذا تزوج بعد طلاقها اخرى اه سم (قوله) عليها اى الاشارة (قوله فيما مر آفا) اى في قوله لو حلف لا يدخله عند الباطل فاضرار تصاد الخ اه عى (قوله وهو حلال الخ) عطف على قوله تنفيا الخ فالاول دليل للتو المطلق لتعليل ما زاده بقوله او يريد الخ اه رشيدى (قوله بئذ انية) اى ارادة اى دار او عبد جرى عليه ملكه (قوله نيتها) اى الاشارة (قوله وانما باطل البيع الخ) مرقيا ان التسمية اقوى من الاشارة وهذا منتهى قد حاجته الى جواب فتأمل اه رشيدى (قوله) وانما باطل البيع في بئذ هذه الشاة الخ) ولو كان ذكر الشاة سبق للسان فيبنى عدم البطلان اه سم (قوله وفارقت) اى مسنة لحم هذه السخنة (قوله بان الاضاقة فيها) اى في مسنة دار زوجه اه (قوله) الصادقة بالا يتبادر الودوم) اى يتبادر ودام فيما نحن فيه وكانه اذ احال ملكه بعد زواله اه سم (قوله) وفي تلك) اى في مسنة لحم هذه السخنة (قوله لزوم الاسم الخ) اى اسم السخنة واللام فيه للتبليل وقوله

والركوب اه قال في شرحه وفى معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اه (قوله) وقد جاب بان اخلاف (الشعر) كتب عليه مر (قوله وكذا المالح ان اجبر البيع الخ) لو دخل الدار زمن خيارها ثم اجبر فيبنى عدم الخنت لتبين زوال الملك من حين البيع بل ولا تفي معنى الجامل بالمحلف عليه المشك في بقاء الملك باحتمال الاجازة ثم قد فتح هل بحث لتبين بقاء الملك أو لا الشك المذكور فبه نظر اقول ما ذكر في اول هذه الحاشية مذكور في كلام التصارح (قوله فاذا زال ملكه عنهما او عن بعضهما وان قل او طلقها فدخل وكله الخ) بى ما لو اشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلبها وبني الخنت (قوله) فان اطلق الى قوله حدث يبنى جريان ذلك فيما اذا اشترى بعد بيعهما وجريان نظير ذلك في الزوجة اذا تزوج بعد طلاقها اخرى (قوله) او التقيد بالاول فلا) انظر لوراد التقيد بالاول فاسترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلبها وبني الخنت (قوله) وانما باطل البيع في بئذ هذه الشاة فاذا هي برة) لو كان ذكر الشاة سبق للسان فيبنى عدم البطلان (قوله) الصادقة بالا يتبادر والودوم الخ) اى يتبادر ودام فيما

حشر وقد جاب بان اخلاف الشعر لما عهد مطردا في اقرب وقت نزل منزلة المقدور عليه ولو حلف لا يدخل دار زيد او لا يكلم عبده او لا يكلم زوجته فباعها اى الدار والعيد فيما يتا او بشرط الخيار للشترى وكذا المالح ان اجبر البيع وهو مثال والمراد قال ملكه عنهما او عن بعضها وان قل (او طلقها) باتا اذا الرجعية زوجة (لدخل) الدار (وكله) اى العبد او الزوجة (لربحت) تنفيا للصيغة لزوال الملك بالبيع والزوجة بالطلاق ويبحث الزكشى في دار عرفت بالثبوت وعبر عرف بالشرا الخنت مطلقا لان اضافتها مجرد التعريف وفيه نظر اذ ما عا له قابل للتعويض او اشترى بعد بيعهما غيرها فان اطلق او اراد اى دار او عبد ملكه حدث بالتالى او التقيد بالاول فلا (لان اقول دار هذه او زوجته هذه او عبده هذا) او يريد اى دار او عبد جرى عليه ملكه او اى امره اجرى عليها نكاحه (فيبحث) تنفيا للاشارة على الاضاقة وغلبت التسمية عليها فيما مر آفا لانها اهورى لان الفهم يسبق اليها

أكثر وحلا بئذ انية والحق بالتلفظ بالاشارة ونيتها وانما باطل البيع في بئذ هذه الشاة فاذا هي برة او لان العقود راعى فيها اللفظ ما أمكن ولو حلف لا يأكل لحم هذه السخنة فكبرى وكلم بحث وفارقت ثم وادار هذه من الاضاقة فها ماضيه فلم ينظر اليها بل مجرد الاشارة الصادقة بالا بالاباء الوامر في ملك لازم للزوم الاسم الوامر لاداءه والامر به على ما

أو خلة فاعتبرت مع الإشارة وتلحق بالعين بجموعهما فاذا زال أحدهما ككونها خلة في ذلك المثال زال الحرف وعليه ما علم أنه لو زال اسم العبد بضم الميم الدار بضمها لم يثبت وإن أشار فالرد بقوله السابق فغلبت الإشارة أي مع بقاء الاسم (الآن يريد) الخالف بقوله هذا وما هذا (مادام ملك) أرفع والصعب فلا يثبت بدخول أو تكليم بعد واه بهك (٣٩) أو طلق لا إرادة فربما يأتي في قبول هذا في الخلف يطلق أو

هذا في الخلف يطلق أو
 حتى ما صار فلو قال مادام
 في أجزائه لم يطلق فالتبادر
 متعرقا كما قاله أبو زرعة
 أنه مادام مستحقا لمقتضه
 فتصل الديمومة بأجزاءه لغيره
 ثم استجاره منه وأتى فبين
 حلف لا يدخل هذا مادام
 فلان فيه فخرج فلان ثم
 دخل الخالف ثم فلان بأنه
 لا يثبت استدامة مكته لأن
 استدامة الدخول ليست
 بدخول ويثبت بمودته إليه
 وقلان فيه لبقاء الميم إن
 أراد بجمدة واهم في ذلك
 الدوام ما بعده أو أطلق
 أخذا ما قاله في لا يثبت
 منكرا إلا رقت للقاضي
 فلان وأراد مادام قاضيان
 أنه إذا لم يعد له لا يثبت
 ولا لتحل الميم لأنه قد بتولى
 القضاء فيه فله إليه وير
 فان أراد مادام في هذه المرة
 أعطت بخروجه اه وفيه
 نظر والفرق بين ما هنا
 ومثله للقاضي ظاهر لأن
 الديمومة ثم مبروطة بوصف
 مناسب للحرف عليه يطرأ
 ويرول فيأتي به هنا جعل
 وهو لا يتصور فيه ذلك
 فأنصدمت بخروجه منه
 وإن عاد إليه فالذي يتجه في
 حالة الإطلاق عدم الخش

أو الصفة أو فيه الاضراب والمراد بالصفة كونه نسخة (قوله) أو خلة (هو الذي يظهر في ما نحن فيه اه
 رشدي (قوله) فاعتبرت أي الاشارة (قوله) الخالف) التي قوله وما في المعنى (قوله) بالرفع أي على أنه اسم
 دام والنصب أي على أنه خبرها والخبر هو الاسم محووه معنى (قوله) بعد واه بهك (أو طلق) عبارة
 المعنى بعد زوال الملك والزوجية بالطلاق البائن ومثل زوال ملكه عن العبد ما لو اعتق بعضه كالحلف
 لا يكلم عبد أفكتم ببعضه فانه لا يثبت وكذا لو حلف لا يكلم حرا أو لا يكلم حرا ولا عبدا كالحلف
 لا يأكل بسر ولا رطبة فكل منصفة اه (قوله) ما صار آتيا أي في شرح لا أن يريد مسكنه ولا يأتي هنا
 الاعتراض السابق فان قضية ما ادعاه عدم الخش فليس فيه تغليب بل تخفيف اه سم عبارة عرش أي من عدم
 القبول لظاهر اه (قوله) وأطلق أي أريد مادام مستحقا لمقتضه كما هو ظاهر بحلف ما إذا نوى مادام
 عقدا جارية ما قبل مقتضه مدته فانه يثبت لأن جاريته ما قبله لم يقرع ولم تنقض قال ذلك أبو زرعة أيضا اه
 رشدي (قوله) أنه مادام الخ) الاستبصار أسقاطه (قوله) أو يورعه (قوله) أو أطلق) ضيف اه
 عرش (قوله) أخذ اعاقا فلو في لا يثبت منكرا إلا رقت للقاضي) سيأتي في شرح مسئلة القاضي الاتي في المتن
 أن هذا كلام الرضا فليس فيه ذكر الديمومة اه رشدي (قوله) من (أنه) بيان لما قاله (قوله) من (أنه
 إذا لم يعد له الخ) راجع ما يأتي وغيره اه سم (قوله) ولا لتحل الميم) في مطابقة هذا لما حقه الشرح
 فيما يأتي نظر فانه مع (قوله) يثبت الباء (قوله) فان أراد الخ) عطف على قوله أن أراد بجمدة الخ (قوله)
 بخروجه) أي الفصل اه سم (قوله) بوصف مناسب للحرف عليه الخ) أي لأن الرفع إليه مناسب
 لأصالة القضاء إذ لا يرفع إلا للقاضي أو نحو ذلك الوصف الذي هو القضاء يطرأ ويرول فكان ربط
 الرفع بهذا الوصف قرينة على إرادة حيث وجد هذا الوصف فهو من دلالة الإيلاء المقررة في الأصول هذا
 والذي سيأتي في مسئلة القاضي أنه حيث نوى الديمومة انقطعت بالمرور ولو عاد إلى القضاء أي إن لم يرد
 ذلك الدوام وما بعده كما هو ظاهر ما هنا وحيد فلا فرق بين مسئلة دخول البيت ومثله الرفع للقاضي اه
 رشدي (قوله) في حالة الإطلاق) أي في مسئلة الخلف على عدم الدخول وقول عرش أي في مسئلة القاضي سبق
 قم (قوله) كالحالة الأخيرة) أي قوله فان أراد مادام في هذه المرة الخ عرش وسم (قوله) بها) أي قوله أما
 لو لم يشر في الثانية لا فوله وقوله إلى ولو أراد إلى قوله أو الطعام في المتن (قوله) ذلك (ولو أراد الخش)
 عبارة المعنى وعمل الخلاف عند الإطلاق فان نوى شيئا من ذلك حل عليه قطعا (فرع) لو حلف
 لا يركب على سر هذه الدابة فركب عليه ولو على دابة أخرى حث اه وقوله فرع الخ في الرض من مثله (قوله)
 أيضا) أي كالقول (قول المتن) ولا يدخل بيتا) أي وأطلق اه نهاية (قول المتن) حث بكل بيت الخ) محل ذلك
 عند الإطلاق فان نوى نوحا منها أنصرف إليه اه معنى (قوله) عكم) قيد في النصب اه عرش (قوله)
 نحن فيه وكأنه أراد حل ملكه ويعد زواله (قوله) ما صار آتيا) في شرح لأن يرصد مكته (قوله) أيضا ما صار
 أيضا) فيه اه لا يأتي هنا الاعتراض السابق فان قضية ما ادعاه عدم الخش فليس فيه تغليب بل تخفيف (قوله)
 من (أنه) إذا لم يعد له لا يثبت) راجع ما يأتي وغيره (قوله) ولا لتحل الميم الخ) في مطابقة هذا لما حقه
 الشرح فيما يأتي نظر فانه مع (قوله) فأنصدمت بخروجه) الظاهر أن هذه الهاء لعلان وقوله
 فالذي يتجه كذا شرح حر (قوله) كالحالة الأخيرة) كان المراد بها فان أراد مادام في هذه المرة الخ
 (قوله) لا يثبت دابة أصلا) فيه نظر

كالحالة الأخيرة (ولو حلف لا يدخلها من ذال الباب فخرج) بابها الخش مثلا ونصب في موضع آخر منها لم يثبت بالثاني وإن سدا الأول (ويثبت
 بالاول في الأصح) لأن الباب إذا أطلق أنصرف للنفذ لا للمحتاج اليه فالدخول دون الخش وقوله ونصب الخ قيد للخلاف أذلو طرح أو
 أتلف ودخل من الثاني لم يثبت قطعا ولو أراد الخش قبل قطعا لم يشر فقال من بابها فانه يثبت بالثاني أيضا لا نه يسمى بابها (أو) حلف
 لا يدخلها حث بكل بيت من طين أو حجر أو آجر أو خشب) أو حث بكم قاله الماوردي (أو حث به) أو حث به وإن كان

الحالف حنري بالان اليك يلتقي على جميع ذلك حقيقة لانه كانت جميع أنواع الحدوث والطعام وان اغتص بعض التواحي بنوع او اكثر منه
إذ المادة لا تخصص بتدبير الاصوليين إنما اغتص فقط الرؤس والبيض أو نحوهما بما ياتي للثينة القظية وهي تلقى الاكل به واهل
العرف لا يطلقونه على ما عدا ما يأتي (٣٣) فيها وقرق بين تخصيص العرف للفظ بتعلقه عن مدلوله اللغوي إلى ما هو أخص منه وبين

كانت جميع أنواع الحنري أي فيألو حلف لا يأكل خبز أو طعاما (قوله) إذ العادة لا تخصص الخ) قضيته
أنه لو حلف لا يدخل بيتك يدخلك العادة في محل إطلاق اليب على الدار بما عاينم الحنري بدخول الدار
حيث لم يدخل بيتك يدخلك العادة في محل إطلاق اليب على الدار بما عاينم الحنري بدخول الدار
عق بغير الأكل كان حلف لا يحمل رؤسا أو يعضا تحت فليج اجمع أو رشدي (قوله به) ورقوله لا يطلقونه
أي لفظ الرؤس الخ (قوله فيها) أي في الاماظ المذكورة (قوله) وقرق بين تخصيص العرف الخ) جواب
سؤال مشعره قوله إذ العادة لا تخصص الخ وما ذكره من العرف فيه ورقة ظاهرة (قوله) أي أنما ذلك
الاستعمال (قوله) لضعف المعارض للعموم في هذا الخ) فيه تأمل والجواب متعلق بقوله وقرق الخ) قالوا لا إلى الباء
بدل اللام (قوله) دون ما قبله) وهو تخصيص العرف الخ (قوله) بين ما ذكر) أي من الحنري بدخول نحو الحنري
وإن كان الحالف حنري (قوله) لا يسمى دابة أصلا) فيه نظار اسم (قوله) لكن مع الإضافة الخ) النظر
ما الإضافة إلى الحنري (قوله) ولا ينافيه) أي العرف المذكور (قوله) لنظيره) أي الإضافة نحو بيت الشعر
(قوله) وقيد الزركشي) إلى قوله وهو يؤيد في المعنى لا أقوله ويظهر إلى المتشوق قوله مع حدوث أسماء خاصة
لما قوله له إلى بيت (قوله) بخلافه لا دفع إلى الخ) أي فلا تسمى بيتا أه معنى (قوله) ولو ذكر البيت
بالفارسية أي كان قالوا أنه لا يدخل بها لم يحتج بنحو الحنري أي بغير البيت الحنري لأن العمل لا يطلقونه
على غير المعنى فقه الرأسي عن الفاعل وغيره وصححه في الشرح الصغيره معنى (قوله) المنزلة مسجد) أي وكعبة
أه معنى (قوله) وبيت الرضا) أي المعروف بالطاهون الآن ومثله القهوة أه عش قوله وبيت الرضا إلى
الفصل في النهاية لا أقوله كذا قال في خروج وقوله قال بعضهم إلى المنزلة (قوله) أه بيت) جزم به التأني في اللغة
وقيد الأول من اعتاده سكانه عار بما من اعتاده بيتا لا سكن فيحتج به من اعتاده سكانه أه قال رشدي
قوله من اعتاده سكانه أه لا يحتج به غير المعتاد لما روي أن العادة إذا ثبت يحمل تحت جميع الحالات أه قوله أه لا
يحتج به غير المعتاد أيضا كما هو قضية إطلاق الحقيقة والمعنى (قوله) والأدري الخ) الذي في كلام الأدري جزم
لاحت أه رشدي (قوله) بخلة في المسجد) أي لا تستعمله أه نهاية إلى أن لا تدخل في وقفه عش (قوله)
فم رأيت) أي الأدري (قوله) أو أبوا) أي المدرس قال باطون نحوهما (قوله) يعلم ما تقر أن البيت غير
الدار) أي ولا نظر إلى أن عرف كثير من الناس إطلاق البيت على الدار ووجهه أن العرف العام مقدم على
العرف الخاص ويصرح بهذا الكلام الأدري فاعلا ذكر مثل الإطلاق الذي في الشارح هنا وقال أنه الأصح
عقب بقوله وعن القاضي أن الطيب الجليل إلى الحنري أي فيألو حلف لا يأكل البيت بدخول دهلج الدار أو
محمدا أو صفتها لا جميع الدار بيت بمعنى الإرواء فم قال أي الأدري قلت وهو عرف كثير من الناس
يقولون بيت فلان وبيتون داره أه فلم من كلامه أن الأصح لا ينظر إلى ذلك بهذا علم دعت به قائم
أن محل قرطم البيت غير الدار الخ غير نحو مصرفانهم يطلقون البيت على الدار بل لا يكادون يذكر
الدار إلا بلفظ البيت فيقيني الحنري أه رشدي (قوله) أن البيت غير الدار يعني أن يتأمل دعوى الغير بمعنى
المياه وأن ارد بالبرية الخالة فلا نزاع أن الدار اسم لجميع المنزل المشتل على دهلج وعن وصفه
(قوله) أن البيت غير الدار الخ) لو اطرده في بلد تسمية الدار يتألا دارا كافى القاهرة فانهم لا يستعملون
اسم الدار كما هو معلوم فهل يحتج من حلف لا يدخل بيت فلان بدخول داره فيه نظروني الحنري
(قوله) لا يدخل بيت فلان بدخول داره) كان دخل من الدار أو مقدا فيها لأن ذلك ليس يتأمر

اتصافا استعمالهم له في بعض
افراد مسياه في بعض
التواحي كخيلة استعمال
أهل طبرستان للحنري في
حنري الأرض غير هذا لا
يوجب تخصيصا ولا خلا
عربيا للفظ بل هو مع باقي
على صوره لضعف المعارض
للمعوم في هذا دون ما قبله
ويقرق بين ما ذكر ومن
حلف بنحو بغداد لا يركب
دابة لم يحتج بالخارج كافي
العزيز بأن الخارج عند هؤلاء
لا يسمى دابة أصلا بخلاف
نحو الحنري نسي عند الحضرة
يتأمل لكن مع الإضافة
كيت شعرو ولا ينافيه عدم
اعتبار ما لتغير ما في قرطم
في نحو المسجد بيت أه لأن
هذا حديثه اسم خاص فلم
يحول معمله تلك الإضافة
بخلاف نحو بيت الشعر
وإنما اعطى في الوصية الخمار
لأن المدار فيها على ما يصدق
عليه اللفظ وأن لم يشترط
ما مر وقيد الزركشي أخذنا
من كلامهم الحنري بما إذا
اتخذت مسكنا بخلافه
لدفعا إلى نحو مسافر ولو
ذكر البيت بالفارسية لم
يحتج بنحو الحنري لأنهم
لا يطلقونه إلا على المعنى
ويظهر في غير الفارسية

والبرية أنه يقع عرفهم أيضا (ولا يحتج بمسجد وحمام وكيسة وغار جبل)
وبيت الرضا لأنها لا تسمى بيوتا عرفا مع حدوث أسماء خاصة لها ويحتج بالحنري في غار اتخذ السكنى أنه بيت والأدري
المراد بالكسنة محل تعبد أمالودخل متافيا فانه يحتج أه وقامه الحنري بخلة في المسجد ثم رأته تحت عدم الحنري ساء
نحو المدرسة والباطه أو أبوا بخلاف بيت فها وهو يؤيد ما ذكرته (قوله) سلم عاينم أن الـ عن الدار

ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحثه أو لا يدخل داره فدخل بيته لم يحثه (أو) حلف (لا يدخل على زيد فدخل بيتا فغيره حث) إن لم يعد ذكر الحلف واختار الفحول كذا قاله شارحنا (٣٣٣) وهو موم لأن ذلك شرط لكل حث

لكن طرده ذكر المان بعض

عوضات ذلك وخرج بيتنا

دخوله عليه في نحو مسجد

وحمام عالا بمقتضى به رقا

قال بعضهم ومنه المثلش ورد

بأنه يقتض (أو) قول الله أن

نوى الدخول على غيره

دونه لم يحث) كما يأتي في السلام

عليه وقرئ الاول بأن

الاقوال قبل الاستثناء

علافا لا لتمامه من ثم صرح

سليم عليهم إلا زيدا ودخل

عليهم الأزيد (ولو جمل

حضوره) علافا حث الناس

والجامل والاصح عدم

حتمها كالمرء كادته في

الطلاق نعم لو قال لا أدخل

عليه حالا ولا جهلا حث

مطلقا وكذا في سائر الأمور

(قد صرحوا حلف لا يسلم عليه

فسلم على قوم فهو فيهم) وكان

بحيث يسلمه وإن لم يسلمه

أو كان به نحو جنون بشرط

أن يكون بحيث يعلم بالكلام

(راستثناء) ولو قبله (لم يحث)

لامر (وإن أطلق حث) أن

عليه (أو) الظاهر والله أعلم

لأن المام يجري حل حومه

مالم يخصه وظاهر كلام

الرافعي حثه بالسلام عليه

من الصلاة وإن لم يقصد

واعتمده أن العلاج وجزم

به الشئلي لكن نازع فيه

البتيني وبيعه الوركي

وغيره قال لاسيا إذا بد

ويؤتى البيت باسم المسكن واحد من الفار أو غير جزءه اه سيد عمر (قوله) ومن ثم قالوا لو حلف (الخ) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زدي بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحثه خلافا لما بالفتن أن بعضهم اتى بالحنث سم على سج أمهش (قوله) أن علم) التي قوله كذا قاله المفتي (قوله) أن علم به وذكر الحلف (الخ) أمال يدخل ناسيا أو جاهلا فلا حث وإن استدام لكن لا تحث العين بذلك اه عش (قوله) ذكر المان بعض (الخ) أي بقوله جمل حضوره الخ (قوله) في نحو مسجد (الخ) ومنه التيقود بيت الرحا ويبنى أن مثل ذلك مالو حلف لا يدخل على زيد جملته أو لئلا حث لأن موضع الولية لا يجتمع باحد عرفا فاشبهه نحو الحمام وصورة المستطفي المسجود نحو عتدا لا طلاق فلو قصد انه لا يدخل مكانا ليه زيدا أصلا حث لتخليطه على نفسه ووقع السؤال من شخص حلف بالطلاق انه لا يجتمع مع فلان في عمل ثم انه دخل في عمل وجاء المحلف عليه بعده ودخل عليه واجتمعا في العمل هل يحث لا يصدق عليه انه اجتمع معه في العمل أم لا والجواب أن الظاهر عدم الحث لانهما حلف على فعل نفسه ولم يوجد أمهش وظاهر أن هذا عند الإطلاق فلو قصد انه لا يجتمع مع أهل أصلا يحث بذلك (قوله) في نحو مسجد (الخ) ولو دخل عليه دارا فإن كانت كبيرة يفتقر التباين فيها لم يحثه إلا إذا حثه معنى (قوله) لو رد بان يخص به) لم لا يسلم على بيروت الأحداث العامة نحو الميعة فأنها غير محتمة وإن اغتص كل واحد بمحل يخص من كان الظاهر انه إذا دخل عليه وهو في الصفة المشتركة انه لا حث كالخام اه سيد عمر (قوله) كما يأتي إلى الفصل في المفتي الأقول هو أن يسلمه إلى التيقود وان لم يقصد (قوله) لاسي أي من أن الأقوال قبل الاستثناء (قوله) أن علم به) أي وذكر الحلف كإمراة (قوله) لو لم يقصد) وظاهر انه لم يقصد له حثه لم يحثه سم (قوله) وجزم به الشئلي معتمد أمهش (قوله) لكن نازع فيه البتيني (الخ) جارة المفتي وقال البتيني انه لا يحث بالسلام من الصلاة لأن المحلف عليه إنما هو السلام الخاص الذي يحصل به الأمن ووزوال المجرم لو هذا إنما يكون في السلام في غير الصلاة وما ذكره الرافعي أخذه من الشامل وهو محض اه ويمكن حمل كلام الرافعي على ما إذا قصد بالسلام وكلام البتيني على ما إذا قصد التجمل أو أطلق وقال الزركشي ما قاله الرافعي خارج من المعروف ثم قال ويحمل التفصيل بين أن يقصد ما لا يأتي كقراءة الآية الغيبة اه وهذا قريب من الحمل المذكور (قوله) قال لاسيا إذا بعد (الخ) اغتصاذ كناية غاية يقتضى أن ماله يقتضى الحث وأن لم يسلمه وقد تقدم انه لا بد أن يسلم عليه بحيث يسلمه وأن لم يسلمه اه عش عبارة الرشدي قوله لاسيا إذا بعد لم يقصد فيه أن شرط الحث كونه بحيث يسلمه كإمراه وجارة سم قوله بحيث لا يسلم سلامه يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسلمه بل أولى اه (فصل) في الحلف على الأكل والعرب (قوله) في الحلف) التي قوله وإنما أتبع في المفتي الأقول أن كان الحالف وقوله أي قول المان يتابع في التباين الأقول أو يستعمل المان (قوله) مع ذكر ما يتاوه (الخ) أي وفيما يتبع ذلك كالو حلف لا يكلم ذالسي أخاه عش (قوله) لا يخص بالفتح أي خانا ومزما أو حل بشرط في الحث ما كونه مشقة أو لا ويكون المفتي رؤوس ما يؤول رؤوسه أو الرؤوس التي من شأنها أن تسوى فيه ونظره والظاهر الثاني اه عش (قوله) أو لا يكلم الرؤوس) أي لو الرأس اه معنى (قوله) أي (قوله) ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحثه أو لا يدخل داره فدخل بيته لم يحثه (قوله) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زدي بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحثه خلافا لما بالفتن أن بعضهم اتى بالحنث (قوله) لو لم يقصد) وظاهر انه لو قصد صرفه حث لم يحث (قوله) بحيث لا يسلم سلامه يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسلمه بل أولى (فصل) حلف لا يأكل الرؤوس (الخ) (قوله) أو يعضه) قد يمنع أن جنس الرأس يوجد في بعض الرأس (قوله)

عن بحيث لا يسلم سلامه (فصل) في الحلف

(هـ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

على الأكل والعرب مع ذكر ما يتاوه بعض الما كولاته (حلف لا يأكل) رؤوس الشوى اغتص بالفتح كما قاله الأذري أولا يأكل

ووحش وطير) لوقوع اسم اللحم عليها حقيقة دون ما يحرم أي في اعتقاد الخالف فيها يظهر (لا يحكم) وجراد لانه لا يسمى لحما فإى من فيه
 قديمون سميه لانه كافي القرآن لا لا يحتم بالجلوس في القصر المصانير اجمال على الأرض المسماة بساطق القرآن من حلف لا يجلس في سراج
 او على بساط (و) لا (شحم بعن) وعين (سم) لخالفهما اللحم اسما وصفة (وكذا كرش وطحال وكبد وقلب) وراما وورج ومغ (في

الاصح) لانها ليست حيا
 حقيقة ولا يحتم بقاصة
 الدابة تقتطعا ولا يجلد الا
 ان رقب يحتم يؤكل غالبا
 على الارجح (والاصح
 تناول) أي اللحم (لحم
 رأس ولسان) أي ولحم
 لسان والاضافة يائية أي
 ولها ولسان وحيت فلا
 اعتراض عليه وخدوا كارع
 لصدق اسمه على ذلك كله
 (وشحم ظبر وجنب) وهو
 الأبيض الذي لا يتغاطه
 حر لا لحم سمين ولهذا
 عمر عند المزال (و)
 آلاصم (ان شحم الظهر لا
 يتناوله الشحم) لما تحرر
 ان لحمه يختلف شحم العين
 والبطن يتناوله الشحم
 (والآلية والسنام)
 يفتي (الرباسا) أي كل
 منها، وبما ولا حيا
 لخالفتهما فلا منهما اسما
 وصفة (الآلية) مبتدأ
 اذ لا خلاف في هذا (لا
 تتناول سناما ولا يتناولها)
 لاحتلافهما كشدك
 (والدم) وهو الودك
 اذا حلف لا يأكله اطلق
 (يتناولها) يتناول (شحم
 ظر) وجنب (وطين)

فما يظهر وقوله الا ان رقب الى المتوقوله ظاهر كلام الی لادن (قول المتوقوله وحش وطير) أي ما كولين
 اعمقني (قوله لوقوع اسم اللحم الخ) ليحتم بالاكل من مذكاهما سوا ما كله نيأ لمعنى عبارة التنبية ولا
 فرق في اللحم بين المشوي والمطبوخ والقي والتقديم اه قال عرش وحل يحتم بذلك وان اخطر الى ذلك
 بان لم يحددهم دام لا لا يحتمه شرعا على تناول ما يتقدم الملاك فيه نظرا والا قرب الثاني اه (قوله دون
 ما يحرم) عبارة التنبية والمغنى على ما تقر صدم حته بميتة وغزير وذب هذا كله عند الاطلاق فان نوى
 شيئا حل عليه اه قال عرش قوله لهم حته بميتة أي وان اخطر اه (قوله أي في اعتقاد الخالف الخ)
 وقفات التنبية وخلاف المعنى عبارة ولا يحتم بلحم ما لا يؤكل كالميتة والجماد لان قصده الامتناع عما يعتاد
 اكله لان اسم اللحم انما يقع على المأكول لشرع وان قال الا ذكره يظهر ان بعض يصل بين كون الخالف من
 يعتقد حل ذلك فيحتمو الا لا اه (قوله المتوقوله كرش) بكسر الراء يجوز اسكانها فتح فتح الكاف
 وكسر ما كالعدة للانسان وكبد بفتح الكاف وكسر الباء ما هو مدفوع بوز اسكانها فتح فتح الكاف وكسر ما
 وطحال بكسر الطاء اه معنى (قوله وامعاء) وكذا الثدي والخصى في الاقرب اعمقني (قوله بقاصة
 الدابة) وهي بمنزلة الحمارين لغير الطير اه قاموس (قوله الا ان رقب الخ) أي كان رقب يقا في الاصل كجمل
 القراع اه عرش (قوله وخدوا كارع) وينبغي ان يكون اذ كان كذلك اعمقني (قوله والاصح ان شحم الظهر)
 أي والجنب اخذا من الملة اه سم (قوله لخالفتهما كلا منهما) فاذا حلف لا يأكل اللحم او الشحم لا
 يحتم بهما اه معنى (قوله اذ لا خلاف في هذا) أي فلا يصح ان يكون معطوقا على ما قبله من مسائل
 اختلاف اعمقني (قوله كذلك) أي اسما وصفة (قوله وهو الودك) أي الدهن وتفسير الاسم بالودك
 لا يناسب ما جرى عليه قوله لآق ماد من نحو سمسم الخ من شمول اللحم لدهن السمسم والوزان كلا
 منهما لا يسمى ودكاذا هو كافي واختار سم اللحم فلعل تصديره بذلك بالنظر لاصل اللفظة اه عرش (قول المتن
 يتناولها) أي الآلية والسنام اه معنى (قوله وكل دهن حيواني) بق ما لو حلف لا يأكل دهنها فهل هو
 كالدسم او كالشحم فيه نظرا والا قرب الثاني (فرع) لو اكل مرة مشتملة على دهن فقياسا ما سياتي في
 سمن انه ان كان الدهن متميزا في المرة حتم به من حلف لا يأكل دسما أي اودنها والا فلا اه عرش (قوله
 لما راع الخ) الاول بامر كافي التنبية (قوله ويرداخ) عبارة للمغنى واجب بانها لما صار سمينا صار يطلق عليه
 اسم اللحم وان لم يطلق الدهن على كل لحم اه (قوله هذه السكيلة) أي واللحم لا يدخل في الدهن (قوله اما
 دهن الخ) محذور حيوانه أي سم (قوله فلا يتناولها) الاول افراد (قوله على ما قاله البغوي) اعتمده
 شيخنا الخا يادى وصيرة اه عرش وكذا اعتمده المغنى عبارة وهو خرج بالدهن اصوله كالسمسم والجوز والوز
 ثم قال ولا يحتم بدهن السمسم من حلف لا يأكل دنها كاقاله البغوي وفي معناه دهن جوز ولوز ونحوهما
 اه (قوله ظاهر كلام غيره الخ) عبارة التنبية لكن الاقرب خلافا كاهو كلام غيره الخ (قوله وظاهر
 كلام غيره الخ) مستمدا عرش (قوله لا نحو دهن خروج) أي كدهن ميتة اعمقني (قوله والذي ينتج الخ)
 عبارة المغنى اجيب بانه لم يقل انه دسم فان قيل قد اكل في الدهن اجيب بانه مستهلك اه (قوله

لباتحه او لمز ايل على حذف مصنف أي كريض دجاج (قوله والاصح ان شحم الظهر) أي والجنب اخذا
 من الملة (قوله فيعمل في تافهوه) هو حلوه متقدنيا ضمرا كله أي ولا يحتم (قوله ويرد) كذا شرح
 مدر (قوله اما دهن نحو سمسم) محذور حيواني (قوله على ما قاله البغوي) لكن الاقرب خلافا مدر (قوله

بكل ذلك استشكل ذكر شحم الظهر هنا لما اعلمه واللحم لا يدخل في الدهن ويرد بفتح هذه السكيلة بل اللحم الذي فيه
 دسم يدخل فيه اما دهن نحو سمسم ولوز فلا يتناولها على ما قاله البغوي وظاهر كلام غيره انه يتناول كل دهن ما كره لا نحو دهن خروج
 به صريح البغوي وفي المتن تردد لانه على انه عليه سلم قال ان لدسما

والذي يشبهه انه لا يتناول له لا يسمى صبارا (ولو لم يتناول البقر العرابي البقر الوحشي و (جلوسا) لصديق البقر على الشئ وان تاز فيه البقي وغيره بين تناول الانسي الوحشي متالفا الى بالان المدار متاعل مطلق التناول من غير نظر لاختلاف اصل او اسم محله ثم كما يحسن من كلامهم في البابين وهذا الصنف لا يتناول الموزنا وعكسه وان اخذنا جنسا ثم لان اسم احداهما لا يطلق على الاخر نفقروا لا نراوان شمله اسم الغنم المقتضى لاتحاد جنسهما ثم (فرع) الزفر حرف العامة يشمل كل لحم ودهن حيوان ويضربون من سمك فينبغي حمله على ذلك لا يتناول ميتة متجاوزا ولا دم كبد او طعنا (ولو قال مشيرا (٣٧) الى حنطة لا تاكل هذه بولانية (حنف

با كلها عيشها ويطعن بها وخيرها) فظيلا للاشارة واستشكله الاذري في الطعن والخيزان كلامهم هنا وفي غير مصرح بانه إنما يحسن با كل بجرع وقالوا في اكل هذا الزحف لا يحسن في ق منه ما يمكن التقاطه وهو بفهم الحنف اذا ما لا يمكن التقاطه ولا شك ان الحنطة اذا طحنت

بقى منها شيء في الراجل جردا ومن عجبتنا اننا في الاناء واليد وهذا كله ما يجب التوقف في الحنف با كل خيرها عند من ينظر الى حقيقة النطق ويطرح العرف ثم حكم عن الفاني صاحب الحلية انه كان يفتي من حنف لا يلبس هذا الثوب بسبب خطمته مقدار نحو اصبع اه والذي يشبه ان ما اطلقوه هنا

انه لا يتناول له أي الدسم اللنا اه عرش (قوله البقر) الى قوله وان عرش في الحنف وفي قوله واستشكله النهاية (قوله البقر الوحشي) بخلاف ما لو حلف لا يركب حمارا فركب حمارا وحشيا لا يحسن لان اليهود يركب الحمار الا على خلاف الاكل معني ولسان (قوله جاموسا) اي لا عكسه اه عرش (قوله وغيره) ان يقول بين تناول الانسي الوحشي هنا الانسي لا يتناول الوحشي لانه لا يفتي به كاهو ظاهر وحق التمييز ان يقول بين تناول اسم البقر مثلا للانسي والوحشي جميعا فقامه سم على وجه ذلك ان الانسي يسمى بالعربا والجواموس بخلاف البقر فانه شامل للانسي والوحشي (قائدة) لو حلف لا ياكل طيخا فلا يحسن لان الجا فبذلك اوردت واسم ان متبروض اه عرش (قوله ان العنان لا يتناول الخ) كذا في الحنف (قوله هنا) حقه ان يفر من قوله وعكسه كافي النهاية (قوله) وان اخذنا جنسا ثم اي فيشمله الغنم وبنيان الغنم لا تشمل الظبا لانها إنما يطلق عليها شاة البراء ع (قوله المقتضى) اي اسم الغنم يعني شملهما (قوله) واما الزفر في حرف العامة اي ولو كان الحالف صغيرا على ان ليس له حرف خاص اه عرش (قوله ولا يتناول) الى قوله وقوله مقدار في الحنف (قوله وجرادا) اي وبذلك كاناه معني (قول المتن لا تاكل هذه) ومثل ذلك ما لو قال لا تاكل الحنطة هذه مر اه سم (قوله فظيلا للاشارة) بولا يمنع الحنف فئات في الرسي وانا السجين يد مدرك اخذنا بما مر في كل نحو هذا الرغي فانه ياتى بالرشيد في قوله فئات في الرسي الخ اي بخلاف ما يخرج من النخالة كما بحثنا في قاسم اه عبارة عرش وخرج بقوله فئات في الرسي ما يبين من الدقيق حول الرسي اه (قوله بسبب خط الخ) اي منع الحنف (قوله الذي يشبهه ان ما اطلقوه الخ) عبارة في الحنف على هذا اذا تحقق ذهاب ما ذكر لا يحسن اه (قول المتن لا تاكل هذا الحنطة) بخلاف الحنطة هذه فيحتس بالجميع مر اه سم عبارة في الحنف تبييه لو اخر اسم الاشارة كان قال لا تاكل الحنطة هذه فهو كالواقتصر على الاشارة (قوله) في شرح) الى قوله فعل ما قاله في النهاية (قوله اذا مرست) او عصمت اه نايق (قوله على ما قاله البقيني) اعتماد الحنف في النهاية (قوله وليس) اي التوجبه الخ كور (قوله لا نزال نشر ما قطع) يتوقف في الحنف اذا زال نشر ما قطع لا تاكله حيث لم ياكل جميعا اه سم (قول المتن وسوقها) هو دقيقها بعد قلبها اه سم عبارة عرش صفة على ما قبله يتقضى ان السوق غير الدقيق لان الطحين معنى المطحون اه (قول المتن وخيرها) بضم الحاء اه معني (قوله زوال الاسم) الى قوله هو مر في النهاية في الحنف (قول المتن رطب)

والذي يشبهه انه لا يتناوله كتب عليه مر (قوله ولحم البقر يتناول جلوسا) ولو وكه في لحم بقر مثل الجواميس حيث لا تفرقة مر (قوله بين تناول الانسي الوحشي) الانسي لا يتناول الوحشي لانه لا يفتي به كاهو ظاهر وحق التمييز ان يقول بين تناول اسم البقر مثلا للانسي والوحشي جميعا فقامه (قوله) لا تاكل هذه) ومثل ذلك ما لو قال لا تاكل الحنطة هذه مر (قوله هذا الحنطة) بخلاف الحنطة هذه (قوله) لا نزال نشر ما قطع) تدبر توقف في الحنف اذا زال نشر ما قطع لا تاكله حيث لم ياكل جميعا (قوله لا يلبسها الخ) قال ابن النقيب في مختصر الكفاية وقال ابن سريج بحث كاهو حلف لا ياكل هذا الجمل قد بهوا كاهو وقرنوا لصاحب بان الجمل لا يؤكل اه (قوله وسوقها) هو دقيقها بعد قلبها

الحنطة) فصرح بالاسم مع الاشارة (حنفها مطبوخة) ان هـ - سم اها (رقيقه مقلية) لوجود الاسم كذا اكل هذا اللحم فجعله شوا (لا) اذا مرست على ما قاله البقيني ثم يقتل ان مراده لا اذا جلت هـ رسة ويؤيد ذلك في مساق المطبوخة التي يرقى حياها وان مراده مرسها هو دقيق العنقب ويوجه بانه يلزم من دقيق العنقب زوال صورتها المستمرة ازل الاسم وليس يبيد ان تقتل لان زوال نشر ما قطع (ولا يطعنهما وسوقها وخيرها) لروا الاسم والصورة (ولا يتناول رطب تمر ولا بر) ولا يلبسها ولا خلا ولا اطلما (ولا تنب زيبا) ولا يحرمها (وكذا العكس) لا عتوها ايا حقة (قائدة) اول التمر طلع ثم خلال ففتح المجعة ثم بلغ ثم بر ثم رطب ثم تمر ولاحق

لا ياكل وطبا ولا يسرا حنث
 بالمتصف او وطبة او يسرة
 لم يحنث بنصفه لانها لا تسمى
 وطبا ولا يسرة (وقال) ولا
 نية (لا اكل هذا الرطب
 فتتر فاكهه او لا اكل هذا
 الصبي نكلمه) بانها شابا
 او (شيخا فلا حنث في
 الاصح) لو ازال الاسم كافي
 الحنطة وكذا لا اكل هذا
 العبد لم يحنث ولا اكل لحم
 هذه السخلة فصارت كهيما
 او هذا اليسر فصار رطبا
 ومن قرى شرح قوله داره معه
 ايضاح ذلك وما يشك عليه
 فراجعه (والغدير يتناول
 كل خبز كحنطه وشعره وازر
 وبالقلا) بتقديد اللام مع
 القصر على الاشهر (وذرة)
 بمجمة وهاز هاء حو من
 واو او يا (وحسن) بكسر
 فتح او كسر وسائر المتخذ
 من الحبوب

وقوله لا يسرا بضم واو ما معني (قوله حنث بالمتصف) بضم الميم وفتح التون وكسر الصاد المهملة
 المشددة لا تشابه على كل منهما فان حلف لا ياكل وطبا قال غير الرطب منه فقتلوا لا ياكل يسرا قال كل
 الرطب منه فقتل يحنث اه متى جارة عرض قد يشك بما من انه لو حلف لا ياكل رؤساواكل بعض
 واس لم يحنث قال سم ما حاصله لان يقال ان اجزاء الرطبة متساوية لفصل الجنس في حين البعض ولا
 كذلك الراس اه وقوله لا امر الخ اي في النهاية خلافا للشارح والمخني (قوله لم يحنث بنصفه) بضم الميم
 وفتح التون وكسر الصاد المشددة وهي ما بلغ الارطاب فيها نصفها اه شرح الررض واقول فيه امر ان الاول
 ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطاب اقل من نصفها او اكثر الثاني انه لا يبعد جواز فتح الصاد على
 المفعول فليتأمل اه سم جارة المخني واذا بلغ الارطاب نصف البصرة قيل بنصفه فان بداهن ذنبها ولم يبلغ
 النصف قيل مذنية بكسر التون اه (قوله ولا نية) اما اذا قصد الامتناع من هذه الثمرة فكلام الشخص
 فانه يحنث وان تبدلت الصفة اه معني (قوله هذه السخلة) اي او الخروف اه معني (قوله او هذا
 ليسرا) اي او الغيب فصار زيبا او الصبر فصار خرا او هذا الخمر فصار خلا اه معني (قول المخني يتناول
 كل خير) اي ان لم يحنث اختيارا فبما يظهر اه عرض ويتناول الكنافة والسنيوسك الخبز والبقلاوة
 لانها تتناول اهر بخلاف ما اذا قلنا يتناول ولا فالصايط ان الخبز يتناول كل ما خبز وان قيل وحدث له اسم
 ينصه دون ما في اوله يتناول المقل كالولاية والقطايف سلطان وقلوب اه يجرى عبارة الرشيدى
 وكذا الكنافة والقطايف المعروفة خبز وما السنيوسك فان خبز فهو خبز وان قيل فلا وان كان فانه خبزوا
 لانه حنث له اسم اخر وكذا رغيف الاسير طى لانه مقل وان كان فانه خبزوا ولا لانه لا يسمى رغيفان
 غير تقديد هر اه سم على حج ومنه يؤخذ ان ما استمر على اسمه عند الخبز يحنث به وان تجدد له اسم غير
 الموجود عند الخبز لم يحنث به كالسنيوسك الخبز ورقاقه كان عند الخبز يسمى رقاقا فلا في حار يسمى
 سنيوسكا بخلاف السنيوسك الخبز على حياته كذلك منته من تعاليهم ومثلهم فليراجع اه (قول المتن
 كمنطقة) وخبز المترو هي بفتح الميم وتشد يد اللام الرماط الحار كخبره معني وروض مع شرحه (قوله بتقديد
 اللام) الى قوله وكان سبب الخني والمخني والى قول التوحيد دخل في النهاية الاقوله وهو ان يلت الى سم وقوله
 ويؤده الى المخني وقوله قضيت الى المخني وقوله لا ان خمر الى المخني وقوله بقيدها (قوله على الاشهر) اي
 وبتخفيف اللام مع المدخل مقابله اه عرش (قول المخني وذرة) هي الدخن وتكون سوداء وبضاه اه
 معني (قوله عرض من واو الخ) اي ان اصلها اما ذروا وذرى قابيل الراو او البانعا اه عرش (قوله
 (قوله لم يحنث بنصفه) جارة الررض فان حلف لا ياكل الرطب قال كل المتصف من غير الرطب لم يحنث او
 الرطب حنثا وكذا لو اكلها جميعا اه قال في شرحه قال في الاصل ولو حلف لا ياكل اليسر قال كل المتصف ففيه
 هذا التفصيل والحكم بالتكسر وقضيه انه لا يحنث باكل الجميع وليس بظاهر فالوجه انه يحنث لانه اكل
 يسرا ونظيره فيما انحصر عليه المتصف اه ثم قال في الررض وكذا لو حلف لا ياكل يسر فولا رطبا فاكل
 متصف لم يحنث اه وقوله لا فاكل من المتصفه قال في شرحه بضم الميم وفتح التون وكسر الصاد المشددة وهي
 ما بلغ الارطاب فيها نصفها اه واقول فيه امر ان الاول ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطاب اقل من
 نصفها او اكثر والثاني ان لا يبعد جواز فتح الصاد على اسم المفعول فليتأمل (والخبز يتناول كل خير) ينبغي
 ان السنيوسك خبز ان كان خبزوا لا اذا كان مقليا اه (قوله والخبز يتناول كل خير) كلامهم كالصريح في
 الحنث بكل خبز وان لم يسم الما كول خرا في عرف الخالق ولم يبلغه عرف غيره لكن قضيه ما تقدم في هاشم
 سنة الرؤس عن البقني انه لا بد من انتشار العرف بحيث يبلغ الخالق وغيره اعتبار ذلك ايضا فان في نظائره
 الا أن يرق بين ما عول فيه على العرف كالمتقدم أو على اللغة كذا وقد يدل على ذلك قوله ان لم يسمه يبلده
 الخ واعلم ان المتصف لما قال في باب الطلاق ولو علق بغيره فبعله ناسيا للتعليق او مكرها لم تطلق في الاظهر زاد
 الشارح عقب قوله او مكرها ما نصه او جاءه لا بانه المعلق عليه ومنه ان تخبر من حلف زوجها ان لا تنزع الا

ولا يشرب به فذا له لمحت لا ياكل ولا يشرب وان حلق لا ينوق شيئا فضتقوا لفظه حثت لان النوق معرفة
 الطعم وقد حصل لو حلق لا ياكل ولا يشرب ولا ينوق فاجر حلقه بلغ جوفه لمحت لا ياكل ولا يشرب
 ولم ينوق ولا يطعم حثت بالاحجار من قسه او من غير باختياره لان منناه لا يجتمع على طعاما وقد جمعه طعاما
 اه **(قوله)** ولا يتناول الخ يوتنه مالو قال لا يتناول طعاما بخلاف لا اكل طعاما فانه لا يمحت بالشرب اذ
 لا يسمى الاكل اياي ثم ما ذكر قضيته انه لا يشترط في الطعام ان يساه في عرف الحالف فيحث بنحو الخبر
 والجبن بما يسمى في الشرع طعاما وقياس جعل الايمان بمبينة على العرف عدم الحث بما ذكر لان الطعام
 عديم خصوص بالمطبخ **(قائدة)** وقع السؤال عن شخص حلق بالطلاق انه لا ياكل لبنائمه قال اردت
 بالبن بما يشمل السمن والجبن ونحوهما هل يحث بكل ذلك ام لا يحث بغير اللبن لعدم شموله لنحو السمن
 والجواب عنه بان الظاهر الحث لان السمن والجبن ونحوهما يتخذ من اللبن فهو اصل لما فلا يبعد اطلاق
 اسم اللبن على ذلك كله بما اذا حث اراده حث به اه عش **(قوله)** حثت بكل انواه هذا الصنيع يوم
 ان قول المصنف الاتي قاله بمنزلة حث الخ لا يجري في اللبن الذي هو صريح المقتض ظاهر انه ليس كذلك
 فكان الاولى خلاف هذا الصنيع اه رشدي **(قوله)** حثت بكل انواه الخ عبارة المقتضى ولو حلق لا ياكل
 لبنا فاكل شيئا زاهو وبكر الشين المحجمة على لبنين جدلو يصير فيه موضة او دغا وهو يضم الدال
 واسكان الواو بالعين المحجمة لين ثخين نزح زبد من ديبته ما يثبه او ناشتا وهو يشين مجتمعة تامه مشاة فوقية
 لين حنان غلو طلين معز حث لصدق اسم اللبن على ذلك سواء كان من لبن او من صيد قاله الرويان في او ادمى
 او غيل بخلاف مالو اكل لوزاهو وهو يضم اللام واسكان الواو بالواو يشين الجبن واللبن الجاهل مدني الذي
 يسمى نقي بدمصر قريفة او مصلا وهو يفتح الميم شي يتخذ من ماء اللبن لانهم اذا ارادوا اقطاعا وغيره جعلوا
 اللبن في وعاء من صوف او غوص او كرايس ونحوه فيزيل ما في فوه المصل او جينا او تقدم ضبطه في باب السلم
 او كشطا وهو يفتح الكاف معروف او اقطاعا مما اذا لا يصدق على ذلك اسم اللبن واما الزبدان فظهر فيه لبن
 فله حكمه الا فلا وكذا النقطة كما بحث شيخنا والسمن والزبد والدهن متفاريق فالحالف على شيء منها لا يحث
 بالباقي للاختلاف في الاسم والصفة ولو حلق على الزبد والسمن لا يحث بالبن ولو حلق لا ياكل البيا هو
 اول لبن يحدث بالولادة لم يمت بما يطبق عليها اه **(قوله)** من ما كول اي لبن ما كول فيشمل لبن
 الادميات ويحتمل من حيوان ما كول فيخرج لبن الادميات او الاقرب الاول اه عش وبعبارة الروض
 مع شرحه اللبن يتناول ما يؤخذ من النعم والصيد قال الرويان في الادمى والحيل اه **(قول)** المقتض او امثها
 اخر كالزيت اه معنى **(قوله)** ولو حلق الخ اي اطلق اه عش **(قوله)** ونحو حثت كالرمان والقصب
 مقتضى وحش **(قوله)** بالنبيذ وهو الماخوذ من غير النبيذ الخ مما اتخذ من العنب خاصة اه عش **(قول)**
 الماتق صيدة بوي كما قال ابن مالك دقيق يلت بسمن ويطبخ قال ابن قتيبة سميت بذلك لانها تصد باله
 اي تلوى اه معنى **(قوله)** ولا ياتيه الى قوله وقوية الاذرى في النهاية الا قوله خلافا للباوردي **(قول)**
 الماتق وطب الخ يرفي شمول الفاكهة للزيتون وجها او جهما عدم الشمول اه معنى وفي سم عن
 ممر مثله **(قوله)** وتبين الخ وارتفاع وسفرجل وكثري وخوخ اه معنى **(قوله)** من كل ما يتناوله الصنوبر
 المستتر لاسم الفاكهة والبارز للوصول **(قوله)** ام لا كئين ومفلق خوخ ومشمش اه معنى **(قوله)**

او لا يتناول او لا يطعم حث
 حتى بالشرب (او) حلق
 (لا ياكل لبنا) حثت بكل
 انواه من ما كول ولو صيدا
 حتى نحو الزبدان ظهر فيه
 لا نحو جبن واقط ومصل
 (او امثها) اخر قاله بنجر
 حثت) لانه كذلك يؤكل
 (او شر به فلا) لعدم الاكل
 (او) حلق (لا يشرب به
 فيما العكس) فيحث في الثانية
 دون الاولى ولو حلق لا ياكل
 نحو عوب لم يمتد بشرب
 صيد ولا يضمه ورمى قلته
 او لا يشرب غيرا لم يمتد
 بالنبيذ وعكسه (او) حلق
 (لا ياكل سمنا) قاله بنجر
 جامدا كان (او اذا باحث)
 لانه اني المصروف عليه
 وزيادة وبه فارق عدم
 الحث في لا اكل ما اشراه
 زيد قال ما اشراه زيد
 وحرروا لانه ياكل ما اشراه
 المحلوف عليه خاصة (وان
 شر به اذا باخلا) يحث لانه
 لم ياكله (وان اكل حتى
 صيدة حثت ان كانت
 صيته ظاهرة) اي مربية
 مشددة الحس كما قاله الامام
 لوجود اسمها مجتذ بخلاف
 ما اذا لم تكن مشددة كذلك
 (ويدخل فيها كبة) حلق
 لا ياكلها ولا ياتيه (رطب
 ونحو رومان واترج) يضم
 او لهو فانه مع تشديد الجيم
 وقال اتريبي وترجي وتبين
 ومشمش (ورطب وبابس)
 من كل ما يتناوله سواء

لا ينوق شيئا الا انه يرض في اجار لم يحصل فيه ادراك الطعم فليتأمل **(قوله)** ويدخل في كبة وطب الخ قال
 في شرح الروض وفي شموله الى الزيتون وجها في البعر اه واصحها عدم الشمول ممر **(قوله)** ورطب قال في
 الروض والرطب غير البسر والبيلع قال في شرحه هل يتناول الرطب المشدح وهو ما لم يشرط بنفسه بل عرله
 حتى ترطب قال الزركشي فيه نظر وقد ذكر في السلم انه لو اسلم اليه في رطب فاحضر اليه مشدحا لا يزمه قوله
 لانه لا يتناوله اسم الرطب اه ما في شرح الروض فانظر اذا قلنا بعدم تناول الشدح هل يتناوله الفاكهة
 ولا يبعد تناول

لورقح اسمها على هذه كلها لئلا يمتنعك أي يتنعم بأكله عاليس بقوت وعطف الزمان والنسب عليها في الآية لا يقتضى خروجها عنها
لأنه من عطف الخاص على العام وزعم أنه يقتضيه قال الأزهرى والواحدى خلاف إجماع أهل الفتوى يدخل فيها موزع على إيايس على
الأوجه وظاهر قوله رطب وعنب أنه لا حشيت بل يمتنع ويطلب وهو ما صرح به (٤١) الزبيرى ووافقه قول التهمة لا يدخل فيها

بلحوص صرم وقيد البقنى
في البلح بنهر ماحلا من نحو
يسرو من رطب به صفت
وليون وثيق) بفتح لسكون
أو كسر واورج وقيد
كالبيون الفارق بالطرى
مخرج الملح واليابس
واضمه البقنى بل نازع
في عدمها أو طال وما قيل من
أن صوابه ليو بلون قال
الزركشى غلط (رطبى)
أصفر أو هندی (ولب
فستق) بضم ثائه وقعه
(وبندق وغيرهما) كهوز
ولوز (في الأصح) وتقوية
الأزهرى لمقابلها بأنها لاتعد
فاكة كمر فاعتوه (لأقام)
بكسر أوله أشهر من قحه
وبثلثة مع المد (وخيار
وباذنجان) بكسر المحبة
(وجوز) بفتح أوله وكره
لأنها تد من الخضروات
لأنها كوتسب بعضهم
من اسقاط الخيار مع أنه
يحمل في أطباق الفاكهة
وهل نحو البندق يحاسب
بان الخيار دخل في نوع
آخر اغتصب به وهو كونه من
الخضروات وذلك اللب
يعد من يابسها من غير
مخرج له عنها (ولا يدخل
في الثمار) بالثنية (يابس

لورقح اسمها (خ) لتليل للثقل وقوله لئلا أي الفاكهة علة العلة (قوله عاليس بقوت) انظر نحو
التمر والزيب أنه سم عبارة عرش أي مالا يسمى قوتا في العرف فلا ينافي جملهم التمر ونحوه في ذكاة
القطر من المقتات (هـ) (قوله وعطف الزمان) ليس في الآية ذكر النسب عبارة (الاسنى والمغنى) وما ذكر
المصنف الرطب والعنب الزمان لاجل خلاف (ب) حشيتة قال لا يحشيت بها لقوله تعالى فيها فاكهة كثيرة تغل
ورمان وميز العنب عن الفاكهة في سورة عيس والعطف يقتضى المناصرة قالوا الواحدى والأزهرى وهو
خلاف إجماع أهل اللغة فإن من عادة العرب عطف الخاص على العام كقوله تعالى وملائكته ورسله
وجبريل وميكائيل فن قال ليس من الملائكة كغيره كآثار (هـ) (قوله عليها) أي الفاكهة (هـ) عرش وكذا ضمير
عنها (قوله وهو ما صرح (خ) وجوز بهذا ضمير في الرطب ولم يزمه لاحتواؤه على ظاهر (هـ) معنى (قوله وقيد
البقنى (خ) عبارة النهاية نعم هو مقيد بنهر ماحل (خ) الفاكهة البقنى (هـ) عبارة المغنى وعلة كقوله البقنى في
البلح غير الذى أحمر أو أصفر وحلا صا برسر أو رطب بعضه لم يصير رطبا فاما ما وصل إلى هذه الحالة فلا
توقف في أنه من الفاكهة أم لا السيد محمد قد قال لأجابه لتقيد البقنى لأن البلح لا حلا فيه وما حدثت
فيه الحلاوة فبسر بلح نعم يقال مما يوجد فيه حلاوة قبل تغير اللون إلى الصفرة أو الحمره قبل يقال
حيث يبلغ ليقا الخضرة أو برسر لم يجد الحلاوة على تامل وعلى الأول يتجه التقيد بالبلح (هـ) (قوله بنهر ماحلا)
أي ولو أدنى حلاوة (هـ) (قوله من نحو برسر (خ) بيان لما حلا (قول المغنى) بفتح اللام واثبات
التوقف أخره والواحدة ليمويه (هـ) معنى (قول المغنى وثيق) طر به يابس هو ثممر السدر (هـ) معنى (قوله
وقيد) أي التارنج (قوله واضمه البقنى (خ) عبارة المغنى بل قال بعضهم أن الطرى ينمى أي التارنج
والبيون ليس بفاكة رافا أو تامل بلح به من الأظعمة كالحل (هـ) (قول المغنى) عبارة أنها بنهر المغنى
والحل وكذا بلح بنهر زيادة كذا في المتن وزاد الثاني في شرحه بكسر الياء الموحدة وقصها (هـ) ثم ذكر ما يصرح
قول المصنف في الأصح واجمع لما بعد كذا من (البلح) ولب فستق (خ) (قوله أو هندی) أي اخضره (هـ) عرش
(قوله بضم ثائه وقعه) زاد المغنى اسم جنس واحدة فسقاه (هـ) (قول المتن) بندق يجوز حذفه دال مضمومتين
كأصبر المصنف وغيره وبالفاء كغيره الأزهرى وغيره (هـ) معنى (قوله وتقوية الأزهرى (خ) عبارة (خ)
أما البلح فلا لأنه فضجاء إدراكا كالقرا كوا ما اللب بفاقة لعدم يابس الفاكهة كقول الثاني المنع لأن ذلك
لا يملك العرف فاكهة واختاره الأزهرى (هـ) وكذا في النهاية لا قوله واختاره (قوله بأنها) أي البلح
ولب فستق ولب بندق ولب غيرهما (قول المتن لا كوا خيار) (تنبيه) ظاهر كلامهم أن القناه غير
الخيار وهو الشائع عرفا ويؤيد ما في زيادة الروضة في باب الرمان التناغم الخيار جنسا ولكنه نقل
في تنبيه من الجهرى أن التناغم الخيار ولزكره (هـ) معنى (قوله وتجب بعضهم (خ) عبارة (خ) قال
الفرارى ومن السبب أن الخيار لا يكون فاكهة مع أن لب الفستق من الفاكهة (هـ) والعادة جارية بحمل
الخيار في أطباق الفاكهة دون الفستق والبندق (هـ) (قوله وهو دلب البندق) عطف على اسقاط الخيار
(قوله وذلك اللب (هـ) أي وإن ذلك البلح (قوله من يابسها) أي الفاكهة وكذا ضمير عنها (قوله من كل)
بالتنوين (قوله ماذكر) أي الرطب في التمر واليابس والرطب في الفاكهة (قوله مالا يل (هـ) معنى
طرفا ومنها ما المقابل لطرطها المتصل بالتمتع (قوله وهو قاض (خ) على تامل (قوله من هذا) أي التمر
(قوله عاليس بقوت) انظر تحت التمر والزيب (قوله لا يدخل فيها بلح (هـ) ينفي في الحلف على البلح

(٦- ثروانى وابن قاسم - طاهر) وانه (أهل) لأن التمر اسم الرطب واستشكل خروج اليابس من هذه ودخوله
في الفاكهة ويجاب بان الجادر من كل ما ذكر (عائدة) فتية قول القاموس التمتع بالكسر التمتع وكعب ما التوق باسفل الثمرة
واليسرة ونحوهما أن رأس الثمرة مالا على قما وجهه بعضهم بأنه يخرج أولا كما يخرج رأس الخيران عند ولادته أولا وفيه
نظر ظاهر والذي يتجه أن العبرة هنا بالعرف هو قاض بأن زاسها انحلت فيها (ولو أطلق) في الحلف (بطيخ ثمر) بالثنية (وجوز

(او لا ياكل (من هذه الشجرة) قال في القاموس الشجر من البسات ما قام على ساق او ما ساق فيه صدق او جل قائم الفتاد او حجر منه اه
(قشر) لما كور ليا يظهر هو الذي بحث به (دون ورق وطرف غصن) حلا على (٤٣) انجاز التمازف لتدنا الحقيقة قرا والحق

البقي الجار بالشر قال

وكذا ورق اشيد اكله

كبيض ورق شجر الهند

اي المسى بالنبل ونحوه

اه وعليه يشتمل انها

كرو س تباح مفردة في حث

والق عرف بلده اولوانها

كرا س نحو حوت الخ

من ماء التبر الخ ولو حلف لا يشرب

المختي فروع لو حلف لا يشرب

بالشرب من الكوز ولم يوجد ان حلف لا يشرب

حسث في الاول ويرى في الثاني ان قل ما شرب

ذلك ما يمكن استيفاءه شرافا زمان

الجميع لان المصنف بالاضافة في تناول

او القدر لم يحسث بشرب بعضه اه ولو حلف

في الحال اول اشرب من ماء هذا الكوز كان قادرا

وإن كان فيه ماء فانصب منه قبل امكان

وصوله اليه ولو حلف لا يشرب منه من الكوز

لم يشرب منه من الكوز فيها ولم يشرب

خبر الكوز في نحو ما او لا يصعد اليه لم يتخذ

فرا تا ان من مافر احتسب بالماء العذب من

ولو حلف لا يشرب بالماء حث بكل ما سقى

واكلها غير شربها والنج غير الجند اه

بان الذي فيه اى في الجامع (قوله ورد من

العادة فيها اى حتى الماردون الرجل (قوله

ابن الرقة (قوله يحسث) اى ليس في غير

(قوله وغير ما) اى من الوسطى والسفل

وليس اى الامر كره البقوى اى من قياس

في الرجل وقوله وهذا اى ليس

واكلها غير شربها اه وفي العباب

ومن اول كلمهم وجن وبقول وجل

يكن لها ما كور من ثمر غيره هل

يحتمل انها كرو س تباح مفردة

ورجح الاذرى قول الروائي عن

الماور غرام اه وهذا هو

وعا يؤيد انه بغير

الخ) او اما الجلد فان جرت العادة باكله سموا طاحت بهر الاغلا ه (قوله او ما ساق فيه صدق) انظر ما
الفرق بين التعريفين ويظهر انها متساويان او للتوزيع في التصدير (قوله فشر لما كور الخ) بنى
ما لم يكن لما كور من غير وغيره هل تحمل اليمين على غير لما كور بقرينة عدم لما كور اه سم
(قوله لما كور الخ) الى قوله قال في الثانية (قوله حلا) الى قوله اى المسى بالنبل في المختي (قوله قال)
اي البقي (قوله كبيض ورق الخ) الاول كور في بعض الخ كافي المختي (قوله اى المسى) اي الورق
ويحتمل شجر الهند (قوله كبيض ورق شجر الهند) وكور في الغيب في حث باكله كافي الزيادة اه
بجبري (قوله انها) اي الأوراق المعتدا كلها (قوله كرو س تباح الخ) اي كرو س الانعام (قوله وانها
كرا س نحو حوت الخ) هذا التردد مبنى على كلامه السابق في اوائل الفصل وقد يتبين ان اختلافه اه سم
(قوله بالثانية) وهي رأس نحو حوت (قوله اما اذا) الى قوله نعم في المختي والثانية (قوله لا يشرب
من ماء التبر الخ) ولو حلف لا يشرب ماء هذا التبر او القدير لم يحسث بشرب بعضه اه نهاية عبارة
المختي فروع لو حلف لا يشرب من هذا الكوز لجعل ماءه في غيره وشربه لم يحسث لان اليمين تعلقت
بالشرب من الكوز ولم يوجد ان حلف لا يشرب من ماء هذا التبر اول اشرب منه فشرب من ماءه في كوز
حسث في الاول ويرى في الثاني ان قل ما شرب او حلف لا يشرب او لا شرب من ماء هذا الكوز او الادوا ونحو
ذلك ما يمكن استيفاءه شرافا زمان وان طال لم يحسث في الاول ولم يبر في الثانية بشرب بعضه بل يشرب
الجميع لان المصنف بالاضافة في تناول الجميع قال القاموس ولو قال لا اشرب ماء التبر او ما هذا التبر
او القدر لم يحسث بشرب بعضه اه ولو حلف ليصعدن السماء خدا حسث في التقديان قل خدا حسث
في الحال اول اشرب من ماء هذا الكوز كان قادرا على شربه فكلما شربه او لا شرب منه فصبه في ما مشرب منه بران علم
وإن كان فيه ماء فانصب منه قبل امكان شربه فكلما شربه او لا شرب منه فصبه في ما مشرب منه بران علم
وصوله اليه ولو حلف لا يشرب منه من الكوز ليعصب في ماءه وشربه او شرب منه لم يبر ان طر صوله اليه لانه
لم يشرب منه من الكوز فيها ولم يشرب جميعه في الثاني ولو حلف انه لا يشرب ماء هذا التبر او نحوه او لا ياكل
خبر الكوز في نحو ما او لا يصعد اليه لم يتخذ في الحسث في ذلك فغير متصور ولو حلف لا يشرب ماء
فرا تا ان من مافر احتسب بالماء العذب من اى موضع كان لا بالماخ او من ماء الفرات حل على التبر المعروف
ولو حلف لا يشرب بالماء حث بكل ما سقى بما البحر وشرب ماء قلنج والجدا لا اكلها فشر بها غيرا كلها
واكلها غير شربها والنج غير الجند اه (قوله واستدل به) اى ما في الجامع (قوله ورد) اى النقل وقوله
بان الذي فيه اى في الجامع (قوله ورد من الرقة الخ) احتسبه المختي (قوله لانه) اى ليس الخاتم في غير الختم
العادة فيها اى حتى الماردون الرجل (قوله اى الذي في الجامع من حسث المرأة لا الرجل وقوله هو اى
ابن الرقة (قوله يحسث) اى ليس في غير الختم مطلقا اى رجلا كان او امرأة (قوله ثم بحث) اى الاذرى
(قوله وغير ما) اى من الوسطى والسفل (قوله هو الاقرب) اى ما قاله الاذرى قتلوا بشتا (قوله
وليس) اى الامر كره البقوى اى من قياس الخاتم على القنطرة (قوله لان ذلك) اى ليس القنطرة
في الرجل وقوله وهذا اى ليس الخاتم في غير الختم (قوله من كرا حته) اى ايس الخاتم في غير الختم

فوجب العمل بها اذا لم يرجح

نعم قتلان جامع المزي

انه لا حث بليس الخاتم في

غير الختم لانه خلاف

المادة واستدل به البقوى بما

لو حلف لا يلبس القنطرة

فليس في رجله ورد ابن

الرقة بان الذي فيه حث

المرأة لا الرجل لانه المادة

فيها او تنص له هو وغيره بانه

الموافق لما مر في الودعة

وارجح الاذرى قول الروائي عن

الماور غرام اه وهذا هو

وعا يؤيد انه بغير

وارجح الاذرى قول الروائي عن

الماور غرام اه وهذا هو

وعا يؤيد انه بغير

وارجح الاذرى قول الروائي عن

الماور غرام اه وهذا هو

(فصل) في ضور مشورة ليقاس باخبر عادلي (حلف) لا يتنذى ولا يمشى فقد مر حكمه في فصل الاعمار بالثقة او (لا ياكل منه الثمرة) فاختلطت بشرة فاكله (لا تخره) وايضا (٤٤) وشكل عمل على الحلف عليه او غيرها (لمحت) لان الاصل براء فذمت من الكفارة

والورع ان يكفر فان اكل الكل حث لكن من اخر جزءا كله فاختفى حلف بطلاق من حيث لا يات المتين (او) حلف (يا كذا) فاختلطت بشرة وانهمت (لمير الابا جميع) اى اكله لاحتمال ان المروكة هي الحلف عليها فاشترطتين اكلها ومن ثم لم يواظب بجانب من الصبرة او بما هو بولها وغيره يصحح الا اكل ما في جانب الاختلاط وما هو بولها قتل (ار) ليا كان هذه الزمانة فاما يبر بجميع جهات) اى اكله لتعلق اليدين بالكل ولهذا لو قال لا اكلها فترك حبله بحث ومرفقات خبيرتي مدركة انه لا جرة به فيحصل ان مثله حبة رمانة يلقى مدركا ويحصل ان يفرق بان من شأن الحبة ان لا يلقى اذرا كما خلافت فئات الخبز ومن ثم كان الاوجه في بعض الحبة التفصيل كفتات الخبز (او لا يلبس) هذا او الثوب الفلاني او قبله البسه فقال واقله لا يلبسه فسل منه خط لم يمتد كما مر عن الشاشي بقية وقارق لا اساكك في هذه الدار فانهم بعضا وما كفى الباقى بان المدار هنا على

(فصل في ضرر مشورة) (قوله لو حلف لا يتنذى) (او) لو حلف لا يمشى ففتح الشين المسجمة وحكى فيها الرمان يفتح الزاد حث بشم الضمير ان وهو يفتح المضاد المعجمة واسكان الياء التحتية الرمان القارس لا يخلو الا لاسم عليه حقيقة وان شام وردوا اليه يمين لمحت لانه مشوم لا رمان ومثله البنفسج والزرع والورع ان لو حلف اذ يترك المشوم حث بذلك دون المسك والكافور والعتير لانها طيب لا مشوم ولو حلف على الورع والبنفسج لمحت بهنهما اه معنى (قوله او بعضا) الى قوله ومرفق المغنى الى قوله ولا يتناقض ما تقرر في التباية لا قوله كما مر الى وقارق (قوله لان الاصل براء ذمت) (او) عدم نحو الطلاق اه رشدي (قوله والورع انه يكفر) اى فى صورتين اه عرش (قوله لمحت) الى الال اكل ما في جانب الاختلاط (او) يبر بذلك ليا لو حلف ليا كذا كما هو ظاهر اه رشدي (قوله لان) فاما يبر بجميع جهات) اى ان ترك التشوم فيه ما يتصل بالحلب المسى بالضم وقياس ذلك انه لو حلف ليا كان هذه البلية بريا كل ما يمتد اكله من فيها فلا يضر تركه وتشرب الب ثم يبق النظر فانه هل يشترط اكل جميع ما يمكن عادة من بها ويختلف باختلاف احوال الناس والاقرب الثاني اه عرش (قوله فترك حبة) اى او بعضا كما يات عرش (قوله ومرفقات الخبز) اى مر في الطلاق اه رشدي اى وعن قريب شرح ولو قال مشيها الى حطة (او) يبر بذلك ليا لو حلف ليا كذا كما هو ظاهر اه رشدي (قوله او لا يلبس هذا) (او) مثل هذا الثوب بهذا الفاش او الزاد مثلا ليا يظهر حيث قال لا يلبس واما لو قال لا تخرى بهذا الثوب او لا اتمم بهذه العامة او لا الق هذا الشاش قبل موئى القيس فيبرسل خطبته او مثل ركوب الدابة فلا يبر بذلك في نظر والاقرب الاول اه عرش (قوله فسل منه خطبته) اى قنوا صبح مثلا طولا لا عرشا وليس ما يخطب به بل من اصل منسوجه اه عرش وقوله لا عرشا في نظر ظاهر وقوله وليس اخفى تردده (قوله كما مر) اى فى شرح ولو قال مشيها الى حطة (قوله بقية) اى بان يكون نحو مقدار صبح ما يحس ويترك (قوله او لا اركب) اى هذا الحمار او السقنة اه تباية اى على هذه البردة فيما يظهر مثل ما ذكر في عدم الرقعة جرمته مالو حلف لا يبر قد قل مؤلا الطار ارجع او الطارحة او الحصر او الاحرام فيحث بالزاد قل ذلك لو ان قطع بعضه لو جرد مسما بعد القطع وكذا الفرس على ذلك ملالة لان العرف يمدد حلفه ليا بل هذا هو المتادق النوم على الطارحة فنه هو لا تفتقر ما قل من خلاصه من بعض اهل الصحراء عرش (قوله او لا اركب) او لا اكلهم (او) صلف على قوله لا اساكك الخ قوله بان التصديق على قوله بان المدار الخ (قوله بان قصد هذا النفس) اى هو موجودة ما تقي المسى ولا كذلك اللبس لان المدار فيه على ملامسة اليدين لجميع اجزائه اه نهاية قال عرش قوله لا كذلك اللبس قضية التمييز باليس جريان هذا في غير الثوب من تهور موزة وتقياب وسراويل فيرقى الكل قطع جزء من الحلف عليه حيث كان من غير ما يخطب به اه (قوله اذ اسل خطبته)

(فصل) حلف لا ياكل هذه الثمرة (قوله لو حلف لا ياكل هذه الثمرة) (او) قال في الرض او حلف لا يشرى من اى من ماء الكوز نصبة في ماء وشرب منه بران علم حوله اليه لا يشرى من ماء الكوز وهذا من زيادته والذى في الاصل ولو حلف لا يشرى من نصبة في ماء شرب منه حث قالوا كذلك الحلف لا يشرى من ان هذه القرعة تخطه بلان غير ما خلافت مالو حلف لا ياكل هذه الثمرة تخطها بصبرة لا يثبت الا باكل جميع الصبرة والفرق ظاهر اه ما في شرحه لا يثنى ان ما ذكره الرض او لا يخذ من ثمره لاصله ولو حلف لا يشرى من نصبة في ماء شرب منه حث لا نأنا حث لصدق الشرب منه واذا صدق الشرب منه لم يلزم بالشرى منه بعد الصب في حلقه لا يشرى منه غايه الامر ان تقييد الرض بقوله ان علم الخ مسكوت عنه في مقوم الاصل

صدق المساك كقول في جزء من الدار ومثل ليس الجميع ولم يوجد او لا اركب او لا اكلهم هذا قطع اكثر بدنه بان اقصدها النفس وفي اللبس جميع الاجزاء ولا يتناقض ما تقرر في فصل الحيط تميز شيئا بقوله ان ازاله التواترة او نحو ما هو الماهل لا ياكل سل الخيط ان طال لان مراده مجرد المنيى بدليل قوله في تناوبه لا يثبت اذ اسل خيطه او لا يلبس او لا ياكل او لا يدخل مثلا (قد نزلت)

باحدهما) لانه صلف عليه ما فان نوى لا ليس منها شيئا حدث باحدهما (فان ليسهما معا ورميا حدث) لو جرد ليسهما المحلوف عليه (او لا ليس هذا ولا حدث باحدهما) لانهما يمتنان حتى لو ليس واحدا ثم كفرا فان (ع) لان الصلف مع تكرور لا يقتضي ذلك

فان اسقط لا كان كذا
نحو لا آكل هذا وهذا او
لا كن هذا وهذا او اللحم
والسب فيمعلق الحدث في
الاولى والبر في الثانية هما
وان فربها لا باحدهما
لترده بينه وبين هذا ولا
هذا لكن رجع الاول اصل
برائة النمة وقول النعاة
الثاني بلا لنفي كل واحد
وبدونها لنفي المجموع ورائق
ذلك ثم ما تقرر من ان
الاثبات كالنفي الذي لم
يسدده معرفة هو ما اعتد به
جمع متاخرن ويشهد
لاعتداه انهما لا نقلان
المتولى انه كالنفي للمعاد
معه معرفة حتى تتعدد اليقين
لوجود حرف العطف
توقفا فيه بل واداه حتى قال
لو اوجب حرف العطف
تعدد اليقين في الاثبات
لا وجه في النفي اي غير
المعادمه معرفة وقد بالغ
ان الصلاح في الرد على
المتولى فقال احسب انما
قاله من تصرفه او لا ليس
هذا وهذا بر ليس واحد
لان او اذا دخلت بين
اثباتين اقتضت ثبوت
احدهما او لا ليس هذا
ار هذا الذي رجحاه هذا لا
يحتسب الا بليسهما ودا
مقابلته بحيث بايها ليس
لان او اذا دخلت بين تقيين
اقتضت انتفاءهما كما في

اي وان قل حيث كان يصح ويدرك اه حش (قوله لا نه صلف) الى قوله ثم ما تقرر في المعنى الا قوله
او لا كن الى يتعلق وقوله في الاولى الى هما (قول المتكلم) اي في مدة واحد وقوله او رميا اي بان
ليس احدهما ثم نزع ثم ليس الاخره (تنبه) ههنا استعمل المصنف سمعا للاتحاد في الزمان وقا تلعب وغيره
لكن الرابع عندنا ما لا خلاف اه معنى (قوله لانها) الى قوله وقد بالغ في النهاية الا قوله كان كذا
وقوله وان فربها الى ثم ما تقرر (قوله ثم واحد) وظاهر ان ما يفيد ثم من الترتيب ليس يفيد (قوله
او لا كن الخ) صلف على لا آكل هذا وهذا (قوله في الاولى) اي لا آكل هذا وهذا وقوله في الثانية
اي لا كن هذا وهذا الخ (قوله لترده بينه) اي بين هذين وبين احدهما عبارة المعنى لترده بين جعلها
كالشيء الواحد والعينين اه (قوله لكن رجع الخ) انظر في الثانية اه سم وقد يقال ان قول
الشراح لترده الخ واجه للاولى فقط كالنفي ثم ما تقرر راجع لثانية فقط فلا اشكال (قوله
وبدونها لنفي المجموع الخ) وفي قسم بعد سرد كلام المعنى والعمامي والشمي مانعه فانت ترى كلام
الثلاثة يفيد احتمال المعنيين عند التحاق كلام المعنى والشمي يفيد انه ظاهر في نفي كل منهما فانظر مع ذلك
جرمه من النعاة بقوله وبدونها لنفي المجموع وانه اعلم اه (قوله حتى تتعدد اليقين) هو قاعدة تعدد ما في
الاثبات تعدد الكفارة اذا اتنى البراه سم عبارة الرشيدى لعل مراد المتولى بتعدد اليقين انه لو تركها
لومه كفرا فان لانه اذا فعل احدهما براد لا وجه لغير اجمع اه (قوله توقفا فيه الخ) هو المعتد الاول من
انه يمين واحد يتناهل على الصحيح عند النحويين ان العامل في الثاني هو العامل في الاول بتقوية حرف العطف
وكلام المتولى مبنى على المرجوح عندهم ان العامل في الثاني فعل مقدر اه نهاية قال الرشيدى قوله وكلام
المتولى مبنى على المرجوح الخ يقال لو بنى المتولى كلامه على المرجوح لقال بالصدق جانب النفي ايضا
مع انه غير قائل به كما يعلم من الوام الروضة به كاهم (قوله من تصرفه) اي من فهمه بلا نقل (قوله لا
يحتسب الا بليسهما الخ) قد توقف لغيره يقال يبنى الحدث لان معناه لا ليس احدهما وليس واحد صدق عليه
انه ليس الاحد اه حش عبارة قسم اعلم ان الذي قرره الرضى وغيره ان العطف باو يصدق في الاحد المذكورين
او المذكورين بحسب اصل وضع القول لكل واحد حسب استعمال اللغة فعبار رجحاه نظرا ليعمال الاول
ان سلما قرره مؤلا اه (قوله بمعنى الخ) متعلق بقوله ورد (قوله وما في الاية) اي من نفي كل منهما (قوله
ولو صلف) الى التنبه في النهاية الا قوله لكن فتصير الى المعنى قوله او نسي وقوله منته الى المتن (فروج) لو

فليأمل (قوله لكن رجع الخ) انظر في الثانية (قوله وبدونها لنفي المجموع) قال في المعنى في الكلام هل
اقسام العطف تنبيه لا تاكل سكاوت تشر بل بنا ان جرمت قال عطف على القنطون النفي عن كل منهما اه قال
العمامي كذا قاله غير واحد ايضا في ليه نظر اذا لا موجب لثمين ان يكون النفي عن كل واحد منهما على كل
حال ولا مانع من ان يكون المراد النفي عن الجميع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاني زيد وعمر واحتمل ان المراد
نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت الجمعي فاذا جئ بلام صار الكلام نصافي المعنى الاول
ولا يرتاب في ذلك اذا قلت لا حضرت زيد وعمر احتمل تعلق النفي بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى
الاجتماع لا فرق في ذلك بين الاسماء الفعل اه قال الشمي يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم والنبي عن
كل واحد منهما اي ظاهر افلا يتناق ذلك احتمال النفي عن الجميع بينهما اه فانت ترى كلام الثلاثة يفيد
احتمال المعنيين عند التحاق كلام المعنى والشمي يفيد انه ظاهر في نفي كل منهما فانظر مع ذلك جرمه من النعاة
بقوله وبدونها لنفي المجموع وانه اعلم (قوله حتى تتعدد اليقين) هو قاعدة تعدد ما في الاثبات تعدد الكفارة
اذا اتنى البر (قوله لان او اذا دخلت بين تقيين اقتضت ثبوت احدهما او لا ليس هذا ار هذا الذي رجحاه هذا لا
يحتسب الا بليسهما ودا

ولا قطع منهم انهما وكفورا منع ما على ما في الاية مما استفيد من خارج لان او اذا دخلت بين تقيين كفى البر ان لا بليس واحدا منهما
ولا يضر ليه لاحدهما كانا اذا دخلت بين اثباتين كفى البر ان بليس احدهما ولا يضر ان لا بليس الاخر وانتصار البتني للقبائل
مردود في عطف بالقاء او ثم عمل بضمية كل من ترتب

حلق لا يلبس شيئا فلبس درعاً و غفلاً و ملأ و غاماً و اقلسو قوا و نحوها من سائر ما يلبس حث لصدق الاسم بذلك ان حلق لا يلبس ثوباً بحث قميص و ردوس و اربل و جبة و قبا و نحوها غفلاً كان او غيره من قطن و كتان و صوف و ابريسم سواء اليه بالهيئة المعتادة ام لا بان ارتدى او اتزر بالقميص او تميم بالسراويل لتحقق اسم القيس والثوب لا يجلود و القلنسوة و الخيل و لعدم اسم الثوب ثم ان كان من ناحية يتأدون لبس الجلودنيا باقبيه كما قال الاخرى ان يحنث بها ولا يحنث بوضع الثوب على راسه ولا يقرأه تحتها لا يتدثره لان ذلك لا يسمى لبساً وان حلق على رداءه لا يلبسه ولم يذكر الرادى بينه وبينه قال لا يلبس هذا الثوب قطعه قميصاً ليس حث لان اليمين على يسهو لا يفعله على العموم كالو حلق لا يلبس قميصاً بكر او مرقاً كهذا القميص فارتنى او اتزربه بعد تقه لوال اسم القميص فلوا عاده على هيئة الاولى فكذلك المادة يتقنعها و تدمر حكمها ولو قال لا يلبس هذا الثوب وكان قميصاً و رداءً ففعله نوماً آخر كسراويل حث بلبسه لتعلق اليمين بهين ذلك الثوب لان يرمى مادام بذلك الهيئة ولا يلبس هذا القميص او الثوب قميصاً فارتنى او اتزروا تميم لم يحنث لعدم صدق الاسم بخلاف ما قاله لا يلبسه هو قميص وان حلق لا يلبس حلياً فلبس غاماً او مخففة او ثوبه بكسر الميم و تخفيف التثنية ماخوذة من الخفاق بضم الخاء تخفيف التثنية و وضع المخففة من العتق و تحمل بالحلى المتخذ من الذهب و الفضة و الجواهر ولو منطقة علما قوساً او راغفلاً و دملجاً سواء كان الخاق رجلاً او امرأة حث لان ذلك يسمى حلياً لا يحنث بسيف على لانه ليس حلياً و يحنث بالخرز و السبيح بفتح الهمزة و الموعدة و الجم و هو الخرز الاسود و بالجد يدو التحاسن ان كان من قوم يتأدون التحل بها كاهل السودان و اهل البرادى و الا فلا كما يؤخذ من كلام الروائى مغي و روض مع شرحة (قوله بملة) اى هو قراعدهش (قوله فضلان قيده) وهو التراعى اى عرش اى و دمه (قول المتن اوليا كلن ذال الطعام الخ) اى وان كان اكله مع راعليه اى عرش (قوله اونسى) اى واستمر نسيانه حتى مضى الغد اى سم (قوله الاق) اى انما (قوله حيث لا ضرر) و يبين ان المراد ضرر لا يحنث عادة وان لم يمس التيمم كما يذهب قوله كاهل الخ اى فان اخره لم يحنث بترك الاكل لكن لو تماطى ما حصل به الشبع المقرطى زمن يعلم عادة انه لا يحنث الطعام فيه قبل عيى و الفحل يحنث لتفريته بالبر باختياره كالوا تلفة و لا يظفر و الاقرب الاول لما ذكر كروبيقى ان ياتى مثل هذا التفصيل فيها لو حلق لبياً كلن ذى الرماة مثلاً فوجدما حافة تماطها الا نفس و يتولد الضرر من تناوله فلا حث عليه و يكون كالوا كره على عدم الاكل اى عرش (قوله على ما ذكرته) اى من شبع بضر الاكل منه (قوله لتفوت) الى قول المتن باكل فى المني (قوله و من ثم الحق قلة نفسه الخ)

بملة و دملجاً و نحوى كما اطلقوه لكن قضية ما مره فان دخلت بالفتح خلاه و عليه فيجته على لانية فان لا يحنث ترتب فضلاً عن قيده (اوليا كلن ذال الطعام) او ليقتضيه حقه او ليسا قرن (غدا فأت) بغير قلة نفسه او نسي (لبه) اى التذ و مثله كما يعلم من كلامه الاق موته او نسياته بعد عيى الغد و قبل تمككه (فلا شئ عليه) لانه لم يبلغ زمن الروا الحث (وان مات) او نسي (او تلف الطعام) او بضمه (فى الغد بعد تمككه) من قضاءه او السفراو (من اكله) بان امكنه اساقته وان كان شبان اى حيث لا ضرر كاهل عامر فى بحيث الاكراه و اما ان قضاءه اطلاق بعضهم من ان الشبع عند نسيين حله على ما ذكرته (حذ) لتفوت به البر حيث باختياره و من ثم الحق قلة نفسه قبل الغد بهذا

باوعد التنى لاحد الد كورين و المذ كورات بحسب اصل وضع اللفظ لكل واحد بحسب استعمال اللغة فارجماء نظراً الى انه الاول ان سلماً ما قرءه لا (قوله و نحوى) كتب عليه مر (قوله فأت) قلة) اى الغداى و استمر نسيانه حتى مضى الغد (قوله و من ثم الحق قلة نفسه قبل الغد) لهذا القائل ان يقول لا معنى لاحاطة به الاحتذاء جلد الغد مضى قبل التمكن اذا حثت انما يكون حيثما كاسياتي لكن يرد حيثما بحث هو انه يلزم تحيث الميت وهو غير ساقى و لهذا ما قالوا انه لو حلق انه لا يلبس لم يحنث بالوصية على طوله بانما تملك بعد الموت و الميت لا يحنث باقتدار و كقوله لنفسه قتل غيره هل قبل الغدا اذا تمكن من دفعه فلم يدعه كفى التناثرى فانه صرح بالحنث فيما اذا حال عليه قبل الدفع تمكته من دفعه فلم يدعه حتى قتله و قتله عن اليقين و انه قال اعلم بمر ذلك ما و فيه ما علبت من قتله لنفسه قتل ما لم يأت قول الشارع الا انى قواما قبل ذلك لم يحنث وهو ببقى قوله من ثم الحق الخ فقاموا فى شرح الرضى فى الصوم فى الكلام عن تأخير قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر عن الزركشى فى مسندنا عدم الحث فى راجعه (قوله ايضا و من ثم الحق قلة نفسه قبل الغد بهذا) و قد يقال قياس ذلك الحث فى مسئلة ابن الرقة اذا وقع الخلع قبل التمكن من السفر لكنه مشكل اذ الحث انما يكون بغيره من التمكن فان حث بعده لزم الحث بعد الخلع

لأنه بمنفوت لذلك أيضا
وكذا لو تعلق الطعام قبله
بقتضيه كان أمكنه دفع
آكله فلم يدفعه (و) في
موته أو نسيانه (قبله) أي
التمكن من ذلك جوي في
حته (قولان مكره)
والأظهر عدمه لمنه
وجبت اطلاقا قبل
المكره أرادوا ألا كراهي
الحث قط ما إذا أكره
على الحلف فلا خلاف في
عدم الحث (وإن اتفقه)
حامدا طالما اختار (بأكل
أو غيره) كاداه الدين في
الصورة التي ذكرتها فلم
ينواه لا يؤخر أدائه عن
الند (قبل الند) أو بعده
وقيل يمكنه منه (حث)
لتنويه البر باختيائه وصر
أن قصيره في تعلقه كاتلافه
ثم لم الأصح أنه انما حثت
بعدمه والندوم معنى وقت
التمكن فلموات قبل ذلك لم
يحث وقيل بغيره وقيل
حالا فليعلمسرة صوم
الغذاء كفارته (وإن تعلق)
الطعام بنفسه (أو اتفقه
اجنبي) قبل الند لو امكن
ولم يقصر فيما كراهي
(فمكره) فلا يحث لعدم
تقوية البر وما ذكرته من
الحاق ليعضته حقه أو
ليسا فرن عيشة الطعام
قيا ذكر فيها هو القياس
كأول حلف بالطلاق الثلاث
ليسا فرن في هذا الشهر ثم
خالع بعدم تمكنه من الفعل

لأنه لا يمكن له الحاله بما لا حتم اذا جلد الندوم معنى وقت التمكن اذ الحث انما يكون حيث يمكن
سائق لكن بر حيث يصبر من ان يلزم تحيته المصبر وغير شائع وكفته لنفسه قبل غيره لم قبل التنداد
تكن من دفعه فلم يدفعه كافي التاشري وقته من البقيتي وفيما علبت قته لنفسه ثم رأت قول الفارح
الاقى فلموات قبل ذلك لم يحث وهو يناق فرقه ومن ثم الحق الخ قائله وفي شرح الروض في الصوم في
الكلام على تأخير قصاص رمضان عن الزكشي في مسئلة عدم الحث فراجعوا ايضا قد يقال قياس ذلك
الالحاق الحث في مسئلة ابن الرفة الا في اذا وقع الخلع قبل التمكن من السفر لكانه مشكل اذ الحث انما
يكون بعد من التمكن فان حث بعده لزم الحث بعد الخلع فان كان مع قود الخلع لم يمكن اذ لا حث مع
البيوتة او مع بطلانه فكيف يطالب بطلاق بعده واما الحث بعد الموت فمكن اه سم (قوله) لانه بمنفوت
لذلك (وليس منه فيما يظهر ما لو قتل عدوا فاقول في ولو بتسليمه نفسه لجواز العفو عنه من الورثة اه
عش (قوله) دفع آكله) أي من المرأة والصغير مثلا هم في (قوله) ارادوا الا كراهي صارت فالتقي ارادوا
بما اذا حلف باختياره ثم كرهه على الحث اما الخ (قوله) كاداه الدين الخ الكاف فيه للتشبيه لا التشليل
لان ادما له دين ليس اطلاقا ولكنه تقوية لبر اه عش (قوله) في الصورة التي ذكرتها) أي من قوله
أو ليعضته حقه الخ اه عش (قوله) ارادوا الخ هذا بالنظر قوله كاداه الدين الخ يقتضي تصورا داه الدين
بعد الندوم قبل التمكن ولا ينبغي استحالة اه سم (قوله) ثم الاصح) الى اللان في الحث (قوله) فلموات قبل ذلك
أي والفرض انه اتفقه حامدا طالما اختار قبل الند كاهو صريح العبارة وحيث قدم الحث هنا مشكل
على قوله السابق ومن ثم الحق الخ اذ هو في كل منهما مفوت لبر باختياره فامل سم على حج وقد
يفرق اه رشدي (قوله) فليعلم الخ) أي على كل من هذين الوجهين (قوله) كاهي اتفاقا قبل قول المصنف
وقيل قولان الخ (قوله) بعد تمكنه من الفعل) أي ولم يسافر وكان وجه هذا التقييد ان الحث انما هو بعد
معنى من التمكن اخذ من قوله السابق ثم الاصح انه يحث الخ اذا خالغ قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق
بعد من التمكن لتأخره عن زمن الخلع فهي حيث بائن لا يلحقها طلاق وهذا التقييد موافق لما تقدم
في الطلاق في مسئلة ابن الرفة لكن قياس قوله السابق ومن ثم الحق الخ خلافا اه سم (قوله) فانه يقع

فان كان مع نفوذ الخلع لم يمكن اذ لا حث مع البيوتة او مع بطلانه فكيف يطالب بطلاق بعده واما الحث بعد
الموت فمكن (قوله) ايضا الحق قته لنفسه قبل الند) هذا الحث في مسئلة ابن الرفة اذا خالغ قبل التمكن
من السفر اذ خلعه كفته نفسه خلاف تقييد الفارح بعد التمكن لكنه مشكل (قوله) كان أمكنه دفع آكله
فلم يدفعه) وكذا لو حال سائل على الحالف فلم يدفعه مع تمكنه من دفعه حتى قته كقائه البقيتي (قوله)
او بعده) هذا بالنظر قوله كاداه الذي يقتضي تصورا داه الدين بعد الندوم قبل التمكن ولا ينبغي استحالة
قائله (فلموات قبل ذلك لم يحث) أي والفرض انه اتفقه حامدا طالما اختار قبل الند كاهو صريح العبارة
وحيث قدم الحث هنا مشكل على قوله السابق ومن ثم الحق قته لنفسه الخ اذ هو في كل منهما مفوت لبر
باختياره فامل (قوله) بعد تمكنه) انظر هل وجه هذا التقييد انه لو خالغ قبل التمكن لم يمكن وقوع الثلاث
لسبق الخلع حيث اذ وقع الثلاث انما يكون بعد معنى التمكن وسبق الخلع مانع من الوقوع ولا يقال بل
يقع الثلاث ويتبين برهما بطلان الخلع لا مغير ظاهر اذ يمكن كون الطلاق الثلاث المتأخره عن زمن الخلع
والعالمه أو التقييد بحكمة أخرى ولا فرق بين ما بعد التمكن وما قبله فليحور (قوله) ايضا بعد تمكنه) كان
وجه هذا التقييد ان الحث انما هو بعد معنى من التمكن اخذ من قوله السابق ثم الاصح انما يحث الخ
فاذا خالغ قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق بل بعد معنى من التمكن لتأخره عن زمن الخلع فهي حيث بائن
لا يلحقها طلاق لكن قياس قوله السابق ومن ثم الحق الخ خلافا (قوله) ايضا بعد تمكنه) هذا التقييد موافق
لما تقدم في الطلاق في مسئلة ابن الرفة (قوله) بعد تمكنه من الفعل) أي ولم يسافر

عليه الثلاث قبل الخلع لتفوت به البر باختياره ومرفق ذلك بسطق الطلاق لبراجه (تليق) لمرغم ضابطا لتسكن هنا وفي نظائره من كل ما عطف عليه الحديث بالحقن وقد اختلف كلامهم في ضبط التسكن في ارباب التسكن من الماشي التيمم بنحوه بعد الفوت او يتقنه بعد القرب وبان ماسر ظاهره انه يلزمه متى لذلك اطاعه لا ذهابا لوقته فلو رآه كيا وفي الجملة بالقدر على الذهاب اليها ولو قبل الوقت اذا بدت داره ولو ما ياتى ولو يصحمر كيوفا قدر على امره فلو الخلع عامر في صحتها الاستطاعة ومنه انه يلزمه متى قدر عليه اذا كان دون مرحلتين وفي الرد بالصيب الاخذ بالشفعة عامر في صحتها بلحق بآي تلك المواضع حتى يجرى في جميع ما ذكره وفي ذلك من التسكن واعذاره وقد عطلت اختلافها باختلاف تلك المواضع والظن في ذلك مجال اى مجالها ووضح انها حيث غشى من فعل المحلوف عليه فيصير تيمم لم يكن مستمكنه فان لم يحش ذلك فالتى تبينه انه لا يكتفى به وجود المحلوف عليه بخلاف المبالغة بل لا بد من ظن وجوده بلا مبالغ عامر في التيمم وان المسمى والركب هنا كالخبر وان الوكيل (ع) ان لم يصل بنفسه كفى بالرد بالصيب ليعمد مستكنا اذا قدر عليه ولو باجره مثل طلبها الوكيل

فاحلة مما يعتبر في الخلع وان قاطع الاصح ونحو محرم المرأة لا مرد كافى الخلع يجب ولو باجرة وان عذر الجملة ونحو الرد بالصيب اعذارها فوجود احدهما يمنع التسكن لافى نحو اكل كربة بمالا اثر لهما بخلافه في نحو الشهادة على الشهادة كآيات وممر قبيل المدعى اعذار تأخير الثنى الواجب فوراً ماله تعلق بما هو يفرق بين ما هنا وكل من تلك النظائر على حديثه بان كلام من تلك الغلب فيه اما حق اقرار حق الادعى فتكلموا فيه بما يناسبه وان ليس الغلب فيه واحدا من هذين وانما المدار على ما ياتى وقد ذكرنا في عذرنا الاكراه

عليه الثلاث قبل الخلع اى مرتين جللته اه نهاية (قوله) وان ماسر اى فى التيمم (قوله) لذلك اى لحد الفوت واحد القرب (قوله) ومنه اى عامر في الخلع (قوله) وحيث (قوله) اى حين اختلف كلامهم في ضبط التسكن الخ (قوله) فاهنا اى ما عطف فيه الحديث بالتسكن (قوله) وفي ذلك من التسكن لعل حق القام في التسكن من ذلك فاقبل (قوله) اختلافهما اى التسكن والاعذار (قوله) وفي ذلك اى الاحاق (قوله) بخلافه اى وجود واحد اعذار الجملة الخ (قوله) لا يكتفى اى فى التسكن (قوله) لان بدلا اى بخلاف المحلوف عليه (قوله) وان المسمى الخ صلف على قوله انه سمع شئى الخ (قوله) كافى الراد (قوله) خبر وان الخ (قوله) لا ينحر اكل كربة الخ استثناء من قوله وان اعذار الجملة الخ (قوله) ما لا اثر الخ بيان لنحو (قوله) ومنه الاول وما هنا (قوله) على ما ياتى اى فى قوله وحيث قد وجدنا (قوله) اعذارا الخ مقول عذر الخ وقوله ما بين الخ مقول وقد ذكرنا (قوله) عامر اى من اعذار الجملة ونحو الرد بالصيب منه الا عسار الخ الحلف على الوفاء (قوله) كفى الخ مثال للعد (قوله) لم يحش بتلف المحلوف عليه الخ فيموتة ظاهرة ثم رايست في حاش نسخة مصححة على اصل الشرح مرارا كتب مصححا ما نصه قوله لم يحش بتلف المحلوف عليه الا حيث كذا في اصل الشرح خطه وصوابه في الاول عذر عن الثاني لم يحش وكانه سبق فلو بدله انه كان في اصل الشرح خطه استثناء ما نصه لحيث وجدنا لم يكن له عذر عامر بتلف المحلوف عليه بعد معنى زمن يمكن الوصول اليه فيه حيث رد الا فلا اثم ضرب عليه الشرح وانه باذ كره فعمل من لا يسره اى كاتبة مصنف (قوله) ساعة يرمى الى قوله لنعم تبينه في النهاية لا قوله لتفوت به الخ الخ اصل ذلك المبرر دانه لا يؤخره بعد البيع زمانا يبعده مقصرا مرعاة عذر (قوله) البيع الاول بائع كافى النهاية (قوله) وان لم يعلم بنيه او كان ظن حضوره اه سم (قوله) بعد اى بعد حين اه نهاية (قوله) ثلاثة اى في حيث قيل موته اذا تمكن من قضاءه بعد ثلاثة اه عرش ولم صوابه قبل معنى ثلاثة (قوله) اومع رأس الهلال) لو حلف برأسه يردفعه قبل معنى ثلاثة لئلا من الشهر الجديد اه عرش وهو مخالف لقول الروض اومع الهلال او عذر رأس الشهر على اول جزء من اول ليله اه (قوله) او اول الشهر او عذر رأس الشهر اومع رأسه اومع الاستئلال او عند معق وروض مع شرحه (قول المتن ليقضه) ويكنى (قوله) وان لم يعلم بنيه لو كان ظن حضوره (قوله) عذر رأس الهلال ليقض الخ (قوله) قال في رجب عذر اس

والنسيان والاحصار فيها وحلف بغيره يوم كذا اعذار هنا ما بين ان المراد التسكن في عرف جملة الشرح وفيل وفيه ما مره حيث عذرت الفتنة رجع العرف وان العرف الشرعى مقدم على العرف العام فلذا اخذت ضابطا لتسكن هنا من مجموع كلامهم في تلك الواو ايو حيث متى وجدت التسكن من المحلوف عليه بان لم يكن له عذر عامر بمنعته كفى فوق مرحلتين وان اطاعه لم يحش بتلف المحلوف عليه الا حيث فاقبل ذلك كلفه ما مهم يحتاج اليه مع انهم لم يتصرفوا شئ منه هنا مع تخالف تلك النظائر وعدم مدرك معطر بوجب الحاق ما هنا به فذلك اشكل الامر لولا ما ظهر من اعراضه المدرك الصحيح كالا يفتى على متامل (اولا فحين حقه) ساعة يرمى لكذا فبايع مع غيبة الدائن حيث وان ارسله الى حال التفوت به البر باختياره البيع مع غيبة الدائن وان لم يعلم بنيه كما هو ظاهر لو الى زمن فوات لكن بعد تمكنه من قضاءه حيث قيل موته لان لفظ الا من لا يمين وقتا فكان جميع الشهر مهله وانما وقع الطلاق بعد لحظة فانت طالق بعد اوالى زمن لانه تعليق فتعلق بالاول ما يسمى زمانا وما هنا وصوه لا يختص بالول ما يقع عليه الاسم ونعني انه لا فرق بين هاتين الحالتين باله والعلاقا والى ايام فلا تقاو (عند) اومع (رأس الهلال) او اول الشهر (فلقضه)

ظرف لغروب لا يقتضي
تفساد المعنى المراد لو أصبح
كونه بدلا لايامه اذ آخر
الذي هو المقصود بالحكم
اصالة يطلق على نصفه الاخر
واليوم الاخر واخر لحظة
من (الشهر) الذي وقع
الحلف فيه او الذي قبل الحلف
لاختصاصه ومع المقارنة
فاعتبر ذلك ليعتد القضاء مع
اول جزء من الشهر والمراه
الاولية المحكمة عادة لاستحالة
المقارنة الحقيقية (فان قدم)
القضاء على ذلك (او معنى
بعد الغروب قدر امكانه)
العادي ولم يقتض فيه
(حسب) فتعذر التمسك باختياره
هذا ان لم تكن له نية الا كان
نوى ان ياتي برأس الهلال
الاول وقد خرج من حقه او
بمقدار اوسع الى لم يثبت
بالتقديم (ولو شرع في)
العدا والدرع او (الكيل) او
الوزن او غير ذلك من
المقدمات (حسب) اي حين
اذ غربت الشمس (ولم يفرغ
لكثرته الا بعد مدة لم
يبحث) لانه اخلف القضاء
عند مقام بحثه الاذرى
اعتبار توصل نحو الكيل
فيبحث بتخلل فترات مجمع
تواصلة بلا عذر لا يحمل
حقه اليه من الغروب وان
لم يصل منزله الا بعد ليلة ولا
بالتأخير لشك في الهلال
(او لا يتكلم فسخ) او هلال
او وحده بما لا يطل
الصلاة كان لا يكون محرما

فعلوكه اخذا من قوله في الفصل الا ترى انما جعلوا اصطولا كلفها الخ اه حش (قول المتن عند غروب
الشمس) اي عقب الغروب (فرج) رجل له على آخر دين فقال ان لم اخذه منك اليوم فامراني
طالق وقال صاحبه ان اعطيتك اليوم فامراني طالق قال طريق ان ياخذ منه صاحب الحق جرا فلا يثبتان
قوله صاحب الكفاية اه مجرى عن الشورى عن عمر (قول المتن آخر الشهر) ولو وجد الغريم مسافرا
آخر الشهر لم يكلف السفر اليه ام لا فيه نظر والا قرب الاول حيث قدر على ذلك بلا حجة ونقل
بالنرس عن فتاوى الشارح ما رواه اه حش (قوله لتفساد المعنى المراد) اي الذي هو الجزء الاول
من الشهر الجديد عبارة الرشيدي لمل وجه الفساد ان الاخر جزء من الشهر الماضي وعند الغروب لا آخر
فلا يتحقق آخر عند الغروب فامل اه (قوله كونه بدلا) اي من عند غروب الخ (قوله اذا آخر) اي آخر
الشهر الذي الخ قد يقال هذا التعليل لو سلم يقتضي الايام عند تعلقه بالغروب ايضا لعل المناسب لتعليل
عدم الصحة بفساد المعنى ثم ايت قال الرشيدي قوله اذا آخر الذي هو المقصد الخ قد يقال هذا يلزم ايضا
على جعل آخر ظرفا لغروب بل يلزم عليه الفساد المار ايضا فامل اه (قوله يطلق على نصفه الاخر)
قضيته انه لو حلف ليقضي حقه آخر الشهر لم يكن الحكم كذلك فلا يثبت بتقدمه على الجزء الاخر منه
بل يقتضي يكون الاداء في النصف الاخير كالمظهر اذ غير مراد فيبحث بتقدمه على غروب شمس آخر
يوم منه ام حش (قوله الذي يفرغ) الى قول المتن اولا لا يتكلم في المعنى الا قوله او بمقدار اوسع الى قول المتن
او معنى بعد الغروب قدر امكانه الخ وكذا يبحث في معنى من الشرع ولم يشرع مع الامكان لا يترقب
على معنى من القضاء كما حرج به الماوردي فينبغي ان بعد المال ويترصد ذلك الوقت فيقضي فيه اه معنى
وقوله فينبغي الخ قال حش بعد ذكر مثله من المنهج ما نصره قضيته انه لو تمكن من اعداد المال قبل الوقت
المطلوب عليه لم يضر حث وقياسه انه اذا علم انه لا يصل لصاحب الحق الا بالذهاب من اول اليوم مثلا
ولم يفعل الحث فبوقت الوقت المطلوب على الاداء فيوزن شرع في الذهاب لصاحب الحق عند وجود
الوقت المذكور اه وقوله بقياسه الخ خلاف صريح قول الشارح كالتأخير والمعنى لا يحصل حقه الخ ايضا
ان الذهاب المذكور كالكيل من مقدمات القضاء الواجب عليه انما هو الاخذ فيها بمقامه (قوله او الذي
قبل الممين) كالقوله في رجب عند دراس رمضان او اه سم (قول المتن حش) او انما يبحث في التقديم
بعد غروب الشمس ومعنى من يمكنه فيه القضاء عادة اخذا بما تقدم في قوله ثم الاصح انما يبحث الخ
اه حش (قوله او بعد اوسع الى) اي انوى بلفظ عدا ومعنى الى (قوله لم يبحث بالتقديم) ظاهره
القبول بظاهر اه سم (قوله وبحث الاذرى اعتبار توصل الخ) جزم به المعنى وعبارة التأخير بالوجه
كما بحث الاذرى اعتبار الخ (قوله لا يحمل حقه الخ) ظاهر حجه انه من بحث الاذرى وليس
بمراد عبارة التأخير نعم لو حل حقه اليه من الغروب ولم يصل منزله الا بعد ليلة لم يبحث كالا بحث بالتأخير
لشك في الهلال اه (قوله ولا بالتأخير الخ) فترشك في الهلال فاخر القضاء عن اقلية الاولى وبان كونها
من الشهر لم يبحث كالسكره واطلعت البيهقي كقوله ابن المقرئ ولو رآى الهلال بالتأخير بعد الزوال فهو
ليلة المستقبلة كما عرف باب الصيام فواخر القضاء الى الغروب لم يبحث كما قاله الصيدلاني اه معنى
(قوله او هلال) الى قوله اي ان اسمع في المعنى الا قوله محرما وقوله ورسوله (قوله هلال) اي بان
قال لاله الا الله اه حش (قوله اودعا) او كبر اه معنى (قوله بما لا يطل) اي الدعاء بذلك (قوله

رمضان او اه (قوله لم يبحث بالتقديم) ظاهره التعليل بظاهر الخ (قوله ولا يتكلم فسخ او هلال او وحده بما لا يطل
بما لا يطل الصلاة الخ) عبارة فيه كالمباي حث بكل لفظ يبطل الصلاة وبصرح القاضي ابو العلياب فو
حلف لا يسمع كلامه زيد لم يبحث بسامع قراءة القرآن وان انصرف عن الترتابة بقرينة كان قصد به التاخر
التفهم فقط لو كان جنبا او اطلق وقد يوجه باقرآن بذا هو الترتابة انما تصره من حكم القرآن وقد يجاب

ولا يقتضيه لاجل خطاب غيره وسوله (هـ) (أو قرأ) ولو عاريج الصلاة (قرأنا) ولو جنباً (فلا حنث) بخلاف ما عدا ذلك فإنه يحنث به

ولو جنباً) قضيت عدم الحنث وإن لم يقصد القرآن بان قصد الذكرا أو اطلق ويمكن توجيهه بأنه وإن اتقن عنه
كونه قرأاً تاماً يفتى به ذكره أو هو لا يحنث به أم عرش (قوله) بخلاف ما عدا ذلك) عبارة عن غيره كالعاب
حنث بكل لفظ مجمل للصلاة قضيت عدم الحنث في ما ورد على المصلّي وقصد الردة فقط أو اطلق وفي شرح الروض
وعلم بذلك تخصيص عدم الحنث بما لا يطل الصلاة وبه صرح القاضي أبو الطيب فلو حلف لا يسمع كلام
زيد لم يحنث بسا ع قراءة القرآن قاله الجليل اه وظاهر عدم الحنث بسا ع قراءة القرآن وإن انصرف
عن القرآن بقراءة فريضة كان قصد القاري به التضمين فقط أو كان جنباً أو اطلق وقد يوجه بأنه قرأ بذاته أو القرينة
أما قصره عن حكم القرآن وقد يجب بان انصرفه عن حكم القرآن يقتضي الحنث لا أنه يرق له حكم القرآن
بل حكم كلام الادميين فليشمل اه سم (قوله) لا انصرف الكلام الخ) لا يظهر هذا التحليل بالنسبة إلى قوله
ورسوله (قوله عرفاً) أي عرف في الشرع اخذ من قوله لا في ورد الخ ويعتدل العرف العام اخذ من قوله
الآتي على أن العادة الخ (قوله ومن ثم الخ) في سبكه ما لا يخفى وحنه أن يقول وما ذكر ليس من كلامهم كما
صرح به غير مسلم ومن ثم الخ (قوله خبر مسلم) وهو أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو
التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أسنى ورشدي (قوله) لكن نافع اه) أي في كلام المصنف (قوله) وقد علم
الخ) فيه حث اه سم (قوله من الخبر) أي خبر مسلم قال العبد الذكر اه رشدي (قوله) وكذا) إلى قوله
بل لو قيل في المعنى (قوله) وكذا نحو التوراة الخ) أي فلا يحنث به إذا لم يحقق تبدلوه إلا فيحث بذلك اه
عش (قوله) أن قرأه الخ) أي التوراة أو الإنجيل ونحوها (قوله) سلا) انظر ما قلناه في معنى قوله لا في بل لو
قيل الخ (قوله ولو لم يقرأ الصلاة) إلى قوله أو لئلين في النهاية لا قوله نعم إلى قوله ولو عرض (قوله) ولو لم
الصلاة) أي لأن السلام عليه نوع من الكلام ويؤخذ من ذلك أنه لا بد من قصد السلام فلو قصد التحلل فقط
أو اطلق لم يحنث كما حث بعض المتأخرين وهو الظاهر اعني (قوله) أو قال لم يقرأ الخ) عبارة لا أسنى مع ترحه
وإن قالوا لا والله لا أكله تنسح عني أو قم أو اخرج أو غيرها ولو متصلاً باليمين حنث لا نكله اه (قوله) أو دق
التم) ببناء المفعول عليه أي الحلف ويجوز كونه ببناء الفاعل وضميره المستتر له وحلف عليه (قوله) من يفتح
المعقول قال (قول المتن حنث) ولو سبق لسأته بذلك لم يحنث كما قاله ابن الصلاح وبحث ابن الاستاذ عدم
قبول ذلك من معنى الحكم وهو ظاهر حيث لا قرينة هناك تصدقه اه معني (قوله) وقضية اشتراطهم الخ) فيه
نظر حكوا اخذاً اه سم وسياق عن المعنى ما يؤيده (قوله) ويظهر (التم) يتأمل الجمع بينه وبين ترجيح
اعتبار الفهم في المسموه اه سيد عمر (قوله) إنما يتجه في صميم الخ) وقضية أنه لا فرق في ذلك بين طرو
الصمم عليه بعد الحلف كونه كذلك وقت أو علم به اه عرش (قوله) ولو عرض الخ) عبارة المعنى واعتبر
المالودي والفقهاء المواجهة أيضاً فلو تكلف بكلام فيه تريض لوم لم يوجه كإحاطة الم اقل ذلك كذا لم
يعتبر المراد بالسك الذي يثبت به اللفظ المركب ولو بالقرينة كما حث الزركشي (تنبيه) لو كلفه وهو مجنون
أو معني عليه كان لا يلزم بالكلام لم يحنث والاحتشوان في نفسه كما قلناه الأذرع عن المالودي ونقل عنه
أيضاً أنه لو كلفه هو تأم بكلام يوقف مثله حنث والاعلاؤه لو كلفه هو يبعد معناه كان بحيث يسمع كلامه
حنث أو لا يسمع كلامه أم لا اه وقوله لو كلفه وهو مجنون الخ) في الالتمس مثله (قوله) كذا أطلقه الخ) يظهر
أنه راجع إلى قوله ولو عرض الخ) أيضاً (قوله) فليحمل الخ) أي فيحث إذا فهمه بذلك الكلام مقصوده كما
بأق في الإقامه لم يفهمه ذلك فهذا لا يتعلق به فلا وجه للحنث به إلا أن قصد مخاطبته به اه سم (قوله)

بان انصرفه عن حكم القرآن يقتضي الحنث لا أنه يرق له حكم كلام الادميين فليشمل (قوله)
أو قرأنا) ظاهراً ولو لو حث لا يحرّم (قوله ولو جنباً) يحتمل أن يستثنى ما إذا انصرف عن حكم القرآن
كان اطلق لا أنه يحث في حكم الادميين (قوله) وقد علم من الخبر أن هذا لا يسمى كلاماً الخ) فيه بحث (قوله)
وقضية اشتراطهم الخ) فيه نظر حكوا اخذاً

الذخائر كالحلية أنه لا يحنث بتكليمه الاسم وإنما يتجه في صميم عرش له لو عرض له كان مخاطب جداراً فليحمل
بحسنه بكلام يفهمه لم يحنث، كذا لو ذكر كلاماً من غير خطاب أحد به كذا أطلقه شارح وردده يأتي في قراءة الآية

أي أن أسمع نفسه أو كان
بحيث يسمع لولا العارض
كما هو قياس نظرته
لا انصرف الكلام عرفاً إلى
كلام الادميين في محاوراتهم
ومن ثم لم يطل الصلاة
بذلك لأنه ليس من كلامهم
فأصرح به خبر مسلم لكن
نارح فيه جمع بأن نحو
التسبيح يصدق عليه كلام
لغو عرفاً وهو لم يحلف
أنه لا يكلم الناس بل أن لا
يشكلم ورد بأن عرف
الشرع مقدم وقد علم من
الخبر أن هذا لا يسمى كلاماً
عدداً لاطلاق على أن العادة
المطردة أن الحالفين
كذلك أنما يربون غير ما
ذكره كفي بذلك مرجحاً
وكذا نحو التوراة أو الإنجيل
نعم يتجه أنه قرأها مثلاً
كلها حنث لتحقق أن فيها
مبدلاً كثيراً بل لو قيل أن
أكثرها ككلها لم يبعد
(أو لا يكلمه فلم عليه) ولو
من صلاته كما مر أو قال له قم
مثلاً أو دق عليه الباب فقال
وقد علمه من (حنث) أن
سمعه وهل يشترط حينئذ
فهمه لما سمعه ولو يوجه
أو لا كل محتمل وقضية
اشتراطهم سمعه الأول
ويظهر أنه لو كان بحيث
يسمعه لكن منع منه عارض
كلفظ كان كالمسموعه نعم في

وتأرجع البقي في حالة الإطلاق بما رده إلى أجرة حقة الجنب الذي جعل له أنما حفظه وكلام لاقرآن أو يشين على الله أفضل التسالم بين الأباخذ حديدي في نعمه ويكافئ من ربه لا يربو ولو قيل بين يداؤنا لك اخذ كايثي لجلالو جهلكو نظم سلطانك كان اقرب بل ينبغي ان يشين لا ما يغني وصح بالحدود (٥٢) يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة بصلاة التشهد تقطو اعتراض بان وعلى

بعض المتأخرين كالخلف لا يصوم قادر كره صان فاجيب عليه الصوم ويحتمل أن يقوم زيد الفصل زيد
خلفه لم يصوم لم يحتمل فان اشترى هو في فرضه وجب عليه لا لحال بل يحتمل أن لا يصوم امره متى
قوله فرغ من العمل قوله هو أو جوف الرض مع شرحه مشهوره في صيام امره على توقف إدمه متى قوا عدمه عدم
الحنف لا تحلف على فعل نفسه ولم يوجد دليل راجع **(قوله)** ونافع البتيني في حالة الاخلاق واعتقد
عدم الحنف انه متى **(قوله)** ابداله على انما تخط باخ فيان مجرد كونه كلاما لا يرد لان الحنف
على التحكم لا الكلام امره ولعل ذلك أقر الحنف ما اعتمد البتيني من عدم الحنف **(قوله)** وأبوتين
الخ عبارة عنها بقوله حلف لبثتين على اقبه باجل التامو اعظمه فطريق البران يقول سبحانه لا أحصى ثناء
عليه انت كما ائتيت على نفسك فقالوا احدهم بمجامع الحدوا باجلها انه يقول الحمد لله أو في نفسه ويكافه
مزاده **(قوله)** أو ليعطين **(قوله)** لم يفرغ قط في النهاية **(قوله)** أو ليعطين الخ ولو قيل له كم زيد اليوم قال
اوه لا كله اعتقد على الابد ما لم يتروى فان كان في خلافه قال اردت اليوم قبل في الحكم ايضا للقرينة
اوه وفي الرض مثله الا ما أبدل لا كله بلا يكلمه وقوله للقرينة عبارة عن شرح الرض لا ذكر اليوم في
السؤال القرينة على ذلك **(قوله)** باذن على احمد **(قوله)** أو إلى آخره **(قوله)** علاخ **(قوله)** علاخ على لزوم التفضيل
(قوله) بقضية التشديد اى من الحلف بالناسخ بالكل **(قوله)** فكيف نفس اى لفظ اللهم صل على محمد
الكيفية اى على الكيفية ولعل على سقطت من فم الناسخ **(قوله)** اللزوم **(قوله)** اللزوم **(قوله)** وجه
اغضيتها اى صلاة التشديد **(قوله)** لم اى لا صامها من شأنه ان تعلى عليهم اجمعين **(قوله)** وجه صام اى
من البر بصلاة التشديد **(قوله)** على ذلك التشديد اى تشييع صلاته صلى الله عليه وسلم بصلاة ابراهيم **(قوله)**
اعل شرف الخ غير بل وقوم الصلاة الخ **(قوله)** وان الخلق الخ حلف عن ان اغضيتها الخ **(قوله)** من تشييع
صلاته اى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بصلاة عنوق اى على عنوق **(قوله)** وانه اى بره تعالى **(قوله)** فيها
اى صلاة التشديد **(قوله)** لا امر خارج هو الا افراد الانسب بما يهدن ان يقول في الاقتصاد على لافيا لذاتها
(قوله) أو ليعطين فان تروى من حان المال اختص به **(قوله)** معنى **(قوله)** أو ليعطين اى في يتيمه لا لافنية صيغة مفعول
بكل حال امره **(قوله)** الماتحت بحت بكل نوع الخ ويبنى ان مثل ذلك ما لو حلف أنه ليس له دين فيحتمل
كل ما ذكره وان له حلف أنه ليس عنده أو ليس بدينه مال لا محتب بدينه على غيره وان كان حاله لا وسيل استيفاءه
من الدين ولا ماله لغائب وان لم ينقطع خبره لا ليس بدينه الآن ولا اعتدله امره وحش وقوله فيحتمل بكل

كما هو ظاهر من هذا كله ما يصرح بانعقاد عين الآخر من انه لا يعتد طرفي الحالف لخلق (قوله) الله اله على ان
ما لفظ بكلام فيه ان مجرد كونه كلاما لا يرد لان الحلف على التكليم لا الكلام (قوله) ايضا الله اله على انه
ما لفظ بكلام الخ) قضية ذلك الحلف في مسئلة لا يتكلم السابقة بقراءة القرآن بلا صدمه ومحتل وقد
يفرق بان الجنابة بقراءة صارة عن القرآنية لعدم مناسبتها لها وعجاب بان ما هنا ايضا بقراءة صارة وهي
وجود غناطية مقصود تمكن الاشارة اليه بالآية (قوله) او لا مال له خب بكل نوع وان قل حتى ثوب بدنه
ومدير ومعلق حقه) قال في التنبيه وان حلف ماله وبقيا او ماله عبوه لمكانت لمحت في أظهر القولين
ومحت في الآخر او عبارة الروض او لا عبده لم يحت بمكانت ام (قوله) واطلق او عهم) اي في تقييدهم الا
فالمصلحة صفة عموم بكل حال

آل عمد مستأقب كما قاله
 الشافعى لئلا يرد تفضيل
 إبراهيم على إسماعيل صلى الله
 عليه وسلم حلا فقبضة
 التشبيه وجئت فلم يبق
 منها الا اللهم صلى على محمد
 فكيف فضل الكعبة الى
 ذكر ما راى من افعى مع ان فيها
 التكرير الا بدى بكلمة
 ذكرك الى آخره وجرأه
 ان هذا الاستئناف غير
 متعين فدفع ذلك الازم
 لغيره لا لاجابة منه بغير
 ذلك كما بسطته في كتاب الدرر
 المتخوذ في الصلوات السلام
 على صاحب القمام المحمود
 ووجه افضليته انه صلى
 الله عليه وسلم عليها فلم يحوها
 فقتل نفسه الا الافضل واثن
 سلبنا ذلك الاستئناف فوجا
 ما مر ان افضليته لا تتوقف
 على ذلك التشبيه بل يرفع
 الصلاة بعدها على الآن
 على وجه التشبيه على اهل
 شرف لصل الله عليه وسلم
 وان الحق يسجدون عن
 تقبيل صلاته صلاة غلظ
 من عين الصلاة عليه
 مذكور في كفيته وكبتها
 الى ربه تعالى يخترار له
 يسأله ان ارشده الى تعليم
 امتصاصه لانتفاء الصلاة
 بعد وان الصلاة على آله

١٠: شئت الصلاة على إبراهيم وأبنائه فكيف حال صلاتي التي رغبني تعالى له وذلك ما

استلزم خروجي عن الحصر فان قلت ظاهر كلامهم هنا ربهما وإن لم تقتصر بالسلام فيأتي عامرا غيرهما (إفراد عنه وإنها إن شاء الله تعالى تنجس للسلام

بغيرها لا ينسحق التشديد فقلت نعم ظاهر كلامهم هنا ذلك لا منافاة لهما من حيث ذاتها أفضل من غير ما لو التكرار اهتاجي لها لمر خارج هو الأفراد

فغير كراهة تركه أو تركه لمراداه غير ما لاقتصار عليها لذاتها (أو لمالها) (أو لاطلاق أو هم) (حتث بكل نوع) من أنواع الماله (وإن قل)

ما ذكر في حقه ظاهرة ظهير **قوله** (ولولم يتحمل) المعتمداً له لا بد في الحث من كونه يتحمل امره
سم **(قوله** خلافاً للبقيتي **الخ)** حيث يقده بالتحمل واستظهره الاذرى وهو الظاهر مفتى بوجاهة **(قول**
المتن حتى ثوب **الخ)** ثوب مجرى صفاء على الجور وقيل بشرط جمع من التعمين في عطفه على الجور
أعادة حامل الجور عليه فينبغي ان يقول حتى ثوب **اه** مفتى **(قوله** لصدق اسم المال) الى قوله وفيه نظري
الغنى الى قوله لا يورث منسوب الى الهية الا ما سابه عليه **(قوله** لا يثبت بملكك لثمة) اى بوجبة او اجارة
ولا يجوز في عليه ولا باستحقاق قصاص فلان قد عني عن التصاص بالاحتصاف مفتى وروى عبارة **ع** ش
اى وان جرت عادته باستغلالها بآجار او نحوه حيث لم يكن له منها مال متحصل بالفعل وقت الحلق ومثل
المنفعة الى عطفها على الجارية فلا يثبت بها من حلق لا مال له وان كان اهلها لا تنفاه تسميتها بالمال **(قوله**
للمورثة) كذا في اكثر نسخ النجاة وكتب عليه **ع** ش ما نصه كذا في صحيح وفي نسخة اولورثة اذا تأخر عتقه
خلافاً لبعضهم **اه** وما في الاصل اظهر له **اه** اذا كان التدين من مورثه يصدق على الورث انه لا مال له **اه**
وعبارة المفتى امامه مورثه الذى تأخر عتقه المتعلق بصفة كدخول داره الذى اوصى مورثه باعتاقه فلا
يثبت به لعدم ملكه **اه** **(قوله** اذا تأخر عتقه) بان على كل شيء آخر بعد الموت وفيه بحث لا يملك له
الى العتق وان منع من التصرف فيه بما روى الملك فالقياس الحث به فان كان هذا مقبولاً ولا يثبت منه
ظهير امر ايت ان شيخنا الشهاب الرملى كتب بخطه اعتداد الحث كافي الموصى بعتقه فان الورث يثبت
به قبل عتقه **اه** سم وقوله لا يملك له **الخ** يخدم عن **ع** ش خلافاً عن المفتى الجزم بخلاف ما نقله عن
شيخه الشهاب في المقيس والمقيس عليه وما وغالفة ايضا في المقيس عليه مفهوم قول المصنف الا ان
وعاوصى به **(قوله** ولو على مصر) ولولم يستقر كالاجرة قبل انقضاء مدة الاجارة **اه** مفتى **(قوله** قال
البقيتي) لان مات **الخ)** اقره اى البقيتي الاسرى والمفتى قال سم اعتمد شيخنا الشهاب الرملى خلاف ما قاله
البقيتي هنا وفيما يأتى في دينه على المكاتب **اه** **(قوله** الا ان مات) اى المصراه مفتى **(قوله** فالتجبه
اطلاقهم) وهو الحث بالدين ولو على ميت مصراه **ع** ش **(قوله** وكونه) اى الدين على ميت مصراه **(قوله**
الآن) اى حين الحلق ويحمل على المفتى وكون الدين على مصر لا يسمى مالا حين الموت **(قوله** واخذتموه
اى من التعليل **(قوله** انه لا حث **الخ)** اقره المفتى خلافاً للثابة عيار به واخذ البقيتي من ذلك عدم حث
الخ وجزم به الشيخ في شرح منجه مردود اذ لم يخرج عن كونه مالا ولا اثر هنا لثمة السقوط ولا لعدم
وجوبه كما هو عدم الاحتياط حاله لان آخر لا انقضاء كون ذلك مالا **اه** **(قوله** من هاتين العلتين) اى
الثبوت في الذمة ووجوب الزكاة **(قوله** اذا ليس ثابتاً في الذمة) وفي عدم ثبوته في الذمة نظر اذ ليس متعلقاً

(قوله ولولم يتحمل) المعتمداً له لا بد في الحث من كونه يتحمل امره **(قوله** خلافاً للبقيتي) المتجه ما قاله
البقيتي شرحه **(قوله** لا للمورثة اذا تأخر عتقه) فيه بحث لا يملك له الى العتق وان منع من التصرف
فيه بما روى الملك فالقياس الحث به فان كان هذا مقبولاً ولا يثبت منه ظهير امر ايت ان شيخنا
الشهاب الرملى كتب بخطه اعتداد الحث كافي الموصى بعتقه فان الورث يثبت به قبل عتقه **(قوله** اذا
تأخر عتقه) كان على كل شيء آخر بعد الموت **(قوله** قال البقيتي) لان مات **الخ)** اعتمد شيخنا الشهاب
الرملى خلاف ما قاله البقيتي هنا وفيما يأتى في دينه على المكاتب **(قوله** واخذتموه) البقيتي انه لا حث بدينه
على مكاتبه) اعتمد خلافاً لشيخنا الشهاب الرملى وهو شامل لنجوم الكتابة حيث يشك قولهم لا حث
بمكاتبه بانه لا كبير فائدة لتنى الحث بالمكاتب مع ان من لا زموه وديهم الكتابة عليه هو توجه الحث
على هذا التقدير فلا فائدة مع ذلك معتمداً على قولهم لا حث بالمكاتب لان حاصل الامر حيث تحقق الحث
ولا بد لكن من حيث يجرم الكتابة لا من حيث نفس المكاتب لان يجب بتصوير المسئلة بما اذا كانت
النجوم دينار او منفعة مثلاً ووقع الحلق بعد وفية الدينار فلا حث حيث لا ان المنفعة لا حث بها كما تقدم
وكذا المكاتب كاتر وعليل **(اذ ليس ثابتاً في الذمة)** في نفي ثبوته في الذمة نظر اذ ليس متعلقاً بالزكاة ولا

ولولم يتحمل كما اقتضاه
كلامهم هنا وفي الاقوال
خلافاً للبقيتي كالاذرى
(حتى ثوب بدته) لصدق
اسم المال به نعم لا يثبت
بملكك لثمة لانها لا تسمى
مالا عند الاطلاق (ومدبر)
له للمورثة اذا تأخر عتقه
(ومثل عتقه بصفة)
وام ولد (وما وصى به)
لغيره لان الكل ملكه
(ودين حال) ولولم
مسرح جاحد بلائنه قال
البقيتي لان مات لانه
صار في حكم المصراه
وفيه نظر لا احتلال ان له
مالاً باطلاً او يظهره بد
بنحو فسح بيع وفرض
عدمه هو باق له من حيث
أخذه لبدله من حسنات
الدين فالتجبه اطلاقهم
وكونه لا يسمى مالا الآن
يمنوع (وكذا مؤجل في
الاصح) ثبوته في الذمة
وهو الاحتياط والابراء
عنه ولو وجوب الزكاة فيه
وأخذ منه البقيتي أنه لا
حث بدينه على مكاتبه اى
لانه لم يوجد فيه شيء من
هاتين العلتين اذ ليس ثابتاً
في الذمة

له عدم صحة الاعتراض منه وقدرة المكاتب على إسقاطه متى شاء ولا زكاة فيه (لا مكتبة) كتابه صحيحة (في الصحيح) لأنه لم يدم ملكا له فلو أورش
جنايته كالأجنبي عرفا فلا ينافي عددهم إلا في النصب ونحوه وبهذا يعلم أنه لا أثر لتعيينه بعد الدين وكذا زوجة واختصاصه بل ومنصوب لم
يقدر على زعمه ولا على يده من قادر على زعمه (٥٤) وغائب أقطع خبره على الأوجه خلافا للأثر وأو يفرق بين المنصوب المذكور ومافي

ذمة المصر بأن هذا لا
يصور سقوطه بخلاف
المنصوب بتصويره بأن يرد
قاصبه لقاض يفتق هذه
من غير تصوير (أو ليعزبه
قائرا) إنما حصل (ما
يسمى ضربا) فلا يكفي
جرد وضع اليد عليه (ولا
يفتقر إلى إيلام) (لصدق
الاسم بدونه) ووقع في
الروضة في الطلاق اشتراطه
لكنه أشارنا إلى ضعفه
(إلا أن يقول) أو ينوي
(عزبا شديدا) أو موجعا
مثلا فيشترط حثيثا الإيلام
عرفا وواضح أنه يختلف
بالمزمن وحال المنسوب
(وليس) وضع سوط عليه
(ومض) وقرص (وختق)
بكسر اللون (وتف) شمر
ضربا) لأنه لا يسمى بذلك
عرفا (فيلو لعلهم) لوجه
يأطن الراحة مثلا
(ووكز) وهو الضرب
باليد مطقة أو الدفع ولو
بغير اليد كادل عليه كلام
الفرق بين ورفس ولكم
وضغ لانهما لا يسمى ضربا
عادة والأصح أن جميعا
ضرب وانها تساه عادة
ومثلا الرمي بثمر حجر
أصابه كاحتته وأقيته به
ثم رأيت الخوازيزم

بأعيان ماله ولا يتصور دين حال عن هذه الأمور إلا أن يرد بثبوتها في الذمة المتنى لزومه (خلافا للأثر)
كتب عليه مد (قوله) لكنه أشارنا إلى ضعفه (لأن يحمل على ما بالقوة مد) (قوله) ورفس ولكم وضعف
لأدعي الخالف بالطلاق أنه أراد نوعا من هذه الأنواع كالضرب بالعصا دون الرق والسفك (قوله)

به واعتمده الأذرع وقد صرح أني مررت على أخته أنه سمي الرجم من قصة ما عزم به بعد بعه وأدركهم
له ضربا مع تسمية جابر له رجلا (أو ليعزبه ما سوط أو خشيته قدما) من السياط في الأولى ومن الخشب في الثانية ولا يقوم أحدهما
مقام الآخر (وضربه بها ضربة أو) ضربه (بشكل) وهو الضف في الآية (عليه ما شراخ بران علم أصابة الكل أو) علم (تراكم
بعض) منها (على بعض فوصله) بسبب هذا التراكم (الكل) عبارة الروضة نقل الكل قيل وهي أحسن لما مر أنه لا يشترط الإيلام

ورد بان ذكر العدد قرينة ظاهرة على الايلام فهو كقوله ضرب بشديد او صريح كلامه اجراءه كشكال في قوله ما عسوط وهو ما قاله كثيرون
وصوبه الاسنوي لكن المتدما مصمما في الروضة او صليها انه لا يكتفي لانه اخشاب (٥٥) لاسباطو لا من جسيها وقلة الامام من قطع

الجاهل وقوله لانه اخشاب
يرد على من تاذع في اجزائه
عن ما تخشبه بانه لا يسمي
خشباً (قلت ولو شك) اى
تردد باستواءه مع ترجيح
الاصابة لا مع ترجيح عدمها
كأخيه الاسنوي اخذاه
كلامهم (في اصابة الجميع
برعل النص واقه اعلم) اذ
أفطاره الاصابه توارق مالم
مات المعلق بمشتر شك في
صورتها منقاة كتحقق
العدم على ما مر فيه في
الطلاق بان الضرب سبب
ظاهر في الانكسار
والاصابة لا اماره تم على
وجود المشقة قالا من
البقوى ولو قال ان ضربك
قانت طلاق فقد ضرب
غيرها فاصابها طلقت ولا
يقبل قوله ويقتل قوله
اه وقول الانوار هو ضرب
لها لكن لا بحث للخطا
كالمكره والناسي يعمل
على انه لا بحث بائناً عند
قصده غير ما فلا ينافي كلام
الغنى لانه بالنسبة للظاهر
وعليه يحمل قول غيره
لا يقبل قوله لم يقصدوا الا
بيته لان الضرب محقق
والدفع مشكوك في قوله
الا بيته لا يلام ما قبله
فيحصل على ان المراد الا
بيته بقرينة على انه لم يقصدوا
(أو ليعزبه ما تارة) أو
ضربه (لم ير بهذا) اى

علم اصابة الكل بان ما ن اصابة كل من الشاربخ بان يسطها واحدا بعد واحد كالخبر وقوله فوصله ألم
الكل اى قوله ايضا غير اجزاء وان حال ثوب او غيره مما لا يمنع أثر البشرة بالضرب اعمنى (قوله بان ذكر
السد) اى بقوله ما اه سم (قوله على الايلام) هل يشترط الايلام بكل واحدة لو يكتفى حصوله
بالجموع ويبنى الثاني اه سم (قوله فهو كقوله ضرب بالرخ) والوجه الاخذ باطلاقهم في عدم اشتراط
الايلام بالقبل وان ذكر المتدنية (قوله) وصريح كلامه (الخ) واتقنى كلامه ايضا ان تراكم بعضها على
بعض مع الشد كيف كان يحصل في ألم النقل ولكن صوره الشيخ او حامد والموردى وغيرهما بان تكون
مشدودة الاسفل علوة الاعلى واستحسن اه معنى (قوله لكن المتدناخ) كذا في المتن (قوله) انه
لا يكتفى (الخ) وانما سبب بسياط مجتوعة بشرط صله اصابته على ما مر اه معنى (قوله لانه) اى
المشكال (قوله) ولا من جسيها) اى السياط فانها يسور متخذة من الجله اه عش (قوله في اجزائه)
اى المشكال (قوله) اى (تردد) اى قوله قالا في المتن وكذا في النهاية الاتمه لا مع ترجيح الى المتن (قوله لا مع
ترجيع عدمها) (الخ) وقالا للمتن وخلافها في عبارة فلو ترجع عدم اصابة الكل راي اخلا لا الاسنوي
في المهمات احالة على السبب الظاهر مع اعتضاد بان الاصل براءة الذمة من الكفارة اى اى حيث كان
الحلف باقوه بان الاصل عدم العلق فيه لو كان كما في عش (قول المتن في اصابة الجميع) اى اصابة
نقل الجميع والافاترا كم كاف وحيلولة بعضها بين اليد واليد البض الاخر لا يقدح اه سم (قول المتن بر
على النص) لكن الورع ان يكرع عن بيته لاحتمال تخلف بعضها متى وروض (قوله) وتارق مالم مات (الخ)
عبارة الاسنوي والمغنى وقرائته بين ما ملحظ ليدخل اليرم الا ان يشاء يديم يدخل ومات وضو تعلم
مشيته حيث يحتمل بان الضرب (الخ) (قوله) فانه كتحقق الدم) اى فيحث من قال انت طالق الا ان يشاء
زيدو لا بحث من قال انت طالق ان شاء اه عش (قوله ولا اماره) (الخ) عبارة انها بقوى المتن والمشقة
لا اماره عليها ثم الاصل عدمها اه (قوله ولا يقبل قوله) اى لم يقصدوا بالنسبة للظاهر (قوله يحمل (الخ)
غيره وقول الانوار (قوله عند قصده) اى غيرها (قوله فلا ينافي) اى قول الانوار (قوله) (قوله) اى الظاهر
(قوله وقوله) اى غير الانوار (قوله لا يلام (الخ) كان وجهه ان البيته لا تطلع على عدم قصد اه سم
(قوله او ضربه) اى قول المتن او لا تفرقك في المتن والى قول الشارح ولو تعرض في النهاية الا قوله مطلقا
(قوله) والوجه انه لا يشترط هاتوا اليها) اى فيكني فيقال قال اضربه ما تخشبه او مائة مرة ان يضربه
بشمراخ لصديق اسم الخشبة طه اه عش (قوله واشترط ذلك) اى التالى (قوله في الحد (الخ) متعلق
باشترط ذلك وقوله لان الخشبة (قوله) بان يعلم (الخ) هذا تفسير لنفس التخلية اى التخلية ان يعلم به
ويقدر على منعه اى لم يمنعه اه رشيدى (قوله) ويقدر على منعه) اى ولو بالتوجه اليه حيث بلغه انه

ورد بان ذكر العدد) اى قوله ما اه (قوله على الايلام) هل يشترط الايلام لكل واحدة لو يكتفى حصوله
بالجموع ويبنى الثاني (قوله) كأخيه الاسنوي (الخ) من مباحته الاسنوي احالة على السبب الظاهر مع
اعتضاده بان الاصل براءة الذمة من الكفارة (قوله) اى المصنف في اصابة الجميع) اى اصابة نقل الجميع
والافاترا كم كاف وحيلولة بعضها بين البدن والبض الاخر لا يقدح (قوله) اذ الظاهر (قوله) فيشتم مع استواء
ثم رأت المشطوب (قوله) على ما مر في العلق) قال هناك قبل فصل شك في طلاق استدلالا على شيء فهو
كانت طالق الا ان يشاء يديم فمات ولم تلم مشيته اى فانه يقع الطلاق اه ويتأها مشه تصريح المتون بذلك
ونقلنا فيه من الروض وشرحه ما حاصله عدم الحنث بذلك في الطلاق والحنث في الامان مع الفرق فراجعه
فاظهر مع ذلك هذه الحواشي الا ان يكون ذكر ذلك في محل آخر (قوله) الا بيته لا يلام (الخ) كان وجهه ان

المشدودة والشكال لانه جعل العدد مقصودا والوجه انه لا يشترط هاتوا اليها واشترط ذلك كالا يلام في الحدود التميز بل ان قصد بها
الزجر والتكيس (اولا) اعطيك عمل كل احد على نفي تمكينه من بان يعلم به ويقدر على منعه مولا (ا) تارقك حتى استوفى حتى

منك (الحرب) بين فارقة المحلوف عليه ولو بتغير حرب كما علم ما يأتي (ولم يمكنه اتباعه بحث) بخلاف ما إذا أمكنه اتباعه فإنه بحث (قلت الصحيح لا بحث إذا أمكنه اتباعه واقعا) لا بما لم يحق فعله على نفسه لم بحث بفعل الغير سواء أمكنه اتباعه أم لا وفاق فارقة احد البائتين الاخرى المجلس وأمكنه اتباعه (٥٦) فإنه ينقطع خيارهما بان التفرق يقتضي بهما لا منا ومن ثم فارقة هنا باذنه لم بحث

ريد الفعل ولو بعدت المسافة اه عيش عبارة الرشدي أى بخلاف ما إذا لم يقدموا فظنهم الحكم
تذكره إن كان عندنا الحلف حائلا لا يقدر على منه كالسلطان او هو من التعليل بالمستحيل مادة اه
(قوله منك) انظر هل التقيد به فاقعة فيما يأتي اه رشدي اقول يأتي عن المنى والروض مع شرحه
فانه مخرج من قوله حتى استوفى حتى ولو قال لا اقل ذلك حتى قضيت حتى فدفعه دراهم مقاصص هل
يريد كلامه لا فيه لظهور الظاهر الثاني لا نادون حتى نقص قيمتها وزنها عن قيمة الجيدة وزنها وان
راجعت اه عيش (قوله ما يأتي) أى في قوله اما إذا كانا كسين الخ (قوله المنى لم يمكنه اتباعه) لمرض او
غيره اه منى (قوله بخلاف ما إذا أمكنه اتباعه) أى ولم يقموا ان اذن له اه (قوله لاهنا) أى فإنه يقتضي
بفعل الحالف قبل (قوله لم بحث ايضا) كذا في المنى (قوله ما بهما) أى فعل نفسه وفعل غيره (قوله
بحث) أى فارقة المحلوف عليه إذا أمكن الحالف اتباعه لم يتبهم (قوله فهل هو كذا فارقة) أى حتى لا بحث
باذن الحالف بل يتفق للمفارقة بعدم اتباعه المقذور عليه إذا اهر ب (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة الثانية
والوجه فيما سوى مسئلة الثاني وفيها عدم البحث لان المتبادر الخ (قوله بالثاني) أى البحث
في المستثنين (قوله الحالف) إلى قوله وقبل في المنى لا قوله له او صرحه عنه قوله لمطلقا كاسر (قوله ذا كرا)
أى البين (قوله سا كسين) أى واقتن اه عيش (قوله مطلقا) أى سوا ذنه في المنى لا ام (قوله كاسر)
أى في شرح قلت الخ (قوله به) أى بحثه قول المتن فارقة تقضيته انه لا بحث بمجرد الارباع او الجواب لصرح
في شرح الروض بخلافه في الاول ولعل الثاني كذلك اه سم اقول صريح المنهج حيث أسقطه قول المنهج ثم
فارقة كاصريح في ذلك (قوله او حلف ليعطينه) أو لوفيه كما يفيد قوله لا في أو الايداء (قوله نعم انوى
الخ) راجع لسنة الارباع ما بعد ما إلى او حلف ليعطينه الخ قوله كالتوى الخ راجع الى هذه أى مسئلة
الاصطلاح (قوله وقبل في ذلك ظاهر الخ) ظاهره ولو في الحلف بالطلاق اه سم (قوله ولو تعرض الخ) أى
او ابراه او اسأله كما هو ظاهر اه رشدي (قوله ان التوى) الاول التوى (قوله بحث كاسر) خلافا
لثبائيه بخلافه اه سم عيش (قوله لا يجهل اه) أى يكون ذلك فيه مانع من الحنفية ويقتضيه ان المفارقة لا انغير
محلف على عدمها فهو جاهل بالمحلف عليه لا بالحكم ويؤخذ من عدم البحث بما ذكره لجهل عدمه فيما
لو حلف بالطلاق لا يفعل كذا افعال له غيره الا ان شاء الله عز وجل صحة المشيئة لجهل ايضا بالمحلف عليه اه عيش
عبارة سم قوله بحث فيه لظهور ما ريت بعض من شرح بعده انصر على بحث عدم البحث لا تهاهله ويبنى
ان يجرى ذلك في قوله وكان بعضهم الخ الا في شرح وفي غيره القولان اه (قول المتن او اقلس)
أى ظهر ان فرجه مفلس وقوله ليس وفي المحرر الى ان يوسر اه منى (قوله لوجود المفارقة)
أى قوله لو انما ترفى الثانية والمنى (قوله لوجود المفارقة الخ) ظاهره وان كان حال الحلف يظن ان له مالا
بوفيه من دينه وتبين خلافه انه لا فرق بين طر وقلس بعد حلفه وتبين انه كذلك قبله وفي جميع ما يفيد ذلك
راطل ظاهر اجماعهم عيش وقوله في صحيح الخ فيه نظر ظاهر كما يظهر بآمل كلام الشارح بل قوله الا وان من
ذلك ما لو حلف الخ صريح في خلاف قوله ظاهره وان كان الخ (قوله كالتوى) كالتوى لا اصل الفرض الخ لا يفتي
الجنة لا تطلع على عدم التقصد (قوله ومن ثم فارقة هنا باذنه لم بحث) عبارة الروض وان فارقة الغير فلا
حسب وان اذن له ام (قوله او اراه بحث) قال في شرح الروض وان فارقة اه (قوله أى المصنف فم فارقة)
قضيته انه لا بحث بمجرد الارباع لجهل لا يصرح في شرح الارشاد بجلاذ في الاول ولعل الثاني منه
(قوله وقبل في ذلك ظاهر او باطل) ظاهره ولو لو كحلف بالطلاق وقوله لم يسن فيه تنزلهم ريت بعض من

أعضاء ولو اراد بالمفارقة ما
يعمها بحث ولو حلف
لا يفتي فيه على فعل هو كذا
افارقة او كذا اغلى سبيله
حتى بحث باذنه في المفارقة
ويعلم ان اتباعه المقذور عليه
إذا اهر ب جزم بعضهم
بالثاني وفيه نظر في مسئلة
الحرب لان المتبادر لا يباشر
اطلاعه وبالأذن بآمره
بخلاف عدم اتباعه إذا
هر ب (وان فارقة) الحالف
بما ينقطع خيار المجلس ولو
بغيره بعد وقوف الغير
عشار إذا كرا (لووقف)
الحالف (حتى ذهب المحلوف
عليه وكان ماشين) بحث
لان المفارقة حيث تنسوبة
لحالف حتى في الثانية لانه
الذى احداثها بوقوفه اما
إذا كانا كسين فابتدأ
الغير بمشي فلاحث
مطلقا كاسر (او اراه)
بحث لا يفتي فيه بالبر باختياره
(او احتال) به (على غريم)
لغيره وأحواله على غريمه
(ثم فارقة) او حلف ليعطينه
دينه بزم كذا هم آحاله به او
عوضه عنه بحث لان المعاملة
ليست استيفاء ولا اعطاء
حقيقة وان أشبهه نعم ان
نوى انه لا يفارقة ودمته
مشغولة ببحثه لا يفتي كالتوى
نوى بالانصاف أو الايداء

براهة دتمه من حقه وقبل في ذلك ظاهر او باطنا على المعتمد
ولو تعرض او ضمنه له ضمان من فارق قلته ان التوى من الضمان كاف ح لا مفر في الطلاق ان جهله بالحكم لا يبعد به (او اقلس
فارقة ليس بحث) لوجود المفارقة منه وان لم تهاهله كالتوى لا اصل الفرض فلهذا فإنه بحث فتملوا الزمه الحاكم بمفارقة

الفرق
الفرق

لم يثبت الحكم مؤثرا للحد في نحو لا أسكن فكذلك نحو مرض لأن الحنف فيها باستدامة الفعل لا بانفاها وهي اضعف فتاوى به بخلاف ما هنا والحاصل ان من خص يمينه بفعل المعصية أو اتي بما يمسها قام عدد دخولها أو قامت قرينة عليه حث بها أو لا فلا كافر في بحيث الأكرام في الطلاق وإن من ذلك ما لو حلف لا يفارق طائفا يساره فبان اعصاه فلا يثبت بفراقه لكن (هـ) ظاهر المتن في هذه إلا ان يجاب

بأن قرينة المشاقة المحصورة

الحاملة على إطلاق اليمين
ظاهر في أراد تعساة اليسر
والسر ومن ظن يساره
سالة الحلف لا قرينة على
شئ ولا كماله للمعصية وإن
سبقت خصومة لأن الغن
أقوى فلم يثبت بالمفارقة
الراجعة وأما قول الزركشي
في اطلع عيظا لا يلم أصح
صانوا لم يجدن يذمه منه
كرها أو غفلة ولا ساء
يجبره على زوجه لا يضر
لو قيل لا يضر بذهمه له
لم يبعد تنزيلا لا يجاب
الشرع منزلة الأكرام كالأكرام
حلف لبطان زوجته
فوجدما حاضرا فردود
لتعاطي القطر باختباره
فالتعاطي انه يذمه ويضر
كرهين غشى على نفسه
الملاك أن لم يضر فيلزمه
تعاطي القطر ويضر به
وليس هذان كما نحن فيه
لأن مدار الايمان على
الافاضل والوضع الشرعي
أو العرف له فيها مدخل
بالتعصيص تارة والتعميم
أخرى فلا فرق فيها بين
المعصية وغيره على التفصيل
الذي ذكرنا والمحصل ان
الأكرام الشرعي كالخس
حالاته فاعلم (فرع)

الفرق بأنه في هذه أعم بالحلف إلا ان تكون مستلما كذلك بان تصورها بان حلفه ما عساه عند الحلف
غير اجماع اهـ وشيى ويأتي في قول الشارح إلا ان يجاب الخ صور اخر (قوله لم يثبت الخ) تنبيه
لو استوفى من وكيل غريمه أو من مترج هو قارة حث ان كان قال منك لا فلا حث فان قال لا فارق حتى
استوفى منك حتى أو حتى ففارة الغريم حال اعتبار احث الحالف وان لم يتر فارقته لان اليمين على
فعل الغريم وهو غنار في المفارقة فان نسي الغريم الحلف أو اكره على المفارقة ففارق فلا حث ان كان من
يبالي بتعليقه كغظير في الطلاق به على ذلك الاستوى ولو فر الحالف منه لم يثبت وان امكنه متابعتها لان اليمين
على فعله فان قال لا فارق حتى استوفى منك حتى حث ففارقة اهدما الآخر حال اعتبار اكراد ان قال
لا فارق حتى استوفى منك حتى صدق الاثراق بذلك فان قارعه ناسيا أو مكرها لم يثبت متى وروى مع
شرحه (قوله فيها) أي مستلة لا أسكن فكذلك الخ (قوله به) أي بالحد (قوله بفعل المعصية) كلاله متناع
الاعصار اهـ سم (قوله أو قامت قرينة الخ) كالخصام هنا قضية الاستدلال بالقرينة عدم الحث باطنا
إذا لم يرد ما ذكر اهـ سم (قوله حث بها) أي بهذه اليمين أي بترك المعصية فيها (قوله ولا) أي بان اتقى
كل من قصد القرينة (قوله وان من ذلك) أي من أول لا فلا وقوله مال حلف أي أو أطلق (قوله هذه) أي
مستلة مال حلف لا يفارقه طائفا الخ أي عدم الحث فيها (قوله في ارادته) أي عدم المفارقة (قوله ومن
ظن الخ) حلف على قوله قرينة المشاقة الخ (قوله وأما قول الزركشي الخ) جواب سؤال منشأ قول
المصنف أو اطلع الخ أو تعطل الشارح به بقوله لا يوجد المفارقة الخ (قوله لو قيل الخ) مقول الزركشي
(قوله فردود) جواب أما (قوله لتعاطي القطر) وهو التزع (قوله وليس هذان) أي مستلما لخط
والمرض وقوله كما نحن فيه أي مستلة الاطلاق إذا طس يسار الغريم وإلا فلا فرق بينها وبين هذين
(قوله ما) أي في اليمين على غير المعصية لا يعم أي في الصيام (قوله فرع سلك محال حلف الخ) فرع حلف
لا أسكن في هذا المكان شهر رمضان أو هذه السنة لم يثبت بالسكني بعض الشهر أو السنة بخلاف في شهر
رمضان أو في هذه السنة يثبت بالبعث ولو قال لا أفترق هذا المكان إلى الترويب حث باستدامة التعود
إلى الترويب إذا كان قاعدا أو باحدا ثم ان قام قبل الترويب لأن الفعل بعد التقي في معنى مصدر متكرر
في حد الثاني كذا أتى به مر تبعا لا يفي نظيره وهو موافق لما أتى به الشارح في التفرع المذكور اهـ
سم وقوله وهو موافق الخ لعلراجع لقوله أو باحدا ثم الخ فقطر أو أوما ذكره قبله من التفرع بين شهر
رمضان الخ وفي شهر رمضان الخ أو أوما أتى افتاء البعض دون ما أتى به الشارح (قوله حيث لا تية) أي بخلاف
ما إذا أراد انه لا يترقق جميع الطرق فلا يثبت بذلك (قوله دين) مفهومة انه لا يقبل منه ذلك ظاهر
شرح بعده ان قصر على بحث عدم الحث لا محال ويبنى أن يجري ذلك في أسيا في الصفحة في قوله لو كان
بعضهم الخ (قوله والحاصل ان من خص يمينه بفعل المعصية) كلاله متناع الاعصار (قوله أو قامت
قرينة الخ) كالخصام هنا قضية الاستدلال بالقرينة عدم الحث باطنا إذا لم يرد ما ذكر (قوله فرع سلك
محال حلف لا راقته من مكة إلى مصر فارقته في بعض الطريق) (فرع ح) حلف لا أسكن في هذا المكان شهر
رمضان أو هذه السنة لم يثبت بالسكني بعض الشهر أو السنة بخلاف في شهر رمضان أو في هذه السنة يثبت
بالبعث ولو قال لا أفترق هذا المكان إلى الترويب حث باستدامة التعود إذا كان قاعدا أو باحدا ثم ان قام
قبل الترويب لأن الفعل بعد التقي في معنى مصدر متكرر في حد الثاني كذا أتى به مر تبعا لا يفي نظيره وهو

(٨ - شروا وبان قاسم - عاشر)
سلك محال حلف لا راقته من مكة إلى مصر فارقته في بعض الطريق
فهل يثبت واجبت الظاهر انه يثبت حيث لا تية لأن المتبادر من هذه العينة ما اقتضاه وجهها القوي إذا الفعل في حد الثاني كالنكرة في
حد من عدم وجود المرافقة جزء من اجزاء تلك الطريق ورم ان مؤداها اتنا لا تستغرق الطريق كلها بالاجتماع ليس في عمله كاهو واضح
ومحال حلف لا يكلمه مدحه مر فاجبت بان انه اراد مدعه معلوم دين والاقتضى ذلك استغراق المدة من اتها بالحلف الى الموت ففي كيه

في هذه الحادثة وأما إقامتهم به إن أراد في مدة حرقته بالكلام في أي وقت والاحتجاج بالإجماع فليس في محله فاحذر فانه لاحاح
له وتسلم أن له حاصله فهو مستغفار لا يمول عليه (وإن استوفى وقارقه فوجدته) أي أخذته منه (ناقضا) نظرا (إن كان جنس حقه لكنه أردأ
منه) (يبحث) لأن الرداء لا يمنع الاستيفاء (٥٨) وقيد ابن الرزمة قلنا عن الماوردي بإذنا في التفات بحيث يتسامح به أي عارضا فليما

أه ع (قوله في هذه المدة) أي في بعضها (قوله أن أراد في مدة عمره) أي في جزء منها وقوله والأي
بان أراد في كل جزء منها وهذا المعنى هو المراد بقول الشارح وتسلم أن له حاصله لكن دعوى كونه
مستغافرا هو ما نظر (قوله فانه لا حاصل له) كان وجهه أن تقديره في لازم له لا يظفر والاحتجاج القائل
بعدم تقديره لا يميل أه سيدهر (قوله أي ما أخذه) إلى قوله وكان بعضهم في التباين المعنى (قول المتن
ناقضا) أي ناقص القيمة إذ لا يصدق على ناقص الوزن والعدد أو الكيل أنه استوفى حقه أه ع
(قوله وقيد ابن الرزمة الخ) عبارة النهاية وتقييد ابن الرزمة تباع الخ فيه نظر لأن ذلك لا يمنع الاستيفاء
أه وعبارة المعنى (تقييد) ظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون الأرض قليلا يتسامح بمثله أو كثيرا هو
كذلك أن يقيد في الكفاية بالأول أه (قوله في التقييد) أي بالقليل من أصله أي بفعل النظر من قيد
الحقيقة (قوله يمنع أن ذلك) أي التفات المذكور مطلقا وإن كان كثيرا أه ويشيد (قوله كان كان
درام) أي خالصا له معنى (قوله منشوشا) أي أو نحاسا نهاية معنى (قول المتن للقولان) التبرير
فيه لهد المذكور في باب الإطلاق فنزل أن شهة ولا بعد القدم يحمل عليه منحع أه معنى (قوله فمن
حلف ليعطينه الخ) الخالف الدائن وفاعل ليعطينه المدون ومفعوله الدائن بدليل قوله بأن الدائن أن
خفى عليه الخ أه سم (قوله ليعطينه دينة) أي في يوم كذا مثلا (قوله بأن الدائن أن خفى عليه الخ) أي
فطن كفاية ذلك أه سم أي في السلامة عن الحنث (قوله وقد تمدد الحنث) هذه الجملة الحالية في قوة التعليل
لعدم الحنث فكانت قال لعله إعطاء المحلوف عليه (قوله وليس في محله) فيه نظر وقوله وهذا في جهل
حكمه الخ هذا الجمل يتضمن ظن أن من أفراد إعطاء الدين التويعض عنه فيؤمن من الجهل بالمحلف
عليه أه سم (قوله ولو حلف ليعطينه الخ) بأن حلف التزيم قاله الله لا أوليك حنث فسلبه مكرها أو
ناسيا لم يحنث ولا استوفيت حنثك متى فاعده مكرها أو ناسيا لم يحنث بخلاف ما إذا أخذ معا مختارا وإن
كان على مكرها أو ناسيا معنى وروض مع ترجمه (قوله لم يحنث) ظاهر إطلاقه وإن كان مفسرا حال
الحلف ولم يرج الأيسار بسبب ظاهر (قوله في التفاضل) أي في حال وجوب لا يرى منكرا الأرفه إلى
التفاضل وقوله أو لا فكر معقول القول ولكن صوابه أو لا فكره بزيادة الكاف (قوله أن حاضرت الخ)
مقول القول وفعله أن عمل عدم الحنث الخ نائب فاعل يؤخذ (قوله في مستلنا) أي قوله ولو حلف ليعطينه
فلا بدنا الخ (قوله لا يحنث) خبر أن (قوله من أول المدة) أي قوله أو لا وجه الأول الآخر من أول اليوم
الذي حلف عليه الخ (قوله قبلنا) ينشئ أو فيها قبل الامكان أه سم فيه توقف لما قد مانع المعنى قيل قول
المصنف أن شرع في الكيل الخ مانسه وكذا أي يبحث عن معنى من الشروع ولم يشرع مع الامكان ولا

مرفق الوكالة فيما يظهر على
أنه كان تنازع في التقييد من
أصله يمنع أن ذلك لا يمنع
الاستيفاء (والا) يكن
جنس حقه كان كان درام
فخرج الماخوذ منشوشا
(حنث عالم) بذلك عند
المفارقة لأنه فارق قبل
الاستيفاء (وغيره) وهو
الجاهل به حيث يذكر القولان
في حنث الجاهل أظهرهما
لا حنث وكان بعضهم أخذ
من هذا افتاء فيمن حلف
أه لا يدينه فاعطا بعضه
وعرضه من يدينه بأن الدائن
أن خفى عليه ذلك لعله به
بعد قرب إسلامه يحنث
وهو من الحنث أه ليس
في عمل لأن متى المني في
جهل المحلوف عليه وهذا
في جهل حكمه وقد مر
مبسوطا في الإطلاق أنه
ليس يحنث مع الفرق بين
الجهل به ولو حلف ليعطينه
فلا بد منه يوم كذا فأفسر
ذلك اليوم لم يحنث كآتي
به كثير يوم التأخير
وكلامها ناطق بذلك في
فروع كثيرة من أمارق
لا كان ذا الطامع غدا
وما يأتي من ول المتن في إلى
التفاضل أو لا فكره يؤخذ

من تقييد الحنث من هذه المسائل بما إذا تمكن من قول الكافي في أن لم تفصل الظهر اليوم أن حاضرت
بعدم إمكان صلاحها وحنث الأضلاع أن عمل عدم الحنث في مستلنا أن لا يحنث على الوقوف بوجه من الوجوه من أول المدة التي حلف
عليها إلى آخرها كالיום في مستلنا أو وجهه فاعطوا ساق الدائن قبلها وقد قال لا تفتنوا ولا تفتنوا فلا تفتنوا الحنث فلو أن التبرير اختيار

ينوقف

ولا يكتب اعطاه عليه او القاضى لانه جاز ولا يحل الحالف عليه من غير قرينة ثم رأيت الجلال البلقنى رجع ذلك ايضا ولا ينافى ذلك ما في
 التوسطن عن ثاوى ابن الزورى قال ان زجاجا سادى عشر الشهر وما اوفيك او لا تفيدك الى الحادى عشر فسافر الدائن قبله قال تصدكوه لانه تراه
 النافى يمكن من الافاء قبله حش وإن جمعه يعنى الحادى عشر ظر فاللإفاء فسافر قبله فيه خلاف مشهور وأى الاصم منه لاحت. إن
 أطلق قالولى أن يرجع اه والذي يجمعهما يتبادر من اللفظ أن الددة كلبا من حين الحلف (هـ) إلى تمام العادى عشر ظرف للإبراء

المحلف عليه فإذا سافر بعد
 التحكك من الإفاء حش
 الحالف مطلقا ما لم يقل
 اردت أن الحادى عشر هو
 الظرف للاستيفاء فيصدق
 يمينه لاحتماله وبهذا يعلم
 وجه عدم المناقاة لأن
 لا تفيدك عند اصريح فان
 القصد هو الظرف للإفاء
 بخلاف صورتى الحادى
 عشر ظر يؤثر السفر قبل
 الخديق تلك واثر في مآتين
 على ما تقرر ولا وجه أيضا
 أن موت الدائن كسفر فيها
 مرفية فان كان بعد التحكك

حش ولا فلا ولا تأتدقره
 على الدفع للورث لانه
 خلاف المحلف عليه ومن
 يمكن الدائن يمينه في لا تفيد
 حش انه لا يفوت البر
 بالسفر والموت لا مكان
 القضاء مانع قبته وإبراء
 الدائن قبل التحكك مانع منه
 وأما ما في عقارب المرقى أى
 وصماه بذلك لصوبته من
 انه مع السج عن القضاء
 حش اجماعا فاشار الى افعى
 أى رده كما لم يراض
 الأئمة عنه وإبطلهم على
 التفريع على خلافه من
 اعتبار التمكن اذ دل دليل
 على عدم حشته وأول بهمه

يتوقف على معنى زمن القضاء كما صرح به المأوردى اه (قوله) ولا يكتب اعطاه عليه (الخ) بل لا عبرة
 باعطائها ما لا يكون كاعطائه حتى لو سافر الدائن في المدة بعد التحكك لم يندفع الحش باعطائها لانه غير
 المحلف عليه اه سم (قوله) إن جاء سادى عشر (الخ) أى قمر اى طالق (قوله) او لا تفيدك إلى الحادى (الخ)
 أى واه لا تفيدك (الخ) (قوله) قبله أى الحادى عشر وقوله كونه أى كل من التركيبين (قوله) وإن جمعه (الخ)
 لا يضى بعده فى الثانية سم (قوله) وإن أطلق قالولى أن يرجع المتبادر منه عدم الحش عند تضر المراجعة
 (قوله) ما يتبادر من اللفظ مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبره والذى (الخ) (قوله) للإفاء أى او القضاء (قوله)
 حش أى إذا لم يحصل الحادى عشر ظر فالإفاء (قوله) مطلقا أى سافر قبل الحادى عشر أى (قوله)
 وبهذا (الخ) أى بقوله الذى يتجه (الخ) (قوله) غدا أى فى يوم كذا (قوله) فلم يؤثر السفر أى لم يمتنع به (قوله)
 على ما تقرر أى ما لم يقل اردت أن الحادى عشر هو الظرف (الخ) (قوله) فيه أى السفر (قوله) فان كان أى
 الموت (قوله) لا يفتى في حشك أى يحذف المقول الاول (قوله) لا مكان القضاء أى بالاعطاء لو كلفه او
 القاضى والورث (قوله) مانه منه أى من الحش (قوله) بذلك أى المقارب (قوله) كما مر أى انفاق قوله
 وكلاهما ناطق بذلك (الخ) (قوله) واولى أى ما فى المقارب (قوله) إذا تمكك (الخ) أى تم جبر عنه (قوله) وتقبل
 دعواه المجر (الخ) أطلق ما قبل قوله فى الاعسار وقوله قيل الرجعة عن بعض المتأخرين من مقال وقوله نظر لما
 مر انه لا قبل دعواه الا كراهة لا يقينية كحسب فكذلك هنا يؤيد قوله فى التنليس لا قبل قوله فيه الا اذا
 لم يبعد له مال اه وسبق فى التنليس عن المنفى والنهاية فلا عن المذهب الرولى في تقييد قبول قول الحالف
 فى الاعسار بما إذا لم يرف له مال اه سيد عمر (قوله) قبل بالنسبة لعدم الحش (الخ) ولو كان الحالف يطلق
 كان قال لوجه ان خرجت او ان خرجت ابدأ بغير اذنى فانت طالق خرجت وادعى الاذن طالق الخروج
 وانكرت لوجه لا يبيته لا تقول قولها يمينها كذا فى شرح الروض ويشارك كون القول قوله مسألة الشارح
 باقتضاها مناعا لوجود العلق عليه وهو الخروج وان اختلف فى شرطه هو اه سم (قوله) بالنسبة
 لعدم الحش أى لا بالنسبة لسقوط الدين (قوله) او نحو لطفة الى قوله فى محل لا يبيته فى المنفى والى قول المتن
 على قاضى البلدى النهاية (قوله) او نحو لطفة أى كضالة اه معنى عبارة النهاية او نحو لطفة قال اه عش
 أى فى محل لا يلبق به اللفظ كما سجد اه (قوله) منكر (الخ) الاول ليشمل ما زاده ذلك (قوله) او نحو كتابة له
 ادخل بالنحو الرسالة كما صرح بها النهاية ولكن ينشئ عنه قوله او غيره فالأولى اسقاطه كإلى المنفى (قوله) حتى
 مات الحالف اخرج موت القاضى ووجه ظاهر لانه يكتفى الرضى لمن يولى بعده كاعزل قبل الرضى اليه سم
 التمكن فانه لا يحش لا مكان رضىه لمن يولى بعده ثم من غيره اه سم (قوله) لا يفوت البر باختياره ولا

كاعطائه حتى لو سافر الدائن في المدة بعد التحكك لم يندفع الحش باعطائها لانه غير المحلف عليه هو (قوله)
 ان جمعه (الخ) لا يضى بعده فى الثانية (قوله) قبل بالنسبة لعدم الحش كما مر فى الطلاق (الخ) ولو كان الحلف
 بطلاق كان قال لوجه ان خرجت او ان خرجت ابدأ بغير اذنى فانت طالق خرجت وادعى الاذن طالق
 الخرج وانكرت لوجه لا يبيته لا تقول قولها يمينها كذا فى شرح الروض ويشارك كون القول قوله مسألة
 الشارح باقتضاها مناعا لوجود العلق عليه وهو الخروج وان اختلف فى شرطه هو (قوله) حتى مات
 الحالف اخرج موت القاضى ووجه ظاهر لانه يكتفى الرضى لمن يولى بعده كاعزل قبل الرضى اليه سم التمكن

على ما إذا تمكّن من قضائه فى القدر لم يقضه وتقبل دعواه ايمنه المجر لا عسار أو نسيان بل لو ادعى الاداء فأنكره الدائن قبل بالنسبة لعدم
 الحش كما مر فى الطلاق مع ما فيه (أو) حلف (لا أرى منكر) (أو) نحو لطفة (إلا) (أو) إلى الباطنى (ترأى) منكر (أو) تمكّن (س) رضىه (ظرفه)
 أى لم يوصل بنفسه أو غيره بلفظ أو نحو كتابة للقاضى خبره فى محله ولا يفته لا غيره إلا قائدة له (حتى مات) (أو) (حش) أى من قبيل الموت
 كما هو ظاهر لانه فوت البر باختياره ونظر أن البر فى المنكر

باعتقاد الحالف دون غيره وظاهر أن الرضى من أحمى يحمل على العلم ومن يصير يحمل على رؤية البصر (ويحمل) التقاضي في لفظ الحالف حيث لا يتيه (على قاضي البلد) أي بفضل الشكر لانه المهور بالنسبة لأن التوبة بغير حق وهذا أمر في الرضى نعم إنما يتجه ذلك منك محسوس لا يجوز تأنيضه والاعتراض الذي فيه فاعل الشكر حالف الرضى لأن قصد من هذه العينة إزالة الشكر وهي في كل ما ذكر (فان حوال فالرغى الى) التقاضي (أثاني) لأن التبرع بال يميمو عن التخصيص بالموجود حالف الحلف فان تصديق البلد تغير ما يخص كل بجانب فيعين قاضي شق فاعل (٦٥) الشكر لانه الذي يلزمه اجابة إذا عاود ذكره في المطلب وتوقف فيه شيخنا بأن رفع

يلزمه المبادرة إلى الرضى لانه المهمة مدة عزمه عن الرضى فغيره إليه براه معنى (قوله) باعتقاد الحالف (قوله) عليه فيبرهه الى قاضي البلد وان كان لا يراه منكرا أه عرش وعبارة الرضى ظاهره وإن لم يكن منكرا عند التقاضي وفيه قوة إذا قامت في الرضى ويعد تنزيل العين على مثل ذلك أه وعبارة الجبري كلامه يشمل ما إذا كان غير منكرا عند الفاعل كشرب النبيذ من الخنزير فالظاهر أنه لا بد أن يكون منكرا عند الفاعل وعند التقاضي حتى يكون الرضى قائدا أه (قوله) أي بفضل الشكر عبارة الاسنى الذي حلف فيه دون قضاء بقية البلاد أه وعبارة التباية أي بلد الحلف لا بد الحالف فيها يظهر أه قال الرضى قوله أي بلد الحلف لا بد الحالف في بعض النسخ عكس هذا وهو موافق لما في شرح الرضى أه وعبارة سم وفي شرح الرضى بلد الحالف هر ولعل نسخ شرح الرضى مختلفة (قوله) وما في الرضى (قوله) قد مر ما فيه (قوله) محسوس أي موجود في الحال (قوله) في كل أي من المحسوس والمنقضي (قوله) تحقير أي وان كان المحرف عليه لا يقضى عليه من رفته في العادة بتميز ولا نحوه لعظمة الفاعل الصورية أه عرش (قوله) ما في مقتضى (الخ) خلا فالتباية في معنى عبارتها وان خص كل بجانب فلا يمين قاضي شق فاعل الشكر خلا فالن الرضى أه (قوله) وتوقف فيه شيخنا أي فيتحير أيضا أه سم أو فاق التباية والمعنى (قوله) لا يوجب اجابة فاعله) قد زاد الشيخ على ذلك ما نصه على ان المختبر بلام انتهى أه سم (قوله) ويجاب بمنع ذلك (الخ) أقول بما ينافي في هذا الجواب ويؤي توقف الشيخ ما يأتي في انكر الشكر فقال الى قاضي حيث يبر بالرفع لتغير قاضي البلدة ان الفاعل لا يجب عليه اجابة غير قاضي البلد وهذا بما ينافي فيما في المطلب ويوجب اجاباتهم أه سم (قوله) ولوراء أه قوله فان قلت في المنع ما راقته والى قول المتن والا فكسر في التباية ما راقته (قوله) لا نه قد يتيقظ (الخ) انظر لو صدر من القاضي ما يقطع بيقظه وعدم غفلة كالبارزة الى انكاره والمبالغة أه سم أقول مقتضى التحليل أه لا يكلف بالاخبار (قوله) والام يكلف وهو الظاهر معنى (قوله) بقوله (الخ) متعلق بأكلف (قوله) المتن (لان) هو كناية عن اسم علم ان يعقل ومعناه واحد من الناس أه معنى (قوله) هنا أي في مسائل الرضى الى التقاضي (قوله) حتى مات احدهما (الاولى) اعدم (قوله) مطلقا أي تمكن من الرضى قبل المزل لا أه اسنى (قوله) (خرج) ظاهره وان قل الخروج ولم يقصد الذهاب الى محل آخر أه عرش (قوله) الوصف (الخ) وهو الكون في البلد في نفي التكليم

الشكر لقاضي منوط باخاره به لا يوجب اجابة فاعله وجاب بمنع ذلك بل ليس منوطا بالاجابة يمكن من اذاته بعد الرضى ولو إليه وهذا لا يمكن منها فالرغى اليه كالمدهور له أو محصورة القاضي فالوجه أنه لا بد من اخباره به لانه قد يتيقظ له بعد غفلة عنه ولو كان فاعل الشكر القاضي فان كان غير قاضي آخر رفته إليه والام يكلف كاهو ظاهر بقوله رفته اليك ففسكه لان هذا اليراد صر فامن لا رايته منكرا الارضه الى القاضي (أو الارضه الى قاضي يربكل قاضي) بأي بلد كان صدق الاسم وان كان لا يتيه بعد الحلف (أو الى القاضي فلان فرأه) أي الحالف المنكر (ثم) لم يرعه اليه حتى (حول فان نوى مادام قاضيها حتى) بوله (ان) استنصره أه البقية (شركة) لتفويذه البر باخياره ولا غفورة هنا واما لو لم يحول ولم يرعه له حتى مات احدهما فانه بحث ان تمكن من عقيد جميع من الشراخ ما ذكر في

قانه لا بحث لا مكان رفته لمن يولى بعد منتهى من غيره (قوله) أي بفضل الشكر (وفي شرح الرضى بلد الحالف هر) (قوله) وتوقف فيه شيخنا) كتب على التوقف هر (قوله) وتوقف فيه شيخنا) أي فيتحير أيضا (قوله) لا يوجب اجابة فاعله) قد زاد الشيخ على ذلك ما نصه على ان المختبر بلام أه سم (قوله) ويجاب بمنع ذلك (الخ) أقول بما ينافي في هذا الجواب ويؤي توقف الشيخ ما يأتي فيما يلى انكر التقاضي فقال الى قاضي حيث يبر بالرفع لتغير قاضي البلدة ان الفاعل لا يجب عليه اجابة غير قاضي البلد هذا بما ينافي فيما في المطلب ويوجب اجاباتهم أه سم (قوله) ولوراء أه محصورة (قوله) انظر لو كان فاعل الشكر نفس القاضي (قوله) لا نه قد يتيقظ له بعد غفلة) انظر لو صدر من القاضي ما يقطع بيقظه وعدم غفلة كالبارزة الى انكاره والمبالغة فيه

القول بما اذا استمر عدو لم يمت أحد همار الا فلاحت لا حلال عودهم جود بان هذا لا ينافي فيما اذا قال هو قاض او نوافه الذي لاحت فيه بالعدل مطلقا لا حلال عود همار اذا قال مادام او ما زال قاضيا او توافقتين حته بمجرد عدو له بعد تمكنه من الرضى اليسو اعدام استمر معز ولا لوت اعدام لا قطع الدبوم به لغيره بالرفع إليه بعد فان قلت يمكن ان يجاب بان الظرف في الارضه الى القاضي فلان مادام قاضيا ناهو طرف الرضى فالدبوم به موجوده حيث رفته اليه في حال القضاء قلت كالمهم في نحو لا كله مادام في البلد فخرج ثم عاد يقتضى ان لا بد من قيام الوصف الملقى بهو امن من الحلف الى الجنة في ذال بينهما فلا حلال بالمتبادر من عبارته

والسكون

[illegible]

والكون قاضيا فيما بين فيه (قوله يتسكن) إلى قوله هو كلا أدخل في المقبول الفصل في التباية إلى الإقوله بأن يصل إلى بقية الخ وقوله لا نه إلى ما عاقبها (قوله وتصب القاضى) أى أو لم أنه لا يتسكن من ارتفاعه إلى الأمداء بمنزله أو لم من وصله إليه وإن قلته ما عش (قوله نوى عيه) أى عاصه وأما ذكر القضاء للترغيف وأصل ذلك قول الأذرى حناصورتان إحداهما أن بنوى عن ذلك القاضى ويذكر القضاء لغيره فله خبر بالغ فيه يسدعه قطعا الثانية أن يطلق في غيره بالغ فيه يسدعه لوجهان لتقابل الظفر للعين والصفة أو فالشراح أو أفاضل ذكر التعميم في الحكم بين الصورتين أو وشيدى (قوله) تغفل النهر لظلم أى وإن اتقى ظلمه فإبداه كبحر مصرو سافر فافين الذى اتقى عظمته من كرم الصيف أو عش (قوله بعضهم) جازاة التباية الواحدة (قوله بقصير ليافرن) متعلق بقوله ير وقوله بأن يصل الخ تصور قصير السفر جازاة التباية قال فان قصير ليافرن وبقصير السفر والأقرب الاكتفاء بوجهه فلا يترخص منه المسافر أو (قوله واخذ) أى ذلك البعض (قوله هذا) أى قوله وير من حلف ليافرن الخ (قوله رأى) مصدر مجرور بنوى وقوله في خطب السفر لعمته (قوله بمجرد مجاوزة ما مر الخ) أى مع كونه قصدا محلا بقداقده مسافر فى العرف فلا يكتفى بمجرد خروجه من السور على أنه أن يعمدته لأن الوصول إلى مثل هذا لا يسى سفرنا ومن ثم لا يقتضيه على الهابة ولأنه التباية أو عش (قوله بقية السفر) أن أرادوا أن قصر في قوله وإنما عاقبوا الخ نظر لانه لا يرد حيث يظهر جواز التفتل المذكور بمجرد المجاوزة المذكورة وأن أراد بشرط الطول قبله نظر أو سم

[illegible]

قولاً بنية السفر) ان أراد ان يصر في قوله وان يقيموا الخ نظر لانه لا يرد حيثك لتظهر جواز التنقل المذكور بمجرد المجاورة المذكورة وان اراد بشرط الطول فبني نظر
(فصل) في حلال بيعه او لا يشتري فبعد الخ **(قولاً)** الذي يبيعه الثاني) كتب عليه حر **(قولاً)** سواء اقال لا اشتري فاما لا او لا اشتري هذا لا ينافي بصدق عليه الخ) هل يصدق القول على البعض حتى لا يشتري بعضه

فيقال للمدارق الامان غالبا عند الاطلاق على ما يصدق عليه القطع فلا يقلل القصد أنها لا تدخل في ملكه بمقتضى وقعوده او لا يلزمه الا
 في حق غيره (فقد قد احيى الاقاسد) (نفسه) وغيره) يو كالأول ولا ريب في ذلك (ما لا زال فواضح) أما الثاني فلان إطلاق القطع يصدق نعم الحج
 في حيث يصدق بقاؤه ولو ابدأ بان اسرم بعمرة فاقصد ما لم ادخل عليه الا كحجي له لا يطالع قضية فترحم بين اباطور والتنافس العارفة والخط
 او الكتابة بالحقايق بالحق فيأخذ من الخت يفسدها دون باطله ولو به نظر ولو قال لا يلزم فسد ابداع فاسد افروجهان ظاهر كلامهما ترجيح

عدم الحث وجرم به الا وادعوا غير موجه الامام الحنفى مال اليه الاذرى وغيره ينفى ان يجمع بحمل الاول على ما اذا اراد حقيقة البيع
اراطلق لاصراف لفظ البيع الى حقيقة (٦٢) وقوله قاسدا منافع فاقبله فأنى والثانى على ما اذا اراد باي صورته لاجل حقيقته وانما احسنا

لهذا ليتضح وجه الاول
والا فبشكل جدا كيف
وقد ذكرنا في الايام الخ
انه ان اراد الصورة حث
فقاله (ولا يثبت بعقد
وكيله) لانه لم يعقدوا
الزركشى من تبريق بين
المصدر وان الفعل في
قولهم ملك المستعير ان
يقتضى ان لا يجرى المستعير
للمنفعة فيجرى انما لاقى منا
بالمصدر كلافه الشراء
او الزرع حث وكيله وفيه
نظر بل لا يصح لان الكلام
فيهم في مدلول ذلك للفظين
ثما وهو ما ذكره
فيما هو في مدلول ما وقع
في لفظ الخالف وهو في
لا اقل الشراء لا اشترى
وفي حله ان لا اشترى
واحد وهو مباشر للشراء
بنفسه (او) حلف (لا يزوج
او لا يطلق او لا يبيع
او لا يضرب فكل من
فعله لم يثبت) لانه انما
حلف على فعل نفسه ولم
يبدؤا الا بالخالف
فصل ذلك هنا وفيما
قبله ام لا سواء احضر حال
فصل او كل ام لا وانما
جعلوا اعطاء وكيلها
بعضتم كاعطائها كامر
في الحلف في ان اعطيت لانه
حيث يسمي اعطاء
واوجوا التسوية بين

والمتوبات ولا كذلك ما ذكرناهم فرفقوا بين الفاسد الباطل لم يلحقوا الفاسد منها بالصحيح
مباحث الاحكام اسيد عمر ومن عن شيخ الاسلام فرق آخر (قوله ورجع الامام الحنفى الخ) وفاقا للنفى
والنهاية (قوله هذا) اى اجمع المذكور (قوله والا) اى بان اراد اجمع الاول عدم الحث ولو اراد الخالف
صورة البيع (قوله فهو) اى الاول (قوله وفد كروا في لايح الخ) عبارة للنفى ولو اضاف العقد الى
مالا يقبله كان حلف لايح الخراو المستولدة ثم في بصورة البيع فان قصد اللفظ بلفظ العقد مضافا الى
ما ذكره حث وان اطلق فلا اه (قول المن والى بحث الخ) اى الحلف على عدم البيع مثلا اذا اطلق سواء
اكان عن يتر لاه بنفسه عادة ام لا اعنى (قوله لانه لم يعقد) الى قوله وان كان ما قاله في النهاية الا قوله وتعلقه
الى المتن (قوله والمستاجر المصنف الخ) لاشك ان المنفعة في قولهم والمستاجر ملك المنفعة اسم عين ومدلوله
المعنى القائم بمحلها المستوفى على التدريج الى المعنى المصدرى الذى هو الانتفاع فالمستعير مالك للمنفعة بهذا
المعنى وحيث يفتضح ان اخذ الزركشى على تأمل بل يكاد ان يكون سافها بالكلية فليست له اه سيد عمر (قوله
بل لا يصح) معتمداه عن (قوله لان الكلام في مدلول ذلك للفظين الخ) الظاهر ان هذا وجه النظر وسكت
عن وجه عدم الصحف لمعانه المصدر هو الانتفاع ولا فرق بينه وبين ان الفعل يتم بالمستعير كما ملك ان يتنفع
بملك الانتفاع الذى هو عبارة عنه وانما المتنى عنه ملك المنفعة هو المعنى القائم بالعين وليس مصدرا اه
رشيدى (قوله ذلك للفظين) اى ان يتنفع والمنفعة (قوله في مدلول ذلك للفظين شرعا) اى بخلاف ما هنا
فان المراد بان مدلولها الاصل لى الصريح لم يفرق بينهما هنا بخلافه هناك فتأمل اه رشيدى (قوله وفى
حلفت ان لا اشترى) لم يظن على فائدة اظهار الفصل دون مقابلة (قوله وهو مباشر للشراء بنفسه) اى فلا
يحص فضل وكيله اه ع (قوله لانه انما) الى قوله على ما قاله فى المعنى (قوله سواء الاق بالخالف الخ)
اى واحسنه انه نهاية (قوله وسواء احضر حال فعل الوكيل) اى وامره بذلك اه معنى (قوله فى ان
اعطيت) اى فى اى لو ان زوجته ان اعطيتى العاقبات طالن اه معنى (قوله لانه حيث يسمي اعطاء)
فهل يجرى ذلك من حيثى لو حلف انه لا يعطيه فاعطاه وكيله بعضتم حث اه سم اقول قضية قول المن
كالاسنى مانعه لان العيين تملك باللفظ فاقصر على فعله وامانى الخلع فقولوا كيله باسم اليه بمثابة اخذه
فلا حظا الى المعنى اه عدم الحث ثم رايت عقب الرشيدى كلام سم مانعه ومقبلة النص على انه ليس
كفعله اه (قوله وارجوا الخ) انظر ما موقفه هنا مع ان حكمه موافق لحكم مسئلة المتن بخلاف مسئلة
الخلع (قوله وهو الموكل) بكسر الكاف وقوله عليه متعلق بشيخ اه ع (قوله وتعلقه الخ) اى من
حلف انه لا يطلق عبارة المعنى ولو حلف لا يطلق زوجته ثم فرض اليها طلاقها فطلقت نفسها لم يثبت كالم
وكل فيه جنبا ولو قال ان ذلك كذا او شئت كذا فانت طالق ففعلت او شاء من حث لان الموجد منها
بجر دسفة وهو المطلق اه (قوله طالق) خبر وتعلقه اه فيض (قوله فطلقت) اى فليس تطلقا فلا
يثبت (قوله ومكانته) اى من حلف انه لا يمتنع وقوله لم يست اعطاء اى فلا يثبت (قوله على ما قاله ما
الخ) اعتمد المعنى بجارية لو حلف لا يمتنع عبدا فكاتبه عتق بالاداء لم يثبت كما قلنا فعلى ابن القطان واقراء
وان صيرب في الجهات تحت معلا بان التنازل مع وجود الصلة اعتاق كان تعليق الطلاق مع وجود الصلة
تعلق لان الظاهر ان العيين عند الاطلاق منزلة على الاعتناق مجانا اه (قول المن الان بريدان من بل الخ)
بشر فحث فيه نظرو ولا يبعد الصدق لان البعض من فريق فوفى (قوله ورجع الامام الحنفى) كتب على
رجع عمر (قوله لانه حيث يسمي اعطاء) فهل يجرى ذلك من حيثى لو حلف انه لا يعطيه فاعطاه وكيله بعضتم

او كل وخصه في المجلس بين يدي القاضي ولم ينظر الوكيل لكسر تلب الحشم بشيخصه منة فهو الموكل وطريقه
عليه وتعلقه المطلق بفعله فوجد تعليق بخلافه فغيره اليها فطلقت ومكانته مع الاداء ليست اعطاء على ما لا اله الا الله في الطلاق
انما يقع مع عدم الصلة فعلقا ففتن بخلافه (قوله الا ان يرد ان لا هو لا غيره)

فيحت بالتوكيل في كل ما ذكر لان الجواز المرجوح بصريحاً بالنحو الجامع بين الحقيقة (٦٣) والجواز قاله الثعالب وغيره من استبعده

أكثر الأصولين ولو حلف لا يبيع ولا يوكل لم يثبت بيع وكيله قبل الحلف لأنه بعد ما يشر ولم يوكل واخذ منه البقيني أنه لو حلف أن لا يتزوج زوجته إلا باذنه كان إذن لها قبل الحلف في الخروج إلى موضع معين فخرجت إليه بعد أن يمين لم يثبت وفي الأخذ نظروا لأن ما قاله لها بالصوم كان ذنه في موضع معين فذكره تصوير فقط (أو لا يتكبح) ولا يذنه (حت بقند وكيله) وأن نازع فيه البقيني وأحال لأن التوكيل في النكاح صغير محض ولهذا يجب إضافة القول له كما روى ولو حلف لا يتزوج لم تحت الحجة بتزوج جبرها ما لم تحت غيرها بتزوج وليها لها باذنها قاله البقيني وأقر فيمن حلف لا يبيع فلا في الرجة بعدم الحنبل بناء على ما مر عنه في لا يبيع وبالحنث بناء على ما في المتن قال بل هذا أولى لأنه استمرار نكاح فالسفارة فيه أولى أنه وقد يقال اغتفروا فيها لكونها استدعاء مالم يقتضوه في الابتداء فلا يبعد أن هذا من ذلك (الاقبول لغيره) لما مر أنه صغير محض فلم يصدق عليه أن تكبح نعم أن نوى لا يتكبح لنفسه ولا

وطريقه أنه استعمل اللفظ في حقيقة مجاز أو في عموم الجواز كان لا يسمى في فعل ذلك أهاسي **(قوله)** فيحت إلى قوله وفي الأخذ نظري في المعنى لا قوله قاله إلى ولو حلف **(قوله)** بالتوكيل (خ) أي بفعل التوكيل الثاني من التوكيل أه عس عبارة للمعنى بفعل وكيله فإذا كرر في مسائل الفصل كلها عملاً أرادها **(قوله)** الجواز (ج) لأنه صفة كاشفة إذ هو مرجوح بالنسبة للحقيقة لاصح لها أه رشيد **(قوله)** والجمع بين الحقيقة والجواز أي كافي هذا على أن يمكن جعله من قبيل عموم الجواز كالسعي في ذلك أه عس عبارة السيد عمر لأن نقول يكون عند الماتمين من عموم الجواز أه **(قوله)** لم يثبت (خ) خلافاً لاسن **(قوله)** يبيع وكيله (خ) أي بما إذا كان وكل قبل ذلك يبيع ماله فباع التوكيل بعد يمينته بالوكالة السابقة أه معنى **(قوله)** بعده أه أي الحلف **(قوله)** أو أخذ منه البقيني أنه (خ) وهو ظاهر أه معنى **(قوله)** لم يثبت (خ) والأقرب الحنث أه نهاية **(قوله)** وفي الأخذ نظري وقاله الثاني بخلافه لأن كاسر انفا **(قوله)** لو كان ما قاله محتملاً كان توجهه إليها خرجت باذنه وان كان أذا ناسا بفاعل الحلف لأن حقيقة لفظ الأذن صادق به أه سيد عمر ولعل وجه النظر أن المحلوف عليه وجد هنا بعد الحلف بخلاف المأذون منه أو يضاف إلى المتبادر هنا الأذن بعد الحلف **(قوله)** وعليه أه أي ما قاله البقيني من عدم الحنث **(قوله)** أن آذنه لها (خ) أي قبل الحلف **(قوله)** فذكره أه أي المعين **(قوله)** لا يذنه (لأنه) إلى واقع في النهاية وإلى قوله يتأذى مام في المعنى **(قوله)** ولا يذنه (لأنه) فإن نوى منع نفسه أو وكيله أتبع روض ومعنى أي منع كل منهما أهسي **(قوله)** أو أطال أه أي أو اعتد عدم الحنث أه معنى **(قوله)** وإضافة القول له (خ) أي للوكل **(قوله)** ولو حلف (خ) ولو حلف لا يتزوج ثم حج من فقد له أو لم يثبت لعدم آذنه فيه ذكر تبعثا وهو ظاهر ولو حلف لا يبرأ لا يضرب زيد أقامر الجلاء بضره فضره لم يثبت أو حلف لا يفتي بيته فأمر البناء بيته فبناءه فكذلك لا يعلن أو يسمع أو يسمع حلفه لا يثبت كجاري عليه إن المقر لعدم فعله أه معنى وقوله ولو حلف لا يبرأ أقامر الشارح مثله في أول فصل الحلف على السكنى **(قوله)** لم تحت الحجة بتزوج جبرها ظاهر وإن آذنه لم يقدرت بقرينه في وجود الأذن فالأقرب الحنث باذنها المذكور أه عس وفيه قوة فلعل الأقرب ظاهر أطلاعهم من عدم الحنث مطلقاً فمرأيت قال الرشيد قوله لم تحت الحجة بتزوج جبرها ما لا يجازر كما هو ظاهر بخلاف ما آذنت وقد يقال ملائقي الحنث عن المراقطة مطلقاً بتزوج الولي نظير ما مر في آل حلف لا يعلن أو يسمع أو يسمع في أول لأن الحقيقة متقدمة أصلاً والقول بحنثها إنما يتأيد بذهب أي حنثه أنه آذنت في الحقيقة وجب الرجوع إلى الجواز فلتأيد أه **(قوله)** فيمن حلف لا يبرأ (خ) مثله كما هو ظاهر خلافاً لما في بخلافه من حلف لا يرد زوجته المطلقة باتماخيل أو رجساً إذا أراد الدال نكاحه أه سم **(قوله)** بعدم الحنث (و) فافقاً لاسن والمعنى وخلافاً للثبته **(قوله)** وبالحنث (خ) اعتدته النهاية بمرد قول الشارح وقد قال (خ) ما نصه والقول بذلك أي بعدم الحنث لأنهم اغتفروا (خ) ليس شيء أه **(قوله)** اغتفروا (فيها) أي الرجة بعدم الحنث بجمعة التوكيل **(قوله)** أن هذا (خ) أي عدم الحنث من ذلك أي من أجل أنه يقتضي الدوام ما لا يتغير في الابتداء **(قوله)** لما مر (خ) أي قوله أو أطال البقيني في النهاية لا قوله على ما في الروضة **(قوله)** نعم (خ) أي قوله لا يعلن في المعنى **(قوله)** عامر (خ) أي في قول المصنف إلا أن يريداً **(قوله)** أما إذا (خ) نوى أي بالنكاح المعنى **(قوله)** فلا يثبت (خ) أي يقبل منه ذلك ظاهر أه عس **(قوله)** بقند وكيله (خ) لعل تخصيصه بالذكر لكون الكلام فيه أو لا فالظاهر كما هو مقتضى التعليل عدم الحنث بقند نفسه أيضاً

حنث **(قوله)** فيحت بالتوكيل في كل ما ذكر لان الجواز (خ) قال في شرح الروض واستقروا على أن كسي ما إذا كان قد فكل قبل يمينته إلا رجعه بخلافه أه **(قوله)** والجمع بين الحقيقة والجواز (خ) أي كافي هذا على أن يمكن جعله من قبيل عموم الجواز كالسعي في ذلك أه رشيد **(قوله)** غر جرت إليه بعد يمين لم يثبت (خ) والأقرب الحنث شرح ر **(قوله)** لم تحت الحجة (خ) بخلاف غير ما مر ر **(قوله)** فيمن حلف لا يبرأ (خ) مثله كما هو ظاهر خلافاً لما في بخلافه من حلف لا يرد زوجته المطلقة باتماخيل أو رجساً إذا أراد الدال نكاحه **(قوله)** وبالحنث بناء (خ) كتب

لغيره حنث كما علم عامر أمّا آذنه في الوعد فلا يثبت بقند وكيله لما مر أن الجواز يقتضي بالنية (أو لا يبيع)

فمعدركان اشتريا بطيئة ورماتهما اشتريا بردا أخذ النفية فيحت لأن هذه القسمة بيع فيصدق أن زيد اشتراها وحده (وكذا القول) في بيعه لا تأكل (من طعام اشتراكم في الأصح) بالمتروك (ومضت بما اشتراه زيد) (سلبا) أو بولية أو إشرأ كالانها نوع من الشرع عدم انعقادها بلفظ إناهما فيها من الخصوصيات (٦٦) وإن كانت يو عاقبة إذا الخاص فيه قدر زائد على العام فلا يصح إرادته بلفظ العام

فمن أن أفرحته فالظاهر حته إن كانت القسمة إفرادا اه قال سارح قصد مخالفتها لكنه وافق شرح الإرساد قال إنه الوجه اه سم (قوله قسم ترد) أي أو تبدل أخذ من قوله لأن هذه القسمة بيع اه عش (قوله) ورمات (أو) الواو بمعنى أو (قوله) بردا أخذ النفية عبارة التباية بردا أخذ إحدى الحصتين اه قال عش قوله بردا أخذ أي شيئا من المال وقضية وإن لم تحفظ قيمتها بل وقضية أملا اشتريا بطيئين فذبح أحدهما للآخر شيئا من المال في مقابلة حصته من إحدى البطيئين اه يكون يما اه (قوله) فيحت (الخ) خلافا للفتى عبارة تولا بصحت بما اشتراه لزيد وكيله أو ملكه قسمته وإن جعلناها يما أو يصلح أوارث أربعة أو وصية أو رجع اليه برد يبيع أو إقالة وإن جعلناها يما اه (قوله) لأن هذه القسمة بيع قضية قوله الآتي أو قسمة ليس فيها لفظ بيع أن يقيد هذا ما إذا كان فيها لفظ بيع فليحرم اه سم وسياق عن عش ما وقع (قوله) أو بولية إلى الفرع في المنع الآخر قوله هو صورة تولا بما اشتراه أو قوله ليس فيها إلى لانها قوله هو بوجه إلى الترتيق وهو يفرق إلى ولو نوى (قوله) أو بولية (الخ) أو راجحة اه معنى (قوله) وإن كانت يو عاقبة) الأنسب تقديمه على قوله إناهما (قوله) أو بصورة اه أي الحث (قوله) أن يشتري أي زيد يبعده أي الإشرأ الباقي إلى المشتري الأول (قوله) وبما اشتراه لغيره (الخ) أو اشتراه بم يباعه أو يباع بعه اه معنى (قوله) بركة أو ولاية اه أسنى (قوله) لا بما اشتراه وكيله أو ملكه زيد بوارث أربعة أو وصية اه معنى (قوله) بنحو رد يبيع (الخ) أي كرد الية (قوله) أو صلح (الخ) عبارة الرض والمضى أو حصل له يصلح (الخ) (قوله) أو قسمة ليس فيها (الخ) يدخل في ذلك قسمة التعديل حيث لم يجر فيها لفظ بيع فلا يثبت بها بل وقضية عبارة أن قدمة الرد لم يجر فيها لفظ بيع لم يثبت بها وقضية قوله قبل شرعنا بردا إحدى الحصتين خلافا اه عش (قوله) لانها (الخ) لتعليل لقوله أو عاد اليه بنحو ود يبع ومابعد اه عش (قوله) على الإطلاق) أي سالة الإطلاق اه نهاية (قوله) كما اقتضاء السياق (الخ) عبارة الأسنى وقضية كلامه أنه لا فرق فيأذكره بين أن يقول طعاما اشتراه أو من طعام اشتراه وهو ظاهر في الثاني وأما الأول في تحتيه بالبعوض فزحف لاقتضاء القفط الجميع لاسيما إذا قصد اه (قوله) بان التكرير يقتضى الجنسية) انظره مع الثاني اه رشيدى (قوله) نحو الكف) عبارة الرض والمضى كالكشف والكين اه (قوله) بخلاف نحو عشرين حبات) عبارة التباية بخلاف نحو عشرين حبة اه وبعبارة الفتى بخلاف عشرين حبات وعشرين حبة اه (قوله) ولو نوى (الخ) عبارة الفتى وهذا كله عند الإطلاق فلو قال أردت طعاما يشتريه بشا تمام أو غا لصاحبه بل أنه غلظ على نفسه اه (قوله) انخص (الخ) أي الحث وقياس ماس من عدم القبول فيقال أردت بذاته مسكنه حيث حلف بالأطلاق عدم قوله هنا اه عش (قوله) بشفعة جوار (الخ) لمل هنا مسقطه من التناسخ عبارة التباية يقو الفتى نعموها بان يكون بشفعة الجوار ويحكم (الخ) (قوله) ويحكم بها (الخ) يبنى عدم اشتراط ذلك بل يكفي تقليد من رآها وإن لم يوجد حكم فليتأمل اه سم عبارة الرشيدى ويحكم بها (الخ) ليس بقيد كإشارته سم فكيف التقليد اه (قوله) من رآها) أي حاك حثى معنى وشرح المنع (قوله) وبغيرها) أي غير شفعة الجوار (قوله) نصفه) أي أنه تم الآخر المملوك له (قوله) ماله ملكها) وهو حته الأصلية اه عش (قوله) ماله ملكها (الخ) انظر ما وجهه حصر ما يبيع فيها لا ملكه بالشفعة والظاهر أن ما يبيع شائع فيها ملكه بالشفعة وفيما ملكه بغيرها اه رشيدى (قوله) ثم يبيع اه أي الآخر (قوله) أنه أخذها كلها (الخ)

(قوله) لأن هذه القسمة بيع قضية قوله الآتي أو قسمة ليس فيها لفظ بيع أن يقيد هذا بما إذا كان فيها لفظ بيع فليحرم (قوله) ويحكم بها من رآها) يبنى عدم اشتراط ذلك بل يكفي تقليد من رآها وإن لم

لفوات المعنى والادفيعل العام بصورة فتى الإشرأك أن يشتري بعده الباقي وباقي الأفرانها ماسر وبما اشتراه لغيره بركة لا بما اشتراه وكيله أو عاد اليه بنحو رد يبيع أو إقالة أو صلح أو قسمة ليس فيها لفظ بيع كما هو ظاهر لانها لا تسمى يو عا على الإطلاق (ولو اخطأ) فيها إذا حلف لا يأكل طعاما أو من طعام اشتراه زيد كما اقتضاء السياق وبوجه بان التكرير يقتضى الجنسية فلم يشترط أكل الجميع (ما اشتراه) زيد وحده (بمشتري غيره) معنى بمملوك ولو بغير شرأ (لم يثبت حتى يتيقن) أي يظن (أكله من ماله) أي مشتري زيد بان يأكل منه نحو الكشف لفتى أن فيه بما اشتراه بخلاف نحو عشرين حبات ويفرق بينه وبين حبة حلف لا يأكلها واخطأت بتمرقا كله إلا واحدة بانه لا يقين هنا بل ولا ظن ثم عادة ما يثبت حمة بخلاف ما نحن فيه ولو نوى هنا نوعا مما ذكر انخص به (أو لا يدخل دار الاشترا) زيد لم يثبت (بداخل دار) أخذها زيد أو بعضها (بشفعة) لأن الأخذ بها

لا يسمى شرأ عرا ولا شرأ ويصور أخذ كلها بشفعة جوار ويحكم بها من رآها ويغيرها لكن لا يفرق واحدة بان ملك شخص نصف دار ويبيع شريكه نصفه فيأخذ بهما يبيع ما ملكه بالآخر ثم يبيع الآخر فيأخذ الشريك بها فيصدق حيث أنه أخذ كلها بشفعة (فرع) أخذ بعض السلف من قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم

المقدّمات نرى لكل شيء ولقد علموا الأصل فيه المكتوب والمشترى الأشبه بآكل الفجاء الذي يتركه عليه يصل ما أطلقه المجموع وغيره منا قال لصاحبها عني وأهلاً بآتي بخير (٦٨) أعان استخرج من البخل وفي القبر في النجدة أو المعلقة من دبور على المنجرة يحمل قوله في

(الخ) ويبنى أن مثل التبريد غير من سائر القرب فتأكدت بها أم عرش (قوله قال) أي المصنف في المجموع
وقوله وأما عطف على التي جارة الاسم والمعنى هو جمعه المصنف في مجموع غير الصحيحين أصل الله
عليه وسلم نهى عنه وقال لا يرشدوا ولا يستخرج دماغ (قوله) أي استخراج (الخ) عبارة غير مؤنما (الخ)
بالأول (قوله وفي القربة) (الخ) عبارة التأييد في التبريد عدم الكرامة لا يفرق بسوا ذلك المعلق وغيره وأما
وسيلة لطاعة (الخ) وجملة المعنى وقال ابن الرضا أن قوله في نذر التبريد دون غيره أم وهو الظاهر (قوله)
عمل قوله أي المصنف فيه أي المجموع (قوله يشبه الدعاء) عبارة المعنى يشبه قوله حمد وجهي للذي
خلقته وصورة أم (قوله) وما يؤيد (الخ) غير مقدم قوله أموسيلة (الخ) (قوله أيضا) أي كنول المجموع في
مبطلات بطلان النظر عن أجل المار (قوله أعقرية) مقبول يؤيد (قوله بتسبيه) وهذا العلاج
والتبريد (قوله ثواب الراجب) وهو يزيد على النفل بسبعين درجة متفرعان شبه (قوله كاقاله) أي أنه
يثاب على النذر ثواب الراجب (قوله وفي قوله تعالى) (الخ) عطف على قوله أموسيلة (الخ) (قوله إن له) أي للنذر
(قوله) وقد وجه) أي إطلاق الجمع المذكور (قوله أيضا) أي كالنذر (قوله ما بين) أي قبيل التنبه
(قوله) وفي أحد نوى نذر التبريد (الخ) وأما نوع الآخر فلتعلق فيه اسم أي غير ما لا تعلق فيه (قوله) وقد
يجاب) أي عن التأييد ثم التوجيه المذكورين (قوله) بأن نذر العلاج لا يتصور فيه (الخ) لأن المقصود فيه
إبعاد النفس عن المعلق عليه القربة أم سم (قوله) وأركانه إلى قوله كذا التفرع فيها يؤلى قوله كذا
إشارة (الخ) في المعنى لا القوله ويزيد على الصفة (قوله) ناذر ومنذور) سكت المصنف عنها أم معنى (قوله)
لعدم أمليه للقربة) أول التزامها وإتمامها صفة وصحة وصدقته من حيث أنها عقود مادية لا قربة فأسى
ومعنى (قوله) وغير مكلف كهي وجنوب لعدم أمليته لا التزام أسى ومعنى (قوله) ومكره) الأولى قد دعه
على وغير مكلف (قوله) مهم) أي الصبي والمجنون والمكره (قوله) في قربة مادية (عينية) كمقتضى العبد
يصح من المحصور عليه بسفه أو مفسد في القرب الدنية ولا حرج عليها في الأذمة فيصح نذرهما المالى فيها
لأنها تأخذ بديانته بذلك الحرج عنها متى ورض مع شرحه في عرش ماضى في مآلومات السفيه ولم
يؤده والظاهر أنه يخرج من تركه لأنه دين لوم ذمته في الحياة وقبيلها ساعل تنفيذها وصي بمن القرب أم
(قوله) ولو بغير إذن سيده) وقال لا أسى والمعنى خلافتها بغيره نذر التفرع مالا في ذمته كضمانه خلافا
لبعض المتأخرين أم أي حضانة باطل إذا كان بغير إذن سيده أو أمانته فصحيح ويؤيده من كسبه إلى
الحاصل بعد النذر أم عرش (قوله هنا) أي في النذر (قوله) اختص بالقرب) سبأى ما فيه (قوله) (زيد)
قوله كذا إشارة في التأييد قربة بما لا بد من إمكان فعله المذكور (الخ) (قوله) إمكان الفعل) الأولى وإمكان
(الخ) (قوله) ولا يبعد عن مكافئ) أي بعد الأيدرك منه الحسب في تلك السنة على السير المعتاد أم عرش (قوله)
أو كتابته بالتأخير (قوله) تدل) راجع لفظ تأويل اللفظ والكتبة بقوله أو تشمر راجع للإشارة وبمجرد
رجوعها لكل من الثلاث تكون الأولى تذكير الفعلين عبارة الرشيدى قوله يدل أو يشمر أي كل من اللفظ
والكتابة والإشارة أم وقوله مالا التزام تارة في العملاق وقوله مع التبع حال من قائل الفعلين وقوله
الكتابة تتعلق بتمتلك مع التبع (قوله) (لأنه) (الخ) عطف على لفظ عبارة المعنى فلا يفتقد بالتبع أم (قوله)
ومن الأول (الخ) عبارة التأييد بكوني في صراحتها نذرت لك كذا وإن لم يقله أم قال عرش قوله نذرت

[illegible]

الذين فصيح ندره المال في ذمت ولو بغير إذن سيده بخلاف الضمان لأن المثلج بناتق اذ تعالى ومن ثم اختص بالقرب لك
وزيد إمكان الفعل لصلاح ندرم صوالا ليعين مكالجه اذ الستة كما يأتي أوائل الفصل والعيبة لفظ أو كتابة أو إشارة أخرس
تدل أو نقص بالانوامم الستة في الكتاب أو كذا إشارته فخصما كل احد لا التيقودها كاستاء العقود من الاول ندرت فله أو لك أو لك

[illegible]

لك كذابا عرشيا قالوا لى يادى و قال نذرت لعن بكذا لم يتفقوا ظاهرا اهل نوى به الاقرار اوم به اه
وطيه ففرق بينه وبين ما ذكره الشارح بان الخطاب يدل على الانشاء حسب العرف كافي بملكه بخلاف
الاسم الظاهر فانه لا يتبادر منه الانشاء مـش اقول لماذا ذكره عن الزيدى بخلاف قول الشارح او
لهذا وقصور الآية فى الشارح كالتباية كمل صدقة لفلان وان اعطيه وجعلت هذا لاني صل الله عليه
وسلم اوقر الشيخ العلائى (قوله يكذ) الاول تاخير عن اولها (قوله اذا المتعد) لتقليل قوله اولها الخ
وكان الاول ليصل العلة بمجولها نذرت كقولهم مـشاغ غصب قوله نذرت (قوله هو انذرت كراخ) الاول
تاخير عن قوله انهم امرت (قوله لا لك ان نمر نذرت الخ) فقال لا لك ان نمر نذرت غير كاف بل مع
ما ذكره ممن المتعلقان كلام الشرح ساكت عن ما هو خارج نمر يحا فاذ كر احيد عمر (قوله كانت
الخ) غير ان (قوله اخبارات) يبنى وضعا لاستعلا او انشأت اى وضعا واستعلا (قوله يجب)
خبر وزعم شارح (قوله) وزعم انه لا التزام الخ) اى بخلاف قولهم المذكور (قوله نمر) خبر وزعم انه
الخ (قوله لكن الممن) يفتح الياء بالقرينة عطلة هاتين ان الممن هنا قصد الاخبار او الانشاء وفيه
تأمل (قوله يفتح اللام) لانه فى قوله لا لك ان نمر خلاف قولهم لا لك ان نمر او المتعلق اى ذلك
ينوب عن قول لا لك ان نمر نذرت غير ان التباية لا توفى لقول كثير من الذين لا يقرئونه كائن عليه بعض ذلك
وقوله اذا نذرت الكفارة لى الزيدى (قوله هو التباية) سبى بذلك قوله ص حال التعبد به متى (او يحق
خبر الخ) كذا فى التباية قال الشريدى هو او يحق خبر الخ انظر مع قوله الاق وقوله الحق او حتى
فلان يلزمى اوو المتق ما فعلت كذا الغول ام قوله او يحق خبر اف كاذب غير لان التحفة وشرح النجى
وجارة الروض كونهان عن غنى نفسه من شىء او جعلها عليه بتعليق التزام بقوله كذابا عرشيا لا انزعى
اه (قوله غضبا الخ) تارة فيه الاموال التلاعبا عرشيا عرشى عن الزيدى والبراموى والحلي قوله غضبا
راجع للجميع اى شانه ذلك ليس بقيد ان عقابته بل انه القالب اه (قوله او حتى موصوم الخ) عبارة
المعنى وتفسيره بوليس يتبدل بولس قطب بالو او قال ان كلته لله لم موصوم حتى موصوم او عجا الكفارة
فواحدة حل المذهب والو اءه عا لى لزمه بالكل اه (قوله به) اى لزم الكفارة (قول المتن وقول لاجما
شاه) بل عين عليه احدهما باختياره الظاهر لا يتعين اه سيد مروجوم بذلك المتن نقله نقل المذهب
عبارة بتخيخا وواحداهما من غير توقبل قوله اخترت حتى او اختار منها منهم لا يتعين بوله المتن
لا غير اه (قوله مقصود الامم) من المصنوع او موصوم او حتى الجبر (قوله اما اذا التزم الخ) عبارة عن
(تايه) فتبين قول المصنف قلله حتى موصوم او نذر اللجاج لا يدينهم التزام فى موصوم موصوم
اخر ولكن المصحف فى اصل الروضة فى اى قال ان دخلت الدار طلع على ان كل الحزن من صور اللجاج انه
يلزمه كفارة بين لكن هنا يلزمه كفارة عين فقط لا انما يعضه العين لا التذلل لان الملق غير قرينة لا
يعنى ان هذا منافق قول لى الشارح الماروم ثم انخص بالقرتب (قوله ومنه) اى نذر اللجاج مشهور شيدى

اخلاقاً لبعض المتأخرين مر

(أوروم) وأحق وصوم وحج (وفيه) تتجود الملق عليه (كفارة عين) لحرم مسلم كفارة النذر كفارة عين ولا كفارة في نذر التبرع
فهما اثنين جعل نذر الحجاج ونذر كثيرين من الصحابة رضي الله عنهم بولاء خلاف له ومن ثم اطلال البقنى الانتصاره (وفي
قولنا التزم) خبر من نذر وبني فليما سمي (وفي قولنا عايشا) لانه ينفذ التزم من حيث انه التزم برقبه واثنين من حيث انه مقصوده
مقصوداين ولا حيل الجسمين من موجبهما ولا لتطليها فوجب التحذير (قلت الثالث اظهر وجهه المرفون واذا علم) ما قلنا
اما اذا التزم غير مرة فلا يأكل الخبز فليما كدابة عين بل تراعى مما يمتنع على السهال من البقنى ومن اولادى عتي عدى فلان

أو الوقت لأفضل أو لأفضل كذا فان لم ينو (٧٠) التعليق فقل وان نواه تخير كائن عليه في بعض ذلك ثم ان اختار الوقت وحق المعين

(قوله أو الوقت الخ) ان قرئ به بالغم مبتدأ حذف خبره كذا زمل فواضح وان قرئ به بالجر عالق ما جزم
المعنى فليحرم اه سيدع اقول لصنيع الشارع والتأخير صريح في الجهر وعظافنا ما جزم به المعنى (قوله
لأفضل الخ) راجع لجميع ما تقدم (قوله فان لم ينو التعليق) أي تعليق الالتزام ادمش (قوله فان لم ينو
التعليق الخ) يشمل الإطلاق ولعل وجهه انها لم تكن صريحة في التعليق فلتحمل عليه الاعتدال ارادته
نعم يظهر ان نحو ان فعلت كذا يلزم الخ يلحق فيها الإطلاق بقصد التعليق لصراحته في اه سيدعمر (قوله
أو حق المعين الخ) هذا صريح في ان المعين لا يلزمه حقه بل له المدلول عنه الى الكفارة اه سم (قوله مطلقا)
أي سواء كان يجوز في الكفارة أم لا ادمش (قوله أو ارادته) أي المعين (قوله ولو قال) أي قوله كافي
المجموع في المعنى (قوله لنو) يتأمل فانه لا فرق بين هذا التصور وما سبق الا بما فعلت عنا بلا افعل أو
لا فعلن هناك فلم اطلق هنا لنو وفصل هناك اه سم عبارة عن قوله لنو أي حيث لا يسبغ تعليق فيلزم
وان نوى التعليق بخلاف ما تقدم في قوله ومنه ما يتبادر الخ فان صورته ان يقول ان كلتكم مثلا فالتق
يلزم من محرم ايت سم ذكر الاستشكال قطاه اقول قوله فان صورته الخ لا يظهر في قول الشارع كالتأية
أو الوقت الخ بل لصنيع المعنى صريح في عدم اثر اطمينة التعليق عبارة عن الوقت لا يلحق به الا على وجه التعليق
والالتزام كقولنا ان فعلت كذا افعلى عتق فحجب الكفار وقتنا غيرنا بين ما التزمه فلو قال العتق يلزم
لأفضل كذا وان لم ينو التعليق لم يكن مبينا فلو قال ان فعلت فعبدي حر فقله عتق العبد قطعا أو قال والعتق أو
والطلاق بالجر لأفضل كذا لم ينقد بعباده وحاصلها كاتري ان السبغة الاولى صريحة في المعين فتستند
مطلقا والثانية محتملة لما احتاجنا للاظهار فتستند بالنية بخلاف الأخيرة فانها لا تحتلها كذلك فلا تستند
مطلقا والله اعلم وعبارة السيد عمر قوله لنو الخ ظاهر وان قصد التعليق وهو جعل تأمل لا يقال وجهه حيث
انه تعليق بماض وهو لا قبل التعليق لا تاخر ولا يفتقر الى بيان ان فعلت كذا وهذا مستقبل وقد صرحوا
بذلك في صورتهم متعددة ومن حقه ذلك الولى المرافى في خاتمة الخاطم اه وقد يقال ان هذا الأول بغير دعاية
انما قد استحوذت من استنبال الجرام الا لا لفظ لا يحتمل ظاهرا وكذا اجاب عما يأتى عن سموه في محرم ايت
قال الرشيدى قوله لا التعليق فيه ولا التزام كانه لان كلا منهما انما يكون في المستقبلات حقيقة ولا ينافى هذا
تصويرهم التعليق بالمأخى في الطلاق لانه تعليق لفظي اه والله الخ (قوله أو التز الخ) ومثله الإطلاق كما مر
في الامعان (قوله أو افعلى احد ذلك) أي التعليق والالتزام حرش ومضى والاول كان فعلت كذا افعلى
عتق وانما كان فعلت كذا فعبدي حر مجرى (قوله وما حاتم غير متصور) فلا تصور التعليق بان
يجعل المعنى ان كنت فعلت كذا افعلى العتق أو عتق قى فلان كافي على الإطلاق ما فعلت كذا فانه تعليق سم
وعش وقد مر ما فيه قوله كافي على الإطلاق الخ في هذا القياس نظر ظاهر (قوله تنفليا) الى المتن في المتن
(قوله أو بغير مسلم) أي السابق آنفا اه معنى (قوله بين قرءا الخ) أي كتنسبح وصلاة ركعتين وحوم
يوم ادمش (قوله ما تقرر) أي من التخيير (قوله يوم) تعريض بالركن اه سم (قوله فيه) الرض قوله
حيث لا حاجة اليه (قوله وانه الخ) عطف على ما مر (قوله ما تقرر الخ) من التخيير (قوله أو التخيير اليه)
أي موكول الى رأيه ادمش (قوله سم به) الى التخيير في النهاية الاقوله بواقة الى وهذا هو الوجه
(قول المتن بان يلزم قرعة) ومن ذلك ما لو قال شخص لربى التزوج لبنته فقل ان اجزها مالك بقدر مبرها
مرارا غير نذر تبرؤ فلهذه ذلك اقل المرار ثلاث مرات زيادة على مبرها ادمش (قوله أو وصفها الخ)

(قوله وان نواه تخير) كتب على تخير مر (قوله وحق المعين الخ) هذا صريح في انه في المعين لا يلزم
حقه بل له المدلول عنه الى الكفارة (قوله لنو) يتأمل فانه لا فرق بين هذا التصور وما سبق الا بما
فعلت هنا وبلا أفضل أو لأفضل هناك فلم اطلق هنا لنو وفصل هناك (قوله وما حاتم غير متصور) فلا
تصور التعليق بان يجعل المعنى ان كنت فعلت كذا فاعلى العتق أو عتق قى فلان كافي على الإطلاق ما فعلت
كذا فانه تعليق (قوله أو وصفها) قد يقال صفة القرعة قرعة فهي داخلة في عبارة

اجزاء مطلقا أو الكفارة
وارادته عنها اعتبر فيه
صفة الاجرام ولو قال ان
فعلت كذا فعبدي حر فقله
عتق فلما كافي المجموع
علافا لما وقع للركن
لان هذا عتق تعليق ليس
فيه التزام بنحو على وقوله
العتق أو عتق قى فلان
يلزم من أو الوقت ما فعلت
كذا لنو لانه لا ملحق فيه
ولا التزام والعتق لا عطف
به الا على احد ذلك وما
متاخر متصور (ولو قال
ان دخلت الدار مثلا ففعل
كفارة بين أو) فعل كفارة
(نذر لومه) في صورتين
(كفارة بال دخول) تنفليا
لحكم المعين في الاول وبغير
مسلم الثانية اما اذا قال
فعل بين ففعل لانه لم يأت
بصفة نظر ولا عطف وليس
المعين ما يلزم في الذمة أو
فعل نذر تخيير بين قرعة ما
من القرب وكفارة بين
ولا قبل هذا تين جر نذر
في المتن عطف على بين وامتنع
رفعه بخلافه ما تقرر اذ
تمن الكفارة عند الرض
وقم وانما الذي فيه حيث
ما مر من التخيير وهو المستند
وانه لا يصح ولا يارم شيء
وهو ان اقتضاء نص البولي
ويؤيد ما تقرر في فعل نذر
انما لو تاتي في نذر التبركان
شئ اقمه معنى فعل نذر
لزمه قرعة من القرب والتخيير
اليه ذكره البلقيني (ونذر

(ان حدثت نعمة) فتحتى بمجد الشكر كما يرشد اليه تعبيرهم بالحدث (او ذهب) (٧١) ثمة) فتحتى ذلك ايضا ومر

يأتيها في بابها هذا ما نقله
الامام عن والده وطائفة
من اصحابه لكنه رجح
قول القاضي انهما لا
يتقدان بذلك وبواحه
ضبط الصيرى لذلك بكل
ما يجوز اى من غير كراهة
أن يدعى الله تعالى به وهذا
هو الوجه من ثم اعتضده
ابن الرقعة وعنده وبه
صرح القفال حيث قال
قالت لوجه اى جامع
فعل عن عبد الله قاله على
سبيل المنع فلجاء والشكر
شبهت برزقها الاستناع
بروحها لونها الوفاء اه
والحاصل أن الفرق بين
نذرى البجاء والتبران
الاول فيه تعليق برغوب
عنه والثاني برغوب فيه
ومن ثم ضبط بان يعلق بما
يقصد حصوله فنحن ان
رأيت فلانا فعل صوم
يحتمل النذرى ويخص
أحدهما بالتصديق كذا قول
امراء لآخر إن توجنى
فعل أن أبرك من مهرى
وسائر حقوق فهو تبران
أرادت الشكر على توجبه
(ت) علم من هذا
الحاصل أن من قال ليأتمه
إن جئتني بمثل عوصى فعل
أن أقبلك أو أفسخ البيع
لزمه أحدهما إن نذب
لندمه وكان يجب احضاره
مثل عوصه

قد يقال صفة القربة قربة فهي داخلة في عبارة المصنف اه سم (قوله فتحتى بمجد الفكر) أى بأن كان
لها وقع اه عش عبارة المنع واطلق المصنف النعمة ونسبها للشيخ ابو محمد بما حصل على نذور فلا
تصح في النعم المتأداة كالاستعجب بمجد الشكر لها اه (قوله في بابها) أى بمجد الفكر (قوله هذا) اى
تقديرها بذلك الاختصاص (قوله لكسر جمع) اى الامام (قوله بذلك) اى اقتضاها بمجد الفكر ع ش
(قوله لذلك) اى الملقق به بالاتزام من حدوث النعمة وازوال النعمة (قوله وهذا هو الوجه) اعتمد المنع
(قوله) فان قاله على سبيل المنع (الخ) ولو اطلقت يلحق بابها اه سیدھر اقول قضيتما بأى فاعا عن سم
مع ما فيها لاحاق بالثاني وقضية الحاصل الاتى انه لا يصح ولا يلزم معنى فليراجع (قوله والحاصل) عبارة
المنع (قائمة) الصيغة ان احصلت نذر البجاء ونذر التبر رجع فيها الى قصد التأذير فالمرغوب فيه
تبرور المرغوب عنه لبجاء وضبط اذ ذلك بان الفعل اما طاعة او معصية او مباح والاتزام فى كل منها تارة
يتعلق بالاثبات وتارة بالنفي والاثبات في الطاعة كقولنا ان صليت فعل كذا يحصل التبر بان يردن وقتى
الله تعالى للصلاة فعل كذا والبجاء بان يقال فعل فيقول لا اصيل وان صليت فعل كذا والنفي في الطاعة
كقولنا قد منع من الصلاة ان اصيل فعل كذا لا يتصور الا لما جافا نه لا يترك الطاعة والاثبات في المعصية
كقولنا قد امرت بشرب الخمر ان شربت الخمر فعل كذا يتصور لما جافا قتل والنفي في المعصية كقولنا ان لم
اشرب الخمر فعل كذا يحصل التبر بان يردن عصي الله تعالى من الشرب فعل كذا والبجاء بان يمنع من
الشرب فيقول ان لم اشرب فعل كذا ويصور التبرور البجاء في المباح فيقال ان اتوا بالتبر في النفي كقولنا ان
لم اكل كذا فعل كذا يريد ان اعانته الله تعالى على كسر شوق فعل كذا وفي الاثبات كقولنا ان اكلت كذا
فعل كذا يريد ان يسره الله تعالى فعل كذا والبجاء في النفي كقولنا قد منع من اكل الخبز ان لم اكله فعل
كذا وفي الاثبات كقولنا قد امرت بالاكل ان اكله فعل كذا اه (قوله ان الفرق (الخ) هذا الفرق لا يشمل
ما اذا كان الملقق عليه ليس مرغوبا فيه ولا مرغوب عنه بان استوى عند وجوده وعدمه يحصل التبر
تبرور ان يكتفى فيه بكون الملقق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبا فيه او لا وعلى هذا لا يقتيد نذر
التبر في مسئلة الوجبة المذكورة بما اذا قلت ما ذكر على سبيل الشكر بل يمكن ان لا يكون على سبيل المنع
اه سم اقول ما ذكره او لا من صورة الاستواء لك ان تنسك تحققها في مقام التأذير وما ذكره ثانيا من
الاحتمال الوافره عليه عاقل نصريح الحاصل المذكور الذى اتفقوا عليه (قوله فيه تعليق) اى لا التزام
قربة (قوله ضبط) اى الثاني (قوله ويخص) اى يتعين اه عش (قوله لآخر) الانسب لرجل
(قوله فهو تبر) اى فيجب عليه ابراءه عما يجب لما في المهر عما يترتب لما بذمه من الحقوق بعد
وان لم تعرفه كأتا في قول الشارح ولا يشترط طمعة التأذير ما نذر به (خرج) وقع السؤال حالو
نذر فخص انه إن نذر لله ولدا سماه بكذا والجواب عنه ان الظاهر انه إن كان ما ذكره من الاسماء
المستعجة كمحمد واحمد وعبد الله افقد نذره وانه حيث سماه بغيره وان لم يشتر ذلك الاسم بل
وان سمر بعد اه عش (قوله وان نذب لندمه) هل يعتبر كالمعية الآتية في وقت الاثبات بالثمن أوفى
وقت التأذير والظاهر الثاني اه سیدھر (قوله وكان يجب احضاره مثل عوصه) ان قرى كان فعلا مضاعفا
اقتضى ان الزوم موقوف على ندم البايع المستزم لنذب الا لا توجبه المشتري الاحضار مثل عوصه مع ان
قوله الاق وحيد فينبغي الخ فتحتى خلاه اللهم الا ان يكون الوافى وكان معنى او ان قرى كان بصورة
الكاف الجارح وان المصدر يزال هذا الثاني لكن لا يحسن عطفه على نذب لان المعطوف عليها يكون جملة
(قوله وهذا هو الوجه) كتب عليه مر (قوله والحاصل ان الفرق (الخ) هذا الفرق لا يشمل ما اذا كان
الملقق عليه ليس مرغوبا فيه ولا مرغوب عنه بان استوى عند وجوده وعدمه يحصل ان نذر تبران يكتفى
فيه بكون الملقق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبا فيه او لا وعلى هذا لا يقتيد نذر التبر في مسئلة

والايمان فاجاب على ذلك بمصل اختلاف جمع متاخرين فيقول قد صرحوا في التعليق بالاجاب بانهم جعلوا التدين ولاشك ان احضار العوض
كذلك غير ايت بعضهم اشار اليه بقوله ان عطفه بطلها المذهب مع التدين فبدلوا للاجاء اه ملخصا لكن في نظر يعرف ما قرره
وحسنه فينبغي الاكتفاء بتدبا وحده وان استوى عند الرغبة في احضار العوض وعدمه بحيث لا احضار وان لم يتدب لا تقرر ان المباح
يتصور فيه التدين وان في الروضة (٧٢) فتاوى الفتاوى فان خرج المبيع مستحافا للذكاة كذا انه لم يوجبه بان الهبة وان كانت قربا

ولا على لثمة لا يهاجمه توقف تدب الاقاة على عجة المشتري للاحضار فليتام اه سيد عمر اقول ان القراءة
الاولى متينة لان مقتضاها المذكور هو الذي افاده تعريف نذر التبر في التين وعلم من الحاصل المذكور في
الشرح ان قوله الاتي المناقش لما تموا محتاج الى التاويل باراجاع خبير عند المولى البايع للمشتري وخبير
لم يتدب الى الهبة لا الاقاة لقوله قال فيما ياتي بدل الفاية الاولى وان لم يطلها بذكر الفعل في الفاية الثانية
باراجاع خبيره الى الاحضار لسلم من الاشكال والتاويل (قوله والاي بان انتضت الهبة (قوله وعلى
ذلك) اي التفصيل المذكور وكذا الضمير المحرووق في قوله الاتي اشار اليه (قوله ان عطفه) اي علق المشتري
الترام الاقاة بطلها اي طلب البايع الاقاة لقوله المراد بطلها لازم وهو احضاره لثمن بقرينة وصفه
بالمذهب له اي للمشتري وبذلك يتدفع النظر الاتي (قوله والاي) اي بان انتضت الرغبة (قوله وفيه
نظر يعرف الخ) كانه يريد انه لا حاجة للتغيب بالطلب كما يشير اليه ما سيذكره اه سم (قوله وحسنه) اي
حين اذ فصل بذلك التفصيل (قوله فينبغي الخ) لا يخفى ما في هذا التفسير (قوله الاكتفاء) اي في كون
القول المار نذرا تبر (قوله وبه) عطف على نذرها وخبره للمشتري (قوله وان لم يتدب) اي الهبة
لاحضار البايع مثل العوض لكن المراد عدم تدب الاحضار بملازمة الزوم لان في الاكراه هو تدب الهبة
للاحضار يستلزم في الزوم وهو تدب الاحضار (قوله فان خرج المبيع الخ) اي في قول البايع للمشتري
ان خرج الخ (قوله ويوجه) اي كون الهبة على هذا الوجه ليست قربة (قوله المكروه له) اي البايع
(قوله لكرامة المعلق عليه) اي لعدم قرب الملتزم (قوله فاندفع ما قيل الخ) انما قيل شيخ الاسلام وواقع
المنى حيث قال بعد عدمه والتمسجه الاول لان القري ما نصه الاول به كما قال شيخنا الفداء النذر واي فرق
بينه وبين قوله ان فعلت كذا فقه على ان اصل ركعتين اه (قوله قديما) اي الاقاة يعني ما علقها به من
الاحضار (قوله بها) اي تلك المدة (قوله فان اخر) يعني اخر البايع الاحضار (قوله لغير نحو نسيان الخ)
وادخل بالنحو الجمل والجنون والاعمال (قوله مطلقا) اي سواء كان معذورا بغيره ما ذكره او لا (قوله ليس
نحو نسيان) اراد بنحوه ما لا يمكن اطلاق البينة عليه (قول المتن كان شئ من مرضي الخ) اي اذهب حتى كذا
اه معنى (قوله او الزمت) الى المتن في النهاية الاقوله اوقعه على الف وقوله نعم الى ولو كرر وقوله كذا
ذكره الى ويجوز (قوله او شق على الف) ان عطف على جواب الشرط فيرد عليه انه مكررو وخالف عن الراجلة
وان عطف على الشرط فيردانه لا تعليق فيه ولعل لهذا اسقط في النهاية (قوله ولم يذكر شيئا) يعني مصرفا
يدفع اليه اه عش زادال شدي ويبدل لما يبداه (قوله غير مرادله) خبر قوله وما يصرح الخ (قوله
صفحة في الخ) لا يخفى انه من غير الملق (قوله والفرق الخ) اي بين قوله ان شئ من مرضي الخ وقوله او
على الصدق الخ اه عش (قوله والفرق انه في تلك الخ) قد يقتضى هذا الفرق البطلان ايضا فقه على

لكن باعل هذا الوجه ليست
قربة ولا حرمة فكانت
بأحق وجه به جعلها في
مقابلة الاستحقاق المكروه
له دائما وهي في مقابلة
العوض غير قربة فيمكن
الاجاج نظرا لعدم القربة
ولا للتبر نظرا لكرامة
المعلق عليه فاندفع ما قيل اي
فرق بين هذا وقوله فعل ان
اصل ركعتين وبما قرره
علم ان هذا لا يشكل على
ما ذكرته في مسألة الاقاة
لوضوح الفرق بين الاستحقاق
الذي هو دائما مكروه له
واحضار العوض المحبوب
له تارة والمكروه له اخرى
فاذا جعله شرطا لتدب
هو الاقاة للتادم وان لم
يطلبها تامين فيه ما ذكره من
التفصيل واقرى ابو زرعة
فيمن نزل اخر عن اقطاعه
فندر له ان وقع اسمه بده ان
يعطيه كذا بانه نذر قربة
وعجاجة فيلزمه وقرينة
وبين مسألة الفتاوى بما
يقرب عما ذكرتموا اذا قلنا
لزوم نذر الاقاة قديما
بعده فالتباس قيد الزوم
بها فان اخر عنها لغير نحو
نسيان واكرهه فالتباس
كما يعلم مما مر في تماثل

الطلاق الفداء النذر مطلقا والفرق بين المعثور وباي عذر هو عليه لا يقبل قوله في النذر الذي ليس
نحو نسيان لانه يمكن اقامة البينة عليه (كان شئ من مرضي فقه على او فعل كذا) او الزمت نفسي كذا او فكذا الاكراه او واجب على وتحوذ ذلك
من كل ما فيه التزام وما يصرح بكلامه من مرضي فقه على الف او فعل كذا او الزمت نفسي كذا او فكذا الاكراه او واجب على وتحوذ ذلك
في الروضة بالاطلاق مع ذكره محتمة على او في الزمدي او في التصديق بشئ من مرضي به اذني منقول والفرق انه في تلك ليعين مصرفا ولا ما يدل عليه

من ذلك مكيّن أو تصدق أو نحو ذلك فكان الإلهام فيها من سائر الوجوه بخلاف هذه لأن التصديق يصرف للبساكين غالباً ويؤخذ منه صحة نذر التصديق بالف وبين الغنا ما يريد على هذا التفصيل يحمل ما وقع للأدعي (٧٣) بما يورثه المحقق في الأول وابن المقرئ

ما هو ظاهر في الطلاق حتى في نذر التصديق بالف غلبة عن أن تصور راسله بصورة الطلاق بما إذا لم يذكر التصديق بالصحة بما إذا لم يذكر الفأ أو شيئاً مجرد تصوير إذا الفارق إن غلبه ذكر التصديق وحده كما تقرر نعم بحث بعضهم أن ذكر حقيقة لم يتوهم مجرد الاخلاص يعني عن ذكر التصديق فيصرف للفقراء وفيه نظر لما روي في الرعية من الفرق بينها وبين الوقف وما يرد عليه افتعال في فعله أن أصل الفقراء درهما ولم يرد الصدقة أو هذا درهما أو أدله بأنه لو نكس لنظر فيه للأدعي بأنه لا يشهد منه إلا الصدقة ويحجب عن الحبة بأن مراده بها مقابل الصدقة لقول الماوردي في أن ملك فلان فقه عن أن أصاب ماله لو بد إن كان فلان من أعماده الله وزيد لمن يقصد بهته الثواب لا التوصل والحبة العند نذرهما أو لا فلا ولو كرر أن شئ مريض فعل كذا تكرار إلا أن أراد التاكيد كذا ذكره بعضهم وفيه نظر وقياس ما روي في الطلاق من الفرق بين تكرير الظاهر واليمين النعوس وتكرير اليمين في غيرهما بأن الأولين

الصدق يتأثر أو يتأثر وقد يمنع اقتضاه ذلك بناء على أن المراد أنه كالمريض من جنس الملتزم لا نوعه لم يعين مصراً ولا ما يدل عليه وهذا معنى قوله الآن من سائر الوجوه لكنه قد يمكن على ذلك قوله أن الفارق إنما هو الخ فليحرم إمام أو لو قد يرد بذلك المراد قول المتن ولو قال أن شئ أقصر حتى فعل التصديق يعين شيئاً باللفظ ولا بانيته لا يرد معنى لا به لم يعين مساكين لا دراهم لا تصدق ولا غيرها (قوله ويؤخذ منتهى أي من الفرق المذكور) (قوله صحة نذر التصديق بالف الخ) خلافاً لما مر من جنس المتن عبارة ولو نذر التصديق بالف ولو لم يتوهم شيئاً فكذا لم يرد معنى لا به كما جزم به ابن المقرئ تبعاً لصله لكن قال الأدعي يحتل أن يشهد نذره وبين الغنا ما يريد كالمال فقه على نذر قال شيخنا وما قاله ظاهر وأى فرق بينهما نذر التصديق بشئ أم (قوله بما يريد) أي من دراهم أو غيرها كقطع أو قول أم عش (قوله غلبة) إلى قوله نعم عبارة بأنها قد غفل عن تصور أصله الطلاق بما إذا لم يذكر التصديق والصحة بما إذا لم يذكر الفأ أو شيئاً فالفارق الخ صوب الرشيد عبارة الشارح والذي يظهر لي العكس فتأمل (قوله أصله) أي أصل الرعية وهو الرعية (قوله) أو شيئاً عبارة بأنها قد شئنا لو كانت آثارها الواضحة فيقوم قول الشارح السابق أنما أو فقه على الف ولم يذكر شيئاً الخ (قوله) إنما هو ذكر التصديق أي ونحوه ما يدل على المصرف أو الملتزم أخذنا من (قوله) من الفرق بينها وبين الوقف أي ومثله النذر (قوله) وما رعد عليه أي البعض (قوله) ولم يرد الصدقة صادقة بالأطلاق (قوله) بأنه لنرى أي كل من الصور يتبين كذا ضمير لا يشهد منه (قوله) ويحجب عن الحبة (الخ) هذا يقتضي أن الحبة المقابلة للصدقة في نفسها غير قريبة لغيرها وذلك خلاف ما يدل عليه ما رجه به ما تقدم عن فتاوى الغزالي أم سم (قوله عن الحبة) تخضع تخصيصاً بالجراب عنها تسلب النظر بالنسبة للأصلي بما قاله لاسي والمضى عبارة واللفظ للتأني فتأني الفتال أو قال الله عن أصل الفقراء عشرة دراهم ولم يرد به الصدقة لم يرد معنى ما قال الأدعي وفيه نظر إذ لا يشهد من ذلك إلا الصدقة انتهى وهذا هو الظاهر أم (قوله بأن مراده) أي الفتال (قوله من أعماده الله) يظهر أن المراد بأعماده الله ما يشمل المصرف على الكبار وإن لم يجرأه وأما بقى (قوله) وزيد عن قصد الخ) إشارة إلى معنى الصدقة أم سم (قوله الثواب) أي الأخرى (قوله ولو كرر الخ) ولو قال أن شئ أقصر حتى فعله عن أن تصدق بالتصديق مطلقاً والمريض فقير كان لا يرد منه فقته جازاً إعطاء ما لزمه إلا فلا كالواكفول نذر على ولده أو غيره التي جاز أن الصدقة على التي جازة ولو نذر أن يضي يضاة متلا على أن لا تصدق لم يشهد نذره لتصرجه بما ينافيه أم سم وقوله كان لا يرد منه فقته الخ لعل منه ما إذا كان الناذر الذي هو أصل المريض فقيراً (قوله) لأن أراد التأكيد ولو مع طول الفصل نهايتم معنى (قوله) كذا ذكره بعضهم اقتصر على ما قبل هذا أم سم وكذا اعتداه المتن عبارة ولو قال أن شئ أقصر حتى فعله عن أن تصدق بمشروطه أم سم قال في اليوم الثاني مثله فإن تصد التكرار لم يرد غير عشرة وإن قصد الاستئناف أو أطلق لزمه مشروط كان في فتاوى الفتال ويحيى مثله كما قال الزركشي في نذر الحاج أم (قوله) ومع استوائه فيه) أي في وجوب الكفارة (قوله) ويجوز (إلى قوله) ولا موسر في المتن (قوله) ويجوز الخ

أي يضاف فقه على ألف دينار أو دينار وقد يمنع اقتضاه ذلك بناء على أن المراد أنه كالمريض من جنس الملتزم لا نوعه لم يعين مصراً ولا ما يدل عليه وهذا معنى قوله الآن من سائر الوجوه لكنه قد يمكن على ذلك قوله أن الفارق إنما هو الخ فليحرم إمام أو لو قد يرد بذلك المراد قول المتن ولو قال أن شئ أقصر حتى فعل التصديق يعين شيئاً باللفظ ولا بانيته لا يرد معنى لا به لم يعين مساكين لا دراهم لا تصدق ولا غيرها (قوله ويؤخذ منتهى أي من الفرق المذكور) (قوله صحة نذر التصديق بالف الخ) خلافاً لما مر من جنس المتن عبارة ولو نذر التصديق بالف ولو لم يتوهم شيئاً فكذا لم يرد معنى لا به كما جزم به ابن المقرئ تبعاً لصله لكن قال الأدعي يحتل أن يشهد نذره وبين الغنا ما يريد كالمال فقه على نذر قال شيخنا وما قاله ظاهر وأى فرق بينهما نذر التصديق بشئ أم (قوله بما يريد) أي من دراهم أو غيرها كقطع أو قول أم عش (قوله غلبة) إلى قوله نعم عبارة بأنها قد غفل عن تصور أصله الطلاق بما إذا لم يذكر التصديق والصحة بما إذا لم يذكر الفأ أو شيئاً فالفارق الخ صوب الرشيد عبارة الشارح والذي يظهر لي العكس فتأمل (قوله أصله) أي أصل الرعية وهو الرعية (قوله) أو شيئاً عبارة بأنها قد شئنا لو كانت آثارها الواضحة فيقوم قول الشارح السابق أنما أو فقه على الف ولم يذكر شيئاً الخ (قوله) إنما هو ذكر التصديق أي ونحوه ما يدل على المصرف أو الملتزم أخذنا من (قوله) من الفرق بينها وبين الوقف أي ومثله النذر (قوله) وما رعد عليه أي البعض (قوله) ولم يرد الصدقة صادقة بالأطلاق (قوله) بأنه لنرى أي كل من الصور يتبين كذا ضمير لا يشهد منه (قوله) ويحجب عن الحبة (الخ) هذا يقتضي أن الحبة المقابلة للصدقة في نفسها غير قريبة لغيرها وذلك خلاف ما يدل عليه ما رجه به ما تقدم عن فتاوى الغزالي أم سم (قوله عن الحبة) تخضع تخصيصاً بالجراب عنها تسلب النظر بالنسبة للأصلي بما قاله لاسي والمضى عبارة واللفظ للتأني فتأني الفتال أو قال الله عن أصل الفقراء عشرة دراهم ولم يرد به الصدقة لم يرد معنى ما قال الأدعي وفيه نظر إذ لا يشهد من ذلك إلا الصدقة انتهى وهذا هو الظاهر أم (قوله بأن مراده) أي الفتال (قوله من أعماده الله) يظهر أن المراد بأعماده الله ما يشمل المصرف على الكبار وإن لم يجرأه وأما بقى (قوله) وزيد عن قصد الخ) إشارة إلى معنى الصدقة أم سم (قوله الثواب) أي الأخرى (قوله ولو كرر الخ) ولو قال أن شئ أقصر حتى فعله عن أن تصدق بالتصديق مطلقاً والمريض فقير كان لا يرد منه فقته جازاً إعطاء ما لزمه إلا فلا كالواكفول نذر على ولده أو غيره التي جاز أن الصدقة على التي جازة ولو نذر أن يضي يضاة متلا على أن لا تصدق لم يشهد نذره لتصرجه بما ينافيه أم سم وقوله كان لا يرد منه فقته الخ لعل منه ما إذا كان الناذر الذي هو أصل المريض فقيراً (قوله) لأن أراد التأكيد ولو مع طول الفصل نهايتم معنى (قوله) كذا ذكره بعضهم اقتصر على ما قبل هذا أم سم وكذا اعتداه المتن عبارة ولو قال أن شئ أقصر حتى فعله عن أن تصدق بمشروطه أم سم قال في اليوم الثاني مثله فإن تصد التكرار لم يرد غير عشرة وإن قصد الاستئناف أو أطلق لزمه مشروط كان في فتاوى الفتال ويحيى مثله كما قال الزركشي في نذر الحاج أم (قوله) ومع استوائه فيه) أي في وجوب الكفارة (قوله) ويجوز (إلى قوله) ولا موسر في المتن (قوله) ويجوز الخ

(٩٠ - شرواني وابن قاسم - عاشر) حتى أدى بخلاف الثالث أن ما هنا كالتكثير فلا يتكرر إلا أن نوى الاستئناف فإن قلت ما وجه كون هذا ليس حتى أدى مع أن الواجب به يصرف للأدعي قلت المراد بكونه حتى أدى وعندهما فيه اعتراضا به أو لا ولا اعتراضا ولا نظر لما يجب بهما لأن التلاوة الأولى فيه كفارة ومع استوائه فيه فهو بما مر فعلنا المراد ما ذكرناه فأمله

ويجوز إبدال كافر أو مبتدع بمسلم أو سني لا درم بدنيار ولا موسر بفقير لانهما مقصودان من ثم لم يرين شيئا او مكانا للصدقة معين (فيارمه ذلك) اي ما التزمه (إذا حصل الملقط عليه) خبر البخاري من نذر ان يطعم الله فليطعمه ظاهر كلامه انه يارمه القنور بادائه عقيب وجود الملقط عليه وهو كذلك خلافا لفتية ما يأتي (٧٤) عن ابن عبد السلام ثم رايه بعضهم جرم به فقال في ان شفى مرضي فلي أن اعتق هذا فنفى

له مطالبه ويجوز عليه فورا
او في نحو ان شفى فقير
سرا لا يطلب بشيء ولا بمجرد
الشفا يعق من غير احتياج
لاعتاق بخلاف فعل أن
اعتقوه يظهر ان المراد بالشفا
زوال العلة من اصلها وانه
لا بد فيه من قول عدلي طلب
اخذنا امر في المرض انخوف
او معرفة المريض ولو
بالتجرب قوته لا بغيره
آثاره من ضعف الحركة
ونحوه وافي البغوي في ان
شفى فلي أن اعتق هذا بعد
موتى به يلزم قال غيره
الظاهر أن معنى لو لم يمنع
يحه بعد الشفا وانه يجب
على الوصي فالتأخير اعتاقه
بعد موته أي عتبه قال
ومقتضى قوله لم أن التعلق
إذا كان في مصلحة لا يحسب
من الثلث وهو الظاهر كما إذا
نذر بدار مستأجرة فلم تنقض
أجارها لا بعد الموت وقوله
يعدموته ليس فيه الإساءة
وقت المطالبة بما تحقق لزومه
قبل مرضه او فيه نظر ظاهر
وأنما يتم ما ذكره ان يقل
بعدموته واما مع ذكره
فلا ينصرف الا للوصية
فليقتصر به على الثلث وبهذا
يندفع قياسه وقوله ليس

أظهر ما صودة النذر للكافر أو المبتدع وليراجع نظيره المار في الوصية اه رشدي (قوله ويجوز إبدال كافر أو مبتدع الخ) فيما مر ان أحدهما أنه يتجه ان يحلف غير المعين والا استع الا بدال الوصية تصويره بذلك تصوير قوله لا موسر بفقير بغير المعين أيضا ولا مانع لا تعد بقصد النذر للوسر لا غرض صالحه والثاني انه لا يبعد ان على صحة النذر للكافر والمبتدع ما لم يقصد لاجل الكفر والبدعة واللام يقصدو قاف في كل ذلك لم يقل تامل اهتم وقتل بعض المحققين عن الا يعاب ما يوافق الامر الاول (قوله او مبتدع) ومنه تركب كبيرة اه ع ش (قوله ولا موسر بفقير) خلافا للبغوي (قوله ولا موسر الخ) ولمل وجه تعيين الدفع للوسر وجواز العلول عن الكافر والمبتدع للسلو والسني ان التصديق عليهما قد يكون سببا لبقائهما على الكفر والبدعة بخلاف التصديق على المرسقاته لا يرتب طبع شيئا اه ع ش (قوله ومن ثم لم يرين شيئا) كان قاله عن ان اعتق هذا او تصديق بكذا في مكان كذا ومن ذلك ما لو قال لله فعل ليله للفقراء مثلا فيجب عليه فعل ما اعتقده مشهور بما يصدق عليه عرفا ففعل ليلته لا يجزئ التصديق بما يساوي ما يصرف على اللغو يختلف ذلك باختلاف عرف الناظران كان قضاها مثلا اعتبر ما يسمى ليلته في عرف الفقهاء اه ع ش (قول المتن فيلزمه ذلك الخ) (تنبيه) علق النذر بمشية الله او مشية زيد لم يصح وإن شاء زيد لعدم الجرم للاتق بالغرب نعم ان قصد بمشية الله تعالى التبرك او وقع حدوث مشية زيد لثمة مقصودة كقدوم زيدا قوله ان قدم زيد ففعل كذا فالوجه الصحة كأمس به بالأدري في الاولى ويشغف في الثانية اه معني (قوله وظاهر كلامه) إلى قوله خلافا عبارة الهاتين قوله ذلك فورا إذا كان لمعين وطالب به ولا فلا اه قال ع ش قوله إلى فلا دخل فيما لو كان لجهة عامة كالفقراء فليراجع قياس ما في الزكاة وغيرها خلافا فيجب الفقهاء اه قول عبارة المغني والروض مع شرحه لو نذر لمعين بدارم مثلا كان له مطالبة الناظر به ان لم يطلعه كالمصورين من الفقهاء لهم المطالبة بالزكاة التي وجبت فان اعطاه ذلك فلم يقبل ربه الناظر لانه أتى بما عليه لا قدره على قبول غير ما لا يجبر على قبوله بخلاف مستحق الزكاة لا لهم ملكوها بخلاف مستحق النذر وايضا الزكاة اصدار كان الاسلام فاجبروا على قبولها خوف تعطيله بخلاف النذر اه (قوله إن شفى) أي مرضي (قوله قال) أي غير البغوي ومقتضى قوله أي البغوي (قوله لزوم) الانسب يلزم (قوله لا يحسب) أي المتق (قوله وقوله) أي الناظر (قوله وبهذا) أي قوله ولا تأخير ما ذكره الخ (قوله قياسه) أي على الدار المستأجرة (قوله وقوله الخ) حلف على قياسه (قوله ولا يؤيده) أي قول الغير بعدم حسابه من الثلث (قوله لا نه الخ) علة لعدم التأييد (قوله ولا يوجد) أي الصفة والتذكير بتناول الملقط به وكذا قوله إذا أوجده أي الملقط به (قوله بينهما) أي بين قوله اعتق وقوله بعد موتى (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية الا قوله به إلى يتم وقوله لم يثبت إلى ولو شك (قوله يلزم) أي في المتن (قوله حرمت دار فلان ما قبل هذا مر (قوله ويجوز إبدال كافر أو مبتدع) فيه مر ان أحدهما أنه يتجه ان يحلف غير المعين والا امتنع الا بدال الوصية تصويره بذلك تصوير قوله لا موسر بفقير بغير المعين أيضا ولا مانع لا تعد بقصد النذر للوسر لا غرض صالحه والثاني انه لا يبعد ان على صحة النذر للكافر والمبتدع ما لم يقصد لاجل الكفر والبدعة واللام يقصدو قاف في كل ذلك لم يقل تامل (قوله أيضا ويجوز إبدال كافر أو مبتدع) مل وان معني (قوله وإذا حصل الملقط عليه) يلزمه مذكور فورا إذا كان لمعين وطالب به ولا فلا ش مر (قوله وظاهر كلامه) أنه يلزمه القنور قد يقال المفهوم من العبارة فورا الزوم وهو لا يستلزم فورا الادام (قوله في ان شفى

فيما الخ لا يؤيده ما مر أنه علق في الصحة العتق بصفة فوجدت في المرض لا باختيار وخرج من رأس المال لانهما لم ينص على المرض ولا وجد فيه باختياره بل هذا ردي عليه لانه اذا أوجده في المرض باختياره مسبب من الثلث فاولى اذا قال في المرض او بعد الوصية قوله لا عتق بعد موتى لاتاق بينهما لان استاد التمس اليه مباشرة نائبه لهجاز مشهور فصلناه لنشوف الفارح اليه وصونا لكلام المكلف عن الائنة ما لمكن وخرج ولم يزم نحو ان شفى مرضي حرمت دار فلان او مسجد كذا فهو لقولانه وعد بالانترام في

وبه رد على من نظري ذلك ثم انوى به الالتزام لم يجد انعقاده ويحك البقي انمو نذر انما مال حجر عليه بسفلم يتعلق بالموارد رشد وقرق بينه وبين مالو علق عتق عبده بصفة ثم حجر عليه ثم وجدت عتق بقوة العتق وفيه نظر ظاهر ولو شك بعد الشفاعة بالانتماء امر صدقة او عتق او صوم او صلاة فالتدبير منه من احتياين فيه للبقوى انه يجتهد وارق من نسي صلاة من الحس يتيقن شغل ذمته بالكس لا يخرج منه إلا يتيقن بخلافه ثم فان اجتمعوا لم يظهر له شيء ما ليس من ذلك اتجه وجوب الكل لانه لا يتم خروج (٧٥) من الواجب عليه يتيقن الا يفعل

الكل وما لا يتم الواجب إلا به واجب (وان لم يعلقه بشيء كما عتق على صوم) او على صوم او صدقة فلان وان اعطيه كذا ولو لم يرد المبة على ما مر عن النفل (لزمه) ما التزم حالا ولا يشترط قبول المنذور له بل عدم رده كما يأتي (في الاظهر) للخبر السابق وهذا من نذر التبرؤ اذ هو قسمان ملحق وغيره واشترط الجواهر فيه التصريح بالله ضعيف ويسمى الملحق نذر المجازاة ايضا ولو قال لله على اضية او نعتو شفعاء الله على عتق لنعمة الشفاء لزمه ذلك جرما تزيلا لثاني منزله المجازاة لوقوعه شكرا في مقابلة نعمة الشفاء وقضية الثمن ان المنذور له في قسمي النذر لا يشترط قبوله النذر وهو كذلك نعم الشرط عدم رده وهو المراد بقول الرخصة عن النفل في ان شئ مريض فعل ان اصدق على فلان بمشقة لزمته إلا إذا لم يقبل فراه بدم القبول الدلا غير على انه مفروض كما ترى ملتزم في الذمة وما فيها لا يملك إلا بقبض صحيح فائز وبه

(الخ) خرج به ما لو قال فعل عارة دار فلان أو مسجد كذا اقتضاه العمارة ويخرج من عهدة ذلك بما يسمى عمارة مثل ذلك الدار أو المسجد عراه ع (قوله) به أي التعليل (قوله) في ذلك أي في الغاء نحو ان شئ مريض عمرت دار فلان (الخ) (قوله) نذر اماليا ظاهره مطلقا عينا كان أو في الذمة (قوله) وفيه نظر ظاهر) قد مر عن المعنى والروض مع شرحه في أوائل الباب ما وافق النذر (قوله) ولو شك في النذر أو في قول فلان اجتهد في المعنى (قوله) ولو شك بعد الشفاعة في المنزاع (الخ) ومثل ذلك ما لو شك في المنذور له أو في رد ما حرره أو ع (قوله) فالتدبير منه من احتياين فيه للبقوى انه يجتهد (قوله) انه يجتهد (الخ) ثم لو تغير اجتاده فان كان ما فعله عتقا أو صوما أو صلاة أو نحو ما وقع تلوعا وان كان صدقة فان علم القابض انه عن جهة كذا أو انه تبيين له خلافه رجوع اليوم لا فلاه ع (قوله) بخلافه (الخ) أي في النذر فان تيقنا ان الجميع لم تجب أو ما وجب شيء واحد أو اشبه فيجب كذا أو في وقت القلبه ع معنى (قوله) أو على صوم) إلى قوله لا غير في النهاية لا لقوله على ما مر عن النفل (قوله) ولو لم يرد المبة صادق بالاطلاق (الخ) سم (قوله) على ما مر عن النفل (قوله) أي في شرح كان شئ مريض الخ قليل ويوجب عن المبة (الخ) (قوله) لزمه ما التزمه حالا أي وجوبا موسما اه نهاية عبارة شيخنا واما نذر التبرؤ فيلزم فيه ما التزم عتقا للكن على التراخي ان لم يقبده بوقت معين اه (قوله) السابق) أي في شرح اذا حصل الملحق عليه (قوله) فيه أي نذر التبرؤ (قوله) لزمه ذلك (الخ) ويخرج عن نذر الاضية عما يجزى فيها عن نذر العتق بما يسمى عتقا وان عجز في الكفارة قياسا على ما مر في نذر العلاج من انه لو ألزم عتقا تغير ثم ان اختار العتق اجزا مطلقا ع (قوله) وهو المراد (قوله) أي الرد (قوله) عتق ان ع (الخ) أي كلام النفل (قوله) فائز وقوله هو به أي الرد (قوله) يعطى النذر أي عتق بالذمة (قوله) من اصله ما لم يرجع (الخ) قد يقال بينهما تاف فالاولى اسقاط قوله من اصله (قوله) ومرو في الاضية الفرق (الخ) لعله اراد به قوله هناك ومن نذر معينة فقال لله على ان اضي هذه المملكة عنها بمجرد التعيين كالو نذر التصديق بمال يمينو له مذهب في هذا الوقت السابق فان ظفقت قبله أي وقت الاضية بغير تقيط فلا شيء عليه لو والملك عنها بالانتماء فهي كوديعة عنده انما لم يزل الملك على ان اعتق هذا الا بالعتق لانه لا يمكن ان يملك نفسه بالعتق لا ينقل الملك فيه لاحد بل يزول عن اختصاص الادمي بعون ثم لو اطلقه التاخر لم يضمه وما لكو الاضية بعد ذبحها باقون من ثم اتلفها ختمها بخلف (قوله) بينه أي نذر التضحية بمعينة (قوله) وبانه أي الوقف (قوله) كما تقرر) أي في قوله بخلاف نذر التصديق بيمين (قوله) يقع لبعض العوام) إلى قوله

(الخ) قوة الصلح تدل على ان هذا نذرا فان كان كذلك احتج الفرق بينه وبين ما قدم في اول الصفحة السابقة فقال قال ان قلت كذا فبدي حرق فعله من ان هذا بعض تعليق ليس فيه التزام بنحو على ادما هنا لا التزام فيه بنحو على وقعد في شرح الروض نقلا عن اصله من النذر المنعقد قوله ان شئ الله مريض فبدي حرق ان دخل الدار اه الا ان يفرق بان ذكر الشفاء يصر في النذر او يفرق بين التعليق بصفتين والتعليق بواحدة وفيه ما فيه (قوله) لم يتعلق بماله وان رشد عبارة الكثر ولا يراهم بمدرشده كما قاله البقعي قال ويحتمل ان يتعلق بماله لا تصدر الالتزام في حال اطلاق تصرفه اه (قوله) فالتدبير منه من احتياين فيه للبقوى انه يجتهد اه (قوله) به شيخنا الشهاب الرمي (قوله) اتجه وجوب الكل) كتب عليه مدر (قوله) ولم يرد المبة) صادق بالاطلاق (قوله) على ما مر عن النفل أو ائلل الصفحة (قوله) فيصيح كسب عليه مدر

يعطى النذر من اصله ما لم يرجع وقبل كالو عتق على ما مر فيه بخلاف نذره التصديق بيمين فانه يزول ملكه عنه بالنذر ولو لم يمين فلا يثاثر بالرد كاعراض النائم بعد اختياره التلزم ومرو في الاضية الفرق بينه وبين نذره في مدين فان ظفقت هل يجري هنا خلاف الوقف في اشتراط لقبول قلت الظاهر لا ويرق بقوة النذر لقبوله من الغرو والجهالات او اكا كثيرة لا تاف ان انعقاده بخلاف الوقف وان عتقوا به مع النذر لا تصور محتمة اشتراط قبوله ام لا بخلاف نذر التصديق بيمين كما تقرر (فروع) يقع لبعض العوام حملت هذا الذي فيصيح كسب كبح لانه اشتم في النذر

فمنهم من يصر لمصلحة الحجر الثبوتية بخلاف من حصل في كذا الشيء كذا فإنه لا يلزم ما يثبتون به لفظ التزام أو نذر أي أو يتو ولا نظر إلى أن النذر لا يتعقب إلا ما لا يلزم من النظر إليها في التراجع النظر إليها في المقاصد أي آخر الباب ما له تعليل بذلك ولا يشترط مخرقة التاخر ما نذر به كعصم ما يخرج له من مشرد كره القاضي ككلوله أو ثمرة تخرج من أمه أو غيرها هذه وكنت عيذان ملكته وما في قنارى ان الصلاح ما يتألف ذلك من حصة الأذرى (٧٦) والحاصل أنه يشترط في المال المعين لصحة أو عتق أن يملكه أو يعلقه بملكه ما

يتر الاستماع منه فهو نذر لجاح وذكر القاضي أنه لا زكاة في الحسن المتصور قال غيره ومعه ان نذر قبل الاشتداد هو صحت حصته للجنين كالحصية بل الأولى لا نهان شارك في قبول التعليق والخطر وصحته بالجهول والمعلوم لكنه يبين ضما بأنه لا يشترط فيه القبول بل عدم الرد ومن من الهبت حصته لقن كسب والمبة فيأتي فيه احكامها فلا يملك السيد ما بالذمة الا ببعض لقن لا لليت الا لقب الشيخ اقلاني وأراد به قرابة ثم كسراج يتبع به او اطرده في جعل النذر له على ذلك كإتيان وجعل بعضهم من النذر بالمعلوم المجهول نذر ما لو وجب ما سبحت لها من حقوق الزوجية والنذر في الصحة مثل نصيب ابنة يعدمته في وقت الموت ويخرج النذر من رأس المال لا تملكه بغير اتمام التعليق بمرقة قدر التصيب ومن ثم لو اراد التعليق بالموت كان كارتق المعلق به في أنه وصيته واقته على الأولى بعض المحققين وقاسما على النذر له بشرة

وجعل بعضهم في النهاية الا قوله وياق الى ولا يشترط (قوله في عرقهم) أي العوام (قوله لمصلحة الحجر الداخ) أي من يتاخر ترميم دون الفقر اذ ما لم يجر به المادة أه عش (قوله إليها) أي البنية (قوله من النظر إليها) الانسب من عدم النظر إليها في المقاصد عدم النظر إليها في التراجع (قوله ذكر القاضي) عبارة القاضي إذا قال ان شق الله مرضي فقه على ان تصدق بنفس ما يحصل له من المعشرات فيجب تصديق به وبعد اخراج الحسن بعب العشر في الباقي ان كان نصا بالولا عشر في ذلك الحسن لأنه لفقره غير معين فاما اذا قال الله على ان تصدق بنفس مالي بعب اخراج العشر ثم ما في بعد اخراج العشر يخرج من الحسن انتهت قال الأذرى ويشبهان بفصل في الصورة الأولى فان قدم النذر على اشتداد الحب فكما قالوا ان نذر بعد اشتداده وجب اخراج العشر والاولى لان الجميع انتهى اه رشيدى (قوله ككل ولداخ) الأولى المعلق (قوله والحاصل أنه) عبارة المفتي والروض مع شرحه يشترط في اعتقاد نذر التبرع المالية كاصدقوا لاصحية الالتزام بها في الذمة والاضافة الى معين يملكه كقوله على ان تصدق بدينار او بهذا الدينار بخلاف ما لو اضاف الى معين يملكه غيره كقوله على ان اعتق جدي فلان وان قال ان ملكك عبدا أو ان شق الله مرضي وملكك عبدا فقه على ان اعتقه أو ان شق الله مرضي فقه على ان اعتق عبدا ان ملكته أو فقه على ان اشترى عبدا واعتقه أو فمضى حر ان دخل الدار اعتقد نذره لا نه في غير الأخيرة التزم بقرعة في مقابلة لمعقوف في الأخيرة مالك للبيد وقد علقه بصفتين الشفادو الدخول وهي مستثناة عما يترفع به ولو قال ان ملكك عبدا أو ان شق الله مرضي وملكك عبدا فهو حر لم ينفذ نذره لا لم يلزم التقرب بقرعة بل على الحرية بشرطه وليس هو مال كالحال التحليل فلتا ولو قال ان ملكك أو شق الله مرضي وملكك هذا العبد فقه على ان اعتقه أو فهو حر اعتقد نذره في الأولى دون الثانية بشقها اه (قوله قبل الاشتداد) مفهومه انه في الزكاة ان نذر بعد الاشتداد اه سم (قوله ويحب صحت للجنين) عبارة النها والاقرب صحت اه (قوله لاه) أي النذر وقوله وان شاركوا أي الوصية اه عش (قوله كسب) أي الوصية والمالية لقن (قوله لا لليت) عطف على قوله للجنين (قوله يتبع به) أي لو على نذور كإتيان (قوله والنذر) عطف على نذرها (قوله هو واقته) أي بعضهم قوله في الأولى مسئلة نذرها الزوجا (قوله وقال) أي بعض المحققين (قوله ان كان بعد طرفة الخ) ويؤخذ منه جواب ما وقع السؤال عن حكمه من النذر الشائع بين الاكراد بان يقول بعضهم بالقاسية مه روزيش از مرض فوت من مال من بفلان كس نذر باشد أي نذرت على فلان قبل ثلاثة أيام من مرض موقو وحاصل الجواب ان النذر المذكور صحيح ومنجز فيمتنع تصرف الناذر في المال المنذور ان كان قوله له روزيش از مرض فوت من طرفة الخ قوله مال من معلق فيجوز تصرف الناذر فيه ورجوعه عنه ان كان قوله الله كور طر فاقوله نذر باشد يحصل على الثاني المعلق ان لم يطره مرد الناذر وهذا كله اذا طرد عرفهم باستعمال نذر باشد لانشاء النذر والافلا يتقدم الا اذا قصد به ذلك الملق واقته اعلم (قوله ويومين) أي بعض المحققين (قوله مراده) أي الناذر (قوله على الثاني) أي الظرفية للنذر (قوله ويومين) أي قوله ويصحب في النهاية الا قوله كندرت له إلى الا في المنفعة (قوله ينافي هذا) أي البطان بالتأقبت (قوله الاق) وقوله يوصف لمصلحة الحجر ككتب عليه مر وقوله بخلاف من حصل في كذا الشيء كذا فإنه لا يلزم ما يثبتون به لفظ التزام أو نذر أي أو يتو ولا نظر إلى أن النذر لا يتعقب إلا ما لا يلزم من النظر إليها في التراجع النظر إليها في المقاصد أي آخر الباب ما له تعليل بذلك ولا يشترط مخرقة التاخر ما نذر به كعصم ما يخرج له من مشرد كره القاضي ككلوله أو ثمرة تخرج من أمه أو غيرها هذه وكنت عيذان ملكته وما في قنارى ان الصلاح ما يتألف ذلك من حصة الأذرى (٧٦) والحاصل أنه يشترط في المال المعين لصحة أو عتق أن يملكه أو يعلقه بملكه ما

بستانه مدعيه ما نه يصح كما في بعض النذر بنصيب ابنة يعدمته ان كان بعد طرفة الخ بالنصيب فالنذر منجز والمقدار غير معلوم وهو لا يؤثر او طرقة النذر صحيح وخروج من الثلث وجاز الرجوع فيه كقوله تادري بمدقني على كذا بل الأولى لان النذر يحتمل التعليق دون الوقت ولم يبين حكما اذ لم يصر فرادمو الذي يظهر حله على الثاني لأنه لا تادري ويصل بالتأقبت كندرت له هذا يوما فلما نه لالتزام السابق الذي هو موضوع النذر فان قلت ينافي هذا قول الرركشي الا في من توفيت النذر بما قبل مرس الموت

الصريح بان التائب لا يحرق في النور وكذا في الصورة التي قبله والتي بعد مقتل لا ينافيه لان التائب يكون مبرحاً وهو ما مثلت به فهذا هو
المطل لما ذكرتم قد يكون متخياً كما في صورة الزركشي والتي قبلها والتي بعدها هو لا يؤثر لانه لا ينافي الالتزام وانما يرجع الى شرط في
النور هو يعمل فيه بالشروط التي لا تتفق مقتضاه كما في الوصية والوقت الواقع تنبيهه بكل منها في كلامهم فتأمله لا في المنفعة يأتي في
نذر ما مر في الوصية بل لا في نذرت هذا متديناً لك في تابتا كما للمعمرى ووضح بان ذمة الدين ولو بجعل لا يفيد اطلاقاً لان قبل خلافاً
للجلال البلقيني وليس كيه ولا لاجتهته لان النذر لا ينافي بالنذر بخلاف نحر السبع (٧٧) ولا يتوقف على قبض بخلاف المجبة وكلام

الروضة لا ينافي ذلك خلافاً لمن

زعمه كما هو واضح للشمائل
وبالترام حتى نقف على الطلب
والدهوى به وان لم يلزمه
فورا على ما ذكره من عيب
السلام وفيه نظر لا تسقط
ثابت لا غاية لا تتطرق بخلاف
المؤجل فليجبر على عقبه
فورا ثم اريد التيقن اسمعيل
الحضري حاله فقال حيث
لزم النذر وجب فواؤه فورا
وهو قياس الزكوات انما كان
الفرق وعليه فهل يتوقف
وجوب النذرية على
الطلب كالدين الحال او
يفرق بان قصد بالنذر التبرؤ
وهو لا يترتب الا بالتعجيل
بخلاف الدين كل يحصل
وظاهر ان محل الخلاف فيها
لم يزل ملكته بالنذر ويتم
بما مر في الاحتكاك انه لو قرن
النذر بالان يدولى ونحوه
يطل لثانها الالتزام من
كل وجه بخلاف على ان
اصدق بما لا لان اجتهته
فلا يلزمه ما دام حيا لتوقع
ساجته فاذا مات تصدق بكل
ما كان عليه ملكوته بالنذر لا
ان اراد كل ما يكون يده
الى الموت فيصدق بالكل

أى آتاه (قوله الصريح بان التائب لا يحرق) ولك ان تمتع دعوى الصراحة بل دعوى التافاه من
اصحابنا المراد بالتائب المطل بعد مدمه الاستحقاق ويان غايتها وما ياتي عن الزركشي من يان او ما
قط (قوله وكذا في الصورة) فيهما راعا (قوله التي قبله) اى صورة لان اجتهته والتي بعدها اى
صورة لان يحدث لم يولد (قوله ما مثلت به) اى نذرت له هذا وما (قوله لا في المنفعة) راجع الى قوله
ويطل بالتائب (قوله ما مر في الوصية) وهو الصحة اه عش (قوله اى الدين والجار متعلق بضمير
يصح الراجع للندر (قوله وليس) اى نذرا ما في ذمة الدين له (قوله ولا يتوقف) اى مطلق النذر انتقال
الملك به (قوله لا ينافي ذلك) اى صحة النذر في ذمة الدين للدين به (قوله وبالترام حتى) اى اعاقه منجرا
او معقار وجد المعلق عليه (قوله على ما ذكره) راجع الى الناية (قوله بخلاف المؤجل) اى من
الدين (قوله ثم اريد التيقن اسمعيل الحضري حاله) انظر ما في الهامش السابق على قول المتن اذا حصل
المعلق على سم يعنى ما حكمه هناك من قول النايه في يلزمه ذلك فورا اذا كان له عين وطالب به ولا فلا اه
وقد نما هناك من عش وغيره ما يتعلق به اوجه (قوله وعليه) اى وجوب الفور بقوله فهل يتوقف
وجوب النذرية على الطلب) جزم به الناية كما مر (قوله فيها لم يزل ملكه) اى كالتزام في الذمة
بخلاف نحو ان شئ من مريض فلا يطالب بشئ فاته بمجرد الشفاهة حتى كما مر في شرحه فيلزمه ذلك اذا
حصل المعلق عليه بخلاف نذر التصديق بمين فاته زول ملكته بالنذر كما مر في شرحه لانه في الاظهر (قوله
تصدق) اى انا بة الوصي فالقاضي وهذا اى على ان تصدق بما لا لان اجتهته اقول ومنه ما ياتي بقوله
ويعتمد مسلما (قوله من توقيت النذر) اى بلا تعليق (قوله بما قبل مرض الموت) اى يوم قبل (قوله
قوله من ذلك) اى صحة النذر للمسلم على الاستثناء المذكور (قوله صحة النذر بما له فلان قبل مرض
موته لان يحدث لم يولد) وينبغي اخذها بتقديم اه لا يلزمه ما دام حيا لتوقع حدوث الولة اه سم
(قوله ولو نذر لبعض ورثته) اى ساق ما يتعلق به قبل التنبيه (قوله من غير مشارك) اى من بقية الورثة
(قوله اخذها ما مر) وقد قال لاحاجة للاخذ منه لان ما مر في النذر الغير المؤقت اصلا وما هنا مؤقت
فينبغي ان لا يلزم قبل مجيء الوقت بالاحاق (قوله وقد ينادى) بكسر الراءى (قوله في ذلك كله) اى من عدم
لزمه التعجيل وعدم صحة الدعوى والبطان بالموت قبل الناية (قوله بقياسه هنا صحة) اى (قوله
يكون ذلك قياسه لو كان النذور ذلك الشيء وليس كذلك) انما النذور التصديق به فالمرجوع التصديق به

فيه انه وان كان انفس حيث ائدى خمس الجملة قد اخرجت زكاته فالتصور وليس خمساً اخرجت زكاته وان اريد
ان النذور حيث خمس المجموع لكن يسقط منه قدر زكاته فيه ان النذر لا يتعلق بالزكاة لانها ملك غير التاخر
فلا تصدق الزكاة في النذور (قوله ثم اريد التيقن اسمعيل الحضري حاله فقال حيث) انظر ما في
الهامش السابق على قوله اذا حصل المعلق عليه (قوله واخذ من ذلك بعضهم) صحة النذر بما له فلان قبل
مرض موته لان يحدث لم يولد) وينبغي اخذها بتقديم اه لا يلزمه ما دام حيا لتوقع حدوث الولة (قوله
قياسه هنا صحة) قد يقال انما يكون ذلك قياسه لو كان النذور ذلك الشيء وليس كذلك انما النذور

قال الزركشي وهذا احسن مما يعل من توقيت النذر بما قبل مرض الموت واخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بما له فلان قبل مرض موته
لان يحدث لم يولد فلهذا لو لان يموت قبل فلول نذر لبعض ورثته بما قبل مرض موته يوم ملكه كله من غير مشارك لرواى ملكته
اليه قبل مرضه قال بعضهم وفي نذرت ان تصدق بهذا فلان قبل موتى او مرضى لا يلزمه تعجيله اخذها من عن ابن عبيد السلام فيكون
ذكره الموت متلافاً للعهد الذى هو غير الهى لكن تمتع بمصره فهو ان يخرج عن ملكه لتعلق حق النذور له اللازم به ولا تصح الدعوى
به كالدين المؤجل ولو مات النذور له قبل الناية بطل وقد ينادى في ذلك كله اه لو قال انت طالق قبل موقعه خلا بقياسه هنا صحته

حالا فليكن المنذور له كافي على ان اتصدق به اذ قل فلان ينقد مطلقا نحو اذا مرحت فهو نذر له قبل مرضي يوم وله التصرف هنا قبل حصول الملق عليه نصف التذرع حتى اتى جميع فبين اراد ان يبايعا فاقض على ان يذرع كل لآخر بمائة فعلا صح وان زاد المتبدى ان نذرت لي بمائة وكثيرا ما فضل ذلك فيما لا يصح يعمو صح نذرو صح تسجيل المنذور الملق بعد التعلق وقبل وجود الصفة كما رو صح ابرام المنذور له التاذر حافي ذمه وان لم (٧٨) يملكه حيث جاز له المطالبة به كما يصح اسقاط حق الشفعة وسياتي انه لا يصح عن لا يدري

معا وهو عليه ان جهه بالكيلة
مختلفا ما اذا عرف انه
يفيد عصى مثلا ونذر
قراءة جزء قرآن أو علم
مطلوب كل يوم صحيح ولا
حيلة في حلوه لا يجوز له تقديم
وظيفة يومه فان قامت
قضى ولو نذر عارة هذا
المسجد وكان خرا بافعره
غيره هل تقول بطل نذره
لغيره فلهذا انه اذا اشار
اليوم هو خراب لا يتناول
خرا به بعد ذلك ولم يطل
بل يوقف حتى يخرب
فيعمد تصحيحا لفظ ما مكر
كل محتملوا الاقرب الاول
وتصحيح اللفظ ما مكن
انما يدل اليه ان احتمله
لفظه وقد تقرر ان لفظه
لا يحتمل ذلك لان الاشارة
انما وقعت لخراب حال
التذرع لا غير نعم ان نوى
عمار بموان خرب بعد ازمته
(ولا يصح نذر معصية) بخبر
مسلم لا نذري معصية الله ولا
فيها لا يملكه ان آدم وكان
سبب انفساد نذر عتي
المرهون عن موسم مع حرمه
اعتاقه له وان نفذ ان
المخلاف في عدم الحرمة
قوى لان حق الغير يجبر
بالقيمة والملك للمقتضى

لا يملك المنذور له فليتام اه سم اقول ويصح بذلك فترهم بين بحر ان شفى مرضي فبعدى حر
وبين بحر ان شفى فعل ان اعتقه كما مر في شرح اذا حصل الملق عليه (قوله حالا) الاولى تأخيرها عن فليملك
المنذور له (قوله كما مر في فعل ان اتصدق بهذا الخ) فيه تأمل يعلم ما مر من سم انفا (قوله ان نذرت لي
بمائة) اي تقضى هذا نذرك (قوله فيما لا يصح يعمو) اي كالربوات مع التفاضل اه سم (قوله ويصح)
الى قوله كما مر في المعنى (قوله تسجيل المنذور الخ) اي المالى اه معنى (قوله كما مر) لعله في الطلاق او
الايمان والاظهار معنا (قوله حافي ذمه) اي التاذر (قوله وان لم يملك الخ) كان شفى مرضي فعل ان
اتصدق بدمه يزيد وحصل الشفاء (قوله وسياتي) اي في الفصل الاقنى في الفروع (قوله انه يفيد) اي
التذرع (قوله ونذر قراءة) الى المتن في التباية (قوله ونذر قراءة الخ) اي ونحوه كتنطوط افسو ونذر قراءة
حرب من نحو الله لائل (قوله حتى يخرب) بفتح الاء اه عش (قوله والاقر بالاول) ونظيره انه لو حلف
ان تنسل زوجته ثم به نفسه غير ماحث لا نه محمول على النسل من وسخه ولا يبرأ بفلسا اياه من وسخ
يعرض له بعد ذلك لا تصرف الى العين الى غسلة من الوسخ الذي به وقت الحلف وبه اتي شيخنا القهاب الرملي
اه سم (قوله وتصحيح اللفظ) اي الواجب اه عش (قوله وان خرب) بكسر الراء اه رشيدى (قول
المنذرو لا يصح نذر معصية) كالقتل والزنا وشرب الخ فلا يجب كفارة ان حنث وعمل عدم لوبها بذلك
كاقتال الزركشى اذا لم يتوبه البين كما اقتضاه كلام الرافعى اخر اغان نوى به البين لزومه الكفارة بالحنث معنى
واسنى (قوله) وكان سبب انفساد الخ عبارة الحق لوردي في التوشيع اعتاق العبد المرهون قال الرافعى حكى عن
الثقة ان نذره من عقدان نفذ واعتقه في الحال او وعدا مال او ذكروا في الرمن ان الاقدام على عتي المرهون
لا يجوز قال تم الكلام كان بدواف معصية اه وبه يعلم ما في قول الشارح قاتدفع مال صاحب التوشيع
هنا عبارة التباية متولا يستثنى من ذلك صحة اعتاق الرمن المورس لانه جائز كما مر في باب اه (قوله وبقرضها)
اي الحرمة (قوله هنا) اي في نذر الدين (قوله وانهم المتن) اي قوله لان يفرق في التباية الى قوله وصلاة
في ثوب في المعنى (قوله ويؤيده) اي عدم الانقضاء (قوله عدم انقضاء نذر صلاة سبب لما الخ) اي حيث لم
يقولوا ابصحة النذرو يصل في غير وقت الكراهة في غير الثوب التجس اه رشيدى (قوله في الاولى) اي
نذر صلاح في مكان مفسوب (قوله وقديروجه الخ) فيه نظر اه سم (قوله ما قاله فيها) اي الزركشى في
التصدق به قاله يوجد التصديق لا يملك المنذور له فليتام (قوله فيما لا يصح يعمو) اي كافي الربوات
مع التفاضل (قوله والاقر بالاول) ونظيره انه لو حلف ان تنسل زوجته ثم به نفسه غير ماحث لان
غسلة محمول على النسل من وسخه ولا يبرأ بفلسا اياه من وسخ يعرض له بعد ذلك لا تصرف الى العين الى
غسلة من الوسخ الذي به عين الحلف وبذلك اتي شيخنا القهاب الرملي (قوله ولا يصح نذر معصية) في
الروض وشرحه الركن الثالث المنذور بالتزام المعصية فلا يجب به كفارة ان حنث قال الزركشى وعمل
عدم لزوم الكفارة بذلك اذا لم يتوبه البين كما اقتضاه كلام الرافعى اخر اغان نوى به البين لزومه
الكفارة بالحنث اه باختصار (قوله) وكان سبب انفساد نذر عتي المرهون الخ ولا يستثنى من ذلك
صحة اعتاق الرمن المورس لانه جائز كما مر في باب اه مر (قوله لم ينقد الخ) كذا شرح مر قياس
ان الحرمة اذا كانت خارجا لا تنعكس الانقضاء هو الانقضاء (قوله وقد يوجه ما قاله فيها) فيه نظر

وجه الحرمة حيث نفذ ما دفعه مال صاحب التوشيع هنا يفرضها على امر خارج جو هي لا تنعكس انفساد التذرع من ثم صح نذر
الاولى
الدين بما يحتاجه لواء دين وان حرم عليه التصديق بالانها لا امر خارج جو هو به ضم في قوله لا يصح التذرع هنا وانهم المتن انه لو نذر ان يصل
في مفسوب لم يعتقد هو اقر على ما قاله الزركشى من قول آخر ن يعتقد يصل في غير مؤيده عدم انقضاء نذر صلاة لا سبب لما في وقت
مكروه وصلافة في ثوب تجس لان يفرق بان الحرمة في حدين لذات المنذور او لازمها بخلافها في الاولى وقد يوجه ما قاله فيها بان الحرمة

هنا جمع عليها فالحقت بالذات بغيره في نذر التصديق والعقائد المذكورين وكالمصية المكروهة لذاته أو لآزمه كصوم الدهر الآن وكثبر مالا
يملك غيره وهو لا يصبر على الإضاعة لالارض كصوم يوم الجمعة لما يأتي في شرح قوله حام آخر وهو الجتمع وكثبره لاحدا بيه أو اولاده
نقطه قول جمع لا يصح لان الآثار هنا بغير غرض صحيح مكروه مردود بانه لا مراراض (٧٩) هو خشية العقوب من الباقين قال بعضهم وإذا

صرح اصحاب بصحة
نذر الزوجة لصوم الدهر
من غير اخذ الزوج لكنها
لا تصوم إلا باذنه مع
حرته فأولى أن يصح
بالمكروه اه على أن
المكروه هو عدم العدل
وهو لا وجوده عند النذر
وان نوى أن لا يصلي
الباقين وإنما يوجد بعد
بترك اعطاء الباقين مثل
الاول ومن ثم لو اعطاه
مثله فلا كرامة وان كان
قد نوى عدم اعطائهم
حال اعطاء الاول فتجوز
الكرامة ليست مقارنة
لنذر وإنما وجد بعده فلم
يكن لتأثيرها فيه وجهه
وهذا اندفع ما اثار به
بعضهم البطان وعمل
الخلاص حيث لم يسئل لئلا
بعضهم اما إذا نذر الفقير
أو الصالح أو البار منهم
فصح اتفاقا قول الروضة
فإن شئ الله مرضي فله
على أن تصدق على ولدي
لزمه الوفاء ظاهر في صحة
على الإطلاق وحله على
ما إذا لم يكن له إلا ولد
واحد أو سوى بينهم
أو فضله أو صف يقتضيه
تكلف (نتيجه)
اختلف مشايخنا في نذر

الاول (قوله هنا) أي في الاول (قوله وكالمصية المكروهة) كذا في النية بقوله المنق (قوله المكروهة لذاته)
كالصلاة في الحام اه ع (قوله الآن) أي لن يتضرره اياه نية اعتباره المنق خاف به ضررا أو
فوت حق اما إذا لم يخف به فوت حق ولا ضرر عليه فيعتقد ويستثنى من صحة نذر صوم الدهر رمضان اداءه
وقضاءه والعبدان ويأثم التشريق والحيض والنفاس وكفارة تقدمت نذره فان تأخرت متصاهم عنها
وفدى عن النذر وبعضه قائم رمضان ثم ان كان فواته بلا عذر فدى عن صوم النذر ولا يمكن قضاءه
ما يفطره من الدهر فلأول المطر بلا عذر الصوم عنها لم يصح سواء كان بأمر أم لا يجوز أن لا فان
أفطر فيعتان كان لعذر كسفر ومرض فلا فدية عليه وان كان سفر نومة ولا وجبت الفدية عليه لتقصيره
اه وفي الرض مع شرطه إلا أنه رجع الانتداء إذا أفطر في سفر النذرة (قوله لا امارض) خلافا للنية
وشرعي الرض والنسج والى واقعهم ميل كلامهم ورجع بقبح المعين عارته كالمصية المكروهة كالصلاة
عند القبور والنذر لا ادعاء به أو اولاده قطعا وهو الاقرب والله اعلم (قوله بغير غرض) حال من الآثار
واسترازا حمايا في قوله فعل الخلاف الخ وقوله لمكروه غير لان وقوله مردود وغيره قول جمع (قوله
بانه) أي الكرامة (قوله لا مراراض) وقد قال انه لا لازم للآثار المذكور بحسب الشان كما هو ظاهر فلا
يتم ما دعاه من الرد (قوله مع حرته) قد يمنع إطلاق حرته اه سم عبارة المنق في الرض مع شرطه ولو منع
المرافزة وجهان صوم الدهر المنتور بغيره أنه بحق سقط الصوم عنها ولا فدية عليها أو بغيره حتى كان نذرت
ذلك قبل أن يتزوجها أو كان غائبا عنها ولا يتضرر بالصوم فلا يسقط الصوم عنها وعليها الفدية إن لم تقسم
وان أذن لها فيه لم تقسم تعدا باندته (قوله وإنما يوجد) أي عدم العدل (قوله حال اعطاء الاول) أي
وحال النذر ايضا (قوله فتجوز الكرامة ليست مقارنة الخ) قد يقال لا يصح عدم مقارنة آثارها في نذر
المكروهات السابق بطلانها بغير مقارنة فضرره وان المكروه المنتور لا وجود له حين النذر فليتام اه
سم (قوله ولو تكلف) خبره وحله الخ (قوله اختلف) إلى قوله اه في النية (قوله مشايخنا) عبارة النية
من ادركه انهم العلماء (قوله مادام دينه) أو شيء منه ولو اقتصر على قوله في نذره مادام مبلغ القرض
في ذمته لم يدفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لا لقطع الديونة اه نية قال ع و لو دفع للقرض
مالا مدفوع لم يذكر له حال الاعطاء انهم القرض والنذر ثم بعد مدة ادعى انه نوى دفعه من القرض قبل منه
فان كان المدفوع استغرق القرض سقط حكم النذر من حيث ذمته لمطالبة بمقتضى النذر إلى برادة ذمته
بغلاف ما لو ذكر حال الدفع انه لنذر فلا يقبل دعواه بعد ان قصد غيره وكاعتراه بانه عن نذر القرض
ما جرت به العادة من كتابة الوصولات المشتبهة على أن ما عود عن نذر المقرض حيث اعترف حال كتابتها
أو بعد ما قامها (قوله وقال بعضهم يصح) وابقى به أو الدرجه الله تعالى وذهب بعضهم إلى الفرق بين
مال التيم وغيره ولا وجه له الفرق اه نية (قوله يصح لانا في مقابلة) وعمل الصحاح نذر لم ينفذ
(قوله مع حرته) قد منع إطلاق حرته (قوله فتجوز الكرامة ليست مقارنة للنذر) قد يقال لا يصح عدم
مقارنة آثارها في نذر المكروهات السابق بطلانها بغير مقارنة فضرره وان المكروه المنتور لا وجود له حين
النذر فليتام (قوله وقال بعضهم يصح) وابقى به شيئا من الشهاب الرمل (قوله وقال بعضهم يصح لانه في
مقابلة حدوث نعمت من القرض) وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال التيم وغيره ولا وجه له لو اقتصر على
قوله لفي نذره مادام مبلغ القرض في ذمته لم يدفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لا لقطع الديونة ثم

مقرض ما لمعينا لقرضه كل يوم مادام دينه في ذمته فقال بعضهم لا يصح لانه هل الذرجه الخاص غير قربة بل يوصل به إلى ربال التيسية
وقال بعضهم يصح لانه في مقابلة حدوث نعمت من القرض ان أجره فبدأ وانقاع قيمة المطالبة ان احتاج لبقائه في ذمته لاسباب أو اتفاق
ولا نهى المقرض ان يرد زيادة مما اقترضه فإذا التزم بالنذر انقضى لزمته فبحر حجتكم كما فاحسان لا وصلة لى باذنه لا يكون إلا في عقد
كبير ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان رباه اه وقد جمع عمل الاول على ما إذا قصد ان نذره في مقابلة الرجع الحاصل له

نذره له بخلاف ما لو نذر لاحدى هاتين المطلب فلا ينقذ لحمة الصدقة الواجبة كالواكف والنذر والكفار عليهم ومن اهل نذر شيئا الذي او يتقدم جازر فله سلب او سبي عليه فلا اقترض من ذم نذره بشئ مادام دينه في ذمته انقذ نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتضمن له فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذم من مسلم ونذره له مادام الدين عليه فانه لا يصح نذر لما من ان شرط التاخر الاسلام اه ع وشواقره البهيرو اقول لما قاله ثانيا من جو ان بدل الذي يسلم هنا غلظا لم يصرح من ان محل نذر غير المؤمنين ولا انتمعه هو ما قاله او لا من عدم انقضاء النذر لاحدى هاتين المطلب فيتحقق لاحتمال ان المراد بحمة النذر عليهم النذر لغير المؤمنين فيكون ذلك مستثنى من قولهم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع بكيفية المستثنيات وقد يؤيده انقضاء النذر لكافر معين مع انه لا يجوز صرف التصديق المنذور على اهل بلد الكافر منهم ولا صرف الواجب بالشرع له فليس امر رايث تالفا للسيد عبد الله بن عمر المشهور بصاحب البقرة بسط فيه ادلة واضحت تقول لا سديدة مصرحة بان النذر لاهل بيت النبي عليه السلام صحيح لا شك فيه ولا خلاف فيه في مذهب الشافعي وانما الخلاف في النذر المطلق او المقيد بكونه لنحو الفقراء فصرى شيخ الاسلام والتحفة والنهاية للمخني على انه كالزكاة فيخرج من اهل البيت وجميع السيدات السهو دوى السيد عمر البصري ومحمد بن ابي بكر بافضل انه لا يخرج عليهم في قيد التاخر نذره باهل البيت اما لفظه او قصده او اطراد انكاره بالعرف اليهم صح النذر لهم سواء كان المقيد خاصا بهم ذاتيا كقتلان بني فلان او وصفا كملء بلد كذا وليس بها ما لم من غيرهم او شاملا لهم ولغيرهم كملء بلد كذا وفيها علماء منهم ومن غيرهم ثم قال بعد ان بين ان كلام شيخ الاسلام والتحفة والنهاية للمخني انما هو في النذر المطلق والنذر المقيد بنحو الفقراء واثبت باطله من كلامهم وكلام غيرهم بهذا تبين فساد قول ع في حاشية النهاية في نذر المقترض لغيره وعلى الصحة حيث نذر الخ ونحو ذلك من عبارات المتأخرين عن ابن حبيب الرمي فاتهم فهو اذ كان كلامه الاذرى والتحفة انها بقوله هو فهم فاسد بردهما سلفا من انتقال من عدم الصرف لاهل البيت من نذر اصح لان النذر لا ينقذ لهم وشتان ما بينهما اه جارة ما صبر في حاشية فتح المعين قوله ما لم يعين شخصا او لا لا يعين صرفه في ذلك الشخص ولو كان من بني هاشم وبني عبد المطلب فنذر غير السيد السيد بنحو هو نذر السيد السيد بنحو هو صحيح كقوله لو اذله لدمه كالنذر لغيره بنحو هو اه (قوله على ما اذا جمل الخ) يعني اى قصد الاحسان ورد الزائد المتدبر له اخذ اعماره سيد عمر (قوله يؤيد ما ذكرناه الخ) فيه تامل فان ما مر يؤيد الثاني على اطلاقه كاجرى عليه النهاية (قوله حق) لئلا قوله لو نذر ذودين في المخني (لا ماسا به علموا الى المتن في النهاية) لا قوله او ليس فيه الى وفيه اذا ذوقه وان يمينه الى ولو اسقط وما سانه عليه (قوله) بخلاف خصلة معينة (الخ) عبارة النهاية بخلاف ما لو اذله اه اى سواء عبر باعلاها او عين ما هو الاعلى في الواقع سم وعبارة المخني لو نذر خصلة معينة من خصاله هل ينقذ كفر من الكفاية او لا ينقذ الاعلاها بخلاف العكس او لا ينقذ بالكثير رجم شيخنا الاول والوركي الثاني وقال انه القياس والقاضى الثالث وهو اوجه لان الشارع نص على التخيير فلا يغيره وعلمنا ان ما في الشارع موافق لما رجحه شيخ الاسلام موافق الثانية موافق لما رجحه الوركي (قوله او واجب الخ) عطف على واجب معنى (قوله وذلك) اى عدم صحة نذر الواجب (قوله وفي الصبر) الى لومه عبارة النهاية بقصد ارقائه لا رقاعا سم سلمته ونحو ذلك قال الشيدى

والثاني على ما اذا جملته في مقابلة حصول النعمة او اندفاع النعمة المتذكرون ويرتد النظر في حالة الاطلاق والاقرب الصحة لان اعمال الكلام المكلف حيث كان له محل صحيح غير من اعماله وما مر عن القفال في ان جامعته والحاصل بعده يؤيد ما ذكرته من الجمع فامله (ولا) نذر (واجب) معنى كصلاة الظهر او غير كاحد خصال كفارة اليقين مبها بخلاف خصلة معينة منها على ما بحث او واجب على الكفاية لعين بخلافه اذ لم يتعين فيصح نذره استحقيق ادائه مال كجهاد ويجهز ميتا لا كصلاة جنازة وذلك لانه لو لم عين بالوام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه ولو نذر ذودين حال ان لا يطالب بغيره فان كان معسرا لنفى لان انظاره واجب او موسرا وفي الصبر عليه فائدة له كرجاء غفر سمر بضاعته

لوه لان التبر عليه ذاتية حيث لا يس فيه تلك لانه لا يقر به كذا حيث لا يظن في ذلك وان اطلق فيكون ان الحال يتأجل بالتبر
 كالوصية لو لم ياذن اذ بان لا يطالب ان يصل عليه وان يوكل من يطالبه وان يبيعه لته (٨١) على القول به وان يطالب ضامعاً لو اسقط

الدين منه من هذا التبر
 لم يستقلوا نذر ان لا يطالب
 مدة فأتى قبلها فلورثة
 مطالبته كانه ابو رزقة
 وغيره مودعوا قول الاخرى
 ومن يهيم بخلافه (ولو نذر
 فعل مباح أو تركه) كاكل
 وتوهم من كل ما استوى فيه
 وتركه ابقى الاصل وان
 رجح احدهما بنية عياده
 كالاكل لتقوى على العاطة
 (لم يلزمه) خبر ابي داود ولا
 نذر الا في ما ينبغي به عاقبة
 تعالى رفق البخاري انه
عنه أمر ابا اسرائيل أن
 يترك ما نذر من نحو قيام
 وعدم استقلال وانما قال
عنه لمن نذرت أن تعزب
 على رأسه بالدف حين قدم
 المدينة اوفى بتركها
 اقترن بمن غاية سرور
 المسلمين واخافوا المناقبتين
 بقومه فكان وسيلة لقربة
 عامتوا ليعملوا به ودية
 هذه انه متوهم للآزمة
 على ان جمعا قالوا بتدبه
 لكل عارض سرور لا سيما
 التكاح ومن أمر به فيه
 في أحيان يصر عليه فلا اشكال
 اصلا (لكن ان خالف
 لزمه كفارة يمين على المرجع
 في المذهب كما يهمل اقتضاه
 كلام الروضة وأصلها في
 موضع لكن المتمد
 ما صوبه في المجموع
 وصححه في الروضة

قوله تصدق بانه أي بخلاف ما اذا لم يكن في الاظهار نقراً وكان يولم بقصد الاطلاق كما هو ظاهر للراجح
 اه (قوله لوه الخ) وهو مع ذلك على حله لكن منع من المطالبة به مانع وكثيراً ما امتنعوا لما اتاها
 ما دس في حسنة لا يطالب به وجهاً حال صدقها وهو حيث تبرأ من رغبة سال نذر ما في يدها في حسنة
 ولها ان توكل في مطالبة ان يحل عليه لان النذر شمل فعلها فقط فان زادت فيه لا يركبها ولا تحيل عليه لزم
 واستمع جميع ذلك كالتبر به بالبرهنة اه نهاية قال عش ومع ذلك أي الامتناع فهو خالفه وسألت
 عليه فينبغي صحة الحل لان الحرفة لا مر خارج جو كذا لو وكلت للراجح اه وفيه نظر ظاهر (قوله لم ياذن
 اذ قيد به ان لا يطالب) أي بخلاف ما اذا هم قال لا يطالب به ولا ضمانته لا بنفسه لا يركبها ولا يبيعه لته
 (قوله على القول به) أي نحو اذ يعين الدين لغيره من هو عليه هو الراسخ (قوله ولو اسقط الدين منه) كان
 قال لمن نذر ان لا يطالبه اسقطت ما استحقه عليك من عدم المطالبة بانه لا يسقط بل تتم المطالبة مع ذلك
 وهذا يقتضي هذا ما مر من انه يمتنع طعن عدم الرقود فاسقطت ما استحقه الحق فالتبر التبر الان يقال ان
 ما اعتاد موصراً ما اذا لم يذروا ولا يستقر النذر فلا يسقط باسقاطه به موصراً ما اذا رمد من اول الامر اه
 عش وقوله ألهم الان يقال ان ما عاين في نظره لعل الوجه ان يقال ان ما تقدم موصراً بالتبر
 المسمى (قوله) ولو نذر ان لا يطالبه مدة (الخ) انظر هل مثله ما لو نذر بقاء في مدة فأتى قبلها به وشيئاً
 والا قرب ان تليس للوارث المطالبة في هذه (قوله لورثة مطالبته) لان النذر انما شمل فعل نفسه فقط لا
 عامر اه عش ونقضته انه لو نذر ان لا يطالبه مدته ولا وراثة بعده امتنع مطالبة الوارث ما جاز للراجح
 (قوله كاكل) الى قوله لم تكن وسيلة في المنع في النهاية (قوله انه صلى الله عليه وسلم) عبارة الاسي
 والمنع من ان يناسي بيننا صلى الله عليه وسلم فطلب اذ اري جلا قاتما في القفس فقال له فقالوا هذا
 ابو اسرائيل نذر ان يصوم ولا يقبل ولا يستعمل ولا يتكلم قال مرو فليتكلم وليستعمل وليقبل لزم صومه اه
 (قوله بالدف) أي الطاراه عش (قوله وسيلة لقربة) عبارة المنع فكان من القرب اه (قوله به) فيه
 أي يضرب الدف في التكاح (قوله) وعليه أي ما قاله الجمع (قوله لكن المتمد ما صوبه في المجموع) الخ
 وقا قاله بقر المنع في التكاح عش وقره (قوله لكن المتمد) الخ وعليه كما نظر القريبين هذا
 وما تقدم في قوله ما اذا نذر في قربة كلاك لالحق يلزمه كفارة يمين ولعله ان ما سبق كان كما المراد منه
 الحديث على القول او المثل اشبه اليقين فله مصيبة الكفارة بخلاف ما عايناه من ما جعله بصورة قربة بعدت
 مشابهة باليمين اه وباتي عن المنع ما يراه (قوله هو مصحح في الروضة) كالشرح انه لا كفارة (الخ) فان قيل
 يوافق الاول ما في الروضة اصلها من انه قال لو فعلت كذا ففعل ان اطلق لك وان اكل الخبر او فعل ان
 ادخل الدار فان عليه كفارة في ذلك عندنا بخلافه لا يجب بأن لا يمين من نذر الجاح وكلام المنع في نذر التبر
 واما الاخرية فلزم الكفارة فيها من حيث اليمين لان النذر اعم من (قوله) مطلقاً اسقطه المنع والنية
 ولعله اشار بالاطلاق الى رد ما تقدم من المنع اذ عثر عن الاسي في نذر المصيبة (قوله المنع صوم ايام) اه
 الايام على الراجح اه نهاية (قوله واطلاق) الى قوله نعم في التوبة لا قوله وامتنع الى التوبة الى قوله هو موجب
 في المنع الا قوله نذر عشر قال المتن وقوله هو المراد الى المتن وقوله هو وجهه لا خروج (قوله لوه ثلاثة)
 الى يولي قديمه بكثرة لانها اقبل الجمع اه معنى (قوله كاياتي) في الفصل الاثني (قوله هو من عدم ما الخ)

(قوله لوه كفارة يمين على المرجع) قال في شرح الروض وهو الموافق لما مر من لوه ما في قوله انه فعلت كذا
 ففعل ان اطلقك في قوله انه فعلت فعل ان كل الحد وقوله فعل ان أدخل النار اه (قوله) وغير
 لا نذر في مصيبة الخ يمكن حمله على ما تقدم من الوركش بهما مش ولا يصح نذر مصيبة (قوله) وان عين
 عدداً أي بالفظ لغير عينها بالنية قبل تعيينه فنظره متعين ان النذر لا يلزم بالنية عدم التعيين الان يقال

(٩١ - شرواني وابن قاسم - حاشي) كالشرحين انه لا كفارة فيه مطلقاً كالنذر في المصيبة المكروه وغيره لا نذر في مصيبة
 وكفارة كفارة يمين خفيفاً (ولو نذر صوم ايام) واطلاق لوه ثلاثة كاياتي وان عين عدداً ما عتبه وفي الحاليين (تدب لتعظيم)

مسألة خبر أخذت لهم ان عرض له ما واهم كغيره في الصوم كان التأخير او في ذكره الاذوى او كان عليه صوم كفارة فبعضه النذر
 من تقديمها عليه ان كانت على التراخي والاوجب ذكره باليقين (فان يقدم بغيره او بالواجب) ما يقيد به منها ماعلا بالتزوم اما الموالاة
 فواضح اما التفرق فلان الشارع اعتبر في صوم المتعذر فان نذر عشرة مفرقة فصاموا لا حسب منهaxe (والا) يقيد بغيره بقوله لا موالاة
 (جزا) كل منهما لكن الموالاة أفضل (٨٢) (او) نذر صوم (سنة معينة) كسنة كذا او سنة من الغدا ومن اول شهر او يوم كذا (صامها

والفطر البدي (الفطر
 والاحصى (والترشيق)
 وجوبه بالحرمه صومها والمراد
 عدمه صوم ذلك لا تمامه
 مفطر خلافا للفتاوى (وصيام
 رمضان عنه) لانه لا يقبل
 غيره (ولا قضاء) لانها لا
 تقبل صوما لم يتصل في
 نذره (وان افطرت لحيش
 او قفاس وجب القضاء في
 الاظهر) واتصمه باليقين
 لقبول ذمتها الصوم في
 ذاته فوجب القضاء قالوا
 افطرت رمضان لاجلها
 (قلت الاظهر لا يجب)
 القضاء (وبه قطع الجمهور
 واقطعوا) لان ايام احدها
 لما تم قبل الصوم ولو
 تعرض ذلك المانع لم
 يشملها النذر (وان افطرت
 يوما متبعا) بلا عذر وجب
 قضاءه (فتقوته البر
 باختباره) ولا يجب استئناف
 سنة بله الاقتصار على
 قضاء ما افطره لان التتابع
 كان الوقت لا الكونه
 مقصودا في نفسه كافي قضاء
 رمضان من ثم ولو افطرها
 كلها لم يجب الوفاق قضائها
 ووجهه وجوبه من حيث
 ان ماتمدي بفطره يجب
 قضاءه فور او خرج بقوله

اي باللفظ فارغبنا بالنية قبل تمكين فيه نظرو مقتضى ان النذر لا يلزم بالنية عدم التعين لان اقال هذا من
 التراجع كاتقدم نظيره في قوله فروع يقع لبعض العوام الخ وفي الاعتكاف ما يؤيد ذلك اه سم (قوله
 نعم ان عرض الخ) ولو خشي التأخر اقلوا اخر الصوم يجوزته مطلقا اما الزيادة تعرض لا يرجى برؤه او لحرم
 لومه التسهيل كاقاله الاذوى اعمقني (قوله تقديمها) اي الكفارة بالصوم اه عش (قوله والا) وان كانت
 الكفارة على الفور اي بان كان سببا معصية اه عش (قوله وجب) اي تقديمها وتسهيلها (قوله حسب
 له منهaxe) وينبغي ان تقع الحصة الاخرى فلا الجاهل فان كان كذلك استفيد منه ان تغفل النفل بين
 الواجب لا يمنع تفرقه الواجب اهم جارة عش ووقت الحصة الباقية فلا مطلقا فان اجرا ما من النذر
 فان لم تعد اجراتها عتق قفاس ما ياتي في نذره من بعينه من الائم وعدم الصلح عتق صم الصحة متا ايضا اه
 (قوله كسنة كذا) اي كسنة تسع وتسعين بعد الف ومائتين (قوله او من اول شهر) بلا تبيين (قول المتن
 والترشيق) وهو ثلاثة ايام بعد النذر اه متى (قوله لانها لا تقبل الخ) عبارة الحق لان هذه الايام لو
 نذر صومها لم ينفذ نذره فاذا اطلق لا يدخل في نذره اه (قول المتن وان افطرت) اي امر اراق سنة نذرت
 صامها اه متى (قوله لا يجب القضاء) اي قضاء زمن ايامها (تنبيه) الاضافي ذلك كالحش متى
 وكثر (قول المتن وقطع الجمهور الخ) ولو افطرت بمجنون لم يجب قضاء ما جاز ما كان رمضان كزناه سم
 (قوله لم يشملها) اي النذر المطلق (قوله منها) اي السنة المعينة (قوله ولو افطرها كلها) اي السنة المتنذرة
 اه متى (قوله وجوبه) اي الا لا (قوله من حيث ان ماتمدي الخ) اي لا من حيث الاجراء اه سم (قوله
 لم تعرض) رقا فالنذر والروض وخلافا للثبته عبارة نعم ان افطرت لم تعرض لومه القضاء او مرض فلا
 قضاء كلام المصنف في الروض وهو المعتد بوقته اطلاق الكتاب ولا يضر اطلاعه العذر الشامل السفر
 ونحوه ولا ناقول خرج بقوله بلا عذر غيره وفيه تفصيل فان كان سفر او نحو وجب القضاء او مرضا دلا
 والمفهوم اذا كان كذلك لا يرد اه ولكن نظر فيها عش بمافه قد يشكك عدم وجوب القضاء حيث
 افطرت بالمرض على ما ياتي في الفصل الاق من قول المصنف ان نذر صلاوة او صوم او فاق وقت فتحه مرض وجب
 القضاء للثبته وسوى حين السفر والمرض في وجوب القضاء وهو موافق لما ياتي اه (قوله خلافا لما
 يقتضيه كلام المتن الخ) والجواب ان في مفهومه تفصيل اه سم وقدمته مع زيادة بيان عن النهاية
 (قوله وجب الخ) مرجوا به انفا (قوله وذلك) اي وجوب القضاء لا بطريق المرض والسفر (قوله

بلا عذر ما افطره بغيره فلا يجب قضاءه نعم ان افطرت لم تعرض او سفر لومه القضاء خلافا لما يقتضيه كلام المتن فيما
 والروض واصلها في المرض وجب بقوله من قال بان النذر واصله ذكره ان وجوب القضاء في المرض وذلك لان ذمتها قبل الصوم فشمها النذر
 بخلاف موالحش فان قلت فاعمل قوله بلا عذر حيث نذر الا عذر الا لا يرد ذكر ان لا قضاء فيها طريق الا عذر السفر والمرض وما يجب
 القضاء بها فقلت لا تنحصر الا عذر فياذ كر بل منها الجنون والاعمال قضاء لانها ما كالهيم كلامه والعاطف بالمعروف بما ذكرنا كل ما قبل

أصوم من التذرة فأخاره يقضيه وما لا فلا (فإن شرط التتابع) في نذر الاستعانة ولو في نية كقوله المأوردى (وجب) ينظره يوما ولو لم يذره
سفر ومرض أخذنا من غير الكفار وإن كانت قضية سياقا لأن فرحة في عدم النذر الاستئناف (في الأصح) لأن التتابع صار مقصودا (أو)
نذر صوم سنة (غير معتبر بشرط التتابع) في نذر مولو بالنية (وجب) التتابع وقابها (٨٣) النذرة (ولا يقطعه صوم رمضان عن فرحته

و) لا (نظر العبد للتشريق)

لاستئناف ذلك شرعا ومن ثم

لم يدخل في المعينة كأمرو خرج

بمن فرحته صومه عن نذر

أو قضاء أو طهر فاته باطل

ويشتمل على التتابع (ويقضيها)

أي رمضان والعيد والتشريق

لأنه التزم صوم سنة ولم

يصمها (تأما) أي متولية

(متصلة بآخر السنة) محلا

بشرطه التتابع وقارعه

المعينة بأن المعين في العقد

لا يدل بغيره هو المطلق إذا

حين قد يدل إلا ترى أن

المعينة لا يدل لعب

ظهير بخلاف ما في النذرة

هذا أن أطلق فإن نوى ما

يقبل الصوم من سنة متتابعة

لم يلازم القضاء قطعا وإن

نوى حدد أيام سنه لزمه

القضاء قطعا ومجمل مطلقا

على الحلاية (ولا يقطعه

حيض) ونفاس لتعذر

الاحتراز بينهما (وفي قضاءه

القولان) السابقان في المعينة

وقضيت ترجيح عدم القضاء

وجزم به غيره ونزاع في

ذلك يلتزم وأطال الظهور

الفرق بين المعينة وغيرها

عاما وسبقه إن الزلعة

لبعض ذلك فقال الأشبه

قضاء زمن الحيض كافي

في نذر السنة (أي قوله ونزاع في النية لا لإقوله ولو بالنية (قوله الاستئناف) فأقل وجب أه حش (قوله أو
نذر صوم سنة) أي هل لنية المعنى (قوله لم يدخل الخ) أي ما ذكر من رمضان والعيد والتشريق (قوله محلا
بشرطه) أي قوله لا للتتابع وإن لم يشرطه المعنى لا لقوله وجزم به إلى فقال الأشبه (قوله وقارعه المعينة الخ)
عبارة المعنى وقيل لا لقضية السنة المعينة إيجابا لا لول بان المعين في العقد الخ (تنبه) على الخلاف إذا
أطلق القفظان نوى الخ (قوله والمطلق إذا حين الخ) السنة المطلقة هنا قد عينت بالني صامها اسم (قوله
هذا) أي الخلاف المشار إليه بقوله وقارعه المعينة الخ (قوله عددا أيام سنة) عبارة للمعنى عددا يبلغ سنة كان
قال ثلثمائة وستين يوما أه (قوله ومجمل مطلقا الخ) عبارة للمعنى وإذا أطلق الناذر السنة حلت على
الحلاية لأنها السنة شرعا أه (قوله مطلقا) أي في المعينة وغيرها أه حش (قوله على الحلاية) هي
عند أهل الحساب ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما لكن قوله لا في الصوم سنة محلاية أو ثلثمائة وستين يوما
قديم من أجل ما نال مصطلح الحساب إذا لم يظهر فارق بين قوله سنة وقوله عددا أيام سنة لثبوتها ولغير
أهيد حرر القول بأن آفة من الروض مع شرحها يصح بخلاف الأصل المذكور (قوله لا يقطع معي

الخ) وإن أظفر لسفر أو مرض أو غير ذلك استأنف كقطر في صوم الشهر من المتتابعين معنى وروى مع
شرحها (قوله وجزم به غير ما) بمسند أه حش (قوله بامر) أي في قوله وقارعه المعينة الخ (قوله فيصوم
سنة محلاية الخ) عبارة الروض مع شرحها نذر سنة مطلقا يلازمه التتابع قبله ثلثمائة وستين يوما
عدد أيام السنة بحكم كالمشهور أو أثنى عشر شهرا بالأهلة وإن قصص لأنها السنة شرعا وكل شهر
استوعبه الصوم فأنقصه كالكمال ويتم المنكسر من الأشهر ثلاثين يوما فإذ قال وعرفنا شهرها هو ذو
الحججة منكمسر إن أبا بسبب العبد التشريق فإن نقص شوال تدارك يومين أو ذو الحججة فمفسد أيام فإن
صامها إلى سنة متوالية أي في أيام رمضان والعيد والتشريق والحيض والتفاس فإن شرط تابعها قضى
رمضان والعيد وإن أيام التشريق إلا أيام الحيض والتفاس ويجب القضاء متصلا بآخر السنة التي صامها
أه حذف (قوله حلاية) محل يدخل في ذلك ما صام أثنى عشر شهرا أهلا متفرقة وكانت كلها ناقصة مثلا
عمل تردد ما ريت كلاما يقتضى الإجزاء أه ذلك ما أجمع أه سيد حرر القول هذا بعيد بنافه تعليم
بكونها سنة شرعية كأمرو (قوله الأربعة) أي قوله وقع في المعنى وإلى قوله فظهر ما ذكر في النية لا
قوله وكون هذا إلى وليس مثلهما وقوله لا لأذنه لا لأزومه كأمرو وقوله صريح إلى الذي احتضنه وقوله أي
بأحدى الطرق إلى نية (قوله خلا قال إنكره) عبارة لا لئلا ينكره الزكشي عن ابن السكيت وغيره
فانكر ابن بزي والنوى الإتيان مردود وقد قال الجوهرى بصدق قوله إن اثنين لا يثنى ولا يجمع لأنهم
فإن أحبيتان تجمعهما كلمة صفة لا وصفة لأن اثنين أمرو (قوله وزعم الخ) تعريض بالفصح (قوله
مردود) خبر وزعم الخ (قوله بان التبعة الخ) رد لزعم الأول وهو أن حذف التبعة وقوله بان الاثنين الخ

(قوله وقارعه المعينة) أي من حيث لا يقضيها فيه (قوله والمطلق إذا حين الخ) والسنة المطلقة هنا قد
عينت بالني صامها (قوله فقال الأشبه) تضاد من الحيض كالي رمضان بل أول (قال في الكز) ويجب
بأنها لم تدخل في النذر فكيف قضى مع عدم سبق مقتضى الجوبىو أيضا فاقضاء بامر جدير هو ثابت
في رمضان دون هذا والقياس يمتنع ما علم من الفرق ويقضى فيها من سفر ومرض أه فأنظر القضاء بالمرض
هل هو من على القضاء به في المعينة (قوله فيصوم سنة محلاية الخ) عبارة الروض وإن نذر سنة مطلقا لم يلزمه

رمضان بل أول قال الزكشي ومثله التفاس (وإن لم يشرطه أي التتابع) لم يجب لعدم التزامه فيصوم سنة محلاية أو ثلثمائة وستين يوما
(أو) نذر صوم (يوم الاثنين) أدم يقضى أثنى رمضان (الأربعة) لأن التذرة لا يشملها سبق وجوبها وحذفه نون أثنى صوبه في المجموع
ووقع في الروض ولغيره أنها مؤهلة قليلة خلافا لما أنكره وزعم أن حذف التبعة لحذفها من المفرد أو للاضالة مردود بان التبعة
لذلك لم تعد بان اثنين ليس جمع مذكر سالما ولا ملحقا به بل حذفها وإثباتها

فالتأثير الخلفي أكثر احتمالاً (ومكناً) الاضطلاع بالحرف الذي قبله (التي هي الضمة في المثالين) ان صادفهم الاثنان في سائل
 اثنان رمضان وكون هذا التقابل قد لا يؤثر بعد ان تمل اليه الساجدة وهي سبق وجرها وليس مثالي يوم التلك لتقبله لاصوم التندر وغيره
 (جاءه) فلزمه صوم شهرين نياحا الكفارة او تندر (صادفها وقضى اثنان) لانه ادخل داخل نفسه صوم الشهرين (وقى قول لانه ان
 سقطت الكفارة اي وجها وسبق (٨٤) فنزل الشهرين المتتابعين (التندر) للثاني ان ينام لاصوم الشهرين اولاهم فنقصوا الاثنان

لأن الثاني الواقعة فيها
حيث مستتاة بقرينة
الحال كما لا يخفى الثاني
رمضان (قلت القول
أظهره أهاظم) واتصّر
للأول جمع محقّقون
وأطالوا في الاتصّار له ورفق
بينه وبين الثاني رمضان
بأنه لا يصنع فيه بخلاف
الكفارة (وتخصّص المرأة
(ومن بعض ونقاس) وقع
في الثاني والتأخّر من نحو
موضوع لها في الأول (أظهر)
لأنه لا يتحقّق وقوعه فيه فلم
يفرج عن نذرهما فخصّية
كلام الزوجة وأصلها
والمجموع وغيره ما نه لأصا.
ليسا واضعده جمع
متأخّرون وإجاب بعضهم
عن سكوتهم هنا على ما في
أصله بأنه لم يعلّ عليه بما
قدم في نظره بأن قلت على
ما في المناهج هل يمكن فرق
بين ما هنا ولم قلت نعم لأن
وقوع الحيض في يوم الاثنين
بينه بين متيقّن بالنسبة
لما أتدع بلوم حجبنا زمانا
ليس منه يوم الاثنين بخلاف
تصريح المعيد فكان هذا
كالمستثنى بخلاف ذلك
(لو) نذر (يوم بعينه) أي
صومه (لرمح قيل) كأن

اذ المكروه افراد بالصوم لاض صومه وبه قارق عدم نذر صوم الدهر اذا كرموق ان اول الاسبوع السبت وهو صريح غير مسلم وان تكلم فيه الحافظ كانه للمدني والبخاري وجعله من كلام كعب وان اياه روة جماعة عنه فاشبهه ذلك على بعض الرواة فرفعوه ونقل البيهقي انه مخالف لما عليه اهل السنن واجلجنا ان اول بدء الخلق في الاحد لا السبت وذلك لخبر خلق الله الارض يوم الاحد اسفاده صالح ومن ثم كان اكثر من على ان اوله الاحد جري عليه المستفاد من غير موضع غير موافق عليه فيصوم السبت لكن الذي اعتدته كالرأى الاول (ومن) نذر اتمام كل نافذ دخل فيها زومه الوفاء بذلك لا يعقبون ثم لم (شرع في صوم نفل) بان نوى (٨٥) ولو قبل الزوال وان تارخ فيه

البيهقي (نفل) اتمامه لومه على الصحيح) لان صومه صحيح فصحيح التزاه بالنذر ولومه الا تمام (وان نذر بعض يوم لم يعتد) لانه ليس بقرعة (وقيل يلزمه يوم) لان صوم بعض اليوم لا يمكن شرعا فزومه يوم كامل ويجري ذلك في نذر بعض ركعة (او) نذر (يوم) قدوم زيد فلا ظهر اعتداده) لا مكان الوفاء به بان يمله قبل فتيه بيللا ويتسقين واجبة (فان قدم ليلا او يوم عيد) او (تسقين) او (فريضان) او حيض او قاس فلا شيء عليه) لانه قيد باليوم ولم يوجد القدوم في زمن قابل الصوم نعم في الاول صوم صبيحة ذلك الليل خروجه من خلاف من اوجبه قال الرازي او يوم آخر شكر الله تعالى (او) قدم (نهارا) قابلا للصوم (وهو منظر او صائم فضاء او قرا) وجب يوم آخر من هذا) اي نذره لقدمه كالو نذر صوم يوم معين فضاء او خرج

ولا يترقب فيه الاقليل القيم او مامداه اقول لو بعد له لاجال لانكاره (قوله) اذ المكروه افراد (الخ) ولان عمل ذلك اذا صامه فقلان نذر لم يكن مكروها وقد قيل ذلك الوالده الله تعالى اتمها (قوله) وبفارق نذر صوم الدهر) كذا في النسخ فهو على حذف مصنف اي عدم محبة نذرا في غير (قوله) وفي ان اول الاسبوع السبت) وهو كذلك اتمها (قوله) وفي (الخ) اي اول الاسبوع السبت (قوله) لكن الذي اعتداه (الخ) عبارة للمنف والمعتد كالقائل شيخنا الاول وقال الزركشي يعتد به الخلاف ويبنى على هذا ان لا تراذمه يتبين في صوم يوم اجتمع السبت خروجه من الخلاف و قال في المطلب يجوز ان يقال يلزمه مع الاسبوع لقول الماوردي لو نذر الصلاة لية القدر لومه ان يصل تلك الصلاة في جميع ليالي الشهر لاجل الابهام ولو صح ما قاله المصنف لكان صليها في آخر ليقتن رمضان (قوله) اعتداه اي الصنف وقوله الاول اي ان اول الاسبوع السبت (قوله) كل نافذ (الخ) من صلاته ولو افسد احتكاف وغيره اه متنى (قوله) بان نوى قبل الزوال) وليس لنا صوم واجب بنية النهار الا اذا اه متنى (قوله) صحيح (الخ) عبارة للمنف عبادة اه (قوله) ويجري ذلك) اي الخلاف المذكور وان نذر بعض نكس فينبغي ان يبنى على ما لو احرم بعض نكس وقدم في باباته يعتد نكسا كالطلاق وان نذر بعض طواف فينبغي بقاءه على اتمه هل يصح التطوع بشرطه من قد نص في الام على انه يات عليه كالو صلى ركعة ولم يصف اليها اخرى وان نذر سجد لم يصح نذره لانها ليست بقرعة بلا سبب بخلاف سجد في الطلوع والفكر ولو نذر الجميع فامره هو متميز لعريق الوقت كان كان على ما تفرغ ولم يبق الا يوم واحدا يعتد نذره لانه لا يمكنه الا تيان التامة متنى وروض مع شرحه (قوله) بان يمله قبل) عبارة لانه يات والمضى بان يعلم انه يقدم هذا ادى بسؤال الماوردي عن ظاهر انه لا يلزمه البحث عن ذلك وان سهل عليه بل ان اتفق بلوغ الخبر له وجبوا الاطلاق (قوله) نعم يس (الخ) سواء اراد باليوم الوقت ام لا نسى ومعنى (قوله) شكر الله تعالى) اي على نعمة القدوم (قول المتن وهو منقطع) قال في شرح الروض اي بغير جنون ونحوه والافلاصاء عليه كصوم رمضان ذكره الماوردي وغيره انتهى اه سم عبارة للمنف ودخل في قوله منقطع اضاراه بتناوله منقطع او بعد التثنية من الليل نعم ان اضطر لجنون طرا فلا قضاء (الخ) (قول المتن) وجب يوم آخر عن هذا (ويمن قضاء الصوم الواجب الذي هو فيه ايضا لانه بان انه صام يوما مستحق الصوم لكونه يوم قدوم زيد للصوم من الخلاف متنى ونها في روض مع شرحه (قوله) بان ظن قدومه (الخ) عبارة للمنف بان يتبين لانه يقدم هذا غير متقنم اه (قوله) في بيت النية (الخ) عطف على فتوى عطف مفصل على مجمل اعم من اقول قول الشارح كاهو ظاهر الرابع الى قوله لاي احدى (الخ) يدل على ان قوله فتوى من جهة التفسير فيتمين ان قوله في بيت النية عطف على قوله لانه قدومه (الخ) (قوله) لا يملأ يات بالواجب (الخ) ان يتبع ان هذا من نذر المكروه لان صوم الجماعة غير مكرو معطال بل بشرط الا فراد فنذر صومه لا يكون نذر مكروه لان نذر صومه منفرد بخلاف ما اذا اطلق لصدق صومه فيجتمع صوم آخر قبله او بعده فتدفع الكرامة لتمامه (قوله) وهو منقطع) قال في شرح الروض اي بغير جنون ونحوه والافلاصاء عليه

بقضاء وما بعده ما لو صامه عن القدوم بان ظن قدومه في احدى الطرق السابقة فيما لو تحدث برؤ رمضان ليل فتوى كاهو ظاهر في بيت النية ليصح ولا شيء عليه لانه بناء على اصل صحيح (او) قدوم ولو قبل الزوال (وهو صائم فلا فذلك) يلزمه صوم يوم آخر عن نذره لانها يات بالواجب عليه بالنذر (وقيل يجب تنبيهه) بقصد كونه نذرا (ويكفيه) عن نذره بناء على انه لا يجب الا من وقت القدوم والاصح انه قدومه يتبين وجوبه من اول النهار لتعذر تمييزه وبه فرق بين هذا وما لو نذر احتكاف يوم قدومه فان الصواب في الجموع ونقله عن التمس واتفاق الاصحاب انه لا يلزمه الا من حين القدوم ولا يلزمه قضاء ما مضى منه لانه لا مكان تنبيهه

فلا يجب غير بقية يوم قدمه (ولو قال ان قدم زيد على صوم اليوم الثاني يوم قدمه) من ثلثه وتحتو تركته فهو صوم التلوي الكسر ما يلو الشيء والمراد بالتالي هنا التاج من غير قائل (وان قدم عمرو فقه على صوم اول الخميس بعده) اي يوم قدمه (فقدما) مما اوامرنا (في الاربعاء) بتلك التلوي المذكور (وجوب ٨٦) صوم يوم الخميس من اول التذنين) لسبقه (وبعض الاخر) لتحذر الايمان به في وقته نعم

والنفل لا يقوم مقام الغرض اه معني (قوله) فلا يجب غير بقية يوم قدمه) أي وإن قل جدا اه عش (قول المتن) ولو قال ان قدم زيد فقه على (الخ) قال الاذ من كلام الامامة ناطق بان هذا التذني المعلق بالقدم نذر شكر على لمة التقدم فلو كان قدومه لفرغ من قائله فكذا كما راف اجنية يوم احوال او ديهته انه او نحوهما فالظاهر انه لا ينبغي كذا للعصبة وهذا كما قال شيخنا سبوه مشوه اشتباها بالتميز بما يما به والذي بشرط كونه قربة بالتميز لا بالمعلق به والتميز هنا الصوم وهو قربة بفتح فقه نذر سواء كان المعلق به قربة ام لا اه معني (قوله) تحتو تركته) هو تقسيم المطلق للتلوي لا فالماخوذ منه متالوته بمعنى تحتها عاصه اه رشيدى (قوله) ووقع لشارح) وهو ان شبه اه معني (قوله) قالته) اه عن المجموع (قوله) لم يصح نذره على المذهب) فيه انه يمكن الرقاه بان يعلم يوم قدمه زيد فيصوم اليوم الذي قبله كما هو في نذر صوم يوم قدمه زيد اه رشيدى زاد الحلبي الا ان قال امس لا يتصور وجوبه بالنسبة للمستقبل لان جهله متعلقا بجراه الشرط ليكون مستقبلا بخلاف يوم قدمه زيد وعينه قوله امس مثل قوله اليوم الذي قبل يوم قدمه زيد حرره اه (قوله) وغلط فيه) عبارة المعنى قال شيخنا ما نقل عنه اه المجموع من أنه قال يصح نذره على المذهب سبوه اه ولعل نسخه اى المجموع مختلفه بالجمله فالمعتمد الصفة لا يقدح في ذلك باخبار ثقة مثلا كما راه اقول لهذا خلاف منيع صريح الشارح كالنهاية وشرحي الروض والمجيب من عدم صحة التذني (قوله) ونظيره ما ذكر) اى فى المتن (قوله) لكن في هذه اراما (الخ) والاربع انقضاء التذني الثاني وقته عن السابق منهما ولا يجب الاخرى باذ لا يمكن القضاء في خلاف الصوم فان وقعا معا او فرع بينهما ما يقرب هذا الذي في النهاية كان فى اصل الشارح من ضرب عليه وابده بما ترى اه سيد عمر اقول وعقب الاسنى كلام الروض الموافق لكلام النهاية بما نصه كذا تفقه في الروضة عن فتاوى القاضى عن العبادى والذى فيها عنه ان التذني الثاني موقوف فان شئ المريض قبل التقدم او بعده او معه بان انه لم يعتقد العبد مستحق العتق عن الاول وان مات انقضى واحتق العبد منه كذا ذكره البخارى في فتاويه اه زاد المعنى وهذا او جملوا نذر من موت او لاده حتى رقيق ان عاش لم يولد له فاش له ولدا اكثر من اولاده الموقوف لولده لئلا يلامه العتق اه (قوله) عن السابق) اى من القضاء والتقدم (قوله) كانه للقاضى) عه قد مر انما عن الاسنى والمعنى رد بان ما في فتاوى القاضى عن العبادى موافق لما في فتاوى البغوى (قوله) الاولى) وهى القضاء (قوله) حتى) الاولى هنا وفي نظيره الاتيين احتق من باب الالفاظ (قوله) واذا تمارضا) اى الالفاظ والتصحيح (قوله) فان وجد الاول) وهو الشفاء (قوله) مطلقا) اى سوا وجد الثاني معه او قبله او بعده (قوله) والا) اى بان مات المريض (قوله) صحة المعلق متصلا (خ) كان قال ان دخلت دارى فانتحر (قوله) ووقته) اى وصحة وقف المعلق (خ) (قوله) عه) اى من تعليق العتق بالبدخول (قوله) بنحو البيع) اى كالتق (قوله) بالاول) اى بالقضاء (قوله) وهو اى التذني (قوله) يلزم ما ذلك) قد بينع بدليل العتق عن اول التذنين وقائده صحة الثاني انه اذا تندر حصول الاول حتى عن الثاني اه سم (قوله) ويؤخذ) الى قوله اه في النهاية وكذا كان في اصل الشارح

يصح مع الامم صوم الخميس عن التذني الثاني وبعضه يوم اخر من التذني الاول وفي المجموع لو قال ان قدم قبل الامم صوم امس يوم قدمه لم يصح نذره على المذهب ووقع لشارحه اه قال عه صح نذره على المذهب وغلط فيه ونظيره ما ذكره الرقاه ان شقاه مريض قبل حتى هذا ثم قال ان قدم غايي لم يعل عتقه حصل القضاء والتقدم لكن في هذه آراء راي القاضى كانه في التوسط عه عدم انقضاء التذني الثاني ويمتنع عن الاول وراى العبادى الانقضاء ويمتنع عن السابق كانه للقاضى عه ولا يوجب الاخير شيئا فان وقعا معا افرع بينهما وتمر الاقراخ ان اى نذر خرجت القرعة له احتقه عه وراى البغوى انه موقوف فان وجدت الاولى حتى عنها والافمن الثانية الذى يتجه ترجمه هو الاخير لان التذني قبل التعليق حتى بالمعتمد وعينه فاذا علق بالتقدم لم يمكن القاءه لاحتمال عدم العتق عن الاول والعتق يحاط له ولا صحة الا ان

كصوم رمضان ذكره الماوردى وغيره اه (قوله) وراى العبادى الانقضاء) كتب على راي مر (قوله) وهو لا يجوز الرجوع عه (خ) هذا يدل على امتناع ربه قبل وجود الصفة خلاف قوله لا ان نعم الخ للتام (قوله) يلزم ما ذلك) قد بينع بدليل العتق عن اول التذنين وقائده صحة الثاني انه اذا تندر حصول الاول حتى عن الثاني (قوله) نعم يؤخذ (خ) اقتصر عليه شرح مر (قوله) بانما (خ) غير موجود في النسخة المصلى

لمارضة نذر الاول وهو اولى بسبقه فوجب العمل بقضيته ما أمكن وإذا تمارضا لم يقول بوقفه وقف تبين فان وجد اخذا الاول حتى عه مطلقا والاحتق عن الثاني فان قلت جميع المعلق عه بدخول مثلا ووقفه تدمية نذر الثاني حتى يرتب عليه ما ذكر عن العبادى قلت يفرق بان البدخول المعلق به لا لا التزام فيه لجاز الرجوع عه بنحو البيع بخلاف التذني فانها تعلق بالاول وهو لا يجوز الرجوع عه لا بطلان صحة نذر الثاني يلزم ما ذلك بخلاف القول بالتوقف تبين لان فيموقاه بكل من الاول والثاني في الجملة لتمامه قبل ويؤخذ

من جهة التثنية الثانية يمه قبل وجود الصفه وفيه نظر لان التثنية الثاني وان قلنا بوجبه لا يطل المتى المستحق من اصله بخلاف البيع
(فصل) في تندر النسك والمدقة والصلوة وغيرها اذا (تندر المتى الى بيت الله تعالى) (٨٧) وفيه يكره الحرام او نواه او نوى ما يختص

بكالطواف فيها يظهر ومن ثم كان ذكر بقعة من الحرم كدار الى جبل كذكر البيت الحرام في جميع ما يأتي فيه (او اتيانه) والذهاب اليه مثلا (فالذهب وجوب اتيانه بحج وحرمة) او جهما وان تفي ذلك في نذره ويرقى بين يمين نذر التضحية يبله الشاة على ان لا يرقى عليها فانه يلغو النذر من اصله لان التذرعنا والشرط هنا تضادا في معين واحد من كل وجه لا تضادا الاول خروجهما عن ملكه بمجرد التذرع الثاني بقاها على ملكه بعد التذرع بخلافهما ثم قائما لم يشروراد على شيء واحد كذلك لان الايمان غير النسك فلم يضاد فيه ذات الايمان بل لازمه والنسك لفعله فذهبوا ولو هوه كما يعرف عامر في مائة لا يتأثر بمثل هذه التضادة لضعفها ثم رايته شيخنا اشار لذلك في شرح الروض ورفق في شرح البهجة بان التضحية مالا يوقان الحرم بدنيته هي احتيق وفيه نظر لانهم الحقوا بالحج بالمالية في كثير من احكامها وذلك لانه لا يرقى في اتيان الحرم الا بذلك فلم يحل للتذرع على المعبود الشرعي ومن ثم

اختدام قول سم مانصه قوله نعم يؤخذ الخ اقتصر عليه مشروعه هو غير موجود في النسخ المصالح عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها او الرجوع عنه (قوله وفيه نظر الخ) وياتي في القروع ما ملخصه ان الحج موقوف وقتين فان وجدت الصفه تبين عدم صحة الحج والا كان مات المريض تبين صحة (فصل) في نذر النسك والمدقة والصلوة وغيرها (قوله في نذر النسك) الى قوله ويرقى فيها بقية المتى الا قوله كالطواف فيها يظهر (قوله ان تندر المتى الى بيت الله تعالى او اتيانه) انما جمع بين المعنى والايمان للتبيين على خلافه في حقيقته فانه راقى في المعنى وعاقص في الايمان اه معنى أقول وتوطئة للتفصيل الاتي في لزوم المعنى اه سيد عمر (قوله) او نوى ما يختص به الخ عبارة للمعنى والروض مع شرحه وان نذر ان ياتي بمرقات لم يثبت نذره لان مرقات من العمل فهي كبلد آخر ولو تندر اتيان مكان من الحرم كالصفا والمروة او مسجد الحنفيا فمضى او مودقة او دارا في جبل او الجدران لزمه اتيان الحرم بحج او عمرة لان التربة انما تتم في اتيانه بنسكه التذرع على الواجب وحرمة الحرم شاملة لجميع ما ذكر من الاكثر نحو ما في تفسير الصيد وغيره اه (قوله) او الذهاب اليه مثلا (ومثل ذلك ما اذا تندر ان يسبى شيئا من بقع الحرم او ان يضربه بشيء مثلا كاصحها الاخرى اه وشيئ (قوله) وان تفي ذلك عبارة للروض والمعنى وان قال بلحج ولا عمرة اه (قوله) ويرقى الخ) يعني في الفرقان النسك شديد التقصير والذوم اه سم (قوله) يتيه اه نذر المتى الى بيت الله الحرام بلحج وحرمة فانه يستند (قوله) لا تضاد الاول اه في التذرع وفيه الثاني اه الشرط (قوله) لان الايمان الخ) قد يقال ان التضحية غير التفرقة لانها عبارة عن الذبح فلم يضاد تضحية ذات التضحية بل لازما اه سم (قوله) وهي احتيق (اه) من المالية (قوله) لانهم الحقوا الخ) مجاب عنه بان الحاق البدن بالمالي في بعض الاحكام لا يخرج من كونه بدنيا واما احتيق فقامه اه سم (قوله) وذلك الى قوله ويحت البقطين في المعنى والى الثاني اه (قوله) من ثم الى ما اذا (قوله) وذلك راجع الى ان (قوله) الا بذلك اه النسك (قوله) يلزم اه اتيانه بنسكه (قوله) حلا للتذرع على المعبود الشرعي) وفي قول من طريق لا يجب ذلك حلا للتذرع على جازي الشرع والاول يصح على واجب الشرع معقوبنا في قوله ومن ثم لو تندر الخ لا يظهر وجه التفرع ولذا حذف المعنى من ثم (قوله) ولم يلزم مضي) ويلغو نذره لانه لا يجب حلا بالنسك فلم يجب اتيانه بالنذر كاستر المساجد يفارق لزوم الاحتكاف فيها بالنذر بان الاحتكاف عبادة في نفسه هو مخصوص بالمسجد فاذا كان المسجد فضل والعبادة فيه مزيد ثواب لكانه التزم فضيلة في العبادة الملتزم الايمان بخلافه فاسم معنى (قوله) بذلك اه أي بالحرام (قوله) لان المساجد كلها بيوت لله تعالى اه في بيت الله يصدق بيته الحرام ويسائر المساجد اه معنى (قوله) والذي يتجاءل نعم ان اراد اتيانه الاستمرار فيه فيجب ان لا يلهيه الا ارادة صرفه عن موضوعه شرعا فليشامل اه سم وهل الحكم كذلك وادراك ذلك خصوص الطواف فقطو الظاهر نعم (قوله)

عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها او الرجوع عنه (فصل) تندر المتى الى بيت الله الخ (قوله) وفيه يكره الحرام او نواه او نوى ما يختص به الخ) قال في الروض وان تندر ان ياتي بمرقات لم يثبت الحج او ياتي بيت الله لم يلزمه شيء (قوله) وان تفي ذلك الخ) عبارة للروض وان قال بلحج وحرمة اه (قوله) ويرقى بين يمين نذر التضحية بهذه الشاة الخ) قد يكتفي في الفرقان بالنسك شديد التقصير والذوم (قوله) لان الايمان الخ) قد يقال ان التضحية غير التذرع بل لهما عبارة عن الذبح فلم يضاد تضحية ذات التضحية بل لازما (قوله) لانهم الحقوا الخ) مجاب بان الحاق البدن بالمالي في بعض الاحكام لا يخرج من كونه بدنيا واما احتيق فقامه سم (قوله) والذي يتجاءل يلزمه كتب عليه

او تندر اتيان مسجد المدينة او بيت المقدس لم يلزمه شيء كاستر المساجد ما اذا ذكر البيت ولم يقيد بذلك ولو اذ لم يلغو نذره لان المساجد كلها بيوت لله تعالى ويحت البقطين ان من تندر اتيان مسجد البيت الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء ولا تعجبه بالنسبة الى كعبة المساجد فاحتال آخرو الذي يتجاءل به يلزمه النسك هنا ايضا

وان نذرناهم في الحرم او في المسجد او في الكعبة او في الموضع الذي لا يلهو بمشئ) لانه لا يقتضيه ظاهر كواب (وان نذرنا المشئ الى الحرم او جوه منه (او) نذر (ان يصح او يصير ما شيا (٨٨) فالظاهر وجوبه للمشئ من المكان الذي يباح له القساذ او الفوات او فراخ التحليل وان

صار موضوعا عارضا على الزام مع (الخ) فلا يقال هذا مجاز تقدم الحقيقة لأن هذا باعتبار العقول ونظر اليه
الزم من أن لا يلزم في آياتنا المبيحة ولا للمرأة (قوله ومن يلزم الخ) من تسمية العلة (قوله لما) أي الحج
والعمرة (قوله هنا) أي فيما إذا نذر آياتنا المسجد الحرام (قوله) وأن نذر ذلك الخ) غايته الإشارة
إلى آياتنا المسجد الحرام (قوله المان) فإن نذر آياتنا (الخ) أي إلى بيت المقدس الحرام أو النذاع باليه أو نحو ذلك
أدعنى (قوله لا لا يقتضيه) إلى قوله وبقرق في معنى الإزالة فانقدم ما عارضه ما نذر قوله في خبره
ومع كون الركب إلى آياتنا النهاية الإلزامية (قوله الركب) ونذر الشيء وإن يمحى (الخ) أي هو مر قادر
على الشيء حين النذر أما ما جاز فلا يلزم معنى ولو نذر عليه بحقة شديدة ليلزمه أيضا كذا ذكره الزكي
أدعنى وفيه معنى بعد ذلك من أنه لا يمتنع في ظاهره انتقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزم معنى
أه قوله لا يقتضيه أي اتقا في المان (قوله إلى الفساد والقوات) أخرج ما بعدها وسبأ في قيل المان
أه سم (قوله أفرغ التحاليل) ويحصل ذلك برمي جرة العقبة والحق والطواف مع السي أن لم يكن سمى
بمدطوف القدم أم عش (قوله وإن بقي طير من الخ) عبارة عن الشيء ولا يجب عليه أن يستمر حتى يرمى
رئيسه لا سيما خارجا من الحج خروج السلام الثاني أه (قوله يرمى بعدها) أي لا يأم التبريق أم عش
(قوله في حوائجه) لغير من تجارة أو غيرها أه معنى (قوله لأن الشيء قرب الخ) لعل المراد أنه مقصود
من حيث كونه آياتنا الحرم مثلا أه ورشدي (قوله وهذا القرب الخ) أي هو كونه قرب مقصود في
نفسها أو القرب في جهة النذر أه ورشدي (قوله يلزم به) أي بالشيء إذا نذر الركب (قوله ككسه)
عبارة عن الرض (فرع) لو نذر الركب شيء أو عدم انتهت فانظر لو سافر في سفينة هل يقوم مقام الركب
حتى لا يلزم عدم مطلقا أو بشرط أن لا يرمو في الركب أو يعمه أو لا يقوم مقامه مطلقا سم أقول مقتضى
تعليم الفضيلة الركب بأن فيه تحمل زيادة مؤنة في سبيل الله الاحتمال الثاني والله أعلم (قوله كذهب
عن فضة الخ) أي فيما إذا نذر التصق بأحد ما (قوله فاجرا الفاضل الخ) لعل فاضل (قوله لا متوقع تبعا)
يأمل مع قوله من أجزاء الصلاة أه رشدي (قوله اليه) يتعلق بسببان أه رشدي (قوله بلجزأ أحدهما
الخ) أي في الخروج من جهة النذر أه رشدي (قوله وأيضا فالقيام قد ورد زيادة) لعل وجهه أن
التعود جعل الصف الأول متبعا وهو حاصل بالقيام مع زيادة وهي انتصاب الساقين والتعظيم
معه أه عش (قوله في الركب) أي عن الشيء وقوله والذهب أي عن الفضة (قوله على ذلك) أي عدم
أجزاء الركب عن الشيء (قوله لو نذر شاة) أي غير معينة (قوله بعض البدنة) وهو السبع أه عش

(قوله) لا ذك البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا لشرع عاقل التزام حق او عمرة (ثم ان ادبائنا الاستمرار فيه فيمنعنا ان لا يلزمه شي لانه بهذا الارادة صرح به موضوعا لشرع عاقل التاميل (قوله) ايضا لان ذكر البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا لشرع عاقل التزام حق او عمرة (فلا يقال) هذا مجاز فقدم الحقيقة لان هذا باعتبار اللغة و نظر الى الهمم ان لا يلزم في اتيان البعدي حق ولا عمرة (قوله) فان نذر الايتان لم يلزمه شي لانه لا يتحقق فيه الركوب) قال في الروض فرع لو نذر الركوب فشي لزمه مدم اه فانظر لو سارق فسيفعل يقوم مقام الركوب حتى لا يلزمه مدم مطلقا او بشرط ان لا يزيد مؤنة الركوب او نفسه او لا يرقم مقامه مطلقا (قوله) لا يظهر جواب المشي) قال في شرح الروض وظاهر ان عمل لومه (اذا كان قادر اعليه حاله النذر) لا يلزم بممكنه وامكنه بحسب شديقه يلزمه ذكره الزركشي اه وظاهره انتقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزمه المشي (قوله) الى الفساد او الفوات) اخرج ما بعدهما وسيأتي

كذلك في الركوب الزهيب مثلاً، فيشكل على ذلك قوله لم ندر شاة أجزأ أبداً، هابذة لها، الفضل، وقد يفرد (قوله)

بقى عليه رضى بندگان
 او فراغ جميع اركان العمرة
 وله الركوب في حوائجه
 خلال السلك وانما لومه
 المضى في ذلك لانه التزم
 جملة وصفا للعبادة كالو
 نذر ان يصل قائما وكون
 الركوب افضل لا ينافي
 ذلك لان المضى قربة مقصود
 في نفسه وهذا هو الشرط
 في التذروا اما اتفاد وجود
 افضل من المأتم فتدو شرط
 اتفاداً فادفع ما شارحها
 وعيب عن رضى التتافي
 بين كون المضى مقصودا
 وكونه مقصولا في خبر
 ضعيف على ما فيه من حج
 مكة ما شايحتي يرجع اليها
 كتب الله له بكل خطوة
 سبعمائة حسنة من حسنات
 الحرم الحسنة بمائة الف حسنة
 ومع كون الركوب افضل
 لا يجرى عن المضى يلزم به
 عدم تمتع كسلكه لان ما جئنا
 متغايرا ان فلم يجر أحدهما
 عن الآخر كذهب عن فضة
 وعكس يفرق بين هذا ونذر
 الصلاة قاعدا فانه يجرى
 القيام بان القيام او التمدد
 من اجزاء الصلاة الملتزمة فاجزا
 الفاضل عن الفضول لانه
 وقع تبعاً للمضى والركوب

بأن الشارع جعل بعض الد

الوكافة هو احد ما من الاخر ولو لم يفسد كذا ما لم يله مشى بل في جنبه لانه الواقع من نذر (فان كان قال اصح) وراعت (ماشيا) او عكسه (فيلزم المشى) (من حيث يحرم) من الميقات او قبله وكذا من حيث له بعده (٨٩) فيا اذا جازمه غير مراد فسكانهم من

فان جازمه مراد غير محرم
را كيا ليني في يوم معين
للاجازة قول الركوب بلا
لما وجب فعله من فله ثم
رايت كلام البقيني الا في
وهو صريح في اذ كره
(ولو قال امضى الى بيت الله)
بقينه السابق (ف) يلزمه
المشى مع النكس من ديرة
أهل في (اصح) لان قضية
لفظه ان يخرج من بيته
ماشيا (واذا وجب المشى)
فاهو المعتد (ركب لمن)
يبيع ترك القيام في الصلاة
(اجزاء) نسك عن نذره
لما صحت امره بالركوب
صحته بالركوب (وعليه
دم) كدم التمتع (في
الاظهر) لما صحت أنه صلى الله
عليه وسلم أمر أخيه
بن حمار أن تركب وتهدى
مدا وحمله على انها صحت
كاهو الغالب وقيد البقيني
وجوب الدم بما اذا ركب
بعنا الاحرام مطلقا او قبله
وبعد مجاوزة الميقات
مستثنا الا لا اذا غلظ في
النسك وجوبهما وفاق
ذلك ما لو نذر الصلاة كما
قد لعجز به انه لم يصد
جبرها بال (أو) ركب (بلا
عذر اجزاء على المشهور)
وان صلى كترك الاحرام
من الميقات (وعليه دم) حل

(قوله) فليخرج احد ما (الح) أي في الخروج عن صفة التذرع وشيئ (قوله) ولو أفسد إلى قوله فان جازمه في الغنى اه ع (قوله) يلزمه مشى أي في ما يشه له من مخرج بالنسبة للقوات من ان يجز منه من نذره (تنبيه) لو قال الله على رجل الحج ماشيا لزمه الا ان أراد الزام رجليه خاصة وان الزم رجلاه نفسه ذلك لزمه مطلقا لانها كناية عن الذات وان قصد الزامها مع (قوله) لانه الواقع أي بخلاف الفاسدة لما يقع من نذره لم يكن المشى فيه منورا ولا يشكل عدم وجوب المشى ليه وجوب المضى في فاسده اه ع (قوله) او اضر إلى قول المتن فان تمكن في النهاية الا قوله فان جازمه على المتن وقوله هو المعتمد وقوله كما يبينه إلى المتن (قول المتن) فان قال اصح ماشيا (الح) أي واطلق فان صرح بالمشى من ديرة اهله لم يلزم المشى منها قيل (حرامه) ووضعه من حره مع (قوله) او عكسه أي كان قال امضى حاجا او معتمرا اه ع ومعنى (قوله) تنزيلا (الح) أي الاحرام اه سم (قوله) الآتي أي آتيا (قول المتن) الى بيت الله أو إلى الحرم اه معنى (قوله) بقينه السابق وهو الحرم لفظا ونية اه ع (قوله) مع النسك أي مع لومه وليس المراد انه يلزمه التلبس بالنسك من ديرة اهله اه رشيد عبارة ع قوله مع النسك أي من الميقات اه (قول المتن) في الاصح هو الثاني يعنى من حيث يحرم كس اه معنى (قوله) بيع إلى قول المتن وعليه دم في الغنى (قوله) بيع ترك القيام (الح) وهو حصول مشقة شديدة لا محتمل عادة بالمشى اه سيد مر عبارة ع ش وان لم يبيع التيسم اه (قوله) امر من يخرج (الح) عبارة الغنى الاسرى راجع إلى ما بينه وبينه فلهذا قلنا وان نذر أن يبيع ماشيا قل ان الله قلني عن تعذيب هذا نفسه امره أن ركب اه (قول المتن) وعليه دم) وينبغي أن يشكر الله بذكر الركوب بقيا ساعا لليس بان يتخلل بين الركوبين مشى اه ع (قوله) امر اخذت عقبة (الح) أي وكانت نذرت المشى اه ع (قوله) وقيد البقيني (الح) يعني لما قال امضى الى بيت الله احراما اما قال اصح ماشيا فلا ياتي فيها نذر قال ع وشي في نظر وسيأتي عن سم غلظه (قوله) مطلقا (قوله) من الميقات او قبله اه ع (قوله) والافلا) هذا شامل امضى لمستقل بيته اه اه سم (قوله) وفاق ذلك (الح) رده ليل مقابل الاظهر عبارة غلظي والنهاية في الثاني لادم عليه كالون نذر الصلاة كما فصل قاعدة السحر ورفق الاول بان الصلاة لا تجبر بالمال بخلاف الحج واحتج بقوله اذا واجبت المشى مما اذا لم توجه به لا يجب تركه بدم اه (قوله) وان صلى إلى قوله ولا حين في الغنى الا قوله ولا يخرج إلى المتن (قوله) وان صلى عبارة الغنى مع صحتها اه (قوله) على المشهور ايضا) إشارة إلى الاعتراض عبارة الغنى وقوله عليه دم يقتضى انه لا خلاف فيه وليس مراد ابدال انما يلزمه على المشهور فلو قدمه عادليها اه (قوله) ولو نذر الحفا (الح) عبارة الغنى ولو نذر الحفا لزمه الحج ولا يلزمه الحفا بل لانه ليس التمتع في الاحرام ولا فدية عليه قطعا اه (قوله) ويحتمل الاسنوى (الح) عبارة النهاية نعم محتمل الاسنوى الحج كذا اعتمد الاسنوى (قوله) لزمه فيها (الح) أي اذا امن من ثلوث نجاسته لم يحصل مشقة اه معنى (قوله) كمتدخل مكة) أي وغيره عما يستحب فيه ان يكون حاليا اه اسنى عبارة الغنى ويندب الحفا ايضا في الطواف اه (قول المتن) ومن نذر حجا او عمرة (الح) قال في الروض وينتقد نذر الحج من لم يصب رايه بعد الفرض انتهى اه سم (قوله) ويخرج من نذره (الح) عبارة الروض مع شرحه فرع لو نذر حجا او عمرة مفردين فمقتضى جمع فكمن

أول الصفحة الآتية (قوله) أي الاحرام (قوله) وعليه دم) هل يشكر الركوب (قوله) والافلا) هذا شامل لصفة المشى الى بيت الله (قوله) ومن نذر حجا او عمرة (الح) قال في الروض وينتقد نذر الحج من لم يصب رايه بعد الفرض قال في شرحه على انه قد نذر ذلك ان ينوي غير الفرض فان نوى الفرض لم ينتقد نذر الصلاة المكتوبة او صوم رمضان وان اطلق فكذلك لا ينتقد نكح محتمل كذا قاله

(١٢) - شرواني وابن قاسم - عاشر) المشهور ايضا كدم التمتع لانه اذا وجب جميع المنوف عدمه أولى ولو نذر الحفا لم يلزمه لا ليس بشره ببحث الاسنوى لزمه فاما يس فيه كمتدخل مكة (ومن نذر حجا او عمرة لزمه فعله بنفسه) (ان كان صحيحا) ويخرج عن نذره الحج بالافراد والتمتع والقرآن في الروضة والمجموع ويجوز له كل من الثلاثة ولادم

من حيث التدرج كما يستنبط من البسيط فيه في الفتاوى (فان كان معصوا بالاستتاب) ولو يقال في حق حجة الاسلام في ان استتابه ما ذكره
فيها في الحج من التفصيل فلا يستنبط من (٩٠) على حد من حجتين من مكروه لا عين من عليه حجة الاسلام او نحوها (ويستحب تعجيله

نذر المشي فركب فيجب به ولو لم يدم وقتها ان لم يكن له عذر وان نذر القرآن والتمتع وأفرد
الفضل من كل منها فيأتي به ولو لم يدم القرآن او التمتع لانه انزله بالذبح فلا يستقطع حصره بالمجموع
وكلهم يقصر بالانكسار عليه العدول وهو ظاهر اكتمالها بالمذبح مع كون الفضل المأني من جنس
المتنذر وهذا قارق لومه بالعدول من المشي الى الركوب ولو نذر القرآن فتمتع فهو الفضل ولو نذر التمتع
فقرن اجزأه ولو لم يدم ان اه تخلف (قوله من حيث التدرج) اي ما من حيث التمتع او القرآن فيجب ع ش
ورشيدى (قول المتن فان كان معصوا بالغ) ولو نذر المعصوب الحج بنفسه لم ينقذ نذره وان يصح من
ماله أو أطلق العقد نأبأى ويستحب فيها ع ش عبارة المخفى وقفاوى الغوى لو نذر المعصوب الحج
بنفسه لم ينقذ بخلاف ما لو نذر الصحيح الحج بماله فانه ينقذ لان المعصوب ليس من الحج بنفسه الصحيح لم
يأس من الحج بماله فإذ را المعصوب لومه الحج لانه بان لا يغير ما يورس اه (قوله فلا يستنبط من دون
مرحلتين) فعل ففعل لو لم يمتنع ع ش قوله فاستتابه وقوله ولا عين من عليه الخ فعل ففعل وهو
منفرد على رواية (قول المتن ويستحب) اي للناذر اه معنى (قول المتن تعجيله) اي الحج للعدول لا بقيد
كونه من المعصوب اه ع ش (قوله مبادرة) الى التناذر في الحق (قول المتن فان تمكن) اي من التسهيل اه
معنى (قوله لتوفر شروط) الى قول المتن فان منعت في النهاية لا قوله لم عبارة البحر الى ثم رايت المجموع
وقوله وان كلام البحر مقالة (قوله السابقة فيه) اي في التناذر ويحتمل في باب الحج والمجاهد على الاول متعلق
بتوفره على الثاني بالسابقة (قوله لم يصل) اي صاحب البحر (قوله بما تطاعه) اي لو جوب المباشرة (قوله)
وهو صريح فيما ذكره ما لا يخ (نظر فيه مرجعه) (قول المتن من ماله) هو المعصية في ذلك كالحج (تنبه)
من نذر ان يصح عشر حجات مثلا مات بعد ستون قد تمكن من حجة فيها فقتل من ماله وحدها والمعصوب
اذا نذر عشرين او كان بعيدا من مكة يستحب في المعشر المتنذر ان يتمكن كالحج حجة الاسلام فقد يتمكن من
الاستتابة فيها فيستفيضي المعشر من ماله فان لم يف ماله لم يستقر الاما قدر عليه معنى وروى عن شرحه
(قول المتن وما كنه) اي فعله فيه بان كان على مسافة يمكنه منها الحج في ذلك العام اه معنى (في ذلك العام) الى
قوله اتسبى في الحق لا قوله ولو بان الى فلا ينقض قوله اي بعد تمكنه منه فيها يظهر (ان لم يكن عليه حج)
عبارة الحق والروى عن شرحه تنبيه ما ذكره المصنف فيمن حج حجة الاسلام فان لم يصح حجة الاسلام
فانه لومه لنذر صحيح اخر كالو نذر ان يصل عليه صلاة الظهر تلازمه صلاة اخرى وتقدم حجة الاسلام على حجة
التنذر وعمل انقضاء نذره ذلك ان ينوى غير الفرض فان نوى الفرض لم ينقذ كالو نذر الصلاة المكتوبة او
صوم رمضان وان اطلق فكذلك اذ لا ينقذ نكسك محتمل كاقاله الماوردى والروايات اه (قوله فيمتنع
تقدمه) اي تقدم النسك المتنذر وهو مفرع على قوله في ذلك العام اه رشيدى عبارة الحق للابحور تقدمه
عليه كالصوم لا تأخير عنه فان اخره موجب عليه لقضاء في العام الثاني كاقاله الماوردى اه (لمعين العام)

الماوردى والروايات (قوله لتوفر شروط الجوب السابقة فيه) عبارة الفروض فرع وانما يستقر نذر
الحجة للتنذور بواجب شرائط الحج كحجة الاسلام اتسبى قال في شرحه قول باجتماع شرائط حجة
الاسلام كالو لوى قوله نذر لا فائدة له (ثم رايت المجموع ذكر الاتفاق على ان الفروض معتبرة في الاستقرار
والادام معا وهو صريح فيما ذكره ما لا يخ وإن كلام البحر مقالة) يظهر لانه لا مخالفة بين البحر المجموع لان
حاصل كلام البحر ان الفروض ع ر ه في الاول ما كما يامترة في الاداء كع عن اعتبارها في
الشرار وسكوته ع ذلك لا ما في اعتبارها في الاول ع في ذلك يكون كلام المجموع صريحاً في ان كلام البحر
مطابقاً لم قول المتن في الاستقرار بحاصل كلام المجموع اعتبارها ما لا استقرار الادام وسكوته عن اعتبارها
وعنده بالنسبة للزوم وسكوته عن ذلك لا يتناقض عدم اعتبارها فان تمكن اشارة الى الاستقرار باعتبار التمكن

في اول سنى الامكان)
مبادرة لبرادة الذمة فان
خشى نحو مصيب أو تلف
ماله لومة المبادرة (فان
تمكن) لتوفر شروط
الجوب السابقة فيه فيها
يظهر ويحتمل أن المراد
بالتمكن قدرته على الحق
عادة وان لم يلزم كشي
قوى فوق مرحلتين ثم
رايت عبارة البحر صريحة
في هذا الاحتياطى لو قال
ان شئ اقمه بى ففعل
أن اسق ففنى وجب عليه
الحق ولا يستحب في وجوبه
وجود الزاد او الاحتياط
يعتبر وجودها في أدائه
ظاهر المذهب أنه يعتبر
وقيل لا يعتبر ان ايجالاه
كان قادر على استتابة ذلك
في نذره انتهت فلم يصل
وجودها شرطاً في لومه
لذمته وانما جعلها شرطاً
لمباشرة بنفسه أى لانه
يحتاج الى كثر ما يكسبها
مرفيه ثم ايضاً المجموع
ذكر الاتفاق على ان

الفروض معتبرة في الاستقرار
والادام معا وهو صريح
فيما ذكره ما لا يخ وإن كلام
البحر مقالة (فاخرقات
ح) عنه (م ماله)
لا يجرأه عليه ٤٥
منه في حياته بخلاف اذا
لم يتمكن (وان نذر الحج)

أو المعصية (عالمه) أو ما يبدى معينا (وأمكنه لومه) في ذلك العام ان لم يكن عليه حج اسلام أو قضاء أو عمرته أى
تحرماً على الاصح ان زمن العبادة يتبين بالتحسين فيمتنع تحديه عليه اما اذا لم يعين العام فيلزمه في أى عام شاء واما اذا حيا

ولم يتمكن من فعله فيه كان لم يق من سته فيها يمكن الذهاب فيه ولو بان كان يقطع (٩١) اكثر من مرحلة في بعض الایام

فيا يظهر اخذنا مما عرف في الحج للنسك فلا ينقد ندره ولو سجع عن النذور عليه حجة الاسلام وقع عنها (فان) تمكن من الحج ولكن (منه) منه (مرض) او سخطا طريق او وقت او نسيان لاحدا او للنسك بعد الاحرام في الكل اى بعد تمكنه منها يظهر (وجوب القضاء) لاستقراؤه بتكته منه بخلاف ما اذا لم يتمكن بان عرض له بعض ذلك قبل تمكنه منه لان النذور نسك في ذلك العام ولم يقدر عليه ونارح البقيتي واطال في اجاب القضاء مطلقا (او) منه قبل الاحرام او بعدم (عدو) أو سلطان او رب دين وعكته الوفاء حتى مضى امكان الحج تلك السنة (فلا) يلزمه القضاء (في الاظهر) كما في نسك الاسلام اذا صد عنه في اول سنه الامكان وفارق نحو المرض بجمود التحلل بمن غير شرط بخلاف نحو المرض (او) ثلث (صلاة او صوما في وقت) يصحان فيه (فمنه مرض او عدو) كاسير يخاف إن لم يأكل قتل وكان تكرمه على التلبس بتنافي الصلاة جميع وقتا (وجوب القضاء) ولو جوجها مع البحر بخلاف الحج

اى لم يقيد بعلمه اه معنى (قوله) فله فيه اى في ذلك العام (قوله) للنسك متعلق بعينها اه سيعمر الاولى بالذهاب (قوله) تمكن من الحج الى قوله اى بعضهم في التباية الا قوله ونارح البقيتي الى المتن وقوله وبما قررت الى المتن وقوله وان كان بين يده الحرم فيا يظهر وقوله الى ان قصر كما هو ظاهر (قوله) تمكن من الحج) يقنى عن هذا قوله الا في بعد الاحرام في الكل اى بعد تمكنه اخذاه سم وسياق عن عرض مثله (قوله) بعد الاحرام (الحج) متعلق بتمه الخ (قوله) اى بعد تمكنه الخ) لاحاجة اليه بدفعه يتمكن من الحج اه عرض (قوله) اى بعد تمكنه منه) قال الصواب بسم قد يقال ان كان خيره منه للسج فلا فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة يتمكن من الحج كما صرح به وان كان لاحرام فلا فائدة فيه ايضا مع الفرض المذكور مع ان يتمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليتأمل اه وقد يقال ان التضيم للاحرام وبين الشارع هذا التفسير انه ليس المراد بالاحرام فعله بل مجرد التمكن منه لا مانع من وجوب القضاء بمجرد التمكن من الاحرام بل هو القياس في كل عبادة دخل وقتها او تمكن من فعلها ولم يفعل فقوله لا يظهر كفايته في الوجوب اه غير ظاهر اه وشيذ وجارة المفتي تنبيه على وجوب القضاء اذا منه المرض بعد الاحرام فان كان مرضا وقت خروج الناس ولم يتمكن من الخروج معهم ولم يجد فقرة كان الطريق عموما لا يتأتى للاحد سلوكه فلا قضاء لان النذور سجع في تلك السنة ولم يقدر عليه كما لا يسترحية الاسلام والحال هذه هذا ما في الروضة كاصلها ونارح البقيتي في اشتراط كون ذلك بعد الاحرام قال اه مخالف نص الامام اه وعمل وجوب القضاء على الاول اذا لم يحصل بالمرض غلبة على القلب فان غلب على عقله عند خروج القافلة ولم يرجع اليه عقله فوقت لخرج ليعادرك الحج لم يلزمه قضاء الحجة النذورة كقوله البقيتي كما لا تسترحية الاسلام والحال هذه في ذمته كاص عليه في الام بالنسبة للحجة لاسلاما (قوله) بخلاف ما اذا لم يتمكن الخ) وخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها واهي ان شخصا نذر ان يتصدق على انسان بقدر معين في كل يوم مدام النذورة لم يحل او صرف اليه مدة ثم هجر عن الصرف لم يلزمه بالنذر قبل يقطع النذور منه مادام عاجرا الى ان يرسو او يستقر في ذمته الى ان يرسو ليدبر هو اية يقطع عنه النذور مادام مسررا عدم تمكنه من دفعه فاذا ايسر بعد ذلك سجع ادا ومن حيث يتوهم ينبغي تصديقه في اليازر وعدم مالم تتم عليه بينة بخلافه اه عرض (قوله) مطلقا) اى سواء كان المنع بعد الاحرام او قبله (قوله) او منعا (الحج) اى منعا خاصا به او عاما لغيره اه معنى (قوله) به اى بمنع نحو العدو (قوله) يصحان فيه) جارة تالمنى في وقت معين ينه عن فعل ذلك فيه اه (قوله) كاسير الخ) التصوير بذلك قوله الاسنى والمضى عن المجموع وهذا التصوير مع قوله الاقوى يقولنا كاسير يخاف بخلاف بدفع الخ كالصريح في ان الخوف المذكور لا يعد من الاكراه المانع عن الاضطرار فليراجع (قوله) وكان يكرهه) الاولى حذف الهاء (قوله) بتنافي الصلاة) اى كعدم الطيار في نحوه اه معنى عبارة السيد عمر (قوله) بتنافي الصلاة) يعنى بكل وجه حتى بازال التمييز المانعة من اجراء الاركان على قلبه وعلى هذا يتم دفع بحث الزركشى اه (قوله) استحكال الزركشى الخ) وفي شرح الروض اى المفتي قال الى الزركشى وقوله ان الواجب بالنذر كالأوجب بالشرع بشكل يتوفر الشروط حاصلة اعتبارها في الاستقراء وكلام البحر حيث قال ولا يشر الخ انما هو في اللزوم ودون الاستقراء فكيف يقال ان عبارة صريحة في الاحتمال الثاني وان لم يحصل وجودها كشرط في اللزوم فليتأمل (قوله) ولم يتمكن) اى حين النذر (قوله) يتمكن من الحج) يقنى هذا عن قوله بعد الاحرام بالمضى الذى استظهره (قوله) اى بعد تمكنه منه) قد يقال ان كان خيره منه للسج فلا فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة يتمكن من الحج كما صرح به وان كان لاحرام فلا فائدة فيه ايضا مع الفرض المذكور مع ان يتمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليتأمل (قوله) وجب القضاء) انظر الى المرض مع ما تقدمت فيها لو نذر سنة فاطل يوما للرض ان المستند عدم وجوب القضاء (قوله) كاسير الخ) التصوير بذلك قوله في شرح الروض عن تصوير المجموع (قوله) بدفع استحكال الزركشى الخ) قال في شرح الروض

شرطه الاتباعه وقولنا كاسير يخاف بدفع استحكال الزركشى تصور المنع من الصوم بانه لا قدرة على المنع من نبحه الا لكرهه لا بظفر

عليه انه لو نذر صلاة في وقت بعينه قاضى عليه لومه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا مستثنى بكيفية المستثنات اهـ وقوله لومه القضاء في كذا الاستاذ خلافاً وتفصيلاً طويل فراجع اهـ سم (قوله) ويقولنا كان يكره الخ يعلم الجواب الخ) في علم الجواب من ذلك نظر فانه إذا أكرهه على التيسر بما فيها جميع الوقت يمكنه فعله مع ذلك المتأخر يقضى ونظير ذلك ما لو حبس في مكان ليس وقد حجاب بانه لو أكرهه في صلاته اختياراً على استدبار القبلة ونحوه بطلت صلاته لتدبره ذلك فلا يتصور حيث تدفع مع الاكراه فعله مع التأخر اهـ (قوله كيف امكن) عبارة للمنفى باسمه او فعلها على قلبه اهـ (قوله لا نذر ذلك) اى المنع من الصلاة بحيث (قوله) لم يستكرهوا عن هذا) اى عن انه يصل كيف امكن الخ (قوله) ما ذكرناه) اى من الاكراه المذكور (قوله) فان اتقى) اى الغرض المذكور (قوله) تعين) اى ما قاله الزركشى من انه يصل كيف امكن الخ وفي سم مانصه معتمدين الاستاذ في الكفر بأخطا التندر عن الواجب الشرعى واطال فيها (قوله) انها لا تتعين) اى الصلاة (قوله) نعم لا يتعين) قديشع بانعقاد التندر ولكن في الروض وغيره ولا يتعقد نذر الصوم في يوم الشك والصلاة في اوقات الكراهة وان صح فعل التندر فيها اهـ وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده ايضا لانها في تلك الاوقات خلاف الاولى وخلاف الاولى منبى فلا يتعقد نذره حر اهـ سم وقوله قديشع الخ بدفعه ما قدمه الفارح كالتبا في شرح لا يصح نذر معصية قوله فلا يتعقد نذره بخلافه قول المنفى مانصه اما إذا نذر الصلاة في اوقات التنبى في غير حرم مكة او الصوم في يوم الشك تقدم ان نذر لم يتعقد اهـ (قوله) لا لا الخ) اى تعين وقت الكراهة (قوله) او غيره الخ) قضيته انه لو نذر اعادة هذا التوب مثلاً يلزمه حمله إلى مكة وان لم يذكر في نذره وفي شرح الجلال وشرح المنهج ما ضاع لفظه فراجع اهـ وشيذى ويأتى عن المنفى ما يوافقهما حيث حل المتأخر حل المتأخر ما إذا ذكر في نذره مكة او الحرم يوافقهما ايضا قول قديم المعين ولو نذر اعادة استقر إلى مكة لم يفته الخ لكن يوافق إطلاق الفارح والنهاية يقول الشباب حمير على الحل مانصه قول إلى مكة قال الزركشى او أطلق

ويقولنا كان يكرهه الى آخره يعلم الجواب عن قوله انه يصل كيف امكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك طرأ على كمال الواجب بالشرع اهـ فهم يستكرهوا من هذا الا لكون الغرض ما ذكرناه فان اتقى تعين ما ذكره ووقع لما في الاشتكاف انها لا تتعين في الوقت المعين بالتدبر والمعمداهنا من التعين نعم لا يتعين وقت مكروه حين صلاة لا تتعقد فيه لانه معصية (او) نذر (هديا) لنعم لو غيره عما يصح التصديق به

قال الزركشى وقوله ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع بشكل عليه انه لو نذر صلاة في وقت بعينه قاضى عليه لومه القضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا يستثنى بكيفية المستثنات وسره ان الصلاة المنذرة ولو تمت بالتدبر وان توقف الاتيان بها على دخول الوقت بخلاف المكتوبة لا تلازم الا بدخول الوقت اهـ وقوله لومه القضاء في كذا الاستاذ خلافاً وتفصيلاً طويل فراجع (قوله) تعين ما ذكره) من التعين الاستاذ في الكفر بأخطا التندر عن الواجب الشرعى واطال فيه قال في شرح الروض قال اى الزركشى وقوله الى آخر الحاشية التي فوق هذه كذا وصور موضع الحاشية التي فوق هذه فتأمل مع هذا كون الحاشية التي فوق هذه موضوعاً على قول الفارح بدفع استكمال الزركشى الخ كما هو مكتوب هنا ام لا (قوله) والمعمداهنا من التعين) كتب عليه حر (قوله) نعم لا يتعين) قديشع بانعقاد التندر ولكن في الروض وغيره ولا يتعقد نذر الصوم والصلاة في يوم الشك اى في الاولى والاولى المكروهة فى الثانية وان صح فعل التندر فيها اهـ وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده ايضا لانها في تلك الاوقات خلاف الاولى وخلاف الاولى منبى فلا يتعقد نذره حر (قوله) ايضا لا يتعين وقت مكروه) بنى المكان المكروه (قوله) ايضا لا يتعين وقت مكروه حين صلاة لا تتعقد فيه لانه معصية) قال في شرح الباب بعد ان ذكر انهم صرحوا بانه لو نذر صلاة في يوم بعينه ثم اغشى عليه لومه القضاء ان يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم مانصه وقوله المذكور بدفع قول البلقيني لياتي في الاغواء الجنون هنا ما فيها المناسبة للكتابة قيل باب الاذان من انهما تارة يستقران الوقت وتارة يكونان في اوله وتارة يكونان في آخره بحيث وجب فعل المكتوبة وقضاء ما من ذوال المانع ثم وجب هنا وحيث لا فلا قال في الصوم يجب قضاء الاغواء دون الجنون ويجب قضاء المنذرة وان استغرق وقتها حياض او نفاس لانها لا تتكرر بخلاف المكتوبة عليه يقال لنا امرأة قاتمت الصلاة في الحيض ولو ما قضاءها اهـ والوجه خلاف ما ذكره

حتى نحو من نجس وصيته فذر ما بعده كذا وقع في شرح المنهج وفيه نظر لان التبيين بعد الذو (٩٣) انما يكون في المطلق وسيأتي ان المطلق

ينصرف لما يجري اضحية
للاصح تعيين غيره وبما
قرره في معنى هذا اندفع
اعتراضه بان له لقال بدله شيئا
كان اولي (لومه حله) ان
كان عاجل ولم يكن بمحل
ازيد قيمة كما في الصورة
الائتية (الى مكة) اى حرما
اذ اطلاقها عليه ساقى اى
المعينة ثمانا عين والا
قاليه نفسه لانه عمل الهدى
قال تعالى هدبا بالغ الكعبة
او التصديق به (على من) هو
مقيم او مستوطن (بها)
من الفقراء والمساكين
السائقين في قسم الصدقات
ويجب التمييز في المحصورين
بان سهل عدم حل الاحاد
ويجوز في غيرهم الانقصار
على ثلاثة ويجب عند
اطلاق الهدى كونه مجريا
في الاضحية لان الاصح ان
النذر يسلك به مسلك
الواجب الشرعي فالباو عليه
اطعامه وهؤنة حمله اليها
فان لم يكن له مال يبيع بعنه
لذلك سواء اقال الهدى
هذا ام جعلته هدبا مديا
للكعبة ثم اذا حصل الهدى
في الحرم ان كان حيوانا
يجزى اضحية ويجب ذبحه
وتفرقة عليهم ويضمن
الحرم لذبحه ولا يجزى
اطعامه لم حيا فان ذبحه
فرقه وخرم ما تقص بالذبح

اه في المسئلة خلاف (قوله) حتى نحو من نجس (الخ) خلافا للمعنى عبارة وقوله والتصديق به يقتضى
الاكتفاء بكون ذلك الشيء ما يتصدق به وان لم يصح به ولا حديثه فيدخل فيه ما لو نذر احد ادمن نجس
وجله الميتة قبل الذباغ لكن قال البقعي الارجح انه يشترط فيه ان يكون عابدى لا دى انتهى وهذا
اظهر اه (قوله وفيه نظر الخ) ما المانع ان نشرح المنهج اراد التبيين بالخص كمينت هذه البدنة عن
نذرى والتبيين كذلك لا يتناقض اصراف المطلق لما جرى فليتأمل اه سم عبارة الجيزى قوله لان التبيين
بعد النذر الخ وفيه نظر اذا الكلام هنا اى شرح المنهج في امدادى شخص صرى من حيث الجنس كان نذر
احدا ميمرا او شاقوا لاشك انه شامل لما لا يجزى اضحية واما ما قاله اى التباية كالثقة فهو في المطلق كقول قال
شعل ان اهدى شيئاى ولم يضمن ما يديه ليلومه ما يجزى في الاضحية سلطان اه اقول قضية هذا الجمع
جواز تعيين ما لا يجزى في الاضحية فلما اذ قال قد ان اهدى شاقملا بتعين الجنس فقط وموقع كونه
خلاف ظاهر كلامهم فاقى عن المعنى ما يشهد عدم جوازه (قوله) اندفع اعتراضه بان الخ) في اندفاعه بما ذكر
نظر لا يفتنى اذا التعميم اولى بلا شبهة اه سم (قوله) بمحل اى النذر (قوله) الايتية اى اتفاق السوادة
(قوله) ان عين اى فى النذر (قوله) والا قاله الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والاصول الاقلاى عمل
منه اه سديد (قوله) قاليه نفسه) اى التبيين مفروض الدراية (قوله) لانه عمل الهدى الخ) وهذا والذى
بعد مبيان على ظاهر المتن لا بالنظر لما حله به اه رشيدى (قوله) على من هو مقيم اى اقامة تقطع السفر
وهي اربعة ايام صحاح كما يصرح به مقابلته بالمستوطن فمن نذر بغيره لا يجزى اطعامه واصطفاة للمحتاج الذين لم يقيموا
بمكة قيل هرة اربعة ايام لما رآه لا يقطع ترخيصهم الا بعد عدمهم الى مكة بنية اقامة اه ع ش وفي
سم ما يشهد اليه (قوله) في المحصورين) ولو لم يكن تعيينهم كدرهم ومائة لعل يصيب دفعه الى جنتهم اه
سم (قوله) ويجب عند اطلاق الهدى الخ) عبارة المتن او نذر هدبا اى ان يهدى شيئا من لثم او غيرها
كان قاله على ان اهدى شاة او ثوبا الى مكة او الحرم لومه حله الى مكة او الحرم ولومه التصديق به على
من بما اذا قاله على ان اهدى ولم يضمن شيئا وان اهدى قاليه بلومه ما يجزى في الاضحية حلال على مبيد
الشر اه (قوله) غالبا) يثبتى حله اه رشيدى (قوله) و عليه اطعامه) الى قوله واطعامه كلامهم
في المتن (قوله) لذلك) اى لنقل الباقي اه معنى (قوله) سواء اقال اهدى هذا الخ) عبارة المتن وفي
الاية ان قال اهدى هذا قاله وعليه وان قال جعلته هدبا فلا يباع منه شي لا جلا مؤنة النقل ونسبة في البحر
للقفال واستحسنه قال الراضى لكن مقتضى جعله هدبا ان يوصله كله الى الحرم فليأتم مؤنته كالم قال
اهدى انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله) سواء اقال الخ) الظاهر انه تعميم في المتن اه رشيدى (قوله)
وجب ذبحه) اى في ايام الحرم اه معنى (قوله) ولا يجزى) كالظبا وشاة ذات عيب وسخلمتنى (قوله) ولو
نوى الخ) ولو نذر ان يهدى شاة مثلا ونوى ذات عيب او سخلتاجا وهذا المسمى لانه الملتزم بوجوه خدام اه
يتصدق به حيا فان اخرج بدله تاما فهو الفضل (تبيين) قد علم عاير انه يتبع اهداء ما ذكر الى اغنياء الحرم
نعم لو نذر نحو درهم خاصا واقرن به نوع من القرية كان تناسي به لا اغنياء لومه كاتفاق في البحر اعني وقوله
ونوى ذات عيب الخ) مقبوه انه يجب عند اطلاق هدى شاة مثلا كونه مجريا في الاضحية خلافا لما روى

اخر ا ايضا وجه ايضا عدم انقضاء النذر التحيرة لصلادى صرم في زمن معين لاحتمال كونه نذره حاضرا وقد
يقال انما يشبه ما ذكر ما اذا نذر ان يذبح ذلك من البحر امو اطلقت فيبقى انقضاء نذره انما ان شققت لومها
والا فلا لعدم محتملها انتهى بالمعنى (قوله) كذا وقع في شرح المنهج وفيه نظر لان التبيين الخ) ما المانع ان
شرح المنهج اراد التبيين بالخص كمينت هذه البدنة عن نذرى والتبيين كذلك لا يتناقض اصراف المطلق
لما جرى فليتأمل (قوله) وبما فرقه في معنى هذا اندفع اعتراضه الخ) في اندفاعه بما ذكر نظر لا يفتنى اذا
التعميم اولى بلا شبهة (قوله) على من هو مقيم) ان اراد اقامة القاطنة للسفر لم يشمل من لم يتقطع سفره
(قوله) في المحصورين) ولو لم يكن تعيينهم كدرهم ومائة لعل يصيب دفعه الى جنتهم

ولو نوى غير التصديق كالصرف لسر الكعبة او طيبها

سم وسلطان (قوله تين صر فالحيا نوا) يبنى قيده بما يحتاج اليه اخذها باق انفا (قوله البيا)
 اى الى الكعبة اى الاشمال والتسريع فيها به يتدفع ماسيا من اشكال سم (قوله والا) اى بان اتنى
 الاخافة والاحتياج اى كافى زمانا فان طاشعوا وياتر تين عيتان من الاسلام (قوله والايع)
 دخل فيه ما اذا لم يصف البيا فانظر مع ذلك الى قوله صر فالح ا ه سم ومربوا (قوله ولو عسر التصديق
 بينه الخ) اى حيث وجب التعميم اسى ومن (قوله كلوا) ونوب واحد اه منى (قوله ثم ان استوت
 قيمته الخ) ومن ذلك ما لو نذر اهداء هبة الى الحرم فان كان اهداها ما ينقلها الى الحرم من غير مشقة في
 نقلها ولا نقص قيمة لما وجب والا باعها بمحلها ونقل قيمتها اه عش ونصيته ان مجرد مشقة النقل بلا
 نقص قيمة في الحرم يجوز البيع بمحلها للخبر (قوله اى الا ان نهر الخ) عبارة الخنى وان تعيب الهدى
 المذروا والمعين من نذره تحت السكن عند الذبح لم يجر كالاحذية لا تمن شحانه ما لم يذبح وقيل يجرى مجرى
 عليه ابن القري لان الهدى ما يندى الى الحرم ومال الوصول اليه حصل الاهداء اه (قوله هو الناذر) اى
 ولو غير عدل لا يفي بدمه مضمون عليه فولا يته اه عش (قوله لمصالحها) اى من بناء او ترميم (قوله ولا
 يصرف لفقراء الحرم الخ) اى ما لم يجر به العادة اخذنا بما عر عن عش على قول الفارح وصره
 لمصالح الحرمه كالتي يقرعها كره الفارح في النذر لقبه الشيخ القلان (قوله وخبر مسلم الخ) مبتدا وقوله
 المراد الخ خبر موافقة استثنائية (قوله المراد بسبيل الله انفاقه الخ) هذا خلاف المتبادر جدا من سبيل الله
 وايضا قولها لا يكرهون اتفاق كنزها في مصالحها اه سم (قوله او نذر التصديق) الى القروى في النهاية
 الا قوله صرح الى المراد وقوله وبينت الى المتن وقوله ونازع الى وقوله وقوله قد يجب الى المتن وقوله
 واعتمادا شارح الى المتن (قوله كذا النحر الخ) عبارة الخنى والروض مع شرحه ان نذر الذبح والشرقة
 نواها يذبح الحرم تينها في نذر الذبح في الحرم والشرقة في غيره تين المكان وان نذر الذبح في غيره
 الحرم ويسكن ولو مقصود نذر الشرقة فيهما في الحرم تين مكان القرية فقط لا في القرية في الذبح خارج
 الحرم ولو في الذبح يسكن معين ولو في الحرم وان نذر الذبح بالحرم فقط لم يجر به الشرقة في حلال
 واجب الشرع وان نذر الذبح بالفضل يذبح تينته في الحرم لا في الفضل البلاد اه بخلاف (قوله به) اى بما
 ينحو اه عش (قوله بالنسبة لغير الحرم) خرج الحرم قال في شرح الرضا اى والخنى ولو نذر ذبح شاة
 ولم يمين لها او عين غير الحرم ولم يبنو الصدقة بلحما لم ينقد ولو نذر الذبح في الحرم انقضى انتهى اه سم
 زاد الخنى ولو لم يشرقة فيه اه عبارة الرشيدى اى اما بالنسبة اليه فانه يلزمه وان لم يذبح ذلك ولا نواه اه
 (قوله وتين الخ) عبارة الخنى وصره لمسا كينه من المسلمين ولا يجوز نقله كافي زيادة الروضة كالزكاة اه
 (قوله ليسا كين) اى التمينين والمستوطنين ولا يجوز له ولا لغيره من المسلمين الاكل منه قياسا على الكفارة
 اه عش (قوله لا المسلمين منهم) عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذا لم يجوز صرف النذر لى ما صرح
 به جميع المتقدمين اه وقصيته اه لو كان جميع اهل البلد كفارا لكان النذر اه سم عبارة النهاية نعم
 لو تيمم اهل البلد كفارا لم يلزم لان النذر لا يصرف لاهل الذمة اه قال الرشيدى قوله لم يلزم اى يلزم
 صرهم كذا في هامشه اى لانه يجوز ابدال الكافر بغيره كما لم يكن قوله لان النذر الخ فيه صوبة

(قوله والايع) دخل فيه ما اذا لم يصف البيا فانظر مع ذلك صر فالح (قوله ولو عسر التصديق) عيه كلوا
 الخ) عبارة شرح الروض ومثل حصر الرضى فيه ما لو كان لا يمكن تعميم بيع الحرم اذا فرغته على مساكينه كلوا
 قاله الماوردى ومرا دمه حيث وجب التعميم اه (قوله ويظهر ترجيح انه ليس له اما كيقينه الخ) لم يردنى
 شرح الروض على حكاية وجوبه في الكفاية في ذلك (قوله المراد بسبيل الله انفاقه في مصالحه) هذا
 خلاف المتبادر جدا من سبيل الله ايضا لقومها لا يكرهون اتفاق كنزها في مصالحها (قوله بالنسبة لغير
 الحرم) خرج الحرم قال في الروض ولو نذر ذبح شاة ولم يمين بلد او عين غير الحرم ولم يبنو الصدقة بلحما
 لم ينقد ولو نذر الذبح في الحرم انقضاء (قوله المسلمين منهم) عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذا

شارح في القسم اه يشمل
 فيها وفي الزيت انه يجعل
 في مصايها و يمين حله
 حل ما لو اذ اف التذر البيا
 واجتج لذلها والايح
 وصرف لمصالحها كما هو
 ظاهر ولو عسر التصديق
 يمينه كلوا باعه وقرى يمينه
 هلهم ثم ان استوت قيمته
 يملكه الحرم تخير في بيعه
 فباشاه منها والاولى يمينه
 في الاولى يمينه وان كان بين
 بلده والحرم فيها يظهر اما
 مالا يمكن حله او يصير
 كمقارور حتى يباح ويصرف
 اليهم يمينه فان لم يمين في
 يده لا يضمنه اى لان قدر
 كما هو ظاهر وظاهر كلامهم
 ان المتولى لجميع ذلك هو
 الناذر وانه ليس لفاضى
 مكة تزعمه وهو ظاهر
 ويظهر ترجيح انه ليس له
 امسا كيقينه لانه منهم
 في عبادة نفسه ولا اتحاد
 القابض والمقبض وافى
 بعضهم في ان قضى الله
 حاجتى فله للكعبة كذا
 بانه يمين لمصالحها ولا
 يصرف لفقراء الحرم كادل
 عليه كلام المذهب وصرح
 به جمع متاخرين وخبر
 مسلم لولا قولك حديث
 عهد بكفر لانفتحت كنز
 الكعبة في سبيل الله المراد
 بسبيل الله فيه انفاقه في
 مصالحها (او) نذر
 (التصدق) او الاضحية وكذا

النحر ان ذكر التصديق بها نواه بالنسبة لغير الحرم (على اهل بلد) ولو غير مكة معين لزمه (وتين لسا كين المسلمين منهم) وقابا لم يجرم لا

وغياس ما عرف قسم الصدقات انه يعمم به المحصورين وله ثلثه من ثلثه في غير المحصورين (ار) نذو (حوما) او نحو (فله) ولو لم يملك (لم يتعين) فله من الصوم وبقعه في اى عمل شاء لانه لا قرية في فعل محصوره ولا (٩٥) نظر لزيادة ثوابه فيها ولذا يجب الصوم

[illegible]

واقعة (عل) و ناع ربه البقيت قلاد دليلا يافى نظر ظاه و قوم مسجدك مقامه و مسجد المدينة مقام الاصح و لا عكس فيها ثم تلك المضاعفة انما هي الفضيلة لا في الجانبان عن مندور و ارضاء اجماعا

ويجوز الأركشي ثنتين مسجد بابل لصحة (٩٦) الخبران وكشيت فيه كسيرة (أو) نذر (صوماً مطلقاً) بأن لم يقيد بهندد قفا ولا يبي

(قوله) لا يهاتل ما يتصور
فيهم المتيقن وأن وصفه
بغير ولاو كثير أو حيناً أو
دعوا وقد يوجب الموت الواحد
استقلالاً في جوار الصيد
والبر وغيره لا فاقه قيل لجر
أخر يوم من زمان (أو)
نذر (أياماً ثلاثة) منها
يجب صوماً لأنها أقل
الجمع ومرو جوب التثبيت
في كل صوم واجب ويظهر
في الأيام ذلك أيضاً واحتج
شارح قول الاستوى في
التثبيت بدم صوم الدهر
بعيد ويلزمها أنه لو نذر
التصدق بالدرهم وماله كله
درهم أن تصدق بجميعها
وكلامهم في الإقرار بده
أن يشيع الجنائز أو يهود
المرضى لومه عيادة كل
مرضى وتقسيم كل جنازة
وهو يحدو قياس كلامهم
المذكور أنه لا يلزمه إلا
ثلاثة (أو) نذر (صدقة
في جوار) التصديق وإن قال
عالم عظيم (ع) أي بى
شيء (كان) وإن قل ما
يشمول إلا لا يفي غيره لا إطلاق
الاسم لأن أحد الشركاء في
الخطئة قد تجب حصة
كذلك (فروع) لو
نذر التصديق بجميع ماله
لومه الاستاتر هو تهوان

(قوله) ويحتمل الأركشي (الخ) عبارة النهاية والمغني ولا يلحق بالمسجد الثلاثة مسجد بابل خلافاً لما
الأركشي وإن صح الخبر بأن ركعتين فيه كسيرة اه (قوله) بأن لم يقيد بهندد قفا ولا يبي
(قوله) وتخصيص (الخ) عبارة المغني فإن قيل ينبغي أن لا يكتفى به إذا احتلنا النذر على وجوب الشرع أن أقل
ما وجب بالشرع ابتداء صيام ثلاثة أيام واجب بمنع ذلك دليل وجوب يوم في جوار الصيد عندنا فاقه المجهزون
وبلغ الصبي قبل طلوع فجر (الخ) قول المتأخرين أو شهوراً بقياسه ثلاثة أو قيل أحد عشر لكونه
جمع كثرة ولو عرف الأشهر احتل ذلك واحتل الثلاثة ثم قوله أي أياماً ما لا ينكر (قوله) ذلك أي
وجوب (قوله) قول الاستوى) أي في الأيام المعرف المستور هو الظاهر ولو نذر الصوم في السفر صح أن
كان صوماً أفضل من لغيره والإقلاء معنى (قوله) ويلزمها أي الاستوى وذلك شارح (قوله) وماله
كله درهم) جملة حاله (قوله) أن تصدق (الخ) أي لو ماله أن تصدق (الخ) وهو جواب (قوله) وأن يشيع (الخ)
صلى على التصديق بدراهم (قوله) لومه عيادة كل مريض (الخ) لأن أن تقول عيادة كل مريض وتقسيم كل
جنازة وغيره مقدور بخلاف صوم الدهر فنع من الاستيفاء في ذلك ما نفع وأما قوله أن تصدق بجميعها فيمكن
التزامه بوجوب حماة الإقرار بأنه مبنى على اليقين ولا يقين مع احتمال الجنس وإن كان مرجوحاً بخلاف
ما نحن فيه اه سيد عمر (قوله) إلا ثلاثة) أي من الجنائز والمرضى (قوله) أو نذر صدقة (الخ) عبارة
الروض مع شرح من نذر التصديق شيء صح نذر موصوفين بما شاء من قليل وكثير لصدق الشيء عليه بخلاف
ما إذا نذر شيئاً لا يتناول المال (قوله) لا يبي (قوله) فيجوز (التصدق) إلى القروع في المغني (قوله) وأن قل
(الخ) كذا قد ودعه اه معنى (قوله) إذ لا يكتفى غيره (الخ) عبارة النهاية لا يكتفى (قوله) لأن أحد
الشركاء (الخ) عبارة النهاية لا يكتفى (الخ) بالو أو قال بالرشدي قوله لا إطلاق الاسم ولأن أحد الشركاء لا يكتفى
لاصل الشئ أي أن لا يجازى بى شيء كان أو قل لأنه يتصور وجوب التصديق في مسئلة الشرع كما هو أعم احتاج
لهذا ليكون الحكم جارياً على الصحيح من أن النذر يسلك به مسلوك واجب الشرع أو هو عبارة للمغني فإن قيل
هل يقتدر بخمسة دراهم أو بنصف دينار كأنه أقل واجب فيزك المال واجب بان الخطأ قد يشتركون
في نصاب فيجب على أحد مائة شيء قليل اه (قوله) قد تجب حصة كذلك) أي بتدليل قد تجب حصة مالا
يشمول اه سم وقد جاب بما ذكرناه من علة لعدم وجوب الزيادة كعدمها من المغني (قوله) لو نذر
التصدق بجميع ماله (الخ) (فروع) لو نذر أن يشتري التصديق بدراهم نذر ماله التصديق بخبر قيمته
دروهم لا يلزمه شراءه نظر المغني لأن القروع بقائه التصديق لا الضم ولو قال ابتداء مالي صدقة أو في سبيل
الله فلهذا لا يكتفى بصيغة الاتزام فإن خلق قوله المذكور ويدخل مثلاً كقولهم دخلت الدار فإلى صدقة
فنذر لجام قائم أن تصدق بكل ماله أو أن يكفر كفارة عينه لأن يكون المعلق به مرغوباً به كقوله أن نذر في
الله دخول الدار أو أن دخلت الدار أو أن ذلك قال صدقة فيجب التصديق حيناً لا نذر تبرؤ ولو قال بدل صدقة
في سبيل الله تصدق بكل ماله هل التزاة اه معنى زاد الاستوى حقه ما نصه في الأول بعد الاختيار وفي الثاني
مطلقاً قال الركشي والأشبه تخصيص لزوم التصديق بكل ماله في القروع بما لا يمكن عليه دين لا يرجو قتله
ولاه من نذر مائة نذر هو يحتاج إلى صرفه لأن كان كذلك لم ينفذ قوله بذلك لعدم تناوله لأنه لا يجرم
عليه التصديق بما يحتاج إليه لذلك وسبقه إلى نذر ذلك الأذرى اه (قوله) الاستاتر هو تهوان (قوله) ظاهر أنه لا يبي
زيادة على سائر الموروث أن لم يدفع عنه برداً أو حراً يعني إلى الهلاك أو إلى ما يبيع التيمم وفيه نظر اه سم
(قوله) وإن كان عايد من الخ) خلافاً لما سار انقضاء الركشي والأذرى (قوله) ومرو أي في شرح وإن لم يعلقه

في المسجد جماعة ولا فرق بين ذلك وأطلاق نذر في المسجد على كل فعل كذلك في صورة التبرؤ إلى المذكورة
أو لا وعليه الفرق فليحرم (قوله) ويظهر في الامام ذلك أيضاً كتب عليه (قد تجب حصة كذلك
قد يقال قد تجب حصة مالا يشمول (الاستاتر هو تهوان) ظاهر ماله لا يبي لزيادة على سائر الموروث أن لم يدفع
لا يظهله الدين ومرو أنه نذر التصديق بماله بنيه زال عنه ولكم مجرداً نذر فلو قال هل أن تصدق بعشرين ديناراً
يعني

وجيها على فلان أو ان شئ من رضى فعل ذلك فشنى ملكها وان لم يقضها ولا قبلها لفظا بل وان رد كما رفته التصرف فيها وينقد حول كتابها من حين التذرع وكذا ان لم يقضها لم ردها المنذور له فحصر ديانته عليه ويثبت لها احكام الديون من زكاة وغيرها كالاستبدال عنها وكذا الاراء منها وقول ابن العباد لا يصح الاراء بها كالمحصن مستحق الزكاة ولو ملكها ليس لم الاراء مردود فقال ابن الرقة القياس جواز الاحتياض والاراء في الوكوة اما منع منهما التعبد بظاهر كلام الامام جوازهما ففي التذرع لو رد كذا الله الدعوى والمطالبة باخلاها قال الركني والحلف لو نكل التاذر ويرث عنه كافي مستحق ان كذا اذا انحصر اقال الاستوى وانما يجبر المستحق عن اقل القبول بخلاف الزكاة لان التاذر هو الذي كلف نفسه الزكاة وجبا الشارع ابتداء فلا متاع ما يؤدى الى تعطيل اعداها كان الاسلام اه وقرن ايضا بان مستحق الوكوة ملكها بخلاف مستحق التذرع في نظر بل لا يصح اطلاقه لاحقر من انهم ملكوه ايضا فتصلي المذكوروا حتى بعضهم فيمن نذر لآخر بالسكنى بملكه مدة معلومة فمن المنذور لم تستحق ورثته شيئا لعدم شغل لفظ التذرع لم اوالا نذر لم يطل حق المنذور له وواقعه جمع على الحق الاول فقالوا الاستأجر دارا فخذر فلان كل سنة بكذا مادامت تحت يده مما مات المنذور لهم لم تستحق ورثته ذلك وخالف بعضهم لان التذرع حتى قد ثبت المورث فليثبت الوارث وادورث ووارث الموصى له الميت قبل القبول فوارث المنذور له اولى لان التذرع الزمان من الوصية ولو مات التاذر في مثله الاجار لم يقضى المنذور له فخلنا عن ورثته شيئا لان التاذر قيد بمادامت الدار (٩٧) تحت يده مما لم يمتحسب يده بطل

التذرع كالوكان حيا وعادت
للكفا والى بعضهم في
مدن مات وله تركه فضمنه
بعض اولاده فقدر المستحق
انه لا يطالبه مدة معلومة بانه
لا يصح النذر لانه يؤدى الى
تأخير برائة ذمة المستصو
غير جائز وفيه نظر لاسباب
ان قلنا بان الميت برى بمجرد
الصيان على ما اقتضاه ظاهر
حديث أن قتادة المار مع
الكلام عليه آخر الجنائز
ولو كان له في دار نصف فقدر
فلان ينصفها نزل على
الحصر كالموصية بجامع
القرب فيصح النذر بجمع
نصفه وقال الاذرعى التذرع
على نصيبه في الوصية ونحوها
من القرب ظاهر من حيث

بشئ الخ (قوله وجيها) اى فى النذر (قوله على فلان) متعلق بقوله ان تصدق (قوله ذلك) اى
المصدق بهذه العشرة دينار اعلى فلان (قوله كافر) اى فى اوائل الباب في شرح وان لم يقضه بشئ الخ
(قوله ولم ردها الخ) فلم ان النذر على فلان ان كان معين برتد بالرد او الاراد اه سم (قوله وانما منع
منها التعبد) اى ولا يمتد في النذر المعين وكذا المحصور (قوله وظاهر كلام الامام الخ) الظاهر انه من
مقول قال (قوله لما قرئ) اى نفا (قوله فمات المنذور له) اى قبل تمام المدة (قوله لم يستحقه ورثته
الخ) سياق ما فيه وكان يبنى انه يقول بانه لم يستحق الخ (قوله او التاذر) اى او مات التاذر (قوله الميت)
صحة الموصى له (قوله قبل القبول) متعلق بالميت (قوله نزل على الحصر) اى نصيبه لاهل الاشاعة
اى على النصف الصانع بينه وبين شريكه حتى يصح النذر في نصف نصيبه فقط (قوله غريبة) بالنسبة
المعينة من الغربة (قوله مبالغ الجبال) اى من القضاة بين الاغنياء من الازواج والوجبات (قوله
ويصح الاذرعى) اى الصحة في العمرى الخ اى من لا يعرف معناها قوله له ذلك اى قول ابن عبد السلام
(قوله ولم يجرى عليه) اى بحث الاذرعى الزركشى وغيره اى لعدم استحضارهم لما قرأوا دين عبد السلام
(قوله نحو يمه) اى كرامة (قوله اخلف فيه) اى جواب هذا الاستفهام (قوله مأسر اوائل
الباب) اى من اعتبار الاتزام في رماحية التذرع وقيل الفصل اى في تعليق العتق بالشقاء ثم بالندوم (قوله
بهذين) اى النذر والكفارة (قوله لم يجرى عليه) اى التذرع والكفارة فينازله المصنف (قوله ومما لم
عنه بردا او حرا يفضى الى الهلاك او الى ميع التيمم وفيه نظر (قوله ولم ردها المنذور له) فلم ان التذرع على
فلان ان كان معين برتد بالرد او الاراد (قوله وقرن ايضا الخ) لما قرئ شرح الروض (قوله او نذر صلاة
فركتان الخ) قال في الروض ولو نذر ان يصلى ركعتين فصلى اربعا في الاجزاء تردد اه قال في شرحه

(١٣) - شروافى وان قاسم - مائى
فلقنه صيغة التذرع لانه لم ادعى عليه فقال انما ربتها وانا جاهل عاقبته قبل بيته ان شئ من رضى فعل ذلك لعدم مخالفة الفقهاء اخذا من قول
ابن عبد السلام في قواعد الرق بكتاتى عربية لا يعرف معناها شرا كانت طالق لسنه كان لنوا اذلا شموله بمدلول اللفظ
حتى يقصده به وكثيرا ما خالف الجبال بين اغنياء لا يعرفون مدلول لفظ الخلع ويمكن بوضوحه الجبل بهذه القاعدة اه وبه الاذرعى في
العمرى والرقى لعدم استحضاره لذلك وجرى الزركشى وغيره في نحو ان شئ من رضى فعل حتى هذا هل يصح نحو يمه قبل الشفاء
اخلف فيه المتأخرون والوجع كما مأسر اوائل الباب وقيل الفصل عدم الصحة لتعلق التذرع الملتزم به نعم ان بان عدم الشفاء كان مات فاذى
ينبغي تبيين صحة البيع اخذا بما قيل الفصل لان المرة عاقى نفس الامر وحيث قد فنى عدم الصحة الذى ذكره نعمه الآن فظهر مأسر قيل
الفصل وبهذا يصح بين كلام المتأخرين المتناهي في نحو ذلك ولو نذر التصديق بمشرب دينار مثلا في ذمتهم لم يمين المصدق عليه ولم الامام
مطالبة فقد قال الرافى لو لم الامام من رجل انه لا يؤدى الزكاة الباطنة بنفسه فهل له ان يقول له اما ان ترق بنفسك لو امان تدفع الى حتى
افرق وجهان يجرى بان المطالبة بالنذور والكفارات زاد المصنف الاصح وجوب بعد القول ازالة لتكرره نظريه بان الرقة بانه
لا يجب الوفاء بهذين فورا اعمهما على كفارة يحسب بهما نذر صرح به القار وروى عنه اه (نذر صلا مائة ركعتين)

نحوه حلال ذلك وجب فعلها بتسليمه (٩٨) واحدة او صلاتين وجب التسليم لكل ركعتين (وفي قول ركة) حلال جائزه ولا

في القروح التي قيل قول المن ولا يصح نذر مصيبة (قوله تجزيانه) إلى التنبه في المعنى الاماسانه عليه وقوله وجب إلى المن وإلى قوله قال السبكي في النهاية الا قوله قال حذف إلى وكشفت المعاطس وقوله الذاتية وقوله ومنها الزوج إلى ومنها التصديق (قوله يجزيانه) أي عن نذر موكان الأولى التائب (قوله على ذلك) انظر مرجع الاشارة وشيذ عبارة الحق على أقل واجب الشرع اهـ (قوله او صلاتين الخ) عطف على صلاة في المتن (قوله على جائزه) أي جائز الشرع اهـ معنى (قوله لا يكف سجدة ثلاثا) ولا صلاة بخاتره ولا يجوز تفعل الصلاة على الراحة اذا لم يندر عليها بان نذر على الارض أو أطلق نذر عليها اجراء فعلها عليه لكن فعلها على الارض أولى معنى وروى عن شرحه (قول المن فعل الاول) أي المنى على السلوك بالنذر مسلك واجب الشرع اهـ معنى (قول ان يجب القيام فيها) ولا فرق في الصلاة المذكورة بين النقل المطلق وغيره كالروايب الضحي فيجب القيام في الجميع اهـ عـش (قوله الحقا) الأولى التائب (قول المتن والثاني لا) أي لا يجب القيام فيها (تنبيه) محل الخلاف اذا أطلق فان قال أصلي قاعدا اهله القعود قطعا كالمصرح بركعة فتجزيه فعله لكن القيام أفضل لله (فرع) لو نذر ان يصل ركعتين فصلي اربعا بتسليمه بتشديد وتشديد في الاجراء لم يرقان فان في المجموع اصحها وبه قطع البنيوي جوازها انتهى ولو نذر ان يصل اربع ركعات جاز ان يصلها بتسليمه لزيادة فضلها فان صلاها بتسليمه فياتي بتشديد فان ترك الاول سجدة لسبب هذا ان نذر اربعا بتسليمه واحدة او أطلق فان نذرهما بتسليمه لزومه لانها أفضل اهـ معنى وروى عن شرحه يحذف (قوله كالنتية الخ) عبارة المعنى قال المستغنى في تحريمه قول التنبه او عفا كلام مصحح لا التفت إلى من انكره لجهلها ولو قال اعتاقا لكان احسن انتهى قال ابن شقيق واصحاب ان عبارة المحرر اعتاقا فقيرها إلى خلاف الاحسن اهـ وبه يعلم ماني كلام الفارح وان كان الاصوب كذا في التنبه عبارة المحرر اعتاقا قيل الخ (قوله انكاره) أي عقار قوله لكنه أي اعتاقا وكان الأولى الاظهار (قوله وجب الخ) حاصل المراد لو كان في العبارة قلالة ان المصنف اعماها بالعق كالنتية مع ان بعضهم تعجب من هذا التعبير وعذوه عن تغيير اصله باعتاق وإن كان احسن اشارة لرد هذا التعجب المضمّن لتخطئة التعبير بالعق وهذا الاشارة قائم من التعبير بالاحسن اهـ رشدي (قول المتن فعل الاول) الميز على ماسبق اهـ معنى (قوله ولتشوئ الخ) متعلق بقوله الآتي سميع فيه الخ عبارة المعنى والفرق بينه وبين الصلاة ان المتق من باب الغرامات التي يشق اخراجها فكان عند الاطلاق لا يلزم الامامه الاقل ضرر اختلاف الصلاة اهـ (قوله لانها افضل) بذكر الكفر والتعجب ليس للتقرب بل لجواز الافتقار على النقص فصار كن نذر التصديق بخطه فدية يجوز له التصديق بالجحده اسنى ومعنى (قوله ولم يجز ابدالها الخ) وليس له ببها ولا هبتها ولا يلزمه ابدالها ان تلفت أو تلفها وان اتلفها اجنبى لزمه قبيلتها لما لكها ولا يلزمه صرفها إلى أخرى بخلاف الهدى فان الحق فيه القدر هو موجودون قاله في البيان اهـ معنى (قول المتن مجز) أي فعلها قاعدا أي حال كونه قاعدا مع القدرة بلا مشقة على القيام امامه المشقة نحو كبر او مرض فلا يلزمه القيام على الاصح اهـ معنى (قوله ولا يلزمه الخ) أي وإن كان حين النذر عاجزا عن القيام ثم نذر عليه خلافا لما ذكره بعضهم حر اهـ سم (قوله او القيام) عطف على

عبارة المجموع فيه طريقان اصحهما وبه قطع البنيوي جوازها إلى ان قالوا القائل بالجواز فاسمه بالو نذر ان يتصدق بشرة فتصدق بعشرين وهو على خلاف الأصل السابق من انه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع ولهذا جزم في الاتوا اربعم الجواز وقال في الأصل بعد ذكره خلافاً يمكن بناؤه على ما ذكر ان نولاه على واجب الشرع لم يجز كالروايب الصبح اربعا او اجزاء اهـ (قوله وجب بان في تغييرها الرذل المتكر الخ) وفيه ايضا الاختصار (قوله او نذر صلاة قائما) (فرع) نذر القيام في النافلة نذر على المتعد خلافاً لبعضهم (قوله انه لا يجب ان يكون حين النذر عاجزا عن القيام ثم نذر عليه خلافاً لما ذكره بعضهم

بان نذرها قاعداه القيام لانه افضل مع اتحاد الجنس ولا يلزمه ان قدر على المتعد (أو) نذر (طول قراءة الصلاة) المكتوبة أو غيرها أو طويلاً نحو ركوعاً أو القيام في نافلة أو نذر تيت وضوءه (أو) نذر (سورة) نذر (قراءة

يكف سجدة ثلاثاً أو شكر) فعل الاول يجب القيام فيها مع القدرة لانها الحقا بواجب الشرع (والثاني لا) الحقا بجائزه (أو) نذر (عقا) عبارة أصله اعتاقا كالنتية قبل وعصيب تغييرها مع قول في تحريمه انكاره جمل لكنه احسن اهـ وجب بان في تغييرها الرذل على المتكر فكان اهم من ارتكاب الاحسن (فعل الاول) تعجب (رقبة كفارة) وهي رقة مؤمنة مسلمة من عيب يحل بالعمل (وعلى الثاني رقة) وان لم تجز كمبة وكافرة حلال على جائزه (قلت الثاني هذا أظهر راقه أعلم) لان الأصل براءة الدمه فاكتفى بما يقع عليه الاسم ولتشوئ الفارح إلى المعنى مع كونه غرامة سميع فيه مخرج عن قاعدة السلوك بالنذر مسلك واجب الشرع (أو) نذر (حتى كافر تعمية اجزاء كاملة) لانها افضل مع اتحاد المجلس (فان عين ناصفة) بنحو كفر أو عيب كمل حتى هذا أو هذا الكافر (تعميت) ولم يجز ابدالها ولو غير منها لتلق النذر بعينها وإن لم يزل ملكه منها به (أو) نذر (صلاة قائما) لم تجز قاعداً لانه دون ما التزم (بخلاف عكسه)

(الجماعة) فيها تشرع فيه

من فرض أو نفل (لومه)

ذلك لانه قرينة مقصودة

وتقيدها هذه الثلاثة

بالفرض إنما هو للخلاف

ومن ثم أخذته بتقليد من

أخذته بتقيد الحكم بذلك

(تنبيه) لم أر ضابطا

للتطويل الملتزم بالنذر هنا

فيحتل أن يضبط بالعرف

وفيه نظر لأنه امر لسي ولا

يضبطه العرف والذى

يظهر أنه يجوز ما في زيادة

على ما ينسب لإمام غير

محصورين الاقتصار عليه

وأما قول القتيبي على

وجوب التطويل إذا لم

يكن إماما في مكان لا يتحصرون

بجائته أو لا لم يلزمه التطويل

لكرهه فهو وإن كان فيه

إشارة لما ذكرته إلا أن

كرهه أضاف في زيادة على ما

ينسب لإمام غير المحصورين

الاقتصار عليه ممنوعة

وحجته فيسقط ما يحسن

(والصحيح اعتقاد النذر بكل

قرينة لأجل إبداء كفاية)

لمريض تسن عبادته

(وتشجيع جنازة والسلام)

أي إبدائه حيث شرع

وكذا جوابه ما لم يتعين لما

مر في فرض الكفاية قال

وحذف قول المحرر على

النذر لإيمانه بالاحتراز عن

سلامه على نفسه عند

طول قراءة الصلاة عبارة المفتي ولو نذر إتمام الصلاة أو قصرها في السفر صرح أن كان كل منها أفضل ولا فلا
كأجره في الأتوار ولو نذر القيام في التواضع أو استيعاب الرأس أو التلويح في الوضوء أو الغسل أو غسل
الرجلين صرح ولم كأجره في الأتوار أيضا أه زاد الوضوء أو يجزئ في التلويح أو الفرك عند مقصدهما أه
(قوله في صلاة الخ) أي أو غلبها أه معنى (قول المتن أو الجماعة) ويخرج من عبدة ذلك بالاعتداء
في جزم من صلاته لا لتحاب حكم الجماعة على جميعها أه عش (قوله أو نذر الجماعة الخ) لو صلى فرادى
سقط الأصل ويثبت أن تبقى الجماعة وتزعم جماعة لأجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت
وإن امتنع الأحاد خارج الوقت في غير النذر أه سم عبارة المفتي (تنبيه) لو غلب في الوصف
الملتزم كان صلى في الأخيرة منفردا سقط عنه خطاب للشرح في الأصل وبق الوصف ولا يمكنه الاتيان
بموجده عليه الاتيان ثانيا مع وصفه ذكر في الأتوار تبعا للقاضي والمثول وقال القاضي أبو العلي
يسقط عنه نذره أيضا لأنه ترك الوضوء لا يمكن تضاده وقال ابن الرفعة والاول ظاهر إذا لم نقل أن الفرض
الاول والآخر في الثانية قال شيخنا وقد جعل الاول على ما إذا ذكر في نذره الظاهر مثلا والثاني على ما إذا
ذكر فيه الفرض انتهى والوجه ما ذكره صاحب الأتوار أه (قوله لومه ذلك) راجع للسائل
المذكورة أه معنى (قوله وتقيدها الخ) أي في الوضوء وأصلها ولو نذر القراءة في الصلاة فقرأ على
التقيد أو في ركعة واحدة فأناس يمتنعون أه معنى (قوله ومن ثم أخذته) أي من كون التقيد بذلك
إنما هو للخلاف أخذته أي من التقيد بذلك (قوله تقيد الحكم) هو هو اللزوم بذلك أي بالفرض (قوله
يجزئ) أي في الخروج من عبدة النذر (قوله وأما قول القتيبي الخ) اعتمدته المفتي (قوله إذا لم يكن) إماما
مكان الخ أو حصروا ولم يرضوا بالتطويل أه معنى (قوله فيسقط ما يحسن) أقول نأخذ الطول قد يطلق كنه
على تطويل قراءة الصلاة وقد يثبت كنه على تطويل قراءة الاولى بقدر البرقة الثانية بقدر السماء مثلا
وكنه على تطويل يزيد على ما ينسب لإمام غير المحصورين زيادة ظاهرة أو قدر ضعفه أو لا خلاف في كراهة
التطويل في القسم الثاني لإمام غير المحصورين فلا يمتنع نذره فأبحثه المفتي صحيح محمول على هذا القسم
فقط لأن السلم للشرح عدم كراهة أدنى زيادة وحجته فدعوى سقوط ما يحسن ساقطة أه سم (قول المتن
لا يجب ابتداء) أي لا يجب جسيما ابتداء وسياق محتمزه وبه يدفع ما قد يقال بمفهوم قوله لا يجب ابتداء
صحة نذر صلاة الجماعة إذا تضمنت عليه لعدم جبرها عليه ابتداء أو قدر عدم صحة نذرها أه عش (قول
المتن والسلام) أي على التميز لو على نفسه إذا دخل بيتا غاليا معنى ونهاية (قوله قال) أي المصنف في الدقائق
(قوله على الغير) مقول المحرر (قوله ولا يصح) أي ذلك الاحتراز (قوله ونأزع الأذرى الخ) لعل هذه
المنازعة ساقطة فإن المصنف لم يدع تناول إطلاق السلام سلامه على نفسه بل في كلامه إشعار قوي بأن المراد
إدخال ما إذا عين السلام على نفسه فليتأمل أه سم عبارة السيد محمد كنه أن تقول مراد الإمام التواضع كما
هو الظاهر المتبادر من عبارة أن التقيد أو في المحرر يوم أه نذر السلام على نفسه لم يمتنع ولو بصيغة
نذره على أن سلم على نفسه إذا دخل البيت غاليا وهذا واضح لا غبار عليه ولا نزاع فيه وأما كون نذر مطلق
مر (قوله أو نذر الجماعة الخ) لو صلى فرادى سقط الأصل ويثبت أنه تبقى الجماعة في ذمته وإن تزعم إعادتها
جماعة لأجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت وإن امتنع الأحاد خارج الوقت في غير النذر أه
(قوله فيسقط ما يحسن) أقول نأخذ الطول قد يطلق كنه على تطويل قراءة الصلاة وقد يثبت كنه على تطويل
قراءة الاولى بقدر البرقة الثانية بقدر السماء مثلا وكنه على تطويل يزيد على ما ينسب لإمام غير المحصورين
زيادة ظاهرة أو قدر ضعفه أو لا خلاف في كراهة التطويل في القسم الثاني لإمام غير المحصورين فلا يمتنع نذره
فأبحثه المفتي صحيح محمول على هذا القسم فقط لأن السلم للشرح عدم كراهة أدنى زيادة وحجته فدعوى
سقوط ما يحسن ساقطة (قوله ونأزع الأذرى الخ) لعل هذه المنازعة ساقطة لأن المصنف لم يدع تناول إطلاق
السلام على نفسه بل في كلامه إشعار قوي بأن المراد إدخال ما إذا عين السلام على نفسه فليتأمل (قوله أيضا)

السلام يشمل السلام على نفسه وليس فيه تعرض له بوجه قال العجب من الأذري مع جلالة كيف صدرت منه هذه المنازع من الشارح مع من يد مشاحته للتعقيل للصنف كيف أقرها اه (قوله أوقرتة) فيه تأمل (قوله وكشفت) إلى الكتاب في المنق إلى قوله الذاتية إلى ومنها التصديق ما سانه عليه (قوله وتجميل مؤقته أو لوقتها) وقام التواويع وتحية المسجد وكمي الأحرار والطواف وستر الكعبة ولو بالحرير وتطيلها وصرف ما في فري سترها فان توى المباشرة لذلك بنفسه لزمه وإلا فلا يشأ إلى القيم ليعرف في ذلك اه معني (قوله ورغب فيها) أي المذكورات ادهش (قوله ومنها التزويج) أي من الترة التي لا تجب ابتداء من العبادات الذاتية (قوله ومنها التصديق على ميت أو قبره) عبارة الررض مع شرحه من نذر زيتا أو شحما لا سراج مسجد أو غيره أو وقف ما يشترى به من خلة صح كل من النذر والوقف ان كان يدخل المسجد أو غيره من يتنفع به من نحو مصل أو تائم وإلا لم يصح لأنه إضاعة مال وقد ذكر الأذري ما يفيد ذلك فقال في إيراد الشموع لإلعال الروام والمصابيح الكثيرة نظر لما فيه من الاسراف واما النذور للشاهد التي يبيت على قبري أو نحوها فان قصد الناذر بذلك التور على من يسكن البقعة أو يتردد إليها فهو نوع قرية وحكمة ما ذكره الصحران قصد به الإيقاد على القبر ولو مع قصد التور فلا وإن قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم القيمة والقبر أو التقرب إلى من دفن فيها أو نسب إليه فهذا نذر باطل غير معتقد قائم بمعتقدون أن هذه الأما كن خصوصيات لا تقسم ورون أن النذر لها ما يتدفع به البلاء قال وحكم الوقف كالنذر اه زاد المعني فان حصل شيء من ذلك رد إلى مالكه وإلى واره بعد موته إن جعل صرفه لصالح المسلمين وقال الشيخ عز الدين المهدى إلى المساجد من زيت أو شمع أو إن صرح بأنه نذر وجب صرفه إلى جهة النذر ولا يجوز بيعه وإن أرفط في الكثرة وإن صرح بأنه تبرع لمجر التصرف فيه إلا على وفق إذنه وهو باق على ملكه فان طالت المدقة ظن أن يذله مات فقد بطل إذنه وجب رده إلى واره فان لم يعرف له وارث صرف في مصارف المسلمين وإن لم يعرف قصد المهدى أجرى عليه أحكام النذور التي تقدمت أو يصرف في مصالح المسلمين اه (قوله عن شيء) لعل عن زائدة (قوله إلى مسجد غير ما) قال في الارشاد في أمثلة ما ينقد بالنذور تطيب مسجد قال في شرحه ولو غير الكعبة لا تطيب المسجد المستندة مقصودة ككسوة الكعبة بحري وغيره وليس مثله أي المسجد مشاهد العلماء والصلحاء كآله أي عبد السلام ومرحمة كسوتها بالحرير واما بغيره فهو مباح لا ينقد نذره اه سم (قوله خلافا له) أي للسبكي حيث قيد بالمساجد الثلاثة (قوله ومنها اسراج نحو شمع الخ) وفي الباب لو نذر ستر الكعبة ولو بحري أو تطيبها أو صرف مال لذلك لزمه قال في شرحه خرج بسترها ستر غير ما من المساجد فانه لا ينقد على الأوجه لانه بالحرير حرام خلافا لابن عبد السلام كالنذر إلى واما بغيره فقال أبو بكر الشافعي هو حرام أيضا وهو بعيد وقال ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل ينبغي أن يكون قرية يلزم النذر إذا كان فيه وقاية المصلين المستندين إلى جذره من نحو حرا أو برد أو وسخ اه ثم قال في الباب بان نذر تطيب سائر المساجد مختار رأى كافي

من نذر السلام قال فينبه أنه لا يجب الإتيان أوقرتة نذر عليه وكشفت المطاس وزيارة القادوم وتجميل مؤقته أول وقتها لأن ابحار ورغب فيها فكانت كالعبادات الذاتية ومنها التزويج فيصح نذره حيث سله كاسر في بابه ومنها التمدق على ميت أو قبره ان لم يرد تخليكه وأطرد العرف بان ما يحصل له يقسم على نحو فقره هناك فان لم يكن عرف هناك بطل قال سبكي والأقرب عندى في الكعبة والحجرة الشريفة والمساجد الثلاثة أن من خرج من ماله عن شيء ما واقتضى العرف صرفه في جهة من جهاتها صرفه إليها واختص به اه فان لم يقتض العرف شيئا فالذي ينبغي أن يرجع في تعيين المصروف رأى ناظرها وظاهر أن الحكم كذا في النذر إلى المسجد ضررها خلافا لما يوحىه كلامه ومنها اسراج نحو شمع أو زيت مسجد أو غيره كقبرة أن كان ممن ينفع به ولو على ندور فيجب الوفاء به والأفلا وخرج بلا تجب ابتداء ما وجب جنبه شرعا كصلواته صدق صوم صحيح وعق فيجب بالنذر قطعا

والواجب المني والغير وما
على الكفاية إذا تعين كاسر
ولا يدين الضامن زيادة
أن لا يطل رخصة الشرع
ليخرج نذر عدم التطرف
السفر من رمضان ونذر
الانجام فيه إذا كان الأفضل
القطر والقصر فإنه لا يتعد
(كتاب القضاء)
بالمدة مؤنة الأحكام الشيء
وإضاؤه وجماعا لآخر
كالحي والحلق وشرحا
الولاية الآتية والحكم
المترتب عليها أو الزام من له
الأوام بحكم الشرع فخرج
الافتاء والاصل فيه
الكتاب والسنة وإجماع
الامتور في الخبر المنقح عليه
إذا حكم الحاكم أي أراد
الحكم فاجتهد ثم أصاب
له اجران وإذا حكم فاجتهد
ثم اخطأ فله اجر وفي رواية
صحيحة بدل الأولى فله عشرة
أجر قال في شرح مسلم
اجمع المسلمون على أن هذا
في حكم عالم مجتهد ما غيره
فإنهم جميع أحكامهم وان
وافق الصواب وأحكامه كلها
مردودة لأن أصابته اتفاقية
وروي الأربعة والحكم
واليهي خبر القضاء ثلاثة
قاضي في الجنة وقاضيان
في النار وفسر الأول بأنه عرف
الحق وقضى به والآخرين
بمن عرف وجاء ومن
قضى على سهل

الجميع لو معدون مشاهد العلماء الأولياء أي فلا يتعد نذر تطييبها كقوله ابن عبد السلام انتهى ثم قال
في شرحه تردد النزاع في انعقاد تطييف المسجد من الأدنى والظاهر الانعقاد لأنه قرينة انتهى وقوله
السابق بل ينبغي أن يكون قرينة يلزم بالنذر الخ يعني أن يجري مثله في مشاهد العلماء الأولياء إذا كان فيه
وقاية الزائرين كما ذكره فليتأمل اه سم (قوله والواجب المني الخ) عطف على ما وجب جنسه الخ (قوله
كاسر) الأولى فلا يتعد كاسر (قوله أن لا يطل) أي النذر اه سم (قوله أن لا يطل الخ) الأولى ولا يتطل
(قوله فإنه لا يتعد) ولو قال أن شئ الله مرصني ففعله لتجيب زكاة ما لم يتعد أو نذر الاحتكاف صائما
لزمه جرم أو قراءة الفاتحة إذا عطل اعتقود أن لم تكن به علة فإن عطل في محور كوعقارها بدم صلاته أو
في القيام فراحا لا إذا تكرر حال لا يطلها وان يحمده عقبه بشره انعقد وان يحمده ولو ضوءه عند مقتضيه
فكذلك أي انعقد اه نهاية عبارة المغني وأورد على الضابط ما قال أن شئ الله مرصني ففعله أن أصجل
زكاة ما لم يكن الأصح في زيادة الرخصة عدم انعقاده لأنه ليس بقرينة نعم حيث قلنا يتدب لتجيب الزكاة كان
اشتدت حاجة المستحقين بها أو التسوها من الزكي أو قوم الساعي قبل تمام حوله فينبغي كقوله الاستوى
وغيره صحة نذره ولو نذر أن يصل في أفضل الأوقات فقياس ما قاله في الطلاق لية التقدير أو في أحب الأوقات
إلى الله تعالى قال الوركي ينبغي أن لا يصح نذر ما الذي ينبغي الصحة ويكون كذا في أفضل الأوقات ولو
نذر أن يجده بعبادة لا يشركه فيها أحد فتقبل بطرف باليتو حده وقل يصل داخل البيت حده وقل
يتولى الإمامة العظمى فإن الأمام لا يكون إلا واحدا فان اختلف ديارا أو اختلفت قام بعبادة هي أعظم العبادات
وينبغي أنه يكفي أي واحد من ذلك وما رده من أن البيت لا يحظر عن طائفة ملك وغيره مردود لأن العبارة بما
في ظاهر الحال اه (كتاب القضاء)

(قوله بالذ) إلى قول المتن ويكره طلبة في التوبة لأقوله فيه استخدام وما سأنه عليه وقوله واحتدده
البلقيني الخ وخرج يتروا (قوله أمضاؤه) عطف معاير اه سم (قوله وجاء) أي لئنه اه سم (قوله
أو الحكم الخ) المطلق أو فيه فيما بعده لتوع القضاء الشرعي لا للترداده سيد عمر القوي لا يظهر معايرة
بين الآخرين ويقا من المغني ما هو كالمصريح في الاتحاد (قوله أو الزام من له الخ) أقصر عليه المغني عبارته
وشر ما فصل الخصومة بين خصمين فكثر بحكم الله تعالى قال ابن عبد السلام الحكم الذي يستفذه القاضي
بالولاية هو إظهار حكم الشرع في الواقعة فيجب عليه أمضاؤه فيه بخلاف المغني فإنه لا يجب عليه أمضاؤه اه
(قوله والاصل) إلى قول من في مم في المغني (قوله المتفق عليه) أي الذي اتفق عليه صحيح البخاري وصحيح مسلم
(قوله قال) أي المصنف (قوله هل أن هذا) أي الخبر المذكور (قوله مجتهد) عبارة المغني أهل الحكم اه
(قوله ما غيره الخ) انظر هذا الإطلاق مع ما يأتي ولعل في غير اه سم عبارة السيد عمر قوله ما غيره أي
غير العالم هو الجاهل ولا يلحق بإفادته على ظاهره لا لاختصاصه أن العالم المقلد كهم في جميع أحكامه وانما اقتت
الصواب أو اقتضت الضرورة تولى له فقد فيه اه وفي الرشدي نحوها (قوله أحكامه كلها مردودة) أي
عليه أن لم يولد فوشوكة كإشارة إبدان الرفعة اه رشدي أي فلا ينافي قول المصنف الآتي فإن تعذر جمع هذه
الشروط الخ (قوله وروي الأربعة) أي البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي (قوله وفسر) أي الخبر أو النبي
صل الله عليه وسلم عبارة المغني فاما الذي في اللجنة فربما عرف الحق وقضى به أو لأن في التاررجل عرف
وان نذر تطييب سائر المسجد فاختار أي كافى الجميع لو معدون متشاهد العلماء الأولياء أي فلا يتعد
نذره تطييبها كقوله ابن عبد السلام انتهى ثم قال في شرحه تردد النزاع في انعقاد تطييف المسجد من الأدنى
والظاهر الانعقاد لأنه قرينة انتهى وقوله السابق بل ينبغي أن يكون قرينة يلزم بالنذر إذا كان فيه
ان يجري مثله في مشاهد العلماء الأولياء إذا كان فيه قرينة كاذر فليتأمل
(كتاب القضاء)

(قوله ما غيره) انظر هذا الإطلاق مع ما يأتي ولعله في غيره

والاى يستفده بالولاية اظهار حكم الذرع وادعاءه في اربع الى بخلاف المقتضى فانه مظهر لا مبشور ومن ثم كان القضاء بمقتضى الفصل من الاختلاف
لانه انما هو زيادة (هو) اى قبوله من (١٠٣) متعددين حالين فيه استخدام (فرض كفاية) بل هو اولى فرض الكفاية حتى قال

الفرار انه افضل من الجهاد وذلك لان الجاهل مع الاضطراب اليه لان طابع البشر مجبولة على النظام وقل من يصف من نفسه والامام مشغول بما هو اتم منه فوجب من يقوم به فان امتنع المصلحون له منه انما اوجبر الامام احدث ما عليه فرض حين على الامام فوراى قضاء الاظهر وعلى قاضى الاقيام فيما جرحه كاتى ولا يجوز اخلاء مسافة العدوى من قاضى او خليفة له لان الاحضار من فوقها مشق وبه فارق اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين قال البلقينى واطاع القضاء بين المتنازعين فرض من على الامام اذ انايه ولا يعمل له الدفع اذا كان فيه تحليل وتطويل نزاع ومن صريح التولية وتليك او قل ذلك القضاء ومن كتابها على ما اعتدلت عليك فيه ويشترط القبول لنفاذ كذا فوراى الحاضر وعند بلوغ الخبر في غيره هذا ما في الجواهر وغيرها لكن لما قتله عن الجارودى معنا انه ياتى هنا مافر فى الوكالة فعليه الشرط عدم الرد

الحق وجارى الحكمور رجل قضى للناس على جهل اه (قوله) والذى يستفده (الخ) اى الحكم الذى يستفده القاضى (الخ) معنى (قوله) اى مع القيام بمقتضى (قوله) اى قبوله) لانه معنى التلبس به والافساق اذ قبوله غير شرط اه وشيى (قوله) فانه استخدام) ان رجوعه والقضاء على حذف مضاف اى قبول فلا استخدام والحكم باستخدام يحتاج الى اطلاق القضاء بمعنى القبول اه سم (قوله) بل هو اولى اى اعلى اه حش (قوله) وذلك لبراى (قوله) لان طابع البشر (الى قوله) ومن صريح التولية فى المقتضى (قوله) على النظام) اى منع الحقوق وقوله والامام مشغول اى فلا قدر على فصل الخصومات بنفسه اه معنى (قوله) اما عليه) اى تولى ايمان يقوم به اه حش (قوله) فوراى) الاولى تقديمه على الامام (قوله) ولا يجوز اخلاء (الخ) والمخاطب بذلك الامام ومن فوض اليه الامام الاختلاف كقاضى الاقيام اه حش (قوله) لان الاحضار (الخ) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد انه لا بد ان يكون بين كل واحد وبين القاضى مسافة العدوى فاقول اه سم (قوله) قال البلقينى (الخ) عبارة بالية اى ما يفيء القضاء الخ فرض عين كقوله البلقينى اه (قوله) بين المتنازعين) اى يمد تداعيهما كاهو ظاهر وقوله على الامام يعلمه ان الامام له حكم القاضى فى القضاء وما يرتب عليه وقوله اى واثبه اى من اداءه كاهو ظاهر اه وشيى (قوله) ويشترط القبول (الخ) عبارة بالية لا يعتبر القبول له فاما لا يكتفى بالشروع بالفعل كالوكيل كاتى به الى الذرع اه (قوله) فاما نعم يرتد بالرد اه (قوله) هو واحد) الى قوله وفيه نظر فى المقتضى لا لقره ولو يبدل وقوله ما يمكنه لو ان خاف وقوله او لم يل الى عليه (قوله) بان يصلح ذيره اى بان لا يوجد فى الناحية عليه القضاء غيره اه شرح الروض والمراد بالناحية المدة دون مسافة العدوى عاتى (قوله) فاضلا عما يستتر ظاهره وان كثر المال لعن الفرق بين هذا وبين الموضع الذى صرح فيها بسقوط الوجوب حيث طلبه ماله وان قل ان القضاء يرتب عليه مصلحة عامة للسلبين فوجه ذلك لتمام تلك المصلحة ولا كذلك غيره اه حش اقول قضيه صريح المقتضى والاسى عدم وجوب الدل (قوله) ولم يطلبه اى القضاء اه سم (قوله) انه اى التين للقضاء (قوله) وليس اى الامتناع مصفا لعل المراد انه لا يحكم فسقوا ولا لتلليل لا يساعدها ظاهر العبارة اه وشيى (قوله) نعم بحث الاذرى (الخ) عبارة بالية والاقرب وجوب الطلب وان ظن عدم الاجابة خلا لا لاذرى اخذ من قولهم يجب الاسراى لغير عبارة المقتضى وعمل وجوب الطلب اذا ظن الاجابة كما يحتم

(قوله) فانه استخدام) ان رجوعه والقضاء على حذف مضاف اى قبوله فلا استخدام والحكم باستخدام يحتاج الى اطلاق القضاء بمعنى القبول (قوله) لان الاحضار من فوقها مشق) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد انه لا بد ان يكون بين كل واحد وبين القاضى مسافة العدوى فاقول (قوله) وبه فارق) يتأمل مع وجود المشقة فى الذهاب للاستفتاء الا ان يقال ان الاحتياج للاستفتاء دون الاحتياج للقضاء مع انه لو كان بين كل اثنين فوق مسافة العدوى فاقول في شرط ان يكون بينهما مسافة العدوى فقط كاهو قضيه امتناع اخلاء مسافة العدوى عن قاضى وقضية المقابلة لقوله اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين فليتأمل وجاب مع انه شرط ما ذكره الذى شرطه ان لا يتخطى مسافة العدوى من قاضى وهذا متحقق اذا كان بين القاضين فوق مسافة العدوى ولا يقال حذر بما يقول الى انتفاء الفرق بينهما وبين المفتين لى هو واحتج فاماله (قوله) اذا كان فيه تحليل) فالعينة مقيدة (قوله) ويشترط القبول له فاما لا يعتبر القبول لعل لا يكتفى بالشروع بالفعل كالوكيل كما فى ذلك شيخنا الشهاب الرملى نعم يرتد بالرد وحش (قوله) ولم يطلبه اى القضاء (قوله) نعم بحث الاذرى انه لو ظن عدم الاجابة لم يلزمه الطلب وفيه نظر) نعم لو تيقن عدم الاجابة بحيث انقطع الاحتمال قطعا فيحتمل عدم وجوب الطلب فان او جباه (١) عند الظن وكذا يقال

(فان تيقن) له واحد بان يصلح غيره (لو لم يطلبه) ولو يبدل مال ان قدر عليه فاضلا عما لا يعتبر فى الفطرة فحين يظهر وان الاذرى خاف الليل او علم ان الامام عالم هو لم يطلبه منه بل عليه الطلب والقبول والحرز ما يمكنه فان امتنع اجبره الامام وليس امتناعه فسقا لانه غابا عما يكون بتأويل نعم بحث الاذرى انه لو ظن عدم الاحتمال لم يلزمه الطلب وفيه نظر (١) قوله فان او جباه الخ هكذا فى النسخ ولعل هنا سقطا غرر

وقوله يجب الامر بالمعروف وان علم انهم لا يتولونه صريح في وجوب الطلب وان علم انهم لا يجيبونه (والا) يتعين عليه نظر (فان كان غيره اصلح) سن للاصلح طلبه وقوله وان تيق بنفسه فان سكوت (وكان يتولاه) أي يقبله (١٠٣) اذ اوله (فلم يفضل القبول) اذ ابدله

من غير طلب وتعتقد توليه كالامامة العظمى (وقيل لا) يجوز له القبول فلا تعتقد توليته لخبر البيهقي والحاكم من استعمل عاملا على المسلمين وهو يعلم أن غيره افضل منه وفي رواية رجلا على عصابة وفي تلك العصابة من هو ارضى عنه فقد عنان الله ورسوله والمؤمنين واعتمدوا البلقيني اذا كان الفاضل مجتهدا او مقلدا طارفا بحدان كإمامه والمفضل ليس كذلك وخرج بطلانه غيره فهو كالدعم ولا يجبر الفاضل هنا وعلى الخلاف حيث لم يتبين المفضل بكونه ماطوع في الناس او اقرب إلى القلوب او أقوى في القيام في الحق او الوم مجلس الحكم والاجازة القبول بلا كراهة وانقدت ولا يتعلم (و) على الاول (يكره طلبه) أي المفضل وقوله مع وجود الفاضل الغير المتمتع لخطره وتقدمه على من هو احق منه (وقيل يحرم طلبه اما على الثاني فيحرم طلبه بمرضا فتخرج شارح هذا على الثاني غير صحيح (وان كان) غيره (مثله) وسئل بلا طلب (فله القبول) بلا كراهة بل قال البلقيني يندب له لانه

الاذعي فان تحقق أو غلب على ظنه عدمها لماعلم من فساد الزمان وأئتمه لم يلزمه اه وبعبارة سم لم يوقن عدم الاجابة بحيث انقطع الاحتمال فعلم فيحتمل عدم وجوب الطلب وان اوجبه عند الظن وكذا يقال في الأمر بالمعروف انه لو تيق عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما اه (قوله) صريح في وجوب الطلب هنا (ع) ويمكن الفرق اه سم (قوله) واليتين عليه) أي لوجود غيره معه اه معنى (قوله) أي يقبله إلى قوله وتعتقد توليته في المعنى (قول المتن ففضل) أي المتصف بصفة القضاء وهو غير الاصل اه معنى (قول المتن القبول) ظاهر مع ان تمام الكراهة القياس ثبوتها لمرجأان الخلاف في جواز القبول وقد يقتضي قوله الاتي فله القبول بلا كراهة ثبوتها فيما عني فيه اه ع ش أقول ويصرح بالكره اعقول الفارح الاتي وقوله مع وجود الفاضل (ع) وقول شرح المنيع او كان مفضلا ولم يتبع الافضل من القبول كره أي الطلب والقول له اه (قوله) اذ ابدله من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقييد لان القبول مع الطلب وان كره ما كاسياتي اه سم (قوله) من استعمل ما لا (ع) دخل فيه كل من تولى امر من امور المسلمين وإن لم يكن ذلك شرعا كصب مشايخ الاسواق والبدان ونحوهما اه ع ش (قوله) اذا كان الفاضل مجتهدا) فديقال مع وجود المجتهد لا يولي غيره فهذا ليس بما الكلام فيه إلا ان يفرض في التولية بلا شك وفيه نظر اه سم (قوله) وخرج) إلى المتن في المعنى لا قوله ولا يجبر الفاضل هنا (قوله) او أقرب إلى القلوب) عبارة غيره إلى القبول قال ع ش أي لقبول الخصم ما يقضي عليه اوله وهو قريب من الاطوع لان معناه أكثر طاعة بان يكون طاعة الناس له أكثر من طاعتهم لغيره (قوله) او الوم مجلس الحكم) او سحار والافضل غائب او صحيحا والافضل مريض اه معنى (قوله) لخطره) حلة للكره اه (قول المتن) وقيل يحرم استشهاده الامام به إذا كان النصب جائز فكيف يحرم طلب الجائز ونظيره هذا سؤال الصدقة في المسجد فانه يجوز ويجوز عطائه على الاصل إذا كان الاعطاء باختيار المصطفى قالوا كالدعم اه معنى (قوله) وسئل) إلى قول المتن والاعتبار في النهاية لا قوله لم يصح إلى ويحرم (قول المتن فله القبول) بولايته على الاصل لانه قد يقوم به غيره هنا يفرض معنى (قوله) بل قال البلقيني) عبارة انها يفتنم يندب له كقوله البلقيني (ع) (قوله) قال البلقيني يندب (ع) هو مناف لقوله الاتي والوجود احدهما هذه الاسباب فاعلم فان قيل هذا محمول على ما اذا وجد احد الاسباب فلا معنى لنقله عن البلقيني مع ما في المتن اه سم اقول نوكد ان قول الفارح بلا كراهة يتألف ما يأتي (قوله) نعم ان عاف) إلى قول المتن والاعتبار في المعنى لا قوله كالتحريم الحسن إلى ويحرم الطلب وقوله مطلقا إلى المتن (قول المتن إلى الرزق) هو بالفتح مصدر وبالكسر اسم لما يتق به اه ع ش (قوله على الولاية) وفي هذا إشعار على انه يجوز اخذ الرزق على القضاة وسياق ايضا ذلك اه معنى (قوله) وكذا انما عاف) صريح في ان القبول حيث قد مندوب ولو قيل وجوبه لم يبعد اه ع ش

في الامر بالمعروف انه لو تيق عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما (قوله) وقوله لم يجب الامر بالمعروف وان علم انهم لا يتولونه صريح في وجوب الطلب هنا (قوله) اذ ابدله من غير طلب) كان يمكن تركه التقييد لان القبول مع الطلب وان كره ما كاسياتي (قوله) واعتمدوا البلقيني اذا كان الفاضل مجتهدا) فديقال مع وجود المجتهد لا يولي غيره فهذا ليس بما الكلام فيه إلا ان يفرض في المولية بالهوك وفيه ما فيه (قوله) ولا يجبر الفاضل) ظاهر نظر الماتخذ من البلقيني وان كان الفاضل مجتهدا والمفضل غير مجتهد وفيه نظر (قوله) بل قال البلقيني (ع) هو مناف لقوله الاتي والوجود احد هذه الاسباب اللازمة (ع) فاعلم فان قيل هذا محمول على ما اذا كان وجد الاسباب فلا معنى لنقله عن

من أهله وقد أتاه من غير مستلة فيمان عليه أي كافي الحديث نعم ان عاف على نفسه لزومه الامتناع كما في الدخائر ورجحه الركني (ويندب) له القبول (والطلب) اقتضاء حيث آمن على نفسه منه كاهو ظاهر (ان كان عاملا) أي غير مشهور بين الناس يعلم (يرجو به نشر العلم) ونفع الناس به (أو) كان غير الحامل (عناجا إلى الرزق) من بيت المال على الولاية وكذا ان ضاعت حقوق الناس

الطلب كالتبول لما فيه من
الخطر من غير حاجته هذا
هو سبب امتناع أكثر
السلف الصالح منه (قلت
ويكره) له الطلب والتبول
(على الصحيح والله أعلم)
لورود نهى مخصوص فيه
وعليه حملت الأخبار
المخرجة منه كالخبر الحسن
من تولى القضاء فقد ذبح
بغير سكن كناية عن عظيم
خطره المؤدى إلى قطع
ملاك كوصح كونه كتابة
عن حل رفعت بقيامه في
الحق المؤدى إلى إبداء الناس
له بما هو أشد من ذلك الإيج
وبحرم الطلب على جامل
و ظالم قصد انتقاما أو انتقام
ويكره أن يطلبه للبياعة
والاستسلاء كذا قيل
والوجه أنه حرام بقصد
هذين أيضا هذا كله حيث
لا قاض متول أو كان المتولي
جائرا أما صالح متول
فيحرم السعي في عزله على
كل أحد ولو أفضل ويفسق
به الطالب ولا يؤثر بذل
مال مع الطلبين تعيين عليه
أو تدب له لكن الأخذ
ظالم فإن لم يتعين ولا تدب
حرم عليه بذله إبداء لا
لأدوا كالتأجيل ويسن
بذله لمول غير صالح ويغذ
المول وإن أهم به المآزل
والتولية وإن حرم الطالب
والتبول مطلقا خشية الفتنة

(قوله بتولية جامل) أي أو عاجز اه معنى (قوله الأسباب الثلاثة) هي قوله إن كان عاملا الخ وقوله أو
عاجزا الخ وقوله وكذا الرضا عن الخ اه عش (قوله أي الطلب كالتبول) أن كان كون التبول خلاف
الأولى أو مكروها لا فرقه بين أن يكون مناهل طلب متناولا لا خلاف ما تقدم عن البقيني وأن كان مقيدا
بالطلب بخلافه فليحرم اه سم (قوله سبب امتناع الخ) وقد امتنع عن عرضي الله تعالى عنهما لما سألته عن
رضي الله عنه القضاء واه الرضا عن عرضي على الحسين بن منصور اليساوي قضاء نيسابور فاختي ثلاثة
أيام ودعا الله تعالى فأتى في اليوم الثالث وورد كتاب السلطان بتولية مضر بن علي الجهمي عشية قضاء
البصرة فقال لا شاور نفسي الليلة وأخبركم غدا أو أراعيه من الغد فجد وميتار قال مكحول لو غيرت بين
القضاء والقتل اخترت القتل وامتنع منه الإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لما استدعاه المأمون لقضاء
الشرق والغرب وامتنع منه الإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لما استدعاه المنصور لحبس مضر بهو حك
القاضي الطبري وغيره من الوزراء فقررت طلب باعلى ابن خيران لتولية القضاء فبربته من عظم دوره نحو
من عشرين يوما اه معنى (قوله وعليه حملت الخ) أي على انتفاء كل من الأسباب الثلاثة (قوله على جامل)
أي مطلقا اه عش (قوله قصد) أي العالم (قوله انتقاما) أي من الأعداء اه معنى (قوله والوجه أنه)
أي الطلب (قوله بقصد متعذر) أي البياعة والاستسلاء (قوله هذا كله الخ) عبارة الغنى والروض مع
شرحه وهذا التصحيح إذا لم يكن هناك قاض متول فإن كان نظر فإن كان غير مستحق للقضاء فكالمدوم
وإن كان مستحقا فطلب عزله حرام ولو كان دون الطالب وتبطل بذلك عد الطالبا فإن عزل وولى
الطالب فعد عند الضرورة أما عند تعدد الأصول الشرعية فلا ينفذ وهذا في الطلب بلا بذل مال فإن كان بذل
نظر فإن تعين على الباذل القضاء أو كان من يسن له جاز له بذل المال ولكن الأخذ ظالم بالآخذ وهذا كما إذا
تعدرا لأمر بالمعروف إلا يذلل مال فإن لم يتعين ولم يسن طلبه لم يحرم بذل المال ليولى ويجوز له البذل بعد
التولية للتأجيل ولا الأخذ ظالم بالآخذ وقطع في الروضة أنه يجوز له بذله ليولى ونسب إلى الغلط وأما بذل
المال لمول قاض متصف بصفة القضاء فهو حرام فإن عزل وولى الباذل فعد عند الضرورة كحرام ما عند محمد
الأصول الشرعية فتوليته باطل للمعزول على قضاءه لأن المول بالروضة حرام وتولية المرتضى لراعي حرام
اه وعلم بذلك أن قول الشارح وينفذ المزل الخ راجع إلى قوله فيحرم السعي الخ وقوله فإن لم يتعين الخ وإن
قوله مطلقا إشارة إلى رد ما مر عنهم من التصديق بين حالي الضرورة وعدمها (قوله جائرا) أي أو جاهلا
(قوله لمول أفضل) يعني أن يكون عليه حيث لم يكن الطالب مجتهدا والمتولي مقلدا اه سيد عمر (قوله ولا يؤثر)
أي في العد التوجه للتحقق بل يجب عليه ذلك كحرام اه رشيدى (قوله وينفذ المزل الخ) كلام مستأنف
اه رشيدى (قوله مطلقا) لعله متعلق بيفند اه رشيدى (قوله ويظهر ضبطها الخ) عبارة الروض

البقيني مع ما في المتن (قوله أي الطلب كالتبول) أن كان كون التبول خلاف الأولى أو مكروها لا فرقه فيه
بين أن يكون مناهل طلب متناولا لا خلاف ما تقدم عن البقيني وأن كان مقيدا بالطلب بخلافه فليحرم (قوله ولا
يؤثر بذل مال مع الطلب) في الروضة جواز بذله ليولى أيضا ودعى أنه سبق فلم مردودة أو ذلك بالنسبة
لمول ما ذكره الرضا في لا بالنسبة للحكمش مر (قوله أبديله لا دواما) كذا في شرح الروض قال ووقع في
الروضة أنه يجوز بذله ليولى وهو سبق فلم انتهى (قوله وينفذ المزل وإن أهم به المآزل الخ) عبارة الروض
فإن كان هناك قاض غير مستحق للقضاء فكالمدوم وإن كان مستحقا فطلب عزله حرام أي وإن كان
مفضولا فإن فعله أي عزله وولى أي غيره فنقل الضرورة قال في شرحه أي عند ما جاملت عند محمد الأصول
الشرعية فلا ينفذ صرح به الأصل فيما إذا بذل مال لذلك الظاهر أنه بدو كذا انتهى (قوله ويظهر
ضبطها الخ) عبارة الروض ولا يجب أي على من لم ين عليه القضاء طلبه ولا موله في غير بله قال في شرحه
و ظاهر كلامه أنه لو كان يذلل صالحا وإن لم يكن أحدهما لا يجب على الآخر ذلك في بلد آخر ليس به صالح
والوجه الوجوب عليه للتأجيل بله الآخر أن لم يصحها حكم الأصول مع انتفاء جاذبه إليه هذا أو اقتصاره

يجب في كل مسافة عدوى لصب قاض فيجري في التمين وغيره ما مر من احكام التمين وعدمه في الطلب والقبول في وقت واحد وساقا العدوى منه دون الزائد على ذلك لانه تعذيب لما فيه من ترك الوطن بالكلية لان عمل القضاء (١٥) لا غاية بخلاف سائر فرض الكفايات

الموجبة الى السفر كالجهاد وتعلم العلم نعم لو عين الامام قاضيا واصله اليها لومه الامتثال والقبول وان بعدت لان الامام اذا عين احد المصالح المسلمين تمين وعلى هذا التفصيل يحمل قول الرافعي انهم يكلف السفر لما فيه من التعذيب يجرى الوطن ان القضاء لا غاية له واعتراض ابن الرضا بقوله ان الصاغ وغيره يلزم الامام ان يثبت قاضيا لمن ليس عندهم قاضى وقد جمع الاذرى بنحو ما ذكرته فقال يشتمل على ما ذكره الرافعي عن الائمة على وجود صالح للقضاء في البلاد المبعوث اليه او يقربه وكلام ابن الصباغ وغيره على عكس ذلك اذ لا ريب في وجوب البحث حيث وجد على الامام وجوب امتثال امره والا وهو لزم تعطيل الحق في البلاد التي لا صالح فيها ومن ثم ابطال البقنن كلام الرافعي نقلا ودليلا ومنه انه صلى عليه وسلم ارسل عليا الى ابن ابي قاضي اباموس ومعاذوا استمر على ذلك

ولا يجب على من تمين عليه القضاء طلب ولا قبول في غير بلده قال في شرحه ظاهر كلامه انه لو كان يبدل صالحا ونولي احدهما لم يجب على الآخر ذلك في الطلب والقبول في بلد اخر ليس به صالح والوجه الوجوب عليه فلا يتصل بالبلد الاخر ان لم يبدل على حكم الاول مع انتفاء حاجة بلده اليه اه وعاقلة النهاية والمنفى فلا يترك بلده صالحا ونولي احدهما لم يجب على الآخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله فيجري) اي قوله له نعم في الشيء (قوله فيجري في التمين) (تليه) حكم القلدين الآن حكم المجتهدين في الاصلح وعدمه كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله في الطلب والقبول) ظرف لاحكامهم وقوله له في وطنه الخ متعلق بقوله فيجري الخ وكان الاول ان يقول فيجري ما مر من احكام الطلب والقبول في التمين وغيره في التمين وعدمه في وطنه الخ (قوله لانه) اي ايجاب القبول لما فرق مسافة العدوى (قوله بخلاف سائر فرض الكفايات) فانه يمكنه القيام بها في الموطن اه معنى (قوله اليها) اي الى ناحية (قوله لومه الامتثال الخ) ظاهره ان وجد صالح يتولى في البلد المبعوث اليه او يقربه بخلاف جمع الاذرى الا في فاته اعتبر فيه انتفاء وجود الصالح المذكور في قوله بنحو ما ذكرته في اه سم عبارة الشيخ بسلطان وشمس حله على عدم وجود صالح للقضاء في المثل المبعوث اليه او يقربه وحيث لا يتجمع الكلامان اه (قوله وعلى هذا التفصيل) اي وجوب القبول فيما دون مسافة العدوى وعدمه في الزائد على ذلك (قوله واعتراض الخ) عطف على قول الرافعي الخ (قوله له) اي لقول الرافعي (قوله حل ما ذكره الخ) اي ما نقله الرافعي بقوله طرق الاحباب واما ما عتبه الرافعي بقوله مقتضا الخ فلا يقبل الجمع كما يعلم بمرامجه اه سيدهم (قوله وهو) اي عدم وجوب البحث والامتثال (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يجب بان البحث الصادر منه صلى الله عليه وسلم وعين بعده كان رضيا للمعنيين فلا يدل على وجوب امتثالهم كاهو المدعى ويوضح ذلك انها وقائع حال فعلية محتملة اه سم (قوله نعم الناحية الخارجة الخ) عبارة الخفي ولو خلا الزمان عن امام رجع الناس الى البلاد فان كثير علماء الناحية فلتج عليهم فان استوروا تنازعوا اقرع كقوله الامام (قوله من يرجع الخ) اي خو شوكه مسلم يرجع (قوله كاهم) اي في الكساح في واخر فصل لا اقول كقوله الامام (قوله اولي من لم يصل للبلد الخ) في ما لم يمنع الامام من تولية القاضي ببلده ما يطلقوا من الناس من تولية قاض من جهته وتعملت امورهم على لاهل الحل والمقدم بلده او غيرهما تولية قاض وكذا لو ولي قاضيا لكن منته من العمل بمسائل معينة وتعملت امورهم بالنسبة اليها لم لهم تولية قاض بالنسبة لتلك المسائل ولعل قياس ما عتبه ان لهم ما ذكره اه على البلدان تصرفه الذي في الاصل اعتبار البلد الناحية وفي الحقيقة المعتبر في ذلك الناحية فقط كما اقتصر عليها المنهج انتهى (قوله في كل مسافة عدوى نصب قاض) عبارة شرح الروض قال في الاصل ويجب عليه اي الامام لصب قاض في كل بلد ناحية قال الامام وغيره بحيث يكون بين كل بلدين مسافة العدوى انتهى المقصود بقوله (قوله لومه الامتثال ظاهره ان وجد صالح يتولى في البلد المبعوث اليه او يقربه بخلاف جمع الاذرى الا في فاته اعتبر فيه انتفاء وجود الصالح المذكور في قوله بنحو ما ذكرته في شرحه في فرض الزوض وظاهر كلامه انه لو كان بلدة صالحا ونولي احدهما لم يجب على الآخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح والوجه الوجوب عليه الخ اه فلا كان يبدل صالحا ونولي احدهما لم يجب على الآخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح خلافا لبعض المتأخرين شرحه (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم ارسل عليا الخ) قد يجب بان البحث الصادر منه صلى الله عليه وسلم وعين بعده كان رضيا للمعنيين فلا يدل على وجوب امتثالهم كاهو المدعى ويوضح ذلك انها وقائع فعلية محتملة (قوله اولي من لم يصل للبلد كتنويه في الطريق

(١٤) - شرواني وابن قاسم - عاشر - عمل الخلفاء الراشدين ومن بعدهم (تليه) المولى للقاضي الامام او نائبه نعم الناحية الخارجة عن حكمه يوليها من يرجع امرهم اليه اتحد او تعدد فان فقد قاهل الحل والمقدم منهم كاهو قد يؤخذ من ذلك ان السلطان او نائبه لو عزل قاضيا من بلد بعيدة عنه ولم يول غيره اولي من لم يصل للبلد لتصرفه في الطريق

أدوات القاضى في حالتهم أو الناس باعتبار أن لاهل الجمل والافتقار تولى من يقوم بذلك إلى حضور المولى وينفذ حكمه ظاهراً وباطناً
 فالضرورة (وشرط القاضى) أى من تصح تولى القضاء (مسلم) لأن الكفار ليس أهلاً للقضاء ولا يؤمنون به على من له مجرد رياسة لا تقليد - حكم قضاء
 ومن هم لا يؤمنون بالحكم عند ولا (١٠٦) يلزمهم حكمه إلا أن رضوا به (مكلف) لتقصير غيرهم واشترط الماوردى زيادة عقل الكسالى

سم (قوله أو مات القاضى) كان الأولى أن يقدمه على قوله ولم يول غيره (قوله أن لاهل الجمل الخ) جواب
 لو وكان الأولى جاز لاد (الخ) أى من تصح (قوله أن لاهل الجمل الخ) أى إسلام وكذا الباقي وهذا الشرط داخل في
 في المنع إلا قوله وصح أيضاً إلى المتن (قوله أن لاهل الجمل الخ) أى إسلام وكذا الباقي وهذا الشرط داخل في
 اشتراط الدلالة لولا هذا لم يكن في الروضة فلا يولى كافر على مسدين لقوله تعالى ولا يولى الكفار من
 على المؤمنين سبيلاً ولا يسئل أعظم من القضاء أه معنى (قوله وأوصه على مثله الخ) عبارة المنع وأما
 جريان عادة الولاية بنصب الحاكم من أهل الذمة عليهم فقال الماوردى والرويانى إنهما رياسة ورعاية لا تقليد
 حكم الخ (قوله) ومن محملاً يلزمون الخ) فهو كالحكم الحاكم أه زياى (قوله أن لاهل الجمل الخ) أى بالغ
 عاقل فلا يولى صبي ولا مجنون وإن تعلم جنونه أه معنى (قوله واشترط الماوردى الخ) عبارة النهاية
 واشترط الماوردى زيادة عقلاً كسالى على العقل التزوى غياف الخ لا فهم أه قال الرشيدى قوله
 غياف الخ لا فهم عبارة الماوردى ولا يكتفى بالعقل الذى يتناقض به ككيفية - يكون صحيح التمييز جيد
 النطق بعبارة الدهو والغلة ليتوصل إلى إيضاح المشكل وحل المعضل انتهت ولا يخفى أن هذا الذى
 اشتراطه الماوردى لا بد منه ولا يفرد العقل التكنيفى الذى هو التمييز غير كاف قطعاً مع أن الشارع - سيجزم
 بما اشتراطه الماوردى عقب قول المصنف كاف - حيث يقول بأن يكون ذا عقل تام وظاهر أن مقاله الماوردى
 ليس فيه زيادة على هذا فليتل ما أه (قوله فلا تولى امرأة أو لول الخ) فيه إشارة إلى الرد على حنفية حيث
 سبوا وجعلوا على أن جبر الطبرى حيث جزم مطلقاً أه معنى (قوله ولا تخفى) إلى قوله وفي إطلاقهما
 في النهاية لا تولى وصح أيضاً إلى المتن (قوله ولا تخفى الخ) عبارة المنع والخفى المشكل ذلك كالمرة كما
 قاله الماوردى وغيره فلولى من يأن رجلاً به سبويه كما قاله الماوردى وصريح به البحر وقال أنه المذهب
 يحتاج إلى تولى جديدة أما إذا بان ذلك كونه من قبل التولية فإنها تصح أه وساقى في الشارح والنهاية قيل
 قول المصنف وموم، يعرف الخ مخالفاً (قوله أن لاهل الجمل الخ) وساقى في الشهادات ميانه أه معنى (قوله
 ومثله) أى الفاسق أه عرش عبارة المنع والروى عن لول مبتدع ترد شهادته ولا يترك الإجماع أو
 أخبار الأحاد أو الاجتهاد المتضمن إنكاره إنكار القياس أه أى يحرم ولا يصح تقليد مبتدع الخ أسنى
 (قوله) وعجور عليه) كاصرح به البقنى لأن مقتضى القضاء انصراف على المحصور عليهم قاله وأما الإكراه
 فانه ما ع من صحة قبول إلا يمين تمين عليه أه معنى (قوله فلا يولى أه) خرج بالأهى الأعر
 فانه يصح توليته أه معنى (قوله وفي إطلاق الخ) أى محض من يصير تاراً فقط وعدم محض من يصير لاقط
 وجرى النهاية على الخ فى الإطلاق المذكور (قوله أه) أى من كان فى التار وينفذ حكمه فيدون الليل ومن يصير
 فى الأولى الخ) يبنى أن لا يولى فى الليل وينفذ حكمه فيدون النهار (قوله لا يصح قضاء أه) أى فى من عدم
 للاقط تصح توليته أه معنى (قوله أه) أى من كان فى الليل وينفذ حكمه فيدون النهار (قوله لا يصح قضاء أه) أى فى من عدم
 التمييز (قوله واختار الخ) عبارة المنع فإن قيل قد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم أن أم مكتوم عمل المدبته هو
 أهى ولذلك قال مالك بصحة ولاية الأحرار أجيب بانه إنما استخلفه فى إمامة الصلاة دون الحكم (قوله) (نتية)
 أو مات القاضى فتسلطت أمور الناس الخ) منى ما لم تنته الامام من تولى القاضى بلده وغيره ما مطلقاً وأس
 الناس من تولى قاض من جهته تسطت أمورهم لاهل الجمل والمقدمين بلده وغيره ما تولى قاض وكذا
 لو لى قاضياً لكن منعه من العمل بمسائل معينة وتسطلت أمورهم بالنسبة إليه لاهل الجمل تولى قاض بالنسبة
 لتلك المسائل ولعل قياس ما جعته لهم ما ذكر (قوله واشترط الماوردى الخ) هو مخالف لكلامهم شرم

على العقل التكنيفى وقد
 يفهمه ما يأتى من اشتراط
 كونه ذا عقل تامه (حر)
 كله لنفس غيره بأسن
 أقسامه (ذكر) فلا تولى
 امرأة ولو فيها تقبل فيه
 شهادتها ولا تخفى الخبر
 البخارى وغيره لن يطلع قوم
 ولوا أهرم امرأة وصح
 أيضاً لك قوم ولو أهرم
 امرأة (عدل) فلا يولى
 قاسق لعدم قبول قوله ومثله
 نافي الإجماع وخبر الواحد
 أو الاجتهاد وعجور عليه
 بسفه (مصح) فلا يولى
 أصم وموم لا يسمع
 بالكلمة بخلاف من يسمع
 بالصباح (بصر) فلا يولى
 أهى ومن يرى الصبح ولا
 يميز الصورة وإن قربت
 بخلاف من يميزها فرب
 نجحت يرها ولو بتكلف
 ومن يد تامل وإن جوعن
 قراءة الماكتوب من يصير
 تاراً فقط ويصح الأذرى
 منع عكده وفي إطلاقهما
 نظر والذى يشبه أنه متى
 كان فى من يوجد فيه ضابط
 البصر الذى تصح توليته
 وفى غيره لا يوجد فيه ذلك
 وأطردت عاداته بذلك صح
 توليته فى الأول دون الثاني

فلا يدخل فيما لا لول بل يتحقق بصير عر ضله ونحوه وصيره لا يميز إلا بصر الصوت أنه لا يصح قضاء فيه وهى ظاهر
 أنه لا يعمل بالقرب بزمه مع كمال من طرأ له وأخبر محملاً لا يلاعى لاهل الجمل والله عليه وسلم استخلف أن أم مكتوم عمل الصلاة وغيره من
 أمور المدبته وهى الطبرى فى يجب بعد تسليم محملاً لا يميز إلا بصر الصوت أنه لا يصح قضاء فيه وهى ظاهر

لا في خصوص الحكم الذي الكلام فيه (الناطق) فلا يولي آخر من وإن فهم إشارته كل أحد لمجرد عن تنفيذ الأحكام كما يجبه (كاف) للقيام
بمنصب القضاء بأن يكون ذاهباً بقطة تامرة قولة تنفيذ الناطق فلا يولي مفقود مختل نظر بكذا ومرضى وجبان ضعيف النفس وفي الروضة
يندب ذو حلو وتبدي ولين وطقه وبقطو محض حواس وأعضاء عدة القطة تواتر فيقط لا ينافي ما قلناه في البيضة التامة لأن القصد منها أن يخرج
عن التغفل واختلال الرأي كاتقرو منها زيادة على ذلك بحيث يرجع إليه المقلدون أي تديره (بجهد) فلا يصح توليها جاهل ومقلدون
حفظ مذهب امامه لمجرد من إدر كذا غيره وأما ما تقرير أدلة (لا يحيط بهما إلا بعهد (١٠٧) مطلق قبل كما ينبغي أن يقول لإسلام إلى آخره

أو كونه مسلماً إلى آخره
لأن الشرط للمنفى المصدرى
للاشخاص نفسه أنه ويرد
بوضوح أن المراد بتلك
الصيغة ما اشعرت به من
الوصف أو أهم كلامه أنه
لا يشترط كونه كاتباً
واشتهر جميع واختير فضل
الاول يتأكد نذب ذلك
ولا كونه عارفاً بالحساب
الحاج اليه في تصحيح المسائل
الحسابية لكنه صح في
المجموع اشتراطه في المنفى
فالقاضي اولى لانه مفت
وزيادته بدينه في تصويب
ابن الرامة خلافاً وقد يجمع
بصل الاشتراط على المسائل
الغالب وقروها وعدمه على
ضد ما وجهان رجوعه
لغيره في تلك بقى على
المقصود مشقة لا تختمل
خلافاً في هذه ولا معرفته
بلغة اهل ولايته أي وعكسه
وعلمها أن كان ثم معدل
يعرفه بلنتهم ويعرفهم
بلنته كما هو واضح وقياس
ما مر في المقدود أن المدار
فيها على ما في نفس الامر
لا على ما في ظن المكلف انه

لو سمع القاضي البينة منى قضى في ذلك الواقعة على الاصح واستنى ايضاً لنزل اهل قلعة على حكم احمى فانه
يجوز كاهم مذكور في قوله اه (قوله لا في خصوص الحكم الخ) الاول دون الحكم الخ (قوله فلا يولي
آخر) إلى قوله وجبان في النهاية إلى قوله وفيه في المنفى الا قوله في الروضة (قوله وجبان ضعيف النفس)
فان كثير من الناس يكون طامداً ونفسه ضعيفة عن التنبه والالزام والسطوة فيقطع في جانبه بسبب
ذلك اه معنى (قوله) ومحض حواس وأعضاء وان يكون عارفاً بلغة البلد الذي قضى لانه لا يقطع على سلبان
الشجاعة صديقاً وافر العقل ذاه قار وسكينة قرو شيوا مراد عالمه والحق اولى من مراداة النصب معنى وروض
مع شرحه (قوله وعده الخ) أي من المندوبات (قوله ما قلناه في البيضة التامة) أي من ادخالها في تفسير
الكفاية الواجبة (قوله لأن القصد منها الخ) كقوله في البيضة التامة اصل التيقظ واليقظ المطلق كاله
فلينامل اه سيدهم (قوله فلا يصح) أي قوله اه في المنفى الا قوله قبل وإلى المنفى في النهاية الا
قوله لمواشرته الى لا كونه عارفاً قوله لمواشرته الى لا مع فتقوله فتقول جمع الى اللؤلؤ (قوله تولية
جاهل) أي الاحكام الشرعية بما هو معنى (قوله) وان حفظ إلى قبل عبارة النهاية والمنفى وهو من حفظ
مذهب امامه لكنه غير عارف بقرائنهم وقامه عن قرو وادائه لانه لا يصلح للفتوى فالقضاء اولى (قوله
ويرد الخ) هذا ردنا فيقولوا لا بد لا ينفعه الجواب لا الاول (قوله وأهم) الى قوله لكنه صح في المنفى
(قوله قبل الاول) أي ما فيه كلام المصنف (قوله هو بدينه) أي بما في المجموع (قوله تصويب) أي ان الرامة
خلافاً لعقده المنفى (قوله ان رجوعه) أي القاضي (قوله ولا امره) أي ولا يشترط معرفته الخ (قوله
وعلمها) أي الاول والمكس (قوله ان المدار الخ) بيان لما مر وقوله فيها أي العقود (قوله ثم بان) الاول
التذكير (قوله قبل جمع الخ) منهم المنفى كاهم (قوله لا يصح) الاول الثاني (قوله ولؤلؤ الخ) عبارة
المنفى والروض مع شرحه ادھر في الامام اهلية احتلوا لا يجهت حاله لؤلؤ من لا يصلح القضاء
مع وجود الصالح له العلم بالحال اهم المولى بكسر اللام ولؤلؤ يفتحوها ولا ينفذ قضاءه وان اصاب فيه اه
(قوله ويسر له اختياره الخ) أي ان كان اهلاً للاختياره الا كتنى باختيار المدلين اه حش (قوله وهو من)
كان في اصله حمالة تعالى ان مكتوب بالخر على ان من المنى وكذا هو في المنفى والنهاية والمحل ثم اصلح بمن
فايجر اه سيدهم (قوله أي المجتهد) الى قوله هل ان قول ابن الجوزي في المنفى والى قوله قال ابن دقيق
المدني في النهاية الا قوله قال ابن الصلاح الى واجتماع ذلك (قوله المنى ما يتعلق بالاحكام) احتجرت به من
المواظو القصص اهمنى (قوله) ان لم يحفظ ذلك) بل يكنى أن يعرف مظان الاحكام في أبوابها فيليراجعها
اه معنى (قوله في خمسة آيات ولا خمسة حديث) حتى التمييز أن يقول أي الاحكام في خمسة آيات ولا احاديثها
في خمسة آيات (قوله لراعيها) راعاهم الاول البند نجي والموا ودى وغيرهما وزاعم الثاني الموا ودى اهمنى
(قوله وغيرهما) أي الحاكم والامثال (قوله قاضية بطلانه) أي لما بان ان غالب الاحاديث الخ (قوله
قائه) أي انحصار الاحاديث في خمسة آيات (قوله أو الاحكام الخ) عطف على الاحاديث ويحتمل على

لؤلؤ من لم يعلم اجتماع تلك الشرط فيهم بان فيه محض تولية قول جمع لا يصح الظاهر انه ضعيف لؤلؤ من لم يعلم حاله ان يمتدنى الصالح
على شهادة عدلين عارفين بما ذكره وسر له اختياره ليزداد فيه بصيرة (وهو) أي المجتهد (من يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام)
وان لم يحفظ ذلك عن ظهر قلبه لا ينصرف في خمسة آيات ولا خمسة حديث خلافاً لراعيها اما الاول فلا تاستنبط حتى من أي القصص
والمواظو وغيرهما والاثاني فلان المشاهدة قاضية بطلانه فان اراد قائله العصر في الاحاديث الصحيحة السالمة من طعن في سند أو نحوه أو
الاحكام الخفية الاجتهادية كان له نوع من القرب على أن قول ابن الجوزي

أما الجملة الأولى فمحملة بغيره بان غالب الاحاديث لا يكاد يتخلو عن حكم أو أدب شرعي أو سياسة دينية يكتفي اعتمادها على أصل مصحح عند جميع غالب احاديث الاحكام كسني أبي داود أي مع معرفة اصطلاحه و ما لسان فيه من قدر رد فيها يظهر (رواه) راجع لاصطلاحه الذي أريد به العموم (رواهه) مطلقا (١٠٨) الذي أريد به الخصوص ومطلقا ومقيد (ومجمله مبيته وناسخه منسوخه) والنسخ

والظاهر والمحكم (ومتواتر الستة وغيره) وهو أحادها هذا لا يمكن من الترجيح عند تعارضها إلا بمرقة ذلك (و) الحديث (التصل) بالتصل رواه إلى الصحابي قططوي يسمى الموقوف أو اليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع (والمرسل) وهو ما يسقط فيه الصحابي ويصح أن يرد به ما يشمل المعضل والمنقطع بدليل مقابله بالتصل (وحال الرواة قوة وضعفا) لانه بذلك يتوصل إلى تقرير الاحكام نعم ما أترنا قوله أراجع السالف على قوله لا يثبت عن عدالة أهله وله لا كنهه بتعديل إمام عرف صحة مذهبه في الجرح والتعديل (ولسان العرب لغو نحو) هو صرف بلاغة إذ لا بد منها في فهم الكتاب والسنة (وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم إجماعا واختلافا) لا وكل مستقلة بل في المسئلة التي يريد النظر فيها بأن يعلم أن قوله فيها لا يختلف إجماعا ولو بأن ينقلب على غلته أنها موله لا يتكلم فيها الأولون

المحصر (قوله أنا) أي أحاديث الاحكام (قوله اعتاده) أي المتجدد فيها أي في معرفة أحاديث الاحكام (قوله على أصل مصحح) أي من كتب الحديث أه معنى (قوله كسني أبي داود) وصحيح البخاري أه معنى (قوله مع معرفة اصطلاحه) أي ذلك الأصل (قوله راجع لاصطلاحه) عبارة عن معنى ويرفع خاصا وعامة بتذكير الضمير نظر المار الخاص بخلاف العام الذي هو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر ويرفع العام الذي أريد به الخصوص والخاص الذي أريد به العموم أه (قوله راجع لاصطلاحه) أي معطوف عليها أه وشيخي (قوله مطلقا) راجع لما هو كان المراد بقوله مطلقا ما هو عام بوضعه وقابله ما ليس عامابا بوضعه لكن أريد به العموم وعلى هذا القياس ما يأتي في قوله وخاصة وينظر الفصل بين عامه مطلقا بما بينها والمعلق وقوله أو الذي لا يجوز يحتمل أن المراد بقوله مطلقا ما أريد دعوه ما ولا يكون قوله أو الذي لا إشارة إلى التردد في المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلق الثاني وما بعده أه سم وقوله المعلق لاصطلاحه أي وكان سته المعلق بالواو كافي للمعنى (قوله أو الذي لا) عطف على عامه أه عش (قوله أو الذي أريد به العموم) أي ولو بجاز (قوله ومطلقه) إلى قول المتن والتصل في المعنى (قول المتن ومجمله) هو ما لم يتضح ذلك مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخذ من أموالهم صدقة لا يعلم منها قدر أو واجب والمبين هو ما لم يتضح ذلك مثل قوله وفي عشرين ذنبا نزل نصف دينار أه مجبري (قوله والمحكم) أي والتشابه أه معنى (قوله عند تعارضها) أي الالاهة أه معنى (قوله لا يثبت) فيقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والتاسخ على المنسوخ والمتواتر على الأحاد قال ابن برهان ويشترط أن يعرف أسباب النزول أه معنى (قوله المعضل) وهو الحديث الساقط من سند أو ثباتا كثيرا كقوله العراقي والمنقطع قال العراقي هو ما سقط من سنده أو حديق الصحابي في أي موضع كان وإن تعددت المواضع بحيث لا يريد الساقط كل منها على واحد أه جاد المولى (قوله لانه بذلك) إلى قوله: تنبئ في المعنى الآخر قال ابن الرفعة إلى قول ابن الصلاح (قوله) ما أترنا قوله أي بغيره أعدد التواتر أه م عبارة عن معنى تواتر عدالة الرواة أه (قوله لا يثبت) أي عبارة عن المعنى فلا حاجة للبحث عن عدالتهم وما عد ذلك يكتفي في عدالة الرواة بتعديل إمام الخو لا بدع العدالة من الضبط أه (قول المتن ونحو) يجوز أن يريد بالخاص ما يشمل الصرف أه سم عبارة عن المعنى أن أراد بالنسخ ما يشمل البناءم الآخر أبو التصريف أه (قوله ولو بأن ينقلب على غلته) عبارة عن المعنى ما يعلبه بمواقفته بعض المتقدمين أو ينقلب (قوله صحت) راجع إلى المتن (قوله وجلا وخفاء) يعني عنه مامر (قوله) وطرق استخراج العلل (قوله) أي ويرفع طرق (قوله) لا يشترط نهايتها (قوله) عبارة عن المعنى ولا يشترط أن يكون متبعا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في النحو كسبيري هو في اللغة كالتحليل بل يكتفي معرفة جعلها قال ابن الصلاح (قوله مع الاعتقاد الجازم) (قوله) متعلق بقول المصنف وشرط القاضي مسلم (قوله) أي يشترط فيه مامر مع الاعتقاد الجازم بأمور العقائد وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة فليس إحسانها (قوله مطلقا) راجع لما هو كان المراد بالعام مطلقا ما هو عام بوضعه وقابله ما ليس عامابا بوضعه لكن أريد به العموم وعلى هذا القياس ما يأتي في قوله وخاصة وينظر الفصل بين عامه مطلقا بما بينها والمعلق وقوله أو الذي لا يجوز يحتمل أن المراد بقوله مطلقا ما أريد دعوه ما ولا يكون قوله أو الذي لا إشارة إلى التردد في المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلق الثاني وما بعده أه (قوله) نعم ما أترنا قوله أي بغيره أعدد التواتر (قوله أي المصنف ونحو) يجوز أن يريد بالنسخ ما يشمل الصرف

وكذا يقال في معرفة الناسخ والمنسوخ (والقياس بأثره) من جلي وهو ما يقطع به في الفارق كقياس ضرب الوالد شرطا على تأفيفه أو مساهو وهو ما ينفذ في الفارق كقياس إخراج مال اليتيم على أكله أو أدونه وهو لا ينفذ في ذلك كقياس التفاح على البري الرما بجماع العلم صحة فساد وجلا وخفاء وطرق استراج العلل والاستنباط لا يشترطها في كل ما ذكر بل تكتفي للدرجة الوسط في ذلك مع الاعتقاد الجازم وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة لأن ابن الصلاح هو هذا سهل لأن تكون العلوم وضبطها انتهى

واجتماع ذلك كله إنما هو شرط للجنود المطلق الذي يفي بجميع أرواب الفتنة أمامه لا يعطيه مذهب الإمام خاص وليس عليه غير معرفة قواعد
إمامه ولو أمم فيها ما أيعا المطلق في قرآن الشريعة مع جميع المعتقدات فصور الشروع من عمل يمكن له المنول عن نص إمامه كما لا يجوز
الاجتماع مع النص قال ابن دقيق العيد لا يخلو العصر عن مجده إلا إذا دعا الزمان وقررت الساعات وأما قول الغزالي كالتفائل إن العصر خلا
عن المجتهد المستقل فظاهر أن المراد مجتهد قائم بالفتاوى لا علماء عموهم فكيف يمكن القضاء على الأصوات بخلوها عنه والتفائل نفسه كان
يقول لسانه في مسائل العبرة تسائي عن مذهب الفاضل أم حماندى وقال هو (١٠٩) وآخرون منهم تلبية القاضي حسين لسانا

الاجتهاد وقال ابن الصلاح
امام الحرمين والغزالي
والشيرازي من الأئمة
المجتهدين في المذهب اه
وواقع الشيعان فاقاما

كالفرز الى احتمالات الامام
وجوها وعالف في ذلك
ابن الرقة فقال في موضع
من المطلب احتمالات
الامام لانه وجوها وفي

موضع آخر منه الغزالي
ليس من اصحاب الوجوه
بل ولا امامه والذى يتجه
ان هؤلاء وان ثبت لهم
الاحتياط اذله الاما

الاجتهاد والقرابة
له مطلقا وفي بعض المسائل
إذا أصبح جواز تجزئه
أما حقيقته بالفعل في سائر
الابواب فلم يحفظ ذلك

من قريب عصر الشافعي
الى الآن كيف وهو
متوقف على تأسيس
قواعد أصولية وحديثة
وغيرها يخرج عليها
استنتاجاته وتقريراته

[illegible]

(قوله) تسألني عن مذهب الشافعي أم حنابلة الخ هذا لاني ما ذكرناه لا يقتضي الاستقلال في جميع مسائل الفقه في جميع اربابيه (قوله) وهذا التأسيس الخ) قد يشير إلى ما قد تبادر في قوله السابق فالمراد به التناول له (قوله) وكذا من عدم من حفظ مذهب الخ) مذهب قوله الآن هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لاقراءه وقضاء فيمتنع تقليد غير الاربية فيه اجماعا صريح في أن من هذا الاربية من حفظ مذهب في تلك المستلذون حتى عرف مشور وطو سائر معتبراته يمتنع تقليد في غير العمل من الاقوام الحكم فليتب لذلك ويحفظ مع انه في نفسه لا خلوص اشكال (قوله) ويشترط لصحة التقليد ائضان لا يكون ما يتنقض فيه قضاء القاضي قد يشكل هذا بأنه يلزمه بطلان تقليد مقلد يبقية الائمة الاربية فيا فلنا يتنقض من مذاهبهم

وهذا التأسيس هو الذي أجزأ الناس عن بلوغ حقيقة شربة الاجتهاد المطلق ولا يفتي عنه بلوغ الدرجة الوسطى فباسبق كان أدون أصحابنا ومن يهدم بلوغ ذلك لم يحصل له شربة الاجتهاد المذهبي فضلا عن الاجتهاد الانسي فضلا عن الاجتهاد المطلق (فروع) في التقليد يضطر الباع كثر الخلاف فيها وحاصل المتمدن ذلك انه يجوز تقليد كل من الائمة الاربعة وكذا من عداهم من حفظ منه في تلك المسئلة ودون حق عرفته وطوائف معتزلة لا لاجل الذي نقله غيره او جعله من تقليد الصحابة بعمل على ما قد فيشرط من ذلك ويشرط لصحة التقليد ايضا ان لا يكون ما يقتضيه فضلا عن التاخي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لافاء وقضاء فيتمتع تقليد غير الاربعة اجماعا كما قيل

(قوله ما يأتي) لعله أراد بقوله لكن في الروضة إلى فلا ينافي بقوله بخلاف الحاكم لا يجوز الخ (قوله لانه محض تشايع) كيف ذلك مع الشروط المذكورة اهـ سم وقد يجب بان الشروط المذكورة عامة في العمل في حق نفسه (قوله اذا قصد به) أي بالاختصاص بذهب غير الاربية بل غير امامه (قوله أي مع تبيينه للمستفي قائل ذلك) أي ليقده فيكون قول المفتي حيث دار شاد الا ان شاء (قوله كخالف الاجماع) خبر ما الخ (قوله) (قوله لكن المشهور الذي رجحاه الخ) في الروض ويعمل أي المستفي بفتوى عالم مع وجود اعلم منه جهله قال في شرحه بخلاف ما اذا علم بان اعتقده اعلم كاصرح به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم اذا جهل اختصاص احدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا في المختار جوابا وصفة ولا نص أي من كتاب او سنة قدم الاعلم وكذا اذا اعتقدا احدهما اعلم او اورد أي قدم من اعتقده اعلم او اورد ويقدم الاعلم على الاورع اهـ فانظر هل مخالف ذلك اطلاق جو از تقليد المفضول مع وجود الفاضل الا في قوله وقد سبق أن الاربع التخيير فيها الخ فليأمل اهـ سم وقد يقال إن الاطلاق المذكور يقيد بذلك كما عده قوله الا في ولا وجود من غيره به (قوله ولا ينافي ذلك) أي اشرط اطلاق الاعتقاد المذكور (قوله قال المروى الخ) بين السيد السهمودي في رسالة التقليد ان مقتضى الروضة ترجيح ما نقله المروى واطال في ذلك اهـ سم (قوله لا مذهب له) ليس معناه أن له ترك التقليد مطلقا بل معناه ما عر عنه المحل في شرح جميع الجوامع بقوله انه ان يأخذ فبايع لمذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا اهـ وبعبارة السيد السهمودي فيقال واحدا في مستقلة وآخر في أخرى اهـ ولعل الناصر اشار إلى ذلك بقوله أي ممن الخ اهـ سم (قوله أي معين يلزمه البقاء الخ) لا يقال هذا لا يخص الماي لان الذي اقتضاه كلام الفقهاء جو از الانتقال ولو بعد العمل فظل الاوجه منع ما نقله المروى لا تا قول المراد بالماي غير المجتهد او قول غير المجتهد من العلماء مثل الماي في ذلك كاصرح به المحل في شرح جميع الجوامع اهـ سم (قوله وحيث اختلف الخ) عبارة الروض مع شرحه حصر اختلاف المفتين في حق المستفي كاختلاف المجتهدين في حق المقلد وسأى انه يقد من شام منها فلم يستفي ذلك على ما يأتي اهـ واراد بما يأتي ما مرنا عن سم من الروض وشرحه (قوله) وتخصيه جو از تقليد المفضول الخ وهذا في الماي بدليل قره الا في ولا ينافي ما عر المروى لانه في الماي الخ اعلم ان قوله السابق ويشترط ايضا اعتقاد راجية مقلده الخ شامل للماي بدليل قوله ولا ينافي ذلك كونه عاميا الخ وحيث قد يمنع قوله رفضه جو از تقليد المفضول الخ وبما يلخصه منع ذلك بدليل قوله

(قوله لانه محض تشايع) كيف ذلك مع الشرط المذكور (قوله لكن المشهور الذي رجحاه جو از تقليد المفضول مع وجود الفاضل) في الروض ويعمل أي المستفي بفتوى عالم مع وجود اعلم منه جهله قال في شرحه بخلاف ما اذا علم بان اعتقده اعلم كاصرح به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم اذا جهل اختصاص احدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا في المختار جوابا وصفة ولا نص أي من كتاب او سنة قدم الاعلم وكذا اذا اعتقدا احدهما اعلم او اورد أي قدم من اعتقده اعلم او اورد ويقدم الاعلم على الاورع اهـ فانظر هل يخالف ذلك اطلاق جو از تقليد المفضول مع وجود الفاضل الا في قوله وقد سبق أن الاربع التخيير فيها في العمل فليأمل اهـ سم (قوله قال المروى مذهب اصحابنا ان الماي الخ) بين السيد السهمودي في رسالة التقليد ان مقتضى الروضة ترجيح ما نقله المروى واطال في ذلك (قوله لا مذهب له) ليس معناه أن له ترك التقليد مطلقا بل معناه ما عر به المحل في شرح جميع الجوامع بقوله انه ان يأخذ فبايع لمذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا اهـ وبعبارة السيد السهمودي فيقال واحدا في مستقلة وآخر في أخرى اهـ ولعل الناصر اشار إلى ذلك بقوله أي ممن الخ (قوله أي معين يلزمه البقاء الخ) لا يقال هذا لا يخص الماي لان الذي اقتضاه كلام الفقهاء جو از الانتقال ولو بعد العمل فظل الاوجه منع ما نقله المروى لا تا قول المراد بالماي غير المجتهد او قول غير المجتهد من العلماء مثل الماي في ذلك كونه عاميا الخ وحيث قد يمنع قوله رفضه جو از تقليد المفضول الخ وبما يلخصه منع ذلك بدليل قوله

ما يأتي لانه محض تشايع وتقرير ومن ثم قال السبكي اذا قصد به المفتي مصلحة دينية جاز أي مع تبيينه للمستفي قائل ذلك وعلى ما اختلف فيه شرط ما ذكره محمل قول السبكي ما خالف الاربية كخالف الاجماع ويشترط ايضا اعتقاد ارجحية مقلده أو مساواته لغيره لكن المشهور الذي رجحاه جو از تقليد المفضول مع وجود الفاضل ولا ينافي ذلك كونه عاميا جاهلا بالادلة لان الاعتقاد لا يتوقف على الدليل لمصولة باللسامع ونحوه قال المروى مذهب اصحابنا أن الماي لا مذهب له أي معين يلزمه البقاء عليه وحيث اختلف عليه متحرران أي في مذهب امامه فكأنه خلاف المجتهد اهـ وفيه شبه سم اهـ نقل المفضول

من اصحاب الاوجه جميع وجود افضل منه لكن في الروضة ليس لغت وعامل على مذهبه في مشكلات قولين لو وجهين ان يعتمد احدهما بلا نظرية فلا خلاف بل يثبت عن ارجحهما يتوخره ان كانا لو احده وتقل ابن (١١١) الصلاح فيه الاجماع لكن حمله بعضهم على

المقتضى والتقاضى لا من جواز تقليد غير الائمة الاربعه بشرطه وفيه نظر لا يصح بمساراة العامل للمقتضى في ذلك فالوجه حمله على عامل متأمل النظر في الدليل وعلم الراجح من غيره فلا ينافى ما مر عن المروى وما يأتى من فتاوى السبكي لا تنقضي على ما يتأهل لذلك وإطلاق ابن عبد السلام ان من لامامه في مسئلة تقليده في بابها احب بده قولان لهما تقرر وما مر في شرح الحطبة وما في الروضة من الوجهين مفروض كما ترى فيما اذا كانا لو احدا ولا تخير تضمن ذلك ترجيح كل منهما من قاله الاصل

اقتضاه قوله ايضا اختلاف المتبصرين كما يختلف المجتهدين في الفتوى وقد سبق في الارجح التخيير فيها في العمل وما يصرح بجواز تقليد المرجوح قول القسطنطين في مقدم مصحح البورق السريجي لا يائمه وان كنت لا أتق بصحته لان الفروع الاجتهادية لا يضاف عليها ولا ينافيه قول ابن عبد السلام يتمتع التقليد في هذه لانه مبنى على قوله فيها ينقض قضاء القاضي بصحة البورق وما ينقض لا يقلد

فكا اختلاف المجتهدين إلا أن يكون هذا بالظن إلى قوله لكن المشهور الخ اه سم (قوله من اصحاب الالوجه) كذا كان في اصله رحمه الله تعالى ثم اصلح بالوجه وليس بضروري كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله لكن في الروضة الخ) استدراك على الفقيه المذكور (قوله فيه الاجماع) اى وجوب البحث عن الارجح (قوله لكن حمله الخ) استدراك على الفقيه المذكور (قوله فيه الاجماع) اى في وجوب البحث عن الارجح (قوله لكن حمله الخ) اى كلام الروضة المذكور اه سم (قوله من جواز تقليد غير الائمة الخ) اى في العمل لنفسه (قوله وفيه نظر) اى في الحل المذكور (قوله لانه صرح بمساراة العامل الخ) اى فانه قال ليس لغت وعامل الخ اه سم (قوله في ذلك) اى وجوب البحث (قوله ما مر عن المروى الخ) اى من تغيير الماى في الوجهين (قوله وما يأتى الخ) اى انما (قوله لانه الخ) كل ما مر وما يأتى (قوله اطلاق ابن عبد السلام الخ) اى الشامل للشاغل وغيره (قوله بده الخ) حلا قال بعمل على ماى غير متأمل للنظر (قوله ما يقرر) اى كلام الروضة المذكور مع قوله فان وجه حمله الخ (قوله وما في الروضة الخ) عطف على وإطلاق ابن عبد السلام الخ (قوله مفروض) محل تأمل بل قولان كانا لو احده فيو اشعار بان الكلام فيها اى الوجهين ولو تشدد فقد ربه سيد عمر (قوله ولا) اى بان كالتشدد (قوله كالتقصه قوله الخ) اى قول صاحب الروضة اقول قد سبق عن الروض شرحه تفيد القول المذكور بمحمل المستحق اختصاص احدهما بما يادع علم او روح (قوله وقد سبق) اى في اول الفروع (قوله فيما) اى المجتهدين (قوله في العمل) اخرج الفتوى بالحكم اه سم (قوله في مقدم مصحح الخ) بالاضافة وقوله لا يائمه الخ بقول البلقيني (قوله بصحة) اى البورق (قوله ولا ينافيه) اى قول البلقيني (قوله في هذه) اى مسئلة صحة البورق (قوله لانه الخ) اى قول ابن عبد السلام (قوله وسم) اى في اول الفروع (قوله كاسم) اى في قوله فلو وجه حمله الخ (قوله عن غيره) ما عطف الخ وما عطفه كلام الروضة فانه صريح في انه إذا لم يتأهل العلم بالارجح ولا وجد من غيره بتو قسرا لا يتخير حيث قال هنا وليس له اى لكل من العامل والمفتى كما في شرحه العمل

و الفتوى بأحد القولين والوجهين من غير نظر إلى ان قال كان اهل الروضة جميع أو الترخيص استقل به متفرقا ذلك من القواعد الماخوذة من تفاه من تقليد المذهب فان عدم الترجيح اى بان لم يحصله بطريق توقف اى حتى يحصله إلى ان قال كان اختلاف اى الاصحاب في الارجح لم يكن اى كل من العامل والمفتى اهل الروضة جميع اعتمد ما صححه الاكثر فالاعراض والاي وان لم يصحوا شيئا توقف اهلوا يفتى مخالفة هذا الاطلاق المروى السابق فان قوله تفاه من تقليد المذهب وقوله فان اختلفوا ولم يكن اهل الروضة جميع ثامل لماى ان لم يكن محصورا فيه ولم يخبر به بل اوجب عليه ترف الارجح (لان يكون ما قاله المروى في اختلاف المتبصرين في غير الترجيح او كلام شرح الروض في غير الماى الصرف وغالته على الشارح المذكور بقوله فلو وجه حمله الخ فانه اوجب على غير التامل ترف الارجح وغالته لما ذكره الفارح من التخيير لان العمل على المختلفين في غير الترجيح مع الذواى عندنا وعلى التساويين فيه عندنا عن السكينة من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه فليتأمل اه

والحاصل ان من ينقضه بمنع تقليده ومن لا ينقضه يجوز تقليده وفي فتاوى السبكي بتغيير العامل في القولين اى إذا لم يتأهل للعلم بالارجحهما كما مر ولا وجد من يتوخر به لكن من في شرح الحطبة اه عه غيره ما يخالف بعض ذلك فراجع

بغلاف الحاكم لا يجوز له الحكم بأحد ما لا يدل أو رجحيت وصرح قبل ذلك بأنه العمل بالمرجوح في حق نفسه ويشترط أيضا أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل منه لا لسهولة التكييف من حقيقة كونه من مذهب الأوبى ما ينسحب به وزعم أنه ينبغي تخصيصه بما يتبع بغير تقليد بتقدير (١١٢) به ليس في عمله لأن هذا ليس من عمل الخلاف بل يقتضي قلما كما هو ظاهر وقول ابن عبد

السلام للعالم أن يعمل برخص المذهب أو انكاره جمل لا ينافي حرمة التبع ولا النسق به خلافاً لعمومه فيه لأنه لم يعبّر بالتبع وليس العمل برخص المذهب مقتضياً له لصدق الأخذ بها مع الأخذ بالعمام أيضاً وليس الكلام في هذا لأن من عمل بالمرأى وأمر الرخص لا يقال فيه أنه متبع للرخص لاسيما مع النظر لضبطهم للتبع بظاهر قائله والوجه المحكي بجواز إيد رده نقل ابن حزم الإجماع على منع تتبع الرخص وكذا يرد به قول محقق الحنفية ابن الميام

لا أدري ما يمنع ذلك من العقل والنقل مع أنه اتباع قول مجتهد متبع وقد كان يجب ما خفف على أمته والناس في عصر الصحابة من يعدم بأساً من من شأوا من غير تعسّد بذلكاه وظاهره جواز التلقيح أيضاً وهو خلاف الإجماع أيضاً فنعطن له ولا نعتبر به أخذ بكلامه هذا المحقق للإجماع كما تقرر وفي الحامد عن بعض المختصين الأولى لمن يلي بوساس الأخذ بالأخف

سم (قوله) بخلاف الحاكم (الخ) بومثله الملقى (قوله) وصرح (الخ) أي السبكي (قوله) بأنه العمل بالمرجوح (الخ) يعني أن يكون علمي مرجوح وجهه بعض أهل الترجيع أمار مرجوح برجحه أحد كاحد وجهين الشخص رجح مقابله أو لم رجح منهما شيئاً ورجح أحدهما جميع من جاء بعده من أهل الترجيع فيبعد تقليده والعمل بمن عاين لم يتأهل للرجيع فليأمل أنه سيد عمر (قوله) ومن ثم كان الأوجه (الخ) خلاف الأوجه في شرح الروض من أنه لا يقتضي بتبعهما من المذهب المدونة أه سم (قوله) بتقديره (الخ) الظاهر يستد به وسيأتي في شرح تنقيح ما يؤيده أه سيد عمر (قوله) وليس العمل برخص المذهب (الخ) فيه توقف (قوله) لصدق الإخضاع (الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله) وكذا يرد به (أى) ما قلناه من حرم (قوله) بذلك (أى) بالسؤال عن عالم واحد (قوله) وظاهره (أى) قول ابن المصنف جواز التلقيح على تامل أه سيد عمر (قوله) وفي الحامد (الخ) استطراد (قوله) كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة (الخ) عبارته هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحبيب كالأمدى من عمل في مسئلة يقول أمام لا يجوز له العمل فيها يقول غيره اتفاقاً لتعين عمله على ما إذا بقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني ترك حقيقة لا يقول بها كل من الأمامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس وما لك في طهارة السبكي في الصلاة من فتاويه يذكر نحو زيادة البسط فيه وبعده عليه جمع قائلوا بما يتبع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة

إذ لم يتأهل للعالم بالراجح ولا وجد من غيره يتوقف ولا يتغير حيث قال هنا وليس لأى لسل من العامل والمحقق كاشر حله العمل والتفوي بأحد القولين أو الوجهين من غير نظر إلى أن قال كان أهلاً للرجيع أو التخرج استقل به من فاذك من القواعد والمخاطو الاتقاء من نقلة المذهب فان عدم الترجيع أى بأن لم يحصل بطريق توقف أى حتى يحصله إلى أن قال فان اختلفوا أى الأصحاب في الراجح ولم يكن أى كل من العامل والمحقق أهلاً للرجيع اعتمدوا معهما الأكثر والأعم والأدنى ولم يصحوا شيئاً وتوقف أه ولا يخفى غلظة هذا الإطلاق المروى السابق فان قوله والاتقاء من نقلة المذهب وقوله فان اختلفوا ولم يكن أهلاً للرجيع شامل للمأى أن لم يكن محصوراً فيه ولم يجزه بل أوجب عليه تعرف الرجوع ٧١ أن يكون ما قاله المروى في اختلاف المتبحرين في غير الترجيع أو كلاماً شرح الروض في غير المأى العرف وخالفته لحل الشارح المذكور وقوله قالوا به حمل الخ ما نه أوجب على غير المتأهل تعرف الرجوع ومخالفتها ذكره الشارح من التخيير إلا أن عمل على المختلفين في غير الترجيع مع التأوى عنده أو على المتساويين فيه عند من السبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه فليأمل (قوله) ومن ثم كان الأوجه (الخ) خلاف الأوجه في شرح الروض أنه لا يقتضي بتبعهما من المذهب المدونة (قوله) كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة (الخ) عبارته هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحبيب كالأمدى من عمل في مسئلة يقول أمام لا يجوز له العمل فيها يقول غيره اتفاقاً لتعين عمله على ما إذا بقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني ترك حقيقة لا يقول بها كل من الأمامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس وما لك في طهارة السبكي في الصلاة من فتاويه يذكر نحو زيادة البسط فيه وبعده عليه جمع قائلوا بما يتبع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة

والرخص لتلازيمها في الشرع ولعنده الأخذ بالأقل لتلازيمها عن الإباحة ويشترط أيضاً أن لا يلقى بين قولين بقوله لندمها حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وأن لا يعمل بقول في مسئلة ثم يعدم في غيرها كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة مع بيان حكاية الأمدى الاتفاق على المنع بعد العمل ونقل غير واحد عن ابن الحبيب مثله فيه يجوز وإن حرمت

عليه ثم فاته بما نقل ذلك في عاى لربانزم مذهبيا قال فان التزم مينا خلافا وكذا صرح بالخلاف مطلقا الترافى قيل ولعل المراد بالافتاق اتفاق الاصوليين لا الفقهاء فقد جرد ان عبدالسلام الاتفقال حمل بالأول ولا يطلق الآية جواز الاتفقال وقد أخذ الاسنوى من المجموع وتبعوه ان إطلاقات الآية إذا تاملت شيئا ثم صرح بعضهم بما يضاف فيه للمعتدلا أخذ فيه بأطلاقهم (قائدا) من ان تركب ما اختلف في حرمة من غير تقليد ثم ترك لم يكتفه وكذا بالنقل ان كان مالا يندر (١١٣) احد يجعله يندى بشعره قيل وكذا ان علم

انه قيل بتحرمة ان جعل
لانه اذا غنى حل بعض
الجنهين فلهي اولى اما اذا
عجز عن التعليم ولو لنقله او
اضطرا الى تحصيل ما يندى
رمقه او رمقه غيره فنع
تكليفه كاقبل ورود الشرع
قاله المصنف كان الصلاح
ومن أدى عبادة مختلفا في
محتوا من غير تقليد لقاتل بها
لومعا داتها لان اقدامه على
فعلها عبثا به يعلم انصالح
تلبسه بها عالم بفسادها اذا
لا يكون عابا الا حيث
فخرج من مس فرجه لفسى
وصل فله تقليد ان حنيفة
في اسقاط القضاء ان كان
مذهبه حجة صلاته مع عدم
تقليده له عندها والا فهو
عاب عنده ايضا وكذا ان
اقدم معتدلا سمح على مذهبه
بجمل او قد صرح به فان تعلم
جمع هذه الشروط (اولم
يتمدركها هو ظاهر ما ياتي
فذكر التمدد تصوير لافيه
(قولى سلطان) او من (له
شوكه) غيره بان يكون
بناحية اقتطع غوث السلطان
عنا ولم يرجعوا الا اليه
(تبيه) ظاهر المات

ونقل غير واحد (قوله عليه) أى النقل (قوله ثم) أى فى شرح الخطبة (قوله فاته الخ) أى ابن الحجاب (قوله ذلك) أى الاتفاق المذكور (قوله قال) أى ابن الحجاب (قوله بالخلاف مطلقا) أى بدون ذكر مصدره من
الاصوليين والفقهاء او منها (قوله قيل الخ) مقابل الاطلاق المذكور (قوله فيه) أى فى ذلك الشيء (قوله قيل الخ) يظهر انه مجرد الحكاية لا للتعرض (قوله وكذا) أى ياتى بالفعل (قوله ان علم) أى المرتكب
(قوله لانه اذا غنى الخ) فى تقريره نظر (قوله اما اذا عجز عن التعليم الخ) فى الرضى وشرحه ان عدم المستقى
عزوا فمالمقى في يده وغيره ولو لا وجد من ينقل له حكما فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشئ يصنع فيها الا اذا
تكليف عليه كالوكان قيل ورود الشرع اه سم (قوله ولو لنقله) أى لو كان العجز لتوقف التعليم على نقله
لا يستلزمها (قوله وبه) أى بالتحليل (قوله عالم بفسادها) أى بانه قيل بفسادها أى سببها (قوله فقه
تقليد أى حنيفة الخ) صريح فى جواز التقليد بعد الفصل اه سم (قوله ان كان مذهبه مفسدة الخ) فى
فيه نظر اه سم وخبر مذهبى لاني حنيفة (قوله والا فهو عاب الخ) هذا منوع اه سم عبارة السيد
عمر الاولى فلا يجزئه التقليد او غيره هذه العبارة كاجل من قوله انما به يعلم الخ فاعلم اه (قوله وكذا) أى له
تقليد انى حنيفة فى اسقاط القضاء (قوله من اقدم) أى وهو متذكر اللس (قوله على مذهبه) أى اقدم
(قوله وقد صرح به) يبنى وان لم يصر به لانه عند هذه الصلاة جازم لها لا عاب معه فليجز التقليد بشرطه
فلينال اه سيد عمر (قوله ولم يندر الخ) الى قوله ونازع كثيرون فى النهاية الا قوله هو الى المات (قوله
ما ياتى) أى ايضا فى السوادة (قوله ولم يطلع الخ) والى الا انه عدم تنفيذها منها (قوله فندت احكامه)
أى ومنها التولية وهو صريح فى صحة توليته حيث نزل لغير الادل مع وجود الادل وسيا ما فيه اه وشيدى
(قوله الماتى فاسقا الخ) أى مسلما فاسقا الخ اه معنى (قوله ولو لجاءه) أى جنى كايأتى لى قوله ولا بعد فيه
الخ ويأتى فى النهاية والمضى وشرح التبع ان يشترط فى غير الاحكام فطرف من الاحكام (قوله المات
الضرورة) أى لضرورة الناس أى لاضطرارهم الى القاضى وشدة حاجتهم اليه لئلا يمتنع مصالحهم بدونه وقد
تعيين فيمن ولاه السلطان وهذا التحليل يصح بالنسبة لما زاده الفارح ايضا لانما انحصر الامر فيمن ولاه
السلطان ولو لمع وجود الادل ثبت اضطرار الناس اليه لمدحهم جو دق اضاهل وهذا فى غاية الظهور اه سم
(قوله وصوبه) أى النزاع (قوله وهو عيب) أى تصويب الزركشى (قوله او ذو الشوكه) الاولى اذا

بعبئنا لاملها أى خلافا للجلال المحلى كان فى بيتهم تفرجته فى محرم تعليق فكتم اغنياهم اقبى بان لا يبنونة
فارد ان يرجع لاولى ويرى من الثانية من غير اباتها وكان اخذ بشبهة الجواز تقليدا لاني حنيفة ثم
استحقت عليه ما قد اتفق الشافعى فى تركها فيمتنع فيها لان كلان الامامين لا يقول به حيثما علم ذلك
فانه مبول لا تغنى عن اخبطا ظاهر ما مر اه ويتناهى ما شرح الخطبة ما فى تمثيله الاول وراجعه (قوله اما
اذا صبر عن التعلم ولو لنقله) واضطرار الى تحصيل الخ فى الرضى وشرحه ان عدم المستقى عزوا فمالمقى
في يده وغيره ولو لا وجد من ينقل له حكما فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشئ يصنع فيها الا اذا تكليف عليه كا
لو كان قيل ورود الشرع اه (قوله فله تقليد أى حنيفة) صريح فى جواز التقليد بعد الفصل (قوله ان
كان مذهبه مفسدة الخ) فيه نظر (قوله والا فهو عاب الخ) هذا منوع اه سم (قوله أى المصنف) الفرضية
لضرورة الناس أى لاضطرارهم الى القاضى وشدة حاجتهم اليه لئلا يمتنع مصالحهم بدونه وقد تعيين فيمن ولاه

(١٥ - شروانى وان قاسم - عاشر)
ان السلطنة لا تستلزم دوام العشرة فلو زالت شوكه سلطان
بنهر حبس أو أسر ولم يطلع فندت احكامه مرفى بمحت الامامة قيل الزدقاه تعلق بذلك فراجعه (فاسقا او مقلدا) ولو جاعلا
(نفذ قضاؤه) الموافق لمذهبه المتدبه وان زاد فسقه (الضرورة) لثلاث متعلل مصالح الناس ونازع كثيرون فيما ذكر فى الفاسق واطالوا
وصوبه الزركشى قال لانه لا ضرورة اليه بخلاف المقلد اه وهو عجيب فان الترضى ان الامام او ذا الشوكه هو الذى ولاه عالما بفسقه

إلى أوزير عالم بهل ماجرم به بنظم فكيف حوتك يفرغ الى عدم تقبيل عجا ١٤٥ نحو تب عليه من الامن مالا يدار لشعره وفدا جيت ١٢٥ ه
قاه الاذرى على تنفيذ احكام الحلفاء (١١٤) الطلبة واحكام من ولوه ورجع البلقى نفوذ تولى ايمراقوا حى ليا يعطى من قوا كافر

الشوكة بالالف (قوله او غيره عالم به) المتجه في هذا ان كان بحيث لو علم حاله لم يوله لا ينفذ حكمه والافتقار
سم (قوله واحكام من ولوه) اى ولو فاسقا وكان ينبغي ان يذكره فانه محط الاستدلال (قوله ورجع البلقى
نفوذ تولى امرأة الخ) ائق به فيما عدا الكافر شيخنا الشهاب الرمل اهم عبارة النهاية ولو اقبل الناس
ولا يلة امر انا ومن او اعمى ليا يتسبطه نفذ قضاءه للضرورة كما تافى بالودرحه الله تعالى والحق ابن حيد
الاسلام الصبي المراتو نحو مالا كافر اوسياق من الخنى ما يوافقه (قوله وكافر) حلف على امر اءاه عرش
(قوله ونازحه الاذرى وغيره في الكافر) يفهم انهما لم يذا عافى المراتو ليس بمراء عبارة الاسنى ويأتى
عن الخنى ما يوافقنا النقل من الاذرى وكلام المصنف كاحصه قد يقتضى ان القضاء ينفذ من المرأة والكافر
اذا وليا بالشوكة وقال الاذرى وغيره الظاهر انه لا ينفذ منهما ام (قوله والوجه ما قاله) اى البلقى
تنفذ تولى الكافر ايضا خلافا لنهاية كما مر اتقا والخنى عبارة تنبيههم فقيده بالفاسق اى المسلم
كافر وعنه في كلامه انه لا ينفذ من المرأة والكافر اذا وليا بالشوكة واستظهره الاذرى لكن صرح ابن
عبد السلام بنفذه من الصبي والمرأة دون الكافر وهذا هو الظاهر والمعاد ان يولى القضاء من الامير الباغي
اه (قوله وسبقه) اى البلقى (قوله ولا يمد فيه الخ) يأتى عن النهاية والخنى ما يخالفه (قوله ولو
تعارض) الى قوله وحلف في النهاية الا قوله وخرج الى وجب وقوله كما يفيد الى بحث وقوله ما سبقه اليه
البيضاوى (قوله ويراجع الخ) اى الدين (قوله ويحب) اى ومع ذلك لو خالف نفذ ما علمه كما هو ظاهر
اه سم (قوله عليه) اى السلطان امحش والاولى اى المولى (قوله ويحب عليه رعاية الامثل الخ) فيه ما يأتى
وكان الاول تأخير حماه داه رشيدى (قوله وما ذكر في المقلد الخ) هذا انما يأتى لو اتى المتصل
ظاهر المرافق لكلام غيره وما بعد ان حوله الى ما مر فلاموقع لهذا هنا وحاصل المراد كما يؤخذ من كلامهم
ار السلطان اذ ارى قاضيا بالشوكة نفذ تولى مطلقا سواء كان هناك اهل القضاء ام لا وان ولاءه لا بالشوكة
ار ولاءه قاضى القضاء كذلك فيشترط في صحة تولى قضاءه القضاء اه رشيدى (قوله وكذا الفاسق الخ)
ومعلوم انه يشترط في غير اهل امره طرف من الاحكام بها فمرشع المخرج وخفى وتقدم في الفاسق
ما يخالفه (قوله ان ولا داخ) اى من غير اهل القضاء مع وجود اهل له اخذا بما تاتى (قوله يلزمه بيان
مستنده) ائق بذلك شيخنا الشهاب الرمل اه سم (قوله يلزمه بيان مستنده) اى اذا سئل عنه المراد
مستنده ما استند عليه من بينه او تقول او نحو ذلك عبارة الخادم فان ساله المحكوم عليه عن السبب فيجزم
صاحب الحاوى وتبعه الرويانى بانه يلزمه بيانه اذا كان قد حكم بكونه وبين الطالب لانه يقدر على دفعه
بالينة او كان بالينة معين فانه يقدر على مقابلتها بمثلها فترجح بيته صاحب البدقالي ولا يلزم اذا كان قد حكم
بالاقرار او بالينة بحق في النعمة وخرج من هذا تخصيص قول الاصحاح ان الحاكم لا يسأل الى سؤل اعراض
اما سؤال من يطلب البدق عن نفسه في تعيين على الحاكم لا بداه ليجد المحكوم عليه التخصص انتهت لكن كلام
السلطان وهذا التعليل يصح بالنسبة لما زاده الشارح ايضا لاننا انحصر الامر فيمن ولاء السلطان ولو مع
وجود الاحل ثبت اضطرار الناس اليه لعدم وجود قاضى اهل وهذا في غاية الظهور (قوله او غيره عالم به)
المتجه في هذا انه ان كان بحيث لو علم حاله لم يوله لا ينفذ حكمه والافتقار (قوله ورجع البلقى نفوذ تولى امرأة
ائق به فيما عدا الكافر شيخنا الشهاب الرمل (قوله ونازحه الاذرى وغيره في الكافر) كتب عليه مر
(قوله وزاد ان الصبي كذلك) كتب عليه ايضا مر (قوله ويحب الخ) اى ومع ذلك لو خالف نفذ ما علمه
كما هو ظاهر (قوله نفذت تولى غير الصالح قطعا) ومعلوم انه يشترط في غير اهل امره طرف من
الاحكام ش مر (قوله يلزمه بيان مستنده) ائق بذلك شيخنا الشهاب الرمل

ونازحه الاذرى وغيره
في الكافر والوجه ما قاله
لان الفرض الاضطرار
وسبقه ابن عبد السلام للمرأة
وزاد ان الصبي كذلك قال
الاذرى والقول بتنفيذ
قضاء حاضى محض لا يتحمل
ملعبها ولا يحول على راي
مجتهد بعيدا احسب احدا
يقول بهاه ولا يمد فيه
اذا ولاءه وشوكة ورجع
الناس من حوله فينفذ منه
ما وافق الحق للضرورة ولو
تعارض قبه فاسق وحاضى
دين قسم الاول عند جمع
والثاني عند آخرين وبسببه
كلامه الحسينى ان فسق العالم
ان كان لحق الله تعالى فهو
اولى بالظالم والرشاقه الدين
اولى ويراجع المعلوم وخرج
بقوله سلطان القاضي
الا كبر فلا تنفذ تولى من
ذكر اى الا ان كان يعلم
السلطان كامر ظاهر ويحب
عليه رعاية الامثل فلا مثل
رعاية لمصلحة المسلمين وما
ذكر في المقلد عله ان كان ثم
مجتهد والا فنفت تولى
المقلد لوم غير ذى شركة
وكذا الفاسق فان كان هناك
عدل اشترطت شوكة والا
فلا ١ ذلك قول ابن

الرفعة لحي انه اذا لم يكن ثم من يصلح للقضاء فنفت تولى غير الصالح قطعا اه وبحث البلقى ما سبقه اليه البيضاوى ان
من ولاءه بكونه بمنزلة او شركة بولي له ولو اهل المقتضى لفقد قضائته اى بخلافه فلهذا وقائق مع فقد المجتهد العدل فلا يولى ولا يته بذلك
لعدم - فيما دلى الشوكة كامر وصرح جميع متاخرين بان قاضى الضرورة وهو من قد قبله بعض الشروط السابقة يلزمه بيان مستنده

في سائر احكامه لا يقبل قوله حكمت بكذا من غير بيان مستنده فيه وكما انه لضعف ولا يعم منه الحكم كالأولى وعمله في الأول بان لم يعم قوله
من طلب بيان مستنده كما هو ظاهر ويجوز ان يخص النساء بخاصة الرجال بقاض (١١٥) ويصحف الرجل والمرأة ان العبرة بالطالب

منهما (ويذهب للامام)

أي ومن الحق به كما هو

ظاهر (أذولى قاضيا ان

يأذن له في الاستخلاف)

ليكون أسهل له وأقرب

لفعل الخصومات وما كان

ذلك عند اتساع الخطبة

(وإن شاءه (لم يستخلف)

استخلافًا تامًا لأنه لم يرض

بنظر غيره ولو فرض له

حينئذ ما لا يمكنه القيام به

تفصيلًا يمكنه ولا يستخلف

على المتمدن وظاهر أنه في

بلدين متباعدتين كقضاء

والبصرى قولاً يأمراً كما

صرح به الماوردي ان

يختار مباشرة القضاء في

أحدهما وأخره بالبقي

بما فيه نظرو عند اختياره

أحدهما حل يكون ذلك

مقتضياً لأمره من

الأخرى أو يباشر كلامه

وجهاً ورجع الأركشي

وجمع ان التدرس

بمدنيتين في بلدين

متباعدتين ليس كذلك

لأن قبته عن أحدهما

ليأمره الأخرى ليست

حزناً ورجع آخرون

الجواز ويستحب وقوله

الغفراين عساكر بالشام

والقدس أما الخالص

كحليف وسماع ينة

قضية كلام الأكثرين منه

أيضاً وقال جمع مقدمون

الحاكم هذا كآثر شامل لقاضي الضرر وغيره لتماثل التي ذكرها اه وشيدي أقول المتبادر من المقام
ان المراد بالاستخلاف ما يصل كلامه بقلة المذهب في المستأقر أو وجودها والمحققين لهم من أهل النظر
فليراجع (قوله) في سائر احكامه أي ولو بدية اه عرش (قوله) في الأول أي قاضي الضرورة (قوله)
في الرجل والمرأة (قوله) إذا كانت الخصومة بينهما اه عرش (قوله) أي ومن الحق به (قوله) هو ظاهر الملتزم
في النهاية (قوله) ومن الحق به (قوله) هو شكوك (قوله) يكون إلى قوله هو ظاهر الحق (قوله) عند اتساع
الخطبة (قوله) عارة الحق عند اتساع العمل وكثرة الرعية اه (قوله) عه) أي عن الاستخلاف (قوله) استخلافًا
تاماً) يأتي محرزاه اه سم (قوله) ما لا يمكنه القيام به أي بجميعه وقوله فيمكنه تأمل ما ضابطه ولعله
عدم حصول مشقة لا تتحمل عادة اه سيد عمر أقول المتبادر ما يمكنه ولو بمشقة لا تتحمل عادة (قوله) ولا
يستخلف (قوله) فإن استخلف لم ينفذ حكم خليفة من رعايا الخصمان بحكمه الحق بالحكم كافي الروحة
وأصلها وان عين لمن يستخلفه ليس بأهل لم يكن له استخلافه لقضاء ما لا يدرى هذا تفصيلاً اختياراً وما قولنا
وليك القضاء حل ان يستخلفه ليو لا يتصرف بنفسه قال الماوردي هذا تفصيلاً اختياراً وما قولنا
حكم ولا نظر قال الأركشي ويحتمل في هذه البطالة التولية كالتولية التي اذنت لك في زوجي ولا زوج
بنفسك اه والظاهر الأول اه (قوله) كقضاء البصرى (قوله) جارة كثر الاستاذون ولاية في المجهود
عنه في هذه الحالة حتى لو قدر حل ذلك لم يجر لها الحكم فيه انتهى اه سم (قوله) خبر مقدم لقوله ان
مختار (قوله) وأخره البقي (قوله) عارة النهاية وان أخره الخ (قوله) وجهان) أو وجهها الأول وهو
أن لا يزال اه نهاية (قوله) ليس كذلك) يعني ان توليته لا تعذره عرش وعبارة التي شدي قوله ليس كذلك
الصواب حذف لفظة ليس لان الأركشي إنما يختار عدم محقق لا يتصل بالمدرسين كما لم يجر أجماع كلامه
ويصرح به تعليقه وما قبله به الفارح اه (قوله) ورجع الآخرون الجواز) مستند قائم للمدرس الخطيب
أذولى الخطيب مسجدين والامام أذولى أمانة مسجدين وكذا كل وظيفة في وقت معين تتمازحان فيه
اه عرش (قوله) أما الخالص) محرز قوله تاماً اه عرش (قوله) قضية كلام الأكثرين) إلى قوله نعم عبارة
النهاية قطعاً القول بجواز الضرورة إلا ان ينص على المنع منه مقتضى كلام الأكثرين على حال الخلاف
اه أي الاتي في قول المصنف فان أطلق استخلف فيما لا يقدر عليه اه عرش (قوله) واختاره الأذرى الا
الخ) مستند اه عرش (قوله) حتى عند هؤلاء) أي الجمع المتقدمين والأذرى (قوله) وان أطلق الاستخلاف
الخ) عبارة للمنفى وان أطلق الامام ولاية لخصه ولم ينه عن الاستخلاف ولم ياذن له فهو لا يقدر الا
على بعضه استخلف فيما لا يقدر عليه لا في غير هو ما يقدر عليه في الأصح ولو اذن له الامام في الاستخلاف
وهم أو أطلق بان لم ينص له في الأذن جاز له الاستخلاف في العام والخاص والمقدور عليه وان خصه بشيء لم
يتمده اه وفي شرح المنهج ما يوافقه (قوله) استخلف مطلقاً) أي فيما جاز عنه وغيره والمتمداه لا يستخلف الا
عند المعجز مر عرش اه بغيري وقوله والمتمداه الخ مخالف للتحقق والنهاية والمنهج وشرح المنهج
فليراجع (قوله) أو التولية فيما لا يقدر) قال في شرح الأروض كقضاء بلدين أو بلد كبير اه سم (قوله)

(قوله) استخلافًا تاماً) يأتي محرزاه (قوله) ولا يستخلف على المتمدن) كذلك (قوله) هو ظاهر أنه في بلدين
متباعدتين كقضاء الخ) عبارة كثر الاستاذون ولاية في المجهود عه في هذه الحالة حتى لو قدر على ذلك لم يجر
له الحكم فيه انتهى (قوله) أو يباشر كلامه) يمكن ان يواضع لهذا ان لم يأت ذلك استتاب إلا ان
يفرض هذا الكلام مع النبي كما هو ظاهر السابق (قوله) وجهان) أو وجهها هو الأمر الشري (قوله) وان
أطلق الاستخلاف الخ) عبارة المنهج فان أطلق التولية استخلف فيما جاز عنه أو الأذن لطلقاً انتهى

يجوز واختاره الأذرى إلا أن ينص على المنع منه نعم التوزيع والنظر في أمر القيم يتمتع حتى عند هؤلاء كالامام (وان
أطلق الاستخلاف استخلف مطلقاً أو التولية فيما لا يقدر الا على بعضه) استخلف

لما لا يقدر عليه) لحاجته اليه (لا يظهر في الاصح) تحكما في طريقة الحال ولو لم يرد اقدم القدرة بعد التولية لعدم مرض او سفر واستغنى جواما قال الاذرى ان ان ينهى عنه ونظر في الغزى بان يخرج عن المباشرة قال الانسان لا يتولون ذلك غالباً فيمكن مستثنى من النهي عن التولية وينهى حمل الاول على ما اذا نهي عنه حتى العذر الثاني على ما اذا أطلق النهي عنه وظاهر قول المتن فيما لا يقدر عليه ان له الاستغنى خارج حمل ولا يتوجه فيه بعضهم لكن يأتي رد في (١١٦) شرح قوله كمزول المين لما عايناه (وشرط المستغنى) بفتح اللام (كالقاضي) لانه

المتن فيما لا يقدر عليه) وليس من الجرم الا برام المستغنى في مذهبه فليس له ان يستغنى مخالفاً لمعقل ما لا يراه مع قدرته على ما ولي فيه كما قاله بعض المتأخرين اهـ معنى (قوله تحكما) الى قوله قال الاذرى في المتن (قوله ولو لم يرد اقدم القدرة) عبارة عن غير حمل الخلاف في العجز المقارن اما الطائري (اهـ) (قوله بعد التولية) اي المطلقة فيما لا يقدر الا على بعضه (قوله وظاهر قول المتن) عبارة عن التولية ولو فرض الولاية لانسان وهو في غير حمل ولا يتأى المولى لينهب اي ذلك الانسان ويحكم صاحب التفويض كما في به والله رحمه اقتضاه ودعوى رده ساقطة اهـ (قوله لكن يأتي رده) وبأن يتأى بما يشق به اهـ سم (قوله بفتح اللام) الى قوله وقول جمع في التولية كما ان للامام توليتها (قول المتن كالقاضي) اي في شروطه السابقة اهـ معنى (قوله) وليس مثله اي مثل المستغنى في امر خاص (قوله ولو لم يستغنى) (ولده) الى قوله لان التهمة في المتن الا قوله كان للامام توليتها (قوله) اي القاضي استغنى بولده ووالده اي فيما له الاستغنى فيه (قوله لم يجوز اختيارهما) اي لا يجوز له اختيار نفسه منى ومعنى (قوله في التولية) متعلق بالثائب (قوله سماح شهادتها) عبارة عن التولية الحكم بشهادتها اهـ اي ولده ووالده (قوله سماحاً) عبارة عن التولية الحكم بشهادتها اهـ (قوله اذا ظهر فيه) اي في القاضي المولى لاصله وقرحه اهـ حش لو قال الرشيد اي المتولى اهـ ويراه قول المتن وظاهر اطلاق كلامه جواز استغنى ابيه وابنه وبه صرح الماوردي والغير وغيرهما لكن على جواز استغنى لهما ان تثبت عدالتها عنده غيره اهـ اي غير القاضي المولى لما (قول المتن باجتهاده) اي ان كان يجتهد او قوله ان كان مقلداً بكسر اللام حيث ينفذ قضاء المقلد اهـ معنى (قوله وسيأتي) اتفاقاً في السوادة قبل التولية (قوله لا يجوز لغير متبحر) اي ظاهره ولو بتقاضي التبر اهـ سم (قوله ولو عرفنا) اي فأتينا من الحسنى (قول المتن عليه) اي على من استغنى خلاله اي الحكم باجتهاده واجتهاد مقلده اهـ معنى (قوله) لانه يعتقد غير الحق (اهـ) قضية ذلك انه لو شرط له لم يصح الاستغنى وهو كذلك لان الحكم لا يعمل باجتهاده واجتهاد مقلده وكذلك لو شرطه الامام في تولية القاضي لم تصح توليته لما سرون قال لا تحك في كذا بما يحالفه وفيه جاز وحكم في غيره من بقية الحوادث كقوله لا تحك في قتل المسلم بالكاكرو والحر والعبداه معنى (قوله بالحكم الحق) (اهـ) وهو ما دل عليه الدليل عند المجتهد فلا يجوز ان يحكم بغيره والمقلد لما يحكم به لانه انما يحكم بمقتضى فلذا اجرى عليه حكمه اهـ معنى (قوله وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم) (اهـ) وهو كذلك اهـ نهاية (قوله يجوز) اي حكم المقلد بغير مذهب مقلده (قوله والثاني على من له املية ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد فظاهره الا فيمكن على انه قد يتوقف مع اعتبار التقليد في اعتبار

قاضي (الان يستغنى في امر خاص كسماح بینه) وتحليف (فيكن عليه بما يتعلق به) من شرط البينة او التحليف متلاوون تقليد ومن ذلك نائب القاضي في القري اذا فرض له سماح البينة فقط يكفي العلم بشروطها ولو من تقليد كقائل لا وليس مثله من نصب للرجح والتعديل لانه حاكم وله استغنى بولده ووالده كما ان للامام توليتها من فرض الامام اختيار قاضي أو توليته لرجل لم يجوز اختيارهما لان التهمة هنا اقوى لفرق الواضع بين القاضي المستقل والثائب في التولية وانما لم يجر لقاصر سماح شهادتهما منه الحكم لهما بالتهمة من قبله اعنده غيره جاز له سماحاً فان الاذرى وكذا على صحة استغنىها اذا ظهر به عند الناس اجتماع الشرط اهـ والذي يتجه اهـ حيث صححت توليته وحدوث سيرته جاز له توليتها ان كانا كذلك (ويحكم)

الخليفة باجتهاده أو اجتهاد مقلده بفتح اللام (ان كان مقلداً) وسيأتي انه لا يجوز له غير متبحر حكم بغير متعمد مذهبه ولا تبصر اذا شرط عليه ذلك ولو عرفنا (ولا يجوز ان يشترط عليه خلافة) لانه يتقدمه ذم الحق والله تعالى انما امر بالحكم بالحق وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده وقال الماوردي وذمهم يجوز وجع الاذرى وغيره بعمل الاول على من لم ينته لرتبة الاجتهاد في مذهب امامه ودوا اقلاد امره الذي لا يدل بخلاف ولا يرجع

والثاني على من له اهلية ذلك ومنع ذلك الحسابي من جهة ان العرف جرى بان تولية المقلد مشروطة بان يحكم مذهب مقلده وهو متجه سواء
الاول لما ذكر وغيره لاسبان قال له فقد التولية على عاده من تقدمك لا تهل بهتد لمقلد حكمك بنظر مذهب امامه وقول جميع متقدمين لو قلنا
الامام رجلا اقتضا على ان يقضى بمذهب عينه بطل التقليد تبين فرضه في قاض يجتهد او مقلد عينه في غير مقلده مع بقائه تقليده كما هو واضح
ثم رايه شارحهم بذلك قال وهو الذي عليه العمل انه يشترط على كل مقلد العمل بمذهب مقلده فلا يجوز له الحكم بخلافه اه وقيل ابن
الرفعة عن الاصحاب ان الحاكم المقلد اذا بان حكمه على خلاف نص مقلده نقض حكمه (١١٧) وصرح ابن الصلاح كما ريان نص امام

المقلد في حقه كنص الشارع

في حق المقلد وواقفه في
الروضة وما اذهب كلام
الراعي عن النزالي من
عدم التقض بناء على ان
للمقلد تقليد من شاء
وجزم بفتح جمع الجوامع
قال الاذري يبيد الوجه
بل الصواب سد هذا الباب
من اصله لما يلزم عليه من
المفاسد التي لا تحصى اه
وقال غيره الحق على مذهب
القاضي لا يجوز له الاقادة
بمذهب غيره ولا يتقدمته
اي لو قضى به لتحكيم او
تولية لما تقرر عن ابن
الصلاح نعم ان اتقل المذهب
اخر بشرطه وتجره جاز

له الاقادة (تنبه)
قيل منصب سماع الدعوى
والبيعة والحكم بها يختص
بالقاضي دون الامام الاعظم
كما هو ظاهر الروضة في
اقتضاء على الغائب ورد
بمنع ماذكر وبان مرادهم
بالقاضي ما يشمله بدليل
اهم لم يبدوا على تخالف

اهلية الترجيح اه سم (قوله على من له اهلية الخ) هل المراد وجه مذهب الغير ولقد رافى قائلة
لجهد الاملية اه سم ومنع ذلك اي الجمع المذكور (قوله بطل التقليد) اي التولية (قوله مع بقائه
تقليده) سيصرح بمفهومه قوله الا في تعين ان اتقل الخ (قوله بذلك) اي الفرض المذكور (قوله وهو
الذي عليه العمل) ان كان من جملة المقلد لفظ هو زائد لا موقع له ولو كان من كلام الفارح فكان الاول
ان يذكر به بقوله اه (قوله وما اذهب كلام الراعي الخ) وفي الروض ولو استقصى مقلدا اي للضرورة
فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض اه قال في شرحه على ان المقلد تقليد من شاء اه واحتج شيخنا
الشهاب الرمي خلاف ذلك وحل كلام الروض على من فيه اهلية الترجيح اه سم (قوله بناء على ان
للمقلد الخ) فيه اشار ظاهر بانه اذا حكم به بمذهب غيره وجب عليه ما قلناه من ماسبق مما قلناه ابن الرفعة
عن الاصحاب لان تلك مفروضة في حكمه بخلاف نص مقلده وبتقليده الثاني خرج الاول عن كون مقلده
عند الحكم نعم واضح ان محل حيث لم تدل التولية على تخصيص توليته بالحكم بمذهب معين كما راه
سيدهم اقول فيه نظر اذا لم يتقدم مقلده فباسبق امامه الذي التزم مذهبه ويجوز تقليده في واقعة الثاني
لا يصح ان يخرج من مذهبه وانما يصح ذلك اذا انتقل من مذهبه المذهب الثاني واتخذ اماما كما يفيد قول
الفارح الا في تعين ان اتقل الخ واقدا حل (قوله بشرطه) له اراد به كون المتقلد اليه من المذاهب الاربعة
(قوله وتجره) فيه تامل (قوله جلا له الاقادة) اي الحكم (قوله قيل منصب سماع الدعوى) اي لو قلده لغير
الخ اذا التباين بمصنعه على ان صريح المتأخر اذا جاز كما يلزم من قوله ويحكم به ولو لا الامام وقاض اخراجه
(قوله) ورد منع ماذكر وبان مرادهم الخ عبارة الثانية بوالاصح خلافا على ان مرادهم الخ (قوله ما يشمله)
اي الامام الاعظم اه مع (قوله المقلد ولو حكم) بكاف مشددة اه مع (قوله او اثنان) اي قوله ويؤخذ
في الثانية المتنى (قوله) ويؤخذ من اي عاراده (قوله بكرة) بكسر الراء (قوله في ذلك) اي الخلف
المذكور (قوله ما فيه) اي النص المذكور (قوله اكرامه) اي الشرع (قوله وان كان الخ) اي حكم
الحكم (قوله او حكم الخ) حلف على حكم خصان (قوله او تمزيق) اي قوله مع وجود الاهل في المتنى الا
ما فيه عليه والي قوله على ما مر في الثانية الامامية عليه (قوله اي مع الخ) عبارة المتنى عن التفصيل

ش مر (قوله والثاني على من له اهلية ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد لظاهر ولا فصل على انعقد
يتوقف مع اخبار التقليد في اخبار اهلية الترجيح (قوله على من له اهلية الخ) هل المراد وجه مذهب الغير ولقد
اذا في فائدة تفرق الا على زعمنا ما ذهبه كلام الراعي عن النزالي من عدم التقض الخ في الروض ولو استقصى
مقلداي الضرورة فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض اه قال في شرحه على ان للمقلد تقليد من شاء اه
واحتج شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك وحل كلام الروض على من فيه اهلية الترجيح اه سم (قوله تنبه
قيل منصب سماع الدعوى والبيعة والحكم بها يختص بالقاضي) والاصح خلافا على ان مرادهم بالقاضي
ما يشمله الخ هـ مرش (قوله الا في بعض المسائل الخ) على ان صريح المتأخر اذا جاز كما يلزم من قوله ويحكم به ولو لا

احكامهما الا في بعض المسائل كما نزل القاضي بالنسب دون الامام الاعظم وراى البغاة ماله تعلق بذلك (ولو حكم خصان) او اثنان
من غير خصومة كني نكاح ويؤخذ من ان من حلف لا يكلم اياه فحكمه اخر فحكم عليه بتكليمه لمحض لان الاكراه الشرعي كالخصي
ولا شك ان الحكم يكره ان لم يتصور منه ضرر ولا حبس فاقاد بعضهم بعدم جواز التحكيم في ذلك نظر فكله وكانه اخذ ذلك من ان
الحاكم لا يكون حكمه اكراما الا ان قد ساعد على اجبار الخالف وسماه فيبحث الاكراه في الطلاق فراجع اه فان قلت نفوذ
فناء الحكم معروف على رضا الخالف فكيف تصور اكرامه فقلت ليس الكلام فيما قبل الحكم بل فيما بعده ومرحليتها اكرامه على
مقتضى حكمه وان كان متوقفا لولا على رضاه او حكم اكثر من اثنين (وجلا في هـ د) او تدبر (فه تعالى جازعا طافا) اي مع وجود قاض

أهل وجهه (بشرط اهلية العقد) المطلقة لاق خصوص تلك الواقعة قط لأن ذلك يرفع يلجم من الصحابة ولم ينكر من اشتباهه فكان إجماعاً
 أما حادثة تعالى أو تميزه فلا يجوز التحكيم فيه إلا لأطالبه معين أو أخذته ان حتى أنه تعالى المال الذي لأطالبه معين لا يجوز التحكيم فيه
 وأما غير الأهل فلا يجوز تحكيمه أي مع (١٨٨) وجود الأهل والإجازة ولو في النكاح على ما روي في نوزع فيه بأنه لا ضرورة إلى تحكيمه

حيث وجد قاضى ضرورية
 لأن الضرورة تقدر
 بقدرها قال البلقيني ولا
 يجوز لو كمل من غير إذن
 موكله تحكيم ولا لولي أن
 اضطر بموكله وكوكيل
 ماذون في التجارة وقام على
 قراض ومفلس أن اضطر
 غرماء ومكاتب أن اضطر
 بهو تحكيم النسبة لثوولو
 بأذن وليه على ما اقتضاه
 إطلاق بعضهم وفيه نظر
 (وقول لا يجوز) التحكيم
 لما فيه من الاتقيات على
 الامام ونوابه ومجابهاته
 ليس له حبس ولا ترسيم ولا
 استيفاء عقوبة أدى ثبت
 موجباً عنده ثلاث تفرق
 إيهتم فلا اتقيات (وقيل)
 إنما يجوز (بشرط عدم
 قاض في البلد) للضرورة
 (وقيل يختص) الجوار
 (بمال دون قصاص ونكاح
 ونحوهما) كتمان وحده
 قذف (ولا ينفذ حكمه) إلا
 على راض (لفظ لا سكوكتا
 فيما يظهر ويحتمل رضا
 الزوجين معاق النكاح
 نعم يكفي سكوت البكر إذا
 استؤذنت في التحكيم (٤)
 أي يحكمه الذي يسيحكم به
 من ابتداء التحكيم إلى
 صلب الحكم لأنه المثلث
 لولاية نعم إن كان احد

الاية اه (قوله اهل) عبارة النباية الفضل اه (قول المتن بشرط اهلية القضاء) يستثنى منه التحكيم
 في عقد النكاح فانه يجوز فيه تحكيم من لم يكن مجتهداً كما مر ذلك في باب معنى واسنى (قوله) واخذته أي
 من التليل (قوله الذي لأطالبه معين) كالأمة حيث كان المستحقون غير محصورين أو بهجري (قوله
 والإجازة) وقا تشرع النجس وخلافاً لإطلاق المتن ولثبانه عيار نعم لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود
 قاض ولو قاضى ضرورية اه (قوله ونوزع فيه الخ) والذي يشبهه أن قاضى الضرورة أن كان مقلداً عارفاً
 بذهب امامه عدلاً فلا رجة التحكيم من هو مثله بخلاف ما لو كان جاهلاً أو ساقوا موم مقلداً عالم عدلاً فالظاهر
 جواز اه سيدهم عبارة الجبري فهو لمع وجود قاض أي إذا كان الحكم مجتهداً أما إذا لم يكن كذلك
 فلا يجوز ولو لمع وجود قاضى ضرورية عرش ليستع التحكيم لأن لوجود القضاة ولو قضاء ضرورية كما
 قلته الزايدى عن مر (قوله) إذا كان القاضي يأخذ بالآلة وقع يجوز التحكيم حيث قاله الحلبي اه (قوله)
 بأنه لا ضرورة إلى تحكيمه الخ) بقائه لوجود القاضي لكنه ممنوع من جهة الامام من العمل بمسائل
 معينة كالومع الشافعي من الحكم على النائب فالوجه جواز التحكيم في تلك المسائل لنقد القاضي
 بالنسبة إليها وهذا ظاهر اه (قوله قال البلقيني) إلى قوله وتحكيم أسفله في النباية وإلى قوله ولو
 بأذن وليه في المتن الأقوال ومكاتب اضطر اه (قوله أن اضطر) أي مذهب الحكم اه معنى (قوله وكوكيل
 ماذون الخ) خبر لبتدا (قوله) ما مل قراض الخ) صنف على ماذون الخ (قوله) ومفلس) أي مجبور عليه
 بفلس اه معنى (قوله أن اضطر) أي مذهب الحكم اه معنى (قول المتن) وفي قول لا يجوز) أي مطلقاً اه
 معنى (قوله التحكيم) إلى قوله ولو كان أحدهما في النباية (قوله ليس له) أي الحكم اه معنى (قوله)
 إيهتم) أي غرم وشرفهم وظلمتهم قال في الفتاوى الأجلة العظمة والكبروى بعض المحدثات تشديد الباء
 الموحدة اه بهجري (قوله) ويستبرحنا الزوجين الخ) فلا يكتفى بالرضاع من ولي المرأة أو الزوج بل الرضا
 إتماً يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضي اه عرش (قوله من ابتداء الخ) إلى قوله وقول ابن
 الرافعي في المتن (قوله من ابتداء التحكيم الخ) متعلق براض به (قوله إلى صلب الحكم) أي تمامه اه معنى
 (قوله) لأن الحكم نائبه) عبارة المتن وشيخ الإسلام بنامه على ذلك تولية ورده ابن الرعة بأبن الصباغ
 وغيره قالوا ليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء واجب بأن هذا إذا صدر التحكيم من غير قاض فيحسن
 البناء اه (قوله) وحل الأول الخ) صنف على حمله الخ (قوله) ثم رابت الماوردي الخ) عبارة النباية وفي كلام
 الماوردي ما يدل على ذلك اه (قوله ذكره) أي التفصيل المذكور لكن بعضه منطوق والبعض الآخر

الإمام أراضا عرش مر (قوله) لاق خصوص تلك الواقعة) كتب عليه مر (قوله) أي مع وجود
 الأهل) كتب عليه مر (قوله) وإلا جلا) ويحتمل حيث تقدم الأمل قال المتن مع تيسره لا نبالا لية
 الضرورة ولا شوكه فيها حتى تنفذ من غير الأمل مع تيسره مر (قوله) ولو في النكاح) نعم لا يجوز تحكيم
 غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاضى ضرورية مر (قوله) بأنه لا ضرورة إلى تحكيمه) حيث وجد قاضى ضرورية
 لأن الضرورة) بقائه لوجود القاضي لكنه ممنوع من جهة الامام من العمل بمسائل معينة كالومع
 الشافعي من الحكم على النائب فالوجه جواز التحكيم في تلك المسائل لنقد القاضي بالنسبة إليها وهذا ظاهر
 (قوله) نعم يكفي سكوت البكر) كتب عليه مر (قوله) لم يؤخره مراضا غصه) كتب عليه مر (قوله)
 ينبغي حمله على ما إذا لم يعر غير الرضا) كتب عليه مر

الحصنين القاضي الذي له الاستخلاف واستمر رضا لم يؤخره مراضا غصه لأن الحكم نائبه وقول ابن
 الرعة فلا نزع جمع النكاح لخص ليس تولية يفتى حمله على ما إذا لم يعر غير الرضا وحل الأول على ما إذا انضم له لفظ فيد التفويض
 كحكم بيننا مثل ثم رابت الماوردي ذكره حيث قال إذا تأمك الإمام أو غصه لبعض الرعية ولم يلقه مخصص النظر اشتراط الخصم

ولو كان أحدهما بفضله أو عدوه فقد حكم له به وهو لعدو التهمة دون عكسه على الأرجح وهو ما مع عدم القدرة على رده لا لا يفيد
بعد الحكم وكونه رضى به ولا قد يكون لظن عدم التهمة للمحكم أن يحكم بصلته كاشحه (١١٩) كلامهم خلافاً لما نأخذ فيه الألوجه

لمتضمنه لم الوجه أنه لا بد
من بيان مستندة كما مر
وكونه مشهور الدنيا
والصواب أن إذا اشتهر رضا
الحكم عليه فلا يكتفى
رضاً قاتلاً في ضرب دية على
حائقه بل لا بد من رضاهم
لائهم لا يؤخذون بأقراره
ككيف يرضاه (فإن رجوع
أحدهما قبل الحكم) ولو
بعد استيفاء شروط البينة
(استنع الحكم) لعدم
استمرار الرضا (ولا ينقطع
الرضا بعد الحكم إلا بظن)
حكم المولى من جهة الإمام
ولا ينقض حكمه إلا بحيث
ينقض حكم القاضي وله أن
يشهد على إثبات وحكمه
في مجلسه خاصة لأمراله
بالتفرق وإذا تولى القضاء
بعد سماح بينة حكم بها
بعده من غير إعادة ما (ولو
نصب) الإمام أو نائبه
(قاضين) أو أكثر (يبدل
وخص كلاً بمكان) منه (أو
زمن أو نوع) كان جعل
أحدهما يحكم في الأموال
أوبين الرجال والأخرى
الدماء وبين النساء (جاء)
لعدم المنازعة بينهما فإن
كان رجل وامراً وليس
ثم القاضي رجالاً وقاض
نساء لم يحكم بينهما بخلاف
ما إذا وجداهن العدة
بالباطل على
أن لم يخصص في (سج)

مفهوم (قوله ولو كان) إلى قوله على الأرجح المقنى (قوله أحدهما) أى المتحاكين بمعنى أى الحكم
(قوله دون عكسه) أى حكمه بمعنى على عدوه (قوله لا نأخذ) أى الرد (قوله وكونه نأخذ) استئناف يأتى
(قوله وللحكم أن يحكم الخ) المستند منع الحكم من الحكم بصلته نهاية وأنى أى ولو كان مجتهداً أم أم
سموع شى أى خلافاً للشرح المنبج عبارة السلطان عليه قوله وتخصيه كلامهم أن الحكم أن يحكم بصلته
وهو ظاهر الخ المستند أنه لا يجوز له ولا لقاضى الضرورة الحكم بصلته أم (قوله كاشحه) أى قيل قول
المقن ويندب للإمام الخ (قوله بل لا بد) إلى قوله وإذا تولى القضاء المقنى إلى الفصل في النباية (قوله المتن
قبل الحكم) أى تمامه أم مقنى (قوله ولو بعد استيفاء الخ) أى وبعد الشروع في الحكم أم مقنى بأن
قال المدعى عليه للحكم بصلته زيادة (قوله الأحيت قضي حكم القاضي) وذلك ما لو عاقب ناصراً
قياساً جلياً أم ع ش أى أوصى أمه كاتبا (قوله لا تراه بالتفرق) وينبى أن لا يكتفى في التفرق هنا بما
اكتفى به في التفرق بين التباينين بل لا بد من وصوله إلى بيته السوق مثلاً أم ع ش وفيه ترقب بل يتألف
الثا كيد خاصة فله رجوع (قوله الإمام) إلى قوله في المقنى لا قوله خلاف ما إلى المتن وما سأنب عليه (قوله
أونائب) خلافاً لما روي من الحق به نظير ما مر في شرح ويندب للإمام (قوله أرا كثر) قاله الماوردي وهو أن
بشرط أن يقل عددهم فإن كثر لم يصح قطعاً ولم يعد والفقير الكثرة بشى قال في المطلب ويجوز أن ينافى
ذلك بقدر الحاجة انتهى وهذا ظاهر أم مقنى (قوله فإن كان رجل الخ) عبارة المقنى وعلى هذا لو اختصم
رجل وامراً لم يفصلوا أحدهما الخصومة فلا بد من ثالث يتولى القضاء بين الرجل والنساء قال الأدرسي
وقس بهذا ما أشبهه أم (قوله على ما مر) أى قيل قول المتن وينوب (قول المتن وكذا أن لم يخص) أى كلاً
من القاضيين بما ذكر بل مهم ولا يتأمر أو أطلق أم مقنى (قوله وإذا كان الخ) عبارة المقنى وهو أن
شرحه أن طلب القاضيان خصماً يطلب خصمه له منهما أم أجاب السابق منهما بالطلب فإن طلباً معاً أقرح
بينهما أن تنازع الخصمان في اختيار القاضيين أجيب الطالب الحق دون المطلوب به فإن تنازعا بأن كان
كل طالباً ومطلوباً كتباً كهما في قسمة ملك أو اختلاف في قدر من مبيع أو صدقاً اختلافاً واجباً فالحقهما
تتماثل عند أقرب القاضيين اليهما فإن استويا في القرب إليهما جعل بالقرعة لا يمرض منهما حتى يصطلحا
ثلاثاً يردى إلى طول التنازع أم (قوله فإن كان أحدهما أصلاً) أى الآخر خلفه (قوله أجيب داعيه)
أى رضوله أم رشيدى (قوله فإن تنازعا) أى الخصمان أى الصورة أنه لا داعى من جهة القاضي أم
رشيدى (قوله في اختيارهما) أى القاضيين أم سم (قوله أجيب المدعى) عله لم يطلب المدعى عليه
القاضى الأصل ولا فهو المجاب إذ من طلب الأصل منهما أجيب مطاقاً كما قاله الإمام والفرا إلى ما أتى به
الشهاب الرملى أم رشيدى (قوله قاربهما) أى طالباً أقربهما بمجاوب ويجوز رده أىضاً قاربهما
مجاوب طالبا أم ع ش (قوله والا) أى بأن استويا في القرب أم سم (قوله في الوصيين) أى اليهما أم

(قوله وللحكم أن يحكم بصلته) المستند منع ذلك هو ولو مجتهداً هو (قوله وإن يشهد على إثباته حكمه
في مجلسه) كتب عليه موقوفه حكم بها كتب عليه هو (قوله فإن العدة بالطالب الخ) خلافاً لاهل إذا وجد
أحدهما فقط وكان الطالب بين شملته ولايته وما التفرق (قوله وإذا كان في البلد قاضيان) فإن كان أحدهما
أصلاً أجيب داعيه والآخر بين داعيه الخ المراد بداعيه كالمظهر رسول ع عبارة الرؤى وشرحه فإن
طالباً إلى القاضيان خصماً يطلب خصمه له منهما أجيب السابق منهما بالطلب والأبأن طلباً معاً أقرح بينهما
وأن تنازع الخصمان في اختيار القاضيين الخ (قوله فإن تنازعا) أى الخصمان وقوله في اختيارهما أى
القاضيين (قوله والا فالقرعة) بأن استويا في القرب (قوله وفارق نظيره في الوصيين) اليهما
كصبب الوصيين الوكيلين في شى وإذا كان في بلد قاضيان فإن كان أحدهما أصلاً أجيب داعيه والآخر بين داعيه فإن جاءهما
فإن تنازعا في اختيارهما أجيب المدعى فإن كان كل طالباً ومطلوباً كان اختلافهما يقتضى تخالفاً قاربهما والا فالقرعة وتخصيه المتن
أنه حيث لم يشرط اجتماعاً ولا استقلالاً لحل الاستقلال وفارق نظيره في الوصيين

بان الاجتهاد ممتنع فلم يصل عليه تحميم الكلام ما يمكن والاجتهاد لم جائز لم عليه لانه احوط (الان بشرط اجتهادها على الحكم) ولا يجوز قطعا لاختلاف (١٢٠) اجتهادها غالبا فلا تنفصل الخصومات وقتية انها لو كانا مقلدين لامام واحد ولا أحلية

لها في نظر ولا ترجيح او شرط اجتهادها على المسائل المتفق عليها مع شرط اجتهادها لانه لا يؤول الى تخالف اجتهاد ولا ترجيح ولو حكاك اثنين اشترط اجتهادها بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قاله في المطلب (فرع) بشرط تعيين ما يؤول فيه من ان اطرد عرف ببيعة بلاد ليلاد في توليتها دخلت تيمالها ويستند بتولية القضاء العام سائر الولايات امور الناس حتى لمحو كافة حصة لم يفوضا لغيره والوجه في الحكم بين الناس انه عاص بالحكم لا يتجاوز لغيره وبفرق بينه وبين وليتك القضاء بان هذا التركيب معنى امضاء الامور وسائر تصرفات القاضى فيها امضاء بخلاف الحكم (فصل) فيما يقتضى انزال القاضى او هو وما يدكره اذا (من) قاض او اخطى عليه ولو لحظت خلافا لشارح وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين صلاتين كاسر لانه متعاط هنا ما لا يحاط ثم او مرض مرضا لا يريى زواله وقد هجر معه من الحكم (او محي) او صار كالا محي كالحرف عا مرفق

سم (قوله بان الاجتهاد ممتنع الخ) قضيه انه اذا امكن الاجتهاد كما بان في قوله وقتية انها لو كانا الخ يعمل الاطلاق هنا كالوصية على الاجتهاد فراجع (قوله وقتية انها الخ) عبارة المفتى وقضيه هذا التحليل اعطى لولي الامام مقلدين لامام واحد قلنا يجوز ولا لاية المقلدان يجوزون شرط اجتهادها على الحكم لانه لا يؤول الى اختلاف لان ما بينهما واحدا قيل فيكون للامام الواحد قولان فيرى احدهما العمل بقول والاخر بخلافه ليدوى الى النزاع والاختلاف اجاب الشيخ برهان الدين القزوينى بان كلا منهما انما يحكم بما هو الاصح من القولين وهو كما قال ابن شبة طاهر في المقلد الصريف وعندنا نصير ذلك الامام بصحيح احد القولين اما اذا كان من اهل النظر والرجحان لم يبق في فعل نص من ائمة المذهب بما هو متفق ومن ترجيح احد القولين فهو باق النزاع والاختلاف في ذلك فيجب المنع ايضا اه (قوله على المسائل المتفق الخ) اى او صل تصحيح احد القولين كاسر من المفتى اى او الوجهين كترجيح التحقة متلاف عال الاختلاف (قوله لظهور الفرق الخ) وهوان التولية للحكم انما هي من الخصمين ورعاها معتبرا فالحكم من احدهما دون الاخر حكم بغير رضا الخصم اى هو لى بما لا يفي وبعبارة الجبرى وهو اى الفرق ان القاضيين يقع بينهما الخلاف في عمل الاجتهاد بخلاف المحكمين وفيه ان المحكمين قد يكونان يجتهدان لان هذا نادر اه ويعتمد ان مراد المطلب ان عدم انفصال الخصومة هنا فاعلم انفس المتخاصمين والحد لا يبعدو عنهما وفي القاضيين عن الامام المولى لها الواجب عليه فصل الخصومات (قوله ثم ان اطرد الخ) عبارة الاستي والمفتى لرفع قول الماوردى ولو قلده اى الامام بلباد وسكت عن توصيا فان جرى العرف بارادها عنها لم تدخل في ولايته وان جرى باضافتها دخلت وان اختلف العرف روى اكثرهما عرفا كان استويا روى اقربهما عهدا اه

(فصل فيما يقتضى انزال القاضى او عوله) (قوله فيما يقتضى) اى قولنا لئن لكن في النهاية لا قوله واخالف الاول هو روى قوله بحيث اذا نية لا يتبني وقوله لان مال المتن (قوله انزال القاضى) اى بلا عول او عوله اى بمن لا امام مثله وما يدكره ماى من قول المصنف ينزل بمرته وانه من اذن له الخ (قوله لو لم يزل كذا في المفتى) (قوله او مرض) اى قوله لو خالف في المفتى لا قوله او صار الى المتن (قوله) لا يريى زواله وقد عجز الخ) عبارة المفتى الثالث اى من التنبيهات المرض المعجزة عن النهضة والحكم ينزل كونه قاضيا في البصر ينزل عوله كما قال الوركشى اذا قصد لا عرض لمقا للاختفاء الخامس لو انكر الامام كونه قاضيا لم ينزل كاجتهاد بعض المتأخرين اه (قول المتأخرين) ولو محي ثم اصرقان تحقق حصول العمى حقيقة احتج الى تولية جديدة والا فلا وعمل هذا بعمل قول الباقين اهلوا ابصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة ثم اصر وجرى المفتى على ظاهر قول الباقين حيث قالوا لو عاد بصير متبين انه لم ينزل لانه لو ذهب لمعاد كما رد ذلك في الجنايات (قوله في قوله بصير) اى في شره (قوله لم يصبحت ولايته) اى كما في قول المصنف فان تدرج هذه الشروط الخ في شره (قوله بحيث اذا نية الخ) ظاهر صلبه ان هذا لا يمتد بطر في غلة المجتهد وجه ظاهر اذا صل الغلة غل لا اجتهاد كاعلم ما روى به بدفع توقف الشباب سمر شيدى ويأتى عن المفتى ما يؤيد التوقف عبارة المفتى قال الاذرى ومن يبلغ هذه التوبة الى الاجتهاد في المذهب

(فصل) جن قاض او اخطى عليه او محي او ذهب اهلها اجتهادها الخ (قوله لو لم يزل) كعب عليه مر (قوله) (او محي) او محي ثم اصرقان تحقق حصول العمى حقيقة احتج الى تولية جديدة والا فلا وعمل هذا بعمل قول الباقين اهلوا ابصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة مر (قوله) كذا ان لم يكن مجتهدا) يتأمل هذا التشديد

قوله بصير (اى ذهب اهلها اجتهادها) المطلق او المتقيد بنحو غلة (و) كذا ان لم يكن مجتهدا وصحنا لا نه ظهري وهو (صليبا بصفة اوسيان) بحيث لادانته لا يتبني (لا ينفذ حكمه) لانما له بذلك كذا ان غرس ابرص وغاب ان ابرص ون في ادم ١١ وصف فيه لما حى منجبا بانه لا يقدح في التوبة الى محي اعل من القضاء

واخذته الا ذوى اختياره ان الاخلاء لا يؤثرون لمرض لا يقدح في التوبة ايضا وماير دليهما ان المحدثا غيره ثم كما هو واضح ثم اتيه في القوت اشار لحد على انه لم يثبت حتى في كاحق في موضع مكرر الاستدلال بقصد ان ما مكتوب هو لرحمى بعد ثبوت امر عنده ولم يبق الا الحكم الذي لا يحتاج معه الى اشارة فنقد حكمه به (وكذا في الفسق) وازاد فسق من لم يعلم (١٣١) مولى به فسقه الاصل او الواصل توليته

كما هو ظاهر فلا ينفذ حكمه (في الاصح) لوجود المتناقض هذا ان قلنا لا يمتنع بالفسق ولا ينفذ جرم ما وهذا يندفع ما ارد عليه من التكرار فانه انما ذكره في الوصية بالنسبة للانموال لانفذ الحكم ولا يفرز لفهم ان المراد بعدم التنفيذ عدم الوالي من قوله (فان زالت هذه الاحوال لم تعد ولا يتقى الاصح) لا بتولية جديدة كالتولون ما يطل لا يعود لا بتجديد عقده (وللامام) اي بجزله (عزل قاض) لم يمتنع (ظهر منه خلل) لا يقتضى الزواله ككثرة الشكاوى منه او ظن انه ضعف او ازاله حبيبه في القلوب وذلك لما فيه من الاحتياط ما ظهور ما يقتضى الزواله فان ثبت انزل ولم يصح لعزل وان ظن بقرائن فيحتمل انه كالاول ويحتمل فيه تدب عزله واطلاق ابن عبد السلام وجوب صرفه عند كثرة الشكاوى منه اختيار له (اولم يظهر) منه خلل (وهناك افضل منه) فله عزله من غير قيد ما ياتي في المثل رعاة للاصلاح فاسلمين ولا يصبون لثانان ولاية

وهو الموجد اليوم غالباً في رفيه شيئا وبقية انه اذا حصل له ادنى تغفل ونحوه لم ينفذ حكمه لا يحطاط رتبته فيقدح في رايته ماصداً يقتضي حق غيره اهـ (قوله) واخذته اي من الاحتجاج المذكور (قوله) اشار (لهذا) اي لغاية الملاحظ للمقامين (قوله) لا يحتاج معه الى اشارة اي بين الخصمين بان كانا مرفوقا الاسم والتسبب اهـ عـش (قوله) وازاد فسق من لم يعلم بقصد الاصل (الخ) اي وكان بحيث علم ولم يعلم به ذلك اهـ سم عبارة للمنفق وعمل ذلك اي ما في المتن غير قاضى الضرورة اما هو اذا ولا ذو شوكة والقاضي قاسق فزاد فسقه فلا يمتنع كما يحتمل بعض المتأخرين اهـ وعبارة الرشيدي قوله او الواضع عبارة مر فيها كتبه على شرح الرض نصها ويظهر ان يقال ان كان ما طرأ عليه ولم يستتبه لم يعزله بسيوفه باق على ولايته ولا لالا اهـ (قوله) حال توليته ظرف ليعلم (قوله) لوجود المتناقض الى قوله او ظن في المتن لا قوله ولا نظري في المتن (قوله) هذا اي الخلاف عبارة للتباين الوجهان اذا قلنا (الخ) (قوله) ان قلنا لا يمتنع (الخ) اي حل المروجح (قوله) وجزنا اي قوله هذا ان قلنا (الخ) (قوله) حله اي المتن (قوله) انما ذكره اي طرو الفسق (قوله) لا تنفذ الحكم الاول في كافي المتن لا اسم نفوذ الحكم (قوله) ولا نظر لفهم (الخ) اي ان التكرار يعتبر فيه خصوص ما تقدم لا يكتفي به ان يتهم من السياق ان المراد به ما تقدم اهـ عـش (قوله) من قوله (الخ) متعلق بالضم (قول المتن في الاصح) والثاني تمود كالاب داخرا ثم افاق او فسق ثم تاب نياق متقى ومثل الاب في هذا الحكم الجدد والحاضنة الناظر بشرط اوقاف اهـ عـش عبارة للمنفق (تنبيه) لو زالت اهلية الناظر على وقت ثم جادت فان كان نظره مشروطا في اصل الوقت جادت ولا يتركه كافي به المصنف لقوله اهـ ليس لاحد عزله او لالا تمود الا بتولية جديدة اهـ (قوله) او ظن انه ضعف (الخ) معطوف على قول المصنف ظهر منه خلل (قوله) وان ظن (الخ) خلافا لاطلاق المتن جارية ما ظهور خلل يقتضى الزواله فلا يحتاج فيه الى عزل لانزاله اهـ (قوله) كالاول هو قول المصنف وللإمام عزل قاض (الخ) يجوز عزله اهـ عـش ويحتمل ان المراد بالاول قول الشارح ما ظهور ما يقتضى انزاله الخ كاشف به ما مر من المتن انما (قوله) واطلاق ابن عبد السلام (الخ) احتضنه حيازته ويكتفي فيه اي ظهور الخلل فلهذا ظن كافي في اصل الرخصة وجزم بقدر الشرح المستبرون من الظن كثرة الشكاوى منه بل قال ابن عبد السلام اذا شرت الشكاوى منه وجب عزله اهـ وهو ظاهر اهـ (قوله) وجوب صرفه اي عزله عن الولاية اهـ عـش (قوله) اختيار له خبر واطلاق الخ (قوله) منه خلل الى قوله واستغنى في المتن (قوله) لان الفرض الخ) يبنى على الاصح ان لا يحتاج لكون الفرض ذلك اهـ سم (قول المتن به) اي الخلل يعني لاجل نصبه قاضيا ويحتمل ان الياء بمعنى سم (قوله) من قول اصله الخ) اي المحرر جارية او مشغول في عزله به مصلحة وليس في عزله فتنة اهـ معني (قوله) سمها اي المصلحة وقوله وليس في عزله فتنة مقول الاصل (قوله) قول شارح الخ) وافقه المتن (قوله) لا يبنى اي قول المصنف في عزله بمصلحة عنه اي من قول اصله وليس في عزله فتنة (مع الاسم) الى قوله والمستخلف في التباين لا قوله وان لم يعلم مولى به خلافا لما وردى (قوله) حل المولى اي السلطان اهـ عـش (قوله) والمتولى هذا انما يظهر لوسى في العزل ولو بمجرد الطلب لا

نعم ان كان ذهاب العقب ينافي اهلية الاجتهاد ظهر التقيد (قوله) او الواصل توليته اي وكان بحيث لو علم لم يعلم به ذلك (قوله) لان الفرض حدوث الافضل) يبنى على الاصح ان لا يحتاج لكون الفرض ذلك (قوله) لكن مع الاسم على المولى والمتولى

(١٦) - شرواني وابن قاسم - عاشر -
الافضل بعد الولاية يقدح فيها (ار) هناك (مثله) اودو ته وفي عزله به مصاحبة كما بينت في (لما فيمن المصلحة للمسلمين) (ولا) يمكن فيه مصلحة (فلا) يجوز عزله لا بهت و تصرف الامام بغير عتق استغنى بذكر المصلحة عن قول اصله معها وليس في عزله فتنة لان التام المصلحة إلا اذا انتهت الفتنة به يدفع قول شارح لا يفتي به فتدبر يكون الشيء مصلحة من وجهه فسدت جهة اخرى (لكن) مع الاسم على المولى والمتولى

(ينفذ المزل في الاصح) لطاعة السلطان اما اذا تمين بان لم يكن ثم من يصلم غيره ليعزم على مواليه عزله لا يتنفذ كذا قوله لنفسه حيث عطف خلافه في غيره هذه الحاله لا يتنفذ عزله لنفسه وان لم يعلم مواليه خلافا لما وردى كالمركب ولست تخلف عزله خليفته ولو لم يتصرف في الاول ولا ظن نحو موته لم يتنزل على المعتد نعم ان اطردت العادة بان مثل ذلك المحل ليس فيه الا قاض واحد احتمل الاموال حيث (والذهب انه لا يتنزل قبل بلوغه غيره عزله) لعظم (١٢٣) الضرر في قضي قضيه لو انزل وم الفرق بينه وبين لو قيل في باقره من علم عزله لم يتنفذ

للاوجه ثانياً في الامور (قول الحق) ينفذ المزل في الاصح) هذا في الامر العام اما الوظائف الخاصة كامامة واذان وتصف وتدريس وطب وفظ ونحوها لا تنزل لاربابها بالميزان من غير سبب كالقاضي بجمع متاخرين وهو المتمد وعمل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضى خلاف ذلك نهاية ومضى اى بان كان فيه ان الناظر المزل بلا جنة ثم العدة في السبب الذي يقتضى المزل ببقية الحاله كما عرش (قوله) لطاعة السلطان الى قوله نعم في المعنى الا قوله وان لم يعلم مواليه خلافاً لما وردى (قوله) ولو لم يخرجه عبارة الحق ولو لم يخرجه الامام قاضيا طائفاً موت القاضي الاول او فسقه فيان حيا وعد لا يمدح في ولايته الثانية كذا قاله وقضيه كمال الاذرى انزال الاول بالثاني لانه اقامه مقامه لانه اخذه اليه وصرح البغوى في تعليقه وقضيه كلام القفال عدم لعزله الاول او وجهه في بعض الشروح ان تولية قاض بعد قاض مدعى عزله للاول وجهاً وليكونا متعينين على انه عمل يجوز ان يكون في بلد قاضيان اه قال الزركشى والراجح انها ليست بميزان (قوله) ولا ظن نحو موته (الخ) مفهوماً انما ظن نحو موته انزل اه سم (قوله) احتمل الانزال (الخ) اقول هذا الاحتمال متجه بل متعين ويتخرج عليه حكمه حادثة بكثر السؤال فيها وهي تولية مدرسة لمدرس من غير تصريح بميزان المدرس الاول فان عا طردت به العادة ان المدرس لا يليها الا مدرس واحد نعم لو فرض اطراد العرف في عمل بالتشريك في المدرسة كان الحكم فيها واضحاً سعيد (قوله) لعظم الضرر الى قوله وانما يتجه في المعنى والى قوله الاترى في النهاية (قوله) ومن علم (الخ) اى والخصم الذى علم (الخ) (قوله) لم يخرجه (الخ) على ما قيل الاستثناء (قوله) ذكره المارودى ضعيف اه عرش (قوله) وانما يتجه (الخ) عبارة الباب والاراجه خلافاً لاهل الخصم بميزان القاضي لا يفرجه من كونه قاضياً اه (قوله) (وهو) اى ما ذكره المارودى حيث ان حينئذ يصعب بالتحكم اشبه يمكن منه وقوله فلا يقبل اى قول المارودى (قوله) ان من بطله (الخ) اى من الغرض (قوله) بفتح التثنية سيدوا قوله ان ولايته باقية خبره والجله خبران (قوله) وبمضى الاذرى الا اكتشافه خبر واحد (الخ) وهذا هو الظاهر وبقرق بين التولية والمزل بان التولية فيها اقدام على الاحكام فيحتاج طاء والمزل اليه توقف عنها وهو احوط اه معنى (قوله) ما قاله الزركشى انه لا بد (الخ) بجملة النهاية (قوله) لا يقال كذا ولا يكتفى قوله فان قلت الى قوله بمضى الخ فانه يقتضى من هذا ان على فرض عدم الاعتناء فكان حقاً يقدم على قوله وبمضى الاذرى الخ (قوله) ولا يكتفى كتاب مجرد الخ في الاصح فيها اه معنى اى المزل والتولية (قوله) وليت ببناء المقعول

حكمه الا ان يرى حتى يحكمه فيما يجوز التحكيم فيه لعله انه غير حاكم باطناً ذكره المارودى وانما يتجه ان صح ما قاله انه غير حاكم باطناً اماصل ما اقتضاه كلامهم انه قبل ان يبلغه خبر عزله باق على ولايته ظاهر او باطناً فلا يصح ما قاله الا ترى انه لو تصرف بعد المزل لو قيل بلوغ الخبر يترويع من لاولى له من ملام يلزم الوجود باطناً لا ظاهراً انزال الحاقان قلصت المارودى يخص عدم نفوذ باطناً بحالة علم الخصم لا مطلقاً قلت هو حيث عطف بالتحكم اشبه فلا يقبل لما تقر ان من بطله ذلك متعده ان ولايته باقية قبل بلوغه هو خبر المزل وبمضى الاذرى الا كتمان في المزل بخبر واحد مقبول الرواية والقياس ما قاله الزركشى انه لا بد من عدلى الشهادة او الاستفاضة كالتولية لا يقال يتعين على من علم عزله او ظنه ان يصعد باطناً يقتضى عليه او ظنه كاهو قياس نظائره لا قول اما يتجه ذلك ان قنا بيزله باطناً قبل ان يبلغه خبره وقد

تقرر ان الوجه خلافه لا يكتفى كتاب مجرد ان حفته قران يبدل الزور بمثلاً كما يصرح بكلامهم ولا قول انسان (قوله) وليت نعم الوجه انه ان صدقه المدعى والمدعى عليه نقض حكمه لما وعليهما كالحكم بل اولى بخلاف ما اذا صدقه احداهما وصدقه اهل المحل والمقدلان تصديقهم لا يثبت تولية عامة بخلاف توليتهم فيما قدمه قيل قوله شرط القاضي لان ذلك تولية يجوز الضرورة تقدره بقدرة ولم هو مباد لا كذلك مجرد تصديقهم له على هذا التفصيل يجعل اختلافهم في ان التصديق هل يفيده او لا بحيث يقتضى انما انزل لم تنزل

نوابه حتى يلزمهم خبره كاذكروا انه يستحق معلومه لان بقاءه قرابه كفاه وان نابه اذا لم يغيره لاصلهم ينزل لبقاؤه لاصله ونظر فيه غير واحد والنظر في الثانية واضح لان القياس يقتضي انزالهم وانما انقض (١٢٣) الضرورة فليقدر بقدرها في عدم انزالهم

بالنسبة للاحكام بالنسبة لبقاؤه لا يتبعها ولا يتم وفي الثالثة انما يتبعه على ما قدمناه لاجل ما مر من المارودي ويظهر ان العبرة في بلوغ خبر المزل للتائب بمذهبه لا بمذهبه متوبه (واذا كتب الامام اليه اذا قرأت كتابي فانت معزول فقراه او طالعوا فهم ماليه وان لم يلفظ به والمراسطر المزل نظيره مامر في الطلاق (انزل) لوجود الشرط (وكذا ان قرى عليه) وان كان قارئا (في الاصح) لان القصد اعلامه بالمرز لا لقراءته وفارق ما مر في نظيره في الطلاق بان مادة الحكم ان يقرأ عليهم فليس النظر الا على وصول خبر المزل اليهم بخلاف المرأة القاتلة (وينزل) وهو انزالهم من اذن له في شغل معين كسبح مال ميت) او غائب وكسبح شهادة في معين كالوكيل (والاصح انزال نابه) اي القاضي ولو قاضي الاقليم على المنقول وقول القاضي تضاعف الى الاقليم كقضاة الامام عليه كاقالة الحسباني اذا صرح له الامام بذلك اي التولية عنه واتضاء العرف (الطلق) ان لم يؤذن له في الاستخلاف (لان القصد

(قوله كاذكروا) اي بعدل الشهاده والاستفاعة (قوله ونظر فيه) عبارة النهاية ولو بلغ الخبر المستتيب دون التائب او بالعكس انزل من يلزمه ذلك دون غيره خلافا للقيس اه وعبارة المفتي بمسوق كلام البلقيني المذكور ونصها وما قاله ظاهر في الاول من عكس اي لما لو بلغ التائب قبل اصله لان التائب داخل في عموم كلام الاصحاب حتى يبلغه الخبر والتائب قاض ينزل بلوغ الخبر كاجري عليه شيئا في بعض كتب ولو ولي السلطان قاضيا يبدله بحكم ذلك القاضي ولم يعلم ان السلطان ولا قاله الزركشي فيحتمل ان ينفذ حكمه كالوكيل وكذا يبيع شيء يقتصر على وكيله وباعه ثم علم بالوكالة اه والظاهر عدم تفويض حكمه لاشراط التبريل من القاضي واخذنا بما جرت في قاض اقدم على تزويج امرأة معتدات في غير ولايته ثم ظهر انها معزولة لا يتمن ان لا يصح قال لانه بالاقدام يفسق ويخرج من الولاية اه (قوله في الثانية) اي مسئلة استمرار ما رتب القاضي مالم يبلغ خبره لانه نوابه (قوله وانما انقض) اي عدم انزالهم (قوله لبقاؤه) اي الانسب لبقاؤه استحقاقه للمعلوم (قوله) انما يتبعه على ما قدمناه لاجل ما مر (الخ) فيه نظر بل الظاهر العكس كما يقيد بقول عرش على ما مر انفاص النهاية مانصه قوله انزل من يلزمه ذلك (الخ) هذا ظاهر ان قلنا بكلام المارودي في ان يبلغ الحصم من القاضي ولم يبلغ القاضي اما على ما استوجبه من تفويض الحكم على الخصم وله لعدم انزال القاضي فيه نظر اه (قوله ويظهر) الى التنبيه في الثانية الا قوله اي القاضي الى المات (قول) اننا اذا قرأت كتابي (الخ) ولو كتب اليه مرسلك او انت معزول من غير تعليق على القراءة لم ينزل اه المات الكتب (قوله) قاله البلقيني وغيره اه مفتي (او طالع) الى المات في المفتي (و المراسطر المزل) فاذا انقضى موضع المزل لا ينزل ولو انزل اه مفتي (قوله لان القصد اعلامه بالمرز (الخ) يؤخذ منه ان الحكم كذلك لقراءه شخص ثم اعلم بمضمونه فليعلم اه سيد محرر اقول وكذا يؤخذ منه ان الحكم كذلك لو طالعوا شخص وفهم ولم يلفظ به اعلم بمضمونه ثم رايه قال الرديسي قوله لان اعلامه بالمرز فقيده ان لقراءه اذ انتان في مضمونه لو غير مجلس القاضي ثم اعلم بما فيه انه ينزل وانه لو قرأ عليه ولم يفهم معناه لكونه اجميا والكتاب بالمرزية او عكسه انه لا ينزل حتى يخبره به انسان فلهذا اجمع ثم رايه في المباحث صرح بعدم انزاله في الاولى اه اي ومثله الثانية (قول المات) وينزل هو موافق انزالهم من اذن له (الخ) المراد اذا علم بذلك كاي علم عامر وصرح به ابن سراج في الرافعي وحقه اصلها عن ائمة سرخسي ان الامام لو نصب قاضيا عن القاضي لا ينزل بموت القاضي وانزاله قال الرافعي ويجوز ان يقال اذا كان الاذن مقيدا بالناب يتولى الاصل لم يبق التائب اه وهذا ظاهر ويحت بعضهم ان الموت ليس بمنزل بل ينشئ به القضاء اه مفتي (قول المات في شغل معين) (الخ) اطلاتهم في الشغل المعين وتفصيلهم في التائب الاتي وقد يروى انه لا يجري فيه التفصيل الاتي ولا يظهر له وجه فاعلم وجه تخصيصهم ما ياتي بالتفصيل كثر قوله فيه بخلافه في الشغل المعين حتى لو فرض ان الامام قاله استخلف حتى يبيع مال فلان كان المستخلف خليفة عن الامام فلا ينزل بعزله اي القاضي اه سيد محرر (قوله او غائب) الى قوله ويبحث البلقيني في المفتي الا قوله به فارق الى انهم قوله غير قاضي ضرورة تالي ولا من ولايته (قوله وقول القاضي) اي قاضي حسين اه مفتي (قوله اي التولية عنه) اي عن الامام (قوله نظره) اي القاضي (قوله بموته) اي وانزاله اه مفتي (قوله ولا قاضي ضرورة) دخل فيه الصبي والمرأة

مر وقوله ويبحث البلقيني اه اذا انزل لم تتم لونه حتى يلزمهم (الخ) كتب عليه مر وقوله لان القياس يقتضي انزالهم كتب عليه مر وقوله ويظهر ان العبرة في بلوغ خبر المزل للتائب بمذهبه لا بمذهبه متوبه كتب عليه مر (قوله اي المصنف فان قال استخلف حتى فلا) قال في شرح الروض قال في الاصل ولو نصب الامام قاضيا عن القاضي لم ينزل لموت القاضي وانزاله لانه ما دون له من جهة الامام وليه

باستنا مع ما عرفت وقد زالت (او) ان (قيل له) من جهة مولي (استخلف حنك) لما ذكر (واطلق) لظهور غرض الماعوتة حيث و يفارق ما مر في نظيره من الوكالة لان فرضه لم ليس مدلوله كالوكيل لان النظر في حق الموكل فعمل الاطلاق على ارادته نعم ان عينه الخليفة كان قاطعا للنظر فبكر كافي (له) (ما عا) (له) مرابه (استخاف) (ع) (فلا) ينزل الخليفة بموته لا بغيره (قوله ولا ينزل قاضي) غير قاضي ضرورة ولا قاضي ضرورة

ألا يوجد مجتهد صالح لا من ولايته عامة كمن يثبت المال والجيش والحسب والارقات (بموت الامام) لا يحظ ولا بالامر له لفظ الضرر وتطيل
الحوادث ومن لم يولد له الحكم ينتوي بين خمسة انزل بفرأغه متولان الامام انما يولي القضاة نيابة عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لنيابته فانه
عن نفسه ومن ثم كان له من علمه بغير موجب (١٢٤) كما يختلف الامام بحرم عليه الا بموجب وزعم بعضهم انما يثبت المال كالوكيل

غلط كما قاله الاذري ويبحث
البلقيني ان قاضي الضرورة
حيث انزل استرذمتا
أخذه على القضاء ونظر
الاوقاف لا يوافق ما مر من
صحة توليته ويبحث غيره انه
لا ينزل بوجود مجتهد صالح
الا ان رجى توليته والا فلا
فائدة في انزاله (قوله) في
العادة في الامة السابقة
ان تولية الخليفة العباسي
السلطان ثم السلطان يستقل
بتولية القضاء وغيره فاعلم
حيث ينزل القضاء بموت
السلطان لانه نائب اول لانه
مستقل وفي روضة شريح
اذا مات الخليفة قبل ينزل
نصاته وجهان فان قلنا
ينزلون فلومات السلطان
هل تنزل القضاء وجهان
فانهما لا لانهم قضاء الخليفة
لانه نائب عنه اه قال
الوركشي ويشبه ان ياتي
فيه ما مر من الاذن في
الاستخلاف عنه او عن الامام
اي الخليفة او يطلق اه
واقول في هذا كله نظر
والوجه بناء على ما مر اخر
البناء مع بسطه ان الخليفة
اذا ضعف بحيث زالت
شوكة الكمية ولم يبق له
الارام التولية ياذنه تبركا
بذا فوات معناه جوه

والنظر الاصح فلا ينزل واحد منهم بموت السلطان ان لم يكن ثم مجتهد وقوله السابق قيل قول المصنف
ويتبدل صالح ويبحث البلقيني الخ يقتضي خلافه في غير المقلد والفاقد مع وجود العدل وعدم المجتهد اه
عش ولعل صوابه كما علم سابق مع قد المجتهد والعدل ثم يمكن ان يحمل قاضي الضرورة هنا على
خصوص الفاسق والمقلد كما قصر المصنف عليها هناك فيعلم انه عز لنحو الصبي بموت الامام ان وجد نصير
بالخ بالاولى فيوافق ما هنا السابق (قوله) اذا لم يوجد مجتهد صالح امام مع وجوده فان رجى توليته انزل
والا فلا فائدة في انزاله اه عناق اي ياتي قبيل التتبع (قوله) ومن ثم راجع الى التعليل (قوله) يتداخل اي
الامام (قوله) كما مر اي في شرح لكن ينفذ المزل في الاصح (قوله) انما يثبت المال كالوكيل اي
فينزل بموت السلطان كاي نزل الوكيل بموت الموكل اه معنى (قوله) غلط خبر وزعم بعضهم (قوله) كما قاله
اي كونه غلط (قوله) ويبحث البلقيني الخ مبتدأ خبره قوله لا يوافق الخ (قوله) ما مر اي في المتن (قوله) ويبحث
غيره الخ لعل وقاع عبارة التبايق والاولى جده بموت الامام مع وجوده بالخ ثم هذا متعلق بقوله السابق اذا
لم يوجد مجتهد صالح فكان ان نسب ان يقدم على بحث البلقيني (قوله) انه لا ينزل الخ اي قاضي الضرورة
(قوله) بوجود مجتهد صالح لعل المراد بموت بعد تولية قاضي الضرورة (قوله) تولية الخليفة الخ خبر قوله
المادة الخ (قوله) لانه نائب اي من الخليفة كقاضي الاقليم (قوله) اذا مات الخليفة اي العباسي (قوله)
قضائه اي قضاء نائبه السلطان (وجهان) اي والراجح انها لا تنزل لقول المصنف ولا ينزل قاضي بموت
الامام فقول الشارح فان قلنا ينزلون اي على الوجه المرحوح (قوله) فلومات السلطان اي مات الخليفة
او لا (قوله) لانه نائب اي السلطان عن الخليفة الامام (قوله) من الاذن اي اذن الخليفة في الاستخلاف
عن الخليفة السلطان (قوله) على ما مر الخ اي من اختلاف بعض مشايخنا بقا خلافة المتول من بني العباس
بطريق العهد المتسلسل فيهم الى قرب زمن الشارح (قوله) فان قلنا بقاءه مرمو به لا تقدم هناك ما مل
اذ لا عبرة به بغير مستمع للشرع ولا نظر للفتوى و زال الشرع لا اقرروا ضمنا لمن خصت ولا تها
لا يبطها (قوله) او بعدم قيامها تقدم هناك انه هو المتعين (قوله) نصيب الى قول الاخر ولا يقبل في المعنى والى
قوله فقول شارح في النهاية (قوله) انزل الخ اي كالو شرط النظر ليدفع لعمرو فصب بد نفسه نائباً فيه
ثم مات زيد فانه ينزل نائبه ويصير النظر لعمرو فليحمل اذا كلام المصنف على ما اذا النظر الى القاضي
لكون الواقع لم يشرط تأطرا او اقتضى من شرطه او خرج عن الاهلية قال ان شبهة ويقع في كتب
الاوقاف كثير اذا اقتضى من النية يكون النظر فيه لحاكم المسلمين ببلد كذا يولي من شامه ثقاته ونوابه
فاذا النظر الى قاضي فولي النظر لخص فلي ينزل بموت ذلك القاضي او انزاله اول الا اقرب عدم
انزاله اه معنى وقوله الا اقرب الخ هذا مخالف لما في الشارح والنهاية ولما ذكره او لا الا ان يحمل قوله
لحاكم المسلمين ببلد كذا على حاكمين بخصه (قول المتن) لا يقبل قوله الخ ولو قال صرف مال الوقت
لجته امر حارته التي تقتضيها الحال صدق بلامين اه معنى (قوله) وان كان انزاله بالعمى اطلاقه مخالف
لما قدمه قيل قول المتن كذا والفسق وان قيد ما هناك فليحمل قول البلقيني على ذلك ايضا عبارة المعنى
والاستي نعم ان انزل بالعمى قبل منه ذلك لانه انما ينزل بالعمى فيما يحتاج الى الاجار وقوله حكمت
عليك بكنا لا يحتاج الى ذلك قاله البلقيني اه (قوله) البلقيني اقره المعنى والاستي كما مر انفا (قول المتن)

استحال اه وصرح الماوردي بما يوافق هذا الاحتمال اه (قوله) لا يوافق ما مر كتب عليه م

عليه او اتوا بغيره من بني عمه وولوه ثم يولي السلطان كما وقع فظاهر لذلك فان قلنا بقاءه مرمو ولا يثبت مع ضعفه السلطان نائبه
وياق ذلك التفصيل الذي ذكره الوركشي او بعدم قيامها بالقضاة تبرأ السلطان لا غير (ولا) ينزل (ناظر يتم) ومسجد (وقف بموت
قاضي) نصيبهم وكذا بانزاله لثلاث نخل المصالح نعم لو شرط النظر لحاكم المسلمين انزل كما يحتمل الاذري وغيره بتولية قاضي جديد لعمرو
النظر اليه بشرط الاوقف (ولا يقبل قوله) ولين كان انزاله بالعمى فيما يظهر خلافاً للبابين (بعد ان وال) ولا قول الحكم بعده فارة مجلس

عكمه (حكمت بكذا) لانه لا يملك انهاء الحكم حيث (كان شهد) وحده (او مع اخر يحكمه لم يشهد على الله حجب) لانه يشهد بشهد نفسه وقارق
المرضية بان فعلها غير مقصود بالا باتباع ان شهادتها لا تتضمن تركية تقسبا بخلاف الحكم فلهما اخرج بحكمه شهادته بان قارصدر في مجلسه
فيقبل جزم (او) شهد (بحكم كما جاز الحكم) ظاهره انه لا بد منه ويوجه بان حذفه (١٢٥) موم لاحالة كما لا يجوز حكمه

حكم كذا اي كنت حكمت بكذا فلان معنى وروى (قوله) لانه لا يملك انهاء الحكم (الخ) اي فلا يملك
الانقار به شيخ الاسلام معنى (قوله) وحده اي قول المتن ان يحكم كما في المتن (قوله) وحده اي بما
ثبت بالاعادة لليمين اه معنى (قوله) وقارق المرضة اي فبالشهادة بانها ارضعت لم تطلب باجرة
فانها تقبل اه معنى (قوله) بان فعلها غير مقصود بل المقصود ما يرتب عليه من التحريم وقوله مع ان
شهادتها الخ وجهه ان المقصود من الارضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيرتب عليه التحريم وهذا المعنى
يحصل بارضاع تاسقة اه ع (قوله) فيقبل (الخ) لانه لم يشهد على فعل نفسه وانما يشهد على اقرار سمعه
اه معنى (قوله) قول شارح انه انا (كيد) جرى عليه المعنى (قوله) ومن غير بقاض اي بدل حكم لم يمتنع
لذلك اي جاز الحكم (قوله) هل ماله عيار المعنى وهل الخلاف اذا قلنا لا يثبت تعيين الحكم في الشهادة
على الحكم بل يكفي ان تقوم البيئة على حكومة ما من المحاكم كما هو المشهور اما اذا قلنا باشرط التعيين
فلا تقبل قطعا اه (قوله) لان مذهب القاضي اي المرفوع الى الامر (قوله) مذهب اي الشاهد (قوله)
واحتال الميطل اي انه اراد حكمه (قوله) ومن لم يولد له حكمه (الخ) وعلى هذا يضر احالة الاخر القضاء
في شهادته الى المعروف بخلافه على القول الذي هو احتمالي الرافعي كالوضع ذلك في شرح البيهقي اه
سم وقوله بخلافه على القول الذي اخذ امامنا في المعنى ما نصه وهل الخلاف اذا لم يسل القاضي انه
حكمه والا فلا يقبل جزمناظر البقاء التهمة اه فتأمل (قوله) وقد يشكك عليه اي على قوله لو لم اعط حكمه
الخ (قوله) مطلقا اي بدون بيان سبب الملك (قوله) بخلاف المستلزم (الخ) الاول بخلاف مسئلة البيع (قوله)
لقدوته اي قوله ان لم يثبت في المتن والى قوله وظاهر هذا في النهاية الا قوله ان لم يثبت في المتن وقوله واخذ
الزركشي الى درهم (قوله) حتى لو قال على سيل الحكم (الخ) بخلاف ما لو قاله على سبيل الاخبار فلا يقبل قوله
كاصرح به البخوي وهو مقتضى كلام اصل الروعة وينبغي ان يكون عمله كالمشيعنا ما لو استند الى ما قبل
ولا يته اه (قوله) قيل اي قوله بلا حجة اه معنى (قوله) ويصح الاذرى (الخ) عبارة في النهاية وعلم كايته
الاذرى (الخ) قوله ان عمله اي على ما قالوه من قبول قوله اه معنى (قوله) في محصورات الامر (الخ) عبارة
المعنى في قرية اهله اعصرون اما في بلد كبير كخدا فلا تانقطع بطلان قوله الى ما قاله الى الاذرى
يشير تسمية الشيخين بالقرية اه (قوله) من جامل المراد به بقرينة ما قبله من لم يبلغ رتبة الاجتهاد في المذهب
(قوله) وقد اقيمت (الخ) من مقول الاذرى كما هو صريح المعنى (قوله) وقد اقيمت عبارة المعنى ولا بد في قاضي
الضرورة من بيان مستندته فراق حكمت بجملة اوجبت الحكم شرعا وامتنع من بيان ذلك لم يقبل حكمه كما
اقي به الى الدرحة الله لاحتمال الخ رافعي ايضا بان له حكم بطلاق امراته بشهادتين الخ (قوله) بوجوب بيان
القاضي الخ اي ما لم يته موله عن طلب بيان مستندته كاقدمه قيل قول المصنف ويندب الخ اه ع

حكم كذا اي كنت حكمت بكذا فلان معنى وروى (قوله) لانه لا يملك انهاء الحكم (الخ) اي فلا يملك
الانقار به شيخ الاسلام معنى (قوله) وحده اي قول المتن ان يحكم كما في المتن (قوله) وحده اي بما
ثبت بالاعادة لليمين اه معنى (قوله) وقارق المرضة اي فبالشهادة بانها ارضعت لم تطلب باجرة
فانها تقبل اه معنى (قوله) بان فعلها غير مقصود بل المقصود ما يرتب عليه من التحريم وقوله مع ان
شهادتها الخ وجهه ان المقصود من الارضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيرتب عليه التحريم وهذا المعنى
يحصل بارضاع تاسقة اه ع (قوله) فيقبل (الخ) لانه لم يشهد على فعل نفسه وانما يشهد على اقرار سمعه
اه معنى (قوله) قول شارح انه انا (كيد) جرى عليه المعنى (قوله) ومن غير بقاض اي بدل حكم لم يمتنع
لذلك اي جاز الحكم (قوله) هل ماله عيار المعنى وهل الخلاف اذا قلنا لا يثبت تعيين الحكم في الشهادة
على الحكم بل يكفي ان تقوم البيئة على حكومة ما من المحاكم كما هو المشهور اما اذا قلنا باشرط التعيين
فلا تقبل قطعا اه (قوله) لان مذهب القاضي اي المرفوع الى الامر (قوله) مذهب اي الشاهد (قوله)
واحتال الميطل اي انه اراد حكمه (قوله) ومن لم يولد له حكمه (الخ) وعلى هذا يضر احالة الاخر القضاء
في شهادته الى المعروف بخلافه على القول الذي هو احتمالي الرافعي كالوضع ذلك في شرح البيهقي اه
سم وقوله بخلافه على القول الذي اخذ امامنا في المعنى ما نصه وهل الخلاف اذا لم يسل القاضي انه
حكمه والا فلا يقبل جزمناظر البقاء التهمة اه فتأمل (قوله) وقد يشكك عليه اي على قوله لو لم اعط حكمه
الخ (قوله) مطلقا اي بدون بيان سبب الملك (قوله) بخلاف المستلزم (الخ) الاول بخلاف مسئلة البيع (قوله)
لقدوته اي قوله ان لم يثبت في المتن والى قوله وظاهر هذا في النهاية الا قوله ان لم يثبت في المتن وقوله واخذ
الزركشي الى درهم (قوله) حتى لو قال على سيل الحكم (الخ) بخلاف ما لو قاله على سبيل الاخبار فلا يقبل قوله
كاصرح به البخوي وهو مقتضى كلام اصل الروعة وينبغي ان يكون عمله كالمشيعنا ما لو استند الى ما قبل
ولا يته اه (قوله) قيل اي قوله بلا حجة اه معنى (قوله) ويصح الاذرى (الخ) عبارة في النهاية وعلم كايته
الاذرى (الخ) قوله ان عمله اي على ما قالوه من قبول قوله اه معنى (قوله) في محصورات الامر (الخ) عبارة
المعنى في قرية اهله اعصرون اما في بلد كبير كخدا فلا تانقطع بطلان قوله الى ما قاله الى الاذرى
يشير تسمية الشيخين بالقرية اه (قوله) من جامل المراد به بقرينة ما قبله من لم يبلغ رتبة الاجتهاد في المذهب
(قوله) وقد اقيمت (الخ) من مقول الاذرى كما هو صريح المعنى (قوله) وقد اقيمت عبارة المعنى ولا بد في قاضي
الضرورة من بيان مستندته فراق حكمت بجملة اوجبت الحكم شرعا وامتنع من بيان ذلك لم يقبل حكمه كما
اقي به الى الدرحة الله لاحتمال الخ رافعي ايضا بان له حكم بطلاق امراته بشهادتين الخ (قوله) بوجوب بيان
القاضي الخ اي ما لم يته موله عن طلب بيان مستندته كاقدمه قيل قول المصنف ويندب الخ اه ع

وقوله وبحت غيره كتب عليه مر (قوله) ومن ثم لو لم اعط حكمه لم يقبله على هذا يضر احالة الاخر القضاء
في شهادته الى المعروف بخلافه على القول الذي هو احتمالي الرافعي كالوضع ذلك في شرح البيهقي وغيره
(قوله) ويقل قوله قبل عمله حكمت بكذا (الخ) في التكملة فرع اذا ذكر الحكم ان فلا تانقطع بطلان شهادته
بكذا وانكر الشاهد ان لم يثبت في انكارها وكان القول قول الحكم كذا في غير قاضي الضرورة مر
اقول هل يشكل ذلك على قولنا بين السعور وظاهر موقوف قاضي ضرورة الحكم غير انه كان ذلك بعد الحكم
بشهادتها كان انكارها بمنزلة الرجوع فيه انه لا يقبل لاهم لم يصر فوا بذلك قاله ابن الصباغ في فتاويه اه
(قوله) وقد اقيمت بوجوب بيان القاضي الخ اقي بذلك ايضا شيخنا الشباب الرمل (قوله) ايضا وقد اقيمت
المستلزمين الاخيرين (ويقل قوله قبل عمله حكمت بكذا) بان قال بلى لقدوته على الانشاء حيث ان على سيل الحكم لسانه
القرية بطون من اذروا حين قبل ويصح الاذرى ان عمله محصورات والى ما لا يوجب مجاز وفي قاضي مجتهد ولو في مذهب امامه قال ولا
ريب عندي في عدم نفوذه من جامل او قاسق وقد اقيمت بوجوب بيان القاضي مستندته اذا سئل عنه

لاحتمال ان يظن ماليس
يستند استدلاله الى غيره
بانه لو حكم بطلاق امرأة
بشاهدين قلنا لانما شهدنا
بطلاق مقيد بصفة ولم توجد
وقال بل المقتضاه ان يقبل
قوله ان لم يثبت في ذلك لعله
ودياته (فان كان في غير
عمل ولايته) وهو خارج
عمله لا مجلس حكمه خلافا
لزم وفيه الا ان يريد ان
موليه قيد ولايته بذلك
المجلس (فكمزول) لانه
لا يعلم انهما بالحكم حينئذ
فلا ينفذ اقراوه بها واخذ
الزركشي من ظاهر كلامهم
انه اذا لم يبيد لم يتناول
مزارعها وبساتينها فلو
زوج وهو باحدهما من
هي بالبلد او عكسه لم يصح
قيل وفيه نظر اه وانظر
واضح بل الذي يصح اخذنا
بما قيل فصل جن قاض
انه ان حملت عادة بتبعية او
عدهما حكم بها والا تجمعا
ذكره اقتصارا على ما نص
له عليه وانهم قوله كمزول
انه لا ينفذ منه فيه تصرف
استباحه بالولاية كما جاز
وقب نظره للقاضي ويص
مال يتيم وحرير وفي وظيفة
وهو ظاهر كنز وبيع من
ليست بولايته وظاهر هذا
انه لا يصح استخلافه قيل
وصوله للمحل ولايته من حكم
بها

(قوله لا احتمال الخ) كاهو كثير او غالب في فتنة المصراه معنى (قوله واثق غيره بانه الخ) اثني بذلك شيخنا
الشهاب الرمي ولعله مراد الشارح اه سم (قوله انه يقبل الخ) جواب لو حكم الخ فكان يثبت اسقاط
لفظة انه كانه له النيابة (قوله انه يقبل قوله الخ) هذا في غير قاضي الضرورة مر اه سم (قوله ان لم يثبت
في ذلك الخ) اي بخلاف ما اذا كان جاعلا او قاضا فلا يقبل نظيره ما مر من الاذعن (وهو خارج الخ) قوله
وانهم في المعنى الا قوله الا ان يريد الى المتن (قوله لا مجلس حكمه) اي المدلل حكمه اه معنى (قوله قيد ولايته
الخ) اي فان يثبتها بمجلس الحكم المعتاد فنذكر حكمه في محل عمله كله وان قيد لم ينفذ حكمه في غير مجلس
الحكم كسجد مثلا وعمل حمله ما نص موليه عليه او اعتيد ان من توابع العمل الاول لا له بحكم فيه اه ع حش
(قوله باحدهما) اي المذكورين من المزارع والبساتين (قوله قيل وفيه نظر انتهى الخ) عبارة للمعنى وهذا
اذا لم يكن عرفنا قدسنا مولانا قال المزمول لا من اعطيتك المال ايام قضائي لتخطه فلان قتال الامين بل
فلان صدق المزمول وهل يفرم الامين عن عينه وقد ذكر ذلك فيه وجهان في تعليق القاضي ووجهها كما قال
شيخنا المتع فان قال الامين لم تعني شيئا بل هو لفلان قال قول الامين لان الاميل عدم الاعطال ويستثنى
من اطلاق المصنف ما اذا كان امام القاضي ان يحكم بين امر ولايته شيئا كان قاته يجوز له الحكم بينهما ولو
كان في غير محل ولايته قال صاحب البيان هذا الذي يقتضيه المذهب وقاله في الدخاير ايضا وحيد في قيل قوله
على من هو من امر لاه انه حكم عليه بكذا اه (قوله حكم بها) اي بالعادة ثابت في بعض النسخ وعلى
تقدير حله فالتقدير قال امر واضع وانحصر اه سيد عمر (قوله منه فيه) اي من القاضي في غير محل ولايته
(قوله وظاهر هذا) اي المتن (قوله انه لا يصح استخلافه) خلافا للثابت في عبارة نعم لو استخلف وهو في غير
محل ولايته من يحكم به يدوه صوله لما صح كالثاني بالوجه احره اذ لا تعارض في اختلاف ليس يحكم حتى يتبع
الخلاف حش قوله نعم لو استخلف الخ ومثله ما لو ارسل لمن يحكم عنه في محل ولايته الى ان يحضر القاضي وقوله
بعد وصوله اي القاضي اه وقال الرشيد قوله بعد وصوله اي الخليفة اه وهو الظاهر (قوله من يحكم
بها) ظاهره مطلقا اي قبل وصول القاضي او بعد ما قلناه بعضهم الخ وهو شيخنا الشهاب الرمي وفي الروض
وقاضي ان يشهد في قيل ولايته على كتاب حكم كتبه في غير محل ولايته لا عكسه قال في شرحه اي ليس له

بوجوب بيان القاضي ولا بد في قاضي الضرورة من بيان مستنده الخ مر (قوله واثق غيره بانه لو حكم الخ)
اثني بذلك شيخنا الشهاب الرمي ولعله مراد الفارح بالغير (قوله انه يقبل قوله) ظاهره مولو قاضي ضرورة
مر ثم قال الا قاضي الضرورة (قوله وظاهر هذا) انه لا يصح استخلافه الخ في الروض في اخبار باب القضاء
على الغائب والقاضي ان يشهد في محل ولايته على كتاب حكم كتبه في غير محل ولايته لا عكسه اه قال في
شرحه اي ليس له ان يشهد في غير محل ولايته على كتاب حكم كتبه في غير محل ولايته ولا يثبت له الحكم كالا شاهد بخلاف
الكتابة لا باس جاومثلا الا اذا لم يتضمن حكما كان اذنه هو في غير محل ولايته في الافراج من خصم
بحسب من يحلها بسؤال خصمه اه قوله اذا لم يتضمن حكما فيهم الا متنازع فيها يتضمن حكما وهذا قيد يدل على
عدم صحة الاستخلاف المذكور على خلاف ما اثني به شيخنا الشهاب الرمي الا ان يكون المراد بتضمن الحكم ان
الاذن نفسه يتضمنه لان الماذن فيه يتضمن ثم ايت في التنبية ما نصه لا يحكم ولا يولى ولا يسمع البيعة في غير
عمله فان ذلك لم يثبت به افعال ابن النقيب في شرحه لا نه لا ولا يثبه فيه قاضيه سائر الرعية قيل له ان يكتب
الى قاض اخر فيه خلاف قال الرافعي والذي يستمر على اصل الشافعي جواز دوحى الزبيلي قولين فيها اذا سمع
البيعة في غير عمله ووقف على عدالته في عمله وحكم بها بنادله انه هل يحكم بعلومه لا قال ابن الرقعة وفيه نظر
لانا نتمتع كونه من القضاء بالعلم وان سلمنا في معنى لفرض سماح عدالته في عمله بل قد يظن ان ما اخذنا الخلاف
ان الاعتبار في الشهود اذا ذكر ايو فت الشهادت قام بوقت التزكية كاستي في صلاة العيد اذا شهدوا ايمد الزوال
او عدلوا ايمد الترويب وروى في الشهادت في عمله والتعديل في غير عمله قال ابن القاص يحكم به ان قلنا يقتضي
بعلومه قال ابو عامر وغيره القياس انه لا يحكم به وهو ظاهر اطلاق الشيخين اه كلام ابن النقيب ولا يخفى

فأما بعضهم بصحة بغير قوله الاستخلاف ليس حكاية ينتج بل مجرد اذن فهو (١٢٧) كسر ومكمل من بوجه بهذا التحمل

او أطلق يرد بانه اذن استفاده بالولاية بعمل خصوص فكيف يستدتمه به قبل وصوله اليه ويرد قياسه المذكور بانه ليس قياس مستلثا لان المحرم ليس ممنوعا لان المباشرة بنفسه والقاضي قبل وصوله لمحرولا لم يتعامل لاذن ولا حكم وانما قياسه ان يقيد تصرف الوكيل بغيره ليس له كما هو ظاهر كلامهم فيه التوكيل وان جوزناه له بالاذن لغيره وهو في غيرها نعم ان اطردت العادة باستنابة تولى قبل وصوله وعليها منية لم يعد الجواز حيث (ولو ادعى شخص على معزول) اى ذكر القاضي ومما دعوى بمحرول لانها انما تكون بعد حضوره (انه اخذ ماله برشوة) اى على سبيل الرشوة كما باصه وهى أولى لا يهاجم الاول ان الرشوة سبب مغاير لا تخولس كذلك الا ان يجاب بان المراد من الرشوة لازما اى ياطل (او شهادة عيدين مثلا) واعطاء لفلان ومذهبه انه لا يجوز شهادتهما (احضر ولعلت خصومتها) لتعدد اثبات ذلك بغير حضوره وله ان يوكول ولا يصحرقالا ومن حضر لجديد وتظلم

ان يشهد غير محل ولا يه على كتاب حكم كنه على ولا يه والحكم كالاشهاد بخلاف الكتبة لا باس بها ومثلا الاذن اذا لم يتضمن حكاية اذن وهو في غير محل ولا يه في الارجاع عن خصم عبوس في حملها بؤال خصمه اه قوله اذا لم يتضمن حكاية فيها يتضمن حكاية هذا قد يدل على عدم صحة الاستخلاف المذكور على خلاف ما اتفق به شيخنا في الشباب الزمل الا ان يكون المراد يتضمن الحكم الاذن نفسه يتضمن لان الماخوذ له يتضمن ثم رايت في التتبع ما نصه ولا يصح ولا يوكول لا يسمع البتة في غير محله فان فعل ذلك لم يتعبه اه ولا يفتي ظهوره في خلاف ما اتفق به شيخنا ايضا اه سم بحذف اقول بل عبارة التتبع المذكورة صريحة بخلافه وفيواق ماقاله الفارح واقطاع (قوله وقوله) اى قول البعض مستدلا على افعاله بالصحة (قوله استفاده) اى القاضي ذلك الاذن (قوله ويرد الى قوله نعم) اى بوجه التتبع بما نصه ومناوذة بعضهم فيه بانه اذن استفاده هو ان القياس المذكور ليس بمسئل لان المحرم ليس ممنوعا (قوله قياسه) اى البعض (قوله ليس ممنوعا) لان المباشرة بنفسه (الخ) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة بوكيله ايضا مادام الاحرام وجدنا يظهر صحة القياس ويسقط الفرق وقوله لم يتعامل اخذ اول المسئلة اه سم (قوله وانما قياسه ان يقيد) مراد به صحة القياس لان عبارة المحرم في النكاح محتملة مطلقا بنفسه وانما في زمن الاحرام وصرح اه المذكور فكذلك القاضي ينتج عليه الحكم في ذلك المكان الفارح عن جواز ولا يه صرح اذنته فتأمل اه ومرافع ان الروض والتتبع ما يوافق ماقاله الفارح (قوله فيه) اى الوكيل المذكور وكذا قوله الا في موالخ (قوله لنفيه) متعلق بالتوكيل اه رشيدى (قوله اى ذكر) الى الفصل في التتبع الا قوله من ثم اى قالوهذا وقوله وما قروا الى الماتن (قوله ومما) اى الاخبار لقاضي (قوله بعد حضوره) اى المعزول (قول القدر برشوة) هى تثليث الراء ما يزيل له ليحكم بغير الحق او ليعتد من الحكم بالحق اسنى ومعنى (قوله الا ان يجاب بان المراد (الخ) انما صدور الجواب بالاشعرة بعد ملاحظا قران المراد لا يقع الا برادى له انه لا يدور لوفية تغيير المحرم ثم رايت قال الرشيدى قوله لان يجاب بالافتقار ان ما ذكره لا بدع الا لو يوكول الاجام قائم وغاية ما ذكره انه تصحح ل عبارة المصنف لا دافع للاجماع (قوله الماتن مثلا) اى نحو مما نحن لقبيل شهادته اه معنى (قوله واعطاء (الخ) حقه على اخذ اه عرض (قوله واعطاء) الى قوله وما قروا في الماتن الا قوله قال غيره الى الماتن وقوله ويرد الى الماتن وقوله من ثم الى قالوهذا (قوله ومذهبه) اى المعزول (قوله وله ان يوكول (الخ) او اذا حضر فان اقيمت عليه ينالوا حكمه عليه الاصدق يمينه كسائر الامانة اذا ادعى عليهم غيبة اه معنى (قوله ولا يحضر) فاذا حضر ووكيله استوفى الدعوى اه نهاية قال الرشيدى له لم سقط لفظا وقيل قوله بوكيله اى فاذا حضر هو او وكيله اه (قوله قالوا ومن حضر) اى عبارة التتبع اه انما بحسب احضاره فاذا ذكر شيئا يقتضى المطالبة شرعا كما شغل طلب احضاره مجلس الحكم ولم يبين شيئا يجب اليه اذ قد لا يكون له حق وانما يقصد ابتداءه بالخصوص اه عبارة القاضي (تنبيه) لو حضر انسان الى القاضي الجديد وتظلم من المعزول وطلب احضاره لم يبادر باحضاره بل يقول ما تريد منه فان ذكر انه يدعى عليه دين او عين احضره ولا يجوز احضاره وقيل تحقق الدعوى اذ قد لا يكون له الخ (قوله لتلا يقصد ابتداءه) اى بالحضور اه معنى (قول الماتن حكم) اى القاضي ظهور عبارة التتبع المذكورة في خلاف ما اتفق به شيخنا ايضا (قوله فاقا بعضهم) هو شيخنا في الشباب الزمل (قوله لان المحرم ليس ممنوعا لان المباشرة بنفسه) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة بوكيله ايضا مادام الاحرام وجدنا يظهر صحة القياس ويسقط الفرق (قوله لم يتعامل لاذن) هذا اول المسئلة (قوله اى المصنف ولو ادعى شخص على معزول انه اخذ ماله برشوة الخ ما ذكره الماتن) فيه زاد التتبع ما نصه ان قال جل على في الحكم نظر كان قان في امر لا يسوغ فيه الاجتهاد ووافق راى لم ينقذه وان خالفه فبقية قران احدهما ينقذه والثاني لا ينقذه اه وقوله لا يسوغ فيه الاجتهاد اى باخالف النص والاجماع والقياس الجمل ونحوه كقروا به ان القريب وان كان يسوغ فيه الاجتهاد قال ابن القريب كمن الكلبى وعيان غير الذى من معزول لم يحضره قبل استنصاه عن دعواه لتلا يقصد ابتداءه (وان قال حكم بعبدى)

أو نحو فاسقين قال ابن الرقبة أي وهو يعلم ذلك وأنه لا يجوز أناطاله بالغير وقال غيره لا يحتاج لذلك وإنما سمعت هذه الدعوى مع أنها ليست على قراء الدعاوى المألوفة إذ ليست بنفس الحق لأن قصد منها التلويح إلى الزام الخصم (ولم يذكر مالا أحضر) ليعيب عن دعواه (وقيل لا) يحضره (حتى تقوم بيته بدعواه) لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاء جريها على الصلة للأبد من الظاهر لا البينة صيانة لقول المسلمين عن البذلعة ريدان هذا الظاهر وإن سلم لا يمنع احضاره لبيان الحال (فإن حضر) ببديلة أو من غير بيته (وأكثر) بأن قال لم أحكم عليه أصلا ولم أحكم إلا بهادة (١٢٨) حرين عدلين (صدق بلا عينين الأصح) صيانة عن الابتدال ومن ثم صوب به جمع

متأخرون منهم الزركشي
قال وهذا أمين عمل مع بقاء
أهليه فأما من ظهر فسقه
وجوره وعلمت خيائته
فأظاهر أنه يحلف قطعا
وسبقه إليه الأذرى بإثبات
(قلت الأصح) أنه لا يصدق
الأيمين بالله على العموم
غير وأنهم على من أنكر
ولأن غاية اتهامين وهو
كالوديع لا بد من حلفه (ولو
أدعى على قاض) متول (جور
في حكم لم تسمع) الدعوى
عليه لأجل أنه يحلف لهوكذا
لو ادعى على شاهداته شهد
زور أو أراد تفرجه لأنها
أمتنا الشرع (ويشترط)
لسماع الدعوى عليها بذلك
(بيته) يحضرها بين يدى المدعى
عنده لتبخره حتى يحضره
إذ لو فتح باب تحليفها لكل
مدعى لأشد الأمر ورغب
الأناس من القضاء والشهادة
وبما قررت به المتن أن دفع
الاعتراض عليه باشتراط
البيته ينافي جرمه قبله بعدم
سماع الدعوى فإن اعتماد
البيته تفرع سماع الدعوى
ونافذ السبكي فيما ذكر
وأطال فيه في حليائه لكن

على اه معنى (قوله أو نحو فاسقين) أي ممن لا يقبل شهادته اه معنى (قوله أي وهو يعلم الخ) أي وقال في
دعواه وهو الخ اه ع (قوله وأنه لا يجوز) يحتمل أنه من الجواز فاجبة مطروقة على قوله ذلك محتمل أنه
من التجوز فاجبة مطروقة على قوله وهو يعلم ذلك (قوله بعد البينة أو من غير بيته) عبارة للمعنى على الوجهين
وأدعى عليه اه (قوله بعد البينة) هذا قصر صرح بأنه مع البينة هو المصدق لكن هذا لأن البينة أقيمت قبل
حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر اه سمعوا يأتى عن عرض مثله
(قوله وهذا) الخلاف (قول المتن قلت الأصح الخ) قال الفارقي وعمل الخلاف إذا عدم القاضدان والا
ليظهر لهما يعرف حالها قال النزي وهو متجه في المبيدون الفسقة لأن الفسق قد يطرأ العدل اه وهو
ظاهر اه معنى (قوله أنه لا يصدق الايمين) ومعلوم أن عمل ذلك حيث لم تقم بيته على ما ذكره المدعى والا
فرضها بلا يمين اه عرض (قوله لا بد من حلفه) وإما امتاؤه الذين يجوز لهم أخذ الاجرة إذا حوسب بعضهم
بقي عليهم فقال أخذت المال اجرة على عمل وصدقه الموزون لم ينفعه تصديفو يستدث منه ما يدعى
اجرة المثل اه نهاية أي ثم إن كان له مالك معلوم دفع له بالافليط المال عرض (قول المتن ولو ادعى) بالبيتا
للمفعول اه معنى (قوله على قاض متول) أي في غير محل ولا به كما يطرأ سياتى آخر الفصل اه رشدي
(قوله أنه يحلف) بيته المفعول من التحليف (قوله المدعى عنده) أي القاضى المدعى الخ (قوله وبما قررت
به المتن) حاصلا أنه لا تسمع الدعوى قصد تحليفه بل البينة وأن البينة اشترطت لسماع الدعوى لا لإثبات
المدعى به (قوله ادفع الاعتراض عليه الخ) عبارة للمعنى فإن قيل كيف تفسر البينة مع عدم سماع الدعوى
أجيب بأن المراد لم تسمع الدعوى قصد تحليفه وسمعت لأجل البينة فإن كانت له بيته سمعت لأجل اه
(قوله فإن اعتاد البينة الخ) علة للمنافاة (قوله فأكذر) أي في المتن (قوله ومو) أي أيضا (قوله إن هذا)
أي عدم التحلف (قوله ومو ثم ما عرض الأذرى الخ) عبارة للمعنى قال الزركشي وهذا إذا كان موثوقا به
والأحلفو قال الأذرى قولهم في توجيه منع التحليف أنه لو حلف الخ إن ذلك سبى على كمال القاضى ووجود
أهليه التامة ونحن نقطع بأن غالب من يلى القضاء في عصرنا لو حلف لم يرد ذلك عن الحرص على القضاء
ودوام ولا يتبع ذلك بل يشتد حرصه وتهافته عليه وطلبه هو وغيره فأنما قدروا إليه رجوعه اه هذا
زمانه فكيف لو أدرك زماننا اه (قوله على متول) أي على قاض متول في غير محل ولا به كما يطرأ سياتى اه
رشدي (قول المتن حكم) بتخفيف الكاف (قوله قال السبكي) إلى الفصل في المعنى الأول وفيه ما مر إلى
وخرج (قوله هذا) أي ما في المتن (قوله بما لا يقدح فيه الخ) كان أدعى عليه اه استاجر خدمته منزله مثلا اه
عرض (قوله ولا يحل تنصبه) حلف تفسيرا به مجرى (قوله لم تسمع الدعوى) أي لأجل التحليف والا
تسمع البينة كما يأتى به مجرى (قوله وإن لم يقدح) أي ما دعى عليه (قوله ومو) أي أن عمله ليعين
لم يظهر فسقه وجوره الخ عرض ورشدي وفيه أنه لا يلتزم قول الشارع بدو بقرضه الخ ولعله أراد بما

وقوله والثاني لا ينفعه هو الأصح (قوله بديلة البينة) هذا تصريح بأنه مع البينة هو المصدق لكن هذا لأن
البينة أقيمت قبل حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر (قوله

أطال الحساب في بؤرته وتوفيته فلا معنى وتبعه الأذرى في بعضه مر أن هذا قاض محمود السبع قوم ثم ما عرض
الأذرى التعليل بالرغبة بأنه قطع بأن غالب قضاء عصره لو حلف أحدهم سبعين مرة في اليوم أنه لم يرتكب ولم يجر لحلفه ولم يرد غيره ذلك
الاحرصا وثباتا على القضاء (وإن) ادعى على متول بشئ (لم يتعلق بحكمه) كغصب أو دين أو بيع حكم بينهما عليه (أو غير) كواحد من
الربعة يمكنه قال السبكي هذا إن ادعى عليه بما لا يقدح فيه ولا يخل بتنصبه الا لا تسمع الدعوى قطعا ولا يحلف ولا طريق للمدعى حيث قد
البينة قال بل ينهي إياها لأنه مع وزله قد نزع منه - حيث لم يقره - الحكم هذه الدعوى صيانة عن ابتذاله بالدعاوى والتحليف اه وفيه ما مر

مر ما ذكره في شرحه بوقيل لاحق الخ منة وله ورد بأن هذا الظاهر الخ (قوله ويرفعه) أي فرض صحة كلا
 السبكي اه عرش (قوله وخرج الخ) جبار عرش المنهج والمغني وليس لاحد ان ادعى على متول الخ (قوله بما
 ذكر) أي قول المتول ولو ادعى على قاض جور في حكمه فله وان لم يتعلق بحكمه الخ اذ الدعوى عليه بأنه حكم
 بكذا ليس منهما بل هي دعوى نفس حكمه تأمل اه بجبري (قوله انه حكم بكذا الخ) فطريقه ان ادعى على
 الخصم ويقم البينة بان القاضي حكمه بكذا عرش اه بجبري (قوله بكذا) أي جورا اه رشيدي (قوله فلا
 تسمع) ظاهره مخصوصا بمقابلته بما جده عدم السماع ولو لمع البينة هو كذلك مر اه سم عبارة عرش
 قوله فلا تسمع أي الدعوى لانه يقبل قوله في محل ولا يتحكم بكذا قالدعوى مع قول قوله فخل بتعصب
 وسيأتي في كلام المصنف ان البينة تشهدت بأنه حكم بكذا لم يعمل بسبق يتذكره فلا فائدة في سماع الدعوى
 اذ غاية اقامته بینه اه (قوله بخلافه في غير محله) أي الذي هو صورة المتن المارة كأم اه رشيدي (قوله)
 قسم الدعوى) أي بالجور اه رشيدي (قوله) قسم الدعوى والبينة لا يحلف) ذكره في الروضة
 واصلا فامر في المزيل على غير هذا معنى ونهاية أي في غير الدعوى عليه بأنه حكم بكذا عرش وقال
 الرشيدي قوله فامر في المزيل على غير هذا مر اذ بذلك اجمع بين تصحيح المصنف متخلف المزيل
 وتصحيحه في الروضة وعدم تخلفه اه عبارة تشرح المنهج ذكره في الروضة واصلا فاذا ذكرته في المزيل
 محله في غير ما ذكر اه قال الجبيري قوله لا يحلف أي عند عدم البينة وقوله فا ذكرته في المزيل
 هو قوله او على مزيل بشيء فكثيرهما فهو مقرر على قوله ولا يحلف وحاصله دعوى التثاني بين
 كلامه سابقا وبين كلام الروضة واصلا عبارة الزايدة قوله فا ذكرته في المزيل الخ أي من انه كثيره
 فصل الخصومة باقرار او حلف اقامة بينة وما ذكر اه فيه أي المزيل فيما يتعلق بالحكم فتسمع
 البينة لا يحلف اه عبارة سم أي من انه كثيره المقيده بخلف محله في غير ما ذكر اه فيه أي ليستثنى
 بالنسبة للتخلف ما اذا ادعى عليه انه حكم بكذا وكان وجهه ان فائدة التحليف انه قد يتردد عن عرض البينة
 عليه او يتكلم فيحلف المدعي البينة المردودة التي هي كالاقرار و اقرار المزيل ومن في غير محل ولايته
 انه حكم بكذا غير مقبول كاتقدم فلا فائدة لتحليفه فلا تسمع الدعوى لاجله اه كلام الجبيري

(فصل في آداب القضاء وغيره) (قوله في آداب القضاء) إلى قول المتن ثم الاوصياء في النهاية لا ما
 سانه عليه نزاع البتة في موضعين (قوله وغيره) أي كقوله ليكتب الامام إلى قول له يرحم القاضي (قوله)
 ندبا) إلى قوله أي الحل في المغني لا قوله لا بد لي شهد ما فيه وقوله بصفات عدول الشهادة (قوله وما
 يحتاج اليه القاضي) أي ما يتعلق بمصالح الحل الذي يتولاها الاحكام فانه إن كان يجتهد اصح باجتهاده ولا
 فيذهب مقلده عرش اه بجبري (قوله ومشاورة العلماء) وتفقد الشهود اه معنى (قوله واقتصر في
 معاذ الخ) يعني ولم يجب ذلك لانه ^{لم يثبت} لم يكتب لمعاذ بل اقتصر فيه لما به الخ (قوله اليها)
 أي البينة (قوله لا بد ان اراد العمل الخ) فيه مع قوله دون ما في الكتاب شيء اه سم عبارة
 فلا تسمع أي ولو لمع البينة كاسأني ما يعلم من ذلك عند قول المصنف ولو رأى ورقة فيها حكمه والشرح
 وهاشمة عن الرضا (قوله ايضا فلا تسمع) ظاهره مخصوصا بمقابلته بما جده عدم السماع ولو لمع البينة
 وهو كذلك مر (قوله ايضا فلا تسمع) عبارة الساب في هذا وان ادعى على القاضي او الشاهد انه حكم او
 شهد له او انكر برفضه لقاض ولم يحلفه كن انكر الشهادة اه (قوله قسم الدعوى والبينة لا يحلف) قال
 في شرح المنهج ذكره في الروضة واصلا فاذا ذكرته في المزيل أي من انه كثيره المقيده بخلف محله في غير
 ما ذكر اه فيه أي ليستثنى بالنسبة للتخلف ما اذا ادعى عليه انه حكم بكذا وكان وجهه ان فائدة التحليف
 انه قد يتردد عن عرض البينة او يتكلم فيحلف المدعي المردودة التي هي كالاقرار و اقرار المزيل ومن
 في غير محل ولايته بأنه حكم غير مقبول كاتقدم فلا فائدة لتحليفه فلا تسمع الدعوى لاجله
 (فصل ليكتب الامام ليرى ويشهد بالكتاب الخ) (قوله لا بد ان اراد العمل بذلك الكتاب ان يشهد الخ)

فما هو الأعمد على ما عهد أن يكون (١٣٠) على الكتاب لابدان يستمع القولية من المولى واذا قرىء الكتاب بحضرة فليعلم أن

الرشيدي قوله ان أراد العمل بذلك أي لا يقلد ارباعه على الشهادة لاعل الكتاب (قوله فاضاه) عبارة النهاية والمضى طاعته اه (قوله) الاعتاجل ما يهيدان به) مبتدأ وخبر عبارة الاسنى والمضى ولو اشبهوا يكتب كفى فان الاعتاجل الشهادة اه (قوله) لا بدان يسما الخ) عبارة المضى وعند اشهادها يقرآن الكتاب او يقرؤه الامام عليها فاذا قرأه الامام قال في البحر احتجاج الشاهدان إلى ان ينظر ا في الكتابين ان قراءه الامام فاحوط ان ينظر الشاهدان فيه ليعلمان الامر على ما قرأه القارئ من غير زيادة ولا نقصان اه (قوله بحضره) اى المولى انتهى ع ش (قوله) ادبا عنده) اى بلفظ الشهادة اه ع ش عبارة المضى (تنبيه) اشار بقوله بحضره إلى انه لا يشترط لفظ الشهادة عند اهل ذلك البلد هو كذلك كما قاله في الروضة عن الاحصاء من أن هذه الشهادة ليست على قواعد الشهادات إذ ليس هناك قاض يؤدي عنده الشهادة قال الزركشي وقصيدة ذلك ان كان هناك قاض آخر كما جرت به العادة في بعض البلاد من منصب لكل من اتباع المذاهب الاربعة اعتبر حقيقته الشهادة ولا شك فيه اه (قوله) واثبت) اى ذلك القاضي ذلك اى ما شهد به من التولية بشرطه اى الاثبات بالبيعة (قوله) وحيثما) اى حين (ذلك) يمكن في البلد قاض اخر (قوله) لاستحالة تجربتها) اى العدالة (قوله) لما يتاخر إلى ان الخ) قد يقال يتاخر مطلقا لان كلامهم في الاشهاد لافى التادية اه سم وقد يجاب بان ثمرة الاشهاد التادية (قوله) واختار البلقنى الخ) ضيف اه ع ش عبارة المضى والظاهر اطلاق كلام الاحصاء اه (قول المتن) وتكنى) بمثابة فوقية اه معنى (قول المتن) وتكنى الاستفاضة اى في لزوم الطاعة اه ع ش (قوله) الشهادة) عبارة المضى عن اخبارها بالتولية اه (قول المتن) لا مجرد كتاب) اى بلا اشهاد ولا استفاضة معنى (قوله) لا يمكن زبوره) وهذا ما اخذ الشافعية في ان الحبيب لا يثبت ما حكموا به من شهادة وإعاهي للذكر فقط فلا تثبت حقولا عنه ع يرى اه يجيزى (قوله) ولا يكتفى اخبار القاضي الخ) فان صدقه لزوم طاعته في اوجه الوجوهين نهاية واسنى ومعنى قال ع ش اى صدقه كلهم وان صدقه بعضهم وكذبه بعضهم فلكل حكمه حتى لو حضر متداعيان وصدقه أحدهما دون الآخر لم ينفذ حكمه عليه انتهى (قوله) كاسر) اى تشرح والمذهب انه لا ينزل الخ (قوله) بالرغم) الى قول المتن ان الاوصياء في المضى لا قوه وصح إلى قال المصنف وما سابه عليه وقوله لا يراه حسن (قوله) بالرغم) كله اه ترا من الجزم بالطف على ليكتسب لكن ما مانع اه سم كقوله الاتى ليعاظم الخ (قوله) قبل تدوير) متعلق بيبعث اه رشيدى (قوله) فان تراسر الخ) عبارة الاسنى فبدا عن ذلك قبل الخروج عن طريق الفهم اه (قوله) نفس ريد اه زاد المضى (تنبيه) فبال اذنا ولو ادعى اسفاده اخفاء ليلوه عوبه ليس فيروا لما كاذر اه (قوله) عليه عامة سودا الخ) فيه اشارة إلى ان هذا الدين لا يتغير لونه سائر الالوان يمكن تغيره ما خلاص السواد اه ع ش (قوله) فيه) اى يوم الاثنين (قوله) وضع الخ) تعليل لقوله صيحه (قوله) يبنى الخ) عبارة المضى قال المصنف ويستحب ان كان له وطيفة من وظائف الخير كترادفة قران او حديث او ذكر او منعة من الصائم او عمل من الاعمال ان يفعل ذلك اول النهار ان امكنه

فيه دون ما في الكتابين من **(قوله)** والاعتماد على ما شهدان به الخ في التبيين اشهد على التولية شاهدين
وقيل ان كان البدر بحيث يسهل الخبر لم يلزمه الا الشهادة في تصحيحه لا لسوى وانه اى والصواب
انه اذا كان البدر قريبا لم يلزمه الاستناد والازم **(قوله)** هو علم الخ قد يقال بل ياتي مطلقا لا كلامهم
في الاشهاد لاني التاديب **(قوله)** لا يكتفى اخبار القاضي الخ فان صدقه لهم طاعته في وجه الوجهين
شمر **(قوله)** بالرفع كانه احذر ان العجز بالقطع على كسب لكن ما مانع **(قوله)** لتساوى الناس
في القرب منه كان المراد تساوى كل مع نظيره قائل اطراف البلية يساؤون وكذا من يليهم وهكذا والا
قائل اطراف مثلا يساؤون مع من قرب من الوسط مثلا مع ذلك حقيقة فظرا لا نفع نزول طرف البلد
لتساوى كل مع نظيره فليتأمل قد عجاب بان جميع اهل اطراف لا يساؤون حيث في القرب **(قوله)** ايضا

ما فيه هو الذي قرئ تلام
 يقرأ غير ما فيه ثم إن كان في
 البلد قاض أديا عنه وأثبت
 ذلك بشروطه والاكفى
 أخبارهما لأهل البلد أى
 لأهل الحل والعقد منهم كما
 هو ظاهر ويجوز يتعين
 الاكتفاء بظاهرى العدالة
 لاستعانة ثبوتها عند غير
 قاض مع الاضطراب الى ما
 يشهدان به قولهم بصفات
 عدول الشهادة إنما يتأق
 إن كان ثم قاض واختار
 البقى الاكتفاء بواحد
 (وتكن الاستفاضة عن
 الشهادة (في الاصح)
 لحصول المقصود ولا تمل
 ينقل عنه صلى الله عليه وسلم
 ولا عن الخلفاء الراشدين
 اشهاد (لا مجرد كتاب) فلا
 يكفى (على المذهب) لا مكان
 تزويره وإن احتضت
 القرائن بصدقه لا يكفى
 أخبار القاضى وإن صدقه
 كما مر بما فيه لاسهامه
 (ويبحث) بالرفع (القاضى)
 ندبا (عن حال علماء البلد)
 أى عمل ولايته (وعدوله)
 إن لم يرهم قبل دخوله
 فإن أصر فقيه ليعاملهم
 بما يليق بهم (وبدخل) بوجه
 عامة سوداء كما فعل صلى
 الله عليه وسلم لما دخل مكة
 يوم الفتح والادخله
 (يوم الاثنين) أصيحت له
 مكة دخل المدينة فيه حين

وڪڙڻ

شئت المنجي فان تيسر فالنيس فالسدي وصح خير اللهم بارك لأمي في بكريها ومن ثم قال المصنف

وبذلك من أراد سفر أو الشاء أمر كعقد النكاح وغير ذلك من الأمور اه **(قوله تحريها)** أي الكور
 اه ع ش وكذا ضمير فيها **(قوله هم ياربهم)** اه عبارة الروض مع شرحه ثم إن شافرا العبد فوراً وان
 شامو اعد الناس ليوم يحضرون فيه ليقرأ عليهم اه وأن كان منه شهيد وشهدوا ثم انصرف إلى منزله اه **(قوله من)**
 كانت له حاجة أي فليحضر **(قوله ويهصرح بالمرودي)** عبارة المفتي قال إن شهية وقدمصرح بالمرودي
 بذلك فقال لا يستحق قبل الوصول إلى عمله فادخل وصل ونظر استحق وإن وصل ولم ينظر فإن تصدى للنظر
 استحق وإن لم ينظر كالاجير إذا سلم نفسه وإن تصدق استحق ويظهر أن مثل القضاء في ذلك بقية
 الوظائف كالترديس ونحوه اه **(قوله يهصرح)** اه الطيب وهذا فرع نفيس قلته تخريجهما وإن لم ينظر عليه اه **(قوله ويهصرح)**
 بهم الحاجة إليه ينسب له ذلك كالمفتي والطيب وهذا فرع نفيس قلته تخريجهما وإن لم ينظر عليه اه **(قوله ويهصرح)**
 بالمرودي حيث لا موضع الخ هذا إذا استعنت خطته كقوله الزكشي ولا يزال حيث يسير معنى وأسن
(قوله ليتسوى في القرب من) كان المراد تساوى كل مع نظيره قائل اطراف اليك يتساوون وكذا من
 عليهم وهكذا لا لأهل الأطراف مثلاً يتساوون مع من قرب من الوسط مثلاً اه سم وحاصله التساوى
 بقدر الامكان **(قوله ندبا)** كاصرح به الرافعي لكن نقل أن الرفعة ص الامام انما يجبر اقره والاولى
 ان يقال ما دعت إليه مصلحة وجب تقديمه كأي خدماء يأتي اه معنى **(قوله من الاول)** أي القاضي الاول
(قوله وهو الاوراني الخ) عبارة المفتي والروض مع شرحه وهو ما كان عد القاضي قبله من الحاضر
 وهي التي فيذكر ما جرى من غير حكم والسجلات وهي ما يشتمل على الحكم وحجج الايتام واموالهم
 ونحو ذلك من الحجج المودعة في الدوائن كجميع الاوقاف **(قوله وان ينادي)** معطوف على ان يسلم اه
 رشيدى **(قوله متكررا)** عبارة المفتي وان يامر مناديا ينادي وما اكثر على حسب الحاجة اه
(قوله المن في اهل الحبس) ولا يما تقدم عليهم مامرى من تسلم دوائ الحكم والبدء لانهام وفؤده
 ما جرم به البقيته انه يقدم على اللحظ عنهم كل ما كان اه منه كالنظر في الحاجير الجائمين الذين تحت نظره
 ما انشرف على الهلاك من الحيوان في التراكب وغيره ما انشرف من الاوقاف واما كالحاجير على القوط
 بحيث يتعين القور في تداركه استوفى معنى **(قوله لا تعذاب)** علقا في المتن **(قوله ويقرع في البداة)** ندبا
 عند اجتماع الخصوم فلو حضروا مرتين نظر وجوباً في حال كل من قدم اولاً ولا ينظر حضور غيره اه
 ع ش **(قوله ويقرع في البداة الخ)** عبارة المفتي ويصحب إلى الحبس اميناً امنائه يكتب في رقاع اسماهم
 وما حبس به كل منهم ومن حبس له في رقعة فاذا جلس اليوم الموعود وحضر الناس صب تلك الرقاع بين
 يديه فيأخذوا واحدة واحدة فينظر في الاسم المكتوب فيها ويسأل عن خصمه فن قال انا خصمه بمئة مئة فقة إلى
 الحبس ليأخذ يده ويقرعهم هكذا يحضر من المحبوسين بقدر ما يعرف ان المجلس يحتمل النظر في اسرهم
 ويسألهم بعد اجتماعهم عن سبب حبسهم اه **(قوله ويده)** شامل لتبوت الاعصار وعبارة الروض
 وشرحه فن اعترف منهم بحق طواب وبوان وفي الحق او ثبت اعصاره كاذكراه الاصل تودى عليه لفضل
 فربما غرم اه سم **(قوله لا احتال ظهور غيري)** اه أي غريم هو محبوس له ايضاً ولا وجه للساداة
 على كل غرامهم وان لم يكن محبوساً لهم كاهم ظاهر وعبارة الروض وغيره ظاهر في ذلك اه رشيدى
(قوله ثم يطلعه) عبارة الروض مع شرحه هو المفتي ثم إذا لم يحضر له غريم يطلق من الحبس بلايين لان الاصل
 عدم غريم اخر اه وعبارة الثنا بطل لا حبس حال النداء ولا يطالب بكفيل بل راقب اه قال ع ش
 طاهر وان يخيف به هو بوجه بان لم نعلم الا ان ثبت حق عليه حتى يحبس لاجله اه **(قوله اول الى استيفاء)**
 حد الخ عبارة الثنا بقر المفتي وان كان الحق حد اقامه عليه واطلعه او تميز برأى اطلاقه فعل اه **(قوله)**
 جرمية معز (بصيغة اسم المفعول من التميز) **(قوله المتن)** فعل خصمه حجة) انه حاسبه بحق وبكفي المندعي اقامة
 لتساوى الناس في القرب منه) قال الزكشي وكاه حيث استعنت خطته ولا يزال حيث يسير ش روض
(قوله ويهصرح) شامل لتبوت الاعاء اه وعبارة الروض وشرحه فن اعترف منهم بحق طواب وبوان وفي

ينبغي تحريها بفضل وظائف
 الدين والدنيا فيها وعقب
 دخوله بقصد الجامع فيصل
 وكتبتين ثم يامر بهد ليقرأ
 ثم بالنداء من كانت له حاجة
 ليأخذ في العمل ويستحق
 الرزق وفقهه انه لا يستحقه
 من حين التولية وبه صرح
 بالمرودي (ويؤزل) حيث
 لا موضع ميا القضاء (وسط)
 يفتح السنين على الاشهر
 (اليك) ليتساوى الناس
 في القرب منه (وينظر اولاً)
 بدبا بعد ان يسلم من الاول
 دوائ الحكم وهو الاوراق
 المنقطة بالناس وان ينادى
 في البداة متكرراً القاضي
 يريد النظر في المحبوسين يوم
 كذا فن كان له محبوس
 فليحضر (اهل الحبس)
 حيث لا احوج بالنظر منهم
 هل يستحقونه اولاً لانه
 عذاب ويقرع في البداة
 فن قرع احضر خصمه
 وفضل بينهما وهكذا (فن)
 قال حبست بحق اداها)
 إلى اداها وتبوت اعصاره
 ويهصرح ينادى عليه لاحتال
 ظهور غريم آخر ثم يطلعه
 أولى استيفاء حد حبس له
 أولى ما يتأسر به معزور
 ان لم يرم ما مضى كافياً (أو)
 قال حبست (ظلماً فعلي)
 خصمه حجة ان حضر فان
 اقامها اداها

والاحكام المطلقة من غير كنفيل الا ان راء الحسن ونارح فيه البقي والاطلاق ان الحجة اتماهى على المحسوس اذ الظاهر انه انا محسوس بحق فان كان خصمه (غائباً) عن البلد (كتب اليه ١٣٣) ليحضر لعمل الخصومة بينهما أو يركل لان القصد اعلامه ليحضر فانه يحجته فان لم يحضر

ولا وكل حلف وأطلق
لتصير الغائب ونارح فيه
واطال ايضا (ثم) في
(الاصياء) وكل متصرف
على التبريد بعد ثبوت ولا يتم
عنده لان ذالمال لا يملك
المطالبة به فالباقى
عنه لا يموله العام ان كان
يلد هو وان كان ما له يلد اخر
لما ان الولاية العامة
لصاحب بلد المالك (فن)
ادعى وصاية (سال) الناس
(عنها) انا حقيقة وما
كيفية ثبوتها (وعن حاله) هل
هو مستجمع للشروط
(وتصرفه) فن قال فرقت
الوصية او تصرفك للوصى
عليه لم يترتب ان وجوده
عدلا وان (وجدته) فاسقا
اخذ المال منه (وجوباً) ي
بدل ما فرت غير ممنوع من
شك في حاله ولم تثبت عدالته
عند الاول يتزعمه منه كما
رجحه البلقيني وغيره مرجح
الاذرى عدم الانتزاع قال
وهو الاقرب لكلام الشيخين
والجمهور اما اذا ثبت عدالته
عند الاول فلا يؤثر ذلك
وان طال الزمن لاتحاد
القضية وبه فارق شاهدا
ذكر ثم شهد بطلان الزمن
لا بد من استزكاته (ار)
وجدته (ضعيفاً) عن القيام
بها مع اماته (عنده
يعين) ولا ينزع المال

منه ثم بعد الاوصياء ينظر في أثناء القاضي بما ذكر في الاوصياء
نعم له قول من شاء منهم ولو بلا حجة لانهم صاروا نوابه بخلاف الاوصياء وليس له كشف عن أب وجد الا بعد ثبوت موجب
قادر عده ثم ينظر في الاوقاف العامة ونحوها كالانطلاق عليه الاحتيا من يقامه فردة ونظما بمال دلت المال وبها وحفظ ثمنها

بينة بايات الحق الذى حبس به أو بان القاضي المعزول حكم عليه بذلك اه معنى (قوله) حلقه أى المحسوس
اه رشيدى (قوله) نارح فيه (أى فى المتن (قوله) انا محسوس) أى حبسه الحاكم اه معنى (قول المتن) كتب
الخ) عبارة للمتن طلبة بكفيل اوردته الى الحبس وكتب الخ (قول المتن اليه) قال الزركشى الى قاضى بلد
خصمه وقال ابن المقرئ الى خصمه هو اقرب الى قول المصنف ليحضر امعنى (قوله) لان القصد اعلامه
أى لا الزامه بالحضور اه معنى (قوله) ليحضر) أى يصحح قوله حلق أى وجوباً به عى (قوله) نارح
فيه) أى لعل في قوله ليحضر يحجته الخ (قول المتن ثم الاوصياء) أى ثم بعد النظر في أهل الحبس ينظر في حال
الاوصياء على الاطفال والمجانين والسفهاء قال الماوردى ويؤيد فى الاوصياء ونحوهم عن شاء من غير قرعة
والفرق بينهم وبين المحسوسين ان المحسوسين ينظر لهم والاوصياء ونحوهم ينظر عليهم اه معنى (قوله) وكل
متصرف على الغير) الى قوله وحكى شرح فى النهاية الاما سابه عليه (قوله) وكل متصرف الخ) أى بولاية
فليس المراد ما يشمل نحو الوكيل وعامل القراض كالا يخفى اه رشيدى (قوله) لان ذالمال) الى قوله
وقيس به فى المعنى الا قوله وليس له كشف (الى ثم ينظر وقوله) وكذا ما بعده وقوله وقال المتن وقوله أو
التشهود وقوله وان كان شهوده كليم اجمعين (قوله) فالباقى عنه الخ) أى وكان تقدمهم اول ما عيدهم
اه معنى (قوله) لما) أى فى باب الحجر (قوله) لصاحب بلد المالك) أى الحاكم اه نهاية (قول المتن وصاية)
بكره الرأى ونظمه ويجوز فتحها اسم من أوصيت له جعلته وصياً اه معنى (قوله) وكيفية ثبوتها) أى هل
ثبتت بينه وبينه أو لا شيخ الاسلام معنى (قوله) للشروط) أى من الامانة والكفاية اه معنى (قوله) فن قال
فرقت الوصية الخ) عبارة للمعنى والروض مع شرحه قال صرف ما وصى به فان كان لمعين لم يترتب
له هو كما قال الاذرى ظاهر ان كانوا ائمة لا للطلبة فان كانوا اصحاب دين فلا وجه عامة وهو عدل امضاء او
قاسق ضمنه ما فرت لم يولد لفرقها اجتناب لمعين تقدمه ولما عمن الخ) (قوله) أى بدل ما فرت) ظاهره مطلقاً
وقال عى أى حيث لم يتم بينه بصره فى طريقه الشرعى والا فلا ترحم اه وهو مخالف لصرح ما رافا
عن المعنى والروض مع شرحه الا ان يعمل على ما اذا كان الموصى له معياراً كاملاً (قوله) وعين الخ) عطف على
بدل الخ (قوله) يتزعمه كارجحه البلقيني) الى قوله اما اذا ثبت الخ عبارة النهاية لم يزعمه من كارجحه الاذرى
قاله هو الاقرب الى كلامها والجمهور وان رجح البلقيني وغيره خلافه اه عبارة للمعنى والاسنى لا يأخذه
منه وهو ما جرى عليه ابن المقرئ وهو الاقرب الى كلام الجمهور لان الظاهر الامانة وقيل يزعمه منه حتى تثبت
عدالته وقال الاذرى اما المختار لفساد الزمان اه وهى كاترى مخالفة لما فى الفارح والنهاية فى حكاية مختار
الاذرى فليراجع (قوله) عن القيام بها) أى لكثرة المال اولسبب اخر اه شيخ الاسلام (قوله) فى اثناء
القاضى) أى النصوبين على الاطفال ونفقة الوصايا اه معنى واسنى ونهاية (قوله) بما ذكر) متعلق بينظر
عبارة للمعنى والاسنى يقول من فسق منهم ويعين الضعيف باخر اه (قوله) عزل من شاء منهم) أى بولاية
غيرهم نهاية معنى (قوله) موجب) اسقطه النهاية (قوله) فى الاوقاف العامة) ومتروك لباو فى الخاصة ايضا كما
قاله الماوردى والرواى فى لائها وتولن لا يتعين من الفقراء والمساكين فينظر هل آلت اليهم وهل لولاية
على من تعين منهم لصفوا ونحوه معنى واسنى ونهاية (قوله) ونحوها كالفقعات الخ) عبارة للمعنى والروض مع
شرحى حيث ايضا عن الفتنة التى لا يجوز تملكها للفقراء ويجوز ولم يترتب تملكها بعد التعريف وعن

الحق أو ثبت إعساره كاذره الاصل نودى عليه فطل له غربا آخر مر (قوله) ورجح الاذرى عدم
الانتزاع) كتب عليهم (قوله) ثم بعد الاوصياء ينظر فى أثناء القاضي النصوبين على الاطفال ونفقة
الوصايا ش روض (قوله) نعم اه عزل من شاء منهم) كتب عليهم (قوله) ثم ينظر فى الاوقاف العامة) قال

الغنى
منه ثم بعد الاوصياء ينظر فى أثناء القاضي بما ذكر فى الاوصياء
نعم له قول من شاء منهم ولو بلا حجة لانهم صاروا نوابه بخلاف الاوصياء وليس له كشف عن أب وجد الا بعد ثبوت موجب
قادر عده ثم ينظر فى الاوقاف العامة ونحوها كالانطلاق عليه الاحتيا من يقامه فردة ونظما بمال دلت المال وبها وحفظ ثمنها

(ويتخذ ندبا (من كيا) بعثة الالية واراد به الجنس وكذا ما بعده إذ لا يكتفى واحد (١٣٣) (وكاتباً) لانه يحتاج إليه لكثرة


أشغاله وكان له **كتاب** فوق الأربعين وإنما يندب هذا إن لم يطلب أجراً أو رزق من بيت المال ولا لاميته ندبا وقال القاضي وجوباً لثلاثين في الأربعين أو رزق من بيت المال ولا لاميته ندبا وقال القاضي وجوباً لثلاثين في الأربعين والمسمعين (ويشترط كونه) أي الكاتب حراً ذكراً مسلماً (عدلاً) تؤمن حياته (عارفاً) بكتابة محاضر ومجلات) وسائر الفرق بينهما وقد يترادفان على مطلق المكتوب وسائر الكتب الحكيمة لأن الجاهل بذلك يفسد ما يكتبه (ويستحب) فيه (قته) فيما يكتبه أي زيادته من التوسع في معرفة الشروط ومواضع القسط والتعرض عن الموهوم المختل ثلاثين من الجهل ومن اشترط قته أراد المعرفة بما لا بد منه من أحكام الكتابة وعفة عن الطمع ثلاثين استمال (ووفور عقل) اكتسب ليؤيد ذكاؤه وفطنته فلا يتدفع (وجوده خط) وإيضاحه مع ضبط الحسروف وترتيبها وتضييقها ثلاثين يقع فيها إلحاق وتبينها حتى لا تشبه نحو سبعة بسبعة ومعرفة بحساب

النسب في حفظ هذه الأموال مفردة عن أمثالها وله خطها بمنزلة أن ظهر في ذلك أي الخط مصلحة أودعت إليه ماسة كقائه الأذرع فإذا ظهر ما كان غير من بيت المال وله يعمو حفظ ثمنها المصلحة ما كان وما قدم من كل نوع ما ذكر الإجماع لا هو يستغنى فيها إذا عرضت حاجة حال شغل هذه المهمات من ينظر في ذلك الحادثة أرفق بما هو فيه أم وكذا في النهاية إلى القول ما أودعت إلى فإذا ظهر وقوله ما يقدم الخ (قول المتن) ويتخذ من كيا) أي لخدمة الحاجة إليه ليعرف حال من يحمل حاله لأنه لا يمكن البحث عنهم أم معنى (قوله) بسفته (الآية) أي في آخر الباب أم معنى (قوله) إذ لا يكتفى واحد) فيه تنقيب بالنسبة للكاتب فعناه بالنسبة إليه أنه لا يجب الاقتصاد على واحد أم رشدي (قوله) وإنما يندب هذا) أي اتخاذ الكاتب (قوله) ولا لاميته) عبارة في النهاية والإمام يندب اتخاذها إلا أن تعين كالقاسم والقوم والمترجم والمسموع والمزكي ثلاثين أو في الاجرة أم (قوله) ثلاثين في الأجرة (فروع) للقاضي وأن وجد كفايته أخذ كفايته وعياله من نفقتهم وكسوتهم وغيرهما ما يليق بحالهم من بيت المال ليخرج للقضاء إلا أن تعين للقضاء وجداً يكفي عياله فلا يجوز له أخذ شيء لأنه يؤدي فرضاً تعين عليه وهو واجب الكفاية وليس لمن يندب إذا كان مكتسباً ترك الاقتصاد على جوار الأخذ للكتفي ونحوه إذ لم يوجد متطوع بالقضاء صالح له والا فلا يجوز كما صرح به الماوردي ولا يجوز أن يوزن رزق القاضي من خاص مال الإمام أو غيره من الأحاد ولا يجوز له قبوله وقارق نظيره في المؤمن بأن ذلك لا يورث فيه تمهولاً لئلا يلائق عمله لا يختلف في الحق بأن القاضي أجدر بالاحتياط منه ولا يجوز عقداً لأجرة على القضاء كما صرح بها وأجرة الكاتب ولو كان القاضي وممن الرزق الذي يكتب فيه المحاضر والسجلات وغيرهما من بيت المال فأن لم يكن فيما له أو احتجبه إليه المأهول فعل من له العمل من مدح ومدعي عليه أن شاء كاتبه ما جرى في خصوصه ولا خلاف في ذلك لكن يطالب القاضي أنه إذا لم يكتب ما جرى فقد ينشأ شهادة الشهود وحكم نفسه لا للإمام أن يأخذ من بيت المال لنفسه ما يليق به من خيل وغلان ودار وأستقر لا يلزمه ما اقتصر على ما اقتصر عليه النبي **صلى الله عليه وسلم** والخلفاء الراشدون والصحاب رضوا عنه أجمعين بعد العبد عن زمن النبوة التي كانت سبباً لتصرف العرب في القلوب فلما اقتصر اليوم على ذلك لم يطع وتمطت الأمور ووروز الإمام أيضاً من بيت المال كل من كان عمله مصلحة عامة للسلبين كالأمير والمفتي والمحاسب والمؤذن وأمام الصلوة ومعلم القرآن وغيره من العلوم الشرعية والقاسم والقوم والمترجم وكاتب الصكوك فإن لم يكن في بيت المال شيء لم يندب أن يمين قاصحاً ولا كاتباً ولا مقوماً ولا مترجماً ولا مسمعاً وذلك ثلاثين أو بالأجرة مفقود ورض مع شرحه كذا في النهاية إلى القول ما لا يجوز له إلى ولا يجوز عقداً لأجرة قال ع ش قوله وعياله هل المراد منهم من تلزمه مؤنتهم أو كل من نفقته وأن كان ينفق عليهم مروءة كعمته وغالته متلاية نظر وقياس ما اعتده في قسم الصدقات بالنسبة لمن يأخذ الزكاة الأول وقد يقال وهو الأقرب أنه يأخذ ما يحتاج إليه ولولم لا تلزم نفقته ويزنق بأن هذا في مقابلة عمل قد يقطع عن الكسب بخلاف الزكاة فإنها تخص المماسه قوله لا يجوز أن يوزن رزق الخ لغير المراد أنه لا يجب على الإمام أن يعطي من خاص ماله ولا الأحاد ما لو دفع أحد مائة عام يمتنع قبوله وقوله ورزق الإمام الخ أي وجوباً أن وجد ما يكفي قياسه على القاضي لأن ما يأخذ في مقابلة عمله فلو لم يطر رما ترك العمل فتشغل مصالح المؤمنين وقياس ما من الماوردي أن عمله في المكتنى إذ لم يوجد متطوع بالعمل غيره وقوله من العلوم الشرعية أي التي طالعنا بالشرع فيشمل الفقه والحديث والتفسير وما كان آتقها أم كلام ع ش وقوله ولعل المراد الخ يطرده عمار من المفتي والاسنى أضاف (قوله) يأتي ذلك) أي قوله وإنما يندب الخ (قوله) في المترجم الخ) بصيغة التثنية (قوله) وسائر الكتب الخ) عطف على محاضر (قوله) أي زيادته) أي الفتوى قوله من التوسع الخ بيان للزيادة (قوله) ثلاثين) أي يدخل عليه الحل أم ع ش (قوله) وعفة الخ) عطف على قته (قوله) اكتسب أي أيا ما اكتسب في شرط كسره أم معنى (قوله) وفطنته) عطف على خبره أم ع ش (قول المتن

الموردى والرويان والحامسة الخ ع ش (قوله) هذا إن لم يطلب أجراً) ولا يندب اتخاذها كالقاسم والقوم

المورث وغيره ما لا يضطراره إليه وضاحته وعلة بلغات الخصوم (و) يتخذ ندبا أيضاً

ولم يجعل هذا نفس المصون كاصنه اصله بل غيره كانه للاشارة إلى تمايزهما لان الاول دفع المأوى والثاني لتحويل التزده ودفع الكسورة عن النفس قاذف استحقاق شارح لعبارة اصله على عباره (و) لا تمايز وظيفة القضاء التي هي اعظم المناصب واصل المراتب بأن يكون على غاية من الاجتهاد والخبرة والجلالة فيلس مستقبل القبله داعيا بالتوفيق والصحة والتسديد متعللا على حال به فشر وسادة لتسديد به وليكون اصيل وان كان من اهل الرد والتواضع للحاجة إلى قوة الرتبة والمجتهد من هم (١٣٥) كره جلوسه على غيره هذه الميزة (لا

مسجدا) أى لا يتخذ مجلسا للحكم فيكره ذلك لان مجلس القاضي يشاء نحو المجلس والى الباب ويقع فيه الفسط والتخام والمسجد يهان عن ذلك نعم ان اتفق عند جلوسه فيه قضية أو قضيا فلا بأس بفصلها عليه فيحصل ما جاء عنه  والخلفاء بعده وكذا إذا جلس فيه لغدر نحو مطر وإقامة الحد وفيه أشد كره الحق بالمسجد يته ويتعين حمله على ما إذا كان بحيث يحتمل الناس دخوله بأن أمده مع حاله فيه يحتمل الناس الدخول عليه لأجله أما إذا أمده وأخلده من نحو عيال وصار بحيث لا يحتمل أحد في الدخول عليه فلا معنى للكرامة حيث (ويكره أن يقضي في حال غضب) لانه تعالى (وجرح وشيع مفرطين وكل حال يسوقه) فيه كمرض ومدافعة حدث وشدة حزن أو خوف أو هم أو سرور لصحة التهي عن في الغضب وقيس به الباقي ولاختلاف فكره

وقت الحكم قائم مجلس الحكم بان كان فوق وقت خلواته أو كان من جهة لم يكره نصبه والى الباب هو من يقعد بالباب للآخر ان كان الحاجب فيأذ كرو هو من يدخل على القاضي للاستئذان قال الماوردي اما من وظيفته ترتيب المصوم والاعلام بمنازل الناس أى هو المسمى الان بالنقيب فلا بأس بالتخام وصرح القاضي ابو الطيب وغيره باستنابه اه (قوله) ولم يجعل هذا) أو قوله لا تمايز بالوقت نفس المصون أى من الأذى (قوله) كاصنه اصله) فانه قال لا تمايز بالوقت لا تمايز بالحلو والبرد اه معنى (قوله) بل غيره) أى بل جعله صفة اخرى اه معنى (قوله) استئذان شارح (الخ) وانه المعنى (قوله) بان يكون على غاية (الخ) الضيق يكون للقاضي بدليل ما بعده وحيث قد كان لا يتلاقى بادل الباء بان بالواو اه وشيذى (قوله) داعيا بالتوفيق (الخ) والاولى ما روتهما مسجلة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من بيته قال بسم الله توكلت على الله اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو أجهل على قال ابن قاص وسيمت أن الشعي كان يقوله إذا خرج إلى مجلس القضاء ويزيد فيه أو اعتدى أو يتعدى على اللهم اعني بالعلم وزيني بالحلو والأذى التقوى حتى لا أخطئ إلا بالحق ولا أفتي إلا بالعدل وان باقى المجلس ركايا ويندب ان يسلم على الناس بمنازحهم الا اه معنى (قوله) على حال) أى مرتفع كذلك اه معنى (قوله) عند جلوسه فيه) أى لصلاة أو غيرهما يوق معنى (قوله) وكذا إذا جلس فيه لخر (الخ) فان جلس فيه مع الكرامة أو دونها مع المصوم أى وجوب من الحوض فيه بالخاصة والمشاورة نحو مما يلزمه من يدخل عليه خصمين خصصين مغفون بآية (قوله) والحق بالمسجد يته) أى فى الجملة مجلس الحكم اه عرش وقال الرشيدى أى فى الكرامة بدليل قوله فى آخر السودة وإلا فامعنى الكرامة اه (قوله) مع حاله) أى حال كونه مصحوبا بحالة اه عرش (قوله) فيه) أسقطه النهاية (قوله) أو سرور) وهذا الطيف تسامل اه رشيدى (قوله) وقضية (الخ) عبارة للمعنى وظاهر هذا انه لافرق بين المجتهد وغيره وهو كذلك وان قال فى المطلب لفرق بين الامتياز فيه بمجال وغيره لم يمسو لافرق بين ان يكون الغضب فيه أو غير هو كذلك كما قال الأدرعى انه المواقف لا لطلاق الاحاديث وكلام الشافعى والجمهور ان استقنى الامام بالغضب هو كذلك كما قاله تعالى ان المقصود تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنق الكرامة إذا دعت الحاجة إلى الحكم فى الحال وقد يمين الحكم على الفور فى صور كثيرة فان قضى مع تغير خلقه نفذ قضاءه اه وقوله نعم تنق (الخ) النهاية والاسنى مثله (قوله) ذلك) أى التعليل الثانى (قوله) فى مقدمات الحكم) كمدالة الشهود وتركيبهم بجرى (قوله) اما إذا غضب الله تعالى (الخ) خلا للفتى كمر اتناو للنهاية عبارة متضمنة لطلاق المصنف عدم الفرق بين الغضب لنفسه أو لله تعالى وهو كذلك كما فى به الوالد رحمه الله تعالى فيما لا ادعى خلافا للفتوى ومن تبعه لان المحذور تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك اه (قوله) وإطاله) أى عدم الفرق أو ترجيح الامام بمعنى (قوله) والمجتهد (الخ) بالنصب مفعول يشاور وقول المصنف الا فى القضاء بدله من ومن قوله وغيره المعطوف على المجتهد ولو عكس لكان احسن من جم (قوله) فى تلك الواقعة) كقوله الا فى عند تعارض (الخ) متعلق يشاور (قوله) عند تعارض الادلة (الخ) اما الحكم المعلوم بنص اوجام أو قياس جلى

رفهه بذلك مع ذلك بنفذ حكمه قضية ذلك انما لا مجال للاجتهاد فيه لا كرامة فيه كما اشار اليه المطلب وجرم به ابن عبد السلام ولا يخلو عن نظر لانه لا يأمّن التصدير فى مقدمات الحكم اما إذا غضب الله تعالى وكان يملك نفسه فلا كرامة كما اعتداه الباقين وغيره لانه يؤمن معه العدى بخلافه لفظ ضمير ترجيح الأدرعى عدم الفرق وإطاله لم يمسو على من يملك نفسه تشويش الفكر حيث (ويندب ان يشاور) المجتهد ولو فى الفتوى وغيره حيث لا معتمد متيقن من ذهب فى تلك الواقعة باثباتها ومقاصدها فيما يظهر عند تعارض الادلة

أما من علم أخذه له بإطلاق لا لالرشوة فلا زعم له وحكم الرأى حكمه كله **فإن تركل عنهما معنى مطلقا (تتبع)** محل قولنا لكنه أقل إنما ما إذا كان له رزق من بيت المال أو كان ذلك الحكم بما يصح الاستتجار عليه مطلب أجر قتل عمله فقط جاز له طلبها واخذها عند كثيرين وامتنع عند آخرين وقيل الأول أقرب والثاني أحوط قال السبكي ولم يقتصر لم ينصهر الأمر فيه إلا امتناع من الاتفاق لا يجعل وكذا الحكم وفارقه الحاكم بأنه نصب الفصل أى فهم ولوليل بأهمائه لكان مذهبنا مختلا اه وعلى الأول فله أن كان ما يدخل عليه في كلفة قابل بأجره فوجبت لافرق بين العيني وغيره بناء على الأصح أن العيني القابل بالأجر قلن تعين عليه الامتناع منه إلا بالأجر ولو لم ما قاله السبكي مبنى على الضعيف أن العيني لا يجوز أخذ الأجر عليه مطلقا وكأنه مبنى على هذا قوله أيضا يجوز البذل لمن يحدث له أمر جازي قابل بأجره عندئذ سلطان إن لم يكن المتحدث مرصدا المتطلب بحيث يجب عليه قوله لا إلخ إنما يأتى على الضعيف كقول (١٣٧) لا يجوز الأخذ على شفاع وأجبة قال وكذا

مباة بشرط عوض إن جعل العوض جزاء لها (وان كان) من عا دته أنه (مبنى) اليه قبل الوا لوقت الترشع لها لتعويقة أو صداقة ولو مرة فقط كاشعر به كلامهم واعتمده الزركشي وعليه فاشمار كان في المتن بالتركاز غير مراد (ولا خصوصه) له حاضر قوله لا متربة (جاز) فيول هدته إن كانت (بقدر العادة) قبل كالعادة ليم الوصف أيضا أولى اه وقد يجاب بأن القدر قد سعمل في الكيف كالمك وذلك لانفاء التهمة حيثن غلظا بعد الترشع اومع الزيادة فيعزم قول الكل ان كانت الزيادة في الوصف كان اعتداد الكتان فاهدى اليه الحرير وكذا في القدر على الاوجه الذى اقتضاه كلام الفقهاء وغيرهم لا ياتى فيه تفرق الصفقة لان محله ان تمزج الحرام ورن ثم قال البلقنى كسبل اذا تميزت الزيادة حرمت فقط

أما من علم (المراد به ما يشمل الفن كما هو ظاهر **قوله** عنهما) أى الرأى والمرشى وقوله مطلقا أى سواء كان الرأى لحق أو باطل **قوله** ما يصح الاستتجار عليه) أى بان كان فيه كلفة قابل بأجره **قوله** لم ينصهر الأمر فيه) أى لم يتعين للاحتاد وجو د صالح له غيره **قوله** وعلى الأول) أى جواز اخذ الجمل **قوله** بين العيني (السبكي) أى اقتيد العنى بقوله لم ينصهر الأمر فيه **قوله** مطلقا) أى قابل بالأجرة أم لا **قوله** يجوز البذل) أى واخذوه بقوله **قوله** للمتحدث) بكسر الهمزة والفتحة **قوله** مرصدا) أى معينا مثلها أى شقة المتحدث **قوله** من عا دته) أى قوله وزعم انه فى النهاية **قوله** والترشح أى الترشى اه حش **قوله** قبل كالعادة إلخ) أى كان الأول التبرير هو اسقاط بقدر اه حش عبارة سم قوله كالعادة مبتدأ أى هذا القلظ وقوله ايضاى كالتقدير وقوله أولى خبر أى من يقدر العادة اه **قوله** ليعم الوصف ايضا) علة مترو سعة مبنى على أى المدعى **قوله** وقد يجاب إلخ) لأننى ان هذا الجواب لا يدع الاولوية إذا حمله انما هو تصحيح العبارة أو يتبدى **قوله** وذلك) راجع الى ما فى المتن **قوله** وكذا فى القدر) أى قوله وزعم الخ عبارة الثانية فإن كانت فى القدر ولم يتبين فكذلك أى يحرم الجميع والأحرام ان ذلك فقط اه عبارة المتن وفى الذخائر ينبنى ان يقال ان لم يتبين الزيادة أى بجس أو قد حرم بقول الجميع والاقار زيادة فقط لا نهادى بالو لا يوصو به الزركشي وهو ظاهر ان كان الزيادة وقع فى الأجرة بها **قوله** اه **قوله** ويتمن حله) أى قوله وعلى الاطلاق مذهبنا عند الفقهاء لا حرم القبول مطلقا **قوله** امدى اليه) أى كالعادة **قوله** يجوز له السبكي) أى قوله يؤخذ من علة فى النهاية **قوله** هذا ما اتى فى المتن **قوله** وخصه فى تفسيره إلخ) عبارة تفسيره وان لم يكن المتصدق عارفا بأنه القاضى ولا القاضى عارفا بأنه فلا شك فى الجواز انتهت اه رشيدى **قوله** وعكسه) أى بان لم يعرف القاضى انه من اهل ولايته اه حش وقد يخالفه ما مر من حمة قول المحدثين من غير المتأدق عمل ولايته مطلقا فالأولى ما مر عن الرشيدى **قوله** ويحث غيره) أى غير السبكي **قوله** بما ذكر) أى عن تهمه السبكي أى وما إذا لم يتمين الدفع اليه كامر عن المثنى **قوله** والحق) أى قوله كاعلم فى المثنى **قوله** والحق الحسابى بالايعان إلخ) حرم به المثنى **قوله** كامر) أى فى شرح فان امدى اليه إلخ **قوله** وشروطنا القبول) معتمد فى الوقف دون التذر اه حش **قوله** فان عين باسمه) أى وشروطنا القبول اه سم أى كاهو المعتد **قوله** (ابرواه) من احاطة المصدر الى مقوله الضمير للقاضى **قوله** بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه جواز اقرأه كالعادة) مبتدأ **قوله** ايضا كالعادة) أى هذا القلظ وقوله أولى خبر **قوله** ايضا (أول) من بقدر العادة **قوله** فان عين باسمه) أى وشروطنا القبول **قوله** بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه جواز اقرأه

(١٨ - شروانى وان قاسم - عاشر) وزعم انه يلزم من زيادة القدر التمتع ولو اهدى له بعد الحكم حرم القبول ايضا ان كان جازا اهلوا الا فلا كذا اطلقه شارحو يتمن حله على مذهبنا اهدى اليه بعد الحكم ولو جوزه السبكي فى حليا به قبول الصدقة بمن لا خصوصه لمو لا دقو خصصه فى تفسيره بما اذا لم يعرف المتصدق انه القاضى وعكسه واعتمده ولده هو متعمد الاشكال بما يأتى فى الضيا فتر بحث غير القطع محل اخذه الزكاة وينبى تخيده بما ذكره والحق الحسابى بالايعان المتافع المقابلة عمال عادة كسكى دار بخلاف غيرهما كاستمارة كتاب علم واكاه طام بعض اهل ولايته خفيفا كقبول مديتهم كاعلم عامر وتزد السبكي فى الوقف عليه من اهل محله والذى يتجه فيه وفى التذر انه ان عينه باسمه وشروطنا القبول كان كالمديته وكذا الوقف على تدرس هو شينة عاين باسمه امتنع ولا يصح ابرأوه من دينه اذ لا يشترط فيه قبول وكذا ادأوه عنه بغير اذ بخلافه باذنه بشرط عدم الرجوع وبحت التاج السبكي ان خلع المار كإى التى من اموالهم كاهو

ظاهر فيه كطبيعة بشرط اعتيادها (١٣٨١) ثم وأن لا يتغير بأقله من التصحيح على الحق وسائر العمال مثله في نحو الهدية لكنه أغلظ هذا

أه سم (قوله وسائر العمال) هل منهم ناظر الوقت أه سم عبارة عيش ومنهم مضايغ الاسواق والبلدان ومباشر الاوتاف وكل من يتعامل امرائنا بالسلدين أه (قوله وسائر العمال مثله الخ) ولا يلتحق بالقاضي فيما ذكر المفق والواظ وعمل القرآن والعل لا لهم ليس لهم أهلية الازام والاولى فيهم لأن كان الهدية لاجل ما يحصل منهم من الاناء والوظو التعلم عدم القبول ليكون حملهم خالصا تعالى وإن اهدى اليهم تحيوا وتودد عليهم وصلاحهم قالا في القبول وأما إذا أخذ المفق الهدية ليرخص في الفتوى فان كان وجه باطل فهو رجل فاجر يبدل احكام الله تعالى ويشتري بها ثمنه فلا وإن كان وجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة شرح مر أه سم (قوله لهم) اى سائر العمال (قوله للحدث المشهور الخ) وروى هذا بالعمال سمحت وروى هذا بالسكان سمحت أه معق (قوله عن هذا التخالف) اى بين الجمع والبدن جماعة (قوله باهم الخ) اى سائر العمال وقوله عليهم اى الهدية (قوله قال) اى السبكي (قوله إن) الحامل له اى لابن الرقة (قوله بازجاء) اى قوله وإخاءه للمفق الحق الا قوله واولى الى ابنه وقوله ولا سماعة لهداهد قوله لو ان نازع فيه ابن الرقة وغيره (قوله واولى من ذلك الخ) (فروع) ليس لقاضي حضوره في احد الخصمين حالة الخ وهو لا حضوره فيها ولو في غير محل الولاية ولا يخصص له اجابة من اعتاده خصمه قبل الولاية وينبغي له اجابة غير الخصم من جهة او بالنداء ولو لم يعله كثره واللام عن الحكم ولا يترك الجمع ويكره له حضور وفيه اعمدة خاصة او لا تخيبا ودى فيهم بخلاف مالو اتخذت الجيران او العلماء وهو فيهم ولا يصف احد الخصمين دون الاخر ولا يلحق بما ذكر المفق والواظ وهم ملأ القرآن والعلوم والقاضي ان شفع لاحد الخصمين ويرزقته ما عليه لانه يتقدم ما وان يعيد الموضع ويشهد الجنائز ويرزق القاد من ولو كاتوا متخاصمين لان ذلك قد بطلت اصل الرضا فان لم يمكنه التمس اني يمكن كل نوع من رخصه وقرب منه أه معق (قوله قال فيهم) ولا تمنع صانعه (قوله) أه معق (قوله كحكمت) منيع الله (قوله ان يحكم لمجور الخ) وفي معناه حكمه على من في جهته مال لوقت سمحت ظاهره على الحكم أه معق (قوله وار نازع في الخ) في هذه الغاية وسأني الاشارة للفرق بين هذا وبين وقت هو ناظره قبل الولاية بان هذا متبرع بخلاف ذلك من لم يمل لو كان منبرا أيضا صح منه كما ياتي أه رشدي (قوله وكذا باثبات رقب الخ) عبارة للمعنى الثانية اى من المشتبهات الاوتاف ان شرط النظر فيها للحاكم بطريق العموم او صار فيها انتظار اية لا تقراض ناظرها الخاص له الحكم يصحتم او موجهان تضمن الخ (قوله لقاض هو بصفته) يخرج مالمو شرط النظر له بمصوحه ويناسبه قول الاذرى الاتي ونظره له قبل الولاية أه سم (قوله وباثبات مال الخ) وكذا الامام الحكم بانتقال ذلك الى بيت المال وإن كان فيه استيلاءه عليه بجهة الامامة أه معق (قوله وإفتاء البلقيني الخ) مستنداهم عيش (قوله يحمل على المات) عبارة النهائية بتجه خله على الخ (قوله على ما نهى الاذرى) عبارة الاذرى هل يحكم لجهة وقت كان ناظرها الخاص قبل الولاية لا يتقدمه مدرساها وما شبه ذلك والظاهر ثقة بالانقلاب اذ لم اذ هو الخصم وحام لنفسه وشريكه فان كان مبرعا بالطرف فكلو اليقيم انتمت قوله اذ هو الخصم تعاليل

ما لى به جمع واضدده السبكي وقول البدن جماعة بالخ لم يثبت جدا مصادم له ثبت المشهور هذا بالعمال غلر والمسال السبكي شخه ان الرقة عن هذا التخالف فاجابه بانهم ان كانوا عليا ولو بدجاجة لم يحرم قال اتوم ان الحامل له على هذا الجواب عدم موافقته للطائفتين او عدم اتقانه للمستقلات لا يغفر لنا وله أه (والاولى) لمن جازله قبل الهدية (ان يثبت عليها) أو يردا لمالكها أو يرضها في بيت المال واولى من ذلك سد باب القبول مطلقا صاحب الباب (ولا ينفذ حكمه) ولا سماعه لهادية (لنفسه) لانه متهم وانما جازله تعزير من اساء اديه عليه في حكمه كحكمت على بالجور فلا يستخف ويستهان به فلا يسمع حكمه وله ايضا ان يحكم شخصه وان كان وصيا عليه قبل القضاء كافي اصل الرضا وان نازع فيه ابن الرقة غير ممنون تضمن حكمه استيلاءه على المال المحكوم به وتصرفه فيه وكذا باثبات وقت بشرط نظره لقاض هو بصفته وان تضمن حكمه موضع يده عليه وباثبات مال لبيت المال وان كان يرزق منه

لأن يكون متبرعا فكالوصي وهذا أولى من زوجه منهم لكلام العلم بأن القاضي أولى من الوصي لأن ولايته على الوقف بجهة القضاء تزول بانزاعه ولا كذلك الوصي إذا تولى القضاء فالتهمة حقه أقوى ومن ثم لو شهد القاضي بالوقف قبل ولايته عليه قبل الوصي بالملو له قبل الوصية لم يقبل (وريقه) لذلك نعم له الحكم بجماعة عليه قبل ربه بان جنى ملتزم (١٣٩) على ذي ثم حارب أوراق ويوقف ما يئتمعه

حيث لا يفتقر إلى عقده فان مات قنا صار فينا ذكره البقني قال وكذلك لو ورث موصي بنفتم الحكم بكسبه أي لانه ليس له (وشريك) أو شريك مكاتبه (في المترك) لذلك أيضا نعم لو حكم له بشاهد وبمينة جاز لأن الخصوص أه لا يشاركه ذكره أيضا ويؤخذ من حله أنه يفتقر أن يعلم أنه لا يشاركه إلا بالالتصية موجودة باعتبار ظنهم هي كافية (وكذا أصله فرعه) ولو لأحد من الآخر (على الصحيح) لانهم إباحته فكانوا كقسه ومن ثم امتنع قضاؤه لهم بمله ظاهرا أما الحكم عليهم كفته وشريك بل وقسه فيجوز عكس أمده وحكمه على نفسه حكم لإقراره على الأوجه وله على الممتنع تنفيذ حكم بعضه والشهادة على شهادته إذ لاتبه (ويمكن له) أي القاضي (ولو لم لا الإمام أو قاض آخر) مستقل إذ لاتبه (وكذا نائبه على الصحيح) كبيعة الحكم (وإذا ادعى عنده دين حال أو مؤجل أو منعين عاونه أو وقف أو غير ذلك ثم (أقر المدعي

لمسئلة النظر وقوله وسام لنفسه وشريكه لتليل لمسئلة التدريس أم رشيدى (قوله) لأن يكون متبرعا فكالوصي) قد يخرج مالم يكن الوصي متبرعا أم سم (قوله) فكالوصي) أي يفتقد حكمه وإن كان مدرسا أو ناظر أقبل القضاء أم رشيدى (قوله) وهذا أولى من زوجه منهم لكلام العلم (الخ) اعلم هذا الرد بشره تفصيل الأذرى لا مخالف له خلافا لما يراه كلاء لانه إنما رد القضاء ذائبت النظر لقاضى بوصف القضاء بدليل قوله لا يولى على الوقف بجهة القضاء تزول بانزاعه هذا الرد موافق العلم على المنع فيما القاضي ناظر عليه قبل الولاية أم رشيدى (قوله) فالتهمة حقه) أي الوصي أقوى أى ومع ذلك صحنا حكمه فالقاضى المذكور أولى أم رشيدى (قوله) مال الوقف) أي الذى نظره له وقوله قبل ولايته متعلق بمتعلق الوقف وقوله قبل الوصية متعلق بمتعلق الوصية (قوله) المتن وريقه) بالخبر أي لا يحكم له في تميز أو قصاص أو مال وريقين أصله فرعه كصاهر فرعه هو مال وريقين أحدهما في المترك ذلك معنى وروض (قوله) لذلك) إلى قول المتن وإذا أقرق المبنى إلا قوله ويؤخذ إلى المتن (قوله) لذلك) أي التهمة (قوله) ثم حارب) أي الذى أم عرش (قوله) وأرق) بينما المفعول (قوله) لو ورث (الخ) أى قاض وورث عبدا موصى بنفتم آخر أن يمكن بالكسبه له فوصى بنفتم الذى هو وصف أو وصف عذوف كقارر معمول لو رث أم رشيدى عبارة للمبنى ثانياً أي الصور التي استثناءا للبقيت بعد الوصى باعتبارته الخارج من الثالث إذ افتقار كسبه له دون الوارث وكان الوارث ساهما في الحكم جاز طه ثانياً المبدأ المذكور رعايته أم (قوله) لانه ليس له) أي لأن كسبه الحاصل قبل عقده ليس الوارث الحاكم للوصى له بالتمتعة (قوله) أنه لا يشاركه) أي أن القاضي لا يشاركه في هذه الصورة أمعنى (قوله) ولو لأحد من إلى قوله لو أن وجد في النهاية إلا قوله واخذ إلى وإذا عدلت (قوله) ولو لأحد من (الخ) عبارة للمبنى ولو حكم لولده على ولده أو لأصله على فرعه أو عكس لم يصح أم معنى ومعلوم أن حكمه لبعض أصوله على آخر كذلك وقد بدى شيول كلام المصالح لهذا (قوله) أما الحكم عليهم) أي أصوله وفرعه ولو رجع الضمير لجميع من تقدم لاستغنى عن قوله كفتو شريكه ولو قسه (قوله) وأشهادة (الخ) وفي جواز حكمه بشهادة ابن له لم يعد له شاهدان أو جهاً أحدهما نعم والثاني لا قال ابن الرافق وهو الأراجيح في البحر وغيره لانه يتضمن تعدله فان عدله شاهدان حكمه بشهادة واحدة وذلك سائر إباحته أسنى ومعنى (قول المتن) مؤجلاً) أي المذكورين مع القاضي حيث أكل منهم خصومة أم معنى (قول المتن) أو قاض آخر) سواء كان معقياً بلده أم في بلدة أخرى أم معنى (قوله) أو مؤجل) فيه نظر إذا الدعوى فيه لا تسمع إلا لندخله كذا رأيت بهامش أصله غلط فيه غلط تليده وشيخنا جلال الزمرى فليتأمل سببهم وقد يقال عدم سماح الدعوى لينا في صحة الإقرار على أن عدم صحة الدعوى لا اخذ سال لا ينافى محتها غير ذلك لا شاهد للتسجيل فليراجع (قول المتن) خلف المدعى) أي من المردودة أو اقام بيته أم معنى (قول المتن) على إقراره) أي في صورة الإقرار أو بعينه في صورة النكول أو على ما قامت به البيعة أم معنى (قوله) إجابته) إلى قوله واخذ في المبنى إلا قوله كاستناعه إلى وصية الحكم (قوله) لذلك) أي من الأشهاد والحكم أم عرش (قوله) وسال الأشهاد) أي بإحلاله أم معنى (قوله) وذلك) أي لزوم الإجابة (قوله) لنحو نسيان القاضي) أي كعدم جواز قضائه بمله أمعنى (قوله)

قول الأدرى الآتى ووقف نظره قبل الولاية (قوله) لأن يكون متبرعا فكالوصي) قد يخرج مالم يكن الوصي متبرعا (قوله) لا أقرار على الأوجه) كتب عليه مر

عليه أو نكل خلف المدعى) أو حلف بل أنكول بأن كانت العين في حقه لم تحلوت أو إقامة شاهد مع إرادة الخلف معه (وسال) المدعى (القاضى) أن يشهد على إقراره عنده أو بعينه أو) سال (الحكم) عليه (بما يئتم) والأشهاد بمله) إجابته لما ذكره وكذا. الوصف مدعى عليه وسال الأشهاد ليكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى وذلك لا يحد يكر بعد دفوت الحق لنحو نسيان القاضي

أولنا له الإشهاد عليه بقوله
لومه أيضا لأنه يتضمن تعديل
البيّنات وأثبت حقه وخرج
بقوله لسان ما إذا لم يسأله
لاستماع الحكم للبدعي قبل
بم يسأل فيه كاستماع قبل
دعوى صحيحة الأفياء قبل
فيه شهادة الحسبة وصيغة
الحكم الصحيح الذي هو
الالزام للنسائي المستفاد من
جهة الولاية حكمت أو قضيت
له به وأنه نلت الحكم به أو
الزم خصمه الحق واخذ
ابن عبد السلام من كون
الحكم الإلزام أنه إذا حكم
في نفسه في مختلف فيه لم
يشأر بنقض مخالف له
وظاهر أنه بعد حكم
المخالف يقبل ادعاء ذلك
الحكم لأنه لا يعرف الامن
جهته فيه وهو الذي يشبه
أنه إن كان أشبهه قبل حكم
المخالف لم يعتد بحكم المخالف
والاعتد به وإذا عدلت
البينة لم يحرم الحكم الإلزام
البدعي كاتقرر فإذ اطلبه قال
لخصمه أنك دافع في هذه
البينة أو قاذف قال لا
أؤتم ولم يثبت حكم عليه
وإن وجد في ماريه لم يجد
لما استند خلافا في حجة
وقوله ثبت عندى كذا أو
صح بالبينة العادة ليس
بحكم وإن توقف على الدعوى
أيضا سواء كان الثابت
الحق أم سبه خلافا لما اختاره
السبكي لانتفاء الإلزام

والنواة أي مقدم قول قوله (قوله الإشهاد عليه) أي إظهار القاضي على نفسه (قوله لأنه يتضمن إلخ) أي
الإشهاد عليه معنى (قوله لا استماع الحكم للبدعي إلخ) أي ولا يصح ذلك لو وقع منه أم عرش (قوله قبل أن
يسأل فيه) أي قبل أن يسأله البدعي نعم إن كان الحكمين لا يبعد عن نفسه لصفرا أو جنون وهو وليه فيظهر
كأنه لا ادعى الجزم بأن لا يتوقف على سؤال أحد مني وأسنى (قوله كاستماعه أي الحكماء رشدي (قوله
أو نلت الحكم به إلخ) أو نحو ذلك كاستماعه أو أجزته أم معنى (قوله إذا حكم في نفسه) أي بلا حشرة
شبهه فيها يظهر لا أعلم لفظ بها ترجمه العبارة أي سدهم أو قول كلام الشارح كالصرح بل صريح
في عدم اشتراط التلظظ مهم رأيت قال الرشدي بعد حكاية كلام الشارح هنا ما نصه قال الشهاب ابن حجر
موافق لأن عبد السلام في تأثير الحكم التفساني في رفعه الخلاف لأنه إنما نظر في كلامه من جهة قبول قول
القاضي حكمت في نفسه من غير إظهار أم (قوله وإن وجد) غاية (قوله فيها) أي البينة (قوله وقوله) إلى
قوله وإن توقف في المتى والأسى والرفق هو الفرق في الثابتة لا قوله خلافا لما كان حكم وقوله كذا
إلى وعارة شيخنا وقوله وقال إلى يجوز (قوله أو صح) كان الأولى تقديمه على قوله عندى (قوله أو صح
بالبينة إلخ) أو سمعت البينة قبلها وكذا ما يكتب على ظهر الكتب الحكيمية صح وورد هذا الكتاب على قبته
قبول مثل الزم العمل بوجهه ولا بدنى الحكمين تعيين ما يحكم به ومن يحكم له لكن قد ينشأ القاضي
بظلم يريد ما لا يجوز يحتاج إلى ملايته فرخص في رفعه ما يخالف إليه ما سغه بمراده مثاله أقام الخارج
ينتقل الداخل بينه والقاضي يعلم فسق بينه الداخل ولكنه يحتاج إلى ملايته وطلب هو الحكم له بناء على
ترجيح بينته فيثبت حكمت بما هو مقتضى الشرع في معارضة بينة فلان الداخل وقلان الخارج وقررت
المحكوم به في بد المحكوم له وسلطته عليه ومكنته من التصرف فيه معنى وروى مع شرحه (قوله أيضا) أي
كالحكم (قوله سواء) أكان الثابت الحق أم سبه) ستمثلها إنما أم سمع أي قول الشارح وفيما إذا
ثبت الحق كدت عندى إلخ خلافا سبه كوقف فلان (قوله خلافا لما اختاره السبكي) عبارة في
الكتاب المنار إليه ولما: أختار السبكي التمهيد بين أن ثبت الحق أو السبب فإن ثبت سبه فليس يحكم
وإن ثبت الحق فهو معنى الحكماء وقضية هذا أن السبكي لم يخالف بقا الأثر أنه جعل القسم الأول
هنا معنى الحكم وهو موافق لما نقله عن شيخه له سمع (قوله وأما هو) أي قول القاضي ثبت عندى كذا
إلخ (قوله ويجرى) أي ما ذكر من أن قوله ثبت عندى كذا إلخ ليس بحكم بل معنى سمعت البينة وقبلها
وحاصله أنه ثبت بمجرد أي يجري الثبوت بمجرد أم سمع (قوله في الصحيح والفاقد) يتأمل ما المراد
جمعا أم سدهم عبارة سم قال أي الشارح في كتابه الأي قال أي السبكي في شرح المنهاج والثبوت بمجرد
جاري في الصحيح والماسد فإذا أراد إلخ أبطال عقد فلا بد من ثبوته عنده حتى يجوز له الحكم بإبطاله
ومعنى الثبوت بمجرد في العقد الصحيح أنه ظهر للحاكم صدق المدعى أم (قوله الأفي مسئلة إلخ) يتأمل
موقع هذا الاستثناء في هذا المجلد أم سدهم عبارة سم كان المراد بالتسجيل بالنسب إثباته وضبطه
(قوله سواء) أكان الثابت الحق أم سبه) ستمثلها إنما أم (قوله خلافا لما اختاره السبكي) عبارة في
الكتاب المنار إليه ولما: أختار السبكي التمهيد بين أن ثبت الحق أو السبب فإن ثبت سبه فليس يحكم
وإن ثبت الحق فهو معنى الحكماء واختصار التمهيد والدليل وقضية هذا أن السبكي لم يخالف بقا
الأثر أنه جعل القسم الأول هنا معنى الحكم وهو موافق لما نقل عن شيخه (قوله ويجرى) أي
ما ذكر من أن قوله ثبت عندى إلخ ليس بحكم بل معنى سمعت البينة وقبلها وحاصله أنه ثبت بمجرد
أي ويجرى الثبوت بمجرد (قوله أيضا ويجرى في الصحيح والفاقد) قال في كتابه الأي ذكره
قال أي السبكي في شرح المنهاج والثبوت بمجرد جاري في الصحيح والفاقد إذا أراد إلخ أبطال عقد فلا
بدن من ثبوته عندى حتى يجوز له الحكم بإبطاله ومعنى الثبوت بمجرد في العقد الصحيح أنه ظهر للحاكم
صدق المدعى أم (قوله الأفي مسئلة تسجيل الفسق) كان المراد بالتسجيل بالنسب إثباته وضبطه

اليه ولا يابطال نظره فالوجه الجوار فان حكم بالثبوت كان حكما بتدليلها وسماها فلا يحتاج حاكم آخر الى النظر فيها كذا قاله شارح
وقضيته ان الثبوت بلا حكم لا يحصل ذلك لكن قضية كلام غيره بل صريحه مخالفه (١٤١) وجارية شيخنا الثبوت ليس حكما بالتأب

ولما هو حكم بتدليل
الينة وقبولها وجرمان
ماشهدت به وفائدة علم
احتياج حاكم آخر الى
النظر فيها انتهت قال وفيها
لذا ثبت الحق كتبت عندى
وقف هذا على الفقراء هو
وان لم يكن حكا ككتفى
معناه فلا يصح رجوع
الشاهد بعد اختلاف ثبوت
سبه كوقف فلان لثبوته
على نظر آخر ومن ثم يمتنع
على الحاكم الحكم به حتى
ينظر في شروطه قال ايضا
والتنفيذ بشرطه الا ما غلب
في زمانه حكم وفائدة
التأكيد الحكم فيه ويجوز
تنفيذ الحكم في البلد قطعا
من غير دعوى ولا حلف في
بحر غالب بخلاف تنفيذ
الثبوت الجرد فيها فان فيه
خلافا للاوجه جواز بناء
على انه حكم بقبول الينة
والحاصل ان تنفيذ الحكم
لا يكون حكما من المقتضى الا
ان وجدت فيه شروط
الحكم عنده ولا كان اياتا
لحكم الال قطع في الفرق
بين الحكم بالموجب والحكم
بالصفة كلام طويل للسبكي
والبقي وآي زرعة وقد
جمعه كله وما فيه من نقد
ورد وزيادة في كتابي
المستوعب في بيع الماء
والحكم بالموجب بآلم
يوجد منه فاطل بانه مهم

لا المعنى المفهوم من قوله الآتي والسجل ما تضمن اشهاد الخ اذا لا حكم متا ولا تنفيذ بل ثبوت مجرد اه
هان ذلك مستقيم من قوله والفساد اى من جرمان الثبوت الجرد فباقتضاد اثبات فساد (قوله ولا) اى
بان احتيج الى تسجيل الفسق اه سيدهم (قوله ولا) كاي طال نظره الخ) عبارة ادب القضاء لشيخ الاسلام
مسئلة يجوز التسجيل بالفسق لان الفاسق يقدر على اسقاطه بالثبوت فلا فائدة فيقال الجرجاني ولعله
عند عدم الحاجة الى ذلك فاما عندها كاي طال نظره فيجبه الجواز والنية انما تنفع في المستقبل لا الماضي
انتهت اه سم (قوله فان الخ) تفرع على قوله وقوله ثبت الخ ليس بحكم الخ وقوله حكم جارية
النهاية صرح اه (قوله بالثبوت) اى الحق اوسيده (قوله لا يحصل ذلك) اى الحكم بتدليل الينة
وسماها (قوله) عبارة شيخنا الخ) سياتي عن المعنى عند قول المتن او صلاح ما يو اقتباس زيادة (قوله)
وفائدة عدم احتياج حاكم آخر الخ) عبارة في كتابه الآتي اشارته اليه وفائدة الثبوت عند الحاكم عدم
احتياج حاكم آخر الى النظر في الينة وحكمه جواز نقله فوق مسافة العدوى ثم قال عن السبكي ونقل الثبوت
في البلد فيه خلاف والمختار عندى في القسم الثاني اى هو ما اذا كان ثابت الحق القطع بجواز النقل
وتخصيص على الخلاف بالاولى اى هو ما اذا كان ثابت السبب والاولى فيه الجواز ايضا فاذا لا لام
تقرىبا على انه حكم بقبول الينة انتهت اه سم (قوله هو) اى قول الحاكم ثبت عندى الخ (قوله وان
لم يكن حكما) اى فلا يرفع الخلاف اه رشيدى (قوله في معناه) اى الحكم اه عش (قوله كوقف
فلان) هو بصفة الفعل الماضي اه رشيدى اى يذكر الوقف والوقف الى اقتبسون الموقف عليه (قوله فيها) اى
البلدة (قوله فان فيه) اى التنفيذ في البلدة (قوله فان فيه) الخ) تقدم عن السبكي ما يتعلق به (قوله بناء
على انه) اى الثبوت الجرد عن الحكم (قوله لا يكون حكما الخ) اى ولهذا لم يشترط فيه تقدم دعوى اه
رشيدى (قوله الا ان وجدت في شرط الحكم) اى بان تقدمه دعوى وطلب من الخصم وغير ذلك من
المعتبرات اه رشيدى (قوله عنده) عبارة النهاية عنده اه (قوله بين الحكم بالموجب الخ) سياتي عن
المتنى عند قول المتن ويجوز زيادة بسط متعلق بها (قوله بالموجب) يقتض الجم (قوله وزيادة بالجر عطفا
على نقد ويحصل نصه على انه مفعول لعمه لعمته (قوله المستوعب) بكسر الميم نصت لكتابي وقوله بآلم
يوجد الخ متعلق بالمستوعب وما اقمه على الاستيعاب (قوله ومنه) اى من الفرق (قوله ان الحكم) الى
قوله فلو حكم في النية (قوله بخلافه) اى الحكم (قوله فانه) اى الحكم بالصفة (قوله لم يكن للحقن الحكم
من رجوع الاصل) اى فرجوع الاصل من الآثار التابعة فيشمله الحكم بالموجب دون الحكم بالصفة
تختلف ملك ذلك الموهوب الخاص فانه من الآثار الموجودة فيشمله الحكم بالصفة ايضا اه سم (قوله)

لا المعنى المفهوم من قوله الآتي في الصفحة الاية والسجل ما تضمن اشهاد الخ اذا لا حكم ولا تنفيذ بل ثبوت
مجرد (قوله ولا) كاي طال نظره فالوجه الجوار فان حكم بالثبوت كان حكما بتدليلها وسماها فلا يحتاج حاكم آخر الى النظر فيها كذا قاله شارح
وقضيته ان الثبوت بلا حكم لا يحصل ذلك لكن قضية كلام غيره بل صريحه مخالفه (١٤١) وجارية شيخنا الثبوت ليس حكما بالتأب
ولما هو حكم بتدليل
الينة وقبولها وجرمان
ماشهدت به وفائدة علم
احتياج حاكم آخر الى
النظر فيها انتهت قال وفيها
لذا ثبت الحق كتبت عندى
وقف هذا على الفقراء هو
وان لم يكن حكا ككتفى
معناه فلا يصح رجوع
الشاهد بعد اختلاف ثبوت
سبه كوقف فلان لثبوته
على نظر آخر ومن ثم يمتنع
على الحاكم الحكم به حتى
ينظر في شروطه قال ايضا
والتنفيذ بشرطه الا ما غلب
في زمانه حكم وفائدة
التأكيد الحكم فيه ويجوز
تنفيذ الحكم في البلد قطعا
من غير دعوى ولا حلف في
بحر غالب بخلاف تنفيذ
الثبوت الجرد فيها فان فيه
خلافا للاوجه جواز بناء
على انه حكم بقبول الينة
والحاصل ان تنفيذ الحكم
لا يكون حكما من المقتضى الا
ان وجدت فيه شروط
الحكم عنده ولا كان اياتا
لحكم الال قطع في الفرق
بين الحكم بالموجب والحكم
بالصفة كلام طويل للسبكي
والبقي وآي زرعة وقد
جمعه كله وما فيه من نقد
ورد وزيادة في كتابي
المستوعب في بيع الماء
والحكم بالموجب بآلم
يوجد منه فاطل بانه مهم

ومنه ان الحكم بالموجب يتناول الآثار الموجودة والتابعة لها بخلافه بالصحة فانه انما يتناول الموجودة فقط فلو حكم شافى
بموجب الية للفرع لم يكن للحقن الحكم بمنع رجوع الاصل لعدم لعمه لعمته (قوله بالموجب الخ) سياتي عن

التضام على الغائب وقلة في البحر عن نص الامور اكثر الاصحاب لانه انما يراد به صحة الدعوى وقبول الشهادة فهو بمثابة سميت البينة وقبلها ولا ازام في ذلك والحكم الزام واعلاما للثبوت مع الحكم بالحكم انواع ستة الحكم بصحة البيع مثلا والحكم بوجوب الحكم بوجوب ما ثبت عندهم الحكم بوجوب ما قامت به البينة عندهم الحكم بوجوب ما شهد به على نفسه والحكم بثبوت ما شهدت به البينة وادق هذه الانواع هذا السادس وهو الحكم بثبوت ما شهدت به البينة لانه لا يريد على ان يكون حكما بتعديل البينة وقائمه عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها وجواز النقل في البلور اعلاما للحكم بالصحة او بالموجب افعى الاولين واما هذان فلا يطلق القول بان احدهما اعل من الاخر بل يختلف ذلك باختلاف الاشياء ففي شيء يكون الحكم بالصحة اعل من الحكم بالموجب وفي شيء يكون الامر بالمعكس فاذا كانت يختلف فيها وحكمها من راما كان حكمها اعل من حكمه بالموجب مثاله بيع المدير مختلف في صحته قال الشافعي يرى محضه الحنفى يرى فسادها فاذا حكم بصحة شافعي كان حكمه با اعل من حكمه بوجوب البيع لان حكمه في الاول حكم بالمختلف بقصد او في الثاني يكون حكمه به ختمالا في الثاني انما حكم بقصد اثر البيع عليه واستيعب عليه واستيعب هذا الحكم بالحكم بالصحة لان اثر الشيء انما يترتب عليه اذا كان صحيحا ومثل هذا تعليق طلاق المرأة على نكاحها قال الشافعي يرى بطلانه والمالك يرى صحته فلو حكم بصحة ما لم يكن صحيحا واستيعب حكمه به الحكم بوقوع الطلاق اذا وجد السبب هو النكاح بخلاف ما لو حكم بوجوب التعليق المذكور فانه يكون حكمه متوجها الى وقوع الطلاق قصد الاختلاف يكون لئلا ان الوقوع لم يوجد فهو حكم بالشئ قبل وجوده فلا يمنع الشافعي ان يحكم بعد النكاح ببقاء الصحة وعدم وقوع الطلاق واذا كان الشيء متفقا على صحته والخلاف في غير ما كان الامر بالمعكس اى يكون الحكم بالموجب فيه اعل من الحكم بالصحة ماله التدبير متفق على صحته فاذا حكم الحنفى بصحته لا يكون حكمه ما نأما للشافعي من الحكم بصحة بيعه بخلاف ما لو حكم الحنفى بوجوب التدبير فان حكمه بذلك يكون حكما بطلان بيعه فهو مانع من حكم الشافعي بصحة بيعه وهل يكون حكم الشافعي بوجوب التدبير حكما بصحة بيعه حتى لا يحكم الحنفى بفساد الظاهر كما قال الاشعري في لالان جواز بيعه ليس من موجب التدبير بل التدبير ليس مانعته ولا مقتضيا له نعم جواز بيعه من موجبات الملك فلو حكم شافعي بوجوب الملك فالظاهر انه يكون مانعا للحنفى من الحكم بطلان بيعه لان الشافعي حيث قد حكم بصحة البيع فمتناو مثل التدبير بيع الدار المتفق على صحته فاذا حكم الشافعي بصحته لا يكون حكمه مانعا للحنفى من الحكم بشفعة الجوار واذا حكم بوجوب البيع كان حكمه به مانعا للحنفى من ذلك ولو حكم شافعي بصحة اجارة لا يكون حكمه مانعا للحنفى من الحكم بفسخها بموت أحد المتأجرين وان حكم الشافعي فيها بالموجب فالظاهر خلافا لبعضهم ان حكمه يكون مانعا للحنفى من الحكم بالفسخ بعد الموت لان حكم الشافعي بالموجب قد يتناول الحكم بالنسحاب بقاء الاجارة ختمالا وقد بان لك ان الحكم بالصحة يستلزم الصحة بالموجب وعكسه وهذا غالب لا دائم قد يتجرّد كل منهما عن الاخر مثال تجرّد الصحة البيع بشرط الخيار فانه صحيح ولم يترتب عليه اثره فيحكم فيه بالصحة ولا يحكم فيه بالموجب ومثال تجرّد الموجب الخلع والكتابة على نحو خرافتها فاسدان ويترتب عليهما اثرهما من البيئنة والعقود ولوم مهر المثل والقيمة فيحكم فيهما بالموجب دون الصحة وكذا الربا والبرقة ونحوهما يحكم فيه بالموجب دون الصحة ويتوقف الحكم بوجوب البيع مثلا كما هو صحته على ثبوت ملك المالك وجاز تهاهليه وصحة صيغته في مذهب الحاكم قال ابن قاسم اخذ من كلام ابن شهاب والفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب ان الحكم بالموجب يستدعي صحة الصيغة وأهلية التصرف والحكم بالصحة يستدعي ذلك وكون التصرف صادرا في محله وفائده في الاثر المختلف فيه فلو وقفه على نفسه وحكم بوجبه حاكم كان حكما به بان الواقف من اهل التصرف وصيغة وقف على نفسه صحيحة حتى لا يحكم بطلانها من يرى الا بطلان وليس حكما بصحة وقفه

ونحو الوقت بما يحتاجه و أشار اليه ان المنع من تحكي في رواية الثوري والجواب بوجوب اليه بالحق والسجل ما تضمن اشهاده على نفسه ان يحكم بكذا أو فقهه ويستحب نسخان) اي كتابها (احدهما) تدفع له) بلا تخم (والاخرى تحفظ في ديوان الحكم) عتمة مكتوب عليها اسم الخصمين وان لم يطلب الخصم ذلك لا نه طريق لتد كرو مناعت تلك (وإذ احكم باجتهاد وهو من أهله او اجتهاد مقلده (ثم بان) ان ما حكم به (خلاف نص الكتاب (١٤٤) (السنة) المتروكة والاحاد (او) بان خلاف (الاجماع) ومتناخا لشرط

الوقت (أو) خلاف (قياس) (جلى) وهو ما يعم الاول والمساوى قال القرافي او خالف القواعد الكلية قالت الخفية او كان حكما لا دليل عليه اي قطعا فلا نظر لما يترتب على ذلك من التقص في مسائل كثيرة قال با غيرهم لادلة عنده قال السبكي او خالف المذاهب الاربعة لانه كالتخالف للاجماع اي لما ياتي عن ابن الصلاح (تقصه) اي اظهر بطلانه وجوب ان لم يرفع اليه (هو) وغيره بنحو تقصه او اظهره او فسخته اجماعا في مخالف الاجماع وقياسا وغيره والمراد بالنص هنا الظاهر على ما في المطلب عن النص لامتنازه الحقيقي وهو ما لا يحتل غيره ويؤيده قول السبكي في بان الخطأ قطعا او قلنا نقض الحكم قال اما مجرد التعارض لقام بعده الحكم بخلاف ما قامت به السنة التي حكم بها فلا تغل فيه والى ترجيح انه لا نقض فيه واطال في تقريره وكان هذا معنى على ما يأتي عنه قيل فصل القاتم مع

(قوله على ما يأتي عنه قيل فصل القاتم) عبارة هناك ولو قامت بينه باجتهاد نحو يتم بيع ماله وان قيمته مائة وخمسون فباعه بتم به وحكم حاكم بصحة البيع ثم قامت اخرى بانه بيع بلا حجة او بان قيمته مائتان فنقض الحكم وحكم بفساد البيع عند ابن الصلاح قال لانه انما حكم بناء على سلامة البيعة عن المعارض ولم تقسم فهو كالأزيلت بد داخل بينه خارج ثم اقام ذو اليد بينه فان الحكم ينقض للأمر عا له السبكي قال لان الحكم لا ينقض بالشك اذ التزم بحس وتعيين وقد طلع بينه

بيان ان الحق في ذلك انه ان قطع بما يوجب بطلان الحكم الاول أبطل والا فلا يعل (قوله) انهم صرحوا بتبين بطلانه اذا بان فسق شاهده او وجوه او نحو ذلك لكن لا يرد هذا على السبكي لان هذا ليس معارضا بل راءه شأن ما يترتب ويدخل في قوله باجتهاد خلافا لما أورده عليه من الحكم بنص ثم بان نسخه او خروج تلك الصورة عنه بدليل وينقض اي لا يملكه بانها تصدق امامه لا نه (الملك) في الشارح باله (الملك) كذا في اسرار الوثوق اذ التزم بحس وتعيين وقد طلع بينه

حكم غير متبرع بخلاف المعتد عند أهل المذهب أى لا يلزم برق عن رتبة التقليد وحكم من لا يصلح للتضامن وإن وافق المعتد أى ما لم يكن قاضى ضرورية لأمره بغيره حكمه بالمعتد في مذهبه وقيل لا فى إن الإصلاح الإجماع على أنه لا يجوز الحكم بخلاف الراجح في المذهب وبعدم الجواز صرح السبكي في مواضع من فتاويه وفى الواقع وأما وجوب ذلك من الحكم بخلاف ما أنزل الله أو وجب على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقليد فيما يجب عليهم العمل وبه يعلم أن مراد الأولين (١٤٥) بعدم الجواز عدم الاعتدال به فيجب

تقصه كإمام عن أصل الرخصة قال إن الإصلاح وتبعوه وينفذ حكم من له أهلية الترجيح إذا رجع قولاً ولو مرجحاً في مذهبه دليل جيد وليس له أن يحكم بشأه أو غريب في مذهبه إلا أن ترجمه عنه ولم يشرط عليه التزام مذهب بالفظ أو العرف كقولهم على قاعدة من تقدمه قال ولا يجوز إجماعاً تقليد غير الآئمة الأربعة في تنهاؤهم لإفتاء بخلاف غيرهما أو سبقه إلى صحة ذلك الاستثناء المأوردى وعالقه ابن عبد السلام ومرآة لذلك من يدق بالنبوي ولو حكم حاكم بالصحة في قضية من بعض وجوه اشتكت عليها فلخالفه الحكم فسادها من وجه آخر كصغيرة زوجه غير مجبر بغير كسوف يومه للتسجيل بالنقض إن جهل بالنقض قاله المأوردى قال السبكي وفى قض حكم غيره مثل عن مسنده وقوله لا يسأل القاضي عن مسنده محله إذا لم يكن حكم نقضاً أى وعمله أيضاً إذا لم يكن ناقضاً

(قوله حكم غير متبرع) وسيأتي حكم المتبرع في قوله قال إن الإصلاح وتبعوه الخ. قوله حكم من لا يصلح (الخ) عبارة للمنفى والامتنى ولو قضى بصحة النكاح بلاولى وبعدمه من لا تخيل شدته كما سبق لم ينقض حكمه كعظم المسائل اختلف فيها (نتيجه) هذا كلام الصالح لانتفاء أمان لم يصلح له فإن أحكامه تنقض وإن أصاب فيها لا يهاصدت عن لا ينقض حكمه ويؤخذ من ذلك أنه لو ولا مؤثر شوكه بحيث ينقض حكمه مع الجهل أو نحو ما أنه لا ينقض ما أصاب فيه وهو الظاهر كما جرى عليه ابن المقرئ (قوله فيما يجب عليهم) أى المجتهدين (قوله وبه) أى بكلام السبكي (قوله كقولهم) أى قولهم ولو لم ينفى عقد التولية (قوله من تقدمه) الأول الخطاب (قوله قال) أى ابن الصلاح (قوله ذلك الاستثناء) وهو بخلاف غيرهما (قوله ومرآة) أى فى الفتوح فى التقليد (قوله وبزومه التسجيل الخ) أى يكون التسجيل الثانى ميلاً للاول كان الحكم الثانى ناقضاً للحكم الاول أه معنى (قوله إن جهل بالنقض) فأن لم يكن قد سجل بالحكم لم يزمه ما لا إجمال بالنقض وإن كان الأجمال بأولى أه معنى (قوله حكم غيره) وكذا حكم نفسه فى قضى الضرورة أخذاً عامراً وقضى (قوله) سئل عن مسنده لوقال نقضت بحجة أوجبت النقض شرعاً وامتنع من بيان ذلك قبل نقضه أخذاً عامراً (قوله كما مر أول الباب) أى مع تنقيده بما إذا لم يمتدحى السؤال (قوله لا ما بان) أى إلى قوله وخبر امرت فى المنفى وإلى قوله وغيره فى النهاية لا قوله جزم إلى أنكره (قوله لا احتمال) أى العاروق وهو كثرة الاقتيات بالردود النذرة ولا يبعد تأييده فى الحكم أى بنى البرية عن النذرة أه معبر (قوله فلا ينقضه الخ) بولو قضى قاض بصحة نكاح المفقود زوجها بعد أربع سنين ومدة العدة أو بنى خيار المجلس أو بنى بيع الرمايا أو يمنع القصاص فى القتل بمنفرد أو بصحة بيع أم الولد أو نكاح السفار أو نكاح المتعة أو بوجوب الرضاع بعد حرولن أو نحو ذلك كقتل مسلم بدمى وجرمان التوارث بين المسلم والكافر قضاؤه كالنقض باستصحاب قاسد وهو أن يستحسن شيء لا يبرهن فى النفس أو لعادة الناس من غير دليل أو على خلاف الدليل لا يبرهن منتهى ما إذا استحسن الشيء لدليل يقوم عليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس فيجب متابعتهم لا ينقض منى وروى عن مع شروعية (قوله فيما بان) أى فى خلاف ظاهره أى بأن ترتب الحكم على أصل كاذب كعبادة زور أو أسنى ومنه (قوله لعل بعضكم الخ) وأوله كما فى الأسنى إنما أنا بشر وانكم تقتضون إلى ولعل الخ (قوله الحسن) أى أقدر أه حش عبارة الرشيدى أى يبلغ وأعلم أه (قوله وخبر الخ) بالخبر عطف على خبر الصحيحين كاهوهم يصنع النهاية (قوله امرت أن أحكم بالظاهر) عبارة النهاية أمرنا باتباع الظواهر أه (قوله جزم الحافظ الخ) عبارة النهاية لكن جزم الخ (قوله أنه) أى خبر امرت الخ (قوله المزى) بكسر الميم أه نهاية (قوله ولعله الخ) أى إنكار المزى (قوله) الأقل على عيب فمما يداه علم وإنما نقض فى المقضى عليه لاجل البدأى الثانية يتقبل إلى آخر ما أطال به هناك ومنه هذا الذى يمتنع اعتداله أخذاً من تعليل السبكي بالشك حل الاول على ما إذا ثبتت العين بصفتها وطلع بكذب الاول والثانى على ما إذا ثبتت ولا توافقت ولم يقطع بكذب الاول واعتمد شيخنا كلام ابن الصلاح ورد كلام السبكي الخ أه باختصار فرأجه (قوله غير متبرع) أخرجه حكم المتبرع بما ذكره سبكي فى قوله قال إن الإصلاح وتبعوه الخ (قوله) وكذا أنكره المزى بكسر الميم ش م

(١٩ - شروانى وابن قاسم - حاشى) أوجاهل كما مر أول الباب (لا) ما بان خلاف قياس (خفى) وهو ما لا يبعد احتمال الفارق فيه كقياس النذرة على البرقى الرابح جامع العلم فلا ينقضه لاحتماله (والنقض) أى الحكم الذى يستفاده القاضي بالولاية فيما باطن الامر فيه بخلاف ظاهره تنفيذاً كان أو غيره (ينفذ ظاهره لا باطناً) فالحكم ببشادة كاذبين ظاهرهما العدالة لا يفيد الحل باطناً لال لا يمنع تحب الصحيحين لعل بعضكم أن يكون المنى بغيره من بعض قاضيه بغير ما أجمع منه من نصيبته له من حق أخيه بغيره فلا يأخذها قاضاً أصح له فلهذا نثاره وغيره أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر جزم الحافظ السرائرى بأنه لا أصل له وكذا أنكره المزى وغيره ولم يعلل

حيث نسبة هذا اللفظ مخصوصه اليه صلى الله عليه وسلم أمامته فهو صحيح منسوب اليه صلى الله عليه وسلم أخذ من قول المصنف في شرح مسلم في خبرنا في أمور ان أعقب عن قلوب الناس ولا شق يملونهم معناه في أمرت ان أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر كما قال صلى الله عليه وسلم اه وبجارة الام عقب حديث الصحيحين المذكور فأخبرهم صلى الله عليه وسلم أنه لا يقضى بالظاهر وان أمر السرائر إلى الله بل قبل ان عدايل الاجماع على معناه وبجارتها جموعا على ان احكام الدنيا على الظاهر وان أمر السرائر إلى الله يتصور هذا كله بتبيين رد إطلاق أولئك الحفاظ أنه لا اصل له ويلزم المحكوم عليها (١٤٦) بنكاح كاذب الحرب يلز القتلى إن قدرت عليه كالأصائل على البضع ولا نظر لكونه

يمتد الاباحة كما يجب دفع الصبي عنه وإن كان غير مكلف فان اكرهت فلا إثم ولا مخالفت هذا قولهم الاكره لا يبيع الزنا لشبهه سبق الحكم على ان بعضهم قيد عدم الاثم بما إذا رطحت حتى لم يبق لها حركة لكن فيه نظر إذ لو كان هنترادالم يفرق بين ما هنتر الاكره على الزنا لان عمل حرمه حيث لم يربط كذلك فالزنا رطحت فزنا عند الشيخ ابن حامد ووطء شبهة عند غيره وهو الاصح لان ابا حنيفة رضى الله عنه يجعلها منكوبة بالحكم ورجح الزركشي كالزنى الاول فالاول والشبهة انما تراعى حيث قوى مدر كها لا كبداهة اما باطن الامر فيه كظاهره فان لم يكن في عمل اختلاف المجتهدين كالسلبط على الاخذ بالشبهة الذى لم يترتب على اصل كاذب فخذ باطنا ايضا وكذا ان اختلف فيه كشفة الجوار فيفند باطنا ايضا على المستؤمن

أخذ من قول المصنف (الخ) قد يقال ان آخر هذا القول أى قوله كما قال الخ يفند ذلك اللفظ بخصوصه منسوب اليه صلى الله عليه وسلم (قوله في خبرنا في أمور الخ) أى فى تفسيره (قوله معناه الخ) مقول المصنف (قوله وبجارة الام الخ) بالجر صلقا على قول المصنف ويحتمل أنه مبتدأ خبره عذوف أى تنيد ذلك ايضا أو خبره قوله فأخبرهم الخ (قوله أولئك الحفاظ) لم يسبق فى كلامه منهم غير الحفاظ العراقي (قوله ويلزم المحكوم عليها) إلى قوله فان اكرهت فى النهاية وإلى قوله ومن ثم فى المعنى إلا قوله ورجح الزركشي إلى ما ماضى الامر (قوله ويلزم المحكوم عليها الخ) أى ولم يعمل المحكوم له الاستمتاع بما أمضى (قوله يلز القتلى الخ) ومنها من صرفت وقوع الطلاق على زوجها ولم يملكها الخلاص منه أم عرش (قوله إن قدرت عليه) أى ولو بس من أمنين طريقا أم عرش (قوله لكونه) أى طالب الرطه (قوله كما يجب الخ) علة لقوله ولا نظرا (قوله دفع الصبي) أى أو المجنون عنه أى البضع أم معنى (قوله لشبهه سبق الحكم) علة لعدم المخالفة (قوله على ان بعضهم) وهو الاستوى أسنى ومعنى (قوله فان وطئت الخ) أى المحكوم عليها بنكاح كاذب عبارة المعنى والروض مع شرحه وفى حده بالوطء وجهان أو جعلها كاجرم بمصاحب الآثار وإن المقرى عدم الحد لان ابا حنيفة يجعلها منكوبة بالحكم فيكون وطؤه وطائى نكاح مختلف في صحت ذلك شبهة فإن كان أى المحكوم به حلالا حاله وطؤها باطنا لم تكن منه لكنه يكره لا يضر من نفس الشهمة الحدويق التوارث بينها لا التفتة للعلو لقوله نكحت آخر فوطئها جاعلا بالخال فبعضه فحرم على الاول حتى تنقضى المدة أو طأوا نكحها أحد الشاهدين ووطئها فكذلك فى الاشبهه عند الشيخين أم (قوله الاول) أى كونه وطئها زنا وقوله لا أى الاخرى والزر كشي (قوله اما ما باطن الامر) إلى قوله ومن ثم فى النهاية (قوله كظاهره) أى بان ترتب على اصل صادق أم معنى (قوله الذى لم يترتب على اصل كاذب) أى فان ترتب على اصل كاذب كشهادة زور فكذلك الاول أم نهاية أى كالمخالص الذى يقضه الحاكم غيره عرش (قوله فيفند باطنا ايضا الخ) أى وإن كان لمن لا يفتقده لينتق الكلفه ويتم الانتفاع معنى وأسنى (قوله ومن ثم الخ) عبارة المعنى فلو حكم حتى لتعاقب بشبهة الجوار أو بالارت بالرحم له الاخذ به اعتبارا بقيدده الحالك لان ذلك يجتهد فيه والاجتهاد إلى القاضى لا إلى غيره معنى وأسنى (قوله وجاز لتعاقب الشهادة الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو شهد شاهد بما يفتقده القاضى لا لاصاحد كشافى شهد عند حتى بشبهة الجوار قبلت شهادته لذلك قال الاستوى ولشهادته بذلك سالان أحد هان يشهد بنفس الجوار وهو جائز ثانيا ان يشهد باستحقاق الاخذ بالشبهة أو بشبهة الجوار وينبى عدم جوازده لاعتقاده بخلافه أم زاد المعنى وهذا لا يأتى مع تعليمه المذكور أم (قوله كان له) أى الشافعى (قوله نعم ليس له دعوى الخ) هل الاقتصار رواية الحديث كذلك يتأمل أم حسب (قوله على مرتدا الخ) أى على ارتداده (قوله ايضا) أى كجواز الشهادة بشبهة الجوار (قوله فوفسخ نكاح امرأه الخ) لعل هذا فى فسخ لا يسوغه الشافعى ولا فلا حاجة إلى الاستناد بحكم الحنبلى بصحته أهم (قوله فوفسخ نكاح امرأه الخ) لعل هذا فى فسخ لا يسوغه الشافعى ولا فلا حاجة إلى الاستناد لحكم الحنبلى

ثم حل الشافعى طلبها من الحنفى وإن لم يقلد ابا حنيفة لان من عقيدة الشافعى جاز ان التفرد باطنا يستلزم الحل فلم يأخذ حرما فى اعتقاده ومن ثم لم يجر للحنفى منه من طلبها وجاز للشافعى الشهادة بالكن لا بصيغة أشهد أنه يستحقها لأنه كذب كأنه لا حضور ونكاح بل لا إلى قلد أو أراذ حفظ الواقعة نعم ليس له دعوى ولا شهادة على مرتد عن مرتد من لا يرى قبول توبه كافى عليه لان امر الدماء اعظم وجاز ايضا الحالك كشافى انتهى اليه ما لا يراه من احكام مخالفة تنقذها الزام العمل بها فوفسخ نكاح امرأه أو نحو لمراد أو حكم حنبلى بصحة أحد هانم رفعت امرها للشافعى ليرد وجهها فى الاولى من آخر وفى الثانية من زوجها من غير محلل

جاء ذلك خلافاً لآل العباد في الثانية لما مر من أنه يرى توحيدكم المخالف باطناً وكمكم المخالف فيما ذكر أيا به إن كان منتهى اهتكم كما هو ظاهر ما عتبر أن البرية بعيدة لا بعيدة من انتهى اليحكم ويظهر أنه لا أثر لكون المخالف يقتضيان الحكم إنما ينفذ ظاهر اقطاب البرية في هذا اعتقاد للمضى اليه كالشافعي ويقرر بان هذا هو الميعق للاقدام على العمل بقضية حكم المخالف ففطر لا اعتقاد الثاني في هذا انحصار صدون ماعده (ولا يقضى) أي لا يجوز له القضاء (بخلاف عليه) أي ظنه القو كدعل (١٤٧)

الفرق (بالاجماع) على نزاع فيه منشؤه أن الوجه هل يخرق الاجماع والوجه أنا إن قلنا لازم المذهب مذهب نخرق قول الامور الاصح فلا وذلك كما إذا شهد ابرق أو تكاح أو ملك من مسلم حره أو يئوتها أو عدم ملكه لانه قاطع بطلان الحكم بحيث والحكم بالباطل حرم ولا يجوز له اقتضا في هذه الصورة بعلمه لمعارضه البينة له مع عدالتها ظاهراً ولا يلزم من علمه خلاف ما شهدا به تعمدما الفسق لها وبه فارق قولهم لو تحقق جرح شاهد يرد دمار حكم بعلمه المعارض لهادتها قبل صواب البين بما علم خلافاً قان من يقضى بشهادة من لا يعلم صدقها ولا كذبها قاض بخلاف علمه هو نافذ اتفاقاً له وهو عجيب فانه فرضه فيمن لا يعلم صدقاً ولا كذباً كيف يصح أن يقال إن هذا يقضى بخلاف علمه حتى رد على المتن فالصواب صحه عار به ثم رايت البقيني رده بما ذكره فقال هذا الاعتراض غير صحيح لان الذي يقضى به هو ما

جاء ذلك (أي الترويج المذكور (قوله من أنه) أي الشافعي (قوله وكمكم المخالف) خبر مقدم لقوله أيا به (قوله فيا ذكر) أي في الفتوى باطناً وجواً للتنفيذ والزام العمل (قوله أيا به) أي قول المخالف ثبت عندي ونحوه أو سيدهر (قوله منتهى) أي المخالف (قوله بان هذا) أي اعتقاد أن الحكم المترتب على اصل صادق ينفذ باطناً ايضاً (قوله أي لا يجوز) إلى قوله ولا يلزم في التاية إلا قوله هل ماله إلى وذلك (قوله أي ظنه الخ) لعل الارجح تفسير العلم بما يشمل العلم والظن إذ قد يحصل له حقيقة العلم أو الظن لا ينحصر الظن بخروج العلم اه سم (قوله على نزاع فيه منشؤه الخ) عبارة للمضى اعترض على المصنف دعواه الاجماع وجه حكاه الماوردي بأنه يتحكم بالعهدة المخالفة لعله وأجيب بان لا خلافاً فإن الارجح تقدس في الاجماع بنادى ان لازم المذهب هل هو مذهب أو لا والارجح أنه ليس بمذهب فلا يقدح اه (قوله وذلك) أي خلاف علمه (قوله لا تماطع الخ) علة في المتن (قوله في هذه الصورة) أي فيما لو قامت عنده بينة بخلاف علمه اه معنى (قوله لمعارضه البينة الخ) فيتم عليه الحكم بشئ منهما اه معنى (قوله خلاف ما شهدا به) مفعول علمه وقوله تعمدما الخ فاعل لا يلزم وقوله المنسق الخ نعمت تعمدما (قوله هو به) أي بقوله ولا يلزم من علمه الخ (قوله هو صواب المتن) إلى قوله انه في المتن (إلا انتقال الأولى ان يعلم بما يعلم خلافاً كما لو ردى وغيره فان الخ (قوله وهو عجيب الخ) أقول لقائل أن يقول ليس بمعجب لان قوله بخلاف علمه في المتن من قبيل السلب البسيط لانه في المتن معنى ما لا يوافق علمه من المشهور صدق السلب مع انتفاء الموضوع فالأوافق علمه صادق مع انتفاء علمه بالقضاء بخلاف علمه يصدق بالقضاء بشهادة من لا يعلم صدقها ولا كذبها اه سم ولأن ما تنع قوله لا تماطع المتن الخ بأن المتبادر من خلاف العلم ضد العلم فيقتضى تحقق العلم ونما يظهر ما قال المصنف بنسب علمه والفرق بين التميزين ظاهر (قوله صدق الخ) مفعول لا يعلم (قوله لا صدقهما) عطف على ما شهدان به لكن ما يفهم من أنه لو فرض كونه حكوماً به لما صح الترويج الا في نظر (قوله عامر) أي في الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالصحة (قوله تضمن) أي حكم الشافعي المذكور (قوله وان لم يذكره) أي الا بطلان (قوله وقت الحكم بها) فاعل دخل والضمير للآثار (قوله فان من آثارها ما أن الطلاق السابق الخ) يتأمل هذا الكلام وبراهين فان الصحة لا تاتى الوقوع المعلق بها بل تقتضيه كافتضاء الشرط للجرا اه سم أقول قد مر عن المتن ما يوافق كلام الشارع وايضاً حاشية قول المتن وسجلاً بما حكم الخ ان قوله فان الصحة لا تاتى الخ تنوع بالنسبة إلى عهدة الحاكم الشافعي فان صدقته عدم تأثر التكاح بالتعلق السابق عليه (قوله مثلاً) أي أو مالكي (قوله جاز الشافعي الخ) خلافاً للفتنى كما مر في حاشية أو سجلاً بما حكم الخ

بصحت (قوله أي ظنه الخ) لعل الارجح تفسير العلم بما يشمل العلم وبشمل الظن إذ قد يحصل له حقيقة العلم أو الظن لا ينحصر الظن بخروج العلم (قوله وهو عجيب) أقول لقائل أن يقول ليس بمعجب لان قوله بخلاف علمه في المتن من قبيل السلب البسيط لانه في المتن معنى ما لا يوافق علمه من المشهور صدق السلب البسيط مع انتفاء الموضوع فالأوافق علمه صادق مع انتفاء علمه بالقضاء بخلاف علمه يصدق بالقضاء بشهادة من لا يعلم صدقها ولا كذبها اه سم ولأن ما تنع قوله لا تماطع المتن الخ بأن المتبادر من خلاف العلم ضد العلم فيقتضى تحقق العلم ونما يظهر ما قال المصنف بنسب علمه والفرق بين التميزين ظاهر (قوله صدق الخ) مفعول لا يعلم (قوله لا صدقهما) عطف على ما شهدان به لكن ما يفهم من أنه لو فرض كونه حكوماً به لما صح الترويج الا في نظر (قوله عامر) أي في الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالصحة (قوله تضمن) أي حكم الشافعي المذكور (قوله وان لم يذكره) أي الا بطلان (قوله وقت الحكم بها) فاعل دخل والضمير للآثار (قوله فان من آثارها ما أن الطلاق السابق الخ) يتأمل هذا

يشهدان الا صدقهما ظم يقض حجتاً بخلاف علمه ولا بما يعلم خلافاً فالعبارتان مسترطان اه (فرع) علم عامر أن من قال ان تزوجت ثلاثة فهي طالق ثلاثاً فزوجها وحكمه له شافعي بصحة التكاح أو موجه تضمن الحكم ابطال ذلك التعلق وإن لم يذكره في حكمه لان المعتمد أن الحكم بالصحة كالحكم بالموجب في تناول جميع الآثار المختلف فيها لكن إن دخل وقت الحكم بها كما هنا فان من آثارها ما أن الطلاق السابق لتعليق التكاح لا يرفع مولو حكم حتى مثلاً قبل المقد بصحة ذلك التعلق جاز الشافعي

عقب العقدان عنكم بالنائه
 لانه ليس تقضا له لعدم
 دخول وقته لانه في الحقيقة
 فتوى لاحكم اذ الحكم
 الحقيق الممتنع تقضه انما
 يكون في واقع وقته دون
 ما سبق لعدم تصور دعوى
 ملزمة به والحكم في غير
 الحسبة انما يعتد به بعدها
 اجماعا على محاكمه غير
 واحد من الحقيقة نعم ان
 ثبت ما قبل من المالكين
 العناية انه قد لا يتوقف
 عليها وانه قد يسوغ على
 قواعده مثل هذا الحكم
 لم يبعد امتناع تقضه حيث
 ومر في الطلاق ماله تعلق
 بذلك (والاظهر انه) ان
 القاضي ولو قاضي ضرورة
 على الاوجه (بعض بملة)
 ان شاء اي بطله المؤكد
 الذي يجوز له الشهادة
 مستندا اليه وان استفاده
 قبل ولايته واشتراط القطع
 ومنع الاكتفاء بالظن
 مطلقا ضيق من ماله
 الائمة بان يدعي عنه مال
 وقدرة اقرضه باقول
 سمعه قبل اقرله به مع
 احتمال الایراء او غيره ولو
 سمع ذاتا برأى مدنيته فاخبره
 فقال مع ابرأه مدنيته باق على
 حمله

(قوله عقب العقد) لعله ليس يقيد (قوله) لانه ليس تقضا له لعدم دخول وقته لانه (خ) فيه تقديم وتأخير
 وحق المقام ان يقال لانه في الحقيقة فتوى لاحكم لعدم دخول وقته فليس الغاؤه تقضا للحكم اذ الحكم
 الحقيق (خ) (قوله) لعدم دخول وقته اي الحكم بصحة التطبيق (قوله) لانه (خ) يتامل هذا التعليل ولعل
 الاسبق بل هو في الحقيقة (خ) (قوله) في واقع وقته اي في امر تحقق وقت الحكم (قوله) بعدها اي الدعوى
 المنزعة (قوله) عن المالكية او الحنابلة (عبارته في الطلاق عن الحنابلة) وبعض المالكية (امر) (قوله) لم يبعد
 امتناع تقضه) هو متوجه لا ينبغي المدلول عنه ولا ينافيه الاجماع المذكور لان قائل ذلك لا يسلبه فليتأمل انه
 سم ومر من المعنى ما رقت (قول المتن) والظاهر انه يقضي بملة) لانه اذ الحكم بما يفيد الظن وهو الشاهدان
 او شاهدان يمين فبالعلم اولى لكنه مكروه كما اشار اليه الشافعي في الام ولا يقضي بملة جزا لاصله وفرعه
 وشريكتي في المشترك معنى واسنى (قوله) ولو قاضي ضرورة (خ) وقا قال لاسنى والمعنى في غير الفاسق وخلافا
 للنباية عبارته اي القاضي المجتهد وجوب الظاهر التقوى والورع ندبا اما قاضي الضرورة فيمتنع عليه
 التقضاء بحق لو قال قضيت بحسبة شرعية او جبت الحكم بذلك وطلب منه ان مستند له من ذلك كان امتنع
 وندما ولا يسلب به كاقى به الوالد رحمة تعالى تباعض المتأخرين اه وبعبارة الاولين قال الاذرى
 واذا قلنا احكام القاضي الفاسق للضرورة كما مر فينبغي ان لا يفتقد تقضاؤه بملة بخلاف اذا ضرورة الى
 تنفيذ هذه الجزية النادرة مع فسقه الظاهر وعدم قبول شهادته بذلك قطعا اه (قوله) ان شاء) اي قوله كما
 قاله الماوردي في النباية الا قوله واشتراط القطع الى من هو مولى قول المتن ولوراي المعنى الا قوله ذلك
 وقوله تبعه الى قال بقوله هو احتياط لا بأس به وقوله فلا تناقض الى المتن وقوله كما اذا الى اما حدود
 الادمين (قوله) اي بطله المؤكد (خ) كشهادة البؤى التصرف مدة طويلة بلا معارض وكثرة باطن المعسر
 ومن لا وارث له نحو ذلك لا يكتفى في ذلك اي في الحكم بالمعسر بمجرد الظن ونما يقع في القلوب بلا اسباب
 لم يشهد الشرع باعتبارها هذا كله فيما عليه بالمشاهدة اما ما عليه بالثبوت فهو اولى لان المحذور ثم التهمة فاذا
 شاع الامر زال السواخار البقنى التفصيل بين اثبات الظاهر لكل احد كوجوده بندا فيقضى به قطعا
 وبين اثباته المختص فيخرج به على خلاف القضاء بالمعسر (قوله) اي بطله (خ) الاصوب ان يقول لاي
 بالاغم من عليه حقيقة وظنه المؤكد اه سم (قوله) وان استفاده) اي العلم قبل ولايته او في غير محل ولايته
 وسواء كان في الواقعة يتقدم لا معنى واسنى (قوله) مطلقا) مؤكدا كان ام لا (قوله) ومن ثم) اي من اجل
 ان المراد بالمعسر الظن المؤكد او من اجل ضعف منع الاكتفاء (خ) (قوله) مثله) اي القضاء بالمعسر اه اسنى
 (قوله) بان يدعي عنه (خ) عبارة لاسنى بما اذا ادعى عليه مالا وقد رآه القاضي اقرضه ذلك او سمع المدعي عليه
 اقر بذلك اه (قوله) مع احتمال الایراء مدنيته) اي فجرد رؤية الاقراض وسماع الاقراء لا يفيد العلم
 بثبوت المحكوم به وقت القضاء اه اسنى (قوله) ابرأ مدنيته) بومثله بالاولى ما اذا اقره لادين له عليه كالا يفتى
 وقوله فاخبره بذلك لعله مثال اه رشيدى (قوله) فاخبره) اي اخبر القاضي المدعي بالابرأ (قوله) فقال مع
 ابرأه (خ) عبارة المعنى فقال اعرف صدور الایراء منه ومع ذلك فدينه باق على (قوله) حمله) به يؤخذ
 من هذا جواب حاد يوقع السؤال عنها هي ان شخصه لادين على آخر فاقر الدائى بوصول حقه له من المدين
 عند جماعة ثم بلغ المدين ذلك فقال جزاء الله خير افاته اقر جملا مع بقاء حقه بذمتي وانه لم يصل اليه من شيء

الكلام وراجع فان الصحة لا تاتى في الوقوع الملق به ليل تقضيه كاستقصاء الشرط الجزاء (قوله) ومر في الطلاق
 (خ) عبارته هناك في فصل خطاب الاجنبة بطلاق وتعليقه بنكاح وغيره لئلا يمتنع ولو حكم بصحة تطبيق ذلك
 قبل وقوعه عما كبره امتنع لانه اقامه لا حكم اذ شرطه اجماعا كما قاله الحنفية وغيرهم وقوع دعوى ملزمة
 وقبل الوقوع لا يتصور ذلك نعم نقل عن الحنابلة وبعض المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعليه
 لا ينقض حكم بذلك صدور عن برى ذلك كاهو اوضح اه قوله كاهو اوضح هو متوجه لا ينبغي المدلول عنه ولا
 ينافيه نقل الاجماع المذكور لان قائل ذلك لا يسلبه فليتأمل (قوله) اي بطله (خ) الاصوب ان يقول لاي بالاغم

وليس دلي خلاف العلم لان اقراره المتأخر عن الابرار دافع له ولا بد ان يصرح بمستندة فيقول علمت ان له عليك ما ادعاهم فنفيت او حكمت عليك بعملي فان ترك احد هذين التفتين لم ينفذ حكمه كما قاله الماوردي ويومئذ يوالوا (١٤٩) باستغراب ابن ابي الدلم قال ابن

عبد السلام ولا بد ان يضمن
كونه ظاهر التقوى والورع
اه وهو احتياط لا بأس به
ويقضي بعملي في المرح
والتمديد والتوقيف قطعا
وكذا على من اقر بمجلسه
اي واستمر على اقراره
لكنه قضاء بالافرار دون
السلطان انكر كان قضاء
بالمع فلا تفتن في كلامها
كاد به باليقين على الاستوى
ولو رأى وحده هلال
رمضان نفى به قطعا بناء
على ثبوته بواحد (الافق)
(حدود) او تمايز (الله)
تعالى كحدوثا او عارية
او سرة او شرب لمقسطها
بالبيعة مع تدبيرها في
الجملة نعم من ظهر منه في
مجلس حكمه ما يوجب
تعزير اعزوه وان كان قضاء
بالمع قال جميع متأخرون
وقد حكم بعملي في حدقه
تعالى كما إذا علم من مكلف
انه اسلم ثم اظهر الردة
فيقتض عليه بموجب ذلك
قال باليقين وكذا اذا اعترف
في مجلس الحكم بموجب
حدوله لم يرجع عنه فيقتض
فيه بعملي وان كان اقراره
سرا لم يجر فان اصرفت
قارجهما ولم يقيده بحضوره
الناس وكذا اذا ظهر منه في
مجلس الحكم على رؤس
الشهاد تعزيره وشرب

وهو انه يعمل بقول المدين ويعمل قول الدائن وصل الله على انا مقر على رسم القبالة مثلاً وان وصلني على
معنى انه لا يصل او عدني ونحو ذلك من (قوله) وليس الخ) اي ليس عمل القاضي باقرار المدين وحكمه عليه
بما اقر به قضاء على خلاف العلم اه معنى (قوله) لان اقراره المتأخر الخ) عبارة المفتي لان قرار المحكم
المتأخر عن الابرار تقديره حكم الابرار فصار العمل به لا يلتزم ولا باقرار المتقدم اه (قوله) دافع له
لعل المراد انه متضمن للاعتراف من المدين بعدم صحة الابرار او بمعنى ان دينه ثابت على ان نظيره بان محمد
بعد الابرار مثله والاقرار بما بعد هو غير جاز لا ترفع اه حشر (قوله) ولا بد الخ) اي في القضاء بالعلم (قوله)
بمستندة اي بان مستندة عليه بذلك اه اسق (قوله) فيقول دلست انما الخ) عبارة الاسق والمفتي فيقول قد
علمت الخ (قوله) ولا بد الخ) ظاهره هو الوجوب ويصرح بقول المفتي والاسق وشرط الفقيه عن الدين
في القواعد ان الحاكم ظاهر التقوى والورع اه وتقدم ان النهاية جرت على تدبيره واليه يقول الفاسح
وهو احتياط الخ (قوله) ويقضي بعملي الى ان يفتن في النهاية لا لانه فلا تفتن في لو لو رأى وحده (قوله) وكذا
على من اقر بمجلسه الخ) عبارة المفتي (قوله) بمجلسه) عبارة تشرح الرخص بمجلس حكمه بعد الدعوى اه
ولعل المراد بمجلس حكمه ما فيه من ثبت به الاقرار اه ومن استقن اي باليقين من عمل الخلاف بالقضاء بالمع
صو راجدا ما لم اقر بمجلس قضاء الخ) ثانيا لوعلم الامام استحسان من طلب الزكاة جاز الدفع له ثالثا
لومان القاضي لو كان له احصاء ما لا يخرج على الخلاف في القضاء بالمع رابعها ان يقر عنده بالطلاق الثلاث
ثم يدين روجهما عا مسان يدعي ان فلا تفتن في ابا هو يعلم انه قد نذر اه (قوله) لكنه قضاء بالافرار الخ)
نعم ان يقر عنده سرا فهو بالمع لا في الاقرار اه اسق (قوله) في كلامهما اي الشيعين (قوله) الا في حدود او
تمايز الله تعالى) يخرج بعد حدود الله تعالى ولعمري انه متحققه المالية فيقتض فيها بعملي كما صرح به القاضي
الدائر اه معنى (قوله) او تمايز الى الفصل في النهاية الاقوله وان كان اقراره الواكدا وقوله دليل
حل الخلاف الى وفارقت (قوله) في الجملة) احتراز عن المستثنيات الاتية انما (قوله) من ظهر منه في مجلس
حكمه الخ) هذا على ما تقدمه في شرحه لا ينفذ حكمه لنفسه الخ) من قوله وانما جاز له تعزير من اساء اده طه
الخ) من ذلك لا بعد تكرار الا ان ما هنا تصدي به بيان الحكم ما تقدم سبق لمجرد الفرق اه حشر (قوله) بموجب
حد اي كثر باخر (قوله) ولم يرجع عنه الخ) لكن الحكم هنا ليس بالمع كما في نظيره قريبا اه رشيدى
(قوله) ولم يقيد بحضرة الناس) اي لم يقيد الاعتراف بكونه في حضرة الناس (قوله) اما حدود
الادمين) الاولى حقوق الادمي (قوله) سواء المال) اي قطعا والقود وحده القذف اي على الاظهر اه
معنى (قوله) انسان) عبارة المفتي قاض او شاهداه (قول المتن حكمه او شهادته) اي انسان بشيء اه معنى
(قول المتن او شهدت بهذا) اي تحملت الشهادة عليه كالا فتني اه رشيدى (قول المتن لم يعمل به) اي بعضهم
خطاه امعنى اي وشهادة الشاهدين بحكمه (قوله) اي لا يجوز الى قوله ولا يفتن في المفتي (قوله) الواقعة)
اي انه حكم او شهد اه معنى (قوله) ولا يفتن تذكره ان هذا الخ) ولا تذكر اصل القضية اه معنى
(قوله) لا احتمال التزوير) اي في الحالة الاولى والمطلوب الخ) في الحالة الثانية اه معنى (قوله) وخرج
يعمل به الخ) عبارة المفتي واهم قوله لم يعمل به جواز العمل به لغيه وهو كذلك في الحالة الثانية كما اذا شهد
عنده بان فلا تاحكم بكذا اعتمد اه (قوله) هل غير الخ) عبارة الرضى وشرحه فان ترقصوا شهدا على
من عليه حقيقة وظنه المؤكد (قوله) فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه) عبارة تشرح الرضى فيقول قد علمت
ان له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعملي فان اقتصر على احدهما لم ينفذ الحكم اه (قوله) وكذا من اقر بمجلسه
الخ) عبارة تشرح الرضى اما الاقرار بمجلس حكمه بعد الدعوى فالحكم به لا بالمع كما علمت ان يضمن ان

خبر احماد حود الادمين فيقتض فيها سواء المال والقود وحده القذف (ولو رأى) لانسان (ورقة فيها حكمه او شهادته او شهد) عليه أو أخبره
(شاهدان انك حكمت او شهدت بهذا لم يعمل به) القاضي (ولم يشهد) به الشاهد اي لا يجوز لكل منهما ذلك (حتى يتذكر) الواقعة بتفصيلها
ولا يكتفي تذكره ان هذا خطه فقط وذلك لا محالة التزوير والمطلوب علم الحاكم والشاهد لم يوجد مخرج يعمل به عمل غيره

إذا شهد أحدكم بحكمه (وفيها وجه) إذا كان الحكم والشهادة مكتوبين (قورقة مصونة عندهما) ووثق بأنه حطموه لم يدخله في شهادة أنه يعمل
هو الاسم لا فرق لاحتمال الريبة (١٥٠) ولا ينافي ذلك لص الشافعي على جواز اعتداله للينة في الربي نكول الخصم لا يفتن في

إن لم يتذكر قراءة ولا اسمها ولا إجازة (محفوظ عنده) أو عن غيره لأن باب الرواية واسع الخ
لذا نحل به السلف والخلف ولورأى خطب شيخه له بالإن في الرواية وعرفه جازله الاعتماد عليه أيضا (فصل في التسوية ليسو)

وجوبا (بين المحسمين) وان وكلا وكثيرا وكل خلاصا من نورمة التسوية بينه وبين خصمه وهو جعل قبيح وإذا استويا في مجلس أو رفع
ووكلاهما في مجلس أدون أو جلسا مستويين وقاموكلاهما مستويين جاز كاجته الاذخرى (فدخول عليه) بأن يأخذ لهما فيهما لا
لاحداهما قطولا قبل الآخر (وقيام لهما) أو تركه (واستماع لكلامهما) ونظر اليهما (وعلا قوجه) أو جوسه (وجواب سلام) إن سلمنا
معا (ومجلس) بأن يكون ترهما اليه في السواء أحدهما عن يمينه والاخر عن (١٥٦) يساره أو بين يديه وهو الأولى لخبر فيه

والأولى أيضا أن يكون
على الركب لانه أهيب نعم
الأولى للمرأة لترجع لانه
أسترو ويعد الرجل عنها
وسائر أنواع الأكرام فلا
يجوز له أن يؤثر أحدهما
بنسبة من ذلك ولا يجوز معه
وإن شرف بغير أو حرية أو
والدية أو غيرها لكسر
قلب الآخر وإضراره
والأولى ترك القيام لشريف
ووضيع لا يعلم أن القيام
لأجل الشرف فهو لو قام من
لم ينش عظاما فإن قام
لخصمه واعتذر له أما إذا
سلم أحدهما فقط فليست
حتى يسلم الآخر ويفتقر
طول الفصل للضرورة فأورد
يقول للآخر سلم حتى أورد
عليكما واغتر له هذا التكلم
بأجنبي ولم يكن قاطعا لرد
لذلك من ثم حكى الامام
عنهم أنهم يجوزوا له ترك
الرد مطلقا لكنه استبعده
هو والنزاع وأهم قوله
ومجلس أنه لا يتركما
قائمين أي الأولى ذلك وعليه

الح (قوله وجوبا) أي قوله واغتر له في المتي الاقوله إذا استويا إلى المتن وقوله أو جوسه وقوله لخبر فيه
لأنه يريد الرجل والى قوله ولو قرب أحدهما في النهاية الاقوله لخبر فيه وقوله من ثم لم يوافقهم (قوله ولا
قبل الآخر) عطف على قط (قوله ونظر اليهما) أي إذا اتفقتا نظر لاحدهما فيلزم للآخر اه عش
(قوله أو بين يديه) أي يجلسهما بين يديه اه سم (قوله وهو الأولى) عبارة الأولى (قوله ويعدب ان
يجلس بين يديه ليشتموا ليكون استماعه الى كل منهما سهلا وإذا تجالسا تقاربا الا ان يكونا رجلا وامراة
غير محرم فيقايضان اه (قوله وسائر أنواع الأكرام) مطوف على ما في المتن اه وشي (قوله ولا
يجزحه) أي أحدهما لا يقبل على المحسمين قبله وعليه السكينة بلا نزاع معهما واحدهما ولا سارولا
تبرولا صياح عليهما ما يشكر كاداه اه متنى وروى مع شرحه (قوله والأولى ترك القيام) اه عبارة
للمتذكر ما بين أن الدم القيام لهما جميعا لأن أحدهما قد يكون شرفا والاخر وجوبا فإذا قام لم يلزم
الوضع أن القيام لأجل خصمه فيزداد الشرف تيمنا والوضيع كسر افتراك القيام لهما اقرب الى العدل
اه (قوله لشريف ووضع) اه وفي البحري عن سم والزيادة أنه يحرم القيام لمحاكاة (قوله لانه
يملك) أي الوضع اه عش (قوله بيان) أي الحال بخلافه نية (قوله قام لخصمه) اه واعتذر له (قوله بأنه لم
انه جاز في خصوصية ويمتثل أن يكون الاعتذار واجبا اه بحري عن سم والزيادة (قوله فليست حتى
يسلم الآخر) اه في ما لو علم من الآخر عدم السلام بالردة هل يجب عليه أن يقول له سلم لا يجيبك ام لا فيه
نظروا الاقرب الأول اه عش (قوله لذلك) أي للضرورة (قوله وعليه يعمل قول الماوردي لا تسع
الدعوى) اه لا يثبت اسم (قوله فإذ يجه الرجوع للقاضي) اه ويجه الرجوع للقاضي أيضا
فيما لو قام أحدهما وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر لمع امتناعه منها اه سم (قوله
بنزول الشرف) أي موافقة (قوله تعقبا) اه عاقله (قوله الشرف) اه (قوله بخلافه) اه (قوله
بنزول المحسمين للشريف) اه (قوله فليتين) اه (قوله عكس) اه (قوله عكس) اه (قوله الأولى ذلك) اه (قوله
العكس) اه (قوله أي المجلس) اه (قوله له واعتمده لليقين في المتي الاقوله واعتدله الزركشي كالبارزي في
النهاية الاقوله وجوزا اعتدله وغيره (قوله أي المجلس) بأن يجلس مثلا المسلم اقرب اليه من الذي أسنى
ومعنى (قوله وجوبا) اه وهو قياس القاعدة الاغلبية أن ما كان منوطا منه إذا جاز وجب قطع اليد
السرقة اه معنى (قوله واعتدله الزركشي) اه واقتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه تعميم من عبر
بالجواز لانه بعد منع يصدق بالواجب كاهو القاعدة الاكثرية نهاية (قوله ليهودي) اه عبارة للمنفى نصراني
(قوله انه قال وقدر ارفع) اه أي سيدنا على كرم اقوجه (قوله لو كان خصي مسلما) اه لم حكمه
قوله ذلك اظهار شرف الاسلام ومحافظة اهل على الشرع ليكون سببا لسلام الذي وقد كان كذلك اه عش

(قوله أو بين يديه) أي يجلسهما بين يديه (قوله وعليه يعمل قول الماوردي لا تسع الدعوى) أي لا يثبت
(قوله فإذ يجه الرجوع للقاضي من غير نظر) اه ويجه الرجوع للقاضي أيضا فيما لو قام أحدهما
وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر لمع امتناعه واعتمده الزركشي كالبارزي واقتى
به شيخنا الصواب الرمي والتصير بالجواز لا ينافيه

يعمل قول الماوردي لا تسع الدعوى وهما قائمان ولو قرب أحدهما من القاضي وبعد الآخر منه وطلب الأول مجبه الآخر
اليه عكس الثاني فإذ يجه الرجوع للقاضي من غير نظر لشرف أحدهما أو خضعتان فإذ أورد بنزول الشرف إلى المحسمين تعقبا أو
إخافة بخلاف عكس فليتين قلت عن عني لأن قصد التسوية بين النظر لذلك لعدم لو قيل الأولى ذلك لم يعد (والاصح رفع سلم على ذي فيه)
أي المجلس وجوبا عند الماوردي واعتدله الزركشي كالبارزي وجوزا اعتدله وغيره لأن الاسلام يملو لامل وفي خبر البيهقي في
عاصلة كل كرم اقوجه ليهودي في درج بين يديه نائبه شريح اه قاله بعد ارفع على الذي لو كان خصي مسلما تقدمت معه بين يديه

(قول) لكني سمعت رسول الله (خ) هو على الاستبهاد (قوله) يقول لاسأووم في المجالس تمتة كافي
 المني اقضي بيني وبينه يا شريع فقال شريع ما تقول يا امير المؤمنين فقال هذه مدعي ذهب على مدعي فقال
 شريع لا امير المؤمنين هل من بينه فقال على صدق شريع فقال النصراني اني اشهد ان هذه احكام الانبياء ثم
 ارسل النصراني فاعطاه على الدر ووجهه على فرس عتيق قال الفهمي قد رايت به يقاتل المشركين عليه اه (قوله)
 وقضية كلام الرافعي لاثار المسلم في سائر وجوه الاكرام اه حتى في التقديم بالدعوى كاعتبه بعضهم وهو
 ظاهر ان قلت الخصوم المسلمون والافاظاظر خلافه لكثرة ضرر التأخير اسي ونها يقوم معنى (قوله) في سائر
 وجوه الاكرام) دخل فيه الدخول عليه لكن ينبغي ان يراد به الاذن في دخول المسلم قبل الكافر في الدخول
 دخوله فقط وفي التثنية فان كان احدهما مسلما والاخر كافرا قدم المسلم على الكافر في الدخول ورفع
 اليه في المجلس انتهى وينبغي حمله على ما قلناه من انه يقدم المسلم في الدخول اولالا في اصل الدخول اه سم
 (قوله) بان طوائف) من اصحابنا (قوله) او قاما) الى قوله هو من محبة المني لا قوله هو او قوله وقضية الى
 التناول قوله ولو قيل على النهاية لا قوله او ترد فيه الى التنازل (قوله) او قاما بين يديه) اي كما هو الغالب
 اه معنى (قول) ابن ظه ان يسكت) اي عنهما حتى يتكلا لانهما حضرا ليكلا (قوله) وله ان يقول (خ) اي
 ان لم يعرف المدعى والاوى ان يقول ذلك القائم بين يديه اه معنى عبارة سم عن ابن القتيب الاول ان
 يكون قائل ذلك القائم على راس القاضي او بين يديه اه (قوله) قاله تكلم) اي هل ان يقول له تكلم كافي
 الروضة اه معنى (قوله) جوازا) اي قبل طلب خصمه ووجوبه بان طلب اه فليؤيد على المحل (قوله) ولو
 قيل بوجوبه (خ) عبارة النهاية فالتجوز به عليه حيثنزل الالزام (قوله) حيثنزل) اي حين سؤل المدعى من
 القاضي مطالبة خصمه بالجواب وقد انصهر الامر فيه (قوله) فكذلك هذا) اي بدمه والجواب الحكم
 اه عرش اي بعد المطالب (قول) ابن ظه ان اقر ذلك) عبارة التثنية فان اقر لم يحكم عليه حتى يطالبه المدعى
 اه قال ابن القتيب لا لار الحكم حقه فيتوقف على اذنه فيقول قد اقر لك بما ادعيت فاتريد ولا يقول
 سمعت اقراره لانه ليس حكا بصحة الاقرار بخلافه قد اقر وقيل الحكم ليس للقر له ملازمة انتهى
 كلام ابن القتيب اه سم وقوله وقبل الحكم ليس له (خ) مخالف لقول الصراح كاليهاية والمني فيلزمه

(قوله) وقضية كلام الرافعي لاثار المسلم في سائر وجوه الاكرام) دخل في سائر وجوه الاكرام الدخول عليه
 لكن ينبغي ان يراد به الاذن في دخول المسلم قبل الاخر لا في دخوله فقط وفي التثنية فان كان احدهما مسلما
 والاخر كافرا قدم المسلم على الكافر في الدخول ورفع عليه في المجلس اه وينبغي حمله على ما قلناه من انه
 يقدم المسلم في الدخول اولالا في اصل الدخول واما قول الاستوى في تصحيحه ان الاصح عدم تقديم المسلم
 على خصمه الكافر في الدخول ولا تأخير رفعه عليه في المجلس فقط اه فان اراد اصل الدخول والاشكل (قوله)
 في سائر وجوه الاكرام) قال في شرح الروض اي حتى في التقديم بالدعوى كاعتبه بعضهم وهو ظاهر ان
 قلت الخصوم المسلمون والافاظاظر خلافه لكثرة ضرر التأخير اه وكذا ش مر (قوله) واعترض
 بان طوائف (خ) ترك مر (قوله) واذ جلسا او قاما بين يديه (خ) قال في التثنية فان ادعى كل واحد على
 الاخر حقا قدم السابق منهما بالدعوى فان اقتضت خصوصته سم دعوى الاخر فان قطع احدهما
 الكلام على صاحبه او ظهر منه لدوسوء ادب نهاه فان عاجز مدعي اعطى عليه متوعدة فان عاجزه اه
 (قوله) وله ان يقول ليحكم المدعى منك) قال ابن القتيب والاوى ان يكون قائل ذلك القائم على راس
 القاضي او بين يديه اه (قوله) فان عرف عين المدعى قاله تكلم (خ) قال الشيخان قال الماوردي والاوى
 للخصمين ان يستأذناه في الكلام (قوله) ولو قيل بوجوبه عليه حيثنزل لم يعد) هو المتجش مر (قوله)
 فان اقر فذلك) عبارة التثنية فان اقر لم يحكم عليه حتى يطالبه المدعى اه قال ابن القتيب لان الحكم حقه
 فيتوقف على اذنه فيقول قد اقر لك بما ادعيت فاتريد لا يقول سمعت اقراره لانه ليس حكا بصحة الاقرار
 بخلافه قد اقر قال الماوردي وقيل الحكم ليس للقر له ملازمة قال ابن الرقعي ويجي موجه انه لو حكم قبل

ولكني سمعت رسول الله
 يقول لاسأووم
 في المجالس وقضية كلام
 الرافعي لاثار المسلم في سائر
 وجوه الاكرام واعتد به
 البقيني واعترض بان
 طوائف صرحوا بوجوب
 التسوية بينهما (واذ
 جلسا) او قاما بين يديه (فله
 ان يسكت) لتلايهم (وله
 ان يقول ليتكلم المدعى)
 منكلا لانهما بما هما فان
 عرف عين المدعى قال له
 تكلم (فاذا ادعى) دعوى
 صحيحة (طالب) جوازا
 (خصمه بالجواب) بنحو
 اخرج من دعواه وان لم
 يسأله المدعى لتفصل
 الخصومة وقضية كلامهم
 هنا انه لا يلزم ذلك لان
 انحصار الامر فيه بان لم يكن
 بالبلد قاض آخر ولو قال له
 الحكم طالبي لي بجواب
 دعوى ولو قيل بوجوبه
 عليه حيثنزل لم يعد ولا يلزم
 بقاؤها متناحيتين واذ
 اتم بدفعهما عنه فكذلك
 بهذا لان الصلة واحدة
 (فان اقر) حقيقة

الختم رأيت في مبحث التركة مال إلى جواز الملازمة (قوله أو حكم) أي بأن نكلا وحلف المدعي البين
المردودة قسم وروض وفي البعير يمدد ذكر مثله عن الحلبي ما نصه وفيه نظر أذ البين المردودة لا تكون إلا
بعد الانكار وحقق فلا يصح هذا قسميا لقوله أو أنكرا فالصواب الحسن أن يقول المدعي عليه للقاضي
أن المدعي قد ادعى على سائر طلب معنى البين فرددت عليه فحلف أن هذا متضمن لثبوت الحق للزائم
للاقرار قال شيخنا الحنفى وقال الشيخ سلطان والاولى التصريح بما إذا ادعى الأداء أو الإبراء فانه
متضمن للاقرار فيكون اقرارا حكميا لا نكرا (قوله من غير حكم) يعني أو المراد من غير حاجة للحكم
والإلزام جواز الحكم لا يقال لا فائدة له لا نالنا منع ذلك بل من فرائده أنه قد يختلف للمدعى موجب
الاقرار نفي الحكم دفع الخالف عن الحكم نفي ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الاقرار المختلف فيه لأن
الاختلاف ثم في نفس الاقرار وكلاهما في الاختلاف في بعض موجه تامل اهـ (قوله ومن ثم لو كانت الخ)
عبارة المبنى بخلاف الية فتابتحتاج إلى نظروا اجتهد والبدعي بعد الاقرار أن يطلب من القاضي الحكم
عليه اهـ زاد الأسنى فيمكن أن يقول له ادعى عن حقه أو كفتك الخروج من حقه أو الزمك اهـ وهذه
قيد ماسر من سم أن الحكم جائز وتأنى عاقلة (قوله وله) أي القاضي اهـ وحش (قوله أن يزن)
عبارة التباينة البعير يعني دفع المال ليرشدي اهـ (قوله وأن يشفع له أن ظن الخ) عبارة الروض أنه لا يشفع
لأحد ما وإن يؤدى المال من عليه لا نه بينهما انتهت وليس فيها تنقيح الشفاعة بظن القبول الذى أو منه
عبارة الشارح وكما ذكره مؤلفه لا يبعد لا لاجل أن أصل ظن القبول معتبر في الشفاعة لا في خلاف المقرر
في مسئلة الشفاعة المخوذة من إشارة الحديث إليه لقوله قال ما لم يظن قوله عن حياه لكان أوضح أميد عمر
عبارة المبنى والروض مع شرحه يندب القاضي بعد ظهور وجه الحكم نذب الخصمين إلى صلح ربحي
ويؤخر له الحكم بمرأى من ربحها خلافا إذا لم يرضها اهـ وهي موافقة لما في الفارح والنهاية
(قوله لا عن حياه) أي أو خوف اهـ نهاية (قوله وترد أيضا) أي الزكري في قوله أي القاضي (قول
المفتون أنكر الخ) عبارة المبنى وانكر الدعوى وهي مما لا يبين فيها فجانبا للمدعي فله أي القاضي
أن يقول الخ أن كان الحق ما عيئت بالفاحص والبين قال أك ينة أو شاهد مع يمين فان كان البين في
جانبا للمدعي لكونه أمينا أو في شهادة قال له المختلف ويقول للزوج المدعي على زوجته بالزنا اتلعتها
فلو عبر المصنف بالحجة بدل الية كان أولى ليشمل جميع ذلك اهـ (قوله وهو الاول) كان الاول ان
يؤخر عن قول المصنف أن يسكت كافي التباينة (قوله نعم أن سكت الخ) عبارة الأسنى والنهاية نعم أن جهل
المدعي أنه له إقامة الية فلا يسكت بل يجب اعلامه بأن له ذلك كما أنهم كلام المهذب وغيره وقال البقيني
أن علمه بذلك فسكت أولى وإن شك قال قول أولى وإن علم جهله به وجب اعلامه اهـ زاد المبنى وهو
تفصيل حسن اهـ (قوله أن سكت) أي المدعي (قوله وجب اعلامه) معتمد اهـ وحش (قوله فادى

السؤال فقد كافي بل مثله في إذا حكم بالية قبل السؤال ويعضده أن الراضى حكى الخ اهـ كلام ابن القتيب
(قوله أو حكم) أي بأن نكلا وحلف المدعي البين المردودة (من غير حكم) يعني أن المراد من غير حاجة
لحكم أو الإلزام جواز الحكم لا يقال لا فائدة له لا نالنا منع ذلك بل من فرائده أنه قد يختلف للمدعى موجب
الاقرار نفي الحكم دفع الخالف عن الحكم نفي ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الاقرار المختلف فيه لأن
الاختلاف ثم في نفس الاقرار وكلاهما في الاختلاف في بعض موجه تامل (قوله وأنما لم يجر له تعليم المدعي
كيفية الدعوى ولا الشاهد) قال في الروض ولو علم كيف تصح الدعوى والشهادة جاز اهـ قال في شرحه لم
يصح الأصل شيئا في الاول فالتصحيح فيها من زيادة المصنف لكن الذى عليه الأكثر وجهه صاحب
التنوير أقر عليه التروى وجزم به صاحب الأنوار قال الروايات وغيره أنه المذهب عدم الجواز كما لا يجوز
أن يبله احتجاجا ولما فيمن كسر قلب صاحبه وقد يفرق بينهما وبين الثانية بأن الدعوى أصل
والشهادة تبع اهـ (قوله فان تمدى وفصل الخ) سكت محالو تمدى وأدعى المدعي بتعليمه

أو حكم (فذلك) ظاهر فيلزمه
ما أقر به ثبوت الحق
بالاقرار من غير حكم لوضوح
دلالة بخلاف الية ومن
ثم لو كانت صورة الاقرار
مختلفا فيها احتيج الحكم كما
بشبه البقيني وله أن يزن
عن أحد الخصمين لعود
التبع لهما وأن يشفع له
إن ظن قوله لآعن حياه
والا اثم وأن تردد فيه
الأدعى لتصریح الغزالي
بأن الأخذ بالحياه كبر
غصبا وترد أيضا في قوله
على ضمانه لآتامه بالمداخلة
والذى يتجه حرمة ان
تويت قرينة ذلك الاتهام
(وان أنكره أن يقول
للمدعي الك ينة) خبر مسلم
به أو شاهد مع يمينك إن
ثبت الحق بهما وأن كانت
البين بجانب المدعي نحو
لوث قال له اختلف (وله
وهو الاول) (أن يسكت)
ثلاثتهم يميله للمدعي نعم
ان سكت للجهل وجب
اعلامه ولو شك هل سكت به
مع علم أو جهل قال قول أولى
وأنما لم يجر له تعليم المدعي
كيفية الدعوى ولا الشاهد
كيفية الشهادة لقوة الاتهام
بذلك فان تمدى وفصل
قضى

الشاهد بتعليمه اعتد به على ما به التزى ولو قيل على في مشهورين بالله بالتم وجعل لا يلزم سؤال من التزم منه حضور من بالبدن عن كيفية دعواه إلا في المعزول كما هو راجع التزى عما فهمه كلامه شرح أنه يلزمه لاحتمال طلبه بالإسبغ فيقتل أو يتضرر وعليه فله فيمن يمد ذلك ابتداء أو اضراءه (قَالَ قَالِي يَتَوَارِدُ تَحْقِيقُهُ فَهَذَا ذَلِكَ) لَأنه ان تورع وأقرسل الأمر والأوامر البيعة عليه لتفتتير غيبتها وكذبها وبحت البقيني في متصرف عن غيره (١٥٤) أو عن نفسه هو محجور عليه بنحو سفة وأظن تعين إقامة البيعة للاحتياج الأمر للدعوى بين

يدين من لا يرى البيعة بعد الحلف فيحصل الضرر (أو) قال (لا بيعة لي) أو أطلق أو قال لا حاضر قولاً غافلاً أو كل بيعة أقيمها زور (ثم) أحضر ما قبلت في الاستماع لا احتمال لنيانه أو عدم عليه بتعلمها وقضيتها أن من ادعى عليه بقرض مثلاً فأنكر أخذه من أصله ثم أراد إقامة بيعة بأدائها أبراه قبلت ويجرى عليه أبو زرعة لجواز نسيانه حال الإنكار كالأمر انكسار الأصل الأيداع ثم ادعى تلفاً أو ردّاً قبل الجحد وعليه فعله في صورة القرض أن يدعى إداؤه أو أبراه قبل الجحد على أن شيئاً فرق بين الوديعة والبيع مباحة بأن مبنى الوديعة على الأمانة ككتفي فيها بالبيعة مطلقاً بخلاف البيع وهذا ظاهر في الفرق بينهما وبين القرض فالقياس المذكور غير صحيح ولو قال شهدي فسقة أو عييد ثم أحضر بيعة فالوجه أنه ان اعترف أنهم من الدين قال عنهم ذلك اشترط معنى زمن يمكن فيه التقوى والاستبراء لا مكان قبوله حينئذ

(قوله إلا في المعزول كما هو راجع التزى) أي ما فهمه من التفصيل والخلاف (قوله فيحصل الضرر) أي يوزع في بيان المطالبة متعلقة بالمديني فلا يرفع غريمه إلا لأن يسم البيعة بعد الحلف بتقدير أن لا ينفصل أمره عند الأول مرش (قوله ويجرى عليه أبو زرعة) أقصر عليه من (قوله والاستبراء) أي بالتزى (قوله وبحت البقيني أنه لو جاء مدع الخ) ويرد بان خصم الأول أن حضر قبل دعوى الثاني قدم الأول لسبقه من غير معارض أو بعدا

بإقامة البيعة بذلك وان قال هؤلاء آخرون جعلهم أو نسيتهم قبلوا وان قرب الزمن فان تعذر مر اجتمعوا وقال الوارث أو لأصل ذلك فأنى يظهر الوقف إلى بيان الحال لأن قوله فسقة أو عييد ما يقع فلا بد من تعين انتفائه واحتمال كون المحضرين غير المقول عنهم ذلك لا يؤثر احتياطاً لحق التبر (وإذا ازدحم خصوم) أي مدعون (قدم الأسبق) فالأسبق المسلم وجوبا أن تعين عليه فصل الخصومة لا المدلى العبرة بسبق المديني لا بتقوى الحق وبحت البقيني أنه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم خصم الأول قدم من جاء مع خصمه

أما الكافر فيقدم عليه المسلم
 المسبوق كما يحسنه البلقيني
 وسبقه إليه الفزاري وأما
 إذا لم يتبين عليه فصلها فيقدم
 من شأه كدرس في علم غير
 فرض ولو كفاية كالمروض
 وزيادة التحريم على ما يشترط
 في الاجتهاد المطلق وأما فيه
 فهو كالفاضي وكذا يقال في
 المتي كالموظف (فان جعل)
 السابق (أو جازأما أقرع)
 إذا لم يرجع موته أن يكتب
 اسماهم بقرع بين يديه ثم
 يأخذ رقعة رقعة فكل من
 خرج اسمه قدمه والاول
 لهم تقدم مريض يتضرر
 بالتأخير فان استواء قدمه
 القاضي إن كان مطلوبا
 لانه مجبور (وقدم) ندبا
 (مسافرون) أي مريدون
 السفر المباح وإن قصر
 اقتضاه إطلاقهم على مقربين
 (مستوفون) مدهون أو
 مدعى عليهم بأن يتضرروا
 بالتأخير عن وقتهم (ونسوة)
 كذلك على رجال وكذا على
 خنثى فجا يظهر (وإن
 تأخروا) يدفع الضرر عنهم
 (مالم يكثروا) أي التوابع
 وظب الذكور لترقيمهم
 فان كثروا بان كانوا اقترأحل
 البلد أو أكثر فكالقيمين
 كذا قالوا بجارية غيرهما
 تفهم اعتبار الخصوم
 بعضهم مع بعض

وبعدا فتقديم الثاني على الأول ليس إلا لان تقديم الأول قد عوى الثاني غير ممكن لا لبطان حق الأول وهذه
 الصورة ليست مرادة للشيخين كما هو ظاهر أمثالية (قوله) أما الكافر (الخ) أشار به إلى أن قول المصنف وإذا
 ازدحم خصوم الخ أي مسلمون أو كفار أو عش (قوله) يقدم عليه المسلم (المسبوق) أي المالك بكثر المسلمين
 ويؤدى إلى الضرر كالموظف فيقدم الكافر ابتداءه عش (قوله) كالمروض أي إن قلنا بسببه
 أه عش (قوله) على ما يشترط (الخ) متعلق بالزيادة (قوله) وأما فيه (قوله) أي في الفرض ولو كفاية (قوله)
 فهو كالفاضي (قوله) أي يجب تقديم السابق (قوله) والبالقرعة أه نهاية قال عش (قوله) ويجب تقديم السابق
 أي حيث تعين اخذا من تشبيهه بالفاضي وقوله (قوله) والبالقرعة أه ينبغي أن يأتي هذا التفصيل في التاجر
 ونحوه من السوق كذا قل عن شيخنا الزبدي أقول وهو ظاهر إن لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع
 لا اضطرار المشتري ولا يفيين أن الأخيرة له لأن البيع من أصله ليس واجبا بل أنه ينتج من بيع بعض
 المشترين وبيع بعضا بغيره ما ذكر من تقديم الاسبق ثم القرعة بين المزدحمين على مباح ومنه ما جرت به
 العادة من الازدحام على الطواحين بالرفق أياها أكلها الطعن بها لمن أراد هذا حق غير المالكين أمام
 فيقدمون على غيرهم لأن غاية ما فيهم مستعين منهم وإذا اجتمعوا أي المالكون تازعوا فيمن يقدم
 فينبغي أن يقرع بينهم وأن جاءوا مريئين لا شرا كهم في المنفعة أه عش (قوله) وكذا يقال في المتي كما هو
 ظاهر عبارة أصل الرضة والحق والمدرس يقدمان عند الازدحام أيضا بالسبق أو بالقرعة ولو كان الذي
 يملكه ليس من فروض الكفاية فالاختيار إليه في تقديم من شاء انتهت فاموقع قوله كالموظف المأمور أنه
 بحث له ولعله لعدم استحضاره أه سيدعمر عبارة المتي والنهية والازدحام على المتي والمدرس
 كالازدحام على القاضي إن كان العلم فرضا ولو على الكفاية إلى المتي والمدرس أه (قوله) فاجعل
 السابق (قوله) أو علمه ونسأه عش (قوله) إذا لم يرجع (قوله) فإن أقر بعضهم بعضا جازأسنه مقي (قوله) موته) أي
 من الأقرع (قوله) والاول لهم تقدم مريض (قوله) ومن له مريض بلا متعهد يشبه الحاقه بالمريض أه
 نها بقا ياتى من المتي مثله (قوله) أن كان مطلوبا) أي لأن كان طالبا لانه مجبور أي بالطالب بجبره أه معنى
 (قوله) المتن يقدم مسافرون) عبارة المتي تنبيه لا يقدم القاضي بعض المدينين على بعض الا في صورتين
 أشار للاول منها بقوله (قوله) يقدم الخ وأشار للثانية بقوله نسوة وأفهم اقتصاره على المسافرين والنسوة
 الحصر فيما وليس مراد ابل المريض حاسق كذلك قال الزكشي وينبغي أن يلحق بمن له مريض
 بلا متعهده (قوله) بأن يتضرروا (الخ) انظر ما متعلق بالباء عبارة المتي والاسبق قوله لو يقدم ندبا مسافرون
 مستوفون أي متيؤون السفر عاقلون من انقطاعهم ان تأخروا على مقربين ثلاث يتضرروا بالتخلف
 أه (قوله) ونسوة كذلك على رجال) أي طالبا لسترهن أه معنى (قوله) كذلك (قوله) أي قوله وله
 أن يمين في المتي الاقوله بأن كانوا يقدم منهم هو إلى قوله لاول الاذرع في النهاية الاقوله بأن كانوا إلى
 يقدم وقوله الفرق إلى موجب قوله نعم إلى ولو لحا كقوله هو ليس إلى المتن وقوله فمن ثم إلى المتن وقوله
 اشترط إلى قال جمع الخ ما سأل عليه (قوله) كذلك (قوله) أي مدعات أو مدعى عليهم (قوله) المتن وان تأخروا
 (الخ) أي المسافرون والنسوة قائله الخ إلى القاضي أه معنى (قوله) أن التوابع (قوله) تحريم فاعمل كل من التعللين
 (قوله) وظب (قوله) أي في كل من الفعلين المذكورين المسافرون على النسوة (قوله) بأن كانوا (الخ) عبارة
 النهاية فان كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالتقديم بالسبق أو القرعة كما مروا تعارض الخ
 فتقديم الثاني ليس إلا لان تقديم الأول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطان حق الأول وهذه الصورة
 ليست مرادة للشيخين كما هو ظاهر شمر (قوله) وأما إذا لم يتبين عليه فصلها فيقدم من شأه كدرس) تقدم
 في أول الباب قول الشارح قال البلقيني فإقاع القضاء بين المتنازعين فرض عين على الإمام أو نائبه ولا يحل
 له الدفع إذا كان فيه تعطيل وتطويل بلا نزاع أو مفهوما محل الدفع إذا لم يكن فيه ما ذكر (قوله) والاولى
 لهم تقديم مريض (الخ) كذا شمر (قوله) أو مدعى عليهم) كما يحسنه الشيخان وإن منعه البلقيني

لا يملك البلد كله بل وله أولو المسافر وفيما بينهم والسوة كذلك يقدم منهم بالسبق ثم يقرحون وتعارض مسافروا امرأة قدم
الأول لان الضر فيه أقوى ويصح (١٥٦) الزركشي أن الجوز كالرجل لا تنفاه المحذور فيه نظر وما عالج به منوع (ولا يقدم سائر

وقارح الابدعوى) واحدة
ثلاثا يزيد ضرر الباقيين
ويقدر المسافر بدعاويه
ان خفت بحيث لم تنصر
بغيره اضارا يئناى بان
لم يحصل عادة كاهو ظاهر
ولا فدعوى واحدة
والسنة المرأة (ويصح
اتخاذ شهود معينين لا يقبل
غيرهم) لما فيه من التضييق
وضياع كثير من الحقوق
وله ان يعين من يكتب
الوثائق أى ان تبرع او
رزق من بيت المال والا
حرم كاسر عن القاضي لانه
يؤدى الى تعيين المصين
ومعنا لانه في الاجرة وتخليه
الحقوق او تأخيرها (وردا
شهوده) بين يدي قاض
يقع او تزكية (عرف
عدالة او فسقاها بله)
قطعا ولم يصح تزكية ان
علم عدالتان طلب الخصم
نعم اصله وفرعه لا تقبل
تزكيته لما فلا يعمل
فيهما بله (والا) يعلم
فيهم شيئا (وجب) عليه
(الاستزكاه) أى طلب من
يكرهه وان اعترف الخصم
بعدمه كما يأتى لان الحق
قد تعالى نعم ان صدقها
فيأشدها بعمل بمن جهة
الاقرار لا الشهادة ولو

وه باره المنقذ فان ثروا لوساروا كما في المذهب او كان الجع الخ (قوله) لا مع اهل البلد (كلهم) لأن لم يكره
صار بينهما ما يمنع من حل البلد فيها على الخصم ومنهم قلاما منع من حملها على ذلك اسم (قوله) على الأرب
عبارة المنقذ والأسنى ويقدم المسافر على المرأة القسمة كاصرح به في الأتوار (قوله) وبحت الزركشي الخ
عبارة أنها ياتو ما بحت الزركشي من إلحاق العجوز بالرجل بمنوع اه وعبارة المنقذ وإطلاق المصنف النساء
يتضمن ان لافرق بين الصابرة العجوز وهو كذلك وإن قال الزركشي القياس إلحاق العجوز بالرجل لا تنفاه
المحذور اه (قوله) المنقذ وقارح أى من خرجت قرعته اه معنى (قوله) لا بدعوى واحدة) أى وان اتحد
المدعى عليه اه معنى (قوله) ثلاثا يزيد ضرر الباقيين) لانه بما استوعب المجلس بدعاويه فليسسم دعواه
وبه صرف ثم يعرض في مجلس آخر أو ينتظر فراغ دعوى الحاضرين ثم تسمع دعواه الثانية إن بقي وقت ولم
يخصر معنى (قوله) إن لم تنصر بغيره) أى بالمختصين في الأولى وبالرجل في الثانية اه معنى (قوله) ولا بدعوى
واحدة الخ) وإذا قدمنا مو واحدة فالظاهر ان المراد التقديم بالمدعى وجوابا لفصل الحكم فيها نعم ان تأخر
الحكم لا تنظر بينة او تزكية او نحوها سمع دعوى من بعده حتى يعرضه بينة فيقبل حيث قد تمام حكمه إذ
لا وجه لتعجيل الخصوم ذكره الأذرى وغيره (نتيجه) ولو قال كل من الخصمين ان المدعى فان كان قد
سبق أحدهما الى الدعوى لم تقطع دعواه بل على الآخر ان يجيب ثم يدعى إنشاء ولا لادعى من بعت منهما
الدوزخ خلف الآخر وكذا من أقام منهما بينة لانه اضرا لآخر ليدعى عليه وإن استورد اقرع بينهم فن
خرجت قرعته ادعى معنى وروى مع شرحه (قوله) لا يقبل غيرهم) فان عين شهودا وقبل غيرهم لم يكره
ولم يكره قاله الماوردى اه معنى (قوله) وضياح كثير من الحقوق) إذ قد يستعمل الشهادة غيرهم فإذا لم يقبل ضاع
الحق أسنى ومعنى (قوله) وله ان يعين من يكتب بمعنى انه يعين على الناس ان يكتبوا عند مو منهم من الكتب
عند غير بدليل ما بعده وبدليل اراده بعد قول المصنف ويصح اتخاذ شهود الخ فهو من محذورات المتن
فكانه قال خرج الفهود الكسبة فلا يصرح باتخاذهم اما يتخذ الكسب من غير تعيين فانه مندوب كما
مر في المتن اول الباب اه رشيدى (قوله) ورزق من بيت المال) ببني ولم يأخذ الشوق في التقديم (قوله)
والا) أى وإن لم يشرع ولم يبرز من بيت المال فطلب الاجرة لكتابة الراتق (قوله) حرم) أى التبيين (قوله)
كاسر) أى فصل آداب القاضي (قوله) المتن (عرف) أى فهم اه معنى (قوله) ولم يصح) إلى قوله ولو عرف
في المتن (قوله) ولم يصح تزكية الخ) أى ويرد من عرف فسقه ولا يحتاج إلى بحث اه معنى (قوله) نعم اصله الخ)
أى القاضي (قوله) فيهما) أى في عدالة اصله وفرعه على حذف المضاف بقرينة ما قبله اما المبرح فعمل فيها
بعمله لانه لا يبلغ كاهو ظاهر اه رشيدى (قوله) شيئا) أى من العدالة والفسق (قوله) أى طلب من يكرهه (الخ)
(نتيجه) لو جمل اسلام الشهود ورجع في قوله لم يصرح بخلاف جعله بينهم فانه لا بد فيها من البينة اه معنى
(قوله) نعم ان صدقها الخ) ولو شهد عليه اهدان معروفان بالعدالة واعترف الخصم بما شهدا به قبل الحكم
عليه فالحكم بالاقرار لا بالصدقة لانه أقوى بخلاف ما اقر بعد الحكم فان الحكم قد مضى مستندا إلى الشهادة
هذا ما نقله في أصل الروضة عن المروى وقره هو تقدم باب ان انان الاصح من الماوردى اعتبار الاسبق
من الاقرار والشهادة وتقدم ما فيه وقول ابن شعبة والصحيح إسناده إلى المجموع ممنوع اه معنى (قوله)
ولو عرف عدالة مكي المكي) صورته ما لو شهدا ثمان عند القاضي ولم يعلم حالهما فزكاهما اثنان ولم
يعرف القاضي حالهما ايضا فزكى المكيين اخر ان عرف القاضي عدالتهما اه ممش (قوله) او غيرها
(قوله) لا مع اهل البلد (كلهم) لأن لم يكره في عبارتهما ما يمنع من حل اهل البلد فيها على الخصم ومنهم فلا
ما منع من حملها على ذلك (قوله) ولو تعارض مسافروا امرأة قدم) عبارة شرح الروض صرح به في الأتوار
اه (قوله) وبحت الزركشي ان العجوز الخ) بمنوع حر (قوله) ويمهله ثلاثة ايام الخ) ويمهله ثلاثة ايام

عرف عدالة مكي المكي فقط كنى خلافا لما روى الزركشي وله الحكم بسؤال عقب ثبوت العدالة الأولى ان يقول
المدعى عليه هل لك دافع في البينة او غيرها ويمهله ثلاثة ايام قائل وفي هذا الاميال تغير رضا الخصم ولا طلب المدعى عليه

نظر ظاهر والفرق بينه وبين ما يأتي في الحيلولة بلا طلب غير غنى ويجاب مدع طلب الحيلولة بعد البينة وقيل التزكية وله حيث لا ملازمة بنفسه أو بآتيه ويعد الحيلولة لا ينفذ تصرف واحد منها نعم من بان له نفوذ تصرفه كما هو ظاهر عما مر وللعلم فطلب بلا طلب ان رآه ولا يجب طالب استيفاء أو حصر أو حبس قبل الحكم (بان) بمعنى كان (يكتب ما يشهد به الشاهد) اسما وصفة وشهرة ثلاثيته ويكنى عبد (والشهود له وعليه) لتلا يكون قريبا أو عدوا وهذا ليس من الاستزكاء بل مما يرفع من النظر بمدفع مانع آخر من نحو عداوة أو قرابة (وكذا قدر الدين على الصحيح) لانه قد يظن على الظن صدق الشاهد في القبل دون الكثير ولا بد في كون العدة تختلف بذلك وان كانت ملكة فمن ضعف المصنف الخلاف وان قواه الامام ونقل المقابل عن معظم الامة

أى أو في الحق بنحو أدله (قوله نظر ظاهر) عبارة الهاوية بمجمله ثلاثة أيام حيث طلب المدعي عليه وهو ظاهر أه قال حش ظاهر وجوبا أه (قوله) ويجاب مدع طلب الحيلولة (الح) أى بين المدعي عليه وبين العين التي فيها النزاع أه عش (قوله) ويجاب مدع (الح) هذا إذا كان المدعي به عينا لاحق فيها لله تعالى المال وكان كذلك كالإذ كان المدعي به ممتعا أو مطلقا فإضى الحيلولة بين العبد وسيد وبين الزوجين مطلقا بلا طلب بل يجب في الطلاق وكذا في العتق إذا كان المدعي عتقه أمة ذن كان عبدا قائما يجب بطلبه وأما إذا كان المدعي به ديناً فلا يستوفى قبل التزكية أو طلب المدعي هذا معنى ما في شرح البهجة لشيوخ الاسلام وفي الباب بعض مخالفة فليراجع أه رشيدى (قوله) وله حيث ملازمة (الح) وفي التنبيه فان قال لى بينة بالجرح وجب أماله ثلاثة أيام وللدى ملازمة إلى أن يثبت الجرح انتهى قال ابن النقيب ثبوت حقه في الظاهر أه وقياس ذلك أن للقر له ملازمة المقر قبل الحكم لثبوت حقه بالاقرار من غير حكم لكن تقدم عن الماوردى خلافه فليراجع أه ويرر أه سم وقدما هناك أن مقتضى كلام القارح والنبابة والمغنى جواز الملازمة مقره عن الماوردى لم صوابه عن ابن النقيب (قوله) عامر) أى من أن العدة في العقود بما في نفس الامر (قوله) ولها كقولها) أى الحيلولة أه عش (قوله) أو حبس (الح) فيه نظر قال في التنبيه في بحث التزكية وأن سال المدعي أن يحبس حتى يثبت عدالتهم حبس أه وهذا حبس قبل الحكم إذ لا يصح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعي به ديناً ولما إذا كان عينا لكن خصه الرض بالدين ومثله في الباب فانه قال فصل من أقام شاهدين بمادعاء ثم طلب من القاضي نزع وجعله مع عدل إلى تزكيتهما فان كان عينا أجا بهوان رأى القاضي ذلك بلا طلب فعل فالت مع العدل لم يضمن هو ولا القاضي بل المدعي عليه أن ثبت للدي لا عكسه وليس للقاضي تعديلها أى تعديلها مع المدعي فان فعل فقلت عنه لم يثبت لم يضمن المدعي عليه وان كان ديناً لم يجبه فلا يستوفى ولا يجبر على خصه ويجبه بطلب المدعي لدينه لقود حذوقه للحدادة تعالى إلى آخر ما أطال به هنا في كتاب الشهادات ما يتعين مراجعته أه سم (قوله) اسما وصفة (الح) عبارة المغنى من اسم وكنية اشتهر بها وولاءه كان عليه لاء واسم أبيه وجده عليه وحرفه وسوقه ومسجده ثلاثيته بغيره فان كان الشاهد مشهوراً أو حصل التميز ببعض هذه الاوصاف اكتب به أه (قوله) في مانع آخر (الح) الاولى الانحصار في وجود دعو عداوة أو قرابة (قول المتن) وكذا اقدر الدين) الاولى أن يقول وكذا ما شهدوا به ليعلم الدين والعين والتكاسح والقفل

حيث طلب المدعي عليه كما هو ظاهر مرش (قوله) نعم من بان له نفوذ تصرفه (الح) تركه مر (قوله) أو حبس قبل الحكم) فيه نظر قال في التنبيه في بحث التزكية وأن سال المدعي أن يحبس حتى تثبت عدالتهم حبس انتهى وهذا حبس قبل الحكم إذ لا يصح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعي به ديناً ولما إذا كان عينا لكن عبرى الرض بقوله أو شهدا بين مال وطلب المدعي أو رأى الحما كن يعدله أى هو له حق برى الشاهدان أجيب أو بدن يستوف قبل التزكية ولو طلب الحجر عليه قبل لم يجبه أو حبسه أجيب أه غرض ذكر الحبس بالدين ومثله في الباب فانه قال فصل من أقام شاهدين بمادعاء ثم طلب من القاضي نزع وجعله مع عدل إلى تزكيتهما فان كان عينا أجا بهوان رأى القاضي ذلك بلا طلب فعل فالت مع العدل لم يضمن هو ولا القاضي بل المدعي عليه أن ثبت للدي لا عكسه وليس للقاضي تعديلها مع المدعي فان فعل فقلت عنه لم يثبت لم يضمن المدعي عليه وان كان ديناً لم يجبه فلا يستوفى ولا يجبر على خصه ويجبه بطلب المدعي لدينه لقود حذوقه للحدادة إلى آخر ما أطال به هنا في كتاب الشهادات ما يتعين مراجعته وعلا في شرح الرض عدم الاجابة للحجر بما قال أن قضيته أنه يجبه إلى الحجر في المشهود به وحده ثم قال في الرض ولو لا حبس أى المدعي عليه بشاهد قال في شرحه لان الشاهد وحده ليس بمحتوق قال في التنبيه قبل ما تقدم عن أن قال لى بينة بالجرح وجب أماله ثلاثة أيام وللدى ملازمة إلى أن يثبت الجرح انتهى قال ابن النقيب ثبوت حقه في الظاهر أه وقياس ذلك أن للقر له ملازمة المقر قبل الحكم لثبوت حقه بالاقرار

فان دفع قول شارح لا يصح
التصير بالصحيح بل بالأصح
(ويصح به) أي المكتوب
(مزكا) أي اثنين مع كل
نسخة خفية عن الآخر
وسماه به لانه سبب في
التركية فلا ينافي قول أصله
الى المزكي خلافا لمن
اعتزضوه هؤلاء المبعوثون
يسمون أصحاب المسائل
لانهم يبحثون ويسألون
ويسنان ان يكون بمشاهرا
وان لا يعلم كلا بالآخر
ويطلقون على المزكي حقيقة
وم الرسول اليهم (ثم) بعد
السؤال والبعث (يشافيه
المزكي بما عنده) من جرح
فيحسن له اخفاؤه ويقول
زدني في شهودك وتعديل
فيجعل به هم هذا المزكي ان
كان شاهد أصل فواضح
والا اشتراط في الأصل صدر
بجواز الشهادة على الشهادة
وقال جمع لا يشترط ذلك
للحاجة ولو ولي صاحب
المسئلة الحكم بالجرح
والتعديل اكنى بقوله فيه
لانه حاكم (وقيل تكني
كتاب) أي المزكي إلى
القاضي بما عنده

وغيرها اه متى (قوله قول شارح الخ) وافته المنى (قوله أي اثنين) أي فأكثر متى (قوله وسماه) أي
المبعوث (قوله لمن اعتزضوه) وافته المنى عبارة هو أي زكيا نصب باسقاط الخافض وصرح به في المحرر
قال إلى مزكي اه (قوله هؤلاء المبعوثون الخ) وفي الشرح والروضة ينفى ان يكون للقاضي من كون
واصحاب مسائل قال كون المرجح اليهم لينتو احوال الشهود أصحاب المسائل هم الذين يبحثون القاضي
الى المزكين ليشتروا سألوا وروى بفسر أصحاب المسائل في لفظ القاضي رضي الله تعالى عنه بالزكيتين
اثنين اه متى وروى مع شرحه (قوله لانهم يبحثون الخ) أي من المزكين ليوافق ما يأتي اه رشیدی
(قوله ويسأل الخ) عبارة المنى قال في الروضة يكتب إلى كل مزك كتابا يودعه الى صاحب مسئلة فيخفي
كل كتاب عن غير من دفعه اليه وغير من يبعث اليه احتياطا لتلاصق المشهود له في التزكية والمشهود عليه في
الجرح اه (قوله وان لا يعلم) من الاعلام (قوله ويطلقون) أي أصحاب المسائل اه سيد عمر (قوله
وم) أي المزكون (قوله الرسول اليهم) يأتي عن الرشیدی (قوله ثم بعد السؤال الخ) عبارة المنى والروضة
مع شرحهم ان عاد اليه الرسل بجرح من المزكين توقف عن الحكم وكتب الجرح وقال للدهي زدني في
الشهود او عادوا اليه بتعديل لم يحكم بقوله لم يشافيه أي القاضي المزكي المبعوث اليه بما عنده من حال
الشهود من جرح او تعديل لان الحكم يشاهد به ويشير المزكي اليهم ليامن بذلك اللفظ من شخص الى آخر
اه (قوله له) أي القاضي اخفاؤه أي الجرح وقوله وتعديل عطف على جرح والو أو بمعنى أو كاعبر بغيره
(قوله ثم هذا المزكي) أي المذكور في قول المصنف ثم يشافيه المزكي كما اشار اليه بهذا الذي هو للاشارة
للقرب فالمراد به المبعوث اليه وهو غير المزكي المذكور ولا وصرح بهذا الاذرى وصرح بقول المصنف
بمدح قيل تكني كتابه ومراد الشارح بقوله ان كان شاهد اصل أي بان كان هو المختبر لحال الشهود
بصبغة او جوار أو غيرهما ما يأتي وقوله الا أي بان لم يقف على احوال الشهود الا باخبار نحو جيرانهم
ولا ينافي ما تقرر قول الشارح أي المزكي سواء صاحب المسئلة أو الرسول اليه فثبت قول المصنف وشرطه
لانه للاشارة الى الخلاف في ان الحكم بقول المزكين او المستوفين من الجيران ونحوهم كما اشار اليه الاذرى

وقد قرر الشهاب بن قاسم هذا المقام على غير هذا الوجه ورافقه شرح المنيع فليحذر وليراجع ما في
حاشية الزياي اه رشیدی عبارة سم (قوله والاشترط في الأصل عراخ) وحيث كان ذلك من قبيل
الشهادة على الشهادة لا يشكل بقوله الا في خبره باطن من يبدله لصحة او جوار او معاملة قديمة بخلاف
غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة قد لا يوجد منها شيء مناعلى انه سبأني انه يفتي عنها ان يستفيض
عنده عدلته من الخبر اه (قوله والالا) الى قوله ولو في عبارة النهاية والاقيل قوله وان لم يوجد شرط
قبول الشهادة على الشهادة كاقاله جمع الحاجة اه (قوله ولو ولي) الى المتن في المنى (قول المتن وقيل تكني
من غير حكم لكن تقدم من الماوردى في هامش الصفحة السابقة خلافا فليراجع وليحرر (قوله
وهؤلاء المبعوثون يسمون أصحاب المسائل) كتب عليه من هنا (قوله والاشترط في الأصل عراخ) عراخ يجوز
الشهادة) حيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكل بقوله الا في خبره باطن من يبدله
لصحة او جوار او معاملة قديمة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة قد لا يوجد منها شيء
مناعلى انه سبأني انه يفتي عنها ان يستفيض عده عدلته من الخبر اه (قوله وقال جمع لا يشترط
ذلك للحاجة) كتب عليه مر (قوله ولو ولي صاحب المسئلة الحكم بالجرح والتعديل) اكنى
بقوله فيه الخ) يمد ان نقل الشيطان خلافا في ان الحكم بقول أصحاب المسائل او بقول المزكين
قالوا لفظ الروضة واذا تأملت كلام الاصحاب قد تقول ينفى ان لا يكون في هذا خلاف علق بل ان
ولي صاحب المسئلة الجرح والتعديل حكم القاضي مبنى على قوله فلا يعتبر البدل لانه حاكم وان
امره بالبحث يبحث وقت على حال الشاهد وشهدا وقف عليه فالحكم ايجابى على قوله لكن يعتبر
العدل لانه شاهد وان امره بمر اجمة من كين فصاعد أو بان يعمله بما عده ما هو رسول محض والاعتدال على

(الخ) أى من غير مشافة وهذا اختاره القاضى حسين وأصحابه عليه عمل القضاة الآن من اكتفاهم برؤية عمل العدالة اه معنى (قوله) أو أول الأذرى (الخ) عبارة المنفى (نفيه) من نصب من أرباب المسائل حا كافي الجرح والتعديل كفى أن ينهى إلى القاضى وحده فلا يعتبر العدد لأنه حاكم وكذا الأمر القاضى صاحب المسئلة بالبحث فيبحث عنه شهد بما يحتمل لكن يعتبر العدد لأنه شاهد قال فى أصل الروضة وإذا تأملت كلام الأصحاب فقد تقول ببنى أن لا يكون فيه خلاف محقق بل أنولى صاحب المسئلة الجرح والتعديل لحكم القاضى مبنى على قوله فلا يعتبر العدد لأنه حاكم أن أمره بالبحث فيبحث ووقف على حال الشاهد وشهد بمقتضى الحكم أيضا مبنى على قوله لكن يعتبر العدد لأنه شاهد وأن أمره بمراجعة مزكّين وإعلامه ما عندهما فهو رسول محض فليحضر أو يشهد أو كذا والشاهد على شهادتهما لأن شاهد الفرع لا يقبل مع حضور الأصل انتهى وقد فرغ بذلك الخلاف فى أن الحكم بقول المزيّن أو بقول مؤلّد والذى قلناه من الأكثرين أنه يقول مؤلّد وهو كما قال شيخنا المتقدم اه (قوله) أى المزيّن (الزكّى) إلى قوله مؤلّد فى المنفى (الخ) قوله وعمله إلى المتن (الخ) قوله نظير ما يأتي فى التوبة (قوله) أو الرسول إليه) صوابه الرسول إليه لأن اسم المفعول من غير الثلاثى لا يكون إلا كذلك اه ويشدّى (قول المتن) كعاشد) فضيته عدم شهادة الأب بتعديل الابن الآن وعكسه هو الأصح اه معنى (قوله) فى كل ما يشترط (الخ) أى من اسلامه وتكليفه وسر يقره ذكره عدالة وعدم عداوة فى جرح وعدم نبوة أو أوبة فى تعديل اه زيادى (قوله) وعمله) أى أن شرطه كشرط قاض (قوله) ومثله) أى المزيّن فى ذلك أى فى اشتراط المعرفة (قوله) يقول بعضهم (الخ) عبارة التوبة نعم اتى الوالد بأن يكفيه أنه يشهد بأنه صالح لدينه ودنياه ويصحه عمله على عارف صلاحها (الخ) ما عترض به من أنه يأتى فى الشهادات ما يعلم أنه اه غير صحيح لأن حقيقة الإطلاق أن يشهد بمطلق الرشد أمام قوله أنه صالح لدينه ودنياه فإنه تفصيل لإطلاق اه وعقبها سم مانصه وأقول قد يقال إنما يكون تفصيلا لإطلاقا إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فليتأمل اه (قوله) يعمل هذا) أى ماسياق وقوله والاول أى ما قاله البعض (قول المتن) وخيرة (باطن) من إضافة المصدر إلى مفعوله أى خبره بباطن اه سم أى كما أشار إليه الشارح بتقدير الرسول إليه (قول المتن) وخيرة (باطن) من بعده (الخ) والمعنى فيه أن أسباب الفسق خفية غالبا فلا بد من معرفة المزيّن حال من يركبه ويشترط علم القاضى بأنه مخير بباطن الحال الا

قولنا فليحضر أو يشهد وكذا والشاهد على شهادتهما لأن شهادة الفرع لا تقبل مع حضور الأصل انتهى قال شيخنا الشهاب البرلى أقول وفى قولنا حكم القاضى مبنى على قوله ما يفيد أن الثبوت ينقل فى البلدان تجرد عن الحكم إلا أن يعمل ذلك على ما إذا حكم نائب القاضى المذكور بالجرح والتعديل ثم شافه القاضى فمهرأيت كلام الشيخين عهله أن نائب القاضى بشافه بالثبوت وإن لم يحكم وينتفرقه ذلك لأنه لا معنى له بخلاف القاضى المستقل ذكر ذلك الشيخان عند الكلام على كتاب القاضى للقاضى اه قلت وعبرة الروى وشرحه هناك فصل وإن لم يحكم أنى سماع الحجة المسبوبة بالدعوى إلى قاض آخر مشافة له بلم يجوز الحكم بما دخل أن اتهامها معاقلة لما كتفى الفرع شهادة الأصل وكالات الحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك أو مكاتبها الحكم بحيث تكون المسألة بين القاضيتين بحيث تسمع فيها الشهادة على الشهادة بخلاف الكتاب مع الحكم يجوز ولوع القرب بخلاف ما قال لنا بسم الله تعالى بعد الدعوى وانها إلى فعل قالنا بسم الله الجواز أى جواز حكمه بنبه بذلك لأن تجرير التوبة للاستئمانه بالنائب وهو يقتضى الاعداد بسامعها بخلاف سماع القاضى المستقل اه باختصار وبه يتضح أن الأشكال فيما ذكر اه (قوله) يقول بعضهم يكفيه أن يشهد بأنه صالح (الخ) اتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله) يعمل على من يعرف (الخ) كتب عليه هر (قوله) لكن سياق فى الشهادات (الخ) غير صحيح لأن حقيقة الإطلاق أن يشهد بمطلق الرشد أمام قوله أنه صالح لدينه ودنياه فإنه تفصيل لإطلاق ش هر وأقول قد يقال إنما يكون تفصيلا لإطلاقا إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فليتأمل سم (قوله) أى

وأول الأذرى كالحسابى
هذا الوجه بما يرجع إلى
المتصد (شرطه) أى
المزكى سواء صاحب المسئلة
والمرسول إليه (كعاشد)
فى كل ما يشترطه أمان
نصب للحكم بالتعديل
والجرح فشرطه كقاض
وعله إن لم يكن فى واقعة
خاصة وإلا فكامر فى
الاستغلاف (مع معرفة)
المزكى لكل من (الجرح
والتعديل) وأسبابها
ثلاث يجرى عدلا ويركى
فاسقا ومثله ذلك الشاهد
بالرشد قول بعضهم يكفيه
أن يشهد بأنه صالح لدينه
ودنياه يعمل على من يعرف
صلاحها الذى يحصل به
الرشد فى مذهب الحاكم
نظير ما يأتى فى هو عدل
لكن سياق فى الشهادات ما
يعلم أنه لا يمكن بنحو
ذلك الإطلاق ولو من
الموافق القاضى فى مذهبه
لأن وظيفة الشاهد التفصيل
للاجمال لينظر فيه
القاضى وقد يجمع بعمل
هذا على ما إذا كان ثم
احتمال يقدح فى ذلك
الإطلاق والاول على خلافه

(و) مع (خبرة) الرسول إليها أيضا بحقيقة (باطن من بطله) ووجز بعضهم رفع خبرة عطف على خبر شرط (الصحة أو جوار) بكر أو له انفسح من خبر أو معاملة قديمة كما قاله عمر رضي الله عنه شاعدا أو جوارك تعرف ليهو ناره أو عاظمك بالدينار والدرهم الذين يستدل بهما على الورع أو رفيقك في السفر (١٦٠) الذي يستدل به على مكارم الاخلاق قال لا فان لست تعرفه فهو قبيل قولهم في خبرتهم

[illegible]

(وقيل بـ بدل على) (ن) أو نقل
 الأكثر لأنه قد يكون
 عدلا في مدون شي. يعني
 فيظن صدقه في شي مدون
 ثم أخذنا مما نقرر أنفا
 في التليل والكثير وأما

أما حرقية الدم التي صورته ونقها في آخره فممنصور شرعا وأقر أن ذلك الذي ذكره هو المراد لم يفتح
 عنه تأييد لذلك الوجه الضعيف لأنه أن قال على ما قد يرد في بعض الصور التي يغلب اللبن فيها صدقة دون غيره فقلنا هـ فإن الشراح أغفلوا
 بالكلية ولا يجوز أن يركب أحد الشاهدين الآخر ولو عرف الحاكم الخصم اسم الشاهد ونسبه وعينه جازت تركيبة غيبته كما يأتي (ويعبر
 ذكر - يا الجريح) عن ما ذكرناه لا يكون ذا غايات خارجة مع (هـ) ولعله قال: لا يجوز أن يركب الزنا إذا اتهموا كالمزعم أنه مدب لهم -

أوسارق للاختلاف في سببه فوجب يانه ليعمل القاضي فيه باعتقاده نعم لو اتحد مذهب (١٦١) التفاضي وشاهد الجرح لم يعد الاكشاف

منه بالاطلاق لكن ظاهر كلامهم انه لا فرق ووجه بامر آقا وقال الامام والفراي عليه بسببه معنى عن تضيير مواعيل له جرحات اقتصر على واحد لعدم الحاجة لازيد منه بل قال ابن عبد السلام لا يجوز جرحه بالاكثر لاستغناء عنه بالاصغر فان لم يبين سببه لم يقبل لكن يجب التوقف عن الاحتجاج به الى أن يحث عن ذلك الجرح كما ياتي اما سبق العدالة فلا يحتاج لذكره لكثرة اسبابها وعصر عددا قال جمع متأخرون ولا يقتصر حضور الزكي والجرح ولا المشهود له او عليه اي لان الحكم بالجرح والتعديل حتى قد تعال ومن ثم كتبت فيها شهادة الحسبة نعم لا بد من تسمية البيئة للخصم لاتي بدافع امكنه (ويستند فيه) أي الجرح (المعاينة) لنحوزناه أو السماع لتعوقه (أو الاستخانة) عنه بما جرحه وان لم يبلغ التواتر ولا يجوز اعتداد عد قليل الا ان شهد على شهادتهم ووجد شرط الشهادة على الشهادة والاشرانه يذكر مستنده المذكور والاقيس لا (ويقدم) الجرح (على التعديل) لزيادة علم الجارح

لانه مسئول فهو في حقه فرض كفاية أو عين بخلاف شهود الزنا اذا اقتصر اوعن الاربعة فاقدم قذبة لانه متدبرون الى السرقة هم مقصرون اه (قوله اوسارق) او قاذف او نحو ذلك او يقول ما يستفاد من البدعة المشتركة اه معنى (قوله للاختلاف الخ) علة لما في المتن (قوله فوجب يانه الخ) اشكل على بعض الطلبة الجرح وسببه لا اشكال لان الجرح هو الفسق او رد الشهادة وسببه نحو الزنا والسرقة اه سم (قوله انه لا فرق) وقفا للنهاية والمعنى (قوله بما مر انفا) اي في شرح مع معرفة الجرح والتعديل (قوله وقال الامام الخ) عبارة للمعنى وقيل ان كان الجارح عالما بالاسباب كقبي باطلافة والا فلا (تنبيه) على الخلاف في غير المنسوب للجرح والتعديل ما هو فليس العام كسواءه عن السبب كما قلته الزكشي عن المطالب عن ابن الصباغ اه (قوله ولو علم) اي قوله قال جمع في المعنى الا قوله بل قال المتن ان لم يبين والى قول المتن والاصح في النهاية (قوله لكن يتوقف الخ) عبارة للنهاية لكن يجب التوقف عن الخ قال عروفي نسخة في النهاية لكن يتوقف عن الخ اي قد باخذنا بما قلناه اه عبارة الرشيدى قوله كما ياتي الذي ياتي خلاف هذا وان لا يجب التوقف كما سياتي التنبيه عليم في حاشية الفصح ان في بعض النسخ هنا ابدال لفظ يجب بيتدبر هو الذي مر افي ما ياتي اه وصح المعنى وشرح المنهج كما صرح في الوجوب به صرح الاسني عبارة قال الاسنوي وليس المراد بعد قبول الشهادة بالجرح من غير ذكر سببه انها لا تقرر اصلا حتى يقدم عليها بيعة التعديل بل المراد انه يجب التوقف عن العمل بها الى بان السبب كذا ذكره النووي في شرح مسلم في جرح الراوي ولا فرق في ذلك بين الراوي والشهادة اه (قوله عن الاحتجاج به) اي بالجرح اه معنى (قوله كما ياتي) اي قبل قول المصنف والاصح انه لا يمكن الخ (قوله حضور الزكي) بفتح الكاف (قوله من تسمية البيئة) المراد بما يشمل المزكي والاصل (قول المتن ويستند) اي الجارح اه معنى (قوله اي الجرح) الى التنبيه في المعنى الا قوله ولا يجوز الى الاشر (قول المتن او الاستخانة) علم بذلك اعتدائه التواتر بالاولى اه نهاية عبارة المعنى وشرح المنهج والتواتر كما قدم بالاول وكذا شهادة عدلين مثلا بشرط حصول العلم او الظن بذلك اه (قوله الا ان شهد) اي الجارح (قوله والاشرانه يذكر مستنده الخ) عبارة للنهاية والمعنى وشيخ الاسلام وفي اشتراط ذكر ما يستفاد من معاينة او نحو وجان احد هما هو الاشرانه نعم تاتيها وهو الاقيس لا وهذا الوجه اه (قول المتن ويقدم على التعديل) سواء كان بيعة الجرح اكثر ام لا اه معنى عبارة سم قال في التنبيه فان عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل اه قال ابن القتيبي وكذا لو جرحه اثنان وعدله ثلاثة اكثر الى ما قلناه القاضي حسين وغيره اه (قوله لزيادة علم الجارح) فان بيعة التعديل ينت امرها على ما ظهر من الاسباب الدالة على العدالة فخرجني عليها ما اطلع عليه بيعة الجارح من السبب الذي جرحه به كالتواقم بيعة بالحق وبيعة بالاراء اه معنى (قول المتن المعدل) بكسر الدال عطلة اه معنى (قوله لزيادة علم الخ) اي جريان اثر بقدر صلاح الحال بعد وجوب السبب الذي اعتمده الجارح (تنبيه) هذه المسئلة احدي مستلتي مقدم فيها بيعة التعديل على الجرح والثانية مالي جرح بيلم اه انتقل لآخر فعدله اثنان قدم التعديل كما قاله صاحب البيان عن الاصحاب قال في الدعاثر ولا يشترط اختلاف البلدين بل لو كانا في بلد او اختلف الزمان فكذلك اه وحاصل الامر تقديم البيئة التي معازاة على من جرح او تعديل اه ولعل ما نقله عن الذخائر

التي بين الجرح وسببه نحو الزنا والسرقة (قوله) نعم لا بد من تسمية البيئة مضاف للمعقول مر (قوله الا ان شهد على شهادتهم) كتب مر (قوله والاقيس لا) هذا الوجه مر (قوله ايضا والاقيس لا) قال في الروض ذكر ذلك الاصل وظاهر صريح المصنف اعتدائه ان اه (قوله ويقدم الجرح على التعديل) قال في التنبيه فان عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل اه قال ابن القتيبي وكذا لو جرحه اثنان وعدله ثلاثة اكثر الى ما قلناه القاضي حسين وغيره اه قال في التنبيه قبل

(٢١) - شرواني وابن قاسم - حاشي

(فان قال المعدل عرف سبب الجرح وتاب منه وصلى قدم) لزيادة علمه حيث لا يانه (قوله) مع امح عدله ان كان تأكد الزمان الوحد انه تأكد لادام من التوبة قبول الشهادة وحلت لفيد انه مضمع

مدة الاستبراء بعد النوبة ليس كظاهر الأمر، يعني مجرد قوله مداح وليس مراد بل لا بد من ذكر معنى تلك المدة لأن لم يعلم تاريخ الجرح والام
يصح لذلك إذا لا بد من مضى وكذا يقدم التعديل أن ادخل كل من السيتين وكانت بينة التعديل متأخرة قال ابن الصلاح إن علم المدل جرحه حولا
فيحتمل اعتياده على حال قبل الجرح قال (١٦٢) القاضي ولا تنوق الشهادة به على سؤال القاضي لأنه لا يسمع فيه شهادة الحسبة وحديثه

أن التعديل كذلك
لساها فيه أيضا وقيل
قول الشاهد قبل الحكم
أنا قاسق أو مجرد وأن
يذكر السبب خلافا لرواي
وغيره نعم يتجه أن عمله فيمن
لا يبعد عادة عليه سباب
الجرح وفي شرح مسلم
يتوقف القاضي عن شاهد
جرحه عدل بلا بيان سبب
ويجه أن مراده نفي
التوقف إن قرئت الآية
لعل القادح يتضح فإن لم
يتضح حكم لما يأتي أنه لا عبرة
لرية يجهدها بلا مستند
(والأصح أنه لا يكتفى
بالتعديل قول المدعي عليه
هو عدل وقد غلط في شهادته
على لاضر أن الاستزكاه
حق لله تعالى ولهذا لا يجوز
الحكم بشهادة قاسق وإن
رضى الخصم ومقابلته
الاكتفاء بذلك في الحكم
عليه لا في التعديل إذا قائل
به وقوله وقد غلط ليس
بشرط بل هو بيان لأن
استكراه مع اعترافه بعدائه
مستلزم لنسبته للفظوان
لم يصرح به فإن قال عدل
فيما يشبهه على كان أقرا
منه به وليس له ولا يلزمه
وإن طلب الخصم إذا رتاب
فيهم لكن بقية الآتي
قيل الحسبة وفي المنتبة

هو ما ذكره الشارح بقوله الآتي وكذا يقدم الخ فيقيد بما قاله ابن الصلاح (قوله مدة الاستبراء) وهي سنة
أه عش (قوله تاريخ الجرح) أي سبب الجرح كان فاق (قوله ذلك) أي لا ذكر معنى تلك المدة (قوله) وكذا
يقدم الخ) ولو عدل الشاهد في واقعة ثم شهد في أخرى فطال بينهما من استبدده القاضي باجتهاده مطلب
تعديله تاينا لا طول الزمن يغير الأحوال بخلاف ما إذا لم يطل ولو عدل في مال قبل هل يعمل بذلك التعديل
المدكور في شهادته بالمال الكثير بناء على أن العدالة لا تتجزأ أو لا بناء على أنها تتجزأ وجها قال ابن
أبي الدم المشهور من المذهب الأول من قبل في درهم قبل ألف قلعه عنه الأذري وأقره ولو عدل الشاهد
عند القاضي في غير عمل ولايته لم يعمل بشهادته إذا عاد إلى عمله ولايته إذ ليس هذا قضاء يعمل به بينة فهو كما
لوسع البينة عارج ولايته متى وروض مع شرحه (قوله الشهادة به) أي بالجرح أه عش (قوله
فيه) أي الجرح (قوله وحديثه) أي التعليل (قوله وقيل) إلى قوله خلافا الخ في المتن (قوله قبل
الحكم) قد يشمل ما قبل أداء الشهادة فليراجع (قوله جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهوما أنه لو بين
السبب رد الشاهد وفيه نظر مع ما قدمت عن ابن القتيب أن الجرح والتعديل لا يثبتا بدون اثنين
الآن يريد بقوله عدل المجلس فليراجع أه سم (قوله ويجه أن مراده الخ) لا يخالف ما مر عن الأسنى
وغيره لأن ذلك في عدلين فأكثر (قوله في شهادته) إلى قوله لو كان لا واقع في المتن الاقوله لا يلزمه إلى أن
يفرهم وإلى الباب في النيابة الاقوله أن ذلك وقوله بينة إلى أقام بينة (قوله ومقابلته الخ) عبارة المتن تنبه
كلامه يقتضي أن مقابل الأصح الاكتفاء بذلك في التعديل ولا قائل به إلا بما قبله الاكتفاء به في الحكم على
المدعي عليه بذلك لأن الحق له وقد اعترف بعدائه أه (قوله إذا رتاب فيهم) أو ترم غلظهم لحققة عقل
وحدا فيهم وإن لم يرتبهم ولا ترم غلظهم فلا يفرهم وإن طلب منه الخصم تقرهم لأن فيه ضمانهم
مقضى وروض مع شرحه (قوله وفي المنتبة) عطف على قبل الحسبة (قوله وإلا) أي وإن اتنى القيد
الآن سيدعمر (قوله أن يفرهم) تنازع فيه قوله ويسن له ولا يلزم قوله وجب (قوله كالأخ) مع قوله لم
يسأل الثاني لعل مناسقته الأصل فيسأل واحد ويستغنى به عن الثاني الخ عبارة المتن والزوم مع شرحه
ويسأل كلاهم عن زمان تحمل الشهادة عما وشر أو يو ما وعود أو عشية وعن حترمه من من الشهر وعن
كتب شهادته مع ما أنه يجبر أو مداد نحو ذلك ليستدل على صدقهم أن اتفقت كذهم والانيق عن الحكم
وإذا اجاب أحدهم لم يبدع يرجع إلى الباقي حتى يسألهم فلا يظنهم بجوابهم امتنعوا من التفصيل
ورأى أن يعظمهم ويحذرهم عقوبة شهادة الزور وعظمهم وحذرهم فإن أصرروا على شهادتهم ولم يفصلوا
وجب عليه القضاء الخ (قوله الأولى كون ذلك قبل التزكية) أي لا يبعد ما إن أن اطلع على عودة
استغنى عن الاستزكاه والبعث عن حالهم استغنى (قوله بذلك) أي بنحو عدوته أو فسقه (قوله
ذلك وأقلهم أي أصحاب المسائل المعروفة للبحث عن حال الشهود اثنان وقيل يجوز أن يكون واحدا قال ابن
القيب القول لأن مبيان على أن الجرح والتعديل يقع بقولهم أم يقول المسؤولين من الاصدقا والمجربان ظاهر
النص وقول الاصطخري والاكثرين الأول وصحه القاضي أبو الطيب وغيره فاعلم اثنان لأن الجرح
والتعديل لا يثبت بدونهما وافر النووي الشيخ على ترجيحه (قوله جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهوما أنه
لو بين السبب رد الشاهد فيه فطر مع ما في الحاشية العليا عن ابن القتيب أن الجرح والتعديل لا يثبتان بدون
اثنين الآن يريد بقوله عدل المجلس فليراجع (قوله فإن قال عدل فيما شاهده به على) كتب عليه مر (قوله
لكن بقية الآتي) سكت عنه مر (قوله ولم أن لا يجبره) كتب عليه مر

والاوجب أن يفرهم ويسأل كلاهم ويستغنى ثم يسأل الثاني قبل اجتماع الأول به ويستغنى ويعمل بما ظن على
ظنه الأولى كون ذلك قبل التزكية ولم أن لا يجبره ويلزمه محيطة القضاء إن وجدت شروطه لم لا عبرة بنية جرحه ولو قال لا دفاع فيه
آتي بنية بنحو عدوته أو فسقه ادعى أنه كاهل بذلك قبل قوله به منته على، اذكره بعثهم فله بعد خطه إقامة الدعة بذلك فإن قاتل طغيا

قبوله لا يثبت له وما معه عام آغا الظاهر أو العريض في أنه لا يمين عليه وهذا يرد على ذلك لبعض قائلين يمكن الفرق بأن الثاني ما أظهر لانه
في القادح على العموم ثم أثبت بهضمة في شخص واحد فاحتاج ليمين تؤيد صدقه في ذلك الآليات وأما ما قايته بينة لا ينافي لا يثبت له من كل وجه
لانها لا يتراد على شيء واحد أو ما قبله قد يكون له يمين ولا يلزمها فلا فرق فيه لا تعديكون عدوه مثلا هو لا يعلمه ولو أقام يمينه على إقرار
المدعي بأن شاهده ثمر بالخر مثلا وقت كان ذلك ان كان يمين بين الاداء دون سقر (١٦٣) ولا فلا ولو لم يمين الشرب وقت استل المفتر

وحكم بما يقتضيه تعيينه
فان ان عن التمين توقف
عن الحكم ولو ادعى الخصم
ان المدعي اقر بنحو فسق
يخته واقام شاهدا يحلف
معه بنى على ما قال بعد
يخته شهودى فسقة
والاصح بطلان يخته لا
دعواه فلا يحلف الخصم
مع شاهده لأن الغرض

في نفس الخ تنازع في العلان (قوله لا ينافي الخ) هذا عاظم قول المناطقة ان الموجبة الجزئية تقضي
السالبة الكلية (قوله لانها لا يتراد على شيء واحد) في شيء في كل يمينه اقيما زور ومجاب بان غاية
الامر انهما في الاصل وهو قبل التخصيص اه (قوله بينة) اى وقت الشرب (قوله ولو لم يميننا)
اى شاهدا الاقرار (قوله توقف عن الحكم) هل ندبا كما هو قياس ما قدمه قبل قول المتن والاصح انه الخ او
وجوب كما هو قياس ما قدمته عن الاسنى وغيره وهذا هو الاقرب فليراجع (قوله والاصح بطلان يخته
لادعواه) لعل ما قبله بطلان دعواه ايضا فليعلم الحلف مع شاهده لان الغرض حيثما يبطل الدعوى
لا يلحق في البينة (قوله وايها م الروضة الخ) اقول التماس ما في الروضة كما تقدم للصف من ان الخ قال لا يثبت
لى ثم احضرها قبلت لانها لم يصر له يمينه اقر بنحو فسق او نحو ذلك فكذلك البينة مناعتها لانها حين
قوله لسانا بشاهدين في هذه القضية نسبيا اه ع

(باب القضاء على الغائب)

(قول المتن على الغائب) والحق القاضي حسين بالغائب ما اذا حضر المجلس فهو بقر ان يسمع النكاح كالبينة
او يمدد وقبل الحكم فانه يحكم بطلانها متى (قوله عن البلد) الى قوله وليس له في المعنى والى الفرع
في النهاية الاقوله اى الامل كما هو ظاهر وقوله ومثلا الى نعم وقوله يؤيد به والى اعترضه وقوله الا ان
يقول وهو متعمد وقوله وكذا تسمي الى ولو كان (قوله عن البلد) اى فوق مسافة المدعى كايان في اول الفصل
الثاني (قوله بشرطه) اى من التواريخ او التواريخ معني ونهاية (قوله وتوابع اخر) اى من قوله ويستحب
كتاب به الى الفصل الثاني اه يجزى (قوله كايان) اى الفصل الثاني (قوله وتضمنته) اى المدعي عليه
ع ش اى يمدد حضوره ريشدى (قوله بنحو فسق الخ) متعلق بطاع في البينة قوله بنحو اداء متعلق بطاع في
الحق (قوله وليس له) اى الغائب اذا حضر (قوله عن كيفية الدعوى) اى الاولى اه ع ش (قوله وشلا)
اى الدعوى وكذا خبره يحررها (قوله استيفاه) اى الحرير (قوله اليه) اى القاضي اه ع ش (قوله
ان يحلف) اى الدعوى سم ويثني ان يكون مثل التسجيل ما لو تبرع القاضي بصكائها للخصم اه
سيد عمر (قوله ولانه) الى قوله يؤيد به في المعنى (قوله ولان الخ) عطف على قوله الحاجة (قوله فوالخ)
الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله والى افعال الخ) عبارة عن المعنى ولو كان فتوى لقال ان تاخذى او لا باس
عليه او نحو لم يقل خذى لان المعنى لا يقطع فلما قطع كان حكا كذا استدلو ايه وقال المصنف في شرح مسلم

لا يصح الاستدلال به لان باسفيان كان حاكما (قوله ورد الخ) وايضا الملازمة في قولهم والى افعال
الخ ممنوع اذا يجوز ان يكون فتوى ويقول خذى الخ كما افاده الحلبي اه يجزى (قوله ذلك) اى الشكاسة
عن شح وجوبا (قوله يؤيد به) اى ما في شرح مسلم (قوله واعترضه) الى قوله خلا بالبقيت في المعنى الا
(قوله لانها لا يتراد على شيء واحد) في شيء في كل يمينه اقيما زور ومجاب بان غاية الامر انهما في
الاشخاص وهو قبل التخصيص (قوله ولو اقام يمينه على اقرار المدعي بأن شاهده الخ) كتب عليه هر
(قوله ولو لم يميننا الشرب وقت الخ) كتب عليه هر (قوله ولو ادعى الخصم ان المدعي اقر بنحو فسق الخ)
(قوله ولو شهدا بان هذا المذكور الخ) كتب عليه هر

(باب القضاء على الغائب)
(قوله نعم ان سجلت) اى الدعوى

الاستظهار وان كان في تحريره اخطاء بعد عدم غير العالم استيفاه لان تحريره اليه نعم ان سجلت فله القدح باءه بطلانها كما هو ظاهر ولانه
قال هند اسرافى سنيان رضى الله عنهما المشككت اليه شحه خذى من ماله ما بكفيلك ولوليك بالمعروف فهو قضاء عليه لا اقام
ولا افعال لان كان تأخذى مثلا ورد في شرح مسلم بانه كان حاضرا غير متوار ولا من زلان الوافاة في قمع ماله ما حضرت فمذللها بيقود ذكر
فيها ان لا يقره كذا وذلك بانه داهه اداها كم ومعه حوا فاه الذي انها قالت لا ما ملك على الرقة لى اى اى

من حال دعوى فكيف **بطل** بده وكنت يدعى حتى أرسل إلى أبي سفيان يتحلل فاعتقه قال أوسفيان أما الرطب فعم وأما الياض فلا واعتز به غيره بأهله علقها ولم يقدّر (١٦٤) المحكوم به فلم تجرد دعوى على ما شرطه والدليل الواضح أنه صرح عن عمرو بن عثمان رضي الله

عنه القضاء على الغائب ولا خلاف لمن المصاحبة كقوله ابن حزم وأخافهم على سماع البينة عليه فالحكم مثلها والقياس على سماعها على ميت وصغير عم أنها أصغر من الدفع من الغائب وإنما تسمع الدعوى عليه بشرطها الاتي في بابها مع زيادة شروط أخرى منها أنها لا تسمع هنا إلا (أن كانت عليه) حصة يملكها القاضي حالة الدعوى كادل عليه كلامهم وإن اعترضه البقيني وجرم سماعها إذا حدث بعد ما علم البينة أو تحملها ثم تلك الحجة أما (بينة) ولو شاهد أو يمينان فيا يقتضى فيه بما وأما علم القاضي دون ما عهدا امتنعز الاقرار واليمين المردودة (وإدعى المدعى جعوده) وأنه يلزمه تسليمه إلا أن وأنه يطالب بذلك قال قال هو مقر) وإنما أقيم البينة استظهارا عاقفة أن ينكر أو ليكتب بها القاضي إلى قاضي بلد الغائب (لم تسمع بينة) إلا أن يقول وهو يمتنع وذلك لأنها لا تلام على مقر ولا تقول له عاقفة أن ينكر خلافا للبقيني ويؤخذ منه أنه لا تسمع الدعوى على غائب بولاية للدعى في يده لعدم الحاجة

قوله يملكها القاضي وقوله أو يلزمه تسليمه (قوله واعتز به) أي القول بأنه قضاءه عرش وقضية مأمور من المفتي أن الضمير للاستدلال بالخبر المذكور ثم رأيت قال الرشدي أي الدليل أيضا أه (قوله غيره) أي غيره شرح مسلم (قوله بأنه) أي **بطل** (قوله وأخافهم الخ) عطف على قوله أنه صرح الخ والضمير للمصاحبة بمقتضى أنه لا لأصحاب (قوله على سماع البينة الخ) أي بعد سماع الدعوى عليه في حضوره كما هو ظاهر أم رشدي (قوله عليه) أي الغائب (قوله فالحكم) أي على الغائب بالبينة (قوله والقياس الخ) عطف على قوله القضاء أه عرش والصواب على قوله أنه صرح الخ (قوله مع أنهما الخ) ولأن في النسخ من إضاعة الحقوق التي تدب الحكام إلى حفظها أه معنى (قوله بشرطها الآتية) أي من بيان المدعى به وقدره ونوعه ووصفه وقوله إلى مطالب بحق معنى وروض (قول المثل إن كانت) أي للدعى عليه أي الغائب أه معنى (قوله وإن اعترضه البقيني) أي اشتراط علم القاضي بالبينة كما هو صريح السياق لكن الواقع أن البقيني إنما نازع في اشتراط علم المدعى بإبالي وفي وجودها حيث من أصلها كما يلزم من حواشي الشهاب الزملاء رشدي ولك أن تمتنع الصراحة بأن قول التارح حالة الدعوى الخ متعلق بقول المصنف إن كانت الخ فهو مرجع غير أن اعترضه كما هو صريح صنيع المفتي الخ (قوله علم البينة) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله أو تحملها) لعل حدوث التحمل في نحو المتواري أه سيد عمر عبارة الرشدي قوله أو تحملها هو بالرفع أي أو حدث وتحملها وعل صورته أن تسمع إقرار الغائب بدعوى المدعى أه (قوله ولو شاهد أو يمينان) بل يكفي عين أو يشترط يمينان أحدهما تشكيل الحجة والثانية للاستظهار الأصح الثاني ديمر في مثله الدعوى على العبي والمجنون وليت أه عرش عبارة الروض مع شرحه يقتضى على الغائب يشاهدو يمينين أحدهما تشكيل الحجة الأخرى بعد ما تلتى المسقط من أبراه أو غيره أو تسمى بين الاستظهار أه (قوله ما عهدا) أي من الأقرار واليمين المردودة (قوله واليمين المردودة) أنظر هل يمكن تصور ما عهدا إذا غاب بعدد اليمين وقبل حلها والحكم أه سم أقول قياس ما تقدم من المفتي أن القاضي حسين نعم (قول المتن وإدعى المدعى جعوده) أي الحق المدعى به وهذا شرط لصحة الدعوى وسماح البينة على الغائب ويكلف البينة بالوجود بالافتقار كحكاها لإمام ويقوم مقام الجعود ما في معناه كالمأشترى عينا وخرجت مستحققة فادعى الثمن على البائع الغائب فلا خلاف أنها تسمع وإن لم يذكر الجعود أو فادعى على البائع كان في الدلالة على جعوده أه معنى (قوله وأنه يلزمه تسليمه) قد يقال أنه داخل في الشروط الآتية ثم رأيت قال الرشدي قوله أنه يلزمه تسليمه الخ صريح هذا مع قوله فيما مر مع زيادة شروط أخرى الخ أن ذكر لزوم التسليم والمطالبة من الزائد على الشروط الآتية وليس كذلك (أمر قول المتن قال وهو مقر) أي وهو ما قبل إقراره بأي شيء أه عرش (قوله أو ليكتب الخ) معطوف على قوله استظهار (قوله إلا أن يقول هو يمتنع) أي إلا أن يقول هو مقر ولكنه يمتنع قسعه بينه وحكم بامتني وشيخ الإسلام خلافا لها بحيث قال وإن قال هو يمتنع (أمر قوله ويؤخذ منه) أي من قول المصنف فإن قال هو مقر الخ أه عرش (قوله لنتمكن الوديع الخ) قد يمتنع قول المدعى في يده (قوله لكن يمتنع أبو زرعة سماع الدعوى الخ) عبارة النبايق وما يمتنع العرائق الخ يمتنع على ما نظر إليه شيخه البقيني الخ (قوله ومن ثم الخ) راجع إلى ما قبله (قوله مه) أي مع المدعى (قوله باتلافه) أي الغائب (قوله قال) أي (قوله واليمين المردودة) أنظر هل يمكن تصور هذا إذا غاب بعدد اليمين وقبل حلها والحكم (قوله إلا أن يقول هو يمتنع الخ) كذا قال البقيني وخولف أمر (قوله ويؤخذ منه) أنه لا تسمع الدعوى على غائب بولاية الخ كتب عليه أمر

لذلك لتتمكن الوديع من الرد أو التلق لكن بحث أبو زرعة سماع الدعوى بأنه له تحت يده وديمقر أسمع بينه . لكن لا يحكم ولا يرفيه من ماله إذ لبس له في ذمته شيء من أمواله كما يلاحظها أه ما يمتنع عنه يتقدم . بها وحكم ووفاء . ما به لأن بدا . من حله الديون قال وإنما جازنا

أبو لذلك لتتمكن الوديع من الرد أو التلق لكن بحث أبو زرعة سماع الدعوى بأنه له تحت يده وديمقر أسمع بينه . لكن لا يحكم ولا يرفيه من ماله إذ لبس له في ذمته شيء من أمواله كما يلاحظها أه ما يمتنع عنه يتقدم . بها وحكم ووفاء . ما به لأن بدا . من حله الديون قال وإنما جازنا

ذلك لاحتمال جرمه والوديع وانه ذر الدينة فيضبط عند القاضي باقامتها اليه هو اشهاد على نفسه بثبوت ذلك يستثنى باقامتها جرمه والوديع
 إذا حضر لها قد تدرج حجتها ولعل ما قاله من جلي ما نظر اليه شبهة البلقين من أن غاية انكاره وسوغ لسام الدعوى عليه ويستثنى من
 ذلك ما إذا كان الغائب من حضره في محل القاضي الذي الدعوى عنده وان لم تكن (١٦٤) بيانه كاهو ظاهر وأراد إقامة الدينة على

دينه ليو فيه منه قسّم
 الدينة وان قال هو مقر قال
 البلقين وكذا تسم بينه
 وقال اقر فلان بكذا ولى
 بينه باقرار هو جرمه بغيره
 ولو كان عن لا يقبل اقراره
 كفسيه ومفلس فيما لا يقبل
 اقراره فيما لا يؤثر قوله
 هو مقر في سماع الدينة (وان
 اطلق) ولم يشر من الجرم
 ولا اقرار (فالاصح انها
 تسمع) لانه قد لا يعلم
 جرمه في بيته ويحتاج الى
 اثبات الحق فيجمل بيته
 كسكوته (فرع) غاب
 المحال عليه والقصل بالحكم
 وثيقة بالمحليل عليه ثابتة
 قبل الحوالة حكم بموجب
 الحوالة إذا حضرا انكار
 دين المحلل لا يصحها كاهو
 ظاهر لعدم ثبوت محل
 التصرف عنده إذ الصورة
 انه اتصل به ثبوت غيره
 الذي لم ينضم اليه حكم اما إذا
 اتصل به حكم غيره بذلك
 فيحكم بالصحة وليس للبحال
 عليه الانكار (و) الاصح
 (انه لا يلزم القاضي نصب
 مسخر) بفتح الحاء المعجمة
 المسندة (يكره الغائب)
 ومن الحق بين ياقى لانه
 قد يكون مقرًا فيكون

أبوزرة (قوله ذلك) أى سماح الدعوى والدينة بان له تمت يده ودية (قوله فيضبطها) أى الوديع
 ويحتل الدينة باقامتها الى الدينة (قوله واشاهده) أى القاضي (قوله بيبوت ذلك) أى الوديع (قوله)
 باقامتها (الخ) الباء بمعنى عن (قوله ويستثنى) أى اقرع في المعنى (قوله من ذلك) أى قول المصنف فان قال
 هو مقر لم تسمع بينته (قوله (واراد) أى المدعى (قوله اوفيه) أى افاض دينة ماى من الدين المحاضرة
 والتذكير تأويل المال (قوله) وكذا تسمع بينته لقال اقر فلان بكذا ولى بينه باقراره هذا متوجع اه نهاية
 (قوله ولو كان (الخ) عطف على وكذا تسمع (الخ) فهو من قول البلقين كاهو صريح المنفى عبارة ثالثا
 الصور التي زادها البلقين لو كان الغائب لا يقبل اقراره لمفعول نحو فلا يمنع قوله هو مقر من سماع بينة
 المدعى وكذا العطف يقر بين من معاملة بعد الحجز فانه لا يقبل حتى التزم فلا يضر قول المدعى في بيته انه
 مقر لان اقراره لا يؤثر وكذلك قال هذه الدار لا يدل لمعروفا كما هو موقوف غيبته اقراره لان اقراره لا
 يؤثر قال ويصور ذلك في الزمن والجنات قول ابن تيمية انك اه (قوله وثيقة بالمحليل عليه) أى المحال
 عليه كاشاد ما كحل نفسه بثبوت ذلك عنده (قوله حكم (الخ) هو ابلو المقدور قبل غاب (الخ) (قوله حكم
 بموجب الحوالة) أى بدعوى المتحامل وينايل المراد بموجب الحوالة اه سبدهم ولعل المراد به لزوم
 الاداء إذا اقر بالدين (قوله لا يصحها) عطف على بموجب الحوالة يفي ولا يجوز له الحكم بصحة الحوالة
 لعدم ثبوت محل التصرف وهو دين المحلل على المحال عليه عنده أى احكامه في هل ان يحكم بالثبوت ثم بصحة
 الحوالة فليزج (قوله اتصل به) أى بالحكم ثبوت غيره بمعنى ثبوت محل التصرف عند غير الحاكم فملل
 لفظة غير ساطع من قل التاسع (قوله بذلك) أى بنبوت دين المحلل في ذمة المحال عليه (قوله وليس (الخ) الاولى
 التبريم (قوله والاسم) أى قوله نعم في النهاية (قوله لا يلزم المحال (الخ) هو معطوف على الجزاء
 مع قطع النظر عن الشرط واظهر من مثل ذلك سابق اه وشيدى (قوله المن نصب مسخر) واجرته بمعنى ان
 تكون على الغائب لانه من مصالحه حلى اه مجرى (قوله المن ينكر (الخ) أى يقول ليس لك عليه ما عديه
 اه مجرى وقال عر شويينى لانه يؤدى في انكاره على الغائب اه (قوله بمن ياقى) أى الصبي والمجنون
 والميت (قوله لانه) أى قوله لغرو وجافى المنفى (قوله وقول الا تو اريستحب) جرى عليه الرضوخ والنهاية
 عبارة نعم يستحب نصب كاصرح به فى الا تو اريه اه وقوله لا بعد جرى عليه الا منى والمنفى عبارة
 قال أى فى أصل الروضة مقتضى هذا التوجيه أى لانه قد يكون مقر (الخ) انه لا يجوز نصبه لكن الذى ذكره
 المبادئ وغيره ان القاضي غير بين النصب وعنده اه فقول ابن المقرئ ان نصبه مستحب قال شيخنا قد
 يتوقف فيه اه (قوله فان قلنا (الخ) مؤيد بقول الا تو اريه (قوله ويؤيده) أى كون الخلاف قويا (قوله على
 المتشدد) أى المتشدد من المخدور لمجلس الشرع بلا عذر (قوله والخلاف القوي (الخ) عطف على جملة صريح
 المتن فرة الخلاف (قوله كيف هو) أى المدرك (قوله نوع حاجة) وهو ان تكون الحاجة على انكار
 منكر اه شيخ الاسلام (قوله في هذا) أى عدم لزوم نصب المسخر (قوله فيما ياقى) أى فى وجوب بين
 الاسطهار هنادون المتشدد على المتمدن (قوله فيما إذا لم يكن) أى قوله وظاهر فى المنفى والى قوله أى فى
 (قوله مبنى على ما نظر اليه شيخه) كتب عليه مر وقوله ويستثنى من ذلك كتب عليه مر (قوله قال
 البلقين وكذا تسمع بينته) أى اخر قوله لو كان من لا يقبل اقراره (الخ) ما قاله البلقين ممنوع عن الاول مسلم
 فى الثانية ش مر (قوله لا يؤثر قوله) كتب عليه مر (قوله وقول الا تو اريستحب بعيد) كتب عليه مر

اكار المسخر كذا بانهم لا بأس بنصبه غرو وجان خلاف من اوجبه كذا به غير محقق على ان الكذب قد يتفرق مواضع وقول الا تو اري
 يسحب بعيد فان قلت صريح المتن قوة الخلاف لا يؤثر فيه قول المطلب ان لزوم نصبه هو قياس المذهب فى النواوى على المتشدد والخلاف
 التوى تسن رعايته قلت قوله من حيث الشهرة لا بتأنيضه من حيث المدرك كيف هو يقتضى حرمة النصب كما قاله الرافى لكن لما
 كان فيه نوع حاجة اقتضى ابحاثه لا غير وما ذكره فى المطلب ممنوع بل المتشدد والغائب سواء فى هذا وان اقراره فيما ياقى (ويجب)

في اذالم يكن الغائب وكل
حاضر ان كانت الدعوى
بدين أو عين أو بصحة عقد
أو ابراء كان احوال الغائب
على مدين له حاضر قاضي
ابراه لا احتياطي دعوى انه
مكره عليه (أن يحلف بعد
الينة) وتديلها (أن الحق)
في الصورة الاولى ثابت
فدتمت الى الان احتياطا
للحكم عليه لانه لم يحضر
لر بما دعي ما يبره ويشرط
أن يقول مع ذلك وأنه
يلزمه تسليمه الى لا تعقد
يكون عليه ولا يلزمه ادائه
لتاجيل أو نحوه وظاهر
كقوله الختيني أن هذا الاياتي
في الدعوى يمين بل حلف
فيها على ما يليق بها وكذا
نحو الارباء كآياتي وأنه
لا بد أن يتعرض مع الثبوت
ولأول التسليم الى أنه لا
لا يملأ في شهوده قاضي
في الشهادة مطلقا وبالنسبة
لغائب كفسق وعداوة
وتهمة بناء على الاصح أن
المدعي عليه لو كان حاضرا
وطلب تحليف المدعي على
ذلك لا يجب ولا يطل الحق
بتأخير هذه اليمين ولا ترد
بارد لأنها ليست مكلفة
للحجة وانما هي شرط للحكم
ولو ثبت الحق وحلف ثم
نقل الى حاكم آخر ليحكم
بموجب اعدتها على الارجح
أما اذا كان هو ككل حاضر

الحقيقة في التباية (قوله) فيها اذالم يكن الغائب وكل حاضر) سيذكر عزده (قوله) أن كانت الدعوى (الحق)
الاولى سواء كانت الحق كآياتي (قوله) كان احوال (الحق) عبارة الاسبق وانما يقول الغرض لا تسمع الدعوى
والينة على الغائب باسقاط حق له كآياتي (قوله) كان له على الف قضيت اياها أو ابراه في منهاولى بينة بذلك لا آت
إن خرجت اليه بطالب ويحدد البعض أو ابراه ولا احد حجة البينة ما مع يتي واكتب بذلك الى حاكم
بلد لم يجب له أن الدعوى بذلك البينة لا تسمع إلا بعد المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطرقه في ذلك ان
يدعي انسان ابن ربه الدين احاله به فغير المدعي عليه بالدين لم يوجب الحلف ويدعي انا ابراه وانا اقصه
قتسم الدعوى بذلك البينة وإن كان ربه الدين حاضر ابالإداه (قوله) مكره عليه) أي على الارباء (قوله)
الان ان يحلف) أي المدعي يمين الاستظهار به بالينة أي وقبل توفية الحق أي متى (قوله) في الصورة الاولى
أي الدعوى بدين (قوله) ما يبره أي كالأدلة أو ابراء أه نهاية (قوله) ولا يشرط الحق ولا يشرط في يمين
الاستظهار بالعرض له مدق الشهود بخلاف اليمين مع شاهد كالحال المجردة من كاصرح به في اصل الروضة
أخرى ومضى (قوله) أن يقول الحق هذا أقل ما يكفي والأكمل على ما ذكره في اصل الروضة انا ابراء من الدين
الذي دعيه ولا من شيء ومنه ولا اعتاض عنه ولا استوفى ولا حلال عليه وهو لا احد من جهة بل هو ثابت
في ذمة المدعي عليه يلزمه ادائه فمحال ويجوز أن يقتصر في حلفه على ثبوت المال فذمته وجوب تسليمه
مضى (قوله) مع ذلك) أي ذكر الثبوت (قوله) أو نحوه) أي كاصاراه بجبري (قوله) ان هذا) أي ما في المتن
أه رشدي (قوله) على ما يليق بها) أي كان يقول ولو اليمين باقية تحت يده يلزمه تسليمه إلى أه عش عبارة
سم كان يحلف في صورة العتق الاية ان عتقه صدر من سيده أو انه اعتقه ان قلنا بالتحليف في ذلك على ما يأتي
أه (قوله) نحو الارباء) أي كآياتي (قوله) كآياتي) أي في شرحه ولو حضر المدعي عليه الحق (قوله) وانه لا بد
عطف على ان هذا الاياتي الحق (قوله) لا بد ان يتعرض الحق) أي في الصورة الاولى (قوله) او بالنسبة للغائب
يقتضي ظاهر التعبير الا كتفاء بالثاني فقط مع ان في العلم به لا يستلزم في العلم بالمطلق فلو ابراه أو كان
اولى فليتامل أه سيده وفي نفاذ كل ما يقدر في مطلق الشهادة يقدر في الشهادة لم يبره بل عكس كما هو
ظاهر مما ريت قال الرشدي قوله مطلقا او بالنسبة للغائب ظاهر انه يقتضي منه باحده من والظاهر انه
كذلك لانها فيها كآياتي بالتامل أه (قوله) على ذلك) أي في العلم بالتامل (قوله) بتأخير هذه اليمين) أي
عن اليوم الذي وقعت فيه الدعوى أه عش (قوله) ولا ترد بالرد) أي بان يرد هاعلى الغائب ويوقف الامر
إلى حضوره أو يطلب الاتهاء إلى حاكم يده ليحلف أه عش (قوله) وانما هي شرط الحكم) وفي القوت
(فرع) اذا اوجبا اليمين في الحكم على الغائب ونحوه لحكم عليه قبل التحليف فتعني كلام الجمهور انه لا
ينفذه اليمين ركن فيه أو شرط الحق أه سم عبارة المتن وافهم قول المصنف ان يحلف بعد البينة انه لا
ينفذه الحكم عليه قبل التحليف هو مقتضى كلام الاصحاب أه (قوله) ولو ثبت الحق) أي بأقامة البينة (قوله)
لم يجب اعدتها) أي اليمين (قوله) على الاوجه) وفي القوت (فرع) وكه في شر أملاك يلد آخر فعله وأثبت
الوكيل على قاضي يلد البائع وحكم فيه بالصحة ثم نفذها حاكم آخر ثم نقل الوكيل الكتاب الى بلد موكله
وطلب من حاكم يده تنفيذه فهل يتوقف تنفيذ الحكم على تحليف الموكل اتقي الشيخ برهان المراضى والشيخ
(قوله) في الصورة الاولى) وحلفه في غير ما عايناه كان يحلف في صورة العتق الاية ان عتقه صدر من
سيده أو انه اعتقه هذا ان قلنا بالتحليف في ذلك على ما يأتي (قوله) لا يملأ ليست مكلفة للجنة وانما هي شرط
للحكم) في القوت فرع اذا اوجبا اليمين في الحكم على الغائب ونحوه لحكم عليه قبل التحليف فتعني كلام الجمهور
انه لا ينفذه اليمين ركن فيه أو شرط أه (قوله) لم يجب اعدتها) في القوت فرع وكه في شر أملاك يلد
آخر فعله وأثبت الوكيل على قاضي يلد البائع وحكم فيه بالصحة ثم نفذها حاكم آخر ثم نقل الوكيل الكتاب
الى بلد موكله وطلب من حاكم يده تنفيذه فهل يتوقف تنفيذ الحكم على تحليف الموكل اتقي الشيخ برهان
الدين الراعي والشيخ نجم الدين الوفاقي من معاصري المصنف بدقيق بأنه لا يتوقف على تحليفه فان سلم

وجهاً وقضية كلاهما
توقف عليه اعتماد الرقة
واستشكه في التوشيع بأنه
إذا كان له وكيل حاضر لم يكن
قضاء على غائب ولم يجب بين
جزء ما فيه نظر لأن البعرة
في الخصومات في نحو الدين
بالوكل أو الوكيل فهو قضاء
على غائب بالنسبة للدين
ويؤيد ذلك قول الباقين
للقاضي سماح الدعوى على
غائب وإن حضر وكيله
لوجود النية المسوقة للحكم
عليه القضاء لا يمنع عليه
أي في الحقيقة أو بالنسبة
للمدين فالقضاء على الدعوى
إن سمعت على الوكيل توجه
الحكم إليه دون موكله إلا
بالنسبة للمدين أحياناً للحق
الموكل وإن لم تسع عليه
توجه الحكم إلى الغائب من
كل وجه في الدين وغيرها
(تنبيه) علم من كلام
الباقين أن القاضي فينبه له
وكيل حاضر غير بين سماح
الدعوى على الوكيل
وسماحه على الغائب إذا
وجدت شروط القضاء عليه
ولا يمتنع عليه أحد عذرين
لأن كلا منهما يتوصل به
إلى الحق فأن لم توجد شروط
القضاء على الغائب فأنى
يظهر وجوب سماحه على
الوكيل حيث لا يضيع
حق المدعي وخرج بقوله
أن الحق ثابت في ذمته مالم

يتم الدين الوفاق من معاصري المصنف يمدح بأنه لا يتوقف على تحليف الموكل فإن سلم ذلك من منازعة
استثنى هو أمثاله من إطلاق المصنف وغيره لأنه قضاء على غائب أم سم (قوله) فهل يتوقف التحليف
الخ حارة النهاية فإنه يتوقف التحليف على طلبه كإقتضاء كلاهما واعتمده ابن الرقة أم (قوله) توقفه
عليه الخ أي حيث وقعت الدعوى على الوكيل فإن وقعت على الموكل لم يتوقف على ذلك كما يأتي في الحاصل
أم عرض قائم يسأل الوكيل المدين حكماً ولا يؤخره لسؤاله أي المدين لعدم وجوب التحليف عند علم
سؤاله زائد أي ما لم يكن سكوته لجهل ولا يعرفه الحاكم لسلطان أم يجبرى ويأتي في الشارح ما رواه
(قوله) واعتمده ابن الرقة (و) جزم به مشرح المتبع أي والمغنى أم سم (قوله) واستشكه في التوشيع الخ
حارة النهاية ما يقوم استشكل به في التوشيع من أنه الخ يمكن رده بأن البعرة الخ (قوله) ويؤيد ذلك (أي
ما اقتضاء كلاهما) (قوله) والله شاهد بما يقع الخ) مبتدأ وخبر (قوله) إلا بالنسبة للمدين (أي أن طلبها الوكيل كما
هو الموافق لما تقدم أنه قضية كلاهما أم سم (قوله) وإن لم تسع الخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماح الدعوى
على الغائب وإن لم تكن في وجهه ويكفيه عليه بخالف ما يأتي في مامش الصفحة الآتية أن الدعوى على الميت
لا تسع إلا في وجهه وأما إن حضروا أو بعضهم والفرق يمكن أم سم أقول بل التنبيه الذي صرح في صحة
ذلك (قوله) غير بين سماح الدعوى على الوكيل الخ) يوافق ذلك ما أتى به شيخنا الشهاب الرمي أنه لو
حكم على غائب فإن له وكيل حاضر فكذا الحكم أم أدلوا توقف الحكم على الدعوى على الوكيل إذا كان
حاضراً لم يصح مع حضوره عند الجهل به أم سم (قوله) إذا وجدت الخ) متعلق بقوله غير الخ (قوله) ولا
يتمين عليه) فإن ادعى على الغائب وجب بين الاستظهار مطلقاً أو على الوكيل لم يجب إلا لطلب الوكيل كذا
قال مرويه بقوله الشارح السابق إلا بالنسبة للمدين أم سم ولعل الأصوب قضية كلاهما الخ (قوله)
وخرج) إلى المتن في النهاية لا الأقوال أو بالآثار (قوله) مالم يكن أي الحق كذلك أي ما يثبت في الدعة (قوله)
وشهدت البيئة حسية) انظر ما راجع كونها حسية مع أن الفرض وجود الدعوى ويمكن تصوره بأن تشهد
البيئة بعد الدعوى من غير طلب الوكيل كان الأمر غير محتاج إلى ذلك على أن كلام ابن الصلاح الذي نقله الأذري
وقاس عليه ما يأتي ليس فيه ذكر الدعوى أم رشدي (قوله) على إقراره الخ) ذكر الإقرار هنا وفي التنبيه
الآتي هل يخالف ما تقدم من عدم سماح البيئة إذا قال هو مقرر أو لا لنحو محل هذا على مسوغ السماع مع الإقرار
ما تقدم فليراجع ويحتمل أن يوجه السماع مع الإقرار هنا بأن غرض الاستيلاء على قسم الاستقلال
وكذا الأوصاف غرض مدعي نحو الباع الاستيلاء على المبيع وإن يمكنهم القاضي من ذلك فهو بمنزلة مدعي
الدين إذا كان غرضه أن يوفيه القاضي ماله الغائب الحاضر حيث تسع يبتز أو قال هو مقرر كما تقدم
فلينأمل أم أقول يمدح الإشكال من أصله بأن ما تقدم في الدعوى بغير الإقرار وما تنافى الدعوى بالإقرار
وقدم عن الباقين وغيره قليل قول المصنف وإن أطلق سماح بيئة إقرار الغائب (قوله) على إقراره (ب)

ذلك من منازعة استثنى هو أمثاله من إطلاق المصنف وغيره لأنه قضاء على غائب أم (قوله) وقضية كلاهما
توقفه عليه) جزم به في شرح المتبع (قوله) إلا بالنسبة للمدين أي أن طلبها الوكيل كما هو الموافق لما تقدم أنه
قضية كلاهما (قوله) وإن لم تسع الخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماح الدعوى على الغائب وإن لم تكن في
وجهه ويكفيه عليه بخالف ما يأتي في مامش الصفحة الآتية أن الدعوى على الميت لا تسع إلا في وجهه وأما إن
ان حضروا أو بعضهم والفرق يمكن (قوله) غير بين سماح الدعوى على الوكيل الخ) يوافق ذلك ما أتى به شيخنا
الشهاب الرمي أنه لو حكم على الغائب فإن له وكيل حاضر فكذا الحكم أم أدلوا توقف الحكم على الدعوى على
الوكيل إذا كان حاضر أم سم مع حضوره مع الجهل وجب بين الاستظهار مطلقاً على الوكيل لم يجب
الإطلب الوكيل كذا قال مرويه بقوله الشارح السابق إلا بالنسبة للمدين (قوله) على إقراره) انظر
ذكر الإقرار هنا وفي التنبيه الآتي هل يخالف عدم سماح البيئة إذا قال هو مقرر أو لا لنحو محل هذا على مسوغ
السماع مع الإقرار بما تقدم فليراجع ويحتمل أن يوجه السماع مع الإقرار بأن غرض العبد

والفرق بينهما في ما فرق الولي ظاهر ومن ثم لو كان على البيت دين مستغرق لم يترقب على طلبه إلا أن حضر منه كل الغرماء وسكتوا نعم أن
سكت عن طلبها لجل عرفه الحاكم فإن لم يطلبها قضى عليه بدونها وخرج بمن ذكر متميز ومتوار فقبض عليها بلايين كأي تقصير لها
(فرع) لا تسقط بين الاستظهار (١٧٠) بأحالة الدائن ولا يمنع توقف طلبها من المحيل صحة الحوالة ولا إسماع بينة المحتال وأما

لا يتعدى الحكم لتغير الحاضر وكتبنا باسمه عليه حاشية مهمة فليراجع اهـ (قوله والفرق بينه وبين
ما مر الخ) هو أن الحق في هذه يتعلق بالتركة التي هي الوات فتركه لطلب الدين إسقاط لحقه بخلاف الولي
فإنه إنما يتصرف عن العسي والجنون بالصلحة اهـ عن (قوله ومن ثم) أي من أجل الفرق (قوله لم يترقب)
أي الخلف (قوله منه) أي الوارث (قوله وسكتوا) أي الغرماء (قوله فان سكت) أي الوارث ومثله الغرماء
فيما يظهر بل يمكن أرجاعه لما يتأويل الجميع مثلاً (قوله فيقبض عليها بلايين) اعتمد شيخنا الشهاب
الرملي ما صححه البلقيني أنه لا بد من البين اهـ سم (قوله كما يأتي) أي في الفصل الثاني (قوله بأحالة الدائن)
أي على دينه الغائب (قوله توقف طلبها من المحيل) لعل صورة المسئلة أن يدعي شخص أن داتنه حراً
الغائب أحاله على دينه زيد الغائب فيم بدية دين عليه على المحال عليه العائين وباحاله بذلك عليه
تقسم بينه ويؤخر بين الاستظهار إلى حضور المحيل وهذا التأخير لا يمنع صحة الحق أو لإسماع البينة والله
أعلم (قوله وطلبها) أي من القاضي (قوله أنه مخرج على طريقة السبكي الخ) أهله بالنظر لولي الطفل
لا لو كحل الغائب أيضاً لقوله ولو ادعى وكيل لعائيل لكن طريقة السبكي الآتية لم يصرح فيه بوقف
البين إلى الكمال كاصرح به ابن العماد اهـ سم (قوله وغيره) أي وأما غير العماد (قوله بأنه لو حكم الخ)
في الروض وشرحه أي واختلف وقول المحكوم عليه الموكل في الخصومة كتعتك وكلي قبل قيام البينة
لا يعطى الحكم لأن القضاء على الغائب جائز بخلاف المحكوم له إذ إذا كان يعطى الحكم لأن القضاء للغائب
باطل انتهى سم (قوله ما مر الخ) أي في شرح وجب أن يحلف بعد البينة الخ (قوله وممن الغائب)
بالقول وتناقض الخ لا يظهر وجه عطفه على ما قبله فكل ما سكت متناقض وكان الأنسب أن يؤخره
ويذكره في شرح وروايت مال على غائب الخ (قوله ثم ادعى سبكي) أي المالك (قوله إبراهيم) أي أو أقر
بأرائه أخذ ما يأتي عن الأذري (قوله لاحتال أنه) أي الميت (قوله الغائب) أي قوله كما هو ظاهر في
التهابة ما يرويه (قوله فيما) أي الموكل والمدعي عليه (قوله فرق مسافة المدوي) أي الغيبة فيها (قوله أو
في غير ولاية الحاكم الخ) عطفه سم على فرق التبع حيث جعله من مقول البعض كما هو الظاهر أنه معطوف
على قوله في مسافة الخ (قوله كما يأتي) أي في الفصل الثاني في شرح وقيل مسافة تقتصر (قوله أوصى) أي
قوله قال الرافعي في التهابة (قوله بل يحكم) أي قوله واختم ابن الصلاح في المتن (قوله بل يحكم بالبينة) أي
يعطى المال المدعي به أن كان المدعي عليه هناك مال أسنى ومغني وحلف الموكل بعد حضوره فيه نظر
وقضية ما يأتي عن المتن وسم اتفاقاً وبعبارة فليراجع (قوله لأن الوكيل لا يتصور) عبارة المتن لأن الوكيل
لا يحلف بين الاستظهار بحال لأن الشخص لا يستحق يمين غيره اهـ قال ع من ماضيه يؤخذ من ذلك أن
الناظر لو ادعى وبالتالي وقف على ميت أو قام بذلك بينة لم يحلف بين الاستظهار لأنه لو حلف لا ثبت حقا لغيره
بيمينه وعمله أخذ ما يأتي في قوله لم يحلف الولي يمين الاستظهار فيها بأشراء أنه لو كانت دعواه باع أو أجر

يجوز القضاء فيها على الغائب كما هو ظاهر ثم رأيت بعضهم صرح به فقال فيما إذا ادعى وكيل غائب على غائب الميت
أو حاضر المراد بالنية فيما فوق مسافة المدوي أو في غير ولاية الحاكم وإن قربت كما يأتي عن الماوردي (على غائب)
أوصى أو جنون أو ميت وإن لم ير أهله لا يثبت المال على الأوجه (فلا تحليف) بل يحكم بالبينة لأن الوكيل لا يتصور حلقه على استحقاقه
ولا على أن موكله يتصور له وقف الأمر إلى حضور المحرك لتعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء أو إتمام ابن الصلاح فيمن ادعى على ميت أو قام بين

المدعي بدين أو في ميت
عن ابنين غائب وحلف
وعنده رهن بدن فالت
المدعي حضور وكيل الغائب
ووصى الطفل إلى القاضي
وأما الدين والرهن وطلبا
منه الوفاء به يرفى من مخنه
وتوقف البين إلى الحضور
والبرح ويظهر أنه مخرج
على طريقة السبكي الآتية
وغيره بأنه لو حكم على غائب
فإن أن له وكلا بالبدل حالة
الحكم نفذ وواقفه حاضر
أضاف عن البلقيني وسم ابن
القاضي لو باع مال غائب
فقدم وقال ميت قبل بيع
الحاكم فقدم المالك بخلاف
ما لو باع وكيله ثم ادعى
سبق يمه لا بد له من البينة
كما في التهابة لأن ولاية
الوكيل الخاص أقوى من
ولاية الحاكم وتناقض
كلام ابن الصلاح فيما لو
ادعى أن الميت أراه أو أئتم
بالبينة والأوجه أنه لا بد

من بين الاستظهار هنا أيضاً
قال الأذري لاحتال أنه
كان مكره على الأوجه أو
الأمر به (ولو ادعى
وكيل الغائب) أي إلى مسافة

مجموع كل مما يطلب وكيفية لا يتوقف على عين الموكل مردود بان التوكيل هنا لا يقع لاسقاط العيين بدو وجا لم يسقط بخلافه فيما
الغائب إلى عمل قريب وهو جارية القاضي فلهذا العيين فيوقف الامر الى حضور موصلها (١٧٧) لانه لا مشقة عليه في الحضور حيث

مختلف الما لو بعد او كان يغير
ولا لانه الحاكم ولو ادعى قيم
صبي او عتق ديناه على
كامل فادعى وجوده مسقط
كانت احداهما على من
جنس ما يدعيه بقدر ديه
وكا براني مورثه او قبضه
من قبل موته وكا قورت
لكن على رسم القباله على
الاوجه لم يورخ الاستيفاء
اليدين الترجمة على
احدهما بمذكاله لا لفراره
فلم يراع بخلاف من قامت
عليه اليته في المسئلة الآتية
فادعاء تناقض بينهما ليس
في محله وايضا فاليدين هنا
لما توجهت بدعوى ثانية
فلم يثبت اليها بخلافها فيما
بأقلى او على احدهما او
غائب وقب الامر الى الكال
والحضور كما صرح به
كلامهما وبه صرح
القاضي وبعده كما اعترف
به السبكي لثوقه على العيين
المتعددة ويفرق بين هذا
ومامر في التوكيل بانه
يترتب على عدم الاستيفاء
مهم فسد مقامه وهي تعدد
استيفاء الحقوق بالكلاء
مختلفه هنا لكن ينبغي ان
يؤخذ كقيل وقال السبكي
صحيح الآن بما قامت به

الميت شيئا من الوقف وجب تخليفه عليه ايضا لما لم يدع الوارث علم الناظر ببراءة الميت فان ادعاء حالف
اخذ من قوله الا في اضافته له تخليفه عليه اذا ادعى عليه بنحو ابرام الخ اه (قوله بمجموع كل) اي في اتمام
ما يتعلق بالخسومة اه ع (قوله طالب وكيله) عبارة التهاية فطلب وكيله الحكم اجابه اه والاولى
ان يقال بانه مطالب وكيله الحكم (قوله ولا يتوقف) اي الحاكم (قوله فيما) اي في المثل (قوله ولو ادعى
قيم صبي) الى قوله وبه صرح القاضي في المتن وقوله ديناه افراد الضمير لكون العطف باو (قوله لم يورخ
الاستيفاء الخ) بل يقضي به الحال واذا بلغ الصبي فاعلاى او افاقا المجنون حلقه على نفي مادعاء اه معنى
(قوله الترجمة على احدهما الخ) اهم وجوب العيين بمذكاله اه سم (قوله لا لفراره) اي ولو خفا
اه رشيدى (قوله من قامت الخ) اي من احدهما غائب (قوله في المسئلة الآتية) اي عقب هذه الجمع
بين المستلزمين توجه العيين على الطفل وان كانت هنا لدفع مادعاء المدعى عليه من المسقط وفي المسئلة الآتية
للاستظهار اه رشيدى (قوله فادعاء تناقض بينهما الخ) عبارة المتن فان قيل هذا يشكل على ما يأتي من
ان مقتضى كلام الله بين ان يجب انتظار كمال المدعى له اجيب بان ضرورة المسئلة ان قيم المدعى ادعى ديناه
على حاضر رشيدى اه ع طرف به ولكن ادعى وجوده من صده من الله ووالا فلا ولا ورخ الاستيفاء اليدين
التوجه على الصبي بعد لرغوه ما يأتي في اذا اقامتم اعطى بنته فلو وجب التحلف فينظر لان اليته
على الطفل من في مناه من غائب ويجوز لا يميل بها حتى يحلف مقبها على المسئلة التي به وادعوا
من الغائب ومن في معاه فلم يتم الحاجة الى يميل بها لانه لا يميل باليته وحدها بل لا بد من اليته والعين اه
(قوله بينهما) اي بين هذه المسئلة والمسئلة الآتية اه ع (قوله او على احدهما الخ) اي ولو ادعى قيم
صبي او مجنون على صبي او مجنون او غائب رشيدى وع (قوله والحضور) الصواب لاسقاطه اذ الكلام
في المدعى له لا المدعى عليه (قوله وبه صرح الخ) اي وقف الامر (قوله كما اعترف به) اي بصريح القاضي
بالوقف ومتابعته له في ذلك (قوله لثوقه الخ) علة لثوقه بالامر الخ (قوله وما مر الخ) اي من عدم
الوقف والحكم باليته لا تخليف في التوكيل اي وكيل الغائب (قوله ان يؤخذ كقيل) اي من مال المدعى
عليه (قوله وقال السبكي) اي يجب انتظار كمال المدعى له ليحلف بمحكمه وان عاقبها السبكي
على قيم شخص آخر فمقتضى كلام الشيخين انه يجب انتظار كمال المدعى له ليحلف بمحكمه وان عاقبها السبكي
وقال الوجه انه صحيح الخ (قوله ويؤخذ من) اي من مال المدعى عليه (قوله وتبها جمع متأخرون الخ)
وقال في شرح المنيع وهو المتمدن ونقل عنه الشهاب ابن قاسم متابعته العلامة الطبراني لفذلك امسيد
عمر وفي الجبري قوله وهو المتمدن ضعيف اه (قوله لا يقد يترتب الخ) علة لثوقه بقوله مدركا (قوله لكن
هذا يخفى الخ) اي خوف ضياع الحق عبارة التهاية بقوردان الامر يخفى بالكتيل المار اذا المراد الخ (قوله
والمراده) اي باخذ الكفيل (قوله من ماله) اي المدعى عليه تحت يده اي القاضي (قوله بالمدعى) اي به اه
ع (قوله هذا اذا كان المدعى ديناه وقوله او تمنع الخ) اي اذا كان عينا فثوقه السابق ديناه مثال ليس بقيد
(قوله وبه يقرب الخ) اي باخذ الكفيل بالمعنى المذكور (قوله الاول) اي وقف الامر الى الكال (قوله المتن)

لا يبطل الحكم لان القضاء على الغائب باطل انتهى (قوله لم يورخ الاستيفاء اليدين الترجمة الخ) اهم
وجوب العيين بعد الكال (قوله او على احدهما او غائب الخ) قال في الروض ولو ادعى قيم طفل واقام
بيته انتظار بلوغ المدعى له ليحلف انتهى (قوله الى المصنف ولوحضر) الحضور فرع النية فالمدعى
عليه غائب كان المدعى كذلك اخذ من قول الفارح لو كمل المدعى الغائب فكيف قال الفارح فغيره انها

اليترو يؤخذ من وبسط ذلك وسبقه اليه ان عبد السلام وتبها جمع متأخرون كالاذرى
والبقي والزر كشي وهو قولى مدركا لا خلا لا يقد يترتب على الانتظار ضياع الحق لكن هذا يخفى باخذ الكفيل الذى ذكرته والمراد
أخذ القاضي من ماله تحت يده ما يقبى بالمدعى أو ممنه ان خشي تلفه وبه يقرب الاول ويحلف الى عين الاستظهار فيما بشاره بناء على ما يأتي

(وَلَوْ خَشِئَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ إِذَا قَالَ بَدَّ (١٧٢) الدَّعْوَى عَلَيْهِ ذَوِ كَيْلٍ غَائِبٍ يَدِينُ لَهُ عَلَيْهِ (لَوْ كَيْلَ الْمَدْعَى) الْغَائِبِ (أَبْرَأَنِي مَوْلَاكَ) أَوْ فَيْتَ

ولو حضر المدعى عليه (الخ) المحضور فرع الغيبة فالمدعى عليه غائب كان المدعى كذلك اخذنا من قول الشارح لو كمل المدعى النائب عبارة المنهج مشروحو لو حضر النائب وقال الخ فكيف قال الشارح كثيره ان هذه المسئلة ليست من فروع الباب اهـ سم وان قولنا انها تأتي في الحاضر ابتداء ايضاً كاتبوها عليه فلو تكن من فروع الباب المختص بالنائب عبارة المتختم اشار المصنف لمسئلة مستأنفة ليست من هذا الباب ولا تعلق لما يقابلها وان اومد كلامه خلافاً فقال ولو حضر اى كان المدعى عليه حاضر افادعى عليه ككل شخص غائب يحق واقام البيعة عليه ثم قال لو كمل المدعى (خ) (قوله بعد الدعوى) الى قوله قال الراعي في المنق (قوله بعد الدعوى) اى إقامة البيعة عليه انتهى (قوله انما ايراني) اى مثلاً عبارة النهاية على تنق مادعيه (خ) (قوله ثم يثبت الارام) اى او نحوه وانها بية (قوله بعد) تأكيد ثم (قوله انه لا يعلم الخ) اى على انه (خ) (قوله لصحة هذه الدعوى الخ) عبارة المنق والنهاية فان قيل هذا يخالف ما سبق من ان الوكيل لا علف يجب بانه لا يرم من تخلفه عن تخلفه نعم لان تخلفه هنا بانجامه من جهة دعوى صحبة يقتضى اقراره بهـ سقوط مطالب المحضوجه باعتراضها من الوكالة في الخصومة بخلاف بين الاستظهار فان حاصلها ان المال تأسف ذمة النائب او المبتوع وهذا لا يتأتى من الوكيل (خ) (قوله بطلت وكالته) (فرع) لو قال شخص لاخر انت وكيل فلان النائب بولي عليه كذا وادعى عليه لقيامه بية فأنكر الوكالة وقال لا اعلم اني وكيل فقم عليه بية بانه وكيل لان الوكالة لا تنق له فكيف تقام بية باقبل دعواه او اذا علم انه وكيل واراد انه لا يخاف من ظلمون نفسه وان لم يعلم ذلك فينبغي ان يقول لا اعلم اني وكيل ولا يقول ليست بوكيل فيكون مكذباً بية قد قوم عليه بالوكالة بمعنى وروض مشروحه (قوله وقياس ذلك) اى قوله نعم له تخلف الوكيل ان القاضي يعلقه اى يعلق الوكيل الذي يدعى على نحو النائب (قوله لو تعلق الخ) اراد بقوله السابق فاخر الطلب (خ) (قوله فرع) الى المتن في الاصل يدعى على نحو الوكيل من اهل البيت (قوله يكتفى بدعوى الوكيل الخ) اى في صحتها ادعى (قوله الا بدعوى الوكيل اى بالنية) (قوله اوبت) لعله لا اراد له خاص اما من له وارت خاص فظاهر ان وارت هو المطلب كولي نحو الصبي ولهذا لم يذكر نحو الصبي هنا ارشيدى (قوله وحكمه) ياتي محترزه اهـ سم (قوله او دين ثابت على حاضر) يعنى باقرار الحاضر به اخذنا من كلامه الا ان في اوائل كتاب الدعوى (قوله كاشملى المتن) يقال فكان للاتق عليه ان لا يعطفه على ما في المتن بل يجعله غاية فيه اهـ رشيدى (قوله فليس له الدعوى ليقم شاهد الخ) فيه اشارة الى ان له الدعوى لاقامة البيعة لكن قولهم واللفظ لعماد الرضا بيان ادب القضاء لشيخ الاسلام ومنها اى المسائل لو اثبت دين على ميت وادعى ان له على زوجها ميراث لم يدع ذلك وارثا لم تسمع دعواه لانه يدعى حقاغيره غير متعلق اليه كالمو ادعت الزوجة ديناً وزوجها فاتها لا تسمع وإن كان لو ثبت تعلق به حق النفقة انتهى يقتضى خلافاً اهـ سم اقول لو كذا يقتضى خلافاً قول النهاية فليس له الدعوى لآبائته اهـ وقرن الشارح الا ان عن الغزى آخو ما ذكره في المنع الخ بل كلامه في اوائل كتاب الدعوى قيل قول المتن او نكاحاً بكف الاطلاق الخ كالمصريح بخلافه المبتوع النائب مثله (قوله وجزم ابن الصلاح) الى المتن هذا يفيد ان حضور الوراث مع عدم دعواه يجوز ايضا الدعوى الغرض هو قياس ذلك جواز دعواه ايضا إذا كان غائباً او قاصر الا ذلك لا يزيد على حضوره مع عدم دعواه فيقتل ما وقد بحثت مع ردف ذلك فبالغ

مثلاً فاعترض الطلب إلى حضوره
ليحصل أنه ما أبرأني لم
يجب و(أمر بالتسليم) له
ثم ثبتت الأبرار بعد أن كان
له به حجة لانه لو وقف لتبذر
الاستيفاء بالكلاء نعم له
تحليف الوكيل إذا ادعى
عليه عليه بنحو أبرأه لانه لا يمل
أن موكله أبرأه مثلاً لصحة
هذه الدعوى أدلوا أقر
بمضمونها بطلت وكانت قال
الرائي وقياس ذلك أن
القاضي يحلف على أنه لا يمل
صدوره مستطاعاً عليه من
نحو قبض وأبرأ ويحصل
قولم لا يحلف الوكيل على
الحالف على البت وكان
وجه ذكر هذه المسئلة مع
أنها ليست مفروغ هذا
الباب أن فيها طلب توقف
إلى بين فاشهت ما قبلها
(فرع) يكفي في دعوى
الوكيل مصادقة الجسم له
على الوكالة أن كان قصد
إثبات الحق لا تسلم لانه
وإن ثبت عليه لا يلزمه
الدفع الأعلى وجهه مبرور
ببر الأيدئوت الوكالة
(وأذا ثبت عندنا حكم مال
على غائب) أو ميت وحكم
به بشرطه (وله مال) حاضر
في عمله أو دن ثابت على
حاضره عمله كآخيه المتن
واعتمدت مع منهم أبو زرعة
وأطال فيق فتاويه ولا
ينافي بينهم في الدعوى
بالدين على غريم الغريم
لانه يحل له ما إذا كان

الفرم حاضر الاوثانبا ولم يكن دينة ثابتا على غير فليس له الدعوى ليقيم شاهدها وحلف معه وجرم ابن الصلاح في

بان لغريم ميت لا وارث له وألوه وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعينه تحت يده لعله يقر قال والاحسن إقامة البيئته بما وبتمه السبكي
قال الغزوي هو واضح وما ذكروه في المنع إنما هو في الدين الغرق بينهما والثابت كالميت فيها (١٧٣) ذكر قول شريح تمتع إقامة غريم

الثابت بيئته بملكه عينا
منظر فيه أو غول على ما
إذا أراد أن يدعى ليقبم
شاهد أو يحلف منه (فناء)
الحاكمته إذا طلبه الدعي
لان الحاكم يقوم مقامه
ولا يطلبه بكفيل لان
الاصل بقا الالب لا يطلبه
بمجرد الثبوت لانه ليس
بحكم إذا كان في غير عمله
فسبأ قريبا واستثنى منه
البلقيش ما إذا كان الحاضر
يجبر على دفع مقابله
للقائب كروجة تدعى
بصدقتها الحال قبل الوطء
وبائع يدعى بالتثني قبل
القبض وما إذا تعلق بالمال
الحاضر حق كإتيم له لم
يقبض ثمنه وطلب من
الحاكم الجهر على المشتري
القائب حيث استحقه
فيجبه ولا يوفى الدين منه
وكذلك يقدم مؤنة عون
القائب ذلك اليوم على
الدين الذي عليه وطلب
قضاؤه من ماله ولو كان نحو
مرهون تزيد قيمته على
الدين فلتقاضى بطلب
الدعي اجبار الرهن على
أخذ حقه بطريقه ليقب
الفاضل للدين أه ولو
باع قاض مال غائب في دينه
قدّم راجل الدين بآبائ
أبائهما أو نحو فسق شاهد
بطل البيع على الأوجه

في غنا فلهذا المتقول عن ابن الصلاح والسبكي والغزوي من جواز إقامة الغريم البيئته لآليات العين وقال
لا فرق في المنع بين الدين والعين فلا يصح من الغريم إثبات واحد منهما وإنما له إذا كان الحق من عين لو دين
ثابتا قبل الرفع إلى الحاكم كروية منه أه سم أقول وكلام الشارح في أوائل كتاب الدعوى كالصريح في
موافقة ما نقله عنهم من قوله (قوله الدعوى إلخ) اسم مؤخر لان (قوله لعله يقر) حلاجاز الدعوى بالدين
أيضا لعله أه سم (قوله والاحسن إقامة البيئته إلخ) مرأفاد ما فيه (قوله إذا طلبه) أي قوله أه إذا
كان في المنق وإلى قوله قبل إنها وفي النهاية (قوله لان الحاكم يقر بمقامه) أي القائب كالمالك حاضر
فأتمتع أه متى أي القائب (قوله ولا يطلبه) أي الدعي (قوله ولا يطلبه إلخ) عزز قوله السابق وحكم
به بشروطه أه سم (قوله أه إذا كان إلخ) عزز قوله حاضر في عمله (قوله واستثنى منه) أي بما في المتن
(قوله الحاضر) أي المال الحاضر فقوله يجبر أي الدعي خبر يجري على غير ماله ولا إظهار ويحصل أن
المراد الدعي الحاضر وعليه ما جاز على ماله ولو في خبير مقابله استخدام (قوله كروجة تدعى إلخ) فانها
ما مودة بدفع مقابل الصداق وهو قسمها بان تسلمها الزوج أه سم (قوله قبل القبض) أي قبض
المشتري القائب المبيع (قوله كإتيم له) أي للمال الحاضر وقوله ثمنه أي المبيع (قوله حيث
استحقه) أي استحق البائع المال الحاضر الذي هو المبيع ويحصل أن خبير التصبر أرجح إلى القن (قوله
منه) أي من المال الحاضر المبيع (قوله ولو كان) أي من المال الحاضر (قوله نحو مرهون إلخ) أي كبدجان
(قوله انتهى) أي ما استأنه البلقيش (قوله أو لم يحكم) عزز قوله السابق وحكم به بشروطه أه سم
عبارة الرشدي قوله أو لم يحكم هذا لا ينسجم مع تفصيل المتن الآتي الذي من جعله إنهاء الحكم تأمل أه
(قول المتن إنهاء الحال) أي من سماح بيئته أو شامرو عين بعثوث عدالة الشاهد أو سأل إنهاء حكم أه معنى
(قول المتن إلى قاضي بلد القائب) أي إن علم وقول الشارح أو لم يكن من يصل إلخ أي مطلقا كما يأتي من
المنع (قول المتن فينبى إليه سماح بيئته) ويكتب في إنهاء سماح بيئته فادلة قامت عندي بان فلان على
فلان كذا فاحكم بها وهذا مشروط بعد المسألة كما سيأتي أه معنى (قوله وأخرج بها طلبه إلخ) فيقال ان
حكم بعله فظاهر أنه إنهاء الحكم المستند إلى المبرور لا فهو شاهد حيث لو لم يوافق المدة يحول على الثاني
وكلام الرخصي على الأول وأما قول البلقيش لان عليه إلخ فاطلاقه محل تأمل لانه إنما يكون كالبينة
بالنسبة لقاض آخر الأثرى أنه لو كان القاض الآخر ساضرا فقال له قاض أنا اعلم هذا الأمر
هل له الحكم بمجرد قوله فلان أه سیدعر وفيه ان كلام الشارح هنا مع كلامه الآتي قبل قول
المتن والكتاب بالحكم إلخ كالصريح في إرادة الثاني وبصرح المنق والاسنى عبارتهما قول المصنف سماح
بيئته ليحكم بها من ماله لو ثبت الحق عنده بعله لو كتب ليقض له بموجب بعله على الدعي عليه أنه لا يجوز به
صرح في المدة فقال لا يجوز وإن جازنا القضاء بالملم لأنه لم يحكم به هو كالشاهد والشهادة لا تأتي
بالكتابة في أمالي الرخصي جوازه ويقضى بالمكتوب إليه إذا جازنا القضاء بالملم لان إخباره عن
عليه إخبار عن قيام الحجة فليكن كإخباره عن قيام البيئته قال الأسنوي وما قاله في المدة جزء به صاحب البحر
وجرى عليه ان المقرى وقال البلقيش الأصح المتعد ما قاله الرخصي انتهى وهذا هو مقتضى كلام اصل
الروضة ولهذا قال شيخنا فافا له المصنف يعني ان المقرى عكس ما اقتضاه كلام اصل الروضة فلو سبق قلم
النفقة انتهى يقتضى خلافة (قوله لعله يقر) حلاجاز الدعوى بالدين أيضا لعله يقر (قوله ولا يطلبه بمجرد
الثبوت إلخ) عزز قوله السابق وحكم به بشروطه (قوله قبل الوطء) فانها ما مودة بدفع مقابل
الصداق وهو قسمها بان تسلمها الزوج (قوله أو لم يحكم) عزز قوله السابق وحكم به بشروطه

خلافا للرواي (ولا) يكن له مال في عمله أو لم يحكم (فان سأل الدعي إنهاء الحال إلى قاضي بلد القائب) أو لم يكن
يصل إليه الكتاب من القضاء (اجابه) وجوب وإن كان المكتوب إليه قاضي ضرورة مصارعة لقضاء حقه (فينبى إليه سماح بيئته) فمهران
علاهما يمتنع المكتوب إليه إلى تدبيله وإلا احتجنا إليه (ليحكم بها) ثم يستوفى الحق وأخرج بها عاله فلا يكتب به لأنه شاهد الآن لا قاض

متبعة وظاهر ان المراد بجمته جعل نحو شمع عليه بنظم عليه بجمته لانه يحفظ بذلك ويكرم به المكتوب اليه حيث وعلى هذا جعل ماصح انه
 أنه ^{يكون} كان يرسل كتبه غير مختومة فامتنع بعضهم من قبولها للاختومة فامتنعوا عما وتقت عليه بمحمد رسول الله ويسن لهذا ذكر نشر جمته
 الذي بنظم به في الكتاب وان ثبت اسم نفسه واسم المكتوب اليه في باطنه وعنوانه قبل (١٧٥) ختمه بقرؤه هو أو غيره بمحضه عمل

الشاهدين ويقول اشهدكما
 أني كتبت إلى فلان بما فيه
 ولا يكن اشهد كان هذا
 خطي أو أن ما فيه حكى
 ويدفع لها نسخة أخرى غير
 مختومة يتذاكران بها ولو
 خالفاه أو انعمى أو ضاع
 فالبرية بها (و) وبدو صوله
 للمكتوب اليه وإحضاره
 الختم خلافا لقول ابن
 الصلاح لا يتوقف اثبات
 الكتاب الحكمي على
 حضور الختم ولا على
 إثبات غيبته التنية المتغيرة
 ثم رايست القولى قال وهذا
 غريب والمخادم قال من
 الماوردى لا بد من حضور
 الختم لان ذلك شهادة
 عليه وسكت عليه الروايات
 وغيره وبه اتفق السبكي
 ونقله غيره عن قضية كلام
 الشيخين وان الرضا
 واعتمد أكثر متأخري
 قضاء اليمن ما ذكر عن ابن
 الصلاح قيل وعليه حمل
 الاشياخ والقضاة لان
 القاضي المنسب اليه متضلعا
 قامت به الحجة عند الاول
 غير مبتدىء بالحكم وقد قطع
 الروايات بأن التثني لا

وتاريخه أى الكتاب **(قوله أن المراد)** أى مراد المصنف **(قوله فامتنع بعضهم)** وإنما كانوا لا يقولون كتابا
 غير مختوم خوفا على كسب أسرارهم وإرضاعه تدبيرهم معنى **(قوله واسم المكتوب اليه)** وإن لم يعلم بذلك
 الغائب كتب الكتاب مطلقا إلى كل من يبلغه من قضاة المسلمين ثم من بلمه عمل به أى معنى **(قوله وقبل ختمه)**
 إلى الفرع في النهاية إلا لقوله في وقتة إلى المتن وقوله يجب إلى المتن وقوله قال بعضهم إلى ولو ثبت **(قوله وقبل)**
 ختمه **(الخ)** عطف على جملة ويستحب **(الخ)** **(قوله بقرؤه)** أى وجوبه **(قوله أو أن ما فيه حكى)** أى حتى يفصل
 لها حكمه ولو قال رجل لا آخر يستحق فلان على ما في هذه القابلة وأنا عالم به جاز أن يشهد عليه بما فيها ان
 حفظها ران لم يفصله لانه يقر على نفسه والقرار بالمجهول صحيح بخلاف القاضي فانه يخرج عن نفسه بما يضر
 غيره اه روض مع شرع بخلاف **(قوله نسخة أخرى)** ومن صور الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم محضر
 عافانا الله وإياك فلان ادعى على فلان الغائب المقيم بذلك بالثبوت الملاقى وأقام عليه شاهدين مما فلان
 وفلان وقد عدلنا عندى وحلفت المدعى وحكمت به المال فسألى ان كتب اليك في ذلك فاجتبه فاشهدت
 بالكتاب فلان فلان اه معنى ولو خالفاه أى القاضيان المكتوب **(قوله فالبرية بها)** والمكتوب اليه
 يطلب وجوب بركة الشهود للحاملين للكتاب ولا يكتفى بتعديل الكاتب ليام لانه تعديل قبل اتمام الشهادة
 اه روض مع شرع زاد المعنى وإذا حمل الكتاب إلى بلد الغائب أخرجه اليه ليقتضيه على ما فيه اه **(قوله)**
 ويدفع أى يندب **(قوله وإحضاره الختم)** عبارة التنية بقوله أى قول المتن ويشهدان عليه **(الخ)** جاء
 إلى اشتراط حضور الختم وإثبات الكتاب الحكمي في وجهه أو إثبات غيبته الغيبة الشرعية لانها شهادة
 عليه وبه صرح الماوردى وأتى بالسبكي ونقل عن قضية كلام الشيخين وذهب ابن الصلاح إلى عدم
 اعتبار ذلك واعتداه أكثر متأخري قضاء اليمن لان القاضي **(الخ)** ويرد بان التثني **(الخ)** قال حش قوله أو
 إثبات غيبته الختم اه **(قوله وهذا)** أى قول ابن الصلاح **(قوله والمخادم)** **(الخ)** أى روايته **(قوله لان)**
 ذلك أى إثبات الكتاب الحكمي **(قوله وسكت)** **(الخ)** عطف على من الماوردى **(الخ)** **(قوله عليه)** أى على
 ما قاله الماوردى من اشتراط حضور الختم **(قوله ما ذكر عن ابن الصلاح)** أى من انه لا يتوقف إثبات
 الكتاب الحكمي على حضور الختم **(الخ)** **(قوله قيل عليه)** أى على ما ذكر عن ابن الصلاح **(قوله انتهى)**
 أى ما قيل **(قوله ورد)** أى تلهمه بأن القاضي المنسب اليه **(الخ)** **(قوله وأما الحكمنا)** أى حكم القاضي
 المنسب اليه **(قوله فليس هنا محض)** **(الخ)** عبارة التنية فليس ما هنا **(الخ)** قلل كلمة ما سقطت هنا من قلم الناسخين
 قول المتن عليه أى على ما صدر من القاضي الكاتب من الحكم الثبوت المجرد عن الحكم اه معنى **(قوله ان)**
 انكر بما فيه عبارة المعنى ان انكر الختم المحضر للقاضي الحق المدعى به عليه فان اعرافه بالوجه القاضي
 توفيقه فان قال است **(الخ)** **(قوله على ذلك)** أى ان ليس للمسمى في الكتاب ولا يكتفى بالحلف على نفي الزور كما
 في الشرع الصغير ثم ان اجاب بلا يلزم من موارد الحلف عليه ممكن معنى وروض مع شرع **(قوله برأته)**
 عبارة المعنى عدم تسميته بهذا الاسم اه **(قوله المتن وعلى المدعى)** **(الخ)** فان لم تكن بيعة ونكل الختم عن
 العين حلف المدعى واستحق اه **(قوله ويكتفى)** إلى الفرع في المعنى إلا لقوله أى ومعاملة موثرته إلى ومات
 وقوله ولو امير الشرطة إلى المتن وقوله بحث الاذخري إلى المتن وقوله وان لم يحضر الختم وقوله ولو في غير
 مشهورى الدلالة إلى كفاء وقوله اه والحكم بالملم إلى المتن وقوله لا الحكم في موضعين وامانته عليه
(قوله) يكتفى فيها الدلالة الظاهرة ولا يلغ في البحث والاستزكاء اه معنى **(قول المتن المكتوب)**

يشترط فيه حضور الختم والدعى عليه اه ويرد بان التثني إنما يكون في الاحكام التامة التي فرغ منها وأما الحكم نافلا يقال به تنفيذ لان
 الاول ان يحكم فاضروا وان حكموا يكن بحله مال المحكوم عليه لحكمه لم يتم فنزل منزلة عدم الحكم على كل فليس هنا محض تنفيذ فاشترط حضور
 الختم وان كان هناك حكم احتياطا (فيشهدان عليه وان انكر) بما فيه (فان قال است المسمى في الكتاب صدق بيئته) على ذلك لان
 الاصل برأته **(قوله وعلى المدعى بيعة)** ويكتفى فيها الدلالة الظاهرة كما اخذه الزركشي من كلام الرافعي (انها المكتوب اجمعه ونسه)

فسم ان كان معروفاً بحكم عليه ولم يثبت (١٧٦) لانكاره (فان اقام بذلك قال است المحكوم عليه لومه الحكم ان لم يكن هناك مشارك

هو بالرفع خبر ان ادهش واتي عن المقتضي ما يفيد انه لفت اسم الاشارة وخبر ان اسمه ونسبه عبارة الشدي قول المتن بان هذا المكتوب الخ يجوز ان يكون هذا اسم ان المكتوب يدل منه واسمه ونسبه خبر ان فالاشارة للكاتب يجوز ان يكون هذا اسم ان المكتوب مبتدأ واسمه خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر خبر ان فالاشارة للشخص المشهود عليه لكن قد يقال ان الاول هو المراد لاتيقي للشهود عليه انكار كونه المحكوم عليه والنظر في ان هناك مشاركا ولا الذي ذكره المصنف بعد دخله على الاعراب الثاني فاتهم شهر اعل عليه بان هو الذي كتب اسمه ونسبه فلا نظر لانكاره كالاخفى وقد اقتصر الشيخ في حواشيه على الاعراب الثاني وقد علمت ما فيه فامل اه (قوله نعم ان كان معروفاً بالخ) وكذا اذا شهدوا على عينه ان القاضي الكاتب حكم عليه فيستوفي منه اه معنى (قوله حكم عليه) والمراد بالحكم ما يشمل تنفيذه ليشمل ما اذا كان المنهي الحكم اه يجري (قول المتن فان اقام بذلك) اي اقام المدعي البينة بان المكتوب في الكتاب اسم المدعي عليه ونسبه فقال الغائب صحيح ما قامت به البينة لكن لست المحكوم عليه بهذا الحق لومه الحكم بما قامت به البينة ولم يثبت لقوله ان لم يكن هناك شخص آخر مشارك الخ اه معنى (قوله) ولم يصار له اي المدعي كذا في شرح المنهجنا وفي مفعول عاصر الاتي وجعل الروض مفعولها المحكوم عليه هو ظاهر صنع الشارع والناظر الحقني لكن عقب شارحه بان الذي قاله غيره المحكوم له اه (قوله) وامكنت معاملته اي بولو بالكتابة لا عبرة بخوارق العادات كالو ادعى على غائب يحمل بعيدا تعامله ما سم اه عرض (قوله معاملته) اي المدعي المحكوم له وكذا اخبر موروثه وخياله وقوله اي للشارك واللام يعني مع كاعبه بالاسنى وكذا اخبره اتلافه (قول المتن من الشهود) اي شهدوا بالحكم لا الكتاب (قوله) وقف الامر اي وجوب ما وقوله حتى يكشف الحال اي ولو طالبت المدة اه عرض (قوله) وبحت البقيني الخ اعتمدته النهاية عبارته ولا بد من حكم ثان كما عتبه البقيني لكن بلا دعوى ولا حلف اه (قوله) بما كتب به اي ثانيا (قوله) ريفية وقفة برفا قال بغير عبارة متوقفة كلام المصنف للاقتصار على كتابة الصفة الممثلة من غير حكم وهو كذلك وان قال البقيني لا بد من حكم مستأنف على الموصوف بالصفة الواحدة وان لم يحتج لدعوى وحلف اه ولفظ سم عبارة كذا الاستاذ ولا يشترط تجديد حكم خلافا للبقيني اتهمت اه (قول المتن ولو حضر قاضي الخ) المراد القاضي بالمعنى القوي وهو كل من يحصل منه الاوامر فيشمل الشاذان انحصر الامر في الانتهاء كاياني فكان الاول ان يصرح بما كره الخ ليشمل حاكم السياسة وقوله المكتوب اليه الخ الاول كتب اليه ام لا وقوله اليه اي امير الشرطة اه يجري (قول المتن يملك الحاكم) خرج به ما لو اجتمعا في غير بلدما واخره بحكمه فليس له امضاء اذا دخل ولا ياته اه معنى عبارة الروض مع شره فان شاه قاضيا بالحكم المنهي له في غير محل ولا يعلم بحكم الثاني وان كان في محل ولا ياته لان اخباره في غير محل ولا ياته كخا خبره يمدع له اه (قوله) ولو امين الشرطة) يضم فسكون واحد الشرط كصردوم طائفة من اعران الموكب اه قاموس (قوله) وخرج به) اي بقره بحكمه اه معنى (قوله) فانه لا يقضي الخ هل عمله اذا لم يكن معاينوت والاضفيها كاتقدم في الانتهاء ولا فرق ويفرق بين الانتهاء والمشاهدة اه سم اقول ظاهر التنبيل الاتي في التصريح الاول عبارة المعنى والفرق اي بين المشاهدة بالحكم والمشاهدة بسماع البينة فقط ان قوله في محل ولا ياته حكمت بكذا لا يسمع به على بالحكم لا نه صالح للانفاص بخلاف سماع الشهادة فان الاخبار به لا يحصل علما بوقوعه فتعين ان يسلط به سلك الشهادة فخص سماحا بمحل الولاية اه (قوله) لانه مجرد اخبار كالبينة الخ) عبارة الاسنى بناء على ان انه سماحا مشاهدة نقل

له في الاسم والصفات) او كان ولم يصار له لان الظاهر انه المحكوم عليه (وان كان) هناك من يشاركه في القاضي او يثبت وقد صاهره قال جمع مقدمون وامكنت معاملته اي او معاملة مورثه او اتلافه لاله ومات بعد الحكم اوقبله وقع الاشكال فيرسل للكتاب بما ياتي وان لم يات (استمر فان اعترف بالحق ولو لم يترك الاول) ان صدق المدعي المقر والا فهو مقر لشكر ويثق بطلبه على الاول (والا) اي وان انكر (بعت) المكتوب اليه (الى الكاتب) بما وقع من الاشكال (ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه ويكتبها) وينبها لقاضي بلد الغائب (ثانيا) فان لم يجد من يدوقف الامر حتى يكشف الحال وبحت البقيني انه لا بد من حكم ثان بما كتب به من غير دعوى ولا حلف وفيه وقفة لان هذا من تمة الحكم الاول فلا حاجة لاستئناف حكم آخر (ولو حضر قاضي بلد الغائب) سواء المكتوب له وغيره (يملك الحاكم) ولو ادين الشرطة لكن بشرط ان ينحصر الخلاص في الانتهاء لغير ما ياتي في الشهادة عنده (فشاخه

نعمه في امضاءه) اي تنفذه (اذا عاد الى) محل (ولا يخالف القضاء بمله) والاصح جوازه لما
نعمه في امضاءه وخرج به الا انه لا يسمع به على بالحكم لا نه صالح للانفاص بخلاف سماع الشهادة

ويجب تحيده بما ياتي عن المطلب (ولو ناداه) كاتنين في طرفي ولا يتما وقال بما في حكت بكذا (أعضاء) أي تدمر كذا إذا كان في بلد تاجران ولو تابا ومنه وشافه أحدهما الآخر بحكمة فيضيه وإن لم يحضر الحشم (فان اقتصر) القاضي الكاتب (على سماع بيته كذب سمعت بيته على فلان) ويصفه بما يميزه ليحكم عليه المكتوب اليه (وبسماء) وجواب رفع في نسبها (إن لم يبدلها) ليثبت المكتوب له عن عدالتها وغيرها حتى يحكم بها ويحت الأذني تعين تديلهما (لا ذاعل) أي ليس في بلد المكتوب لهن (١٧٧) يعرفها (والا) بان عدلها (فالاصح جواز ترك التسمية) ولو في غير

مشهورى العدالة كاختصاص اصطلاحهم لكن خصه بالماوردى مشهورها وذلك اكتفاء بتعديل الكاتب لها كما أنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود نعمه لأن شاهدًا ويعينا أو يمتنا مردودة وجب بيانها لأن الانهاقد يصلح أن لا يرى قولها والحكم بالمع قال بعضهم الأصح أنه تفترون لم يبينه وفيه نظر لاختلاف العلماء فيه كالذي قبله أو ثبت الحق بالاقرار لوجه يسه ولا يجوز به لأنه عليه لقبول الاقرار بالسلطوت بدوى أنه على رسم التباقة فيطلب يمين خصه فبردها فيحلف فيطلب الاقرار (والكتاب) والانهاق بلا كتاب (بالحكم) من الحاكم لا بالحكم (بعض) مع قرب المسافة) ويمدها لان الحكم ثم لم يبق بعده إلا الاستيفاء (وبسماء) البيته لا يقبل على الصحيح إلا في مسافة قبول شهادة على شهادة) فيقبل من الحاكم لا بالحكم أي يشاروه فوق مسافة العدوى الآتية لسهولة احضار الحجة

لها كقتل الفرع شهادة الأصل فكذلك يحكم بالعزم مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك ويؤخذ منه أنه لو غاب الشهود عن بلد القاضي لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة جاز الحكم بذلك وهو ظاهر (قوله) ويجب تنقيدها على عبارة شرح المصنف وظاهر أن محل حديث تيسر شهادة الحجة أهى أو لا بان غابت أو مرضت فتعفى باسم أم يجبرى ومر من الأسنى ما وقع (قوله) بما ياتي أي قيل الفرع (قوله) وقال له (إن حكت بكذا) أي بخلاف ما لو قال له (إن سمعت البيته بكذا) اتخذ الأمر انما من الفرع (قول المكن أمضاء) لا تامل من الشهادة والكتاب في الاعتداء على أسنى ومعنى (قوله) وشافه أحدهما أي سواه كان الأصل أو النائب أم حش (قوله) بحكمة أي لا يساع البيته كما رآها (قوله) وإن لم يحضر الحشم) هل هذا مع قوله السابق وإحضار الحشم خلافا لقول ابن الصلاح الخ لفرق بين الانهاق بالكتاب والمشاهدة أو كيف الحال أم سم اقول ويظهر أنه لفرق بان الفرع من احضار الحشم هناك هو إثبات الكتاب الحكمى باقامة البيته عليه لا يتأتى ذلك الفرع هنا إذ القضاء هنا بالعلم واما التفصيل المار في قول المصنف فان قال لتست المسنى الخ فظاهر أن نظيره يجرى هنا (قوله) ليثبت المكتوب له عن عدالتها) هل يشترط حضورها عندها سم اقول صريح صحيحهم عدم اشتراطه (قوله) وذلك أي الجواز المذكور (قوله) اكتفاء بتعديل الكتاب) أي من غير إعادة تعدلهما (تنبيه) أو أقام الحشم بيته يجرى الشهود قدمت على بيته التعديل ويحل ثلاث من الأباريق يقيم الجرح إذا استعمل له وكذا لو قال أرا في وقتي الحق واستعمل لأقامة البيته لو قال أهو لي حتى أذهب إلى بلدهم وأجرهم قاتل لا تمكن من جرهم إلا هناك أو قال لي بيته كذا فاعلم بمحل بل يؤخذ الحق متفان أثبت جرحا ودفعنا استرداسه معنى وروى مع شرحه (قوله) أن كانت) أي الحجة المسومة معدلة أو لا أهمنى (قوله) لو يمتنا مردودة) صور تماع أن الكلام في القضاء على النائب أن يدعى على حاضر فينكر ويحضر المدعى عن البيته ورد المدعى عليه المدين على المدعى ثم غاب قبل القضاء ثم قضى عليه بعد تحليف خصه جراحه حش وفي الجبري عن الثاني والحيثى مثله (قوله) ويجب بيانها) لعل محله إذا لم يعلم حال قاضي بلد الغائب أم لو علم وكان موافقا للقاضي الكتاب فلا يحتاج لما ذكر لكن الأقرب بقاؤه على إطلاقه سيد عمر (قوله) فله أي أنها حكمه بالعلم (قوله) وفيه نظر لاختلاف العلماء) هل تأمل لأن قولهم نعم أن كانت شاهدا الخ السابق في جرح دماء البيته من غير حكم وما تنه فيه فنسجد فيه حكم من المعلوم أن الحكم يرفع الخلاف لا نظر إلى قول الفارح لاختلاف الخاء سيد عمر وقد تمت عن الروض مع شرحه في هامش ويؤتى إليه حكما كما صرح بعدم وجوب البيان في انهاء الحكم مطلقا راجعه عبارة الشري وفيه نظر ظاهر لفرق الواضح بين الحكم الذي قد تم وأتبع به الخلاف وبين مجرد الثبوت لأن الأنا يكون الخالف لا يراى حكم معتدا به بحيث يجوز له نقضه فليراجع (قوله) بالاقرار) أي بيته شهدت على أقرار النائب أم حش (قوله) بنحور مرض للشهود كيف يشتم عن بلد القاضي أي بمداد الشهادة لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة أهى (قوله) لا بالحكم أيضا هو المبرهنة قبل ذلك أي الانهاق يساع البيته من الحكم أم نهاية (قوله) لو حضر الغريم) أي كان حاضرا (قوله) وكذا أن غاب الخ

والمشاهدة (قوله) وإن لم يحضر الحشم) هذا مع قوله السابق واحضاره الحشم خلافا لقول ابن الصلاح الخ لفرق بين الانهاق بالكتاب والمشاهدة أو كيف الحال (قوله) ليثبت المكتوب له عن عدالتها) هل يشترط

(٢٣ - شرواني وان قاسم - عاشر) مع القرب ومنها أخذ المطلب أنه لو تصرف إحضارها مع القرب بنحور مرض قبل الانهاق والبرق المسافة بابين الفاضلين وبما بين القاضي المهني والغريم (فرع) قال القاضي وأقروه لو حضر الغريم وأمتنع من بيع ماله النائب لو أنه دونه به عند الطلب ساغ للقاضي بيمه لقضاء الدين وإن لم يكن المال بمحل ولايته وكذا أن غاب بمحل ولايته كذا ذكره الحاج الشوكي والغزالي قال بخلاف ما لو كان بينه محل ولايته لأنه لا يمكن زبانه عنه في وفاة الدين

حيث خلا في الضررين الاثنين ونوزعا به ربيع الغزالي كما دام اقتضاه كلام الرافعي وغيره بأنه لا فرق في المقار المتعنى به بين كونه محل ولاية القاضي الكاتب وغيره ما قال الامام فان قيل كيف يقضى بيقعة ليست في محل ولايته فلنا هذا غفلة عن حقيقة القضاء على النائب فكذا أنه يقضى على من ليس بمحل ولايته فكذا ليس فيه كذلك وعن هذا قال السلباء بمقتضى قضاء في قرية ينفذ قضاءه في دائرة الآفاق ويقضى على أهل الدنايم إذا ساغ القضاء على غائب بالقضاء بالدار النائب قضاء على غائب والدار مقضى بها اه قال غيرهم ويصح الغائبة عن النائب عن محل ولايته قضاء عليه بقضاءه بلا شك بل ذلك أولى بالقضاء على غائب عن محل ولايته بغير محل ولايته ويؤيد السبكي والغزوي من يجهان بمنزلة ذلك ولا (١٧٨) أظهرهم يسمعون به وتفيد الرافعي بالحاضر في قوله إذا ثبت على النائب دين وله مال حاضر ووجه الحاكم منه لما

أى الغريم وكذا غير كان (قوله حيثن) أى حين كون كل من المال ومالكه (قوله فى الصورين) أى وما حصور المالك وغيته في محل ولايته القاضي (قوله المقتضى به) أى بالمقاردين شخص حاضر أو غائب في محل ولايته القاضي (قوله وغيره) أى الأول التذكير (قوله قال الامام) تأييدا وتوجيها لعدم الفرق وسباق رده بقوله لكان قول الخ (قوله كيف يقضى الخ) أى دين على حاضر أو غائب على ولايته (قوله فكانه) يقضى على من ليس بمحل ولايته الخ أقاده ان القضاء على النائب صادق على ما إذا كان المقتضى به غائبا أيضا (قوله فباليس فيه الخ) أى يقضى عليه من غير أن يكون له مال (قوله وعن هذا) أى من أجل عدم الفرق بين غيبة المالك الوعوبة ماله في جواز القضاء (قوله بمقتضى القضاء) متعلق بالملاء (قوله ودائرة الاتفاق) أى على بقاع الارض ودائرة الاتفاق اه معنى هذا بيان لنفوذ حكمه فيما في غير محل ولايته وقوله ويقضى على أهل الدنايم ان لنفوذ حكمه على غير من محل ولايته بقوله إذا ساغ القضاء على غائب أى بالمقتضى المتقدم اعاد قوله بالقضاء أى قضاء دين النائب (قوله قال غيره) أى غير الامام (قوله بل ذلك) أى البيع المذكور (قوله أولى بالقضاء على غائب الخ) أى أولى بالجواز من القضاء الخ (قوله ذلك) أى القضاء على غائب عن محل ولايته بغير محل ولايته بغير ذلك (قوله وتفيد الرافعي الخ) أى وتبين مشراح المنهاج كما مر (قوله انتهى) أى قول الغير (قوله وعلى هذا) أى النائب (قوله يعمل قوله) أى الرافعي (قوله فيسأل الخ) مخرج على المعروف قط (قوله انتهى) أى قول الرافعي (قوله ثبت الخ) تبريع على قوله ونوزعا الى هنا (قوله ان هذا) أى جواز بيع القاضي مال الغريم لقضاء دينه وإن غابا في غير محل ولايته (قوله لا شاهد في هذا) أى في ما قاله القمولى وان عبد السلام (قوله وما يبعد) أى من قول الامام (قوله لانه) أى كلا من كلام الغزالي وكلام المذكور بعده (قوله عن محل ولايته) لعله هو محط التناقض (قوله يخالف غيره) أى يصح المال وقوله بمحل ولايته خبر كان (قوله مطلقا) أى سواء خرج كل من المال والحشم عن محل ولايته الحاكم المنسب أولا (قوله حاصلة قال ابن قاضي شهبة) لعل هنا حذفوا قبلوا الاصل كما قال الخ وإقال ابن قاضي شهبة حاصله (قوله عنها) الأولى التذكير (قوله وخالف شيخنا الخ) ووافقه شيخنا الشهاب الرمل فانه سئل هل المتمدن القاضي يبيع عن النائب عقار ليس في محل ولايته كما في شرح الروض وغيره أم لا كما في فتاوى شيخ الاسلام زكريا فاجاب بأنه لا يصح أن يبيع القاضي عن النائب عقارا ليس في محل ولايته اذ هو في كالمعزول وما عوى في السؤال للشرح الروض لم ارفه فيه انتهى اه سم (قوله ذلك) أى كلام السبكي والغزوي (قوله مطلقا) أى سواء كان المالك في محل ولايته أم لا اه (قوله قال

حاضر ووجه الحاكم منه لما هو النائب لندرة القدرة على تيسر القضاء من المال الغائب عن محل ولايته اه وعلى هذا يعمل قوله أيضا قد يكون النائب مال حاضر يمكن التوفية منه وقد لا فيسأل المدعي القاضي إنهاء الحكم إلى قاضي بلد النائب اه قوله فيسأل إنما هو لكون هذا الإنهاء أسرع في خلاص الحق وأقوى عليه من حكم القاضي به مع كونه بغير محلة وقد قال القمولى في المجلس كان عبد السلام باع الحاكم ما هو صرفه في دينه سواء اكان ماله في محل ولاية هذا الحاكم أو في ولاية غيره ونقله الأزرق عن فتاوى القاضي فثبت ان هذا هو المقتول المتمدن ولك أن تقول لا شاهد في هذا لأن الغريم فيه في محل ولايته ولا كلام حيثن في

يبيع ماله وإن كان خارجا أو إنما محل الكلام إذا كان كل من المال والحشم في غير محل ولايته ولا شاهد أيضا في كلام الغزالي وما يبعد لانه ليس فيه تصريح بغيرتهما معان عن محل ولايته فليحمل على أن الإنهاء يخالف غيره أو على ما إذا كان الحشم النائب بمحل ولايته ولا أولى روية وحمل كلام الرافعي المذكور ان ممنوعا ان لا دليل يصرح بذلك وقد اعتمد بعضهم كلام السبكي والغزوي فارقين إنهاء القاضي إلى قاضي بلد المال فيجوز مطلقا بين يده للال فلا يجوز إلا ان كان أحدهما على عمله فقال ما حاصله قال ابن قاضي شهبة وإنما يمتنع البيع إذا غاب هو وماله عن محل ولايته أى يفتيه إلى حاكم بلده فيها أو ماله كذا ذكره الأئمة ولا يجوز أن يبيع إذا خرجا عنها وقول بعضهم يجوز سهو لانه لا يتم جزمه احضاره للمعوى عليه وإن قرب فكيف يبيع ماله فهو عليه اه وما عطف به السهو هو السهو إذ لا ملازمة بين الاحضار والبيع وخالف شيخنا في فتاوى بذلك فنع بيع ما ليس بمحل ولايته مطلقا قال كن زوج امرأة لا تست بمحل ولايته

بن هو قبا اه ولا شاهد فيا ذكره لان العبرة في التصرف في المال بقاضي بلد المالك (١٧٩) لاقاضي بلد المال لانه تابع لامه متعل

مخلاف الزوجة قباها
مستقلة فاعتبرت ببلد الاخير

(فصل في غيبة المحكوم
به عن مجلس القاضي)

سواء اكان محل ولايته
ام لا ولهذا ادخله في
الترجمة لمناسبته ولا لفرق

فيما ياتي بين حضور المدعي
عليه وغيبته (ادعى عينا

غائبة عن البلد) ولو في غير
عمل ولايته على مامر

(يؤمن اشتباها كمقار
وعبد وفرس معروفات)

ولو للقاضي وحده ان حكم
بعله او بالضرورة او بتحديد

الاول (سمع) القاضي
(يسته) التي ليست ذاعبة

لبلد العين كامر (وحكم بها)
على حاضر وغائب وكتب

الى قاضي بلد المال ليسله
للمدعي) كما يسمع البينة

ويحكم على الغائب فيامر
قال جمع صوابه معروفين

لان القاعدة عند اجتماع
المائل مع غيره تغليب

المائل اه وتفسير
بالصواب غير صواب بل

ذلك قد يحسن كما أنه قد
يحسن تغليب غير المائل

لكثرته كما في سجع قه ماني
السنوات وما في الارض

وزعم البقيني ان الصواب
قول اصله غير معروفين

ننتا لغير العقار اكتفاء
فيه بقوله (وحتند في)

معرفة (العقار وحده)
ويرد بان المعرفة فيه

أي الشيخ كمن زوج الخ أي قبا ساعلى قاض زوج الخ (قوله انتهى) أي قول الشيخ (قوله ولا شاهد الخ)
يعني فكلام السبكي والقرى هو المحدث

(فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضي (قوله ولهذا ادخله في الترجمة) يتأمل اه سم يعني

ان المناسبتا تأخير عن قوله ولا لفرق الخ عبارة للمعنى ولا فرق في مسائل الفصل بين حضور المدعي عليه وغيبته

ولما ادخله المصنف في الباب نظرا لغيبة المحكوم عليه اه (قوله لمناسبتة لها) لاحاجة اليه (قوله ولا

فرق) الى قوله على مامر في المعنى ولما قول المتن فان شاهد في النهاية لا قوله ولو للقاضي الى ان بالشهر قوله

وزعم الى المعرفة فيه وقوله فن عبر الى المتن وقوله وفيما فيه (قول المتن غائبة عن البلد) اي وكانت فوق

مسافة العدوى دليل ما ياتي اه يجبرى اي عن الاذرى والمطلب (قوله ولو في غير عمل ولايته) هذا الصنيع

يقضى رجوع هذا ايضا لقوله الا في الاول لا يؤمن وعلى هذا فيمكن الفرق بينه وبين ما ياتي عن المطلب

حيث قد الشارح بكونه على ولايته اه لا يقدر على احضار ما ليس فيه بخلاف ما هنا لان من له الولاية

يسته اليه السماع الدعوى ويقام البينة اه سم (قوله على مامر) عبارة النهاية كامر اه اي قوله او ينهى

اليه حكما ان حكم يستوفى الحق اهان الراد بائنا هناك ما يشمل العين الغائبة عن عمل ولايته كما يفيد اه

ويحتمل انه ان ادما مامر في المعنى عن السبكي والقرى (قوله ولو للقاضي وحده ان حكم بعله) فيه مع قول

المتن سمع يته اه حرازة لا لضعفاه اه مع الحكم بعله يسمع البينة ويحكم بها فليتأمل اه سم (قوله

او بالضرورة) متعلق بمعرفات فاصواب اسقاط او بقره او بتحديد الاول اي المقار الاول اسقاط عبارة

للمعنى معروفات بالضرورة ثم قال ويقتد المدعي في دعوى العقار الذي لم يشتر حدوده الاربعة ليشتمل (تنبيه)

على ذكر حدوده كلها اذ لم يعلم باقل منها ولا الا كفى ما يعلم منها اه (قوله كامر) اي قيل قول المتن والالهاء

ان يهد الخ (قوله على حاضر وغائب) تا كيد لقوله السابق ولا فرق فيما ياتي الخ (قول المتن ليسله الخ)

اي المدعي به يثبت ذلك عنده اه معني (قوله كما يسمع) الى قوله كما في سجع في المعنى (قوله ويحكم

اي بها (قوله فيامر) اي في الدعوى على الغائب اه معني (قوله وزعم البقيني الخ) فعل وقاع (قوله

معروفين) اي بالثبوت (قوله اكتفاء فيه) اي في المقار (قوله ورد) اي ما زعمه البقيني (قوله بان المعرفة

فيه الخ) اقول ورد ايضا بسلام التقييد المذكور بان له ويقتد الخ بيان لطريق معرفة العقار المذكورة

في معروفات اه سم اي كما نبه عليه شرح الروض عبارة مع المتن ثم العين المدعاة الغائبة عن البلدان

كانت ما تعرف كالقار المعروف ويشتمل فيه ما ذكره بقوله فيعرفه المدعي بذكر القمقو السكة والحدود

الاربعة الخ (قوله المعرفة فيه) الى قول المتن والاظهر انه يسلم في المعنى لا قوله واشترطت الى المتن وقوله وقد

اشاروا الى المتن (قوله وقد لا يحتاج الخ) اي وهذا افاده بقوله ويقتد (قوله ولا يجوز للاقتصار على اقل

منها وقول الروضة الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع عبارة النهاية مع المتن ويقتد في معرفة العقار حدوده

لا يتقيد بحدوده بل قد يعرف بالشهرة التامة فلا يحتاج لذكر حد ولا غيره وهذا استفيد من كلامه الاول وقد لا يحتاج لذكر حدوده

الاربع لم يورد للاقتصار على اقل اه قول الروضة واسلمها كذا بن سبكي ثلاثة على ان ثبوتها بما قال ابن الرضا ان تمييز بعد كفى

وبشرط أيضا ذكر بلده وموعد مولده لئلا يفتن بالحسول التميز بدونها (ولا يؤمن) اشتباها كثيرا المعروف من نحو العبد والدواب
(قالا طبر سماع) قد عرى باعتمادا (١٨٠) على الاوصاف ايضا لاقامة (البينة) عليها لان الصفة تميزها والحاجة داعية الى اقامة الحجة

الاربعة ان لم يعرف الا بالاعتراف فيه لا تنقيدها فقد يعرف بالشهرة الخ وقد لا يحتاج لذكر حدوده
الاربعة بل يكفي بثلثة اقل منها قول الروضة الخ (قوله) بشرط ايضا الخ هذا كله اذا نوقص التعريف
على الحدود وقد حمل التعريف باسم وضعها لا بشاركها فيه غيرها كدار الدرّة بمكة كمى كاجزءه
لما ورد في الدعوى وان ادعى اشجارا في بستان ذكر حدوده ان لا يتبين سورها وعدد الاشجار وعملها
من البستان وما يميزه من غيرها والضايف التمييز (قوله) وسكنه) يعني حارة اه سلطان (قوله)
وعملها منها) اي هل هو في اولها او آخرها او وسطها اه مفتي (قوله) منها) اي السكة اه حش (قوله) من
نحو العيسو الدواب) اي من سائر المتقولات واما المقار فلا يكون الاما من الاشياء واما بالشهر فواما
بالتحديد كامر اه رشيد وفيه ايضا قول الشارح الخ كالمقار اه بكاف القياس (قوله) ايضا)
اي كافي المعروف السابق اه سم (قوله) بما يمكن الخ) اي بذكره حل حذف المضاف والياء التصوير
(قوله) بذلك اي المبالغة (قوله) القعد) اي لصحة عقد السلم (قوله) كاجر باعيل الخ) اي في الرخصة واصلها
اه شرح المنهج (قوله) مثلية كانت او متومة) اي فخالصا ما عدا المتقومة اه مجبري (قوله) محمول على عين
حاضرة الخ) سياتي ان الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وإن كانت متقومة قال سر وكان وجه ذلك ان
الحاضر باليد تسهل معرفته فاشتراط وصفه في الدعوى وإن كانت البينة لا تسمع الا على عينه اذ لم يكن
مروفا انتهى اي فلا يخالف قوله الخ في اوجافته عن المجلس لا بالدمار احضار ما يمكن الخ لان الكلام
مثنى في سماع الدعوى وما ياتي من تكليف الاحضار بالنسبة لاقامة الحجة بينه اه مجبري قال المفتي بذلك
الخل اندفع قول بعضهم ان كلامها مائة مخالفت ما في الدعوى وقال المفتي مع اعتماده ما في الدعوى كلام
المتن في غير النقد اما هو فيعتبر فيه ذكر الجنس والجرع والصحة والتكسار (قوله) من بهر الخ) تعرض
لان المقر في روضه (قوله) اي بما قامت الخ) اي بين مثلية او متقومة قامت الخ (قوله) مع خطر الاشياء
الخ) اي خوفه اه مجبري (قوله) والكتابة الخ) اي معاول قوله بها اي بسماع البينة (قوله) او يد غيره) لعل
المراد انها يد غيره وهي للدي عليه اه رشيد (قوله) نظير ما مر في المحكوم عليه) اي فيمت القاضي
المكتوب اليه الى القاضي الكاتب ليطالب من الشهود بزيادة تمييز العين المدعى فان لم يجد زيادة على
الصفات المكتوبة وقف الامر حتى يتبين الحال حش ومجبري (قوله) بالصفة الخ) اي بزيادة على
والنباية اذ اوجده بالصفة الخ (قوله) وحيد لا موقر) اي قول المتن فاخذت المدعى به وبصفة الخ) انظر لو
كان يخطر بینه كالمقار الغير المعروف او يصغر كالثقل او يورث قلعه ضررا كالتبث في جدار
وسالت الطبلوى عن ذلك قال لا عبرة فيه ما ذكره انتهى اه سم وقاله رتد اعان عند قاضي بلد
العين فلغيره اه مجبري (قوله) ويثني الى القاضي الخ) ليس فيه افصاح عن ان البعث جائز او واجب
ولا عن عمل مؤنة البعث اه سم وانما في الافصاح لاصل الدلالة في البعث لقولهم ان مطلقا العلوم
ضروريها ما في عمل مؤنة البعث قد يتعين بان ما ياتي من قول الشارح كالمذهب وقول المصنف
وحجتنا وجبت الاحضار الخ مفسح بذلك قول المتن ليشهدوا على عينه) اي فائدة الشهادة الاولى نقل العين
المذكورة اه برلى وم (قوله) ليحصل اليقين) هو مرادف العلم وقرئ بعضهم بينهما فقال اليقين حكم
الذهن الجازم الذي لا يتطرق اليه الشك والعلم اعم من هذا كان الانسب التعبير بالعلم اه حش (قوله) انه
لا يسلمه الا بكفيل) زيادة لامع الاتوم ان مقابل الاظهر يقول يسلمه بلاكفيل وليس مرادا كاي علم من
المقار المذكورة في مرفوعات (قوله) اعتمادا على الاوصاف ايضا) اي كافي المعروف السابق لياخذه
ويتمه انظر لو كان يحد بینه كالمقار او يصغر كالثقل او يورث قلعه ضررا كالتبث في جدار
(قوله) ويثني) ليس فيه افصاح عن ان البعث جائز او واجب ولا عن عمل مؤنة البعث (قوله)

عليها كالمقار (ويبالغ)
وجوبا (للمدعى في الوصف)
العتلى بما يمكن الاستقصاء
بديصل التمييز به الحاصل
قالا بذلك لشرطت المبالغة
هنا دون السلم لانها مهم
تؤدي لمرة الوجود المتأنيفة
للقعد (ويذكر القيمة)
في انتقوم وجوبا ايضا اذ
لا يصير معلوما الا بها اما
ذكر قيمة المثل والمبالغة
في وصف المتقومة في دونها
كاجر باعيل هنا وقولها
في الدعوى يجب وصف
العين بصفة السلم دون
قيمتها مثلية كانت او
متقومة محمول على عين
حاضرة باليد يمكن احضارها
مجلس المحكمة قد اشاروا
لذلك بتصريحهم هنا بالمبالغة
في الوصف وهم بوصف السلم
فن عبر في اليا بين صفات
السلم فقدم (و) الاظهر
(انه لا يحكم بها) اي بما
قامت البينة عليه لان
الحكم مع خطر الاشياء
والجهالة بعيد والحاجة
تدفع بسماع البينة بها
اعتمادا على صفاتها
والكتابة بها كما قال
(بل يكتب الى قاضي بلد
المال بما شهدت به) البينة فان
اظهر الخصم هناك عينا
اخرى مشاركة لها يده او
بغيره اشكل الحال نظير
ما مر في المحكوم عليه وان

لم يات با دفع عمل القاضي المكتوب اليه بالصفة التي تضمنها الكتاب وحيث (فاخذه) م
هو عنه (ويسمه الى القاضي) الكاتب ليشهدوا على عينه ليحصل اليقين (و) السكت (الاظهر) انه لا يسلمه له ادعى) الا (بكفيل)

ويظهر وجوب كونه تامة لما قادر على تطبيق السفر لا حضاره وليصدق عليه (بدنه) (١٨١) احتياط للبدعي عليه حتى اذا لم يهيه

الشهود طو لب برده نعم
الامة التي تحرم خلوتها
لا ترسل معه بل مع أمين
ممن في الرقة وظاهر انه
لا يحتاج هنا إلى محرم
أو امرأة ثقة تنعم بالخلوة ولو
قبل بل يبعد لأن عياب
بان اعتبار ذلك يشق
فوسع فيه مسارة لفصل
الحصون في مقامه وليس
أن يفتح على العين وأن
يعلق قلاعة بمقتضى الحيوان
يحتزم لازم لتلايدل بغيره
(فان) ذهب إلى القاضى
الكاتب (شهدوا) عنده
(بمنه كتب براءة الكفيل)
بعد تسمي الحكم وتسليم
العين للبدعي ولم يفتج
لا رسال ثان (ولا) يشهدوا
بمنه (فلى البدعي مؤنة
الرد) كالأدب لظهور رتبته
وعليه مع ذلك أجرة ذلك
المدة إن كانت له منفعة لانه
عطاهما على صاحبها بغير حق
(أو) ادعى عينا بغير معرفة
للقاضى ولا مشهورة للناس
(غائبة عن المجلس لا لالبان)
قال الأذرى أو قريبة من
البلد وسهل إحضارها
وسبقه إلى المطلوب فقال
القائمة عن البلد بمساقه
البدوى أى وهى فى محل
ولاية القاضى كالتى فى البلد
لاشتراكهما فى وجوب
الإحضار (أمر بأحضارهما
يمكن) أى يتيسر من غير
كثير مشقة لا تحتل عادة
كما هو ظاهر (إحضاره)

قوله الآتى ومقابل الاطرأخ اه ع ش عبارة المتنى والاطرأخ أى المكتوب اليه يسلمه إلى المدعى
بإدخاله يصفه كما قال الزركشى ان المال هو الذى يشده بشوهد عند القاضى ويجب ان يكون التسليم
بكفيل يده أى المدعى وقيل لا يكفله يده بل يكفله بقيمة المال اه (قوله وجوب كونه) أى
الكفيل (قوله مليا) ما وجه اعتبار الملاءة إلا ان يواد بها ما يأتى معه السفر اه سم (قوله وليصدق
الخ) ببناء الفاعل من الصدوق يحتل أنه ببناء المفعول من التصديق (قوله احتياطاً) أى قوله وأما قيل
فى المتنى لا قوله وظاهره الويسن أى وهى فى محل ولاية القاضى وقوله من غير كبير مشقة الى المتن
وقوله ليدعى وقوله لتوصله إلى المتن (قوله لا ترسل معه) أى مع المدعى (قوله بل مع أمين) فى الرقة
الخ) ويرفق بينه وبين المدعى ولو امتناحت اعتبر فيه محو امرأة ثقة بان المدعى من الطمع فيها ماليس
لغيره فالثمة فيه أقوى اه سم (قوله وان يعلق قلاعة بمقتضى الحيوان) الاولى على قلاعة تجعل بمنق
الحيوان عبارة المتنى والروض شرح المنهج ويسن أن يفتح على العين حين تسليمها بغير لازم لتلايدل بما
يقع به اليه على الشهود فان كان رد فبقا جعل فى مقفه فلا بد من عقوبتها وفي الجبرى قوله فى قلائس بقيد
وعبارته الثانية محيوان اه (قوله يحتزم لازم) أى لا يمكن رواله كنه فلا يكتفى بختنه بمحرمه اه بغيره
عن شيخه المشاوى (قوله ذهب به) أى قول المتن أحضاره فى النهاية الا قوله أى وهى فى محل ولاية القاضى
(قول المتن بيته) أى على عين المدعى به (قوله كالأدب) عبارة كنز الاستاذ وجب على المدعى مؤنة الإحضار
أيضا انتهت اه وعبارة شرح الروض عقب قوله فان شهدوا بينها حكمها للبدعى وسلبها فصاعده
الرجوع على الخصم مؤنة الإحضار اه وفيه إشعار بان مؤنة الإحضار تؤخذ من المدعى ثم ان ثبت العين
رجع بها على الخصم ثم رأيت قول المصنف الآتى آخر الفصل وحيث أوجبنا الحضور الخ اه سم (قوله
لظهور رتبته) ولهذا كان مضمو ناطله كما حكاه ابن الرقعة عن التدينى اه معنى (قوله تلك المدة) أى
مدة الحيلولة اه معنى (قوله غير معروفة الخ) كد محترمه (قوله لاشتراكهما) فى وجوب الإحضار
قد يقال ان وجوب الإحضار حكم الأصل لا جامع فكان الصواب فى تيسر الإحضار (قول المتن امر) بضم
أوله أى أمر القاضى الخصم او من العين فى يده اه معنى (قوله ليدعى) فضيته أنه لا تسع الدعوى بالصفة
لكن قال الزركشى أنهم فى الاقتصار على سماع الشهادة بالصفة جواز الدعوى وبصرح فى البسيط اه
سم اقول وكذا صرح بذلك المتنى فقال عقب قول المتن لا تسع شهادة بصفة مانعة لغير غائبة عن
مجلس الحكم وان سمعت الدعوى بها اه (قول المتن بيته) أى عليها اه معنى (قوله ليرصد الخ) قد
يفنى عنه قوله الاق كفى الخصم الغائب الخ عبارة النهاية لتيسر ذلك اه زاد المتنى والفرق بينه وبين
الغائب عن البلد بعد المساقه وكثرة المشقة اه (قوله حيث) إشارة إلى سماع الشهادة بالصفة فى غير ذلك

ليدعى (ويشهدوا بيته) لتوصله به لحقه فوجب كإيجاب على الخصم الحضور عند الطلب (ولا تسع) حيث (شهادة بصفة) كفى الخصم

كأنه قول الاتي وأما ما لا يسئل احضاره الخ حيث قال فيه أو وصفه وحد داخ اه سم **(قوله)** ونحوه أي من المسألة القريبة **(قوله)** إمام مشهور إلى قوله وزعم في النهاية إلا قوله أي إلى حيث أتى وقوله للدعوى إلى وقد تسع وقوله مؤنة الإحضار إلى وعلم **(قوله)** إمام مشهور الخ أي للناس عتد قوله السابق غير معروف للقاضي الخ فكان المناسب التانيث **(قوله)** أو معروف للقاضي الخ عبارة أنها بقا إماما يعرفه القاضي فإن عرفه الناس أيضا له الحكم بمن غير إحضار وإن اختص به القاضي فإن حكمه بعله نفذ أو بالنية فلا لاسما لا تسع باله فاه **(قوله)** أو أراد الحكم فيه بعله أي إن قلنا حكم بعله بأن كان عتدا أمهش أي على عتبار النهاية خلافا للشارح فإنه لا يشترط الاجتهاد كمر **(قوله)** بخلاف ما إذا لم يحكم بعله لا بد من إحضاره الخ صريح الصانع رجوعه للمشهور أيضا لكن صريح الروض خلافا حيث قال وكذا العبد مثلا المشهور أي للناس لا يحتاج إلى احضاره وكذا إن عرفه القاضي وحكم بعله فإن كانت أي حجة التي يحكم بها مدة احضاره سم ويأتى عن المفتي هل ما نقله عن الروض لكن دعواه صراحة صريح الشارح في رجوعه للمشهور أيضا مؤنة **(قوله)** وأما ما لا يسئل الخ أي لا يمكن كاعتبره المفتي وشرح المنهج بقرينة قوله الاتي وأما قبل الخ فتدفع بما يأتي عن الرشيدى **(قوله)** أو عرفه القاضي وحكم بعله (لو قدمه على أشهر ليختص قوله تسع الخ بغيره كان أصوب اه سم أي مع حذف أو وصفه وزيادة أو قيل أشهر **(قوله)** وحكم بعله أي بناء على جواز حكمه بعله اه مفتي **(قوله)** أو وصفه وحد داخ ظاهر صلبه ما كالتأية والروض اشتراط الجمع بين الوصف والتحديد فلا يسكن في مجرد الابدان وقضية اقتضار المفتي وشرح المنهج والروض هنا على التحديد كاتى عبارة الأولين وكذا اقتضار جميعهم عليه فيما أتى من قولهم فإن كان هو المحدود داخاه يكن فيحصل الطلق هنا على أنه التفسير **(قوله)** وأما قبل ومثبت الخ قضية كلامه كالروض والنهاية آخر أنه لا تسع فيما ذكر البينة بالصفة مطلقا خلافا لكلام المفتي وشرح المنهج وكلام النهاية أو لا عبارة الأول أما لا يمكن أحضاره كالمقار فيجده المدعى وبه البينة ذلك الحدود فإن قال الشهود نعرف المقار يمينه ولا نعرف الحدود نعم القاضي من يسم البينة على عينه أو يحضر بنفسه فإن كان الخ هذا إذا لم يكن المقار مشهورا بالبلد إلا لا يمتنع إلى تحديد أو أما ما يصسر احضاره كالشيء الثقيل أو ما أثبت في الأرض أو كزفي الجدار أو روث قلمه ضرر أفكالمقار اه وعبارة شرح المنهج أما إذا لم يسئل إحضاره بأن لم يمكن كمقار أو يصسر كشيء ثقيل أو روث قلمه ضرر أفلا يؤثر باحضاره بل يبعد المدعى المقار ويصف ما يصسر وتشهد الحاجة بتلك الحدود والصفات فإن كان المقار مشهورا بالبلد لم يمتنع لتحديد فإذ كرو منه باقى وصف ما يصسر احضاره اه قال الجبري في قوله تلك الحدود أي في المقار وقوله والصفات أي فيما يصسر إذا شهدت الحاجة بذلك حكم من غير حاجة إلى أن يحضر هو أو نائبه كافي شرح الروض وقوله فيما ذكر أي في الدعوى به والتبادة وقوله ومثله أي مثل هذا التقييد اه وعبارة سم قوله وأما قبل الخ أي من غير احضاره الخ حيث قال فيه أو وصفه وحد داخ **(قوله)** إمام مشهور أي شرة بحيث يكون معلوما للقاضي وحيث فلا إشكال في رجوع قوله أو أراد الحكم بعله الخ لهذا أيضا قوله بخلاف ما إذا لم يحكم بعله لا بد من إحضاره صريح الصانع. رجوعه للمشهور أيضا لكن صريح الروض خلافا حيث قال وكذا أي العبد مثلا المشهور أي للناس لا يحتاج إلى احضاره وكذا إن عرفه القاضي وحكم بعله فإن كانت أي حجة التي يحكم بها مدة احضاره قال في شرحه في هذا أصله حيث نقل عن التزالي أنه يحكم بالعبد الذي يعرفه القاضي بلا احضار ثم اعترضه بأن هذا بعيد فيما إذا جمل وصفه وقامت به بينة لا أنها لا تسع بالصفة لكن أجاب عنه ابن الرفعة بأن المتنوع إمامه الشهادة بوصف لا يحصل للقاضي به معرفة الموصوف ممدون ما إذا حصلت به كتمان اه **(قوله)** أو معروف للقاضي الخ وأما ما يصسر القاضي فإن عرفه الناس أيضا فله الحكم بمن غير احضار وإن اختص به القاضي فإن حكم بعله نفذ أو بالنية فلاش مر **(قوله)** لا بد الخ مسمى عليه في الروض وفيه كلام في شرحه **(قوله)** أو عرفه القاضي (لو قدمه على فإن أشهر ليختص قسم

النائب عن المجلس في البلد ونحوه لعدم الحاجة إلى ذلك خلافا في النائب عن ذلك إمام مشهور أو معروف للقاضي وأراد الحكم فيه بعله فيحكم بمن غير احضاره بخلاف ما إذا لم يحكم بعله لا بد من احضاره لما تقرر أن الشهادة لا تسع بصفة وأما ما لا يسئل احضاره كالضار فإن أشهر أو عرفه القاضي وحكم بعله أو وصفه وحد قسم البينة ويحكم به فإن قالت البينة أنا نعرف عينه فقط تعيين حضور القاضي أو نائبه لتقع الشهادة على عينه فإن كان هو المحدود في الدعوى حكم والا فلا

واما قيل ومثبت ما يورث قلده ضرر رأى له وقع صراخيا يظهر في آية القاضي أو نائبه لدعوى على عيه بعد وصف ما يمكن وصفه قد تسمع البيئة بالوصف بان شهدت باقر المدعى عليه باستيلاءه على عين صفته كذا مؤنة الاحضار على المدعى عليه أن ثبت للدعى ولا يفي و مؤنة الرد على المدعى كإثباتي وعلم ما تقرر قبول الشهادة على العين وان غابت عن الشهود بعد التحمل وزعم بعض معاصري أبي زرعة اشتراط ملازمتها لمان التحمل إلى الاداء اطال ابو زرعة في ردّه بما حاصله أنه لم ير أحدا ذكر ذلك (١٨٣) فطالب بنقله والأصل الذي خرج به

عليه أن تأمل للتخريج وهل يقول بذلك في كل مثل أو موقوف ثم قال والذي لا شك فيه أن الشاهد كان من أهل الدين والبيعة التامة قبلت شهادته بما هو تشخيصه لما لا يقال له من أن علمها لأنه قد حصل له بمبينا من لها من مشار كافي وصفها من قرأتين وعارسة بها وان لم يكن كذلك فينبغي للقاضي أن يسألها فان ذكر انه لازما من تحمله إلى ادائه قبل وان قال غابت عني لكنها لم تقبته على يميني للقاضي امتحانه مخطئها بمشابهها من جنسها فان مزها حيلة علم صدقه وضبطه قال وهذا كما فرق القاضي الشهود لرية فان لم ير منهم موجب الرد أمضى الحكم ولو مع بقاء الرية والشاهد أمين والقاضي اسير فماذا دعي معرفة ما شهد به فهو مؤتمن عليه فان اتهمه حرر الامر كما ذكرنا من التفريق وخطأ اليهوديه او عليه اوله مع مشابه ليحضره ضبط الشاهد اه وقوله يئني الاول والثاني يحتل

المعروف والمشهور (قوله) واما قيل لاجابة له لانه عين ما قبله اه رشدي (قوله) المدعى على عيه (الخ) قضيته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة أو وضو شرحه مصرحة بجواز ما هم وما يصر احضاره المتني ما يصرح بذلك وفي كلام التباية ما يصر اليه (قوله) نفس مؤنة الرد على المدعى وليس عليه هنا اجرة مثلما لدة الحيلولة كإثباتي (قوله) كإثباتي اي في آخر هذا الفصل اه سم (قوله) بما تقرر اي بقوله فان قالت البيئة الخ ويمكن رجوعه لقول المصنف امر احضار الخ ايضا (قوله) وان غابت عن الشهود لا ينبغي انه ينبغي تنقيدها بغير المثليات اما هي فلا اخفاها لالاتاق الشهادة على عيها إذا احتاج الامر اليه الامع الملازمة المذكورة إذ هي بمجرد قضيته عن الشهود تنبيه عليهم لمدى شيء يبرما اه رشدي (قوله) وزعم بعض معاصري عبارة التباية هو كذلك خلا فان اشترط ملازمتها لمان التحمل إلى الاداء اه (قوله) اطال ابو زرعة خبر وزعم بعض اقول يحمل كلام ذلك على المثليات يندفع الا اعتراض لما سرقا عن الرشدي (قوله) فطالب اي المدعى كذا خبير وهل يقول (قوله) نعم قال اي ابو زرعة (قوله) وان لم يكن كذلك اي من أهل الدين والبيعة التامة (قوله) وهذا اي ما ذكره الانفاية بنو يحتل ان الاشارة للانفاية الثاني كما يؤيده آخر كلامه (قوله) اه اي كلام أبي زرعة (قوله) ما ياتي الخ اي من انه ان اشترط ضبطه ودياته لم يزمه استحضاره والازمة (قول المتن) وإذا وجب احضار اي لقضى المدعى به ولا يئني المدعى على المدعى عليه اه معنى وفي الجبري هو ذا راجع للقائفة من البلد او عن المجلس كتابه عليه السعاف ولا يئني بقوله كلف الاحضار الموهوم اه مخصوص بالقائفة عن المجلس لان المدعى بالحلف بين الرادوا قام الحجة فلفظ على المدعى عليه بتكليفه الاحضار اه (قوله) عندي إلى الفصل في التباية لا اقر له وقد صرح الاصحاب إلى وفي فتاوى النقال (قوله) غرم ظاهره انه يصدق في دعوى الغيبة بلا يمين وفيه قوة ظاهرة بل نصية قوله لا على حق حسب جوارح جرح صدق يمينه ما زاده ايضا فكان يئني أن يؤخر ذلك فيقول عقب قوله لان الأصل معه غرم في الأولى قيمة العين للحيلولة فليراجع (قوله) قضيته اي وقت طلباته لا أقصى التقيما يظهر اه ع (قوله) في المتقوم (قول المتن) لو تفتت في المتني لا اقر له وان قالت إلى المتن وقوله الاصح او قوله لم يكلف إلى المتن (قول المتن) وأقام بينة عطف على نكل عبارة المتني أو لم ينكل بل أقام المدعى بينة حين انكاره بان العين الخ (قول المتن) كلف الاحضار اي للدعى به اه معنى (قوله) وحسب عليه لامتناعه من حرقه الخ عبارة المتني وان امتنع ولم يبدع راجح عليه اي الاحضار لانه امتنع من حق واجب عليه اه (قوله) ما يبين الخ ظرف لحسب عليه فكان الانسب لمصاحبه به (قوله)

الخ غيره كان أصوب (قوله) واما قيل أي من غير المعروف والمشهور (قوله) المدعى على عيه الخ) قضيته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة أو وضو شرحه مصرحة بجواز ما هو وما يصر احضاره تنقلية او اثبات له في جدار او وضو شرطه وصفه المدعى ان امكن ثم ياتيه القاضي أو نائبه لتفتع الشهادة على عيته وكذلك إذا عر الشهود الفقار برون الحدود يحضره هو أو نائبه لتفتع الشهادة على عيته فان واقت الحدود ما ذكره المدعى في الدعوى حكمه بالإفلا اه (قوله) كما ياتي اي آخر هذا الفصل (قوله) وان غابت عن الشهود بعد التحمل وهو كذلك شر مر (قوله) اي المدعى كلف الاحضار اي العين

الوجوب والندب والذي يظهر أنه يأتى هنا يأتى قبل الحبس في المتنقة من التفصيل القيد للوجوب تارة وللندب أخرى (وإذا وجب احضار فقال) عندي عين هذه الصفة لكنها غائبة غرم قيمتها للحيلولة أو وليس يدي عين هذه الصفة صدق يمينه) على حسب جوابه لان الأصل معه (ثم) بعد حلف المدعى عليه (للدعى دعوى القيمة) في المتقوم الخ الخ لا احتمال أنها ملكت المدعى عليه عن العين (فحلف المدعى أو أقام بينة) بان العين الموصوفة كانت يده وان قالت لانها ملك المدعى (كلف الاحضار) ليشهد الشهود على عيه كاسر (وحسب عليه) لامتناعه من حق له ما بين عينه عذره فيه (ولا يطلق الا باحضار) للوصوف (أو دعوى تلف) له مع الحلف عليه

وحيداً فليأخذت القيمة أو المثل وقبل (١٨٤) دعواه بالتفويض ناقض قوله الأول الضرورة نعم بحث الأذرى أنه لو أضاف التفويض

فأخذت القيمة) أي بمدعوها أو إثباتها بطريقه كما هو معلوم أم سم (قوله) وأن ناقض قوله الأول) لأن دعواه بالتفويض تناقض أنكاره أو لا وتذكر ناقض لتأويل الدعوى بالقول ويحتمل أن الضمير للدعي عليه فلا تأويل (قوله الضرورة) لأنه لو لم يقبل قوله لحلله عليه الحبس منقوش شرح المنهج (قوله) لو أضاف التفويض أي بخلاف ما لو أطلق دعوى التفويض واستند إلى جهة غفيرة كسرة فلا يطالب بالقيمة أم منقوش (قول المتولوا شك المدعي) على من غصب منه عيناً أو ثوباً رد بان تساوى عددها بالمرئاة أو رجوع أحدهما وقوله فيدعيها أي العين نفسها فقال أي في صفة دعواه منقوش (قوله) ثم أن أقر بشي (الخ) عبارة الجبري من سلطان حيث أن دفعه له العين فذاك أو غير ما قبله أو القول قول المدعي عليه في قدره سواء كان ثمناً أو بدلاً لا غارم أم (قوله) كما دعي أي على التردد منقوش فلا يشترط التبيين في حلقه سم (قوله) على الأوجه) أي كما في شرح الروض أي لم يفتى أم سم وعبارة النهاية كما هو متفق كلامهم أم (قول المتن) أم أطلقه أي أو تلقى في يده بتقدير كما يأتي عن عرض (قوله) تسع دعواه مترددة بين هذه الثلاثة (الخ) قال الملقني وقد يكون الدلال باعوه ثوباً الثوب بقدره تماماً لا يقتضي تضمينه وتذكيره بباعه أو لم يسلمه ولم يقبض الثوب والدعوى المذكورة ليست جامعة لذلك القاضي إنما يسع الدعوى المترددة حيث اقتضت الأوامر على كل وجه فلو اتفق بعض الاحتمالات لم يسعها المحاكم كأن فيها ما لا الزام به قال ومن لم تعرض لذلك أم منقوش وفي الجبري من عتب كثره من غير ما فيه إلا أن يقال إن الزاماً بالمرئاة أو رجوع أحدهما أو لم يقبضه أم (قوله) أن أطلقه أي أو تلقى في يده بلا قصره أم عرض (قوله) كما دعي أي على التردد كاسر منقوش وأسنى (قوله) ثم يكلف راجع لمصلحة المصعب أيضاً (قوله) ويحلف أن ادعى (الخ) أي ويقل أن بين غيرهما عرض (قوله) التفويض) لعل المراد به التفويض بلا قصره غير راجع (قوله) ثم يحبس لعل المعنى يحبس المدعي عليه لأجل تسليم العين أو بدلهما وإذا استمر على دعوى التفويض فليقر بشي من بقا الثوب أو يمينه فهل يستدام الحبس أو إلى أن يظن بقرئ أو لا صدقه فيها وليحذر قول المتن ويحيث أوجبنا الإحضار أي أوجبنا على المدعي عليه إحضار المدعي به فاحضره موقو له أو تتأى الإحضار أم منقوش (قول المتن) مؤنة الرد) قال الزركشي تخصيصه المؤنة بالرد وقاصر ولهذا قال الرافعي حيث يثبت للقاضي المكتوب إليه إلى بلد الكاتب ولم يثبت للدعي فليدره إلى موضعه مؤنة ناته ويستقر عليه مؤنة الإحضار أن يحملها من عنده وظاهره شمول نفقة العبد أيضاً ثم قال عن المطلب ويظهر أن المراد بما زاد ادب بسبب السفر حتى لا يندرج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك (الخ) أم سم (قوله) أجره مثل منافع (الخ) فلو اختلفت أجره مثله كان كانت مدة المحضور والرد شهرين فصمتى أحدهما عشرة وفي الآخر عشرون فانه يجب عليه ثلاثون أم عرض (قوله) لا المجلس فقط) لأن مثل ذلك يتسامح به توفيراً للمجلس القاضي ومراعاة للمصلحة فترك المضايقة مع عدم زيادة الضرر بخلاف الغائب عن البلد ولا يجب الخصم أجره منعتهم وأن أحضره من غير البلد للسماحة به لئلا يندرج في النفقة المحرقة لا تضمن بالقوات أم أسنى عبارة الجبري عن سم من عدم وظاهر كلام الشيخين أنه لا جبرة للمحضر من البلد أن تستمر بالبلد أنه يجب للمحضر من خارج جهوا أن قربت المسافة وأن خالف بعض المتأخرين الكلام فيما قبله أجره ما لو لم يقبض من مثله أجره فلا يجوز أن انحسرت من

إلى جهة ظاهرة مطلوب بيته بما تم حلف على التفويض كالوديع (ولو شك المدعي هل تلقى العين فيدعي قيمة أم) الأصح أو لا يندعيها فقال غصب من كذا فإن يقر بوزنه وده أو لا قيمته في المتقو هو منه في المثل (سمعت دعواه) وأن كانت مترددة للعاجلة ثم أن أقر بشي من ذلك وإلا حلف أنه لا يلزمه رد العين ولا بدلهما وأن نكل حلف المدعي كما دعي على الأوجه (وقيل) لا تسع دعواه المترددة (بل يدعيها) أي العين (ويحلفه) عليها (ثم يدعي القيمة) أن تقوم هو الأقاليل (ويجزيان) أي الوجهان (فيمين دفع ثوبه لدلال يمينه فيصعد موشك هل باعه فيطلب الثمن أم أطلقه) يطلب (قيمة أم هو باق فيطلبه) قبل الأول الأصح تسع دعواه مترددة بين هذه الثلاثة فيدعي أن عليه رده أو يمينه أن باعه وأخذه أو قيمته أن أطلقه ويحلف الخصم بيمين واحدة أنه لا يلزمه تسليم الثوب ولا يمينه ولا قيمته فإن رد حلف المدعي كما دعي ثم يكلف المدعي عليه البيان ويحلف أن ادعى التفويض فأن رد حلف المدعي أنه لا يلزمه التفويض في محبس له (ويحيث أوجبنا الإحضار

ثبتت للدعي استقرت مؤنة على المدعي عليه) لأنه لا يخرج إلى ذلك (ولا) تثبت له (فهي) أي مؤنة الإحضار (ومؤنة الرد) العين إلى محلها (على المدعي) لأنه لا يخرج للفرع عليه أيضاً أجره مثل منافع تلك المدة أن كانت غائبة عن البلد لا المجلس فقط

عارج

ونفقته إلى أن تثبت في بيت المال ثم بالقرض ثم على المدعي (فرع) غاب الإنسان من غير وكيل وله مال فأنشئ إلى الحاكم أن يملكه اختل معظمه لوجهه إن تدين طريقاً لسلطته وقد صرح الأصحاب بأنه إنما يتسلط على أموال الثائنين إذا اشرفت على الضياع أو مست الحاجة إليها في استيفاء محرق ثبتت على الثائب قالوا فيهم في الضياع تفصيل فأنه بدت التثنية وعشرت المراجعة قبل وقوع الضياع ساغ التصرف وليس من الضياع اختلال لا يؤدي لتلف المظلم ولم يكن سارياً لامتناع بيع مال الثائب (١٨٥) مجرد المصلحة والاختلال المؤدى لتلف

المظلم ضياع نعم الحيوان
يبيع بمجرد تفرق اختلال
إليه لحركة الروح ولأنه
يبيع على مالكه بمحضه
إذا لم ينقعه ومضى
تدارك الضياع بالأجارة
اكتفى به ويقتصر على أقل
زمن يحتاج إليه ولو نسي من
التصرف في ماله امتنع الإق
الحيوان أه مخلصاً وفي
تقاضي الثقل للقاضي يبيع
مال الثائب بنفسه أو قبله
إذا احتاج إلى نفقة وكذا
إذا عافى فو بماله كان الصلاح
في بيعه ولا يأخذ به المصلحة
وإذا قدم لم ينقص يبيع
الحاكم ولا يجاره وإذا
أخبر بفساد ماله ولو قبل
غيته أو بعده دينة وخشي
فساده فله لسب من يدهه
ولا يسترد ديبته وأقضى
الادعى فيمن طال غيبته
وله دين خشي تلفه بأن الحاكم
ينصب من يستوفيه وينفق
على من عليه مؤنته وقد
تناقض كلام الشافعيين فيما
للثائب من دين وعدين
فظاهره في موضع منع
الحاكم من قبضه ما في آخر
جوازه فيما وفي آخر

عاجر البلدا هم أه (قوله) ونفقته) مبتدأ خبره في بيت المال أه عش (قوله) في بيت المال) ظاهره أنه
اتفاق لا اقتراض أه سم عبارة عش ظاهره أنه موافق لقياس ما به أنه قرض وقوله ثم بالقرض
ظاهره أنه بحيث تثبت في بيت المال يكون تبرعاً أه (قوله) فأنشئ إلى الحاكم) أي اتفق أن يخصاً من أهل
محله أخبر الحاكم بذلك ويثبت وجوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل محله أه عش وظاهره أن التقيد
بأهل محله نظر للثائب من اطلاعهم على الحال قبل غيرهم فلا مفهوم له (قوله) أن تدين الخ) مجرد
التوضيح رلأنه مفهوم ما قبله (قوله) أن تدين طريقاً لسلطته) أي ولم يمتنع التصرف فيه وهو ليس
بمجرد أن يأتي وسيد كر محتر ذلك بقوله ومضى تدارك الضياع بالأجارة الخ (قوله) لا امتناع الخ) علة
لغيره وليس من الضياع الخ (قوله) والاختلال الخ) مبتدأ خبره ضياع (قوله) لا الإق الحيوان) أي وإذا امتست
الحاجة إليه في استيفاء حتى تثبت عليه كاسر (قوله) أه) أي قول الأصحاب (قوله) وفي تقاضي الثقل للقاضي
الخ) قضيته جواز ذلك لقياس ما قبله الوجوب أه عش وقد يجب بانه جواز بعد الامتناع فيشمل
الوجوب (قوله) إذا احتاج) أي المال (قوله) وكذا إذا عافى) عبارة للمنفذ والروض مع شرحه للقاضي
أقرض مال الثائب من ثقة ليحفظه في الذمة وله بيع حيوانه لخوف فلا يكون له كسبه وله إجارته
أن من عليه لأن المنافع تفرقت بعض الوقت وإذا أعاد شيئاً للمصلحة أو إجارته بجره مثله ثم قدم الثائب
فليس له التمسك كالمسح إذا عافى ولا من ماله له القاضي كان بناية شرعية وماله لا ترعى معرفته للقاضي
يعتبر صرف تمتع المصلحة له حفظه قال الأذري والآخر في هذه الأصناف في المصالح لا يحفظه
لأنه يرضى للثبوت وما أدى الغلبة إليه أه (قوله) أو كان الصلاح في بيعه) هل يخالف قوله السابق لامتناع
بيع مال الثائب الخ أو يحمل عليه أه سم والأولى الثاني يحمل الصلاح هنا على نحو ما يأتي في أوائل الفصل
الآتي عن الثبايق لتعقيب كلامه في شكل (قوله) وإذا أخبر) أي القاضي أه عش (قوله) ولو قبل غيبته)
خا بالانصب (قوله) وأقضى فيمن طال غيبته الخ) قضيته أنه لو غاب وترك من يجب عليه تنقضيهم
بلا منق لا يجوز للقاضي قبض شيء من دينه ليصرفه على عاله ولو قبل غيبته أو عاله لمصلحة من يجب تنقضيهم
عليه لم يكن يبيد أه عش أقول ما استقر به من الوجوب لا يعيده إلا أن يوجد قبل بخلافه بل قد يقدس
دخوله في قول الشارح السابق أو مست الحاجة إليها على أن دعوى القضية ممنوعة إذا كلام الأذري ورد
في جواب سؤال فلا مفهوم له (قوله) يجب أخذه الخ) أي ما لم يمتنع مالكه من التصرف فيه أو لا فلا يجوز إلا في
الحيوان أخذاً عامراً أه عش (قوله) من الدين) يفتح الميم (قوله) وما لا يجوز الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى
وعبارته النية وما لا يكون كذلك يجوز الخ أه سيدهم وظاهره أن هذا راجع لما قبل وكذا الخ فقط
(قوله) دين حاضر) بالإضافة (قوله) وقياسه في الثائب مثله) عبارة النية والثائب مثله أه (قوله) ولو
مات الثائب) عبارة النية ولو مات شخص أه (قوله) وليه القاضي) يظهر أن القاضي ليس
كالنائب المار (خا) (قوله) قبضه وطلب جميع الخ) الأولى قلب المطلق كافي النية

في بيت المال) ظاهره أنه اتفاق لا اقتراض (قوله) أو كان الصلاح في بيعه) هل يخالف قوله السابق
لامتناع بيع مال الثائب بمجرد المصلحة أو يحمل عليه

(٢٤) - شرواني وابن قاسم - عاشر) جواز في العين فقط وهو أوجه لأن بناء الدين في الذمة أحرز منه في يد
الحاكم بخلاف العين قال الفاروق الكلام في مدين تعقله أو الوجوب أخذه من قطعه أو بئاد ما ذكر عن الثقل والأذري الذي يتجه أن
ما غلب على الظن فأنه على مالكه لتسليم أو وجد أو فسق يجب أخذه عينا كان أو ديناً وكذا لو طلب من الدين عنده قبضاً منه لسفر أو
نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين كاعلم عامر في الوديعه قال الزركشي وقد أطلق الأصحاب أنه يلزم الحاكم قبض
دين حاضر تمتع من قوله بلا غير وقياسه في الثائب مثله ولو مات الثائب وورثه محجور وليه القاضي لزمه قبض وطلب جميع ماله من

عين ودين ولفاء علم (فصل الغائب الذي تسمع الدعوى والينة عليه) ويجعل عليه من مسافة بعيدة لان القريب سهل احضاره ومخضبة
 الخن ان لو حصر على غائب فان (١٨٦) كونه حيث بمسافة قريبة بان فساد الحكم هو كذلك وزعم ان التبادر من كلامهم

(فصل في الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه) قال البيهقي الاول تقديم هذا الفصل على الذي
 قبله لانه من تنقعات القضاء على الغائب (قوله الدعوى) الى قوله او لم يسمع الشهود في النهاية الا قوله
 اذ لو رفع الدلو بان وقوله اى خارج الى المتن وقوله او لو كان الى المتن (قول المتن من مسافة) اى من و
 كائن بمسافة اعنى (قوله لان القريب الخ) هذا لغة المصنف وما علة الخلق حتى قوله الآق وذلك لان في
 ايجاب الحضور (قوله لان القريب سهل احضاره) اى الذى في ولايته كايام عايناه او رشبدي (قوله
 حيث) اى حين الحكم (قوله بان فساد الحكم الخ) هو القياس وان افي شيخنا للشهاب الرمي بصحة الحكم
 ونفوذهم اى سم (قوله ويجرى ذلك) اى فساد الحكم اه عش (قوله في صبي او مجنون او سفيه
 الخ) اى بد الدعوى على وليه اه عش (قوله وقال ولو بلاينة) اى ولو كان قاسقا او كافرا او لم يترقب
 ذلك على عين ام لا فيه نظروا الاقرب بتحليفه اه عش (قوله وأعتقت) اى مثلا (قوله كاس) اى قبيل
 قول المتن ولو ادعى وكيل الغائب الخ قال الرشدي الذي مر انما هو اذا اجل الدين بعد حضوره خلافا
 للروايات اه (قوله يتم) عبارة النهاية سلم اه (قوله ان بان معسر الا ملك ذير المبيع) اى ملك غيره
 وظهر ان المصلحة في بيع المبيع لو ظهر له الحال قبل التصرف اخذ انما مر في الرهن شرح مر اه سم (قوله
 بيان بطلان البيع) يعنى تبين بطلانه ظاهره وان كان صلاحه فيه وقدر افعان عن النهاية خلافا (قوله
 بان) كذا خط المؤلف وفي نسخة السيد عمر فان مصلحة ما مصطفي الحموي (قول المتن لا يرجع الخ)
 اى بعد فراغ المالك اه (قوله اى او الله) الى قوله ويملك منها في المقتى (قوله غالبا) اى وان كان
 اهل ذلك اهل لا يرجعون الا في نحو ثلث اليل اه عش (قوله وذلك لان الخ) هذا لغة لخلق قول المتن
 الغائب الخ كاتبها عليه هنا خلافا لما يروى من حيث كان المناسب ذكره بدل قوله السابق لان القريب الخ
 كما فعل شيخ الاسلام والمقتى (قوله لترقب الخ) علة التمين (قوله اى لا يرجع مبكر الخ) عبارة الروض مع
 شرحه في بيان مسافة الدعوى بعد القرب ما يروى منه المبكر من يروى ما يمتنع المبكر اليه من عودته الى
 عله في يوم ماتت اى والبيدة ما زادت على ذلك اسم (قوله تعبيره) اى المصنف (قوله لان منها) اى
 ضميره (قوله وهى ليست الخ) بل يصح انها تملك لانه يصح نسبته لسكن من طرفي المسافة اه سم (قوله

(فصل الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه من مسافة بعيدة الخ) (قوله بان فساد الحكم) هو القياس
 وان افي شيخنا للشهاب الرمي بصحة الحكم ونفوذهم (قوله وهو كذلك الخ) كذا شرح مر (قوله
 وانما يتم لذلك) كذا شرح مر (قوله ان بان معسر الا ملك غير المبيع) او يملك غيره وظهر ان المصلحة
 في بيع المبيع لو ظهر له الحال قبل التصرف اخذ انما مر في الرهن شرح مر (قوله ولو بان ان لادين
 ان لا يرجع) كتب عليه مر (قوله وهى الخ) لا يرجع منها مبكر الى موضعته لئلا عبارة الروض وشرحه في
 الطرف الثالث من الباب الثالث من كتاب الشهادات في بيان مسافة الدعوى ما نصه حد القرب ما يروى فيه
 يعنى منه المبكر من يروى ما يمتنع المبكر اليه من عودته الى عله في يومه اه والبيدة ما زادت على ذلك
 (قوله اندفع قول البليقي تعبيره غير مستقيم الخ) فان قلت لا يحتاج في اندفاع قول البليقي المذكور الى
 التعلق المذكور بل يتدفع مع تعلق منها يرجع وتقدير حلة مبكر اى البيا وتعلق الى موضعته ايضا
 يرجع وتقدير لا يرجع منها المبكر البيا الى موضعته لئلا يقتل ما فانه ظاهر معن عن التكلف قلت لكن
 هذا يقتضى ان المراد بالمسافة البعيدة على الحاكم وهو لا ياسب قوله من مسافة بعيدة وانما يناسبه ان المراد
 بها محل المدعى عليه فليتمل وقد يدفع هذا بمنع الاقتضاء المذكور ولو سلم فالمراد بان المسافة البعيدة
 في نفسها لا تليق بالمادى عليه (قوله وهى ليست الخ) لا يرجع منها الخ) بل يصح انها تملك لانه يصح نسبته

والوطن لا يلا وتعلق منها مبكر التمين لترقب مراد المدعى مع جعل الى موضعته من اظهار المضمر اى لا يرجع
 مبكره البند الحاكم بها الاول الليل بل بعد اندفع قول البليقي تعبيره غير متعمد لان ما يروى من البعيدة وهى ليست الخ لا يرجع منها بل
 لا يصلح البيا لبلان يخرج بكرة من موضدهم لبل الحاكم وقوله قال الخ وخرجها بكرة لبلان الحاكم لا يرجع اليه الا وما يروى فيه

الصحة منع ويجرى ذلك
 في صبي او مجنون او سفيه
 بان كاله ولو قدم الغائب
 وقال ولو بلاينة كتبت
 او أعتقت قبل بيع الحاكم
 بان بطلان تصرف الحاكم
 كما مروى بان المدعى موته
 حيا بعد بيع الحاكم ماله
 في دينه قال ابو شكيل
 بان بطلانه ان كان الدين
 مؤجلتين بقاءه لاحالا
 لان الدين يلزمه وقاؤه حالاه
 وانما يتم لذلك في الحال ان
 بان معسر لا يملك غير
 المبيع اذ لو رفع القاضي
 باع ماله حيث يختلف ما
 اذالم يكن كذلك فيبني
 بيان بطلان البيع لانه
 لا يلزمه الوفاء من هذا
 المبيع بيته ولو بان ان
 لادين بان ان لا يرجع كما هو
 واضح (وهى) اى البيدة
 (التي لا يرجع منها) متعلق
 بقوله (مبكر) اى خارج
 عقب طلوع الفجر اخذا
 امر في الجمعة ان التبكير
 فيها يدخل وقت من الفجر
 ويحتمل التفرق ان المراد
 المبكر عرفا وهو من يخرج
 قبل طلوع الشمس (الى
 موضعته لئلا) اى او الله
 وهى ما يتنص اليه سفر
 الناس غالبا قاله البليقي
 وذلك لان في ايجاب الحضور
 منها مشقة بمقارعة الامل
 والوطن لا يلا وتعلق منها

الحكمة لو في باقصة هو اه وظاهر ان الامر في ذلك باليوم المبدل وبظهر ان المراد من الحكم المصدق دعوى وجواب واقامة بينة حاضرة وحاضفة وتديها وان البرية لا تال لانه لا حظ لاهول عليه في نحو مسافة الصرة وان لو كان محل طرفة اذ هو باسدهما في المسافة وبالاخر على دونها فان كانت الصرة موعدة لم يبروا الا عبرت وقد تمت في صلاة اسافر في شرح قوله ولو كان قصد طرفة ان ماله تعالى بذلك فراجعه (وقول) هي (مسافة الصرة) لان الشرح اعترض ما في مواضع ويرد بوضوح الفرق هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي والاسمع الدعوى عليه واليتم بحكم كاتب قاله الماوردي وغيره (١٨٧) وقضيت انه لو تعددت التواب او المستقلون

في بلد واحد لكل واحد احد
حذف طلب من قاض منهم
الحكم على من ليس فيه
قبل حضوره حكم وكاتب
لانه غائب بالنسبة اليه
وفي نظر ظاهر لاسيما ان لم
تقش سعة اليد والظاهر
ان هذا غير مراد للماوردي
وغيره (ومن) بمسافة
(قريبة) ولو لم يدع الدعوى
عليه في حضوره وهو عن
يتأق حضوره كحاضر فلا
(تسمع) دعوى ولا (بينة)
عليه (ولا يحكم) بغير حضوره
بل يحضره وجوب بالسبولة
احضاره لتلاشيت به على
الشهود او ليدفع ان شأوا
يرفيقن عن البينة والنظر
فيها او لتتبع الشهود ان
كانوا كذب في حياء أو خوفا
منه وعمل ما ذكر في منع
سماع البينة اذا تيسر احضار
الدعي عليه ولم يضر
الشهود إلى السفر فوراً
والا فبني حيث جوار
سماعاً في غيبته للضرورة وان
امكن ان يشهد على شهادتها
اخذاً من قولهم اذ اقام

ان المراد الخ اي بضاع الحكم (قوله) وان لم يكن الخ اي بضره (قوله) لان
(الشرع) الى قوله وقضيت في المعنى الاول ويرد بوضوح الفرق (قوله) بوضوح الفرق وهو المشقة في
الحضور هنا اه ع (قوله) هذا كله الظاهر ان هذا لا عمل له هنا وان عمله انما هو بدقول المصنف الاتي
ومن بقرينة كحاضر الخ على انه لا حاجة الى ذكر هذا اصلاً ولا الى نسبته الى الماوردي لانه عين قول المصنف
الاتي او غائب في غير محل ولا يفتي في المسألة فاعلم اه وشي (قوله) حيث كان اي الخصم الخارج
عن البلد اه معنى (قوله) والاسمع الخ عبارة المعنى فان كان خارجاً عنها فالبعد والقرب على حد سواء
فيجوز ان تسمع الدعوى الخ (قوله) قاله الخ عبارة المعنى كما قاله (قوله) قاله الماوردي وغيره ووافي به شيخنا
الشهاب الرمل اه سم (قوله) وقضيت به الخ دفع المعنى هذه القضية بغير تلام الماوردي وغيره
فيما اذا كان الخصم خارجاً عن البلد كامر (قوله) ومن بمسافة قريبة اي وهو في محل ولا يسم سم وهي
اي القريبة دون البعيدة بوجهها معنى (قوله) وهو عن يتأق حضوره سيذكر عهده في شرح فان امتنع
بلا عذر احضره الخ قول المتن كحاضر اي حكمه حكم كحاضر في البلد اه معنى (قوله) ولو لم يدع الخ او
متأق قوله الاتي ولتسمع الخ المعنى انما عر بها الاسمي (قوله) اذا تيسر الخ خبر وعمل ما ذكر الخ
(قوله) ان يشهد ببناء الفعل والفاعل من الاشهاد الصادرة عن الثاني للقاضي او المدعي او الشهود يتأق بل
من ذكر (قوله) عذر الخ اي ما يرخس في ترك الجلسه كما يأتي (قوله) اي او يسمها هو اي القاضي
بوصوله بنفسه الى الشاهد قوله فاذا جاز له الخ فكذلك في مستأق ذلك ان تمتع الملازمة (قوله) سماعها
هنا اي بنفسه او نائبه (قوله) بل قضيت قوله او يرسل من يسمها انه الخ في تجريد المراد ما قصه اذا كان
المطلوب عذر عن الحضور كرض او حبس ظالم او خوف منه وهو معروف للسبب ولم يكن المدعي بينة
قال القول فيظهر سماع الدعوى بالبقوى قلنت الاول في عنه انه لا يكلف نصب وكذا في
الحكم عليه وقد صرح بذلك البغوي قلنت الاول في عنه انه لا يكلف نصب وكذا في
وسياق ذلك في شرح احضره ما عر ان السلطان اهامه وقوله ولم يكن المدعي الخ الصواب اسقاط لم يكن
(قوله) حيث ان اي حين ارساله من يسمع الشهادة (قوله) المتن الاتواريه او تمززه اي وعجز القاضي عن
احضاره بنفسه وباعوان السلطان معنى وشيخ الاسلام (قوله) او حبسه الى قول المتن واذا استدعى
النهاية الا قوله من غير بين اي فان لم يكن وقوله ولو لم يدع الحكم الى ويحل وما انبه عليه (قوله) او حبسه عطف
على اتواريه كما هو صريح صريح النهاية فيقال ان ذكر ما في الحبس هنا لا يناسب قوله السابق وهو عن يتأق
حضوره بل ذلك داخل في مفهومه ولذا كرهه ان المقرئ والمعنى في مفهوم ما يأتي من الامتناع بلا عذر (قوله)
وقد ثبت ذلك اي التواري وما عطف عليه هو بقوله عن ثقة كآياتي (قوله) فتسمع البينة (قوله) الى قول المتن بل
لكل من طرف المسافة (قوله) قاله الماوردي وغيره ووافي به شيخنا الشهاب الرمل (قوله) والظاهر ان هذا
غير مراد للماوردي كتب عليه مر (قوله) ومن بمسافة قريبة اي في محل ولا يسم (قوله) بل قضيت قوله
او يرسل من يسمها انه لا يحتاج لحضور الخصم الخ في تجريد المراد ما قصه اذا كان المطلوب عذر

بالشاهد عذر منه من الادامجاز للقاضي ان يرسل من يشهد على شهادته او من يسمها اي او يسمها هو كاهم بالاولى فاذا جاز له سماعها
منام تيسر الشهادة على شهادته فكذلك في مستأق قضيت قوله او يرسل من يسمها انه لا يحتاج لحضور الخصم حيث فينا يده ما ذكره
وإذا سمعت في غيبته وجب ان تغير باسمائهم ليتمكن من التفتح (الاتواريه) ولو بالانهاب نحو السلطان زعمانه انه يخاف جور الحاكم
عليه كاهو ظاهر لان الخصم لو تمكن من ذلك تعذر القضاء فوجب ان لا يلتفت لهذا العذر منه وإن اشترى جور قاضي الضرور فوقفه أو
حبسه عجل لا يمكن الوصول اليه او هو به من مجلس الحكم (او تمززه) اي تغليه وقد ثبت ذلك عند القاضي فتسمع البينة

وتعظم به حضوره من غير عين الاستظهار على المقول المعتد لتقليط عليه والا لمتنع الناس كلهم فان لم يكن للدعي يتجمل الاخر في حكم
التاكل فيحلف المدعي عين الرد خلافا (١٨٨) للماوردي ومن تبعه يحكم له لكن لا بد من تقديم التداء بان ان لم يحضر جمل بالاقالة

الماوردي والرويان
(والاظهر جواز القضاء
على غائب في قصاص وحد
قذف) لانه حتى آدمي
كالمال (رمته في حد) او
تورثه (تألى) لبناتها
على المسامحة والبره ما
امكن وما فيه الحقان كالرقة
يقضى فيه بالمال لا القطع
(ولو سمع بينه على غائب
ينتهى على غائب قدم) ولو
(قبل الحكم لم يستدعها)
اي لم يلزمه لوقوع سماعها
صحيحا لكنه على حجة
من ابداء قاض او دفع (بل
يندره) بالخال فيتوقف
حكمه على اختياره كما في
المطلب وقول البلقني
اعتراضه عليه الاعداء وغير
شرط عند الصلصة الحكم
رده تليذ او ردة بانته في
غير هذه الحضوره الدعوى
والتيه فيوتسكن من الدفع
واما ما لم يعلم فاشترط
اعلامه (ويمكنه من الجرح)
او نحوه كاتبات نحو عداوة
ولو بعد الحكم اخذ من
قومه يقل الجرح بعده
ويجمل ثلاثا بام ولا بد ان
ان يؤرخ الجرح يوم
الشهادة أو قبلها وقبل معنى
مدة الاستبراد وقد استورد
بذكر مسائل لما توقع تلقن
بالباب فقال (ولو عزل) او
انزل (بعد سماع بينة فمروى)
ولم يكن حكم بقبولها كاحتم
البلقني (وجبت الاستعانة)

بغيره في المنق (قوله بغير حضوره) وبغير نصب وكيل ينكر عنه اه منق (قوله من غير عين الخ) وفاقا لان
أقرى وشيخ الاسلام والمنق وخلافا لنهاية الشهاب الرمي (قوله وال) اي وان لم يستثن المتأدي وما
عاصف عليه (قوله جمل الاخر في حكم التاكل الخ) وفاقا لاسي والمنق وبغير بدان جديا باق وخلافا للهاية
بما رجعت لالاخر في حكم التاكل فيحلف المدعي عين الرد على ما ادعاء بعضهم يحكم له لكن صرح
الماوردي بخلافه وتبعه جمع وعلى الاول فلا بد من تقديم التداء الخ قوله لكن صرح الماوردي بخلافه
وقول الشارح خلافا للماوردي قد يعاملان قولهما الا في (قوله جمل الاخر في حكم التاكل الخ) هذا خاص
بالتأدي والمترو بخلاف المحبوس الذي زاده ما حارح ارشدي قاله الماوردي ولعل سم اليه اشار بما
نصه قوله خلافا للماوردي في جرح بدان جديا نصه قال الماوردي والرويان هل يحكم على المتأدي بعد تعذر
احضاره والتداء عليه بينه وبينه تزلزلا تواريه ماله نكره فيه وجها اشبهها نعم لكن بعد ان ينادى
عليه بان يسمع الدعوى عليه ويحكم بالنكول فان لم يحضر قضى عليه بنكوله ورد اليه على المدعي فان حلف حكم
له بما ادعاء سم ويأق عن الاسي والمنق مثل كلام التجريد (قول المتن في قصاص الخ) اي
ونحوهما من عقوبات الادمين نهاية ومنق وع ش (قول المتن على غائب قدم الخ) اي
او على صبي فليمنه قاتلا وعلى مجنون قاتقا والاذعي والظالم انه لا بد من بلوغ الصبي سقيا لولم الجرح
عليه كما لو بلغ مجنونا اه منق (قوله لم يلزمه) اي القاضي ارشدي اي اعادة السباع (قوله) لكنه
على حجة الخ) يعني عنه قوله الاتي ويمكنه من الجرح او نحوه الخ (قوله من ابداء قاض) اي كما جرح وقوله
او دفع قاتلا (قوله فيتوقف حكمه الخ) اي فيما اذا قدم قبل الحكم كما هو ظاهر (قوله عليه) اي على المطلب
(قوله الاعداء غير شرط الخ) اي الاعتراف بما يريد القاضي الحكم به وابداء عدته في عدم الاعتراف به
اولا مثلا وفي الختار اعذر ما ردا عن حاشا قول الظاهر ان امرأة الاغفال تملك السلب اي ازالة العذر
(قوله لصحة الحكم) صلة شرط (قوله الحضور الخ) اي نعم الخ (قوله او نحوه) اي قول المتن ولو
عزل في المنق الا قوله اخذ الى ويحل (قوله نحو عداوة) اي كالحصنة للحكم له (قوله ولو بعد الحكم
الخ) يعني عنه ما قدره قبل الحكم في المتن (قوله ويحل الخ) اي وجوبه باله ع ش (قوله وقبل معنى مدة ارام)
وهي ستة اشهر ع ش (قوله وانزل) اي يفسق مثلا اه ع ش (قوله ولم يكن حكم الخ) سيذكر محتره
(قوله ولا يحكم) الى قوله وان احالت في المنق الا قوله وخلاف الى المتن ولا نحو معاهد (قوله لان
الاربع اه) اي الاشهاد على نفسه بسماع اليه غير حكم اي قبولها (قوله بالبناء للقول) من اعدى يمدى
اي يزيل العذران وهو الظلم كاشكاه ازال شكواه منق واسي فما يقى في الشارح تفسير بالالزام المراد هنا
(قوله ولو يهوديا) الى قوله لو اقر اهق النهاية الا قوله لم يعلم الى المتن وقوله لو ان اختار الى اما داخل وقوله
وكذا من الحكم الى وكذا قوله ان كان الى ولو من غير قوله لم يبرأت الى ويؤيده (قوله ولو يهوديا الخ)
عبارة المنق ويوم الجمعة كثيره في احسان الخصم لكن لا يحضر اذا صد المطلب المنبر حتى يفرغ الصلاة
بخلاف اليهودي يوم السبت فانه يحضر ويكره عليه سبته قال الزركشي ويقاس عليه النصراني في

عن الحضور كمرض او حبس ظالم او خوف منه وهو معروف بالنسب ولم يكن المدعي قال القموني فيظهر
سماع الدعوى واليتوا الحكم عليه لان المرز كافيه في سماع شهادة القرض وكذا في الحكم عليه وقد
بذلك البقوي قلت زاد القزى عنه انه لا يكلف نصب وكيل يخاض عنه اه وسياق ذلك في شرح
احضره باعران السلطان (قوله من غير عين للاستظهار على المقول المعتد الخ) المعتد عند شيخنا الشهاب
الرمي ما صحه البلقني من وجوب بين الاستظهار هنا احتياط الحكم (قوله خلافا للماوردي) في

ولا يحكم بالسباع الاول بطلانه بالانزال بخلاف ما اخرج عن محل ولا تبعه ما قلنا ولا يتوخلف ما لو حكم بقتلها فانه الاحا
الحكم بالسباع الاول لا راد لا شهادة على نفسه السباع لان الاربع اه غير حكم (وإذا استدعى) البناء للقول (على حاضر باله) ولو هو

يوم سبته اهل اسباع الدعوى وجوابها الى طالب منه احضاره ولم كذبه ولم لا كان اجبره ولا نحوه اذ لو اراد التوكيل (احضاره)
وجوابا وان اسالت العادة ما دعا عليه كوزير ادعى عليه موضع انه استاجر مائتا اوقاف قد دونوا اختياره مع خلافه وما دعي عليهم ما ياتي
من تمسكه من التوكيل اما اذا علم كذب فلا يحضره كذا ذكره الماوردي وغيره وكذا اجبر (١٨٩) عين وحضوره يسلط حق المستاجر فلا

يحضره حتى تنقضي مدة
الاجارة ذكر السبكي وغيره
ويظهر ضبط التطيل
المضربان بمعنى من يقابل
باجر قون فلت وكذا من
الحكم بينهما غير لازم له
كما عدل مثله وكذا من
وكل فيقول وكيله ان كان
من ذوي الهيات ذكرهما
البلقيني والذي يتجه قبول
وكيله ولو من غير ذوي
الهيات ثم راي شارحا
اعرضه بشعر ان ابي
الدم التوكيل
ويلزمه اذا اوم بحدرة
عين ان رسل اليها من
يخلصها كما ياتي وقول
الحجاء امره عن الصبري يس
ذلك مردود (يدفع ختم
طين رطب او غيره) مكتوب
فيه اجب القاضي فلانا
وكان ذلك متدا فحصر
واعيد الكنتا في الورق
قيل وهو اول (او عرتب
لذلك) وهو اللون المسى
الآن بالرسول ولم يرخص
الشيخ ابو حامد التخيير
فقال رسل الختم اولا
فان امتنع فالعون واقره
قال البلقيني وفيه مصلحة
لان الطالب قد يضطر
باخذ اجرة تمنهه ومنهاته

الاحد اه (قوله اهل الخ) سفة حاضر الخ (قوله اى طالب الخ) يقال استمدت اى اذ امر على فلان فاعادى
اى استمدت به عليه فاعان اه غاراه اه عش (قوله اى طالب منه احضاره) هذا الضمير يدل على ان
نائب قاعل استمدى في المتن القاضي لا الجار والمجرور اه رشيدى (قوله ولم يعلم كذبه الخ) سيد كر
عجزاته (قوله احضره وجوبا) اى اقامة لصغار الاحكام ولزومه الحضور عاقل اى الحكم وقال ابن
ابى الدلم اذا استحضره القاضي وجب عليه الاجابة لان يوكل او يقضى الحق الى الطالب اه وهو ظاهر
اه متنى وياتى في الشارح ما يتعلق به (قوله وان اسالت الخ) هل ياتى مفهوم قوله السابق ولم يعلم كذبه
المدكور به (قوله وان اختار جمع الخ) افرد المعنى عبارة تفرق الروايتين العدة ان المستمدى عليه اذا
كان من اهل الصيانة والمروءة وتوهم الحاكم المستمدى يقصد اياه او اذا احضره ولكن رسل اليه
من يسمع الدعوى تزيلا لصيانة منزلة المخدرة جرم به سلمى التقرير اه (قوله وعارده عليهم الخ)
قد يجاب بعدم تيسر التوكيل لكل احد في كل وقت (قوله اما اذا علم) الى قوله يظهر في المعنى (قوله فلا
يحضره حتى تنقضي مدة الاجارة الخ) ظاهره انه لا يؤمر بالتوكيل ايضا خلا للثبته عبارة والاوجه
امره بالتوكيل اه اى من استوجرت عينه وكان حضوره يسلط حق المستاجر عش (قوله ذكره السبكي)
عبارة النهاية قاله السبكي (قوله وان فلت) اى كدرم اه عش (قوله وكذا من الحكم بينهما الخ)
لعل المراد هنا في الزوم اه سم (قوله ذكرهما) اى قوله وكذا من الحكم الخ قوله وكذا من وكل
الخ (قوله اعترضه) اى البلقيني (قوله مطلقا) اى سواء كان من ذوي الهيات اولا (قوله ويلزمه) اى
القاضي وقوله يمين اى بلا تخطيط كايان (قوله كايان) اى فى آخر الفصل (قول المتن يدفع ختم الخ) اى
للدعى ليرضه على الختم متنى واسنى (قوله او غيره) اى ما يعتاده اه اسنى (قوله مكتوب) الى المتن
المعنى لا اقره قبل (قوله واعيد الكنتا الخ) ثم جهر ذلك واعيد الطلب بارسال الرسل اى ابتداءه
بجهرى (قوله وهو اولى) لعلوجه الاول بقاء الطين من القذارة اه عش (قول المتن او عرتب) يرفق
الحاوى للقاضي ان يجمع بين ختم الطين والرطب ان ادعى ابتداءه من فترة الختم وخصفه معنى ونهاية
(قوله وهو اللون) الى قوله اه زاد المعنى عقبه ما منه ثم يفتى كآل شيخنا ان يكون مؤتمنه احضره
عند امتناعه من الحضور يسم الختم على المطلوب اخذاعا ياتي فى اعوان السلطان اه وياتى فى
الشارح وعن النهاية ما يوافقه (قوله ولم يرخص الشيخ ابو حامد التخيير) عبارة المعنى ظاهر كلامه التخيير
ييهما وليس مراد فى تعليق الشيخ اى حامد اه رسل الختم اولا الخ وعبارة المنهج مع شرحه فيمرتب
لذلك من الاعوان باب القاضي يحضره ما ذكره تمن الترتيب بين الامرين هو ما فى الروضه واصلا وكلام
الاصل يقتضى التخيير بينهما فله مؤتمنه الرب على الطالب ان لم يرزق من بيت المال وعلى الاول مؤتمنه على
المتعق فيما يظهر اه وقوله فله مؤتمنه قال رب الخ اى ما فيه عبارة النهاية وكلامه كاحله محمول على النوع
بحسب ما رآه القاضي وبه مرجح الحاوى فى الاستعانة به لا يبعث اللون الا اذا امتنع من الجبى بالختم
فمرر الى جدمنا فاعاد الماوردي والروايات هل يحكم على المتوارى بعد تمذره احضاره والتداعى عليه يمين
خصمه تزيلا لارائه بمنزلة نكوهه في وجهان اشبهها ما فهم لكن بعد ان ينادى عليه بان يسمع الدعوى عليه
ويحكم عليه بالسكول فان لم يحضر قضى بنكره ورد العين على المدعى فان حلف حكم له بما ادعاه اه
(قوله وكذا من الحكم بينهما الخ) لعل المراد هنا في الزوم (قوله او عرتب لذلك) عبارة الروضه او باحد

ان الترتيب الذى جرى عليه فى الروضة واصلا وفيه مصلحة الطالب لان القاضي اذا عمل به لا يزن الطالب اجره من اول حلة بخلاف ما اذا
تمير فقد يرسل الى العون اولا فباخذ اجره ثم على الطالب مع احتمال انه لو ارسل له الختم اولا جاءه وتوفرت على الطالب الاجرة حيثوت وانما
يتجه هذا البلقيني ان كان يقول بان اجرة العون على الطالب ارسل القاضي العون اولا او بعد الامتناع من الحضور بالختم حيثوت لظاهر من
كلام البلقيني هذا انه يقول بان الاجرة على الطالب سواء قلنا بالتخيير واختار القاضي العون اولا ام بالترتيب ولم يعمل به القاضي بان ارسله اولا

وفيما فيه بالأولى إذا حمل به أن يحضره الأبعد الامتناع من الحتم وقد بده هذا الإطلاق لإطلاقهم أن أجره الملازم على الطالب وهو المدمر بخلاف أجره الحبس واعتماداً وزرعة (١٩٠) ما أطلقه شيخنا وأقول قال الأجرة على الطالب مطلقاً وأن امتنع من الحضور معه إلا

رسول لانه لا يلزمه
الحضور مجلس الشرع الا
بطلب اى من القاضى وقد
لاوافق الطالب على ان
عليه حقا وزه مطلقا
ويؤخذ منه تنقيح اطلاق
شيخه بما اذا لم يكن طلب
من القاضى والا لزم
المطالب التحديه باعتنا
بعد طلب القاضى ومن
ثم جاز للقاضى او لزمه
ارسال من الحاكم عزه
انراه دون ما لفظه ثانيا
لجمل اجرة الملازم باذن
الحاكم على الدين قال
تقصيره بتأخير الوفاء مع
القدرة ولا يلزم الدائن
ملازمته بنفسه او بتأجل
كلامه يعلم ان الاجرتين
اجرة المولى واجرة الملازم
حكما واحدا وهو انه ان
كان الاستناع بعد طلب
الحاكم لزم المطالب
ولا فالطالب بوضعيته
مع القدرة انه لا بد من
ثبوت يسهاره والذي يسه
التعبير مع عدم ثبوت
اعباره في قول
ليس لورق من بيت المال
والا فلا يسه له على واحد
منهما (تفه) ماذكره
ابوزرع من انه لا يلزمه
حضور مجلس القاضى إلا
بطلبه دون طلب الخصم
هو الذى صرح به الامام

لأن الطالب قد يتصور بأخذه حرة من مظاهر كلامهم أن الاجرة على الطالب ما طمعا حيث لم يربح في العون من بيت المال وحقية ما يأتي في أعوان السلطان اتها على المنتفع هنا أيضا وهو كذلك وأجرة الملازم على المدعي بخلاف الحبس لكن ذهب الرولى العراقى إلى أن الاجرة على الطالب وان امتنع خصمه من الحضور لا تعدل لصدقة على المدعي به فلا يلزم الذهاب معه بقوله بل لا بد من أمر الحاكم بذلك وفصل في اجرة الملازم لجمله على المدون أن كان باذن الحاكم والأفعل الطالب وعلى لزوم إجماع الحضور ما لم يعلم أن القاضي المطلوب إليه يقضى عليه بغير رشوة أو غير ما لا إله الا امتناع باطننا وأما في الظاهر فلاه وعبارة القليوبي على المحلى قولهم مؤتمنى على الطالب أى حيث ذهب به ابتداء كما هو القرض سواء قلنا بالتخيير أو الترتيب فان ذهب بعد امتناعه فهو متعنى المطلوب لتدبيره وقول شيخ الاسلام أن المؤتمنى على الطالب على قول التخيير وعلى المنتفع على قول الترتيب فيه نظر فامل آتيت (قوله وفيه ما فيه) أى فى الشق الثانى (قوله من الختم) أى من الحضور به (قوله أن اجرة الملازم) إلى قوله قال لتصديق التباية بالإفولة ويؤخذ إلى لجمل الخ كاسر (قوله أن اجرة الملازم الخ) ومنه السجن اه حش (قوله قال الاجرة على الطالب مطلقا الخ) ضعيف اه حش (قوله وقد لاوافق) أى المطلوب (قوله ويؤخذ من الخ) فشرح الروض ويبنى أن تكون مؤتمنة من أحضره أى عون القاضي عند امتناعه من الحضور بيعت الختم على المطلوب اخذ ما ذكره في قوله فان ثبت امتناعه بلا حذر أحضره أعوان السلطان وعليه مؤتمتهم اه وفي شرح هر مثله اه سم (قوله وعذرته) الانسب وتعزيره (قوله دون ما طمعه) أى البقنى ثانيا أى بقوله ويؤيد هذا الاطلاق إطلاقيهم الخ هذا مفاد كلامه صريحا وفيه ان الاطلاق الثانى من كلام الشارح لا من كلام البقنى (قوله لجمل الخ) أى ابوزرعة وكذا خير قال (قوله ويامل كلامه) أى ابى زرعة (قوله وحقية قوله) أى ابى زرعة (قوله التمييز مع الخ) خبر والذى الخ (قوله والكلام) إلى المتن فى المتن للإفولة وهو وجه فقال بدله وكلام الامام أظهر اه (قوله هو الذى صرح به الخ) اعتمدته التباية والخفى كاسر (قوله ان صدق) أى المدعى (قوله إذا قال لى عليك كذا فاحضر معى) أى إلى الحاكم فلا يلزمه الحضور وإنما عليه وفاة الدين ان صدق اه معنى (قوله خصوص الخ) أى لم يعلم بها لينرج عنها فيلزمه الحضور اه معنى (قوله من الحضور) إلى الباب فى التباية للإفولة وبعد الحكم إلى قال الأذرى وقوله فى المسافة السابقة وما أتى عليه (قوله من محل تلموه الخ)

ولم الأول حذفه كافي المني وشرح المعج إذا الكلام هنا في الخصم الحاضر بالبدقسط وذكره قدوم خلاصه (قول المتن بلاغذر) أو بسوء ادب بكسر الخيم ونحوه أسنى ومعنى (قوله) عن أَعذار الجملة) مثل نحو أكل ذى ربح كرمه الظاهر أنه غير مرد أو عبارة الرافعي والمذخر كالمرض وحسب الظاهر الخوف منه وقيد غيره المرض الذي يميزه بأن يكون حيث تسوخ بمثل شهادة الفرع أم رشيدى أقول ياقى في القصداء على الشهادة جريان الفارض والنهاية على حل أَعذار الجملة هناك على إطلاقها وجريان الأسنى المني على استثناء نحو أكل ذى ربح كرمه عاليس فيه مشقة (قوله) وبقيت ذلك إلى الباب في المني لا قوله ومعه إلى ولو أخبر وقوله كاعلم عامر بسوء طلاقه ومردى وميحيى وقوله من عارج البلد وقوله أو امرأة (قوله) ولو يقول (الخ) غاية أمعش (قول المتن احضره) أي وجوبها أمعش (قوله) إن رأى ذلك) عبارة المني والأسنى وعزوه بما يراه من ضرب أو حجب أو غير موله العفو عن تمريره إن رآه (قوله) نودى (الخ) أي بادن القاضي أمعش (قوله) وحكم بها) أي بالينة (قوله) بعدها) أي الثلاث اهمنى (قوله) سال المني) فعل وفاعل (قوله) أحدهما) أي التسمير والختم (قوله) فيه نوع نقص) عبارة النهاية إذا أنقص إلى نقص أم (قوله) بخلاف الختم) الظاهر أن المراد أنه لا يؤدى إلى نقص أم رشيدى (قوله) وبحكمها) بعد البين أم أنها بقاؤنا عند الفارض وشيخ الإسلام والمني كاسر (قوله) وبمد الحكم (الخ) منه قبحه لا أنى زال (الخ) (قوله) ولا تسمر) أي لا يجوز التسمير أمعش أي لا الختم (قوله) إذا كان يابوا غيره) أي غير أمه لانهم محبوبون لحقه فبما يظهر أمعش أقول وقد يشير إليه قوله لاى وعمله كاهو ظاهر (الخ) (قوله) إذا كان يابوا غيره) قال الأذرى ويصحبها بعد الأنداز الهجوم دون الختم وقوله ولا تخرج الغير أي ليس القاضي إخراج غيره منها كاهو أو لادع كاصرح به الأذرى أم رشيدى (قوله) في سائر (باجرة) أي ونحوه من تلامذته مؤتة (قوله) ولو أخبرناه (الخ) عبارة غائى والأسنى فإن عرف موضعهم بين التسمير والخصيان ثم الخصيان محبسون الدار ويقتضون عليه ويصحب معهم عدلين من الرجال كقائله أن القاص وغيره فإذا دخلها وقت الرجال في الصحن وأخذ في التفتيش قالوا لا يجوز في الحدود ولا في حد قاطع الطريق قال الماوردى وإذا لم يضره بعد هذه الأحوال حكم القاضي باليتنقل هل يعمل امتناعه كالنكول في رد البين الأشبه نعم لكن لا يصح عليه بذلك إلا بعد إداة النداء على بابه ثانياً بأنه يحكم عليه بالنكول فإذا امتنع من الحضور بعد النداء على بابه الثاني حكم بنكوله أم (قوله) أرسل له مسوحاً) أي وجوباً أمعش (قوله) يمز (الخ) وله العفو عن تمريره إن رآه أسنى ومعنى (قوله) والمعدور (الخ) عبارة المني والروض مع شرحه وإن امتنع من الحضور لمذخر خوف ظالم وحسبه أو مرض يمت إليه نائباً ليحكم بينه وبين خصمه أو وكل المذور من خصامه عنه ويصحب القاضي إليه من يحلفه أن وجب تحليفه قال في المهبأ ويظهر أن هذا في غير معروف النسب أول يمكن عليه ينة ولا يصح الدعوى والينة وحكم عليه لأن المرض كالغنية في سماع شهادة الفرع فكذلك في الحكم عليه قال وقد صرح بذلك البغوى أمعش ومرفيل الاثوار (الخ) عن تمرير المزمع منه (قوله) وله الحكم عليه) أي على المذور بلا إرسال ولا توكيل (قوله) أو ادعى على غائب (الخ) لم الفارض إذا تمادى لفظ ادعى دون استدعى وإن كان خلاف ظاهر ما مر لأجل قول المصنف الآتى بل يسمع يتيقن ويكتب إليه (الخ) إذ هذا لا يكون إلا بعد الدعوى ولا يكون بمجرد الاستدعاء أم رشيدى (قول المتن) فليس له إحضاره ولو استحضره لم يلزمه إجابة اهمنى (قوله) ثم ينهى كاسر) هلا ذكر الحكم أيضاً لجوازه حيث أخذ من قوله السابق قيل ومن يقره كحاضر مانعه هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي ولا

عليه بل يسمع الدعوى والينة ثم ينهى كاسر

(قوله) وأجرتم عليه حيث) كتب عليه مرد (قوله) وبحكم بها) بعد البين ش مرد (قوله) بل يسمع الدعوى والينة ثم ينهى كاسر) هلا ذكر الحكم أيضاً لجوازه حيث أخذ من قوله السابق قيل ومن يقره كحاضر مانعه هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي ولا يسمع الدعوى عليه والينة وحكم وكان به وإن قرب قاله الماوردى وغيره أم (قوله) أي المصنف لم يحضره) أي لم يجز إحضاره ش مرد

سمع الدعوى عليه والبيت وحكم وكان بـ وان قربت قاله الماوردي انتهى اهـ سم عبارة الخفي ثم ان شاء انتهى السماع وان شاء حكم بعد تخلف المدعى على ماسبق وان كان في مسافة قريبة كما مر عن الماوردي اهـ وقد يمتدح من الشارح بأنه اذ خلق قوله كما مرى او اوائل الباب (قول المتن او فيها) على عمل ولا يتهام معنى اى التانيث باعتبار المضاف اليه (قول المتن واهـ هناك الخ) اى القاضى ومثله بالباشا اذا طلب احضار شخص من اهل ولايته حيث كان يحمل فيه من يفصل الخصومة بين المتداعين لما في احضاره من المصلحة المذكورة مالم يتوقف خلاص الحق على حضوره والارجب عليه احضاره اهـ عـش (قوله) ومثله متوسط يصلح) وكان من اهل الخبر قواله المروءة العقل فيكتب اليه انه يتوسط ويصلح بينهما ولا يحضره للاستثناء عن احضاره اهـ اسـئ (قوله) وان لم يصلح القضاء اى كالشاهد وشايعه العريان والبلدان اهـ عـش عبارة الخفي (نتيجه) عمل احضاره اذ لا يمكن له هناك نائب ما يمكن هناك من يتوسط ويصلح بينهما فان كان لم يحضره بل يكتب اليه ان يتوسط ويصلح بينهما واشترط ابن الرقة وابن يوسف في اهل القضاء ولم يشترط الشيخان وقال الشيخ عماد الدين الحسينى يشبه ان يقال ان كانت القضية ما تفصل يصلح فيكتب وجود متوسط مطاع يصلح بينهما وان كانت لا تفصل يصلح فلا بد من مصالح القضاء في تلك الواقعة فوض الى الفصل يصلح او غيره اهـ انتهى وهذا لا بأس به اهـ (قول المتن لم يحضره) اى لم يجز احضاره اهـ نهاية (قوله) وفي المسافة الخ عبارة الخفي (نتيجه) ظاهر كلام الروضة قائله انه لا فرق بين ان يكون على مسافة قريبة او بعيدة وليس مراداً بل محل ذلك اذا كان فوق مسافة المدعى لما مر ان الكتاب يسامح البيئة لا يقبل في مسافة المدعى اهـ وفي سم بعد ذكر ما يوافقه من شرح الروضة ضمنا صرّفه في تصوير المسئلة بما لا يرد جرحه فيظهر لم يعم المسئلة الى الحكم وعدمه ونخص التقيد بفوق مسافة المدعى بما لا يرد جرحه اهـ (قوله الساجدة) اى اول الفصل اهـ سم (قوله) او لا نائب له) اى ولا متوسط مطاع اهـ شرح المنهج (قوله) كامل عامر اى في كلام المصنف اول الفصل اذ هذا مقهوره لانه لما ذكر هناك ما فوق مسافة المدعى علمت من ضابط مسافة المدعى اهـ رشيدى (قوله) فان كان فوقها لم يحضره) يبنى ان يقيد بمثل ما تقدم من وجوب الاحضار عند توقف خلاص الحق عليه اهـ عـش (قوله) لكن يقتضى كلام الروضة الخ عبارة النهاية لم يحضره وهذا هو المتمدن وان اقتضى كلام الروضة الخ عبارة الخفي والثاني ان كان دون مسافة القصر احضره والا فلا والثالث لم يحضره وان بعدت المسافة وهذا ما اقتضى كلام الروضة قائله ترجيعه عليه الرافعيون ورجحه ابن المقرئ ومع هذا فلا وجه ما في المتن في ذلك من المشقة في احضاره ويثبت القاضى الى بلد المطلوب اى نائبه اهـ وعبارة المنهج مع شرحه احضره من مسافة عدوى وهذا ما صححه الاصل وهو الموافق لاول الفصل وقبل لم يحضره وان بعدت المسافة وهو مقتضى كلام الروضة وأصلها عليه الرافعيون اهـ (قوله) ومـ اى اول الفصل (قوله) اى يدين من طلب الخ) لعل هذا تعبير باللازم والا ففى اعدى ازال السران كاشكى ازال الشكرى فالخزينة للسلب اهـ عـش (قوله) والاصح ان المخدرة لا تحضر عبارة الخفي ثم استثنى المصنف الخفي من قوله لا تسمع البيئة على حاضر (قوله) والاصح ان المخدرة لا تخدرة لا تحضر للدعوى) بضم اوله وفتح ثالثه مضارع احضر اى لا تكلف الحضور للدعوى عليها اهـ (قوله) فيرسل القاضى لما ترك الخ) عبارة الروض مع شرحه فتوكل اويث القاضى الهائيه فتجب من وراء السران اعترف الخصم انهاى او شهد اثنان من محارمها انهاى والا لتعنت بنحو ملحقة

(أو فيها له هناك نائب) ومثله متوسط يصلح بين الناس وان لم يصلح القضاء (لم يحضره) للشفقة مع تيسر الفصل (بل يسع بنته) عليه (ويكتب اليه) في المسافة السابقة لسهولة الفصل حيث (او لا نائب له) قال (اصح) انه (محضره) بعد تحرير الدعوى وصحة سماعها (من مسافة المدعى) فقط وهي التي يرجع منها (مبكر) الى عمله (ليلا) كما علم بما مر مبسوطا فان كان فوقها لم يحضره لكن مقتضى كلام الروضة وأصلها احضاره مطلقا واتصهر له كثير من ومـ أن أوائل الليل كالنهار وحيث فلا تنافى بين قوله هنالكا وقوله في الروضة قل الليل وسببت بذلك لان القاضى بعدى اى يمين من طلب خصما منها على احضاره (و) الاصح (ان) المخدرة لا تحضر (صرفا) للشفقة عليها كالمريض وحيث فيرسل القاضى لما لوكل او من يحصل منها

ويظن عليها بحضور الجامع التحليف ولا بحضوره من خارج البلد الامع نحو حرم (١٩٣) أو سدة قاعات أو امرأة احتياطاً

لحق الآدى (وهي من لا يكثر خروجها لمجاهاة) متكررة كشراف قن بان لا تخرج أصلاً أو تخرج نادر النحر أو أماً وحاماً أو زيارة لآنها غير مبتدلة بها الخروج بخلافه كنوم مسجد

(باب القسمة)

أد جفت القضاء لاحتياج القاضي إليها ولأن القاسم كالقاضي على ما يأتي وهي تتميز ببعض الانصباء من بعض أصلها قبل الاجماع ولذا حصر القسمة الآية وقسمت على الله عليه وسلم للقتام والحديث السابق أول الفقرة (قد قسم) المشترك (الشركاء) الكاملون أما غير الكامل فلا يقسم له لولا أن كان له فيه غبطة (أو منصوب) أي وكيلهم (أو منصوب)

الامام) أو الامام تقسوان غاب أحدهم لأنه يرب عنه أو الحكم لحصول المقصود بكل عن ذكر ولا يجوز لأحد الشريكين قبل القسمة أن يأخذ حصته إلا بأذن شريكه قال الفقهاء أو امتناعه من التمثال قطع بناء على الأصح الاتي أن قسمه افراز وما قبض من المشترك مشترك نعم للحاضر أن ينفرد بأخذ نصيبه

وخرجت من السر إلى مجلس الحكم في مكانها أم زاد المتق وعند الحلف تحلف في مكانها أم (قوله) يظن عليها (الخ) أي تكلف المندرة حضور الجامع التحليف إذا اتفق الحال التحليف عليها أم استى عبارة المتق ولا تكلف أيضاً الحضور التحليف إن لم يكن في البين تظليل بالمكان فإن كان احضر على الأصح الروضة أم (قوله) ولا بحضوره (الخ) عبارة المتق وغير المندرة وهي البرزة بفتح الباء الموحدة يحضرها القاضي لكن يصح اليها غير مالها أو سدة قاعات لتخرج معهم بشرط أن الطريق كاجرى عليه أن المقرى وصاحب الانوار أم (قول المتوهم) من لا يكثر (الخ) (تبي) لو كانت برزة لم لازمت الحذر فكأنساق اذا تاب فيعتبر معنى سنة ولو اختلفا كونها عذر فكانت من حرم الغالب على نسايم المندرة صدقت بينهما أو أقره يمينه أي حيث لا يتقاعها أم متق زاد التبايقواهم كلامه أن كونها عدة أو اعتكاف لا يكون مانعاً من حضورها على الحكم وبصرح الصيرفي في الافصاح نعم المريضة كالخندة أم قال عس قوله بصرح الصيرفي الخ مستند أم (قوله) بان لا تخرج أصلاً أي الضرورة شيخ الاسلام ومتق (باب القسمة)

(قوله) القسمة) بكرر القاف نهاي متق (قوله) أد جفت إلى قوله ولا يجوز في المتق الا قوله وإن غاب أحدهم إلى قوله أو في جماعتها نهاية (قوله) على ما يأتي أي في قول المتن والاقسام الخ مع شرحه (قوله) وهي تتميز (الخ) أي لغة وشرها أم عس (قوله) والحديث (الخ) والمجاهاة أي القسمة يتركب من الشريك في المشاركة أو بقصد الاستياد بالتصرف شيخ الاسلام نهاي متق (قول المتن) قد قسم) قد التحق بالنظر للشركاء ومنصوبهم ولتفصيل بالنظر إلى غيرهما أم جبري (قوله) أما غير الكامل (الخ) عبارة المتق والروض مع شرحه في بحث الاجرة الآتي وجب الاجرة في مال الصي وإن لم يكن له في القسمة غبطة لأن الاجابة إليها واجبة والاجرة من المؤن التابعة لها وعلى الولي طلب القسمة له حيث كان له غبطة أو لا فلا يطلبها وإن طلبها الشريك واجب وإن لم يكن للصي فيها غبطة وكالصي المجنون والمجور عليه بسفه أم وفي الرشيدي عن البيهقي ما رواه (قوله) أي وكيلهم) ولو وكل بعضهم واحدا منهم أن يقسم عنه قال في الاستقصاء أن وكه على أن يفرض لكل منهم نصيبه يجوز لأن الولي أن يحتاط لو كره وفي هذا لا يمكنه لأنه يحتاط لنفسه وإن وكه على أن يكون نصيب الوكيل والموكل جزءاً واحداً جاز لأنه يحتاط لنفسه ولو كره استى معنى (قوله) وإن غاب (الخ) راجع لمنصوب الامام أيضاً (قوله) أن يأخذ حصته (الخ) أي كاملة أو شيئاً منها لأن كل جزء مشترك واحد الشريكين لا يستقل بالتصرف أم عس (قوله) أو امتناع (الخ) ظاهره ولو لم يكن عند قاض وهو ظاهر أم عس (قوله) من التمثال (الخ) هو راجع لما قبل كلام الفقهاء أيضاً أي إذ غير التمثال يتمتع فيه ولو بأذن الشريك أم رشدي عبارة سم قوله من التمثال قطع راجع لما قبل كلام الفقهاء أيضاً كما يعلم من القوت عبارة إذا قلنا القسمة افراز قال الماوردي يجوز لأحدهما أن ينفرد بأخذ حصته من الثمار كالحبوب والادمان بأذن شريكه بخلاف ما تحلف اجزائه كالكاتب والحيوان لأن ذلك يقتضي اجتناب ظم يجوز لأحدهما أن ينفردوا بآذن الشريك أم ثم ذكر ما قاله الفقهاء أم سم (قوله) على الأصح (الخ) الموافق لما يأتي على الاظهر (قوله) أن قسمته أي التمثال (قوله) وما قبض من المشترك (الخ) ظاهره ولو بأذن شريكاً أو امتناعه وقد يدعى باقي ثماره من الروض مع شرحه ثم رايه قال الرشدي قوله وما قبض من المشترك هذان نحو الارث خاصة كاتبراعليه وهو لا يختص

(قوله) ويظن عليها بحضور الجامع التحليف) قال في شرح الروض إذا اتفق الحال التحليف عليها (باب القسمة)

(قوله) من التمثال قطع) راجع لما قبل كلام الفقهاء أيضاً كما يعلم من القوت عبارة إذا قلنا القسمة افراز قال الماوردي يجوز لأحدهما أن ينفرد بأخذ حصته من الثمار كالحبوب والادمان بأذن شريكه بخلاف ما تحلف اجزائه كالكاتب والحيوان لأن ذلك يقتضي اجتناب ظم يجوز لأحدهما أن ينفردوا بآذن الشريك

من مدعى قبحه له منه حصة لا كهم جعلوا غيرة تركه عزرا في تمكنه منه كما متاعه وافق جماعة منهم المصنف في دراهم حجت لأمرو وخطوط ثم بداهم تركه بأن لا حدم أعقد حسنة (١٩٤) بتغير دراهم وخالفهم التاج المزاري قال لا ادعى وقوله أى المصنف بتغير دراهم بشعر

بما إذا كان الشريك ما يبايل بحرى أيضا فيما إذا كان حاضرا فحط الاستدراك الآتى أنه إذا كان الشريك حاضرا لا يجوز له الاستقلال بالقبض بخلاف ما إذا كان بايبا من له الاستقلال والافاقبض مشترك في المستثنى اهـ (قوله من مدعى الخ) أى به وهو شامل للثلى والمنفردة غنية بقوله الآتى فكأنهم جعلوا الخ تخصيصه بالثلث اهـ عرض يأتى عن سم ما يوافق آخره من التخصيص بالثلث وشرح الرضى ما هو ظاهر فى أوله من الشمول (قوله له منه حصة) هو حصة من مبتدأ وعبروص مبدعى وليس قوله حصة فاعلا لثبوت اهـ وشيدى (قوله عذرا فى تمسكه الخ) قال فى شرح الرضى فى الباب الرابع من كتاب الشهادات ما نصه وإذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه اهـ سم وعبرة الرضى مع شرحه هناك وإذا ادعى بعض الورثة وأقام شاعدين ثبت الجميع واستحق الغائب والصى والجنون بإعادة شهادة وعلى القاضى بعد تمام البيئة الا تراخ للصى والجنون أى لتصحيحها ديناً كأن وعينا وما نصيب الغائب فيقبض له القاضى العين وجوباً بالدين فلا يجب قبضه بل يجوز وقد سرفى كتاب الشركة أن أحد الورثة لا يفرده قبض شيء من الشركة ولو قبض من الشركة شيئاً لم يضر له بل يشاركه فيه بقبضهم وقالوا صا باعذ الحاضر نصيبه وكأنهم جعلوا الغنية للشريك متاعاً عذراً فى تمكين الحاضر من الأخر اذ حجتوا إذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه اهـ بتحدى (قوله كما متاعه) قد يؤخذ من التقيد بالتمثال اهـ سم مر ما فيه (قوله فالجواز حجت) أى حين الاتمام (قوله بحاله) أى المذكور من الدراهم أو الدين (قوله أى من حفظ الامام) يان المصنف الحرام الخ (قوله قال) أى فى المجموع (قوله وكذا لو اخططت دراهم أو حصة جماعة الخ) قد قال إن أراد جماعة معينة وأراد قسم الجميع الا فى أفراد كل بالقسمه فى عين ما قدمه عن افتاء جماعة فيشترط اذن القية أو امتناعهم من القسمه أو مباشرتهم معا بالقسمه فلاموقع للتشريع ان أراد جماعة غير معينة فى عين ما ذكره عن المجموع اولاً (قوله ما مرهم) أى فى النصب (قوله مطلقاً) طاهره مثلية أو لا باذن بقية الشركاء وبدونهم للشرىك أو لا فليس (قوله أى الامام) الى القول الذى يعلم المغنى الى قول الفارح ومن ثم كان القضاء النهائية لا قولا ولا نصراً للقبضى وقوله وقيل الى نعم وقوله وجوباً كما هو ظاهر وقوله أى يحرم الى ما لو استأجره (قوله ما تضمنه قوله الخ) دفع بما مر من أن الذكر وما بعده اسم ذات ولا يخبر به عن اسم المنى فاشترط ان فى الشرط كونه ذكر الخ عش (قوله نقل شهادته) أى على الاطلاق فلا ترد المرأة فلا يقسم الاصل لفرعه وعكسه اهـ بجبرى (قوله من لازم) اهـ كونه لا مقبول الشهادة (قوله من نحو سمع الخ) أى وعدهم تمة بأن لا يكون هناك عدواً قولا لا أصلياً لافر حيقول لاسبديه كاتقدم فى القضاء اهـ عش (قوله بغير علمهم) أى القسام (قوله بكسر الميم) من مسح الارض درصا يعلم مقدارها اهـ مغنى (قوله المددبة العارضة للقادر) كطريق معرفة الثقلين بخلاف المددبة قطع فان عليها يكون بالجبر والمقابلة اهـ بجبرى (قوله فخطفه عليها الخ) عبارة المغنى وعلى المساحة يغنى عن قوله والحساب لاستدانتها له من غير عكس اهـ (قوله واشترط جمع الخ) عبارة المغنى وعلى الاسنى واعتبر الماوردى وغيره مع ذلك ان يكون ضيقاً عن الطبع واقتضاء كلام الامام اهـ (قوله نهما) أى بعيداً عن الاقتدار اهـ عش (قوله ويجوز الخ) الاول التفرع (قوله كونه قما وقاسفاً الخ) أى ودنيا اهـ عش (قوله اشترط مامر) عبارة شرح التبع فتعتبر فيه العدالة اهـ سم عبارة السيد عمر قوله

بامتناعهم فالجواز حجتهم
المعتمد كفى خاوى القفال
اهـ ويؤيده ما مر فى الغنية
اذ لا فرق بينا وبين الامتاع
ومثلها جهل الشريك
لقول المجموع لو اخططت
دراهم أو دين حرام بحال
فصل قدر الحرام فيصير
مصره أى من حفظ الامام
له ان توقت مصره صاحبه
وادخاله بيت المال ان لم
توقع ويصرف فى قدر
ماله كيف شاء قالوكذا لو
اخططت دراهم أو حصة
جماعة أو غصبوا غلطت
أى ولم يملكها الغائب مالا
مرهم فيقسم الجميع بينهم
وقيل يجوز للأفراد بالقسمه
فى المتشابهاً مطلقاً (وشرط
نصوبه) أى الامام هو مثله
محكمهم ما تضمنه قوله (ذكر
حرجه) لا تقبل شهادتهم من
لازمه التكليف الامام
وغيرهما ما يأتى اول
الشهادات من نحو سمع
وبصر وضبط وخلق ولائها
ولا يفرقها الزام بالقضاء
اذ القسام بمجهد مساحة
وتقديرهم بدارم بالافراق
(يعلم) ان نصب القسمه
مطلقاً أو فيما يحتاج لمساحة
وحساب (المساحة) بكسر
الميم وحى علم يعرف بطرق
استسلام الجمهور للمدعية
العارضة للمقايير وحى

قسم من الحساب فخطفه عليها من عطف الامم (والحساب) لانهما آلتها كالفقه للقضاء واشترط جمع كونه نهما قليل
الطبع وخرج بمصوبه به نصوبهم ففشرط كلفه فقط لا توكيل ويجوز كونه نعتاً واقفاً وأمره ان نعم ان كان فيهم محروطة واشترط مام

فرحان من القسم ونظر
 ابن الرضا في عدم فرجهما
 ثم فرق ما يقتضي أن القاضي
 أخذ الاجرة إذا قسم بينهم
 ونظر فيه باعتبار ليس النظر
 بالواضح لانه لم يأخذها
 من حيث القضاء بل من حيث
 مباشرة القسمة الغير
 المترتبة على القضاء (فان
 استأجره) كلم مما وصي
 كل منهم قدرا (كما استأجرناك
 لتقسم هذا بيننا بدينار على
 فلان ندينارين على فلان
 وثلاثة على فلان او وكوا من
 مقدمه كذلك (لزمه) أي
 كلاما مساويا لوفوق اجرة
 المثل ساوي حصة ام لا اما
 من تأجيله على المتقول
 المنصوص ومن ثم قال
 الاستوى وغيره انه معروف
 لجرم الانوار وغيره بعدم
 الصحة الا برضا الباقي لان
 ذلك يقتضي التصرف في
 ملك غيره بغير اذنه ضعيف
 فلا وان كان قويا مدركا
 ومن ثم اعتمد البلقيني
 وعليه له ذلك في قسمة
 الاجبار من الحاكم (والام
 يسم كل منهم قدرا بل اطلقوا
) فالاجرة موزعة على
 الحصص لانها من مؤن
 الملك كصفة المشترك هذا
 في غير قسمة التعديل اما فيها
 فانها تزعم بحسب المأخوذة
 فلو تكررت لا بحسب الحصص
 الأصلية لان العمل في الكثير
 أكثر منه في القليل هذا ان حصة
 الاجرة في القليل هذا ان حصة
 الاجرة في القليل هذا ان حصة

من التبيين (قوله فكل على) خلافا لصح الاسلام المتفق (قوله مطلقا) أي استأجره أم لا وظاهره ولو
 قدير اه عمن (قوله لا تنسقه تعالى الخ) ولان تقاسم عليا مباشرة فالاجرة في مقابلته والحاكم مقصور
 على الاسرار التي تباين قسمة هذا الفرق ان القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كتابته هو متجو سيا في ما يؤخذ
 من ذلك اه بغيره من سم عن حميد (قوله كلم) إلى قوله اما من تأني المتفق إلى قوله على المتقول في النهاية
 (قوله ما) أي بمقتضى عبارة المتفق والروض مع شرحه وليستأجره او بعدوا أحدكما استأجرناك
 تخمس الخ (قوله ولو فوق اجرة المثل الخ) عبارة غامضة سواء استأجره أم لا فافضلوه سواء كان مساويا
 لاجرة مثل حصة ام لا اه (قوله اما من تأني) بان استأجره واحد لا فraz حصة ثم اخر كذلك وهكذا
 صوره الزبدي اه وشيى عبارة الروض فلا تفر ذلك بمقتضى قول المصنف الا برضا الباقي اه وقال في
 شرحه اوله ليس بواقيما يظهر اه لجعل محل الكلام الاقراد بالقدس سواء كان تزعم ام لا اه سم عبارة
 المتصنف مع شرحه فان استأجره واقاسوا وعين كل منهم قدرا لمزول فوق اجرة المثل سواء اعضاءوا مما ام
 مرتين اه بان عقد أحد الشركاء لا فraz نصيبه المثل كذلك كما قاله القاضي حسين زبدي (قوله فيجوز)
 وقا لا شرح النسخ كما هو النهاية كما ياق وخلافا للروض كما هو المتفق بغيره فلا تفر ذلك منهم بمقتضى لا فraz
 نصيبه وتزعم ام لا اه لم يرتبوا كما يشيخنا صرح ان رضى الباقي بل يصح ان يقد أحدهم ويكون
 حقيقا أصيلا ولو كيلا ولا حاجة حيث لا عقد الباقي فان لم يرضوا لم يصح كتابته ابن المقرئ وصاحب
 الاتوار وهو الظاهر لان ذلك يقتضي التصرف في ملك غيره بغير اذنه لم يسم ذلك في قسمة الاجبار بأمر
 الحاكم كقول يصح وان لم يرضى الباقي لان كلا عقد لنفسه اه (قوله على المتقول المنصوص الخ) عبارة
 النهاية عقد القاضي واعتمد البلقيني ورد على الاستوى اعتماده لمقا بل هو مخالفة للتحفة في النقل عن البلقيني
 فليحرم اه سيد عمر اقول ومن الاستوى وبوقته ما في التحفة قول الاستوى بعد كل كلام الروض
 مستدركا عليه ما نصه الترجيح من زيادته وجزم بقول الاتوار لكن قال الاستوى وغيره المعروف الصحة قال
 في الكفاية به جزم الماوردي والبيدنجي وابن الصباغ وغيره وعليه نص الثاني اه (قوله لجرم الانوار
 وغيره) أي كالروض اه سم (قوله ومن ثم) أي من أجل قوله تمدركا اعتمده الخ أي عدم الصحة الا برضا
 الباقي (قوله وعليه) أي على ما جزم به الاتوار وغير الضعيف (قوله له ذلك) أي لكل من الشركاء العقد
 لا فraz نصيبه او مرتب اه استنى (قوله من الحاكم) عبارة شرح الروض أي والمتفق بأمر الحاكم اه سم (قوله
 والا يسم كل) إلى قول المتن ثم ما عظم في النهاية والمتفق (قوله بل اطلقوا) أي بان سوا اجرة مطلقا متفق
 وشيخ الاسلام (قوله هذا في غير قسمة التعديل الخ) حل المتفق فيما للنهج الحصص في المتن على المأخوذة ثم
 قال واحترزنا بالمأخوذة من الحصص الأصلية في قسمة التعديل فان الاجرة ليست على قدرها
 بل على قدر المأخوذة الخ (قوله اما فيها فانها تزعم الخ) قال شيخنا الزبدي كارض بينهما نصفان
 يعدل ثلثها ثلثها لثلاثين يعطى من اجرة القسمة ثلثي الاجرة قالوا لا غير ثلثها ولو استأجره أي كتابا
 لكتابة الصك فالاجرة ايضا على قدر الحصص كما جزم به الزبدي اخر الشفعة اه عمن وقوله
 ولو استأجره الخ على المتفق مثله (قوله هذا) أي التفصيل بقوله وصي كل منهم قدرا لزمه والا الخ اه حلي
 (قوله على قدر الحصص) أي المأخوذة منهج ومتفق (قوله مطلقا) أي عينا اقتدرا ام لا اه حلي عبارة سم
 قوله مطلقا يتبادر ان المتفق حتى في قسمة التعديل فليحرم اه اقول ان صنف النسخ والمتفق صريح في ذلك
 المتفق في ان المراد بالحصص المأخوذة كما مر آخفا خلافا لما يرويه صنف الشارح والنهاية من ان

(قوله اما من تأجيله على المتقول الخ) عبارة الروض فلا تفر ذلك بمقتضى قول المصنف الا برضا الباقي
 اه وقال في شرحه عقب قوله لم يرتبوا او لم يرتبوا فيها يظهر اه لجعل محل الكلام الاقراد بالقدس سواء
 كان تزعم ام لا اه سم قال ثم له أي لكل ذلك في قسمة الاجبار بأمر الحاكم (قوله لجرم الانوار وغيره)
 كالروض (قوله وعليه له ذلك في قسمة الاجبار من الحاكم) عبارة شرح الروض بأمر الحاكم (قوله مطلقا)

المادها الاصلية ثم رأيت قال الرشيدى قوله على قدر الحصص مطلقا أى سواء اسمى كل قدرا أم لا
 فالأطلاق في مقابلة تفصيل المتن ومعلوم عامر انفق قسمة التعديل يكون على حسب الحصص الحادثة
 لا الاصلية ويعلم هذا من التعليل المار ايضا اه (قوله كالو امر القاضى الخ) عبارة الرفض مع شرحه كما
 لو كانت القسمة اجبارا من القاضى ولوم من منصوبه اه بادق تصرف (قول المتن وقول على الرؤوس)
 اى من طرف قسمة كقوله في ذكر ما المرادة وطريقة العراقيين الجزم بالاول قال ان الرفض هو اصح
 باتفاق الاصحاب ومصحفاه فى أصل الرخصة إذ قد يكون لهم سهم من ألف سهم فلوازم نصف الاجرة لما
 أستوجب قيمة نصيبه وهذا مدفوع فى القول اه (قول المتن ثم ما عظم الضرر الخ) عبارة المنهج مع شرحه
 ثم ما عظم ضرر قسمة ان يطل فقه بالكلية كجهر قوتوب تقيسين منهم الحاك منها ولم يجبههم والاى
 وان لم يطل فقه بالكلية بان نقص فقه او يطل فقه المقصود لم ينهم ولم يجبههم فالاول كيف يكر فلا
 ينهم من قسمة كالو هدو اجدار او اقتسموا فقتضوا لا يجبههم لما فيها من الضرر والثانى كحكم وطاحونة
 صغيرين فلا ينهم ولا يجبههم لمر اه لجعل السيف مثلا لا لا ينقص فقه ولا يطل بالكلية فليبه يكون
 قول المنهاج كيف مثالا لثنى لالثنى اى لا تضاد بطلان النفع لا ليطلان النفع ويكون مفهوم قوله ان لم
 تطل منفته انه ينهم اذا يطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة والثوب التقيسين ولا ينافى ذلك تمثله
 بهما لما عظم الضرر فى قسمة لانه شامل لما يطل فقه مطلقا ولا ينقص فقه ولا يطل فقه المقصود وهذا
 ما يطل فقه مطلقا فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر فى قسمة الشامل لذلك وغيره ثم قسمة الى ما لا يطل
 فقه بالكلية كالسيف وإلى ما يطل أى كالتد كورين وهذا القسم وحكه بطريق المفهوم وإلى ما يطل
 المقصود منه كاذكره بقوله ما يطل فقه المقصود الخ قوله فيه لا يجاب طالب قسمة اى لا يمنع فليتام
 وهل هذا فى واقع المنهاج والمنهج ويظهر مافى كلام الفارح عالا معنى مع تأمله عاقر رناه اه سم وياتى
 منه ايضا ما وضع منشأ الاشكال ووجه (قوله وذكر التفاسى) عبارة الاسنى والتقييد بالتفاسى ذكره
 الاصل وغيره وتركها لمصنف اى ابن المقرئ فيما لثنيه وعليه اعتمد العراقي اه (قوله إذ الجوهرة
 الكبيرة الخ) يتأمل (قوله بالنسبة لبقية جنسها) فيه ان المذهب وجود جوهرة غسبية حقيقة (قول
 المتن وزوجى خف) اى مصرعى باب اسنى ومعنى (قوله اى فردته) إلى قوله نازح البقية فى المتن
 لإلغائه اى المقصود إلى بالكلية وإلى قوله ما قلنا من التباينة لذلك وقوله المذكورة وقوله ومع النظر
 الى بحث جمع (قوله اى المقصود منه الخ) هذا التقييد مع قوله بل ينهم القسمة الخ يوجب المناقضة مع

يتبادران المعنى حتى فى قسمة التعديل فليحرر (قوله ثم ما عظم الضرر الخ) عبارة المنهج ثم ما عظم
 ضرر قسمة ان يطل فقه بالكلية كجوهرة وثوب تقيسين منهم الحاكم والامر ينهم ولم يجبههم كيف
 يكر وكحكم وطاحونة نصفيين اه وقوله الا قال فى شرحه اى وان لم يطل فقه بالكلية بان نقص فقه
 او يطل فقه المقصود اه فلما أهمل السيف مثالا لا ينقص فقه ولا يطل بالكلية فليبه يكون السيف
 فى قول المنهاج ان لم يطل فقه كيف يكر مثالا لثنى لالثنى اى مثلا لا تضاد بطلان النفع لا ليطلان النفع
 ويكون مفهوم الشرط اى قوله ان لم يطل فقه انه ينهم اذا يطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة
 والثوب التقيسين ولا ينافى ذلك تمثله بهما لما عظم الضرر فى قسمة لانه شامل لما يطل فقه مطلقا ولا
 ينقص فقه ولا يطل فقه المقصود وهذا ان يطل فقه فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر فى قسمة
 الشامل لذلك وغيره ثم قسمة الى ما لا يطل فقه بالكلية كالسيف إلى ما يطل أى كالتد كورين وهذا القسم
 وحكه بطريق المفهوم وإلى ما يطل المقصود منه كاذكره بقوله وما يطل فقه المقصود الخ وقوله فيه
 لا يجاب طالب قسمة اى لا يمنع فليتام على هذا يوافق المنهاج والمنهج ويظهر مافى كلام الفارح عا
 لا يخفى مع تأمله عاقر رناه (قوله اى المقصود منه اخذاعا باقى الخ) هذا التقييد مع قوله بل ينهم من
 القسمة موجب للمناقضة مع قوله فى شرح قول المتن الاى وما يطل فقه المقصود الخ انه لا ينهم منها

كالو امر القاضى من رضم
 بينهم اجبارا (وقول على
 الرؤوس) لأن العمل فى
 التصيب القليل كجوهرة
 الكثير (ثم ما عظم الضرر
 فى قسمة كجهر قوتوب
 تقيسين) وذكر التفاسى
 الجوهرة قد يمتد بهن
 جوهرة لافاسى لما إذ
 الجوهرة الكبيرة من الثوب
 قد يكون لاهن الافاسى
 وعدها ما يقتضى تفاسى
 وخسها بالنسبة لبقية
 جنسها (وزوجى خف)
 اى فردته (ان طلب
 الشركاء كلهم قسمة لم
 يجبههم القاضى) ان يطل
 منفته اى المقصود منه
 اخذاعا باقى

بأنهم إن كانوا يرون أكثر من اثنين كانوا من هذا القسم أو بين اثنين قط كانوا من القسم الآخر فلا اعتراض (ولا ينتمون إلى قسم أو بأفهم إلى لم تبطل منفعة) المذكورة بالكلية بأن (١٩٨) قصص (كسيفيكس) لا مكان للاعتناء بمصار إليه من حاله أو بتأخذه سكنها

مثلا ولا يجسيم إلى ذلك لما فيه من إضاعة المال وكان قضية هذا أنه بمنهم لكن رخص لهم فعلها بأنفسهم تخلصا من سوء المشاركة مع النظر لذلك لا إضاعة لأن اختلاف المال للعرض الصحيح جائز وبه ينظر في بحث جمع أخذنا بأسر من يطلان مع جزء معين من نفيس أن ما هنا في سيق خيس والاعمهم وبما قلناه لم الفرق بين ما هنا وهم إذا لم يخرج بيع ثم خلافا للقسمة هنا (وما يطل نفعه المقصود) منه (كجام وطاحونة صويرين) لو قسم كل لم يتفع بمن الوجه الذي كان يتفع به قبل القسمة ولو بأحداث مرافق ولم يتبروا هنا مطلق الانتفاع لعظم الثواتر بين أجناس المنافع وفي صغرين تغلب المذكور هو الإجماع وكذا في نفيسين لا بإيجاب طالب قسمته) إجبارا (في الأصح) لما فيه من ضرر الآخر ولا بمنهم منها لأمرا (ولأن أمكن جعله حاميين) أو طاحونين (إجيب) وأجدر الممتنع

ما يأتي في شرح وما يطل فقه المقصود الخ من قوله ولا ينضم منها إلخ اتحاد التصور في الموضوعين بما يطل
فقه المقصود مع قترفته في الحكم حيث ذكرناه أنه ينضم هناك لأنه لا ينضم وقد صور في المنهج وشرحنا
والتأنيق المقتضيان بطلان التهمة بالكلية بالمقصودة والمنع حيث يتوضه نعم يستشكل بطلان التهمة
الجوهرة والثوب التفيسين بقسمتهما بالكلية إلا أن يقال الكلام فيها هو كذلك أي في جوهرية و ثوب
صغيرين أو يصور بكثرة الشركاء بحيث لا يخص كلا إلا ما لا تقع فيه أصلا وفيه نظر إذ لا خصوص لها بذلك
ليتأمل فإنه قد يقال إن امتثالهما لماعظم ضرر الإعم بما يطل القسمة فقه بالكلية لا بداهة . تقدم
الحكم المذكور بما يطل فقه بالكلية أه سم (قوله بالكلية) ومال الطلاري إلى أن التفت الذي
لا وقع له كالدعم أه سم عبارة الحلبي أي صار لا يقع له أصلا وله تقع لا وقع له لأنه كالعدم أه (قول بل
منهم من القسمة بأنفسهم) كان ينبغي أن يقدمه على قوله أن طلعت إلخ كأفضل مقتضى الجاهزة "ته تأتي
في المتن وعطفه على هذا (قوله بالكلية) إلى قوله ومع النظر في المقتضى (قوله ويظهر في بحث جمع إلخ)
فيه المقتضى أيضا بقدر ذلك راجعه ولكن أقر النهاية بالبحث المذكور عبارة نعم بحث جمع إلخ ورد ما عساه
عش بأن إطلاقهم يخالفه فهم فرق بين مامتا وهم يعني ما في الشارح راجعه (قوله وبما تعامل الفرق إلخ)
حاصل الفرق الذي ذكر وجود فرض هنا ويرد عليه أنه قد عرض هناك إلا أن الفرض لازم هنا
وهو الخلاص من المشاركة التي من شأنها الضرر أه سم (قول المتن وما يطل فقه إلخ) أي وإن تحرك الذي
يطل بقسمته فقه إلخ أه معنى (قوله ولو قسم) إلى قوله ويظهر في النهاية والمقتضى إلا لقوله ولم يعتبروا إلى
وفي صغيرين وقوله وكذا في نصدين وقوله وأن تعدد إلى وهو يصلح (قوله ولا ينضم إلخ) تعريج
بمفهوم قوله إيجابا (قوله لاضرر) أي في السيف (قول المتن جعله) أي ما ذكر أه معنى (قوله وأطاحونين)
الأنسب الثاني (قوله لتيسر التدارك) عبارة المقتضى تيسرا لا تنافي للضرر مع تيسر تدارك ما احتيج إليه من
ذلك بأمر قريب قال الأذرعى وإنا نيسر ذلك إذا كان ما يلي ذلك ملوكا أو موافقا وكان ما يليه وقعا
أو شارعا أو ملكا لن لا يسمح بنوع شيء منه فلا وحيدته يجوز بني الإيجاب أه (قوله وإن أمكن تحصلة
إلخ) أي بيع أو إجارة أه معنى (قوله لأن شرط البيع الانتفاع إلخ) أي ولم يمكن بخلاف القسمة
أه معنى (قوله لأن شرط البيع الانتفاع إلخ) انظر مع ما مر من جواز بيع نحو الجنس الصغير أه
رشیدی (قول المتن ولو كان له إلخ) أشار به إلى أن ضرر القسمة قد يكون على أحد الشركتين فقط قال الحلبي
قوله وما عظم ضرر قسمته أي عليهما أو أحدهما انتهى أه بجبری (قوله وهو يصلح لذلك)
أي ولو يضم ما يملك مجاوره أه معنى (قول المتن فالأصح إيجاب صاحب العشر إلخ) ظاهره وإن كان

لايجاد التصور في الموضوعين بما يطل فقه المقصود مع قترفته في الحكم حيث ذكرناه أنه ينضم هناك لأنه لا
ينضم وقد صور في المنهج وشرحنا بطلان التهمة بالكلية بالمقصودة والمنع حيث توضه نعم يستشكل بطلان التهمة
بالكلية لأنه نقص في ذلك نعم يستشكل بطلان التهمة الجوهرة والثوب التفيسين بقسمتهما بالكلية إلا أن
يقال الكلام فيها هو كذلك أو يصور بكثرة الشركاء بحيث لا يخص كلا إلا ما لا تقع فيه أصلا وفيه نظر إذ لا
لا خصوصية لها بذلك ليتأمل فإنه قد يقال إن امتثالهما لماعظم ضرر الإعم بما يطل القسمة فقه
بالكلية لا بداهة . تقدم الحكم المذكور بما يطل فقه بالكلية (قوله وبما تعامل الفرق إلخ) حاصل
الفرق الذي ذكره وجود فرض هنا ويرد عليه أنه قد عرض هناك إلا أن يقال أه من لازم هنا

لانتفاع الضرر وإن احتاج إلى أحداث نحو بئر مستوف قد تيسر التدارك ولو انما يطل بيع ماله لها
وإن أمكن تحصيله بعد لا شرط المبيع الانتفاع به حالاً (ولو كان له عشر دار) أو حمام وأرض (لا يصلح السكنى) أو كونه حياً أو مائماً
من تلك الأرض لو قسم (والباقي لآخر) وإن تعدد كما يأتي يعلقه قبل التندبه الآتي وهو يصلح لذلك (فلا يصح إيجاب ما يوجب العتق)

وإن بطل تقع حصته بالكلية
 كما يصرح به كلامهم (يطلب
 صاحبه) لاتضاعه حصته
 من الوجه الذي كان ينتفع
 به قبل القسمة فهو معذور
 وضرر صاحب العشر إنما
 نشأ من قلة نصيبه لا من مجرد
 القسمة (دون عكسه)
 لأنه مضاعف لملكه متنت
 نعم إن ملك أو احتيا لوضم
 لعشر مصلح أحجب ويظهر
 أن يأتي هنا ويبقى قريباً
 فبالطلب أن يكون نصيبه
 إلى جهة أرضه (فرج)
 قال الماوردي والزياتي
 لو كان بارض مشتركة بناء
 أو غيرهما فإذا أحدهما
 قسمة الأرض فقط لم يجبر
 الآخر وكذا عكسه لبقاء
 المعلقة بينهما أما رضاهما
 فيجوز ذلك ولو اقتضا
 العشر وتميزت حصة كل
 ثم اقتضا الأرض فإن كان
 فيها خصهما أو أحدهما
 شجر للآخر فهل تكلفه قلده
 بما نال أو يأتي فيه ما راعى
 العارية للنظر فيه مجال
 والوجه الثاني بجامع عدم
 التعمد قال الشيخان ولو
 كانوا ثلاثة فاقسم اثنان
 على أن تبقى حصة الثالث
 شائعة مع كل منهما لم تصح
 ونقل غيرهما الاتفاق عليه
 وإنما أجبر المنتفع على
 قسمتها

محجور عليه وهو ظاهر اه ع (قوله وإن بطل تقع حصته بالكلية) هل يأتي هذا التفصيل في نحو
 الثوب النظيف حتى لو كان لأحد الشر يكتفي منه ما يبطل بقية بالكلية بالقسمة والباقي للآخر أجيب الآخر
 فقط اه سم أقول قضية التعليق كذا قضية جمل عشر الدار في اثنين مثلاً كما أشار إليه الشارح والنهاية
 وصرح به المفتي وشرح المنهج أن التفصيل المذكور يجري فيه أيضاً والله اعلم (قول المتن دون عكسه)
 وهو عدم إجبار صاحب الباقي بطلب صاحب العشر القسمة اه متى (قوله لأنه) أي صاحب العشر
 الطالب القسمة (قوله إن ملك أو احتيا) المراد إلا بما أمكنه أن يكون مائلاً الدار مائة كما مر من الغنى
 ويأتي عن عرش وهل المراد بالملك أيضاً أم كانه بأن يكون مائلاً ملكاً بخلافه إن كانه يسبح ببيع شيء منه
 أو لا وقضية آخر كلام المفتي الماراً هنا نعم فليراجع (قوله أجيب) أي يأخذ ما هو محجور ملكه ويجبر
 شريكه على ذلك لأن الفرض أن الأجزاء متساوية ولا ضرر عليه اه على عبارة عرش وإذا أجيب فإذا
 كان الموت أو الملك في أحد جوانب الدار دون باقيها فليدين أعطاه مائلاً ملكه بالقرعة تكون هذه
 الصورة مستثناة من كون القسمة إنما تكون بالقرعة أو لا بد من القرعة حتى لو خرجت حصته في غير جهة
 ملكه لاثم القسمة أو بصور ذلك بما إذا كان الموت أو الملك محيطاً بجميع جوانب الدار فيه فليطروا
 يبعد الأول والحاجة مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الأجزاء متساوية اه (قوله ويظهر أن يأتي) (الخ)
 مرافعة الحائز عرش اعتماده (قوله ما يأتي) (الخ) أي في شرحه بغيره من ذوق حصة واحد (قوله)
 قال الماوردي إلى اثنين في النهاية الأقوله ولو اقتضا إلى قال الشيخان وقوله قال ابن عجلون ومائنه عليه
 (قوله) وكذا عكسه أي قسمة البناء أو الفرس اه رشيد (قوله ولو اقتضا الشجر) أي بالتراضي اه
 سيدمر (قوله) فإن كان فيهما فليأخذ بهما بأن يكون بعض أصل الشجر في حصة واحد وبعضها الآخر في
 حصة الآخر اه سم وهذا التصور يغيره شئ فإن العشر في كلام الفارح اسم جنس فيشمل المتعدد
 أيضاً بأن يكون في حصة كل منهما أصل شجرة للآخر بتمامه (قوله فهل تكلفه) أي صاحب العشر (قوله)
 لم تصح لعلها إذا لم يرض الثالث بذلك كما يصرح به كلامه ولا فالمانع من الصحة لهما إجماع (قوله) وإنما
 أجيب (الخ) الأول قد تم هذه المسئلة على قوله قال الشيخان (قوله) وإنما أجبر المنتفع على قسمتها (الخ) قال في
 الروض وشرحه أي والمفتي وتقسيم الأرض موقوف وحدها ولو إجباراً سواء كان الزرع بذراً أو بغيره فليأخذ
 أم جاباً مستنداً لأنه في الأرض بمنزلة القماش في الدار بخلاف البناء والعشر لأن للزرع أمداً مختلفاً لهما ومع الزرع
 القسمة بتراض من الشراكة لأن الزرع حيث أنه معلوم مشاهد لهما إجماعاً لا إجماعاً وحده ولا معها
 وهو بذر بعد أو بعد بدو صلاحه فلا يقسم أن جعلناها أفرأ كالأوجه لهما بما لا ينافي الأولى قسمة
 وهو الخلاص من المشاركة التي من شأنها الضرر (قوله وإن بطل تقع حصته بالكلية) هل يأتي هذا
 التفصيل في نحو الثوب النظيف حتى لو كان لأحد الشر يكتفي منه ما يبطل بقية بالكلية بالقسمة والباقي للآخر
 أجيب الآخر فقط (قوله) فكان فليأخذ بهما بأن يكون بعض أصل الشجرة في حصة واحد وبعضها
 الآخر في حصة الآخر (قوله) وإنما أجبر المنتفع على قسمتها مع فراس جاهدون زرع فيها (الخ) قال في
 الروض وشرحه وتقسيم الأرض موقوف وحدها ولو إجباراً سواء كان الزرع بذراً أو بغيره فليأخذ
 مستنداً لأنه في الأرض بمنزلة القماش في الدار بخلاف البناء والعشر لأن للزرع أمداً مختلفاً لهما ومع الزرع
 القسمة بتراض من الشراكة لأن الزرع حيث أنه معلوم مشاهد لهما إجماعاً لا إجماعاً وحده ولا معها
 به الأصل فليأخذ بهما أو بغيره بمقتضى الزرع وحده ولا معها وهو بذر بعد أو بعد بدو صلاحه فلا
 يقسم وإن جعلناها أفرأ كالأوجه لهما بما لا ينافي الأولى قسمة مجهول وفي الأخيرين على الأولى قسمة مجهول
 ومعلوم على الثاني بيع طعام وأرض يطعمها وأرض اه فأنظر قوله لا ينافي الأولى قسمة مجهول فيبدأ إذا كان
 قسماً على قوله لعلها تقدم أنه حيث أنه معلوم مشاهد يجب أن لا ينافي الأولى قسمة مجهول فيبدأ إذا كان
 قسماً أيضاً فليأخذ بهما أو بغيره بمقتضى الزرع وحده ولا معها بالنية للآخر مع بدو صلاح الزرع

مع غراس بها دون زرع فيها لان له امدا ينتظر وإذا تنازع الشركاء فيما لا يمكن قسمته فان تجاوزا منعت مياومة او غيرها جاز ولو لكل الرجوع ولو بعد الاستيفاء فيفرم بدلا استوفاه قال ابن هبيل ويد كل يد امانة كالمستأجر وان ابر المايأة اجبرهم الحاكم على ايجاره وأجره عليهم مستوفيا قاربها واشهد كالو غايروا اكلمهم او بعضهم فان تعدد طالوا الاجار أجره وجوب بالنزاهة أصلح وهل له ايجاره من بعضهم تردديه في الترشيع ورجع غيره أن له ذلك أن رآه أي بأن لم يوجد من هو مثله كما هو ظاهر وأنه لو طلب كل منهم استجار حصة غيره فان كان ثم اجني قدم والا أقرع بينهم فان تعذر ايجاره أي لا لكساد يزول عن قرب عادة كما يحتمل بعضهم قال ابن الصلاح باعه لغيره او اعتمده الاذرى ويؤخذ من علته المايأة تعذر لنية بعضهم أو امتناعه فان تعذر البيع وحضره كله اجبرهم على المايأة ان طلبنا بعضهم كما يحتمل الزركشي

مجهول في الاخرين على الاول قسمة مجهول معلوم وعلى الثاني بيع طعام أو أرض بطعام أو أرض انتهى فانظر قوله لانه في الاولى قسمة مجهول فبا إذا كان الزرع قصيلا مع قوله فبا تقدم انه حينئذ معلوم فساد وجوب بان الاولى لا تشمل القصيل لان قوله وهو بذريعا لا يقتضيها ايضا فراجع وانظر قوله في الاخرين قسمة مجهول معلوم بالنسبة للاخير مع بدو صلاح الزرع فيها الآن يصور بما لا يرى حبه كالخطة بخلاف ما يرى كالشمع اه سم (قوله مع غراس) أي اوبناء (قوله دون زرع فيها) أي اجبر على قسمة الأرض المزروعة دون الزرع أي وحدها اه سم ولعل الاصوب اخذ ما مرعته عن الرض وشرحه انما أي لم يجبر على قسمة الأرض المزروعة مع زرع فيها (قوله وإذا تنازع الشركاء) الخ عبارة الرض مع شرحه قسم المنافع بين الشريكين كاتسهم الاعيان مهايأة مياومة مشاهرة ومسانة وعلى ان يسكن او يزرع هذا مكانا من المشترك وهذا مكانا آخر منه لكن لا يجازي المتقسم وغيره من الاعيان التي طلبت قسمة منافعها فلا قسم بالاتفاق لان المايأة تجعل حق احدها وتؤخر حق الآخر بخلاف قسمة الاعيان قال البقعي وهذا في المنافع المملوكة بحق الملك في العين أم المملوكة بآجارة أو وصية فيجبر على قسمته وان لم تكن العين قابلة للقسمة لا لاحق للشرك في العين قال ويدل للاجبار في ذلك ما ذكره في كراهية القسمة وهو مع ذلك معترف بان ما قاله منافعا لاني فيما إذا استجار ارضا الخ فان تراضيا بالمهايأة وتنازعا في البداية باحدهما اقرع بينهما ولكل منهما الرجوع عن المايأة فان رجع احدهما بعد استيفاء المدة او بعضها لم المستوفى للاخر نصف اجر المثل الاستوفى كما اذا تلفت العين المستوفى احدهما منفعتان تنازعا في المايأة وأصر على ذلك أجره للقاضي عليها ولا يعيها عليها لانها كاملة لا لاحق لغيرها فيكون الحكم لو استجار الرضات لاني المايأة في الزرع او آجارة للقاضي عليها ولا يجوز المايأة في شجر القريكون لهذا عاما ولهذا ما لان ذلك يروى مجوزا وطريق من اراد ذلك ان يبيع كل منهما صاحبه مدة واختار الجبل لضرورة الشرك مع تسامح الناس في ذلك اه وكذا في المعنى الا قوله قال ويدل ان تراضيا الخ قوله وكذا الحكم الى ولا يجوز ما قاله البقعي ويأتي في الفاسح والتباينة في شرح او نوعين ما يوافق الرض مع الفرق بين ما هنا وكراهية القسمة (قوله ولو بعد الاستيفاء) قد يشمل ما ذكر البعض اذا ما ياسبه وهو ظاهر اه سم (قوله فيفرم بدلا استوفاه) كان الاولى هنا الاظهار أي فيفرم المستوفى بدلا استوفاه اه رشدي (قوله مستوفيا قاربها) عبارة الاسنى ويبقى له أي القاضي ان يقتصر على اقل مدة تجوز تلك العين فيها مدة اذ قد يتفقان عن قرب قاله الاذرى اه (قوله كالو غايروا اكلمهم او بعضهم) يتأمل اه رشدي (قوله أي بأن لم يوجد من هو مثله الخ) ظاهره انه إذا وجد المثل الاجنبي يقدم على الشركاء ويراققه قوله الاق فان كان ثم اجني قدم ولو قبل هناك الاجنبي انما يقدم حيث كان اصلح لم يعد ويفرق بين هذه وما ياتي بان كليا ياتي طالب تقدم الاجنبي قطعا لانهم مختلفا ما هناك الطالب للاستجار احدهما والاخر ليرد الاستجار لنفسه ليرى في ايجار احد الشريكين تقوية بشئ طله الاخر لنفسه اه سم (قوله وانما هو طالب الخ) صلف على أنه ذلك الخ (قوله ولو طلب كل منهم استجار حصة غيره) أي بان قال كل منهم ان استجار ما عدا حصتي اه رشدي (قوله فان كان ثم اجني الخ) أي منهم اخذ ما عداه فاقدم رأيت قال الرشدي انظر لم يشترط هناك ان يكون منهم اه (قوله فان تعذر ايجاره) هو قسم قوله اجبرهم الحاكم اه رشدي (قوله ويؤخذ من علته الخ) على تامل لان اصل الكلام مفروض في امتناعهم من المايأة اه سيدهر (قوله فان تعذر البيع الخ) متمالي كن التنازع فيه موقفا عليهم اه سم (قوله اجبرهم على المايأة ان طلبنا بعضهم الخ) قضيتهم وان امتنع البعض الاخر وقضية قوله قبل او امتناعه تخمين البيع في هذه الصورة لان امتناع البعض صادق بامتناعه وطلب الاخر اه سم (قوله ان طلبنا بعضهم الخ) مفهومة انه ان لم يطلبها واحد فله الا ان يصور بما لا يرى حبه كالخطة بخلاف ما يرى كالشمع (قوله دون زرع فيها) أي اجبر على قسمة

فان قلت قياس مامر في العارية ما يعرض عنهم حتى يصطلحوا ولا يجبرهم على شيء بما ذكر قلت القياس غير بعيد لان يفرق بان الضرر هنا أكثر لان كل منهما يمكن أن ينفع بتعديه بخلافهنا ثم رأيت بعضهم فرق بان الضرر نعم إنما هو على المتعق قسطه هنا الضرر على الكل فربما يمكن فيه الأعراض (وما لا يعظم ضرره قسمت أواع) ثلاثة (أحدها بالأجزاء) وتسمى قسمة المتشابهة وقسمة الأجزاء (كثلى) متفق النوع فيها يظهر ممرى بأن يعنى التصبوه منه قد تولدوا مغشوشا على المتعدي لجواز المعاملة به أما إذا اختلف (٢٠١) النوع فيجب حيث لا وضاق قسمة كل

نوع وحده ثم رأيت غير واحد اشاروا إلى ذلك ودار متفقة (الابنية) بان يكون مباشر قريبا من بيت وصفة كافي بها (وأرض مشتبكة الأجزاء) ونحوها ككراس لا ينقص بالقطع (فيجبر المتعق) عليها استوت الانصاء لم تلخص من سوء المشاركة مع عدم الضرر لم لأجبار في قسمة الزرع قبل اشتداده وكان وجهه عدم كمال الضباطه فان اشتد ولم ير أو كان إلى الان بذرا لم تقص قسمة للعلب به (قتدل) أى تسمى (السهم) أى عند عدم التراضي أو حيث كان في الشركاء مجبور كما يعلم بما ساذكره في التنيه الاثنى (كيلاف) المكيل (أوروزنا) في الموزون (أو ذرعا) في المدروع أو هذا في المدود (بعدد الانصاء) إن استوت فإذا كانت بين ثلاثة أثلاثا جعلت ثلاثة أجزاء أو يؤخذ ثلاثا وقاع متساوية (ويكتب) مثلا هنا وفيما يأتي من بقية الأنواع (في كل رقعة) أما (اسم شرك) ان كتب

منهم أعرض عنهم حتى يصطلحوا (قوله فان قلت) إلى المتن عبارة التناهي أو التناهي على ما يعرض عنهم إلى الصلح ولا يجبرهم على شيء بما ذكر على قياس مامر في العارية لا مكان الفرق بكثرة الضرر لان كل منهما يمكن أن ينفع بتعديه بخلافهنا وبأن الضرر نعم الخ (قول المتن ضرره) أى ضرره قسمته أه شرح المنهج (قوله ثلاثة) إلى قول المتن الثاني بالتعديل في التناهي الآخر له ممر رأيت إلى المتن وقوله ويظهر إلى المتن وقوله بل بحث إلى التنيه وقوله موقع إلى وقد صرحوا (قوله ثلاثا) وهى الآية لان المقسوم أن تساوت الانصاء منه مورد قيمة فهو الأول لأن لم يتجنى إلى رضى أه آخر الثاني والا ثالثا التناهي في شرح المنهج الجبرى عن شيخه المشاوى ما نصه فيه ان ما يعظم ضرره تجزى فيه هذه الأقسام الثلاثة إذا وقمت قسمة فكان الأول جبل هذه الأقسام الثلاثة ضابطا للقسم من حيث هو وان كان فيها يعظم ضرره فتصبل آخر من جهة ان الحاكمارة عنهم وتارة لا يمنع ولا يجيب أه (قول المتن بالأجزاء) أى القسمة بها (قوله وتسمى المتشابهات الخ) بقرعة الأفرار وهى التى لا تحتاج فيها إلى رضى من بعضهم ولا إلى تقويم معنى وأسى (قول المتن كثلى) أى من جوب ودراهم أو مدائن وغيرها أه شيخ الاسلام (قوله متفق النوع) أى أو الصنف أخذاعا ياتى في شرح أو بعيدا أو ياب من نوع (قوله ولو مغشوشا الخ) عبارة للمخني قال الأذرى وغيره ويشترط السلامة في الحبيب والتقدير المغشوش مددودان من المتقومات قال ابن شهبويه في نظر قد ذكر الرافى انه إذا جوزنا المعاملة بالمغشوشة فهى مثلية والأصح جواز المعاملة بها أه وهو ظاهر أه وفي تخصيصه النظر بالتدليس لاشتراط السلامة بالنسبة إلى الحب فله فعل يدخل الحب المحبب للمتشابه الأجزاء في قولهم الاثنى ونحوها ككراس فيجبر (قوله بان يكون الخ) عبارة في شرح السباب ان كان في جانب منها بيت وصفة وفي الجانب الآخر كذلك والسرعة تقسم أه سم (قوله ككراس) اسم لفظ الثياب أه حش (قوله عليها استوت) إلى قوله وأخذ من ذلك فى المخني الآخر ولم ير وقوله إلى عدلى المتن وقوله بالرفع إلى ان كتب وقوله ويظهر إلى المتن (قوله نعم بالأجزاء) فى قسمة الزرع الخ تقدم عن المخني والوضع شرحه انما ما يتعلق به زيادة بسط (قوله ولم ير) مفهومه محقة قسمة ما يرى أه سم عبارة الشيدى قوله ولم ير أى كالبى فى سنبه بخلاف نحو الشير أه (قول المتن) بعدد الانصاء) متعلق بتعدله معنى (قوله مثلا هنا الخ) أى لما ياتى من جواز الأقراع بنحو أقلام وعختلف (قوله ان كتب أسماء الشركاء) وقوله الاثنى ان كتب السهام لأحاجة اليها ممر رأيت أوله الشيدى بقوله أى ان أراد ذلك أه (قوله بالرفع الخ) يتامل ولعله سبق فلم كان الذى يصرح به عبارة الروضة السراه سيدهر (قوله عبارة الروضة) أى الروض (قوله مع عيرد) بكسر الباء (قوله ان كتب السهام) أى اسماءها (قوله ولا ينحصر) أى الأقراع فى ذلك أى الكتابة والادخال فى البنادق عبارة الاسنى سم القرع على الوجه السابق لا تختص بقسمة الأجزاء كما تجوز بالرقاع المدرجة فى البنادق تجوز بالأقلام والصوى والحصى ونحوها صرح بذلك الأصل أه (قوله بل يجوز) أى الأقراع (قوله بنحو أقلام الخ) كالحصاة أسنى ومعنى (قوله وعختلف) الأولى زيادة التام (قوله ثم وضع فى حجر من لم يحضر) فيه مع المتن الاثنى ركعة عبارة للمخني ثم يخرجها إلى الرقاع من لم يحضر ما بعد ان تحصل فى حجرها مثلا أه (وكو ته مغشولا)

الأرض المزروعون الزرع أى وحده (قوله ولم ير) مفهومه محقة قسمة ما يرى

(٣٦) - شرواني وابن قاسم - حاشى
الروضة أى هو مع عيرد كإياى ان كتب السهام لتخرج على أسماء الشركاء (عيرد) عن البقية (بعدد أوجهة) مثلا (وتدرج) الرقع (فى بندق) ويندب كونها فى بندق (مستوية) وزنا وشكلا من نحو طين أو شمع أذلو قاروت لسبقت بالدلكير قوفه ترجع لأصحابها ولا ينحصر فى ذلك بل يجوز بنحو أقلام وعختلف كدواة أو قلم ثم وضع فى حجر من لم يحضر وكو ته مغشولا أولى (مخرج من لم يحضر أه)

في الواقعة ويظهر ان قوله في هذه المراتب اقسامها الا ان ذلك من عامتها لا من خاصتها ولا يجوز التوقف عن اية (رقعة) اما على الجزء الاول ان كتب الاسماء في الرقاع (فيعلى من خرج (٢٠٢) اسمه) ثم يؤمر باخراج اخرى على الجزء الذي يليه ويعلى من خرج اسمه ويتبين الآخر

للاخر من غير قطع وكذا فيما يأتي (او) يخرج (على اسم زيد) مثلا (ان كتب الاجزاء) اي اسماءها في الرقاع فيخرج رقعة على اسم زيد واخرى على اسم عمرو وهكذا ومن به الابتداء هنا وفيما قبله من الاسماء والاجزاء منوط بنظر القاسم اذ لا تهمة ولا تمييز (فان اخطلت الانصاف كنه فبواك وهدس) فارض او نحوها (جزئت الارض) او نحوها (على اقل السهام) كنه هنا نادى القليل والكثير بذلك من غير حيف ولا شطط (وقسمت كاسيت) لكن الاولى هنا كتابة الاسماء لانه لو كتب الاجزاء واخرج على الاسماء فربما خرج لصاحب السدس الجزء الثاني او الخامس فينترق ملك من له الثلث او النصف (و) هو لا يجوز اذ يجب عليه انه يحتار عن تقرييق حصة واحد) ويجوزون لكتابة الاجزاء واحترزوا عن التفريق بقولهم لا يخرج اسم صاحب السدس او لالان التفريق إنما جاء من قبله بل يبدأ بنصف فان خرج

عبارة المخرج والروض مع شرحه وصي ونحوه كمجسي اولى بذلك من غيره لانه لا يعدن التهمة اه (قوله) اي الواقعة اي المكتبة بقول الادراج اسنى ومعنى (قوله) ثم يؤمر اي يامر القاسم من يخرج الرقاع اسنى (قوله) ويتبين الآخر (الآخر) اي الجزء الثالث للترك الثالث ان كانوا اثلاثون كانوا اكثر من ثلاثة تدق الوضع اماه الاخير او اثنين اثنين الثاني الثاني بالوضع اسنى (قوله) وهكذا عبارة المخرج ويتبين الجزء الثالث للخاله وما ذكره لا يخص سعة الاجزاء بل يأتي بقسمة التعديل اذا عدلت الاجزاء بالقيمة اه (قوله) من الاسماء والاجزاء) نشر غير مرتب (قوله) منوط بنظر القاسم) اي لا ينظر المخرج وشيى فيقف اي القاسم على اي طرف شامو يسمى اي شريك شاد او اي جزء شاء اسنى ومعنى (قوله) ان من اقل السهام) اي يخرج (قوله) نادى القليل (الخ) اي حصوله وقوله ولا شطط تعطف فيه اه (قوله) لانه لو كتب الاجزاء (الخ) لا يخفى ان هذا لما كان يعنى اثنين لا مجرد الاولى لانه في هذا المصوورة تنف بالاحترز الا في عبارة شرح الروض لانه يخرج الجزء الرابع لصاحب النصف فيتعارضون في اخذ معه السهمين قبله وبعده اه وشيى (قوله) فينترق ملك (الخ) هذا ظاهر في الارض دون غيرها كالجبوب فانه لا يصير تقرييق ملك من له النصف او الثلث لكان الضم كما هو ظاهر اه بغيري اقول ومثل الارض نحو التياب الفليضة التي لا تنقص بالطلع كامر (قوله) اسم صاحب السدس) لعله يعرف عن على صاحب السدس او سعتا نقطة على من قلم السبخو الاصل على اسم صاحب الخ عبارة التباية لصاحب السدس اه وعبارة المخرج في الروض وشرحه ما يوافقه لا يبدأ بصاحب السدس لان التفريق إنما جاء من قبله بل بصاحب النصف فان خرج له الاول اخذ الثلاثة ولو امن ان خرج له الثاني اخذ ما قبله وما بعده قال الاسنى واعطاه ما قبله وما بعده فكم لم لا يعطى اثنان بعده ويتبين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث او يقال لا يتبين هذا بل يتبع نظر القاسم اه وهذا ظاهر او خرج له الثالث اخذه مع الذين قبله ثم يخرج باسم لاخيرين او الرابع اخذه مع الذين قبله ويتبين الاول لصاحب السدس والاخيرين لصاحب الثلث او الخامس اخذه مع الذين قبله ويتبين السادس لصاحب السدس والاولان لصاحب الثلث او السادس اخذه مع الذين قبله ثم يخرج رقعة اخرى باسم أحد الاخيرين ولا يخفى الحكم او بصاحب الثلث فان خرج له الاول او الثاني اخذها او الخامس او السادس فكذلك ثم يخرج باسم أحد الاخيرين وان خرج له الثالث اخذه مع الثاني وتبين الاول لصاحب السدس والثلاثة الاخيرة لصاحب النصف او الرابع اخذه مع الخامس وتبين السادس لصاحب السدس والثلاثة الاولان لصاحب النصف اه اذا كتب في ست رقاع ويجوز ان يقتصر على ثلاث رقاع لكل واحد رقعة فتخرج رقعة على الجزء الاول فان خرج الاول لصاحب السدس اخذها ثم ان خرج الثاني لصاحب الثلث اخذها وما يليه وتبين الباقي لصاحب النصف وان خرج الاول لصاحب النصف اخذ الثلاثة الاولى ثم ان خرج الرابع لصاحب الثلث اخذها وما يليه وتبين الباقي لصاحب السدس وان خرج الرابع لصاحب السدس اخذها وتبين الباقي لصاحب الثلث وان خرج الاول لصاحب الثلث لم يحف الحكم كما هو لا يخرج السهام على الاسماء في هذا القسم بخلاف قالوا لا فائدة في الطريقة الاولى زائدة على الطريقة الثانية الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفا لتساوى السهام لكن الطريقة الاولى هي المختارة لان لصاحب النصف والثلث من به بكثرة الملك فكان لها من به بكثرة الرقاع اه وقوله ولا يخفى الحكم فانه ان بدأ منهما باسم صاحب الثلث فتخرج له الاول والثاني اخذها وتبين الثالث للاخر او الثالث اخذه مع ما قبله وتبين الاول للاخر او بصاحب السدس فتخرج له الاول او الثالث اخذه وتبين الثاني والثالث الاول والثاني والاخر وان خرج له الثاني لم يخطئه التفريق اه اسنى اي فليبدأ منهما بصاحب الثلث كما نبه عليه المشرح بقوله ثم يبدى الثلث (قوله) واخذ من ذلك) اي من وجوب الاحتراز

للاخر من غير قطع وكذا فيما يأتي (او) يخرج (على اسم زيد) مثلا (ان كتب الاجزاء) اي اسماءها في الرقاع فيخرج رقعة على اسم زيد واخرى على اسم عمرو وهكذا ومن به الابتداء هنا وفيما قبله من الاسماء والاجزاء منوط بنظر القاسم اذ لا تهمة ولا تمييز (فان اخطلت الانصاف كنه فبواك وهدس) فارض او نحوها (جزئت الارض) او نحوها (على اقل السهام) كنه هنا نادى القليل والكثير بذلك من غير حيف ولا شطط (وقسمت كاسيت) لكن الاولى هنا كتابة الاسماء لانه لو كتب الاجزاء واخرج على الاسماء فربما خرج لصاحب السدس الجزء الثاني او الخامس فينترق ملك من له الثلث او النصف (و) هو لا يجوز اذ يجب عليه انه يحتار عن تقرييق حصة واحد) ويجوزون لكتابة الاجزاء واحترزوا عن التفريق بقولهم لا يخرج اسم صاحب السدس او لالان التفريق إنما جاء من قبله بل يبدأ بنصف فان خرج

على اسمه الجزء الاول او الثاني اعطيهما والثلث ويتبين الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع اعطيه والخامس وعلى هذا التماس واخذ من ذلك انه لو كان لهما أرض مستوية الاجزاء ولا حدما أرض بجنبها فطلب قسمة

وأن يكون نصيبه إلى جهة ارضه لئلا يلازمه على الآخر أجنب وقد يشمله قوله في الصالح بجره إلى خمسة حصة ولو هو مداني العلول
ليختص كل ما يليه قبل البناء أو بعده المدم وبما قرره قوله ولو أراد جمع من الشركاء بقا شركتهم وطلبوا من الباقي أن يتدوا عنهم بجانب
ويكون حق المتقين متصلا فان كان نصيب كل واحد لا ينفق به إعادة الأرض أجيروا بثلث بعضهم باعتبار اجابتهن أن أمكن كلا الانتفاع ولو
انفرد لكن هذا مردود بأنه خلاف كلامهم أنه لا حاجة إليه بخلاف ما مر لتوقف (٣٠٣) تمام الانتفاع عليهم في الرضعة وأصلها

وغيرها ولو كان نصف الدار
لوحد والاخر خمسة أجنب
الاول وحيد فلكل من
الحصة القسمة بتماله وان
كان العشر الذي لكل منهم
لا يصلح مسكنه لأن في
القسمة قاعدة لبعض
الشركاء ولو في حق الحصة
مشاعا لم يجب أحدهم
للقسمة لأنها تنحصر الجميع
وأن طلبوا ولا الحصة افران
نصيبهم مشاعا وكانت الدار
لعشرة فطلب خمسة منهم
افران نصيبهم مشاعا أجيروا
لأنهم يتفقون بتصيبهم كما
كانوا يتفقون به قبل
القسمة (٢٠٣) تنبيه
قد يفهم ما ذكره في حاشي
تساوى الاجزاء واختلافها
أن الشركاء الكاملين لو
راضوا على خلاف ذلك
امتنع وليس مرادا بل
يجوز التفاوت برضا الكل
الكاملين ولو جزاء فيها
يظهر ولو في الربوي بناء
على أن هذه القسمة افران
لا يع والربا إنما يتصور
جره بأنه في العقد دون غيره
وبهذا يعلم أن القسمة التي
هي بيع لا يجوز فيها في
الربوي أخذ أحد أكثر
من حقه وأن رضوا بذلك

من الفريق (قوله وان يكون نصيبه الخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره في الافلاقة في ذكره
هذه المسئلة مع قطع النظر عن ذلك لأن قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كاتدم وهل المراد هنا القسمة بلا
قرعة ثلاثا لخرج لقرعة نصيبه إلى غير جهة ارضه وسيله ما يأتي ان القسمة قد تكون بلا قرعة بأن يراضيا
على أن يأخذ أحدهما هذا والآخر الآخر اسم ومزيل العرع عن عرش ما يوافق (قوله لئلا)
أي نصيبه وارضه فقيه تغليب المدرك على المؤنث (قوله) وقد يشمله عبارة النهاية كاتديل على ذلك أنه
(قوله ولو عرضوا في العلول) عبارة بأنها بقر لو طولاً (قوله قبل البناء وبعد المدم) أي للدائر الخاصة به
مثلا ومراد هذا تصوير انتفاع ما خرج له وان كان قليلا أمر شيدي (قوله) فان كان نصيب كل واحد من
المتقين (قوله) لكن هذا مردود بأنه الخ) كأنه أن القسمة لم ترفع العلقه بالكلية أم سم (قوله خلاف ما مر)
أي انفا (قوله) لو كان نصف الدار إلى التفتين في المني والروض مع شرحه (قوله) وحيد فلكل من الحصة
القسمة بتماله الخ) فتنبيهه أنه لكل من الباقي فيأمر انفا القسمة تجا للمتقين وان كان نصيبه لا ينفق به
بعادة الأرض (قوله) لم يجب أحدهم للقسمة عبارة في المني والروض مع طلب واحد منهم القسمة لم يجب
الباقيون عليها (قوله) أو كانت الدار لشرة الخ) بهذا موافق لما تقدمه من قوله ولو أراد جمع الخ
الان ما هنا مطلق ويشمل ما قدمه عن بحث بعضهم في تأديده ذلك البحث فإرجع (قوله) كما كانوا
يقتضون به قبل القسمة ولم يتبرأوا مطلق الانتفاع لمعظم التفاوت بين اجناس المنافع أسنى ومعنى (قوله)
كما ذكره أي المصنف (قوله) في حاشي تساوى الاجزاء الخ) أي الانصاء (قوله) فيياظير عبارة النهاية
كأظهر من اطلاقهم (قوله) على أن هذه القسمة افران أي بناء على ما يأتي من أن قسمة الاجزاء
بالاجبار والراضا افران الحق في الاظهر (قوله) وبهذا أي قوله لا يع الخ (قوله) لا يجوز فيها الربوي
اخذ احدا أكثر من حقه عبارة النهاية امتنع ذلك في الربوي إذ لا يجوز لاحد اخذ أكثر من حقه عليه (قوله)
(قوله) فيا في حاشي (قوله) أي في الربوي المضمع بيع (قوله) جميع ما تراخ عبارة في المني وشرح
الاجزاء (قوله) في حاشي فذا القسمة بيع ثبت فيها احكامها من الخيار والشفقة وغير هذا الا لا يقتصر إلى
لفظ بيع أو تملك وقوله يقوم الرضا مقامها في شرط في الربوي التناضح في المجلس وامتنعت في الرطب
والعنبر وما عرفت التناضح أو هو نحو ذلك كما علم من باب الربا وان قلنا أي افران جاز لهم ذلك وقسم الرطب
والعنبر في الافران ولو كانت قسمتها على الصغير غرضا لا غير ممان سائر الثمار فلا قسم على الصغير لان
الغرض لا يدخله وتصح الاقالة في قسمة بيع لا افران (قوله) وفي الرض مع شرحه ما يوافق (قوله) ثم
أيت الخ) الا سلك تقدمه على قوله وتصح قسمة الافران (قوله) ثم رأيت الامام نقل عن الاصحاب الخ) عبارة
الباقي قد نقل الامام عن الاصحاب انما لو تراضوا بالتفاوت جاز وما نازعهم به من أن الوجه الخمر مردود
(قوله) بما ذكره في بيان ما ذكره مجرد حكم بدليل مثل ما هنا (قوله) وهو صريح الخ) ويدفع دعوى
(قوله) وان يكون الخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره في الافلاقة في ذكره هذه المسئلة مع قطع
عن ذلك لأن قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كاتدم وهل المراد هنا قسمة بلا قرعة ثلاثا لخرج
أرضه نصيبه إلى غير جهة ارضه وسيله ما يأتي ان القسمة قد تكون بلا قرعة بأن يراضيا على أن يأخذ
أحدهما دار الآخر الآخر (قوله) مردود بأنه خلاف كلامهم الخ) كأنه ان القسمة لم ترفع العلقه بالكلية

فأيت به مناجع ما مر في باب الربا في متحدى الجنس وعقله وفي قاعدة مدحوة ودرهم وتصح قسمة الافران فيما تعلقت الزكاة به قبل
اخراجهم يخرج كل ذكاهما إلى الديو لا تتوقف حصة تصرف من اخرج على اخراج الآخر ثم رأيت الامام نقل عن الاصحاب انما لو راضيا
بالتنازع جاز نازعهم بان الوجه منه في الافران وليس كالأول كما هو ظاهر ما ذكره وهو وقع لبعضهم ناشئة اجتناب قد صرحوا بجواز
قسمة الثمر على الصغير ولو غطط من نحو بسر وطلب ومنصف وتمر جاف غرضا بناء على أنها افران وهو صريح فيما ذكره

الشرح (الثاني) القسمة (بالتعديل) بان تعدل السهام بالقيمة (كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إثبات وقرب مام) ونحوهما ما يرفع قيمة أحد الطرفين على الآخر كستان (٢٠٤) يعضه تخيل ويعضه عب وداري بعضهما من حجر وبعضهما من لبن يكون الثلث لجدته كالثلثين

الصرحة باناساكت عن الثقاوت (قوله النوع الثاني) إلى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله فعلم إلى المتن وقوله كاعتبه الشيخان إلى المتن وإلى قوله وقع جبر في النهاية إلى قوله وسبقها إلى ولا يمنع وقوله ومر إلى وكانه وقوله وفيه نظر إلى وخرج وقوله واستحسنه إلى لكن قوله هذا إلى ولست أرى أرض وقوله إلى حيث إلى وهل (قول المتن الثاني بالتعديل) وهو قسمان ما يعضه المقسوم شيئا واحدا ما يعضه في شقين فصاعدا فإشار إلى الأول بقوله كارض الخ والى الثاني بقوله ولو استوت الخ اه معنى (قوله ما يرفع الخ) كان يسقى أحدهما بالنهر والاخر بالناضح اه اسنى (قوله كستان الخ) لا ينبغي ما في جملة مثلا لا قبلها عبارة المعنى وشرح المنهج او يختلف جنس ما فيها كستان الخ عبارة الرض وكذا استبان الخ (قوله فيجعل) أى الثلث سهوا هما أى الثلثان سهوا او قرح كمر معنى وشرح المنهج (قوله إن كانت الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج ان كانت أى الأرض لاثنتين نصفين اه (قوله فان اختلفت) أى الانقسام اه معنى (قوله المنتصف منها) أى القسمة اه حش عبارة المعنى من الشركاء اه والى هذا يميل قول الشارح أى قسمة التعديل اه فاقبل (قول المتن فى الاظهر) ويروز اجرة القاسم على قدر مساحة الماخوذ لا مساحة التصيب كما مرث الاشارة اليه معنى وروض (قوله به) أى بالنسوى (قوله لم يجبر عليها) أى قسمة التعديل (قوله فيها) أى الجيد الرضى وفى بعض النسخ فيها بضمير المؤن أى فى الأرض المذكورة وحل كل منها فالأولى حذف قوله فلا يجبر على التعديل كآنى المعنى (قوله فى المنقسم) يمين فإين يمكن قسمته افرادا او تعدىلا اخذا من اظهاره فى موضع الاختار مجرأ بياق قيل قول المتن بالرد فقه الحمد (قوله اذ لم يمكن الخ) مفهومة ان بقاء الاشاعة فى غير الطريق يمنع الاجبار عند امكان الافراز (قوله ولو اقسام بالراضى الخ) عبارة المعنى والروض قبل النوع الثالث ويجبر المنتصف على قسمة علو وسفل من دار او امكن قسمتها لأهل قسمة أحدهما فقط أو على جملة واحد والآخر لاخر والبن بكسر الواحدة ان استوت قوله فقسمة قسمة المتكافئات وان اختلفت فالتعديل اه فإين فيها الاجبار اسنى (قوله كآنى بعضهم) عبارة النهاية كأهو ظاهر اه (قوله ومر) أى فى الفرض وقوله لما يصرح به أى يجوز تلك القسمة (قوله وكأنه انما لم ينظر لبقاء العلقه الخ) أى حيث قالوا ابصحة القسمة مع بقاء الشركة فى السطح ولم يقولوا بفساد ما لوجود الشركة فى بعض الشرك اه حش وكنت عليه السيد مبرهنا ايضا فافهم لك ان تقول ان ما ذكره فى نه الترجه لان الفرض ان القسمة بالراضى وحيد فلا اشكال اذ من المعلوم كأهو ظاهر انه لو كانت الدار مشتركة بين اثنين ما صفة ارادا قسمة نصفها بالراضى وبقاء النصف على الاشاعة لم تنقسم فليتأمل اه ومرأ فاعن المعنى والروض ما يفيد (قول المتن قيمة دارين او حاتونين) أى مثلا لاثنتين بالسوية فطلب أى كل من الشريكين اه معنى عبارة الاسنى أحد الشريكين اه وهذه الصواب الموافق لقول الشارح الاقنى طلب أحدهما اذ لا معنى لتقن الاجبار مع الراضى (قول المتن فطلب جعل كل واحد) أى على الأهام بحسب ما تقتضيه القرعة كاللا يلقى اه رشيدى (قول المتن جعل كل) أى من الدارين او الحاتونين لو احدى بان يجعل له دارا او حاتونا ولشريكه كذلك اه معنى (قوله نعم لو اشترك فى دكا كين الخ) عبارة المعنى ويستثنى من الدارين ما اذا كانت الداران لهما ملك القرية المشتملة عليهما وشركتهما بالنصف وطلب أحدهما قسمة القرية واقتضت القسمة نصفين جعل كل دار نصيبا فانه يجبر على ذلك من الحاتونين ما اذا اشترك الخ قال الجلى وعليها اذا لم تنقص القيمة بالقسمة والام يجبر جرم ما اه (قوله فى دكا كين الخ) أى ونحوها شرح المنهج (قوله صفار متلاصقة مستوية القيمة الخ) أى بخلاف نحو الدكا كين الكبار و الصغار الغير الموصوفة بما ذكر فلا اجبار فيها وان تلاصقت الكبار واستوت قيمتها لصد اختلاف الافراض باختلاف الحال والأبوية كالجلسين اه شرح المنهج (قوله أوجب) يوزل ذلك منزلة الحان المشتغل على البيوت والسكان معنى واسنى (قوله

قيمة فيجعل سهوا هما سهوان كانت نصفين فان اختلفت كنصف وثلث وسدس جعلت ستة اجزاء بالقيمة لا بالساحة فعلم انه لا بد من علم القيمة عند التجزئة (وجبر) المنتصف منها (عليها) أى قسمة التعديل (فى الاظهر) الحاقا للساوى فى القيمة به فى الاجزاء نعم ان امكن قسمة الجيد وحده الرضى وحده لم يجبر عليها كارضين تمكن قسمة كل منها بالاجبار لا يجبر على التعديل كآئنه الشيخان وسبقها اليه جمع مقدمون ولا يمنع الاجبار فى المنقسم الحاجة الى بقاء طريق ونحوهما مشاعة بينهم يمر كل فيها الى ماخرج له اذا لم يمكن افراد كل بطريق ولو اقتضا بالراضى السفل واحد والعلو لآخر ولم يترضا للسطح بى مشترك بينهما كما اتفق به بعضهم ومر عن الماوردى والرويانى ما يصرح به وكأنه انما لم ينظر لبقاء العلقه بينهما لان السطح تابع كالطريق (ولو استوت قيمة دارين او حاتونين) متلاصقين أولا (فطلب جعل كل

لو احدث فلا اجبار لقاوت الافراض باختلاف الحال والأبوية نعم لو اشترك فى دكا كين صفار متلاصقة مستوية قيمة ٧ تتصل ٢ جادعا القسمة فطلب أحدهما قسمة أعيانها: أوجب ان زالت الشركة ٥ قال

قال الجليل الخ) أقره التبايق للمنفى (قوله) وخرج بقوله كل واحد مالوم يطلب خصوص ذلك
 فيجبر المنتفع (أو) استوت قيمة مقنوم نحو (عبد أو ثياب من نوع) وصف واحد فطلب جمل كل واحد كئلاثة احد مستوية كذلك بين
 ثلاثه كئلاثة تساوى اثنان منها واحد بين اثنين (اجبر) لأن زالت الشركة بها لثقة اختلاف الاغراض فيها (أو من) (توعين) أو صفين
 كترى وندى وضافتين شامية ومصرية استوت قيمتهما أم لا وكبدوثوب (فلا) (٢٠٥) اجبار لثقة تعلق الغرض بكل نوع وعند

الرضا بالتفاوت في قسمة
 هي يع قال الامام لا بد
 من لفظ البيع لان لفظ
 القسمة يدل على التساوى
 واستحسنه غيره قال بعضهم
 وهو قه ظاهر لكن نازعه
 البلقين إذا جرى امر ملزم
 وهو القبض بالاختى
 ويكون الزاخذ عند العلم به
 كالموهب المقبوض هذا
 والذى فى اصل الروضة ان
 قسمة الرد لا يشترط فيها
 لفظ بيع ولا تملك وإن
 كانت يما عرفت في الروض
 بما يصرح بان ما عدا قسمة
 الاجبار قال شيخنا في شرحه
 سواء قسمة الرد وغيرها
 لا يشترط فيها ذلك وعليه
 فكلام الامام مقالة
 ولما جرى أرض تناوبها
 بلا اجبار وقسمتها أى
 حيث لم تقرر القسمة نقضا
 فيها كما هو ظاهر وهل
 يدخلها الاجبار وجهان
 وقضية الاجبار في كراه
 القبض الاجبار هنا الا ان
 يفرق بتعدد الاجتياح على
 كل جزء من اجزاء المساحة
 ثم قسيت القسمة إذ لا
 يمكن استيفاءها المنفعة
 ألا بها غلظها هنا وهو
 ظاهر ولم يكشعرا دون

قال الجليل الخ) أقره التبايق للمنفى (قوله) وخرج بقوله كل واحد مالوم يطلب خصوص ذلك
 في القسمة بالاجزاء من قومه دار متفقة الآية الخ) لعولت قسمة الكبار غير اعيان أى بان يقسم كل منها
 اجبر المنتفع ابرادة تصغير من الجبرى (قوله) أو استوت إلى قوله وهو عند الرضى في شرح المبيع الا قوله
 مقنوم هو قوله وصف قوله أو صفين وكذا فى المنفى الا قوله أو ضافتين إلى وكعب (قوله مقنوم) الاولى
 ترك (قوله نحو عيدا الخ) أى كدواب واشجار او غيرهما من سائر العروض اذ معنى (قوله وصف) اقتصر
 شيخ الاسلام والمنفى على النوع وقال الجبرى أى ارباد النواع الصنف بدليل ما ذكره فى أمثلة النوعين لانه
 اصنافه (قوله) كئلاثة اعيد زنجية أى شرح المنفى (قوله كذلك) أى قيمة (قوله) وكئلاثة يساوى
 الخ) بان يكون قيمة احداهما ما هو الاخرين ما ثمانية (قوله) إن زالت الشركة الخ) اما إذا بقيت الشركة
 فى البعض كعبد بين اثنين قبة احداهما نصف قيمة الاخر فطلب احداهما القسمة يختص من
 خرجت له قرحة الحسب بويبقى له ربع الاخر فانه لا اجبار فى ذلك معنى وروض شيخ الاسلام (قوله)
 وكبدوثوب عبارة للمنفى والاسنى أو من جسدناهم بالاولى كعبدوثوب ام (قوله فلا اجبار) أى
 ذلك وان اخطأ وتميز الجبر كتمر جينورى دى وإنما يقسم مثل هذا بالراضى اذ معنى (قوله) وعندى
 الرضى) متعلق بقوله قال الامام الخ (قوله وعرفت في الروض بما يصرح الخ) عبارة مع شرحه يشترط في
 غير قسمة الاجبار وهو القسمة الواقعة بالراضى من قسمة الرد وغيره ما ان تولاها منصوب الحاكم الرضى
 قبل الفرع بعد ما ولا يشترط في القسمة بيع ولا تملك أى التلظ بها وان كانت يما اذ ومنه المنفى
 ما يوقعها (قوله) وهل يدخلها الاجبار وجهان) المعتدل كما يأتى وعليه القياس أنها اذ لم يرضى على
 شيء آخر مالها كم عليها قطعاً لتزاع اه ع ش (قوله وهو ظاهر) بوقال للروض وخلافاً للقبين والمنفى
 كامر (قوله بنحو وقف) أى كوصية معنى واستوى (قوله هذا انما مر الخ) أى فى القصر (قوله كذلك) أى
 دائماً (قوله ان كانت افرازا) كذا فى التبايق وفيها بيان من نسخ الفارح بلا او وهو نسخهم بالواو
 عبارة لقوله ان كانت افرازا او تعدى كذا بالواو وان الخ كاترى مع ان الاجبار لا يدخل غير الافرازا
 والتعديل مع هذا فقد يدل على ان قسمة القصر قد تكون افرازا اه عبارة ع ش قوله ان كانت افرازا أى
 بان كانت مستوية الاجزاء او عبارة الى شدي قوله ان كانت افرازا او تعدى أى خلاف ما اذا كان ردا
 اذا اجبار فيها اه (قوله لانها) أى الشركة فى منفعة الارض (قوله وكالا يصرح الخ) عطف على قوله لانها الخ
 (قوله المنفعة هنا) أى فيها اذا استقامت منفعة الارض بنحو وقف (قوله الوجهان السابقان) لعل مراده
 السابقان في كراه القسبة أى بالزمان والمكان وان اختلفت الكيفية فى الثاني وبعبارة الروض تقسم
 المنافع بما ياتى من مشاهرة وسناتقوله ان يسكن او يروى هذا كما نوافه اذ كان رداً وشدي (قوله)
 النوع الثالث) الى قوله كذا قاله فى المنفى الا قوله لو ما تكن قسمة الى المنفى قوله لو لمها الا حاق الى المن
 وما انه عليه قوله عليه فيظهر فى التبايق الا قوله لو ما به غير رداً قوله لكن المعتدل الى قسمة الوقف
 وقوله ولا رد الى خلاف وقوله وهذه نظير مستثناة وما ائبه عليه (قوله أى كان) يعنى من
 (قوله) وفيه نظر ظاهر وكلامهم كالصرح فيه (ليس فى شمر) (قوله) اجبروا ان كانت افرازا او تعدى
 كذا بالواو وان كاترى مع ان الاجبار لا يدخل غير الافرازا والتعديل (اجنوا ان كانت افرازا) هذا قد

ارحه قاله يظهر انهما ان استقامت منفعتا دائماً بنحو وقف لم يجبر على القسمة أعذا امر من المارودى والروايق لأن استحقاق المنفعة الدائمة
 كليهما فلم تقطع المصلحة بينهما وان لم يستقاما كذلك اجبروا ان كانت افرازا او تعدى بلاوة نظراً لبقاء شركتهما فى منفعة الارض لانها
 بصدد الاقتضاء لا بخلاف شركتهما فى نحو الممرع لا يمكن قسمتها وقا في قسمتها المنفعة هنا الوجهان السابقان ووقع بيع هنا خلاف
 ما تراه فاجنبه النوع (الثالث) القسمة (بالرد) أى التى يحتاج فيها لرد أحد الشريكين لا لآخر مالا اجنياً (بان) أى كان (يكون فى أحد

المتأخرين) ما تبين من الآخر وليس في الآخر ما يتأخر، أدله لا يعدم من من عارج البهيمه (بئر أوشجر) مثلا (لا يمكن قسمته فهد من باخذة قط قيمته) أي نحو البئر والشجر فإذا كانت قيمة كل جانب الفاقية قيمة البئر الفارد من أخذ جانبها خسرنا نقبل وما اقتضته عبارة الرخصة كاصلها والمحرر من رد الالف خطأ اه وصوابه مرادو ما حكم قسمته مرادو لا يطلب أحدهما الرد الآخر التمديل واجب من طلب قيمة الاجار والاشترط اتفاقهما (٢٠٦) على واحدة بينهما (ولا اجبار فيه) أي هذه النوع لا تدخله ما ذكره كفيه هو المال المردود

(وهو) اى هذا النوع وهو
 قسمة اُرد (بيع) لوجرد
 حقيقته وهو مقابلة المال
 بالمال فثبتت أحكامه من
 نحو خيار وشفعة نعم لا يشتتر
 للفظ نحو بيع أو عليك
 وقبول بل بقرم الرضا
 مقامهما ولها الاضاق
 على من يأخذ بنفسه ويرد
 وإن يحكا القرعة لورد من
 خرج له (وكذا التعديل)
 اى قسمته بيع (على
 المذهب) لأن كل جزء
 مشترك بينهما وإنما دخلها
 الاجبار للحاجة (وقسمة
 الاجزاء) بالاجبار والراضى
 (افراز) الحق اى يبين
 بها ان ماخرج لكل هو
 الذى ملكه كالتى فى الدمة
 لاثنين الا بالقبض (فى
 الاظم) اذ لو كانت يعمالا
 دخلها اجبارا لما جاز فيها
 الاعتدال على القرعة كذا
 قالوه وهو مشكل لأن
 فسمه التعديل بيع وقد
 دخلها الاجبار وجاز
 الاعتدال فيها على القرعة
 وجوابه ان كلا منهما لا
 انفرد بعض المشترك
 بينهما صار كانه باع ما كان
 له ما كان للاخر ولم نقل

ولاد فيهما من المالكة وان كان فيلارد من ارباب الوقت بخلاف ما اذا كانت يماها (٢٠٧) تمتع مطلقا فيلارد من المالكة لانه جئذ

ياخذها من ملكه جردا من الوقت هو ممتنع وان نازع في ذلك السبكي وغيره سواء اكان الطالب المالك أم الناظر الموقوف عليهم وفي شرح المذهب في الاضحية إذا اشترك جميع في بدنة أو بقرة لم يجر القسمة ان قلنا انها يبيع على المذهب وهذه نظير مستثنى من اربابه تمتع مطلقا لان فيه تغييرا لشروطه نعم لان من مباحة رضوا بها كلهم لا تغيير فيها لعدم لومها وجزم الماوردي بان الوقت لو تعدد جازت القسمة كما في قسمة الوقت عن المالك واعتمده البقيني وعليه فيظهر ان علمه حيث لارد فيها من احد الجانبين لاستانامه حيث استبدال جرد وقت بجزء آخر وقت وهو تمتع مطلقا وبقر بين هذا وما مر في قسمة الوقت عن المالك من جواز رد ارباب الوقت لانه لا يلزم عليه ذلك يؤخذ من هذا ان الوقت لو تعدد واحد الموقوف عليهم جازت افراد بشرط عدم الرد من احد الجانبين هنا ايضا لاستانامه الاستبدال ولو مع اتحاد المستحق بخلاف ما لو تعدد الموقوف اختلف الموقوف عليهم فلا يجوز مطلقا لان فيها تغيير لشروطه ووقع لبنيها في شرح الروض ما يخالف ذلك الوجه ما

(قوله ولا رد فيها الخ) سألني تصوير افراد فيردهم سه (قوله مطلقا) أي سواء كان فيلارد مالا (قوله) أو فيلارد من المالكة عبارة الروض وشرحها افراد فيلارد من المالكة او من هنا يظهر ان الرد يتصور مع الافراد ايضا أي بان يحمل الثلثان جزءا من الثلث مع ما يجمع اليه جزءا إذا كان الاشتراك بالمناصفة وتقدمت الاشارة إلى انه يتصور مع التمديد أيضا اهـ وم تقدم عن الرشيدى ان جمع صور التمديد يتناقض في الرد (قوله سواء اكان الخ) اجمع لكل من متعلق بالاستثناء ومفهومه (قوله وفي شرح المذهب) عبارة النهاية في المجموع قوله لم يجر القسمة الخ فيه توقف اذا قلنا ان حكم البدنة أو البقرة من المشابهات فقسمة ما بالاجزاء هي ما يراه قال في باب الاضحية ما فاصه هم يقتسمون اللحم بتاعله انها افراد وهو ما صحه في المجموع وعلى انها يبيع تمتع القسمة اهـ وعبارة المثنى والهاية هناك ولهم قسمة اللحم لان قسمة نفسه افراد اهـ (قوله وبين اربابه) عطف على قوله من المالك (قوله يمتنع) الاولى التام (قوله مطلقا) أي افراد او ما اهـ عش (قوله لان فيه) أي في تقسيم الوقت بين اربابه (قوله تغيير الشرط) كان معنى ذلك ان مقتضى الوقت ان كل جزء يبيع الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض ببعض اهـ سم (قوله نعم لان من مباحة الخ) بوجهها ما لو اكان المثل صالحا لسكنى ارباب الوقت جميعهم فراضوا على ان كل واحد يسكن في جانب مع بقاء منفعة الوقت مشترك على ما شرطه الوقت اهـ عش وتقدم عن المثنى والروض مع شرحهما اهـ زيادة بسط (قوله وجزم الماوردي) إلى قوله وعليه عبارة النهاية وشرح الروض قال البقيني هذا اذا صدر الوقت من واحد سيل واحد ان صدر من اثنين قد جزم الماوردي بجواز القسمة كما يجوز قسمة الوقت عن المالك وذلك أرجح من جهة المثنى وانت به اهـ وكلامه في البقيني متدافع فيها اذا صدر من واحد على سبيلين او عكسه الا قرب في الاول بمقتضى ما قاله الجواز في الثاني صدمه اهـ وفي المثنى ما وافقها يأتي في الشارح ما عاله قال الرشيدى قوله فان صدر من اثنين صادق بما اذا تعدد السيل وبما اذا اختلفا نظر مع قول الشارح الا في ان كلامه متدافع في ذلك اهـ رشيدى (قوله بان الوقت لو تعدد الخ) واختلف الموقوف عليهم ايضا اخذنا ما ياتي (قوله من احد الجانبين) أي من الموقوف عليهم (قوله مطلقا) أي يما افراد (قوله يؤخذ من هذا) أي من الفرق (قوله) لاستانامه أي الرد (قوله مطلقا) أي مع الرد وبوجه (قوله) هو وقع لبنيها في شرح الروض الخ بوجه بعد سوق عبارة شرح الروض الما اذا ما ناصح هو فيلارد فيها إذا اتحد الوقت تعدد الموقوف عليه والمنع في عكس ذلك وذلك عكس ما قاله الشارح اهـ ولعل الاقرب مدر كما قاله الشارح دون شرح الروض وانما اهـ النهاية المثنى (قوله والوجه ما قرره) خلافا للنهاية المثنى كاسر (قول المتن بشرط الخ) أي إذا كان هناك قرعة اهـ شرح المنهج ويأتي في الشارح ما يشبهه (قوله باللفظ) إلى قوله لم يجره حامس لستان في النهاية لا لفظ قبل الثانية وقوله على الخ حاصل ما يتدفع (قول المتن بعد خروج القرعة) أي وقيله روض وشيخ الاسلام معنى (قوله فاشترى الى التراضي بعده) أي قبله شيخ الاسلام معنى (قول المتن) (قوله ولا رد فيها من المالكة) ما وجه هذا التتميد ان الافراد لا رد فيها ثم رأيت الحاشية الآية أول الصفحة الاية (قوله) أو فيلارد من المالكة الخ عبارة الروض وشرحها افراد فيلارد من المالكة اهـ من هنا يظهر ان الرد يتصور مع الافراد ايضا أي بان يحمل الثلثان جزءا من الثلث مع ما يجمع اليه جزءا أيضا إذا كان الاشتراك بالمناصفة وتقدمت الاشارة إلى انه يتصور مع التمديد ايضا (قوله جازت افراد) كان المراد حال قسمة ما يخص احد الوقتين عما يخص الاخر وحيث يظهر انه لا يلزم تغيير شرط الوقت لان كلام من الحصين للموقوف عليهم (قوله لان فيها تغيير الشرط) كان مع ذلك ان مقتضى الوقت ان كل جزء منه يبيع الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض ببعض (قوله) هو وقع لبنيها في شرح الروض الخ عبارة شرح الروض بعد نقله اعتمادا على البقيني ما قاله الماوردي ما نصح وكلامه أي البقيني متدافع فيها اذا صدر من واحد على سبيلين او عكسه الا قرب في الاول بمقتضى ما قاله الجواز وفي الثاني عدمه اهـ هو فيلارد الجواز

قرره (وبشرط في) قسمة (الرد الرضا) المذهب (مد خروج النزع) ما يبيع وهو لا يحصل بالتعريف ان الرضا عدمه

من جهة الحكم لانه لو اقرتم نقض لم يثبت الزكشي معهما عليه رجاء ان يثبت حقه فيرد الاجر قريه م كالو قال قاض غلط في الحكم او
تقدمت الحيف (ولو ادعاه في قسمة تراض) في غير روي بان نصبا لها قاسما او انقبا بانقسم لهما ورضيا بعد القسمة (وقلها مع) بان كانت
تعدلا او ردا (فالاصح انه لا اثر للنقض فلا قسمة لهذه الدعوى) وان تصق النبي ان رضيا صاحب الحق بتركه فصار كالو اشترى شيئا ورضي فيه اما
روي يثبت غلط في كيه او ردها قسمة (٢١٠) باطلا لا محالة لربا (قلت ان قلنا افرا) بان كانت بالاجراء (نقض ان ثبت) بحجة لانه

لا افرا من تنافوت
(والا) يثبت (يفلح)
شريكه واقه اعلم نظير
ما في قسمة الاجبار ولو
اقر ا بصة القسمة وان
كلا تسلما معصية ثم ادعى
احدهما ان شريكه تعدى
باخذ اكثر من حصته لان
الحديث اقول المدعى عليه
بل الحد هذا اخص هذا
بما رواه الحد الاول والمدعى
ما بين الحدين على نسبة ما
كان بينهما قبل القسمة لان
الاصل الاشاعة فرجع
اليها عند التنازع حيث
لا مرجع كذا جزم به بعضهم
فان قلت ينافي هذا قول
الروعة ولو تقاسمنا تازعا
في قطعة من الارض فقال
كل هذا من نصبي ولا مرجع
تحالفا وفسخت القسمة
كالتبايعين ورجع ابو حامد
باليدان وجدت لان الآخر
بدعي غصبه والاصل عدمه
قلت المافاة ظاهرة لولا
اعتراف كل في تلك كان لا
تسلم ما ينصه ومع ذلك
فان الذي يحقه في تلك مافاة
الشيخ ابو حامد من انه لا
يقبل قول من ادعى تعدى

نقضت القسمة في حقه دون حق غيره من الحالين ان حلف خصمه اه (قوله نعم بحث الزكشي الخ)
عبارة الغنى والروض مع شرحه وان اعترف بالقسم وصدقه فنقض القسمة فان لم يصدقه بان كذبوه
او سكتوا لم ينقض ورواها لاجرة كالفاضي يعرف بالنظر والحيث في الحكم ان صدقه المحكوم له ورواها ل
المحكوم به بل ان المحكوم عليه لا فلا وغم الفاضي للمحكوم عليه بدل ما حكم به موقول القاسم في حصة الاجبار
حاله ولا يثبت قسمة كقول الفاضي وهو في محل ولا يثبت حكمة فيقبل ولا يقبل بل لا تسلم شهادة لاحد
الشريكين بان يطلب اجرة اذا ذكر فله اه (قوله رجاء ان يثبت حقه) لعل المراد بثبوته باقراره لانه
هو الذي يرتب عليه الغرم اذ لو ثبت بالينة فنقض القسمة فلا غرم ويولد على هذا نظيره بمسنة الفاضي
اه شديدي (قوله وغرم) اي بدل ما نقص من سهم المدعى كامر اعا عن الغنى والروض مع شرحه (قوله كا
نو قال الخ) رابع للمطوف قطع (قول المتن ولو ادعاه) اي الفاضل والحيث اه معنى (قوله في غير روي)
سيد كثره (قوله ورضيا) رابع للمطوف عليه ايضا (قول المتن لا اثر للنقض) اي او الحيف اه شيخ
الاسلام (قوله لرضيا صاحب الحق بتركه) هذا في بدل يصرح بما قدمناه عن العنا في انه لا بد في القسمة
بتراض ان يعمل كل من الشريكين ما صار اليه قبل رضاه (قوله حتى غلط) اي او حيف اه معنى (قول
المتن قلت) اي قال الرافعي في الشرح وقره ان قلنا افرا فنقض ان ثبت بحجة الخ هذا الحكم يؤخذ من
اقتصار المهر على التفرع على الاصح فصرح به المصنف ايضا اه معنى (قوله ولو قاسما) الى قوله
قلت في الغنى والروض مع شرحه (قوله في قطعة الخ) اي او يثبت اسنى ومعنى (قوله ولا مرجع) عبارة
الروض مع شرحه الغنى ولا يثبت لهما او لكل منهما يثبت اه (قوله ورجع ابو حامد باليد) اي يفلح ذو
اليد ورضي ومعنى (قوله ان وجدت) اي ان اخص احدهما باليد يا تازعا فيه اه اسنى (قوله ومع
ذلك) اي الاعتراف (قوله من انه لا يقبل قول من ادعى تعدى صاحبه الخ) اي يفلح المدعى عليه ذو اليد
كامر عن الروض والغنى انما (قول المتن بطلت فيه) اي القسمة في البعض المستحق (تليه) لو تقاسمادارا
وبما في قسم احدهما والآخر يستغرق الى نصيبه من باب يفته الى شارع فنه السلطان لم تنسخ
القسمة كاقاله الاستاذ خلا قال ان الصلاح ولا يقاسم الى محجوره بنفسه ولو قلنا القسمة افرا كاصرحوا
به في اذا كان بين الصبي وليه حيلة اه معنى (قوله والظاهر) الى قوله ولو بان في الغنى (قوله انه يصح
الخ) قوله يطل الاولى فيها التانيث (قوله واطال الاسنى الخ) ومع ذلك فالعندما اقتضا المصنف
اه معنى (قوله فان كان بينهما) هذا حل معنى والافسوا حال كائن انما الى الغنى (قول المتن بطلت) اي
تلك القسمة (تليه) اراد يطلانها بطلان ظاهر او الا فلا استحقاق بان لا قسمة واستثنى ان عبد
السلام مالو وقع في النعمة عين لمسل استولى الكفار عليها ولم يظهر امره الا بعد القسمة فكذا لصاحبها
ويعوض من وقت نصيبه من خمس الخس ولا تنقض القسمة ثم قال هذا ان كثير القسمة كانوا قبلها
كثرة فينبغي ان تنقض اذا عرفت اعادة اه معنى (قوله جرى منها ما مر الخ) اي يفلح القلع بما ناولا
يرجع بما انفق قال ع ش فليراجع فانه خلاف الاستدراك التي انما (قوله نحو القلع) اي كالقطع اه
ظهور وروده والاحتياط الى مخالفة الظاهر سيد ا دفعه في غاية التسف

صاحبه بتقديم الحد (ولو استحق بعض المقسم شائنا) كالربع (بطلت فيه) في الباقي خلاف تعريض الصمة) والاظهر نهاية
منه انه يصح ويتخير كل منهم قبل يطل في الكل واطال الاسنى في الاتصاره (أو) استحق (من التصيين) شيء (معين) فان كان بينهما
(سواء بقيت) القسمة في الباقي اذ تراجم بين الشريكين (والا) يكر سواء بان اخص واحد التصيين او جميعا لكن في أحدهما اكثر
(بطلت) لان ما يبق لكل ليس قدر حقه بل يحتاج احدهما الى الرجوع على الآخر ونمود الاشاعة ولو بان فساد القسمة قد انقضى ووزع
اه بني مثلا احدهما او كلاهما جى هنا امر فاذا بان فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الوجه انه لا يلزم كل شرك هنا من ان نحو العلم

فلا بد أن يكون من أهل الدين على غير دينهم إلا المسلمون فأنهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم من غيرهم وقوله تعالى وأخرون من غيرهم أي من غير دينهم
أو منسوخ بقوله وأشهدوا ثوبى عدل منكم لأن من غيرهم لنقصهم من محمل تامل لولاية مطلقا ولا صوابا ويجنون أجماعا ولا فاسق لهذه الآية
وقوله من تزعمون هو ليس ببدل ولا مرضى واختار جمع منهم الأذرى والغزوى وآخرون قول بعض المالكية إنه إذا قُدمت العدلة القوم
التسقى قضى الحاكم بشهادة الأئمة (٢١٣) فالأئمة الضرور وقورده ابن عبد السلام بأن مصلحته بما رخصها فسد المذهب وعليه ولا أحد

شهادة أهل دين (الخ) مراده بهذا دفع ورود هذا الحديث الدال بمفهومه على قبول شهادة كل أهل دين على
أهل دينهم رشدي (قوله أي غير عشرين) أي معناه من غير عشرين نكر المراد بهم غير الأحرار واليهود والفرس
ليوافق ما يأتي من قبول شهادة الأخت لا أخيه قاله ع ش ور وعليه أنه لا يظهر حيث الطعن في الآية قاله الراد
بالعشرة الأربعة وبغيرهم إلا جانب (قوله أو منسوخ) أي أو المراد به غير المسلمين لكنه منسوخ عن
(قوله ولا من فيرق) أنظر وجه علمه على ما قبله عبارة المعنى مع المتن حرروا بالدار فلا قبل شهادة رقيق
خلافا لحلوله مبعضا ومكاتبه أم هم رأيت قال الرشدي هو له ولا من فيرق قاله الصواب حذف للفظ لا في
هذا وفيما بعده لأنه من جملة الأنداد التي هي مدخول لا وليس معادله أم (قوله لنقصه الخ) عبارة الأئمة
كأثر الرأيات أذ في الشهادة فهو ذوق على العير وهو نزوع لولاية أم (قوله مطلقا) أي عدلا كان أو غير
عدل قنا كان أو مديرا أو مبعضا مالية كانت لولاية أو غير ما عن (قوله ولا ص) إلى قوله واختار المعنى
(قوله وهو ليس الخ) أي الفاسق (قوله شهادة الأئمة الخ) أي ديننا عن (قوله نارضها فسد المذهب
عليه) لكن رعاية تلك المصلحة قد تؤدي إلى تعطيل الأحكام فخرج منها على المذهب ضرر لا يعتدل
لأن القرض تضرر العدول أم ع ش وقوله تلك المصلحة له ع ش عن المفسدة (قوله ولا حد ورواية الخ)
لعل اللام بمعنى عن (قوله أنه يكتفى الخ) يدل من رواية (قوله ولا يغير ذي مروءة) إلى قوله لنقصه في المعنى
(قوله فاضع ما شئت) أي صنعه (قوله وياق) أي في المأثم (قوله وادنى) أي في القوامه ذلك أقطعت
أقده وأقوم للشهادة قوا أدنى أن لا ترتأ (قوله فاسق) أي قوله لم يجنون ولا فاسق هذا على رجوع ضمير
ذكره إلى قوله ولا يجوز عليه بسفه كاهو الظاهر وأما على احتمال رجوعه إلى قوله لرشيد فالمراد بجامر
قول المصنف مكلف عدل (قوله أنه مكلف) أي وصرف ما لم يحرم لا يستلزم التسقي ع ش (قوله كاتاني)
أي في الاسم والأصغر والمراده بهذا الاعتذار عن عدم اشتراط السمع والبصر من الرشدي (قوله ومن
فيه يظهر أنه لا يجوز الشهادة بالمعنى) فلو كانت صيغة اليعم متلانا للبايع بعت من المصترى اشترت
فلا يبعد الشهادة إلا إذا قال أشهد أن التام قال بعت من المصترى قال اشترت بخلاف ما لو قال أشهد أن هذا
اشترى من هذا فلا يكتفى فيه فانه يخلط فيه كثيرا ع ش وفيه وقفة بل ما يأتي عن شيخ الإسلام الغزوي
كالصريح في الجواز ظهرا (قوله لصيقها) أي الشهادة (قوله قد يحذف أو غير) أنظر لو كان قتيها موافقا
للمذهب الحاكم لعل يجوز له الشهادة بالمعنى وقضية هذا التعليل نعم فليراجع رشدي (قوله قبل) لا النسب
التيبة أو التائيت (قوله لم يقل) أي في هذه الأخيرة ع ش (قوله ويجري ذلك) أي عدم القبول وقوله فلا
يكتفى أي ما لم يرجع أحدهما ويشهد بما قاله الآخر أخذ ما يأتي ع ش عبارة الرشدي قوله ويجري
ذلك أي عدم التطبيق فارجع وشهد بما شهد به الآخر قبل وقوله فلا يكتفى لعل هذا فيما إذا شهدا
على إنشاء الحكم بالثبوت لا على إقراره بذلك حيث يتصور الاتفاق بين هذا وما قبله أم وعبارة قسم
قوله فلا يكتفى قد ينظر فيه بأن إبدال فلا تبيده أو بالمكن لا يمنع في الحكاية كما يعلم من النحو فلا منافاة
بينهما أم ع ش قول هذا النظر يجري فيما مر آنفا أيضا فليس ذلك بدون هذا ترجيح بل مرجح (قوله

رواية اختار ما بعض أئمة
مذهبه أنه يكفي ظاهر
الإسلام ما لم يعلم فقول
غير ذي مروءة لأنه لا يلاء
له ومن لا يلاءه يقول ما
شاء الخبر الصحيح إذا لم تستع
فاصنع ما شئت وياق تفسير
المروءة قولهم لفرقه تعالى
وإدنى أن لا يرتأ بما هو الرية
حاصلة بالتميز لا آخر من وزن
فيه أشارت بكل أحد لانها
لا تخلو عن احتمال ولا يجوز
عليه بسفه لنقصه اعتراض
ذكره بأنه أمانا فاض عقل
أو فاسق فامر يقضى عنه
ويرد بان قص عقله لا
يؤدي إلى تسببه مجنونا
ولا مفضل ولا أصغر في موعود
ولا أعنى في مبصر كما يأتي
ومن التيقض ضبط الفاظ
المشهد عليه عروفا من
غير زيادة فيها ولا نقص
ومن فهم يظهر أنه لا يجوز
الشهادة بالمعنى ولا تقاس
بالرواية لصيقها لأن المدار
هنا على عقيدة الحاكم لا
الشاهد قد يصدق أو يغير
ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر
عند الحاكم نعم لا يبعد جواز
التصريح بأحد الدين عن
الآخر حيث لا يهاجم

كما يشير لذلك قولهم أو قال شاهدك أو قال قال وكلته أو قال الآخر فوض إلى أو أنه قبل أو قال واحد قال وكلت وقال
الآخر قال فوضت إليه لم يقل لأن كلا استدلاله لفظا ما في الآخر وكان القرض من أنها اتفاقا لتمام اللفظ الصادر منه أو فلا مانع أن كلا
سميع ما ذكره في مرقوم يجري ذلك في قول أحد هما قال القاضي ثبت عندى طلاق فلانة والآخر قال ثبت عندى طلاق هذه فلا يكتفى بخلاف
قول واحد ثبت عند طلاق فلانة وآخر ثبت عنده طلاق فلهو هي تلك فانه يكتفى اتفاقا بغير أي شيخنا كالغزوي قال في تعليق الشهادة ولو شهد
واحد باقرار بانه وكفه في كذا وآخر باقراره بانه أذن له في التصرف فله واسطه علمه فوضه إليه لفت الشهادة لأن النقل بالمعنى كالنقل

بالله ظهرا لم يشهدا كذلك في إله قد اوشهدوا وبانه قال وكذلك في كذا وآخر بانه قال سلطتك عليه او فوضته اليك اوشهدوا احد باستيفاء الدين والاخر بالابرار منه فلا يفتقان اده قوله النقل بالمعنى كالنقل باللفظ يتعين حله على ما ذكره من أنه يجوز التصديق عن المسلموع بمراده المساوي له من كل وجه لا غير ويقتول وكان الغرض من إله آخره قوله لو شهدوا واحد (٢١٣) بيع وآخر بالقران بغير يفتقار لرجوع أحدهما وشهد بما شاهده

بخلاف ما لو شهدا كذلك في العقد أنظر ما مراده به ريشدي أقول وقد يصور كلام شيخ الاسلام الغزالي بأن شهدا أحدهما بانه قال بمتك هذا بكذا واخر بانه قال ملكتك هذا بكذا (قوله اوشهدوا واحدا) لعل الاول كان شهدا لانه التوكيد من العقد (قوله يتعين حله) أي كاتد له امتلته ريشدي (قوله فتصليهم هذا صريح) إن أراد صريح فيأذره باطلا فله فعل نظير صريح أو كالصريح فردده وإن أراد أنه صريح فيه بعد تصديده بالرجوع من أحدهما فهو كذلك والامر حثوا واضع لا غير عليه فليتلل سيد عمر (قوله أن عمل قوله) أي من رجوع منهما (قوله ولو شهدوا واحد) بالفين (الخ) لعل الدعوى بالفتن تصحيح الشهادة بالالف الثاني نظير أجمع ريشدي (قوله لفتنافية) أي فيها اتفاقا عليه من العينين عش (قوله ولو أخبر عدل (خ) لعله عدل رواية إذ المدار على ما يوجب على الفتن صدقة كما يعلم من قوله إن ظن صدقة بل قياس النظائر ان الفاسق كذلك نظير أجمع ريشدي (قوله المنع) أي منع الترك (قوله وبعضهم الجواز) اعتمده النهاية بعبارة ولو أخبر الشاهد عدل بما يفتقار به جازله اعتاده إن غلب على ظنه صدقه ولو لا فلا كما يؤخذ ذلك من قول الوالد رحمه الله تعالى لو أخبر الحاكم برجوع الشاهد فان ظن صدق الخبر توقف عن الحكم وإلا فلا أو يؤيده الخبر المتقدم عن الاسن والمغني (قوله والذي يشبهه) لا يكتفي (خ) خلافا للنهاية والله كاسر انما (قوله لان الشهادة (خ) قد يقال هذا دليل عليه لاه (قوله جاز) أي ترك الشهادة وقد يقال مقتضى الشرط الوجوب إلا ان يقال أن ذلك جواز بعد الاستماع فيشمل الوجوب ثم رأيت في عش كل من السؤل والجواب المذكورين (قوله لومه أن يخبره) أنظر ما قد تقدم مع أمموأخذ ما قرأه في حاشية الشيخ عش ما لا ينبغي ريشدي جاز بمرقة ذلك أن الحاكم كثر في بيان الحق لاحتمال ان المشهور عليه اقرنا بيا أو طنا بقا الحق مع كونه في الواقع غير ثابت اده وياتي قبيل الشرط الرابع من شروط الاداء ما يبيد ان لا يجوز ذلك الشاهدان يشهد بالآخر إلا ان قلنا القائل بان الاقرار ارفاء لذلك لا يخاربه راجسه (قول المتن وشرط العدالة) أي تحققها اجتباب الكبار والمراد بها بقرينة التمايز بالاية غير الكبار الاحتضاد التي هي البدع فان الراجح قول شهادة أهلها ما لم تكفرهم كما سياتي بانه اسن ومغني (قوله وما في معناها) أي معنى الكبيرة (قوله كل جرعة (خ) الاولى إسقاط نقطة كل وقوله بقلة أكثر اثبات تركها (خ) أي قلته اعتنا به بالنسب ريشدي (قوله ورقة الدابة) عطف تفسير عش (قوله لشمولة (خ) لعل اللام بمعنى مع وقوله ايضا أي كشمولة الكبار والاولى أن يذكر عطف قوله الاتي (قوله لان أكثره لاحد) أي لانهم عدوا الربوا كل مال اليتيم وشهادة الور ونحوهما من الكبار ولا حد فيها أسن ومغني (قوله أو بما في (خ) الاولى بما في (خ) قوله ما في عهد شديد (خ) اختار التباين والاسن والمغني هذا الحد مما قاله الاول لا يقتضي في ذلك الحد عدم كبره كبر ليس فيها ذلك كالظهار (خ) قال عش أي لجواز ان المراد ان كل ما في عهد شديد كبيرة وان ما ليس فيه ذلك فيه تفصيل اده وقال الريشدي أنظر ما وجه عدم القدح وما في حاشية الشيخ عش رد عليه أن الحد لا بد أن يكون جامعا اده (قوله ليس فيه ذلك) أي الوعد الشديد (قوله كما يثبت ذلك) أي عدم جامعة الحدن الاخيرين وعدم مانية الاخير (قوله لم تعداها (خ) عبارة المغني هذا ضبطها بالحدو اما بالعد فاشياء كثيرة قال ابن لا يمتنع في الحكاية كما يعلم من البحر فلا منافاة بينها (قوله وعليه يعمل جزم بعضهم) بأنه لو أخبر الحاكم برجوع الشاهد (خ) ولو أخبر الشاهد عدل بما يفتقار به جازله اعتاده إن غلب على ظنه صدقة وإلا فلا

خالفه لومه أن يخبر به (وشرط العدالة اجتباب) كل كبيرة من أنواع (الكبار) لأن تركب الكبيرة فاسق وهي وما في معناها كل جرعة تؤذن بقلة أكثر اثبات تركها بالنسب ورقة الدابة يؤخذ الصلوة ايضا الصغار الحسة وللأصراع على صغيرة الاتي اشمل من حدما بما وجب الحد لان أكثره لاحد بمر ما في عهد شديد بنص الكتاب والسنة لأن كثير اعماده كبر ليس فيه ذلك كالظهار أو كل لحم الخنزير وكثير اعماده وصفاته فيه ذلك كالفية كاتبت ذلك كله مع تعداها على وجه مبسوط بحيث زادت على الاربعائة ومع أدلة كل

عباس هي الى السبعين اقرب وقال - جبريل - انها الى السبعائة اقرب أي باعتبار اصناف أو انواعها وما
 عد ذلك من المعاصي فن الصائت ولا يباس بذلك من النوعين فن الاول تقديم الصلاة أو تأخيرها عن
 وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة وتذيان القرآن والباس
 من رحمة الله ومن حكمه تعالى والقول عمدا أو شبه عمد وانقر من الزحف واكل الربوا واكل مال اليتيم
 والافطار في رمضان من غير عذر وعقوق الوالد ولو انا والوط وشهادة الزور وشرب الخمر وان قتل
 والسر والقتل والغصب وقيد جماعة بما يلزم مع ما قاله ثمانية عشر في السرقة كتمان الشهادة بلا عذر وضرب المسلم
 بنهي حتى يقطع الرحم والكذب على رسول الله ﷺ عمدا وسب الصحابة أو أخذ الرشوة وأما الفرية فان
 كانت في اهل العلم وحملته القرآن فهي كبيرة كما جرى عليه ابن المقرئ والاصغر من الصفات النظر المحرم
 وكذب لا بدعي ولا ضرر والاشراف على بون الناس ومجر المسلمين فوق الثلاث وكثرة الخصومات
 وإن كان محمدا إلا ان رأي حق الشرع فيها أو اعتكف في الصلاة والباحة شق الجيب في المصيبة والتختر في
 المشي والجلوس بين المساكين إياها لم يجرى بها جرم صبيان ونساء يثقل تنبيههم المسحود واستعمال
 نجاسة في بدن أو ثوب لغير حاجة أو زاد الروض مع شرحه على ذلك مع تعذيب البصنة واجسه (قوله وما قيل
 فيه) أي الكل وقوله وبحت حمل الخ مطوقان على أدلة كل (قوله وما ورد فيه) أي حمل موردي الفرية (قوله
 على غير الفاسق الخ) أي وإن لم يكن من أهل العلم وحملته القرآن عبارة شرح الروض ومن الصفات شية
 للفسقة واستماعها بخلاف المعلن لا يحرم غيبته مما أعلن به وبخلاف غير الفاسق فيبني أن تكون
 غيبته كبيرة فجرى عليه المصنف أي ابن المقرئ كما صرح في الوقع في أهل العلم وحملته القرآن كما ورد على ذلك
 بحمل ما ورد فيها من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما نقله القرطبي وغيره من الإجماع على أنها كبيرة
 وهذا التفصيل أحسن من إطلاق صاحب العدد أنها صغيرة وإن قلنا الأصل عنه وأقره ما جرى عليه المصنف
 وقوله واستماعها أخص من قول الأصل والسكوت عليها لأنه قد يعلها ولا يسها أو يحذف (قوله
 بخلافه) أي الفاسق (قوله في كتاب الخ) متعلق بقوله من ذلك الخ (قوله المتن الأصرار الخ) أي بان يضي
 زمن يمكن فيه التوبة ولم يثبت قاله شيخنا المزي وقال عميرة الأصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها
 والأرجح أنها لاكثر من نوع أو أنواع قال الرافعي وقال الزركشي والحق أن الأصرار الذي يصير به
 الصغيرة كبيرة أما تكرر أمارا بالفعل هو الذي تكلم عليه الرافعي وأما تكرر أمارا في الحكم وهو الذي تكلم
 فيه ابن الرفعة أنه مجرى (قوله أو صفات) أي قوله وهو صريحان في التوبة لا قوله ففيه يظهر (قوله
 أو صفات) الأولى إسقاطه كافي المغني وشرح المنيع (قوله بان لا تنقلب) كذا في التوبة لا تنقلب وفي هامش
 أصله بخط تليذه عدل الزوف مانصه الظاهر أن لا زائد له وفيه نظر لأن الظاهر أن مراد الفاعل تفسير
 الأصرار المراد المصنف وحيدتين ثابتات لا أو ما حذف لا قائما بما في لو كان المراد تفسير اجتناب
 الأصرار وليس مرادا أنه سيذكر أقول بل يصرح بكون ذلك راجعا للأصرار أو ان البلاء تنمي مع قوله
 الآتي عن التيل (قوله مطلقا) أي أصرها مطلقا لا وظلت طاعة أم لا (قوله أو صغيرة) يعني ودوام عليها
 أخذها مدام أو لا يظهر المغني كالا معنى عبارة تشرح المنيع مع العدل يتحقق بان لهايات كبيرة ولم يصرح على
 صغيرة أو أصرها وظلت طاعة تقيار تكاب كبيرة أو أصرها على صغيرة من نوع من أنواع تنقلب العدالة
 إلا أن تنقلب طاعات المعصر على ما صرح عليه فلا تنقلب العدالة عنه أو عبارة المغني فيار تكاب كبيرة أو أصرار
 على صغيرة من نوع أو أمارات تنقلب العدالة إلا أن تنقلب طاعته معاصيه كما قاله الجبور فلا تنقلب عدلته وإن
 اقتضت عبارة المصنف الانتفاء مطلقا (قائدة في البحر) لو نوى العدل فعل كبيرة عدل الزنا لم يصح بذلك
 فاسقا بخلاف نية الكفر (قوله خلافا لن فرق) أي واشترط الدوام على نوع منها ولو قال أن المنكر من
 أنواع الصفات بدون مداومة على نوع منها ليس بفاسق وإن لم تنقلب طاعته على صفاته (قوله بالنسبة لتعداد
 كما يؤخذ ذلك من قول شيخنا الرطلي وأخبار الحكم يرجع الشاهد فان ظن صدق الخبر توقف عن الحكم

وما قيل فيه وبحت حمل ما
 نعل من الإجماع على أن
 العية كبيرة وما ورد فيها
 من الوعيد الشديد على غير
 الفاسق بخلافه فان ذكره
 بما لم يعل به صغير في كتابي
 الزواجر عن اقتراف
 الكبائر (و) اجتساب
 (الأصرار على صغيرة) أو
 صفات من نوع واحد أو
 أنواع بان لا تنقلب طاعته
 صفاته فيارتكب كبيرة
 بطلت عدلته مطلقا أو
 صغيرة أو صفات داوم
 عليها أو خلافا لن فرق
 فان ظلت طاعته صفاته
 فهو عدل ومتى استويا
 أو ظلت صفاته فهو
 فاسق ويظهر ضبط
 الغلبة بالنسبة لتعداد

صوره وصوره من غير نظر الى تعدد ثواب الحسنه لان ذلك امر اخر وى لا تعلق له بما نحن فيه مما رايتم بعضهم ضبط ذلك بالعرف ونص المختصر ضبطه بالاظهر من حال الشخص وهذا مرعيان فيما ذكرته ويجرى ذلك في المروءة والمخل بها بناء على اعتبار التلبه ثم كما هنا فان طليت افرادها لم تؤول لادرت شهادته وصرح بعضهم بان كل صغيرة تات بها لا تدخل (٢١٥) في المدعو هو حسن لان التوبه الصحيحه

صوره ما الخ اي بان يقابل مجموع طاعاته في عمره بمجموع معاصيه فيه كافي حشاه بجري (قوله) ثم رايتم بعضهم ضبط ذلك بالعرف) عبارة عنها يقول هذا قريب من ضبطه بالعرف (قوله) وهذا صريحان الخ) فيه نظر لان قضيه الاول عدم اعتبار التبادل بل يكفي عدم العرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وان لم يلاحظ التعداد حقيقه (قوله) ثم (قوله) ويجري ذلك الخ) خالفه النهاية واقروه سم عيارته قوله ويجري ذلك في المروءة والمخل الخ يعني ان لا يلاحظ مع هذا ما سيذكره من البقعي وغيره في الكلام عليها فان جميعه معانيها كما يظهر بالوقوف عليه الوجه انه لا يجري بل متى وجد خمار مبادرت شهادته وان لم يتكرر شرح مراده وعبارة السيد عمر عبارة النهاية والوجه انه لا يجري الخ فليست بل لعل لا زائدة ثم رايتم في نسخة منها بعد كتابه حاصل ما في النسخه الى قوله والادرت شهادته ما صلبه متى وجدته خمارها كفي في ردعها وان لم يتكرر راءه وعليه فليست لازمة (قوله) افرادها اي المروءة وقوله لم يؤول الى الاخل بها (قوله) وصرح بعضهم) الى قوله والوجه في النهاية (قوله) وصرح) الى قوله قليل عبارة النهاية ومعلوم ان كل صغيرة تات منها لم تكبها لا يدخل في العد لا ذهاب التوبه الصحيحه اثرها (قوله) فالعطف صحيح فيه ان القليل المار لم يدع صاحبه عدم محققه وقوله من غير احتياج الى تأويل يتأمل ما المراد بالتأويل والذي مر تقيد لا تأويل يرشدي (قوله) لا ياتى هذا اي تقسيم المعصيه الى الصغيره والكبيره (قوله) قال العمراني) اي في توجيه عدم النافه (قوله) واما الخلاف الخ) الاول التخرج (قوله) والوجه الخ) عبارة النهاية يقول الوجه كالتقصه اخذ الشيخ مان من يعرف اركان او شروط غير الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته ان ذلك كبيره انتهت وكان في اصل الشارع رحمه الله تعالى ذلك فله بما ترى ايدى عمره قاله في قوله غير كبيره بل قد يقال ولا صغيره كما يستلزم الى الفهم من قوله كلامهم سم (قوله) لا تقبل شهادته اي وان كانت صلاته صحيحه حيث اعتقد ان السكل فرض وان بعضها فرضوا الاخره من غير تعيين (قوله) على على غير هذين الخ) اي كان يقصد فرض معنى التلبه (قوله) على ذلك اي على ظاهر افتاء الشيخ (قوله) المتن القبول بفتح اللام وكسر المهملة مقول بالتردد وهو المسمى الآن بالطاوع في عرف العامة عن قول المتن على الصحيح) مقابلة انه مكره وقطعنا بقوله معنى (قوله) لا تقبل شهادته الى قوله قال بعضهم في النهاية الا قوله ومن دعى الى يوم ذلك وقوله هو اوراق فيها صور وروقه واستشكك الى وحاصله (قوله) بالتردد (قوله) وفي بعض المواقف عن العلامة الهمام ابن ناته ما نصه وقد وضع التردد لا زدي من ذلك اساسا وهو اول الفرس الثانيه تنبأ على انه لاحاله الانسان مع القضاء والقدر وهو اول من لم يبق بقيل تردد وشهد وقيل انه هو الذي وضعه وشبهه بقلب الدنيا باهلها فيعمل بيوته التردد في عشر يتابعه شهر السنة وعدد كلامها ثلاثين بعد ايام الشهور وجمع النصين مثلا القضاء والتدور وتقليبها باهل الدنيا فان الانسان يلعبه

ما ذكر كبيره ايضا ولا نظر في حاله والوجه انه غير كبيره لصحة عباداته مع تركه ما افتاء شيخنا بان لم يعرف بعض اركان او شروط نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته فيعتبر حمله غرض هذين التسمين لئلا يلزم من ذلك تضييق العوام وعدم قبول شهاده احد منهم هو خلاف الاجماع القبول بل صرح بامتناع قبول شهاده العامة كما يلزم ما ياتي في قول شهاده الحسبه على ان كثيرين من المتفقه يجهلون كثيرا من شروط نحو الوضوء (ويجزم القبول بالتردد على الصحيح) خبر مسلم من لم يبق بالتردد

والشكر الصحيح فيه صحيح الفكر (٢١٦) ونوع من التذبير ومعتمد الترد الحزرو والتخمين المؤدى إلى غاية من السفاهة والحق قال

فيلج بأسعاف القدر ما يريد وأن اللاعب القطن لا يتأق له ما يتأق لغيره إذ لم يسغه القدر فصار منهم أهل
 الهند الشطرنج اه (قوله فكما تخشى يده وطمع خنزير ودمه) أى وذلك حرام أسنى (قوله وقارق
 الشطرنج) أى قره أن خليا في المعنى الا قوله وعله اليوم من القسم الثاني وقوله الزركشى وغيرهما وقوله
 ومن زعم الى ويجوز (قوله فيه صحيح الفكر الخ) عبارة للمعنى فهو عين على تدبير الحروب والحساب
 اه (قوله الحزرو التخمين الخ) عبارة لأسنى والمعنى ما يخبر به اللبان الى الخصم ونحوه فهو كالزلام اه
 (قوله كالخفة حفر الخ) عبارة للمعنى والاسنى وما الخز هو في فتح الحامد المملو بالز الى قطعة خشب ينفر
 فيها حفر في ثلاثة اسطر يجعل فيها حصى صفار ويلعب بها وتسمى بالملقة وقد يسمى بالاربعة عشر والفرق
 ويه بفتح القافو الرادو يقال بكسر القاف واسكان الراد ان يعطى في الارض عظم مريم ويحصل في وسطه
 خطان كاصليب ويحمل على رؤس الخطلوط حصى صفار يلعب بها قتيها وجهان او جهين كما يقتضيه
 كلام الرافى السابق الجواز ويجرى ان المقرى على انهما كالنرد اه (قوله ومن القسم الثاني الخ) أى
 ما مستنده التخمين ظاهر موثو بلا مال فيحرم ويؤيده التصديق في الحامد ما بعده بالخوض عن الموضوع
 (قوله حصى صفار الخ) عبارة للمعنى لان المدة فيه على ما تفرجه الجرائد الاربع وقال غيره أى السبكى
 بالكرامة اه (قوله ومن ذلك) أى القسم الثاني (قوله وبالخام) (فرج) اتخاذ الخام للبيض او الفرخ
 او الانس او حمل الكتبى الى على اجنتها ما يحو ويكره اللعب به بالظهير والمساخة ولا ترد به الشهادت وروى
 مع شرحه زاد المعنى قال القاضي حسين هذا أى كرامة اللعب بالخام حيث يسرق اللاعب بطور الناس
 قان فله حرم وبطلت شهادته اه (قوله ان خليا عن مال الخ) عبارة للروض مع شرحه فان انضم اليه أى
 اللعب بالخام قار ونحوه ردت الشهادته به كالشطرنج فيها اه (قوله والثاني حمارف الخ) عبارة النهاية
 لكن متى كثر اللعب بالخام ردت به شهادته لمارف من اهله الخ (قوله والتحصي) حلف على خلعهم الخ
 وعلى ماعرف الخ (قوله ويقاس بهم) أى ما مل الخام أى فرد الشهادته فقط ما الجواز قد يحرم ان ترتب
 على اضرار النفس بلا غرض حش (قوله والطاح نحو الكباش الخ) عبارة للمعنى ويحرم كما قال الحلبي
 التحريش بين الديوث والكلاب وترقيص القردود نطاح الكباش والتفرج على هذه الاشياء المحرمة
 واللعب بالصوروب جمع الناس عليها اه (قوله يفتح اوله وكهه الخ) انكر بعضهم فتحه أسنى (قوله لانه
 يلعب الخ) لان فيه صرف العمر الى ما لا يحصى ولان طيارضى الله تعالى عنه يقوم يلعبون به فقال
 ما هذه القاتيل التي اتم لها كفون أسنى (قوله حتى تخرج) أى الصلاة به أى لعب الشطرنج (قوله
 واستشكله) أى التفتيش لعب الشطرنج المخرج الصلاة عن وقتها ناسا (قوله بما جوا به الخ) عبارة لاسنى
 بان فيه تمصه الغافل ثم يقاسه الطرد في شغل النفس بغيره من المباحات وما استشكل به اجاب عنه القاضي
 رضى الله تعالى عنه بان في ذلك استخفاف من حيث اعتماد الخواما القياس المذكور فاجيب عنه بان شغل
 النفس بالمباح الخ بان ما شغلها به متأكروه ومن مهم ما اه وسياق في الصرح رد الجواب الاول (قوله
 ولفظه ان قيل الخ) صحيح كلام الامان الامم والفسق موقوف على التبرع بقوم متفتنى قول الشارح حاصله
 الخ ترتب الامم والفسق على التوبة الاولى ايضا وقد يوجب ما ذكر ليس مطرد بل الناس متفاوتون
 فلم يلزم الانسان ذلك من نفسه فلا وجه لتأنيمو تقسية فيتيقن ان باطال الامر بما يثلب على ظنه من حال
 نفسه بخرقة او غيرها فظن ما لم يرايت قول الشارح الاتي في المباح الكلام الخ وفيه تايد لما ذكر
 قد بره اه سيدهم وسياق عن سم ما يوافقه وعن الروض والمعنى ما يقتضى التكرار وعدم الفسق بالمرة
 من لم يعرف اركان او شروط نحو الوضوء او الصلاة لا قبل شهادته ان ذلك كبيرة ش مرد

الرافى وتوبه ما سأل
 ويقاس بهما كل ما في
 منها من انواع الله
 فكل ما مستنده الحساب
 والفكر كالخفة حفر او
 خطوط ينقل منها واليا
 حصى بالحساب لا يحرم
 وعله في الخفة ان لم يكن
 حسابها تبعا لما يخرج
 الطاب الآتى والاحرم
 وكل ما مستنده التخمين يحرم
 ومن القسم الثاني كارجحه
 السبكى والزركشى وغيرهما
 الطاب حصى صفار ترى
 وينظر لونها ليرتب عليه
 مقتضاه الذى اصطلاحا
 عليه ومن دعه انه يحتاج
 الى فكر ظم يعرف حقيقة
 يوجه اذ ليس فيه غير
 ما ذكرنا من ذلك اجنا
 الكيفية هو اوراق فيها
 صوريه يجوز اللعب بالخاصم
 وبالخام ان خليا عن مال
 والثاني حمارف لاهله من
 خلعهم جلباب الحياء
 والمرومة والتحصي والا
 ردت شهادتهم ويقاس
 بهم ما كثر واشهر من
 انواع حدث من العرى
 وحمل الاحمال الثقيل والنطاح
 بنحو الكباش وغير ذلك
 من انواع السفه والله
 (ويكرهه) اللعب (بشطرنج)
 بفتح اوله وكهه معجما
 وميملا لانه يلعب عن

فهو لا يتركها لعب الا هو ناس قبل بلا يود لعب الذي يورث النسيان فان ما دله وقدره به انه يورث ذلك فلا يستخاف امره حاصله ان الغفلة نضأت من تعاطي اللعب الذي من شاة انه يلجئ عن ذلك فكان كالتصديق وهو يجرى ذلك في كل طوول لعب مكروه مشغل للنفس ومؤثر فيها تأثيرا يستولى عليها حتى تقتل عن مصالحها الاخرى يقال بعضهم بل يمكن أن يقال بذلك في شغل النفس بكل مباح لانه كما يجب تعاطي مقدمات الواجب يجب تعاطي مقدمات ترك مفواته والكلام فين جرب (٢١٧) من نفسه ان اشتغاله بذلك المباح يلويه حتى يفوت به الوقت فاندفع

الاولى مطلقا (قوله لا يتركها) أي لا يفوته (قوله فلا يود لعب الذي يورث النسيان) فيه إشارة إلى أنه لا مصيبة في الاول من ذلك نعم ان علم انه يؤدي النسيان قالوجه تعريه مسموع قوله نعم الخ الموافق لما رافعا عن السيد هو الاظهر قول الروض مع سرحو المعنى وإن القرن به فحش لو تأخير الفريضة عن وقتها عبدا وكذا سهو اللعب هو تكرار ذلك منه فمرام ايضا لما اقرن به ما ترويه الشهادة بخلاف ما إذا لم يتكرر اذ الموافق لصنيع الام وصرح الشارح ببنى حله على ما إذا لم ينطبق على ظنه انه يؤدي للنسيان وانه اعلم (قوله اللعب الذي من شاة الخ) أي يجرى به من نفسه اخذنا مما روي يأتيه تقدم عن السيد هو رسم أن المدار على غلبة ظن ذلك ولو تغير تجربه (قوله كالتصديق) فيه تبيين انه يصدق باخراج الصلاة عن وقتها مرة واحدة لكن نقل عن الشيخ هيمنة انه لا من تكرار ذلك وتوقف في مناهي التكرار رشدي (قوله ويجري ذلك) أي ما تقدم عن الاصحاب (قوله يجب تعاطي ترك مفواته) ان اراد بعد دخول وقت الواجب فبر عليه ان المضي اعبر وإن اراد مطلقا فنجح امره ان التزم قبل دخوله وقت ان علم استغراقه الوقت (قوله ما قبل شغل النفس الخ) أخره الاسني كاسر آخا (قوله وعلى هذه الحالة) أي المذكورة في قوله وكثيرا ما يستغرق فيه لاجب الخ (قوله او ما يشاعته) وفيه أي المعتبر في رسم (قوله في ذمه) أي الشرط في رسم (قوله والاثر الكثير) منها ما رسم عن سيدنا علي رضي الله تعالى عنه (قوله لا يقتضي) أي فانه يصدق على خلاف الاولى (قوله والمعتداته لا فرق) أي وإن ردت الشهادة بالواظفة كما في انما حرّم المروءة فيها كما يأتي في مبثته (قوله نعم) إلى قوله هو من ظاهر في المعنى وشرح التهجج والروض إلى قوله هو لا يندفع في النهاية (قوله مع معتدله) أي لو لم يكره (قوله والاي) أي بان لعب مسموع معتدله تعريه معنى (قوله القاضي الخ) عبارة النهاية في العا لا الخ (قوله تعطى القضاء) له فيها اختص في اعتقاد الخصمين (قوله يلزمه الانكار عليه) أي فكيف يمينه على ما يلزمه الانكار عليه في رسم (قول المتن فان شرط فيه) أي اللعب بالشرط في مال من الجانبين أي على ان من غلب من الجانبين ففعل الاخر كذا معنى (قول المتن فقار بغير الشاف) اللعب الذي فيه ترددين التزم والتمن بغيري (قول المتن فقار بغير) أي ذلك الشرط او المال كما يعلم مما يأتي رشدي (قوله اجماعا) إلى قوله وهو صغيرة في المعنى (قوله بخلافه) إلى المتن في النهاية (قوله بخلافه) أي اشتراط المال (قوله ليذه ان غلب) بنما للمفعول (قوله هو محرم) أي كالاول معنى وشرح الشيخ (قوله وهو صغيرة) أي كالتبعية عبارة المعنى ولا ترد به الشهادة لانه خطا بتاويله أو قال حش نقل عن زواج ابن حزم ان تعاطي المقود الفاسدة كبيرة غير ارجح اه (قوله لكن اخذ المال كبيرة) فيه دليل على انه لا يجب اجرة المثل سم (قوله وعبر بقرار محرم احترازا) فيه تأمل بل التبرير المذكور ظاهر في موافقة اطلاقهم (قوله ما اقرن بالشرط) أي شرط المال لا هو أي الشرط (قوله

(قوله فلا يود لعب الذي يورث النسيان) فيه إشارة إلى أنه لا مصيبة في الاول من ذلك نعم ان علم انه يؤدي للنسيان قالوجه تعريه (قوله او ما يشاعته) أي الشرط في رسم (قوله لا) أي القاضي يلزمه الانكار عليه فكيف يمينه على ما يلزمه الانكار عليه فيه (قوله لكن اخذ المال كبيرة) فيه دليل على انه لا يجب اجرة المثل

(٢٨ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

حرمة يجب الانكار عليه ولو من يعتقد اباحته وهذا يندفع لموقع لبعضهم من التزاع في ذلك (فان شرط فيه مال من الجانبين فقار بغير محرم) اجماعا بخلافه من أحدهما ليذه ان غلب وبمسكة ان غلب فانه ليس بقرار وانما هو عقد مسابقة فاسدة لانه على غير الله قتال ومع كونه ليس قرارا هو محرم من جهة انه فيه تعاطي عقد فاسد وهو صغيرة لكن اخذ المال كبيرة وعبر بقرار محرم احترازا عن اعتراض الامام على اطلاقهم التحريم بان المحرم بان المحرم ما اقرن بالشرط لا هو

فانه لا يخفى ذلك وورد الهداية به ان اقرن به افعال او شى أو داوم عليه قال الماوردى أو لم يعمل الطريق قال غيره أو كان فيه صورة حيوان من ثم قال بعضهم يحرم القلب بكل ما فى آله صورة محرمة (روياح) بل قال في مناسك يدب (الحداوى سماعة) واستماعه لأصنافه عليه وسلم أقر فاعله بل قال لا تحب عبد (٢١٨) له أسود جدا بأهانت المؤمنين بالتحفة ويدكرها بالقوارير أرى التسمروا هاشم الخ

وذلك ان الابل اذا سمعت زاد سرها واثبتت راسها والسماء يصمت عن ذلك فبشن بالاجاج الذى يسمع انكسارها واستبدل للندب بانخار صمغوفان فيه تنشط السيرة وتنشط النفوس وايضا في الثوام هو شين الجرم به اذا كان السير قربة او الاستيقاظ كذلك لان وسيلة القربة قربة اخافا ثم رايت ما ياتى قريبا عن الاذرى وهو موافق لما ذكرته وهو بعض اوله وكسر مو بالاد المملوء بالمد ما يقال خلف الابل من رجوعه وغيره وهذا اولى من تفسيره بانه تصمين الصوت الشى بالشعر الجائى (ويكره التناء) كسر اوله بالمد (بلا آله وسماعة) يعنى استماعه لا مجرد سماعه بالقد لما صحت عن ابن مسعود ومثله لا يقال من قبل الراى فيكون حكم المرفوع انه يثبت اتفاق القلب كما يثبت الماء البقل وجاء مرفوعا من طرق كثيرة ينتهي كتابي - السماع

فانه لا يخفى بذلك فيوكة (قوله الشهادة) أى يلعب الشعر (قوله) ان اقرن به افعال أى لما مر انه كثيرة وقوله او شى أى لا نسحر كامر عن الروض والمضى وظاهر اطلاقهم هنا ولو كان قليلا وباتى تحيد الفتح بالشعر بالاكتنا وهو الظاهر هنا ايضا فليجرب وقوله او داوم عليه قوله او لم يعمل أى لما ياتى انها يستفان المروءة (قوله او لم يعمل الطريق) ظاهره وان لم يكن اللاعب عظيما يبنى ان عمل ذلك حيث تكرره عى ويأتى في بحث المروءة فما يقتضى ان التكرار ليس بشرط (قوله على الطريق) ويقاس به ما فى معامشع المنهج أى كالتهاوى بهيرى (قوله) أو كان فيه صورة حيوان ظاهره وان لم يتكرر القلب به ويظهر ان عمل ما قاله اخذا بما مر اذا لم تقلب طاعة على معاصيه ثم رايت فى الاسنى ما يصرح به كاتباتى في بحث الفتح بالشعر (قوله بل قال في مناسك يدب) كذا فى المغنى (قوله واستماعه) كذا فى المغنى والنهاية ايضا ان كان تحول الاول تفسير ما فى المتن لا يحط عليه لان ما لا يمنع له فيه لا تتعلق به الاحكام فليتلل سيد عمر اى ولذا عبر بالمنهج بالا. شاعهم قالو تبيرو بالاستماع هنا وفيما اولى من تغييره بالسماح اه (قوله لا تحب) بفتح فسكون ففتح (قوله يا تحب) بمقول القول (قوله واستبدل) الى قوله لما صحت فى المغنى الا قوله اه الى وهو بعض اوله وقوله وهذا الى المتن (قوله تنشط) أى الابل (قوله انتهى) أى كلام المستدل (قوله الجرم) أى التنب (قوله قربة) الاولى تأخير من ابداله عن قوله كذلك (قوله وهو بعض اوله وكسر ما) ويقال فيه حدوا ايضا مغنى (قوله ما يقال) الى قوله وهو جاء مرفوعا فى النهاية (قوله ما يقال خلف الابل) ذكر فى الاحياء عن ابى بكر الدينورى انه كان فى البادية فاضافه رجل فرأى عنده عبد أسود مقيدا فسال عنه فقال له ما نذرو صحت طيبو وكانت عى لحملها أحمالا قتيلا رجداها قطعت مسيرة ثلاثة ايام فى يوم فلما حلت احمالها ماتت كلها قال فشفعت فيه فشفعتى ثم سألته ان يعيدلى فرفع صوته فسقطت لوجي من طيب صوته حتى اشار اليه مولاه بالسكوت اه مغنى (قوله) هذا اولى من تفسيره بانه (قوله) لم روجه الاول بانه هذا التفسير يشمل التناء الآتى والحال انه ليس بمرد (قوله الشى) أى المطرب (قول المتن ويكره التناء) قال الفز الى التناء ان قصد به ترويع القلب على الطاعة فهو طاعة أو على المعصية فهو معصية وان لم يقصد به شى فهو مرفوعته اه حلى (قوله وبالمد) عارة المغنى وهو بالمد وقد يقصر ويكسر المسجعة رفع الصوت بالشعر (قائمة) التناء من الصوت بمدود ومن المال مقصور اه (قوله انه يثبت اتفاق) أى ومن انه يثبت الخ أى يكون سببا لحصول اتفاق فى قلب من يفعله لئلا يستمع لان فعله واستماعه بورت مكر او اشتغالا بما يفهم منه كعاشن النساء وغير ذلك وهذا قد بورت فى فاعله ارتكاب امور تحمل فاعله على ان يظهر خلاف ما يفعله اه عى ولا يخفى ان ذلك انما يأتى فى التناء بشعر متعلق بنحو النساء بخلاف المتعلق بصف الله او رسول له وجهها ونحو ذلك فانه يرغب فى الطاعة فيكون طاعة كامر عن الفز الى يأتى عن الاذرى (قوله وجاء الخ) أى ما صحت عن ابن مسعود (قوله كفى الرعام) بوزن السحاب مفردة عارة يقال هم رعام الناس أى الاحداث الطعام السفلة اه او قياتوس (قوله دعائى اليه) الى أى تأليف ذلك الكتاب (قوله تفاوت كثيرين) أى تسارعهم وتساقط (قوله لبعض من ادر كتابهم) الى قوله من يحرم سائر الخ فى النهاية الا قوله وقع الى وكل ذلك جابته وما صحت من بعض صوفية الوقت تبع كلام ابن حزم الخ (قوله وكذبه) أى ان طاهر (قوله ولم ينظر) أى ذلك البعض لكونه اى ان طاهر (قوله بالنوا) أى الامة (قوله ولغيره) أى الكمال (قوله وكل ذلك)

عن عمر مات الهوى والسماع دعائى اليه ان رأيت تفاوت كثيرين على كتاب بعض من ادر كتابهم من صوفية الوقت تبع فخر اف ابن حزم وابطل ابن طاهر وكذبه الشيعى فى تحليل الاوتار وغيره ولم ينظر لكونه مذموم السيرة مردود القول عند المتقدم من ثم بالنوا فى تفسيره وتقليد سبب الاذرى فى توسطه وقع بعض ذلك ايضا لئلا يادف فى اليه فى السماع ولغيره وكل ذلك يجب الكف عنه واتباع ما عليه ائمة المذاهب الاربعة وغيره لاما اقراء اولئك عن بعض

من محرم سائر الاوتار والمزاج وهو بعض انواع الخنازير عظمه لادلا في خبر ابن مسعود على كراهه لان بعض المباح كلب الشياطين الجيلة
ينبت اتفاق في القلب وليس بمكروه بان لا تلم ان هذا ينبت اتفاقا صلاحيته لثباته اتفاقا مختلفا والاتفاق الذي يثبت الغناء من الخنث
وما يرتب عليه اقبح واشنع كالا يخفى وما قل منه من جماعه من اهل حياة ومن بعدهم ليس هو بصفة الغناء ولم يثبت في هذه الامة ما اشتغل
على التحينات الا بقية السمات الرقيقة التي خرج النفوس وشبوانها كائنه الاذرى كالفرطى (٢٩) وبسطه وقد جزم الشيخان

في موضع ما يصعب ويخفى
حله على ما فيه وصف نحو
خمر او تشيب بامر او
اجنبية نحو ذلك ما يحصل
غالب على مصيبة قال الاذرى
امام اعني عند محاولة
عمل وحمل ثقيل كحداء
الاعراب لا يلهم وغناء
النساء لتسكين صغارهم فلا
شك في جواز بل ربما يندب
اذا فطعل على سرور غيب
في خير كالحدا في الحج
والزور وعمل نحو هذا
يصل ما جاء من بعض
الصحابة اه وبما يحرم
اتفاقا معناه من امر او
اجنبية مع خشية فتنة وقنينة
قوله بلا لانه حرمة مع
الاقوال الزركشي لكن
القياس يحرم الالة فقط
وبقاء الغناء على الكرامة
اه وفي يده ما من الامام
في الشرع مع القمار
(فرع) بمن تحمين الصوت
بقراءة القرآن وما تلحبه
فان اخرجه الى حد لا يقول
به احد من القراء حرم
والا فلا على المتمد واطلاق
الجمهور كرامة القسم
الاول مرادهم بها

اي كلام اي حرم من اظهره والكمال وغيره (قوله من محرم الخ) يان لما عليه الالة (قوله وبعض انواع
الغناء) انما زاد لفظة بعض الامر ياتي انا (قوله يثبت الغناء) اي بعض انواعه (قوله وما قلته) اي من
الغناء (قوله لم) اي في الكتاب المذكور (قوله وقد جزم) الى قوله قال الاذرى عبارة التباية وما ذكره
في موضع من حرمة محمول على لو كان من امر او اجنبية وخالف من ذلك فتنة اه (قوله قال الاذرى) الى
المتن في النهاية الا قوله بما يحرم الى وقنينة الخ وما انبه عليه (قوله وحمل ثقيل) بالاحاطة (قوله كحداء
الاعراب الخ) لعل الاول من حداء الخ (قوله صغارهم) صوا بمصارعهم رشيد (قوله في خبر) ارجع
لساير اصناف (قوله وبما يحرم اتفاقا الخ) عبارة للمخفى والروض مع شرحه واستماعه بلا لانه الاجنبية اشد
كرامة فان خوف من استماعه منها او امر دة تحرم قطعاه اه (قوله مع خشية فتنة) اي ولو نظر
محرم زيادي (قوله وقنينة قوله بلا لانه حرمة الخ) عبارة للتباية في اقترن بالغناء لانه فاق قياس كما
قاله الزركشي يحرم الالة الخ لم تعرض لكون قنينة المتن الحرة سيد محروجرى الروض وشيخ الاسلام
والمخفى على تلك القنينة فقالوا امام الالة في حرمان اهل الغناء واستماعه وقد توجه بان اجتماعها
ؤثر في تبيح النفوس وشبوانها مالا يؤثر في احد مما على حاله كما هو ظاهر (قوله فرع) الى قوله وسخيل في المخفى
(قوله وما تلحبه) عبارة للمخفى والروض مع شرحه ولا بأس بالادارة للقراءة بان يقرأ بعض الجماعة قطعة
من البعض قطعة بعدد ما لا يتريد الالة للتدبر ولا باجتماع الجماعة في الترتيل لانه لا يقرأه بالا لانه لم يفرط
ان فرط في المدح الا باجتماعه ولو سرق من الحركات قوله من الفتحة انفس من الضمات او من الكسرة ياء
او ادغم في غير موضع الادغام او اسقط حرفا مرفوضا في القاري وما يحرم المستمع ومن تزل القراءة
وتدبرها والبقاء عند ما واستماع شخص حسن الصوت والدارسة هي ان يقرأ على غيره من يقرأ غيره عليه
اه (قوله حرم) ويخفى ان يكون كبيرة كما يؤخذ من قوله لا قال المارودي الخ عش (قوله والمستمع
يا يحرم به) اي الم الصغيرة عش (قوله عن نجه القوم) اي طريقه المستقيم عش (قول المتن ويحرم
استعمال آله الخ) اي وكذا يحرم اتفاقا واستماعا هو الضرب بها مغن وأسنى (قول المتن من شمار
الشربة) جمع شارب وهم القوم المجمعون على الشرب الحرام مغن وفي الخلاصة نحو كامل وكلة اه
(قوله يضم اوله) الى قول المتن لا الرقص في النهاية الا قوله كائنه في موضعين وقوله لم ينعف الترمذي له
مردود وقوله ويشهد ايضا الى (قوله وهو صغر) اي نحاس اصفر عش (قوله او قطعان الخ)
كالحاستين الذين تضرب احدهما على الاخرى يوم خروج الحمل وظلها قطعان من صبي او خشة
تضرب احدهما على الاخرى او المصنف باليد في فكروه كرامة تزيه على (قوله يضرب احدهما
الخ) هو ما يستعمله الفقراء المشهورون في زماننا المصنف في عرف العامة بالكساسة عش وحلي (قول
المتن ومن ما عراقي) بكسر الميم وهو ما يضرب بهمع الاوتار منى وشيخ الاسلام (قوله وسائر انواع
الاوتار والمزاج) وكلها صغار شرع المنهج (قوله من قرب عهد به) اي بالخروج وشبهه (قوله بان هذا) عبارة
النهاية لم لو اخبر طيخان عدلان بان المريض لا ينضم لرحضه الا للود حمل بغيرها وحل له استماعه
كالنداء ينجس فيه افرو على هذا يحمل الخ عبارة للمخفى وبما جاز استماع المريض اذا شهد عدلان

كرامة التحريم لا قال المارودي ان القاري يرضق بذلك المستمع يامم به لا بمعدل به عن نجه القوم (ويحرم استعمال آله من شمار
الشربة كالتبوير) يضم اوله (وعود) ورو باب وجلك وسنطير وكنتجة (وصنع) بفتح اوله وهو صغر يجعل عليه اوتار يضرب بها او قطعان من
صفر تضرب احدهما بالآخرى وكلها ما حرم (ومزمار عراقي) وسائر انواع الاوتار والمزاج (واستماعه) لان اللذة الحاصلة منها تدعو الى
فساد كشر باخر لا سيما من قرب عهد به لا لانهما شاعر الفلسفة والتشبيه بهم حرام وخرج باستماعها معان غير قصد فلا يحرم وحكاية
وجه عمل العود لا نه ينفع من بعض الامراض مردودة بان هذا لم يثبت عن احد من يعتد به على انه ان اراد حله من ذلك المرض ولم ينفعه غيره

من مرضى ابنه بذلك المرض وتعين الشقاق بينهما وحكاية ابن طاهر عن القيس في أسحق الشيرازي أنه كان يسمي العود من جملة كذبه وتورده كايته (لا يرام) وهو الشبهة سميت بذلك لخروجها من ثم قالوا لمن لا قلب له رجل يراع فلا يحرم (في الاصح) خبر فيها (قلت) الاصح خبر عمر (أعلم) لا يضرط بأمره بل قال بعض أهل الموسيقى أنه لا كاملة جامعة لجميع النغمات إلا يسير الحرم كسائر الزامير والخبر المروي في شعبة الراعي منكر كالأه (٢٢٠) أبو داود وبقره رحمه كالأه ابن حبان فهو دليل التحريم لأن ابن عمر ساذن عن

سماعها ناقلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم استخبر من نافع هل يسمعه فابتدع سداذنيه فلما لم يسمعها أخبره فترك سدهما فوهم يأمره بالاصفاء البيا بدليل قوله اتسمع ولم يقل استمع ولقد اخطب خبيب الشام البدوي وهو من قتلته في الروضة واتي عليه في حجرهما وقرير أدله ونسب من قال بمجها الى القلط وأنه ليس ممنودا من المذهب وتقلت كلامه يرمته وكلام غيره مفر اجبه ونقل ابن الصلاح انها اذا جمعت مع الدف حرما باجماع من يعتد به ورده التاج السبكي وشبهه ويؤاها مامر عن الامام في الشطر نجمع القمار ومن الورد في الفتا مع الاقواماكي عن ابن عبد السلام وابن دقيق العيد من انهما كانا يسمعان ذلك فكذب كايته ثم حاشره (وبجوردف) اي ضربه (وأستأه لمرس) لانه صلى الله عليه وسلم اقر جويريات حشر بن يحيى عن علي بن عاصم كرم الله وجههما

من أهل الطب بأن ذلك يجمع في مرضه وحي ابن عبد السلام خلافا للعلماء في السماع بالملاهي وبالدف والشباب وقال السبكي السماع على الصورة اليهودية منكر وضال لقوم من أقوال الجهلة والشياعطين ومن زعم ان ذلك قربة فقد كذبوا فترى على اقوم من قال انه يذوق الدوق فهو جاهل أو شيطان ومن نسب السماع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤدب أو ياشد يدا ويدخل في زمرة الكاذبين على صلى الله عليه وسلم ومن كذب عليه تمسدا فليتبوا مقمده من النار وليس هذا طريقه أو لياؤه الله تعالى وحربه واتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل طريقه أهل اللهو واللعب والباطل وينكر على هذا بالسان واليد والقلب ومن قال من العلماء بأهية السماع قد اكسب لا يجمع في دف وشباب بل راجع الى نساه لا من يحرم النظر اليه اه (قوله يقول طيبين الخ) يعني امره نفسه إن كان حارفا بالطلب ويردد النظر في اخبار الواحد ولو قارفا اذا وقع في القلب صدقة سيدهم (قوله بل هو للذهب الخ) اي حل استأه انظر هل يحل لحو الطيب استأهله حيثما التوقف عليه استأه الرض المتوقف عليه شفاؤه ورشيدى اى والظاهر الحل (قوله كايته) اى فى كعب الراعي الخ (قوله وهو الشبهة) بوى المسألة لأن بالقلب عرش (قوله لخو جو بوى) بوى الجوى عن القلوب والشباب بوى ما ليس له بوى قومنها الصغار قوموها اه (قول لمن قلت) الاصح خبره اى كاصح كلام النبوى وهو مقتضى كلام الجوى ورو جميع الاول تبع فيه الراعى الغزالي ومال البقنى وغيره اليه لعدم ثبوت دليل معتبر بخبر معنى وشرح المنهج (قوله لأن ابن عمر ساذنه الخ) قد يمرض ذلك بان تركه الانكار على الراعى دليل الجواز والانكار لان انكار المنكر واجب الا ان يقال شرط وجوب الانكار كونه جماعا أو يعتقد الفاعل التحريم والبراع مختلف فيجوز بمحمل أن الراعى كان يعتقد حله باجتهاده أو بتقليد من اتفاه علم من المجتهدين أو انقام مانع من الانكار فليأمل سم (قوله ساذنيه) اى ورعاوا الاقد مران عرد السماع لا يحرم به يندفع إشكال تقريره لمصاح نافع ورشيدى (قوله من نقل) اى المصنف (قوله في خبره) منقول بالطلب (قوله وانها بوى الخ) اى ولى انها بوى قال ان القول لمعلمها والقائل به ليس الخ (قوله وره التاج السبكي وغيره) ويؤاها مامر عن الامام الخ عبارة انها بوى مامر عن الامام الخ (قوله مامر الخ) مرما فيه (قول المتن دف) بضم الدال اشهر من فحساسى بذلك لتدقيق الاصابع عليه معنى (قوله حين فعل) اى دخل عرش (قوله فصل الخ) مبتدأ وقوله الضرب بالدف خبره (قوله ومن ثم أخذ) الى قوله ويشد ايضا فى المغنى (قوله ونحوه) كالرقة وقت العقود الزاوى دقنى (قوله من كل سرور) عبارة المغنى ورشيدى مامور بسبب لاظهار السرور كولا دقنى جودى مقدم غائب وشفا مريض اى قال عرش قوله من كل سرور قد فهم خبره لا لسبب الاظهار اجمع ولا بدفعه لانه لم يجره اى اقول فيه توقفه وقال يفهم كراهته ان كان له وجه اخذ عامرى في الشطر نرج والثناء بشرطهما لفضيلة ما ياتي من قول شارح والتا بوقفة كلامه حل ما عدا ما من الطبول الخ الا باحة (قوله وهذا يشد الخ) عبارة المغنى واستثنى البقنى من محل الخلاف ضرب الدف في امرهم من مقدم عالم او (قوله لأن ابن عمر ساذنه الخ) قد يمرض ذلك بان تركه الانكار على الراعى دليل الجواز والانكار

ل قال المن قاله وفتاوى يعلم ما قد دعى هذا وقول بالذى كنت تقولين اى من مدح بعض المقتولين يدرواه البخارى سلطان وصح خبره فملى ما بين الحرم والحلال الضرب بالدف وخبر آخر اعلموا هذا النكاح اجملا وفي المساجد واطيع بالدف سنده حسن وتضعيف الترمذى له مردود من ثم اخذ النبوى وغيره من استثنى العرس ونحوه (وختان) لأن عمر رضى الله عنه كان يقره فيه كالنكاح ويكرهه في غيرهما واه ابن شيبه (وكذا خبرهما) من كل سرور (في الاصح) خبر الترمذى وابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم لما رجع الى المدينة به من ماز ما نزلت له بها يسودا م في بذر تان ردك الله سلا ان احرب بين يدك بالدف فقال لما ان كنت نذرت اوفى بذكرك هذا يها

ليحت البقي ان ضربه كقودم عالم اوسلطان لأخلاف فيه ويشهد ايضا لثبته بقصد الضرر بقودم بحواله لفتح المسلمين اذ المباح لا يقتد ندمولا يؤمر بوقته لكن مرفقه في التفر زباده لادمن استحضار هاتنا ويأح اويسن عديم قال بنده (وان كان فيه جلاجل) لا إطلاق الخبر وادعاء أنه لم يكن بجلاجل يحتاج لا بما يجرى امان حلق تحصل داخله (٢٢١) كدف العرب واصنوج عرض من

صفر يحصل في خروق دائرة
كدف العجم ويحل هذه
جزم الحاروي الصغير
وغيره نازع فيه الاذري
بانه اشد اطر ايمان الملاهي
المتفق على تحريمها واطال
وقل عن جمع حرمتها ولا
فرق بين ضربه من رجل أو
امرأه وقول الحلبي يخص
حله بالنساء رده السبكي
(ويحرم ضرب الكوبة)
بعض اوله ويحرم استباحها
ايضا (وهي طبل طويل
ضيق الوسط) واسع
الطرفين لكن احدها
الان لوسع من الاخر الذي
لاجله عليه القبح الصحيح ان
اقهرم اخر والمير اى
القار والكوبة ولان في
ضربها تشبها بالخنثى فانه
لا يعتاد ما غيرهم وتفسيرها
بذلك هو الصحيح خلافا
لأن قسرها بالنرد وقضية
كلامه حل ما عداها من
الطبول وهو كذلك ولأن
اطلق العراقيون تحريم
الطبول واعتمده الاسنوي
قال الموجود لأئمة المذهب
تحريم الطبول ما عدا الدف
(لا الرقص) فلا يحرم ولا
يكره لانه مجرد حركات
على استقامة او عواج
ولانه لا يشبه اقر الحبة
عليه في مسجده يوم عيد

سلطان أو نحو ذلك اه وعبارة التبا على الخلاف كما عتبه البقبي إذا لم يضرب له قودم الخ أو لا
فهو جاز قطعاً عن (قوله) ويشهد بالخ أي الخبر المذكور (قوله) ويأح اويسن الخ مراده بالدخول
على المتن رشدي (قوله) لا إطلاق الخبر إلى قوله وهو كذلك في المتن لا قوله كدف العرب قوله كدف
العجم إلى ولا فرق قوله لكن احدها إلى الخبر (قوله) يحتاج لأنياته (قوله) لا اصل عدها (قوله) نازع
الخ عبارة التبا على منازعة الاذري فيه بانه الخ مردودة اه وعبارة الاسنوي والقول بان الضرب بالنرد وفيه
صنيع اشد اطر الخ الخ يمنع اه وقد يقال ان هذا المنع مكابر قول القول بباحة الدف الذي فيه الصنيع مع
حرمة الصنيع وحده كما مر بعده ظاهر (قوله) فيه أي الدف الذي فيه جلاجل (قوله) يضم اوله أي وسكان
الواو معنى (قوله) لكن احدها (الان) عبارة التبا بقوته ايضا الموجود في متناها احد طرفيه واسم الخ قال
ش افاد التعبير منه ان الكوبة لا تنحصر فيما سدا حطرفيه بالجلدون الاخر بل هي شاملة لذلك ولما
لوسد طرفاها (قوله) وتفسيرها بذلك الخ عبارة المتن قال في المهمات تفسير الكوبة بالطبل خلاف
المشهور في كتب الفقه قال الخطاي غلط من قال انها الطبل بل هي النرد اه لكن في الحكم الكوبة الطبل
والنرد فعملها مشترك بينهما فلا يحسن التعليل اط (قوله) وقضية كلامه الخ عبارة المتن قضية كلامه باحة
ما عداها من الطبول من غير تفصيل كما قاله صاحب الذخائر قال الاذري لكن مرادها ما عدا الطبل اللهب
كما صرح به وغير واحد ممن جزم بتحريم طبل اللهب العراقي وان اصرروا بغيرهما اه وفيه ميل
الى ما قاله الاذري خلافا لظاهره التبا فهو كذال الى الاسنوي حيث قال في شرح قول الرضوي لا يحرم
من الطبول إلا الكوبة فانصه ونازع الاسنوي في الحصر المذكور فقال هذا ما ذكره العراقي في تصحيحه
الرافعي والموجود لأئمة المذهب هو التحريم ما عدا الدف وورد الزركشي بان أكثرهم يقيدوه بطبل اللهب
قالون من اطلق التحريم اراد به اللهب أي فالمراد بالكوبة بقضوضها من الطبول التي تواد اللهب اه (قوله) حل
ما عداها الخ يدخل فيها ما يضرب بالقتل اه ويسمونه بطبل الباز ومنه طبله المسعر فيها جاز ان عن عبارة
البحريري والقاعدة ان كل طبل حلال إلا الكوبة المذكور فوق كل مزارح رام ولو من برسم او قرعة لا مزارح
التفسير الصحيح قال الحلبي وكل ما حرم حرم التبرج عليه لا لاجل ما على المصنف قول من الحرام لمب اللهب وان
واللعب بالحبات والزجاج الحل حيث غلبت السلافة يجوز التبرج على ذلك اه وقوله ان كل طبل حلال
إلا الكوبة بقدر ما فيه (قوله) واعتمده الاسنوي الخ تقدم رده انما عن الاسنوي (قول المتن لا الرقص)
سبقي تفصيل إسقاط الرقص المروء قسم (قوله) فلا يحرم إلى قوله ثم اعتمد في المتن وإلى قوله لانه ان
صدر في التبا (قوله) ولا يكره بل يباح معنى وشيخ الاسلام (قوله) واستثنى بعضهم عبارة المتن وقيل
يكره ويرى عليه القفال وفي الاحياء التفرقة بين ارباب الاحوال الذين يقومون بوجدي قوز لهم لا بلا
كرهات يكره لغريم قال البقبي ولا حاجة لاستثناء ارباب الاحوال لانه ليس باختيار فلا يوجب باحة
ولا غير ما اه وهذا ظاهر إذا كانوا موصوفين بهذه الصفة ولا يتعدا أكثر من يفعل ذلك ليس موصوفاً به
ولذا قال ان عبد السلام الرقص لا يتعاطاه إلا ناقص العقل ولا يصلح لالنساء اه (قوله) جمع منهم القفال كما
لان انكار المنكر واجب لان يقال شرط وجوب الانكار كونه مجمعا عليه أو بمقتضى الفاعل التحريم
وان كان مختلفا فهو محتمل ان الراضي كان يقتضيه باجتهاده أو بتقليد ائمة اخيه من المجتهدين أو
انه قام مانع من الانكار فليتأمل (قوله) لا الرقص سبقي تفصيل إسقاط الرقص المروء (قوله)
ثم اعتمد القول بتحريمه (والوجه خلافه) ش مر

رواه الشيخان واستثنى بعضهم ارباب الاحوال فلا يكره لهم وإن قلنا بكرهات التي جرى عليها جمع ورده البقبي بانه ان كان
باختيارهم فهم كثيرهم ولا فلا نفوسا مكلفين ثم اعتمد القول بتحريمه إذا كثرت بحيث أسقط المروء وما ذكره آخره في نظر وأولا
واضح جلي يجب طرده في سائر ما يمكن عن الصوفية بما يخالف ظاهر التبرج فلا يتجرب به لانه ان صدر عنهم في حال تكليفهم

وان تادي قرية المسلم بخلاف الذي لانه معصوم ومقتضى كلام بعضهم الحاق كل مهدر (٢٢٣) بالحربي وهو ظاهر في المرتدون نحو

الزاني المحسن وغير متجاهر
بفسق وغير مبتدع يده
فيحرم وان صدق او كان
بترخيص كافي الشرح
الصحيح ورد به شهادة
للايذاء والتمس كما يمدون
منفيه الا ان يكون هو
المدعي له فيكون اثمه اشد
(او يفتى) بضم اوله
وكبرائه اي يجاوز الحد
في الاطراف المدحرج لم يمكن
حمله على المبالغة فيحرم ايضا
لان مقتضى كسب ورد به
الشهادة ان اكثر منه وان
قصد اظهار الصنعة لا ايهام
الصدق قال ابن عبد السلام
في قواعد ولا تكاد تجد
مدحا الا ردلا ولا لجهاء الا
تذلا (او يعرض بامارة
معينة) بان يذكر صفاتها
من نحو طول وحسن وصدغ
وغيرها فيحرم ايضا ورد
بشهادة ثلثه من الايذاء
وهتك السر اذا وصف
الاعضاء الباطنة وحلف
في حليلته امها فان ذكر
منها حقه الاخفاء كافتق
بينهما عند الخلوة حرم كافي
شرح مسلم لكن جرما
بكراته وردت شهادته
ايضا والا فلا لان كعب
ابن زهير رضى الله عنه شيب
بزوجته بنت عمه ساد في
قصده بانتم سعاد المشهورة
والشهداء بين يدي رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولم
ينكر عليه وخرج بالمرأة

بعدمه فقد حتم له بغير بخلاف المحسوه وهي كالصرح في الاطلاق ثم رابت قال الرشدي قوله ميتا
انظر لمنه فيجوز ان قربة او بولدة ميتة اه (قوله بخلاف الذي) اي ونحو ميتة (قوله دون نحو
الزاني الخ) اي كثر ان الصلوة وقاطع الطريق يشربهما (قوله وضرمة متجاهر) عطف على غير حربي (قوله
متجاهر يسبق) اي عاجاه به بظاهر ظاهر سيد عمر (قوله وغير مبتدع يده) دخل فيه غير المبتدع
والمبتدع بغير يده امما هو يده يده فلا يحرم رشدي (قوله يده) متعلق بمحسوه اي عاجاه يده
(قوله فيحرم) اي يجوز غير هذه الثلاثة (قوله كافي الشرح الصغير) بل روجه الاصل اي الرخصة حيث قال
ويجب ان يكون التبرع مجرا كالصرح وقال ابن كعب ليس التبرع مجرا انتهى اه اسنى (قوله
وترد به شهادته) هذا محمول على ما اذا اجاء بما يسق به كان اكثر منه ولم تغلب طاعته بقرينة ما راسى
ولكن ظاهر كلام الشارح والناظر في المعنى الاطلاق كالروض ثم رابت في قسم ما نصه قوله وترد به شهادته
لعل المراد بشرط الاول ان يقول انه كبره ثم رابت بين وزوجها انه كبره اه (قوله لا يذام) اي مسلما
او ذميا ونحوه ميتة (قوله الا ان يكون هو المدعي له) اي بان كان قد سمع منه سرا فاذعه وهتك بستر
المجهول اسنى (قوله او يفتى) قضية صانع المنهج انه من عطف العام فعليه قول الشارح اي يجاوز الخ
من تفسير المراد (قوله بضم اوله) الى قوله وعلمه ان لم يكثر في المعنى الا قوله ان اكثر لي قالوا قوله ونافذ
لذو بالميتة وما نه عليه (قوله الاطراف) اي المبالغة (قوله ان اكثر منه) لعل ضابط الاكثر ان لا تغلب
طاعته وقضية عدم التقيد بالاكثر في المحسوه والتبرع مع تعليلها المذكور اي الايذاء ان كلاهما
كبره اه سم قوله لعل ضابط الاكثر الخ الاول لعل الرد بالاكثر مقيد بان لا تغلب او قوله وقضية
الخ قد تقدم انفا عنه عن زواج الشارح التصريح بذلك في الاول وقد يفيد ذلك في الثاني قول الشارح الا في
ويقع لبعض فسقة الشراء الخ (قوله لا يهيم الصدق) كذا في الروض ولعل الاول اسقاط الموهمة كافي
الحلي (قوله ردلا) وقوله تذلا كلاما متغايرا فكون الحديث قاسوس (قوله وهتك السر) لعل الواو بمعنى
او كابر به النهاية (قوله اذا وصف الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله في غير حليلته) اي غير زوجته
وامته (قوله ما حقه الاخفاء الخ) اي اوعاها بالباطنة عبارة المعنى هنا ولو شيب بوجه او امته بما حقه
الاخفاء وردت شهادته اسقط مسروته وكذا الووصف بوجه او امته باعضائها الباطنة كاجرى عليه ابن
القرى بما لاصله وان تزوج في ذلك اه وعبارته في شرح وقيلة زوجة الخ وفرق الروض بالتفصيل ان
يجزى ما يحرم بينهما في الخلوة فيستحي منه وكذا صرح في الكاح بكراته لكن في شرح مسلم انه حرام اه
(قوله لكن جرما بكراته) وكذا جرمها الاسنى والنهاية والمعنى قال ع ش ويضئ ان يكون عمل
الكراهة ما تم تناذا بظاهر او الاحرم (قوله وردت شهادته الخ) اي لسقوط المروءة بذلك وروض ومعنى
ثم ظاهر اطلاقهم مناهم اشراط الاكثر ككلامهم الا في شرح واكثر حكايات الخ قد يفيد
اشراطه بان كلام المعنى والاسنى كالصرح فيه حيث قصر امرناك على كلام اللغوي والركني وسكت عن
كلامه الا بدعى كافي (قوله ردلا) ويشرط ان لا يكثر من ذلك والاردت شهادته قاله الجرجاني
معنى واسنى وبقيده ايضا قول الشارح في الاكثر الخ (قوله لكن اعتبر البغوى وغيره تعينه)
(قوله وترد به شهادته) لعل المراد بشرط الاول ان يقول انه كبره ثم رابت بين وزوجها انه كبره
(قوله ان اكثر منه) لعل ضابط الاكثر ان لا تغلب طاعته وقضية عدم التقيد بالاكثر في المحسوه
والتبرع مع تعليلها المذكور ان غلبتها كبره (قوله لكن جرما بكراته) وردت شهادته الخ
في الصنيع اشارة بان ردما على الكراهة ايضا فان كان كذلك فعمل وجهه لانه على علة المروءة وعدم
المبالاة ثم رابت قول الروض والتشبيب بميتة ووصف اعضائها الباطنة ولو وجه مسقط للمروءة
اه وضمم من كلام شرحه وجوابه عن النص رد الشهادة على الكراهة ايضا

الارد فيحرم وان لم يصبه على ما قاله الرواي لانه لا يعمل بحال بل يفسق ان ذكر انه يفسقه لكن اعتبر البغوى وغيره تعينه ايضا ونافذ ان
الفة الرواي في اطلاق العشق بانه ليس من لازم عظمته ان يكون بشهرة عظمته او مداهمة عظمته وفيه نظر لان رطه

لأن غرض الصانع تحسين
صنعه لا تحقيق المذكور
فيه عمله إن كثيراً منه بناء
الشيئين الاطلاق على
ضعيف ويقع لبعض فسقة
الصراع نصب فرائد قد
على التعيين وهذا لا شك
انعمين (والمروءة تحقق
خلق أمثاله في زمانهم مكانه)
لأن الأمور العرفية تختلف
بذلك بالاختلاف العدالة
قائما ملكة راسخة في النفس
لا تتغير بمرض مناف
لهذه حسن العبارات
المتغيرة في تعريف المروءة
لكن المراد بخلق أمثاله
الباحية غير المزورة به فلا
نظر لخلق القلتد في خلق
الشيء ونحوها (قالا كل
في سوق والمشي) فيه
(مكتشف الراس) أو
البدن غير الموردة أو كشف
ذلك فيها وإن لم يش عن
لا يليق به ذلك وإن كان
الكل ما شياؤه ما لم يكن
غايافيا يظهر يسقطها أخير
الطريق يستدلين الاكل
في السوق دئامة ومنه
الشرب إلا أن صدق جوعه
أو عطشه قال الأدرسي أو
فإن يأكل حيث وجدته لقله
وبراءته من التكلف المادى
قال البلقيني أو أكل داخل
حانوت مستترا ونظر فيه
غيره وهو الحق فيمن لا
يليق به ذلك قلت أو كان

اعتد شيخ الإسلام والنهاية للمنفى (قوله في الشهادة) أي شهادة الميت عسقا (قوله بالمعينة) إلى قول
المتن قال كل في النهاية إلا قوله عمله إلى موقع (قوله بالمعينة غير صالح) وليس ذكر امرأة بصورة كلي
تعيينا وروى متى (قوله فيه) أي في تشييب غير المعينة (قوله عمله) أي عدم الرد بذلك عبارة الأسيدي
شرح قول الروض والتشيب بغير معين لا يضر تصوما اعتصام من أن ذلك لا يضر مع الكثرة بناء الأصل
على ضعيف فيقيد كلام الأصل بالقليل (قوله لا شك انعمين) أي فيفسد قد شهدته بذلك في الروض
مع شرحه (فرع) شرب الخمر مع العلم بالتحريم وجوب الحد ورد الصادق أن كل المشروب ولم
يسكر وترد شهادة بانها أو مشربا غير حجة كند وقد تخطى لا مسكافرا بقصد ما سكا التخل ولا
عاصرا ومعتصما لم يقصد بذلك شربا أو الإمانة عليه المطبوخ منها كالنبيذ فإذا شرب من أحدهما
التدر المسكر حذور دت شهادة ولو شرب منه قدر الإيسر أو اعتد باحته كالحنفى رد ولم ترد شهادته وإن
اعتد عمر بمحذور دت شهادة ومن وطى أمته وهو يطأ اجنية ردت شهادته لا من وطى واجنية هو
يظنها أمته اعتبارا باعتقاده فيها وإن تكع بلاوى أو تكع نكاح متعة ووطى فيها وهو يعتقد الحل ترد
شهادته أو الحرمه تردت لذلك ولا رد شهادة ملتقط النار وإن كره التفاعلة لا تغيير مكره عند جماعة وترد
شهادة من تعد حضور الدعوة بلائها أو ضرورة قال في الأصل أو استحلل صاحب الطعام لأنه أقل حرما
الأدوية السلطان ونحوه فلا رد شهادة من تعد حضوره لا طعام عام (قول المتن والمروءة) بفتح الميم
وضمها والميم وادغامها أو املة قضائية قاله التلساني وفي المصباح آداب قضائية تحمل مرادها
الإنسان على حسن الاختلاق وجيل المعاداة اه عش (قوله لأن الأمور) إلى قوله أو كشف المنفى
(قوله بذلك) أي باختلاف الأشخاص والأزمنة والبلدان معنى (قوله قائما ملكة) عبارة المتن قائما
لا تختلف باختلاف الأشخاص فإن الفسق يستوى فيه الشريف والوضيع اه (قوله لا تتغير بمرض مناف
مناف) أن أراد حقيقة المناق في عدم التغير نظر سم وقد يدفع النظر بأن يراد بالمرض التيسر لا
الانصاب بالنمل (قوله وهذه) أي عبارة المتن (قوله في تعريف المروءة) أي المقولة فيه (قوله لكن المراد
الخ) عبارة المتن وأعرض البلقيني على عبارة المصنف بأنه قد يكون خلق أمثاله خلق الشيء كالقلندرية مع
عقد المروءة فيهم وقد شرت إلى رددها بقول من راعى مناهج الشرع وأدابه اه أي عقب قول المصنف
خلق أمثاله (قوله الباحية) أي الخلق الباحية (قوله ونحوها) أي القلتد بغيره (قوله المتن قال كل في سوق)
أي لنظر في روض ومنفى (قوله أو البدن) إلى قوله ما يفيد في النهاية إلا قوله لو كان إلى يسقطها وقوله
يستدلين وقوله قال الأدرسي إلى قال البلقيني وما أنبه عليه (قوله غير الموردة) أي أما كشفها لحرمان معنى
(قوله من لا يليق به الخ) راجع لجميع ما مر وزاد المتن وغير محرم بنسك اه (قوله ما شيا) والانسب في
سوق (قوله يسقطها) أشار به إلى أن قول المصنف الذي يسقطها غير قوله قال كل وما عطف عليه بتأويل
كل واحد (قوله ومنه الشرب) عبارة الثانية وقبس به الشرب اه قال عش وروى عنه أن ما جرت به
المادة من شرب القهوة والدخان في يومها على مساطبها يتل بالمرور وإن كان المتعامل لذلك من السوق
الذين لا يهتمون ذلك (قوله ومنه الشرب) إلى قوله هو الحق في المنفى إلا قوله قال إلى قال (قوله إلا أن
صدق الخ) أي غلب المنفى (قوله لنقله) أي عده نفسه حقيرا (قوله قال البلقيني الخ) عبارة النهاية نعم لو
أكل داخل حانوت مستترا بحيث لا ينظره غيره أو يمن يلقى به أو كان صائما الخ أتمه بقدر محقق اه قال
عش قوله بحيث لا ينظره غيره أي من المارين أما لو نظر من دخل ليأكل أيضا فينبى أن لا تلاحظ بالمرور
اه (قوله ونظر فيه غيره) عبارة المتن وفيه كما قال ابن شبة نظر اه (قوله وهو الحق) أي التظهير (قول
المتن يقلت زوجة الخ) أو حكاية ما يفعله معها في الخلو وروى معنى (قوله في نحوها) أي كوجهها (قوله
لأراسيا) إلى قوله لو وقف البلقيني في المنفى (قوله لأراسيا) أي ونحو معنى (قوله أو وضع يده) عطف على

(قوله لا تتغير بمرض مناف الخ) أن أريد حقيقة المناق في عدم التغير نظر

على نحو صدرها (بعضة الناس) (أو اجني يستعلم بخلافه بعضة جواريه أو زوجاته وتوقف بلقيش في قبيلها بعضة الناس أو الاجنيات
ولقد جلاها لوجه في التوقف في ذلك لانه لا يفعله الا من لا خلاق له كما في قوله (وإن كثار حكايات مضحكة) للحاشرين أو قبل خيالات كذلك
بان يصير ذلك عادة له بل جاء في الخبر الصحيح من تكلم بالكلمة مضحك ما جلسه يومى (٢٢٥) بأفي الناس سبعين غريفا ما يفيد انه امرام بل

قبلة زوجة عش (قوله على صدرها) أى ويحرم من موضع الاستمتاع معنى (قول المتن بعضة الناس)
أى ولو عارم لها هو عش (قوله أو اجني) عبارة المغنى والمراد جنسهم ولو واحد أو عدة بعضة اجني
كان أولى (قوله بخلافه) أى كل من القبلة الوضع (قوله بعضة جواريه أو زوجاته) يتجه ان ذلك
يختلف باختلاف الأشخاص سم (قول المتن وإن كثار حكايات الخ) وإن كثار سوء العشرة مع العاملين
والأهل والجيران وإن كثار المضائق في السير الذى لا يستقصى في موضع مع شرحه (قوله بان يصير ذلك
عادة له) أى بخلاف ما لو لم يكن أكثر من ذلك لمعلا لا تصما كما وقع لبعض الصحابة معنى (قوله مضحك بها) أى
يقصد ذلك سواء قبل ذلك لجلب دينا تحصل له من الحاضرين أو مجرد المباشرة عش (قوله ما يفيد الخ) لملة
فاعل جامد قوله من تكلم الخ يدل من الخبر الصحيح ولو قال للغير الصحيح من تكلم الخ فهذا يفيد الخ كان انصر
وأوضح (قوله وفقتى) إلى المتن في النهاية لا قوله ونظر فيه إلى ثم بحث (قوله تنقيد الاكثر هذا الخ) فيه
قلب عبارة المغنى والأسى وتقيده الحكايات المضحكة بالاكثر يقتضى ان ماعداها لا يقيد بالاكثر كما
تسقط العدالة بالمرءة واحدة قال ابن القيم وفيه نظر الخ (قوله واعتمد البقنى) انه لا بد من تكرار الكل
الخ) يبنى ان لا يلا عظم هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن والاصرار على صغيرة قوله ويجرى
ذلك في المروءة ومثلها فان غلبت افرادها لم تزور ولا اردت شهادته اه قاته مغاير لكل ما ذكره هنا عن
البقنى وغيره اه سم (قوله فقال) أى الزركشى (قوله لان يكون الاغلب الخ) هذا يقتضى اعتبار
الاكثر فى الجميع معنى (قوله لكن توقف شيخه الاذرى الخ) عبارة النهاية الاوجه كما قاله الاذرى اعتبار
ذلك فى الكل إلى قوله فله حليته بعضة الناس فى طريق مثلا فلا يعتبر تكرره واعتراض الخ (قوله
واعترض) إلى قوله فالوجه الخ لا نسب تقدمه على قول المتن وإن كثار الخ كما فى الاسو المغنى عبارتها
واما تنقيل ابن حجر رضى الله عنها اه التى وقعت فيهم بعضة الناس فقال الزركشى كانه قيل استحسن
لا تمتنع او فعلها يانا البعير اذا وزن اه ليس فيهم من ينظر ما هو على المرأة واحدة لا زركشى كان مقتضاه نص
الشافعى اه (قوله لا يدخل الخ) فيه نظر بل السلف لا يستكون على ما لا يليق من مثل ان امر رضى الله
عنها ولا يحابون احد اهل البيت فلتا مل سم (قوله ليين الخ) وقد يقال غرضه إغالة الكفار وإظهار
ذم عش (قول المتن قيام) أى ملوطة على مش عبارة المغنى بالدمسى بذلك لاجتماع اطرافه اه وعبارة
القليوبى هو المتزوج من امامه وخلفه واما القبا المشهور والان المتزوج من امامه فقد صار شعار الفقهاء
ونحوهم اه (قول المتن وقلنوسة) بفتح القاف واللام ويضم القاف مع السين معنى (قوله وهى ما ليس) إلى
قول المتن والتهمة في النهاية لا قوله كامر إلى المتن وقوله ونازع الزركشى إلى المتن وما نبه عليه (قوله
وحده) يان للردادتها وإلغائها لا يتقيد بذلك بل يشمل ما لو بسواها ولو عليها اعمامة عش (قول
المن حيث لا يمتد) أى لعقبها ليسها وقيدى الروضة ليسها لفقها بان ترد فيها فاشعر مان ليسها فى
البيت ليس كذلك اه معنى (قول المتن وإن كثار حكايات مضحكة) أى بحيث يشغله عن مهاتها وإن لم يقترن به
(قوله بخلافه بعضة جواريه أو زوجاته) يتجه ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص (قوله واعتمد البقنى
انه لا بد من تكرار الكل الخ) يبنى ان لا يلا عظم هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن والاصرار على
صغيرة من قوله ويجرى ذلك فى المروءة ومثلها فان غلبت افرادها لم تزور ولا اردت شهادته اه قاته مغاير
لكل ما ذكره مهنا عن البقنى وغيره (قوله لا يدخل له فيه) فيه نظر بل السلف لا يستكون على ما لا يليق من

(٢٩ - شروانى وابن قاسم - عاشر) مجتهد فلا يمتنع بفعله على غير ما ليس الكلام فى الحرمة حتى يستدل بسكوت الباين
على اهل فى سقوط المروءة وسكوته لا يدخله فيه على أنه يمتنع لانه لا يمتنع ليين حل التمتع بالمسبية قبل الاستبراء فهى واقعة حال
فعلية عتمة فلا دليل فيها أصلا لا وجه ماضى الاذرى (وليس قتيه قبامو قلنوسة) وهى ما ليس على الرأس وحده وتاجر ثوب نحو
حاله وهذا ثوب نحو فاش ونحو ذلك من كل ما يفعله (ح) أى بحمل (لا يمتد) مثله فيه (وإن كثار حكايات مضحكة) على لب الشطر (ن) أو فعله بنحو طريق

فإن كان من شرطه هذا التخصيص (أو من شرطه ما لا يثبت له في الشك في اتخاذ ما إذا أمر دليق فقام ولو من غير
الكباب (وإذا مرقص) أي من يلق به ما غيره فيسقط ما تميزه كظاهر من قوله أو الأمر إلى آخره ومدة الرجل بحضرة من يحضه بلا غير
(يسقط) لنا فاذلك كله (٢٢٦) ويبحث الرافعي أن اتخاذ الغناء المباح حرة لا يسقط إذا لا يبرده الزركشي بأن الشافعي

ما يبرم مرقص في قدره لا كباب العادقاً ما القليل من لب الشطر نج فلا يضر في الحلوة بخلاف قارعة
الطريق فاقه مادم للرومة ولا كباب على لب الحام كالا كباب على الشطر نج وروض مع شرحه
(قوله وإن قل) شامل للمرة كأي في التصريح مع الزوض قول المتن وغانما وسماحه أي سواء اقرن
بذلك ما وجب التحريم لا ومثل ما ذكر الأكياب على انشاد الشعر واستنفاذه حتى يترك مهماته معنى
وروض مع شرحه (قوله أي استأخه) إلى قوله رده الزركشي في الحق لا لقوله أي من يلق به إلى ومد الرجل
(قوله لين) الخ أي ويكتب بالشعر معنى (قوله لاس) المراد جلهم اسم (قوله ولو من غير الباب)
أعظم هذه الثمانية كالا كباب ونفيه بما يكونان في فعله ولا يخاف لا يحسن وصفه بذلك كالا يخفى رشيدى
(قول المتن وإذا مرقص) أي كثره معنى ومثله لا كباب على الضرب بالدف وروض (قوله من يحضه)
أي يجب العادة من فلان كحضره أخوانه أو يحرم ككتابه لم يكن ذلك ترك للروء اسم معنى (قوله)
في جواره أي قوله هو الحق (قوله ثالثاً) عبارة النباة أو وجهها حرمته أن ترتب عليها رد شهادة لمقت
من قصد ذلك لا الخ قول المتن والأمر في الخ عبارة الزوض مع شرحه رجع في الأكثر بما ذكر إلى
أما دقة الشخص أذ يستحب من شخص قدر لا يستحب من غيره ولا يمكنه والأدلة تأخير فليس اللب
بالشطر نج مثلاً في الحلوة مراراً كالب في السوق والطرق مرة في ملان الناس (قوله أي جمع ما ذكر) عبارة
الحق أي مسقط المروءة (قوله لأن المدار) إلى قوله نازع في الحق (قوله كافر) أي في شرح والمروءة
تخلق الخ (قوله قد يستحب الخ) لحمله المأمور الأطلعة إلى البيت شعاً لا قضاء بالسلف التاركين لتكليف
نحو مروءة من لا يلق به بخلاف من يلق به من يفعله اعتداء بالسلف والتشفيق في الكل والبس كذلك
(تنبية) رجع في قدره لا كثر العادق ظاهر تقديمه ما ذكر أي لب الشطر نج الحام والغناء واستأخه
وانشاد الشعر واستنفاذه الرقص والضرب بالدف بالكثرة أنه لا يشترط فيما عاده لكن ظاهر نص
الشافعي والمراقبين وغيرهم أن التقيد في الكل ذكره الزركشي ثم قال يبنى التخصيص بين ما يهد عارماً
بالمرة الواحدة وغيره فالأكل من غير السوق مرة في السوق كالشئ فيه مكتوفاً معنى وروض مع شرحه (قوله)
أوفيه أي الزمان أو المكان (قوله التعميم المذكور) أي يقول الأمر في الخ (قوله مطلقاً) أي من أي شخص
كان وفي أي زمن أو مكان كان (قوله تقريباً) كذا في أصله عطه بالفتح هنا وفيها ياتي سبدهم (قوله مطلقاً) أي
في بلد وغيره (قوله بالهمز) من الدعاة وهي الماقتول يترك من الدنيا بمعنى القريب معنى (قول المتن وكنس)
أي لول ونحوه معنى (قوله وحياً) كذا في قول المتن والثبوت في الحق (قوله وجوارة) أي واسكاف ونحال
معنى (قول المتن لا يلق به) أي سواء كانت حرة أية أم لا اعتاد مثله فعله أو لا عرشاً قال سم يبنى استثناء
كنس نحو المسجد تبركا وتواضعاً وهو رافعا عن الحق ما يفهمه (قوله أي لاقت به) فإذا به أن
الاعتبار ليس بقيد وإنما المدار على الياقوت لا يقتصر عليها الزوض والمنهج (قوله كارجع في الروضة) أي
حيث قال لم يترض الجهور لهذا التقيدي يبنى أن لا يقيد به بل ينظر هل يلق به هو أم لا شرح المنهج زاد الحق
واعترض جملهم الحرة الدينية بما يفرم المروءة مع قولهم أنها من فرض الكفايات واجب بحمل ذلك
على من اختار ما لنفسه مع حصول فرض الكفاية بغيره أو في الزيادة مثله (قوله لا لا يتغير بذلك)

مثل أن حرروا الله عبداً ولا يباحون أحد في الألبية فليعامل (قوله على وجه الخ) أو وجهها حرمته أن
ترتب عليه رد شهادة لمقت به بقصد ذلك ثم مر (قوله ثالثاً) لمقت به شهادة حرم (الحرة متبعة أن
تثبت شهادة ثبتت ذلك الحق) (قوله أي المصنف من لا يلق به) يبنى أن يستثنى كنس نحو المسجد

نص على رد شهادته وجريه
عليه الأصحاب لا حرة
دينه ويعد قاطعاً في العرف
من لا حياه له بما قررت به
كلامه أن الواو في عبارة
بمعنى أو (تنبية) اختلفوا
في تعاطي خاتم المروءة
على أوجه ثالثاً أن لمقت
به شهادة حرم ولا تلاوه
الأوجه لأنه يحرم عليه
التسبب في إسقاط ما تحمله
وصار أمانة عنده لغيره
(والأمرية) أي جميع ما
ذكر يختلف بالأشخاص
والأحوال والأماكن
لأن المدار على العرف كافر
قد يستحب من شخص وفي
حاله أو مكان ما لا يستحب
من غيره أو فيه ونازع
الزركشي في التعميم المذكور
بأنه لا يظهر في نص القبة
وأكثر الضحك والشطرنج
أي فإنه تسليماً مطلقاً وهو
ظاهر (تنبية) يؤخذ من
قولهم لأن المدار إلى آخره
أن من دخل بلداً قرياً يرى
أهلها لا يفرم مروءة به
ومحله أن سلم ما ذات يابى
أهل حرمته لم يعد أهل ذلك
المحل أن ترى به غير بلده
منزبه مطلقاً (وحرفة

دينه) بالهمز كسجما كنس ودينه (وحياً كحراً ساقياً مقام حمام
وجوارة (من لا يلق) هذه (بأنه يسقط) لا شعراً ما حقة مبالاة (فإن اعتادها) أي لاقت به (وكانت) مباحسواء كانت (حرة قايه) أم لم تكن
كارجع في الروضة فذكر مثلاً أن الغالب في ولدان يكون على حرة قايه (فلا) تسقط (في الأصح) لأنه لا يتغير بذلك أما ذو حرة حرة

كنهم ومصور فلا تقبل شهادتهم مطلقا قال الزركشي وعاصمت به البلوى التكسب بالشهادة مع ان شركة الابدان باطله فيقدح في العدالة لاسيما
 إذا منعا أخذ الاجرة على العمل أو كان يأخذوا ليكتبان نفوس شركاه لا تليق (٢٣٧) بذلك قال بعض المتأخرين وأسلم طريق

فيه أن يشترى ورق شركة
 ويكتب ويقسم على قدر
 ما لكل من بين الورق فان
 الشركة لا يشترط فيها
 التساوي في العمل اه
 (والتهمة) بضم فتح في
 الشخص التي مر انها تمنع
 الشهادة كافي الخبر الصحيح
 (ان يمر) بشهادته (اليه)
 اولي من لا تقبل شهادته
 (تصا او يدفعه) او من
 ذكرها (حرا) ويحضر
 حوثها قبل الحكم لا
 بعده فلو شهد لآخيه مال
 فأت وورته قبل استيفائه
 فان كان بعد الحكم اخذه
 والا فلا وكذا لو شهد بقتل
 فلان لآخيه الذي له ابن ثم
 مات وورته فان صار واره
 بعد الحكم لم يقض اوقبله
 لم يحكم له (فقد شهادته
 لبيده) المأذون له في التجارة
 وغيره خلافا لما هو به
 تقيده اصله بالاول لان ما
 يشهد به هو لم يرضه يقبله
 له بان خصافته كما يحته
 البقيتي (ومكاتبه) لأنه
 ملكه وقد يبيع او يبيعه
 فيعود له ماله وشريكه
 بالمشرك لكن إن قال لنا
 او يتناخلف ما إذا قال
 لزيد ولي فيصحب ليد لاله
 وشركه تخدم الصحيح كما مر
 في تحريق الصفقة وان لا
 يعود له شيء ما ثبت لزيد
 كقرار بين بقضا فان ما ثبت

وهي حرفة مباحة بل من فروض الكفايات لاحتياج الناس اليها ولوردتها الشهادة لمراتك تفضل
 الناس معنى واسنى (قوله كنهم الخ) أي والعراق والكاهن معنى (قوله فلا تقبل شهادتهم) ومن أكثر
 من اهل الصائم الكذب غلبت الصدوق شهادته معنى وروض (فيه) التوجه على المروءة
 اسنى (قوله مطلقا) أي لاقت به أو لا كانت حرقا به أو لا قال الصيرى لأن شعارهم الطيب على العامة معنى
 (قوله قال) إلى المتن عقبه النية بقوله وفيه نظر لاضني والمتى بقوله ومثل ذلك المقرنون والواظ (قوله)
 قال بعض المتأخرين الخ) مستند عش (قوله ويكتب الخ) تأمل حقيقة هذه المعاملة هل يملك المكتوب
 له الورق ويملكه كل من يجرى عند تملكه وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار
 صحيح اه سم (قوله فان الشركة الخ) (فروع) المدلومة على ترك السنن الاربعة ومستحبات الصلاة
 تقدر في الشهادة لتباين من تركها بالدين وإشعاره بقله ماله بالمهمات وهل هذا كاقال الاذرى في
 الحاضر اما من يدين السفر كالخروج للمكاري وبعض التجار فلا يقدر في الشهادة مداومة متداومة مستعمل
 التينيو السهلو وكذا أكثره شرعا بما يصح له لخلال ذلك المروءة لا يقدر فيها السؤال للعاجزون طاف
 مكثره بالاوياب ان لا يقدر على كسب مباح يكفي لحل المسئلة له حيث الا ان أكثر الكذب في دعوى الحاجة
 أو أخذ ما ليعمل له أخذه فيقدح في شهادته نعم ان كان المأخوذ في الثانية قليلا اعتبر التكرار كما مر نظيره معنى
 وروض مع شره (قول المتن والتهمة ان يمر اليه نفعا) يؤخذ من ذلك وشهادة شهود الوقت بمال الوقت
 في جهة الناظر او المستاجر إذا كان لهم جامكية في الوقت ومن ذلك شهادتهم بأجار الوقت فهي مردودة
 وظاهر ذلك وشهادتهم بما ذكر وان كانوا اقبضوا جامكيتهم لان المشهود به قد فضل ويذكر لمام اخر
 فيحصل لهم منه مر اه سم وسياق قيل قول المصنف ولو شهد الاثني بوصية الخ بما اقره (قوله بضم) إلى
 قوله ولو اقسما في الثانية إلا قوله التي مر ال المتن وقوله تخدم الصحيح إلى ان لا يعود (قوله في الشخص)
 اندفع به ما قيل ان كلامه يشير بعود ضمير اليه للشاهد فيصير التقدير ان يمر الشاهد إلى الشاهد وفيه قلة
 معنى (قوله التي مر الخ) اشار به إلى ان العهد الاكبرى (قوله اولي من لا تقبل شهادته له) أي الاقرب اليه
 انفا (قوله با) الاولى كتابته عقب يدفع (قوله ويحضر حوثها) إلى قوله لم يرضه في معنى (قوله فأت) أي
 الاخ (قوله قبل استيفائه) لاحاجة اليه (قوله فان كان) أي اقره (قوله ولا فلا) أي لا يرضه عند الشهادة
 بل لا يضمن لآخيه بطريقه شريدي (قوله فبهم مات) أي الابن (قول المتن فقد شهادته الخ) اشار به لصور من
 جهر النعم معنى (قوله بالاول) (قوله لم يرضه في معنى) أي التعليل عش (قوله قوله) الظاهر الثانية
 (قوله بان خصافته) هل مثله اه شره مثلا (قوله با) وجب مال لا يشريدي أي والظاهر نعم (قوله كما يحته البقيتي)
 عبارة ثانيا يقره وكذلك كما يحته الخ (قوله وقد يبيع الخ) عبارة ثانيا ولا ناله بعد المدلالية بغير او
 تمجيز اه (قوله او يبيعه) أي المكتاب نفسه (قوله وشريكه الخ) عطف على عبده (قوله فيصحب) الاولى
 الثانية (قوله لزيد الخ) أي بالنسبة له (قوله وشركه) الاولى التفرع والثانية (قوله ثبت) الاولى
 المضارع (قوله ولو اقسما) أي اربع متلاع الشركة (قوله ولو وقع) أي الفسخ (قوله ويؤخذ منه) أي
 تبركا وتواضعا (قوله ويكتب الخ) تأمل حقيقة هذه المعاملة وهل يملك المكتوب له الورق ويملكه
 وهل جري عليه تملكه وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار صحيح (قوله والتهمة ان
 يمر بشهادته اليه تصا الخ) يؤخذ من ذلك وشهادة شهود الوقت بمال الوقت في جهة الناظر او المستاجر
 إذا كان لهم جامكية في الوقت ومن ذلك شهادتهم بأجار الوقت فهي مردودة وظاهر ذلك وشهادتهم
 بما ذكر وان كانوا اقبضوا جامكيتهم لان المشهود به قد فضل ويذكر لمام اخر فيحصل لهم منه
 جر (قوله وقضية قبوله له بان خصافته كما يحته البقيتي) كتب عليه هر

لاحد ما يشار كفيه الاخر ولو اقسما ارضا واخذ كل واحد قسما من اثنان في حديثهما قبل شهادة الاخرين على ما أتق به بعضهم للشركة
 المتقدمة ودفع ضرر فسخ التهمة لوقع ويؤخذ منه ان كل من باع عينا لا تقبل شهادته فيها ما يدفع عنه ضرر فسخ البيع فيها لوقع

(وغيرهم هدية) وان لم تغرق تركه الدين أو مرتد كما به ورد في (أوعليه حجر فاس) لأنه إذا ثبت له شيئا أثبت لنفسه المطالبة به حتى في الرد لان دية تفتنى من ماله على جميع الأقرال بخلاف غيره ألحق ولو مسر لم يحجر عليه لتعلق الحق بدمته (و) رضاء بين مولى وخاطبا الذي فصل عنه (ع) مراده فيها الذي باهله (مروكيل) أو وصى أو قيم (فيه) سواء اشهد بنفسه ولو كاهم بشيء يتعلق به كزفوع عقد فيه غيره لا يثبت لنفسه سلطة (٢٢٨) التصرف في المشهود به كذا ودع لودعه ومنه رن لراعتة التهمة بقا به ما حول عزل نحو

من التعليل (قوله) وان لم تغرق (قوله) رضاء في النهاية والمضى (قوله) تركه الدين) مفعل فاعل
 (قوله) أو مرتد تعطف على ميت (قول المتن حجر فاس) خرج به حجر السهم والمرضى نحو حمامتى (قوله) لأنه
 إذا ثبت (الخ) قال المتن وألحق الماوردي بذلك ما إذا كان زوجا مسرا بنعتها فثبت له بدن أم
 ولا يخلو عن اشكال فانه لا يظهر فرق بينهما وبين غيرها من الفرماد حيث لا حجر ولا موت ولا ردة فليتامه
 سيد عمر (قوله) أو ما (الخ) الانسب الواو (قوله) مراده (قوله) الى قوله في الاثوار في النهاية الا قوله ولا يظهر اطلاقهم
 الى اما ما ليس وقوله ان جازالى ولا يذ كقولهم وياق الى بل صرح بقوله كما تقرر (قوله) مراده فيما (الخ)
 إنما صرح هذا لشمولها اذ لم تكن الشهادة بنفس المال بل بشيء من متعلقاته رشيدى عبارة المتن ولو
 عرفت قوله فيما هو وكيل فيه كاهله في المحرر واصل الروضة كان اول ليقول من وكل في شيء بمضومة أو
 تماضى عقدا فيه أو حفظه أو نحو ذلك كانه لا تقبل شهادته لو كاهله في ذلك لأنه يجر لنفسه نفعا باستيفاء ماله في
 ذلك من التصرف وان لم يشهد بنفس ما وكل فيه أم (قول المتن مروكيل الخ) أى ولو بدون جعل معنى
 (قوله) أو وصى الى قوله وان طال الفصل فى المتن (قوله) أو قيم أو وصى (قوله) لو كاهله (قوله) الاول قد عه
 على به نفسه (قوله) أم بشيء) معطوف على هو كان الاول حذف قوله لو كاهله رشيدى (قوله) أم بشيء) كذا في
 اصله ثم اصلح بام سيد عمر (قوله) فى المشهود به) أى أو فى متعلقه بفتح اللام (قوله) وكذا ودع لودعه ومنه رن
 لراعتة) وتقبل شهادتهما بالوديع والمرهون لتعديهما لا لتفاد التهمة ورض مع شرحه (قوله) أو عزل (الخ)
 أى ثم شهد (قوله) أو بعد ما) الانسب التذكير (قوله) فلا رن طال (الخ) نعم ولو وجد امتصاصين بعد ذلك قبلت
 عليه كاتفى بالردحه الله تعالى بآية ويبنى ان عمل ذلك حيث معنى لهما على ذلك سنة كما يؤخذ من
 قوله الاق وكذا من المدواة كما رجحه أن الرفعة ش (قوله) اما ما ليس وكلا (الخ) عزز قوله بما هو وكيل
 الخ عبارة المتن واتفق كلامه كغيره القطع بقبول شهادة الوكيل لو كاهه ما ليس وكلا فيه ولكن حتى
 الماوردي فيه وجهين واحصا الصحة أم (قوله) ومن حل شهادة (الخ) عبارة النهاية ولو باع الوكيل شيئا
 فانكر المشتري اثمن أو اشترى شيئا لم تعرف وكاله فله ان يشهد (الخ) (قوله) مالى باع فانكر (الخ) أى
 ما ضمنه فقولهم لو باع الخ (قوله) بان له عليه كذا (الخ) تضمن رب (قوله) ان له ان يشهد به (الخ) أى بان يعلم
 كونه بايع بنصر التسامع والتصرف الآتين (قوله) ولا يذ كرا (الخ) عطف على شهد (قوله) حله باطنا (خ) جزم
 بالنهاية بلا ضرر (قوله) تو صلا) الاولى جملة من مادة السين اومن باب الالصال كما عرفت بالثاني الاسنى (قوله) ثم
 توقف فيه (الخ) عبارة الثانية توقف الاذرى فى بانه يعمل الحاكم الخ مرد بانه لا أثر الخ لال رشيدى قوله
 وتوقف الاذرى أى فى الحل باطنا والافه قائل بالصفة بل رد على من انكر ما وضع عليه (قوله) أو شهد
 أى المقرض له أى المقرض بان له على المدين ولم يذ كرا الحوا لاختا عامر (قوله) يلطف صم (الخ) عبارة
 النهاية فيحلف الخ (قوله) بعد ان صدقه (الخ) يتامل اقدام المقرض على الحلف فيجزم بالتصديق فانه يؤدى الى
 اثبات الحق لغيره من غير تحقيق قاله عر ويجاب عنه بين ما رآنا (قوله) كاهم) أى فى باب القضاء (قوله)
 الشاهد) أى قوله احتيال العبارة فى المتن (قوله) أو نحو اصله) أى ككاتبه وغيره ملىك أو المحجور
 عليه بطل معنى (قول المتن) ويجزأ حقه موثره (الخ) أى عند شهادته تودخل فى كونه موثرا عند الشهادة مالى
 (قوله) اما ما ليس وكلا أو وصيا أو قوما) فقبل فيه نعم ولو وجد امتصاصين بعد ذلك قبلت عليه كاتفى به شيئا

وكيل نفسه قبل الخوض
 قضى من الخاصة قبل أو
 بعد فلا رن طال الفصل
 وظاهر اطلاقهم انه لا يعتبر
 فيها رفع للقاضى ولا كونها
 بما تقتضى المدواة المستقلة
 للشهادة وفيه نظر اما ما
 ليس وكلا أو وصيا أو قوما
 فيه فيقبل ومن حل شهادة
 الوكيل مالى باع فانكر
 المشتري الثمن أو اشترى
 قاضى اجنبى بالمبيع فله
 ان يشهد لو كاهه بان له عليه
 كذا وان هذا لم يكن ان جاز
 له ان يشهد به بالبيع ولا
 يذ كرا انه وكيل ووصوب
 الاذرى حله باطنا لان فيه
 تو صلا الحق بطريق مباح
 ثم توقف فيه حله الحاكم
 على الحكم بما لو عرف
 حقيقته لم يحكم به ويجاب
 بانه لا اثر لذلك لان قصد
 وصول المستحق لحقه وياق
 قريبا عن ابن عبد السلام
 ما يؤيده بل صرح غير
 واحد بانه يجب على وكيل
 طلاق انكره موكله ان
 يشهد حصة ان زوجة
 هذا المطلقة ويؤيد العواز
 قول ابى زرة بنظيره

فبين لودين عجز عن اثباته فانكر من آخر قدره واحاله به وشهد له ليحلف صم ان صدقه فى ان له عليه
 ذلك الدين ونظيره ذلك شهادة كما كمرزول بحكمه بصيغة اشهد ان ما كاجاز الحكم حكم به كاهم (و) برادة من ختمته) الشاهد او نحو اصله
 او فرعه او عهده لانه يدفع بها الزم عن نفسه او عمن لا تقبل شهادته له واحتمال العبارة شهادة الاصيل برادة من ضمنه مع كونها
 متبولة اذ لا تهمه فيها غير مراد كما يدل عليه الداق نعم قول اصله والضامن الاصيل بالاراء او الاداء اصرح (و) جرحه فمورته)

غير بعضه قبل اندهما قبل انهما فحق الموت الذي هو السبب في انتقاله من المورث اليه (٣٣٩) وبه تارة جوبه لما في قوله (ولو شهدوا ورثه

مريض او جريح مال قبل
الاندمال قبل في الاصح)
لعدم التهمة كما تقرر لان
شهادته لا تجر اليه نفعا
وكونه اذا ثبت لمورثه لا يتقل
اليه بعد بسبب آخر لا يؤثر
نعم لو مات مورثه قبل
الحكم امتنع لانه الان
شاهد لنفسه كما مر وفي
الانوار لو شهد على مورثه
بما يوجب قتلها قبل وهو
غلط مبنى على ترم ان
الشاهد هنا يرث وليس
كذلك كما مر في الفرائض
على ان اثاره قلنا يرث لا يصح
ذلك ايضا لما عللوا به
التبويل في مسئلة المتن هذه
وعندهم فنيا قبلها فامله
(وترد شهادة مائة بفسق
شهود قتل) يحملونه كما
ذكره في دعوى الدم
والقسامة واعاده هنا
كاذبي قبله مولا في حلف
فيه المذكور على ذكره
ثم للتشليل به لالتمة فلا
تكرار (و) ترد شهادة
(غرامه مفلس) حبر عليه
(بفسق شهود دين آخر)
ظهر عليه لانهم يدفعون
مراحمته فلم واخذ منه
البقيتي قبول شهادة غريم
له رهن بن بدنيه ولا مال
للفلس فيه او له مال
ويقطع بان الرهن يوفي
الدين الموهون به فقبل
لفقه دفع ضرر المراجعة
وقه نظر لان لهما مع ذلك
دضا بتقدير خروج الرهن

شهد بذلك اخو الجريح وهو وارث له ثم ولد الجريح ابن فلا تقبل شهادة تخرج بهما لو شهد بذلك والجريح
ابن ثم مات الابن فقبل شهادة تخرج بهما وارثا وقد حكم بشهادته لم ينقض كالوطر الفسق او لا فلا يحكم بها
اسى ونها يتوقف (قوله غير بعضه) لما في قوله لا يكون الكلام في الرد التهمة والافاق لم يختلف بالبعينة
(قوله قبل اندهما) تخرج به شهادة بعد الاندمال فقبله لا تنفاه التهمة قال البقيتي ولو كان الجرح عبدا
ثم انتقم سيده بعد الجرح ادى به على الجراح وانه المستحق لارثه لا تكان ملكه فقد شهد وارث الجرح
قبلت شهادته لعدم المعنى المتعنى للرد اسى ونهاية (قوله في انتقاله) اى الارش معنى (قول المتن لمورثه له)
اى غير اصله فرعه مريض اى مرض موت وقوله قبل الاندمال اى بخلافها بعد الاندمال فقبل قطعا
لا تنفاه التهمة معنى (قوله كما تقرر) اى في قوله له وبه تارة جوبه (قوله نعم لو مات الخ) كذا في المتن (قوله امتنع)
اى الحكم بشهادته (قوله كامر) اى في شرح والتهمة ان جرح تها الخ (قوله لم يقبل) الاولى الثانية (قوله)
كامر في الفرائض) اى في موانع الارث (قوله لا يصح ذلك) اى القول بعدم القبول وقوله لا ماعلا اى به القبول
الخ فيه نظر فلا رهن ما يوجب قتل المورث سبب الموت الناقل للمال كالجرح ففداه الى ارث بذلك تخرج
اليه نفعا كالشهادة بها (قول المتن ورد داخ) شروع في الشهادة الدافعة للضرر معنى وقوله شهادة عاقلة اى
ولو قرا اسى ونحو له شهد قتل اى من خطأ او شبهه بخلاف شهود اقرار بذلك او شهود محمد فقبل اسى
ومعنى (قوله يحملونه) الى قوله فيه نظر في المتن الا قوله بن بدنيه الى قول المتن وقبل عليماني في النهاية
الا قوله لا بعد موته الى وقبل من فقير وقوله يظهر الى وشهادة غاصب وقوله فاسدا الى محصل ما نابه
عليه (قوله كاذكره) اى قد يحمله (قوله واعاده) اى قوله موترد شهادة عاقلة الخ قوله كاذبي قبله معنى قوله
وبه مراجعة مورثه ولو شهد الخ وقوله فقيد المذكور اى يحمله وتوهم لا يتحمل رسو له الذى قبله ايضا فالمراد
بالقيد بالنسبة اليه قبل اندهما (قوله على ذكره) متعلق بقوله معمولا وقوله للتشليل متعلق بقوله اعاده
(قوله التشليل بالخ) اى وذكرهما هناك لافادة الحكم معنى (قوله وترد شهادة غرامه مفلس الخ) والحقوا
بذلك شهادة الوكيل والوصي بجرح من شهد بماله على الموكل واليقيم اه اسى ونها اخذوا امر مقيد بما
اذا كان الوكيل وكلا في ذلك المال فليراجع (قوله واخذ منه البقيتي الخ) عبارة التها يتو ما اخذ البقيتي
منه وهو قبول شهادة الخ بجرحه خلا له لان فيما بعد ذلك الخو اقر المتن ما قاله البقيتي (قوله واخذ منه الخ) اى
من التشليل (قوله بن بدنيه) كذا في النهاية بدون لاول الصواب لا يفي الخ مع لانهم رايت قال الرشدني
قوله بن بدنيه امله سقط لفظ الثانية من الكنية لا ذلا يصح التصوير الا بها ولى لاقول الشارح الا انى
وتبين ماله في الاولى وحاصل المراد ان البقيتي اخذ من التهمة بدفع ضرر المراجعة انه لو اتى ذلك بان كان يده
رهن لا يفي بالدين ولا مال للفلس غيره لا ترد شهادته اى لا تلو ثبت ما ادعاه ذلك الغريم لم يزاحم المرتين
في شى موده الشارح باحتال حدوث مال للفلس في زاحم التهم في تكلمه ماله منه ما اذا كان الرهن بنى
بالدين البقيتي يقول بقبول شهادة وان كان للفلس مال غيره كما ذكره الشارح بعدم رده باحتال
خروج الرهن مستحقا فتم المراجعة اه (قوله وفيه نظر) اى في ما خوذ البقيتي او تشليله (قوله بتقدير
خروج الرهن مستحقا) اى في الصورتين جميعا (قوله وقيل شهادة مدين الخ) ولا تقبل شهادة شخص
بموت مورثه من اوصى له ورضى ومعنى ونها يتوقف في شرح الروض قال الاذرى لم لا يقال قبل شهادتهما
في حق غيرهما دون حقهما الفصر التهمة عليهما دون غيرهما اه (قوله وان تضمنت الخ) عبارة الاسى ولا
ينظر هنا الى نقل الحق عن شخص الى اخر لان الوارث خليفة المورث فكانه هو اه (قوله لا بعد موته
الخ) عبارة الروض مع شرحه لاقام رجل بيته باخرة قيت لمدى على شخص فشهد المدين بان للبيت لم

الشهاب الرمل ش م (قوله بفسق شهود دين آخر) يبنى او يبرأه من دين آخر لو جود للمعنى وهو دفع
المراجعة وتخرج بقوله حجر عليه من لم يحجر عليه فقبل الشهادة المذكورة لان الحق لم يتعلق بعين ماله

مستحقا وتبين ماله في الاولى وقبل شهادة مدين بموت دائته وان تضمنت نقل ما عليه لوارثه لا تخلفه لا بعده وتعين الخ بأن لا ينافي مجهولا

من قبل من فرق بوصية او وقت لغيره على ان لم يصرح بصره هو الوصي اعطاء ما له بنوي وعالف ان في الدم حيث انصر واول لم يصرح بصره هو ووجه التهمة استحقاقه (٢٣٠) (ولو شهد الاثنين بوصية مثلا فهدا) أي الاثنان للشهود لها (لشاهدين بوصية

من تلك التركة بولي في عين واحدة ادعى كل نفسا قبلت الشهادتان في الاصح لا تفصل كل شهادة عن الاخرى مع اصل عدم الموافاة لما منعها عند التهمة واخذته انه لو كانت عين يد اثنان فادعاها تلك فبذلك الاخر انه اشترى من المدي قبل اذ لا بذلك على ما دعي به على غيره حتى يدفع بشهادة الشهادتين عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشي فشهد به لاخرو وكذلك يجوز شهادة بعض القافة لبعض على القطام بشرط ان لا يقول اخذ مالنا او نحوه ويظهر ان مثله اخذ ماله ومالي التهمة هنا ايضا ويحتمل تناقض الصفة لا تفصل كل عن الاخرى فتقبل نظيره لا لعل على الاول يفرق بينه وبين ما مر في الشريك بانه هنا ذكر موجب العد او قول منفصل بخلافه هو لذلك لو كان هناك ذكر موجب عد او كان كاهنا وشهادة فاضب بعد الرد والتوبة بما غصبه لاجني كاف الجوارهم وقوله بعد ادائه لا بد من رد العين ويدل منافها اذ لا توجد التوبة الا بذلك لن

قبل شهادته لا ينقل الخ بخلاف ما لو تقدمت شهادته اه (قوله واخذته) أي من التعليل (قوله شهد) أي الوصي (قوله وتقبل من قدير الخ) عبارة لا لاسي قال الزركشي وعلى قياس هذا ينسب شهادة بعض القافة لبعض على القطاع قول البنوي لوشهدد لان من القدر انما هو وصي بثلث ماله للفقراء قبلت او اتالم قبل قال ابن ابي الولم ويضي ان يقيد قبولها بما اذا كان في البلد قرا سموا الشاهدين فهم اذا قلنا القبول في دخول الشاهدين في الوصية احتمل ان قال الزركشي وقدر صرح البنوي بام ما يدخلان فيها وما يحسن يعني ابن ابي الولم لا بد فيه من قيد آخر وهو ان يكون غير محصورين ولا قاطعا للمنع لقوة التهمة ولا سيما اذا قلنا اكثر الموحي بموق اعتبارا عند القيد وقفة تتلقى من كلام ابن ونس وان الرقة في نظير ذلك من الوقف اه تحذف (قوله لان لم يصرح الخ) أي وان انصر وافي نفس الامر (قوله ادعى كل الخ) أي من البينين (قوله لا تفصل كل شهادة الخ) ولا يجوز شهادة في دفع عنه ضرر ما مني (قوله واخذته) أي من التعليل (قوله على ما دعي الخ) وقوله من ادعى الخ كل منها ببناء الفعل (قوله وكذلك) إلى قوله ويظهر إلى الت (قوله لكل الخ) الاول واحد منها وقوله على غيره الاول على الآخر زاد عليه المنع فانه ولا قبل شهادة غشخي بمال لو كان ذكر الاستحقاق فيه كوقف الا كور اه (قوله تجوز) أي تقبل لن بقا معنى (قوله بشرط ان لا يقول الخ) عبارة المنع اذا قال كل منهم اخذ مال فلان قال فان اخذ مالنا لم قبل اه (قوله وعلى الاول) أي عدم القبول مطلقا (قوله وشهادة فاضب الخ) أي ويجوز شهادته (قوله بعد ادائه الخ) أي لا بعد التقب وظاهر ان الردود بعد ان جنى في يد الغاصب جناية مضمونة كالتالف قبل قبل شاهد تعرض مع شرحه نية بقال حش قوله ان الردود أي الرقيق الردود وقوله شهادة أي الغاصب اه (قوله قوله بعد الرد) أي الخ (قوله لا بذلك) أي رد العين وبدل منافها المستحق وكان الاولى بدون ذلك (قوله لمن قدر عليه) انهم انما اخرجوا عن رد ما ظلم به محضت ويتوجه حيث كان في حقه رد متى قدر حش (قوله وخرج بذلك) أي بقوله بعد الرد او بنحوه المذكور (قوله لا تهامه) أي فلا تقبل لاتهامه (قوله فاسدا) أي شراء فاسدا كذلك (قوله لا لانه) أي ذلك الشيء وكذا يدل منافها اخذنا مرامر إلى الباع (قوله ثم فسح) أي البيع كان رد عليه بغيره او اقله او غير ما يقرض مع شرحه (قوله ومن وضع المشتري الخ) أي بخلاف ما لو ادعى ملكه بعد الفسخ والرد فتقبل (قوله لم يقبل) الظاهر التائيد (قوله ما) أي لنفسه (قوله الشاهد) إلى قوله ولو ادعى الامام في المنع لا لقوله خلا قال في وقن احدها (قوله ولو بالردش او بالتزكية الخ) ظاهر صحتها كالتأية اختصاص هذه التاية بالقرع بل قولها الا في تزكية الخ قول المنع ولا تقبل تزكية الوالد لو لم يولد له بالاشدسوا اما كان في حجره ام لا وإن اخذناه باقراره يرشد من في حجره اما كصرح في ذلك ولكنه ليس بمراد وانما خرج خارج الغالب كما يفيد قول الوالي عن يرضع البهيمة ما نصه وترد شهادة لبعضهم بتركية او رشد هو في حجره ولكن يؤخذ باقراره اه وكذا باق عن الرشي ما يفيد (قوله) أي القرع وتقدم ان ليس يقيد قوله او لقاعد عطف عليه (قوله ولا لاية القرع) أي او الاصل وكان الاول لبعض رشيدي (قوله وقن احدها الخ) عبارة الروض وكذا لا تقبل لكتاب اصله او

(قوله ويظهر ان مثله اخذ ماله ومالي التهمة الخ) قال في التنية وجمع في الشهادة بين ما يجوز وبين ما لا يجوز فبيعه قولان احدهما يرد في الجميع والثاني يقبل في احدهما اه قال ابن القتيب في شرحه هذا أي الثاني هو الاصح وعلمه اذا كان ما لا يجوز لاجل التهمة كما انه اقترض من ابنه واجني كذا اما اذا كان

قدر عليه وخرج بذلك ما اذا بقي للتصوب متش عليه لاتهامه يدفع الضمان له عنه كما هو ولو اشترى فاسدا واشتا وقبضه فرحه لم تقبل منه لغير بائعه لا ان رد مبيع عليه لا ينافي في او محبة المبيع ففسخ فادس آخر ملكه من موضع المشتري يده علم قبل منه به لاتهامه لده الضمان عن نفسه وإجائه العلم (ولا تقبل الشهادة لاصل) للشاهد ان علا (ولا فرح) به وان لم يقل ولو بالردش او بالتزكية خلا كما قلناه في ان الصلاح او لشاهده لا به بعضه مكانه شهد لنفسه والتزكية وإن كانت حقاقة لعمالي فبيها اثبات ولاية القرع وقبها متوقن احدهما

المن كالاصحاب لها لاقبل
لبعض له على بعض له اخر
وبجرم الغزالي لكن جرم
ان عبد السلام وغيره
بأن يقول لان الوازع
الطبيعي قد يمرض فضنت
التهمة وقد يجاب على الاول
منع ذلك اذ كثير اما يتفاوتون
في الحجة والميل فالتهمة
موجود قد قبل شهادة
البعض ختما كان ادعى
على بكر شراء شيء من صر
والمختري له من زيد صاحب
اليومطالبة بالتسليم فقبل
شهادة ابنه زيد وصروله
بذلك لانها اجنبيان حته
وان قضيت الشهادة لايهما
بالملك كان شهد على ابنه
بأقراره بنسب مجهول فقبل
مع تضمن الشهادة لغيره
ولو ادعى الامام بشيء لم يثبت
المال قبلت شهادة بعضه به
لان الملك ليس للامام منه
ناظر وقف او وصى ادعى
بشيء لجهة الوقف او الموالي
فقد به بعض المدعى
لاتتفاء التهمة بتظاها
بنفس النظر او الوصاية
ولو شهد لبعضه او على عبده
او التفاسق بما يملكه الحق
والحاكم يجعل ذلك قال ابن
عبد السلام المختار جوازه
لانهم يصلوا الحاكم على
ماطل بل على اصيل الحق
لمستحقه علم اثم الحاكم
لظنه ولا الخصم لاحد
سحق ولا الصاعد لاهاته

فرحه ولا لما ذرهما اه (قوله ومكانه الخ) وشريك في المشترك نهاية (قوله لبعض له على آخر) اصلين
كانا او فرعين او مختلفين (قوله وبجرم لنزالي الخ) عبارة المنى كاجرم به الغزالي وفيه مدع الحكم بين
ايه وابنه وان خالف ابن عبد السلام في ذلك معلل بالانوار الملبس الخ (قوله لكن جرم ابن عبد السلام
الخ) عبارة المنى وجرم ابن عبد السلام وغيره الخ مدع اذ كثير اما الخ (قوله كان ادعى على بكر) عبارة
الروض وشرحه فرح لو قال فخص لزيد في يده عدا شريعت هذا العبد الذي في يدك من عمرو وصروله
اشترائه منك وطالبه بالتسليم فأنكر جميع ذلك وشهد به بذلك ابنا عمرو او ابنا زيد قبلت شهادتهما سم
ورشيدى اى قال صواب اسقاط على وعبارة المنى كان ادعى شخص شراء عدي يد زيد من عمرو بعد ان
اشتراه من زيد صاحب اليد وقضه وطالبه الخ (قوله على بكر) صوابه على زيد كافي النهاية والمنى والروض
(قوله المختري له من زيد الخ) وقضه نهاية ومنى (قوله وطالبه بالتسليم) اى فأنكر زيد جميع ذلك منى
(قوله به بذلك) اى المدعى بما يقوله منى (قوله لانها اجنبيان الخ) عبارة المنى والاسنى لان المقصود
بالشهادة في الحال المدعى وهو اجنى ضمنها اى من ابني زيد وصروله (قوله حته) اى عن المدعى (قوله شهد
الخ) عبارة المنى ادعى عليه نسب لغيره فأنكر فصد به مع اجنى على اقراره انه لو شهد فقبل شهادة الاب
كافى فتاوى القاضى حسين الخ احتياطا لمر النسب اه (قوله ولو ادعى الخ) عبارة الاسنى نعم لو ادعى
السلطان على شخص مال البيت المال فصد به به اصله او فرعه قبلت كقوله الماوردى لعدم المدعى به اه
(قوله ومنه ناظر وقف الخ) وهل مثله ايضا الوكيل اذا ادعى بشيء للموكل او يفرق فيه نظرو ولا يصدانه
ايضا منه عالم بصدعته نقل ممرات مسياقي قريمان جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوصى الركيل
مع عدم جواز اثبات الوصاية بشهادة بعض الوصى كما ناز ذلك يدل على ان الحاق الوكيل بالامام او لى من
الحاق الوصى به من جواز اثبات دين ادعاه المخرج لو كله بشهادة اصله اعنى اصل المخرج وهو شامل لما اذا
كانت وكالة المخرج بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين والتصرف فيه وقياسه جواز اثبات المين الوكيل
بشهادة بعض الوكيل وان ساء له التصرف فيها اه سم (قوله لاتتفاء التهمة) اى ولا نظر لتضمن شهادته
اثبات التصرف لبعضه في المشهود به سم عبارة الرشيدى قوله لاتتفاء التهمة فيه نظرو قد مثل قوله
للمولى ما اذا كان المشهود به من جهة الموصى الولاية وقد مر ان الوصى لا تقبل شهادة فيه فهو وصى فيه
قال الشارح فيما مر لانه يثبت لنفسه سلطة التصرف في المشهود به اه (قوله لو شهد اى شخص وقوله
او التفاسق صلف على قائل شهد المستور وقوله بما يعلمه الخ) راجع لكل من المحطرات (قوله الحق) عبارة
الاسنى والنهاية من الحق اه (قوله يجعل ذلك) اى مانع الشهادة اسنى اى من البعنية او الاداة او
النسب (قوله جوازه) اى شهادة من ذكر مع جهل الحاكم صالم (قوله قال الاذرى بل ظاهر عبارة من
جوز ذلك الخ) يرتجعه حمله على تبينه طريقا لوصول الحق لمستحقه نهاية (قوله حته) اى من الشخص او

للدواة كما اذا شهدته قطع عليه وعلى رفيقه الطريق في رد شهادته لرفيقه طريقان اصحاب الرد وقيل على
التقويلين يجرى الطريقان فيما اذا شهدته فقهه وامه او زوجته او جنتا ولو شهد لنفسه ولشريكه بكذا
فرد فيما له وفيما لغيره الطريقان اه شامل هذه الاخيرة (قوله كان ادعى على بكر) شرائعى من عمرو
والمختري له من زيد صاحب اليد الخ) عبارة الروض وشرحه فرح لو قال لزيد في يده عدا شريعت هذا
العبد الذي في يدك من عمرو وصروله واشترائه منك وطالبه بالتسليم فأنكر جميع ذلك وشهد به بذلك ابنا عمرو
وابنا زيد قبلت شهادتهما (قوله لاتتفاء التهمة) اى ولا نظر لتضمن شهادته اثبات التصرف لبعضه
في المشهود به وهل مثله ايضا الوكيل اذا ادعى بشيء للموكل او يفرق فيه نظرو ولا يصدانه ايضا منه عالم
بصدعته نقل ممرات مسياقي قريمان جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوكيل مع عدم جواز اثبات
دين ادعاه المخرج وهو شامل لما اذا كانت وكالة المخرج بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين والتصرف فيه
وقياسه جواز اثبات المين لكل بشهادة بعض الوكيل وان ساء له التصرف فيها

قال الاذرى بل ظاهر عبارة من جوز ذلك الوجوب (وتقبل) منه

(عليهما) إذا لم يمتدحوا عليه أحد أو لم يوافقوا في شيء منهما عدم القبول أخذ إماماً من الأئمة لا يلبثه إذا كان بينهما عدو ظاهر
 ثم رأيت صاحب الأنوار جرم به (٢٣٢) (وكذا) قبل شهادتهما (على أيهما يطلق ضرورة أمهما) طلاقاً بائناً وأمهاتهما (أو قدنيا)

أى الضررة الموقد للامان
 المؤدى لفرقتها (في الأظهر)
 لضعف جهة قطع أمها
 بذلك إذا له طلاق أمها
 متى شاء مع كون ذلك حصة
 تارهما الشهادة به أما
 رجعي فتقبل قطعاً هذا كله
 في شهادة حصة أو بعد
 دعوى الضررة فإن ادعاه
 الأب لعدم فقهه لم تقبل
 شهادتهما له للثبته وكذا
 لو ادعته أمهما بما تقرر
 وبأن من أن التهمة الضعيفة
 وغير المقصودة لا تؤثر
 أخذ بعضهم أنه يجوز إثبات
 الوكالة بشهادة بعض الموكل
 قال بعضهم أو الوكيل كالأقوى
 به ابن الصلاح أو غيره في
 وكيل ينير جعل على أن
 قضية ما من عدم قبول
 شهادة له بعد بوجاهة لما
 فيه من إثبات سلطنته ضمنه
 لأن الوكالة فيها ذلك ولو لم
 أراد ما قلناه من ابن الصلاح
 قوله لو ادعى الفرع على
 أخيه دين لم يملكه قاتكر
 فشهد به أو الوكيل قبل
 وإن كان فيه تصديق أبه
 كاتقبل شهادة الأب وأبوه
 في واقعة واحدة أم وما
 قاله في هذه متجه لأن التهمة
 ضعيفة جداً (وإذا شهد
 لفرع) أو لأصل له (وأجني)
 قبلت للأجني في الأظهر
 تقريباً للصفقة وعلمه كالم
 عامر فيه أن قدم الأجني

الشاهد (قول المتن عليهما) أى أصله وفرعه سواء كانت في عقوبة أم لم تكن (قوله إذا التهمة) إلى المتن في المتن
 وإلى قول المتن ولا يخفى التهمة لا قوله على أن إلى الوادى الفرع وقوله وعلمه إلى المتن وقوله ويشبهه قيد
 بمن نكحها وقوله لا نه إلى لاها (قوله وكذا) قبل شهادتهما (أى الفرع من غير متن وقوله على أيهما يطلق
 الخ) لا لشهادة الفرع لأمه يطلق أو رضاع إلا أن شهد بحصة فتقبل بوضوح مع شرحه قال البيهقي
 وقد القى قبول شهادة الفرع يطلق ضرورة أمها إذا لم تجب فتقبل على الشاهد إلا لم تقبل لأنه دفع عن
 نفسه ضرراً أو كونها لم تجب عليه لأعساره أو لقدره الأصل عليها كونها تجب عليه لأعساره الأصل
 مع قدرته مع وقد انحصرت نفقة أبيه بان كانت أمه ناشرة أم تحذف (قوله طلاقاً بائناً الخ) أما إذا
 كان الطلاق رجعياً فتقبل قطعاً بما فيه أى وكذا قبل قطعاً إذا لم تكن أمهما تحت أول يمكن القذف مؤدياً إلى
 اللعان (قوله لضعف) إلى وكذا لو ادعته في المتن (قوله قطع أمهما الخ) وهو أنفرادها بالأب نهاية (قوله مع
 كون ذلك الخ) عبارة المتن وأهم قوله على أيهما أن محل الخلاف ما إذا شهد أحدهما حصة أو بعد دعوى الضررة أما
 لو ادعى الأب الطلاق فزمن سابق لا سقطاً فتقف ماضية ونحو ذلك وأدعى أنها سألته الطلاق على مال فشهد له
 فهنا لا تقبل الشهادة عليهما لأن الشهادة للأب لا عليه لكن تحصل الفرقة بقوله لدعوى أو الخلع كأمه في بابه
 أم (قوله فإن ادعاه) أى الطلاق عثر (قوله لعدم فقهه) أى ونحو ما هنا في (قوله وكذا لو ادعته) أى ادعت
 أمها طلاقاً ضرراً فلا تقبل شهادتهما به لأنها نهاية للأدلة سلطان وكذا لو ادعته أمها طلاقاً نفسها فلا
 تقبل شهادتهما كأمه من الأسنى (قوله) أخذ بعضهم أنه يجوز الخ) عبارة التي لا يقردها اقوى والدرجته الله
 تعالى يجوز إثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل أو الوكيل ولا ينافيه ما قد مناه من امتناع شهادته له بوجاهة
 لما فيه من إثبات سلطنته لأن سلطة الوصى أقوى وأتم وأوسع من سلطة الوكيل أم وأقر ماسم (قوله وعلمه
 في وكيل ينير جعل) أى أو الأردت نهاية (قوله على أن قضية ما مر الخ) مر أنفرادها (قوله ضمنه) خبر أن
 والصبر للاشهاد (قوله فيها ذلك) أى في الوكالة إثبات السلطة (قوله وله) أى البعض (قوله قاتكر) أى
 الدين عثر وما قاله أى ابن الصلاح (قوله وإن كان فيه تصديق أبه) فيه ما مر من قريب رشيدى (قول
 المتن وإذا شهد لفرع الخ) عبارة المتهم مع شرحه ولو شهدن لا تقبل شهادته من أصل أو فرع أو غيرها
 وغيره قبلت لغيره لأنه لا اختصاص المانع به أم وعبارة الرض مع شرحه يشهد له والده ونحوه ولا أجني
 قبلت شهادته للأجني قطعاً لا اختصاص المانع بغيره أم (قول المتن لفرع وأجني) كان شديراً قريباً لها كقول
 هو لا في وفلان أو عكسه معنى وأسنى (قول المتن قبلت للأجني الخ) وردت في حق الفرع قطعاً بما نهاية (قوله
 وعلمه كالم عامر فيه الخ) خلافاً للحنو والمنهج والأسنى كأم وللنهاية عبارة تقريباً للصفقة وسواء
 أقدم الأجني أم لا أخذ إماماً من أئمتنا أم (قول المتن قلت وتقبل لكل من الزوجين) وقيل لا تقبل لأن لكل
 واحد منهما وارث لا محجب قاتكره الأب وهو قول الأئمة الثلاثة معنى (قوله من الآخر) إلى المتن في المتن
 لا قوله له لا نه إلى الوكيل وقوله لا نه إلى لاها (قوله نعم رجع البقنى الخ) أى من وجهين سم (قوله لا نه
 تعبير له الخ) عبارة غير وجه النع أن قاذفها بعد بقذفهم وعبارته شوش الفرق بين هذا وما تقدم من أنه
 لو شهد له بان فلا ناقد فقبلت أن شهادته هنا عصلها نسبة القاذف إلى الجناة في حق الزوج لأنه تعبير
 بنسبة زوجته إلى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقته أم (قوله) ويشبهه قيد بمن نكحها (ظاهر
 قوله) كالأقوى به ابن الصلاح (أقوى بذلك شيخنا الشهاب الرملى ولا ينافيه ما مر من عدم قبول شهادة
 له بوجاهة لما فيه من إثبات سلطنته وذلك لأن سلطة الولى أقوى وأتم وأوسع من سلطة الوكيل
 شمر (قوله قبلت للأجني) أى قاته غيره شمر (قوله نعم رجع البقنى) أى من وجهين (قوله
 لأنه تعبير له في الحقيقة) عبارة غيره وجه النع أن قاذفها عدوه بقذفه

والأبطلت فيه أيضاً (قلت وتقبل لكل من الزوجين) من الآخر لأن النكاح بطراً وبزول فيما كاجر
 ومستاجر نعم رجع البقنى أنه لا تقبل شهادته لما بان فلا ناقد فقبلت له في الحقيقة ويشبهه قيد بمن نكحها وتقبل لكل على

الأشهاد بالإشهاد، وإنما لا يهد بجناية على حقه، فاشبه الجناية على عبده ولا تالفت شر أشبه ذلك بالفتح في العداوة من نحو الضرب (ولا خ) وصدق والله أعلم، لصدف الشهادة نعم لا تجل على بقية الورقة بأن فلا تالعه ولا شهادة لنفسه بسبب المشهود له إبداء لا شتاً كذا قال البلق في زامعاً في الروضة من التعريب بخلافه مردود وليس كما زعم لأن ذلك خفي واقتصد منه إيداع الضرر على نفسه بمعاركته والصنفي في ذلك لا يؤثر نظيره ما في شهادة البعض به بغيره مع قول شهادتهما لهما بالوجه لا شهادتهما للأصل ابتداءً وكان بأربعة أخذ من اغتار الضمني اختاره في تعارض بيني داخل وخارج انضم إلى هذه بيننا أخرى (٣٣٣) بأن أحداً شاعى الدخيل كان باعه به بأن

ذلك لا تبطل به شهادته أي سكرت المعنى والنهاية وشرح المنهج عن هذا التقيد اعتباراً بالأطلاق والله أعلم (قوله) الشهادة به (بناها) ولو مع الالة نهاية وأسى (قوله) لا تشهد بجناية (الخ) عبارة الاستي والتبابة لأن شهادته عليها بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولا نه نسباً إلى خيانه في حقه فلا يقبل قوله كالمدع أو عبارة المعنى لانه يدعى خيانتها فرأشه اه (قوله) فاشبه اه أي زناها (قول المتن) ولاخ) أي من أخيه وكذا من بقية الجواشي وإن كانوا يصلونهم ويربونه أسنى ومعنى وقوله وصدق أي من صدقهم هو من صدق وقد أدرك بأنهم ما أمك قال ابن قاسم وقيل ذلك أي في زمانه نادر في زماننا متفقاً أقول وكاد أن يعدم في زماننا سدهر (قوله) لضعف الشهادة) لأنها لا ضمان تهمة والبعض نهايتي معنى (قوله) لا ذلك خفي والقصاص منه (الاولى) الثانية (قوله) بمشاركته اه أي المشهود له القاصد (قوله) وبه) أي بكونها خفية (قوله) إلى هذه) أي بيننا الخارج (قوله) كان باعه) أي المشهود به (قوله) بأن ذلك) أي الانضمام والخارج متعلق بالافتاء (قوله) شهادته) أي الاحد (قوله) حله) أي الالقاء (قوله) لو ثبتت) أي العين المدعى بها وكان النسب لما قبله وما بعده لانه كبر (قوله) فواضح) أي الاحد (قوله) على عدوه) إلى قوله وليس كما قال في النهاية الاقوله للغير الصحيح فيه (قوله) دنوية ظاهرة) لأن الباطنة لا تطلع عليها الاعلام الشيوب نهاية زاد المعنى وفي معجم الضمائر أن التي صلى الله عليه وسلم قال سابق قوم في آخر الزمان اخوان الملاية أعداء السريرة قبلني الله أيوب صلى الله عليه وسلم أي شيء أشهد عليك عامر قال شامة الأعداء وكان صلى الله عليه وسلم يستبد باقية منها فقال الله سبحانه وتعالى للعالمية من ذلك اه (قوله) للغير الصحيح) عبارة المعنى والاسنى لحديث لا تقبل شهادة ذي غرل على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه باستدحس والغمر بكسر التين النقل والحداد اه (قوله) ومن ذلك) أي من شهادة العدو (قوله) عنوانه) أي الوارث عرش (قوله) وبه) أي بالتبطل (قوله) ان ذلك) أي كونهما عدوين الوارث (قوله) لكان أظهر) فيه توفيقاً لا يصدق التفسير الا في العدو على عدو اليسر لعل هذا سكنت النهاية عما استظهره الخارج فراجع (قوله) لا يعلم بالخارج) إذا الوجهان في عدو الوارث قطعاً اما عدو الميت فسكوت عنه (قوله) فواضح من ولد العدو) بجرم: المعنى عبارة وخروج بالعدو أصل العدو وفرغه فقبل شهادتهما إذا مانع بينهما وبين المشهود عليه اه (قول المتن) هو) أي عدو الشخص من يفضحه بحيث يتنزل الالتمت سواء أطلبها لنفسه أم لغيره أم لا معنى (قوله) الشهادة (العرف) إلى قوله ويرد في المعنى وإلى قوله اه في النهاية الاقوله بعضهم إلى المراد قوله تنبيه إلى من قذف (قوله) واعتزله البلقيني بأن البعض (الخ) عبارة المعنى هذا الضابط لحصه الرافعي من كلام التزالي قال البلقيني ذكر البعض ليس في الغرور ولا في الروضة أو صلها لم يذكره احد من اصحاب ولا معنى لا ذكره هنا لأن الخو قال الركني الاشبي الضابط تحكيم العرف كما أشار إلى العرف المطلب فن عدو أهل العرف عدوا للمشهود عليه رد شهادته إذا لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة اه (قوله) بل به بيقادح) يرد عليه انه بذلك التيقظ أيضاً إذا الحزن والفرح قليان وكذا اتفق كما يعلم من تفسيره قالوجه أن يحجب بانهم أرادوا

(٣٠ - شرواني وابن قاسم - عاشر) عدوا الوارث حملاً بكل من التعليلين المذكورين لكان أظهر وليس هذا إحداث وجه ثالث لا يلائم مخرج مما يقول به كل من الوجهين (تنبيه) ظاهر كلامهم قبول ما من ولد العدو ويرجى بأنه لا يلزم من عداوة الاب عداوة الابن وزعم انه لا يفتح في العداوة من أيواه يقتضي أن لا تقبل ولو بعد موت أبيه وإن كان الاصح على ما قبل عند المالكية قبوله بعد موته لا في حياته ليس في حله لأن الكلام في ولد العدو لم يلزم حاله وحيداً يظل زعم أنه لا يفتح في العداوة من أبيه إطلاقه أما معلوم الحال من عداوة أو عدوها لم حكاهما واضح (وهو من يفضحه بحيث يتنزل زال نعمته ويحزن بسروم مفرح بحسينته) لشهادة العرف بذلك واعتزله البلقيني بأن البعض دون العداوة لانه بالقلب وهي بالقلب فكيف يفسر الا غلط بالاختلاف ويرد بأنهم يفسره بالبعض فقط بل به

يُجْعَلُ يَدْعُو هَذَا مَسْأَلَةً الظَّاهِرِ بِأَشَدِّهِ وَالْأَدْرَعِي بَأَنَّهُ إِذَا انْتَبَهَتْ إِلَى ذَلِكَ فَسَقَ بِهَا لَا تَهْتَكُ حُدُودَ الْحَمْدِ فَسَقَ وَالْقَاسِقُ
مِنْ رُودِ الصَّادَةِ حَتَّى عَلَى صِدْقِهِ وَقَدْ صَرَحَ الرَّاضِي بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَدَاوَةِ الْخَالِيَةِ عَنِ التَّقَرُّقِ وَقَدْ جَاءَ بِأَنَّهُ بَعْضُهُمْ يَفْرُقُ بَيْنَ الْعَدَاوَةِ أَيْ يَتَنَبَّهُ
مَطْلُوعًا وَهَذَا الْحَسَدَانِ يَتَنَبَّهُ زَوَالُهَا (٢٣٤) إِلَيْهِ أَوْ أَنَّ الْمَرَادَ أَنْ يَصِلَ فِيهَا تِلْكَ الْحَيِيَّةُ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ فَحَيْثُ هُمُ لَا تَوْجِدُهُمْ حَقِيقَةً

الْحَسَدُ الْمُسْقَطُ عَلَى حَقِيقَةِ
الْعَدَاوَةِ الْخَالِيَةِ الْمُسْقَطَةِ فَصَحَّ
كَوْنُهُ عَصَوًا غَيْرَ حَاسِبٍ وَصَحَّ
أَلَّا يَلْقَى الْعَدَاوَةَ فِي الْفِعْلِ
عِنْدَهُ وَإِنَّمَا الْفِعْلُ قَدْ
يَكُونُ دَلِيلًا عَلَيْهَا عَلَى أَنَّ
جَمَاعًا قَالُوا أَنَّ الْأَصْحَابَ
الْمُرَادَ بِالْمُسْقَطَةِ لِحَيْثُ
لَا أَشْكَالَ قَالُوا وَقَدْ تَمَنَّى
الْعَدَاوَةَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَمِنْ
أَحَدِهَا فَرَعَادِي مِنْ يَرِيدُ
أَنْ يَهْدِي عَلَيْهِ وَيَبْلُغَ فِي
خُصُوصَتِهِ فَلَمْ يَجِبْ قَبْلُ
شَهَادَتِهِ عَلَيْهِ (تَبَيَّنَ)
حَاصِلُ كَلَامِ الرُّوحِ وَأَوَّلُهَا
أَنْ يَنْقُضَ آخِرَ الْأَقْبِلِ
شَهَادَةَ كُلِّ مَنَابِعِ الْآخِرِ
وَأَنْ يَطْلُبَ الْمُتَقَلِّبُ حُدُودَهُ
وَكَيْفَ مِنْ أَدْعَى عَلَى آخِرَانِهِ
يُطْعَمُ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ وَآخِذُ
مَالِهِ فَلَا قَبِيلَ شَهَادَةِ أَحَدِهِمَا
عَلَى الْآخَرِ أَوْ يُوَجِّهَ
بِأَنْ يَرُدَّ الْقَافِذَ وَالْمَدْعَى
ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ نَسَبَهُ لَهَا إِلَى
التَّقَرُّقِ وَهَذِهِ النِّسْبَةُ تَقْتَضِي
الْعَدَاوَةَ عَرَفًا وَأَنْ حَقَّقَ
وَرَدَّ الْمُتَقَلِّبُ وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ
كَذَلِكَ لِأَنَّهُ نَسَبَهُ الزَّوَارِ
الْقَاعَ تَوَرَّثَ عَنْهُ عَدَاوَتُهُ
تَقْتَضِي أَيْ يَتَقَرَّبُ مِنْ شَهَادَةِ
بَاطِلَةٍ عَلَيْهِ وَحَيْثُ يُؤْخَذُ
مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ نَسَبَ
آخِرَ إِلَى فَسَقِ أَقْصَى

بِالْعَدَاوَةِ الْبَعْضُ الْمَذْكُورَ مِنْ أَنَّ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فِعْلٌ أَوَّلًا وَلَا عَدْوٌ فِي ذَلِكَ سَمِعَ عَلَى حَجٍّ وَفِيهِ تَسْلِيمٌ
أَنَّ الْعَدَاوَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْفِعْلِ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مِنْهُ رَشِيدِي (قَوْلُهُ) بِقَيْدِ مَا يَبْدُوهُ أَيْ مَعَ قَيْدِ
الْحَيِيَّةِ (قَوْلُهُ) وَهَذَا أَيْ الْبَعْضُ مَعَ قَيْدِهِ (قَوْلُهُ) مَتَى كَانَ الظَّاهِرُ مَتَارِشِيدِي (قَوْلُهُ) وَالْأَدْرَعِي بِأَنَّهُ إِذَا
انْتَبَهَتْ (أَلِخ) عِبَارَةً بِهَا يَقُولُ الْأَدْرَعِي أَنَّهُ إِذَا الْخُورِدُ بِأَنَّ الْمَرَادَ الْخُورِدُ (قَوْلُهُ) الْعَدَاوَةُ الْخَالِيَةِ (أَلِخ) يُولُوعَتْ
الْعَدَاوَةَ إِلَى التَّقَرُّقِ وَدَسْتُ مَطْلُوعًا مَعْنَى وَاسْتَيْ (قَوْلُهُ) بِأَنَّهُ بَعْضُهُمْ يَفْرُقُ (أَلِخ) هَذَا الْفَرْقُ لَا يَفِيدُ فِي دَفْعِ
الْإِعْتِرَاضِ لِأَنَّ ثَبَاتَهُ عَلَى مَطْلُوعِ الزُّوَالِ غَيْرُ مُسْقَطٍ سَمِعَ (قَوْلُهُ) وَأَنَّ الْمَرَادَ (أَلِخ) بِمَا نَسَبَهُ أَوْ يَتَنَبَّهُ
قَوْلُهُ الْآخِرُ وَقَبْلَهُ فَتَقَالُهُ سَمِعَ (قَوْلُهُ) أَنْ يَصِلَ فِيهَا تِلْكَ الْحَيِيَّةُ أَيْ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْبَعْضِ إِلَى حَدٍّ يَصِلُ
تِلْكَ الْحَيِيَّةُ وَيُنَاسِبُهَا وَإِنْ لَمْ يَحْتَقِقْ بِالْفِعْلِ سَمِعَ (قَوْلُهُ) وَصَحَّ الْبَلْغِي (أَلِخ) اسْتِثْنَاءً يَأْتِي (قَوْلُهُ)
فَحَيْثُ لَا أَشْكَالَ تَقِي الْأَشْكَالَ مَطْلُوعًا مَعْنَى كَيْفَ وَمَا قَدْ ذَكَرْتُ الْجَمْعُ لَا يَقْرَأُ قَوْلُهُ الْآخِرُ وَقَبْلَهُ فَتَقَالُهُ
شَمٌ وَبِأَيَّامٍ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ الْقَبُولِ مِنْ عَدَمِ عَزَمَاتِ شَرَطِ الدَّلَالَةِ لَا شَرَطِ عَدَمِ الْإِتْمَانِ (قَوْلُهُ)
قَالُوا وَقَدْ تَمَنَّى (أَلِخ) كَلَامٌ مُسْتَأْجَبٌ بِعِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَالْآخِرُ وَالْمَعْنَى عَقِبَ التَّعْرِيفِ بِالْمَارِ وَالْعَدَاوَةِ قَدْ تَكُونُ
مِنْ الْجَانِبَيْنِ وَقَدْ تَكُونُ مِنْ أَحَدِهِمَا فَتَخْتَصُّ بِرَدِّ شَهَادَةِ أَحَدِهِمَا (قَوْلُهُ) وَمِنْ أَحَدِهِمَا أَيْ وَقَدْ
تَمَنَّى مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ قَطْعُ (قَوْلُهُ) فَرَعَادِي إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمَعْنَى وَالرُّوْحُ (قَوْلُهُ) قَبْلُ شَهَادَةِ (أَلِخ) أَيْ تِلْكَ
يَتَخَذُ ذَلِكَ خَرِجَةً إِلَى رَدِّهَا مَعْنَى زَادَ الْآخِرُ وَهَذَا فِي غَيْرِ الْقَافِذِ كَالْمَطْلُوعِ أَيْ أَيْ قَوْلِ الرُّوْحِ وَلَا
تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ عَلَى قَاضِيهِ النَّصِّ يَتَمَنَّى أَنْ يَطْلُبَ أَيْ لِحَيْثُ يَصِلُ بِشَرَطٍ وَلَا عَدْوٍ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَطْعَمُ عَلَيْهِ
الطَّرِيقُ وَأَخْذُهُ لَهُ فَإِنَّ قَدْفَهُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ بِشَهَادَتِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَوْثُرْ فِي قَوْلِهِ فَحَيْثُ بِهَا الْحَاكِمُ أَوْ زِيَادَةُ
شَيْءٍ مِنْ شَرْحِهِ (قَوْلُهُ) لَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ كُلِّ مَنَابِعِ (أَلِخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْقَافِذُ قَبْلُ الصَّادَةِ عَدُوٌّ لِلْمُقَلِّبِ
وَأَنْ يَطْلُبَ الْحَدَّ وَكَذَا دَعَا فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ يَصِيرُ الْمَدْعَى عَدُوًّا لِمَنْ دَعَاهُ أَنَّهُ قَاطِعًا وَأَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ أَوْ لَمْ يَطْعَمْهُ بِبَعْضِ
نَصِّ عَلَيْهِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ مَنْ رَمَى غَيْرَهُ بِكِبَرَةٍ فِي غَيْرِ شَهَادَةٍ صَارَ عَدُوًّا لَهُ وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ أَوْ (قَوْلُهُ)
وَأَخْذُهُ لَهُ) لَمْ يَلِيسَ بِقَيْدٍ كَمَا يَفِيدُهُ اقْتِصَارُ النِّهَايَةِ عَلَى مَا قَبْلَهُ (قَوْلُهُ) لِأَنَّهُ نَسَبَهُ أَيْ الصَّاهِدَ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ
فِيهَا أَيْ فِي صَوْرَتِ الْقَافِذِ وَدَعَا فِي الْقَطْعِ (قَوْلُهُ) تَقْتَضِي الْعَدَاوَةَ أَيْ أَنْ يَنْقَضَ مَا الْعَدَاوَةُ (قَوْلُهُ) وَرَدَّ
الْمُقَلِّبُ وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ كَذَلِكَ أَيْ ظَاهِرُ (قَوْلُهُ) حَيْثُ لَا يَطْعَمْهُ قَائِدُهُ تَقَوْلُهُ يُؤْخَذُ إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النِّهَايَةِ
(قَوْلُهُ) فَلَا قَبِيلَ الْأَوَّلِ التَّائِيثِ (قَوْلُهُ) عَمْسَقُ أَيْ كَسْرُهُ بِغَيْرِ حَقِّ (قَوْلُهُ) أَنَّهُ أَيْ الْإِغْتِيَابُ الْمَذْكُورُ
كَأَنَّهُ أَيْ كَالدَّعَا فِي الْمَذْكُورَةِ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ مِنَ الطَّرِيقِ (قَوْلُهُ) يَفْرُقُ أَيْ بَيْنَ جَوَازِ النِّبَا وَرَدِّ الصَّادَةِ
بِهَا (قَوْلُهُ) أَنْ الْمُنْتَابَ هُنَا كَرِهَ بَيِّنَتُهُ لِلْمُنْتَابِ الْمُنْتَابُ الْأَوَّلُ اسْمُ مَفْعُولٍ وَخَيْرِي الْمَجْرُورُ وَالْمُنْتَابُ
الثَّانِي اسْمُ فَاعِلٍ (قَوْلُهُ) لِمَجْرُورِهِ أَيْ لِلْمُنْتَابِ اسْمُ فَاعِلٍ (قَوْلُهُ) وَكَذَا أَيْ الْإِتْمَانُ بِالْمَعَادَةِ (قَوْلُهُ) جَائِزُ
أَيْ عَرَاوُدَةً (قَوْلُهُ) وَتَقْبَلُ أَيْ الْعَدُوُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِبَعْضِهِ (فَرَعٌ) حَبَّ الرَّجُلِ لِقَوْمِهِ لَيْسَ

(قَوْلُهُ) قَبْلُ مَا يَبْدُوهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ ذَلِكَ الْقَيْدُ قَائِي أَيْ إِذَا لَحِظْنَا الْفَرْقَ خِلَافًا وَكَذَلِكَ اتَّفَقَ كَمَا يَلَمُّ مَنْ
نَظَرَهُ قَالُوا جِهَانٌ بِجَابِ بِأَنَّهُمْ أَرَادُوا بِالْعَدَاوَةِ الْبَعْضَ الْمَذْكُورَ مِنْ أَنَّ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فِعْلٌ أَوَّلًا وَلَا عَدْوٌ
فِي ذَلِكَ (قَوْلُهُ) يَفْرُقُ (أَلِخ) هَذَا الْفَرْقُ لَا يَفِيدُ دَفْعَ الْإِعْتِرَاضِ لِأَنَّ ثَبَاتَهُ عَلَى مَطْلُوعِ الزُّوَالِ غَيْرُ مُسْقَطٍ
(قَوْلُهُ) وَأَنَّ الْمَرَادَ (أَلِخ) بِمَا نَسَبَهُ أَوْ يَتَنَبَّهُ قَوْلُهُ الْآخِرُ وَقَبْلَهُ فَتَقَالُهُ (قَوْلُهُ) أَنْ يَصِلَ فِيهَا تِلْكَ الْحَيِيَّةُ
أَيْ أَنْ يَصِلَ فِي الْبَعْضِ إِلَى حَدٍّ يَصِلُ تِلْكَ الْحَيِيَّةُ وَيُنَاسِبُهَا وَأَنْ لَمْ يَحْتَقِقْ بِالْفِعْلِ (قَوْلُهُ) حَيْثُ لَا أَشْكَالَ تَقِي

وَقَرَعَ عَدَاوَةً يَتَنَبَّهُ فَلَا قَبِيلَ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ لَمْ يَرُدَّ النَّظَرَ فَمِنْ إِغْتِيَابِ آخَرِهِمْ فَقَدْ تَجَرَّزَتْ النِّبَا بِهَوَانِ
أَنْتَبَهَ السَّبَبُ الْمَجْرُورُ ذَلِكَ وَتَقْتَضِي مَا تَقَرَّرَ فِي الدَّعَا بِالْقَطْعِ مِنْ أَنَّهُ لَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ وَأَنْتَبَهَ الْمَدْعَى دَعَا أَنَّهُ كَانَتْ عَلَى
يَفْرُقُ بَيْنَ الْمَعْنَى الْجَمْعُ لِلنِّبَا وَهُوَ أَنَّ الْمُنْتَابَ هُنَا كَرِهَ بَيِّنَتُهُ لِلْمُنْتَابِ لِمَجْرُورِهِ الدَّارِعِ الْإِتْمَانُ مِنْهُ بِالْمَعْنَى وَالْمَقْتَضَى لِرِ
وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ يَحْتَمِلُ عَلَى الْإِتْمَانِ بِشَهَادَةِ بَاطِلَةٍ ذَلِكَ جَائِزٌ وَقَرَعَ مِنْ كُلِّ مَنَابِعِ قَبْلُ شَهَادَةِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ (وَقَبْلُ لَهُ)

عصية حتى ترد شهادته لم يل قبل مع أن العصية وهي أن ينقض الرجل لكونه من بني فلان لا تقتضي الرد بمجرد دعائه أو تعلقه بها ان انضم اليها دعاء الناس وتلقفهم للاضرار به أو الوقيعة فيه فان اجمع بما جعل اعداء قومهم وقع معاه فيهم وردت شهادته عليهم وروى عن شرحه زاد المغني وقيل تركه أي العدول له أيضا لا تركه لشاهد شديده عليه كما عتبه ابن الرقة اه (قوله حيث) إلى قول المتن لا مغفل في النهاية الا قوله كافى الروضة الى واستحوذ قوله نعم الا الخطأ في (قوله لا انتفاء التهمة) الى قول المتن وقيل في المتن (قوله) وقد خرج (الخ) عبارة الروض مع شرحه وخرج العالم الراوى الحديث ونحوه كالمثلي نصيحة كان قال جماعة لا تسمعوا الحديث من فلان فانه غلط أو لا تستفتوا منه فانه لا يعرف الفتوى لا يتقدم في شهادته له نصيحة للناس اه اذ المتن نص عليه في الام قال وليس هذا بعد او قوله لا غية ان كان يقول ان يخاف ان يقبضه يخطئه باتباعه اه (قوله والمراد بهم) أي باهل السنة (قوله وقد يطلق) أي المبتدع (قوله لا تنكفر يدهه) قال الزركشي ولا تنفسها (قائمة) قال ابن عبد السلام البديعة منقصة الى واجبة محرمة متقدمة ومكرهة ومباحة قال والطريق في ذلك ان تعرض البديعة على قواعد الشريعة فان دخلت في قواعد الايجاب فهي واجبة كالاشتغال بطم النواقر وقواعد التحريم فمحرمة كذهب القدوة والمرجئ والمجسمات والرافضة قالوا الرد على هؤلاء من البدع الواجبة أي لان المبتدع من احدث في الشريعة ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم او قواعد المنسوب فتدبره ككتابا بطو المدارس وكل احسان لم يحدث في العصر الاول فكلالة الترابين او في قواعد المنكروهة ومفكره كزخرفة المساجد وتزيين المصاحف او قواعد المباحة كالمسحاة عقب الصبح والصبر والتوسع في الماكل والملابس وروى اليه في باسناد في مناقب الشافعي رضي الله تعالى عنه قال احمد ثمان خبر بان احدهما ما خالف كتابا بالروضة او اجاعا فهو بدعي وضلوا لثاني ما حدث من الخير فهو غير مذموم اه متى وما ذكره من الزركشي له معنى على ما يأتي انفا عن السبكي والاذري حيث اقره اى المتن كما يأتي خلافا للشارح والنهاية (قوله يدهه) الى المتن في المتن الا ما ناله عليه (قوله وان سب الصحابة الخ) يوقع في اصل الروضة فقلان صاحب المدونة اقره عسب الصحابة عرض الله تعالى عنهم من الكبار وجرم به ابن المقرئ في روضه وقره عليه شارحه غير متعقب لوجرم به بعض المتأخرين ووقع في الروضة فانما تصيب شهادة جميع المبتدعين سبب الصحابة عرض الله تعالى عنهم وجرم به ابن المقرئ في روضه وقره شارحه وبارع في قبول شهادة من سب الصحابة بالسب لا يهتزل اعتقادا لاعداء قواعده انتهى وجرى عليه المتأخرون من شرار المناهج هو تناقض بحسب الظاهر ولعل وجه الجمع فيه انه كبره اذا صدر من غير مبتدع لانه متبني لحرمة الشرع انتها كالمطبخ في اعتقاده فلا يرتفع به بخلاف المبتدع كما ذكره في سبدهم اقول يدفع التناقض ما مر من المتن والاسنى في اول الباب ما نصه ان المراد باهل الكبار في قوله موشط المداة اجتناب الكبار الخ غير الكبار الا اعتقاده التي هي البدع فان الراى اجمع قبول شهادة اهلها ما لم تنكفر اه اذ هو صريح في ان سبب الصحابة اعتقادهم مع تركه كبره لا يتقدم في الشهادة كسائر اعتقادات اهل البدعة والضلالة لا اعتقادهم انهم مصيرون في ذلك لما قام عندهم (قوله وان ادعى السبكي والاذري انه غلط) اقره المتن عارضا قال السبكي في الخليات في تنكفير من سب الشيعين ويحاج لانها بانا قلنا نكفره فهو فاسق لا تقبل شهادته ومن سب بقية الصحابة فهو فاسق مردود الصناديق لا يخلط فيقال شهادة متقبولة انتهى يحمل ما رجحه في الروضة غلطاً قال الاذري وهو كقولنا ونقل عن جمع التصريح به وان الماوردي قال من سب الصحابة اولتهم او كفرهم فهو فاسق مردود الشهادة اه الى ذلك ميل القلب وان لم يجر لنا عطفه ما في الروضة الذي جرى عليه المتأخرون من شرار المناهج (قوله) نعم لا تقبل الشهادة الخ) وقال النجاشي المغني وخلافاً للنهاية عارضا هو شمل كلامه الداعي الى بدعه هو كذلك اه وفي حاشية سم على المنهج المعتد بخلافه أي ما في المنهج من عدم القبول لوله الاولى بالاعتاد لان

الاشكال مطلقا نكره كبقوه ما قلناه ذلك الجمع لا يواقه قولهم الا في قبوله فاقامه

حيث لم تصل الى حد مفسق
لائق انتفاء التهمة (وكذا)
قبل (عليه عداوة دين
ككافر) شهد عليه مسلم
(ومبتدع) شهد عليه سفي
لانها اذا كانت لاجل الدين
انتفت التهمة عنها ومن
ابغض فاسقا لنفسه أو
قدح فيه بما هو واجب عليه
كفلان لا يحسن الفتوى
قبلت شهادته عليه (وقيل
شهادة كل (مبتدع) هو
من خالف في العقائد ما عليه
أهل السنة بما كان عليه
التي صلى الله عليه وسلم
واصحابهم من بعدهم والمراد
بهم في الأزمنة المتأخرة
امام ابو الحسن الاشعري
وابو منصور المازني
وابن عاصم وقد يطلق على
كل مبتدع امر لم يهد
الشرع بحسنه وليس مراد
هنا (لا تنكفره) يدهه
وان سب الصحابة ورحوا
الله عليهم كافي في الروضه وان
ادعى السبكي والاذري انه
غلط أو استحل أموالنا
ودماءنا لا نعمل على حق زعمه
نعم لا تقبل

شهادة داعية لبدعته كروايه (٢٣٣) الاخطاية لمواقفهم من غير بيان السبب لاعتقادهم أنه لا يكذب لان الكذب كفر

عدم قبول رواية الداعية إتمامها ويبدعته قطعونهم بغير اختلاف شهادة حيث تحقق بالبدالة بالنسبة لادعاء بدعته ولم يتحقق فيه أمر آخر من دواعي التهمة فلينأمل سيد عمر (قوله شهادة داعية) بالاضافة (قوله كروايه) عبارة شرح المنهج كالاتقبل كروايه بل اولى كارجحه فيها ان الصلاح والنورى وغيرهما اه (قوله لا الخطاية) لعله استثناء عما قيل نعم سمى اه كما هو صريح صنيع الررض والمنهج والمغنى حيث استثنوه من المتن (قوله لمواقفهم) عبارة الاسنى فلا تقبل شهادتهم لثبوتهم وإن علنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا اه وعبارة شرح المنهج فان شهد مخالفته فقلت اه (قوله من غير بيان السبب) اى بخلافه فمعه تقبل مطلقا سم عبارة المغنى والروض والمنهج مع شرحهما هذا اذا لم يذكر او في شهادتهم ما يبنى احتمال اعتادهم على قول المشهود له فان ينو ما يبنى الاحتمال كان قالوا سمعناه يقول بكذا او اريانه يقره كذا قبلت اه (قوله لا اعتقادهم أنه لا يكذب) اه عبارة المغنى وهم يعتقدون ان الكذب كفروا ان كان على مذمبهم لا يكذب فيصدقونه على ما يقوله ويشهدون له بمجرد اخباره اه (قوله وأبو الخطاب) اه عبارة المغنى وهم اصحاب أبي الخطاب الاسدى الكوفى كان يقول الخ (قوله المسبورون) اى الخطاية (قوله كان يقول بالويع جعفر) اه كان يقول من المعلوم ان اتباعه قاتلون بصحة ما اذاعوا موحيته فلا شك في كفرهم فامضى التفصيل في سيد عمر وهو ظاهر (قوله ثم اذاعها) اه اى ثم لما مات جعفر ادعى الالهية لنفسه على (قوله من نعمنا) اه اى ان الاستحلال مانع من قبول الشهادة عبارة المغنى أنه لا تقبل شهادة اهل البنى ولا ينقد قضاء ما ذهبوا اذا استحلوا دماءنا واما (قوله لا مكانا) اه حمل ذلك الخ) قال الجيرى والاولى الجواب بان محله ان كان بلا تاويل وما هنا اذا كان يتاويل كما نقل عن الزيادى اه (قوله واماها) الو او معنى اوسيد عمر (قوله لا اعداره) اى لا تكاره بعض ما عرجه الرسول صلى الله عليه وسلم به ضرورة معنى واسنى (قوله اصلا) الى قوله قال الامام في النهاية لا لقوله او على السواء الى خلاف الخ وإلى قوله والمتمند في المتن (قوله لعدم الثقة بقوله) اى قول من تعادى غلظه وضبطه معنى (قوله ومن بين السبب الخ) لا ينعى ما في عطفه على ما قبله عبارة النهاية نعم ان بين السبب كاقرار وزمانه مكانه فقلت منه حيث اه (قوله وزن من التحمل الخ) عطف على السبب وشيذى (قوله قال الامام الخ) اقره المغنى خلافا للعارض والنهاية (قوله رابه امر) عبارة المغنى عند استقمار القاضي غفلتى مشهود وكذا ان رابه امر اه (قوله فان لم يفصل الخ) عبارة المغنى وإذا استقصاهم ولم يفصلوا بحث عن احوالهم فان تبين له أنهم غير معقلين قضى بشهادتهم المطلقة وليس الاستقصاء مقصودا في نفسه وانما الغرض تبين تشييم في الشهادة اه (قوله لومه) اى الحاكم عرش (قوله والمتمند نذب ذلك) وفاقا للنهاية عبارة ويندب استفعال شاهد راب الحاكم فيه امر الخ خلافا للامام في دعوى وجوه اه (قوله في مشهورى الديانة) اه اى في شهود مشهورى الخ (قوله والواجب) اى لو لم يشتر ضبطهم وديانتهم وجب على القاضي الاستفعال (قوله كما يعلم ما يأتى الخ) عبارة الشرح والنهاية هناك ولو شهد على امرأة باسمها ونسبها فسلمها القاضي اترفون عينها او اعتدتم صحتها لم يلزمهم إيجابه قاله الرافى ومحله كاعلم مامر في مشهورى الديانة فقر الضبط لا لزوم مسؤلهم لو لمهم الاجابة كما قاله الاذرى على الزركشى وآخرو اه (قوله بشهادته) الى قوله كن شهدا في المتن وإلى قوله ويبنى في النهاية لا لقوله وكذا الى وإن لم يتبع وقوله ويأتى الى الفرع وقوله كما مر اول الباب (قوله نعم لو اذاعها في المجلس الخ) (فرع) تقبل شهادة من اختبى في زاوية ليستع ما يشهده ويتعمه لان الحاجة قد تدعو اليه كان يقرن عليه الحق إذا خلى المستحق وعصدا إذا حضر غيره ويستع ان يخبر الخصم بأنه اختبى ويشهد عليه لئلا يادر

عدم وابو الخطاب الاسدى الكوفى المنسوبون اليه كان يقول بالويع جعفر الصادق ثم اذاعها لنفسه ولا ينافى ما تحرر في الاستحلال مامر من انه مانع في البغاة لا مكانا حل ذلك على ان منع تنفيذ مخصوص بينهم احتقارا ورددها عنهم عن نفيم واما من نكفره يبدعته كن يسب عائشة بالزنا واماها رضى الله عنها بانكار محبة او ينكر حدوث العالم وحشر الاجساد او علمه تعالى بالمعلوم او بالجزئيات فلا تقبل شهادته لأعداره (لا مغفل لا يضبط) اصلا او غالبا او على السواء لعدم الثقة بقوله ككثير الغلط والسيان بخلاف من لا يضبط نادرا لان احدهما لا يسل من ذلك ومن بين السبب كالاقرار وزمن التحمل ومكانه بحيث زالت التهمة بذلك قال الامام ويجب استفعال شهادته رابه فيه امر ككثير العوام ولودعولا فان لم يفصل لومه البحث عن حاله والمتمند نذب ذلك اى في مشهورى الديانة والضبط والواجب كما يعلم ما يأتى في المتبقية (ولا يادر) بشهادته قبل الدعوى او

بعد ما لو قبل ان يستشهد المدعى في غير شهادة الحسبة لتبتم حيث نمر من ثم صرح أنه لا يثبت دمه نعم لو اذاعها في المجلس بعد

الاستبادة قبلت وما صح أن غير اليهود يحمل على ما تسمع فيه شهادة الحسبة كن شهد ليقم أو يجنون أو يركأ أو كفارة أو على من عنده شهادة لمن لا يملكها فيسن له أن يعلمه فيشهد به ولو قيل بوجوبه أن انحصر الأمر في علم يده (تنبيه) فخصه بإطلاعه رد المبادر أنه لا فرق بين ما يحتاج فيه لجواب الدعوى وما لا فوطاب من القاضي مع ما لم يصر عن نفسه كحجور وغائب وآخرس لا إشارة له بمعية في حاجتهم ولهم بينة بما قالوا به انصب من يدعيهم ذلك ويسأل البيعة الاداء لم لا يجوز لهم الاداء قبل الطلب وكذا ادعى الوكالة لا بد أن يقول أنا وكيل فلان أو يفتني يسأله الاداء أن لم يتجح لحضور الخصم ويأتي قريبا زيادة لذلك (فرع) (٢٣٧) لا يشدح فيه جملة بقرض نحو صلاة ووضوء يؤديهما

إلى تكذيبه إذا شهد بغيره القاضي ولو قال رجلان مثلا ثالثا توسط بينهما التحاسب ولا تشهد علينا بما يجري فصل لزمه أن يقيد بما جرى والشرط ما سدروا مع شرحه زاد المفتي قاله ابن النفاس وترك الدخول في ذلك أحب إلى أم (قوله قبلت) كذا أطلقوا ولو قيدوا بما مروى يأتي بكونه مشهور الديانة لم يعمد (قوله ولو قيل الخ) يؤيده ما مر قيل قول المصنف وقيل عليهما وما يأتي في شروط وجوب الاداء (قوله بوجوبه) أي الاعلام (قوله لم يعمد) يلغى تنقيده بما إذا ترتب على الشهادة مصلحة بخلاف ما إذا كان المطلوب فيها السرري شدي (قوله فوطاب) ببناء للمفعول أي طلب بعض من اطعم على حال من يأتي (قوله ولهم بينة بيا) أي بأمرهم (قوله ويسأل) أي منصوب القاضي رشدي (قوله ولا يجوز لهم) أي الشهود (قوله ويأتي قريبا) أي في شرحه وكذا التسبيل الصحيح (قوله لا يشدح فيه) أي في الشاهد (قوله يؤديهما) أي لم يقصر في التحمل نها بقوله هذا ليس بقيد عند الشارح كما مر في أول الباب (قوله حديث المشهور به) أي حديث الملم بذلك (قوله يند قوله) أي لا شهادة في هذا (قوله لا أعلم كونه) أي المصح (قوله ما اشرت إليه اتفاقا) أي قيل قول المتن ولا مبادر (قوله والالزامة) أي لزم الشاهد الاجابة (قوله من احتسب) أي قوله قال جمع في النجاة وإلى قوله وعليه قيل الخ في المفتي (قوله من احتسب الخ) عبارة المفتي من الاحتساب وهو طلب الاجر سواء استشهد به أو لم لا كانت في غيبة المشهود عليه أم لا وهي كثيرها من الشهادات في شروطها السابقة (قوله بل لا تسمع الخ) أي دعوى الحسبة اكتفاء بشهادتها أسنى ورشدي (قوله في الحدود أي الا الخ) عبارة النهاية في محض حدود الله تعالى وحيد فتسمع في السرعة قبل رد ما لها أم (قوله قبل رد ما لها) عبارة الاسنى فتسمع فيها إذا لم ير السارق من المال يرد ونحوه والا فلا تسمع لتعص الحقة تعالى كالزنا (قوله قال جمع ولا في غيرها) اعتمده المفتي جارية وما تقبل فيه شهادة الحسبة على تسمع فيه دعوى اوجها من أوجهها كما جرى عليه ابن المقرئ ربما لا تسوى ونسبه الامام للمراقبين لا تسمع لانه لا حق للمدعي في المشهود به ومن له الحق لم ياذن في الطلب والاثبات بل امر فيه بالاعراض والدفع ما أمكن والوجه الثاني ووجهه البقنى انها تسمع ويجب حملها غير حدود الله تعالى وكذا فصل بعض المتأخرين قال انها تسمع الا في محض حدود الله تعالى وهي ببعض شيخ الاسلام في شرح الروض وتوافقه منيع النهاية كما مر (قوله وعليه) أي على ما قاله جمع من عدم سماع دعوى الحسبة أصلا (قوله والوجه الثاني) أي عدم البطلان وفاقا للثبانية كآياتي (قوله تسمع) أي في غير محض حدود الله كما مر من المفتي (قوله وهو المعتد) وفاقا لاسنى والنهاية كما مر (قوله لا يشدح فيه) أي المدعى عليه حصة عبارة الاسنى لان البيعة قد لا تساعده في اداسخراج الحق باقرار المدعى عليه (قوله في ذلك) أي في سماع دعوى الحسبة (قوله كسالة) إلى قوله لم يوزع في النجاة بقوله في قوله لا بد في المفتي الا قوله وجمع من حيث وقوله وحق لنحو مسجد قوله سميت لادعوى (قول المتن وفيما له) أي في الذي تفتي مفتي (قوله بان يقول الخ) عبارة المفتي والروض وشرح المنهج وكيفية شهادة الحسبة ان اليهود يجيئون إلى (قوله نحو صلاة ووضوء يؤديهما) أي ولم يقصر في التحمل شرح مر

من احتسب بكذا اجر اعتد الله اعته ينرى بوجهه الله قبل الاستشهاد ولو لا بدعوى بل لا تسمع في الحدود أي الان تعلق بها حتى آدمى كسرة قبل رد ما لها قال جمع ولا في غيرها لعدم الاحتياج إليها على فهل الحسبة المترتب عليها باطل لان المترتب على الباطل باطل او لان بطلانها أوجب أنها كالمثل تذكر فكانت حكم بغير دعوى وهو صحيح كل محتمل والوجه الثاني وقال البقنى وغيره تسمع وهو المعتد لانه قد يترقب فصل المقصود بوجه اقوى وكفى هذا حاجت وقد تناقض في ذلك كلامهما في مواضع (في حقوق الله تعالى) كسالة وزكاة كفارة و صوم و حج عن ميت بان يشهد بتر كهاو حق لنحو مسجد (وفيما له فيصحق مؤكدا) هو ما لا يثار برضا الادبي بان يقول حيث لادعوى

أنا شهدا وعندى شهادة على فلان بكذا وهو ينكر فاحضره لأشهد عليه وإنما سمع عند الحاجة إليها حالا كإخبار ضاها وهو يريد أن ينكحها
أو عضو هو يريد أن يسترقه ولا عبرة بقوله ما شهد لك لا يتنا كعابدينوز عن اشتراط الحاجة بقول ابن الصلاح قبل باعتاق نحو ميتته
ولأن لم يطلب فيحكم بها وإن لم يحلف إذا الاحتاج الحسبة ويرد جعل هذا أمثاله للمستلة التي قبلها الرافعي عن القفال فيمن باع دارا فقامت بيته
حسبة أن يأمر قضا على ما إذا قال والوارث يريد أن يسترقه أو نحو ذلك كقوله وهو منكر ذلك لأنه مع عدم البيع منه مستلزم لذكر حاجته
وهو يمنعها من الموقوف عليهم على أن (٣٣٨) قضية كلام المتنازع أنه لا يرد اشتراط ذكر نحو الاشتراق بالفعل وهذا اعني عدم اشتراط

ذكره بالفعل ظاهر لا كلام
فيه وإنما هو في ذكر وهو
يريد كذا وهذا لا بد منه
(كطلاق) رجعي أو بائن
ولو علما لكن بالنسبة له
دون المال (وهي) بأن
يشهد به أو بالتعلق مع
وجود الصفة أو بالتدبير
مع الموت أو بما يستلزمه
كالإلاد بخلافه بمجرد
التدبير والتعلق بصفة أو
الكتابة على أحد وجهين
وجه شارح وجرح غيره
سماعها وهو الوجه
ويؤيد ما يأتي قريبا من
البحر والجامع أن المقصود
بالشهادة مترقب في كل
منهما فإن قلت يؤيد الأول
فعله السابق عند الحاجة
إليها لا قلت بغير استثناء
نحو هاتين الصورتين كزنى
بفلانة ويذكر شروطه ما
لا يمكن فيه ذكر ذلك
لضرورة ثبوت الأصل
ليترتب عليه ما هو حق لله
تعالى بعد فإن قلت هذا
يعني جار في نحو أخوها
رضاعا مع عدم قولها فيه
قلت يفرق بين هذا وأمثاله

القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره لأشهد عليه فإن ابتدأوا وقالوا فلان زنى فهم قدفة أه
وفي الاسمي نعم أن وصلوا شهادتهم به قال الوركي فالظاهر أنهم ليسوا بأدلة لكن كلام الروائي يقتضي
أنه لا فرقاه (قوله أنا شهد) أي أريد أن أشهد بجبري أو أنا أعلم (قوله لأشهد عليه) أي لانفاء
الشهادة عليه بجبري (قوله وهو يريد أن) أي أو تنكحها وروض (قوله ولا عبرة بقوله ما) أي وإن كانا
مريدن سفر أو خشيان ينكحها في غيبتهما ع (قوله نحو ميت) أي كالجنون (قوله وأن لم يطلبها) أي
القتل الشهادة (قوله فيحكم بها) أي القاضي يشهد بالحسبة (قوله وأن لم يحلف) أي القاضي القن على حذف
المفعول ويجوز كونه من الحلف مستندا إلى ضمير القن (قوله يحمل هذا) أي قول ابن الصلاح (قوله على
ما) (الخ) متعلق بالحل (قوله إذا قال) أي شاهد الحسبة (قوله يريد أن) أي أو يسترقه وروض (قوله لأنه) أي
قول الضامد وهو ينكر ذلك في مسئة القفال وقد يقال أن مجرد تقديم البيع كاف في الاستزام فلاحاجة إلى
قوله وهو ينكر ذلك وقوله مع عدم البيع من هنا من الولد (قوله إنما يرد الخ) كذا في أكثر النسخ
وفي أصل المصنف الذي عليه خطه يرد سبدهم أي بلامنا (قوله بالقتل) متعلق بالاسترقاق بقريته آخر
كلامه لا بالذكر (قول المتن كطلاق) أي لأن المذهب فيه حتى أنه تعالى بدليل أنه لا يترفع بتراضي الزوجين
أسى (قوله رجعي) إلى قوله بخلافه في النهاية لا قوله مع وجود الصفة فلفظه دون وجود الصفة أه وإلى قوله
على أحد وجهين في المتن والروض (قوله بالنسبة) أي الفرقان نهاية معنى (قوله أو بما يستلزمه) أي
المتن (قوله بخلافه) الأولى التانيث (قوله بمجرد التدبير أو التعلق بصفة أو الكتابة) أي فلاقتيل فيها
وفاقت الالإلاد بأنه يفتى إلى المتن لا عما به بخلافها معنى وأسى (قوله وجه شارح) وجرح به بالروض
وشين لا سلاها بالمعنى (قوله سماعها) أي الشهادة بمجرد التدبير الخ (قوله وهو الوجه) أي بوقا في النهاية (قوله)
ما يأتي في (الخ) أي في شرح وحده تعالى (قوله والجامع) أي بين ما هنا وما يأتي (قوله مترقب في كل
منهما) أي يفرق بإمكان التفحص هناك من ما يأتي (قوله يؤيد الأول) أي عدم السماع (قوله هاتين الصورتين
هنا) أي أمثاله وما يأتي (قوله كزنى بفلانة) يذكر شروطه هذا إلحاق ليس في كثير من النسخ لكن
ثابت في أصل المصنف بخطه سبدهم (قوله ما لا يمكن الخ) بيان للنحو (قوله ذكر ذلك) أي الحاجة
(قوله لضرورة الخ) علة لانفاء (قوله هذا يعني) أي التعليل المذكور (قوله بين هذا) أي إخبار ضاها
وقوله وأمثاله أي كالاتصار على اعتقاده وأودره أو قضاها به (قوله والزنا وأمثاله) أرادها ما عر عنه
بنحو هاتين الصورتين (قوله على إخبار ضاها) أي أمثاله (قوله ونحو غيره الخ) مطوف على قوله لاتصار
الشاهد الخ (قوله متضمن لذكره) وهو الخ أي فيفيد قاعدة يترتب الخ (قوله ولا نسلم) إلى قوله وقال في
الروض مع شرحه أو قوله ولو في آخره في النهاية لا قوله وقال بعضهم قوله ما قدمت من قوله لسورة
الويلي وقوله لكفر (قوله ولا نسلم الخ) عبارة للمعنى والروض مع شرحه ما المقتضى كمن شهد
لشخص بشرا فراقه فلا يصح لأن الخ أو تصح شهادته بالمقتضى الحاصل بشرا القريب أه (قوله في شره
القريب) أي الذي يمتق به وإن ضمن المتن أسى (قوله وقال بعضهم الخ) جزم به في النهاية عبارة وتوجيه

والزنا أمثاله أن إقتصار الضامد على أخوها رضاعا غير مفيد قاعدة يترتب عليها حاجة ناجرة فاحتج إلى ضم ما جملة مفيدا
نحو هو يريد تنكحها ونحو غيره وهو منكر متضمن لذكره وهو يريد أو أودره بقامه من جملة تركته ولا نسلم في شره القريب لانهاشا
بالمقتضى يترتب عليه وفارق ما رفي الخ لعل بأن الفرقه هي المقصودة والمال تبع الملك هنا هو المقصود والمقتضى تبع ولوادع قتان
سيدهما احتق أحدهما و قامت به بيته سمحت وإن كانت الدعوى فاسدة لاستثناء بيته الحسبة عن تقديم دعوى قال بعضهم لعل ما إذا
السيد أو غاب غيبة شرعية أو الإلاد بد من حضوره أه ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قدمت من أن كل ما قبلت فيه شهادة الحسبة يتفاد الحكم

ما بان ترتب على دعوى فاسدة (وعرف عن قصاص) لا يتم اشهاد باحيا نفس وهو حق الله تعالى (وبقاء عدة واقضاتها) لا يرتب على الاول
 نصية الفرج عن اسباحته بغير حق ولما في الثاني من الصيانة والتعفف بالنكاح مثل ذلك تحريم الرضا والمصاهرة (وحده) تعالى كذا
 وقطع طريق وسرقة مثله احصان وسفه وجرح بعد الشهادة وتعديل بعد الطلب القاضي له ولو في غيبته معدل او مجرد عرف اسم ونسبه
 كما في جرح عليه في الاول ان كان في عمله وبلغوا اسلام وكفر وحرية او وقف نحو جرحه ما قبل في اخره كمل ولده ثم ولد ولده ثم
 الفقراء كافي به البغوى والحق القاضي يسامح دعوى اجنبى على رضى عان يحفظه الحاكمان ان اهتموا استحسنه الاذرى وغيره قالوا اذا كان
 له تحليف فلا اقامة لبل اول (وكذا النسب على الصحيح) لان الشرع اكد منه (٢٣٩) قطعه فضاهى الطلاق والعتق وخرج بمامر
 حق الاذى المحض فتقود

فرضه فابا وحضر السيد الخ (قول المتن عن قصاص) اى فى نفس او طرف معنى (قوله لانه اشهاد) الى قوله
 والحق القاضي فى المعنى والروض مع شرحه لا الاقوله وسفه وجرح بعد الشهادة وقوله بعد الطلب الى ويلوغ
 (قوله من الصيانة) لعله من وطء الزوج بان يراجع وعلى هذا فهو مختص بالرجعى رشيدى (قوله) ومثل
 ذلك اى بقاء المدة (قول المتن وحده) والمستحب ستره اى موجه روض ونهاية زاد المعنى ان راي
 المصلحة فيه اه (قوله) ومثله اى الحد (قوله بعد الطلب القاضي الخ) رابع الجرح ايضا (قوله فى الاول)
 صوابه فى الثاني يوصى السفه (قوله ووصية الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه والوصية الوقت اذا دعت
 جهتها ولو اخرت الجلبة العامة قد قبل نحو ما فى البغوى من ان يلو وقصد اراعى اولاده ثم على الفقراء
 فاستر لغيره ولو تمت حكمه فشهد شاهدان حسب قبل اقراض اولاده وفتيتها قبلت شهادتهما لان اخره
 وقف على الفقراء لان خصت جهتهما فلا قبل فيما تلحقهما تنظر خاصة (قوله لنحو جرحه الخ) رابع
 الوصية ايضا (قوله لنحو جرحه عامة) لان كانا لجهة خاصة نهاية (قوله فيحلف) اى الوصى (قوله) وإذا كان له
 الخ اى الحاكم او الاجنبى (قوله لان الشرع) لال التنية فى الهاية والمعنى (قوله اكد) اى حث على
 حفظه ح (قوله بمامر) اى يقول المصنف فى حقوقه تعالى الخ عرش (قوله حق الاذى الخ) لكن اذا
 لم يعلم صاحب الحق به اعلمه الشاهد به ليستعده بعد الدعوى معنى وروض مع شرحه وتقدم فى الشرح
 والتبائة مثله (قوله بلا دعوى صحيحة) التنى راجع لكل من المقيدين (قوله نحو قيمته) اى كاجرته
 (قوله او ملكه الخ) اى معرفة كونه ملكا من تحت ولايته يطلبه اى طلب الحاكم اليه بذلك (قوله ان لم
 يقبضه التنى) قيد للوقت (قوله بعد التثبت) هل ولو يشاهد الحسب وظاهر ما تقدم فى التنية فى شرح ولا
 مبادر اشتراط سؤال المنصب القاضي اداء الشهادة واقعة اعلم (قوله فى غيبته) ظاهره ولو عن مجلس الحكم
 فقط فليراجع (قوله فى الاول) اى صورة التصديق (قوله قبل) اى يمينته (قوله فيثبت) اى الدعوى او
 القار وهو الظاهر (قوله على يتمم) اى من حضور مجلس القاضي (قوله او وان الخ) يعنى القاضي
 (قوله على الاول) وهو عدم الاحتياج لحضور الخصم (قول المتن او حصين) اى او امرأتين او خنتين
 معنى وروض مع شرحه (قوله او بان احداهما) الى قوله مرفى التكاح فى المعنى لا امانته عليه ولما قوله
 ونان على التيقن فى التباية الاقوله تنظر الى او عدو وقوله اى بسبب الى المتن وقوله وكذا تلى ولا ينفق قوله
 من حيث حق الاذى وقوله وان علم الى المتن وما نية عليه (قوله عند الاداء) اى اقبله بدون معنى مدة
 الاستبراء كافي (قوله عند الاداء او الحكم) لعل المراد بيان انهما كانا عند الاداء والحكم كذلك فالظرف
 ليس متعلقا ببيان قاتل رشيدى (قول المتن قضه) اى وجوبا نهاية وسياق فى فصل الرجوع عن
 الشهادة عن المعنى والروض مع شرحه حاله لتعلق هذا المقام فراجع (قوله كالحكم الخ) عبارة المعنى لتيقن

ولا يلزم الخصم فى الاول التسليم له لا تلو انكر التسليم قبل وكعدوى قيم مجرر ارجاع لبيع عقاره فثبتا بنية فى غيبته وكالدعوى على تمتع
 ومن لا يبرع عن نفسه كجور وفاتى بويت لا وارث له خاص ولا لام تسلم الاقوله جوارث لان حضورا او بعضهم استحقاق وقف
 يدا الحاكمان فاذا اقام بينة بدعواه كفى ويشترط فى سماع الدعوى على من لا يبرع عن نفسه ان يقول بنية تشهد بذلك او انت تعلمه كالدعوى
 بان فلا تاسم كل بكذا افنذلة فلا يحتاج لدعوى فوجه الخصم كاعليه جمع مقدمون اكثر المتأخرين وعليه العمل وقال اخرون لا بد من
 حضوره ان كان فى حد القربى وعلى الاول لا يحتاج لبيان الاستظهار على الا وجه مرفى الحوالة الى اللحال عليه اقامة بينة يبراهه قبل
 الحوالة فمطالبة المحتال له وان كان المحيل باليه (ومضى حكم يشاهدان فانا كافرين او عيدين او حصين) او بان احدهما كذلك عند الاداء
 او الحكم والحاكم لا يرى قبولها (تضمنه وغيره) كالحكم باجتهاد بان خلاف التصومى التقضى هنا اظهر بطلان ما علم به صادف محلا

(وكذا اسقان في الاظهر) لما ذكر ولا اثر لشهادة عدلين الفسق من غير تاريخ لاحتمال حدوثه بعد الحكم ومر في النكاح انه لو بان فسق السامع عند العقد فاقبل على المذهب (٢٤٠) وهو غير مانع اذا لم يثبت ثبوت ذلك عند التحمل قطر وهنا عند الاداء او قبله بدون معنى

الخطأ فيه هو زاده الاسنى كالوجه الخ (قول المتن وكذا اسقان الخ) أي ظهر فسقها عند القاضي ينقض الحكم بها (تنبيه) قيد القاضي الحسب والبنوى النقص با إذا كان الفسق ظاهرا غير مجتهد فيه كان مجتهدا فيه كسبب التبدل ينقض قطعا لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد معنى (قوله لما ذكر) عبارة المفتى كافي المسائل المذكورة لان النص والاجماع دلا على اعتبار العدالة اه (قوله ولا اثر لشهادة الخ) (فرع) لو شهد شاهدان ثم فسقا او ارتد اقبل الحكم بل يحكم بشهادتهما لان ذلك بقرينة فيما معنى ويشمر بحيث كامن ولان الفسق يحق ظاهرا بما كان موجودا عند الشهادة وان عيا او خرسا او جنا او مانا حكم بشهادتهما لان هذه الامور لا تقع رية فيها حتى بل يجوز تعدل لهما بعد حدوث هذه الامور ثم يحكم بشهادتهما ولو فسقا او ارتد ايد الحكم بشهادتهما وقبل استيفاء المال استوفى كالورسما عن شهادتهما كذلك يخرج بالمال الحدود فلا تستوفى ولو قال الحاكم بعد الحكم بان لي انهما كانا فاسقين ولم تظهر بيته بفسقهما قضى حكمه ان جازنا قضاءه بالمع والاصح ولم يتم فيه ولو قال اكرهت على الحكم بشهادتهما وان اعلم فسقهما قبل قوله من غير بيته على الاكرام لو بانوا والدين او ولد لدين للشهود له واعدون للشهود عليه انتقض الحكم ايضا كالورسما فاسقين ولو قال الحاكم كنت يوم الحكم فاسقا فالظاهر انه لا يثبت اليه كافي قال الشاهدان كذا عند عقد النكاح فاسقين فان قيل كان هذا مثل قوله بان لي فسق الشاهدين اوجب بان اعرف بصفة نفسه منه بصفة غيره فتقصيره في حق نفسه اكثر معنى وروى مع شرحه (قول المتن كافي) اي امرت كاتاله فقال مفتى (قوله ملعن) الى قوله من ثم في المفتى لا قوله ولو ملعا مع علمه وقوله وتظلي الى اوعدو (قول المتن بعد كاله) اي اسلام او عتق او بلوغ معنى ونهاية (قول المتن قبلت) وكذا اقبل شهادة مبادر اعادها بعد كاسر (قوله لظهور مائه) عبارة المفتى لان المنتصف بذلك لا يعبر برد شهادته اه (قوله او تعد فاسق الخ) اي والسيد لمكانته او ما ذنوبه ثم اعادها بعد العتق معنى وروى وشيخ الاسلام (قوله نحو فسقة) اي ككفره (قوله او لم يصغ) كذا في الاسنى (قوله لشهادته) اي للفاسق الملعن اسنى اي ونحوه مما زاده الشارع (قوله قبلت الخ) اي بناء على الاصح من ان القاضي لا يصني اليها كما لا يصني الى شهادة العبد والصبي فاقى به او لا ليس بشهادة في الحقيقة اسنى (قوله قبل) ظاهره ولو لم يبد عذر احل له عليه ويشمر بقوله ويشمر الخ عرش (قول المتن وتقبل الخ) قال في الروض ومن غلط في شهادة لم يستبرأ اي لم يجب استراؤه بل تقبل شهادته في غير واقعة الغلط قال في شرحه لا تقبل فيها اتبى وانظر لو اشتهرت ديابته وادعى ان سبب غلظه النسيان فهل تقبل فيها اخذ من قوله السابق قيل وتقبل شهادة الحسبة الخ وينبغي قبول دعوى من هذه صفة النسيان الخ اه سم اقول مامر آفان بحث اسمعيل الحضري وقيد كالمصريح بقبول واقعة اعلم (قول المتن شهادته) اي الفاسق وما عطف عليه (قوله لا نها تلية) الى قوله وان خالفه البلقيني في المفتى لا قوله لكن قيد لي وكرت (قوله وعود لايته) لعل المراد ولا يشهد به شهادته وشيدي ويظهر انه على ظاهره من ولاية نحو النكاح والوقود ذكره الشارع استطرادا (قول المتن الاكثر) اي من الاصحاب معنى (قوله لان الفصول الاربعة الخ) عبارة الاسنى والمفتى لان لمعنها المشتعلة على الفصول الخ (قوله وقد اعترها) اي الستة (قوله في نحو العتاج) كالزكاة والجرية معنى

مدة الاستبراء وعند الحكم فلا تنكر ابرو لا يخالف في حكاية الخلاف خلافا لمن زعمه (ولو شهد كافر) ملعن بكفره (او عبد او صبي) فردت شهادته ثم اعادها بعد كاله قبلت) إذ لا تامة لظهور مائه (او) شهد (فاسق) ولو ملعا او كافر ينفي كفره وتظهر ان الرقعة فيه رده البلقيني او عدوا وغير ذي مروة فردت ثم (تاب) ثم اعادها (فلا) تقبل شهادته لان رده اظهر نحو فسقة الذي كان يخفيه اوزاد في تعبيره عما أعلن به فهو معتم يسعي في دفعه فار ذلك الرد من ثم ولو لم يصح القاضي لشهادته قبلت بعد التوبة ويصح اسمعيل الحضري انه لو شهد بما لا يطابق الدعوى ثم اعادها بمطابقها قبلت ويشمر تقيده بمشهور بالدلالة اعني بنحو سبق لسان او لسان (وتقبل شهادته بغيرها) اي في غير تلك الشهادة التي رد فيها إذ لا تامة ومثله نائب من الكذب في الرواية كما اختاره في شرح مسلم بشرط

(قوله وهو ممتهم باظهارها الترويج شهادته) قال في الروض ومن غلط في شهادته لم يستبرأ أي لم يجب استراؤه بل تقبل شهادته في غير واقعة الغلط قال في شرحه لا تقبل فيها اه وانظر لو اشتهرت ديابته وادعى ان سبب غلظه النسيان فهل تقبل فيها اخذ من قوله السابق قيل وتقبل شهادة الحسبة وينبغي قبول دعوى من هذه صفة النسيان الخ (قوله) شهادته وعود لايته ما عتبر ذلك لتقوى دعواه (وقدرها الاكثر) بسة لان الفصول الاربعة تأخير ايتنا في تيج (قوله) الفوس كهوانا فاذا مضت وهو على حاله اعتبر ذلك بدين وقد اعتبرها الشارع في نحو الستة ومدة التتراب في ان

والاصح انها تقرب لا تبعد وقد لا يحتاج لها كعاد بن ناهد لخص النصاب فقبل عقب ذلك وكفى فسق اقرب ليستوفى منه قتل منته حالا
أيضا لا يظهر التوبة هناك مستورا الا عن صلاحه وكناظروا وقت تابعتوه ولايته حالا كوني النكاح وكذا قد غير المحسن كما قاله
الامام واعتمده البلقيني لكن قيده غيره بما إذا لم يكن فيه ايذاء والا فلا بد من السنوكرت (٢٤١) أسلم اختيارا وكان عدلا قبل الردة

لانه لم يقرب بعد اسلامه احتيالا
ولا بد من السنوكرت التوبة من
خارج المروءة كما ذكره
الاصحاب وكذا من العداوة
كارجعها بين الزمة وإن
خالفه البلقيني (ويشترط
في حصة توبة مصيبة
قولية من حيث حق الادى
(القول) قياسا على التوبة
من الردة بالعقائدتين
ووجوبها وإن كانت الردة
فعلا كسجد لصنم لكون
القولية هي الأصل وألغى
ذلك تكذيب الشرع
وقضيته كالتن أشرط
القول في كل مصيبة قولية
كالنيو به صرح الفزالي
فيها ونص الام يقتضيه
في الشكل وهو ظاهر وإن
قبل ظاهر كلام الاكثرين
اختصاصه بالقذف وعليه
فرق في المطلب بينه وبين
غيره بان ضرره اشد لانه
يكسب عارا وإن لم يشبه
فاحتيط باظهار تقبض
ما حصل منه وهو الاعتراف
بالكذب جبرا لقب
القذف وصرفا لما انتهك
من حرمة واشترط جمع
مقدمون انه لا بد في التوبة
من كل مصيبة من الاستغفار

(قوله والاصح انها تقرب) اي يفتقر مثل خمسة ايام لا ما زاد عليها من (قوله) قبل عقب ذلك عبارة
المخفى والروى مع شرحه انه لا يحتاج بعد التوبة عند التقاضي إلى استرداد قبل شهادته في الحال اه
(قوله اقرب ابع) عبارة للمخفى إذا تاب وقرئ قوله نفسه للعداه (قوله) ليستوفى منه ابع) عبارة لاسي لقيام
عليه الحد قبل شهادته عقب توبته اه (قوله) وكناظروا وقت اي بشرط الواقف النابية ومضى (قوله) كوني
النكاح) اي وصى بالمض لم تاب وروج في الحال ولا يحتاج إلى استرداد حكماء الراعي من البغوى معنى
والمض ليس بقيد كما في النكاح (قوله) وكذا قد غير المحسن) واما قاذف المحسن فهو ما ذكره قبل بقوله
كشاهد بن الناحي مع عبارة المخفى ومنها قاذف غير المحسن قال البلقيني لا يحتاج إلى استرداد لمفهوم قول
الصافي في الام فاما من قذف محصنة فلا قبل شهادته حتى يعتذر اه قوله كاقاله الامام اعتمد البلقيني
الحل لكن الاصح انه لا بد فيه من الاسترار لانه يعني فيها لا ايذاء فيه ويشدى (قوله) لكن قيده غيره
اي كالمروى كاتاني (قوله) وكذا قد تداخل) وكست مع القضاء إذا تمين عليه وكفى إذا فعل ما يقتضى
فسق البالغ ثم تاب وبلغ ثانيا وكالوصول خلل في الأصل ثم زال احتاج الفرع إلى تحمل الشهادة ثانيا
قال الوكشي ولم يذكر اهله مالمدة معنى (قوله) اختيارا) فان أسلم عند تقديمه القتل اعتبر معنى المدقاسي
ومضى (قوله) وكذا من العداوة) سواء كانت قد قام لا كالتبعية والتمسية وشهادة الزور معنى (قوله)
لكن القولية) اي الردة القولية من حش (قوله) او بعض ذلك) اي الاوداد القولية ولو عبر بالواو كان اول
(قوله) وقضيته) اي التليل (قوله) وقضيته كالتن) عبارة النابية وقضيته كلامه اه (قوله) كالغنية) اي
والتمسية سم (قوله) فيها) اي التبية (قوله) يقتضيه) اي اشترط القول في الشكل اي في كل مصيبة قولية
(قوله) وعليه) اي على فرض حصة الاختصاص بالقذف نابية (قوله) واشترط جمع ابع) عبارة النابية وما
أشترط جمع مقدمون من اشترط الاستغفار في المصيبة القولية ايضا محمول على التميم اه (قوله) من كل
مصيبة) ظاهر وهو فعلية وقيدما النابية بالقولية كما مر آنفا فليجمع (قوله) ايضا) اي كاشترط القول في
المصيبة القولية (قوله) بما لا يرد ابع) لعل لا راداة لان يرجع ضمير عليهم لغير اجمع المتقدمين (قوله) لان
الحق فيها متحصص ابع) فيه نظر ظاهر ثم رايه قال الشدي قوله بخلاف القذف الانسب بخلاف القولية
(قول المخفى يقول القاذف) اي ملحق التوبة من القذف معنى (قوله) وان كان قد فعله) اي قوله لم يعنى المخفى
الا قوله الا ترى إلى من اتصل وما انبه عليه (قوله) وإن كان قد فعله بصورة الشهادة) انظر هذه الغاية فيما
إذا كان صادقا في نفس الامر وما تقدم ذكره ذلك عندالحا كمع ان الحد لا بد من اقامته والتوبة مدارها على
ما في نفس الامر وكلام المصنف فيما اذا في مصيبة شدي (قوله) بصورة الشهادة ابع) عبارة اروض سواء
كان القذف بصورة الشهادة عند التقاضي بان لم يكمل عدد الشهود والسب والايامو لكن لو كان قد فعله
في شهادة تسكمل عددا فليتب عند التقاضي ولا يشترط حصة من معنى المدة اذا كان عدلا قبل القذف وإن
كان قد فعله بالسب الايذاء اشترط معضيا به زيادة من شرعه (قوله) القذف باطل) اي قذف الناس باطل

(قوله) وكذا قد غير المحسن) واما قاذف المحسن فهو ما ذكره كعاد بن ناهد بن الناحي (قوله) وقضيته
كالتن اشترط القول في كل مصيبة قولية كالغنية ابع) عبارة بين التقييب في مختصر الكفاية فرج قال في المذهب
لا بد في توبة شاهد الزور ان يقول كذبت فيما قلت ولا اعود إلى مثله قال الراعي وقضيته ان يطرد في التبية

(٣١) - شرواني وابن قاسم حاشري التامل المتقضى لحل تلك الظاهر على التدمم وخرج بالقولية الفعلية لا يشترط
فيقول لان الحق فيها متحصص إلى الله تعالى فادبر الامر فيها على الصدق باطنا بخلاف القذف لا تقر فيه (فيقول التاذف) وإن
كان قد فعله بصورة الشهادة لكون المدعى لم (قوله) باطل وان اتادم عليه ولا اعود اليه) او ما كنت عفا في قنني وقد تبين منه ونحو ذلك
ولا يلزمه ان يصرح بالكذب لانه قد يكون صادقا فان قلت قد تعرض له بقوله قنني باطل ولذا قيل الاولى قول اصله كايجهو القذف باطل

فلهذا المحذور الواو ما التصريح بكذبه لا بالتحريض به وهذا فيه تحريض لا تصريح الا ترى انك تقول هاء و ك هـ باطل ولا يجوز وقوعه
 له كذبت لحصل له غاية الجرح والحقوسرمان البطلان قد يكون لاختلاف بعض القدمات فلا ينافي طلق الصدق بخلاف الكذب وهذا
 يظهر انه لا اعتراض على المتن وان جاز مساوية لعبارة اصله والجور ثم ان اصل ذلك بالقاضي باقرار ابيينة اشترط ان يقول ذلك بمحضته
 ولا لافلا على الوجه قيل في جواز اعلامه (٢٤٣) به فظهر ما فيه من الاندواشاعة القاضية نعم لا بد ان يقول بمحضته من ذكره بمحضته

مضى (قوله قلت الخ) عبارة الخفي اعجب بحمل كلامه على تجويز نية المضاف اليه عن الالف واللام كقوله
 تعالى بل الله اعبد مخلصا له ديني اى الدين اه (قوله وهذا) اى قلق باطل فيه تحريض الخ قديمتم (قوله
 وسره) اى ما ذكر من الجذب بالقول الثانى دون الاول (قوله وهذا) اى بقوله قلت لى هنا (قوله وان
 عبارته مساوية لعبارة اصله الخ) في ظهور المساواة نظر فليتأمل سم ورشيدى (قوله قيل فى جواز
 اعلامه الخ) اى عند عدم الاتصال بالقاضى عبارة الخفى قال الراى وشبهان يشترط فى هذا الاكذاب
 جرحا بين يدي القاضى اه وهو قال ابن شبة ظاهر فيمن كذب بمحضته القاضى او اتصل به قلده بينة
 او اصراف وغير ظاهر فيها اذا اتصل بالقاضى اصلا بل فى جواز اتيانه القاضى واعلامه بالكذب نظر لما
 فيه من الاندواشاعة فهاضحة اه (قوله) نعم لا بد ان يقول بمحضته من ذكره الخ) ظاهره وجوب
 الاستيعاب وان كثرة واقاى الغاية (قوله) لا هذا الخ) هذا واضح فى باخزيردون باطلون فتدبر سيد حمزوقد
 يدعى الوضوح فيه ايضا لكن نظر المم القائل فان العرفى العلم بالمعاقبة ولا يعلما الا ان (قوله ونزع) اى
 البقضى (قوله يشترط) الى قوله ونزع فى الخفى (قوله ويكفى كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله) ظاهره
 عدم اشتراط انا نادى كذبت عليه (قوله) وكان شبراخ (قوله) كذب على كذب القاضى (قوله) كاف الخ) خيران (قوله) ويرد
 بان ذلك كله الخ) فتدبر قوله بالنسبة للقرار اذ لا يظهر فرق بين قوله شهادتي بونه شهادته وروى قوله كذبت
 فيما قلت نعم ورد بان ذلك كله لا يثنى عن قوله لا اعود الى مثله كان ظاهرا (قوله) ولا يثبت الزور الخ
 استئناف ياتي (قوله جرح) بالتزوير (قوله والمصيبة غير القولية الخ) اى كالمسرة والزنا والشرب معنى
 (قوله لا يشترط) الى قوله وزعم فى الخفى الى قوله بان لا يظهر حافى النهاية الا قوله وشمل العمل الى فان
 الشرع ما نبه عليه (قوله كافر) اى قيل فيقول القاذف (قوله كالتولية ايضا) اى خلافا لما قد يورعه
 المترشيدى (قوله كالتولية) راجع الى مدخله نما بدون ملاحظة المحصور قوله ايضا كما كيد للكاف
 (قوله) او مصر اى معاودتها) يعنى من قول المصنف وزعم ان لا يعود لعل لهذا اسقطه الخفى (قوله) لو اطلع
 عليه اى على حاله قيد المقاب (قوله) واخر ما الخ) الى الولى اسقاط اللام (قوله) واخر ذلك) اى كالتفصاح
 (قوله) ان هذا) اى قيد الحثيث رشيدى (قوله) بان فيه) اى فى تعليقه (قوله) تسليما للاحتجاج اليه) اى
 حيث قال شرطها بالاخلاص والاعلاص مرادف الحثية المذكورة رشيدى (قوله) ويشترط الى قوله
 قيل فى الخفى (قوله) ان لا يخرجه) اى ان لا يصل لحالة الفرغ عنها بقوله لعله لان من وصل الى تلك الحالة ايسر
 من الحياة فتوبة تهاجمي لعله باستحالة عودته الى مثل ما فعل حش (قوله) قيل وان يتأمل) الى المتن عبارة
 التباينة تصح من سكران حاله سكره كاسلامه ومن كان فى فعل مصعبته اه قال الرشيدى قوله وتصح من
 سكران اى ان تاتت منه الشروط الى منها الندم كالاخفى اه (قوله) يعنى الى قوله لان لا يتحدث فى الخفى
 لا قوله للخبر الصحيح الى فان تمدد الخ) (قوله) يعنى الخروج الخ) عبارة الخفى والاسنى لوصف المصنف بالخروج
 من ظلمة آدمى بدل الرد لكان اولى ليعمل الردو الارامتها وايقاض البدل عند التائب ويشمل المال
 والمرضى والقصاص فلا يبقى القصاص وحده القذف من التمكن فان لم يلزم المستحق للقصاص به وجب
 والتبعية اه (قوله) وان عبارته مساوية لعبارة اصله) فى ظهور المساواة نظر فليتأمل

اولا وليس كالتلف فيها
 ذكر كاعتنه البقضى قوله
 لغته باطلون او باخزير
 ونحوه فلا يشترط فى التوبة
 منه قول لان هذا لا يتصور
 اهمام له حتى فيه حتى يبطه
 تخلف القذف ونزع فى
 اشتراط انا نادى وما بعده
 (وكذا شهادة الزور)
 يشترط فى صحة التوبة منها
 قول نحو ما ذكر كعبادى
 باطلة وان نادى عليها ولا
 اعود اليها ويكفى كذبت
 فيما قلص لا اعود الى مثله
 ونزع البقضى فى الاحتجاج
 بالقذف بان ثبوت الزور
 يافق اراءه وغيره كعلم القاضى
 وكان شهد انه رآه برنى
 يصطب يوم كذا ويثبت انه
 ذلك اليوم كان بمصر كاف
 فى ظهور كذبه ويرد بان
 ذلك كله لا يمنع بقاء علم
 ما شهد به متا ولا يخله مع
 اعتراؤه بكذبه ولا يثبت
 الزور بالينة لاحتمال
 اتهامه ثم يستفاد بها
 جرح الشاهد فتدفع
 شهادته لانه جرح مبهم
 فوجب التوقف لاجله
 (قلت) والمصيبة غير
 القولية لا يشترط فيها
 قول كامر واما (يشترط)

فى صحة التوبة منها كالتولية ايضا (اقلام) منها حالوا وان كان متلبسا بها او مصر اى معاودتها (وندم) من حيث المصيبة لا خوف اعلامه
 مقاب لو اطلع عليه او امر اتمال او نحو ذلك لزعم ان هذا لا حاجة له لان التوبة عادتوه من حيث هو شرطها بالاخلاص من ردوبان فيه
 تسليما للاحتجاج اليه (و زعم ان لا يعود) اليها ما عاين ان تصوره والا كيجوب بعد تأمل يشترط فيه" زعم عدم المودة انما قال ويشترط
 ايضا ان لا يخرجه وان لا يخلع المشمن من مغر بائيل وان يتأمل العبادة الاتية مع توبة سكران فى سكره وان صم اسلامه اه وفرقه بينهما
 بعد جدوان تعجيل له معنى قبل وان شارق كان المصيبة ثم عرج ما فيها اه الا نزع الاعتناء به فقال (ورد ظلمة آدمى) يعنى الخروج منها

بأي وجه قدر عليه مالا كانت أعرضاً نحو فرد حذلق (إن تملكت به) سواء ما تخلصت له أم كان فيها مع ذلك حق، وكذلك تعالى كركاة وكذا نحو كركاء مروجيت فرداً (والله أعلم) الخبر الصحيح من كانت لأخيه عنده مظلة (٢٤٣) في مرض أو مال ليستحل اليوم قبل أن

لا يكون دينار ولا درهم فإن كان له عمل يؤخذه بقدر مظله والاخذ من ميثات صاحبه حمل عليه وشمل العمل الصوم وبه صرح حديث مسلم فن استكناه تقدم ثم تحميلة لميثات يظهر من القواعد أنه لا يعاقب إلا على ما سببه محصية أما من عليه دين لم يصح بولي له من العمل ما ينبغي به فإذا أخذ من ميثات الدائن وحمل على المدين لم يعاقب به وعليه فائدة تحميلة له تخفيف ما حل الدائن لأخيه وبهذا انصح يظهر أن قوله تعالى ولا تزور وزارة ووزار أخرى أي لا تحصل نفساً أملاً ثم نفس أخرى محمول على أنها لا تحمله لتعاقب به ثم هذا الحديث وحديث نفس المؤمن مروهة بدينه حتى يقضى عنه ظاهر كلام الأئمة حيث اختلفوا في تأويل ذلك وتخصيصه بأقرانها على ظاهره أن حمل الميثات لا يستثنى منه شيء بخلاف الحديث فإن الله لا إذا وجد من أصر حرماً على الأداء إذا أيسر فإن

إعلامه به فيقول أنا الذي قلت يا كركاء من القصاص فأقص إن شئت وإن شئت فأعصف وكذلك حذلق وقضية إطلاقه والظلمة توقف التوبة في التقصاص على تسليم نفسه ولكن الذي يتوقف زيادة الروضة عن الإمام وأقره أن القتال إذا تمت حتمت توبته في حق الله تعالى قيل إن يسلم نفسه التقصاص وكان تأخر ذلك محصية أخرى يجب التوبة منها ولا يقدح في الأول (قوله) بأي وجه قدرا (الخ) عبارة المفتى وكان ينبغي له أن يقول حيث أمكن لتلاويهم أنها لا تصح عند تعذر الرد (قوله) إن قلت أي الظلمة بمعنى المحصية ويصح رجوع الضمير التوبة بمعنى موجبها لكن عبارة الفارح ظاهراً في الأول رشیدی (قوله) الخبر الصحيح من كانت لأخيه عنده مظلة (الخ) قد يقال التمييز بالمظلمة ظاهراً في العاصي بها فلا يشمل من لم يصح بالدين الذي يجوز عنه فلا يشمل من سيأت الدائن قضيلاً ذكره الفارح من تعميم التحميل نظر أم سم (قوله) فإن كان له عمل (الخ) أي غير الإيمان (قوله) من القواعد أي قواعد الشرع (قوله) وبهذا (الخ) أي بقوله ثم تحميلة لميثات (الخ) (قوله) محمول على أنها لا تحمله (الخ) في إطلاق الحمل المذكور مع أن ما قرره ولا لا يفيدني المعاقبة إلا على من لم يصح بسببه شيء بل قضية ما قرره وأن صح ما قرره تحمل لتعاقب فيحتاج تخصيص الآية لبيان أنه سم (قوله) في تأويل ذلك (الخ) أي حديث الرهن وقوله وإيقوا هذا أي حديث التحميل (قوله) فإن الفاس (الخ) منفرج على المتن (قوله) كاسم (الخ) أي في باب التفليس (قوله) فإن تعذر (الخ) منفرج على المتن عبارة المفتى والروض مع شرحه ليدى الزكاة فلتضمها ويرد المخصوص بان يرد له أن تلف لستحقه أو يستعمل متناه من وارثه يعلم لم يعلم فإن لم يوجد مستحق أو اقتطع خبره مسلماً إلى قاض أمين فإن تعذر تصديق بهارونى الغرم أو تركه ما عنده (قوله) صرفه فيها شاء (الخ) عبارة الروض تصديق بها (قوله) وقال شارحاً لا استوى ولا يضمن التصديق بها على الفقراء بل هو غير بين المصالح كلها قال الأذرى وقد قال إذا لم يكن قاضي إلا من صرف ذلك في المصالح إذا لم يكن ما ذوقه أو التصرف فكيف يكون ذلك لنهره من الأحاد (قوله) فالحارح كالتأنيب الوارثي لما قاله الاستوى هو الظاهر لفرق بين التأنيب والقرحى فإن تصرف الأول بنية الغرم دون الثاني (قوله) فإن أصر غرم على الأداء (الخ) هذا ظاهر في المال ومثله غير من سائر الحقوق كالصلاوة والصوم التي فاتت بغير عذر فطره أن يهرم على أنه متى قدر على الخروج من مظلمة (قوله) حش وقوله بغير عذر فيه توقف فليراجع فإن قياسه على حقوق الأذى غير ظاهر (قوله) إذا مات قبله (الخ) إلى قوله ويرجى (الخ) عبارة المفتى والروض مع شرحه فإن مات مسراً طرأ له في الأخرى أن يصح بالاستدانة كان استدانة على محصية فإن استدانة الحاجة في أمر مباح فهو جائز ونحو الوفاء من جهة مظلمة أو بسبب ظاهر الظاهر أنه لا مطالب بيمينه (قوله) ويرجى (الخ) عطف على قوله انقطع (قوله) فإن تعذر بموته (قوله) بوليس من التمسد ما لو اختلفت صفته أعبراً وبلغته فلا يكفي الاستغفار لأن الصبي إذا مات بغير مرض مواته المختار يمكن استحلال الوارث الميتة من المختار بعد بلوغه (قوله) استغفره (قوله) أي طلب له المغفرة كان يقول اللهم اغفر لفلان (قوله) وأن لم تبلغه (الخ) يظهر أنها إذا بلغت بعد ذلك فلا بد من استسلامه إن أمكن لأن المال موجود وهو الأيداء

(قوله) خبر البخارى من كانت لأخيه عنده مظلة (الخ) قد يقال التمييز بالمظلمة ظاهراً في العاصي بها فلا يشمل من لم يصح بالدين الذي يجوز عنه فلا يشمل من سيأت الدائن قضيلاً ذكره الفارح من تعميم البخارى نظر (قوله) محمول على أنها لا تحمله (الخ) في إطلاق الحمل المذكور مع أن ما قرره ولا لا يفيد نفي المعاقبة إلا على ما لم يصح بسببه شيء لبيان (قوله) أيضاً محمول (الخ) بل قضية ما قرره أن صح أنها قد تحمل لتعاقب فيحتاج تخصيص الآية لبيان

مات قبله انقطع عنه الطلب في الأخرى أن لم يصح بالقرضه ويرجى من فضل الله تعالى تعويض المستحق وإن بلغت القية المختار بشرط استسلامه فإن تعذر بموته أو تسر لغيره الطولية استغفره فلا أثر لتحليله وأردش ولا مع جهل المختار بما تحمل منه كافى إلا ذكره وإن لم تبلغه

كفى التندم والاستغفار له عبارة غيره كالروض وشرحه يستغفر الله من التوبة ان لم يعلم صاحبها به وظاهره انه يكفي الاستغفار وحده اه سم وفيه نظر ظاهر كلام الروض المذكور فيرد الظلام قطعاً كما هو صريح صنيح شرحه الثلاثة الاول ركناً لا بد من التوبة عن كل معصية قولية كانت او فعلية كانه عليه المعنى **(قوله)** وكذا يكفي التندم (الخ) عبارة المعنى والحمد هو ان يتنقذ من المعصية ذلك الشخص ويوضح معصيته كالغنية كافتقاره عن العبادي فياتي فيه ما فيها كالقذف بزيادة الروضة المختار بل الصواب انه لا يجب اختيار المحسود وقليل بكرة لم يعد اه وعبارة سم لم يرد في الروض على قوله ويستغفر اي الله تعالى من الحمد اه قال فيشرحه وعبارة قال اصل والحمد كالغنية وهي اليد التي وكان وجه الايدية انها قيد ايضاً انه اذا علم المحسود لا بد من استحقاقه اه **(قوله)** ويسن للزاني (الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج وذا المعلق بالمعصية حده تعالى كالزنا وشرب المسكر فان لم يظهر عليه احد لله ان يظهره بقوله يستوفى منه انه ان ستر على نفسه هو الافضل وان ظهر فقد قامت الستر فياتي الحاكم ويقر به ليستوفى منه اه **(قوله)** لان لا يتحدث (الخ) عطف على قوله لا يظهره (الخ) **(قوله)** فان هذا) اي يتحدث المذكور حرام (الخ) اي خلاف السنة **(قوله)** ولا يخالف هذا) اي سن الرجوع عن الاقرار **(قوله)** لان المراد بالظهور هنا (الخ) قال في شرح الروض قال ابن الرضوي المراد به اي الظهور الشهادة قال والحق بها ابن الصياغ ما اذا اشتهر بين الناس انتهى اه سم اقول ومرأتنا من المعنى وشرح المنهج ما يفيد انه يكفي سن الاثبات بالامام بالظهور مختار احد **(قوله)** ذلك) اي ان باقى الامام (الخ) **(قوله)** لفاصل الاول) اي حد الادنى **(قوله)** وعنه) اي سن الستر **(قوله)** وليس (الخ) عبارة التناهي من لزومه حد وضى امره وذهب الستر على نفسه فان طرأ للامام ليقبض عليه ولا يكون استيفاء من مالا للمعصية بل لا بد منه من التوبة اذ هو مستطيق لخلق الادنى وما حقه ان يقتصر على التوبة كما لم يمارس اوائل كتاب الجراح اه وعبارة المعنى ان كلامهم يقتضي اه لا يكفي في اتفان المعصية استيفاء الحد بل لا بد منه من التوبة وقدمت الكلام على ذلك في اقول كتاب الجراح فليراجع اهمياريته هناك واذ انقص الوارث او عفى على مال او جانا فظاهر الشرح يقتضي سقوط المطالب في الدار الآخرة كما افق به المصنف وذكرته في شرح مسلم لكن ظاهر نصير المرحوم بالروضة يدل على بقاء العقوبة فاجماً قال ويلحق بالقتل المحرم واد العقوبة الاخرية مؤاخذاً في الدنيا وجمع بين الكلامين بان كلام الفتاوى وعرج مسلم مفروض فيمن تاب ثم اتهم عليه الحداه **(قوله)** وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث (الخ) وفي ضيق الباري في الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم من اصاب من ذلك شيئاً فغوب في الدنيا فهو كفارة ما لخصه ويستفاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة الذنب ولو لم يتب المحسود وقل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للبعثرة

اه معني **(قوله)** كفى التندم والاستغفار له عبارة غيره كالروض وشرحه يستغفر الله من التوبة ان لم يعلم صاحبها به وظاهره انه يكفي الاستغفار وحده اه سم وفيه نظر ظاهر كلام الروض المذكور فيرد الظلام قطعاً كما هو صريح صنيح شرحه الثلاثة الاول ركناً لا بد من التوبة عن كل معصية قولية كانت او فعلية كانه عليه المعنى **(قوله)** وكذا يكفي التندم (الخ) عبارة المعنى والحمد هو ان يتنقذ من المعصية ذلك الشخص ويوضح معصيته كالغنية كافتقاره عن العبادي فياتي فيه ما فيها كالقذف بزيادة الروضة المختار بل الصواب انه لا يجب اختيار المحسود وقليل بكرة لم يعد اه وعبارة سم لم يرد في الروض على قوله ويستغفر اي الله تعالى من الحمد اه قال فيشرحه وعبارة قال اصل والحمد كالغنية وهي اليد التي وكان وجه الايدية انها قيد ايضاً انه اذا علم المحسود لا بد من استحقاقه اه **(قوله)** ويسن للزاني (الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج وذا المعلق بالمعصية حده تعالى كالزنا وشرب المسكر فان لم يظهر عليه احد لله ان يظهره بقوله يستوفى منه انه ان ستر على نفسه هو الافضل وان ظهر فقد قامت الستر فياتي الحاكم ويقر به ليستوفى منه اه **(قوله)** لان لا يتحدث (الخ) عطف على قوله لا يظهره (الخ) **(قوله)** فان هذا) اي يتحدث المذكور حرام (الخ) اي خلاف السنة **(قوله)** ولا يخالف هذا) اي سن الرجوع عن الاقرار **(قوله)** لان المراد بالظهور هنا (الخ) قال في شرح الروض قال ابن الرضوي المراد به اي الظهور الشهادة قال والحق بها ابن الصياغ ما اذا اشتهر بين الناس انتهى اه سم اقول ومرأتنا من المعنى وشرح المنهج ما يفيد انه يكفي سن الاثبات بالامام بالظهور مختار احد **(قوله)** ذلك) اي ان باقى الامام (الخ) **(قوله)** لفاصل الاول) اي حد الادنى **(قوله)** وعنه) اي سن الستر **(قوله)** وليس (الخ) عبارة التناهي من لزومه حد وضى امره وذهب الستر على نفسه فان طرأ للامام ليقبض عليه ولا يكون استيفاء من مالا للمعصية بل لا بد منه من التوبة اذ هو مستطيق لخلق الادنى وما حقه ان يقتصر على التوبة كما لم يمارس اوائل كتاب الجراح اه وعبارة المعنى ان كلامهم يقتضي اه لا يكفي في اتفان المعصية استيفاء الحد بل لا بد منه من التوبة وقدمت الكلام على ذلك في اقول كتاب الجراح فليراجع اهمياريته هناك واذ انقص الوارث او عفى على مال او جانا فظاهر الشرح يقتضي سقوط المطالب في الدار الآخرة كما افق به المصنف وذكرته في شرح مسلم لكن ظاهر نصير المرحوم بالروضة يدل على بقاء العقوبة فاجماً قال ويلحق بالقتل المحرم واد العقوبة الاخرية مؤاخذاً في الدنيا وجمع بين الكلامين بان كلام الفتاوى وعرج مسلم مفروض فيمن تاب ثم اتهم عليه الحداه **(قوله)** وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث (الخ) وفي ضيق الباري في الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم من اصاب من ذلك شيئاً فغوب في الدنيا فهو كفارة ما لخصه ويستفاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة الذنب ولو لم يتب المحسود وقل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للبعثرة

(قوله) كفى التندم والاستغفار له عبارة غيره كالروض وشرحه ويستغفر الله تعالى من التوبة اه اي ان لم يعلم صاحبها بظفاره انه يكفي الاستغفار وحده بمحتمل ان المراد باستغفاره عنها التندم لكن كلامنا شرح في الزواجر يدل على انه محمول على الظاهر وان المراد بسؤال المقررة للكتاب حيث قال وحديث كفارة التوبة ان تستغفر لمن اغتبه تقول اللهم اغفر لنا وفيه ضعف قاله البيهقي وقال ابن الصلاح هو وان لم يعرف له استامعنا ثابت بالكتاب والسنة قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقال صلى الله عليه وسلم اتبع السيئة الحسنة تمحها وحديث حذيفة لما اشتكى اليه ذهاب السنان على اهله ان اتت من الاستغفار اه **(قوله)** وكذا يكفي التندم والاقلاع عن الحمد لم يرد في الروض على قوله ويستغفر اي الله تعالى من الحمد اه قال في شرحه وعبارة قال اصل والحمد كالغنية وهي افيدها وكان وجه الايدية انها قيد ايضاً انه اذا علم المحسود لا بد من استحقاقه اه **(قوله)** لان المراد بالظهور هنا (الخ) قال في شرح الروض قال ابن الرضوي المراد به اي الظهور الشهادة قال والحق به ابن الصياغ ما اذا اشتهر بين الناس اه **(قوله)** وليس استيفاء نحو القود مزيلا للمعصية بل لا بد منه من التوبة وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث في ان الحدود كفارة (الخ) في فتح

بحمل الثاني على ما إذا سلم نفسه طوعاً قهراً إلى الأول على خلافه الذي يجهل الجمع (٢٤٥) بحمل إطلاق السقوط على حق

الآدمي وصدمة على حقه تعالى فإذا قيد منه لم يثبت
موجب على عدم التوبة صحيح
توبته من ذنب وان كان
مرتكباً لذنوب أخرى وما
تاب عنه ثم عاد إليه ومن
مات ولم يدر لم يستر وورثته
يكون هو المطالب به في
الآخرة على الأصح (قائمة)
قبل يستثنى أربعة كفار
لا تقبل توبتهم إبطس
وهاروت وماروت وطائر
ناقة صالح قال بعضهم ليل
المراد أنهم لا يتوبون أه
واقول بل هو على ظاهره
في إبطس وليس بصحيح
في هاروت وماروت بل
الذي دلل عليه نصهم
المستند خلافاً لمن أنكر
ذلك أنهم إنما يذبون في
الدينايات فقط وأنهم في الآخرة
يكونون مع الملائكة بعد
ردم إلى صفاتهم
(فصل في بيان قدر
الصاب في الصدور المختلفة
باختلاف الشهادة وهو مستند
الشهادة وما يتبع ذلك) لا
يحكم بجاهد واحد (الأ)
متقطع لما مر أول الصوم
(في حلال رمضان) وتوابعه
دون شهر نذر صومه (في
الظاهر) كما قدمه وأاده
هذا المصنف

ورأى ابن حزم من المفسرين البغوي وطائفة يسيرة أه وعلى الأول فحمل ذلك في حكم الآخرة دون
الدينايات حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كأمين صحيح مثلاً لا تقبل شهادته وإن كفرت ذنوبه بالجمع إلا
بالتوبة سم (قوله بحمل الثاني) أي الذي جرى عليه الخسف من أن الحدود كفارتهم وإن لم يثبت بالحدود
وقوله والأول أي من أنه لا بد مع الحد من التوبة (قوله والذي يجهل الجمع) انظر هل يتأتى هذا الجمع في
نحو الرأسماء أم لا مع التوبة صريح في العموم (قوله فإذا قيد منه) ظاهره ولو بان يسل نفسه له
طوعاً قهراً تعالى (قوله هو يجب على عدم التوبة) ينبغي وحمل الأقدام على الفعل المنهي عنه سيده وهو توبة
فليراجع (قوله وتصح) إلى الفائدة في التوبة أي المضي (قوله وتصح توبته من ذنب النجس) عبارة الروض مع
شرحه وجب التوبة من المعصية ولو صغرت على الفور بالأحق وتصح من ذنب دون ذنب وإن تكررت
وتكررت العود إلى الذنب لا يمتل به بل هو مطالب بالذنب الثاني دون الأول ولا يجب عليه تجديد التوبة
كما ذكر الذنب وسقوط الذنب بالتوبة يمتلظن لا مقطوع به وسقوطه بالأصل مع التوبة متقطع به ما تاب
بالإجماع قال في الروض لو لم يسلم الكافر توبته من كفره وإن مات توبته بدمه على كفره ولا يتصور إيمانه بلا
ندم لوجب مقارنة الإيمان بالتقدم على الكفر أه وإذا لم يمتل في ذنوب الكافر مقطوعاً بها لأن الإيمان
لا يجمع الكفر والمصية فقد جتمع التوبة أه (قوله ومن مات النجس) عبارة الروض مع شرحه من
مات ولم يدر إن موطنه لم يصل إلى الورقة طالب بها في الآخرة لا أخروا ت كاتيل وإن فعلها إلى الوراء
أو أراها الواو كاتاله القاضي خرج من مظنة غير المظلمة بخلاف مظنة المظلمة أه (قوله أنهم إذا يذبون
أه) بل الذي نصوا عليه أن كل من عصيانهما وتذنبهما في الدنيا صوري فلا مصيق الحقيقة فلتا توبة
(فصل في بيان قدر الصواب في الصدور) (قوله المختلف النجس) صفة قدر النجس أو التصاب (قوله ومستند
الشهادة) (حذف على قدر) أه (قوله وما يتبع ذلك) أي كفره هو يذكر في حلفه إلى ولا يجوز شهادته على فعل
وكفره ولو قامت بينة إلى بطلان الشهادة بالتصحيح (قوله لما مر أول الصوم) كان يريد قوله ثم لا بد من نحو
قوله ثبت عندى أو حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه إنما يكون على معنى مقصود
أه لكن قلنا بماش ذلك أنه حرر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فراجعهم عبارة التوبة استثناء
متقطع لما مر أول الصوم كذا قيل من أنه لا يتصور الحكم به بل الثبوت قطعاً إذا الحكم يستدعي عكوما
عليه معينا ويرد بما قدمته أول الصوم من أن الحاكم لو حكم بعدل وجب الصوم بلا خلاف ولا
ينقض حكمه إجماعاً وقد أشار إلى حقيقة الحكم به الشارح هنا بقوله فيحكم به أه وعليه يكون الاستثناء
متصلاً مشأقول وكذا أشار إليه المصنف بقوله فيحكم به فيه أه (قوله وتوابعه) كتحصيل زكاة الفطر في اليوم
الأول ودخول شهر رمضان وأوجع ش (دون شهر نذر صومه) وقال الشيخ الإسلام هو خلافاً للروضة
في كتاب الصيام للتوبة والمضي عبارة ش هو قوله منه شهر نذر صومه في حاشية شيخنا الزايدى ومثل رمضان
الحجة بالنسبة للوقوف وشوال بالنسبة للأحرام والحجيرة الشهر المنتدروس منه إذا شدد برقة هلا واحد
الباري قبيل باب الدين القرام من الفتى في الكلام على قوله فصل أه طبعه وسلم ومن أصاب من ذلك شيئاً
فموجب بغيره في كفارة مانعه ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يثبت بالحدود
وقيل لا بد من التوبة بذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمصنفين ابن حزم ومن المفسرين
البغوي وطائفة يسيرة أه وعلى الأول فحمل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول
شهادته إلى التوبة كأمين صحيح مثلاً لا تقبل شهادته وإن كفرت ذنوبه بالجمع إلا بالتوبة (قوله والذي
يجهل الجمع) انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الرأسماء
(فصل في الحكم بجاهد إلى حلال رمضان) أه (قوله لما مر أول الصوم) كانه يريد بقوله ثم لا بد من نحو
قوله ثبت عندى أو حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه إنما يكون على معنى مقصود أه
لكن قلنا بماش ذلك أنه حرر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فراجعهم (قوله دون شهر نذر صومه) أحمده

التي تموت على الميت أربعة رجال) بالنسبة للحد أو التورب قوله تعالى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولأنه اتفق الفواش وأن كان القتل اغلظ منه على الأصح فغلظت الشهادة فيه سترًا من الله تعالى على عباده ويشترط تغييره كإنياء أدخل مكلفًا مختارًا حشفته أو قدرها من مقطوعها في فرج هذه أو فلا تترك نسبًا بالوفا أو نحوها الذي ينتج ترجيحها لا يشترط ذكر زمان ومكان إلا أن ذكره أحدهم فيجب سؤال الباقي لاحتمال وقوع تناقض بسقط الشهادة ولا يشترط كالمرود في المسكلة لكنه يسر ولا يضر قولهم تعدد النظر لاجل الشهادة أما بالنسبة لسقوط صلاته وعد التورب ووقع طلاق علق يزناه فثبت برجلين لا يفرهما عما يأتي وقد يشكل عليه ما مر في باب حد القذف أن شهادة دون أربعة بالوفا تقسمهم وتوجب حدم فكيف يصور هذا وقد يجب بان صورته أن يقول لشهد يزناه بقصد سقوط أو وقوع ما ذكر قتلها بقصد إلى آخره ينفى عنها الحد والنسب لانهما حرجا بما ينفي أنه

خلافا للصارح به في شرح المنهج اه وجارية شيخنا على الغرض قوله وهو هل لاربعان فقط دون غيره من الشهور منه شيخ الاسلام في التبع ولكنهم ضعفوه والراجح أن مثل هل لاربعان رمضان هل لغيره بالنسبة للعبادة المطالب بغيره فقبل شهادة الواحد هل لاربعان الحرج وصوم ستة أيام من شوال وهل لذي الحجة والرفق في الصوم في عشر معاهد يوم العيد وهل لرجب الصوم فهو هل لاربعان شعبان لذلك حتى لو نذر صوم رجب مثلا فشهد واحد هل لاربعان الصوم على الراجح من وجهين حكاهما ابن الرفعة فيهما عن البحرين ورجح ابن القري في كتاب الصوم الوجوب اه (قوله) وأورد عليه صور (الح) جارية الثبابة ولو ورد على المحصر اشياء كذبي مات وشهد عدل انه اسلم قبل موته لم يحكم به بالنسبة للارث والحرام وتكتفى بالنسبة للصلاة وتوابعها كالورث ثبت برأيه ولو كان غير الحرج بالثبابة وامتناع الخصم المتميز فيه زعمه بقوله ومرا الاكتفاء في القسمة بواحد وفي الحرج بواحد يمكن ان يجب ان المحصر بان مراده الحكم الحقيقي المتوقف على سبق دعوى صحيحة فلا يراد اه وزاد المفتي عليها ما قصه منها ما لو نذر صوم رجب مثلا فشهد واحد برؤية فهل يجب الصوم حكى ابن الرفعة في وجهين عن البحر ورجح ابن القري في كتاب الصيام الوجوب منها ثبت هل لذي الحجة بالعدل الواحد في وجهين بالنسبة إلى الوقوف بمرقة الطواف ونحوه قال الارضى والقياس القبول لأن كان الاشهر خلافا منها ثبت شوال بشهادة العدل الواحد بطريق التبعة لعلها ثابت رمضان بشهادة من لم يلزم الحلال بعد الثلاثين فانا نفطر في الاصح ومنها المسمع للنصم كلام القاضي او الخصم يقبل فيه الواحد من باب الشهادة كذا ذكره الرافعي فييل التقاض على الغائب اه (قوله) والوطا) التي قوله الذي يجمع في المفتي والى المفتي الثبابة الا قوله ووقع طلاق علق يزناه وقوله قد يشكل الى وكذا الخ (قول المتن) اربعة رجال) اي دفعه فلور أو احد في ثم رآه آخر من ثم اخر ثم اخر لم يثبت كاتله شيخنا عن ابن القري اه يجرى اقول وقد يفيد قول الصارح الا في كائنية وشرح (الروض) لان ذكره أحدهم (الح) (قوله) بالنسبة للحد (الح) يأتي عزمه سم (قوله) ولا يباح) ولأنه لا يقوم إلا من اثنين نصار كالشهادة على فلان متى (قوله) ويذكر نسبا) اي الفلانة (قوله) بالوفا) متعلق بادخل (قوله) او نحوه) اي نحو هذا اللفظ ما يؤدي معناه كان يقول على وجه محرم او ممنوع او غير جائز اه خضر وقال بعضهم المراد بنحوه ان يقول ادخل حشفته في فرج حبيبة اومية أو بدعثنى اه يجرى (قوله) ولا يشترط كالمرود في المسكلة) اي ان يقول الشاهد بذلك إنياء ادخل ذكره او نحوه في فرجها كالمرود في المسكلة اسنى (قوله) لاجل الشهادة) كذا في اصله رحمه الله تعالى عبارة الثبابة لا لاجل الشهادة لان ذلك صغيرة لا يطلبها اه سيد عمر وجارية المفتي ولا يما قبل شهادتهم بالزنا اذا قالوا احانت منا التفاتة فرأينا او تعدد النظر لا تأمة الشهادة فان قالوا تعدد النظر الشهادة فسقوا بذلك وردت شهادتهم جرمًا كما قاله الماوردي وإن اطلقوا لم أر من تعرض له يوليخ ان يستفسروا إن تيسر والا فلا يعمل بشهادتهم كما يؤخذ من المحصر المتقدم فيقول شهادتهم وعمل ما قاله الماوردي ان تكرر ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم والافتيل شهادتهم لان ذلك صغيرة اه ومروياتي في الصارح ويجوز تعدد نظر فرج ان وامرأة لاجل الشهادة قالوا ما في الثبابة والمفتي لان المتوهم المحتاج إلى فيه تعدد النظر لغیر الشهادة لانها (قوله) اما بالنسبة (الح) عزمه قوله بالنسبة للحد (الح) (قوله) وقد يجب بان (الح) او يقال إنما يجب الحد بشهادة مادون الاربعة اذ لم يكن قولهم جوا بالقاضي حيث طلب الشهادة منهم ويمكن تصوير ما هنا بذلك عش (قوله) انه قد يكون قصدهما (الح) الاولى الاخصر ان يكون قصدهما بل ان قصدهما (قوله) وكذا مقدمات) التي قوله كافي مساتي السرة في المفتي (الح) قوله النسب قوله هو الكفاية في وضعين وقوله وقف قوله وسرة وقوله ومع ارشاد المفتي وقوله ودعية وقوله وهذا حجة إلى لا نعوته او يبعدو طاليت بالكل (قوله) وكذا) اي مثل سقوط ووقع ما ذكر عبارة المفتي وخرج بما ذكره الشبهة إذا قصد بالدعوى به في الروض في باب الصوم قبول الواحد في الشهر المذكور (قوله) بالنسبة للحد) يأتي عزمه

المال أو شدة بحسبه ومقدامات الزنا كقوله ومما قلناه فلا يحتاج الى اربعة قبل الاول بقيد الاول يثبت بما يثبت به المال اه (قوله قصد) اي الشاهد عرش الاول كونه بيناه المفعول به نائب فاعله كقولك او شديده (قوله او المال) تقسيم قوله النسب عرش (قوله يثبت) هما ويرجل وامراتين الخ) ويثبت النسب تبعا ويشتق في الشيء تابعا ما لا يتغير فيه مقصودا عتاني اي محرم يوقد بخالفه ما سذكره الفاضل فيقول التنبيه فليدفع (قوله ولا يحتاج اليه) اي في وطء الشبهة (قوله المتن به) اي الزنا وما شابه بهما ذكر معنى (قوله المتن اثنان) (تنبيه) اذا شهد احد الشاهدين بالمدعى به وعينه فقال الاخر اشهد بذلك لم يكف بل لابد من قصره بالمدعى به كالاول وهذا مما يغفل عنه كثيرا اه اه سم (قوله كغيره) اي من الاقرار برضى معنى عبارة الروض مع شرحه هنا ويثبت الاقرار بهاي بكل من المذكورات كالقذف برجلين لان المشهود به قول قاضي سائر الاقرار او عبارة مع شرحه بعد الضرب الثالث المال وما المقصود منه المال كالايمان واليهيرون في الاول والعقد والمالية ونحوها وكذا الاقرار به اي بما ذكر في الثاني يثبت كل منهما برجلين ويرجل وامراتين اه وعبارة شرح المنهج في امثلة ما يظهر رجال غالبا اقرار بنحو زنا اه فلهذا ان قول الفاضل ح كالتبعا والمثني كغيره دلتان كذا بقدر برجلين وعدم اشتراط اربعة (قوله بان حده لا يثبت) اي لتسكنه من اسقاطه بالرجوع عن الاقرار عرش وسم (قوله او فسخ) كانه اشار بتقديره الى الرجوع الى الاقالة اليه بناء على الاصح انها فسخ سم عبارة المثني واقتصار المصنف على العقد المالي قد يرمي من التفسوخ كذا لا يوجب ليس مراد ارجاعه الى الاقالة من امثلة العقد دائما ياتي على الوجه الضيف انها بيع والاصح انها فسخ وحطف المحر الفعلي البيع لا حاجة اليه فلما بين دين فلورادو فسخته فاقدر بحكم كلامه كان اولي اهو عبارة الروض مع شرحه وفسخ العقود المالية بخلاف فسخ النكاح لا يثبت الا برجلين اه (قوله المتن وخان) والابرار اقرضوا النسيب الوصية مال والمهر في النكاح والرد بالعيب ورض مع شرحه (قوله وروض خلع الخ) عبارة الروض مع شرحه الوروض اصلا وقد رافى الطلاق وفي العقد وفي النكاح اه (قوله ادماء الزوج الخ) اي بخلاف ما اذا ادعتها الزوجة من القسم الا ان كايان من الوياضي والمثني والروض (قوله المتن كتحليل) اي لتحليل او شرط معنى (قوله المتن واصل) بوقض المال ولو آخرتهم في الكتاب بان ترتب عليه العقد لان المقصود المال والعقد يحصل بالكتابا بوطاعة الزوجة لتستحق التفقة قتل كافر لسلبه وازمان العبد تملكه وهما مكاتب من النجوم ورجوع الميت عن التدبير بدعوى وازمانايات السيداى اقامته بينة بام والى ادماء اعل غير مفهومة ملكها به وابلادها لكن في صورة شهادة الرجل والمراتين يثبت عقبا بموته باقراره وروض مع شرحه (قوله وجناية توجب مالا) وقتل الخطا وقتل الصبي والمجنون وقتل حر عبدا مسلم ذميا والولد والسرقة التي لا قطع فيها وروض مع شرحه (قوله المتن اورجل وامراتان) وسياق انه يثبت ايضا شاهد يمين اسنى (قوله لعموم الاشخاص الخ) عبارة المثني لعموم قوله تعالى واستشهدوا اي فيما يقع لكم شهود من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان فكان عموم الاشخاص فيعموم لعموم الاحوال المخرج منه دليل ما يشترطه الا ربعه مالا يكتفي فيه برجل وامراتين اه (قوله قوله تعالى فان لم يكونا رجلين الخ) اي لانه تكرر في سياق الشرط شديدا وعبارة ابن قاسم يحتمل انوجه الموم وقوع التكرار في سياق الشرط لكن في حواشي التلويح تحسرو ان شرط افادة التكرار في حيز الشرط لعموم كونه معنى التي كايان في بعض الهواش السابقة اه (قوله اما الشركة) اي ضد الشركة لا كون المال مشتركا بينهما عرش (قوله مالم يرد الخ) اي ان دام مدعيهما اثبات التصرف واما ان دام اثبات حصته من الربح ليثبتان برجلين او امراتين اذا قصودا مال اه شيخ الاسلام

(قوله ورفق الاول بان حده لا يثبت) كان وجهه جواز الرجوع (قوله او فسخ) كانه اشار بتقديره الى رجوع الاقالة اليه بناء على الاصح انها فسخ (قوله لعموم الاشخاص) يحتمل ان وجه الموم وقوع التكرار في سياق الشرط لكن في حواشي التلويح تحسرو ان شرط افادة التكرار في حيز الشرط للموم

رجلين مالم يرد في الاولين اثبات حصته من الربح كما

(قوله اي ما ليس بمال الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى أي ما ذكر من نحو الزنا والمال وما قصد به المال اه
وهي تفسير المصنف اليه كان ما في الشرح تفسير المصنف لكن الاول ان يريدوا لحدوثنا (قول المتن من
عقوبة) أي من موجب عقوبة فان المشهود به موجب العقوبة كالشرب بالنفس كالحديث فقامه سم
عبارة الخ مع المتن من موجب عقوبة فقامه كالردة وقطع الطريق والشرب او من موجب عقوبة
لا دمي كقتل نفس وقطع طرف وحذف اه (قوله وحذف) أي وتزويج وروض (قوله حتى لا تثر) قد
يؤخذ منه انه لو كان المقصد من الدعوى اثبات المال كان من القسم السابق وعليه قبل ثبت الطلاق ضمنا
فلا تثر او لا عمل تأمل والا قرب الثاني كاهو قياس تبعيض الاحكام فيما اذا ثبت رمضان او احداه سيدمر
وسياق عن الاسنى وحش عند قول المأرخ كالمسألتي السرة الخ ما يصرح بالثاني وعن المتن قبله وفي
المأرخ بعيد ما هو كالمصريح فيه (قول المتن وما يطلع عليه رجال الخ) عطف الروض من ذلك العفو عن
القصاص قال في شرحه حولو على مال أو غلام يكف في العفو على مال رجل وامرأتين او بشاهدتين مع ان
المقصود منه المال لان الجناية في نفسها موجبة لقصاص لو ثبت والمال انما هو بدل منه انتهى اه سم
(قول المتن كسكاح) ما ينقل عنه في الشهادة بالنكاح اه لا بد من بيان تاريخه كالمصريح به ابن العماد
في توقيف الحكم اقل ما نصه (فرع) يجب على شهود النكاح ضبط التاريخ بالاساطير والحفظات ولا
يكن الضبط يوم العقد فلا يكفي ان النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لا بد ان يروى على ذلك بعد الشمس مثلا
بلحظة او لحظتين او قبل الصرا والمغرب كذلك لان النكاح يشق بمحاق الواحدة اشهر ولحظتين
حين العقد فليهم ضبط التاريخ بذلك لحق النسب والاطلاق اه سم على صحيح يؤخذ من قوله لان النكاح
يتعلق به لحاق الواو الخ ان ذلك لا يجري في غيره من التصرفات فلا يشترط لقبول الشهادة بهاذ كالتاريخ
وبدل فهو لهم في تعارض البيتين اذا اطلقت احداهما او رخت الاخرى او اطلقتا تساهلتا لاحتمال ان
ما شهد به في تاريخ واحد لم يروى او يقبل المؤرخ بطلان المطلق ع ش (قول المتن وطلاق) هل من ذلك
ما لو اقر بطلاق زوجته لينكح اخاه مثلا وانكرته الزوجة فلا بد من اقامة رجلين ام قبل قوله بصدده
ونظر الاقرب بالاول بالنسبة لتعريف الاحتياطية فلا ينكح بالاول باربع اساطير او اقامة رجلين على مادامه
ويؤخذ باقراره بالطلاق فيفرق بينهما ع ش (قول المتن وطلاق) ولو بروض ان ادعته الزوجة فان ادعاه
الزوج بروض ثبت بشاهدتين ويلزمه ليقال لانا طلاق ثبت بشاهدتين زيادي ومغنى وظاهره انه
ثبت الطلاق فيما لمحال وله ليس بمرا داخدا ما مرنه السيد مرم وما ياتي عن المتن والروض وفي
المأرخ ثم ايم قال السيد مرم ونول المغنى ويلزمه الخ ان تقول الطلاق في هذه الصورة ثبت باعتراف
الزوج والذي ثبت بشاهدتين المال لا غير فلا يثم الا لغاز لليتأمل اه (قول المتن واسلام) يستثنى منه

بعضه ابن الرقعة (ولغير
ذلك) اي ما ليس بمال
ولا يقصد منه المال (من
عقوبة) تعالى كعشر
وسرقة وقطع طريق (او
لا دمي) كقتل وحذف
ومنع ارت بان ادعى بنية
الزوجة على الزوج ان
الزوج عاقبا حتى لا تثر
منه (وما يطلع عليه رجال
غالبا كسكاح وطلاق)
متجر او معلق (ورجمة)
وهنق (واسلام وردة
وجرح وتعديل وموت
واحصار ووكالة وودعة
ووصاية)

كونه في معنى التي كابتها في بعض المراسم السابقة (قوله اي المصنف من عقوبة) أي من موجب
عقوبة فان المشهود به موجب العقوبة كالشرب بالنفس كالحديث فقامه (قوله اي المصنف وما يطلع عليه
رجال) عطف الروض من ذلك العفو عن القصاص قال في شرحه حولو على مال ثم قال (وإنما يكف في مسئلة
العفو عن القصاص على مال رجل وامرأتين او بشاهدتين مع ان المقصود منه المال لان الجناية في نفسها
موجبة لقصاص لو ثبت والمال انما هو بدل عنه اه (قوله كسكاح وطلاق) ما ينقل عنه في الشهادة
بالنكاح اه لا بد من بيان تاريخه كالمصريح به ابن العماد في توقيف الحكم اقل ما نصه (فرع) يجب
على شهود النكاح ضبط التاريخ بالاساطير والحفظات ولا يكن الضبط يوم العقد فلا يكفي ان النكاح عقد
يوم الجمعة مثلا بل لا بد ان يروى على ذلك بعد الشمس مثلا بلحظة او لحظتين او قبل الصرا والمغرب كذلك
لان النكاح يتعلق به لحاق الواو الخ (ففيه) اذا شهد احد الشاهدين بالمدي به
وعنه فقال الا اذا شهد بذلك يكف بل لا بد من تصريحه بالمدي به كالاول وهذا ما ينقل عنه كثيرا م

النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق وهذا حجة عند أبي حنيفة وهو المخالف لانه تعالى نص في الطلاق والرجع والوصاية على الرجلين وصح ما نشر في النكاح وقيس بما مافى من ما ليس بالمتصور ومنه لا يظن رجوع الوصاية والوكالة لئلا لان القصد منها اثبات الولاية لا المال نعم نقل الشيخان عن الثوري وأقره لكن نوزاعيه ولو ادعى أنه طلق باعتد الوطء وطالب بالفسخ أو يمدد وطالب بالكل أو أن هذا ليس زوجها وطالب الأثر قبل نحو شاهد ويمن لان القصد المال كما في مسألي السرة وتعلق الطلاق بالنسب فانه يثبت المال بشاهد يمين دون السرة والنسب والطلاق الحق بقبول شاهدين يمين بالنسب الى الميت يثبت الارث وان لم يثبت النسب (تنبيه) صورة ما ذكر في الودعة ان يدهي مالها غضب ذي اليد لها ذو اليد انها ردية لا بد من شاهدين لان المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظ له وعدم الغياب يثبت على ذلك

ما لو ادعاه أحد من الكفار قيل اسر هو أو أتم رجلا وامرأتان بكفيه لان المقصود في الاسترقاق والمفاداة والقتل ذكره الماوردي وحكي في البحر عن الصمدي انه يقول شاهد وامرأتان وشاهد يمين من الواو ان موته توفي على الاسلام والكفر لان القصد منه اثبات الميراث ثم استغربه اه معنى (قول المتن وصاية الخ) والبلغ والايلاء والظهار والمخلع من جانب المرأة ان ادعت على زوجها والواو انقضت البتة بالانصر والمفوع من القصاص ولو على مال الاحسان والكفالة بالدين ورثه غيره ومضان والحكم والتدبير والاستيلاء وكذا الكتابة اذا ادعى الرقيق شيئا من الثلاثة بخلاف ما لو ادعاه اليه على من وضع يده عليه أو الكتاب على الرقيق لاجل التجو ماته قبل فيها ما قبل في المال وأما لم يكف في مسألة المفوع عن القصاص على مال رجل وامرأتين وشاهد يمين مع ان المقصود منه المال لان الجنابة في نفسها موجبة للقصاص ولو ثبت مال المال اعطاه بدل منه ورض مع شرحه (قول المتن وشهادة على شهادة الخ) سواء كان اصل رجلا ام رجلين ام رجلا وامرأتين اما ربيع لسوقه (قوله) وهذا حجة اي مسند التام (قوله) وصح ما نشر في النكاح عبارة شيخ الاسلام المتوفى وقدم خبر النكاح الا يولي وشاهد يمين اه (قوله) من كل ما ليس بمال الخ) اي من موجب عقوبة ما يطالع عليه الرجال غالبا (قوله) لكن نوزاعيه عبارة عن المتوفى نازع في ذلك القيني وقال انه غير معمول به اه (قوله) لو ادعت (الخ) عبارة عن المتوفى ان تستقي من النكاح مالو ادعت انه كسها وطلبا الخ ثبت ما ادعت رجل وامرأتين وشاهد يمين وان ثبت النكاح بذلك لان مقصودها المال اه (قوله) كما في مسألي السرة عبارة عن الرض (فرع) اذا شهد بالسرة رجل وامرأتان ثبت المال لا القطع وان حلف طلاقا وصفا لا دة فشهد بها ربيع لسوقه ورجل وامرأتان ثبت دونهما كما ثبت صوم رمضان بواحد ولا يحدك وقوع الطلاق والعتق للمعتقين باستيلائه بشهادة ذلك الواحد ولو ثبت الولادة بين ارجل وامرأتين او لأم قال ان كسها ولو ثبت فالتق طالق او سرة طلقه وصحت اه بزيادة شي من الشرح وقال شارحه بعد توجهه والفرق بين التعليقين ما فيه قال الافي لكن تقرير الروي باه قد يرتب على التين ما لا يثبت بها كالنسب والميراث مع الولادة الثانية بالنسوة يقدم الفرقو يقتضي وقوع الطلاق والعتق مطلقا لئلا كرو في يده القطع بعد ثلاثين لئلا يولي يثبت الحلال بواحد كما مر وما يمكن لبعض الفقهاء بان قال ما شهد به رجل وامرأتان ان لم يكن يثبت بهم كالسرة قتل فثبت موجبه لهم كالمال في السرة ثبت ولا يصح القاضي بها بل بالمال في سرة شهدوا بها والا كلقصاص فلا يثبت شي وان كان يثبت بهم فان كان المرتب عليه شي كالنسب والميراث لم يرتب على الولادة ثبتا لاشعار الترتيب الشرعي بعموم الحاجة وتعذر انفكاك او تعمرو ان كان وصيا كالطلاق والعتق المرتبين على التعليق برضان فلا ضرورة في ثبوت الثاني بيبوت الاول فان تأخر التعليق على ثبوته الزمانا ابتداء اه (قوله) فانه يثبت المال بشاهد يمين الخ) تضمنه ان الثابت بالشاهد واليمين في دعوى الطلاق قبل الوطء او بعده المير دون الطلاق وهو ظاهر عرش (قوله) والخ (ب) اي بامر من الشبهين عن الثوري (قوله) ان يدهي مالها غضب ذي اليد الخ) اي فيضنها ومنعها القاتلة (قوله) فلا بد من شاهدين) اي من الوديع اخذا من التعليل واما المالك فيكفي رجل وامرأتان لانه يدهي بعض المال رشدي (قول المتن وما يقتضيه بمرقته انساخ) فبينهم الاقرار بما يقتضيه بمرقته لا يكتفي في شهادة التوهم هو كذلك لان الرجال تسمحنه غالبا كسائر الاقارب معنى (قول المتن غالبا) راجع للقول الاول ايضا كانه عليه المفوع (قوله) وهذا الى التمسك في النهاية والمتن (قول المتن او لادة) وفي المحرر والنهاية بقر المتيقن بالواو دلوا (في عمل) اي في كتاب الطلاق معنى ونهاية وكذا في الذبائت معنى (قوله) عليه اي الحيز (قوله) تمسرها اي لا تلتزم بالكلية فلا منافاة معنى (قوله) فان الدم الخ) علقه تمسره وقوله محتمل انما استباحة يعني لا يعلم انه حيض لاحتمال انه الخ

[illegible]

(قوله اذا ثبتت الولادة) الى قوله وان التابع الخ تقدم انفا عن الاسنى مثله بزيادة بسطوا الى قوله فان قلت الخ فله الجبري عن الشارع والسلطان و اقره (قوله بالنساء) اى او رجل وامرأتين اسنى (قوله للمشهود به) هو هو الولادة (قوله فان كالأخ) فيه تامل (قوله من ذلك) اى من الثلاث او من التابع والمتبوع (قوله قلت لما نظروا الخ) تامل هذا الجواب لول من قولهم اذا ثبتت الولادة ثبت النسب والارث تبعاً لما اذا علم حياة المولود ولو من الخارج ولكن وجبنا عليه اجمع (قوله المستلزم) اى الارث (قوله وسره) كان الضمير لثبوت الحياة تبعاً للولادة (قوله لا مدالة الشاهد بمنه الخ) محل تامل (قوله فالحاصل الخ) اى حاصل الجواب (قوله للمتن ورواح) وكذا الحل حميرة (قوله وقدمه) الى قوله كما صوب الخ في التباية (قوله وقدمه في باه) الى عمر فقبحه كما تباهى الاولى ترك الاول بل ان يقول كاقدمه في باه وانما ذكره هنا الخ (قوله وحلالي قوله كما صوبه الخ) في المخفى (قول المتن وصوب تحت الثياب واستلزال ولد) روض زاد المتن ويشترط في القاضد بالمعيب المعرف بالطلب كاحكامه الرافعي عن التذبيداه (قوله الى الاولى اسقاطه) (قوله للنساء) حرة كانت او امة اسنى ونهاية زاد المتن واما الحشى فيحتاج طفره على المرجح فلا يراه بدله غير جالولا نسافر في وجه يستصحب حكم الصغر عليه اه (قوله حتى الجرأة) اى على فرجها اسنى ومقنوناية (قوله ورد) الى النوروى في الروضة (قوله اه) الى الجرح النساء تحت الثياب بقوله نظر الخ اهلة الاستثناء (قوله وزم ان الاجماع الخ) قال في شرح البهجة ما قاله البغوى وادعى الاجماع عليه قال الاذرى ولا يرب فيدان وجميع الجرأة قصاصا والكلام انما هو با اذا اوجب مالاً كما صرح به البغوى فتصديق تعليقه وتذبيده ثم قال فان ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات اجماع فلا كلام ولا افتقاس ما ابداه الرافعي وصوبه النوروى سم (قوله اى برجلين) الى قول المتن وما لا يثبت الخ في التباية الاقوله من نهى ليعيب الوجه وما نابه عليه وكذا في المخفى الاقوله حيث لم يقصد به مال قوله اذا قصد الى التنية (قوله لاجاء الخ) عبارة للمخفى وشيخ الاسلام لما رواه ابن ابي شيعة عن الزهرى مضت السنة بانتهى يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيره من ولادة النساء صوبين ويؤيد ما ذكره مما شاركه في الضابط المذكور واذ اقبلت شهادتهن في ذلك مفردات لقبول الرجلين والرجل والمرأتين اولى اه (قوله بذلك) اى تبعت الثياب (قوله عيب الوجه الخ) قال خريج (قوله ما يبدوا الخ) اى ووجهها معنى (قوله اذا قصد به) اى يسيب ما يبدوا الخ (قوله وليساه الخ) الظاهر التانيث (قوله فنيه ما ذكر في وجه المرأة) ويدها الخ عبارة التباية وما قرأنا في وجه المرأة الخ (قوله وورد استثناء البغوى الخ) قال في شرح البهجة ما قاله البغوى وادعى الاجماع عليه قال الاذرى ولا يرب فيدان وجميع الجرأة قصاصا والكلام انما هو با اذا اوجب مالاً كما صرح به البغوى نفسه في تعليقه وتذبيده ثم قال فان ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات اجماع فلا كلام ولا افتقاس ما ابداه الرافعي وصوبه النوروى اه (قوله واربح نسوة) قيل لا حاجة لذكر نسوة لان ذكر النسوة يتركب من كبر الفرد بدل عليه اه ويرد ان تذكر المدد صادق تذكر المدد وتائيدو جعلوا من ذلك قوله في الخبر ستان شوال على اننا سلنا دلالة ذكر المدد لم نسل دلالة على خصوص النسوة بل على مطلق المؤنث كما قلنا سم (قوله حيث لم يقصد به مال الا برجلين) كتب عليه مر (قوله فنيه ما ذكر) هو المعتمد شمر

المستلزم للحياة وجب
ثبوتها بالثبوت الارث وسره
ان ذكر الالاد في العهدة
مع السكوت عليها قرينة
ظاهرة في حياة المولود لان
عدالة القاضد تمنع من
احطاق العهدة بالوالاد مع
موت الولد فالاحاصل ان
الحياة وان لم تكن لازما
شرها لكن اللازم الشرعي
يتوقف عليها لكان تقديرها
مطروية بالفعل (هـ) (و ر خ)
وكذلك في باب و ذكر هنا
على جهة التمثيل فلا تكرر
وهذه ان كان من التذيي اما
شرب اللبن من اناه فلا
يقبل فيه نعم يقبل في
ان هذا لان ثلاثة (و م ي ب)
نصحت الثياب (التي من
النساء من يوصيها
حتى المجرأة كما صوبه
في الروضة ورد استثناء
التيوى له نظرا الى ان
جنسه يطالع عليه الرجال
غالبا وزعم ان الاجماع
عليه وانما الصواب مرفود
(يثبت بما سبق) اى
برجلين ويرجل وامرأتين
(واربعة نسوة) ورجل
لعاجة البن من انا ولا يثبت
برجلين ورجل ورجل ورجل
الثياب الم ادملا لا يظهر

منها غابا ومن ثم كان التعبير بذلك أولى من تعبير الروضة وغيرهما؛ تحت الأزارل لتمامين السرة والركبة فقط وليس هو مرادفها بل ومن ثم كان التعبير بذلك أولى من تعبير الروضة وغيرهما؛ تحت الأزارل لتمامين السرة والركبة فقط وليس هو مرادفها بل ومن ثم كان التعبير بذلك أولى من تعبير الروضة وغيرهما؛ تحت الأزارل لتمامين السرة والركبة فقط وليس هو مرادفها

قيل انما يتاى على حل نظره
الضعيف اما حل المتد
من حرمة فليست بالنساء
اه ولك رده بانه مخالف
لصريح كلامهم لاسيما
يبدو في مئة الامة فان
تخصيصه لباقي على قول
المصنف انها كالطرة ولا
على قول الرازي يحمل ماعدا
ما بين سرتا ويركبنا فلعنا
بذلك انهم اعرضا عما
ذكر ويرجى بانهم هنالم
ينظروا لحل نظره ولا حرمة
اذ لشاهد النظر للعبادة
ولو للفرج كما هو انما النظر
لما من شأنه ان يسهل
اطلاع الرجال عليه غالبا
ولا وما ذكر يسهل اطلاقهم
عليه كذلك لعدم تحفظ
النساء في ستره غالبا لم
يقبل فيه مطلقا (وما لا
يثبت برجل وامرأتين لا
يثبت برجل وامرأتين لا
لم يثبت بالاقوى فالأضعف
أولى (وما يثبت بهم) اى
برجل وامرأتين وعليه
لشره (يثبت برجل وامرأتين)
لخبر مسلم انه صلى الله عليه
وسلم قضى بهما قال مسلم
صح انه صلى الله عليه وسلم
قضى بهما في المحرق
والا موال ثم الامة بعده
ورواه الباقي عن نيف
وعشرين صحابيا قاننفع
قول بعض الحنفية هو غير
واحد لا ينسخ القرآن
على ان النسخ الحكم وهو
ظني فليست بمثله

هو المتمد والقول بانه انما يتاى الخ مردود مخالف الخ (قوله قيل انما يتاى الخ) قال ذلك شرح الروض سم
(قوله على حل نظره) اى على القول بحل النظر الى ذلك اسنى ومعنى اى ما ذكر من الامور الثلاثة (قوله
فليست) اى عيب ما ذكر (قوله ولك رده بانه الخ) عبارة المتخارج بانه الوجه الكفيع يطلع عليهما
الرجال غالبا وان قلنا يصح ما نظر الاجنبى اليهما لان ذلك جائز لهما ووجهوا يجوز نظر الاجنبى لهما
لتعليم ومعاملة وتحمل شهادة وقد قال الوالى الرازى اطلق الماوردى قتل الاجماع على ان عيوب الناس
الوجه الكفيع لا تقبل فيها الا الرجال وليس بين الامة والحرة وبصره صرح القاضي حسين فيها اى فلا
تقبل النساء الخلفى فى الامة لما مر انه يقبل فيها رجل وامرأتان لما مر اه (قوله عما ذكر) اى من قول
الاسنى اما على المتمد الخ (قوله ويرجى) اى كلامهم نهاية (قوله وما ذكر) اى عيب الوجه واليد من الحرة
وما يبدو عند مئة الامة (قوله كذلك) اى غالبا (مطلقا) اى على الضعيف والمتمد جميعا (قول المتن وما
لا يثبت برجل الخ) اشار به لخصا بطريف به ما يثبت بشاهدتين وما لا يثبت بماتنى (قوله لانه) الى قوله
لان اليمين فى النهاية الاخره مسلم انه الى ان وصل افعليه وسلم الى قوله فخصي ذلك فى المتن الاخره قال مسلم
الوجود او قوله على ان النسخ الى المتن (قوله وظل لشره) لئلا يأتى بضمير المذكر المائل سم عبارة المتن
واى بالضعيف مذكرا لفتيانه على المتن اه (قول المتن يثبت برجل وامرأتين) ورواى مكاظم عن وقفية
كان قال هذا البار كانت لا يرون قضا على وانت غاصبوا قائم شاهد او حلفهم حكم به الملك ثم تصيروا قضا
بأمر امران فان الوقف لا يثبت بشاهدتين قاننفع فى البرية يقال ع ش قوله ثم تصيروا قضا الخ اى ثمن ان
ذكر مصر قاننفعه صرفه والا فهو منقطع الاخره يفسر لا اقرب رحم الواقع اه (قوله ثم الامة بعده)
اى فصار اجماعا ش (قوله) ورواه الباقي اى فصار الباقي صلى الله عليه وسلم عما ذكر كما صرح به فى
المتن وان كانت عبارة الشارح تحت يد عبارة المتن لما رواه مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى
بالفاحر اليمين وروى البيهقى فى خلافا تحت حديث النى صلى الله عليه وسلم قضى بشاهدتين عن نيف
الخ القضاء بالشاهد واليمين قال به جمهور العلماء سلفا خلفا منهم الخلفاء الاربعة وكتب به مخرين عبد
العزيز الى مخالف جميع الامصار وهو مذهب الامام مالك واخذوا خلاف ذلك ابو حنيفة فضى الله تعالى
عنهم اجمعين اه (قوله قاننفع قول بعض الحنفية الخ) فيه بحث لان مجرد روايته عن المحدث المذكور من
الصحابة لا يصحق تواتره لما استقر من انه يعتبر فيه وجود عدد التواتر فى سائر الطباقي فليتامل سم على حج
ولكن ان تقول ما ذكره الشارح كالصواب ابن حجر ليس هو تمام الدليل على وجود التواتر بل هو متوقف على
مقدمات اخرى تركاها لانها معلومة موقوفة من المعلوم ان ذلك الحنفى منازعتا عماهى مع صاحب المذهب
الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه وهو من تابعى التابعين ويبدو جادة ان يروى ما ذكر من عدد قليل عن
هذا المحدثين الصحابة بل الظاهر ان الراوى له من الصحابة المذكورين عددا اكثر منهم من التابعين لما
عرف بالاستقرار ان الخبر الراوى به عن الصحابى الواحد عددا من التابعين او غيرهم من الصدر الاول بل
الظاهر ان ما يبلغ نحو البيهقى عن هذا المحدثين الصحابة مع تراخى زمنه عنهم يبلغ الشافعى عن عددا اكثر
منهم لقربهم من زمنه وجلالته المقررة فى هذا العلم كغيره فقامل رشيدى اقول لو يجب ان يضاهى ان الخصم
ينكر تواتره فى شى من الطباقي وثبوت تواتره فى طبقة خصوص صافى غير القرون كافى فى رد عليه (قوله فلا
ينسخ القرآن) قد يمتنع لزوم النسخ فليتامل سم (قوله الحكم) اى لا للنفى (قوله بمثله) اى بغير الواحد (قول
(قوله قيل انما يتاى الخ) قال ذلك فى شرح الروض (قوله ولا على قول الرازى يحمل ماعدا ما بين سرتا
وركبنا الخ) قد يناقش بانه يتاى على قول الرازى بناء على ان التخصيص يقتضى لدون التقييد
(قوله وعليه لشره) لئلا يأتى بضمير المذكر المائل (قوله قاننفع الخ) فيه بحث لان مجرد روايته عن العدد
المذكور من الصحابة لا يصحق تواتره لما استقر من انه يعتبر فيه وجود عدد التواتر فى سائر الطباقي فليتامل
(قوله فلا ينسخ) قد يمتنع لزوم النسخ فليتامل

(الاحيوب النساء ونحوها) اى ما ليس بالمال ولا يقصد به مال سم عبارة الملقى تنصب نحو منطه حلفا على عيوب كزناهم (قوله فلا يثبت) الاول التائيد كافي التاثير الملقى (قوله بما) اى الشاهد واليمين معنى (قوله نعم قبل ان لا) عبارة الملقى وينبغي ان قال المديري تهذيبا لعله بالحره اما الامة فليثبت فيها بذلك قطعا لا بما لم يثبت جرم الماوردى واورد على حصره الاستثناء لباذ كره الزجر في الدعوى بالمال او الشهادة بقاتلها يثبت برجل وامرأتين ولا مدخل للشاهد واليمين فيها لأن ذلك ليس بمال وانما هو اختيار عن معنى لفظ المدعى او الشاهد (قوله تاسر) اى فى شرح وباربع نوبة (قول الملقى ولا يثبت شيء) (الخ) فى المال حرموا فيها تقبل فيه التسوية منفردات فى الاصح معنى (قوله لضعفها) عبارة الملقى وشرح المنهج لعدم ورود ذلك لوقوعها مقام رجل فى غير ذلك لوروده (قول الملقى وانما يحلف المدعى) (الخ) شرع به فى شروط مستثالا ككتمانها بعد وعين معنى (قوله لان جانبها) انما يتقوى حيث (قوله اى واليمين ابدافى جانب القوى معنى (قوله والاصح) عبارة الملقى هل القضاء بالشاهد واليمين اى معا والشاهد اى قطعه اليمين مؤكدة او بالعكس اقوال اصحابا اولها وتظهر قاعدة الخلاف فيها لو رجع الشاهد لعل الاول يرمى بالصفى على الثاني الكل وعلى الثالث لاثني عليه (قوله لقيام مقام الرجل) (الخ) اى ولا ترتيب بين الرجلين معنى (قوله يقول) وانه ان شامدى (الخ) وقوله لوقا استحقه وان (الخ) نشر على ترتيب اللب (قوله لانها مختلفة الجنس) (الخ) حظ وجوب الذكر عبارة الملقى وشرح المنهج وانما اعتبر منصفه بيمينه اصدق شاهد لان اليمين والشهادة حيثان سقطت فالجنس فاجبر ان يأتى أحدهما بالآخرى (الخ) (قول الملقى فان ترك الحلف) (الخ) فى الباب لم يحلف مع شاهده فلخصه ان يقول له احلف او حلفنى وخلصنى ثم قال (خاتمة) من اقام شاهدا على رجل يحق على آخر يحق ايضا كقصصه يمين واحدة يذكر فيها الحقيق اذ بقى ما لو اقام كل شاهد اهل بكنى يمين واحدة مع الشاهد من اى سم ميل القلب الى الكفاية يقرعهم الفرق وانه اهل (قوله مع شاهده) اى بعد شهادة شاهده معنى (قوله لانه قد يتورع) اى المدعى عنانى وحش (قوله سقطت الدعوى) اى الى الحلق فلما اقام يمينه واقام شاهدا آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه كاقباله وهو المعتقد به يجرى ويأتى عن الاى والمضى وفى الفارح ما يفيد (قوله فليس له الحلف) (الخ) وقا لا يروى فى الروض وشرحه والمضى وغلا فاقباله بعبارة بعد ذكر ما فى الفارح عن ابن الصباغ الا ان يورد فى مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد ويحلف معه كقوله لرافى فى آخر الباب لكن كلام الشافعى يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر اذ قال حش قوله وحيث حلف خصمه معتداه ولم يبين وجه اعتدائه مع انه مخالف لما فى الروض والروض وشرحه والمضى والفرح المرافى لما يفهمه كلام الشافعى (قوله بعد) اى بعد حلف خصمه حش (قوله وقضية ذلك) اى قوله فان حلف خصمه (الخ) (قوله ان حقه) اى من اليمين (قوله لو لم يجلس آخر) ينظر فى هذا فى الروض

(قوله اى المصنف الاحيوب النساء ونحوها) عبارة الملقى لا يثبت برجل ويمين الا مال او ما قصد به مال اذ يقول المصنف الاحيوب النساء ونحوها اى ما ليس بمال ولا يقصد به مال (قوله فان ترك الحلف مع شاهده) (الخ) فى الباب ولو لم يحلف مع شاهده فلخصه ان يقول له احلف او حلفنى وخلصنى اذ وفيه ايضا خاتمة من اقام شاهدا على رجل يحق على آخر يحق ايضا كقصصه يمين واحدة يذكر فيها الحقيق اذ بقى ما لو اقام كل شاهد اهل بكنى يمين واحدة مع الشاهد من (قوله اى المصنف وطلب يمين خصمه فله ذلك) فان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهده قال ابن الصباغ لان اليمين قد انتقلت من جانبه الى جانب خصمه الا ان يورد فى مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد ويحلف معه كقوله لرافى فى آخر الباب لكن كلام الشافعى يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر حش (قوله لو لم يجلس آخر) ينظر فى هذا فى الروض فانضه ولو اراد التاكل مع شاهده ان يحلف بعد تكليفه قبل حلف خصمه لم يمكن الا ان يجلس آخر اذ قال فى شرحه

ما قصروا أراد أن يأكل مع شاهده أن يحلف بعد نكوهه وقبل حلف خصمه لم يكن الا في مجلس آخر اه قال
 في شرحه فليست اتفاد الدعوى ويقم الشاهد لحين يمكن من ذلك اه وكان هذا من الروض اختصار لقول
 الروض وقول ان المدعي بعد امتناعه من الحلف مع شاهده واستحلاف الخصم اراد ان يعود مع شاهده قبل
 المحامي ليس له ذلك لان الذين صارت في جانب صاحب الا ان يعود في مجلس اخر فيستأنف الدعوى
 ويقم لحين يحلف معه اه فتقروا واستحلاف الخصم معناه مجرد طلب حلفه من غير ان يحلف سم (قوله)
 لا يقطع حقه منها بمجرد طلب بين خصمه أي ولا يحلف خصمه كما يفيد قوله السابوق به فارق الخ لم أقول
 ويصرح بذلك ايضا قول الاسنوي المتفق بخلاف ما أقام المدعي بينه وبين المدعي عليه حيث نسمع لان
 البينة قد تمذره عليه اقامتها فقدر اه (قوله المدعي عليه) التي قوله وكذا الرافعي في المتن الا قوله وانحصاره
 ليهيم وقوله وكذا الرافعي الى المتن والتي قوله كما اخذه بعضهم في الثبوتية الا قوله كالبينة التعليل الاول (قول)
 المتن ان يحلف بين الرد قضية انه ليس له ان يحلف مع شاهده البين التي تكون معه لكن قضية كلام
 الرافعي في القسامة انه يحلف على الاظهر قاله الزركشي والوجه الاول اسنوي (قول المتن في الاظهر) وعليه
 لو لم يحلف سقط حقه من البين وليس له مطالبة الخصم كاسياق ان شاماعة تعالى في الدعوى على ومتفق (قوله)
 لقوة جهة (الخ) خبر لان (قوله) يعني ما فيها من المالية (الخ) قد يستثنى عن هذا التاويل لجواز ان يريد المصنف
 ان الاستيلاء بمعنى مجموع ما فيها من المالية ونفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحقوق الاقرار فان عبارته
 صالحة لذلك وتظهر ذلك قوله الاتي ومصدره اسم (بقراره) أي الذي تضمنت دعواه (ويبحث البقيني
 (الخ) متناخبره قوله مردود (الخ) (قوله في صدد) كان استولى دعواه من روضه فقال لا يملكه المزمع
 في الروضه كان مسرقاته لا ينفذ الاستيلاء حق المزمع وكذا الجانية متفق (قوله) بانه حيث (الخ) عبارة
 المتفق بان هذا احتمال بعيد لا يؤول عليه في الدعوى اه (قوله) فلا يصدق معه (الخ) فديقال وان لم يصدق
 شر حاله كن يصدق لفيه ورواه ايضا في محتمل انه استولى دعواه استيلاء اثر هي اتم اهتمام فلا بد من التصريح بما
 اتفاد البقيني حتى يقتضي بما ذكره في التاويل سبب (قول المتن لا نسب الو (الخ) ولو قال له المدعي استولى
 اتفاد ملكك ثم اشترى بها مئالا مع ولها فمقتل على وأقام في ذلك الحجة التامة في رجل وامرأتان او زوجين
 ثبت النسب الحرية باقراره المربان على الملك التي قامت به الحجة التامة وروضه مع شرحه ورشيدى
 (قوله) فلا يشترطان (هما) قال في المطلب ومعه اذا استدعوا الى من لا يمكن فيه حدوث الو (الخ) واطلق والا فلا
 شك ان الملك ثبت من ذلك الو (من وان) والو (من) الحاصلة في يد المدعي والو (من) تار هو يتبع الام في تلك

فيستأنف الدعوى ويقم الشاهد لحين يمكن من ذلك اه وكان هذا من الروض اختصار لقول الروضة
 ولو ان المدعي بعد امتناعه من الحلف مع شاهده واستحلاف الخصم اراد ان يعود مع شاهده قبل المحامي انه
 ليس له ذلك لان الذين صارت في جانب صاحب الا ان يعود في مجلس اخر فيستأنف الدعوى ويقم الشاهد
 لحين يحلف معه اه فيكون قولها واستحلاف الخصم معناه مجرد طلب حلفه من غير ان يحلف بدليل
 اطلاق قولها قبل ولو لم يحلف المدعي مع شاهده وطلب بين الخصم فله ذلك فان حلف سقطت الدعوى قال
 ابن الصباغ وليس له ان يحلف بعد شاهده مع ذلك بخلاف ما أقام بمدعيين المدعي عليه بينه تقسيم اه فتقوله
 عن ابن الصباغ وليس له ان يحلف بعد ذلك شامل لمجلس اخر ويصرح في الغياب فقال اذا قام الحلف المدعي
 مع شاهده وطلب بين خصمه فان حلفه سقطت الدعوى ومنع المو (الخ) حلف مع الشاهد ولو لمجلس اخر ولا
 يمنع من اقامة بينة كاملة اه (لا يقطع حقه منها بمجرد طلب بين خصمه) أي ولا يحلف خصمه كما يفيد
 وبه فارق (الخ) (قوله) أي المصنف فله ان يحلف بين الرد في الاظهر قال في شرح الروض قال الزركشي
 وقضية تعقيد الشيعين الحلف يمين الرد اه ليس له ان يحلف مع شاهده البين التي تكون معه لكن قضية
 كلام الرافعي في القسامة انه يحلف على الاظهر اه وكلام المصنف يقتضي مواضع ما في القسامة والوجه
 ما تقرر والاه (قوله) يعني ما فيها (الخ) قد يستثنى عن هذا التاويل لجواز ان يريد المصنف ان الاستيلاء بمعنى

كاعلم عامر (في الاظهر)
 فلا ينزع من دعائه وفي
 ثبوت نسبه من المدعي
 بالاقرار ما رقبه به (ولو
 كان يده غلام) يسره
 وذكره مثال فقال رجل
 كان لي واعتقه حلف مع
 شاهد فالذهب انزاعه
 ومعه (حر) باقراره وان
 تضمن استحقاقه الولد
 لانه تابع لدهواه الملك
 الصالحة حيث لا ياتى المقت
 انما رتب عليه باقراره وبه
 فارق ما قبله (ولو ادعت
 ورثة) او بعضهم (مالا)
 هينا او ديناً او منفعة
 (لورثهم) الذي مات قبل
 نكوله (واقاموا شاهدا)
 بالمال بعد اثباتهم لموته
 وارثهم وانحصاره فيهم
 (وحلف معه بعضهم) على
 استحقاق مورثه
 الكل ولا يقتصر على
 قدر حصته كذا وحلوا
 كلهم لانه انما يثبت يمينه
 الملك لمورثه (أخذ نصيبه
 ولا يشاركه) من جهة
 البقية لان الحجة تمت في
 حقه وحده وغيره قادر
 عليها بالحلف

الحالة فقد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت يده الشرعية عليه (قوله عامر) أي من قول المتن
 وما يطلع عليه رجال غالباً (قوله ما رقبه به) أي في استلحاق عبيده وقضيته انه لا يثبت في حق الصغير
 والمجنون محافظة على حق الولد للسيد ويثبت في حق البالغ العاقل اذا صدقه أسنى ومتن وعش (قول المتن
 وحلف مع شاهد) وشهد رجل وامرأتان بذلك شيخ الإسلام ومفتي (قوله وبه فارق ما قبله) أي من عدم
 حرية الولد لان الحجة انما قامت فيه على ملك الام خاصة واما الولد فلما يدع ملكه او ياتى قول هو حر الاصل
 وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين سم (قوله او بعضهم) هو مع ما ياتي من قوله فله اقامة شاهداً ومنه ما
 وقوله فارق الخبر قول المتن فاذا زال عنده الحرفه هو استئناف دعوى لانها الحرفه مصرح بان غير المدعي من
 بقية الورثة لا يقتصر على اليمين مع الشاهد وعلى اقامة شاهداً مع الاول بل بمجرد حضوره بين يدي
 القاضي لانه ان يدا باليمين او اقامة الشاهد الاخر مقتصر على ذلك سم (قوله الذي مات قبل نكوله) أي وقبل
 حلفه أسنى (قول المتن واقاموا شاهداً) أي من الرض مع شر حاكم ما لو اقام بعضهم شاهدين (قوله
 بعد اثباتهم لورثه) عبارة الرض مع شره لا يمكن للورثة الذين ادعوا المورثهم ديناً او هيناً الا اذا اثبتوا
 أي اقاموا بينة بالموت والورثة المال او اقر المدعي عليه بذلك فاذا ادعوا المورثهم ملكاً او اقاموا شاهداً
 وحلفوا معه ثبت الملك له وصار تركه يقتضى مناديه هو وصاها وان امتنع من الحلف عليه يكون وصاها
 لم يحلف من ارباب البيروني والوصا بالحدود لم يكن في تركه تركاً بذلك كظنهم من الفس إلى الرض مع يمين
 من عين لو دين ولو مضاعفاً ككشف الله ان يحلف بعد دعواه ثمين حقه فيه وان حلف مع الشاهد بعضهم اخذ
 نصيبه ولم يفارقه فيمن لم يحلف من الثابتين والحاضرين يقتضى من نصيبه قسطه من الدين والوصية
 لا يلجئهم الى حلف (قوله وانحصارهم فيه) كذا في النهاية لكن قضية عامر انقاع الرض مع شره
 ان اثباته ليس بشرطه قضية صنيع المفتي ايضا فغير اجمع مرأيت قال الشدي قوله بعد اثباتهم موته
 وارثهم مترو انحصاره فيهم أي بالينة الكاملة او الاقرار او اقراره بما ذكره من هذه الثلاثة إلى شروط
 دعوى الوارث الارث لكن يتأمل قوله وانحصارهم فيهم مع قوله او بعضهم اه (قوله على استحقاق مورثه
 الكل) (الخ) ولا منافاة بين هذا وما ياتي في قوله ويحت مورثه من تيممه لان الدعوى هنا وقعت بجميع المال
 بخلاف ما ياتي عش وفي الاسبق عقب قول الرض والحالف من الورثة بحلف على الجميع مانعه لاصل
 حصة قسطه او حلف كلهم ام بعضهم لانه يثبت لمورثه لانه فيحلف كل منهم على ما نقل من الماوري ان
 مورثه يستحق على هذا كذا او انه يستحق بطريق الارث عن مورثه من دين بجلته كذا وكذا اه وفيه قبل
 هذا ما يشير الى ان ما يقتضيه ما نقل من الماوري من وجوب دعوى البعض جميع الحق مرجوح وان
 الراجح ما قاله الزركشي من جواز دعوى البعض قدر حصته ويتايد بذلك ما مر ان انقاع عش من ان البعض
 اذا ادعى قدر حصته يحلف عليه فقط كان يقول لو اقامه يستحق على هذا بطريق الارث عن مورثه كذا
 خلافاً لما في سم (قوله في حقه) أي الحالف (قوله وغيره قادر عليها بالحلف) أي لحيت لم يقبل صار
 مجموع ما فيها من الماوري نفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحجة والافراقان عبارة تعالجه لذلك ونظير ذلك
 قوله الاتي ومعه (حر) (قوله وفي ثبوت نسبه من المدعي بالاقرار عامر) أي في استلحاق عبيده غير قال
 في شرح الرض وقضيته انه لا يثبت في حق الصغير والمجنون محافظة على حق الولد للسيد ويثبت في حق البالغ
 العاقل اذا صدق (قوله وبه فارق ما قبله) من عدم حرية الولد لان الحجة انما قامت على ملك الام خاصة واما
 الولد فلما يدع ملكه او ياتى قول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين (قوله او بعضهم) هو مع تقريره
 الاتي كما نقلت كقوله الاتي فله اقامة شاهداً ومنه ما ياتي الى الاول من غير تجديد شهادته كالدعوى وقوله فارق
 الخبر قول المتن الاتي فاذا زال عنده حلفه واخذ بغيره اعادة شهادته وقوله هو يده واستئناف دعوى لانها
 وجدوا ولا من الكامل خلافاً عن الميت مصرح بان غير المدعي من بقية الورثة لا يقتصر على اليمين مع
 الشاهد على اقامة شاهداً مع الاول من غير حاجة الى دعوى او اعادة شهادة الاول بل بمجرد حضوره بين

ولان بين الانسان لا يعطى باهم ودية وقرن لوداعيا دارا رثا مدق المدعي عليه (٢٥٥) احد مدعي نصيبه وكذب الاخر فانها

بشركان فيه وكذا لو اقر
بدين لميت فاعطى بعض
ورثته فدر حسنة ولو بشر
دعوى ولا اذن من حاكم
فلقبقة مشاركه فيه ولو
اخذ احضر كافى دار او
منعتها من اخصه من اجرتها
لم يشارك فيه البقية كما
انهم التحليل الاول ولو
ادعى غريم من فرامدين
مات حل وارثه انكر خصمه
بك من تركه حل ما عني
بحق فانكر وحلف له اهل
يشع يده حل شي منها لم
تكتفه هذه اليمين البقية بل
كل من ادعى عليه منهم
بعد ما يرضع اليد يحلف
له هذا ما عني به البقية
ورددت لم لو ادعى حقا
على جميع فردوا عليه اليمين
او اقام شاهد الحلف معه
كفته بين واحد وقوله
لوثبت اعصار مدعي وطلب
غرماء تحلفه اجيبوا
ويكف بين واحدة ولو
ثبت اعصاره يمينه فظهر
غريم آخر لم يكن له تحلفه
وقد جاب بان ما عدا الاخرة
قد لا يردها لان الدعوى
وقعت منهم او عليهم فوقعت
اليمين عليهم بخلافه في
مسئلة البقية واما الاخرة
فالاعصار فيها خصلة
واحدة وقد ثبت الظاهر
دوامه لم يجب الثاني التحليف
عليه بخلاف وضع اليد فانه
اذا اتفق باليمين الالى
ليس الظاهر دوماه فوجب

كالتارك لحقه اسنى ومتى (قوله) ولان بين الانسان لا يعطى (الخ) ولو ادعى بعض الورثة فانكر المدعي
عليه فنكل عن اليمين قبل يحلف لبعض المدعي وحيث قبل ثبت حسنة فقط والجميع لان اليمين المردودة
كالأقرار وحل منع ذلك بانها كالأقرار في حق الخالف فقط ليجرر سم اقر لقضية كل من تعليل الشارح
ثبوت حسنة فقط والله اعلم (قوله) ما لو ادعى دارا (الخ) اي ولو اقر لا قضت ما (قوله) ولو بشر دعوى ولا
اخذ الحاكم لمثل التماسي لو دعوى واذن الحاكم (قوله) كما البهمة التحليل الاول) حل تأمل لان يفرض
كون الاخذ سبق دعوى واقامة شاهد حلف مضميد عمر بن امة لا يظهر حيث ترجع تخصيص التحليل
الاول بالذكر فان الثاني حيث قبله ايضا فيبقى ان يفرض كون الاخذ تصديق المدعي عليه احد مدعي
نصيبه دون الآخر والله اعلم (قوله) على ما عني (بقي) اي كلا وبما (قوله) لم تكتفه هذه اليمين (الخ) عبارة
عماد الخ (مسئلة) اذا ثبت جماعة حق على رجل حلف لكل منهم يمين ولا يكتفى لم يمين واحدة وان
رضوا بها كالورثية المرأة في العمان بحلف زوجهم واحدة اه وهي موافقة لمسئلة البقية في
تعدد المستحق واتحاد المدعي عليه ثم قضية قول الشارح الا في لان الدعوى وقعت الخ لا اكتفائها اي
مسئلة عماد الرضا يمين واحدة اذا وقعت الدعوى منهم سم باختصار (قوله) منهم (الخ) اي الغرام (قوله) هذا ما
اقر به البقية) معتد ع (قوله) كفته (الخ) اي في يمين الردي يمينه مع شاهده (قوله) بان ما عدا الاخرة
هي قوله لو ثبت اعصاره يمينه (الخ) ع (قوله) لان الدعوى (الخ) ايضا حان طلب اليمين في مسئلة البقية في
دعوى متعددة بعد التفرع متعدد بعد دعوا حثاف دعوى واحدة لا كتنى بواحدة ع (قوله) وقت
منهم) اي في الثانية وقوله او عليهم اي في الاولى ع (قوله) لم يجب الثاني) اي من الغرام (قوله) ليس
الظاهر دوماه) اي انتفاء الوضع (قوله) لكن لا يتعدى الحكم (الخ) اقر بذلك شيخنا العهاب الرمل وصرح
به النوى في ادب القضاء فقال لو مات رجل قاضي شخص حقا عليه او عينا يده لا خصم اما الوصى ان كان
او بعض الورثة البالغين كما تقدم واذا اقامت على بعض الورثة لم ينفذ الحكم الى جميع الورثة قال السبكي
يدى القاضي ان يدا باليمين او اقامة الشاهد الاخر مقتصر على ذلك (قوله) ولان بين الانسان لا يعطى
بها غيره) ولو ادعى بعض الورثة فانكر المدعي عليه فنكل عن اليمين قبل يحلف لبعض المدعي وحيث
قبل ثبت حسنة فقط والجميع لان اليمين المردودة كالأقرار وحل منع ذلك بانها كالأقرار في حق الخالف
فقط ليجرر (قوله) وكذا لو اقر بدين لميت فاعطى بعض ورثته در حسنة (الخ) وفي الرضوخ وشرحه نوان
ادعى بعض الورثة لا بعض الوصى لم و اقام شاعدين ثبت الجميع واستحق القائب والصبي والمجنون بلا
اعادة شهادة على القاضي بعد تمام البيعة الا تراخ للصبي والمجنون اي لنصيبهما نوا عينا ثم يامر بالتصرف
فيه بالنظر اما نصيب القائب فيقبض له القاضي المعنوي وبالاديين فلا يجب قبضته بل يجوز كن اقر
بدين لنائبه واحضره القاضي وقد مر في كتاب الشركان احد الورثة لا يتفرق قبض شي من الشركاء ولو
قبض من الشركاء يمينه بل يشارك فيه فيقبحهم وقالوا هنا باخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا القبية
لشريكه مناظرا في تمسك الحاضر من الاخر اذ حثت واذا حضر القائب شاركه في قبضه وقبض وكيل
القائب لهما وجوب اليمين والدين ويقدم في ذلك على القاضي كركه لو كان حاضرا وشك الوصى والمجنون
ان كان غاوى كاصرح به ابن ابي الدماء باختصار نحو التحليل (قوله) فلقبقة مشاركه (الخ) عبارة عماد
الرضا فيظهر ان لغيره ان يشاركه (قوله) بل كل من ادعى عليه منهم بعد ما يرضع اليد يحلف له
الخ) (مسئلة) اذا ثبت جماعة حق على رجل حلف لكل منهم يمين ولا يكتفى لم يمين واحد وان رضوا
بها كالورثية المرأة في العمان بحلف زوجهم واحدة اه (قوله) هذا ما عني به البقية) مسئلة البقية
موافقة لمسئلة عماد الرضا في تعدد المستحق واتحاد المدعي عليه عكس ما اترض به عليه (قوله) ما عدا
الاخرة منه) فقد يفرق بين تعدد المستحق واتحاد المدعي عليه بين عكسه وجوابه عن الاخرة فلما اترض
به على البقية ليتأمل (قوله) لان الدعوى وقعت منهم او عليهم الخ) قضية ذلك لا اكتفائها يمين واحدة

اليمين على نصيب لكل مدع به يمين الرضا موافق في دعوى دين على ميت حضور بعض ورثته

لكن لا يتعدى الحكم تغير المحاضر وقرأه من حيث ثم ادعى اداءه اليه وانه لم يدر ذلك حاله ان قرأه وصحت دعواه بتجديف الوارث كافي الاقرار
وتقبل بيته بالاداء عناية لاحتمال نسيانه (٢٥٨) كما اخذ به بعضهم من قولهم لو قال لا بيته في ثم اتي بيته قبلت لاحتمال نسيانه له اقره

نظرو الفرق ظاهر اذ كثيرا
ما يكون للامتنان يتنورا
يلزم باقتناض خلاف
تلك (ويطعن حق من لم
يخلف) من اليمين بتركه
ان حصر في البلد وقد
شرح في الخصومة واشهر
بها (وهو كامل) حتى لو مات
لا يصف وارثه ولو لمع شاهد
يقيم لانه تلقى الحق من
مورثه وقد بطل حقه
بتركه وخرج بقولي
من اليمين البيعة فلا يطل
حقه منه اقامة شاهد ثان
رضيه الى الاول من غير
تجديد شهادته كالدعوى
لتصديق بيته كاملة كالو
اقام مدع شاهدا ثم مات
فلو اقامه آخر وفارق
ذلك غير الوارث كباقي
واخي النائب او الصبي
مورثك بكسنا واقام
شاهدا وحلف معه فانه
اذا قسم الغائب او كل
الصبي يجب اعادة الدعوى
والشهادة مع اليمين ومع
شاهد آخر بان الدعوى
في الارث لو احدى وهو
الميت ولهذا تقضى ديوته
من الماخوذ في غير الارث
الحق لا لخصام بل تقع البيعة
والدعوى لتغير المسمى من
غير اذن ولا لا يخرج
بقوله بتركه توقفه عن
اليمين فلا يطل حقه من
اليمين حتى لو مات قبل

في مسئلة حماد الرضا المسطرة اذا وامش الدعوى منهم (قوله لكن يتعدى الحكم لتغير المحاضر)
اقتضى بذلك شيئا الغائب الى مل وصرح به الفري في ادب القضاء الفصل الثاني من الباب الاول في الدواوي
فقال مسئلة قومات رجل ادعى شخص حقا عليه او عينا فبده فحسم اما الرضى ان كان او بعض الورثة
البالغين كاتدمر وقال السمرقندي من الحنفية اذا اقام بيعة في بعض الورثة نفذ على جميع الورثة لان
الحكم اتماما على الميت فالوارث الواحد يدعى في ذلك قال وليس لان ثبت حقه في وجهه فمهره على الميت
دين لانه ليس خصما على الميتاء ومذهبنا منه الا في قوله ان الحكم يتعدى الى جميع الورثة قال السبكي
في فتاوى اذ ادعى انه ارشدا لموجودين وتعلقت دعواه بالمستحقين فلا بد من حضور من يدعي عليه فاذا حكم
عليه لا يتعدى الى غيره ولو تعلقت بنعيم كطلب الاجرة من ساكن فلا يتعدى الحكم اليهم اذ لفظ ادب
القضاء وهذا يفيد انه يحتاج بالنسبة لتغير المحاضر الى استئناف اقامة البيعة للحكم اذ بدون ذلك لا يلزمه
الواقمن حصصه وقوله ومعنى الورثة البالغين كاتدمر اشارة الى كلام ذكره في قبل ذلك من قوله والشج
الجزم بمهر او سماع الدعوى في وجه البعض من الورثة والمستحقين لوقف نعم لا يجوز الحكم الا بعد اذار
ظهور اعلامهم بالحال او قرره نعم لا يجوز الحكم كل المراد بالنسبة لتغير المحاضر اما بالنسبة للحاضر فيحتاج
بدليل ما نقله عن السبكي (قوله اما حاضر لم يشرع اوله يشرع فكسبي ومجنون) كاقال الشيخان انه ينبغي

التكول حلف وارثه على الارجاء الذي ائمه كلام الرضى اما حاضر لم يشرع اوله يشرع فكسبي ومجنون في قوله (فان الموصي
كان) من لم يناف (غائبا او وصيا او مجنونا فالتذهب انه لا يقضى نصيه)

الموصى لهم واقام شامدين ثبت الجميع واستحق الغائب والصبي والمجنون بلا اعادة شهادة على القاضي بعد تمام البينة الا تراعى لصيب الصبي والمجنون ديناً كان او عيناً ثم ما مر بالتصرف فيه بالنطق او التصيب الغائب فيقبض له القاضي العين وجوبا ولا يجزئ قبضه للدين بل يجوز كذا اقر بدين لغائب واحضره القاضي ويؤجر القاضي العين ثلاثا لغرف المانع وقد مر في كتاب الشركة ان احدى الورثة لا ينفرد بقبض شيء من التركة ولو قبض منها شيئا لثمتين له بل يشاركه بقيتهم وقالوا عتبا باخذ الحاضر نصيبه وكونهم جعلوا هبة الشركة هنا عذر في تمكن الحاضر من الاتقاد حيث نوا اذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه وقبض وكيل الغائب فيما وجب بالعين والدين وقد مر في ذلك على القاضي كونه لو كان حاضرا ومثله في الصبي والمجنون ان كان له ما في كصرح به ابن ابي القاسم اه روض مع شرحه باختصار سم (قوله بل يوقص الامراخ) ولا يزوج من يد المصدي عليه معنى (قول المتن فاذا زال الخ) وان مات الغائب او الصبي او المجنون حلف وارثه واخذ حسمته وان كان الورث هو الحالف او لا فلا تحسب بينه والى روض مع شرحه (قوله واستئناف الخ) اى يغيره (قوله لانها الخ) اى الدعوى والفسادة (قوله ويجدا) الاولى التانيث (قوله ومن ثم) اى من اجل ان كلامها صدر من الكامل خلافة عن الميت عرض (قوله كاشترى صاخر الخ) عبارة عن المتى كالو ادهى انما روى له لاخيه الغائب او الصبي او المجنون واشترى انا واخى الغائب منك كذا واقام شاهدا وحلف معه فانه لا بد منها ان تجد يد الدعوى والفسادة اذا بلغ الصبي افاق المجنون او قدم الغائب ولا يؤخذ بصيب الصبي او المجنون او الغائب قطعا لان الدعوى في الميتات من الميت وهو واحد والورث خليفة في غيره الحق لا شخص (الخ) (قوله اما لو تقرر حال الفاعل) اى بما يقتضى رد شهادة معنى (قوله فلا يحلف) اى مع ذلك الفاعل هو الحلف لم غيره بمجرى (قوله كارجحه الاذرى الخ) اى من وجوب في الزوجة واصليا سم (قوله ويصح ما الخ) عبارة عن المتى وعمل عدم الحاجة الى اعادة الشاهد الخ قاله الزركشي في اذا كان الخ (قوله اذا كان الاول قد ادعى الكل الخ) ولسم هنا كلام طويل يخالف لما مر من عرض عند قول الفاعل على استحقاق موردى الكل الخ والظاهر ما مر كانه تعالى هناك (قول المتن) ولا يجوز الخ) شروع في بيان مستند علم الفاعل معنى عبارة تشرح الزوجه و قد فسوا المفهومة بثلاثة اقسام احدها ما يقتضى فيه السامح ولا يحتاج الى الابصار فانيما يقتضى فيه الابصار فقط وهو الافعال المانعة منها ولا يقتضى فيها السامح من الغير فانيما يحتاج الى السمع والبصر معا وهو الاقوال والعرض ابن الزوجة المحضر في الثلاثة يجوز الشهادة بما علم يابق الحواس الخمس من الذوق والشم واللس كالواخلف المتباين في امر اذ المبيع او حصة او تفرير راحة حراره او برودة او نحوها واجب بان فيما اقتصر او عليه تنظيرا على جواز الشهادة بما يدرك بالذكورات عامم حصول العلم بذلك بان اعتماد الشهادة على ذلك قليل واما كذا مرقاتهم به بالحاجة او قيل والشهادة باخل والقيمة خارجة عن ذلك كله وقد قال بل هم اذا خلن في الابصار اذا المراد الابصار لما يقتضى به شأه بحسبه اه باختصار (قول المتن) كذا اى وشرب مخروصا طيبا او احياء وروض معنى (قوله ونصب ورضاع) قد بنا فيه ما في قبيل التنيث الثالث (قوله بورضاع) الى التنيث الثاني في النهاية الا قوله ويجزى الى المتن وقوله لو لم يورثه فراجع الى الفلا يكتفى سماعه (قوله النسب الخ) اى اثباته نهاية (قول المتن) لا ابصار فلا يقتضى فيه السامح من الغير شيخ

(قوله كارجحه الاذرى) من وجوب في الزوجة واصليا (قوله اذا كان الاول قد ادعى الكل الخ) زاد في شرح الزوجه عقب هذا الكلام مانعه وكلام الماوردى الاى قد يقتضى انه لا بد من ان يدعى الاول جميع الحق اه اشار الى ما قبله بعد ذلك عنه في شرح قول الرض والحالف من الزوجه يقتضى على الجميع مانعه فيحلف كل منهم على ما قل عن الماوردى ان مورثه يستحق على هذا كذا اياه يستحق بطريق الارث عن مورثه من دين جملته كذا وكذا اه وتعميره بعده يقتضى انه يحتمل ان يكون المراد مع كون الحلف على الجميع ان تكون الدعوى بالبعض وقد يستبعد فراجع واعلم انه قد يستشكل وجوب كون

بل يوقص الامرا الى حله او حضوره او كاله فاذا زال هذه بان علم او قدم او بلغ افاق (حلف واخذ) حصته (بغير اعادة شهادة) مادام الفاعل باقيا بماله استئناف دعوى لانها وجدا اولاً من الكامل خلافة عن الميت ومن ثم لو كان ذلك في غير ارث كاشترى انا واخى وهو غائب مثلا او اوصى لنا بكذا وجهت اعدتهما الى تقرر حال الفاعل فلا يحلف كارجحه الاذرى وغيره لان الحكم لم يتصل بشهادته الا بحق الحالف ولا دون غيره ويصح هو ومن تبعه ان عمل عدم الاعادة فيما ذكر اذا كان الاول قد ادعى الكل فان ادعى بغير حصته فلا بد من الامادة جهرا (ولا يجوز شهادة على فعل كذا) وشعب ورضاع (واتلاف وولادة) وزعم ثبوتها بالسامح محمول على ما اذا اريد بها النسب من جهة الام (الابصار)

لغيره لئلا يصل به اليقين قال تعالى الامن شديد الحق وهم يعلمون في خبر على مثلها اي المصنف فاشهد نعم ياتي ان ما يخطر فيه اليقين يكتفي فيه بالظن كالملك والعدالة (٢٥٨) والاحصاء وقد تقبل من الاصحى فعل كياتي ويجوز تعدد نظر فرج زان امرأة تدل لاجل

الاسلام ومعنى (قوله ط) الى المتن في المتن الاقوله وقد تقبل الى يجوز قوله وامرأة تدل (قوله ط) لغيره لئلا يصل به اليقين يكتفي فيه بالظن كالملك والعدالة (٢٥٨) والاحصاء وقد تقبل من الاصحى فعل كياتي ويجوز تعدد نظر فرج زان امرأة تدل لاجل
الشهادة لان كلا منهما متك حرة بنفسه (وقبل) الشهادة على القتل (من) (اص) حصول العلم بالمصادفة واستفيد من الحق ان الشهادة بقيمة حين لا تسمع الامن واما وعرف اوصافها جميعا (والا قول كقد) فوسخ واقرار (يشرط سمعها) وباصار قائلها حال حدوثها منه ولو لم يرد به زوجا فيها يظهر ثم رأيت غير واحد قالوا تكفي الشهادة عليها من وادوب خفيف يشق على احد وجهين كما اقتضاه ما صحه الرافعي في نقاب المرأة الرقيق فلا يكتفي سماعه من وراء حجاب وان علم صوتها لا ما يمكن ادراكه باحدى الحواس لا يجوز ان يعمل فيه بنبلة فلو جواز اشتباه الاصوات نعم لو عليه يثبت وجوده على ان الصوت يمن في البيت جازله اعتداد صوته وان لم يرمو كذا لو لم يثبت بيت لا ثالث لها وصحهما ينقادان وعلم الموجب منهما من القابل لعلبه بالملك المبيع او سمع ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما (ولا يقبل اصحى) ومن يدرك الاشخاص ولا يميز في مرمى لا انسداد طريق

الاسلام ومعنى (قوله ط) الى المتن في المتن الاقوله وقد تقبل الى يجوز قوله وامرأة تدل (قوله ط) لغيره لئلا يصل به اليقين يكتفي فيه بالظن كالملك والعدالة (٢٥٨) والاحصاء وقد تقبل من الاصحى فعل كياتي ويجوز تعدد نظر فرج زان امرأة تدل لاجل
الشهادة لان كلا منهما متك حرة بنفسه (وقبل) الشهادة على القتل (من) (اص) حصول العلم بالمصادفة واستفيد من الحق ان الشهادة بقيمة حين لا تسمع الامن واما وعرف اوصافها جميعا (والا قول كقد) فوسخ واقرار (يشرط سمعها) وباصار قائلها حال حدوثها منه ولو لم يرد به زوجا فيها يظهر ثم رأيت غير واحد قالوا تكفي الشهادة عليها من وادوب خفيف يشق على احد وجهين كما اقتضاه ما صحه الرافعي في نقاب المرأة الرقيق فلا يكتفي سماعه من وراء حجاب وان علم صوتها لا ما يمكن ادراكه باحدى الحواس لا يجوز ان يعمل فيه بنبلة فلو جواز اشتباه الاصوات نعم لو عليه يثبت وجوده على ان الصوت يمن في البيت جازله اعتداد صوته وان لم يرمو كذا لو لم يثبت بيت لا ثالث لها وصحهما ينقادان وعلم الموجب منهما من القابل لعلبه بالملك المبيع او سمع ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما (ولا يقبل اصحى) ومن يدرك الاشخاص ولا يميز في مرمى لا انسداد طريق

التي يسمع عليها اشتباه الاصوات وانما جازله وطه زوجته اعتداد على صوتها لانه اخفى من ثم نص الشافعي رضي الله عنه او على حل وطها اعتدادا على الس علامة يفرغها لئلا يسمع صوتها على ان لم يرفقه زوجته ان يمتد قول امرأة مدع وزوجك ويطاه وظهر كلامهم انه الاعتداد على القرينة القوية انها زوجته وان لم يقل له احد ذلك (الا ان تكون) شهادته بنحو استفاضة

او ترجمه او اسماغ ولم يصح لتعينه او يصح بده على ذكر فرج فيسكمما حتى يشهد (٢٥٩) عليهما بذلك عند قاض لان هذا المبلغ من

او ترجمه او اسماغ اي الكلام الخصم او المصود للقاضي او بالمكسر ومن مع شرحه وحلف ماذكر على نحو استفاضة ما لا يخفى (قوله او يصح بده على ذكر فرج) هل هذا الوجه جائز لاجل الشهادة كجواز النظر لاجلها السابق سم (قوله على ذكر فرج الخ) عبارة المتفق على ذكر داخل في فرج امرأة او دبر صبي مثلاً فاسكمما او مهمما حتى يشهد عند الحاكم بما حلفه بمقتضى وضع اليد اه (قوله فيسكمما) اي الشخصين كما هو ظاهر رشدي (قوله فيسكمما الخ) ينبغي ان لا يتوقف صحة شهادته عليهما على استمرار الذكرفي الفرع بل ينبغي ان يجب عليه السعي في التزح قطعاً لهذه المصلحة سم (قوله فيخسبه آخر) اي او يتلفه من (قوله فيتعلق به) اي او يرافرش في تلك الحالة اسنو من (قوله حتى يشهد عليه) اي بما عرفه او تضع المصداق يداه على قبل المرأة وخرج منها الولد وهي واضعة يداه على رأسه الى تكدل خروجه وتلفقت بهما حتى شهدت بولادته من (قوله بنحو مطلق) فيخسبه انه لا يجوز الشهادة بالطلاق الا بالبروة بالاسم والنسب وظاهر انه ليس كذلك رشدي (قوله او لا فاذته) اي او العورة ان المقر به جهر ولا يعلم ما ياتي رشدي (قوله وان لم يكن) اي الاقرار (قوله او اقرب) اي فلان بن فلان من (قوله بخلاف ما اذا لم يعرف ذلك) نعم لو هي ويدها او يد المصود عليه في يده فشهد عليه في الاولى مطلقاً مع تميزه له من خصمه وفي الثانية لم يعرف الاسم والنسب فليست شهادته كاشعة الزكشي في الاولى وصرح به اصل الروضة في الثانية من (قوله وموت الثانية في الشارع) انما (قوله ويحتمل الاذعي الخ) عبارة تشرح الروض منه ولا يجوز ان يشهد على زوجته اعتداه على صحتها كنه ما دام المتفق خلافاً بمقتضى الاذعي من قبول شهادته اعتداه على ذلك اه (قوله اذا عرف خلوها به) قال الاذعي ويعرف كونه خالياً به باعتراق المصود عليه بظهوره في الوقت الذي نسب اليه الاقرار في رشدي (قوله حيث لا حاجة اليه) (قوله ولا يخلو من وقفة) معتمد على قول المتأخرين من مع قول شخص الخ) قال في الروض ولو سمع اثنين يشهدان ان فلان اكل هذا بالبيع لكذا واقرى الوكيل بالبيع شهد على اقراءه بالبيع اي لانه سمعوا لا يشهد بالوكالة اي لانه لم يسمعا اه وقال شارحونه ان يشهد بشهادة الشاهدين بالوكالة كايمل ما ياتي اه (قوله اي اباه) الى قوله كما كان في الدفن المتفق الا قوله المجرى الى المتفق (قوله ولا يكتفي بمجرد ذكر الاسم الخ) في الروض وشرحه (فرج) لو قال ادعي ان لي على فلان بن فلان الفلاني كذا الفلاني فحة الدعوى ان يقول مع ذلك هو هذا ان كان حاضراً ولا يكتفي فيه ادعي ان لي على فلان بن فلان كذا من غير ربط بالحاضر اه وظاهر عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو مع القطع بعدم احتمال الالتباس وقد توقف فيه سم اقول ويؤيد التوقف ما ياتي في المصود عليه التغير الحاضر من ان المداوية على المعرف ولو لمجرد لقب حاضر به (قوله المجرى للدعوى الخ) اي بان كان فرق مسافة المدعى او ثوراي او تميز عمير قوزي ادعي وثناني اه بجري (قوله وقد مرت) اي في آخر باب القضاء على الغائب قول المتن وموته اي ودفعته من (قوله اما لو لم يعرف الخ) مفهومه عدم اجراء الاقتصار على ذكر اسمه واسم ابيه اذا عرف اسم جد من عرفه القاضي

(قوله او يصح بده على ذكر فرج) هل هذا الوجه جائز لاجل الشهادة كجواز النظر لاجلها السابق اسفل الصفحة السابقة (قوله فيسكمما حتى يشهد عليهما) ينبغي ان لا يتوقف صحة شهادته عليهما على استمرار الذكرفي الفرع بل ينبغي ان يجب عليه السعي في التزح قطعاً لهذه المصلحة (قوله ولا يكتفي بمجرد ذكر الاسم والنسب الخ) وفي الروض وشرحه ايضا عرفه الاذعي ان لي على فلان بن فلان الفلاني كذا الفلاني فحة الدعوى ان يقول للمدعي مع ذلك هو هذا ان كان حاضراً ولا يكتفي فيه ادعي على فلان بن فلان كذا من غير ربط بالحاضر اه وظاهر عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو مع القطع بعدم احتمال الالتباس وقد توقف فيه (قوله اما لو لم يعرف الخ) هذا الصنيع يدل على انه لو عرف اسم جد من جده الاقتصار على ذكر اسمه واسم ابيه وان عرفه القاضي وفي نظر (قوله ايضا ما لو لم يعرف اسم جد الخ) مفهومه المجرى للدعوى عليه وقد مرت (وموته باسمه ونسبه) مما لحظ والتمس بهما دون احدهما ما لو لم يعرف اسم جده فيجوز الاقتصار على ذكر اسمه واسم ابيه ان عرفه القاضي بذلك لا الا لا كما جع به في المطلب بين كلامهم الظاهر التناقض

الروية او يكون جالسا بفراش لتغيره فيخسبه آخر فيتعلق به حتى يشهد عليه او (يقر) انسان لم يعرف الاسم والنسب (في اذته) بنحو مطلق او مالا ولا فاذته بان كان يده يدهم هو يصير حال الاقرار ثم هي (في تعلق به حتى يشهد عند قاض به على الصحيح) لم يحصل العلم بانه المصود عليه وان لم يكن في خفوة (ولو حلها) اي الشهادة (بصير ثم هي شهدان كان المصود له و المصود عليه) (عليه معروف بالاسم والنسب) فقال اشهد ان فلان بن فلان فعل كذا واقر به لانه في هذا كالبصر بخلاف ما اذا لم يعرف ذلك ويحتمل الاذعي قوله اذا شهد زوجته في حال خلوه بها وكذا على بعضه اذا عرف خلوه به حيث لا تقطع بصدقه حيث ولا يخلو من وقفة والفرق بينهما بين ما مر في قولنا نعم لو علمه بيت الى آخره ظاهر ان البصير يعلم انه ليس ثم من يشك به بخلاف الاصح وان اختلف به (ومن مع قول شخص او رأى فله فان عرف صيته واسمه ونسبه) اي اباه وجده (شهد عليه في حضوره اشارة) اليه ولا يكتفي بمجرد ذكر الاسم والنسب (و) شهد عليه (متدقيقه)

فهو مشهود به عليه باختيارين فالصواب انه لا خطا في ذلك ثم رأت السكي صوب هذا قال كاند عليه عبارة القاضي وغيره وقال تعالى وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله قال ابن ابي الدم ومن حضره صبح او نكاح شديجا سمع لا باستحقاق ولا ملك ونقل القمولى عنه انه يقول حضرت المقد الجارى بينهما او جلسوا وشهد به وهو اول من (٣٦١) اشهداني حضرت علي بن ابي حمزة في بانه لا يلزم

من الحضور الساج ورد بان جزمه مع حديثه من الشهادة بدون سماعه واختلف قتلهم غيره عته في اشدني رأيت الملل وممر ان الراسح القبول وقل الماوردى وجهين فبالوصف يربى ثم قاله لغيره لا يشهد على يومئذ بعضهم ان الاقرار ان كان بحق لله كان قوله لا يشهد على رجوعا عتار لغيره لم يثبت لقوله اه وفيه نظير الارجاه انه لا يثبت له مطلقا وفي قول قدوم لا بدق الشهادة من إذن المصود عليه فيها (كان جهلها) أى الاسم والنسب او احدهما لم يشهد عند موته وخبرته) إذ لا فائدة بخلاف ما إذا حضروا وأشار إليه فان مات احضر قبل الدفن يشهد على عته قال الغزالي وكذا يهده ان لم يتخير واشتدت الحاجة لحضور واحد الزكوى ولم يبال بتخفيف الرافى له (ولا يصح تحمل شهادة على متقية) بون ثم تاء من اتقبت للاداء عليها (اتحاد على صورتها) كما لا يتحمل بصير في ظلة اعتدادا عليه لاشياء الاصوات ولا

كلام ابن ابي الدم مرجع الضمير قوله الصواب الخ (قوله هو الخ) أى القول الذى استصوبه (قوله لم) أى الاقرار وقوله مشهود به عليه باختيارين على كامل (قوله هو قال تعالى وشهد الخ) فى الاستنباط به كامل (قوله او نكاح الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو حضرت قد نكح زوجا لم يلزم له الحضور او وكيل لها وانما اذنت له فى المقدول يعلم الاذن ولا لاولا ولا لآخر الا كقول المراه او علم بعض ذلك يشهد بالوكالة لكن يشهدان فلا نفاذ ان حكمت ثلاثة فلا تاقبل الفلان فان لم يجمع ذلك شدي بالوصية اه (قوله عته) أى عن ابن ابي الدم (قوله واشهد به) أى العقد (قوله حضرت اه) أى المقد الجارى بينهما او جلسوا (قوله ونظر الخ) يظهر ان بناء الفاعل مستدل بضمير القمولى (قوله بان جزمه به) أى جزم الشاهد بالعقد (قوله قتل الخ) أى القمولى وقوله عته أى ابن ابي الدم (قوله هو) أى فى الصيام (قوله الخ) أى فى الخصال (قوله) كافى بعض النسخ (قوله لم يثبت لقوله) أى يشهد بذلك (قوله مطلقا) أى فى حق قتل غيره (قوله) فى الشهادة (قوله) أى ادائها (قوله) أى الاسم والنسب (قوله) أى قوله لو شهد على امرأة فى الغنى لا قوله واحده الزكوى الى الفتن وقوله كأمروقه بشرط الى ما لا للاداء ما ان عليه الى قوله لا للموتوفى فى النهاية الا ذلك وقوله فيه بسط الى ما لا للاداء وقوله قال الرافى وقوله لا لاثار وقوله ان تارة فى البقنى وطال (قوله او احدهما) يبنى ما لم يكن متقيا يدونه سم (قوله احضر قبل الدفن الخ) ان لم يرتب على ذلك قتل محرم ولا فائدة له اما بعد فته فلا يحضر وإن من تقير مو اشتدت الحاجة لحضوره خلافا لغيره الى نهاية عبارة الخفى وهذا كاقاله الاخرى ان كان باليدى بعض تقيريه باحضار مو الا لا حاضرا للشاهد اليه فان دل لم يحضر إذ لا يجوز نفيه قال الغزالي فان اشتدت الحاجة اليه ولم يتغير صورته جاز نفيه اه قال فى اصل الروض هذا احتمال ذكره الامام ثم قال ولا يظهر انه لا فرق اه (قوله قال الغزالي الخ) خلافا لغيره والخفى كأمروقه والروض والنسب (قوله بون ثم تاء) أى عبارة الخفى وضبط المصنف متقية بمتاة فوقية ثم تون مفتوحة ثم فاف مكسورة شدي فوقية بعض شروح المتن خطية بون ساكنة ثم متاة فوقية مفتوحة ثم فاف مكسورة خفيفة فجرى على ذلك الفارح فقال بون ثم تاء كافى الصماح اه (قوله للاداء الخ) سيذكر محرمه (قوله ولا لاثار لحائل رقيق) أى فى صحة تحمل الشهادة عليها لان وجوده كعدمه محتمل يمنع معرفة صورته ش (قوله كأمروقه) أى فى شرحه وبصار قائلها (قوله فتمتق بها) لعل المراد بالتمتق بها هنا ملازمتها وشيئ (قوله بشرط ان يكشف قائلها الخ) هذا شرط للمعمل بالشهادة كما لا يفرض شدي (قوله قال جمع ولا ينقد الخ) إذا رأى الشاهدان زوجها عند العقد صح وإن لم يره القاضى الماقد لانه ليس بماكر بالنكاح ولا شاهد كزوج ولى النسب مولى تاتى لغيرها قتل لا يشترط رؤية القاضى ويجهها فى انعقاد النكاح كمال اليه كلام الفارح فى باب النكاح خلاف ما قلناه عن الجمع المذكور سم (قوله كان تحملا الخ) أى تم شهدا بذلك معنى (قوله جان) جواب ما فكان يبنى زيادة الفاء (قوله يثبت الحق)

المختص من فى مائر العلق (قوله او احدهما) يبنى ما لم يكن متقيا يدونهما (قوله فان مات احضر قبل الدفن) ان لم يرتب على ذلك قتل محرم ولا يثبت شدي (قوله قال جمع ولا ينقد نكاح متقية لان مرها الشاهدان الخ) إذا رأى الشاهدان زوجها عند العقد صح وإن لم يره القاضى الماقد لانه ليس بماكر بالنكاح ولا شاهد كزوج ولى النسب مولى تاتى لغيرها قتل لا يشترط رؤية الشاهدين ويجهها فى انعقاد النكاح كما مال اليه كلام الفارح فى باب النكاح خلاف ما قلناه عن الجمع المذكور (قوله اشرت اليه فى النكاح) مبه فيه الى خلاف ما هنا فراجع

أثر لحائل رقيق كأمروقه اه فراجع قوله اعتداه لاهل سمها فتمتق بها الى قاضى شهد عليها جلا كالاخى بشرط ان يكشف قائلها ليعرف القاضى صوتها قال جمع ولا ينقد نكاح متقية لان مرها الشاهدان اسما ونسبا او صورته فيه بسط مهم اشرت اليه فى النكاح وكذا فى الفتاوى فراجعها اما لا للاداء عليها كان تحملا ان متقية بوقت كذا مجلس كذا قالت كذا وشهد آخر ان هذه الموصوفة دالة بان الارجال

قوله الحق باليتيم وروشد على امرأة باسمها ونسبها فسلم القاضي المعروف عنها او احدثتم صورتها لم يردم اجابته فانه الزاني وعنه كما علم عامر في مذهبى الديانة والنبط (٣٦٢) والاولى ما سألهم ولو لم يردم الاجابة كما قاله الاذنى والزر كفى وآخرون (كان

باليتيم) هل يجرى هذا في ظاهره كالشهادة على من يجهل اسمه ونسبه المار وشيدى اى والظاهر نعم (قوله لو ثبت الحق باليتيم) اى كالمقامتين لان ابن فلان القلاني اقر بكذابة قامت اخرى على ان الحاضر هو فلان ابن لفلانة ثبت الحق معنى (قوله صوتها) اى او التسامع باسمها ونسبها (قوله بما مر) اى قيل بحث شهادة الحسبة (قول الحق يبينها) بان كان رآها قبل الانتخاب او كانت امته او زوجته متافاه يجرى (قول الحق او باسم ونسب) كان صورة ذلك ان يستفيض عند هو متقبحة انها لفلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها هو كذلك برسم اسم عياره عرش كان ملحقا زوجها والشهود يعرفون ان زوجته لفلانة بنت فلان فتحملوا الشهادة على ان فلانة بنت فلان مطلقة من زوجها او زوج شخص بته مثلاً بصحوصها فاذا ادعى الزوج نكاحا بعد وانكرت شهدا عليها باجابتها اه (قوله التحمل عليها) اى قول الحق على خلاص الحق الى قوله نعم الى الحق (قول الحق وشهد) اى التحمل على المتقبحة معنى (قوله من اسم ونسب الخ) عياره المتشبه وشرح النسخ ليشهد العلم يبينها ان حضرت في صورة علمها باسمها ونسبها ان غابت او ماتت ودقت اه (قوله من اسم ونسبها الاشارة) يبين بشرط كشف نقابها يعرف القاضي صورتها اخذنا ما تقدم سم (قوله ذلك) اى واحدا من العلمين والاسم مع النسب (قوله كشف وجهها الخ) اى عند التحمل ويجوز استيعاب وجهها بالنظر لشهادة عند الجمهور وصحح الماورى ان ينظر الى ما يعرفها به فقط فان عرفها بالنظر الى معنهم بشعاره وهذا الظاهر ولا يرد من سواه قلنا بالاستيعاب ام لا الان يحتاج التكرار متروك يادى (قوله وحيط حليتها) ولا يجوز النظر الى الوجهها التحمل الا ان امن الفتوى من فان خاف فلا كفر في عمله لان في غيره غشية نعم ان تعين نظروا وحذروا كره الاصل اسنى (قوله اى المتقبحة) عياره المتخفى اى المرأة متقبحة ام لا اه (قوله شاه) على المذهب ان التسامع الخ) اخصيه انهم ولو بلغوا العدد الذى يسوغ الشهادة بالتسامع يكتفى بترخيصه وسبق ان المراد بهم جمع كثير يقع العلم او الظن القوي بغيره فافتر هذا مع ما مر من القناعات التنبه الاول وشيدى (قوله من جمع ومن الخ) اى بشرط ان يكونوا مكلفين عرش (قوله بشرطه) اى الا فى فصل الشهادة على الشهادة (قول الحق والعمل على خلافه) ضعيف عرش وحلى عياره المتخفى وقد سبق للنسب مثل هذه العياره في صلاة العيد وهي تقتضى الجلب اليه لم يصح بذلك في الشرح والروضة بل قتلان من الاكثرين الخ وساق الثاني مساق الاوجه الضعيف قال البلقيني ليس المراد بالعمل على الاصحاب بل حمل بعض الضمير على بعض البلد انى ولا اعتبار به اه (قوله بل يوعى غيره واحدا الخ) وهو قيل قول ولدا الصغير وجار يتوا ولا يقبل العدلين ويصح بان قول نحو ولدا يقيد الظن اكثر من العدلين وشيدى (قول الحق على عينه) اى المدعى عليه معنى (قوله كمل القاضي) له ادخل بالكاف الاقراء واليمين المروءة (قوله جواز) اى قوله صحيح الحق الا قوله لعدم التسجيل على غيره وقوله ويظهر الى المتروك وقال الزركشى الى المتروك قوله معلق ومفيد (قوله على التنبه) يعنى غير الخليفه الاسم والنسب عياره الا سنى فلا يسجل له باليمن لا استعانة به بيمين مهيئة منون وهي ظاهرة (قوله من حليتها الخ) بكسر الميم معطوف على قوله ذكر الخ (قوله كذا) عياره المتخفى والاسنى كيعر كيت اه (قوله او صاه الظاهرة الخ) كالمطلو لوالقصر والياض والواد والسمن والغزال والوحيلة السائون قتلوا مافى الدين من الكل واليه مافى الشعر من جوده وسبوا طويياض وسواد ونحو ذلك معنى (قوله و مر انه لا يكتفى الخ) له ادخل اذ كان كفى لثبته الاول كلكه انحصر هناك على المفهوم عليه وسكت عن المدعى (قوله فان نسب) اى الشخص معنى (قوله وان تارعه) اى فى عدم ثبوت نسب الانساب

عرفها بيمينها او باسم ونسب (جاز) التحمل عليها لاداء ولا يجوز كشف نقابها حيث لا حاجة اليه (روشد) عند الاداء بما يعلم عامر من اسم ونسبها الا اشارة فان لم يعرف ذلك كشف وجهها وحيط حليتها وكذا يكشفه عند الاداء (ولا يجوز التحمل عليها) اى المتقبحة (يخبر عن عدل او عدلين على الاشهر) الذى عليه الاكثرون يتباد على المذهب ان التسامع لا يفيده من جمع ومن توأموه على الكذب نعم ان قالوا لشهد ان هذه فلانة بنت فلان كانا شاهدى اصل وسامعها شاهد فرع فيشهد على شهادتها بشرطه (والعدل) من الضمير الا الاصحاب كما قاله البلقيني (هل خلافه) وهو الاكتفاء بالعرف من عدل ويجرى عليه جمع مقدمون بل ومع غيره واحد في اعتبار قول ولدا الصغير هو بين نسوة هذه اى (ولو قامت بينة على عينه بحق) او ثبت عليها بوجه آخر كمل القاضي (طلب المدعى) من القاضي (التسجيل) بذلك (سجل) له (القاضي) جوازا (بالحلية) بالاسم والنسب فلا يجوز التسجيل بهما (مالم يثبتا) عنده

بالينة ولو على وجه الحسبة او بيمينه لعدم التسجيل على الغير فيكتب حضر وجل ذكر انه فلان ابن فلان ومن حليته باقر اه كذا وذكر او صاه الظاهرة لا يما دقيها مر انه لا يكتفى فيها قول مدعى له مدعى عليه فان نسب لا يثبت باقر او مان تارعه في البلقيني واطا

(وله القادة بالتسامح) الذي لم يدره ما هو القوي منه كائنات المسلوب اليه أو من أحد في التساه اليه كذا أطلقوه ويظنوا: لا بد من
علم من تقدمه في كذب قائله (على نسب) لذكر أو أرى كائن (من باب وقية) (٣٦٣) كذا أو لئلا من قية كذا التمر اليقين

فيما إذا مشاهدة الولادة
لا يتعد إلا الظن لمسوح في
ذلك قال الزركشي أو على
كوهن بذلك المستحق
وقفا على أهلها ونحو ذلك
(و كذا) في قيل بالتسامح
على نسب منها (في الأصح)
كالأهوان يقيم بمشاهدة
الولادة (و) كذا (موت
على المذهب) لا تعد ينظر
إثباته بموت في قرية مثلا (لا
تتقو ولا (و) أصل (وقف
مطلق أو مقيد على جهة أو
معين صحيح وكذا قلد كوقف
على النفس انتهى لفاسي
ثبتت عنده بالاستفاضة
على ما يأتي من التصحيح إثباته
بما علم ما اقتضاه إطلاقهم
لكن قال أبو زرعة المورك
يقتضى خلافه لا أنا إنما
أثبتنا الصحيح بما احتجنا
والقائد ليس كذلك
(ونكاح ومقتضى الأصح)
لتيسر مشاهدتها (قلت
الأصح عند المحققين
والأكثر في الجميع) وفي
نسخة في الوقت والتأنيث
في خطه الأول (الجواز والله
أعلم) لأن مقتضاها إذا طالت
عرايات ابتدائها فست
الحاجة إلى إثباتها بالتسامح
وصور الاستفاضة بالملك
أن يستفيض أهله فلا

بأمر مقتضى (قول المتن بالتسامح) أي الاستفاضة شيخ الإسلام ومقتضى (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار
الروض مع شرحه والمقتضى وصورة الاستفاضة في العمل أن يسمع الشاهد المجهود بنسبه يتسبب إلى
الشخص أو القليل أو الناس بنسبه ثم إلى ذلك امتداد ذلك مدقولا فتدريسة بل العبرة بمدقة تغلب على الظن
صحة ذلك وإنما يكتفى بالتسايب ونسبة الناس بشرط أن لا يمارعها ما يورث تهمة فإن انكر النسب
المسبوب إليه فهو القادة كذا أو لم يدره ما هو القوي منه (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار
أو من أحد (أصل) أي ولو فاسقا (قوله المتن على نسب) (و) لو سمعه الشاهد يقول هذا في الصغير أو كبير
وصدقه الكبير أو أتاها فلان وصدقه فلان إن يشهد بنسبه ولو سكته للمسبوب الكبير جاز للشاهد أن
يشهد بالانفراد لا بالنسب مقتضى وروض في شرحه من أن لا يمارعها ما يورث تهمة فإن انكر النسب
الولادة الخ) أي على الفرائض مقتضى (قوله لم يدره ما هو القوي منه) عبار (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار
الانساب إلى الأجداد الخ وفيه والقبائل القديمة فمسوح فيه (قوله أو على كونه) (أصل) مقتضى على قول المتن
على نسب (قوله المستحق) (أصل) نص ليد كذا وكان الاري للمستحق أهلها على وقف كذا (قوله ونحو
ذلك) (أصل) مقتضى على كونه (قوله في قيل) (أصل) أما القادة فتوفي بعض النسخ ما لا يتفق عليه من ظاهرة
(قوله وإن يقيم) (أصل) نائب قائله ضمير النسب وشيخي (قوله لا تعد ينظر) (أصل) عبار (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار
ولأنسابه كثيرة منها ما يفيق ومنها ما يظن وقد يمسر الإطلاق عليها فإن يعتد على الاستفاضة (أصل)
(قوله في قرية) (أصل) لعرف من غرة بالظن ولأن (قوله المتن) (أصل) مقتضى على نسب في المتن (قوله أو على
وقف) قال البلقيني رحمه الله تعالى في هذا الأضيف إلى ما يصح الوقف عليه ما مطلق الوقف فلا يجوز أن يركن
ماله كوقفه على نفسه استفاض أنفق وهو وقف باطل قالوه هذا لا يترقب فيه (قوله) وشيخي (قوله)
وأصل (وقف) سيد كرم هذا الأصل (قوله على جهة) (أصل) مقتضى (قوله صحيح) (أصل) مقتضى (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار
(أصل) أي دفع أمر الوقف على نفس الوقف كما في (قوله) (أصل) مقتضى (قوله بالاستفاضة) (أصل) مقتضى (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار
(قوله على ما يأتي) أي إقافي المتن (قوله الأول) أي في الجميع (قوله لأن مقتضاها) أي قوله استقلال في الآية
(قوله بالتسامح) أي الاستفاضة ولا يملك أحدان ما عدا رضى الله تعالى عنها وخرج التي (قوله) (أصل) مقتضى (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار
فاطمة رضى الله تعالى عنها بنت النبي ﷺ ولا مستند في التسامح وسيت ثبت النكاح بالتسامح
لا يثبت الصدق بل يرجع لمر المثل (أصل) مقتضى (قوله أو يخرج) (أصل) مقتضى (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار
قوله استقلال إلى لكن ذلك (قوله على ما قاله الزركشي الخ) (أصل) مقتضى (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار
إنما هو إطلاق أنه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتفاصيله بدون التعميم المذكور بقوله أي
الزركشي استقلال ولا سيما (قوله) (أصل) مقتضى (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار
الوقف هو النظر إلى أصله وأما شروطه فاهل المصنف في تناويعه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف
وتفاصيله (أصل) والأوجه كقول شيخنا رحمه الله تعالى في هذا الصلاح فانه قال يثبت بالاستفاضة أن هذا وقف

ليعرف القاضى صورتها أخذنا ما تقدم (قوله) (أصل) مقتضى (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار
في الروض ولو سلمه يقول هذا ابن الصغير أو كبير وصدقه أي الكبير جاز أن يشهد بنسبه ولو سكته أي
المسبوب الكبير جاز أن يشهد بالانفراد أي لا بالنسب (أصل) مقتضى (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار (قوله الذي لم يدره ما هو القوي منه) عبار
قال فإن قلت قضية كلامي في الحكم الثاني أن الرجوع ثبوت النسب بالانفراد حال السكوت هو ما جزم به أصله
هنا كما رأيت فيخالف عكسه المتمدن الذي جرى هو عليه الإقرار قلت لا نسلم أن قضية ذلك قلت فلزم
على عدم ثبوته أن الرجوع عدم جواز الشهادة بذلك قلت لأن الجواز أن يصدقه بمسكوته فينكر إقراره

من غير احتاجة لسبب فإن استفاض سببه كالميراث يثبت بالتسامح إلا الأثر لأنه يتفان النسب والموت يتوكل منها يثبت بالتسامح
وخرج بأصل الوقف شروطه وتفاصيله فلا يثبتان استقلال ولا سيما على المتقول على ما قاله الزركشي ردا على من فصل كان
الصلاح ومن تيمه كالأستوى وغيره لكن ذلك المتقول وهو ما في المصنف وسبقه إليه إن سرقه وغيره وإنما هو إطلاق فقط

القاعد ظهر الحاكم الى اخره وعامر في المشتبه انه لا يلزم ان يسبب من رخصا انه ينفى جريان ذلك التخصيل بين المعارف العنايط وغيرهنا
 وفيهم من كلام ابن الصلاح انه في اطلاقه المنع على انه لا يمكن الاستدلال به إلا الى (٣٦٥) الاستفاضة وهذا المحصر منح لا مذهب يستند

لثبوت مفيد العلم الضروري
 وابن الصلاح لا يسهان
 يمنع ثبوت شرط الرقب
 بهذا التواتر الاصل من
 الاستفاضة واذا لم يحصر
 الامر في الاستفاضة فلا
 وجه لرد الشهادة المحتمل
 استنادها لوجه صحيح لاسيا
 مع اشتراطنا في الشاهد من
 وقوله وايضا فان احوال
 السبب الى اخره لا يلاقي ما
 نحن فيه لان احوال سبب
 الارث يؤدي الى احوال
 بالاصل المقصود و احوال
 السبب في مسئلتنا لا يؤدي
 لذلك بل للجل بطريقه
 وشتان ما بين الجهلين قائل
 ذلك كله فانه هم (وشرط
 التسامع) الذي يجوز
 الاستدلال به في الشهادة بما
 ذكر (سواء) أي المشهود
 به فهو مصدر مضاف
 للمفعول (من جمع يؤمن
 توافقهم على الكذب)
 ويحصل الظن القوي
 بصديقهم وهذا لازم لما قبله
 خلافا لما استدرك به ولا
 يشترط فهم حرية ولا
 ذكر قول اصدالة وتضي
 تفهيم لهذا بالتواتر انه
 لا يشترط فيهم اسلام وهو
 محتمل ثم راي بعضهم جزم
 باشرطه و كانه لخصف هذا
 لا يعتقد يفيد الظن القوي
 فقط كما تقرر بخلاف

انه لا يلزم (الخ) بيان ماسر (قوله معروفنا) أي المشتبه أقول انه ينفى الخ مفعول خبر (قوله بين المعارف
 الخ) متعلق بالتفصيل وقوله هنا متعلق بالجران (قوله المنع) أي لقبول الشهادة المذكورة (قوله فيه) أي في
 علم ناظر الوقت (قوله واذا لم يحصر الخ) الأول التثنية (قوله ماسر) أي من كونه مشهورا بالذات والوقت الضبط
 (قوله الى الجهل بالاصل الخ) قد يمنع تأديته الى ذلك بل انما يؤدي الى الجهل بكيفية الارث إلا ان يقال اذا
 جهلت الكيفية لم يمكن الارث سم (قوله لا يؤدي لذلك الخ) على تأمل (قول المتن وشرط التسامع) أي
 الاستفاضة وشرط شرح المنهج (فروح) ما شاهده في الشاهد اعتداه في الاستفاضة جاز الحلف عليه اعتداه
 عليها بل أولى لانه يجوز الحلف على خطأ الأب دون الشهادة شرع الرفض معه معنى (قوله الذي يجوز)
 الى قوله وبه يفرق في النهاية (قوله بما ذكر) أي من النسب وما بعده (قول المتن من جمع) أي كثير ورض
 ومعنى وشرح المنهج بشرط ان يكونوا مكلفين عرش (قول المتن توافقهم) أي توافقهم معنى (قوله
 ويحصل الظن الخ) عبارة المنع وشرح المنهج بحيث يقع العلم او الظن القوي بخبرهم اه قال سم بعد
 ذكر ما عان الثاني قاردا بالجمع وبالأمن من توافقهم اعلم عافى التواتر وبذلك يظهر ما في قول الفارح
 وهذا لازم لاجل اللازم الا من العلم والظن فليتأمل اه وعبارة الرشيدى (قوله) ويحصل الظن القوي
 الخ الظاهر ان قائل هذا إنما اراده بيان مراد المصنف عما قاله وانه ليس المراد منه ما يفيد العلم خاصة كما هو
 ظاهر وإنما اراد ما يفيد العلم والظن القوي وحيث فلا ينفى قول الفارح خلافا لما الخ اه (قوله وهذا)
 أي قوله ويحصل الظن الخ وقوله لما قبله أي لقول المتن يؤمن الخ (قوله خلافا لما استدرك به) عبارة النهاية
 فليست القول بانه لا بد من ذكره اه (قوله ولا يشترط) أي قوله وتضي تفهيم في المنع (قوله وهو محتمل
 ثم راي بعضهم جزم باشرطه) عبارة النهاية لكن في الروايات باشرطه فيهم اه وعبارة سم قوله ثم
 راي بعضهم كصاحب الميادب واتفق به شيخنا الشهاب الرمي اه (قوله لخصف هذا) أي التسامع (قوله
 فهما مستويان في الطريق الخ) قد يمنع سم وقد يجب يحصل الطريق على المجلس لا الشخص (قوله اذا
 سكن) الى المتن في النهاية الا قوله بل كلام الرمي الى وكيفية ادائها (قوله اذا سكن القلب لخبرهما) أي لان
 الحاكم يعتمد قولهما فكذا الشاهد ومال الى الامام وقيل يكفي من واحد اذا سكن اليه القلب معنى (قوله
 وحل الاول لا بد الخ) لعل علمه ما لم يتحقق التواتر والمعلم سم (قوله وطول مدته الخ) ولا يقدر بسنة بل
 العبرة بمدة تغلب على الظن صحة ذلك معنى واسى (قوله كما يعلم ما ياتي) لعل اراده بقول المصنف ويجوز في
 طول بلذا في قول الفارح قال ولا يكفي التصرف مرة الخ توقف (قوله وشرط) الى المتن في المنع لامتسلة
 ان الصباغ قال الزركشي ويؤخذ منه ان ملك المحصر من الاعيان لا يثبت بالاستفاضة اه (قوله الى
 الجهل بالاصل) قد يمنع تأديته الى ذلك بل انما يؤدي الى الجهل بكيفية الارث لان يقال اذا جهلت الكيفية
 لم يمكن الارث (قوله وشرط التسامع الذي يجوز الاستدلال به في الشهادة الخ) فسر في شرح المنهج التسامع
 بالاستفاضة (قوله من جمع يؤمن الخ) قال في شرح المنهج يقع العلم او الظن القوي بخبرهم اه فالمراد
 هنا بالجمع وبالم توافقهم اعلم عافى التواتر (قوله) ويحصل الظن القوي (الخ) الوجه ان يقال يحصل العلم
 او الظن القوي لان الحاصل فيكون العلم وقد يكون الظن وبذلك يظهر ما في قوله وهذا لازم لما قبله بل
 اللازم الا من العلم والظن فليتأمل (قوله) ثم راي بعضهم كصاحب الميادب واتفق به شيخنا الشهاب
 الرمي (قوله فهما مستويان في الطريق الخ) قد يمنع (قوله وحل الاول) كتب عليه مر (قوله وحل الاول
 لا بد من تكرره وطول مدته عرفا) لعل علمه ما لم يتحقق التواتر والمعلم

(٣٤) - شرواني وابن قاسم - ماسر

الاستفاضة فهما مستويان في الطريق مختلفان في الثمرة فاحق في حله (وتيل يكن) التسامع (من عدلين) اذا سكن القلب لخبرهما وحل
 الاول لا بد من تكرره وطول مدته عرفا كما يعلم ما ياتي وشرط ان ياتي الدم ان لا يصرح بان مستنده الاستفاضة ومثلها الاستصحاب

في قوله تعالى لا يضر ذكركم ما طعنا فيه قال في شاهد الجرح قول سمعت الناس يقولون
كاشبه بالاستفاحه بكذا لالاب كلام الرازي (٣٦٦) يقتضي انه لا يضر ذكر ما طعنا فيه قال في شاهد الجرح قول سمعت الناس يقولون

فيه كذا لكن الذي صرحوا
بمعنا ان ذلك لا يكتفي لانه
قد يسلخ خلاف ما سمع عليه
فيوجه الاكتفاء بذلك في
الجرح بانه مفيد في المقصود
منه من عدم ظن العداة
ولا كذلك مناوذا اطلاق
الشاهد وظهر الحاكم ان
مستنده الاستفاحه لم يلج
الى بيان مستنده الا ان كان
عاما على الوجه لانه يجهل
شروطها وكيفية ادائها
اشهد ان هذا ولد فلان او
وقفه او حقه او ملكه او
هذه زوجته مثلا لا يصح
اعتقه او وقفه او تزوجها
لان صورة كذب لا تقتضيه
انه رأى ذلك وشاهده لما
عرف الشهادة بالفعل والقول
(ولا يجوز الشهادة على ملك)
لعقار او منقول تقدر
غيره (بمجرد) لانها لا
تستلزم تمام الشهادة بها
(ولا يدين) تصرف في مدة
قصيرة لاحتمال بطلانها وكل
عن غيره (ومجرد) الضميمة
بالمالك اذا رآه يتصرف
فيه وبالخلق كحق اجراء
الماء على سطحه او ارتداد
طرح التلج على ملكه اذا رآه
الشاهد (في مدة) (طولية)
مرقا (في الاصح) حيث لا
يعرف له متنازع لان ذلك
يطلب على الظن الملك او
الاستحقاق نعم ان انضم
للتصرف استفادة ان الملك

له جازت الشهادة به ان قصرت المدة ولا يكتفي قول الشاهد وانا ذلك سنين ويستثنى من ذلك القريب فلا يجوز الشهادة فيه بمجرد الله
اليدين) تصرف في المدة الطولية الا ان انضم لذلك السماع من ذي اليدين) ان الله تعالى في الروضة في القتيب

للإحتياط في الخريو وكثرة استخدام الأحرار (وشرطه) أي التصرف المقتضا ذكر (الصرف ملاك من سكنى وهدم وبنوا بيع) وفسخ واجارة (وومن) لأن ذلك هو المختار لفظ الملك والروابي حتى أو اذ كل واحد منها على (٣٦٧) حذته كاف قال ولا يكتفى بالتصرف مرة قال

الأدري بل ومرتين بل ومراراً في مجلس واحد أو أيام قليلة (وتقتضى شهادة الأصابع لقرائن وعظام) أي مظان (العصر) بالعصر وهو سوا الحال ما بالفتح فهو خلاف النفع (والإضافة) مصدر أضاف أي ذهب ماله لتعلم اليقين فيه فاكنتي بما يدل عليه من قرائن أسوة في خلوه فهو صريحه في الضيق والعسر وهذا شرط لأعتد الشاهد وقدم في الفس اشترط خبرته الباطنة فهو شرط لقبول شهادته أو أن ما هنا طريق للعبارة المشتركة ثم (فصل) في تحمل الشهادة وأدائها وكيفية التصرف في اعنى الشهادة علق على نفس تحملها وهل نفس أدائها وعلى المشهود به وهو المراد في قوله (تحمل الشهادة) مصدر بمعنى المفعول أي الإحاطة بما يتطلب منه الشهادة به فيه وكنوع تلك الإحاطة بالتحمل إشارة إلى أن الشهادة من أجل الامانة التي يحتاج حلها إلى الدخول تحت روعتها إلى مشقة وكلفة فله مجاز أن لا يتحمل والعصادة في غير معناها الحقيقي (فرض كفاية في النكاح)

أفعلت أو في النهاية أي وشرح الرض وجارة المقتضى أن يسمعه يقول هو عدي أو يسمع الناس يقولون ذلك ليحرمه أو يسمعه غيره من الناس ولا يحكمه أو والأقرب أخذ من قول المتن المتمم وشرط التمساع معاه من جمع الخلق في بعض نسخ النهاية السماع من الناس أي المقتضى لكفاية السماع من الناس وعدم اشتراطه من ذي اليد (قوله) الاحتياط في الحرية يؤخذ من صورة المستثنى التراجع مع الرقيق في الرق والحرية أمالو كان بين السيد وبين الخريص الملك فلهما أنه يجوز الشهادة فيه بمجرد دليد والتصرف مدة طويلة هكذا ظهر فلهما أجمع وشيدي (قول المتن وشرطه) أي في المقارعة (قول المتن من سكنى وهدم الخ) ودخول وخروج ورض ومقتضى (قوله) وفسخ أي بعد البيع مقتضى (ولا يكتفى بالتصرف مرة) هل يعني من ذلك ما تقدم من اعتراط طول المدة سم (قول المتن وعظام العصر) عطف تفسير عش (قوله) بالعصر سوا الحال هو المناسب هنا مقتضى (قوله) في خلوه عبارة فهو خلوه أمه أو بصيغة الجمع (قوله) وصبره الخ عطف على قرائن الخ عبارة فهو بصبره (قوله) وهذا أي ما يقتضي خطاؤه أو الإطلاع على ما يدل على أصاره من قرائن أسو الخ

(فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك) (قوله) في تحمل الشهادة أي قوله أي الإحاطة في النهاية والمقتضى شرح النسخ (قوله) وأدائها أي تقديمه على كتابة الصك في الذكر لما نسبته لتحمل وقدم المصنف الكتابة على الأدان بيان الحكم لا ما يتطلب بعد التحمل التوثيق به عش (قوله) وعلى المشهود به أي اطلاعاً مجازياً كما يأتي عش (قوله) وهو المراد) قول لا مانع من محضارة الأدان معنى تحمله التزامه ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسي قال قول بل المراد الثاني لأنه لا معنى لتحمل المشهود به إلا بما يزيل تحمل حفظه أو أدائه سم وسيد هرقل في يد أدائه الثالث أن المفروض كفاية ما هو إحاطة المشهود به لا التزام الأدان المسبب عنها كما هو ظاهر ثم رأيت قال الرشيد بعد ذكر مقالة الشهاب حمزة البرلسي ومقالة سم ماله قد يستبعد ما ذكره الشيخ حمزة في النكاح فامل أم (قوله) فيه لا تظهر لقائمة (قوله) أن الشهادة أي المقتضى الثالث (قوله) فيه مجازان الخ أي في الإضاف مجاز بالاستمارة وفي الإضاف إليه مجاز مرسل (قول المتن في النكاح) أي وهو ما عجب فيه الأستاذ شرح المنهج معنى أي كبيع مال العبي أو المجنون أو المحصور عليه بفلس إذا كان الثمن من وجلا ويبيع الوكيل المفروض عليه الأشهاد عش أم بهيوى (قوله) لتوقف انعقاده) أي قوله يظهر في النهاية كذا في المقتضى الأقوال قال الأدري إلى المتن وقوله التحمل إلى المتن وقوله بالرغم إلى المتن (قوله) والي أي بأن يمكن عدم غيرها بصفة الشهادة وظن إياه وألم بظن شيء (قوله) وغيره) أي غير المال (قوله) إلا الحدود) لأنها تنبأ بالشهادات مقتضى أي فليس التحمل فيها فرض كفاية ولم يدكر حكماً هل هو جائز أو مستحب أو الأقرب بالأول طلب السرى أسبابها عش (قوله) التحمل الخ الأولى حذته هنا تقديره فيما يأتي أيضاً (قوله) فيه أي في كل منها مقتضى (قوله) بالرغم عطف على (تحمل)

شرح الرض وهذا أي ما حذر ولا يتأهيه تعيين التسامع فيما مرق باب القبط من أنه لو أنه يستخدم صغيراً لا يفي ذلك الشهادة بالملك حتى يسمع منه من الناس أنه لا تمحوله على ما إذا تطل المدة وقرق لا استوى بانوقوع الاستخدام في الأحرار كثير مع الاحتياط في الحرية أم وتضيته الاكتفاء بطول المدة خلاف ما قاله الشارع (قوله) ولا يكتفى بالتصرف مرة الخ) هل يعني من ذلك ما تقدم من اشتراط طول المدة (فصل في تحمل الشهادة فرض كفاية الخ) (قوله) وهو المراد الخ) أقول لا مانع من صحة إرادة الأدان

لتوقف انعقاده عليه ولو امتنع الكل أنما ولو طلب من اثنين لم يتبين أن كان ثم غيرهما أي بصفة الشهادة قال الأدري وظن إياه الغير واللا تمينا (وكذا الأقوال في التصرف المالي) وبغيره كالأقوال حتى ووجهه غيرها إلا الحدود والتحتمل فيه فرض كفاية (وكاتبه) بالرغم عطف على تحمل (الصك) في الجملة وهو الكتاب فرض كفاية أي هنا (في الأصح)

لا يظهر وجه هذا الطعن من حيث النحو وصرح صنيع المصنف أنه معطوف على الإقرار فيقدر في الكل
 التحمل كما جرى عليه الخطي والمغنى عبارة الثاني وكذا الإقرار والتصرف في المأخوذ غير كلاً ولا هو حتى ورجعة
 كتابة الصك وهو الكتاب التحمل في كل مناهض كفاية اه (قوله الحاجة اليها) أي التحمل والكتابة
 وغير الشارح جعل الحاجة علة لتحمل قطع عبارة شرح المنهج ونحوها في المغنى والنهاية أما فرعية التحمل
 في ذلك فلحاجة إلى إثباته عند تنازع الخ وإما فرعية كتابة الصك فلأنها لا يستغنى عنها في حفظ الحق ولها
 أثر الخ (قوله لأم) أي في أداب القضاء (قوله أنه لا يلزم القاضي أن يكتب الخ) المغنى هو الوجوب المبنى
 فلا ينافي ما احتاج من الوجوب على الكتابة زيادى (قوله تعين) الظاهر التام (قوله لكن باجزة مثل الخ)
 عبارة المغنى وشرح المنهج لا يلزم الشاهد كتابة الصك ورسم الشهادة إلا باجزة فلا أخذا كما له ذلك في عمله
 إذا دعي له اه (قوله والآخر) أي وإن لم تعين (قوله مان الشهادة عليه) يعنى مان وجوب أشهاد القاضي حل
 مائت عده وأحكم به بشرطه لما في أداب القاضي (قوله ويسن) إلى المائت في النهاية الإقوله لا الكذب
 إلى الحل وهو قوله قال الدارى وقوله إلا أن كان متذكراً أو قد دعي (قوله مان يجبل القاضي) أي في الأداء
 أسنى (قوله كاهو) أي الكذب (قوله والبطل الخ) لأن قول يجوز أن يكون قوله هو البطل معطوفاً على
 الكذب سيد حر أقول يا عتة كون التفسير المذكور من الشارح كاهو الظاهر ويصرح به صنيع
 الأسنى حيث ذكروا كلاماً بين أن الهم المذكور وأقره مسقطاً عنه التفسير المذكور (قوله وما ذكره
 أخيراً) أي قوله البطله بنحو الخ (قوله بل هو مكروه) هو فاقته في ولائى في باب القضاء (مطلقاً) أي
 سواء كان القاضي من أهل الدين أو العلم أو من ولائة العدل أم لا (قوله ولا يلزمه) الخ قوله قال الدارى في المغنى
 (قوله مطلقاً) أي من مفهوم الاستئذان أيضاً (قوله قال الدارى) أودعا الزوج أربعة الخ (قوله
 هذا تستثنى هذه من عدم وجوب التحمل في الحدود خمس (قوله وألم يكن هناك من يقبل الخ) ظاهر
 صنيعه أنه حيث يلزمه الذم بالتحمل مطلقاً وفيه نظر عبارة الباب التحمل في عقد النكاح وكذلك كل
 تصرف مالى فرض كفاية أن حضر ذلك ودعي التحمل من معذور أو غيره أو قاض في حكمه انتهت اه
 سم عبارة قلنى نعم على فرعية التحمل من طلب من لزمه إذا كان مستجيباً لشرط العقد فمقتضى لصحة
 ما يتحملونه حضره فأن لم يكن مستجيباً لشرط ولا وجوب قال القاضي فيما أودعي التحمل فلا وجوب
 إلا أن يكون الباهي معذوراً بمرض الخ فلو لمه الإجابة قال البقعي وعمل كونه التحمل فرض كفاية إذا
 كان المتحملون كثيرين فإن لم يوجد إلا المدد الممتنع في الحكم فهو فرض عين كما جزم به الشيخ أبو حامد
 والماوردي وغيرهما هو واضح جار على القواعد في كلام الشافعى ما يقتضيه انتهى اه وعبارة الرشد
 قوله ولم يكن ثم من قبل غير اه وإن لم يكن المشهود عليه معذوراً كاهو قضية السباق وفيه وقفة ثم رأيت
 الأذرى قال ينبغي حله على ما إذا ادعى المشهود عليه قاضى الحضور قال ما إذا أجاه الحضور ولا ضرر
 لو أحدهما فلا معنى لأوامر القهود السمي التحمل اه (قوله بمن قبل) بينهما المفصول (قوله وقدم هذه)
 أي مسألة تحمل الشهادة (قوله فلا تكرار) فيه تامل (قوله وله طلب) الخ قوله نعم في المغنى الإقوله إلا أن

للحاجة إليها التمسيد إثبات
 الحقوق عند التنازع وكتابة
 الصك لما أثر ظاهر في
 التذكرونها حفظ الحقوق
 من الضياع وقيدت بالجملة
 لما سأل أنه لا يلزم القاضي
 أن يكتب الخصم مائت
 عتده أو حكم به ويظهر أن
 المشهود له أو عليه لو طلب
 من الشاهدين كتابة ما
 جرى تعين عليهما لكن
 باجزة مثل كالأدوا الم
 يبق لكون كتابة الصك
 فرض كفاية أثر وقرق
 بينهما وبين القاضي بان
 الشهادة عليه نفى عن كتابته
 ولا كذلك من قال ابن ابى
 التيم وسن الشاهد أن
 يجعل القاضي ويذكر في
 القضاة بالحق لا الكذب
 كاهو الشائع اليوم الأداء
 له بنحو أطل أنه بقا كاه
 وما ذكره آخر اليس في حله
 بل هو مكروه مطلقاً ولا
 يلزمه الذم بالتحمل أن
 كان غير مقبول الشهادة
 مطلقاً وكذا مقبولها إلا أن
 حضر المشهود عليه بنحو
 مرض أو حبس أو كان
 معذوراً دعى قاضى الأمر
 ثبت عنده ليشهده عليه
 قال الدارى أودعا الزوج
 أربعة إلى الشهادة وثنا
 زوجته بخلاف دون أربعة
 وبخلاف دعى غير الزوج
 قال البقعي فحلاً عن جميع
 أولم يكن هناك من يقبل
 غيرهم وقدم هذه في السير

كان إلى وقد دعي **(قوله وحسب الصك)** عبارة المتفق وشرح المنهج ولا يلزم الشاهد كتابة الصك ورس
الشهادة إلا بآخرة فله أخذها كالأخذ في ذلك في تحمله وله بعد كتابته حبه عند الحاجة كالتصاريق في الثوب اه
(قوله واخذ اجره للتحمل الخ) عبارة المتفق (تتمه) ليس الشاهد خبز في تحمل الشهادة من أمام واحد
الرجل واما اخذ من بيت المال فهو كالتقاضى وتقدم تفصيله وان قال ابن المقرئ ليس له الاخذ حفظه قال
غيره له ذلك بلا تفصيل وله بكل حال اخذ اجره من المشهود له على التحمل وكذا في الاسنى الا قوله وقال غيره
له ذلك بلا تفصيل **(قوله واجرة التحمل)** هو اجرة مثل المتفق وليس له طلب الويلاد لفرق في ذلك بين الجليل
والحقير حش **(قوله وان تعين عليه)** أي كافي بغير الميت اسنى **(قوله ان كان عليه كلمة)** ظاهره ولو في
اليك سم عبارة المتفق ان دعي له فان تحمل بمكانه فلا اجر له اه زاد الاسنى وعمله ايضا ان لا تكون الشهادة
عما يجذب كراهة معرفة الخصمين فيها لان باذل الاجرة انما يذللها بتقدير الانتفاع بما عند الحاجة اليها
والا يصير اخذها على شهادة بغير ادائها ما قاله ابن عبد السلام اه **(قوله لا للاداء)** أي لو ان تعين عليه كما
يظهر اجسته لا تفر من عليه فلا يستحق عليه من ضلوا لا كلام بغير الاجرة فله وفاق التحمل بان لا اخذ
للاداء يورث شبهة قوية مع ان منه بغيره لا تفر من به منفعة متقومة بخلاف من التحمل اسنى ونهاية معنى
(قوله متى كراهه) أي الشهود به الذي يدعى لادائه **(قوله أي لتقصير في تحمله الخ)** كان في العبارة تقديم
وتأخيرها فله اجمع سيدهم وايدى سم كلام الشارح بانماض قوله لالتقيده القاضي كذا في الروض اه
ويؤيد ما يعارضه انماض الاسنى عن ابن عبد السلام **(قوله وقد دعي من مسافة المدوى)** لان يؤدى في
البلد أي ليس له اخذ له للاداء الا انما احتاجه أي ما ذكر من اجرة المراكب وفتحة الطريق فله اخذه
روض مع شرحه ونهاية معنى **(قوله ياخذ الخ)** أي لو كان غنيا لا نه في مقابلة هر عش **(قوله اجرة
مركوبه الخ)** وله صرف ما يعطيه المشهود له في غير الفتق والاجر متفق ونهاية روض مع شرحه وكذا من
أعطى شيئا لغير الكسوة بنفسه لفتق ان يصرفه لغير الكسوة متى وروض **(قوله وان مشى)** ثم ان مشى
الشاهد من بلد إلى بلد مع قدرته على الركوب بتخريم المروءة فيظهر امتناعه فيمن هذا شأنه قاله الاسنى
قال الا ردعي لا يتقيد ذلك بالبلدين بل قد ياتي في البلد الواحد فيقيد ذلك خبر المار وخال ان تدعى الحاجة اليه او
يفعله راضيا اسنى ومعنى ونهاية **(قوله وكذا من دون الخ)** شامل لبلد الشاهد كآياتي من الروض **(قوله
ياخذ قدره)** يوقا قالته ونهاية وخلافا للروض وشرحه عبارة الروض ولا يلزم من قوله من كسبه اداء يشغله
عنه الا بآخرة مدته ما قال شارحهاى الا اداء لا يقدر كسبه فيها وان عبر به الاصل قفلا عن الشيخ انى حامد وما
عبر به المصنف عبر المارودى اه **(قوله لم فوق مسافة المدوى)** مفهومة اه اذا دعي الى ما دونه فليس له
طلب الزيادة على اجرة المثل كما مر عن حش **(قوله كان لم تحمل)** الى قول المتفق ولو جوب ادا في النهاية الا
قوله وانما يجب ان ولو على **(قوله كان الخ)** الاولى بان كفى المتفق **(قوله او قام بالبقية مانع)** كوت وجنون

حيث يلزم له الذهاب لتحمل مطلقا وفيه نفل **(قوله واخذ اجره للتحمل)** ظاهره ولو في البلد **(قوله
لا للاداء)** قال في شرح الروض وان لم يمين عليه **(قوله لا لتقيده القاضي)** كذا في الروض **(قوله وقد
دعي له من مسافة المدوى الخ)** قال في الروض وشرحه لان يؤدى في البلد أي ليس له اخذ في اللاداء الا ان
احتاجه أي ما ذكر فله اخذه اه ثم قال في الروض ولا يلزم من قوله من كسبه اداء يشغله عنه إلا بآخرة
مدته قال في شرحه أي لا لاداء لا يقدر كسبه فيها وان عبر به الاصل قفلا عن الشيخ انى حامد وما عبر به
المصنف عبر المارودى اه **(قوله ياخذ اجرة مركوبه الخ)** هلا ذكر وامل ذلك في التحمل **(قوله
ايضا ياخذ اجرة مركوبه الخ)** قال في الروض وشرحه حوله صرف ما يعطيه المشهود له في غير الفتق والاجر
ما ذكر من الفتق والاجر ثم ان كان مشى الشاهد من بلد إلى بلد مع قدرته على الركوب بتخريم المروءة
فيظهر امتناعه فيمن هذا شأنه قاله الاسنى قال الا ردعي بل لا يتقيد ذلك بالبلدين بل قد ياتي في البلد الواحد

اجالا فلا تكرر وله
طلب اجرة للكتبا بوجوب
الصك واخذ اجرة للتحمل
وان تعين عليه ان كان عليه
كلمة مشى ونحوه لا للاداء
لأن كان منذ كراهه
وجه لا يريد ان لتقصير في
تحمله لا لتقيده القاضي
مثليا يظهر وقد دعي له
من مسافة المدوى فما
فوق ياخذ اجرة مركوبه
وان مشى وفتحة طريقه
وكذا من دونها وله كسب
عطل عنه ياخذ قدره لعدم
لأن يقول لا اذهب معك
الى فوق مسافة المدوى
لا يكذبان كثر (وإذا لم
يمكن في التقضية اثنتان
كان لم تحمل غيرهما وقام
بالبقية مانع

(وهي الآداب) لقوله تعالى ولا ياب القلوب إذا مدحوا أي للاداء قليل في التحمل وقوله ومن يكتبها فاعلم قلبه ويحبب الاداء حيث وجب القبول ولم يأت في الترخيص حاموا كل ونحوهما فلو ادعى احدهما انتع (الاخر) بلا عذر (وقال) للبدعي (احلف منه ص) وان ادعى القاضي الحكم صاهدا يعين لأن من مقاعد (٢٧٠) الاشهاد التورع عن التعيين وكذا الواسع شاهد انموذيقا لا احلف على الرد

(وان كان) في الواقعة (شهود) قالاد. فرض (كفاية) عليهم لحصول (الفرض) بعضهم فان شهد منهم اثنان والاثموا اكلم دعاهم مجتمعين او متفرقين والمتنع أولا اكترم انما لانه متبرع كان الحبيب أولا اكترم اجر ذلك (فقر طلب) الاداء (من اثنين) باعيانها (لومها) وكذا لو طلب من واحد منهم ليحلف منه (في الاصح) فلا يقضى الي التواكل وقارق التحمل بانه حل اما فتر هذا ادائها وانما يجب القضاء على من عين له وهناك غيره لانه اضطر من الاداء ولو علم اياه الباقين لومها قطعا (وان لم يكن) في القضية (الواحد لومه) الاداء اذ ادعى له (ان كان فيما ثبت بشاهد يعين) والقاضي المطلب اليه يرى الحكم بما ادلا صدر له (والا) يمكن في ذلك (لا) يلزمه اذ لا قاعدة لادائه (وقيل لا يلزم الاداء الامن) تحصل قصد الاتفاق لانه لم يلزمه رد بانها امانة حصلت عنده كوثب بطرته (الرجوع) لداره والوجه ان النساء فيما يقين فيه

ولحق وشيئا باي معنى (قول المتن لومها الاداء) أي ادعى له معنى (قوله والتحمل) الوأوبى (قوله) ويجب (في قوله نعم للحرف في المعنى) (قوله نعم لا تاخير الخ) في عذمه ان اذار الضعفة اعدا وحنا بنا في وحى وسع اعدا للجمعة عش (قوله ولا كل الخ) عطف على حالم عبارة المعنى واذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة او حام او على طعام او نحو ذلك فله التأخير لانه ان فرغ ما (قول المتن وانتع الاخر) سواء كان بعد اداء صاحبه ام قبله معنى (قوله نعم ودعاه) أي نحو ودعاه يصدق فيه باليمين (قوله) فان شهد منهم اثنان أي سقط المخرج عن الباقي معنى (قول المتن من اثنين) أي منهم معنى (قول المتن لومها) وظاهره وان قلنا اجابة غيرهما وحيت يتضح مفارقة هذا لما سبق في التحمل سم وياتي عن النهاية ما يورقه (قوله ولو خالف الخ) عبارة النهاية وحل الخلاف فاذا علم المدعون في الشهود من يرغب في الاداء اولهم من حالم شيئا اما اذا علم اياهم الخو بواقعه ما مر من سم ويتألفه قول المعنى عقب مثل عبارة الفارح مانصه وقضية كلام الروضة فياذا اعلنت رغبة غيرهما انه لا خلاف في جواز الامتناع به عليه الور كشي اه (قوله لومها قطعا) فعمل انه يلزمها عند علم اياه الباقين وعند عدمه (قوله يرى الحكم بها) قال في شرح البهجة والا فلا على الاصح وقضية لتليل الاصح الا في الفسق المختلف فيه انه لا يمنع الوجوب وان ادعى القاضي رد الشهادة بهاته قد يتبرأ جهاده تصحيح الوجه القائل بلزم الاداء مطلقا سم (قول المتن لا لا) مع ما افاده قوله الا في قيل واختلف فيه يصحج الى الفرق سم (قوله والا) يمكن في ذلك أي او كان القاضي لا يرى ذلك معنى (قول المتن وقيل لا يلزم الخ) ولما كان مقابل الاصح السابق مفصلا بينه بذلك (تنبيه) على الخلاف كما قاله الا درسي فيما لا يقبل فيه شهادة الحسبة كالخقوق المالية دون ما فيه خطر كالمبيع من مطلق امراته ثم استفرشها او حفا عن قصاص ثم طلبة ليلزمه الاداء جرموا ان لم يتحمله قصد امضى (قوله نعم المخدرة لا تكلف الخ) وغيرها من النساء تحضرو وتزوي ويحب ان ياذن لها الزوج لتزوي الواجب عليها روض مع شرعه (قوله ولو ادعى الخ) لو ورد قاض شهادته لجرحه ثم ادعى الي قاض اخر لا يلو له ما اداه وروض معنى (قوله لا لشهادته) أي لشهادته يصفين معنى ونهاية (قوله والتحد الوقت) فلو تريا قدم الاول عش (قوله فان كان الخ) عبارة المعنى فان تساويا يتخير في اجابة من شاء من الداعيين وان اختلفا قدم ما عطف قوله فان لم يتصرف فتر يتخير فانه ابن عبد السلام قال الزكشي ويحمل الاقرا عروها الاوجه (قوله والا تخير) أي وان تساويا تخير في اجابة من شاء من الداعيين (قوله قائل) الي المتن في المعنى الا قوله لكن استثنى الى وخرج الى قوله وثالثها في النهاية الا قوله ظاهر كلامهم الى استثنى وما انبه عليه (قوله ومريانها) أي انها التي يمكن المبكر اليها من الرجوع الى اهل في يومه معنى (قوله مع امكان الشهادة على الشهادة) أي مع امكان الالابات

فيعد ذلك خرم فالضرورة الان تدعو الحاجة اليه ويغفره تواضعا اه (قوله لومها) ظاهره وان ظن اجابة غيرهما وحيت يتضح مفارقة هذا لما سبق في التحمل (قوله ولو طوا اياه الباقين لومها قطعا) فعمل انه يلزمها عند علم اياه الباقين وعند عدمه (قوله يرى الحكم بها) قال في شرح البهجة والا فلا على الاصح وقضية لتليل الا في باع قد يتبرأ الاجتهاد تصحيح الوجه القائل بلزم الاداء مطلقا اه وشار بالتعليق الا في المذكور لتليل الاصح في الفسق المختلف فيه اه لا يمنع الوجوب وان رأى القاضي رد الشهادة بهاته قد يتبرأ جهاده ويرى قبولها (قوله والا فلا) مع افادة قوله الا في قيل واختلف فيه يصحج الى

كالرجال فياذا ذكر وان كان معني في القضية رجل نعم المخدرة لا تكلف خروجه فليس لامن يشهد عليها على الوجه ايضا ولو ادعى لشاهد بنوا اعدا الوقت فان كان احدهما اخوف فواته فادع له والتخير (ولو وجب الاداء) ولو عين شرط احدهما (ان يدعى مسافة المدوى) قائل ومريانها الحاجة الى الالابات مع كفره بالشهادة على الشهادة اذ لا تقبل حيث قد ادعى له فترتاهم يجب الضرر اماكن الشهادة على الشهادة فظاهر كلامهم اه في البلدي لومه المخدور مطلقا وعبارة الشيعين كالصرحة فيه لكن استثنى منه الماورد

ما إذا لم يتدلى شيء ولا مر كوب لها أو احتضر لم يركب أو هو عن يستكر الزكوب في حق فلا يلزمه إلا إذا ما خرج يدهي ما إذا لم يطلب فلا يلزمه الأداء إلا في شاة حسية فلازمه فوراً إزالة العتكر (وقيل) إن يدهي من (دون مساة العتصر) لا يفي حكم الحاضر إمام من مساة العتصر فلا يجب جرمه لكن بحث الأخرى هو وجوبه إذا عاد حالها كره في حق فخلها الإمام إلا اعظم (٢٧١) يستدل بقيل عمر رضي الله عنهما استدلالاً

بالشهاده فاعرف قوله واحضره كمر كوياب الخ يتأمل المراد ايه سيد عمر اقول المراد انه ان تيسر له الم كروب ولو بان يحضر ما هو الماحقه لكن كان يستغفر الناس اى كوياب حقه لعدم اعتياده الر كوياب فحق مثله هو ظاهر لآثر تدقيقه والحق الردف ان عمل سنده قد كسدم اعتياد الشاى الى الم اوصريح بسلام الشارح كالتبائية الاول قوله لا تترى دون مسافة القصص وهذا مذهب الامام الاول باين المسائل منى قوله لا يكره بحت الاذرى الخ عقب المفتى هذا البحث بانصه قال شيخنا راقه ظاهر فى الامام الاظم دون غيره اه والله اعلم اخذ ذلك من قصة عمر رضى الله تعالى عنو لا دليل فيه لا ذليل فيه ان عمر اجرهم على الجسور والمطعم على اصحاب اه قوله مستدلا بفعل عمر رضى الله تعالى عنه وقد استحضر الشهود من الكوفة الى المدائن وروى من الشام ايضا اسنو مفتى قوله انما يخفى على الامام الخ خلافا للمتنى كما رآنا قوله والفرق بينهما اى الامام والمعا كظاهر اى هو شدة الاختلاف بخلافه الامام دون غيره عش قول المتن ذوق الخ أى كشارب اخر مفتى قوله وان غنى نفسه قال الاذرى وفى تحريم الادامع الفسق الخ نظر لا يمتنع اذ حق واحاة على نفس الامرو لا يمتنع على القاضي اذا لم يقصر بل يتجسس وجوب الاداء اذا كان فيه اتقاد نفس او عضو او ينفع قالو به صرح الماورى اسنو مفتى قوله لكن من عز من عبد السلام الخ بل مر استيحا وجوبه بالاعتقاد المذكور وعيدى قوله او اكل الباب اى فى شره لا لتقبل لاصل ولا فرع قوله جوازده اى جواز ادائه الفاسق قوله وهو متعنه ان تصغر خلاص الحق اى وان لم يكن نفسا ولا بضعا لا يصحوا ان يقبل الاذرى ظهور الجواز بهذه الثلاثة ثم انقضى خلاص الحق فيه لم تجزئه الشهادة ولو قيل يجوز ازالا ليجزى دافعا على ان يخلص الحق لكان متجارعا مع ذلك لو تبين لنا كماله بعد الحكمين بطلان كلام الاذرى فيجوز الجواز اذا لم ينحصر خلاص الحق فيه بل الوجوب اذا انحصراه ع شره ولو ان قيد الاذرى ظهور الجواز بهذه الثلاثة فيه ان الاذرى اعاقبها بالوجوب كما رآنا قوله الاذرى الخ اقره الاسنو والمفتى كما رآنا ايضا قوله ثم اى بضمهم صرح بحرية التبائية والحق به والله رحمة الله تعالى اه قوله لان فقيهه خلافا عبارة الاسنو وقرى اى الماورى بينه وبين الفسق الظاهر بان رد الشهادة به يختلف فيهم بالظاهر متفق عليه اه قوله الاداء عليه الى المتق الحق الامانة عليه قوله بما يقتضيه الشاهد فخر تاجح قضيت ان الكلام بين اذنا المتقدم الشاهد فخر قدى لنحو تقليد وهو متناق لقوله عقبه والاصح ان يتركز مو ان اعتقدوه انه فسق فظننا هذا التاميل فشدق قوله لان الحكم قد يقبله الخ عبارة الاسنو والمفتى لان الحكم قد يتغير بجهاد وقضية التاميل عدم الزورم اذا كان القاضي مقبلا لمن يفسق بذلك هو ظاهر وقد منع بانه يجوز ان يفسد فقيه مقبلا عجب بان اعتبار مثل هذا الجواز بيهام اه قوله لا اذ كان الفاسق الخ اى وكان القاضي الطالب اليه يرى الحكمهما اخذا عامر قوله وثانيا اى شروط وجوب الاداء قوله يجوز للشاهد الى قولهم من ثم لم يجوز التبائية الا قوله وادنا جاز الى فلان يجوز قوله الشاهد ان يشهد بما يستقدمه الخ كان يشهد بزوج صفة يروى غير مجرد من رماو الشاهد لا رى ذلك من قبله تبائة قوله كفسفة الجوار عبارة المتن والنبائة وهل يجوز

مقابلته، على الأصح أنه يجوز للشاهد أن يشهد بما يتفاديه الحاكم دونه كشفة الجوار لأن العبرة ببقيدة الحاكم لا غير، ولذا جاز للقاضي طلبها والاخذ بها عند الحنفى لما مر من نفوذ الحكم بها وبينها ما ظاهروا وأما فلان يجوز للشاهد تحمل ذلك وأداءه بالاولى فإن قلنا إنما يظهر ذلك ان عملاً أتماً لا تصداً اذ كيف يتصد لتحمل ما يتفاديه فليس تقدر اعادة البرهنة باعتبار افتقاده من ثم لم يجز

في الأثر على متاعى غير اعتقاد فجاره صدور الانحسار التبييض ما حشفت شبهة كافر الويله فم لا يجوز له ان يفتد بصحة أو استحقاق ما يفتد سامو لان يسبب (٢٧٢) فو قو صا الان قلة القاتل بذلك ورا بها (ان لا يكون مغلوبا برض ونحوه) من كل صدر

يرخص في ترك الجامعة مائة
ويجوزهم تمام الاثني عشر امرأة
عندرة دون غيرها كأم
ومرفى كوننى الولد على
القوم ما له تعلق بما هنا
(فان كان مغفورا بذلك
اشهد على شهادته) قال
الزركشى ظاهره لزوم
الاشهاد لكن قال الماوردى
مذهب القاضى ان الواجب
الا دلا لا الاشهاد على شهادته
ثم احتار تفصيلا وقال
شيخه الصيمرى لا بأس
بالاشهاد وفى المردد لا
يجب الا ان يخاف ضياع
الحق المشهود به لا مخلصا
وقوله لظاهره لزوم الاشهاد
عليه يجب عقول الحق
او ثبت الذى يتجه من
الخلاف الذى ذكره مافى
المردد لكن انزل به ما
يخاف موته منه فظهر ما
مرفى الا بقاء بالدعية (او
باعت القاضى من يسميها)
دلها للشقة عنه والهم
اقتصاره على هذه الثلاثة
لانها لا يشترط زيادة عليها
فيلزمه الاداء عند نحر امير
وقاضى فاس لم تصح توليته
ان توقف خلاص الحق عليه
وباقى اول الدعاوى لا يحتاج
الى الدوى لان هذا
خلاص الحق على الاداء
بغيره من غير الاطلاق

عند فلان شهادة وهو متع من أداها من غير علم بحجبه لا حترافه بفسقه بخلاف ما إذا لم يقل من غير علم لاحتماله يمين على المؤدى له شاهد فلا يكتفى برأده كامل لا نه بالحق والقصور وهو أوائل الباب حكم آيات الشاهد بمرأوف ماسمعه ولو عرف الشاهد السبب كالقرار قبل أن يشهد بالاستحقاق والملك وجهان قال ابن الرقعة قال ابن أبي الدم أشير هـ لا هو ظاهر نص الأمر المختصر وإن كان قضيما أو اقطلا لم يقبلن مالم يسبب سببا ولا نوبت فيه نقل ماسمعه أو آدم ينظر الحكم فيه لم يرب عليه حكمه لا تريب الأحكام على أسبائها قال ابن الصباغ كغيره بعد اطلاعه على النص تسمع وهو مقتضى كلام الشيخين ولك أن تجمع عمل الأول على من لا يوثق يعلمه الثاني على من يوثق يعلمه لكن قولهم يندب للقاضي أن يسأل الشاهد عن جهة الحق إذا لم يثق بكال عقده شدة حفظه يقتضى بل يصرح به بول شهادة غير المؤثوق به مع إطلاق الاستحقاق فيثبت به كلام ابن الصباغ وغيره وبما يصرح به أيضا قول القاضي في فتاوى له شهد ، بيته بأن هذا غير كسفه لعدم تقبل لأشهادته في الطريق أن يشهدوا بانها حرام عليه أن وقع العقد باعتقال اطلاعه بقوله (٢٧٣) حرام عليه من غير ذكر السبب لكن يمين حله على تعيين متعينين

من المشهور عليه أو غيره صهي وردت شهادة إلى أن تصح أو يمتنع أو يروى مع شرحه (قوله) وهو متع من أداها (الخ) أي أحضره ليشهد أسى ومعنى (قوله) بحجبه أي القاضي لطالب الشاهد واحتضاره شؤنا (قوله) لا حترافه أي المدعى بفسقه أي الشاهد بالاعتناق بلا علم (قوله) لاحتماله أي أن يكون امتناعه لعدم شرعي كخوفه من ظالم أسى ومعنى (قوله) هو أوائل الباب حكم آيات الشاهد (الخ) أي وهو القبول فيما هو صريح مقتضى برأده ش عبارة الشارح هناك أنه يجوز التصدير عن المسموع برأده المساوي لمن وكل وجه لا غير (قوله) وقال ابن الصباغ (الخ) عبارة النهاية وثانها نعم وبه صرح ابن الصباغ وغيره وهو مقتضى كلاهما وهو الوجه (قوله) تسمع (قوله) هو الأوجه شرعاً سم (قوله) وهو مقتضى كلام الشيخين (قوله) ما يريده (قوله) وما يصرح به (الخ) أي يقول الإطلاق (قوله) ولا جرم (الخ) صنف على تيمم (قوله) ويؤيده أي الخلل المذكور (قوله) (الخ) أي في الشهادة على الشهادة (قوله) ولو شهد (الخ) إلى قوله قاله الماوردي في النهاية (قوله) قاله الماوردي (الخ) تبرأ منه لما ياتى من الاستدلال والرجوع من النهاية ما قاله الماوردي لا جرم كآتيه عليه (قوله) واعتمد ما بين أبي الدم (الخ) وقد دعت البلوى بخلافه لعل كثر الحكم بها (قوله) لكن أعتز به (الخ) أي ما قاله الماوردي وغيره (قوله) من بعده (قوله) بعد الحساب (قوله) قال جميع (قوله) ولو قالوا شهدوا في النهاية (قوله) ولا يكتفى (قوله) أشهد بيمينه الحكم (قوله) ولا يضمنونه (قوله) ولا يكتفى أشهد بيمينه خطأ (قوله) لكن في رواية البغرى (الخ) ضيف حش (قوله) أنه يكتفى ما تضمنه خطأ عبارة في النهاية لا اكتشاف ذلك فيما قبل الأخيرة إذا عرف الخ ويقاس به الأخيرة بل قال جميع أن عمل الخ قال حش وهو قوله ولا يكتفى قول القاضي التمه (قوله) ولا نعلم من الخ) أي لا يكتفى نعم جرم بل قال الخ (قوله) بعد قرأته أي ما في الكتاب والظاهر ولو كان السائل غير القارئ (قوله) وكذا المقر (قوله) فلا يكتفى قوله نعم من قال له أسمع الخ (قوله) نعم أن قال (قوله) المقر (قوله) نفسه (متعلق بالاستناد واللام بمعنى إلى قوله لمصرحاً أي إسناداً صريحاً (قوله) (قوله) إلى التنييف في النهاية (قوله) يجوز الشهادة (الخ) أي يجوز اتصالها (قوله) إذا قصد أي بتصلها (قوله) أي في تلك المسائل (قوله) أن (قوله) وقال ابن الصباغ كغيره بعد اطلاع على النص تسمع (قوله) وهو الوجه ش مر (قوله) واعتمد ابن أبي الدم وابن الرقعة وقد دعت البلوى بخلافه بجمل أكثر الحكم ش مر

(٣٥) - شرواني وابن قاسم - عاشر

أجمالواهم ولو من عالم ويوافقه قول ابن عبد السلام وأعمده الأذرى وغيره ولا يكتفى قول القاضي أشهدوا على بما وضعت به خطي لك في فتاوى الغوى ما يقتضى أنه يكتفى بما تضمنه خطي إذا عرف الشاهد والقاضي ما تضمنه الكتاب ويقاس به ما وضعت به من قال فيروا أحداً من كغيرين على الاكتفاء بذلك في الكل ولا نعلم قال له أشهد عليك بما نسب إليك في هذا فكأنه لا أن يقل ذلك ، بعد قرأته عليه وهو يسمعه وكذا المقر نعم أن قال أعلم ما في غير يكتفى ولو قال أشهدوا أو أكتبوا أن أه على كذا لم يشهدوا (قوله) ليس أقراراً كما مر بما في أوائل الأقرار وأما هو جرم دأمر بخلاف فتوى العلى إلى بمت أو لويت متعلاً على ما ذكره بعضهم ويرجى بأن فيه أساءة (قوله) الشاهد المحجب لنفسه صريحاً فخص الاستدلال عليه بخلاف الأول لا يجوز من يسمع نحو أقرار رابع إن يشهد بما علم خلافاً لرواية ابن عبد السلام يجوز الشهادة على المكس أي من غير أخذ شيء من ذلك أو فصد ضبط المقر في دلالة ما بالإن وقع عدل (قوله) يستثنى أي بناء على أمر ما عمن ابن الصباغ وغيره ، أي يندب الشخص في الشهادة بما كاله عرى ، به أن لا يبره به من يندبها لا بد أن

هـ يصرح نكته باقل من جهة المقر لمونها الشهادة باكر اه او سرقة او نظر وقف او بائنه وارث فلان او برادة مدين بمادعي به عليه او يجرح
 او رشد او رضاع او نكاح او قتل او طلاق او بلوغ بمن خلافا لمعلق البلوغ او بوقف فلا بد من بيان مصرفه بخلاف الوصية يظهر ان محل
 ذلك في الوقت في غير شاهد الحسبة لان القصد منها دفع هذا المالك ليحفظها القاضي حتى يظهر لها مستحق او بان المدعي اشترى ما يدعيه خصمه من
 اجنبي فلا بد من التصريح بانه كان ملكها او ما قيمه مقامها واستحقاق الشفعة او ما يتخذ من ائلافه فيين سبب زواله او باقتضاء العدة
 وشهادة البينة بان اياه مات المدعي (٢٧٤) به في دعيه وهو ما كن فيه كالشهادة بالملك لتضمنها بخلاف مجرد مات فيه او كافي فيسقط

مات او مات وهو لا يسه
 لاسها لتشهد ملكه ولا بد
 ويكن قول شاهد النكاح
 اشهد اني حضرت العقد
 او حضرته واشهده ولو
 قال لا شهادة لثاني كذا ثم
 شهد اني من يمتثل وقوع
 التحمل فيلم يقر او لا اثر
 ولو قال لا شهادة لي على
 فلان ثم قال كنت نسيت
 قبل على الاوجه ان اشترت
 ديباته كاسر
 (فصل في الشهادة على
 الشهادة) قبل الشهادة على
 الشهادة في غير عقوبة
 شه تامل من حقوق الآدمي
 وحقوق الله تعالى كركاة
 وحدها كفلان على نحو
 زناه و هلال نحو رمضان
 للحاجة إلى ذلك بخلاف
 عقوبة شه تعالى كعد زنا
 وشرب وسرقة وكذا
 احسان من ثبت زناه او
 ما يتوقف عليه الاحسان
 لكن بحث البقني قبلها
 فيه ان ثبت زناه باقراره
 لا مكان رجوعه ويرد بانهم
 لو نظرو لذلك لاجازوها
 في الزنا المقرب له لا مكان
 الرجوع عنه وليس كذلك

بصرح اي المدعي وقدره ذلك العين (قوله بخلافها) اي الشهادة (قوله او بوقف الخ) عطف على بصرح
 (قوله ان محل ذلك) اي وجوب بيان المصرف (قوله فيحفظها) اي العين الموقوفة (قوله بانه كان) اي الاجنبي
 (قوله فيين) اي وجوب (قوله بان اياه) اي المدعي (قوله ولا بد) فيه توقف لاسيا بالنسبة إلى الاخرية (قوله
 ويكن) إلى قوله كاسر في النهاية (قوله لم يقر) اي قولها او لا لاتهادي لناعش (قوله كاسر) اي غير مرة
 (فصل في الشهادة على الشهادة) (قوله في الشهادة على الشهادة) اي وما يتعلق بها كقبول التزكية من الفرع
 عن (قوله تعالى) إلى الفصل في النهاية لا قوله وحدها كفلان على نحو زناه وقوله هل يتعين إلى المتن
 وقوله ورد إلى المتن وقوله ويتجه إلى وليس ما ذكر (قوله من حقوق الآدمي) كالاقرار والعقود
 والنسوخ والرضاع والولادة وعبوب النساء متى وروى مع شرحه (قوله كركاة) اي بوقف المساجد
 والجهات العامة اسوي معنى (قوله وحدها كفلان) عبارة الخ وروض مع شرحه حتى قبل ان يفتد حلاله
 حتى ادعى فانه اسقاط لحد اه سم (قوله و هلال نحو رمضان) اي الصوم وذو الحجة للحج معنى (قوله
 للحاجة الخ) ولعموم قوله تعالى واشهده اذوى عدل منكم (فرع) يجوز اشداد الفرع على شهادته كما
 يفهم من اطلاق المتن ومصرح به الصيرمي وغيره اسوي معنى (قوله بخلاف عقوبة) إلى قوله لكن بحث
 البقني في المتن (قوله بخلاف عقوبة شه تعالى) كان ينبغي تأخير عن قول المصنف الآتي وفي عقوبة لا دعي
 على المذهب شديدي (قوله بخلاف عقوبة) اي موجب عقوبة اه عن (قوله او ما يتوقف عليه الاحسان)
 اي كالبلوغ معنى وكالنكاح الصحيح عن (قوله لذلك) اي لا مكان الرجوع (قوله وذلك) اي عدم
 قبلها في عقوبة شه تعالى (قوله كقود) إلى قوله هل يتعين في المتن الا قوله نحو ذلك وقوله بما يريد ان
 يتحمله عنه وقوله اي يجوز إلى ذلك لا يؤدى (قوله اما يحصل الخ) غير وتحملها عن (قوله وضبطها) عطف
 تفسير (قوله فاعتبر بها اذن المنيوب عنه) ولهذا قال بعد التحمل لا تدعى امتنع عليه الاداء روض مع
 شرحه (قوله عما ياتي) اي من ان يسمعه يشهد عنه نحو حاكم او بين السبب (قوله جاز له) اي السامع (قوله
 وان لم يسترع الخ) الو او حالية (قوله ونحوه) كاعليك واخبرك وروض معنى واعرف واعلم واخبر عن
 قول المتن بكذا اي بان فلان على فلان كذا معنى (قوله بما يريد الخ) ليس بقيد (قوله او يحكم) سواء
 جوزنا الحكم ام لا اسوي معنى وكذا الزكاه حاكم او يحكم فشهدا عنه ولم يحكم جاز له ان يشهد على
 شهادته لانه اذا جاز لغيره ان يشهد عليها بذلك فهو اذن معنى (قوله قال البقني) ان نحو امير الخ عبارة
 المتن ويبقى كقول ان شبهة الا كتمان باءه الشهادة عند امير او زور ربنا على صحيح المصنف وجوب
 ادائها عنده على ما مر لان الشاهد لا يتقدم على ذلك عند الزور او الامير الا هو جازم بنبوت المشهد به قال

(فصل قبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة الخ) (قوله وحدها كفلان) كفلان على نحو زناه عبارة
 الروض وشرحه حتى قبل ان يفتد حلاله حتى ادعى فانه اسقاط للحد عنه اه (قوله نعم لم يسترع) اي غيره
 الخ يجوز ان يجعل هذا طر يقار ايماء يجوز ان يكون من افراد الاسترعا بما يجعل الاسترعا عبارة عن
 الاذن له او لغيره وقوله لجاز له الشهادة على شهادة اي كاهو ظاهر بشرط بيان جهة التحمل كاشهد ان فلانا

فكذا الاحسان وذلك لان مينا على البرء ما يمكن (وفي عقوبة لا دعي) كقود وحدها (على المذهب) لبناء حقه البقني
 على المضائق (و تحملها) الذي يعتد به اما يحصل واحد ثلاثة امور اما بان يسترع) الاصل اي يلتبس منه راية شهادته وضبطها حتى
 يؤدب عنه لانها بية فاعتبر بها اذن المنيوب عنه او ما قيمه مقامه عما ياتي نعم لم يسترع غيره جاز له الشهادة على شهادته وان لم يسترع
 هو بخصوصه (فيقول اننا شاهد بكذا) فلا يكتفى انا عالم ونحوه (واشهدك) واشهدك (واشهد على شهادتي) او اذا استشهدت على
 شهادتي فقد اذنت لئان تشهد نحو ذلك (او) بان (سعه يشهد) بما بره ان يتحمله عنه (عند قاض) او يحكم قال البقني او نحو ادب

أي يجوز الشهادة عند ما لم يقل إلا يؤدي عند الإبداء التحقق فاعناه ذلك عن إذن الأصل فيه (أو) بأن بين السبب كان (يقول) ولو عند غيرهما (أ) أشهد أن فلان على فلان لقام من مبيع وغيره) لأن إسناده لا يوجب منع أحال إلا ما هل لم يحتج لادنه أيضا وهل يتعين هنا أن يسمع منه لفظ أشهد أو كفى مراده كل عتبار وقياس ما سبق التبين وعليه يدل المتن وإن ادعى الفرق بأن المدار على ليس إلا على تعيين السبب لا غير (وفي هذا) الأخير (وجه) أنه لا بد من أدلة لا تعد بقرع (٢٧٥) في البار أو لودعي لإدلاء لأحجم تعيين ترجيح

في دولت القران القطعية من حال الشاهد على أساسه وعدم تحريره للبار عزولا يكفى سماع قوله لفلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عندى شهادة بكذا) وإن قال شهادة بجملة لا آثمى فيها لاحتمال هذه الالفاظ الوعد والتعجز كثير (وليكن الفرع عند الإدانة التحمل كاشهد أن فلانا يشهد بكذا وأشهدنى أو سمعت يشهد به عند قاض أو بين سبيه ليحقق الماضي صحة شهادته إذا أكثر الشهود لا يحسنها هنا (فإن لم يبين) جهة التحمل (وروى القاضي يعلى) بموافقة له في هذه المسئلة فيما يظهر (فلا بأس) إذا أخذوا منهم بمن له استصفاه (ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة) مانع قام بملطفا أو بالنسبة لتلك الواقعة لعدم الثقة بقوله ولأن يعلى الأصل يستلزم بطلان الفرع (ولا يصح التحمل) الحثى مادام إشكاله لا يحصل (النسوة) ولو على مثلهن في نحو ولادة لأن الشهادة على الشهادة

الباقى وكذلك إذا شهد عند الكبير الذى دخل في القضية بغير تحكيم ويجوز تحمل الشهادة على المقر وإن لم يترعرع على الحاكم إذا قال عن حكمه حكمت بكذا وإن لم يترعرع على الحاكم به البغوى إقراره بالحكم (أ) قوله أي يجوز الشهادة (الخ) أي بان قربة خلاص الحق على الإدانة عند عرض (قوله) بأن بين السبب أي سبب الشهادة شرح المنهج وأحسن منه عبارة فشرح الروض أي سبب الوجوب (أ) قوله (السبب) أي البيع (قوله) هنا أي في الثالث وقوله قياس ما سبق أي من الأول والثاني (قول المتن) وفي هذا وجه ينص بأن ما قبل الأخير هو الشهادة عند قاض لا خلاف فيه وليس مراد بل فيوجه بعدم الكفاية أيضا معنى (قوله) لأحجم) بتقديم الحما على الجيم وبالعكس أي امتنع من الشهادة عرض أي ادعى أو عود لا شهادة حتى (قول المتن) أو عندى شهادة (الخ) أي ونحو ذلك من صور الشهادة في معرض الأخبار معنى (قوله) لا احتمال هذه الالفاظ (الخ) أي لا احتمال أن يرد أن عليه ذلك من جهة وعدو عدله أو يمشي بكلمة على أن إن مكارم الاخلاق تقتضى الرقابة معنى (قوله) كثيرا لا حاجة إليه (قوله) كاشهد) أي قوله أي باعتبار الحق في المعنى لا لإقراره وموافقة إلى المتن وما أبطله (قوله) وأشهدنى) أي على شهادة معنى (قوله) عند قاض) أي أو يحكم أسنى معنى أي أو أمير أو وزير (قوله) لا يحسنها) أي جهة التحمل معنى (قول المتن) فإن لم يبين) كقولته أشهد على شهادة فلان بكذا معنى وقوله وروى القاضي أي أو الحكم أسنى وقوله يعلى أي بمعرفة شرائط التحمل معنى (قوله) وموافقة له) أي مع موافقة (الخ) (قوله) فلا بأس) أي جاز أن يكفى بقره أشهد على شهادة فلان بكذا أسنى (قوله) يسأل) أي للقاضي أو الحكم أسنى (قوله) استصفاه) أي أن يسأله بأى سبب ثبت هذا المال وهل أخبرك به الأصل أم لا معنى وأسنى (قول المتن) ولا يصح التحمل (الخ) شروع في صفة شاهد الأصل وما يعل عليه معنى (قوله) مانع (الخ) متعلق بقول المصنف مردود الخ رشيدى (قوله) مطلقا) أي كعدم روى أو بالنسبة لتلك الواقعة كالوشهد فدت شهادة ثم أعادها فلا يصح تحملها وإن كان كاملا في غيرها معنى (قوله) مادام إشكاله) فإن بانث ذكورت صح تحمله معنى عبارة عرض لملل لادنه إذا تحمل في حال إشكاله وادى وهو كذلك لا يقبل بخلاف من تحمل مشكلا ثم ادعى بعدا فخصاه فانه يقبل قياسا على الفاسق والمبد إذا احتملنا فمضين ثم ادعى بعد كالمها كما يأتي (أ) (قوله) ومن ثم لم يصح (الخ) ولو شهد على أصل واحد فرعان قلنى الحق الحلف مهما قاله الماوردى معنى (قول المتن) أو عداوة) أو نحو ذلك معنى (قوله) كان قال نسيب (الخ) لعله تنظير رشيدى (قوله) قبل الحكم (الخ) متعلق بصدق قول المتن (منعت) أي هذه القواعد وما أشبهها معنى ويصح أن يكون القمل هنا في عام بناء المعمول كإظهار صريح الشارع (قوله) من غير الأخيرة) وهي قوله أو تكذب الأصل له يشهد بكذا أو سمعت يشهد بكذا على شهادة قبلت (قوله) لأن الشهادة على الشهادة) فيه شيء لعل الوجه لأن الشهادة لا يطلع عليه (قوله) أو عداوة) أو أن حدثت العداوة صافيا الحكم مانع منه وقد ذكر في الباب فيما سبق كلاما يعلق بالشاهد الأصل في نفسه ثم مال يؤخذ منه أن حدثت العداوة قبل الحكم لا يؤخذ وهذا الخلف مانع من أن لا يقع فيه بانه لا فال الأصل هو الحضر قبل الحكم أجمع إلى الشهادة اشتراط كون من أهل الشهادة إلى حكم خلافه مناشكاه لا يثبت حين شهادة لم يصدق أن يحتاج إلى إعادتها حتى يشترط ذلك وفيه نظر فليأمل ثم رابت الصارح في الفصل الآتى جرم خلاف ما في الباب

ما يطلع عليه الرجال غالبا وشهادة الفرع لا تأميت شهادة الأصل لا ما شهد به الأصل ومن ثم لم يصح تحمل فرع واحد عن أصل واحد فيما ثبت بشاهد يمين وإن أراد المدعى أن يحلف مع الفرع (فإن مات الأصل أو غاب أو مرض لم يمنع شهادة الفرع) لأن ذلك غير نصص له هو أو نحوه السبب في قول شهادة الفرع كاسيذكر هو أنما قدمه هنا مطلق لقوله (وإن حدث) بالأصل (ردة أو فسق أو عداوة) بينه وبين لشهودة علماء تكذب الأصل له كان قال أنه لا احتمال أو لا على هذا الحكم لو بسداد التهمة (منع) (شهادة) فانه لا كلام غير الأخير

اللايهيم دفعة فيورث ريقه فيا حى الى التحمل وتوزالت هذه الامور واشترط جعل جديد اما بعد ايام فلا يؤثر الا اذا كان قبل استيفاء
 حقبة اخذنا بما ياتي في الرجوع قاله البقعي (٢٧٦) (وجنونه كونه على الصحيح) فلا يؤثر لانه لا يقع ريبه في الماضي ومثله حى

وغرس وكذا اغماء ان
 غاب والا انتظر زواله
 لقربه اى باعتبار ما من
 شأنه لكن يشك عليه ما
 قدمه في ولى التكاح من
 التفصيل الا ان يفرق
 بخلاف نحو المرض لا
 ينتظر زواله لانه لا ينافى
 العهدة (تليه) اطقوا
 الجنون هنا ويقدوه في
 الحضانة كما مر قبل ياتى
 هذا في التفصيل او يؤدى
 عنه محال الجنون مطلقا
 كل محتمل والثاني اقرب
 وعليه يفرق بينه وبين
 الاغماء بجامزواله غالبا
 بخلاف الجنون وبين ما هنا
 والحضانة بان الحق ثم
 ثابت له فلا يتخلل عنه الا
 عند تحقق ضياح المحضون
 وجنون يوم في سنة لا يتبعه
 (ولو تحصل فرع فاسق او
 عيب او صبي) فادى وهو
 كامل قبلت (شهادته كالاصل
 اذا حصل ناقصا مدي كاملا
 (وتكنى شهادة اثنين على)
 كل من (الشاهدين) كما لو
 شهدا على اقرار كل من
 رجلين فلا يكتفى بشهادة
 واحد على هذا وواحد على
 هذا ولا واحد على واحد في

(قوله لا يهيم دفعة) في المصباح جمعت عليه جمعا من باب تعد دخلت بفتح على غفلة وجمعت على القوم
 جعلتهم عليهم بمعنى ولا يتدى حش ينى انها لا تظهر غالبا لا بعد تكررها عوى (قوله فيورث
 ريبه) الخ عبارة الحق بل الفسق يورث الرية فيها تقدم الرادة تفسر بنسب في العتيق والعداوة بضعفان
 كانت مستكنة وليس للدة ذلك يحبط فينقلب الى سالة التحمل اه (قوله اشترط جعل جديد) اى بعد
 معنى مدة الاستمرار الى حى سلة يفتقر زوالها عش (قوله اما بعد الحكم فلا يؤثر الخ) عبارة الحق ولا
 اثر لحديث ذلك بعد القضاء كذا في الروضة اصلها قال البقعي وهو مقيد في الفسق والردة بان لا يكون في
 حد لادى او قصاص لم يستوفى فان وجد بعد الحكم قبل الاستيفاء لم يستوفى كالرجوع بخلاف حدوث
 العداوة بعد الحكم وقبله وبعد الاداء فانه لا يؤثر اه وعبارة سم اعاد اى قول المصنف او عداوة ان
 حدوث العداوة متأخر قبل الحكم مانع من كونها في الباب بعد الحكم متعلق بالشاهد الاصل نفسه ما نصه ويؤخذ منه
 ان حدوث العداوة قبل الحكم لا يؤثر وهذا بما قلنا افاده هنا الا ان يفرق مما رايه الشارع في الفصل الا ترى
 جرم بخلاف ما في الباب بانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع اه بعد اقول كلام النهاية هنا وفي الفصل
 الا ترى موافق لكلام الشارع وخالف لما مر عن الحق الموافق لما في الباب وقد قدمنا في بحث العداوة عن
 الاسمي ما وقفه الى الباب ايضا (قوله الا اذا كان الخ) اى حدوث ذلك (قول الحق وجنونه) اى الاصل
 اذا كان مطبقا معنى واسى (قوله وحمله) اى الجنون عش ومعنى (قوله ان غاب) اى الاصل عن البدو قوله
 والابى ان كان حاضر ان في البدر شدي (قوله والا) اى ان كان المسمى عليه حاضر الانتظار والى اه فلا يبعد
 القرح (قوله لكن يشك الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر في ولى التكاح من التفصيل لامكان الفرق
 اه قال عش قوله ولا ينافى الخ تأمل فان ما هنا فرق فعله باقره بين ما يطول زمنه وغيره فيما
 مستريان على ان قوله قبل اى باعتبار ما الخ اعلم ان لوسوى بين ما الطويل والقصير اللهم الا ان يقال
 اراد بالطويل هنا ما غل بمراد صاحب الحق وان يبلغ ثلاثة ايام بخلافه في التكاح فانه يشرى بالطويل
 فيه الزيادة على ثلاثة ايام اه اقول ما ذكره او لا يقول فان ما هنا فرق فيه الخ بخلاف ظاهر صحيح النهاية
 كالشارح ولوسلم فاذكره ثانيا بقوله اللهم الخ فالظاهر القول بعكسه (قوله ما قدمه في ولى التكاح
 الخ) من انه ينتظر افاقته ان لم يرد الغماء على ثلاثة ايام والا فلا تنتظر وانتقلت الى الالة لا بعد (قوله
 نحو المرض) اى كالتليه (قوله لا ينافى العهدة) لانه اى بخلاف الاغماء قاله المصنف اعترضه الاذرى بانه
 اذا انتظر ناقصة المسمى عليه مع عدم اهلية فانتظار المريض الاصل اولى بلا شك معنى (قوله واطلقوا
 الجنون هنا ويقدوا في الحضانة) اى فلا تفلر لهذا التمييز الرجوع الاخذ باطلا فمهم رشدي (قوله ويقدوه
 في الحضانة الخ) اى بان لا يقل زمنه كيوم في سنة (قوله مطلقا) اى يضره من اوطال عش (قوله والثاني
 اقرب) وفاقا لنهاية وخلافا للاسنى والمضى كما مر (قوله ثابت له) اى لولى حضانة طرا على الجنون
 (قول الحق فاسق) اى او كافر معنى او اخرس اسنى (قوله اوصى) الى قوله قاله الامام في المسمى الا قوله غير
 اغما لما مر فيه (قول الحق هو كامل) اى بعد اتمام اسلامه حره بربط معنى (قوله فلا تكن شهادة واحد
 النك) اى وان اومه التناول لاقول للشارح كل رشدي (قوله فلا تكن شهادة واحد الخ) ولا يكتفى ايضا اصل
 شهد مع فرع على الاصل الثاني لان من قام باحد شرطى البينة لا يقوم بالاخر ولو مع غيره (تليه) يمكن
 شاهدان على رجل وامرأتين لانهما مقام رجل معنى ويروى مع شرحه (قوله ولا واحد الخ) عبارة الحق
 تليه لا بد من عدد المرع ولو كانت الشهادة بما يقبل فيها الواحد كبل ليرضعان اه (قول الحق يموت او
 حى) هذا ان مثالا ان التذمر ومثلها الجنون المطبق والحرس الذى لا يضم فلو قال كالموت كان اولى

وانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع

يشترط لكل رجل أو امرأة اثنان لانهما اذا شهدا على أصل كانا كشط البينة فلا يجوز قيامهما
 بالعدل الثاني (وشرط قبولها) أى شهادة الفرع على الاصل (تقصر) الاصل (او تقرر الاصل بموت او حى) فبما لا يقل فيه الاصح

(أو مرض) غير الخصال مرضية (يق) (هـ) - (مؤرو) مئة ظاهرة بأن يجوز ترك الجمعة بكافة الامام وإن أدرعوه من ثم كانت أعضاؤا الجمعة
أعذارا هنا لأن جميعا يتبعني تسامعوا وقال الشيخان وكذا سائر الأعذار الخاصة بالأصل فإن عمت الفرع أيضا كالمرض والوحد لم يقبل
واعتزله الأسنوي وغيره بأنه قد يتحمل المشقة لصحة صدق دون الأصل وورد بأن الأصل محل حاجتهم من شغل العذر لما يقتضيه من تحمل
حاجة كاهن ظاهر (أو غيبة لساعة عدوى) يعني فوقها كافي الروح حتى غير ما لأن ما دون (٢٧٧) حكم البلد (وقيل) لساعة (مصر) لذلك

ورود منه في هذا الباب
وأما فطرطها في غيبة
ولي التكاح لأنه يمكنه
التركيل بلا مشقة بخلاف
الأصل تناومر في التوكية
قول شهادة أصحاب
المسائل ما عن آخرين في
البدون قلنا إنها شهادة على
على شهادة في البلد لم يرد
الحاجة لذلك ولو حضر
الأصل قل الحكم تبين
شهادته لأن القدرة عليه
تتبع الفرع ورجعنا الحكم
كذلك لو ما داه القاضي كالم
يرى من مرضه وإن فرق
إن إلى عدم بقاء العذر هنا
لأنه لا يمتنع له حضور القاضي
عند ملحق هناك عذر حتى
يقال أنه باق وليس ما ذكر
هنا تكرار مع ما مر أيضا
من أن نحو موت الأصل
وجنونه وهما لا يمنع
شهادة الفرع لأن ذلك في
بيان طرمان العذر وهذا في
مسوخ الشهادة على الشهادة
وإن علم ذلك من هذا كما
مرت الإشارة إليه (وإن
يسمى) الفرع (الأصول)
في شهادته عليهم تسمية
تتبعهم ليرى القاضي
حالمهم ويمكن الخصم من
القدح فيهم وفي وجوب تسمية

مضى (قول المتن أو مرض الخ) وخوف من غرض مرض وشيخ الإسلام ومضى (قوله لما مضى) أي من
الفرق بين الطويل وغيره من (قوله) بأن يجوز (الخ) من التبع وهو يحمل أنه من الجواز أي لأجله (قوله)
وإن أدرع (الخ) عبارة للمضى قال الزركشي وما ذكر من مناقب المرض هنا ففي أصل الروضة عن الإمام
والفرع أي هو يبعد قتلا وقتلا بين ذلك فما قل على أن الحاق سائر الأعذار الجمعة بالمرض لا يمكن القول به على
الاطلاق فإن كل ما له مرجع به في الجمعة لا يقول أحدنا بأن كل شهود الأصل ذلك يسوغ سماع
الشهادة على شهادتهم وسبقه إلى ذلك الأذرع وقد قال المراد من ذلك ما يقتضيه من الحضور (قوله) ومن
ثم كانت أعذار الجمعة (الخ) تقدم التوقف في مثل هذه العبارة فمما رأت الأذرع سبق إلى التوقف في ذلك
ينص ما قدمناه من شمول كل ذي الرعي الكريمة قال ولا حسب الأصحاب يسمون بذلك أصلا وإنما
تولد ذلك من إطلاق الامام من تبعه أو شيعته عن السلطان عبارة البصري ومن الأعذار في الجمعة الرعي
الكريمة ولم يقل أحدنا هل هنا فينبغي أن ينظر هنا رواه لأن رفته يسيراه (قوله) وكذا سائر الأعذار
وليس من الأعذار الاحتكاك كالأقتضاء كلامها بهما أي لو مندور عش (قوله) واعتزله الأسنوي
وغيره (الخ) هو الوجه هنا بقاؤا معنى (قوله) وورد (الخ) يتأمل سم (قوله) يقتضيه من تحمل حاجة) قد منع
سم أقول وأيضا يعارض بأن يكون من الأصل وفرعه فوق مساحة العدوى لحضر الفرع لإدائه الشهادة دون
أصله (قوله) يعني فوقها (الخ) عبارة للمضى تنبيهه على مسألة العدوى في نسبة إلى سق قمر وصوابه فوق مساحة
العدوى كما هو في الحرور والروضة وغيرهما (قوله) لأن ما دونه أي دون الفوق (قوله) ومرة في التوكية
إلى التتبع في المضى (قوله) لم يتبعه إلى وليس (قوله) أي بالتوكية (قوله) ولو حضر أصل (الخ) عبارة للمضى
والروضة مع شرحه ولو شهد بالفرع في غيبة الأصل لم يحضر أو قال لا علم أني تحملت ولو نسبت أو نعت ذلك
بعد الإدلاء بالشهادة قبل الحكم بحكم الأصول (قوله) على الأصل في الأولى والريعية فيما عداه أو بعد
الحكم بهما يؤولون أن الأصل بعد القضاء بعد القضاء قال إن الأمر يظهر أن يهيء في تفرجهم والتوقف
في استيفاء المقوم بما يأتي في وجوه الشهود بعد القضاء قال الأذرع وهو ظاهر لأن ثبت أنه كذبه قبله
فينبغي أن قال الزركشي تقبها الآن ثبت أنه شاهد فلا يفتضاه (قوله) وفي وجوب تسمية قاض (الخ) عبارة
المضى (تنبيه) شمل إطلاق المصنف ما لو كان الأصل قاضيا كالم قال أشهدني قاض من قضاء مصر أو
القاضي الذي هو ليس به قاض سواء على نفسه في مجلس حكمه قال الأذرع والصواب في وقتنا
وجوب تعيين القاضي أيضا لما لا يخفى (قوله) وجهان (الخ) والفرق أن القاضي عدل بالنسبة إلى كل أحد
بخلاف شاهد الأصل فإنه قد يكون عند فرعه عدلا والحاكم يرفعه بالنسبة فلا بد من تعيينه ليظهر في أمره
وعدالته سم عن التوق (قوله) ولا أن يترضوا لصدقه (الخ) لأنهم لا يعرفونه بخلاف ما إذا حلف
(قوله) واعتزله الأسنوي وغيره (الخ) الوجه ما قاله الأسنوي وغيره من وقوعه لو راد (الخ) يتأمل (قوله)
يقتضيه من تحمل حاجة) قد منع (قوله) وفي وجوب تسمية قاض شهد عليه وجهان وصواب الأذرع (الخ)
عبارة التوق بخلاف ما قال أشهدني قاض من قضاء بغداد أو القاضي الذي يندأه لم يسمو ليس بها قاض
سواء على نفسه في مجلس حكمه بكذا هل تسمع في وجهان والفرق أن القاضي عدل بالنسبة إلى كل أحد بخلاف
ساهد الأصل فإنه قد يكون عند فرعه عدلا والحاكم يرفعه بالنسبة فلا بد من تعيينه ليظهر

قاض شهد عليه وجهان وصوب الأذرع الوجوب في هذه الأزمته ما غلب على القضاء من الجهل والنقص (ولا يشترط أن يركب القروع) ولا
أن يترضوا لصدقه فيما شهد به لم يعم إطلاق الشهادة في القاضي يبحث عن عدلته (فان ذكره قبل) ذلك منهم أن تأملوا اقتضيدل إذا لائمة
وإنما لم تقبل توكية أحد شاهدين في واقعة لاخر لأنه قام بأحد شرطى الشهادة فلا يقوم بالاخر وتوكية الفرع للأصل
من تمة شهادة الفرع ولذا شرط على وجه (تنبيه) فنحن هنا جميع الأصول والقروع تارة وأفراد كل أخرى

(ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول ولم يسموهم) أي لم يكف لانه يسد باب الجرح على الخصم (فصل في الرجوع عن الشهادة
وشرط رجوعه أن يكون منهم جهة غيره) أي أن يكون من جهة غيره أخذ من قولهم لو شهدا على خصم قاترا بالحق قبل الحكم فالقرار بالانقضاض
لكن مرفق الرجوع عن الاقرار بالوفاق (٢٧٨) قامت بهينة تعهيد يعني ان باقي ضمان ان الحكم ان استدلت بشجرة احكام

الرجوع فيه أو للاقرار فلا
إذا (رجعوا) أو من يكل
التصا به أو مات مورثه
الذي شهد له كإمر في بحث
التهمة (عن الشهادة) التي
ادعوا بين يدي الحاكم
(قبل الحكم) بشهادتهم
ولو بعد ثبوتها بناء على
الاصح السابق انه ليس
بحكم مطلقا خلافا للركشي
الباحث انه كالرجوع بعد
الحكم وان قلنا انه ليس
بحكم نعم لا يندفع له أيضا
قولهم بعد الحكم عليه فيما
يتوقف على الحكم فاما
ما ثبت وان لم يحكم أي
كرمضان فالظاهر انه كما
بعد الحكم اه بان
صرحوا بالرجوع ومثله
شهادتي باطلة أو لا شهادة
لي وفيه أو باطلتها أو فسختها
أو ردتها وجهان ويتجه
انه غير رجوع إذ لا قدرة
له على انشاء ابطالها الذي
هو ظاهر كلامه بخلاف
ما لو قال باطلة أو منقوضة
أو مفسوخة لانه اخبار
بأنها لم تقع صحيحة من أصلها
وبخلاف ما لو قال اردت
باطلها مثلا أنها باطلت
نفسها ثم رأت من اطلق
جميع ان ذلك رجوع

(فصل في الرجوع عن الشهادة (قوله) وشرط رجوعه ان لا يكون الخ (قوله)
غيره) أي اداء الشهادة قال تذكير نظر المعنى (قوله) أي الرجوع عنها (قوله) ان رجوعا عن الشهادة
أي أو توقفها بعد الادامع وما في الشرح مثله (قوله) أو مات الخ) كان الأول في يؤخره الى قبيل
قول المتن قبل الحكم (قوله) بين يدي الحاكم ظاهره لو نحو أمير بصره طابع (قوله) ولو بعد ثبوتها
القول خلافه لا يركش في النهاية (قوله) ثبوتها أي شهادة (قوله) السابق أي في آداب القضاء
(قوله) مطلقا أي واه كان الثالث المسمى (قوله) بالباشنة أي الرجوع بعد التثبوت (قوله) أيضا
الأولى حذفه (قوله) وان لم يحكم أي به (قوله) فالظاهر انه بعد الحكم) تعديته ان كره كما بعد الحكم
لا يتوقف في رمضان على الشروع في الصوم وتقدم في كتاب الصيام ما يقتضي خلافه فراجعه سم (قوله)
بان صرحوا الى قوله وبخلافه الخ في النهاية الا قوله ويوجه الى بخلاف الخ (قوله) بان صرحوا) متعلق
رجوع الخ الخ الخ أي يقول كل منهم رجعت عن شهادتي (قوله) ومثله أي التصريح بالرجوع (قوله)
وجهان) أرجعها البطلان نهاية معنى (قوله) ويوجه الخ) خلافا للثبوت والخ كأمرا (قوله) على انشاء
ابطالها أي مثلا (قوله) وبخلاف ما لو قال الخ) في هذا العطف ما لا يخفى وكان حق المقام الاستدراك (قوله)
ويتبين حمله الخ) تقدم انشاء اعتياد الثبوت والخ الاطلاق (قوله) وقوله الى قوله نعم في المعنى الى قوله فيما
يظهر في النهاية (قوله) لا تعلم بصدق الخ) أي ان قالوا له احكم فتص على شهادة تحاكم لا تعلم بصدق رجوعهم
ولا يطلعت اهليتهم وان عرض شك فقد زال ولا يحتاج الى اعادة الشهادة منهم لانها صدرت من اهل جازم
والثبوت الطاريء قد زال معني وروى مع شرحه (قوله) عن سبب توقفه أي توقف الشاهد (قوله) عامر
أي في بحث شرط التسامع (قوله) امتنع الحكم بها) أي بشهادتهم وان اعدوا ما معنى وما في الشارح مثله
(قوله) ان كان نحو فسق) عبارة النهاية كنحو فسق أو عداوة أو انتقال المال المشهود به الخ (قوله) كإمر
أي في بحث التهمة (قوله) ولانه) الى قوله وتقبل البينة في المعنى (قوله) ولانه الخ) عطف على لزوم السبب
والضمير للعلماء كما ظاهره ولا يخفى والمعنى (قوله) لا يدري اصدقوا أي في حق غل الصدوق شيخ الاسلام
ومعنى (قوله) ويميز روز الخ) عبارة المعنى والروى مع شرحه ويميز رمتهم في شهادته الزور باعتبارها اذا
لم يقتض منه بان لم يلزمه رجوعه قصاصا ولا سدو دخل التبرير في أي القصاص أو الحدان اقص منه أو
اقم عليه حد اه (قوله) تمتدنا) أي شهادة الزور معنى (قوله) ويحدون للقتل الخ) وان رجع بعض

في امره وعداته والصواب في وقتا تعيين القاضي لما يخفى اه

(فصل رجوعا عن الشهادة قبل الحكم المتعنه الخ) (قوله) كإمر الحكم) تعديته ان كره كما بعد الحكم
لا يتوقف في رمضان على الشروع في الصوم وتقدم في كتاب الصيام ما يقتضي خلافه فراجعه سم (قوله) وفي
ابطالها أو فسختها أو ردتها وجهان) أرجعها البطلان سم (قوله) ويحدون للقتل الخ) ان كانت برنا

الاربية
ويتبين حله على ما ذكرته آخر أو قوله للحاكم بعد شهادته عنده توقف عن الحكم ووجب
توقفه ما لم يقل له احكم لا تعلم بصدق رجوعه نعم ان كان عاميا واجب سؤاله عن سبب توقفه كإمر عامر (امتنع) الحكم بها لزوال سببه
كالوطر ما منع من قبول الشهادة قبل ان كان نحو فسق أو عداوة أو صار المال له بموت المشهود له وهو وارثه كإمر لانحور موت واجنون
أو حي كإمره لا يدرى اصدقوا في الأول أو الثاني ويفسقون ويعززون ان قالوا انتم نادون ويحدون للقتل ان كانت برنا

وإن ادعوا القتل وتقبل البيعة بهذا الحكم يشهد بها وجوبها قبله وإن كذبها كما قيل بفسادها وقيل بمرئ لا يمكن فيه الاستمرار ولا
تقبل بعده وجوبها من غير تعرض لكونه قبله أو بعده فيما يظهر ثم أيت بأزرعة قال في جوابه ما ملخصه تقبل البيعة بالرجوع لا بما فاسق
أو مخطئ ثم إن كان قبل الحكم استع أو بعده كان عت بالاعتراف بما في الحكم أفضل أم ليس له ما بالرجوع وإن ثبت باليقين كذبها العود
للهادة مطلقا لانها اما فاسقان إن تمدا أو مخطئان وقد صرحوا بأن المخطئ لا تسع (٣٧٩) منه إعادة الشهادة لكن بقيد سر أوائل

الباب ويظهر أنه لا يأتى هنا
(أو) رجسوا (بعده) أى
الحكم (وقبل استيفاء مال
استوفى) ولو قبل العمل بأمر
عقد أو حل أو فسخ حمل به
لان الحكم يتم وليس هذا ما
يسقط بالشبهة (أو) قبل
استيفاء (عقوبة) لأدى
كفود وحد قذف أو لله
كعد زنا وشرب (فلا)
تستوفى لانها تستقط بالشبهة
(أو بعده) أى بعد استيفائها
للمنفعة لجواز كذبهم
في الرجوع قط وليس
عكس هذا أولى منه والثابت
لا يقضى بأمر محتمل وبه
يطلق ما قيل فاما الحكم بغير
سبب خلاف الإجماع قال
السبكي وليس للحاكم أن
يرجع عن حكمه أى بطله
أو بطلته كقوله غيره وجهه
أن حكمه إن كان باطن الأمر
فيه كظاهرا فخذ ظاهرا
وباطنا وإلا بان لم يبين
الحال فخذ ظاهرا فخذ بطله
الرجوع إلا أن بين مستنده
فيه كما علم مما مر في القضاء
ومحل ذلك في الحكم بالصحة
بخلاف الثبوت والحكم
بالموجب لان كلا منهما
لا يقتضى صحة الثابت ولا

الاربعه حوده عياب اه سم (قوله وان ادعوا القتل) أى لما فيه من التمييز وكان حقهما الثبوت وكالو
رجسوا عنها بهذا الحكم معنى (قوله وتقبل البيعة) أى وحيد يفرضان ثبوت رجسوا كما اعتدده شيخنا
الشهاب الرملى في هامش شرح الروض سم (قوله وقبضه) أى الحكم (قوله ولا تقبل بعده) أى عبارة
النبأ والوجه بعد قولها بعده كمال عدل ذلك كلام المراقى في جوابه اه (قوله قال ملخصه قبل
البيعة) أى ظاهره القبول مع عدم الترضى المذكور سم وفيه نظر (قوله فسلم) أى من قول رابى زرة لانه
اما فاسق أو مخطئ كما هو ظاهر صنيع الشارع أى من قول الشارع لانه لا يدري الخ فهو قضيتك صنيع المخطئ
(قوله مطلقا) أى سواء كانت عقوبة أو غيرهما معنى (قوله لكن بقيد سر) أى وهو أن لا يكون مشهورا
بالدانة اعتد به بنسب لسان أو نسيان (قوله أى الحكم) أى قوله به يطل في المخطئ الا قوله أو حل
(قوله أو فسخ) يعنى عنه ما قبله (قوله لان الحكم) أى قوله أو فسخا في النهاية الا قوله فيقتض حكمه مالم
يتم وما انه عليه (قوله) وليس هذا ما يسقط بالشبهة) أى حتى يثار بالرجوع عبارة (قوله وشرب) أى
وسرقة عبارة (قوله لانها تستقط بالشبهة) أى والرجوع شبهة المخطئ (قوله أى استيفائها) عبارة المخطئ أى
استيفاء المحكوم به اه (قوله لجواز كذبهم) أى ولنا كذا الأمر بما يؤمنى (قوله عكس هذا) أى
صدقهم في الرجوع عش (قوله أى بطله أو بطلته) أى إذا كان سبب الرجوع عليه يطلان حكمه أو شهادة
بينه عليه يطلان حكمه قاله عش وهذا منى على أن إبداء منطلق يرجع والظاهر أنها منطلقة بحكمه (قوله
ووجهه) أى ما قاله السبكي (قوله إلا أن بين الخ) راجع إلى قول السبكي ويحتدل إلى قول الشارع
فلا يجوز الرجوع (قوله وحل ذلك) يعنى جواز رجوع الحاكم عن الحكم إذا بين مستنده رشدى
(قوله والحكم بالموجب) انظر مذهبنا مع ما تقدم من الحق عش (قوله لان كلا منهما) أى علة قوله خلاف
الثبوت الخ (قوله لان كلا منهما لا يقتضى صحة الثابت الخ) أى فله يكن هناك شيء يوجهه إليه الرجوع
رشدى (قوله ولا المحكوم به) أى ولا صحة ما حكمه بموجبه (قوله لان الشيء الخ) هذا إما بتأنيب
المعطوف عليه فقط وقوله ولان الحكم الخ لا يتناسب واحد من المعطوفين فكان المناسب المعطوف أن يقول
ما قد منعت النهاية والاسنى في آخر باب القضاء ولان معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت الملك صح فكانه
حكم بصحة البصينة اه (قوله فيثبت) أى حين إذ حكم الحاكم بالصحة (قوله ومنها) أى شروط الصحة (قوله بها)
أى بالصحة (قوله ويقبل قوله الخ) أى لا نهانته نهاية (قوله قبل الخ) عبارة التباين في ظاهر ما ذكره
احتياجه قد صدى الاكراه لقرينة ولعل وجهه من نظائره فقامه منصب الحاكم يمين قرينة
مشهورا قاله عش قوله لقرينة أى وليان من أكره اه (قوله لا كنت الخ) صطفى قوله بان لى
الخ (قوله فى نفس) أى إلى قوله أو فسخا في المخطئ (قوله المن أو جلده) أى قطع سرقة أو نحوها معنى وروض (قوله
أى الزنا الخ) عبارة المخطئ يلفظ المصدر المضاف لضمير الزنا ولو حذفه كان اختصارا عم لا يشمل جلد

عبارة الباب ولورجع شهودنا حوده القذف وإن قالوا غلطنا وإن رجع بعض الاربعه حوده اه
(قوله وتقبل البيعة) أى وحيد يفرضان ثبوت رجسوا ولذا قال شيخنا الشهاب الرملى في قوله
المحكوم به لان الشيء قد ثبتت عنده ثم ينظر في صحة ولان الحكم بالصحة يتوقف على ثبوت استيفاء شروطها عنده ومنها ثبوت
ملك العاقد أو ولايته فيثبت جاز له بل لزمه أن يرجع عن حكمه بها إن ثبتت عنده ما يقتضى رجوعه عنه كعدم ثبوت ملك العاقد
وقبل قوله بان لى فسق الشاهد فيقتض حكمه مالم يتم وقوله أكرهت على الحكم قبل ولو بغير قرينة على الاكراه اه وقضية
النظر أنه لا بد منها إلا أن يفرق بان فقامه منصب القاضي اقتضت ذلك وعليه فله في مشهور بالملو والديانة لا كنت فاسقا أو عدوا للحكوم
عليه مثلا لانها به (فان كان المستوفى قصاصا فى نفس أو طرف (أو قتل ردة أو رجس زنا أو جلده) أى الزنا ومثله جلد التعشير ومات)

بأسباب فيما يتجه إلى
وان بحث الرافعي أهم
عشرون لأن هذا لا صدر
لهم فيه وجه إلا أن كانت
الأسباب أو بعضها ظاهرة
لكل أحد وعليه قد يحمل
كلام الرافعي أو قال كل
منهم تعمدت ولا حمل حال
صاحبي أو اقتصر كل على
قوله تعمدت (فعلهم) مالم
يعترفوا بالقتال بحقيقة
ما شهد به عليه (تصاص)
بشرطه ومنه أن يكون
جلد الزنا يقتل غالباً
ويتصور بان يهدأ به في
زمن نحو حر ومذهب
القاضي يقتضي الاستيفاء
فورا وإن أهك غالباً وعلما
ذلك وبهذا يجاب عن
تظهير البقي في كآين
الرفع أو أهم قوله تصاص
أنه يراعى فيه المماثلة
فيصدق في شهادة الزنا تد
القتل ثم يرجون (أو)
للتوقيع لا للتصريح لما قدمه
أن الواجب أولاً اتقود
والدية بدل عنه لأحدهما
(دية مظنة) كما في مالم
موزعة على عدد رؤوسهم
نسبة أهلا كالهم وخرج
بتعمدنا أخطانا ففعلهم دية
عقفة في مالم إلا أن
صدقتهم الماظة أمال قال
أحدهم تعمدت وتعمد

فقد شرب اه (قوله من القود أو المجد) عبارة عن الموت قيد الجلد فقط وهو
المتين لأن ما قبله غير التصاص في طرف لا يحتاج إلى التقيد بالموت والتصاص في طرف غير مقيد به (قوله
وعلينا أنه يقتل) هو ليس بقيد بل مثله ما إذا استكتوا وشيدى (قوله أو جهلنا ذلك الخ) عبارة التوبة
والروض مع شرحه لا أثر لقوله بعد رجوعهم لم نعلم أنه يقتل بقولنا لا لا قرب عبد بالسلام أو نشأ بزيادة
بعيدة عن العلماء فيكون شبهة في مالم مؤجلاً بثلاث سنين مالم تصدقهم الماظة اه (قوله لأن هذا الخ)
أي قوله وظننا أن نخرج الخ (قوله وعليه) أي على الظهور المذكور (قوله كلام الرافعي) أي بحثه المذكور
(قوله أو قال) إلى المتن في المتن وإلى قوله واعترضه البقيني في التوبة (قوله أو قال كل الخ) عطف على
قول المتن قالوا تعمدنا (قوله أو اقتصر الخ) أو قال كل تعمدت وتعمد صاحبي روض ونهاية (قوله دولي
القاتل الخ) الأولى بولي الدم كافي الأسنى والمغنى وعبارة التوبة مالم يعترف القاتل اه قال الرشيدى يعني
من قتل أو سرق فبأنه انتصا وظاهر أن مثله المقتول رد أو رجائاً فكان الأولى إبدال لفظة القاتل
بالمقتول اه (قوله بشرطه) وهو المكافأة عرش (قوله ومنه) أي شرط التصاص (قوله وبهذا الخ) أي
بالنصو المذكور (قوله وأنهم) إلى المتن والمغنى (قوله ثم يرجون) ولا يضر في اعتبار المماثلة عدم معرفة
عمل الجنائين المجرم ولا قدر المجرم وعده قال القاضي لأن ذلك تفاوت يسير لا عبرة به وعاقب في
المهمات فقال يتبين أنه لم يمتدز المماثلة أسنى ومنه (قوله في مالم) إلى قوله هو واعترضه البقيني في المغنى إلا
ما به عليه (قوله إلا أن صدقتهم الماظة) كذا في الروض ونهاية بقية عبارة المغنى والأسنى أن كذا تبهم الماظة
فإن صدقتهم فعلهم الدية وكذا إن سكنت كما هو ظاهر كلام كثير خلافاً لما يفهمه كلام الروض فإن صدقتهم لم
الدية (فرع) لو ادعوا أن الماظة تعرف خطام هل لم تحلفها أو لا رجحان أو جهلنا ذلك كما
رجحه الأسنى لالتأويل أو تفرمت خلافاً لمجربى عليه إن المقرى من عدم التحلف اه وقوله فرع الخ
كذا في النهاية (قوله أما لو قال) ولو قال كل تعمدت وأخطا صاحبي فلا تصاص أو قال أحدهما تعمدت
وصاحبي أخطأ أو قال تعمدت ولا أدري أتعمد صاحبي أم لا وهو مبني فأجاب لا يمكن مراجعته أو اقصر
على تعمدت وقال صاحبه أخطا فلا تصاص وعلى المتمد فقط دية مظنة وعلى المخطئ فقط من عقفة
نهاية يمتنع روض مع شرحه (قوله وقال صاحبه الخ) أي هو غائب أو مبني روض ونهاية ومعنى (قوله
دون الثاني) أي لانه لم يعترف إلا بشركه خطئه أو بخطأ أسنى ومعنى (قوله ويجاب بمنع ذلك الخ)
في شرح الروض (فرع) لو لم يقل لا رجحان لكن قامت بينة رجوعهما لم ينزما قال الماوردى لأن الحق
باق على المشهود عليه اه المتمد خلافه وإنما يفرمان ثبوت رجوعهما بالينة أي وهذا إذا كان
أرجوح بعد الحكم (قوله ثم رايت) بأثر عقاب في خاويه ما ملخصه قبل البينة ما رجوع ظاهر ما قبل مع
عدم الترض المذكور (قوله وقالوا اكلمهم تعمدنا وعلينا أنه يقتل بشهادتنا الخ) قال في الروض ولا أثر
لقولهم أي بعد الرجوع لم نعلم أنه يقتل أي بقولنا لا لا قرب عبد بالسلام أي أو نقسم نادية بعيدة عن
العلماء فيكون شبهة في مالم مؤجلاً ثلاث سنين أي إلا أن صدقتهم الماظة فيجب عليهم اه (قوله
وخرج بتعمدنا أخطانا) قال في شرح الروض قال الإمام وقدرى القاضي فيما إذا قالوا أخطأ ثم رجع
لتركم التحفظ قلعه عنه الأصل وأمره وحده المصنف قول الأسنى المعروف بعدم التذير فقد رجع به
التفالي القاضي أو الطوس البديهي وابن الصباغ والبقوى الو راى والقاضي لم يكن جمع الأذرى
من الكلامين بأن هؤلاء أرادوا أنه لا يمتنع التذير بل هو راجع إلى رأى الحاكم كما قال الإمام اه
(قوله إلا أن صدقتهم الماظة) بخلاف ما إذا كذبهم الماظة قال في الروض ولا يمين عليها لو ادعوا
أنها ترف خطام وأن عليهم الدية وانكرت ذلك والتعمد أن عليها يمين نفي العلم إذا طلبوا عطفها
ش مر (قوله دون الثاني) أي لانه لم يعترف إلا بشركه خطئه أو بخطأ (قوله ويجاب بمنع ذلك) فيه ما فيه

صاحبي وقال صاحبه أخطأ أو قال تعمدت وأخطأ صاحبي أو قال أخطأنا فيقتل الأول فقط لأنه أقر بوجه
بمقودون الثاني ولو رجع أحدهما فقط وقال تعمدنا قتل أو تعمدت فلا واعترضه البقيني بأنه كشر يك القاتل ويجاب بمنع ذلك

فليس قائلًا بحق بل الراجع
 حينئذ كشرتك المقتضى
 بجامع ان كلا لا تقود عليه
 لتقيام التهمة في فعله لا ذاته
 كاعلم عارف الجراح ووجهه
 ايضا ان عمل هذا مالم يقبل
 الى علت تعمدد ولا
 قاتلوه عليه وحده (وعلى
 التقاضى قصاصان) رجع
 وحده و (قال تعمدت)
 لاعتراجه بوجهه فان آل
 الامر للدية مطلقا
 في ماله لانه قد يستقل
 بالمباشرة فيما اذا ضل
 ببله بخلاف ما اذا رجع
 هو والشهود فانهم يشاركون
 كباقي على ان الرافى بحسب
 استواءهما (وان رجع
 موهم) فكل الجميع قصاص
 (ان قالوا تعمدنا) وعلينا الى
 اخره لتسبة هلاك الليم
 فله نصف دية مخففة
 (وعليه نصف) كذلك
 توزع على المباشرة
 والسب (ولو رجع مرك)
 وحده او مع من (فالاصح
 انه ضمن) بالقود والدية
 لانه بالتزكية يلقى التقاضى
 للحكم المقتضى للقتل
 ويفرق بينهما بما يأتى في
 شاهد الاحسان بان الزنا
 مع قطع النظر عن الاحسان
 صالح للجاء وان
 اختلف الحد والشهادة
 مع قطع النظر عن التزكية
 غير صالحة أصلا فكان
 السليح هو التزكية وبه

فيه ما فيه سم (قوله فليس الخ) أى الشاهد الباقي (قوله بجامع ان كلام) أى من المقتضى والشاهد الباقي (قوله)
 وعلمته) إلى المتن في المقتضى وإلى قول المتن ولو رجع شيو دمال في النهاية لا قوله ولا شهوده إلى وإعادة
 ضمير الجمع (قوله منه) أى عارف الجراح (قوله ان عمل هذا) أى وجوب القود أو الدية عليهم أو على
 احدهم (قوله قاتلوه) أى أو الدية (قوله رجع وحده) إلى المتن في المقتضى لا قوله وعلينا الخ وقوله أو
 مع من مر (قوله وقال تعمدت) أى الحكم بشهادة الورق فان قال ان خطا تدينه مخففة عليه لاجل عاقلة كذب
 اسنومنى (قوله وقال تعمدت) أى وعلت انه يقتل بحكمى ولم يقل الولى علت تعمدد (قوله) لا تعمد
 يستقل الخ عبارة المقتضى في شرح فان قالوا ان خطانا فله نصف دية الخ فنهضا قال الرافى كذلكه البغوى
 وغيره موقاسه انه لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده كالورجوع بعض اليهود انه ورد القياس بان
 التقاضى قد يستقل بالمباشرة فيما اذا قضى ببله بخلاف اليهود وبانه يقتضى انه لا يجب كمال الدية عند
 رجوع اليهود وحدهم مع ان ليس كذلك اه (قوله كباقي) أى فى المتن انما (قوله) تحت استواءهما) أى
 رجوعه وحده أو والشهود ع ش عبارة سم أى المستثنين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده
 اه وانما يجب النصف قط وشيدى (قول المتن عليه) أى القاضى وقوله وعليهم أى اليهود ومقتضى و ش
 (قوله) توزع على المباشرة (السبب) يعلم منه ان عمل قولهم ان المباشرة مقدمة على السبب بالنسبة للقصاص
 خاصة لكن ينبغي التامل في قوله توزع على المباشرة والسبب شيدى (قول المتن ولو رجع مرك الخ)
 أى ولو قبل شهادة الشهود على ما قاله في شرح الروض ولا يخفى شكله ادلا لا للتزكية قبل الشهادة ولا
 الرجوع كذلك كاهو ظاهر لان يصور بالوزكام في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع المزمى ثم شهدوا بعب
 ذلك في قضية اخرى وقبلهم الحاكم تنويلا على التزكية السابقة لقرب الزمان وعدم الاحتياج إلى تجديد
 التزكية وحكم بصلاتهم ومع ذلك فلا يخلو عن اشكال فليتأمل ثم رايت شيخنا الشهاب الرملى رد هذا
 التصور بان هذا الامر لا يمكن اجماعا للقصاص لان شرطه تصد الشخص ولم يوجد اه سم (قوله) او مع من مر
 في شرح البهيم واشترك الجميع أى جميع من رجع من الشاهد المزمى والولى وكذا التقاضى في لزوم القود
 فان آل الامر إلى الدية ففى عليهم بالسوية ارباعا وهذا ماصحه البغوى إلى ان بين ان التزوى محصون
 المؤخذ والى وحده وقد يفيد ذلك انه فيما اذا رجع الشاهد المزمى وآل الامر إلى المال وجب الدية
 عليها نصفين فليتأمل سم (قول المتن) لا تصح انه ضمن) أى دون الاصل ح ش عبارة الرشيدى قوله بالقود
 أو الدية هذا كالصريح فى ان القود أو الدية على المزمى وحده ويصح به قوله في الفرق الاق فكان الملقى
 هو التزكية وقوله لانه الملقى كالزمى لكن في الاقرار انه يشارك اليهود في القود أو الدية فليراجع اه
 اقول وبالله اى رد ما فى الاقرار اشار الشارع بقوله وبه يدفع ما لمع هنا (قوله) بالقود) أى بالشرط
 المذكورة ترح الشيخ اى ان قال تعمدت ذلك وعلت انه يستوفى منه بقوله لوجهل الولى تعمدد (قوله)

(قوله على ان الرافى تحت استواءهما) أى المستثنين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده (قوله ولو
 رجع مرك الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على ما قاله في شرح الروض ولا يخفى شكله ادلا لا للتزكية
 قبل الشهادة ولا الرجوع كذلك كاهو ظاهر لان يصور بالوزكام في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع
 المزمى ثم شهدوا بعب ذلك في قضية اخرى وقبلهم الحاكم تنويلا على التزكية السابقة لقرب الزمان وعدم
 الاحتياج إلى تجديد التزكية وحكم بصلاتهم ومع ذلك فلا يخلو عن اشكال فليتأمل ثم رايت شيخنا
 الشهاب الرملى رد هذا التصور بان هذا الامر لا يمكن اجماعا للقصاص لان شرطه تصد الشخص ولم يوجد اه
 (قوله) ايضا لو رجع مرك الخ) في شرح البهيم واشترك الجميع أى جميع من رجع من الشاهد المزمى والولى
 وكذا القاضى في لزوم القود فان آل الامر إلى الدية ففى عليهم بالسوية ارباعا وهذا ماصحه البغوى
 إلى ان بين ان التزوى محصون المؤخذ والى وحده وقد يفيد ذلك انه فيما اذا رجع الشاهد المزمى وآل
 الامر إلى اللوجب الدية عليها نصفين فليتأمل (قوله) او مع من مر الخ) انظر ما على المزمى من الدية

ولو رجع الأصل وقرحه انحصر الغرم بالقرح لانه الملقى كالزكي (أو رجع) ولي وحده دون الشهود (لهي قصاص أو دية) كاملة لانه المباشر قتل وبحت البقيني انه لا أثر (٢٨٢) لرجوعه في قطع الطريق لان الاستيفاء لا يتوقف عليه بل لا يستطع بمفرده كآمر (أو رجع

الولي مع الشهود) أي مع القاضى والشهود (فكذلك) لانه المباشر فهم كالمسك مع القاتل (وقيل هو وم شركاء) لكن عليه نصف الدية ان وجبت لتمازهم على القتل (ولو شهد إطلاق بائن) يخلع أو ثلاث ولو لرجعة كما يشه البقيني (أو رضاع) محرم (أو لمان وقرق القاضى) بين المشهود عليه وزوجه ويؤخذ منه ان الكلام في حق فلا غرم في شهادتيه بائن على ميت كما فهمه هذا مع علمهم بالآية اذ لا توثيق لقول البقيني لم أر من تعرض له أى صريحا (فرجما دام الفرق) لما مر ان قولها في الرجوع محتمل والقضاء لا يرد بمحتمل وبحت البقيني انه لا يكتفى بالتفريق بل لابد من القضاء بالتحريم ويترتب عليه التفريق لا نه قد يقضى به من غير حكم بتحريم كافى النكاح الفاسد ويحجب بما مر ان الاصح ان تصرف القاضى في امر رفع اليه وطلب منه فصله حكم منه كقسمه مال المفقود ولا شك ان التفريق هنا مثلها فلا يحتاج لما ذكره قيل قوله دام الفرق غير مستقيم في

ولو رجع (الأصل الخ) عبارة المنفى والروض مع شرحه ولو رجع أو اصول عن شهادتها ما بعد الحكم بشهادة القروى غرموا وان رجعوا كلهم فالنارم القروى قتل لانهم يشكرون اشهاد الاصول ويقولون كذبنا فاما قتلنا والحكم وقع بشهادتهم اه (قوله لانه بالزكية الخ) وظاهر كلامهم انه لا فرق بين قوله علت كذبهم وقوله علت فسقهم وبه صرح الامام وان قال الفقال علمه اذا قال علت كذبهم فان قال علت فسقهم لم يزد به شي لانهم قد يصدقون مع فسقهم معنى وأنى (قول المان فكذلك) أى يجب القصاص او الدية على الولي وحده على الاصح معنى (قوله لكن عليه نصف الدية) أى والنصف الاخر على الشهود وعلى هذا الوجه لو رجع الولي والقاضى والشهود كان على كل الثلث معنى (قوله لتمازهم الخ) أى ف عليهم القود معنى فهو علة للثبوت رشيدى (قوله يخلع الخ) أو قبل الدخول معنى (قوله يخلع) الى قوله كما اتهمه في المنفى (قوله كاصحه البقيني) عبارة المنفى ولو قالوا ان رجوعهم عن شهادتهم بطلاق بائن كان رجعيما قال البقيني لا يرجع عندي انهم يفرمون لانهم قطعوا عليه ذلك الرجعة الذى هو كلكه الضع قال هو قضية اطلاعه الغرم عليه بالطلاق البائن وشمل اطلاق المانصف البائن ما لو كان الطلاق المشهور به تكملة الثلاث وهو احد وجهين في الحالى يظهر ترجيحه لانه منعه به مان جميع الضع كالثلاث اه (قول المان أو لمان) أو نحو ذلك ما يترتب عليه البينة كالفسخ يجب معنى وشيخ الاسلام (قول المان وقرق القاضى) أى فى كل من هذه المسائل معنى وشيخ الاسلام (قوله) ويؤخذ منه (أى من قول المان وقرق القاضى (قوله مع علمهم الخ) ويؤخذ منه لانه بدل الضع الخ (قوله أى صريحا) خبر قول البقيني الخ (قوله المان دام الفرق) أى في الظاهر ان لم يكن بائن الامر كظاهره كما هو واضح فليراجع رشيدى (قوله وبحت البقيني الخ) معتمد شريفه وفتنة ظاهره اذ لا تحقوا ثبوتها بقا خفا على منصفه ثم رأيت قال رشيدى لا ينعى أن حاصل بحث البقيني انه لا بد من ترجحه حكم خاص من القاضى الى خصوص التحريم ولا يكتفى به الحكم بالتفريق أى ولو صيغة الحكم لانه لا يلزم منه الحكم بالتحريم بدليل النكاح الفاسد كما يفهمه بالتفريق ولا يحصل منه حكم بتحريم أى لان التحريم حاصل قبل وجبته لجواب الفاسد كان صحيح فغير ملاق لبحت البقيني والجواب عنه علم من قولنا أى لان التحريم حاصل قبل أى ان سبب عدم ترتب التحريم على الحكم بالتفريق في النكاح ان التحريم حاصل قبل ولا معنى لتحصيل الحاصل حتى لو فرض انه ليس فيه تحريم كان كسئلنا فيبيع الحكم بالتفريق فاقبل اه (قوله بما مر) أى فى القسمة (قوله مثلها) أى القسمة عش (قوله فى البائن) أى خلاه فى الرضا والمان معنى (قوله فان المراد دوام الخ) وايضا المراد بدوامه عدم ارتفاعه برجوع الشهود كما هو السياق سم (قوله سبب يرفعه) أى كتجديد القدع عش (قوله حيث لم يصدقهم الزوج) فاذا قال بعد الانكار انهم يحقون في شهادتهم فلا رجوع له سواء اكان ذلك قبل الرجوع أم

اذا رجع مع الشهود محتمل انه كاحدم (قوله فان المراد دوام الخ) وايضا المراد بدوامه عدم ارتفاعه برجوع الشهود كما هو السياق (قوله وعليهم مهر المثل الخ) قال فى الروض او شهدا انه طلقا أى زوجته او اعتقها أى امه بالقر ومهرها او قبنتها فان غرما لقال فى شرحه على أن الرافى اشار الى انها يفرمان فى مسألة العتق كل التيميم فرق بينها وبين مسألة الطلاق بان المبدؤى من كسبه وهو السيد والوجة بخلافه وما اشار اليه الرافى هو الصحيح ثم قال فى الروض او شهدا بعتق ولولا دغرا القيمة قال فى شرحه وظاهر ان قيمة ما ولدوا المرد تروخذ منهما الحيولة حتى يسترداها بموت السيد كما لو غصبوا ثم اخذ قسما للحيولة لانه عليه ان يرد المقتضى طرلا استرداها فى المديان يخرج من الثلث فان خرج منه بعضه استرد قدر ما خرج اه ثم قال فى الروض او شهدا بايلا دوا تدوير غرما بعد الموت او شهدا بتعليق طلاق فبعد وجود الصفة او بكتابة ثم رجعا وعتق بالاداء فهل يفرمان القيمة او بعض النجوم عنها وجهان قال فى شرحه قال

بعد

البائن قاله لا بدوم فيه اه وهو قال فان المراد دوامه ما لم يوجد سبب يرفعه

والبائن كذلك (وعليهم) حيث لم يصدقهم الزوج ولا شهدوا بموضع خلع يساوى مهر المثل بناء على ما فى الروضة عن ابن الحداد وغيره

ولا كان الزوج فتناكله لانه لا ملك له والسيد لا تملكه بضع ووجه عبده وإعادة (٢٨٣) خبير اجمع على الاثنين سائق

(مهر مثل) ساوى المسمى
 أولا لانه بدل البضع الذى
 فوته عليه فان كان مجزئا
 أو غائبا طالب وله أو
 وكيله (وفى قول) عليهم
 (نصفه) فقط (إن كان)
 الفراق (قبل وطء) لانه
 الذى فوته وأجيب بأن
 النظر فى الاتفاق ليدل
 المطلق لانه قام به على
 المستحق ولهذا لو أبرأته
 عنه رجع بكه وخرج
 بالباين الرجعى فان راجع
 فلا غرم إذ لا تنويت
 والواجب كالبائن وتمكنه
 من الرجعة لا يسقط -
 الا ترى أن من قدر على
 دفع متلف ماله فسكت
 لا يسقط حقه من تعريضه
 لبدله به بحاجب مما للبقية
 هنا (ولو شهدا بطلاق
 و فرق) بينهما (فرجما
 قامت بينة) أو ثبتت نصبة
 أخرى (أنه) لا نكاح
 بينهما كان ثبت أنه كان
 بينهما رضاع عزم) أو أنها
 بآنت من قبل (فلا غرم)
 عليها إذ لم يفوتها عليه شيئا
 فان غرما قبل البينة
 استردا (ولو رجع شهود
 مال) عين ولو أم ولد شهدا
 بمتنقها أو دين وان قالوا
 غلطنا (غرموا) للحكم
 عليه قيمة النقوم ومثل
 المثل بدغمه لاقيله وهل
 يعتبر فيها وقت الشهادة

بعدمه معنى (قوله) ولا كان الزوج فتناكخ) خلافا للنفى عبارة الرأفة أى من الصور التى استثنائها للبقية من
 وجوب مهر المثل إذا كان المشهود عليه ما لا غرم له لانه لا يملك ولا لملك لانه لا تملكه بوجه عبده فلو
 كان مبعوثا غرم له المشهود بفسد الحرية قال أى البقينة ولم أر من تعرض لشيء من ذلك انتهى والظاهر كما
 استظهر بعض المتأخرين إلحاق ذلك كالأب فيكون لسيدته كنهية إذا كان متنا وبمعة فيما إذا كان
 مبعضا لأن حق البضع نشان من قبله المأذون فيه اه (قوله) ساوى المسمى الخ) وسوله ادفع اليها الزوج
 المهر أم لا بخلاف نظيره من الذين لا يغرمن قبل دفعه لأن الحيلولة هنا قد تحققت معنى وأسنى (قوله) فان
 كان) أى الزوج (قوله) الفراق) أى حكم القاضى بمعنى (قوله) لا يسقط حقه الخ) كالوجرح شاة غيره فم
 يلزمها ما الحكم مع التمسك منه حتى ماتت أسنى ومعنى (قوله) لا تسقط حقه الخ) ولو شهد الخ) ولو شهدا بالفرق
 ودخل بها ثم رجع بعد الحكم غرما لما ماتت من مهر متاهان كان الاثم بدونه على الاصح أو أنه طلقها أو
 اعتق أمته بالفرد مهرها أو قبضتها الفان غرما فانها وكل القيمة فى الامتة والفوق بينهما أن الرقيق يؤدى من
 كسبه وهو السيد بخلاف الزوجة أو يعتق رقيق ولو أم ولد ثم رجعا بعد الحكم غرما للقيمة وظاهر أن قيمة
 أم الولد والمدرى تخدم بينهما الحيلولة حتى يرتداهما بدم موت السيد أى من تركته بشرط أن الرفعة
 لا استردادا فى المدرى يخرج من الثالث فان خرج منه بمعة - استرد قدر ما خرج بها فاقسم بعد ذلك مثلها
 عن الأسنى مانصه وهو الصحيح اه أى خلافا للنفى حيث وافق الزوج فى انتماء بغيره من الاتفاق فقط فى
 الامة كالزوجة (قوله) ان يطلاق) أى بائن و فرقى بشهادتهما ولم يرق كاقهم بالاولى معنى (قوله) كان
 ثبت) أى بينة أو حجة أخرى كالقرار (قوله) ان يرضاع) أى ونحوه كلعان أو فسخ معنى (قوله) من قبل
 أى قبل الرجوع معنى (قوله) استردا) ولو رجعت هذه البينة بعد حكم الحاكم بالاسترداد يلغى أن تقرر
 ما استردا لانه لو تمت عليه ما كان اخذها ولم أر من ذكره معنى (قوله) ان يرضع الخ) ولو لم يقل الشاهدان
 رجعا ولكن قامت بينة رجوعهما لم يفر ما شيئا قال الماوردى لأن الحق باق على المشهود عليه معنى وقسم
 بعد ذلك مثل ذلك من الأسنى مانصه قال شيخنا الشهاب الرمل المعتد انهما يغرمان اه وتقدم فى
 الشرح والتبانية فى اول الفصل ما وافقه (قوله) من إلى قوله وهل يعتبر فى المخفى لا قوله ولو أم ولد شهدا
 بمتنقها إلى قوله قطعى شرطى التباية لا قوله وهل يعتبر إلى لا رجوع وقوله رجعا مع شهود الزنا أو
 وحدم (قوله) ولو أم ولد الخ) تقدم انفا من التباية والأسنى ما يتعلق به راجعه (قوله) وان قالوا غلطنا
 الأسبكت أخيره عن جوايبه (قوله) ان يرضع الخ) وإذا حكم القاضى بشاهدين بائنا مرددين فى شهادتهما
 بكفر أو روق أو فسق أو غيرها فقد سبق أن حكمه يبين بطلانته فتقدم المعلقة بشهادتهم ووجه المعلقة بها
 أمة فان استرقى فاقبل أو قطع فعل عاقلة القاضى العيان ولو حذته تعالى وان كان المحكوم به مالا تافعا
 ضنه المحكوم له فلو كان مسرا أو غائبا غرم القاضى للمحكوم عليه ورجعه على المحكوم له إذا أيسر
 أو حضروا غرم على الشهود لانهم تابون على شهادتهم ولا على الزكينة لأن الحكم يجرى على شهادتهم
 مع أنهم تابون للشهود معنى وروض مع شرحه وأقره سم (قوله) المحكوم عليه الخ) (تنبيه) لو
 صدقهم الحكم فى الرجوع عادت البينة إلى من أترعت مع ولا غرم معنى (قوله) قيمة النقوم مثل المثل
 وقالا للشيخ والتباية والمخفى وفى الجبرى مانصه قال سلطان والراى وفى نظر لأن المغموم أو إتمامه
 للحيلولة قالوا يجب القيمة مطلقة حيث قيل تعتبر وقت الحكم وهو المعتد لانه الموقوف حقيقة وقيل أكثر
 ما كانت من وقت الحكم إلى وقت الرجوع وقيل يوم شهدوا اه (قوله) بدغمه) أى البدل (قوله)
 الزكوى أشبهما الثانى وعزاه الدارعى لا بن سريج ولخص غيره اه وقياس ما تقدم من الرافى فى حق
 الامة ترجيح الأول (قوله) فتناكخ) خرج البعض قبل المردان له جميع المهر أو أنه لا يسقط راجعه (قوله)
 ولو رجع شهود مال غرموا) (فرع) لو لم يفوت لا رجعا لكن قامت بينة رجوعهما لم يفر ما شيئا قال الماوردى
 لأن الحق باق على المشهود عليه شرح الروض قال شيخنا الشهاب الرمل المعتد انهما يغرمان (قوله)

لاية (فصلها) والحكم لانه المقتضى حقيقه كل عدل والا قرب الاول في العاقد الثاني في الحاكم لا يرجع في الشهادة بالاستيلاء لا بعد موت السيد والتعلق لا بعد وجود العفة (في الاخر) لانهم احوال بينهم وبين ماله ومن ثم لو فروت يده كبيع شئ بعد المبيع لم يفرموا بكافه الموردي واتفقه البقعي وشذ ان عبد السلاطون تيمه في قوله من سعى رجل سلطان فزعمه شرا رجوع به على الساعي كشاهد رجوع وكأول قال هذا ليدل لمروا (٢٨٤) والفرق واضح اذ لا الجاه من الساعي شرعا (ومضى رجوعا اكلم وزع عليهم القرم) بالسوية

والا قرب الاول في الشاهد خلافا لهما والاسنى عبارة الاول والعبرة بوقت الشهادة ان اتصل بها الحكم اه وعبارة الثاني والعبرة فيها بوقت الشهادة كاتقوله الروايتان عن ابن القاسم وهو محمول على ما اذا اتصل بها الحكم لا عوقف فزعمه المقتضى وعبر الماوردى على احد وجهين ثانيهما اعتبارا كثر قيمة من وقت الحكم الى وقت الرجوع اه قال الرشدي قوله ان اتصل الحكم اى فان لم يتصل بها للمرة بوقته لانه وقت فزعمه المقتضى (قوله ولا يرجع في الشهادة الخ) عبارة الروض مع شرحه والمضى والنهاية او شهدا بايلاذ او تدبر ثم رجعا بعد الحكم فما القيمة بعد الموت لا قبله لان الملك انما يورث بعده او شهدا بتعلق عتق او طلاق بصفة ثم رجعا بعد الحكم فما الميراث القيمة بعد وجود العفة لا قبلها (اه) (قوله والتعلق الخ) ولو شهدا ثانيا بكتا فترقى في ثم رجعا بعد الحكم وعنى بالاداء ظاهر اهل ينزمان القيمة كلها لان الموردي من كسبه او قص النجوم عنها لانه الفاتحة وجان شهيها كاتقوله الزكشي الثاني معنى وفي سم بعد قوله عن الاسنى نحو مما صمو قياس ما تقدم من الرافعي في عتق الامه ترجع الاول اه وكذا جرى عليه النهاية عبارة او شهدا بكتا ب ثم رجعا فما جميع القيمة في الرجوع الوجهين لا قص النجوم عنها اه اى القيمة عرش (قوله ومن ثم لو فروت) ولو استوفى المصوبه بشهادة اثنين مالا لم وجبه الخصم او شهدا باقائه من صدق حكمه بانهم رجعا فلا غرم عليهم لان الفارم عاد اليه ما فرم اه معنى (قول المتن ومضى رجعا اكلم الخ) ولو شهدا بعتل اخر باربعين فرجع واحد منهم من مائة واخر عن مائتين والثالث عن ثلثمائة والرابع عن الجميع ففرم الكل مائة اربا مالا فاقامهم على الرجوع عنها وقرم ايضا الثلاثة اى غير الاول نصف المائة بقاء نصف الحصة فيها بشهادة الاول واما المائتان الباقيتان فلا غرم فيها لبقاء الحصة بها نهاية واستوى معنى وسم وفي عرش بعد ايضاح ذلك ما صرحه قوله نصف المائة اى زيادة على المائة التى قسمت بينهم (اه) قول المتن وزع عليهم الخ ولو شهدا ثمان بقدر نكاح في وقت واتان بالوطى وقت بعده واتان بالتعلق بعد ذلك ورجع كل حماسه بعد الحكم غرم من شهد بالمقد والوطى ما فرمه الزوج بالسوية بينهم نصف بالمقد ونصف بالوطى ولا يفرم من شهدا بالتعلق شيئا ولا من اطلق الشهادة بالوطى اه معنى (قوله بالسوية) اى قوله واخذتم في الملقى (قوله لبقاء الحصة) اى فكان الرابع لم يشهد معنى (قول المتن وزن قصص النصاب) اى يدبر رجوع بعضهم قول المتن عليه اى النصاب معنى (قوله كان رجع احدا اثنين) اى فيما يثبت بها كالمقتضى معنى (قوله كاتنين من ثلاثة) اى فى غير الونا معنى (قوله واخذتم) اى من التعليل (قوله وفيه نظر الخ) فالمتدنان كلانهم يستحقن اجرة مثل عمله عرش (قوله والختى) اى لو فروت تاخرت في الملقى (قوله فترتين) اى الرجل (قول المتن فلا غرم في الاصح) وعليه لو ولا يرجع في الشهادة بالاستيلاء) عبارة الروض وشرحه او شهدا بايلاذ او تدبر ثم رجعا بعد الحكم فما القيمة بعد الموت لا قبله لان الملك انما يورث بعده الخ او شهدا بتعلق طلاق او عتق بصفة الخ اه فصل اذا حكم القاضى بشهود فباقر امر دودين قدسحق انه ينقض شهود المطلقة وزوجته المعلقة اه وان استوفى قطع او قتل فبلى عائلة القاضى ولو في حد اقل تعالى فان كان اى الحكم بما لا تالفاهتة المحكوم له ولو كان مصر اى او غابا غرم القاضى ورجع به اذا اليسر لا غرم على الشهود (قوله ومضى رجعا اكلم وزع عليهم القرم او بعضهم وقى نصاب الخ) قال في الروض وان شهدا بربعة باربعين ثم رجع واحد من مائة

بالسوية ان احدثهم وجهه وان تربد رجوعهم اوزادوا على النصاب (او) رجع بعضهم وقى نصاب) كاحد ثلاثة في غيرنا (فلا غرم) لبقاء الحصة (وقيل يفرم قسطه) لان الحكم مستند لكل (وان قص النصاب ولم يزد الشهود عليه) كان رجع احدا اثنين (قسط) من النصاب وهو النصف يفرمه الرابع (وان زاد) عدد الشهود على النصاب كاتنين من ثلاثة (قسط) من النصاب فعليها نصف لقضاء نصف الحصة (وقيل من الصد) فعليها ثلثان لاستراهم في الائتلاف (وان شهد رجل وامرأتان) فيما يثبت بهم ثم رجعا (فعلية نصفهما نصف) على كل واحد ربع لانهما كرجل واخذتمه انهم يتوزعون الاجرة كذلك وفيه نظر والفرق واضح قال مدار الاجرة على التبع وهو يختلف باختلاف الأشخاص ومدار الحكم على الاجزاء وهو ليس كذلك والختى كالابن (او) شهد رجل (واربع في رصاح) ونحوه مما يثبت بمحضين ثم رجعا

(فعلية ثلثون ثلثان) لما قرر ان كل اثنين يرجل ومن يفرق هذه الشهادة فليتمين الشطر (فان رجع هو أو ثلثان) قسط فلا شهد غرم في الاصح) لبقاء النصاب (وان شهد هو وارب من النساء) (عالم) بوجع الكل (قتل كوخاع) ففعله الثلث او هو وحده فعليه النصف كاعلم من قوله او لا تقسط ويدل له ايضا قوله (والاصح) انه (هو) عليه (نصف وهن) عليهن (نصف) لانه النصف وهن وان كثرن كنصف لاذ لا يقبل مفردات في المال (سواء رجعه او لم) ان هذا لغة (وحدمن) بخلاف الرضا يثبت بمحضين (وان رجع ثلثان

قالصحيح انه لا يرمع عليه القيام التعصب لو شهد رجلان او امرائهم رجوا الزها (٢٨٥) الحاشي (و) الاصح (ان يشهد احسان) مع

شهودنا (او) يشهد (صفة)
مع شهود تطلق يطلق
وحق لا يرمون (اذا
رجوا بعد ارجوم نفوذ
الطلاق او التلق وان
تأخرت شهادتهم عن الزنا
والتلق اما يشهد الا احسان
فما مر فيهم اول الفصل
رجوا مع شهود الزنا او
وعدم واما يشهد الصفة

فلانهم لم ينعقدوا بطلاق
ولا ينعقدون انما اربعة قطع
هي شرط لا سبب الحكم انما
يضاف السبب للشرط
(كتاب الدعوى)

وهي لغة الطلب والحق ووجه
قوله تعالى ولم ياهدون
وجهادوا حتى يفتح الراو
وكسرهما كفتاوى وشرعا
قبل اخبار عن سابق حق
او باطل للغير على غيره
بجلس الحكم وقيل اخبار
عن وجوب حق للغير
على غيره عند حاكم يلزمه
بموه الا شهودناهم انما
لم يذكروا الحكم هنا مع
ذكرهم فيها بعد لان
التعريف للدعوى حيث
اطلقت على لا يتقيد منها
الا ذلك (والبيات) جمع

بيات وهم الشهود لانهم
يقين الحق ورجوا لا اختلاف
اتواهم كما مر الدعوى
حقيقا لا غشقا والاصل
فيها قوله تعالى واذا دعوا

الى انشورسوله ليحكم بينهم
الا يتوخيرون الصحيحين لو
يعلى الناس بدعواهم

شهدهم عشرة وتسوهم رجوا اغمم السدس وعلى كل اثنين السدس فان رجع منهن ثمان او هو ولو مع
ست فلا يرمع على الراجع لقيام الحجة وان رجع مع سبع غرموا الربع لبطان رجع الحجة وان رجع
كلين دونه او رجع مع ثمان غرموا النصف لبقاء نصف الحجة فيها او مع تسع غرموا الثلاثة اربع معنى
وروى مع شرحه (قوله مع شهودنا) عبارة عن شهود الزنا كما مر اها في الشرع والروضة او
معها كما يشهد المطلق المصنفان اطلاقا بما في ذلك اه (قول المتن مع شهود خلق طلاق الخ) اي على
صفة منق (قول المتن وعن) الراوي عنى او كما يشير اليه الفاضل (قول المتن لا يرمون) اي لو انما يشهد
شهود الزنا والتلق وشيدى (قوله فلانهم) ولا يرمع عليهم اوجب عقربوا غمهم ووجهه بصيغة كال نهاية
ومنى (قوله رجوا مع شهودنا) او وعدم (الانساب اما تعديهم على قوله او يشهد صفه كما مر عن المتن
او تركه كافي النهاية

(كتاب الدعوى)

(قوله وهى لغة) الى قوله مرعاف المعنى كذا في النهاية لا قوله المعنى (قوله وهى لغة الطلب الخ) وانها
لثابتة لا يرمع معنى (قوله او باطل) فيه بحث ان عطف على حق لانه لا ينصف بالسبق اذ ثبوت الدين لو لم
على عمرو والمضى به زيد دعوى باطل لم يثبت حقها فليتأمل سم (قوله وقيل الخ) وعن قال به شيخ الاسلام
(قوله من) وجوب حق للغير المراد بوجوه له ملقه به فيسمل دعوى الولي والوكيل وناظر الرقب على
(قوله عندنا) اي موافق معناه هو الحكم والبيد كما ياتي ودوشوكه اذ تصدى لفصل الامور بين اهل
عته كالتقديس ما في قوله مرعاف الاعداء عند نحو وزير الخ عش (قوله وهى لا يتقيد منها) لا
ذلك (او ارادوا بالحاكم ما يشمل الحكم سم (قوله جمع بيته) الى قوله وما وجب تميز ارفاق المعنى (قوله
لانهم الخ) اي مع ابطاله لان الحق منى واسم ان حيدر الشان يجيرى (قوله ورجوا الخ) عبارة عن المعنى
وافرد المصنف الدعوى وجمع البيات لان حقيقة الدعوى واحدة والبيات مختلفة اه (قوله كاسر) اي
في الفصل الاول من الشهادات (قوله والاصل) الى قوله المتن لا ينعقد في النهاية لا قوله غير مال ان
كنكاحه قوله كذا قبل قوله بذكره والى قوله في قوله له بل لا تسع على مامر (قوله والاصل فيها) اي
في الدعوى والبيات (قوله ويعلى الناس الخ) لم يظهر يخرج الحديث على طريقة اهل المدان لانه اذا
استثنى تقيض التالى انتج تقيض القدم فيكون الحكم ولكن لا يردع الناس دما رجوا واملهم فليسوا
الخ وهذا غير ظاهر لان ادعاء الدما هو الاموال واقع الا ان قال اطلق السبب هو قوله لا دعوى اناس الخ و اراد
السبب هو الاخذ بهم يظهر فيه استثناء تقيض القدم ولكنه غير مطرالاتا نتج ان انتج هنا لخصوص المادة
قالا لوى تخرج الحديث على قاعدة اهل القنوى الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثانى والتقدم امتنع
ادعاهم شرعا ما ذكر لا امتناع اعطاهم مجرد دعواهم بلاينة كما اشار اليه بقوله ولكن البيات الخ في رواية
فهرق من تقيض القدم وكذا قوله ولكن البيات الخ يجيرى بحذف (قوله وفي رواية الخ) عبارة عن شيخ الاسلام
والغنى وروى السبق باسناد حسن ولكن البيات على المدعى الخ (قوله ومناه الخ) اي الحديث عبارة لاسنى

واخر عن مائتين والثالث عن ثلثة والاربع عن اربعة قال رجوع عن مائتين فقط فانه يرمها
الاربعة وثلاثة اربع مائة يرمها غير الاول بالسوية قال في شرحه قال البياتى الصحيح ان الثلاثة انما
يرمون نصف الماتقما ذكر انما ياتي على الضعيف القائل بان كلا منهم انما يرم حصة مما رجع
عنهم ما قاله متين عليه النصف الاخر ولا غرم فيه اه وما نقله عن القتيبي وقال انه متين هو
الصحيح كما قاله شيخنا الشهاب الرمل

(كتاب الدعوى والبيات)

(او باطل) فيه بحث ان عطف على حق لانه لا ينصف بالسبق اذ ثبوت الدين لو لم على عمرو والمضى به
زيد دعوى باطل لم يثبت حقها فليتأمل سم (قوله وهى لا يتقيد منها) لا ذلك (او ارادوا بالحاكم ما يشمل الحكم
لا دعوى اناس دما رجوا حال واملهم ولكن البيات على المدعى عليه وفي رواية استدعا حن البيات على المدعى باليمين على من انكر ومناه توف

استحقاق المدعى على البينة لاعتناق جانب (٢٨٦) بادعائه خلاف الأصل ورامة المدعى عليه على البينة لقوة جانبه بأصل براهمه لما كان

والثابت والمغنى فيه أن جانب المدعى ضيف لدعواه خلاف الأصل فكذلك الحجة القوية وجوباً للشكر قرى
فأكتفى منه بالحجة الضعيفة اه زاد المغنى وإتماماً كانت البينة قوية والعين ضعيفة لأن الحالف منهم في بيته
بالكذب لا يصدق فاعتنقه نفسه خلاف الشاهد **(قوله)** ورامة المدعى عليه الخ أى وتوقف رامة المدعى
عليه الخ **(قوله)** كذلك أى على الترتيب المذكور **(قوله)** لا غير مال الخ سيد كمرهزه **(قوله)** سواء كان
الخ أى الدعوى والتذكير بتأويل الطلب **(قوله)** لا يدى سيد كمرهزه **(قوله)** لا يجوز الخ الأولى
الصرح **(قوله)** لا يجوز للاستحقاق الخ نعم مال الماوردى من وجوبه تمرز أو حذوف وكان في بادية
بعيدة عن السلطان فله استيفاء وقال ابن عبد السلام فى أو آخر قواعد لو انفراد بحيث لا يرى ينفى أن لا يمنع
من القود لا سيما إذا جاز عن اثباته بماهية ومعنى وفى سم بعد ذكر ذلك عن الأسنى مانصه وقوله فله
استيفاء ولا ينافى أن مستحق التميز لو حاد القذف لا يستوفيه بنفسه وليس للحاكم إلا الذنل على استيفائه
لأن الحال هنا حاد ضرورة الحاكم لا يابذل فيها ليس فيه مصلحة ولا استيفاء بنفسه لا تعديض
المحذود أو المعز بزيادة أو تشديده وقال ع ش قوله بعيدة عن السلطان أى أو قرية متباعدة عن مقام من الرفع
اليه عدم التحكى من اثباته وأغرم دراهمه استيفاءه حيث لم يطلع عليه من ثبت بقوله لو من الفتن
وقوله فله استيفاء ما ومع ذلك إذا بلغ الإمام ذلك فله تمرز لا متابعه عليه وقوله ينفى أن لا يمنع من القود
أى شرعاً يجوز ذلك باطلاً اه **(قوله)** لا يستتله اه أى بالاستيفاء **(قوله)** لكن لا تسمع فيها الخ أى
طال طريق اثباتها بشهادة الحسبة ورشيدى **(قوله)** لأنها ليست حقاً للمدعى أى ومن له الحق لم يابذل في
الطلب بل هو مأمور بالراض والدفع ما أمكنه من حق **(قوله)** على المقفوف الخ أى وعلى ورامة الطالب معنى
(قوله) ومر أى فى مبحث وجوب أدائه الشهادة **(قوله)** كذا قيل واقتضى الخ **(قوله)** لا إذا توقف استيفاء
الحق عليه ومع ذلك للإمام والقاضى الكبير من منعه من ذلك لعدم رايته ع ش **(قوله)** لم يقع الموقع الخ أى
في غير ماسر من الماوردى وابن عبد السلام ورشيدى **(قوله)** وهو كذلك لعله فى غير العقوبة كالنكاح
والرجم باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجيتها أو رجعتها معاملة الزوجية جاز ذلك فيها
ينوب بين الله تعالى إذا كان صادقا قليلا رجح سم على حج ع ش **(قوله)** لا فى صور الخ عبارة أنها باقية المغنى
وهو كذلك فى حد القذف لا القود اه قال ع ش قوله فى حد القذف أى إذا كان قريباً من السلطان لما مر
أن البعيد لا يترط فيه حقه الرجم اه **(قوله)** وكل ما قبل لى المتن لا قوله بل لا تسمع على ماسر **(قوله)**
وكل ما قبل فيه الخ أى كتمنى بستره فخص بغيرى **(قوله)** بل لا تسمع الخ المعتد أنها تسمع فى غير
حدوده تعالى أما فيها فلا سلطان **(قوله)** ومنه أى عما قبل فيه شهادة الحسبة **(قوله)** قتل من
لا وارث له الخ انظر هل يجرى هذا على ما قاله فى شرح الروض والبيهة فى مبحث شهادة الحسبة من أن
(قوله) لا غير مال عبارة المنهوب فى غير عين ودين اه **(قوله)** وضعية صحة الدعوى عنده الخ **(ف ر ع)**
تقدم فى أول الأصوم أنه لا يحتاج إلى اثباته بدليل ونحوه إلى دعوى فراجع **(قوله)** لم يقع الموقع أى هو كذلك
فى حد القذف لا القود ش مر **(قوله)** وهو كذلك لعله من غير ما قبله كالنكاح أو الرجم باعتبار الظاهر
فقط حتى لو عامل من ادعى زوجيتها أو رجعتها معاملة الزوجية جاز له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان
صادقا قليلا رجح **(قوله)** لا فى صور مررت قال فى شرح الروض ومن قال الماوردى من رجح له تمرز أو حذوف
قدف وكان فى بادية بعيدة عن السلطان له استيفاء وقال ابن عبد السلام فى آخر قواعد لو انفراد بحيث
لا يرى ينفى أن لا يمنع من القود لا سيما إذا جاز عن اثباته اه وقوله لا استيفاء لا ينافى أن مستحق التميز
أو حاد القذف لا يستوفيه بنفسه وليس للحاكم إلا الذنل على استيفائه لأن الحال هنا حاد ضرورة الحاكم
لا يابذل فيها ليس فيه مصلحة ولا استيفاء بنفسه لا تعديض المحذود أو المعز بزيادة أو تشديده
(قوله) ومن قتل من لا وارث له الخ انظر هل يجرى هذا على ما قاله فى شرح الروض والبيهة فى مبحث

مدار الخصومة على خمسة
الدعوى والوجوب واليمين
والنكول والبينة ذكرهما
كذلك تشتط الدعوى
عند قاضى لو محكم أو سيد
فى غير مال عما لا تسمع
فيه شهادة الحسبة سواء
اكان فى غير عقوبة كنكاح
ورجمة وإيلاء وظهار
وجيب نكاح أو بيع أم فى
عقوبة لا دى كقصاص
وحد قذف ولا يجوز
للمستحق الاستقلال به
لعمق خطره ما عتقوة قد
تعالى فهو وإن توقفت على
القاضى أيضا لكن لا تسمع
فيها الدعوى لأنها ليست
حقاً للمدعى نعم لا تافى
أورد حده الدعوى على
المقنوف وطلب حلفه على
أنه لم يزل لى سقط الحدته
أن نكل وما يوجب تمرز
لحق الله تعالى تسمع
الدعوى فيه أن تلقى بمصلحة
هامة كطرح حجارة
بطريق ومر أنه يجب
الاداء عند نحر وزير
وقضيتها صحة الدعوى عنده
كذا قيل وفيه نظر لأن
الذى مر أنه لا يرمه الاداء
عنده إلا إذا توقف استيفاء
الحق عليه وحيث قال الاداء
لهذه الضرورة لا يستدعى
توقفه على دعوى وهذا
رد إيراد شارح لهذا

وجواب آخر عنه وقضية قوله بشرطاته لاستوفاء بدون قاض لم يقع الموقع وهو كذلك إلا فى صور المعتد
مررت فإتمامه احصى كل ما قبل فيه شهادة الحسبة لاحتجاجه بالدعوى بل لا تسمع على ما به من قتل من لا وارث له

أوله إذا الحق فيه فلا سيرة في قاطع الطريق الذي لم يقبل القدرة عليه لأنه لا يتوقف على طلب وخرج بالمعبر وما معها المال لأن المال كونه مباحا عند نظر من غير دعوى كما قال (وإن استحق) شخص (عينا) عند آخر ملك وكذا بنحو اجارة أو قس أو وصية بمنفعة كما بينه جمع أو لالة كان غصبه عن لونه وقد عرفنا أخذها (فلما أخذها) مستغلا (أن لم يخف قبة) عليه وعلى غيره كما هو ظاهر سواء أ كانت يده عاديا أم لا كان اشترى من غصبه لا يعلمه نعم من اتهمه لما ذكره في متن على أن خدمته بدهم من غير علمه لأن فيه اربا على أن يظن ضايعا ومثله في خدومة كل ما فيه ارباب العبيد ولله ان يزيد في ثابت نام في حفر الخندق فأخذ (٢٨٧) بعض اصحابه صلاحه قبي التي صلى الله

عليه وسلم عن ترويع المسلم من ميثقه ذكره في الاصابة لكن بشكل عليه ما رواه احدان اياكم خرج تاجرا ومعه يدريان تبيان وسويط فقال له اطمئن قال حتى يجيء اياكم فذهب لانا من ثموم ويا علم موريا انقته بشرق فخلص جلاؤا وجعلوا في حقيقته سيلوا واخذوه فبلغ ذلك ابا بكر رضي الله عنه فذهب هو واصحابه اليهم فأخذوا منهم ثم اخبر النبي صلى الله عليه وسلم فضحك هو واصحابه من ذلك حتى بداسه وقد جمع يحمل انتهى على ما في ترويع لا يحتمل غالبا كافي القصة الأولى والاذن على خلاصه كافي الثانية لان نعمان التفاعل لذلك معروف بأنه مضحك مزاح كافي الحديث ومن هو كذلك الغالب أن فعله لا ترويع فيه كذلك عند من يعلم بحاله ورواية ابن ماجه ان الفاعل سويط لا تقوم واية احمد السابعة فاعلم ذلك فاني لم أر من أشار لنسبته مع كثرة المزاح

المعتد سماح الدعوى فيما قبل في شهادة الحسبة الا في محض حدود الله تعالى فان الظاهر أن ما ذكر ليس من محض حدود الله تعالى أم سم وقوله في شرح الروض الخ أي وفي التباين والمثل هناك ايضا وقضية صلحها ما هنا لا يحتاج لسايعها هنا لأنه لا يجوز سماها (قوله او قدفه) أي بعد موته بجبري (قوله او قتل قاطع الطريق) مصدر مضاف للفاعل سلطان (قوله لانه) أي استيفاء الحق منه سلطان (قوله لا يتوقف على طلب) أي أن تملكه مستحق بجبري (قوله وما معها) أي السابق في الفرح (قوله ونحوه) أي كولي غير السكامل معنى (قوله شخص) أي قوله هو منه يتوقف التباين الا قوله كذا بنحو وقوله عليه وعلى غيره وكذا في المعنى لا قوله كذا في الاول او لا يتوقف قوله سواء لم (قول المتن عينا) أي ولو باعتبار مفتحي كامل مما ذكره الفاروق بعد رشدي (قوله مستغلا به) أي بالاخذ بلا رفع تقاض ولا من تحت يده بمعنى (قوله او على غيره) أي وان لم يكن له به علاقة عرش (قوله سواء كانت يده) أي الاخر رشدي (قوله كدع الخ) أي وبائع اشترى منه عينا وبذل الثمن فليس له الاخذ بغير اذن معنى (قوله يمتنع عليه) أي على المستحق من قوله من غير علمه أي علم الوديع عرش (قوله لان فيه اربا باله الخ) هذا موجود في غير من اتهمه المالك ايضا نحو المستعير بل أولى لأنه ضامن بخلاف نحو الوديع تلججه انه كالوديع سم ولك ان تمنع كرون نحو المستعير غير مؤتمن المالك (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله بشكل عليه) أي على حدث الاصابة (قوله قال) أي نعمان له أي لسويط (قوله فذهب) أي نعمان (قوله وقديمه الخ) وقد يجمع باحتال ان نعمان لم يعلمه النسي او نسيه او خصمه باحتياد وقد ينافي ذلك عدم انكاره صلى الله عليه وسلم ذلك الا ان محاب بان عدم انكاره لعدم نعمان بعد بلوغ انتهى او غير مما ذكر وتأخير البيان لوقت الاحتياج في سم (قوله في القصة الاولى) أي قصة زيد بن ثابت (قوله لا ترويع فيه كذلك) أي لا يحتمل غالبا (قوله ورواية ابن ماجه الخ) استئناف ياتي (قوله قال في تكيهه) كذا في أصله مخط والمشهور تركته سيدهم (قوله وفي نحو الاجارة) أي قول المتن واذ اجاز الاخذ في التباين الا قوله ويظهر إلى قياس الخ (قوله وفي نحو الاجارة الخ) عبارة المعنى واما المنفعة فالظاهر كاجتهاد بعض المتأخرين انها كالعين ان وردت على عين الله استيفاء ما منه بنفسه أن يغش ضررا وكاد ان وردت على ذم فنان قدر على تحصيلها باخذ من ماله هل ذلك بشرطه أم (قوله من ماله) أي المجر رشدي (قوله وقياس ما ياتي الخ) عبارة التباين والوجه اخذ ما ياتي في شراء غير الجنس الخ (قوله انه قيمة تلك المنفعة) أي وقت اخذ ما ظفر به عرش (قوله او يسأل الخ) بالنصب عطفا على الاقتصار رشدي (قول المتن وجب الرفع) والرفع قريب الشبه فنحن رفع الشيء إلى قاض قر به اليه معنى (قوله مادام مد يد الخ) عبارة المعنى وليس المراد بالوجوب تكليف المدعي الرفع حتى ياتى به بل المراد

شهادة الحسبة من ان المعتد سماح الدعوى فيما قبل في شهادة الحسبة الا في محض حدود الله تعالى فان الظاهر أن ما ذكر ليس من محض حدود الله تعالى (قوله لان فيه اربا باله الخ) هذا موجود في غير من اتهمه المالك ايضا نحو المستعير بل أولى لأنه ضامن بخلاف نحو الوديع فالوجه كالوديع (قوله وقديمه يحمل بالترويع وقد ظفر أنه لا بد فيه من التفصيل الذي ذكره ثم رأيت الزركشي قال في تكيهه فقلع عن التواعدان ما يفعله الناس من اخذ المتاع على سبيل المزاح ثم دفعه في الحديث لا يأخذ احدكم متاع صاحبه لا عابجا ولا جاهلا من جهة ان اخذه بغير دم وجهه جادا لا مروع احياه المسلم بقد متاعه وما ذكرته اولي واطهر كما هو واضح وفي نحو الاجارة المتفقة بالعين ياخذ العين يستوفى المنفعة منها وفي الزمة يأخذ قيمة المنفعة التي استحقها من ماله ويظهر من كلام بعضهم أنه لا يستأجر بها وقياس ما ياتي من شراء غير الجنس بالتقادة يستأجر ويظهر أنه يلزمه الاقتصار على ما بينه انه قيمة تلك المنفعة ويسأل عدلين يعرفانها ويعمل بقولهم (والا) بان عاقل قبة أي مفسدة تقضي إلى محرم كاذن ماله لاطاع عليه بان غلب ذلك على ناهو كذا انما تويا كما بينه جميع (وجوب الرفع) مادام مریدا للاخذ (إلى قاض)

استماع استغلا بالاختلاف هذه الحالة اه (قوله او نحوه) اى ماله الزام الحقوق كحطب و امير لاسيمان
علم ان الحق لا ينطس الا عند معنى (قوله حالاً) الى قول المتن او على منكر في الحق (قوله شرطه الخاص)
وهو اتفاق العقين روض معنى (قوله او من لا يقبل اقراره) اى كالمسيح ع (قوله على ما يحته البقيني)
عبارة النهاية كايته الخ (قوله جعل هدام) اى قول بجلى (قوله لا يحكم لا برشوة) اى وان قلت حش (قوله
برشوة) ويظهر او يواحدة متفقة تردد واضاعة او قاتل على خلاف المتادى القضاء العدول (قوله في
الاخيرتين) اى قوله او طلبوا الخ وقوله او كان قاضي عمله الخ (قول المتن اخذ جنس حقه الخ) و لو ادعى من
اخذ من ماله على الظاهر انه اخذ من ماله كذا فقال ما اخذت فاراد استغلا فانه كان ان يحلف انه ما اخذ من ماله
شيثا ولو كان مقر الكنى يدعى تاجيله كذا بارو حلف حلف فللمستحق الاخذ من ماله ما يظهر به او كان مقر
لكما دعى الاصار و اقام ينة او صدق يمينه ورب الدين يعلم له مالا كمنه فاقبل بقدر على ينة فله الاخذ
منه ولو جحد فراقه من تلوته فقتله او ادعى العجز عنها كاذبا او انكر الوجبة فعلى التفصيل الذى قررناه
لكه اما ياخذ قوت يوم يوم بما يظهر به شرح مر اه سم قال حش قوله كان له ان يحلف الخ
يفنى اى ينى انهم ياخذ من ماله الذى لا يستحق الاخذ منه ثم ايتى شرح الروض مناضه قللى عليه
ن يحلف انهم ياخذ من ماله بنى اذ هو ينى ينى استحقاقه لا يام بذلك انتهى وقوله له الاخذ منه اى
من ماله المكتوم او غيره وقوله لكه انما ياخذ قوت يوم الخ اذا راضع ان غلب على ظنه سهولة الاختفى
اليوم الثاني مثلا والافيني ان ياخذ ما يكفيه مدة يقبل على ظنه عدم سهولة الاخذ فيها و هو السؤل الى
الدرس مما يقع كثيرا فقرى مصر من اكره الشاد مثلا لا قرية على عمل للملزم المستولى على القرية
هل الضمان على الشاد او على الملزم او عليهما والجواب بحت ان الظاهر انه على الشاد لان الملزم يكرهه على
اكرههم فافرض من الملزم اكره الشاد فكل من الشاد الملزم طريق في الضمان وقراره على الملزم
اه (قوله او متقوما) اى كان وجب له في ذمته ثوب او حيوان موصوف بوجه شرعى اما لو حصب منه
مقوما و اقله او تلقى بيده مثلا قالوا بوجبه فتمت فهو من باب التلى كما هو ظاهر سم على حج اه رشيدى
(قوله ولو لامة) وبني كمال الاذرى تقديم اخذ غيره لامة عليها احتياطا لابطاع معنى واسنى (قول المتن
ان فقهه) يفنى ولو حكايان لم يكن التوصل الى الجنس سم (قوله اى جنس حقه) الى قوله وقضيته في الحق
الافوله ولو انكر الى ولو كان للمدين وقوله اى والاحتاط وقوله او اطاق جميع الا تصار (قوله ولو انكر
الخ) اى الدائن عبارة التبايق عمله اذا كان الغريم مصدقا له معنى متقدما اه ورجع حش الضمير
الى المدين فقال قوله ولو انكر الخ اى وان كان متصرفا فيه تصرف الملاك لجوازاته منسوب وتعدى

او نحوه فتكمن من الخلاص
به (او دينا) حالاً على غير
متنع من الادل طالبه
ليؤدى ماعليه (ولا يحل
اخذ حقه له) لان له الدفع من
اى ماله شاء فان اخذ شيئا
لو مرمو مضمته ان تصدع مالم
يو جدر شرط الخاص (او
على منكر) او من لا يقبل
اقراره على ما يحته البقيني
ورد بقول بجلى من له مال
على صغير لا ياخذ حقه من
ماله اتفاقا اه ويحباب
بجمل هذا انصح على ما
اذا كان له ينة يسبل بها
خلاص حقه (ولا ينة) له
عليه او ينة و امتنعوا او
طلبوا منه ما لا يلامه او كان
قاضي عمله جاني الا يحكم الا
برشوة يا يظهر في الاخيرتين
(اخذ جنس حقه من ماله)
ظهر العجز عن حقه الا بذلك
فان كان مثليا او متقوما
اخذ منه حقه لامن
شيرة) وكذا غير جنسه اى
غير حش حقه ولو لامة (ان
فقهه) ان جنس حقه (على
المدب) للضرورة نعم ان
وجد تعدا اثنين ولو انكر
كون ما وجده ملكه

لم يهرأخذ لصلواته كان الدين محجورا عليه فليس أوميتا عليه دين لم يأخذ إلا قدر (٢٨٩) حصة بالحصار بقا عليها ولا احتاط

(أو هل مرقمتع) ولو
عاطلا (أو منكرو له بينة
كذلك) له الاستقلال بأخذ
حقه لما في الرفع من المؤنة
والشفقة (وقيل يجب الرفع
إلى قاض) لا مكانه وإطال
جميع الاستصاغة وخرج
بأسبق حينا الزكاة لأنها
وإن تعلقت بين المال شائعة
فيه كأمرا فإذا امتنع المالك
من ادائها لم يكن للمستحقين
وإن انحصروا إذا ظفروا
بجسمها من ماله الظفر بها
توقف اجرائها على التنية
وتخصيته أنهم لو علموه عدل
فقدروا ونروا به جاز
للمصورين الظفر حيث
والوجه خلافه لأنه لا يمتنع
للكاتب بذلك إذا خرج
من غير (وإذا جاز الأخذ)
ظفر (الله) بنفسه لا بوكيله
وإن كان الذي له تافه القيمة
واختصاصا كما بينه الأذري
ولو قيل يجوز الاستماع به
لما خرج من نحو الكسر
بالكيل لم يبعد (كسر باب
وتب جدار) للدين وليس
مرعونا ولا مخرجا مثلا ولا
لصور عليه وغيرهما
(لا يصل إلى المال إلا) لأن
من استحق شيئا استحق
الوصول إليه ولا يضمن
ما فوته كتلف مال سائل
تقدره إلا بالتأخر نازح
جميع جوار هذا مع إمكان
الرفع لما كور بهان لدى
المالك عدو ماله من ثم امتنع

بالصرف فيه أو انه وكيل عن غيره حش (قوله لم يهرأخذ) معتمد حش (قوله ولا احتاط) أي
فياخذ ما يتيقن أنه لا يريد على ما يمتنع حش (قوله الملق) وله بينة راجع للصورتين (قوله له الاستقلال
بأخذ حقه) لكن من جسد ذلك الدين أن يوجد ومن غير أن يقدم متى وروى (قوله كما من) أي في
باب الزكاة (قوله لتوقف اجرائها على البينة) حتى لو مات من لومة الزكاة لم يهرأخذ من تركه لقيام
وأرضه مقامه خاصة كان أو عام حش وكتب عليه سم أيضا ما فيه يفيد امتنع ملك المصورين لا بدق
الأجزاء من التنية فإما له وكذا الرشيدي ما فيه يفيد أخذ من هذا كالأني بعده أن الكلام في الزكاة
مادامت متعلقة بين المال أما لو انتقل تعلقا للذمة بأن تلقى المال الذي تسقط بینه فظاهر أنها تصبح
كسائر الديون فيجرى فيها حكم الظفر هكذا ظهر للراجح أنه وفيه نظر ظاهر (قوله وتخصيته) أي
التعليل (قوله أنهم لو علموه عدل فقدروا ونروا) عبارة التنية بأنه لو عدل قدرها ونوى علموا ذلك أنه
(قوله الظفر) أي أخذها بالظفر تانية (قوله والوجه خلافه) أي وفاء التنية بالحق (قوله والوجه خلافه
الخ) تقدم فيها حاش فصل يجب الزكاة على الفور عن نوى شيخنا الشهاب الرمي أن نوى الزكاة مع الأفراد
فاخذها صبي أو كافرو دفعها المستحقا أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجدها برأت ذمتها
لوجود التنية من الخطاب بالزكاة مقارنة لظهور ملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه
إخراجها له وهو خلاف ما استوجهه الفارح سم على حج أقول وقد يقال ما ذكره الفارح حاشا لا ينافي
النوى بالمذكورة لجواز أن ما عاين مجرد عدم جوار أخذ المستحق لما علم به من المالك له بدل المأمور
للزكاة وهذا لا يمنع من ملك المستحق حيث أخذه بمدعيه المالك لو نيت أن ثم بالأخذ حش (قوله
ظفر) أي قوله قال الأذري في الحق لا قوله هو إن كان إلى الملق وقوله نازح جمع الو من ثم وإلى قوله وهذا
الغير التنية لا لا قوله لو قيل إلى الملق وقوله نازح جمع الو من ثم وقوله أي يشترط لو تصرف فيه (قوله
لا بويل) أي في الكسر والتب فأن وكل ذلك أجنبي فله ضمن متى ونهية أي الأجنبي لا الجنب لا المباشرة
مقدمة على السبب وخرج بذلك ما لو وكل في منارته من غير كسر وتب فلا حيان عليه فيما يظهر حش
(قوله وإن كان الخ) أي لو كان أقل متحول حش (قوله أو اختصاصا الخ) وفاء التنية بالحق خلافه المقتضى
(قوله لم يبعد) خلافه التنية بالحق (قوله مثلا) أي لا موصى عنه فمقتضى قوله ولا للمجور عليه فليس أوصيا
أو جنون مقتضى ونهية (قوله وغير ما) أي كقطع ثوب من جرح (قوله استحق الوصول إليه) أي من لا ضرورة
جواز السبب الموصل إليه حش (قوله ولا يضمن ما فوته) هذا ظاهر حيث وجد ما يأخذ أو ما إذا لم يجد
شيئا فالأقرب أنه يضمن ما أتلفه لبنائه له على ظن تبين خطأ وعدم العلم بحقيقة الحال لا ينافي العناية
حش (قوله نازح جمع الخ) وأقيم الحق حصاره ويؤخذ من قول المصنف لا يصل المال إلا به أنه لو كان
مقرا بمتناكر أو متكراره عليه بينة أنه ليس بذلك وهو كذلك أه (قوله ومن ثم) امتنع ذلك في غير متدناخ
عبارة الحق ولا يجوز ذلك ملك الصبي والمجنون ولا في جدار غريم الترميم قال الأذري أعطى له
أصل ربة من الترميم أه (قوله لو غائب الخ) إن كان مقرا غير متع في قوله وإن جاز الأخذ نظر وإن
كان متناكرا في امتناع ذلك نظر إلا أن يمتدأ الأول ويحمل غيبته بمنزلة الامتناع أو الانكار في جوار

هر (قوله وله بينة) راجع للصورتين ولذا صرح بالمنهج وشرحه بقوله أو على متعن مقرا كان أو منكرا أخذ
من ماله وإن كان له حجة (قوله لترقص اجرائها على التنية) يفيد أنه مع ملك المصورين لا بدق
الأجزاء من التنية فإما له وكذا الرشيدي ما فيه يفيد أخذ من هذا كالأني بعده أن الكلام في الزكاة
مادامت متعلقة بين المال أما لو انتقل تعلقا للذمة بأن تلقى المال الذي تسقط بینه فظاهر أنها تصبح
كسائر الديون فيجرى فيها حكم الظفر هكذا ظهر للراجح أنه وفيه نظر ظاهر (قوله وتخصيته) أي
التعليل (قوله أنهم لو علموه عدل فقدروا ونروا) عبارة التنية بأنه لو عدل قدرها ونوى علموا ذلك أنه
(قوله الظفر) أي أخذها بالظفر تانية (قوله والوجه خلافه) أي وفاء التنية بالحق (قوله والوجه خلافه
الخ) تقدم فيها حاش فصل يجب الزكاة على الفور عن نوى شيخنا الشهاب الرمي أن نوى الزكاة مع الأفراد
فاخذها صبي أو كافرو دفعها المستحقا أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجدها برأت ذمتها
لوجود التنية من الخطاب بالزكاة مقارنة لظهور ملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه
إخراجها له وهو خلاف ما استوجهه الفارح سم على حج أقول وقد يقال ما ذكره الفارح حاشا لا ينافي
النوى بالمذكورة لجواز أن ما عاين مجرد عدم جوار أخذ المستحق لما علم به من المالك له بدل المأمور
للزكاة وهذا لا يمنع من ملك المستحق حيث أخذه بمدعيه المالك لو نيت أن ثم بالأخذ حش (قوله
ظفر) أي قوله قال الأذري في الحق لا قوله هو إن كان إلى الملق وقوله نازح جمع الو من ثم وإلى قوله وهذا
الغير التنية لا لا قوله لو قيل إلى الملق وقوله نازح جمع الو من ثم وقوله أي يشترط لو تصرف فيه (قوله
لا بويل) أي في الكسر والتب فأن وكل ذلك أجنبي فله ضمن متى ونهية أي الأجنبي لا الجنب لا المباشرة
مقدمة على السبب وخرج بذلك ما لو وكل في منارته من غير كسر وتب فلا حيان عليه فيما يظهر حش
(قوله وإن كان الخ) أي لو كان أقل متحول حش (قوله أو اختصاصا الخ) وفاء التنية بالحق خلافه المقتضى
(قوله لم يبعد) خلافه التنية بالحق (قوله مثلا) أي لا موصى عنه فمقتضى قوله ولا للمجور عليه فليس أوصيا
أو جنون مقتضى ونهية (قوله وغير ما) أي كقطع ثوب من جرح (قوله استحق الوصول إليه) أي من لا ضرورة
جواز السبب الموصل إليه حش (قوله ولا يضمن ما فوته) هذا ظاهر حيث وجد ما يأخذ أو ما إذا لم يجد
شيئا فالأقرب أنه يضمن ما أتلفه لبنائه له على ظن تبين خطأ وعدم العلم بحقيقة الحال لا ينافي العناية
حش (قوله نازح جمع الخ) وأقيم الحق حصاره ويؤخذ من قول المصنف لا يصل المال إلا به أنه لو كان
مقرا بمتناكر أو متكراره عليه بينة أنه ليس بذلك وهو كذلك أه (قوله ومن ثم) امتنع ذلك في غير متدناخ
عبارة الحق ولا يجوز ذلك ملك الصبي والمجنون ولا في جدار غريم الترميم قال الأذري أعطى له
أصل ربة من الترميم أه (قوله لو غائب الخ) إن كان مقرا غير متع في قوله وإن جاز الأخذ نظر وإن
كان متناكرا في امتناع ذلك نظر إلا أن يمتدأ الأول ويحمل غيبته بمنزلة الامتناع أو الانكار في جوار

الماخوذ من جنسه) أي جلس حقه (بملكه) أي يتولّى ويصرف فيه بدلا من حقه وظاهره كالتوضيح والحق أن لا يملكه بمجرد الاخذ لكن قال جمع بملكه بمجرد ما وجدته (٢٩٠) الاسنوى وغيره لأن الفاعل اذن له قبضه فكان كاقباض الحاكم وهو متصرف وأوجه

منه اجمع بملكه على ما إذا كان بصفته أو بصفته أدون فحيث بملكه بمجرد اداخه بنية الظفر اذ لا يجوز له فيه كونه بصفته وحل ما أفيهم كلامه على غير الصفة بأن كان بصفته ارفع اذ هو كغير الجنس فيما يأتي فيه فلا يملكه وإنما يملك ما يقتريه بثمنه بمجرد الفشاء فإذا كان دواهم مكسرة وظهر بصاح لم يملكها ولا يبيعها بمكسرة بل يذاتها ثم يفتري بها المكسرة فيملكها بمجرد الفراء وهذا اجمع يظهر تأويل قولها يملكه بما ذكرناه مع فرضه في الحالة الثانية بأن يقال معنى يملكه يتصرف فيه اما الأولى فلا يحتاج فيها بعد الاخذ ظهرا الى تملك أي تصرف ولا لفظ (و) الماخوذ (من غيره) أي الجنس أو منه وهو بصفته ارفع كما تقرروا (بيمه) نفسه أو ماذونه للغير لا لنفسه اتفاقا وأي ولا يجوز له كما هو ظاهر لا امتناع قول الطرفين للثبوت هذا أن لم يتيسر له التقاض بلعنه عليه ولا بنية أو مع احدهما لكنه يحتاج لقوة ومشفقة الا اشترط ادنه (وقيل يجب ر له الى فاض ببيمه) مطلقا لانه غير اهل للتصرف مال غيره منه ولا يبيمه الا

الاخذ دون التقبيل الكسر سم (قوله أي جنس حقه) الى قوله وهذا اجمع في المعنى الا قوله أي يتولّى ويصرف فيه (قوله وظاهره) أي تبصيره بالتملك لوقوله انه لا يملكه بمجرد الاخذ أي بل لا بد من أحداث تملك معنى (قوله بملكه) أي كلامه مؤلا اجمع وشديدي (قوله لو بصفته أدون) أي كاخذاه الدواهم المكسرة من الصبيحة معنى (قوله) إذا لا يجوز له فيه كونه بصفته ارفع أي كاخذاه الدواهم المكسرة من الصبيحة معنى (قوله) بان كان بصفته ارفع (قوله) أي كاخذاه الدواهم المكسرة من الصبيحة معنى (قوله) فإذا كان (أي حقه) (قوله ولا يبيعها بمكسرة) (قوله) في باب الرابا يعلم منه انه قد يصح بيع الصحاح بالمكسرة فلا جاز في هذه الحالة يبيعها بالمكسرة سم (قوله وهذا اجمع للث) اي لا يقال حاصل في هذا اجمع تقيد قوله من جنسه بكونه بصفته ارفع وحل قوله يملكه على معنى يتبعه يحصل به صفة حقه وحيث يتحد حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني الا في يلزم ضياع تفصيل المتن الا ان يعمل تفصيله على مجرد التفتن في التعبير لانا نقول لا نسلم ان حاصله ما ذكريل حاصله تقيد قوله المذكور بكونه بصفته حقه أو بصفته أدون وحل يملكه على يتخذ ملكا بمجرد الاخذ لكن هذا لا يوافق قوله في الحالة الثانية فان المفهوم منها الموصوف بصفة ارفع وحل المتن على هذا يوجب الاشكال المذكور في السؤال فليتأمل سم عبارة الرشدي وأهل انه يلزم على هذا اجمع اتحاد هذا القسم مع القسم الثاني الا في ضياع تفصيل المتن والسكوت على حكم ما اذا كان بصفته حقه أو بصفته أدون فالوجهما افاده العلامة الاذرى أي من حل كلام المصنف على ما اذا كان بصفته حقه أو بصفته أدون ومعنى يملكه يتولّى ويصرف فيه لا يعني انه غير حاصل ما افاده هذا اجمع الذي استوجهه الفارح وان ادعى القهاب الرمل وان قاسم انه مفادوه حاصله فليتأمل أهم (قوله أي الجنس) الى قول المتن والماخوذ في المعنى الا قوله ومع احداهما الى المتن الى قول الفارح وشرط المتولي في الهاية (قوله لا امتناع تولي الطرفين) أي هنا لان المال في احد الطرفين لا يجنب رشدي (قوله هذا ان لم يتيسر ارج عبارة الفاضل على الخلاف ما اذا لم يبلغ التقاض على الحال مان اطله - ليه يبيمه الا بانه حر ما وجده ايضا اذا لم يقدر على بيته والا فلا يستقل مع وجودهما كما هو قضية كلام الرشدي ومشفقة بعضهم اه (قوله ومشفقة) بومنها خوف الضرر من التقاض كما هو ظاهر سم (قوله مطلقا) أي وان لم يتيسر علم التقاض بذلك وصير من البيته (قوله ولا يبيمه) أي الاخذ يتبعه ما واذنه (قوله ثم ان كان) أي قد قبله (قوله) ملكه) أي بمجرد قبضه اخذ ما مرو عبارة النهاية يملكه كسب عليه حش مانعه يبنى ان باقي فيه مامر عن الاسنوى اه (قوله) وملكه) أي بمجرد الفراء كما هو عبارة النهاية يملكه كسب عليه الرشدي مانعه انظر حل التملك على ظاهره او امر اذاته يدخل في ملكه بمجرد الدواهم ظاهر قوله الا في ان تلق

إن كان مقرا غير متمتع في قولهم ان جلا الاخذ ونظر ان كان متمتعا او منكرا في امتناع ذلك نظر الا ان يختار الاول ويحمل قبضه بنية الامتاع او الانكار في جواز الاخذ دون التقبيل الكسر (قوله ولا يبيعها بمكسرة) تقدم في باب الرابا يعلم منه انه قد يصح بيع الصحاح بالمكسرة لاجلا في هذه الحالة يبيعها بالمكسرة (قوله وهذا اجمع للث) اي لا يقال حاصل هذا اجمع تقيد قوله من جنسه بكونه بصفته ارفع وحل قوله يملكه على معنى يتبعه يحصل به صفة حقه وحيث يتحد حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني الا في يلزم ضياع تفصيل المتن الا ان يعمل تفصيله على مجرد التفتن في التعبير لانا نقول لا نسلم ان حاصله ما ذكريل حاصله تقيد قوله المذكور بكونه بصفته حقه أو بصفته أدون وحل يملكه على يتخذ ملكا بمجرد الاخذ لكن هذا قد لا يوافق قوله في الحالة الثانية فان المفهوم منها الموصوف بصفة ارفع وحل المتن على هذا يوجب الاشكال المذكور في السؤال فليتأمل (قوله او منه) وهو بصفته ارفع فيجد حل قول المتن السابق من جنسه على ما هو بصفته حقه أو بصفته أدون (قوله) لكن يحتاج لقوة ومشفقة بومنها خوف الضرر

ببند البلاء. ثم ان كان من جنس حقه تملكه او لا اشترى جنس حقه لا بصفة ارفع وملكه (والماخوذ) ببند من الجنس وغيره (مضمون عليه) أي الاخذ لانه اخذه لحظ نفسه (قوله لا يصح بيته) سم علم يملكه بمجرد اخذه (ان تقبيل

تملكه اى الجنس (و) قيل (يحه) اى غير الجنس بل ويضمن ثمنه ان تلقى بعد البيع وقبل شراء الجنس به قليلا بحسب الامكان فان اخترت قصت قيمته ضمن النقص ولو نقصت وارقتعت تلقى ضمن الاكثر قيل التملك المالك (ولا ياخذ) المستحق (لوقر حقه ان امكن الاقتصار) على قدر حقه لحصول المقصود به فان زاد ضمن الزيادة ان امكن عدم اخذها والا كان كان له ما تفرى سيفا بمائتين لم يضمن الزائد لملذه يقتصر فيما شرع على بيع قدر حقه وكذا غيره ان امكن الايعاء الجميع ثم يرد الزائد لمالك بنحو حبة ان امكنه والا اسكه إلى ان يمكن (وله اخذ مال غريم غريمه) بان يكون لزيد على عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فلان اخذ ماله على عمرو من مال بكر وان رد عمرو اقرارا بكر له او جحد بكر استحقاق زيد على عمرو وشرط المتولى ان لا يظهر مال الغريم وان يكون غريم الغريم جاحدا متمتعا ايضا قال الأذرى أو عاطلا ويلزمه ان يعلم الغريم باخذه حتى لا ياخذ ثانيا وإن اخذ كان هو الظالم ولا يلزمه اعلام غريم الغريم

بعد البيع الخ ارادة الثاني اه (قوله اى الجنس) فيه نظر لانه حصل ملك الجنس بمجرد الاخذ فلا يتصور مع فرض الاخذ التلف قبل التملك الا ان يراد بالتملك ما ذكره فهو التملك والتصرف فيه دفع لثمنه ولو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه لا يبعد تصوير هذا ما لو كان بصفة ارفع فانه لا يحصل ملكه بمجرد الاخذ لانه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني اعني قوله يسه لا الاو والمقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر المتن دون الجمع الذى ذكره مبرارة المتوى قال البقنى على الخلاف فى غير الجنس اما الماخوذ من الجنس فانه يضمنه ضمان يدفعه لحصول ملكه بالاخذ من حقه ما سبق انتهى والمصنف اطلق ذلك تبعا لمرأى بناء على وجوب تجديد تملكه وقد تقدم ما فيه اه (قول المتن يسه) ويؤخذ من كونه مضمونا عليه قبل يسه انه لو احدث فيه زيادة قبل البيع كانت على ملك الماخوذ ممتنع به صرح في زيادة القو حقه فان باع ما اخذه وتملك ثمنه فهو قاه المديون دينه رد عليه قيمته كفا صواب رد المصنوب إلى المصنوب - معفى زائد الوضوح مع شرحه قد تملك المصنوبه ثم من ماطر به من جنس غير المصنوب من مال المصنوب فانه يرد بقيمة ما اخذه وباعه اه (قوله اى غير الجنس) وعلى الخلاف اذا تلف قبل التمكن من البيع فان تمكن منه لم يقبل ضمن قطعا معنى (قوله لم يبادر) إلى قوله انه لا ياتى فى المتى الا لفظه المتولى ولفظه لا من قوله ولا يلزمه اعلام الخ (قوله فليأخذ الخ) اى ليع ما اخذه معنى (قوله فنقصت قيمته) اى ولو بالعرض سم اه بجبرى (قوله ضمن النقص) ولا يضمنه ان رد الماخوذ قاتنا صاب ورض مع شرحه (قوله ضمن الزيادة) لتدبيره باخذه بخلاف قدر حقه معنى (قوله والا كان له الخ) عبارة المعنى وان لم يمكنه اخذ قدر حقه فقط بان لم يظفر الا بمتاع تزيد قيمته اخذه ولا يضمن الزيادة له لم ياخذها بمجموع الضمارة (قوله ثم يرد الخ) راجع لما قيل والاع (الخ حصة) قول المتن ولما اخذها من غريمه خرج بالمال كسر الباب وقب الجدار فليس له فيه الا لم يطلبه كما فهم و سلطان اه بجبرى ويقتضى عن المتى مثله (قوله ولعمرو على بكر مثله) هل المراد المتلى فى اصل الدنية لا فى الجنس والصفة واقعة الخلية بحيث يجوز تملكه لغيره من مال غريم التمرى واقتضا بان قيل ولما اخذها من الجنس من مال غريم التمرى ثم رد فيه الاذرى وشيئى والظاهر ان المراد بالثمنى مطلق الدنية وان كان احدهما كثر من الاخر ومن غير جنسه اه بجبرى وسبق ان السيد عمر عند قول الشارع فيه نظر كما قال بعضهم الخ الجرم بذلك (قوله وشرط المتولى الخ) عبارة للمخفى تفيه المستسرة شروط الاول ان لا يظهر بمال الغريم الثاني ان يكون غريم الغريم جاحدا او متمتعا ايضا على الامتناع بحصول الاقرار المذكور والثالث ان يعلم الاخذ الغريم انه اخذه من مال غريمه حتى اذا طاله الغريم بعد كان هو الظالم الرابع ان يعلم غريم الغريم وحيلته ان يعلمه فيما بينه وبينه فاذا طاله انكر فانه محتق (قوله وان يكون غريم الخ) هو مخالف لقوله وان رد الخ ان اراد جاحدا حق الغريم كما هو الظاهر ولقوله او جحد بكر الخ ان اراد جاحدا حق زيد لا عفى عن الجناية القضية لتعميم الحكم لحالة اقراره فكللام المتولى مقابل لما قبله ليتا مل هذا كله باند على ما فى هذه النسخة من قوله متمتعا بغير او واما على ثبوت او كفى شرح الرضى اى المخفى والتبائة للاخفاق لقوله ان قال فى اى فشرح الرضى اى المخفى وعلى الامتناع بحصول لاقرار المذكور فلا منافاة بينهما وبين اشرط ان يكون غريم الغريم جاحدا او متمتعا اه وقوله على الامتناع

من التناقض كما هو ظاهر (قوله اى الجنس) فيه نظر لان الذى حصل ملك الجنس بمجرد الاخذ فلا يتصور مع فرض الاخذ التلف قبل التملك الا ان يراد بالتملك ما ذكره فيه هو التملك والتصرف فيه دفع لثمنه ولو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه لا يبعد تصوير هذا ما لو كان بصفة ارفع فانه لا يحصل الملك بمجرد الاخذ لانه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني اعني قوله يسه لا الاو والمقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر المتن دون الجمع الذى ذكره مبرارة المتوى قال البقنى على الخلاف فى غير الجنس اما الماخوذ من الجنس فانه يضمنه ضمان يدفعه لحصول ملكه بالاخذ من حقه ما سبق انتهى والمصنف اطلق ذلك تبعا لمرأى بناء على وجوب تجديد تملكه وقد تقدم ما فيه اه (قول المتن يسه) ويؤخذ من كونه مضمونا عليه قبل يسه انه لو احدث فيه زيادة قبل البيع كانت على ملك الماخوذ ممتنع به صرح في زيادة القو حقه فان باع ما اخذه وتملك ثمنه فهو قاه المديون دينه رد عليه قيمته كفا صواب رد المصنوب إلى المصنوب - معفى زائد الوضوح مع شرحه قد تملك المصنوبه ثم من ماطر به من جنس غير المصنوب من مال المصنوب فانه يرد بقيمة ما اخذه وباعه اه (قوله اى غير الجنس) وعلى الخلاف اذا تلف قبل التمكن من البيع فان تمكن منه لم يقبل ضمن قطعا معنى (قوله لم يبادر) إلى قوله انه لا ياتى فى المتى الا لفظه المتولى ولفظه لا من قوله ولا يلزمه اعلام الخ (قوله فليأخذ الخ) اى ليع ما اخذه معنى (قوله فنقصت قيمته) اى ولو بالعرض سم اه بجبرى (قوله ضمن النقص) ولا يضمنه ان رد الماخوذ قاتنا صاب ورض مع شرحه (قوله ضمن الزيادة) لتدبيره باخذه بخلاف قدر حقه معنى (قوله والا كان له الخ) عبارة المعنى وان لم يمكنه اخذ قدر حقه فقط بان لم يظفر الا بمتاع تزيد قيمته اخذه ولا يضمن الزيادة له لم ياخذها بمجموع الضمارة (قوله ثم يرد الخ) راجع لما قيل والاع (الخ حصة) قول المتن ولما اخذها من غريمه خرج بالمال كسر الباب وقب الجدار فليس له فيه الا لم يطلبه كما فهم و سلطان اه بجبرى ويقتضى عن المتى مثله (قوله ولعمرو على بكر مثله) هل المراد المتلى فى اصل الدنية لا فى الجنس والصفة واقعة الخلية بحيث يجوز تملكه لغيره من مال غريم التمرى واقتضا بان قيل ولما اخذها من الجنس من مال غريم التمرى ثم رد فيه الاذرى وشيئى والظاهر ان المراد بالثمنى مطلق الدنية وان كان احدهما كثر من الاخر ومن غير جنسه اه بجبرى وسبق ان السيد عمر عند قول الشارع فيه نظر كما قال بعضهم الخ الجرم بذلك (قوله وشرط المتولى الخ) عبارة للمخفى تفيه المستسرة شروط الاول ان لا يظهر بمال الغريم الثاني ان يكون غريم الغريم جاحدا او متمتعا ايضا على الامتناع بحصول الاقرار المذكور والثالث ان يعلم الاخذ الغريم انه اخذه من مال غريمه حتى اذا طاله الغريم بعد كان هو الظالم الرابع ان يعلم غريم الغريم وحيلته ان يعلمه فيما بينه وبينه فاذا طاله انكر فانه محتق (قوله وان يكون غريم الخ) هو مخالف لقوله وان رد الخ ان اراد جاحدا حق الغريم كما هو الظاهر ولقوله او جحد بكر الخ ان اراد جاحدا حق زيد لا عفى عن الجناية القضية لتعميم الحكم لحالة اقراره فكللام المتولى مقابل لما قبله ليتا مل هذا كله باند على ما فى هذه النسخة من قوله متمتعا بغير او واما على ثبوت او كفى شرح الرضى اى المخفى والتبائة للاخفاق لقوله ان قال فى اى فشرح الرضى اى المخفى وعلى الامتناع بحصول لاقرار المذكور فلا منافاة بينهما وبين اشرط ان يكون غريم الغريم جاحدا او متمتعا اه وقوله على الامتناع

اذلا فائدة فيه ومن ثم لو شئ ان التبريم ياخذ (٢٩٢) منه قلنا لونه فيا يظهر اعلامه ليظهر من مال التبريم بما يخذ منه

ثم التصريح بذلك الزوم وهو ما ذكره شارح وهو زيادة اوضحا والافتحور انذ كور يعلم منه علم التبريم اما علم التبريم فن قو لم وان رد عمرو اقرار بكره واما علم غيره فن قو لم او جسد بكرالى آخره فادفع ما يقابل التبريم قد لا يعلم بالاخذ فياخذ من مال غيره فيؤدى الى الاخذ منه غير تيؤد غيره قد لا يعلم بذلك فياخذته التبريم فيؤدى الى ذلك ايضا ووجه انتقاده ان المسئلة مصورة بالمع فلا يرد ذلك (فرج) له استيفاء دين له على آخر جاعده بشهود دين آخره على بعض من غير علمه به جسد من جسد اذا كان له على الماحد مثل ماله عليه أو أكثر منه فيحصل النقص وان لم توجد شروطه للضرورة فان كان له دون مالاخر عليه جسد من حقه بقدره على الاتوار عن تناوى القفال لومات مدفن فاخذ غريمه دينه من بعض آثاره ظللا فلما اخذ منه الرجوع على تركه كالتى لان له مالا على الظالم والظالم دين في التركة فياخذ منها ماله على الظالم كن ظفر يفر جس من مال مدية

يصل الى معنى ان المراد بالاقرار المردود الاقرار مع امتناعه سم (قوله) ليظهر من مال التبريم (الخ) أى وليتبع من الدفع اليه ان كان له قدرة على الامتناع سم (قوله) بذلك (الزوم) أى في قوله لونه فيا يظهر اعلامه الخ وشيىء اقول بل في قوله ويؤم انه يعلم التبريم (قوله) ولا قاتصور المذكر يعلم (الخ) اقول على علمه من حيث ظاهر سم (قوله) علم التبريم) أى بالاختدم (قوله) اما علم التبريم فن قو لم وان رد عمرو (الخ) قلنا هذا ممنوع لانه لا يلزم من رد عمرو اقرار بكره ان يعلم بالاخذ يضمن مال بكر اذ يمكن ان يوجد اقرار بكر لعمرو مع رد عمرو وذلك الاقرار لا يوجد علم عمرو بذلك الاخذ كما هو ظاهر وقوله واما علم غيره فن قوله قلنا هذا ممنوع لانه لا يلزم من جسد بكر استحقاق زيد عليه بالاخذ اذ قد يعلم دعوى زيد على عمرو فيجسد ان له عليه شيئا مع جهة بالاخذ زيد من ماله سم يحذف (قوله) التبريم قد لا يعلم (الخ) الاخصر التبريم ان قد لا يعلم ان ياخذ التبريم من مال غيره فيؤدى الى الاخذ منه مرتين (قوله) فرج (الخ) في قوله وفي الاتوار في المنقوب الرض مع شرحه (قوله) نفسى) أى ادى (قوله) وان توجش شرطه (عبارة) الاسنى والمنقوب وان احتلف الجنس ولم يكن من النعدين اه (قوله) من بعض آثاره (ليس بقيد) (قوله) وفيه لفظ كقائه بعضهم (الخ) ورك ان تقول لعل وجه النظر اطلاق الحكم عدم عقيدة بتوفر شروط التفرير واما افاذه الشارح رحمه الله فحل تامل لان التشبيه لا يشبه فيه لان الغرض فيه انهم اطلقوا الرجوع على التركة وهو صادق بما اذا كانت من غير جنس الماخوذ منه أى فيجوز الاخذ كالو كاتمسلة المسئلة مفروضا على مال التبريم بل لو جرد بما افاده الشارح كان على النظر لان مسئلة من الراد مسئلة الظاهر بال غير التبريم فكيف يحسن تفهيمها بما قلنا تامل اه سيد عمر (قوله) قال قال (الخ) أى القفال (قوله) ان المدينى (الخ) أى

اذا ان اراد جاحدا حتى زيد لا يفي حين المبالغة المتعدي لتسليم الحكم لحالة اقراره فكلما التولى مقابل لما عليه فليتامل هذا كله بناه على ما في هذه النسخة من قوله جاحدا متعديا بغير اموال يثبت واما على شرح الرض حيث عبر بقوله باحدا او متعديا فلا عاقلة ولهذا قال اعنى في شرح الرض وعلى الامتناع يحصل الاقرار المذ كور في التناى بقوله وان رد ادى التبريم اقراره فلا مائة بينه وبين الشرط الا بعد اى قوله وان يكون غريم التبريم جاحدا او متعديا اه فكتاه على الامتناع على ما هو في حكم الامتناع والافع اقراره ورد عمرو له لا يكون متعديا حقيقة لان ان يرد باحل المذ كور ان المراد بالاقرار المردود الاقرار مع امتناعه وهذا هو المتجه بل المستقيم (قوله) اذلا فائدة فيه) قد يتبع ذلك بل تظهر الفائدة فيما اذا علم ان التبريم ليس عنده قوى تمنحه بالاخذ تانيا ولو علم غريم التبريم كان له قدرة على الامتناع من الدفع اليه فبها فائدة اعلامه حفظ ماله وعدم دفعه تانيا ثم رابت قول الشارح من ثم الخ وقد ظهر بما ذكرناه فائدة اخرى غير التى ابداه ا وهي امتناعه من الدفع والتى ابداه ا خلفه اذا وقع (قوله) والافتحور المذ كور يعلم منه علم التبريم) أى بالاخذ منه اقول على علمه من حيث ظاهر (قوله) اما علم التبريم فن قو لم وان رد عمرو اقرار بكره قلنا هذا ممنوع اما لا لانه لا يلزم من رد عمرو اقرار بكره ان يعلم بالاخذ يضمن مال بكر اذ يمكن ان يوجد اقرار بكر لعمرو مع رد عمرو وذلك الاقرار لا يوجد علم عمرو بذلك الاخذ كما هو ظاهر واما تانيا فلان قوله وان رد للبانة على ما قبله وهي تقتضى تسليم المسئلة لحالة عدم الرد ايضا الصادق بعدم اقراره فعلى تسليم ماله احتاج ذكر الزوم باعتبار حالة عدم الرد اذ هم الان يحمل واران للحال دون العطف فقييدا لمسئلة بحالة الرد ويرد عليه حيث لا امر الاول وان حكما لا يتقيد بذلك لظهور وجوب الاخذ مطلقا غاية الامر انه يلزم بالاعلام بقوله واما علم غيره فن قوله الخ قلنا ممنوع اما لا لانه لا يلزم من جسد بكر استحقاق زيد علمه بالاخذ اذ قد يعلم دعوى زيد على عمرو فيجسد ان له عليه شيئا مع جهة بالاخذ زيد من ماله واما تانيا فلان قوله او جسد الخفى حين المبالغة لانه مطرول على رد فيقيد التسليم لحالة عدم الجسد ايضا الخ ما تقدم نظيره في الاول فليتأمل سم (قوله) علم التبريم) أى بالاخذ

وفي نظر كقائه بعضهم بولعه من حيث التشبيه المذ كور فلو قال كن ظفر يال غريم غريمه انه ماله (والاظهر ان المدينى) اصطلاح

وشرطه ان يكون معينا
مقصوما مكلفا وسكرانا
وان حبر عليه بسفه ليقول
وولي يستحق تسلمه (من
بخلاف قوله الظاهر) وهو
براءة الذمة (والمدعى عليه)
وشرطه ما ذكر (من بواقفه
اي الظاهر واستشكل)
بان الوديع اذا ادى الرد
او التلق بخلاف قوله
الظاهر مع ان القول قوله
وردا به يدعي امر الظاهر
هو قائل على الامانة ويرده
ما في الروعة وغيره ان
الامانة التي يصدقون في
الرد يبينهم مذهب لاهم
بدعون الرد مثلا وهو خلاف
الظاهر لكن اکتب منهم
باليمين لانهم اجتبروا بيمين
لغرض المالك وقدم في
دعوى الدم والقسامه شرط
المدعى والمدعى عليه في ضمن
شروط الدعوى ولا يختص
الظاهر ومقابلة في اغلب
المسائل وقد عتلقنا كافي
قوله (فاذا سلم زوجان قبل
وطه قال) (الزوج) (اسلما)
معنا لنكاح باقوا (قلت)
الزوج قبل (اسلما) (مرتا)
فلا نكاح (لهودع) لان
اسلامها معا خلاف
الظاهر وهي مدعى طليا
لواقبتها الظاهر فتحلف
هي ويرتفع النكاح وفي
عكس ذلك لا نكاح ايضا
ويصدق في سقوط المهر
بيته (و) (من) (ادعى
قدا) (خالسا او مشوشا
او دينيا مثلا او متقوما

اصلا حار او امانة فهو من ادعى نفسه شيئا سواء كان في يده ام لا اه متقو) (قوله) (وشرطه) (الى) (استشكل
في التباين) (قوله) (ان يكون معينا) (له) (يجز بما اذا قال جماعة او واحد منهم مثلا ندعى على هذا انه ضرب
احدنا او قد تبارك قوله بمصوما الظاهر انه يخرج بمغیر المصوم على الاطلاق اي ليس له جهة خصصة اصلا
وهو الحري لا غير كما يوجب خدمه حواشي ان قاسم اي بخلاف من له مصقو ولو بالنسبة لملكه كالرندوا الوافي
المحصن وتارك الصلوة او ما قول الشيخ يخرج بالحري والمرتد يقال عليه اي فرق بين المرتد نحو الوافي
المحصن بالنسبة للمصقو وعديا (قوله) (مقصوما) (قد تسمع دعوى الحري سم) (قوله) (واسكرانا)
اي متعديا (قوله) (وان حبر عليه الخ) غاية (قوله) (وهو براءة الذمة) في هذا تصور اذ هو خاص بالاموال فلا
يتاق في دعوى مثل النكاح كالا يخبر رشیدی (قوله) (وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة لاشراط التكليف
مع قوله في باب القضاء على الغالب في الاحتجاج هو القياس مما عاين ميت وصغير ثم قول المتن وجران
في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم سم عبارة الرشیدی قوله ما ذكرنا الذي
من جعلته التكليف لعل مراده المدعى عليه الذي يجري فيه جميع الاحكام التي من جعلها الجواب والحلف
والانحرص المدعى عليه لكن لا قامة اليه كاسرار (قوله) (مع ان القول قوله) اي مع انه مدعى عليه سم
وردا به يدعي امر الظاهر اي قوله يوافق الظاهر فهو مدعى عليه فلذا يصدق سم (قوله) (ويرد مدعى في الروعة
وغيره الخ) اي قد صرح بانه مدع لا مدعى عليه كما صرحنا الرد سم (قوله) (لانهم ائتمروا ايدهم
لغرض المالك) اي قد اتفقوا فلا خصن تكليفه بينه والذمية ومقو (قوله) (وقدم الخ) جبار للمقو وقد
تقدم في كتاب دعوى الدم والقسام ان لصحة الدعوى ست شروط ذكر المصنف بعضها وذكرنا باقيها
في الشرح (قوله) (ولا يختص بالظاهر الخ) عبارة للمقو والتباين الثاني ان المدعى من لو سكت عن غير ما طالب
بشيء والمدعى عليه من لا يخل ولا يكتفيه السكوت فاذا ادعى زيد بقا في ذمة عمر فانكر فزيد بخلاف قوله
الظاهر من براءة عمر ولو لو سكت ترك عمر ويوافق قوله الظاهر ولو سكت لم ترك فهو مدعى عليه لم زيد مدع
على القولين ولا يختلف وجههما غالبا وقد يختلف الخ (قوله) (ان لم يدع) اي على الاظهر وما على الثاني
فهو مدعى وهو مدعى عليه لا يهملوا سكت ترك وهو لا يترك لو سكت لو عاها القصاص النكاح مقو وبناية
(قوله) (تحلف هي الخ) اي على الاول وما على الثاني يحلف الزوج ويستمر النكاح ووجه المصنف
في الروعة في نكاح المشرک هو المتمد لا اعتضاده بقوة جانب الزوج بكون الاصل بقا الصمة تباين مقو
واقرهما سم وح (قوله) (وفي عكس ذلك الخ) بان قال ما اسلمت قبل فلا نكاح بيننا ولا مهر لك وقالت
بل اسلمت معا صدق في الفرقة بلا يمين وفي المهر يمينته على الاظهر لان الظاهر معه صدقت يمينته على الثاني
لانها لا تترك السكوت لان الزوج ومع سقوط المهر فاذا سكتت ولا يمينه جعلت ناكته وحلف هو وسقط المهر
بايق مقو (قوله) (ويصدق في سقوط المهر يمينته) اي وفي الفرقة بلا يمين كما ارتفعها التباين والمقو (قوله) (ومن
ادعى) كذا في اصله ثم اصلح بنى سيد عمر (قوله) (او دينيا) اهم من ان يكون قدا او لا وبعضهم خص النقد بغير

(قوله) (وشرطه ان يكون معينا مقصوما) (قد تسمع دعوى الحري) (قوله) (وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة
لاشراط التكليف مع قوله في اول باب القضاء على الغالب في الاحتجاج هو القياس مما عاين ميت وصغير ثم
اول المتن وجران في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم (قوله) (بخلاف قوله الظاهر)
امع انه مدعى عليه (قوله) (وردا به يدعي الخ) اي قوله يوافق الظاهر (قوله) (ايضا) وردا به يدعي امرا
ظاهرا اي فهو مدعى عليه فلذا يصدق (قوله) (ويرد مدعى في الروعة وغيره الخ) اي قد صرح بانه مدع لا
مدعى عليه كما صرح هذا الرد (قوله) (تحلف هي ويرتفع النكاح) هذا على الاول وعلى الثاني يحلف الزوج
ويستمر النكاح ووجه المصنف في الروعة في نكاح المشرک هو المتمد لا اعتضاده بقوة جانب الزوج بكون
الاصل بقا الصمة مشمرد (قوله) (ويصدق في سقوط المهر يمينته) وفي الفرقة بلا يمين قاله في شرح الروعة

(اشترط) فيلصحه الدعوى وإن كان التقدير بالحد (٣٩٤) البلد (بيان جنس ونوع وقد روي عنه) أي بمعنى أو (تكرار) وغيرهما

سائر الصفات (لأنه يختلف بها) يعني بكل واحد من المتقابلين ومقابله (قيمة) كالقدوم فصفة الصلوة مشفوشة أشرفه المطالبه بها لأن شرط الدعوى أن تكون معلومة كما روي ما علم وزنه كالدينار لا يشترط الترضي لوزنه ولا يشترط ذكر القيمة في المشفوش بناء على الأصح أنه مثل قول الباقين يجب فيه مطلقا يخرج مرفعه أول البيع بسط فراجع ما إذا لم يقتض بها قيد فلا يجب كماله إلا في دين المسلم (تنبه) لا تسع دعوى دائن مفلس ثبت غلصانه وجد مالا حتى بين سبه كارتوا اكتساب وقدره ومن لم يفرم غائب لادان يقول لفرم غائب التنبه الشرعية ولي بنية قصد بذلك ويقا أن الدعوى لا تسع غالبا على من لو أقر بالدعي به قبل (أو) ادعى (عينا) حاضرة بالبلد يمكن احتضارها مجلس الحكم أما غيرها فقد مر قبيل القسمة بما فيه (تنصيط) بالصفات متعلقة أو متقومة (كجوان) وجوب (وصفها) وجوبا (بصفة السلم) لأنها لا تتميز التميز الكامل إلا بذلك

الدين أخذ من المتقابلين أي اقول في الأول عطف العلم على الخاص بغير الواو في الثاني عدم تمام المقابلة بين التقدير والعين وإنما الظاهر ما ضمنه المتن وقفا لا سني فقد روي أن قبل تقدا وقال ما زلجوني ادعى شخص ديناً تقداً وغيره مثلياً ومتقوماً (قوله) فيه لصفة الدعوى (قوله) المتقرب في النهاية لا قوله يعني إلى المتن وقوله مرسلاً ما إذا روي أو إلى المتن وما ناله عليه (قوله) المتن بيان جنس (الخ) عبارة المتن ما جاز بيان جنس له كدعي أو مضبوط له كمال أو مضبوط أو مضبوط وقد روي عنه كقوله صفة متخلف بها الترضي بشرط في التقدير أيضاً شيان صفة (قوله) المتن ونوع أن أريد جماعتين من قبيل أفراد الجنس بذات كاهو مصطلح أهل الميزان كان ذكر الجنس مستلزماً وإن أريد ما يميز عنها بمرضى كاهو استعمال اللغة ويشرح به تمثيله له بخالص أو مضبوط أو بسايرى أو ظاهري كان معنى الصفة فلا حاجة إلى الجمع بينهما للعلم من اقتصر على أحدهما من الأمانة تفيه لذلك لم يتبعه المترضى عليه بوقوع الجمع بينهما كلام آخرين منهم فلينال وليحرر أميد عمر (قوله) أي أو وتكرار (قوله) وغيرهما أي غير الصفات والتكرار (قوله) المتن (جما) يعني بالصفة والتكرار وشيدي قول الشارح يعني بكل الخ فظنر لما زاد من قوله وغير ما (الخ) (قوله) كالقدوم فصفة حاله أو مشفوشة أشرفه ليس في هذا المثال ترضي الصلوة والتكرار وعبارة شرح الروض أي والمتى كانت درم فصفة ظاهرية صحاح أو مكسرة سم والظاهرية نسبة لسلطان الظاهر وأشرفه نسبة لسلطان اشرف (قوله) (كاسر) أي في دعوى الدم والقسامة (قوله) وما علم وزنه (قوله) التنبه في المتن لا قوله قول الباقين إلى ما إذا (الخ) (قوله) كالدينار (الخ) عبارة المتن والأسنى نعم مطلق الدينار ينصرف إلى الدينار الشرعي كما صرح به في أصل الروضة ولا يحتاج إلى بيان وزنه وفي مقام مطلق الدرهم اه (قوله) ولا يشترط ذكر القيمة في المشفوش بناء على الأصح (الخ) استشكله سم بأنه صفة قوله بناء على الأصح أنه مثل قصته اختياراً ذكر القيمة في الدين المتقوم لكن عبر في المنتج وشرحه بقوله موقى ادعى هذا أو ديناً مثلياً أو متقوماً وجب ذكر جنس ونوع وقد روي عنه في القيمة انتهى ولم يترض لاختيار ذكر القيمة اه أي فكان حقه أن يشرح ويكتب في شرحه فإن قلت وهي مقومة وجب الخ كافي الأسنى والمتنى (قوله) مطلقاً أي مثلياً كان أو متقوماً (قوله) ومرفعه أي في المشفوش (قوله) (كرها) أي الصفة كان الأولى أمانة الضمير هنا كافي المتن وأما أفرادها جميعاً كافي التنبه (قوله) دائن مفلس) بالاحاطة (قوله) (أو وجد) أي المفلس (قوله) لا بد أن يقول (قوله) أي صحاح دعواه على غيره الغائب عرش (قوله) قد مر قبيل القسمة (الخ) عبارة كالتنبه هناك في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد الخ ما راجعاً نصها وبالله وجوب المدعي في الوصف للمثل وذكر القيمة في المقوم ووجوبها أيضاً ماذ كقيمة المثل والمبالغة في وصف المقوم فتنبه بان كجريا عليه هنا وقوله في الدعاوى يجب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثله كانت أو مقومة عمل على عين حاضرة بالبلد يمكن احتضارها مجلس الحكم اه (قوله) بالصفات إلى قوله لا لأنها لا تتميز في المتن (قوله) المتن وصفها بصفة السلم) أي وإن لم يذكر مع الصفة القيمة في الأصح هو المتن (قوله) وجوبا في المثل وتدبا في المقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه كذا في التنبه هنا هو عطف لما أضافه المتن والروض والنتيج وقره الشارح والمتنى ولكلما في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد كما مر أضافوا لذا كتب عليها الرشيدي ما نصه قوله مع وجوب ذكر القيمة فيه لا يفتي أن هذا في الحقيقة تنصيف لا إطلاق المتن عدم وجود ذكر القيمة فلا تسع مع قوله وقيل يجب معناه ذكر القيمة فكان الأصوب خلاف هذا (قوله) كالقدوم فصفة حاله أو مشفوشة أشرفه ليس في هذا المثال ترضي الصلوة والتكرار وعبارة شرح الروض كانت درم فصفة ظاهرية صحاح أو مكسرة (قوله) بناء على الأصح أنه مثل قصته اختياراً ذكر القيمة في الدين المتقوم لكن عبر في المنتج وشرحه بقوله موقى ادعى هذا أو ديناً مثلياً أو متقوماً وجب ذكر جنس ونوع وقد روي عنه في القيمة اه ولم يترض لاختيار ذكر القيمة (قوله) وصفها بصفة السلم) وجوبا في المثل وتدبا في المقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم تاق التمييز الكامل بدونها ش مر

(وقيل يجب مع ما ذكر القيمة) احتياطا وقصدته انما لا يجب في مقوم ولا مثل منضبط لكن نافع في القضاء على الغائب قتلان الاحباب
وجوبا في المقوم دون المثل ومما فيه قال من تضبط بالصفات كجوهرة او ياقوتة او جواهر (٢٩٥) او ياقوتة وجب ذكر القيمة

قال الماوردي مع جنس
وغيره لو نكح غنق ولا
نسمع بان له في ذمة نحو
ياقوتة لانه لا يثبت فيها
نعم ان ذكر السبب كالمسك
لهذا ينافي ياقوتة واطالبه
به لفساد السلم او ادعى
اتلاف او حيولة وطلب
القيمة وقد رها سميت
واعتزل الزكشي وغيره
زيادته على اصلهما بان
الثاني يكفى بما وحدها
كاية الزاوي ولو وجبت
قيمة المضمون للحيولة
كفي ذكرها وحدها على
الارحالة لانها الواجبة لان
ولا ان يصرح في مذبحه
وحامل قيمتها منسوخة
او حاملا كذا ومر في
القضاء على الغائب ما يجب
في ذكر المقارن الدعوى في
موجب على المستاجر وان
كان لا نضام لانه يده
الآن دون مؤجره (فان
قلت (الصين) وهي
مقومة (بكر الواد
(وجب ذكر القيمة) مع
الجنس فابح جمع كبد
قيمتها كذا بل قال البقيني
مع ذكر صفات السلم
وبسطه لكن المعتمد
الاول لانها الواجبة حيث
يخلف الخلية لا من ذكر
صفاتها ليجب لها وقضية
ذلك الاكتفاء في المقومة
التالفة بذكر القيمة

الصنيع على انه نافع ما قدمه في باب القضاء على الغائب بالنسبة للمعين الحاضر فظاهر ان الممول عليه ما هنا
لان من المرجحات ذكر الشيء بما هو من ذلك تابع لابن حجر وايضا قد جزم بهنا جزم المذهب بخلافه
مما يضاف الى المرجحات تأخير أحد القوانين (اه) (قوله) وقصدته اي تميزه بقل وقوله انما هي القيمة وذكرها
(قوله) لا يجب في مقوم ولا مثل منضبط) المثل يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة في المقوم
يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم هر (اه) ومر انفاؤه مخالف للثبوت والروض
والمنهج والشارح والمخ (قوله) ومر (الخ) اي في فصل ادعى شيئا ثابتة من البلد وقوله ما فيه سكنها انفا
(قوله) فان تضبط) الى قوله قال الماوردي في النهاية والمخ (قوله) وجب ذكر القيمة) فيقول جوهرة
قيمتها كذا ويقوم بغضه سيف على ذهب كعكة واحدهما ان حملها بما يترويض ومخ (قوله)
نحو ياقوتة اي عالا تضبط بصفات السلم (قوله) وقد رها اي بين قدر القيمة (قوله) زيادته اي الى الحد
على اصلها في الحرر مما ادى هذه العقبة بان الثاني المذكور بقول المتن وقيل الخ يكفى بها الى
بالقيمة ولا يرجب ذكره من السلم (قوله) ولو وجبت قيمة المضمون (الخ) عبارة للمخ في النهاية واستثنى
البقيني ما لو غصب غيره منه عينا في بلد ثم لقيه في اخر وهي باقية ولكن لتقلها مؤنة فانه يجب ذكر قيمتها
لانها المستحق في هذه الحالة فآذر الدين رد القيمة اه اي لان اخذها كان للحيولة عش (قوله) ولا بد ان
يصرح الى قوله قال الغزالي في النهاية الا قوله كايته جمع وقوله قال البقيني الى قوله تسع وقوله عليه
يحمل الى بل قد لا تصور (قوله) بان قيمتها مذكورة او حاملا كذا) اي يصدق في ذلك ولو فاسفا حيث ذكر
قدر الا يباح عش ولعل ذلك التصديق بالنسبة لصحة الدعوى لا للتفريق ايضا فظهر (قوله) ما يجب في ذكر
القار) عبارة الغزالي وبين في دعوى القار الناحية للبلدة والحلة والسكر والحدود وانفق بمقتضى داخل
السكر او ربه او صدر ما ذكره بالبقيني ولا حاجة ذكر القيمة كالمعامر اه (قوله) الدعوى اي من
ثالث عش (قوله) على المستاجر (الخ) انظر مع ما في من ان المدعي عليه اذا قرئ عنك خاصته انصرفت
عنه الخصم من لعل هذا مقيد لذلك فيكون على ذلك لعل اذا لم يكن للمعين في يده حق لازم فيها بخلاف
نحو الاخير ولعل وجه انه لعلنا الدعوى على المؤجر لم يمكنه استخلاص العين من المستاجر لانه يقول له ان
كنت مالا فقد اجر قيويس لك اخذ العين حتى ينقض امد الاجار فوان كنت غير مالك فلا سلطان لك
عليها وحيث يكون مثله نحو المرتين فلياجر رشيد (قوله) بكسر الواو) الى قوله قال الغزالي في المخ لا
قوله كايته جمع وقوله قال البقيني الى لانها الواجبة قوله ان لم ينحصر الى بل قد لا تصور (قوله) كايته
جمع جزم بذلك النهاية والمخ (قوله) وقضية ذلك اي التعليل المذكور (قوله) الاكتفاء في المقومة التالفة
بذكر القيمة وحدها) اي فلا يباح لذكر شيء معها من الصفات لكن يجب ذكر الجنس ومخ (قوله) وافرار
اي ولو ينكح كالافرار بمعنى واسي (قوله) مجرد تدبيرة اي تعدد ملك الغير رشيد بمعنى (قوله) ان لم
ينحصر حقه في جهة (الخ) بان كان يستحق المروفي الارض من سائر اجزائها كذا عر الغزالي وفي نسخة
منه بدل اجزائها اجزائها سم (قوله) عليه يحمل (الخ) عبرتها بالمضارع وفي قوله الاتي وعليه حل الخ

(قوله) وقصدته انما لا يجب في مقوم ولا مثل منضبط) المثل يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر
القيمة والمقدم يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم هر (قوله) ولو وجبت قيمة المضمون
للحيولة (الخ) ولو غصب من غيره عينا في بلد ثم لقيه في اخر وهي باقية ولتقلها مؤنة قال البقيني ذكر قيمتها
وان لم تغلب لانها المستحقة في هذه الحالة فآذر الدين رد القيمة كالرد في القيمة (قوله) مع الجنس
كتب عليه هر (قوله) ان لم ينحصر حقه في جهة) بان كان يستحق المروفي الارض من سائر اجزائها كذا
عر الغزالي وفي نسخة منه بدل اجزائها اجزائها (قوله) عليه يحمل وقوله الاتي وعليه حل) عبرتها بالمضارع

وحدها وقد تسع الدعوى بالمجرى في صور كثيرة كوصية اقرار لان المقصود ثبوت اصل لا غير دية وغرة لانها طاهر ما عر او
مجرى ما به تلك التعليل يكفى مجرد تعدد ما لم ينحصر حقه في جهة وعليه يعمل اطلاق المروفي عدمه وجوب تعدد ما في ذكر قدره

والواجب ان تقوم على اطلاع غير زوجي بانها قبل هذا التصور لا يجوز ان يتزوج بها غير زوجي. في سرس-بر-
تخوكم مقرر مخاض الغزى ومن ثم دعوى زوجة او قريب النفق رد بان واجب الزوجة مقدار اجتهاد في نفقة القريب المستطيل
لاسمع الدعوى بها. والماضي ساقط بعد فرض القاضى معلوم يجب بان نفقة الزوجة يتوقف تقديره على النظر في احوال الزوج
وغيره وذلك عام. بالقاضى فسمعت (٢٩٦) على ان مناهج الادامه غير مقدار لاطاله بالمبادء نظر القاضى وما ذكر في

القرب يتصور بمطالبة
 بنفخته الآن لتسليم دعواه
 بأنه، متع من اتفاق الآن
 مع احتياجي لهو يشترط
 لدعوى أيضا كونها ملزمة
 كالمعامر بأن يكون المدعى
 به لازما فلا تسع بدين
 حتى يقول وهو متع من
 أذاته ولا يبرح أوجه
 أو اقرا حتى يقول بقبضته
 بأذن الوهاب أو اقتضيه
 ويلزم اليا مع أو المقر
 التسليم المورب المقتضى
 أن لم يقد الثمن وهو هذا
 أو الآن مؤجل ولا يبرح
 بأن قال هذا ملكي رحمت
 منه بكذا إلا أن قال
 واحضرته فيلزم تسليمها
 إلى إذا قبضه وأبعد البقيني
 في فتاوى يعرفه أن دعوى
 المزمع الآن لا تسع الآن
 ادعى القبض المستبر قال
 وذكر النووي في التحالف
 في القراض والجمالة ما
 يقتضى خلاف ذلك
 والمتمند ما ذكره هنا
 وأمر التزم من ذلك أنه
 لا تسع دعوى المؤجر
 المستأجر بالعين قبل مضي
 المدة لأنه لا يمكنه أن
 قول ويلزم التسليم إلى

بالمخبر عن الخلف في الموضوعين للنزوى سم **(قوله والاي)** أي بان كان حقه منصرفا في جهة من الارض وهو قدر معلوم كذا هو النزوى سم **(قوله كقرض من)** أي القرض بمعنى **(قوله ومئة الخ)** أي وسط الكتابة والاياء من المجهول في ابل الية بتبادل الاصح من جهة الاياء منه فيها وتصح العبادة بهذه المستثنيات لثبوتها عليها **(فروح)** لو احترق وقتها بدعوى ادمه ادعى ما في الورقة وهو موصوف بامر هل يقتضي بذلك ولا وجهان وجهان كما اشار اليه الزركشي الاول اذا قرأه القاضي اقرى عليه معنى وروى مع شرحه وتقدم الفاسر في باب دعوى النهر القسامة منه بزيادة اشتراط مرقع الخصم ما فيها كالقاضي **(قوله ويشترط)** أي قوله ويريد المشتري في المشتري والى المتن في التباة الا قوله واعتمد الباقين الى واخذ النزوى **(قوله)** ويشترط للدعوى ايضا الخ اى اذا كان الفرض منها تحصيل الحق فلو قصد بالدعوى دفع المنازعة لا تحصيل الحق قال هذه الباري وهو منعتها بمقتضى دعوى او ان قبل حرقه لا يمكن ان ينازعه وان لم تكن في يده معنى وروى مع شرحه **(قوله عامر)** أي في باب دعوى النهر والقسامة **(قوله)** وهو منعت من ادعاء الخ عبارة لاسنى وهو معنى من الاداء الواجب عليه لا تقدير يرجع الواجب ويفسخ البائع ويكون الدين مولا او من قبله ففسلا اه **(قوله ولا ينحو بيع الخ)** أي الفرض منه تحصيل الحق معنى **(قوله وقبضه الخ)** نشر على غير ترتيب القف **(قوله ولا يرام)** عطف على وقبضه الخ **(قوله او المقر لتسليم الخ)** قال النزوى لاحتمال اعاقه فروع وان القرض رده او ان العيان المقر باليست فيه ان القرض او الاقرار غير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر به فان الاقرار اعقاب من حق سابق انتهى اى سم **(قوله واحترقه)** اى كذا **(قوله)** فيلومه تسليمه الى اذ اذيقه انظر هلا قائل ذلك في المسئلة قبلها ورشدي **(قوله)** تسليمه اى العين المروونة وكان لا نسب التذكير كفى التباة **(قوله ان دعوى المرمين)** اى بان ادعى ان هذا مرمون من حق **(قوله خلاف ذلك)** اى السماع وان لم يدع القبض المعتبر **(قوله)** ما ذكره هنا اى من اشتراط غرض القبض المعتبر **(قوله من ذلك)** اى من قومه ويشترط للدعوى ايضا الخ او من قومه ولا يرم بان قال هذا ملكي ربحته منه بكذا الا ان قال الخ **(قوله)** ورد باءه الخ هذا لايلاق كلام النزوى لانه فرض كلامه كاهو واضح في الدعوى المطلوب فيها تحصيل الحق وهي من يشترط فيها الاوام كما حروها به وما ذكره المطلوب في دفع المنازعة لا تحصيل الحق فليس من فرض كلام النزوى تتامل رشدي **(قوله)** وان منه الخ الاولي حذف الواو **(قوله)** وان لا يناقضه الخ عطف على قوله كونها معلومة **(قوله)** دعوى اخرى اى منه او من ااصله كاياني ورشدي **(قوله من ذلك)** اى الشاخص **(قوله فواضح)** اى عدم التناقض **(قوله)** ولا تسمع دعوى دائر من حيث على من تحت يده الخ فيفيد تصوير المسئلة بالعين دون الدس

وفى الآتى بالمأخوذ مع أن الحمل فى الموضوعين للفزى (قوله وإلا) بأن انحصر (قوله وإلا) أى بان كان
حقه منحصر فى جهة من الأرض وهو قدر معلوم كذا عبر الفزى (قوله وهو ينتج من ادائه) قال الفزى
أحترأذا عن الدين المخرج اه (قوله والقر التسليم الى) قال الفزى لاحتمال انه اقروا من المقروداه وان
الدين المقر باليست فى ما تقر او لا اقروا غير صحيح لكون المقر لا يملك المقر به فان الاقرا اخبار يحق
سابق اه (قوله ولا تسمع دعوى دان حيث على من تحت يده مال لليت الخ) فبعد تصوير المسئلة بالعين

ورد بأنه قد بريد التصرف في الرقبة فيمنعه المستأجر يدعى الملك فيجبه محبة
 وهو ماؤه منه من يما يغير حريقه بينة بذلك وأن لا ياتقضي يدعى أخرى وليس من ذلك من أيت أصاره وأنه لا مال له ظاهرا
 ولا باطنا ثم ادعى على آخره بأنه أن اقله فوضع لاجل حاله ثم ان راعه من قبل ثبوت الاصار فلان المال المنق في ما يجب
 الاداء منه وهذا ليس كذلك لان القرض ان ادعى عليه منكر ولا تجمع دهرى دائن ميت على من تحت يده مال للمعد

مع حضور الوارث فإن غاب أو كان قاصراً والأجنبي مقربه إلحاً أن يوفيه متعول هذا حل قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المطلية
بمفق الميث أي بالرفع للقاضي يوفيه ما عاينته ولو ادعى ولم يقل سله جواب دعوى (٢٩٧) أو نحوه جاز للقاضي مؤلفه

أن يستخلصه عن وصف
أطلقه لا شرط إعماله بل
يلزمه الأعراس عتق
يصح دعواه كأم وليس له
سماع الدعوى بقصد الجمع
على فساد إلا لنحو رد
التمن وله سماها يختلف
فيه ليحكم عليه بإعادة
الشفعة لا تسمع دعواها
إلا فيما يراه لأنها مجرد
دعوى قبطل برده لها
يختلف العقد الفاسد لا بد
من الحكم بإبطاله ويصح
الغري سماها فيها أن قال
المشتري أن طالباً يعارضني
فيما اشتريته لاني فيمنعه
من معارضته وحيث ليس
لله دعوى بها عند من يراها
(أو) ادعى رجل ويأتي أن
المرأة مثله في ذلك وكان
الاختصاص عليه لأنه الغالب
(نكاحاً) في الإسلام (لم
يكف الاطلاق على الأصح
بل يقول نكحها) نكاحاً
صحياً (بولى مرشد) أو
سيد بل نكاحها أو هما
في مصبغة (وشاهد عدل
ورضاها إن كان يشترط)
لكونها غير مجبرة وبإذن
ولي أن كان سفياً أو سيدي
إن كان عبداً لأن النكاح فيه
حق الله تعالى وحق الأدنى
فاحتيط به كالتقتل بجماعاته

سم (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في باب القضاء على الغائب في شرح قوله وإذا ثبت مال
على غائب الخ سم يصف (قوله والأجنبي مقربه) قصته أنه لو كان منكراً لم تسمع الدعوى عليه والقياس
سماها لتوفية القاضي صفته ما تحت يد الأجنبي حيث أثبتت حش وتقدم في باب القضاء تصريح الفارح
بذلك وهو الظاهر وأن قل سم عن الرجال الرمي خلاه كإثباتها (قوله وعلى هذا حل قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المطلية
وسياق الفارح أيضاً حل كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الدعوى بها على غريم الغريمين أن لم يركله
الوارث بخلاف الدين وذكر الشباب ابن قاسم أنه بحث مع الفارح في هذا الحل إلا في النفي أنكره ولا بد
من الرفع إلحاً كبريه من العين كالدين إذا كانا ثابتين ولا تصح الدعوى برأيهما ما عارضه سيدي وقد مر
عن ع ش وقال الفارح أن القياس الصحة (قوله جاز للقاضي مؤلفه) أي وجاز له ترك ولا يفتد حكماً لا
إذا ساله بإياه كاتقدم ع ش (قوله كأم) أي فدعوى الدم والشفعة (قوله لحيث) أي حين منع القاضي
طالب الشفعة (قوله غيبته) ليس له الدعوى الخ فخصته أن له الدعوى بها عند من يراها في المستقلة قبلها
وحيث لا يظن مامنى قوله قبطل برده لها سيدي وقيدى رجوع هذا الفرع للمستثنى جميعاً
فليراجع (قوله عند من يراها) أي كالحقن ع ش (قوله يواني) أي في الفرع (قوله في الإسلام) أي قوله
أما إذا لم يشترط في المخرى والى قول المتن أو عند ما ياتي النية إلا قوله قال البلقنى إلى المراد بر شذو (قوله في
الإسلام) سيذكر مخزوه (قوله نكاحاً صحياً) قيداً لا بد منه كإثباته أيضاً بذلك أي اشتراط
التقيد بالصحة شيخ الإسلام والخير والأتواد (قوله بولى مرشد) إلا أن تكون ولاته بالتوكافى (قوله أو
سيد) ولا يشترط الترضى لعدالة السيد وحرية أنوار (قوله فاحتيط له الخ) عبارة الاستي للاحتياط في
النكاح كالم إذا لوط المستوفى لا يتدارك كالمه (قوله وإنما يشترط ذكر انتفاء الموانع الخ) قد يقال أن
اعتبر تأماده بقوله السابق نكاحاً صحياً كان في معنى ذكر انتفاء الموانع وسياق ما يصرح باختيار تلك الزيادة
سم عبارة الرشيدي قوله ذكر انتفاء الخ أي تصميلاً والاقتضاء تضمنت قوله نكاحاً صحياً (قوله لا فلا حل
عدمها وإنما كثيرة يصير ضبطاً معنى (قوله بل لزوجها الخ) أي أن ادعى عليه قرينة ما بعد هذا الجبهة
تصح الدعوى عليها أو على جبرها وانظر حيث تضمن معنى ترجمته ولعل في العبارة مساهمة قليل أجمع ورشيدي
وقد يقال المراد بل يوم ترجمته لا يكتفى ما في المتن بل لا بد من نسبة الترويج إلى الجبر كان يقول أنكحتني
نكاحاً صحياً وانت أهل الولاية أو عدل بشاهدي عدل عبارة الأتواد ودعوى النكاح تارة تكون حل
المرأة البالغة وتارة على وليها الجبر وتارة عليها وإذا ادعى على واحد منهما وحلف له الدعوى على

دون الدين (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في باب القضاء على الغائب في شرح قوله
وإذا ثبت مال على غائب مته قوله ما ضعه وجزم ابن الصلاح بأن لغريم ميت لا وارث له وأوله وارث لم يدع
الدعوى على غريم الميت بمين له تحت يده لعله يقر قالوا الحسن إقامة البينة بما يريه السبكي قال الغزى
وهو واضح وما ذكره في المتن أم هو في الدين لفرق بينهما والغائب كالميت فإذا ذكره قول شرع بمنع
إقامة غريم الغائب بينة عليه حين منظره أو محمول على ما إذا أراد أن يدعى ليقم شاهداً ويحلف معه أم
هو يفيد أن حضور الوارث مع عدم دعواه يجوز أيضاً الدعوى الغريم وقياس ذلك جواز دعواه أيضاً إذا كان
غائباً أو قاصر إلا أن ذلك لا يرجع لحضوره مع عدم دعواه أو فليتأمل وقد بحث مع مرقى ذلك بالغ في مخالفة
هذا المتقول عن ابن الصلاح والسبكي والغزى مع جواز إقامة الغريم البينة لا يثبت العين وقال لا فرق في المنع
بين الدين والعتق فلا يصح من الغريم إثبات أحد منهما وإنما له إذا كان الحق من عين أو من ثابتا الرفع
إلى الحاكم ليو فيه منه (قوله وشاهد عدل) هو شامل لمستوى العدالة لا نقاده بها ومعلوم أنه وأن
صحت الدعوى بذلك لا يصح بالاً إذا ثبتت العدالة للغريم (قوله وإنما يشترط ذكر انتفاء الموانع الخ)

(٣٨) - شرواني وابن قاسم - حاشي
لا يمكن استدراكها بعد وقوعها وإنما يشترط ذكر انتفاء الموانع
أو لعلها به أن ادعى عليها

قال البلقيني وقوله مردشليس صريحا (٢٩٨) في عدل بلقيني ثمة مودة الزركشي بان المر ادبر شدم من دخل في الرشد اي صلح قول لا ية

وهو اهم تناوله العدل والمستور والفاقد ان قلنا بلقيني في نظر بل المراد مردش عدلوا عما اقره لا نعلم الواقع فلفظ خبر لانكاح لا يولي مردش وما بعته انه لا يحتاج لوصف الشاهدين بالعدالة لانفاذه بالمستورين وتنفيذ القاضي لما شهد به المريد شيئا من حقوق الزوجية فلا بد من التزكية اه فيرد بان ذلك إما هو في نكاح غير متنازع فيه أو ما المتنازع فيه فلا يثبت إلا بعدلين قصصين ما قاله قال القموني ولا يفترض تعيين الشهود إلا لانزوج الولي بالاجبار اه وفيه نظر بل لا يصح كما هو ظاهر امانكاح الكفار فيمكن فيه الاقرار ما لم يذكر استمراره بعد الاسلام فيذكر شروط تحريره (فرع) ادعت زوجة وذكرت ما سافر فانكر خلفت ثبتت زوجيتها ووجبت مؤنها وحل له إصابتها لان إنكار النكاح ليس بطلاق قال الماوردي وحل إصابتها باعتبار الظاهر لا الباطن إن صدق في الإنكار (ان كانت الزوجة (أمة) أي بها رق (فالاصح وجوب ذكر ما رمع ذكر اسلامها إن كان مسلبا (المع من طول) أي مبرحرة (وحرف هت) أي انكاحا غير محرمه

الاخر وتخليفه ولا تسع على الصغير قولاً على غير الجبر ابا كان او غيره لانه لا يقبل إقراره (قوله اه) (البلقيني) الى قوله في نظر بلقيني (قوله ثمة) أي بان يقول بولي عدل بمعنى (قوله) (مودة الزركشي) (الخ) اقره المعنى (قوله) (ان قلنا) أي او كانت ولا يثبت بالشك معنى وسيدمر (قوله) (أما بعته) عبارة بأنها بقوما بعته البلقيني الخ قلنا بل هو كذلك الزركشي تابع له واشتبك على صاحبها مرجع الضمير قول النسخة وأما بعته الخ سيدمر عبارة ما قلنا قال الزركشي وبني لا اكفاء بقوله شاهدتين وغيره صفها بالعدالة عند ذكره في النكاح انه لو دفع نكاح عقد بمسورين الى حاكم لم ينقض نعم ان ادعت المرأة اثباتاً من حقوق الزوجية احتاج الحاكم الى التزكية (قوله) (فيرد) بان ذلك إنما هو في نكاح غير متنازع (مريح) هذا ان المراد بالعدالة في قولهم وشاهدتي عدل العدالة الباطنة لا بد من ذلك لكن في حوائج سم عند قول المصنف وشاهدتي عدل ما فيه مر شامل لمسوري العدالة لا تقاذهما ومعلوم انهما مصحح الدعوى بذلك لا يحكم به الا ان ثبتت العدالة فلا يرجع اه وقضية ان المراد بالعدالة الظاهرة وعليه فلا يرد بحث البلقيني بذلك لانه بناء على ان المراد العدالة الباطنة شردي (قوله) (أما المتنازع) (فيه الخ) فيان كلام المصنف في تصوير اصل النكاح لتصحح الدعوى كما هو ظاهر لا في إثباته بعد التنازع والدعوى فلا يظهر قول الشارع حين (قوله) (ان الزوج الولي بالاجبار) عبارة شرح الرض اي المعنى والاثوار ولا يشترط تعيين الولي الشاهدين ولا التمسر لعدم المانع انتهى اه سم (قوله) (في نظر) أي في الاستثناء (قوله) (أما نكاح الكفار) الى الفرع في المعنى (قوله) (وذكرت ما م) عبارة بالمعنى وإذا ادعت المرأة بالنكاح ففي اشتراط التفصيل وعدمه ما في اشتراط دعوى الزوج ولا يشترط تفصيل في اقرارها بالنكاح لانها لا تقرر إلا عن تحقيق ويشترط تفصيل الشهود بالنكاح تبعا لدعوى ولا يشترط طوطم ولا تعليل فان قواه اليوم زوجته اه وفي الاسنى والاثوار ما يوافقه (الخ) قوله ولا يشترط طوطم ولا تعليل الخ فغير الى اشتراط ذلك القول (قوله) (فانكر) أي ونكل كما هو ظاهر وقوله خلفت ببني او اقامت ينتظم عبارة الاثوار والروض مع شرحه لو ادعت امرأة على رجل النكاح سمحت اقرن ما حق من الحقوق كالصدق والنفقة والميراث أو لم يقرن فان سكنت واصر عليه اقامت البيعتان انكر وقال ما تزوجتك لم يكن ذلك طلاقا فقيم البيعة عليه ولو رجع عن الإنكار وقال غلطت قبل رجوعه فان لم تكن بيعة وحلف فلا شيء عليه وان يتكح اختها وليس لها ان تتكح زوجها غير موافق اندفع النكاح طاهر أختي يطلقها او يموت وبني ان يرفق الحاكم حتى يقول إن كنت تكفها فهي طالق ليحل لها النكاح وإن نكل الزوج خلفت وصاستعت المهر والنفقة ولو ادعت ذات ولداً انها منكحت وان الولد متواتر النكاح والنسب صدق بيته وإن قال هو ولدي منها وجب المهر وإن اقرب بالنكاح لومه المهر والنفقة والكسوة فان قال كان قوليها فلها المطالبة بالفرض إن لم يجر دخول وإن جرى وجب مهر المثل اه (قوله) (وحل إصابتها) باعتبار الظاهر (الخ) مبتداً وغير عبارة لا اسنى الظاهر ان مراده جواز ذلك في الظاهر او فيما اذال عنه ظن مرثها اه (قوله) (الزوجة) أي قولها هو لو اجابت في المعنى (قوله) (الزوجة) عبارة بالمعنى تلك المرأة قد نكحها اه (قول المتن) (اه) أي والزوج حر معنى (قوله) (وأنه ليس الخ) انظر ما الداعي اليه بعد ذكر خوف العنت وشيدي (قوله) (ولو سلبا) إلى قول المتن خلفت في النهاية (قوله) (ولو لا مة) عبارة بالمعنى والثاني يشترط التفصيل كالنكاح والثالث ان تعلق قد يقال ان اعتبرنا ما زاد بقوله السابق نكاحا صحيحا كان في معنى ذكر انتفاء الموانع وسيأتي ما يصحح باعتبار تلك الزيادة (قوله) (ان الزوج الولي بالاجبار) عبارة شرح الرض ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين ولا (الامر) من اعدم الموانع لان الاصل عدمها ولو كتبتها اه (قوله) (فانكر) أي ونكل كما هو ظاهر وقوله خلفت ببني او اقامت بيعة (قوله) (ارادعي) عقدا ما (الخ) عبارة المتزوج وشرعاً وادعي عقدا

تصلح ولو اجابت دعواه النكاح بانها زوجته من منتهى ققام آخرية بانها زوجته من شهر حاكم بها للول المعقد لانه ثبت باقرارها نكاحه فالهتبت الملاقا لحكم للنكاح الثاني (أو) (ادعي) عقدا ما (كبح) (ولو سلبا) (وجبة) (ولو لا

المقدح بوجوب احتياط البضع واختاره ابن عبد السلام اه (قول المتن كنى الاطلاق الخ) اى ولا يشترط التفصيل بمعنى وشرح المنهج (قوله) لا تندون النكاح الخ) اى ولهذا لا يشترط فيه الاشهاد بخلافه متفق (قوله نعم) الى الفرع فى المتن (قوله نعم) لا بد فى كل عقد نكاح او غيره الخ) عبارة المتن (تنبه) مقتضى تسيير المصنف بالاطلاق انه لا يشترط التقييد بالصحو ولكن الاصح فى الوسيط اشتراط وهو قضية كلام الراضى وعمل الخلاف فى غير يروع الكفار فاذا تباهوا بيو عاقدة وتعاقدوها بانقسامهم بالازام حاكمهم قانا نعضها على الاظهر كما هو مقرر فى الجوزة للاحتياج فيها الى تلك الشروط وتسمع الدعوى من المدعى على خصمه وان لم يعلم بينهما عالقة ولا فارق فيه بين طبقات الناس فخصم دعوى دعى على شريفه وان شهدت قرأتى الحال بكذبه كان ادعى ذى استجار امير او قبه لعقبه دوا هو كفى يتهام وقوله تسمع الدعوى من المدعى الخ قد مر فى الشرح مثله (قوله) من وصفه بالصحة مع مامر) كذا فى غير من كتب المذهب وقضية هذا الاطلاق انه لا يكتفى فى دعوى النكاح الا بقرار على وصفه بالصحة مطلقا سوا كان المدعى مائما او عارضا قالوا موافقا لما منيعهم كما صرح بذلك فى الجوزة عن بعض المتأخرين بما فيه ولور قال تزوجت زواجا صحيحا شرعا كفى عن سائر الشروط من الموقوف وغيره كما يحسنه البلالارى سم وحلى انتهى بخلاف ذلك لولا لغير العمل به فيما يظهر (قوله مع مامر) لعله راجع لخصوص عقد النكاح فلا يشترط فى دعوى العقد المالى غير الوصف بالصحة عبارة وشرح المنهج او ادعى عقدا ماليا كبيع وهبة وصفه وجوبا بصحة ولا يحتاج الى تفصيل كافى النكاح اه وتقدم من المتن ما يوافقنا (قوله) على الناظر لا المستحق قال الشباب سم لم افرم معنى ذلك ثم رايت مر تبعة ذلك فيبحث معه فيه فتوقف فيه ثم قال بعد ذلك قد بدلت لفظ من انتهى واول لا خفاء فى فهمها ذكر لان من جملة ما يصور به ان يكون بعض المستحقين يستولى على الربع دون بعض فهذا الذى يصل اليه استحاقه لا يدعى به الا على الناظر دون المستحق المستولى واما تفصيله على بن زياد عليه تغيير كلام الازدى وان ينسب اليه ما رفته ثم انه يقتضى انه لا تسمع الدعوى من المستحق اذا لم يكن ناظرا وليس كذلك لان المستحق ان كان موقفا عليه كاحد الاولاد فقد نقل الفارق نفسه فى حوائى شرح الروض عن الترشيع سماح دعو ان كان غير موقوف عليه كان كان يستحق ربيع فهو مسجد لعله فيه فقد صرح ابن قاسم نفسه باب الحوالة من حوائى شرح البهجة بانه تسمع دعواه على الساكن اذا سوغه الناظر عليه على انه يمكن تصوير الدعوى على الناظر من غير المستحق بان يدعى عليه ناظر نحو المسجد يربع للمسجد فى الوقت الذى هو ناظر عليه وكان توقف الشباب ابن قاسم هو الذى حمل شيئا على حل كلام الازدى على غير ظاهره حيث قال قوله ان المدعى بنحو ربيع الوقت على الناظر اى ان الغلب يتخلص ربيع الوقت على الناظر فهو المدعى وليس على المستحق طلب انتهى مع ان ماحل عليه شيئا كلام الازدى لا يلائم معنى الشرع بعد كالا على على المتأمل رشيدى (قوله) لا بد من حضورم) انظر هل المراد حضورم والدعوى عليهم او مجرد الحضور وهل الثانى فا الفرق بينهم وبين ما اذا كان الناظر القاضى المذكور بعد وكذا يقال فى قوله على بعض الورقة مع حضور باقهم رشيدى قوله ان ما ذكره من التردد ثم استشكل الاحتمال الثانى مبنى على ان قول الفاضل وان كان الخ لشرط وقوله قاله دعوى جوابه وبمثل هو الاظهر ان الاول غاية والثانى منفرع على ما قبلها وانه اعلم (قوله) وتنازع الفزى الخ) عبارة النهاية لكن الارجح كما قاله الفزى سماحا الخ (قوله) بان المتجه سماح الدعوى على البعض الخ) اى ولوم غيبة الباقيين كما يدل له ما بعده اى خلافا للازدى رشيدى (قوله) لكن لا يحكم الا بعد اعلام الباقيين) تقدمت له هذه المسئلة فى فصل بيان قدر التصانيف بالشهود لكن عبارته هناك ويكتفى بثبوت دين على الميت حضور بعض مائا كبيع وهبة وصفه وجوبا بصحة ولا يحتاج الى تفصيل كافى النكاح الخ اه (قوله) على الناظر لا المستحق) (افهم معنى ذلك ثم رايت مر تبعة ذلك فيبحث معه فيه فاذا كرر انه توقف فيه ثم بعد ذلك قال

(كنى الاطلاق الاصح)
لا تندون النكاح فى الاحتياط
نعم لا بد فى كل عقد نكاح
او غيره اريد اثبات صحته
من وصفه بالصحة مع مامر
(فرع) بحث الازدى
ان الدعوى بنحو ربيع
الوقف على الناظر لا
المستحق وان حضر فى
وقف على معين مشروط
لكل منهم النظر فى صحته
لا بد من حضورم وان
كان الناظر عليهم القاضى
المدعى عنده فالدعوى عليهم
قال ومن هذا القليل
الدعوى على بعض الورقة
مع حضور الباقيين وتنازع
الفزى بان المتجه سماح
الدعوى على البعض فى
المستحقين لكن لا يحكم الا
بعد اعلام الباقيين بالحال
وليس بكنى كلام طويل فنيا
اذا كانت الدعوى لميت او
غائب او عجزو عليه نصت
لفظ الحاكم اوليت المال
او على احدهم ولا تم استقر
رايه على ان القاضى

مجنون كبر (ليس قيده)
 وكذبه صاحب اليد (لم
 تقبل الابنية) وانعوما
 كمل قاض وعين مروءة
 لان الاصل عدم الملك (او
 فيده) اريد فيه وصده
 (حكمة له ان حلف اعظم
 خطر الحربى (ليرى
 استادها) فيها (الى
 القاط) ولا يزال انكاره
 ادخل لان اليد حجة خلاف
 المستندة للانقطاع لان
 القبط يحكم بحريته
 ظاهرا كما سر في بابه
 وذكرت هنا لتتيمنا
 لاحوال المستدة فلا تكرر
 (ولو انكر الصغير
 وهو عي) كونه فنه
 (انكاره لمن) لان عيانه
 ملطاف (فيل كالب) لانه
 يعرف فتسوء كذا يؤثر
 انكاره بعد كاله لان حكم
 يره فلا يرفع ذلك الا
 بحجة (ولا تسع دعوى
 دين مؤجل في الاصم) ادلا
 يملق بالارام ومطابق
 الحال نعم ان كان بعضه
 حالا ادعى ب كله ليطالبه
 ببعضه وان قل ويكون
 المؤجل بتمامه لا مردى
 واستشكل بما لا يجدى
 وجه اليقين صحة الدعوى
 يقتل خطأ وبه عدل
 القاتل وان استل من الدية

المن (قوله) ولم يكن قد افرأخ) ولم يحكم فرما كمال صغرو الام تسع دعوا عناف وزايدة اهجري
(قوله قد اقره) بنبي اوليائه سم (قوله على ماسراخ) عبارة الهابة كاسراخ (قوله اذ ان قال قول) قوله
ولس الاوجه ان هذا اذا تمكك امره بقية الا فلا بد من بنية كائنه بدل ان لا يتبع امة في الرق
قال اصل في رند الرقية هو الرق سم (قوله وان تداوله لا يدعى) اي سبق من مدعي رقه فربما تدل على
الرق ظاهر استخداها اجماعة شيخ الاسلام ومعنى (قوله) هو من قدمت الخ) عبارة المنفي وواقم المدهي
ينترقه واقامه رينة بانصره قال في جرم به الرافعي في الدعاوى فيما يلغى ان بينه الرق والى لان معار زيادة
طروها اثبات الرق وقل المروى عن الاصحاب اية الحرية اياه (قوله بنقلها الخ) اي يكون الارلى
نافقة عن اصل عبارة الزايدة لانها نافقة وبينه الحرية مستصبة اده (قوله اما وقال الخ) عبارة المنفي
وخرج بقوله راي بالاصالة كاسراخ قال اعتنى الخ ومال قالنا نابع فلان قال المصدق السيد (قوله) وان
اقره اي المشرى اليه ربيدي (قوله فيما) اي في بداءه وبغيره (قوله ولا انا الخ) يعني عنه قوله وكذا
لا يؤرخ (قوله لان الدعاوى) عبارة على التثنية (قوله بخلاف المستندة للاقتطاع) اي فلا يصدق الا بجملة معنى
(قوله وكذا لا يؤرخ الخ) اي صورة عدم الاستناد الى الاقتطاع معنى (قوله واستفصل بما لا يحصى) عبارة
المنفي فان قيل الدعوى بذلك مفكك بان الحال اذا كان قليلا كدرهم من القمق جلة يبعد الاستيعاب فيه
وبانه اذا اطلق الدعوى لم يفرض ان قال يلومه تسليم الالف الى لم تصح الدعوى وكان كاذبا وان فصل وبين
كان ذلك في حق دين فاقين على الاستيعاب اجيب بان على الاستيعاب عند الاطلاق ولا يضر كون الكثر
تابعا للقليل لاجبة الى ذلك اده وقوله لم تصح الدعوى فيه تامل وقوله بان على الاستيعاب عند الاطلاق
لقول السائل اذا اطلق الدعوى لم يفرض قوله ولا يضر الخ معن ما قبله (قوله ببحث البليغ الخ) اي هذا الحكم
وهو محتمل الدعوى يقتل خطأ او شبهه عند كور في كلامهم من في التثنية لوجه الاستداه لبحت البليغ
واما الذي نسب البليغ التثنية على ان هذا الذي ذكره مستثنى من عدم سماع الدعوى بالحق لربدي
اقول وايضا ينافي ذلك الاستناد قوله لا في قوله الماوردي (قوله على القاتل) فلما راد ذلك على العاقل ليجر
جرم ما لا يمتثل حتى لو لم يمدح عليه لجرم او متفق انما بالحوال واهساره آخره معنى (قوله) وهو متجه
الخ) (تمة) تسع الدعوى باستيلاز تدبير وتعلق حتى بصفة ولو قيل العرض على السبب لانها حقوق
ناجزة معنى وروى مع شره (قوله لان المقصود منها) اي من دعوى القتل المذكورة (قوله نازحه) اي
الماوردي (قوله فظاهر كلامهم انها لا تسع مطلقا) من هذا يؤخذ جوا ابعاد دفع السؤال احبنا وهي ان
شخصا تقرر في نظارة على وقت من اوقف المسلمين فوجهه خرا باثم اده حره على الوجه اللائق به ثم سأل
القاضي بعد المار في نزول كشف على اهل وتحديد المار فوكتا بحجة بذلك فاجاب بذلك وعين معه كشافا
وشبهوا من مدينين قطعه اقيمة العارة المذكورة التي عشر الف نصفوا اخبروا القاضي بذلك فكسب
له بذلك حجة ليقطع على المستحقين معاليهم ويمتنع من يريد اخذ الوقت الى ان يتوفى المقدار المذكور
غلة الوقت وهو انه لا يعمل بالحجة المذكورة وان القاضي لا يجيب لذلك لا يعطى بالشيء اذا ذكره ولا وقعة
عليه دعوى والكتابة بانما تكون لقدم ما طلب منه وادعي به عليه ليس ذلك من جود ادعائه وطريقه في اثبات
المباراة المذكورة ان قيمته تشهد له بمصره يوم ما قبله ومثلا يكون ذلك جوا بالدعوى ملازمة ثمان لم
يكن له هيئة يصدق فيها مصره في يمنة حيث ادعي قدر الاقاروا ساخا له مصره بان كان فيه مصلحا اذن له القاضي
الحرية (قوله) ولم يكن قد اقره) بنبي اوليائه (قوله) قاله الماوردي) كتب عليهم وقوله وبحت

موجلة لأن القصد ثبوت التزوير ثم محنت دعوى عقد بموجب قصد إثبات أصل المقدالة الماوردي وهو متجه لأن المقصود منها يستحق في الحال ونقل بعضهم عن أبي اليم أنه نازعه وبمعظم أنه استحسنته ولعل كلامه اختلف ولو ادعى دينا نخل ممل وقصد إثباته ليطالب به إذا أيسر فظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقا

واحتسبه النزي وقضية ما تقرر من الماوردى مما هو لان التصدياياته ظاهر امد كونه مستحقا له لا بالتقدير ساره القريب حدة
باجرى ذلك فمن هذين على حد صحيح بهد العتق هل تسمع الدعوى عليه او لا ثم ارباب البقيى قال والا قرب تشبه هذه بالدعوى
لدين على من تحقق اعساره وقال قبل ذلك لادى يظهر اى يحل حكم الجبال اخذ من تصحيحهم الحوا اقل عليه المستادم ان ما عليه من الدين
له حكم الجبال لا انزل الجبل برقصا مستحقا مورا من شروط الدعوى ان لا ينافى بالدعوى ومنه ان لا يكتفى بامه فلهذا ثبت اقرار
رجل بانه عباس قاضي وله ما نه سقم تسمع دعواه ولا يثبت كالتى بدين الصلاح (٣٠٣) (تتبعه) هذه الشروط الثلاثة المتعلقة

فيا يتوقف على اذن القاضى من الوقت من مال غيره او من ماله او كان في شرط الوقت ان الناظر اقرار
ما يحتاج اليه العامل من المارة من غير استئذان اه عى (قوله واحتسبه النزي) وهو المتمد واقى به
والدردرهماه تعالى شرح مر اه سم (قوله وقضية ما تقرر من الماوردى الخ) عبارة التناهي وان اقتضى
ما تقررناه من الماوردى الخ (قوله لان التصديا) هو تعليق لما اقتضاه كلام الماوردى وكان الاولى ان
يقول ووجه ان التصديا الخ رشيدى (قوله ويجرى ذلك) اى ما رقى دعوى الدين على المصر (قوله انه
يعطى) اى الدين على من تحقق اعساره (قوله ومته) اى غير المتأقوف له ان لا يكتفى بالخ كان الاولى
حذف لفظ لا واراجح ضميره منه الى التالى (قوله ويريد الخ) مفقود هو لى يتخا سم ويصح كونه فاعلاه
لان زاد يستعمل لازما ومتعبدا (قوله هل من التالى لا يكتفى بالخ) اى من التالى الصبور المجنون والميت (قوله
ولو طلق امرأه الخ) يتامل ووجه هذا التفرع سم (قوله واشترى الخ) مفقود يريد المقدربا العطف (قوله
وكان يملكها) راجع لكل من البيع والميراث (قوله لان الظاهر الخ) تحليل للاكتفاء بقوله وسلبها عن
قوله وكان يملكها رشيدى اقول مقتضى هذا ان قول المدعى وكان يملكها فى دعوى الهبة ايضاح قوله
وسلبها لكن كلام الشارح السابق في شرح وجب ذكر القيمة كالصريح في اعتراضه ذكر نحوه (قوله
وخلف تركه الخ) مفقود يريد المقدربا (قوله بكذا) اى ككلمته اى الدين (قوله كاسر) اى قيل قول المتن
او نكاحا لم يكف الخ سم وقد يقال لم اعاده (قوله بقوله شهودى الخ) ظاهر اطلاله انه لا فرق بين ان يقول
ذلك قبل التهادق وبدها (قوله والى الخ) ظاهر هو ان لم يدع خصمه عليه بنحو فنى بينه الاخرى (قوله
سمعت دعواه) اى لا يثبت

ه (فصل) في جواب الدعوى (قوله في جواب الدعوى) الى التبيين فى التباية (قوله وما يتعلق به) اى
بالجواب عى اى من قوله وما قبل اقرار جده الخ بهجرى (قوله لما نضر المدعى عليه الخ) وفى الكثر
كلام طويل فى اصرار المدعى عليه اذا كان زكيا او ليا متعين مراجهت سم (قوله فلهذا) لعل المراد لم يصب
مع زوال نسجه رشيدى (قوله وعرف بذلك) اى قوله او جامل الخ (قوله وهو ان يحكم) اى فلا
يصير نا كلاجير السكوت قط بل لا بد من الحكم بالنكول او يقول المدعى احلف عى اى بهجرى
(قوله ولا يمكن الساكت من العطف الخ) اى الا برضا المدعى كياتى عى اى في حيث النكول (قوله
وسكوت اخرس) الى قوله كافر الخ (قوله كذلك) اى سكوت الناطق معنى (قوله والا) اى وان لم يجه
الاشارة (قوله فهو كجنون) اى فلا تصح الدعوى عليه معنى (قوله على ما رقى) اى من ان الدعوى على
البقيى كتب عليه مر (قوله واحتسبه النزي) اى بهيختا الشباب الرمل شمر (قوله ويريد عليها)
مفعول هو الخ (قوله فلو طلق الخ) يتامل ووجه هذا التفرع (قوله وفى عطفه) هذه تقدمت قبيل
قول المصنف او نكاحا لم يكفه الاطلاق
ه (فصل) فى اصرار المدعى عليه على السكوت الخ (قوله اصرار) فى الكثر كلام طويل فى اصرار

السبب لا يتطيل دعواه بقوله شهودى سبقه او يطول فها اقامة بينة اخرى والحلف وقر البائع المبيع وقب مثلا مسوم كيته ان لم يصرح
حال البيع بملكه الا سمعت دعواه احلف المشتري انه باعه هو ملكه واقا علم (فصل) فى جواب الدعوى وما يتعلق به اذا (اصرار المدعى
عليه على السكوت عن جواب الدعوى) الصحيح من طرف او جامل او حصلت له مشقة فيه فلم يثبت كذا فذلك كلفه اقراره وتبينه عند
ظهور كونه سكوته لذلك اجبوعى بذلك بالاولى اننا متاعه منه سكوته (جمل كثرنا كل) فيما باقى فيه بقية وهو ان يحكم القاضى بنحو
او يقول للمدعى احلف فحيث لا يمكن الساكت من العطف او اراد ويد له تكرر اجبه ثلاثا وسكوت اخرس عن اشارة
مفهمة او كتابا احسبنا كذلك ومنه اصم لا يسمع اصلا وهو يفهم الاشارة والا فهو كجنون على ما رقى فيه فى باب السجى

صحيح وفيه نظر ظاهر اذا طلب الاثبات لا يستلزم اعترافا ولا انكارا فثبت ان لا يكتفى منه بذلك بل يلزم بالصرح بالانكار او الاقرار (فان ادعى عليه عشرة) مثلا (فقال لا يلزم من العشرة بكف) في الجواب (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان توجهت البيِّن عليه لان مدعى العشرة مدع بكل جزء منها فلا بد ان يطابق الانكار واليمين دعواه وانما يلزم قانها ان تنى كل جزء منها (فان حلف على نفي العشرة واقتصر عليه ففانك) مما دون العشرة (فيحلف المدعى على استحقاق دون عشرة جزء) وان قل من غير تجديد دعوى (واخذه) لما يأتي ان التناول مع اليمين كالاقراء نعم ان كل المدعى عليه من العشرة وقد اقتصر القاضي في تحليله على عرض اليمين عليها فقط لم يحلف المدعى على استحقاق مادونها الا بعد تجديد دعوى ونكول الخصم لانه انما نكل عنها فلا يكون ناكلا عن بعضها هذا ان لم يستد المدعى بل بعدد والا كان ادعت أنه تكسها بمسكين وطالب بها كفاه نفى المقد بها والحلف

وله عرض (قوله عليه) الى قول المتن وقيل في النهاية الا قوله فيجب مهر المثل وكذا في المتن الا قوله او عرض في الثانية وقوله جواب دعوى القسالى ويكنى (قول المتن فقال لا تلو من الخ) وان قال في جوابه متى ادعى عليه العشرة في ذلك ظاهر من (قول المتن حتى يقول ولا بعضها الخ) وان ادعى دأريه غيره فأنكره فلا بد ان يقول في حلفه ليتكلم لاشئ منها ولو ادعى انه باعه اياها كفاه انما يصح ما في متنه وروى مع شرحه (قوله) وانما يلزم قانها الخ اي وقوله لا يلزم من العشرة قانها في مجموعها ولا يقتضى في كل جزء منها متى (قول المتن ففانك) ينبغي ان يكون عمله في غير معذور لمجل او دشرو ولا في غير شكل فليتامل ولا يحرم سيد عمر عبارة الجعري قوله ففانك عمادون في هذه العبارة بعض اجمال لانه لا يكون ناكلا بمجرد حلفه على نفي العشرة بل لا بد بعد ذلك الحلف ان يقول له القاضي هذا غير كاف قل ولا بعضها فان لم يحلف كذلك ففانك مما دونها شيئا جزئيا ام (قوله) وان قل شامل لا لا يتناول هو ظاهر ان ادعى قانها المين فان كانت تالفة فلا لانه مطالب بالآتي متناول عرضيه تامل لان المطلوب منها انما هو غير الاقل لا الاقل (قوله) نعم ان نكل المدعى عليه الخ) كانه اراد بالنكول الانكار مع الحلف والافان لنكول عن اليمين يقتضى حلف المدعى على العشرة واستحقاقها سم اقول قوله والافان لنكول الخ ما يتبع ما ادعاه ولا يصح تأليه الحال لا يحذوق التزام حصص فاصل المقام انه اذا اجاب المدعى عليه بطلان ما في العشرة من اجزاء منها واستحلفه القاضي على العشرة فقط فنكل عن الحلف عليها فليدعى ان يحلف على استحقاقها من غير تجديد دعوى وليس له ان يحلف على استحقاق مادونها الا بعد تجديد دعوى ونكول المدعى عليه هذا لا يحذور فيه لغير جميع رايات في الاثوار ما نصه واذا عرض القاضي اليمين على العشرة فادعى المدعى على نفي العشرة اقتصر عليه ففانك مما دون العشرة وللمدعى الحلف على استحقاق مادونها بقليل ولو نكل المدعى عليه من مطلق اليمين او اراد المدعى الحلف على بعض العشرة فان عرض القاضي اليمين على العشرة في كل جزء منها فله الحلف على بعضها وان عرض على العشرة فحدها لم يكن له الحلف على بعضها بل استأنف الدعوى للبعض الذي يريد الحلف عليه ام ويتضح بذلك عدم ارادة مقاله الحشوي سم وان كلام الشارح على ظاهره لا يحذور فيه رايته اعلم (قوله فقط) اي وقيل ولا شئ منها بماية (قوله) تكسها الخ اي او باعها داره وروى في رواية (قوله) فان نكل لم تحلف على الخ اي بل ان حلفت بين الردقني فلو استحققت الحسن لان اليمين المرودة كالاقراء وان لم تحلف لم تستحق شيئا لان مجرد الدعوى مع نكول المدعى عليه لا يثبت شيئا هذا هو الموافق لقواعد قول الشارح فيجب مهر المثل في نظر ظاهره سواء في ذلك على حلفها بين الزاد او على عدمه لا يقال وجهه قوله فيجب مهر المثل ان الزوج معترف بالنكاح لا تاقول لا تسلم انه معترف بل لانكاره انه نكح بمسكين شامل لانكار نفس النكاح ولو سلم فيجبر بالاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجية فليعلم بمراجعة ما تقدم في بحث الاختلاف قيل الويل لفر اجسمو تامله تعرفتم بمسكين جميع ذلك مع مر فوافق عليه ام سم ولكان تجيب بحمل كلام الشارح على الاعتراف وتقديره ان لا يثبت خلافا عما اياي في دعوى القسدا (قوله) لم تحلف على الخ) قانك شرح البهجة الا اذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الحسنين قانها تحلف عليه لنكوله كافي الزوضوا اصلها سم وعبارة الاسنى والنهاية الادبوى

المدعى عليه اذا كانوكلا وليا تين مراجعت (قوله) تنيه يقع كثير ان المدعى عليه يجيب بقوله ثبت ما يدعيه الخ) بوقع ايضا انه اعني المدعى عليه بعد الدعوى بقول ما بقيت اتماكم عندك او ما بقيت ادعى عندك والوجه انه يحمل بذلك منكر انكلا فيحلف المدعى ويستحق ولو تنازع اقبل الدعوى فطلب احدهما الاصل اي القاضي الكبير وطلب الاخر تائه اوجب من طلب الاصل في وقت انصاه الحكم (قوله) نعم ان نكل) كانه اراد بالنكول الانكار مع الحلف والافان لنكول عن اليمين يقتضى حلف المدعى على العشرة واستحقاقها (قوله) فان نكل لم تحلف على الخ) انه تكسها بدون الحسنين اي بل ان حلفت بين الردقني فلو استحققت الحسنين لان اليمين المرودة كالاقراء وان لم تحلف لم تستحق شيئا لان مجرد الدعوى

لأنه يتأني دعوها ولا وهو الزكاح باثنين فيجب مهر المثل ولو ادعى عليه ما لا تانكر وطلب منه البين فقال لا احلف وأصل المال لم يارمه قوله لو غير اقراره تحليفه لا لأنه ما بان ان يدعى عليه بما دفعه بدو كذا والنكل عن البين (٣٠٥) واراد المدعي ان يحلف عين الرد فقال

خصمه أنا أبذل المال بلا

بين فيلزمه الحكم بان يقرب
والاحلف المدعي (روذا)
ادعى ما لا يضاف إلى بسبب
كافرتك كذا كفاه في
الجواب لا تستحق انك
(على شيتا) أولا يلزمي
تسليم شيء اليك (أو) ادعى
عليه (شفعة كفاه) في
الجواب (لا تستحق على
شيتا ولا نظر لكون العامة
لا يبدون الشفعة مستحقة
على المشتري) أو لا تستحق
تسليم الشخص) ولا يشترط
التعرض لنفي تلك الجهة
لان المدعي قد صدق فيها
ولكن عرض ما استطاع
من نحو اداء او ابراء او
اعسار أو غفو في الثانية
فان فاعها كتب وان أقر
بها لم يحد بينة فاقضت
الضرورة قبول اطلاقه
ومرفى بها بكيفية دعوها
وجواب ادعى الود يعقل
تودعي أو لا تستحق على
شيتا او ملكك او دفعتها
دون قوله لم يلزمي دفع او
تسليم شيء اليك لا لأنه لا يارمه
ذلك بل التحلية وجواب
دعوى القصد اطلاقه
يلزمي تسليم شيء اليها ان لم
يقرب بالزوجين أو لا يكفه
وقضى عليه بمهر المثل إلا
ان ثبت خلافه وقد شعروا
على جهالة القضاء ببادرتهم

جديدة ونكل المدعي عليه اه (قوله) لا يتأني دعوها ولا ظاهر ان حلفها للمنفى تزوجها بخمسة
مثلاً حيث هو لم لا يدعى جديدة مشكل لانها لا يخرجها عن المناقاة والظاهر ان الراد بالمدعي تحلف
عليه بدعى جديدة استحقاقها الخمسة مثلاً لانه انكحها باثنية وعارة الرافعي وان استأنفت وادعت عليه
بعض الذي جرى الزكاح عليه فيلزمه جاز لها الحلف عليه انتهت فقره بعض الذي جرى الزكاح عليه
صريح فيلزمه اه ليس لما ان ادعى بد باثنية انكحها باقل رشيدى وقوله عارة الرافعي الخ مثلاً في
الانوار وما انما مثلاً ايضاً عن سم عن شرح الهجة (قوله) لم يارمه قوله) مفهومه جواز القول وقوله
من غير اقرارى من المدعي عليه وقوله تحليفه أى المدعى ع ش (قوله) فيلزمه الحكم الخ) عبارة للمنفى
فان حلفه يقوله الحكم اماناً بقر بالحق او يحلف المدعى بعد نكوله اه وقوله بعد نكوله
لا حاجة اليه لا الكلام فيمن تحقق نكوله (قوله) بان يقرب ولا احلف المدعي) لعل عليه ما يقرب رشيدى
(قوله) ولا نظر لكون العامة الخ) عبارة للمنفى ونازع البقنى في جواب ادعى الشفعة قال اكثر الناس
لا يبدون الشفعة مستحقة على المشتري لانها ليست في دسته لا يتعلق به ضمانها كالغصب وغيره فالجواب
المعتبر لا شفعة لك عندى كما عرفت في الروض عارة المحرر لا تستحق على شفعة اه والمستخدم في المتن اه
(قوله) في الثانية) أى الشفعة ع ش (قوله) في بابها) أى الشفعة (قوله) لم يارمى دفع الخ) كذا في اصله وفي
النبايق وكان السبب التبرير بلائذ لنفى الماضي مريت المنفى عبر بلا سيدمر (قوله) وجواب ادعى القف
الخ) عبارة لانوار لو ادعت عليه القاصداً ان يكفيه ان يقول لا يلزمى تسليم شيء اليها قيل للفقهاء هل للقاضي
ان يقول هل يزوجك فقالوا للقاضي ولهذا السؤال لكن لو سال فقال نعم قضى عليه بمهر المثل إلا ان
يقم بينة انكحها بكذا فلا يلزمه اكثر من ذلك اه (قوله) ولا لالم بكفه) أى لان من اعترف بسبب وجب
شيتا لا يكفيه في شيء ما يوجد ذلك السبب وجواب مطلق مثل لا تستحق على شيتا بل لابد من اثبات عدم
ما وجهه بطريقه ش (قوله) وقضى عليه بمهر المثل) انظر مع ما بعد رشيدى وقد يقال ان ما ياتي تفصيل
لها على ارجح (قوله) إلا ان ثبت خلافه) أى ثبت انكحها باقل من ذلك فلا يلزمه اكثر منه اسنى وانوار
ويبنى كأم من سم واخذ ما ياتي أو ثبت بنحو ميتها المردودة انه انكحها بذلك أى القف فيلزمه ذلك
(قوله) بما دوتهم إلى فرض مهر المثل) لمه فيلزمه إذا الجواب بان لم ينكحها بهذا القدر حتى يفارق ما قبله والا
بان كان جوابه لا يلزمى دفع شيء اليها كيف يسأل عن القدر فليارجع رشيدى وقد يقال كما مر ان ما هنا
تفصيل لما مر وحاصله انه متى أقر بالزوجية فلا يكفيه في الجواب لا يلزمى دفع شيء اليها فيسأل عن القدر
كما مر انما ع ش (قوله) فان ذكر قدر الخ) وان لم يذكره فما حكمه وهل يعمل كمنكر ناكل ببقية
ظهير اجموع وليحرم (قوله) غير ما دعت) لعل المراد دون ما دعت أى وما اذا ذكر قدره او فرقه قالوا مظاهر
(قوله) فلو صدقها سلت الخ) تقدم مثله قيل الفصل عن الانوار والروض بزيادة بسط (قوله) حل له نحو

مع نكل المدعي عليه لا يشترط ثبانه او المرافقة القدر عند القول الفارج فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر سواء
بنى ذلك على حلفها بين الراد او على عدمه لا يقال وجب قوله فيجب مهر المثل ان الزوج معترف بالسكاح
لانا نقول لا نسلط اه معترف به لان انكاره انه نكح بخمسين شاملاً لانكاره نفس النكاح ولو سلم فجرد
الاعتراف بالسكاح لا وجب مهر المثل مع دعوى الزوجة كما يعلم من ارجحة ما تقدم في بحث الاختلاف
قيل الويلق فارجحه وتأمله ثم دهم بعضه بجمع ذلك م م فوافق عليه (قوله) وقد انقصر القاضي
في تحليفه على عرض البين عليها فقط) ان ولم يقل ولا شيء اه (قوله) لم تحلف على الخ) قال في شرح الهجة
الا اذا استأنفت الدعوى عليه بعض الاثنين فها تحلف لسكره كافي الروض عارة اصلها اه (قوله) إلا ان
ثبت خلافه) قال في شرح الروض أى انكحها باقل من ذلك فلو صدقها سلت له كذا في الروض

(٣٩) - شروانى وابن قاسم - عاشر

إلى فرض مهر المثل بمجرد مجرماً عن حجة بما ادعته والى صواب
سؤاله فان ذكر قدرها غير ما دعت تحلفان حلفاً او نكلاً وجب مهر المثل او حلف احدكما فقط قضى له بما ادعاه ويكنى
فان ادعى العلاف انكح وسى والكاح لا يسلم زوجى ولا تكون مطلقاً بل مدتها حله لو انكح وحلفه حل له نحو

فلم يوافقوا في ذلك حتى علموا أن غوثهم قد مضى وذهبوا في طلبه فأتوا به ليؤمروا به ليؤمروا به ليؤمروا به
سب جوابه هذا) ليطابق الحلف (٣٠) الجواب (فإن أجاب بنفي السب المذكور وحلف عليه) ليطابق البين الجواب (وقيل له

أعني) أي ظاهره وكذا ما علمنا أن صدق ظاهره من نظائر مرشدي (قوله) وليس لها زوج غيره) أي
ظاهره وكذا ما علمنا أن صدق أخذ من نظائره (قول المتن وحلف) أي المدعي عليه على حسب بفتح السين
عنه ويجوز أسكها أي قدر جوابه على نفي السب ولا يكلف التعرض لنفيه فإن بزعم جواب الخ
منه جارة الروض مع شرحه وحلف المدعي عليه إذا قصر على الجواب المطلق وأضنى الأمر إلى حلفه
كجوابه وعلى نفي السب وإن كان الجواب مطلقاً فلا يلزمه التعرض لنفي السب عيناها (قول المتن بنفي
السب المذكور) كقوله في صورة التعرض السابقة على ما قررنا من كذا معنى (قوله) أو بالاطلاق
فكذلك الخ) لا يخفى أنه مكر مع قول المتن وحلف على حسب جوابه فكأن الأول أن يسقطه ويذكر
قوله ولا يكلف التعرض لنفي السب قيل قول المتن فأجاب الخ كما مر عن المتن (قوله) ولا يكلف التعرض
القول له أي ويحتج في النهاية بالاقول فإنه حلف لا علم أن إلى يكفى حلفه (قوله) فإن تعرض الخ) متصل بقول
المصنف كفاية الجواب لا تستحق على الخ ولو قدمه لكان وضعه عارضا لغيره فإنه قال تعرض له
جاء لا حاجة إلى هذا مع ما قبله من الباري قول تعرض لنفي السب أقام المدعي به بينه الخ على أنه تقدم له
خلاف هذا وإن تسع من المدعي عليه البينة حيثما ذكر فلا ريب أنه وقوله تقدم لعل في شرح أميل
تلاها بام وقوله خلاف هذا الخ أي إلا أن يدعي أن ما تقدم عليه في هذا الموضع المدعي عليه السب
فلا ريب (قوله) فإن تعرض له أي لنفي السب وقوله أقام المدعي بكسر العين به أي بالسب ووجوده
(قوله) وهو مؤجل أي في نفس الأمر من عرض (قوله) ولم يذكر الاجل) هو تصحيح للدعوى لأن الدعوى
بالمؤجل لا تسع كما مر استوى وهذا كالمريض في صحة دعوى الدين المطلق بدون تصديده بالحلول (قوله) كفى
الجواب الخ) ولا يجوز أنكاره واستحقاقه بأن يقول لأشيء لعل في أحد وجهين قال الزركشي أنه ذهب كما
حكاه الرواني عن جده ولو أقر له خصمه بوجوب ملاقاة مدعي حلفه فله تعليل أنه لا يلزمه تسليمه إليه ثم يقع
منه بالقيمة وإن نكل حلف المقر لعل بقائه طال به بمعنى وروض مع شرحه (قوله) بذلك أي الأقراء
المذكورة (قوله) قال الزركشي هذه الأعيان لم تكن الخ) أي فيكفي منه بذلك عرض (قوله) ولا شيئا منها
الأولى أو شيئا الخ (قوله) لا يكفى حلفه أي أنها لا تستحقها أي ولا شيئا منها أخذ من أول ولا من (قول المتن
وادعاء) أي كذا منها ما لعله أو تأييده (قول المتن كفاية لا يلزمه تسليمه) فإن أقامه بملك وجب
تسليمه أنوار في ما مشروا عرض ذلك بأنه حيث ضيق حق الرهن أو الجارة فكيف يجب التسليم إليه
والجواب أنه لا يجب على المدعي عليه فإنه يمكن له استئناف دعوى الرهن واقامة البينة عليه أو تحليف المدعي
أه (قوله) لا تجوز الخ) أي قوله كاسيطر في المتن الاقوله كذا قالوا في المتن (قوله) لا يلزمه التعرض للملك
أي لنفيه بأن يقول ليس ملكك ولا شيء ته كاسيطر ما ياتي بيحيى (قول المتن جسده) يسكن الحاد الجملة
أنه مصدر متضاف للفاعل أي خاف أن يبعد المدعي الرهن الخ (تنبيه) لو ذكر المصنف قوله أو لا بعد قوله
بالمالك كان أولى بأن عارضه وتم تعلق ولا يخاف ولا معنى لمعنى (قول المتن إن ادعيت ملكا مطلقا) أي عن
رهن وجارة معني عبارة الجبري عن المزوي أي أن كان دعواه ملك العين التي ادعياها ملكا مطلقا عن
التقيد بالرهن أو الاجارة أي إن لم تقيد المدعي بالرهن أو الاجارة فلا يلزمه تسليمه له لا يلزمه من ملك
شيء استحقاق تسليمه وإن ادعيت مرهونا أو مؤجرا أي إن قيدت المدعي بالرهن أو الاجارة أي إن كان مراد
التقيد بذلك فذكره لا يجب عنه بأن أقول لم تفرغ عبدة الاجارة أو لم استوف الدين الذي هو رهن عنه اه
(قوله) كفى الجواب لا يلزمه تسليمه الخ) قال في الروض وفي جواب أنكاره استحقاقه أي بأن يقول لأشيء
لعل وجهان قال في شرحه قول الزركشي الذهب المنع حكمه كحكمه شرع الرواني عن جده اه (قوله)

طبق بالنفي المطلق) كالو
جواب به وبجده وخوض
فرق أو بالاطلاق فكذلك
ولا يكلف التعرض لنفي
السب فإن تعرض له جاز
لكن لو أقام المدعي به بينة
لم تسع بينة المدعي عليه
بإداه أو إقراره لأنه كذا
بنفيه السب من أصله وعلم
بما قررناه لو ادعى دينه
وهو مؤجل ولم يذكر الاجل
كفى الجواب بلا يلزمه
تسليمه إلا أن وحلف عليه
ولو ادعى على من حلف لا
يلزمه تسليم شيء اليك بأن
حلفك إنما كان لأصا
والآن أيسرت سمعت
دعواي وحلف له ما لم تكرر
دعواه بحيث يظن منه
التنصت (تنبيه) ما قرر
من الاكتفاء بالاستحقاق
على شيئا استحقاقه مسائل
منها ما إذا أقر بأن جميع
حاف داره ملك زوجته
ثم مات فقامت بينة بذلك
فقال الزركشي هذه الأعيان
لم تكن موجودة عند
الأقراء فإنه يحلف
لاعلم أن هذه ولا شيئا منها
كان موجودا في البيت إذ
ذلك لا يكفى حلفه على أنها
لا تستحقها (ولو كان يديه
مرهونا أو مكرى وادعاء
مالك كفاية في الجواب لا
يلزمه تسليمه) لا تجوز

مفيد ولا يلزمه التعرض للملك (فلو اعترف) له (بالمالك) رادعي الرهن أو الاجارة) وكذا به
المدعي (فالمصحيح أنه لا يقبل) في دعوى الرهن أو الاجارة (إلا بينة) لأن الأصل عدمها (فإن عجز عنها وخاف أولا أن أعرفه
بالمالك) للبدعي (جسده) مفعول خاف (الرهن أو الاجارة) فحيلة أن يقول (في الجواب) (إن ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزمه تسليم

لهذا (وإن ادعى له فهو باطل) أو مؤجر اعتدى (فأذكره لا يجب وإذا ادعى عليه عينا) (٣٠٧) عتار أو متقولا (قال ليس من

أو أحاطا لمن لا يمكن
خاصته كقول (هـ) لرجل
لا يعرفه أولاني (الطفل)
أو المجنون أو السفیه سواء
أزاد على ذلك إنها ملكة
أو وقف عليه أم لا كما هو
ظاهر (أو وقف على التفرقة
أو مسجد كذا) وهو ناظر
عليه (قال أصبح أنه لا تتصرف
الخصومة عنه ولا تزعم
العین) منه لأن الظاهر أن
ما في يده ملك أو مستحقه
وما صدر عنه ليس بجزيل
ولم يظهر لغيره استحقاق
كذا قاله هنا وقد بناه
قوله ما عن الجربني وأقره
لوقال القاضي يدي مال لا
أعرف مالكة قالوجه
القطع بان القاضي يولى
حفظه بجماع هذا
على ما إذا قلنا لا في جواب
دعوى ويحسد يفرق بان
مناقرة تزداد دعوى ظهور
قصد الصرف بذلك عن
الخاصة فلهذا الإقرار
على أنهما من يده غلظه
فمفاته لا قرينة تؤيد يده
فصل بأقراره (بل يحلفه
المدعي) لاجل أنها النحرانية
بل على (لا عايله ما لمه التسليم)
للمين رجاء أن يقرأ ويكمل
فيحلف المدعي ويثبت له
العین في الأولين في المتن
والبدل للحيلولة في البقية وله
تحليفه كذلك (إن كان
للمدعي يته أو لم تكن)
له (بينة) كما سطر من كلامه

(قوله لهذا) أي ما ادعته على معنى (قول المتن وإن ادعى له فهو باطل) ويحتمل هذا الرد لدون كان حل
خلاف الأصل الحاجة وعكسه بان ادعى المرتجع على الزمان ديناً وخاف الزمان حجب المدعي الزمان لو
اعترف له بالدين بقول في جزم أن ادعى الفالاحون به فلا يلزم أن يوجب هو كذا فأذكره حتى يجب ولا
يكون مقراً بذلك متولفاً بأمره كذلك بقول في من مبيع لم يقربش بان يدعي عليه الفالاحون فيقول أن ادعى
من من مبيع مقبوض فأذكره حتى يجب أو عن من مبيع لم يقربش فلا يلزم مطلقاً روض مع شرحه وأتوار
ومعنى (قول المتن أولاني الطفل) أي خلاف نحو الطفل الفلان وهو لم يغيره ما سياتي وحديثه فنعى قولهم
لا يمكن خصامته أي لو ربه فني أمكنت خصامته بنفسه أو ربه انصرفت الخصومة عنه على ما سياتي
رشیدی عبارة الحللي أي لا بينة له ولا تقسم الدعوى على المحجور حيث ذاه (قوله وهو ناظر عليه)
أي الوقت فإن كان ناظر غيره انصرفت الخصومة إليه كذا ذكره الشهاب الرملی رشیدی وكذا في اسم لا قوله
كأذكره الخ (قوله وما صدر عنه ليس بجزيل) ومن لم يقرأ ادعاه لنفسه بعد سمع رشیدی ومضى عبارة سم قال
في الروض وإن ادعاه أي المدعي عليه بعد لنفسه سمعت أي دعواه أم وهو المعتد (قوله وقد بناه)
أي قولهم وما صدر عنه ليس بجزيل (قوله يصل هذا) أي قول الجربني (قوله في الأولين) أي لهما ليس هي
له وهي لرجل لا يعرفه (قوله والبدل للحيلولة في البقية) هو تأخير في هذا كالشهاب ابن حجر أي والمضى
لما في شرح المنهج وقد قال الشهاب البرلسي إنه وهم وانتقال نظر أم والذي في شرح الروض أنه
إذا حلف المدعي بين الرق في هذه الصورة ثبتت العین به عليه إن قام رشیدی عبارة سم كتب شيخنا الشهاب
البرلسي ما شرح المنهج ما فيه بحث وذلك لأن التزيم على عدم انصراف الخصومة وحديث
قائلين المرودة مفيدة لا تزاع العین في المسائل كلها نعم إن قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور
والوقف على الفقر أو المسجد كاذبه البه الغزالي وأبو الفرج كان له التحليف لتزيم البدل فاقاله الشارح
يحيى شيخ الإسلام هنا وهم منشودة انتقال النظر من حالة إلى حالة أو لم يرد في شرح الروض على
قوله بعد المسائل كلها ويحلف المدعي عليه أنه لا يلزم تسليمه إليه رجاء أن يقرأ ويكمل فيحلف المدعي
ويثبت له أم وهو ظاهر فيما قاله شيخنا أم أقول وبعبارة الأتوار أيضاً ظاهرة فيما قاله الشهاب البرلسي
(قوله إن كان للمدعي بينة) ولم يقم رشیدی (قوله وسياق فيه تفصيل عن البنى) حاصل التفصيل أنه إذا
كان الإقرار بعد إقامة البينة قبل الحكم بالمدعي حكم به من غير إعادة البينة في وجه المقر له أن علم أن
المقر متعنت في إقراره ولا يلزم أعادتها لكن فرض تفصيل البنى فيما إذا أقربا لمن يمكن
مخاصمته ولذا قال إن قام ويمكن الفرق أم بال تفصيل غير منات هنا إذا أصبح قامة البينة في وجه
المقر له هنا قائل رشیدی (قوله أي المذكور) بالجر قسمه للضمير المحرور وخرجه من هذا تأويل تنكح

وهو ناظر عليه لعل التقيد به لئلا قال أصبح أنها لا تتصرف الخصومة عنه فإذا كان الناظر عليه غيره
انصرفت الخصومة مثاليه أخذ من قوله لا يأتي بل تصرف لغيره الصغير في عليه الوقت لا مسجد كذا في تعامل
(قوله لاجل أنها النحرانية) قال في الروض وإن ادعاه أي المدعي عليه بعد لنفسه سمعت أي دعواه أم وهو
ح المعتد (قوله والبدل للحيلولة في البقية) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بخطه ما فيه ما فيه
فيه بحث وذلك لأن التزيم على عدم انصراف الخصومة حلتها فحين المرودة مفيدة لا تزاع العین في
المسائل كلها نعم إن قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور أو المسجد كاذبه البه الغزالي وأبو
الفرج كذا في الأولين على وجه ما كان له التحليف لتزيم البدل فاقاله الشارح يعني صاحب شرح المنهج
هنا وهم منشودة انتقال النظر من حالة إلى حالة أم ولم يرد في شرح الروض على قوله بعد المسائل كلها
ويحلف المدعي عليه أنه لا يلزم تسليمه إليه رجاء أن يقرأ ويكمل فيحلف المدعي ويثبت له أم وهو ظاهر
فيما قاله شيخنا (قوله وسياق فيه تفصيل عن البنى) إن أراد ما يأتي قريباً بقوله وفي فتاوى البنى أن

الآن وفيها إذا كان له بينة وأقامها بقضى لها كذا أظن أنه وسياق فيه تفصيل عن البنى وتازع البنى في هذه الصور
أطال بما ليس هذا على بسطه مع الحواشي (هـ) (وإن أقر به) (أو لا تذكر) (لمين حاضر) بالمدعي (تذكر) خصامته وسمعه لفته (هـ)

الفتح بينهما ايضا والاولا فاحد ما من عن الآخر لاستزامة ثم التقيده ليس لاقادته اذا اقر به ان لا يمكن خاصصه وهو المحجور لا
تصرف المحصومة على تصرف عنه لولا ما اقره عليه قوله (سئل فان صدقة صارت المحصومة) لصيرورة اليد (وان كذبه
ترك في يد المقر) لما اقر في الاقرار أي وجبت لا تصرف المحصومة كما هو ظاهر محلها الظاهر نظير ما سر (وقيل يسلم الى المدعي) اذا طالب
له سواء ورضه الامام بان القضاء بمجرد (٣٠٨) الدعوى حال (وقيل يحفظ الحاكم لظهور ما له) كما في الاقرار وفي الاتوار عن

فتاوى القفال لو ادعى دارا
في يد آخر واقام شاهدا ثم
ثابا فقال المدعي عليه قبل
شهادته في لوجتي سمعه
القتاض وحكم بالمدعي ثم
تدعى الزوجه عليه قبل وهو
مشكل لان المدعي عليه
مترتب بانها لتغيره فكيف
توجه الدعوى عليه ويرد
بانه مقصر بسكوته عن ذلك
حتى سمعت الدعوى وشهادة
الاول لم يقل منه العرف
للتغير وهذا يرد قول المشتكل
فكيف توجه الدعوى عليه
ويانها توجب سمعت
هي ثم شهادة الاول لقبول
الثاني والحكم تسميم لا ابتداء
دعوى عليه وفي فتاوى
البغوي ان اقامها قافر
ذواليد بالعين لاخر قبل
الحكم للمدعي حكم جهان
غير اعادته في وجه المقر
لان علم ان المقر متمتع في
اقراره والاعادته في وجهه
قال الاذعي والظاهر انه
لا بد من اعادة الدعوى في
وجهه ايضا (وان اقر) به
(للمعين) غائب فالاصح
انصراف المحصومة عنه
ويوقف الامر حتى يقدم
الغائب لان المال يظهر

غير العين وهي مؤثر تشديدي (قوله) مع بينهما أي بين مكان خاصصه واما مكان تحليفه معنى (قوله) ثم
التقيده (الى المتن في الحق) (قوله) ان لا يمكن (الخ) أي يوليه غيره (قوله) وهو المحجور انظر ما وجه هذا الحصر
مع ان الوقت الذي ناظره غيره كذلك كما مر ويشدي (قول المتن ترك في يد المقر لما اقر) يؤخذ منه انه
يترك في يده ملكا سم (قوله) أي وجبت لا تصرف المحصومة (أي فقيم المدعي اليه عليه وعلمه انوار
(قوله) كما مر في الاقرار) أي واعاد المصنف المسئلة هنا ليليد التصريح بمقابل الاصح وهو قول الحق معنى (قوله)
قبل شهادة أي الثاني (قوله) ثم تدعى الزوجه عليه (الخ) انظر الى الحاشية الاية عند قول الشارح اما
بالنسبة لتحليفه فلا الخسم (قوله) عن ذلك أي الاعتراف (قوله) وهذا يرد قول المشتكل فكيف توجه
الدعوى عليه يعني عنه ما قبله (قوله) ويانه أي الرد (قوله) لا ابتداء دعوى عليه هذا يدل على ان مراد
المشتكل بالدعوى في قوله فكيف توجه الدعوى عليه الدعوى من المدعي لامن الزوجه مع محمد يقتضى
هذا البيان ان الحكم كذلك اذا اقر قبل شهادة الاول ايضا وانه ليس كذلك إذا اقر قبل الدعوى سم
(قوله) وفي فتاوى البغوي (الخ) انظر مخالفتها لعدم فتاوى القفال إلا ان يعمل ذلك على الشق الاول
بما هنا سم اقول بل الاول حمل ذلك على قول الحكم بالنسبة للاخذ من ذي اليد بالنسبة للمقر له ايضا اخذا
بما ياقى من المعنى والروض مع شرحه (قول المتن ويوقف الامر) أي حيث لا يثبت كما ياتي ع ش (قوله)
لان المال (الى التنييف في التبايع) (قول المتن فان كان للمدعي يتناقل) أي وان لم يكن للمدعي يثبت فله تحليف
المدعي عليه انه لا يزمه تسليمه اليه فان نكل حلف المدعي واخذ منه اذ حضر الغائب وصدق المقر
اليه بالاجرة لان اليد باقرار صاحب اليد ثم يستأنف المحصومة معه معنى ومرا فتاوى الشرح عن الاذعي
ما يؤيده (قوله) شروط القضاء على الغائب أي المتقدم في باب (قوله) وجارية اصله (الخ) فانه قال فان لم يكن
يثبت وقف الامر الى ان يحضر الغائب وان كان له يثبت فيفضي له معنى (قوله) مثله الاول الاخصر به (قوله)
أقامها الخ فيمكن الفرق (قوله) ترك في يد المقر لما اقر (الخ) يؤخذ منه انه ترك في يده ملكا (قوله) ثم
تدعى الزوجه عليه في الروض فرم لو ادعى على غيره من وقف دار يده عليه وافر بها ذواليد لفلان وصدقه
المقر له لم يكن له تحليف المقر لغيره أي قيمتها لان الوقف لا يتنازع عنه وفيه نظر قال في شرحه لان الوقف
يضمن بالقيمة عند الاتلاف والحيلولة في الحال كالالاتلاف اما اذا كذبه المقر له فيترك في يد المقر كما مر نظيره
ولو اقام المقر له فيما رينه على الملك لم يكن للمدعي تحليف المقر لغيره لان الملك استقر بالية وخروج
الاقرار عن ان تكون الحيلولة به صرح به الاصل اهو قوله ولو اقام المقر له فيما ركانه اشارة الى قوله قبل الفرق
المذكور لى أي للمدعي تحليفه أي المدعي عليه حيث انصرفت المحصومة عنه أي بان اقر بالمدعي بالغائب
انه لا يزمه تسليمها اليه وانما اقر به ملك المقر له رجاء ان يقر له به او يكل فيحلف ويغرمه القيمة بناء
على ان من اقر بشئ شخص بعد ما اقر به لغيره يغرر القيمة الثاني اهو مودا يظهر اشكال قوله السابق من
فتاوى القفال ثم تدعى الزوجه عليه ان اريد الزوج على المقر لتحليفه فليتأمل (قوله) لا ابتداء دعوى
هذا يدل على ان مراد المشتكل بالدعوى في قوله فكيف توجه الدعوى عليه الدعوى من المدعي لامن
الزوجه (قوله) ايضا لا ابتداء دعوى قد يقتضى هذا ان الحكم كذلك اذا اقر قبل شهادة الاول ايضا وانه
ليس كذلك اذا اقر قبل الدعوى (قوله) وفي فتاوى البغوي (الخ) انظر مخالفتها لما تقدم من فتاوى القفال

الاقرار للغائب اذ لو قدم وصدقه اخذ وصارت المحصومة معه (فان كان للمدعي) عساقه
ووجدت شروط القضاء على الغائب (معنى) له (بها) ولسله العين قبل هذا تافت لان الوقت ينافيه ما فرعه عليه وجارية اصله سالمة عنه
ولا تهايف فيه لانه بان هذا التفرع ان قبله مقدرا هو حيث لا يثبت ومثل هذا ظاهر لا يترس مثله الا لتيه للرد اليه بالبار من العبرة باذ
نام (وهو قضاء على غائب فيحلف) المدعي (بها) بين الاستظهار كما مر لان المال صار له بحكم الاقرار (وقيل) بل قضاء (على حاضر

بمسافة العدوى) صوابه فوق مسافة العدوى (قوله ثم انصراف الخصومة) الى قوله وكذا في المتن والى قوله
 اى او كان عيناً في النهاية الا قوله ووقع الى التنية (قوله في الصور الخ) لم يلجع نظراً لما فاده الشارح
 بقوله ثم التقييد به الخ قوله ووقع الى الذى يتبع الخ والافتقار الى المتن الا صوراً واحدة هي ما اذا اقر حاضر ثم
 رايت قال الرشيدى قوله في الصور لعطف الصورة بزيادة تأييد الرأى اذا اقرهما لحاضر اهـ (قوله
 اما بالنسبة لتعليفه فلا الخ) وفي الرضى فرع لو ادعى على غيره ووقف دار يده عليه وأقرها ذواليد
 فلان وصدة المقر لهم يمكن تعليف المقر لغيره اى يمتن بالان الوقت لا يمتن عن يده نظر اهـ وفي
 شرحه لان الوقت ضمن بالقيمة عند الاتفاق والحوال في الحال كالالاتاف اما اذا كذب المقر له فيترك في
 يد المقر كما نظره ولو اقام المقر له قياماً بينه على الملك لم يكن للبدى تحليف المقر لغيره لان الملك استقر
 باليتقوخرج الاقرار ان تكون الحيلولة به صريح بالاصل اهـ وقوله قياماً كانه اشارة الى قوله قبل
 الفرع المذكور وهى الى البدى تحليفه اى البدى عليه حيث انصرفت الخصومة عنه اى بان اقر بالبدى
 به الغائب انه لا يلزمه تسليمها اليه أو ان ما اقر به ملك للمقر له رجاءاً من يقرأ أو بشكل فيعطف ويغرمه القيمة
 بنادى على من اقربش له لدفع بعد ما اقر به لغيره يقرم القيمة لثاني اهـ وبهذا يظهر إشكال قوله
 السابق عن فتاوى القفال ثم تدعى الزوجة عليه ان يرد على الزوج المقر لتعليفه فليأتمل سم اى واما
 اذا رجع الضمير الى البدى كما هو الاقرب فلا إشكال بل الظاهر عدم محقق رجوع الضمير للزوج المقر
 قائل (قوله اذا البدى طلب عينه الخ) وحيد بن قرق يفرق بين قولنا لا تصرف عند الخصومة فليأتمل وبين
 قولنا تصرف الآن هناك ياخذت العين اذا أخذتها على ما أخذها مطلقاً والافق كل من
 الموضعين يحلف ويقيم عليه القيمة كما هو رشيدى وفي قوله ويقيم عليه الخ بالنسبة للاقرار لمن حاضر نظر
 ظاهر (قوله انه لا يلزمه التسليم الخ) عبارة المتن والرض مع شرحه تنية للبدى تحليف البدى
 عليه حيث انصرفت الخصومة عنه انه لا يلزمه تسليمها اليه وإن ما اقر به ملك للمقر له رجاءاً ان يقر به لمار
 ينكل فيحلف ويغرمه القيمة بنادى على من اقر لشخص بشئ بعد ما اقر به لغيره يقرم القيمة لثاني فان
 نكل عن العين وحلف البدى العين المردودة أو اقر له بالعين ثانياً اى وأقر المقر له وغرم له القيمة ثم اقام
 البدى بينه بالعين او حلف بعد نكل المقر له رد القيمة واخذ العين لانه اخذها للحوال لقوله قد زاد
 الاقرار على ذلك ما نصه لو رجع الغائب وكذب المقر في الاقرار له بالحكم كالأضاف الى حاضر فكذب
 ولو اقام المقر له الحاضر والغائب بعد الرجوع بینه بالملك لم يكن للبدى تحليف المقر اهـ (قوله انما اقر له به
 الخ) اى بعد ان اقر به لآخر كما يحل من قوله باقر اهـ الاول رشيدى (قوله عمل بيته) اى البدى عليه زيادة
 قوتها اذا باقر ارضى اليه لآسى وبقى (قوله والحاصل الخ) وفي الرضى في هذا المحث المسئلة السادسة
 يطالب البدى عليه بالكفيل بعد قيام اليتقون ان لم تعدل لاقبلها فان لم يكفل اى يقيم كفيلاً حبس اهـ قال
 في شرحه لا محتاتمن اقامة كفيل لا ثبوت الحق وامتناعه اهـ سم (قوله فان اقامها بالملك فقط
 لم تسمع الخ) عبارة المتن والرض مع شرحه فان لم يقرم بینه بوكالة عن الغائب واقام بینه بالملك سمعت بيته
 لا تثبت العين للغائب لانه ليس تابعاً له بل يتدفع عنه العين وقيمة الاضافة الى الغائب سواء اقرضت
 بيته لكونها في يده بعبارة او غيرها مالا وهذه الخصومة خصومة للبدى مع البدى عليه وللبدى

بمسافة العدوى) صوابه فوق مسافة العدوى (قوله ثم انصراف الخصومة) الى قوله وكذا في المتن والى قوله
 اى او كان عيناً في النهاية الا قوله ووقع الى التنية (قوله في الصور الخ) لم يلجع نظراً لما فاده الشارح
 بقوله ثم التقييد به الخ قوله ووقع الى الذى يتبع الخ والافتقار الى المتن الا صوراً واحدة هي ما اذا اقر حاضر ثم
 رايت قال الرشيدى قوله في الصور لعطف الصورة بزيادة تأييد الرأى اذا اقرهما لحاضر اهـ (قوله
 اما بالنسبة لتعليفه فلا الخ) وفي الرضى فرع لو ادعى على غيره ووقف دار يده عليه وأقرها ذواليد
 فلان وصدة المقر لهم يمكن تعليف المقر لغيره اى يمتن بالان الوقت لا يمتن عن يده نظر اهـ وفي
 شرحه لان الوقت ضمن بالقيمة عند الاتفاق والحوال في الحال كالالاتاف اما اذا كذب المقر له فيترك في
 يد المقر كما نظره ولو اقام المقر له قياماً بينه على الملك لم يكن للبدى تحليف المقر لغيره لان الملك استقر
 باليتقوخرج الاقرار ان تكون الحيلولة به صريح بالاصل اهـ وقوله قياماً كانه اشارة الى قوله قبل
 الفرع المذكور وهى الى البدى تحليفه اى البدى عليه حيث انصرفت الخصومة عنه اى بان اقر بالبدى
 به الغائب انه لا يلزمه تسليمها اليه أو ان ما اقر به ملك للمقر له رجاءاً من يقرأ أو بشكل فيعطف ويغرمه القيمة
 بنادى على من اقربش له لدفع بعد ما اقر به لغيره يقرم القيمة لثاني اهـ وبهذا يظهر إشكال قوله
 السابق عن فتاوى القفال ثم تدعى الزوجة عليه ان يرد على الزوج المقر لتعليفه فليأتمل سم اى واما
 اذا رجع الضمير الى البدى كما هو الاقرب فلا إشكال بل الظاهر عدم محقق رجوع الضمير للزوج المقر
 قائل (قوله اذا البدى طلب عينه الخ) وحيد بن قرق يفرق بين قولنا لا تصرف عند الخصومة فليأتمل وبين
 قولنا تصرف الآن هناك ياخذت العين اذا أخذتها على ما أخذها مطلقاً والافق كل من
 الموضعين يحلف ويقيم عليه القيمة كما هو رشيدى وفي قوله ويقيم عليه الخ بالنسبة للاقرار لمن حاضر نظر
 ظاهر (قوله انه لا يلزمه التسليم الخ) عبارة المتن والرض مع شرحه تنية للبدى تحليف البدى
 عليه حيث انصرفت الخصومة عنه انه لا يلزمه تسليمها اليه وإن ما اقر به ملك للمقر له رجاءاً ان يقر به لمار
 ينكل فيحلف ويغرمه القيمة بنادى على من اقر لشخص بشئ بعد ما اقر به لغيره يقرم القيمة لثاني فان
 نكل عن العين وحلف البدى العين المردودة أو اقر له بالعين ثانياً اى وأقر المقر له وغرم له القيمة ثم اقام
 البدى بينه بالعين او حلف بعد نكل المقر له رد القيمة واخذ العين لانه اخذها للحوال لقوله قد زاد
 الاقرار على ذلك ما نصه لو رجع الغائب وكذب المقر في الاقرار له بالحكم كالأضاف الى حاضر فكذب
 ولو اقام المقر له الحاضر والغائب بعد الرجوع بینه بالملك لم يكن للبدى تحليف المقر اهـ (قوله انما اقر له به
 الخ) اى بعد ان اقر به لآخر كما يحل من قوله باقر اهـ الاول رشيدى (قوله عمل بيته) اى البدى عليه زيادة
 قوتها اذا باقر ارضى اليه لآسى وبقى (قوله والحاصل الخ) وفي الرضى في هذا المحث المسئلة السادسة
 يطالب البدى عليه بالكفيل بعد قيام اليتقون ان لم تعدل لاقبلها فان لم يكفل اى يقيم كفيلاً حبس اهـ قال
 في شرحه لا محتاتمن اقامة كفيل لا ثبوت الحق وامتناعه اهـ سم (قوله فان اقامها بالملك فقط
 لم تسمع الخ) عبارة المتن والرض مع شرحه فان لم يقرم بینه بوكالة عن الغائب واقام بینه بالملك سمعت بيته
 لا تثبت العين للغائب لانه ليس تابعاً له بل يتدفع عنه العين وقيمة الاضافة الى الغائب سواء اقرضت
 بيته لكونها في يده بعبارة او غيرها مالا وهذه الخصومة خصومة للبدى مع البدى عليه وللبدى

لأن عمل ذلك على الحق الاول ما عانا (قوله والحاصل ان المقرم يقيم كفيلاً عن الغائب الخ) وفي الرضى
 في هذا محث المسئلة السادسة يطالب البدى عليه بالكفيل بعد قيام اليتقون ان لم تعدل لاقبلها فان لم يكفل
 اى يقيم كفيلاً حبس اهـ قال في شرحه لا محتاتمن اقامة كفيل لا ثبوت الحق وامتناعه اهـ سم (قوله فان
 اقامها بالملك فقط لم تسمع الخ) عبارة الرضى وشرحها فان لم يثبت اى يقيم بینه بوكالة عن الغائب او اثبت
 اى اقام بینه بالملك للغائب سمعت بيته لا تثبت العين للغائب لانه ليس تابعاً له بل يتدفع عنه العين وقيمة
 الاضافة الى الغائب سواء اقرضت بيته لكونها في يده بعبارة او غيرها مالا وهذه الخصومة خصومة للبدى

وكانت التي تسمى حقا فيها كمن عقروا جارية فسمع يثنيها على فلان الغائب لان حلة الجارية لا ان يثني ملك الغائب فيثبت عليه
 بهذه الية يتقرب من غيره واحسن (٣٩) الشراح ما لا يثني فاحذر (تحيين) الاول فان قال المدعي عليه لي في يدى فاقام المدعي

مع الغائب خصومة أخرى انتهى اه سم (قوله) وكذا الداعي لنفسه باحقاقها (الخ) وقا القاتبة وصلاحا
 للروض وشرحه للفتوى والاورار عبارة وان تعرضت اى بيته اقر مع ذلك اى كونه ملكا للغائب لكونه
 في اجارة الحاضر او رهنه سمعت لصف الحضور والاضراف التعطيل ورجعت بيته المدعي فاذا حضر
 الغائب فان اجاد البيته او اقام غيره فاقدمت على بيته المدعي وإن لم يقيم فقروا لك على الملك ولو قال للقاضي
 زد في الكتاب انه صادر ولم يدم او لم يقيم البيه بلومه الاجابة (قوله) قسم يثني (الخ) اى اذا تعرضت لكونها في
 اجارة الحاضر او رهنه اخذ اعمار عن الاورار (قوله) فثبتت ملكا بهذه البيته (الخ) ولا ينافيه ما مر من انه ليس
 له اثنان مال لغيره حتى ياشدذيه من لان عمل ذلك في اصل الدين الذي لعلقه فيها ورهنها في حق التوثيق او
 المنفعة مع تعلقه فيها بما يتقوله لان عمل ذلك الخ اى في حياجه وانما عند الفاحر فله في الدين كسر
 في القضاء على الغائب ويأتي في ضابط الخالف (قوله) ووجدت شروط القضاء اى بان كان الغائب
 منكرا او متورا يا او متززا او فوقه ساقا المدعى على ما مر من (قوله الثاني الخ) (فرع) لو ادعى جارية
 على منكرها ستحقها بحجة وطها او لدهام كاذب قسم لا تنكر زانية بذلك لانها تنكر ما يقول ولم يطل
 الا بلا دوسرية الولد لان اقراره لا يلزم غيره من اوائقه الجارية على ذلك اذ لا يرفع ما حكم به يرجع بحمل
 فيلزمه المهر ان لم يتعرف به بالزنا ويلزمه الاورشان فثبت له ولو ادعى قيمة الولد او ايمان اولده او لا يعاها
 بمد ذلك لا يشترط بعد فان مات قبل شرائها او بعد مقتضى خلا قوله الاول ولو انقبض ولا وهما مات قبل
 شرائها وكذا الحكم لو انكر صاحب اليد وفتاتها او لدهام كاذب نفسه فياتي فيها جميع ما مر فلا تكون
 زانية باقراره لا يطل الا بلا دوسرية ولو ادعى المهر او الارش وقيمة الولد او ايمانه لا يعاها ما لا يشترط
 بعد بل فان مات عتقت وقت ولا وهما يجب اجرة مثلها في الخالفين ومن مر شرحه كذا في الفتوى والاورار
 الا قوله لا تكون زانية باقراره الخ (قوله عامر) اى في شروط الدعوى او في قوله ولو اقام المدعي بيته بدعواه
 والمدعي عليه بيته بانها للغائب الخ (قوله) ولا وليا اى ولا ناظر الا كسر (قوله) وعمله اى عمل عدم الدعا
 فيذكر (قوله) لذيته الا وقت الماروياتي اذ له بغيره (قوله) له بائع الخ اى ثابت بالفاعل وسابق على
 الدعوى والاثبات بخلاف التعلق الآتي في قوله ومنه دعوى دائن مئة الخ (قوله عامر) اى في قوله ولو
 اقام المدعي بيته بدعواه الخ او في القضاء على الغائب في شرحه واذا ثبت مال على غائب وله مال (قوله) فن الاول
 وهو غير المنتقل (قوله) انما اقراره طامره قبل البيع او بعده (قوله) لا اقراره الخ متعلق بالنسب (قوله) وانما
 سمعت الخ جواب سؤال منشؤه قوله فن الاول ما لو اشترى امه الخ (قوله) ومثله اى الاول (قوله) فلا
 يسمعان الاول الثاني (قوله) وإن كان لو ثبت الخ اى تبعا كدعوى دينه على البيته وقتتها على زوجها ولو
 بقصد الفاء او النسخة من ذلك كما هو مقتضى كلامه الآتي في شرحه من ترجيح عليه بين الخ وصرح بكلامه
 السابق في القضاء على الغائب في شرحه واذا ثبت مال على غائب وله مال سم (قوله) حق الدائن اى في
 الاول (قوله) فيحلف مع شاهده يمين اذ اجبر عن شاهده آخر مثلا (قوله) لا يثني الخ) حله قوله سمعت

بينه وحكم الحاكم به اه سم
 بان نهال يست في يد المدعي
 عليه فالدعي يثني به لا يثني
 إن كان ذو اليد حاضرا
 ويثني إن كان غائبا
 ووجدت شروط القضاء
 على الغائب الثاني علم ما
 مر ان من يدعي حقا لغيره
 وليس وكلا ولا وليا
 تسمع دعواه او حله إن كان
 يدعي حقا لغيره غير متثل
 اليه بخلاف ما اذا كان
 منتقلا منه اليه اى او كان
 هينا لذبيته لها تعلق كما
 علم عامر ويأتي في ضابط
 الخالف فن الاول ما لو
 اشترى امه اراد ان يثبت
 على بائنه انه اقر بانها
 منصوبة من فلان بخلاف
 ما لو ادعى فساد البيع
 لاقراره قبله بنصبه لا يمنا
 يثبت حقا لنفسه هو فساد
 البيع وانما سمعت بيته
 باقراره قبل البيع انها
 حقيقة لانه لا يثبت حقا
 لأدعي ومنه دعوى دائن
 مئة ان لها ميرا على زوجها
 ودعوى زوجة يتار زوجها
 فلا تسمعان وإن كان لو
 ثبت ذلك تعلق به حتى
 الدائن وقتتها في الباقية
 ومن الثاني ما لو اشترى
 سبها ثامنا من ملك وان ثبت
 في غيبة البائع انما اشتره
 منه الذي خصه من تركه
 ايه فادعي اخوه ان اياه

مع المدعي عليه للدي مع الغائب خصومة أخرى اه (قوله) قسم يثني بانها ملك فلان الغائب قد يؤيد
 هذا ما تقدم بالماض قيل او ادعى نكاحا عن ابن الصلاح والسيك لان يفرق (قوله) فلا تسمعان) إلا
 تبعا كدعوى دينه على البيته وقتتها على زوجها بقصد الوفاء من ذلك فيما يحتمل ثم رايت كلام الفاحر
 في شرح قول المصنف الآتي من ترجيح عليه بين الخ يقتضى خلاف ذلك وكلامه السابق في القضاء على
 الغائب في شرح قول المصنف واذا ثبت مال على غائب وله مال يصرح بخلاف ذلك (قوله) ايضا فلا تسمعان
 اى لان كلام من مهر البيته ودين الزوج لا ينتقل للدي وإن كان لو ثبت تعلق به حتى فقر بين ما ينتقل
 وما لا لكن يتعلق بالحق لكن يتامل الفرق بين ذلك وما تقدم قيل التنية الاول يفرق بان مدعاها فيها

وهي ذلك الملك كله لانه لا موقوفات بينه بذلك فاقام المشتري شاعدا بان الاب ورجع في اليه سمعت
 دعواه ويثني فحلف مع شاهده لا يدعي ملكا اذ من منتقلا منه اليه كالوارث في ايدى بلور مجلفا شرع الغريم قاله ابن الصلاح
 دعواه

ومنه ماسر قيل الثانية الاول في دعوى الرهن والاجار توتمعا لقر من له اخ بملك لابت (٣١٩) فلان مهمات قاضي الاخ انه الوارث وان

المقر بنو تمول على فراش
فلان وابنت ذلك ثبت
نسب المقر به بنو له على
فراشه يعطى اقرار البيت
بنوته ومنه مالو ادعى
دارا يد بكونه اشترى امان
زيد المشتري لمان عمرو
المشتري لمان بكر فانكر
سميت يست باليمن (وما
قبل اقرار جد) أى حق (به
كقوة) لادى من فودا وسد
قذف او تمزير (فالدعوى عليه
وعليه الجواب) ليرتب
الحكم على قوله لقصور اثره
عليه دون سيده اما حقبة
تعالى فلا تسمع الدعوى
بها مطلقا كامر (ومالا)
يقبل اقراره به (كأرض)
للبسب وثمان مطلق (فعل
السيد) الدعوى به والجواب
لان متعلقه الرقة وهي
حق السيد دون القن فلا
تسمع به عليه ولا يحلف.
كالمعلق بذمة لانه في معنى
المؤجل نعم الدعوى
والجواب على الرقيق في
تحرق خطأ او شبه عمد
بمثل الوثع انه لا يقبل
اقراره وذلك لتعلقه لدية
برقبته اذا اقم الولي وقد
يكونان عليهما كما في
نكاحه ونكاح المكاتب
ثوقب ثبوته على اقرارهما
(فصل) في كيفية
الحلف وشايط الحالف

دعواه ومنه ماسر قيل الثانية الاول يتامل كون ذلك منه سم وذلك ان قول وجهه ان المراد
بالثاني ما يسهل قول الشارح اى او كان لديه الخ (قوله ومنه ماسر) اقر من له اخ (الخ) يتامل وجه كون هذا
من الثاني وإن المدعى به حق للغير متعلق منه المدعى فان المدعى به انه الوارث وإن المقر بنو تمول
على فراش فلان وو احد من هذين ليس حقا للبيت متعلقا منه المدعى الا ان يرد انه يترتب على ذلك حق
كذلك وهو الارث سم (قوله باليمن) اى سم بكر لعمرو ويحمررو لزيدا وما يح زيد للمدعى فليس
عائنه فيه (قوله اى حق) الى الفصل في المعنى وكذا في النهاية الاما انه عليه (قوله اى حق) فالدعوى عليه
الخ) وتسمع الدعوى ايضا على الرقيق بدين معاملة تجارة اذن له فيها سيده معنى (قوله على قوله) اى القن
(قوله مطلقا) اى لا عليه ولا على سيده (قوله كامر) اى فى اول الباب (قوله لمب) عبارة المعنى لتعيب
او اتلاف اه وعبارة الجبري قوله كارض لمب الخ كان ادعى عليه انه جرح دابة او اتلفها اه (قوله
دون القن الخ) نعم قطع البغوى بسايعا عليه ان كان للمدعى بنة اذ قد تمت اقرار شخص بشئ وتسمع
الدعوى به عليه لاقامة البينة فان السبق لا يقبل اقراره بالملك وتسمع الدعوى عليه لاجل اقامة البينة
نهاية (قوله فلا تسمع به الخ) عبارة المعنى فلا ادعى عليه حتى صاعها وجهان قال الرافعي الوجه انها تسمع
لا ثبات الارش في الذمة لا لتعلقه بالرقة قال قريبا على الاصلين يعنى ان الارش المتعلق بالرقة يتعلق
بالذمة ايضا وان الدعوى تسم بالوجع قال القيني فيخرج منه ان الاصل انها لا تسمع عليه بذلك لان الاصل
انه لا يتعلق بالذمة ولا تسمع الدعوى بالوجع وبذا جزم صاحب الا نوار اه (قوله نعم الدعوى والجواب)
كان وجه ذلك ان بين الولي حجة نفس عنز له البينة سم (قوله في نحو قول خطا الخ) انظر ما المراد بنحوه وقد
اسقط المعنى وشرح المنهج لفظة النحو (قوله وذلك لتعلق البينة برقبته الخ) هو تعليل لعدم قبول اقراره
رشيدي (قوله اذا اقم الولي) اى الولي البيت (قوله وقد يكونان عليهما) اى تكون الدعوى والجواب على كل
من الرقيق والسيد معنى (قوله كان نكاحه) اى المبدأ كان ادعى فعل عبده سيده بان هذا زوجى وزوجه
سيدهم قوله ونكاح المكاتب بان ادعى رجل عليها على سيدها بانها زوجته زوجها سيدها بانها
محضرة شاعدي حد فلا يثبت الا باقرارهما مع السيد اه بجبري (قوله ثوقب ثبوته الخ) لانه لا بد من
اجتباها على التزوج فلو اقر سيد المكاتب بالنكاح وانكرت حلفت فان نكحت وحلف المدعى حكم
بالزوج ولو اقرت فانكر السيد حلف السيد فان كل حلف المدعى وحكمه بالنكاح وباقى مثل ذلك
في البعوضة معنى وحنا

(فصل) في كيفية الحلف وشايط الحالف (قوله في كيفية الحلف) الى قول المتن وسبق في النهاية الا
قولوا اعترض الى لافي اختصاص (قوله وما يضرع عليه) اى الحلف (قوله البين المردودة) الى واترض
في المعنى الاقوله ويظهر الى المتن (قوله ومع الشاهد) اى البين مع الشاهد معنى وقضية اقتضار مدعى تنك
الصورتين انه لا يتعلق بين الاستظهار فليراجع (قوله بنحو طلاق الخ) عبارة المعنى والاسنى ولا يخلط
قدم تعلق حقه باليمن ثم ايت بقول الشارح ومنه ماسر قيل الثانية الاول الخ ومنه في خذ الفرق على ما فيه
ما يعرف بالتامل (قوله ومنه ماسر قيل الثانية) يتامل كون ذلك منه (قوله ومنه ماسر) اقر من له اخ بملك
لابنه فلان الخ يتامل وجه كون هذا من الثاني وإن المدعى فيحق للغير يقتل منه المدعى فان المدعى انه
الوارث وإن المقر بنو تمول على فراش فلان وو احد من هذين ليس حقا للبيت متعلقا للمدعى الا ان يرد
انه يترتب على ذلك حق كذلك وهو الارث (قوله لان متعلقه الرقة) هو حق السيد دون القن فلا تسمع به
عليه الخ نعم قطع البغوى بسايعا عليه ان كان للمدعى بنة اذ قد تمت اقرار شخص بشئ وتسمع الدعوى
بعليه لاقامة البينة فان السبق لا يقبل اقراره بالملك وتسمع الدعوى لاجل اقامة البينة شرح مر (قوله
نعم الخ) كان وجه ذلك ان بين الولي حجة فهو بمنزلة البينة (فصل تعلق بين مدع ومدعى عليه الخ)

وما يضرع عليه (تعلق) ندبا وان لم يذله الخصم بل وإن اسقط
كقائه القاضي (بين مدع) البين المردود وقوع الشاهد (و) بين (مدعى عليه) ان لم يسبق لاحد ما حلف بنحو طلاق انه لا يحلف بينا منطلقا

ويظهر قصد بقوله ذلك من غير عين لا يلزم من حلقه حلقه ظاهر المساوي الثابت بالية (فبالمس بال ولا يقصد به مال) كتحاك وظلاق وإيلاء ووجع ولعان وعق وولاد ووكالة ولو في رد وهو سائر ما مر بما لا يثبت رجل وأمر أتين وذلك لأن العين موضوعه للوجع من التمضى فنظمت مبالغتها كيد الرد فيهما هو (٣١٢) متأكد في نظر الشرع وهو ما ذكر وما في قوله (و) (ف) (مال) أو حقه كخيار ورجل (يلغ)

حالف إنه لا يحلف فيما منقطعة بناء على أن التخليط مستحب ولو كان حلقه بغير الطلاق كاهو قضية النص اه (قوله في ذلك) أي في أنه يحلف لا يحلف الخ ع (قوله يلزم من حلقه حلقه) أي لأن هذا الحلف ينفذ لأنه في المسألة ما لا يحلف ذلك يقتضي الحلف وقد يمنع هذا الأمر إذا يمكن أن يحلف فيما غير منقطعة أنه سبق له حلف بما ذكر إذا التخليط مندوب فيجوز تركه خصوصاً ضرورة الحلف فليأتلهم (قوله ظاهر) أي أو ما ظاهر (قوله فساوي) أي قوله أنه يحلف أنه لا يحلف الخ (قوله ووكالة) أي أو قد وصاة وتلفظ في الوقت أن بلغ نصاً بأصل المدعي والمدعي عليه أو المال الخ فقليل من المال إن ادعاه الزوج وأنكرت الزوجة وحلفت أو نسكت وحلف هو فلا تخليط على واحد منهما وإن ادعاه وأنكر وحلف أو نكل وحلفت هي غلط عليها لأن قصدها الترافيق قصدها استدامة النكاح أما الخلف بالكثير فتعاطف فيه مطلقاً معنى وروى مع شرحه (قوله ولو في رد) أي لأن المقصود من الوكالة إنما هو الولاية رتبتي (قوله فنظمت) أي الحلف عبارة الخفي فشرع التخليط (قوله كخيار الخ) أي وحق الفسخة سمي معنى (قوله وهو كالألوه الخ) عبارة الخفي قضية كلام المصنف التخليط في أي نصاب كان من نعم نيات وغيره ما هو وجه حكمه الماوردي ويلزم عليه التخليط في خمسة أوسق وشيخه وذوقه غير ما لا يساوي تخمينه رد همار الذي في الروضة وأصلها اختيار عشرين مثقالاً ذهباً ما في رد من فسخة تحديد أو المتخصص في الإدم المختصر اعتبار عشرين ديناراً اعتباراً أو قيمة قال البلقيني أنه المتخصص لو كان المدعي بمن الدرام اعتبر بالذهب انتهى والأوجه كالألوه المختصر (قوله ولا فيادون نصاب الخ) أي وإن كان ليتم أو لو بقعش (قوله نعم إن راه الخ) عبارة المعنى والاسم نعم للقاضي ذلك فيما دون النصاب إن راه إجراءه بمدها في الحالف أو عبارة عشرين قوله إن راه الحالف أي فيما دون النصاب اه انظر هل الاختصاص مثل ما دون النصاب في ذلك أم لا وقضية إطلاق الشارع النهاية الأولى ظير اجمع وسيأتي عن عشرين ما هو افتقار (قوله ويبحث البلقيني أن له فعله الخ) هذا التمهيد يقتضي أنه منقطع عليه التخليط بغير الاسماء والصفات فأنظر هل هو كذلك وما وجهه رشدي أقول يظهر أن الأمر كاختصاص وجهه زيادة أبدأ الحالف (قوله مطلقاً) أي في المال وغيره بلغ نصاً بأم لا وشمل ذلك الاختصاص قضية به أن له تخليط العين فيه عشرين (قوله بالزمان) أي قوله لا يظهر في المعنى (قوله في غير نحو مرض الخ) عبارة المعنى ويستقي من إطلاق المصنف المريض الذي به مرض شاق والوس والحائض والنفساء فلا ينفذ عليهم بالسكان لعذرهم اه (قوله ويظهر أن يلحق الخ) قضية ما مر افتقار عن المعنى عدم الإلحاق (قوله به) أي المكان حيث ذاك إذا كان الحالف نحو مرض أو حائض (قوله على ذلك) أي استثناء نحو المريض (قوله وقد يفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق (قوله وغيرهما) بالجر عطفاً على الزمان ويحتل رهنه عطفاً على المكان (قوله نعم) أي قوله لو يسق في النهاية إلى قوله أما الزمان لا في المعنى إلا قوله لو تكرر القتل وقوله هو معروف إلى من الطالب (قوله هو معروف) كان يقول والله الذي لا اله إلا هو ع التنبؤ الشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية معنى وأسن (قوله فيها) أي العين (قوله لا توقيف فيه) عبارة المعنى لم يرد توقيف في الطالب الطالب اه (قوله أو التزالي) كذا في أصله بظهوره

نصاب زنة (وهو كالألوه) ما تدوم أو عشرون ديناراً وما عداهما لا بدان بلغ قيمته أحدهما أو عرض بأن نص الإدم والمختصر أن المعرة بالذهب لا شيء وأخذته البلقيني ومجابه بأنه لا يظهر هنا تخمين الذهب معنى فلذا عرضته أي وما أومر العين بعمل على أنه تصوير لا غير لاني اختصاص ولا فيما دون نصاب أو حقه فإن اختلف متباين في حين فقال الباق معروون المشتري عشرة لأن الشارع إنما هو في معروون ذلك لا يتصرف في نظر الشرع ولهذا لم يجب فيه مواساة نعم أن رآه لتصوره الحالف فعله وبحت البلقيني أن له فعله بالأسماء والصفات مطلقاً وسبق بيان التخليط في اللعان بالزمان وكذا المكان في غير نحو مرض وحائض ويظهر أن يلحق بالمرض ما عدا الزمان الجماعة وأن التخليط به يستحرام لكن يشك على ذلك أن المخدرة ينفذ عليها بهوان قلنا لا يتخصص للدعوى عليها وقد يفرق بأن نحو المرض عذر حتى يتلافى التحذير وغيرهما نعم التخليط

(قوله يلزم من حلقه حلقه ظاهر) أي لأن هذا الحلف ينفذ لأنه في المسألة ما لا يحلف ذلك يقتضي الحلف وقد يمنع هذا الأمر إذا يمكن أن يحلف فيما غير منقطعة أنه سبق له حلف بما ذكر إذا التخليط مندوب فيجوز تركه خصوصاً ضرورة الحلف فليأتلهم (قوله ظاهر) أي أو ما ظاهر (قوله فساوي) أي قوله أنه يحلف أنه لا يحلف الخ (قوله ووكالة) أي أو قد وصاة وتلفظ في الوقت أن بلغ نصاً بأصل المدعي والمدعي عليه أو المال الخ فقليل من المال إن ادعاه الزوج وأنكرت الزوجة وحلفت أو نسكت وحلف هو فلا تخليط على واحد منهما وإن ادعاه وأنكر وحلف أو نكل وحلفت هي غلط عليها لأن قصدها الترافيق قصدها استدامة النكاح أما الخلف بالكثير فتعاطف فيه مطلقاً معنى وروى مع شرحه (قوله ولو في رد) أي لأن المقصود من الوكالة إنما هو الولاية رتبتي (قوله فنظمت) أي الحلف عبارة الخفي فشرع التخليط (قوله كخيار الخ) أي وحق الفسخة سمي معنى (قوله وهو كالألوه الخ) عبارة الخفي قضية كلام المصنف التخليط في أي نصاب كان من نعم نيات وغيره ما هو وجه حكمه الماوردي ويلزم عليه التخليط في خمسة أوسق وشيخه وذوقه غير ما لا يساوي تخمينه رد همار الذي في الروضة وأصلها اختيار عشرين مثقالاً ذهباً ما في رد من فسخة تحديد أو المتخصص في الإدم المختصر اعتبار عشرين ديناراً اعتباراً أو قيمة قال البلقيني أنه المتخصص لو كان المدعي بمن الدرام اعتبر بالذهب انتهى والأوجه كالألوه المختصر (قوله ولا فيادون نصاب الخ) أي وإن كان ليتم أو لو بقعش (قوله نعم إن راه الخ) عبارة المعنى والاسم نعم للقاضي ذلك فيما دون النصاب إن راه إجراءه بمدها في الحالف أو عبارة عشرين قوله إن راه الحالف أي فيما دون النصاب اه انظر هل الاختصاص مثل ما دون النصاب في ذلك أم لا وقضية إطلاق الشارع النهاية الأولى ظير اجمع وسيأتي عن عشرين ما هو افتقار (قوله ويبحث البلقيني أن له فعله الخ) هذا التمهيد يقتضي أنه منقطع عليه التخليط بغير الاسماء والصفات فأنظر هل هو كذلك وما وجهه رشدي أقول يظهر أن الأمر كاختصاص وجهه زيادة أبدأ الحالف (قوله مطلقاً) أي في المال وغيره بلغ نصاً بأم لا وشمل ذلك الاختصاص قضية به أن له تخليط العين فيه عشرين (قوله بالزمان) أي قوله لا يظهر في المعنى (قوله في غير نحو مرض الخ) عبارة المعنى ويستقي من إطلاق المصنف المريض الذي به مرض شاق والوس والحائض والنفساء فلا ينفذ عليهم بالسكان لعذرهم اه (قوله ويظهر أن يلحق الخ) قضية ما مر افتقار عن المعنى عدم الإلحاق (قوله به) أي المكان حيث ذاك إذا كان الحالف نحو مرض أو حائض (قوله على ذلك) أي استثناء نحو المريض (قوله وقد يفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق (قوله وغيرهما) بالجر عطفاً على الزمان ويحتل رهنه عطفاً على المكان (قوله نعم) أي قوله لو يسق في النهاية إلى قوله أما الزمان لا في المعنى إلا قوله لو تكرر القتل وقوله هو معروف إلى من الطالب (قوله هو معروف) كان يقول والله الذي لا اله إلا هو ع التنبؤ الشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية معنى وأسن (قوله فيها) أي العين (قوله لا توقيف فيه) عبارة المعنى لم يرد توقيف في الطالب الطالب اه (قوله أو التزالي) كذا في أصله بظهوره

بحضور جميع أقليم أرى بقوله تكرير التعليل لا يتبرهنه ورسن زيادة الاسماء والصفات أضارها معروفه قمر أوائل الله الإيمان ما ذكر فيها من الطالب الطالب المدرك المهلك معترض بأنه لا توقيف فيها وأسماء الله لا يجوز إطلاقها لا يتوقف وإن هذا لا ياتي إلا على كلام الباقلاني أو التزالي المشتغلين اتهامه بالإشعار بالنقص دون التوقيف والجواب بأن هذا من قبيل

إسم المفاعلة الذي يطلب فيه معنى الفعل دون الصفة فالحق بالانفال التي لا تتوقف أحداً على فعله توقيف ولا توسع الناس فيها غير صحيح أما أولاً
فهي ليست من ذلك القبيل لنظره هو واضح ولا معنى وكونها تختصي لعلها توقيفية لا يختص بها بل أكثر الاسماء التوقيفية كذلك كما تانيا
فن الذي صرح على طريقة الأشرى بأن الاسماء أو الصفات التي من باب المفاعلة لا تختص (٣١٣) توقيفاً بل الفعل لا بد فيه من التوقيف

لكن الفرق بينه وبين
الاسم والصفة أن هذين
لا بد من ورود لفظها
بعنه ولا يجوز اشتقاقها
من فعل أو مصدر ورد كما
صرحوا به بخلاف الفعل
لا يشترط ورود لفظه بل
يكتفي بورد معناه أو مراده
بل عدم إشارته بالنقص
وأن لم يرد أو هذا وإن لم
من صرح به كذلك إلا أنه
ظاهر من أخرى عبارات
الاصولين قتاله ويسن
أن يقرأ عليه آية آل عمران
أن الذين يشترون بمهادقة
وأيمانهم ثمناً قليلاً وإن
يوضع المصنف في حجره
ويحلف الذي بما يضمنه
بما أراد نحن لا هو ولا يجوز
التصليط بنحو طلاق أو حق
بل يلزم الإمام عزل من فعله
أي إن لم يكن يتمتعده كما هو
ظاهر وقد يختص التنظيط
باحداً الجانبين إذا ادعى
قن على سيده عقداً أو كتابة
فأنكره السيد تنظيط عليه
إن بلغت قيمته نصاً ما كان
رد العين على القن غلطاً عليه
مطلقاً لأن دعواه ليست
بمال (ويحلف على البيت)
وهو الجزم فيما ليس بفعله
ولا لعل غيره كان طلعت
الشمس أو أن كان هذا

ألف تعالى وكان الظاهر الغزالي والواسع دهر (قوله اسم المفاعلة) يعني اسم دال على المشاركة (قوله غير
صحيح) غير قوله والجواب عبارة المفتي أي يجب أن هذا الخ قال الأذري والاحوط اجتناب هذه الالفاظ
وهذا الميز كره الشافعي وكثيرون من الأصحاب وهو كما قال (قوله لا يكونه تختص) أي من جهة تحقق
مدلولها (قوله لفظاً) أي متعلقاً (قوله التوقيفية الخ) دل على حق انضمام التوقيفية (قوله فن الذي الخ)
استفهام أنكار (قوله ولا يجوز) أي لا يكتفي في جواز إطلاقهما (قوله أو مراده) لعله من عطف الخاص
(قوله بل عدم إشارته بالنقص الخ) هذا لا يلائم قوله تعالى بل الفعل لا بد فيه من التوقيف سيد دهر وسم
(قوله وإن لم يرد) أي معناه مراده (قوله وهذا) أي قوله بل عدم إشارته الخ (قوله ويسن) إلى قوله
ويفرق في المفتي لا قوله بل إن لم يكن إلى وقد يختص وقوله ولا اعلك إن أبي إلى قول المتن ولو ادعى ديناً
في التباينة (قوله) وإن يوضع المصنف في حجره) أي لم يحلف عليه لأن المقصود توقيفه بحلفه بحضرة المصنف
عش وكلام المفتي بيان الحلف على المصنف مستحب أيضاً عبارته وبحضر المصنف يوضع في حجر
المخالف قال الشافعي وكان ابن البرم طر فاضي صنما يحلفان به هو وحسن وعليه الحكم بالتم قال
رضي الله تعالى عنه في باب كيفية الإيمان من الامم وقد كان من حكام الأفاق من يستحلف على المصنف وذلك
عندى حسن وقال القاضي وهذا التنظيط مستحب (قوله ويحلف الذي الخ) عبارة المفتي هذا إذا كان
المخالف مسلماً فإن كان يهودياً يحلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاة من الفرق أو نصرانياً
حلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسياً أو وثناً يحلفه بالله الذي خلقه صوراه زادات الأتوارولو
حلف مسلماً بالله الذي أنزل التوراة على موسى أو الانجيل على عيسى جازاه (قوله لاهو) كقوله والله
الذي أرسل كذا أو أنزل كذا من رسول أو كتاب لأنهم فهماء معنى (قوله ولا يجوز التحليف الخ) أي
من القاضي فخر خالفه فصل أفقدت يمينه حيث لا أكرهه من عش ويضمن حله على ما إذا كان يتمتعده القاضي
كما يأتي في بحث اعتبارية القاضي عن شرح المنهج وعش الزبدي (قوله بنحو طلاق الخ) كتننر معنى (قوله
أي إن لم يكن الخ) أي القاضي الذي يفعله قال المفتي وقال ابن عبد البر لا علم أحداً من أهل العلم يرى
الاستحلاف بذلك (قوله لأن دعواه ليست بمال) أي وإن كان حلفه مغفوتاً للبال على السيد عش
(قوله فيما ليس بفعله الخ) عبارة المفتي قال الزركشي وظاهر كلام المصنف حصر البين في فعله وفعل غيره
وقد يكون البين على تحقيق موجود لا على فعل ينسب إليه ولا إلى غيره مثل أن يقول لزوجته أن كان هذا
الطائر غراباً فانت طائر فظا ولم يعرف فادعت أنه غراب أو أنكروا وقد قال الإمام أنه يحلف على البيت (قوله
قوله كان طلعت الشمس أو أن كان هذا غراباً) أي ثم ادعت عليه الزوجة أن الشمس طلعت أو كان هذا
غراباً أنكروا فحلف على البيت أنه لم يطلع أو أنه لم يكن غراباً يشي (قوله نعم المودع) بكسر الهمزة
(قوله ويحلف) أي المودع (قوله وفي فعله) يحلف على قوله فيما ليس بفعله الخ (قوله فنيار أو أيتا) يقول في البيع
والشراف في الثابتات والله لقد بعته بكذا أو اشتريته بكذا وفي النقي والله ما بعته بكذا أو ما اشتريته بكذا
معنى (قوله) وإن كان ذلك الفعل وقع مع الخ) أي وقد توجهت البين عليه بعد كاله معنى (قوله مثلاً) أي أو
إغماؤه أو سكره الطامع معنى (قول المتن فن في العلم) ولا يمين ذلك فيه فلو حلف على البيت اعتد به كما
(قوله بل عدم إشارته بالنقص) أنظر هذا مع قوله بل الفعل لا بد فيه الخ (قوله كلا أعله فعل كذا

(٤٠ - شرواني وإن قاسم - عاشر) غراباً فانت طائر نعم المودع إذا ادعى الوديع التلف بورد اليمين
عليه يحلف على نفي الطمع أن التلف ليس من فعل أحد (في فعله) فنيا أو أيتا لا حلفه بفعل نفسه أي من شانه ذلك وإن كان ذلك
الفعل وقع منه حال جنونه مثلاً كما أطلقوه (وكذا فعل غيره إن كان أيتا) كبيع وإتلاف وغصب لسهولة الوقوف عليه (وإن
كان نتياء) غير محصور (ففي نفي العلم) كلا أعله فعل كذا

الشارح وقوله وفيها أي الآخر قوي ما في المتن (قوله الحالف بالله) إلى قوله وحاطب من تلزمه في المتن
 إلا قوله كما بينه البقعي وقوله هو قصد مجاز إلى كماله عندى وقوله كذا قاله إلى أوقيس وقوله ومر إلى
 وخرج إلى قوله ولا ينافي في النهاية إلا قوله وإن رأى إلى وأما من ظلمه وقوله كذا قاله إلى أوقيس وقوله ومر
 إلى وخرج (قوله الحالف بالله) وقوله ولم يظلمه خصمه سيذكر محترهما (قول المتن أو تاول خلافاً)
 أي بأن أعتقد خلاف نية القاضي كحكي حلف شافعي على شعبة الجوار فحلف أنه لا يستحقها عليه وقوله
 أو استثنى أي كقوله عقب بينه أن شاء الله تعالى معنى (قوله شرط) أي كان دخلت الدار معنى وكان كان له
 عليه خمسة قاعدي عشر قواً شهدا على العشرة وحلف أن له عليه عشرة وقال سرا إلا خمسة والمراد
 بالاستثناء ما يشمل المشيئة بغيري (قوله مثلاً) أي أوصفه وظرفاً (قوله واللا يلبط الخ) فإن كل شيء قابل
 للتأويل في اللغة معنى (قوله بنحو مطلق الخ) أي كاعتناق معنى (قوله ورد بانه) أي رد الأسوي بأن قلعه من
 الأذكار (قوله الغاية المذكورة) وهي وإن رأى القاضي التحليف به (قوله أن عمله) أي محل نفع
 ما ذكر في الحالف بنحو المطلق وقوله فيمن لا يراد أي قاض لا يرى التحليف بذلك كشافعي فعلم أن من
 يراه كالحنفى لا ينبغي ما ذكره من معنى (قوله ظالم) أي بالباطل معنى (قوله أن علم الخ) أي عدم استحقاقه
 (قوله وهو) أي التورية نهاية وسم (قوله إطلاقة) أي مجاز أو الألفاوي أني المحل له (قوله أوقيس
 الخ) عبارة المتن وما له قبل ثوب ولا شفعه لا يقص والثوب الرجوع والشفعة البعد والقيص غشاه
 قلبه اهـ (قوله وهو) أي التورية معنى فكان الأولى التثبيت (قوله واستشكل الاستثناء) أي المذكور
 في قول المصنف أو استثنى عرش (قوله ألفت كذا الخ) وكذا لا يقال ما لك على شيء أن شاء الله معنى (قوله
 وأجب بان المراد رجوعه لمقد العيين) أي فيكون المتن يتعدي بمن أن شاء الله وهو المأذون به إلى نفس
 الفعل فإنه لا يصح لأن الاستثناء إنما يكون في المستقبل كالشرط اهـ معنى (قوله منتمو أعادها) فإن نفس
 كنت أذكر أنه تعالى قبل له ليس هذا ومنه معنى (قوله وحاطب من تلزمه العيين الخ) وفي فتاوى السيوطي
 استفتيت عن رجل أقر بانه استأجر أراضاً من مال الكفاو أنه رأى وتسلم أو شهد نفسه بذلك ثم عاد بعد مدة
 وأنكر الرقبة فطلب بين المؤجر بذلك هل له ذلك فاجبت بأن له تحليفه على التسليم على الرقبة ثم بلغني
 عن بعض المفتين إيجاب بأن له التحليف في الرقبة أيضاً فكسبت أن هذا أمر تأباه الأقراء فلا يقبل الانتقال
 صريح فكسبت ما ملخصه أن ذلك معلوم من عموم قوله أن كل ما أقر المدعي عليه به تقع المدعي تجوز
 الدعوى بموتسّم وخصوص قول المناجى في باب الأقرار لو أقر ببيع أوبة وأقباض ثم قال كان فاسداً
 وأقررت لظني الصحة لا يقبل وله تحليف المقر له لو يفرق الأصحاب بين علة فساد علة صفو إذا حلف بعد أقرار
 المدعي بالبيع فتحليفه عند انتفاء شرطه أولى إلى آخر ما نقله من هذا البعوض بالفرد وطال والتبادر أن
 له التحليف على الرقبة أيضاً مذكّر ذلك لهم فإن قلت منازعة الجلال فينا في حق بهو الميل إلى أن له التحليف
 بل جزم بذلك اهـ سم بحذف (قوله أو النكول) فيه نظر كما يعلم من قول المتن أنصم ما ذكره المصنف
 إيس ضاها لكل حالف فإن العيين مع الشاهد أو احداً لا يدخل فيه ولا يمين أو دلائل القسامة والعان وكأنه
 أو إذا الحالف في جواب دعوى أصلية أو إضافة غير مطردة لاستأنهاتهم منه صوراً كثيرة أشار في المتن لبعضها
 في الصغير لغيره أيضاً لكن ياتي في الدعوى الجرم بالجواز عند الظن المؤكد وإن لم يترك كما في
 الشرحين والروضة هناك قال الأذرى وغيره وهو المشهور قال في التوشيح وغيره وقد يقال لا يتصور الظن
 المؤكد في خطه إلا بالترك بخلاف خط الأب وخط الفضال أو فوق بخط الأب كاعتقاده أقره أبو بكر بن عبيد
 لو وجد في التذكرة فلان على كذا لم يجد من نفسه أن يحلف على شيء أطم به بل يؤديه من التركة انتهى
 (قوله وهو) قصد مجاز لفظه دون حقيقة أي التورية (قوله وحاطب من تلزمه العيين في جواب الدعوى أو
 النكول الخ) في فتاوى السيوطي قال استفتيت عن رجل أقر بانه استأجر أراضاً من مال الكفاو أنه رأى وتسلم
 فيعزوه ويعد العيين ولو وصل بها كلاماً لم يفهمه القاضي منتمو أعادها (و) حاطب من تلزمه العيين في جواب الدعوى
 أو النكول كـ (من توجهت عليه يمين) أي دعوى صحيحة كإباصله أو المراد طلبت منه يمين ولو من غير دعوى كطالب قاذف ادعى

لا يسمعه القاضي لم يدفع
 أهم العيين الفاجرة) والأ
 لجلت فائدة العيين من
 أنه جاب الإقدام عليها
 خوفاً من الله تعالى أما من
 حلف بنحو مطلق فتنتفه
 التورية والتأويل وإن
 رأى القاضي التحليف به
 على ما اعتده الأسوي وقوله
 عن الأذكار ورد بانه وهم
 إذ ليس فيه الغاية المذكورة
 بل كلامه يقتضي أن عمله
 فيمن لا يراه وهو ظاهر
 وأما من ظلمه خصمه في
 نفس الأمر كان ادعى على
 مفسر حلف لا يستحق على
 شيئاً أي تسليمه الآن
 فتنتفه التورية والتأويل
 لأن خصمه ظالم أن علم
 وعظمى أن جهل وهو قصد
 مجاز لفظه دون حقيقة
 كاله عندى درهم أي قبلة
 كذا قاله شارح الروايات
 القاموس إطلاقة على
 الحديث ولم يذكر القبلة
 وهو الانسب هنا وأوقيس
 أي غشاه القلب أو ثوب
 أي رجوع وهو هنا اعتقاد
 خلاف ظاهر لفظه لشبهة
 عنده واستشكل الاستثناء
 بأنه لا يمكن في الماضي إذ لا
 يقال ألفت كذا أن شاء
 الله وأجب بأن المراد
 رجوعه أعتد العيين ومر
 عن الأسوي في المطلق
 ما له تعليق بذلك وخرج
 بحيث لا يسع ما إذا سمعه

يقوله

فيعزوه ويعد العيين ولو وصل بها كلاماً لم يفهمه القاضي منتمو أعادها (و) حاطب من تلزمه العيين في جواب الدعوى

أو النكول كـ (من توجهت عليه يمين) أي دعوى صحيحة كإباصله أو المراد طلبت منه يمين ولو من غير دعوى كطالب قاذف ادعى

عليه بين المقدوف او اوراءه انا من في وجهه فبقار بما حسن من عارة اصله فرعم انما سبق قل لم ليس في محله (لو اقر بمطلوبها) اي اليمين او الدعوى لان مؤداهما واحد (لومه) وحيث قد اذاع على عليه بشي كذلك (فانكر) حلف (٣١٧) للغير السابق واليمين على من انكر ولا

ينافي هذا الصابط حكايتها
له في الرخصة واسهلها بقل
لانها لم يرد الا انه اطول
عاقبه فلا يحتاج اليه لانه
غير مقابلة بل هو شرطه ثم
كل منهما اغلبي لا عقوبة
الله تعالى كحذرنا وشرب لا
تحليف فيها لا امتناع الدعوى
بها كما في شهادة الحسبة
ولو قال ابراتي من هذه
الدعوى لم يلزمه بين على
فيه لان الا برامن الدعوى
لا تعلق له ولو علق طلائها
بفعلها وادعته وانكر فلا
يحلف على تقي العلم بوقوعه
بل ان ادعت فرقة حلف
على تنبيهها على ما في الطلاق
بما فيه انه لا يقبل قولها في
ذلك لولا ان لا تلوا دعوى عليه
شفعة فقال انما اشترت
لاني لم يحلف ولو ظهر
غريم بعد قسمه مال الفلوس
بين غرماه قاضي انهم
يعلمون دينهم لم يحلفوا ولو
ادعت امه الوطء وامية
الولد فانكر السيد اصل
الوطء لم يحلف ومرفى الزكاة
انه لا يجب على المالك فيها
بين اصلا ولو ادعى على ابيه
انه بلغ رشدا وان كان يعلم
ذلك وطلب بميته لم يحلف
مع انه لو اقر بانه لو ان
لم يثبت رشدا لابن باقرار
ايه او على قاضيه زوجيه

بقوله ولا يحلف قاض (الح) قوله بين المقدوف (الح) بمقول الطالب (قوله) وحيث (اي) من حيث الحالف بما
ذكر (قوله) عليه اي الشخص وقوله كذلك اي دعوى صحيحة لو اقر بمطلوبها لومه (قول المتن حلف)
بضم اوله بضمه متنى (قوله) عاقبه) وهو كل ما يتوجه عليه دعوى صحيحة معنى (قوله) ثم كل منهما اي
اي الصابطين (قوله) اذ عقوبة الله تعالى (الح) برك ان يجب بان هذه عارية عن الصابطين بقيد دعوى صحيحة
(قوله) ولو قال (الح) الى المتن في النهاية (قوله) ولو قال اي عن هذه الدعوى (الح) فصبغة الاستثناء هذه المسائل
عن الصابط المذكور وفيه ان الصورة الاولى ليست من مدخول الصابط لا تعلق اقر بمطلوبها لم يلزمه شي كما
مرشدي وبيان الدعوى المذكورة ليست بصحيحة كما مر (قوله) ولو علق (الح) الى قوله ولو ادعى على ابيه
في المتن لا لقوله على ما مر الى ولو ظهر (قوله) بضمه (اي) كالدخول (قوله) فرج حلف (الح) عبارة المتفق القفل
قوله فلو طلب المرأة تحليفه على انه لا يعلم بوقوع ذلك لم يحلف نعم ان ادعت ووقع الفرقة حلف على
نفسها (الح) قوله (الح) اي ولو قلنا بقل قولها في ذلك فلا ي (قوله) فلاحط الزوج على تقي الفرقة (قوله) لم يحلف
اي يؤخذ الشخص من الابن بما اشترى به له عرض (قوله) بعد قسمه مال الفلوس (الح) اي من الحاكم
معنى (قوله) لم يحلفوا (الح) اي بل يطلب منه اثبات الدين فان اثبتهم والا فلاحط (قوله) لم يحلف عبارة
المتفق فالصحيح في اصل الروضة انه لا يحلف وصوب البقي التحليف سواء كان هناك ولدا لم يكن وصوب
السبكي حل ما في الروضة على ما اذا كانت المنازعة لا يثبت النسب فان كانت لامية الولد لم يستع من يميها
وتست بعد المولود فيحلف قال وقد قلنا ان يحلف السيد اذا انكر الكتابة وكذا التدبير ان قلنا ان
انكاره ليس برجوع اه وجار عرش قوله لم يحلف لول وجهه انه لا قاعدة في اثبات امية الولد بتقدير
اقراره لانها لا تمتح بالوت نعم لو اراد يها فادعت ذلك فينبغي تحليفه لان يميها قد فوتت حقا اذ مات
السيد (الح) قوله ومرفى الزكاة (الح) عبارة المتفق ومنها اي المستكاتب مالوا دعوى من عليه زكاة مستطام
يحلف اياها (الح) قوله (الح) كان يعلم (الح) انظر ما قلنا فقط كان (قوله) ولو قصد اي يزید وقوله عليه اي
خاله (قوله) ونظر فيه (الح) اي في عدم السماع (قوله) فقد قال (الح) تايد للنظر وهذا التايد معتمد على

واشهد على نفسه بذلك ثم عاده بعد ما انكر الزكاة وطلب بين المؤجر بذلك له ذلك فاجبت بان له
تحليفه على التسليم لا على الزكاة ثم يلغى من بعض المقتنين انه اجاب بان له التحليف في الزكاة ايضا فكتبت له
ان هذا امر تاها القواعد لا يقبل الا بقل صريح وفرق بينه وبين مسئلة القبض فكتب لي ما ملخصه ان ذلك
معلوم من خصوص وعموم اما العموم فقولهم ان كل مال اقر المدي عليه بنفع المدي يجوز الدعوى به
وتسعم واما الخاص فقول المتهاج في باب الاقرار ولو اقر ببيع او هبة او قباض ثم قال كان فاسدا واقررت
لفني المسئلة لم يقبل وله تحليف المقر له قال ولم يفرق الاصحاب بين حلة فساد حلة صحة القول لا حلف بعد
اقرار المدي بابيع فتحليفه عند انتفاء شرطه (الح) ما قلنا من هذا البعض ثم بالغ في رد ما اطال بما منه ان قولهم
كل مال اقر المدي به (الح) ما قلنا كثيرا لا كثيرا من اثبات ما بين مسئلة المتهاج وهذه المسئلة لان مسئلة الشبايح
صورها بين اقر بعد اجمالي مشتمل على جزئيات وصفات وشروط فساد لم يكن بنفسه ولكن انكر
شرطان شروطه او شيئا من لوازمه او صفة من صفاته قالنا معتذر الم اعلم ان فراه في العقد فلهذا سمنا
بالتحليف لان مثل هذا قد يخفى علوما ما مستلزمات فصورته انه اقر على نفسه انه راى ما شهد عليه بذلك ثم ادان
وانكر ذلك بالكلية او كتب نفسه بالاعتذار لا يؤول الى الخ ما اطال بهوا الله اعلم والبتاد ان له التحليف على
الزكاة ايضا ثم ذكرت ذلك لرمي بالغش في مناقرة الجلال فيما اتى به من الميل الى ان له التحليف بل بجرم بذلك

بجونة فانكر لم يحلف مع انه لو اقر قبل او الامام على الساعي انه قبض زكاة فانكر لم يحلف ايضا ولو ثبت لزيدين على عمرو فادعى
على خالد ان هذا الذي يدك لعمره فقال بل لي لم يحلف لاحتمال رده اليهم على زيد ليحلف فيؤدي لغيره هو اثبات ملك الشخص
به من غير ولو قد اقامه بينه عليه لم تسع ونظر في شياخا النظر واضح فقد قال ابن الصلاح لو اقر خالد ان الذوب لعمره وبيع في الدين

ولو كان الحق على الميت فالتب وهو حكمه بهم جاء بمحض تضمن ملكا للميت وأراد أن يشبهه في دينه لم يترك الوارث في الإنابة فلا حسن القول يجوز ذلك أو صرح بمثل السبكي (٣١٨) قال للوارث والوصي والدائن المطالبة بحق الميت أو وصر أن قولهم ليس للدائن

(قوله ولو كان الحق على الميت فالتب) تقدم قيل قول المتن أن نكاحا لم يكلف الاطلاق الخ أنه لا تسمع دعوى دائن على من تحت يده مال للميت مع حضور الوارث وتقدم في ما شئت ذلك أنه تقدم في القضاء على الغائب ما يتعلق بذلك منه ما نصه جزم من الصلاح بان الميراث له أو له وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعينه تحت يده لعله يقر قال والاحسن إقامة البينة بما تبعه السبكي الخ وهو يقتضي التفتيد لدعوى الدائن بعدم الوارث أو عدم دعواه أو تقدم ما شئت ذلك المجل اعتبارا من المانع حتى في الميراث فرجعه سم عبارة الرشيدى قوله ومرا أن قولهم ليس للدائن الخ لم يترك له ذلك بل الدائر له في شروط طالدعوى أنه له ليس له أن يدعى بشئ للغريم دينا أو عينا وحل كلام السبكي على ما إذا كان الحق ثابتا بغريم لا الأمر إلى الحاكم ليرفيه ممنوع من حاشا أن ابن قاسم ذكره بحث معفى الجمل الذي ذكره هنا في بالغ في إنكاره أنه (قوله تم جاء بمحض) أي حجة عرض (قوله بحق الميت) مثل الدين والعين لكن الشارح حمل على العين بدليل هو لمصرح بمثل أي بمثل ما قاله ابن الصلاح وهو ليس إلا في العين وبدليل قوله لا في خلاف ذلك للفرق بين العين والدين رشيدى (قوله ومرا) أي في القضاء على الغائب في شرحه وإذ ثبت مال على غائب وله مال (قوله أن قولهم ليس للدائن) صريح هذا السياق امتناع الدعوى بالدين ولو قصد الإنابة ولو فاقته سم (قوله لا يخالف ذلك) خبر أن والاشارة إلى ما ذكره من ابن الصلاح السبكي (قوله للفرق بين العين والدين) أي بأن العين انحصرت فيها ولا تقتبها بغريمها بخلاف الدين عرض (قوله لأن ذلك) ماسر أيضا (قوله لأنه لا يقبل إقراره) أي وإن وكل في الإقرار عرض (قوله كامر) أي في باب الأخلاف في كيفية العقد (قوله نعم الخ) عبارة للمنفق (نتبه) تقدم قول المصنف أو فر يطولها جزمه الخ من لا يقبل إقراره لا يخلط وهو كذلك لكن يستثنى منه صورتان الأولى لو ادعى على من يستخدمه أنه بعد ما نكحها لم يخلط وهو لو أقرب بعد إنكاره الزق لم يقبل لكن قاعدة التحليف ما ترتب على التفتيت من نفي التقييم ونكح والنا ينال جري العقد بينوكيلين الخ مع أن إقرار الوكيل لا يقبل لكن قاعدة التفتيد انفساخ أم (قوله وهذا مستثنى أيضا) أي من المفهوم بخلاف ما صرحنا من المتطوق رشيدى (قوله ونحوهم) أي كالوديع والقيم عرض (قوله إلا أن يكون الوصي وارثا) أي والدعوى على الميت كما هو ظاهر لا على محوطل سيده عرض (قوله ولو أوصت) أي وما نيت قوله قاضي آخره أن من عها أي ليرث منها عرض (قوله غالبا) احتراز عامر أخا من نحو الوصي (قوله وهو تالمو صدقة أحدها) أي الوصي أو الزوج عرض والاولى الآخر لوصدقاء (قوله لأن النسب لا يثبت بقوله) أي لا ملد لم يكو نوارثا حازر (قوله لأن له الخ) أي للدعوى عليه (قوله المتن لم يكذب) أي في شهادة تفتيح الإسلام ومنفى (قوله لا رتفاع منصبها) إلى قولهم لو ثبت الجمع في النهاية لا قوله لا احتال إلى والجسر (قوله لا رتفاع منصبها) يؤخذ منه أن الحكم ونحوه من تقدم في الترتيب يخلط وهو ظاهر للعللة المذكورة عرض (قوله بهذا الاستثناء) هو قوله لا يخلط قاض الخ أنه استثناء من قولهم من توجهت عليه عين الخ عرض (قوله لا به غير صحيح الخ) فكيف قال وما يستثنى الخ (قوله ونحوهم) إلى قولهم لو ثبت

أن يدعى على من عليه دين لغريمه الغائب أو الميت وإن قلنا غريم الغريم غريم لا يخالف ذلك للفرق بين العين والدين وكذا يقال فيما مر في ثاب التبيين السابقين أيضا لأن ذلك في الدين كما عرفت وخرج بلو اقر إلى آخره نائب المالك كوصي ووكيل فلا يخلط لأنه لا يقبل إقراره نعم لو جرى عقد بينوكيلين تحالفا كامر وهذا مستثنى أيضا وكالوصي فيما ذكر ناظر الوقت فالدعوى على أحد هؤلاء ونحوهم إنما هي لأقامة البينة لا إقراره لا يقبل ولا يخلطون أن انكروا ولو على نفي السلم إلا أن يكون الوصي وارثا ولو أوصت غير زوجها قاضي آخره أن ابن مهملولا يثبت له لم تسمع دعواه على الوصي والزوج لأنها إنما تسمع غالبا على من لو اقر بالمدعى وقبل وهذا لصدقة أحدهما يقبل لأن النسب لا يثبت بقوله نعم أن كان الزوج متقا أو ابن عم أو خذ بأقراره بالنسبة للمال وإن انكر خصم وكافة مدع لم يخلطه على نفي العلم إلا أن له طلب إنباتها وإن أقربا (و) ما يستثنى أيضا من الضابط أنه لا يخلط قاض على تركه

العلم في حكمه لا شامدا تلمذ؛ لب لا رتفاع منصبها عن ذلك وإن كانا لو أقرا انتفع المدعى به بعد عن نصريح أصله بلجج
هذا إلا أنه لا يضر صحيح لزوج هذا في له بوجه ما دعي لما أن هذين لا يجمع على المدعى بذلك وخرج بقوله في حكمة

غير فهو فيه كثير (ولو قال مدعي عليه اناسي) في وقت يمتثل ذلك (الحلف) لان يمينه تجتبه صبا هو الصبي لا يحلف (ووقف) الامر (حتى يبلغ) عمر مدعي عليه ان كان لواق بالبلوغ في وقت احتياقه قبل ومن ثم قبل هذه المستثنيات من العنا بانه لم يوسى كافر انبت قاضي استعمال الابات بدوا حلف فان نكل قتل (وايمن قيد قطع الحصر في الحال لا براءة) من الحق للغير (٣٩٩) الصحيح انه على اقله وسلم امر حالف

بالخروج من حق صاحبه
أي كانه علم كذبه كما رواه
احمد (فلو حلفه ثم اقام يمينه)
بعده أو شاهده لا يحلف
معه (حكم به) وكذا لو ردت
اليمن على المدعي فنكل ثم اقام
يمينه لاحتمال ان تكوله
تورع وقلول جمع تأمينين
اليمينه السادة احق من
اليمين الفاجر تروا به البخاري
والصرفي خبر شاهدها او
يمتثل ليس لك الا ذلك انما
هو حصر لحقه في التورع
اي لاثالث لها واما منع
جميعها بان يقيم الشاهدين
بعد اليمن فلا دالة للغير
عليه وقد لا يقيد اليمة كما
لو اجاب مدعي عليه بوعده
بنفي الاستحقاق وحلف
عليه فلا يثبت المدعي اقامة
يمينه بانه اودعه لانها لا
تخالف ما حلف عليه من
نفي الاستحقاق ولو اشتملت
الدعوى على حقوق فله
التحليف على بعضها دون
بعض لا على كل منها يميناً
مستقلة الا ان قرعاً في
دعوى يحسب كما قاله
الماوردي ولا يكلف جميعاً
في دعوى واحدة ولو اقام
يمينه ثم قال هي كاذبة او
مطلقة سقطت هي لا اصل
الدعوى ولو ثبت جمع حق

الجمع في الحق الا قوله لا يكلف جميعاً في دعوى واحدة وما انبعضه (قوله غير) أي كدعوى ما لو غيره
وقوله فهو فيه كثير من حكمه خليفته اوقاضاً عن غرضي (قول المدعي ولو قال مدعي عليه اناسي) كان
ادعي عليه البلوغ تصحيح نحو عقد صدر منه قاضي الصبا لا يطالع به يجرى (قوله والصبي لا يحلف) عبارة الحق
وشرعي الرضوخ للمذهب وصبا يطالع حلفه في تحليفه ابطال تحليفه اهـ (قوله وان كان اخ) غايه (قوله)
ومن ثم قبل هذه من المستثنيات (اي الواقع انها ليست منها لان الاقرار بالبلوغ ليس مقصود الدعوى
لأنها ليست بالبلوغ بل بشيء آخر وان توقف على البلوغ رشدي (قوله انبت) أي نبت عاتته اسنى (قوله)
حلف) أي وجوب بالسقوط القتل معنى وحكم ربه روض (قوله فان نكل قتل) ولو كان دعوى الصبا من
غيره كما اذا ادعى له ولو لم يباله الا قال المدعي عليه من تدعى له المال بالغ فقلول طلب يمين المدعي عليه انه لا يعلمه
صغير اقل نكل لا يحلف الولي على صباه وهل يحلف الصبي وجهان في فتاوى القاضى بناء على القولين في
الاسير اهـ اي اظهر منها ان يعاقب كما رافق (قول التورع اليمن اخ) أي غير المردودة معنى (قوله) أي
كانه علم اخ) كان التحقيق قولاً لا نه لكن اظهر به يميني وقد تجاب بان كانه في الرواية (قوله) كما رواه
احمد) فدل عن ان اليمن لا واجب براءة معنى (قوله كما رواه اخ) أي قوله كانه علم كذبه (قوله لا يحلف معه)
الاولى وحلف معه (قول المدعي حكم به) أي وان فاضا المدعي حين الحلف معنى (قوله ثم اقام يمينه) انظر ولو اقام
شاهده لا يحلف معه سم قول عبارة الا تروا لوق بشا ده ليحلف معكم اهـ (قوله تورع) أي عن اليمن
الصادقة معنى (قوله) أي لولول جمع تأمينين اخ) صريح ضيقه ان يعقل زاده لكن جعله المعنى علة للثبوت حيث
قال عقب المتن لقوله صلى الله عليه وسلم اليمة السادة (قوله) لانها لا تخالف ما حلف عليه) أي انه يمكن ان
اودعه لكن تلفت الودعة من غير تضمير اوردناه فلا يستحق عليه شيئاً مراه به يجرى (قوله يحسبها)
أي الحقوقي (قوله لا اصل للدعوى) أي لا احتمال كونها فبها والشهود مدبطين يشهدونهم لا يملونه
اسنى فلما اقام يمينه أخرى صحت به يميني (قوله من توجهت) أي قوله لو ترد اليمن في الثانية الا قوله لكن ينبغي
الى المتن وقوله لا يجب الحلف على ما لو قال (قوله) لا استئناف دعوى اخ) قضية تكبر دعوى المدعي ليس له
اعادة الدعوى الاولى والتحليف للرجوع (قوله الذي طلب) الى قوله ولو قال المدعي في المعنى (قوله حيث)
أي حين الاطلاق لا بعد صلفه من ان كتحليف القاضي لاسيما اذا كان خصمه لا يتعطل لذلك اسنى معنى
(قوله من ذلك) أي تحليفه المدعي معنى (قوله ما نكل له يمينه ويرد اقامتها) يتأمل رشدي افول يظهر
مراد الشارع بقول الا تروا لوق قال حلفي عند قاض اخر او اطلق و اقام يمينه به صحت وان استعمل لياتي بها
قال القاضي يميل بما قال ابن القاص ثلاثاً وهو القياس وان لم تكن يمينه او اذ تحليفه ممكن اهـ وفي الرضوخ

(قوله ثم اقام يمينه) انظر ولو اقام شاهده لا يحلف معه (قوله ولو ثبت جمع اخ) ينبغي مع ملاحظة هذا ملاحظة
ما تقدم في شرح قول المصنف في باب الشهادات ولو ادعت رة ثانياً لا لورثهم اخ) وما ذكر هناك عن البقعي
وغيره موافق لما شذ ذلك المحل وقوله لا يخلف مالوا انكروا تميمت الخ) راجع الى الامر كذلك ادعوا دينا
لمورثهم على مدعيه بل يكفيه يمين واحد اخذ من قوله لو يجمع اخ) فيكون على هذا قوله ولو ثبت جمع اخ)
مفروضاً في ذلك (قوله) ولا يجب الحلفه يمين الاصل الا بعد استئناف دعوى اخ) قال ابن الرقة تفقها
فان امر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعي على الاستحقاق واستحق اهـ شرح الروض
(قوله) ايضا ولا يجب الحلفه يمين الاصل) أي لو نكل المدعي عليه يمين الرد وطلب ان يحلف يمين الاصل


على واحد حلف لكل يميناً ولا تكفي يمين واحد وان ردت لها بخلاف مالوا انكروا تميمت دعوى دين عليه ورد اليمن على المدعي فانه
يحل لم يميناً واحد تورع به يمين خصمه في الحقيقة انما هو اليمة وهو واحد (ولو قال) من توجهت له يميناً ابرأتك منها سقطت منها
لكن في هذه الدعوى لا غيرة استئناف دعوى وتحليفه على المدعي عليه) الذي طلب تحليفه (قوله حلفي مرة) على هذه الدعوى عند
قاض اخر او اطلق لكن ينبغي تدب الاستسار حرقه (في جواب انه لم يحلف) عليها (مك) من ذلك ما لم تكن له يمينه ويرد اقامتها فله

ثلاثة أيام (في الأصل) لأن ما قاله يحتمل (٣٢٠) ولا يجاب المدعى لو قال قد حلفنى أنى لم أحلفه فليحلف على ذلك لئلا يتسلسل الأمران

نكل حلف المدعى عليه بين
الرد أو اندفعت الخصومة منه
ولا يجاب لحلفه بين الأصل
للا بد استئناف دعوى
لأنها الآن فى دعوى
أخرى أما لو قال حلفنى عندك
فان تذكر منع خصمه عنه
ولم تقدمه إلا للغير إلا حلفه
ولا تنفعه اليمين بالتحليف
لما ران القاضى لا يعتمد
بينة يحكمه بدون تذكره
ولو قال للمدعى قد حلفت
أق أو بأى على هذا ممكن
من تحليفه على نفي ذلك
أيضا فان نكل حلف هو
وكذا لو ادعى على مقرله
بدار فيد المقر فقال
ملكى لملك المقر لك فقال
قد حلفت فاحلف انك لم
تحلفه فيمكن من تحليفه
(وإذا أنكر مدعى عليه
فامر بالحلف فامتنع (و)
(نكل) عن اليمين (حلف)
المدعى بعد أمر القاضى له
اليمين المردودة ان كان
مدعى عن نفسه لتحول
اليمين اليه (وقضى له)
بالحق أى ممكن ما الذى
فى الروضة وأصلها أهلا
يحتاج بعد اليمين الى
القضاء له (ولا يقضى له
بنكوله) أى الخصم وحده
وغضالة أى حنفة واحد
فيردت بنقل مالك رضى
أنه ضمن في موضة الإجماع
فأجابا على خلاف قولها

مع شرحه نحو (قوله بينا) أى على سبق التحليف (قوله ولا يجاب لحلفه بين الأصل) أى لو نكل المدعى
عليه عن بين الرد أو طلب أن يحلف بين الأصل سمو أو أد (قوله بين الأصل) أى لا بين التحليف المردودة
عليه معنى (قوله لا يبعد استئناف دعوى الخ) قال ابن الرقة تنقها فان امر على ذلك بعد استئناف الدعوى
حلف المدعى على الاستحقاق واستحقاقه شرح أروض ومراه سم (قوله أما لو قال الخ) أى الخصم
للقاضى وروض (قوله حلفنى عندك) أى لهما القاضى نهاية (قوله فان تذكر) أى القاضى تحليفه معنى (قوله
عنه) أى ما طلبه منى أى من الحلف (قوله ولم تقدمه) أى الخصم إلا للغير أى بالحق (قوله ولا تنفعه) أى
المدعى عليه (قوله ولا) أى إن لم يذكر القاضى تحليفه انتهى (قوله ان القاضى لا يعتمد الخ) عبارة غيره
ان القاضى متى تذكر حكمه معناه ولا فلا يعتمد البينة (قوله أو بأى) أى أو نحو من تلقى الملك منه (قوله
ممكن) أى المدعى عليه (قوله حلف هو) أى المدعى عليه بين الرد الخ (قوله على مقرله) بفتح القاف (قوله
قال الخ) أى المدعى فهو تحليفه (قوله لملك المقر لك) لئلا الوجه لا ملكك لأن الآخر إخبار
عن الحق السابق وبجاءة لا ادعى لو أقر رجل بدار فى يده لسان لجار مجر وجل وادعى به على المقر له فأجابا به
بانك حلفت الذى أقر لى بها تسمع دعواه وله تحليفه لو أقام بينة تسمع وإن نكل فليقر له ان يحلف انه حلفه
هذا إذا ادعى مفسرا بان هذه أدار ملكى منذ كذا ولم تكن ملكا لنقلت منه فاما إذا ادعى مطلقا فلا
يقبل قول المدعى عليه بانك حلفت من نقلت الملك عنه لأنه يدعى ملك الدار من المدعى عليه لا من تلقى الملك
منه (قوله رشيدى) (قوله قال) أى المقر له المدعى عليه (قوله قد حلفت) أى المقر (قوله فيمكن) أى المقر له
(قوله من تحليفه) أى المدعى (قوله أنكر مدعى عليه فامر بالحلف فامتنع ونكل عن اليمين) فيه تحويل
والأخير الأوضح ما فى الحق والمنهج وإذا نكل المدعى عليه عن بين طلبت منه (قوله اليمين المردودة)
معمول حلف المدعى ويجوز ان يتنازع فيه ذلك و امر القاضى (قوله إن كان مدعىا عن نفسه) قيد به أخذ
من قول المصنف الآتى ولو صرح الخ ع ش (قوله أى ممكن) المدعى منه أى الحق (قوله أنه لا يحتاج بعد
اليمين الخ) بل يستحق من المدعى بمجرد الحلف معنى بناء على ان اليمين المردودة كالآخر أربا دى (قوله
وغضالة أى حنفة واحد) أى بقولها بالقضاء للمدعى بمجرد نكول الخصم (قوله رد الخ) أى فى
من حيث الصنيع بالنسبة لأحد قدر سيدعمر وجاب بالانحياز إلى حنفة قبل أحد لا تؤثر فى اقتداء
الإجماع قبل أى حنفة (قوله الإجماع قبلها الخ) أى الإجماع الكائن قبلها عن تقدم عليها والإجماع
حنفة لا يجوز غلظة عن ش (قوله وصح انه) دليل ثان للثبوت عبارة الاسنى واللى عقب المتن لأنه لا يرد
اليمين الخ ولان نكول الخصم يحتمل ان يكون تورعا عن اليمين الصادقة كما يحتمل ان يكون تمرزا عن
اليمين الكاذبة فلا يقضى بهم التردد فرددت على المدعى اه (قوله رد اليمين على طالب الحق) أى قضى
له به ووجهه لا لاقمته انه لم يكف بالنكول ع ش (قوله لا فى محض حق تعالى) بل لا تسمع فيه الدعوى
كأمر (قول المتن والنكول) لفظة مأخوذة من نكل عن العذر وعن اليمين بين معنى (قوله يعمل) الى قول
المتن تسمع فى التها لاقوله وسيعلم الى من النكول وقوله او تحلف وقوله على المنقول المتمد وقوله
فان حلف الخصم الى ولو نكل وقوله لانا حاجة الى المتن (قول المتن أن يقول أنا ناكل الخ) عبارة الروض
مع شرحه النكول ان يقول له القاضى احلف أو قل وإه أو باه لان يقول له احلف باه فيقول لا أو
يقول أنا ناكل فقوله هذا يمد قول القاضى المذكور ونكول وأعمالا يمكن نكوله لا يمد قوله له احلف لان ذلك
من القاضى استخار لاستحلافه فيعلم من هذا قول الشارع الا فى جانب المدعى او تحلف الفرق
بين تحلف فى جانب المدعى عليه وجانب المدعى سم (قوله بمدعى عن اليمين) الى قوله كاعتماد فى المعنى

(قوله أيعتاد لا يجاب لحلفه بين الأصل لا يبعد استئناف دعوى لأنها الآن فى دعوى أخرى) فان أمر على
ذلك قال ابن الرقة حلف المدعى واستحق (قوله والنكول) ان يقول أنا ناكل الخ عبارة الروض

وصح أنه  رد اليمين على طالب الحق وترد اليمين فى كل حق يتعلق بالآدى ولو ضنا كفى صورة القاذف لا فى محض حق الله (قوله
تعالى) كالأحكام النافذة بعد الإجماع (الأن نقول) ١٠٠ من اليمين عليه أنا ناكل أو نقول له القاضى احلف فنقول

الحكم (حاشي) لمراسمته اذ هو من موطا طلب العود الحاصل لم يرض المدعي لم يحجب كما اعتدوا وان نزع فيه جميع ورجع اليقين انه لا بد من الحكم
لا نهجته فيوسم باق في مسئلة الحرب ان عمل قولها تمام حجب ما اذا وجه (٣٢١) القاضي العين على المدعي ولو باقيا عليه ليعطفه

قول شيخنا كثره هنا
قاه ردعا وان لم يحكم به
مرادهم ان لم يصرح بالحكم
به لما صرحوا به
في مسئلة الحرب بقولهم
للخصم بعد نكوله الى آخر
ما ياتي الصريح في انه لا يقطع
حقه من العين بمجرد
التكول وسيتل استوت
هذه ومسئلة السكوت
اللاتية في انه لا بد من حكم
القاضي حقيقه ان توبلا
قان قلت بل يفتقران في ان
هذا قبل الحكم التزيلي يسمى
ناكلا بخلاف الساكت
قلت ليس لاختلافها في
بمجرد التسمية فائدة هنا فان
قلت يمكن تاويل قولهم
اللاتي بعد نكوله اى
بالسكوت ويقتضاهما على
اطلاعه انه لا يحتاج الى حكم
ولو تزيلا يافتك يمكن لولا
قول الروضة ومقتضاه
التسوية الخ فقامله ومن
التكول ايضا ان يقول له
قل يا هذا فيقول بالرحن كذا
اطلقوه ويظهر تقييده اخذا
عما ياتي فيمن ترمس فيه
الجهل بان يصر عليه بعد
تعريفه بانه يجب امتثال
ما امر به الحاكم وكلاهما
هنا صريح في الاكتفاء
بالحلف بالرحن وهو ظاهر
خلافا لليقين وقل يا الله
فقالوا الله او تائه وجهان
والمتحد انه ليس بتاكل

(قوله هو من موطا طلب) اى المدعي عليه العود الى الحلف اى بعد حكم الحاكم بالتكول ولو تزيلا كما يعلم من
كلامه بعد كذا في عرض وقا بالرشيدى الظاهر ان الفارح انما اسقط هذا اى يقول ابن حجر وسيط الى
قوله هو من التكول قصد الاعتاده اطلاق الصيغتين بدليل انه تبرع اشتراط الحكم في مسئلة الحرب الاتية
لكنه تبع ابن حجر فيما ياتي من قوله بعد امتناع المدعي عليه قوله بما تقررهنا وما يصرع الخ اه (قوله)
انه لا بد من الحكم) اى لو تزيلا (قوله) بما ياتي اى اضاف الفارح (قوله) ولو باقيا عليه ليعطفه
عبارة شرح الروض قال في الاصل وان اقبل عليه ليعطيه ولم يقل بعد احلف قبل هو كالو قال احلف
وجهان قال في الكفاية اقربهما نعم بل نقله البغوى في تعليقه عن الاصحاب كاقاله الاذرى اه سم (قوله)
قول شيخنا الخ) اى في شرح الروض (قوله) هنا اى فيما لو صرح بالتكول (قوله) قاه ردعا وان لم
يحكم به) عبارة في شرح الروض بخلاف ما لو صرح بالتكول قاه ردعا وان لم يحكم به اه سم (قوله)
مرادهم ان لم يصرح بالحكم به) خلافا للثانية على ما مر من الرشيدى والمفتي عبارة تعجب المتأخر احسبا
في الامتناع فيرد العين وان لم يحكم القاضي بالتكول مما قل في شرحه فان سكوت حكم القاضي الخ لا بد من
الحكم هنا ليرتب عليه رد العين بخلاف ما لو صرح بالتكول ترد وان لم يحكم القاضي به اه وفي الاثر
والمنهج نعموا (قوله) وسيتل استوت الخ) خلافا للبغوى كما روي للثانية على ما مر من الرشيدى (قوله) هذه
اى مسئلة المتن من التصريح بالتكول (قوله) بل يفتقران) الاولى التائيد (قوله) فان هذا) اى المصريح
بالتكول كان يقول انا ناكل (قوله) ما هنا) اى قول المتن والتكول ان يقول انا ناكل الخ (قوله) ومن
التكول الى قوله كذا اطلقوه في المتن (قوله) بما ياتي اى اضاف في شرحه فان سكوت حكم القاضي بتكوله
(قوله) ترمس) اى ظهر عرض وعبارة الاثر والقرن اه (قوله) بان يصرع الخ) متعلق بالتقييد (قوله)
عليه) اى بالرحن (قوله) هو موطن ظاهر) انظر لم الحلف بغير الرحمن من الاسماء والصفات فله رشيدى اقول
الظاهر نعم الان لا يوجد نقل بخلافه (قوله) ولم يقل يا الله) الى قوله لو جرد الاسم في المتن (قوله) وكذا في عكسه
الخ) اى بان قال قل يا الله او تائه فقال يا الله عبارة عن المتن ولو قال قل يا الله بالمشاة فرق فقال يا الله بالوحدة قال
الشيخان عن الففال يكون مينا لانه بلغوا وشره اه (قوله) خلافا لليقين بواقة المتن عبارة عن حال الشيخان
ومجرد ان فيما لو غلط عليه باللفظ او الزمان او المكان وامتنع وصحح اليقين ايضا انه لا يكون نكولا وهو
الظاهر لان التخليط بذلك ليس واجبا فلا يكون الممتنع تاكله (قوله) لان التخليط الخ) قد يرد ما
مرفى العدول عن يا الله الى بالرحن (قوله) بعد عرض العين) الى قوله وما تقر في المتن الا قوله ومنه ما
ياتي قوله امتناع المدعي عليه وقوله او احلف الى المتن (قوله) لا لنحو دحشة) اى كالتبايع وقول الجبل والرحن
والتكول ان يقول له احلف او قل وراثة لا تخلف يا هذا فيقول لا او يقول انا ناكل اه قال في شرحه واما
لم يكن نكولا بعد قوله له احلف لان ذلك من القاضي استنزالا لاستحلاف لهذا الوباذر الله سم حيث
سمع ذلك حلف لم امتنع به اه فيمن هذا مع قول الشرح الاتي في جانب المدعي او اتخلف الفرق
بين اتخاف في جانب المدعي عليه و جانب المدعي (قوله) لو باقيا عليه ليعطيه) عبارة عن شرح الروض
قال في الاصل وان اقبل عليه ليعطيه ولم يقل اد احلف قبل هو كالو قال احلف وجهان قال في
الكفاية اقرباه نعم نقله البغوى في تاءه عن الاصحاب كاقاله الاذرى اه قوله قول شيخنا
كثيرة هنا قاه يرد ما الخ عبارة في شرح الروض بخلاف ما لو صرح بالتكول قاه ردعا وان
لم يحكم به اه (قوله) والمتحد ان ليس بتاكل) انظر على الوجه الاخر انه ناكل مل تكون العين منقذة
حق تزام الكفارة عند الحنث فيما بالقياس انعقادها لك في كلام بعضهم التصريح بعدم انعقادها
فلا يرجع وليجوز (قوله) فتا كل على المتعدد) كتب عليه مر

(٤١) - شرواني وابن قاسم - حاشي - وكذا في حكمه لوجود الاسم وإن التفاوض في مجرد العلة فلم يؤثر ولو امتنع
من التفاوض بغير عبارة اكل على الله خلافا لابي حنيفة (٤٢) - بعد من العين عا له لا يرد دحشة (حكم الناسي بتكوله) بان

يقول له جعلتك تاكلوا نكتك بالتمتع بلا متاعه لا يصير هنا كلام غير حكم ومما ياتي لان مصدره ليس صريح نحو لو ليس العاطي
مرضا عليه ثلاثا وهو في الساكت آكد (٣٢٣) ولو توسم فيه جمل حكم النكول عرفه به وجوابا بان يقول له ان نكولك يوجب حلف

المدعي وإنه لا تسمع بذلك
بعد ما داموا تحرمه فان حكم
عليه ولم يعرفه فقد لانه
المقصر بعدم تعلقه حكم
النكول (وقوله) أي
القاضي (للمدعي) بعدم
امتناع المدعي عليه أو
سكوته (احلف) أو تحلف
وأقوله عليه لحلفه وإن
لم يقل له احلف على المنقول
المعتمد (حكم) منه (ينكوله)
أي نازل منزلة قوله لحكت
ينكوله فليس للمدعي
فيه أن يحلف إلا أن رضى
المدعي وبما تقرر هنا وفيما
مر على أن الخصم يعد نكوله
المرد إلى الحلف وإن كان
قد حلف وعاد ما لم يحلف
بنكوله حقيقة أو تزويلا
والألم يعد له إلا أن رضى
المدعي فإن لم يحلف لم يكن
للمدعي حلف الردودة
لتقصيره ورضاء بحلفه ولو
حلف الخصم من مجلس
الحكم يعد نكوله وقبل
عرض القاضي العيين على
المدعي امتنع على المدعي
حلف الردودة كالمع
تقرره لطلب بين خصمه
بعد إقامة شاهد واحد
وحجته لا ينفعه إلا البينة
السكامة فان حلف الخصم
سقطت الدعوى وليس له
تجديدها في مجلس آخر
ليقيم البينة لتقصيره ولو
نكل في جواب وكيل

بجهرى (قوله هنا) أي النكول الضمني وهو السكوت المدكر بجهرى ولا يخفى أنه ليس بقيد عند
الشارح لما مر من قوله وحجته استوت الخ وما هو قيد عند المدعي كالمع عند القاضي على ما مر (قوله ومنه)
أي من الحكم بالنكول ما ياتي في المتن والشرح (قوله) وهو في الساكت آكد (قوله) ظاهر هذا أن بعض
عليه بعدم تصريحه بالنكول رشدي أقول ولا يصح بذلك قول المدعي والاستحباب فيه إذا سكوت أكثر منه
فيما إذا صرح بالنكول (قوله) يوجب حلف المدعي وأخذ الحق منك الآن ومعنى (قوله) تعد أي
وأتم بعدم تلبية عرش (قوله) بعد امتناع المدعي عليه كذا في التباير كتب عليه الرشدي مافيه
الاصوب حذفه لما مر أن الامتناع صريح نكول فلا يحتاج إلى حكم خلافا للبقيين وقد مر أنه تبع في هذا أن
حجراه (قوله) بما تقرر الخ كذا في النهاية وكتب عليه الرشدي مافيه قد مر أنه تبع في هذا أيضا أن
حجرو لم يقدم هو ما يلزم منه (قوله) فإن لم يحلف أي بعد رضا المدعي سم وشرطه (قوله) لم يكن
للمدعي حلف الردودة على ما قاله الرافعي عن البيهقي كذا في التباير كتب عليه الرشدي مافيه على ولا
فاقد من صدر مسئلة النكول خلافا وهذا التبري يدل على أنه إنما سقط ما قدمناه من أن حلفه قصد
لعدم اعتياده إياه وأن تبع فيما تبع عليه وسيأتي عن سم ما يتعلق بالمقام (قوله) لتقصيره ولا يفنعه بعد
ذلك إلا البيهقي ولو شاهد أو عينا فلا يتحقق من تجديد الدعوى وتحلف خصمه في مجلس آخر أو ورود
مع شره (قوله) كالمع ما تقرر أي لأنه علم أنه في تحول العيين للمدعي من حكم بالنكول حقيقة أو تزويلا
ولم يوجد فيما ذكر سم (قوله) وله طلب بين إلى قوله فله يجب الحق في المتن لا قوله لا حاجة إلى المتن
(قوله) وحجته أي حين إذ طلب بين خصمه بعد إقامة الشاهد سم (قوله) لا ينفعه إلا البينة الكاملة أي
وليس له أن يعود ويحلف سم وشرطه زاد الأتوارولوا استئناف الدعوى وإعادة الشاهد ليحلف معها
(قوله) فإن حلف الخصم سقطت الدعوى أي وإن نكل حلف المدعي قاله الأسنوي ونقله عن مقتضى
كلام الرافعي قاله سم ثم قال بعد صيغة الردود وشرحه فظهر أن الشارح أي التحفة مشى على ما فرغ
الاصل أي الرخصة على ما عليه إلا ما هو من تبعه الحاصل عليه أنه يسقط حق المدعي بمجرد طلبه بين الخصم
من العيين ولا يفنعه إلا البينة كالمع الحلف والاصطفاة الخصومة أو نكل ولا يحلف هو ثم لا يخفى
أن الكلام فيما إذا طلب المدعي بين الخصم بعد إقامة شاهده ويقتضي فيما إذا رضى المدعي بيمين الخصم بعد
الحكم بنكوله حقيقة أو تزويلا أنه كذلك حتى يجهر في جميع الحاصل المدكر وروى سابقا أنه إذا لم يحلف
المدعي ولم يملأ بيته أن له إقامة البينة فليثبت هذا الحاصل يمل الفرق بين ما لو طلب بين الخصم وما لو
امتنع ولم يطلبوه أنه يتمتع إقامة البينة بذلك إذا حلف الخصم بخلاف الثاني أقول وقوله لشي بجهرى
فيه جميع الحاصل المذكور بخلاف قول الشارح المتقدم فإن لم يحلف لم يكن للمدعي حلف الردود وقروا
التبري المتقدم من هنا (قوله) فلان محلفه عبارة الأسنوي والمعنى والأتوارولوا يصدق في الرشدي بعد
ذكر ما عدا الأخير مانع فالضيم في فله للوكل وجبارة الأتواراصوب (قوله) من المدعي عليه أو القاضي
لعل الأول را مع النكول الصريح والثاني للنكول الضمني والأفلا بد من طلب القاضي لليمين مطلقا كالمع
(قوله) أي غالبا) لعله احتريزه عن المستثنيات الآتية بقوله المصنف من طلب بكافة الخ (قوله) توصل

(قوله) فإن حكم عليه ولم يعرفه تعد كتب عليه مر (قوله) فإن لم يحلف أي بعد رضا المدعي بدليل
التعليل (قوله) كالمع ما تقرر أي لأنه علم أنه لا بد في تحول العيين للمدعي من حكم بالنكول حقيقة
أو تزويلا ولم يوجد فيما ذكر (قوله) وحجته لا ينفعه إلا البينة أي وحجته له طلب بين خصمه
بعد إقامة الشاهد (قوله) أيضا وحجته لا ينفعه إلا البينة الكاملة فليس له أن يعود ويحلف (قوله)
فان حلف الخصم سقطت الدعوى أي وإن نكل حلف المدعي قاله الأسنوي ونقله عن مقتضى

المدعي ثم حضر الموكل فله أن يحلفه بلا تجديد دعوى (والعيين الردودة) من المدعي عليه أو القاضي على المدعي (في)
قول) أنها (كينة) يقيمها المدعي لا حاجة لمثلها أي غالبا (و) (في) (الاطم) أنها (كافر الرادعي عليه) لأنه بنكوله توصل للحق فاشبهه أقره

(١) عليه بـ الحق بفرأغ المدعى من بين الرمن غير اختصار إلى حكم كلامه و (لو اتام المدعى عليه بعد ما يتة) أو حجة أخرى (مادام ابراه) أو نحو هان المسقطات (لسمع) لتكذيبها بقراره وقا لى على آخر تسمع وصح الاسوى الاول والى البينى الثانى وبسط الكلام عليه وبعه الزركشى فصوره لانه اقرار تقديرى لا لتحقيق فلا تكذيب فيه واعترض بان ظاهر كلام (٣٣٣) الشيعين تريح السماع على الضعيف

بينما الجهرل عبارة شرح المنهج لانه يتوصل بالعين بعد توكوله إلى الحق الخ (قوله عليه الخ) اى على الاظهر (قوله كلام) اى انفاق شرح وصفى له (قوله الاول) اى عدم السماع (قوله واعترض) اى كلام البلىقى ومن تبعه (قوله وهو متجه) اى الاعراض (قوله ثاب) اى الديموى (قوله ويرده الخ) اى ما يرد عليه وسلم ما قاله الديموى وقد قال شيخنا الشهاب الرملى ان المعتد خلاف ما نقله الديموى وانه لا فرق بين الدين والدين سم (قوله ويرده الخ) خلافا للثاب والمضى عبارة الاول ولا فرق في ذلك اى عدم السماع ان يكون المدعى به دينا او عينا وان نقل الديموى عن علماء عصره انهم اقروا بسماها فيما اذا كان المدعى به عينا و جارة الثانى ظاهر كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين كون المدعى به عينا او ديناهو كذلك وتوم بعض الشراح من قول المصنف مادام ابراه ان ذلك في الدين فقط وان يثبت تسمع في العين على التالى ايضا اه (قوله ويرده الخ) اى ما يقرر عن الديموى (قوله مطلقا) اى حكم القاضي يتكوله ام لا (قوله هو حكم القاضي الخ) عطف على قوله سمكت (قوله عامر) اى فى تكول المدعى عليه (قوله هنا) اى فى تكول المدعى من بين الرد (قوله الحكم يثبت) لاسماجه الى كادع فى شرح وصفى له (قوله ويرده الخ) اى فى تكول المدعى عليه (قوله لا يثبت) لا يثبت في التسمية والاشكال التليين واحد (قول المتن من العين) اى الردود وغيره ما مضى (قوله لا عراضه) إلى قوله محلى للمضى الا قوله لا الى المتن والمضى له وهذا هو المعتد في النهاية الا قوله لا اتجاهه الى المتن وقوله فيه نظر إلى قوله الاول (قوله فليس له الرد الديا) ولا رداه الى المدعى عليه لان الردود لا ترد معنى واسى (قوله والاى وان لم نقل بذلك نهاية) قول المتن وليس له مطالبة الخصم اى اذا كانت الدعوى تضمن المطالبة فان كانت تضمن دفع الخصم كافى المشكلين الا يثبت لم يدفع عنه وهذا يعلم ما فى قول الفارح وعلة الخ كاسياق التنية عليه رشيدى (قوله الا ان يقيم الخ) بيقضى بعد تعديد دعوى مجلس اخر فليخرج سم (قوله يثبت) اى ولو شاهدوا عينا اسى وانوار (قوله كالذا ادعى عليه الخ) لعل فيه كلام الرافى وعبارة الرمن وشرح وتكول المدعى مع شاهده كتكوله عن البين الردود فليما ران قال المدعى عليه اى اى حلف ان سق حقه من البين فليس له ان يردوه وحلف ان يتجدي دعوى فى مجلس اخر واقامة الشاهد اقله الاصل عن المحاملى وهو مذنب المر اققين ثم قال على الاول بى ما عليه الامام ومن تبعه لا ينفعه الا بينة كاملة وهو ما نص عليه فى الامم اقتضى كلامهم ترجمه واحتمد البلىقى وجوم به صاحب الانوار وغيره قال الاسنوى وعلة اذالم يحلف الخصم الردود والاقطعت الخصومة ولا كلام وعلة ايضا اذالم ينكل عنها والاحلف اى المدعى على الصحيح وهذا مقتضى كلام الرافى فى اخر التسمية فلم ان الفارح سوى على مانوه الاصل على ما عليه الامام من تبعه الحاصل عليه انه يسقط حق المدعى بمجرد طلبة بين الخصم من البين ولا ينفعه الا بينة مالم يحلف الخصم والاقطعت الخصومة او يتكول الخصم هو فليما لم لا يثبت فرض هذا الكلام الذى حاصله ماذكر فيما اذا طاب بين الخصم بعد اقامة شاهده وبقي فيما اذا رضى بين الخصم الحاصل بعد الحكم بتكوله حقيقة او تزبلاه كذلك حتى يجرى فيه جميع الحاصل المذكور وساقى ان اذالم يحلف المدعى ولم يتكول بيقضى ان له إقامة البينة فلي ثبت هذا الحاصل يعلم الفرق بين ما لو طلب بين الخصم وما لو امتنع ولم يطلب وانه يستم اقامة البينة فى الاول وان حلف الخصم ولا يستم فى الثانى (قوله ويرده الخ) اى ما يرد عليه وسلم ما قاله الديموى وقد قال شيخنا الشهاب الرملى ان المعتد خلاف ما نقله الديموى وانه لا فرق بين الدين والدين سم (قوله الا ان يقيم يثبت) هذا مع قوله السابق

بجرد امتناعه من العين يتحول الحق للمضى فامتنع على القاضي التعرض لاسقاطه بخلاف تكول المدعى فانه لا يجب بسق لغيره فبما له القاضي من سبب امتناعه (سقط حقه من البين) لا عراضه فليس له الرد الديا بهذا المجلس وغيره والا لاشره ورفعه كل يوم إلى قاض (وليس له مطالبة الخصم) الا ان يقيم بينة كالم حلف المدعى عليه علم ان توقف ثبوت الحق على بين المدعى والامام يحجب بينة كالذا ادعى القام من مبيع فقال المشتري افضلك يا باها فسكر البائع فصدق د

وَقَدْ وَطَّقَهَا قَالِمْ وَلَيْسَ قَبْلَ الطَّلَاقِ عَاتِدِي فَقَالَ بِلْ يَمْدِي فَيَسْقُوقُ يَمِينَهُ قَالِمْ وَنَكَلَ وَحَلَّتْ فَلَا عَدُوَّ لَنْ نَكَلْتُ أَيْضًا عَاتِدْتِ لَا لِلتَّنْكُولِ
بِلْ لِأَصْلِ بِنَاءِ التَّكَاحِ وَأَكَارِهِ فَيَعْمَلُ بِهَا مِمَّا يُظَاهَرُ دَائِعٍ (وَإِنْ تَحُلُّ) الْمُدَى (بِقَامَةِ بَيْنَا أَوْ رَجْعَةِ حِسَابِ) أَوِ الْفُقَهَاءُ أَوْ إِبَادَةُ تَرْوِ (أَهْل)
يَضُرُّ بِالْمُدَى عَلَيْهِ فَيُسْقَطُ عَنْهُ مِنَ الْعَيْنِ يَمْدِي مُضْيُ الثَّلَاثَةِ مَنْ غَيْرِ عَزْرٍ (وَقِيلَ)

(٣٢٤)

(أبدأ) لأن اليمين حقه لله تأخيرها كالنية ولا يجامه انصره بأن الجهور عليه لكن فرق الاولون بأن النية قد لا تساعده ولا تحضر واليمين اليه (وان استعمل المدعي عليه حين استعمل لينظر حسابه) او طلب الاموال واطلق كما فهم بالاولى (للمسئل) الا يرعا المدعي لانه مجبور على الاقرار او اليمين بخلاف المدعي فانه مختار في طلب حقه لله تأخيرها (وقيل) يعمل (ثلاثة) من الايام فصار يخرج لينظر حسابه ما لو استعمل لاقامة حجة بنحو ادائه فانه يعمل ثلاثا كما مر (ولو استعمل في ابتداء الجواب لينظر في الحساب او يسأل التقضاء مثلا (عمل ابل اخر المجلس) ان آة القاضي كالتقصاء كلامها جري عليه جمع والقول بأن المراد ان شاء المدعي ورده باليقين بان هذا لا يحتاج اليه لان للمدعي ترك الدعوى من اصلها اه وفيه نظر لان مراد ذلك القول ان شاء المدعي

مساعدة لان الكلام في امتناع المدعى من بين الروايات هناك الان يقال المشرى يدعى الاقباض وقد امتنع من بين الروايات عبارة الرشد لا تخفى ان هناك دعوى بين الاولى من البائع وهي المطالبة بالبائن والثانية من المشرى وهي دعوى الاقباض والروايات المشرى بالالف انما هو باعتبار تكلفه عن البائن المردودة بالنسبة له او اقل ترده عن خصمه اذ مقصود دعواه دفع مطالبة البائع فعمل قياس كلام المصنف فلا حاجة لقول الشارح ومطالع وكذا يقال في المسئلة التي بعدها فقامل اه (قوله وان نكل اخ) الى المشرى (قوله يجعل به) اي هذا الاصل (قول المتن وان تعال باقامة بينة) بان قال عندي بينة اريد ان اقيمها اسنى (قوله او اقامها) الى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله ولا لتمامه الى لكن فرق (قول المتن ثلاثة ايام) قال الروايات واذا اقامته ثلاثة ايام حضر شاهد ابيدها وطلب الاموال الباقى بالشاهد الثاني اقامته ثلاثة ايام اخرى اسنى (قوله فاقم بينك ثلاثا) قال في التبيين للدي ملازمة حتى يتم البيعة قال ابن القيب فان اراد دخول منزله دخل معه ان اخذوا الامتنع من دخوله كذا حكاه الروايات اه سم (قوله كاسر) اي اول الباب معنى (قول المتن اميل الى اخر المجلس) ولا يزال اذ لا برضا المدعى ان (قوله لان مراد ذلك القول الخ) يريد عليه ان سئل ان مراده ذلك لكن اقامه ببيعة المدعى لا يتحدد ببيعة امهاله الى اخر المجلس فاعلموا ان اقامه امهاله ابدان اجاز فلا وجه للتحديد فقامل ومن هنا اعتماد شيخنا للشهاب الرمي ان المراد ان شاهد الاقباض سم عبارة الرشد وبما ارد كون المراد ان اقامه المدعى انه لو كان كذلك يمكن التقييد باخر المجلس وجه اذ لا يخفى ان الكلية اه (قوله وعلى الاول) ان المراد ان شاهد الاقباض (قوله ان عمله) اي عمل جواز امهال الاقباض (قوله ليكون بينه الخ) اي او نفس المدعى سلطان (قوله ان المراد) اي المجلس نهاية (قوله مجلس الاقباض) اي مجلس هذين الخصمين كذا في عرش لعل فيه سقطوا الاصل اي لا مجلس الخ (قوله وكالتكول) اي المذكور في قوله وان لم يحل المدعى الخ سم عبارة الرشد يعني كاستناع المدعى من بين الرد في التفصيل المار اه (قوله لم يزمه) اي المدعى عليه عرش (قوله اما بقاء شاهد) ظاهره ولو واحد ابلايين لكن تعبير الروض بالبينتين تحليل شره بان المدعى اتى بما عليه والنظر في حال البينة من وظيفة الاقباض الخ (البرص في اشترط اشد هادين او شاعدين غير ان يصدق الاثر او انفسه ولو اقام شاهدان يمينين او دين فطلب وليس له تجديدهما في مجلس اخر لقيم البينة يعلم الفرق بين ما لو امتنع من البينين وطلب عين الخصم كما هو سابق وما لو امتنع منها ولم يطلب ذلك فانه في الاول تمتع عليه اقامة البينة بذلك اذا حلف الخصم بخلاف الثاني (قوله الا ان يقيم بينة) يعني بعد تجديد دعوى مجلس اخر فليجس (قوله كما اذا ادعى الخ) لعل فيه مساعدة لان الكلام في امتناع المدعى من بين الروايات انفس امتناع المدعى من بين الروايات ان يقال المشرى يدعى الاقباض وقد امتنع من بين الروايات (قوله وجوب باعلى الوجوه) كتب عليه مر (قوله فانه عمل ثلاثا) (ر) قال في التبيين للدي ملازمة حتى يتم البيعة قال ابن القيب فان اراد دخول منزله دخل معه ان اخذوا الامتنع من دخوله كذا حكاه الروايات اه (قوله ان رقبه) اي ان رقبه (قوله لان مراد لك القول الخ) يريد عليه ان سئل ان مراده ذلك لكن اقامه له لبيعة المدعى لا يتحدد ببيعة امهاله الى اخر المجلس فاعلموا ان ابدان اجاز فلا وجه للتحديد فقامل ومن هنا اعتماد شيخنا للشهاب الرمي ان المراد ان اقامه المدعى (قوله وكالتكول) اي المذكور في قوله وان لم يحل المدعى الخ

لإمهاله الأولي ومنه ما أثاره من هذه مدة تقييداً وفيها مصلحة للدي عليه من غير مضرة على المدعي فلم
يحتاج لوضاه على الأولين من أجله ما يضر بالإمهال بالمدعي لكونه يستعمل جناح سفر كما هو ظاهر ويظهر أن المراد من مجلس القاضي
وكانت لكونه ما أقيم شاهد الحق من قبله من حقيقة على امتناعه بمزاد من ثلاثة أيام (تسعة) ادعى عليه ولم يحفظه وطلب منه
كتيلاً حتى يأتي بينة لمزومه وأعياد القضاء خلاصه له الإمام على ما إذا خيف هربه أما بعد إقامة شاهد وإن لم يدل فطالب بكفيل

کفیلہ

ثم الذي يرد أن هذه مدة قريبة جداً وفيها مصلحة للدم، عليه من غير مضرة على الدم، فلهذا

يحتاج لمراد على الاول لينجأ من علمه بالمضمر الامهال بالدعي لكونه ينته على جناح سفر كما هو ظاهر ويظهر ان المراد مجلس القاضي
والتسكول ما لو اقام شاهد الحق من علمه بحقق من علمه امتناعه بمزامله ثلاثة ايام او الاثلاثه ادعى عليه ولم يحلفه وطلب منه
كفيلته يأتي بينه لمراد و اعتياد القضاء خلاصه الامام على ما اذا خوفه اما بعد اقامة شاهد وان لم يعد لفظا لـ تكفيل

فان انتهم حبس الامتناع لا يثبت الحق (ومن طوب) بجزية داهية فقال وقد كاذب ابلست قبل تمام السنة وقال العامل بل بعد ما حلف المسلم ان نكل اخذت منه لتعذر رد هاقان ادعى ذلك وهو حاضر لم يقل واخذت منه او (بركاة قاضي دفعا الى ساح آخر او غلط عارض) او مسقطا آخر ندب لحليفه فان نكل لم يطالب بشيء (و) اما اذا (الزمنه البين) على خلاف المعتد السابق (فشكل وتقدر رد البين) لعدم انحصار المستحق (قالاص) على هذا التضييق (انما هو خدمته) لا الحكم بالسكرول بل لان ذلك هو مقتضى ملك التصاحب والحو لو رادى ولد مرتزق البليغ بالاحلام ليثبت اتمه حلف فان نكل لم يسطر القضاء بالسكرول بل لان (٣٢٥) الموجب لاثبات اسمه وهو الحلف لم

يوجد ولو نكل مدعى عليه
بحال ميت بلا وارث او نحو
وقب عام او على مسجد
حبس الى ان يحلف او يقر
وكذا الوادى ومضى ميت
على واره انه اوصى بذلك
ماله لفقتره مثلا فانكر
ونكل عن البين فيحبس
الى ان يقر او يحلف (ولو)
ادعى ولى صبي او جنون
ولو وصيا او قима (ديناله)
على اخر (فانكر ونكل لم)
يحلف الولي الا لا يحلف مع
الشاهد لبد اثبات الحق
لاسان بين غيره فيوقف
الى كاله (وقيل يحلف) لانه
بمنزله (وقيل ان ادعى
مباشرة سبه) اى بيوته
بمباشرة لسيه (حلف)
لان العهدة تتعلق به وهذا
هو المعتد لانه الذى رجحاه
في الصدق او اعتدته الا ستوى
 وغيره ورد بان ما قاله ثم
لا يخالف ما هنا لانه انما
يحلف على فعل نفسه والمهر
يثبت ضمانا لا مقصودا
وكذا البيع بخلاف غيرهما
وان تعذر بمباشرة فهو ما هما
ويجاب بانه حيث تعلق

كفلا الى ان بعد لا طوب اى المدعى عليه به ان لم يتزوج المال والمولى بحبس المدعى ونكل او امتنع الخ اى ومثلها
الشاهد وعين (قوله فان امتنع) اى من اعطاء الكفيل (قول المتن ومن طوب الخ) اشار بذلك لسائل
تسحق من القضاء بالسكرول عن البين معنى (قوله بجزية) الى قوله وكذا الوادى فى الحق الا قوله وقد كان
غايه قوله فان ادعى الى المتن قوله او مسقطا آخر ولقطة نحو فى او نحو وقب (قوله بجزية) اى كاملة
(قوله لم يقل الخ) اى لكون دعوى اختلاف الظاهر (قول المتن او غلط عارض) اى او لم يدع دفعا بل ادعى
غلط عارض بعد التزاه المقدر الواجب معنى (قوله السابق) اى انما (قوله لان ذلك) اى وجوب الزكاة
(قوله والحول) بسطوف على ذلك رشيدى (قوله لم يسطر) الا ولى لم يثبت (قوله ولو نكل مدعى عليه بحال
ميت الخ) بان يدعيه القاضى او منصوبه بمنى واورا (قوله نحو وقب الخ) اى كالتدر لفقتره (قول المتن)
ولو ادعى الخ اشار به لما يستحق من رد البين على المدعى معنى (قوله او جنون) الى قوله وهذا هو المعتد فى
الحق (قوله ولو وصيا الخ) عبارة لا تاورادى ولى الصبي او الجنون ديناله على انسان فانكر ونكل فلا
رد البين على الولي ولو اقام الولي شاهد الا يحلف معه ولو ادعى عليه دين في ذمة الصبي لا يحلف الولي اذا
انكر لان اقراره مقبول والصوم والقيم وقيم المسجود والوقف كالولي فى الدعوى والدعوى عليهم ولو
ادعى قيم المسجود عليه بسفه ونكل المدعى عليه سفت المسجود وعليه اتمه تأميم المال ولا يقول الى وقيمه
يقول فى الدعوى يلمز ملك تسليمه الى اه زائد الحق قيل قوله ولو ادعى قيم السفيه المسجود الخ ولو اقر القيم
بما داهما الخصم انزل و اقام القاضى غيره ولو ادعى ان هذا القيم قيمته فانكر حلف ومن وجب عليه عين نقل
انصف من البليغ الى يجوز ان يقدمها بالمال قال الزركشى والمذهب المنع والتجوز من قول البليغ لا
الفاضى ونقل المتعاضن القاضى الى العيب وهذا هو الظاهر اه زائد ايضا عصبه قوله تسليم المال لفظ
الولي (قول المتن لم يحلف الولي) اى ما لم يرد ثبوت العقد الذى يشره يده فيحلف ويثبت الحق ضمنا ومثله
يجرى فى الوصى والوكيل سم اه بجزيرى (قوله فيوقف الى كاله) عبارة الحق والروض والاورا فيكتب
القاضى ما جرى محضر او وقف الامر للبليغ او الافاقاه (قوله اى ثبوته بمباشرة لسيه) كان ادعى بشئ
ما يشره يملو لسيه (قوله وهذا هو المعتد) خلافا للشيخ الاسلام والنبايقو الحق والاورا (قوله فى
الصدقا الخ) عبارة الاسنى قال الاسنى والثورى على هذا التفصيل فقد نص عليه فى الام هو الموافق لما ر
فى الصدق فيما اذا اختلف فى قدر زوج وولى صغيرة او جنة اه (قوله ورد الخ) جرى على هذا رشيدى
الاسلام والنبايقو الحق (قوله لا ناعا يحلف الخ) اى فى الصدق على فعل نفسه هو العقد الذى جرى على
كذا انما (قوله بخلاف غير ما الخ) فانه يحلف ان مو له يستحق كذا وهو منتج نايه (قوله وور) الى الفرع
فى النبايق (قوله اى) يمينه (قوله ونظيره اى الوارث (قوله بقيد) لعله كره تها قبل بينه المدعى

(قوله لم يحلف الولي) كتب عليه مر (قوله وقيل ان ادعى مباشرة قسيه حلف) تضييق هذا لاثبات ما تقدم
فى الصدق لانه انما يحلف ثم على ان العقد جرى على كذا وهو فعل نفسه وان ترتب عليه استحقاق المولى عليه

العهدة بمباشرة لتسببه صعب على المولى من اثباته ساغ للمولى اثباته يمينه المتعلقة بفعل نفسه رعاية لمصلحة المولى بل من ضروره ومعرفة القضاء على
التعاقب حكم المالى ووجب للمولى على مولى دين ولو ادعى مولى له دين او اثبت قاضى الخصم نحو ادا ما خدمته حالا واخرت البين على نقل العلم الى كاله
المولى كامر (فرع) علم ما قدمت فى التنية الذى قبل الفصل انما اقام خارج بينه تشبهه له البين قاضى ذواليداته اشتراها عن اشتراها من المدعى
واقام شهادته اجازته ان يحلف معه لاسبان امتنع باقعه من الحلف لانهم ان اثبت بها ملكا لتعذر ملكه انما نقلت منه اليه كان بمنزلة اثباته ملك
نفسه ونظيره الوارث فانه يثبت بها ملكا لتعذر انتقاله اليه بخلاف غير التزم ونظيره قولهم لوراضى له بيمينى بغيره فلبوس له
ان يدعى بها ويحلف مع الشاهد أو البين المردودة (قاعدة) قد لا تسمع البينة من مدعى عليه كفت يمينه كايان فى الدخايل بقيد

(فصل في تمارض اليتيم) (قوله في تمارض اليتيم) الى قوله وهل التساقط للمنى الا قوله ولو زاد الى المتن قوله لخبرنا داود الى المتن قوله لخبره الى المتن قوله لهذا ما اتى به ابن الهلال في النباية الا قوله ولو زاد الى المتن قوله عن جرم الى لافرق (قوله في تمارض اليتيم) اى وما يتعلق به كالو ادعى ملكا مطلقا وذكر اليتيم سيدهم (قول المتن عينا في ذلك) الحاصل انما ان تكون يدنا او يدهما او يد احدهما او لا يدا بهما (قول المتن واقام كل منهما ينة) اى يطلق التاريخ او متفقته او احدهما مطلقة والاخرى مؤرخة اسنى ومتنى ولو كان لاحدهما ينة قضى له اوار (قوله فان قرذو اليدا لاحدهما الخ) فلو اقر باثنيهما قبل جعل بينهما سم وباقى عنه الجزم بذلك الجمل (قوله ولو زاد) اى صنعة مثلا عرش وقوله بعض حاضرى مجلس اى على بعض سم (قوله قبل) اى ذلك البعض ارما زاده (قوله ضابطون له) اى ما وقع في المجلس (قوله لم نسمها) اى الزيادة سم (قول المتن استملان) بشتاة فوقية وله اى اليتان منى (قوله الامر) مقتضاه ان قول المصنف عقب باليا هو قال للمنى عشتاة فوقية اى العين بينهما اه (قوله لا شكل الحال الخ) ولم يرجع المصنف واحدا من الاقوال لعدم اعتناهما لتفرجها على الضعيف واصحاب الاقوال الضعيف الاخرى الى الوقف هنا ية ومضى (قول المتن ولو كانت يده الخ) وفي فتاوى السيولى على الاثنا عشر اى ايدىهم بالسوية على دار قاضي احدهما انه ملك جميعا واقام ينة بذلك ثم ادعى الثاني انه ملك ثلثي الدار واقام ينة بذلك ثم ادعى الثالث انه ملك ثلث الدار واقام ينة بذلك فاذا فعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها لان ينة كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للارلين زيادة فلم تثبت الزيادة من اجل المعارضة اه سم بحذف (قوله بالسكل) وكذا باليهض بالاولى بل لا تعارض حيثن بينهما سم عبارة للمنى على الخلاف ان تشهد ينة كل بجميع العين فاذا شهدت بالنصف الذى هو قيد صاحبها فاليتمان ينة كما دعى على احد فلا يحى اقول التمازض فيحكم القاضي لكل منهما بما في يده الخ (قول المتن بقيت كما كانت) قال البقنى هذا يقتضى ان الحكم باليد القاي كانت قبل قيام اليتيم وليس كذلك وانما تبق بالينة القائمة قالوا تفرق بينهما الاحتياج الى الحلف في الاول دون الثاني اه وعليه فلا يباق قول الشارع كثيره وهل انساقط رشيدي (قوله نعم يحتاج الاول الخ) هذا لا يباق على القول بالنساقط كالا يخفى وانما يباق على ما قاله البقنى رشيدي (قوله لو شهدت ينة كل الخ) وحيث لا ينة تنطق في يدهما ايضا سواء احلف كل منهما للاخر ام نكل ولو اثبت واحلف احدهما فقط قضى له جميعا سواء اشهدت له بجميعا ام بالنصف الذى يد الاخر ومن حلف ثم نكل صاحبه ردت العين اليه وان نكل الاول كفى الاخر ذلك بخلاف ما هنا فانه يحلف على ان موليه يستحق كذا وهو معتمد مشهور

(فصل في ادعيا عينا في يداك واقام كل منهما ينة مسقطا (قوله ادعيا عينا في يداك) في فتاوى السيولى مثلا ونحوها ايدىهم بالسوية على دار قاضي احدهما انه ملك جميعا واقام ينة بذلك ثم ادعى الثاني انه ملك ثلثي الدار واقام ينة بذلك ثم ادعى الثالث انه ملك ثلث الدار واقام ينة بذلك فاذا فعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها لان ينة كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للارلين زيادة فلم تثبت الزيادة من اجل المعارضة امدعى السكل فلا ينة في الزيادة مع ينة مدعى الثلثين ينة مدعى الثلث في الثلث قساقطوا وسقط دعواه في الثلثين واما مدعى الثلثين فلا ينة في الزيادة مع ينة مدعى السكل فيه قساقطوا وسقطت دعواه بالثلث والاثم واما مدعى الثلث في ينة لم تشهد زيادة فلم يبق له اى حارضا ينة مدعى الثلثين بل عارضها مدعى السكل ولكن اليد مرجحة فاستقر لكل منهم الثلث الذى في يده وهل هذا الاستقرار باليد فقط او بما بالينة ما فيه كلام طويل ليس هذا محله اه (قوله فان قرذو اليدا لاحدهما الخ) فلو اقر باثنيهما قبل جعل بينهما سم (قوله ولو زاد بعض حاضرى مجلس) اى على بعض (قوله نسمها) اى الزيادة

كل منهما ينة) بما (مسقطا) لتعارضهما ولا مرجح فكان لا ينة يحلف لكل منهما عينا فان اقر ذواليد لاحدهما قبل الينة او بعدها رجحت ينة ولو زاد بعض حاضرى مجلس قبل الان اخفضت القرائن الظاهرة على ان البينة ضابطون لعين اوله الى آخره وقالوا لم نسمها مع الاصفاء الى جميع ما وقع وكان مثلم لا ينسب للنفقة في ذلك لمحتد يقع التعارض كما هو ظاهر لان التقي المصور يمارض الابيات الجزئي كما صرحوا به (وفى قول يستملان) صيانة لها عن الانعام بقدر الامكان فتخرج من ذى اليد وحيثن (فى قول يقسم) المسال بينهما فعين لخبرنا داود بذلك وحله الاول على ان العين كانت يدهما (وفى قول يقرع) بينهما ويرجع من خرجت قرة عنه لخبره في مرسل له شاهد واجاب الاول بحمله على انه كان فى حق او قسمة (وفى قول بوقف) الامر حتى يثنين أو مسقطا لا شكل الحال فيما يرجع انكشافه (و) على النساقط (ولو كانت العين) في يدهما واقاما ينتين فشهدت ينة الاول

له بالسكل ينة الثانية له (بقيت) يدهما (كأ كانت) اذ لا اوله ولا احدهما ثم يحتاج الاول لاعادة ينة بالنصف الذى يده لتقع بعد عين ينة الخارج بالنسبة لذلك النصف ولو شهدت ينة كل منهما بالنصف الذى يد صاحبه حكم له بنو بقيت يدهما لاجبة سقوط

ولا ترجع بدلالة ما يدل بنية الآخر اما اذا لم تذكر بداد وشهدت بنية كل له بالكل فيجعل بينهما على التسايط اذا وقع تناقض حيث لم يبين احدهما رجوع والا قدم وهو بيان هل الملك على ما يأتي قيل قوله وانها لو شهدت بملكها الى آخره ثم اليد فيه للدعي او لمن اقر له به او اتفق له منه ثم شاهدان مثلا على شاهدتين ثم سبق تاريخ ملك احدهما بذكر من او بيان انه لو لم يملكه مثلا لم يذكر سبب الملك وتقدم ايضا فاعلة على الاصل على مستصعبة لكونه من مرضت لان البايع مالك عند البيع (٣٣٧) ومن قالت فقد اتين ان هو مالك الآن

على من لم يذكر ذلك لا بالقصع
 بين لشغى والاثبات معنى وروى مع شرحه **(قوله)** ولا ترجع بيده اى بل بالنية التي اقيمت عرش **(قوله)**
 اما اذا لم تكن بداد اذ اخرج حوره به بضمهم بقار او متاع ملقى في طريق وليس المدعيان عنده معنى وم
 وزادى **(قوله)** وشهدت بنية كل له اى بالكل بانية **(قوله)** وهو اى المرجع **(قوله)** او لمن اقر له به اى طو
 اقربه لها جميعا قياسا ما تقرر ان يكون بينهما نصفين فليتا مل سم على المتع اده عرش **(قوله)** ثم
 شاهدان مثلا اى او شاهد او امر اتان او اربع نسوة فيما يقين فيعمل ماقى عرش **(قوله)** ثم تذكر سبب
 الملك عطف على من سبق تاريخ **(قوله)** فاعلة على الاصل اى كقتل ادها مو ارث حيث و اقام به بنية فتقدم على
 موت بفراشه شهدت باخرى لان الاولى ناطقة على اصل عدم عروض القتل والاخرى مستصعبة فتح
 الجواب **(قوله)** لان البايع اى لو كان البايع تعنا **(قوله)** لا بالقصع عبارة انها يقول لا ترجع بوقف اى **(قوله)**
 لا فوق بين الحكم بالصحة اى اى في يتيين شهدت احدهما بالملك والاخرى بالحكم فتساويان وساما شهدت
 بنية الحكم مطلقا بالصحة او بالموجب عرش **(قوله)** لان اصل الحكم لا يرجع به اى قال الشهاب ان
 قاسم يروى من هذا في تناقض حكيم احدهما بالصحة والاخر بالموجب فامضى مقابلته لما بيده اى اى مع
 ان فرض المسئلة ان الحكم في احد الجانبين فقط فان كان مراد الشارع ان اصل الحكم لا يرجع به فلا
 نظر لكونه بالصحة والموجب فلا تسلم الاولوية اذ لا يرد من عدم الترجع بالا عدم الترجع بالاخص
 الذي فيه زيادة مع انه لا يناسب قوله بعد على الاخر شامل لرشيدى **(قوله)** حمل حكمه اظهر على الاختار
(قوله) بذكر مثلها بضمين جمع مثال **(قوله)** من غير زيادة لعله احتراز عن نحو ما يأتي في قوله ثم لم تشهد
 بنية المدعي اى قول المتن ولو قال الخارج هو ملكى اى **(قوله)** يفت سبب ملكه اى عبارة المغيرة الاسف
 اقتضى كلام المصنف انه لا يشترط في سماع بنية صاحب البدان بين سبب الملك من شره او ارث او غيره
 كيفية الخارج اده و عبارة الاتر او لا فرق في ترجع بنية الداخل بين ان يبين الداخل والخارج بسبب الملك
 او بطلان ما بين اسناد اليقين او اطلاقهما ولا اذا وقع الترض بين ان يفتق السيان او مختلفا ولا يبان
 يستدل بالشخص بان يقول كل منهما اشترىته من زيد او تقول المرأة اصدقني زوجي ويقول خصما
 اشترىته من زوجك اولى شخصين بان يقول احدهما اشترىته من زيد والاخر اشترىته من عمرو او
 تقول المرأة اصدقني زوجي ويقول خصما اشترىته من غيره اده **(قوله)** او خصما اظهر صوره بالنسبة
 لينة الداخل وكذا يقال في قوله الاول لو قالت يتع غصبها منه والثانية اشترى امانته الا ان يقال فيما يأتي ان
 المراد بالثانية بنية الداخل فتكون الاولى بنية الخارج وروى ما عدل عليه ما عقب به رشيدى **(قوله)** ان صاحب
 اليد اى يتع معنى **(قوله)** منه اى من ذى اليد **(قوله)** او ان احدهما اى ذى اليد ونحو بائمه غصبها اى
 منه اى المدعي اخذا بما يند وحظه اكتفاء بما قل **(قوله)** قدم اى المدعي **(قوله)** قولها اى شاعدى
 المدعي وكان الاولى اسقاط الميم **(قوله)** بد الداخل غاصبة اى بدون منه **(قوله)** ووجه ما قل فيه تامل
(قوله) ولو قالت منه اى اى لو قالت بنية الخارج بد الداخل غاصبة منه اى الخارج **(قوله)** والثانية اى
 اى ولو قالت بنية الداخل اشترى امانته اى الداخل منه اى الخارج **(قوله)** وكذا لو قالت اى بنية الداخل
(قوله) وشهدت بنية كل له بالكل اى وكذا بالبعض بالاولى بل لا تناقض حيث بينهما **(قوله)** فاقول حكمه
 زيادة على الاخر يفهم ان هذا في تناقض حكيم احدهما بالصحة والاخر بالموجب فامضى مقابلته بما

غصبها من الاخر (قدم) من غير بين (صاحب اليد) يسمى الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك
 كراواه ايرود وغيره ولو ترجع يتقرر ان كانت شاعدا وبعنا الاخرى شاعدا يندو من ثم لم تشهد بنية المدعي بانه اشترى امانته
 او من بائمه مثلا وان احدهما خصما قدم لطلان اليقين ولا يكفي قولها بد الداخل غاصبة على ما ذكره جمع ووجه بانه مجرد
 افتاء ولو قالت غصبها منه والثانية اشترى امانته قدمت لبائنا النقل الصحيح وكذا لو قالت يده بحق لانها تناقض لنفسه

من هو المأمور به صدق لأن مع يتنزه بأدب علم وهو حصول الملك اه وفيه نظر لأن بيته انصب بمهاز ياد علمه على نائفة تلك مستصحة على أن قولها بحق أمر عمل وسياق ومثله لا يقبل من القاض على ما فيه ولو أقام بيته بأن الدخال أقره بالملك قدمت ولم تنفعه بيته بالملك إلا أن ذكرت اتصالا بمكان من القره (٣٢٨) اليوم تقدم من قالت اشترا من زيد وهو يملكه على من قالت وهو في يداهم وتسلمته منه ويبحث

(قوله فيق أصل اليد) لم يذكر مر ما بعده سمى أي قول الشارع هذا ما أتى به ولو أقام بيته الخ (قوله أنهاه) أي ليت المال (قوله وفيه نظر لأن بيته انصب الخ) وقديروا على أن كان البيته من أهل البصرة والتميز الذين يميزون القعد الصحيح المسترف للتميز فيه شرعا من غير وما يتوقف منها على حصول القبض وما لا يتوقف قدمت بيته الدخال لأن الظاهر من حالهما أنهم إنما قاطعوا ليكون القبض على اطلاعهم على ناقل مدين حتى على بيته الخارج وإن لم يكونوا كذلك فيبقى للقاضي البحث عن حقيقة الحال فلما لم يسدحهم أقول رد ما قاله ما يأتي في شرح من أقر فيه ويشيهم ادعاء الخ (قوله ولك) أي بيته حقيقة اليد (قوله عندل) أي انحصار الاستتار (قوله على ما مر الخ) نية يل فصل الشهادة على الشهادة (قوله ولو أقام بيته إلى المتن) في النهاية الأقره ولا يمارضه إلى ولو ادعى (قوله وتقدم من قالت اشترا الخ) وإن كان كانت بيته الخارج ومثله ما لو قالت بيته أنه اشتراها من زيد منسذين وقالت بيته الدخال أنه اشتراها من زيد هذا منسذين قدمت بيته الخارج لأنها أثبتت أن يد الدخال عادة بشرائها من زيد بعده زال الملك عنها كسابق في شرح وأما لو كان لصاحب متاخرة التار يخ قدمت وأما لو كان على قولهم يقدم ذواليد المالم به حدوث يده كانه عليه الشيا بان حصر فيها يأتي رشدي (قوله ويبحث أن ذات اليد) عبارة النهاية تهم بيته الخ (قوله أن ذات اليد الخ) يعني أن من قالت اشتراها من زيد وهو في يده أرجح عن قالت اشتراها من زيد وتسلمته منه (قوله لغير الأول) أي غير المتزوج منه (قوله ولو أقامت بنت الخ) أي أو غير ما حثت كانت العيز في يده عشا (قوله وأتت وقت) بالأخاض (قوله لم يدها شيئا) ضيق عشا (قوله لترجع الواف نايه) أي يدالو اتفحون الواف اتق حكما مستمر كما يعلم ما يأتي رشدي (قوله وأما بيته هذا) أي عدم افادة ما ذكر رشدي (قوله أن كان الأرجح من مجموع الأمرين) أي بأن فلان كان كلام اليد وحكم الحاكم مرجح عشا (قوله أما إذا قلنا أن حكم الحاكم غير مرجح الخ) قد يقال لو أن فلانا تخرج لليلة لا يتزوج رشدي (قوله فإلى بيته تقدم تقديم معتد عشا (قوله ولا يمارضه) أي تقديم بيتهما بالتقليد (قوله لا يثبت) أي البتة (قوله بخلافه) أي الوقت (قوله ولو ادعى لقيط الخ) عبارة القضي وما ذكر من تقديم صاحب اليد لا يتخلف ما ذكره أمنا فإذا ادعى الخ (قوله وأقام كل بيته) أي أنه ملكه عشا (قوله استويا) أي لا يرجح صاحب اليد مقضي (قوله وإن لم تعدل) أي قول المتن ثم أقام بيته في النهاية الأقره وقول إلى وأقيم (قوله لأن الحجة إنما تقام على خصم) فيه أن المدعي خصم ولو قيل إقامة البيته رشدي وقد يقال أن التعليل المذكور لخصم ما قبل الدعوى بقرينة ما بعده (قوله ويبحث بالقبض) مما صاها الخ عبارة النهاية تهم بيته كانهما بالقبض الخ (قوله لا بد من أعادتها) أي ولو كانت هي الأولى بعينها عشا (قوله اختلف الزوجان الخ) تقدم عن عشا في باب الأقرار ما يتعلق بهذه المسئلة بزيادة بط (قوله ولا بيته) فإن كان لأحدهما بيته فبنيها أنوار ونهاية (قوله ولا اختصاص لأحدهما بيد) ككوت نفق خزانة بعده (قوله فيق أصل اليد) لم يذكر مر ما بعده (قوله وفيه نظر لأن بيته انصب بمهاز ياد علم الخ) هذه المسئلة عشا بما يأتي يبحث شيخه قبل ولو شهدت لأحدهما بملكه من متع أن يرجع فيها يأتي الشهادة بالملك لا أنصب لكون فرق بأن الشاهدة بالملك حاك كاملة بخلاف الشاهدة بالانصب فلانها ما حدود بين وأما ملك مصرحة بالملك وأما بالدقيلنا مل (قوله فإلى بيته تقدم تقديم بيتهما) كتب عليه مر (قوله ويبحث بالقبض) صامها كتب عليه مر

أن ذات اليد أرجح من قاطه وتسلمته منه ومن أنزع شيئا بحجة صار زايد فيه بالنسبة لغير الأول فلو ادعى عليه آخر وأقام بيته معلقة أعاد بيته ورجعت بيده ولو أجاب ذو اليد بأشربتها من زيد قانت المدعي أقر أرز يده باقبل الشرافة ثبت المدعي عليه أقرار المدعي باليد قبل الفسره وحمل الشارع أقرت بيد المدعي عليه لأن يده لم يمارضها حتى ولو أقامت بنت وأتت وقت محكوم به بيته بأنه ملكها أياما أقبضه لها قبل وقتهم يدها شيئا أرجح الوقت باليد قبل وبحكم الحاكم وأما بيته هذا إن كان الأرجح من مجموع الأمرين أما إذا قلنا أن حكم الحاكم غير مرجح فإلى بيته تقدم بيتهما ولا عبرة باليد لأن بيتهما انقلبوا نسختوا وأبطلوا ولا يمارضه ما يأتي عن شيخنا قيل ما لو مات عن ابنين مسلم وأصرق لأن بيتهما هنا رفعت يد الوقت صريحا بخلافه فيما يأتي ولو ادعى لقيط يد

أحدهما وأقام كل بيته استويا لا يدخل تحت اليد ولا تسمع بيته لا يبدع (قوله) وإن لم تعدل لأن الحجة أو إنما تقام على خصم وقيل تسمع لفر من التسجيل قال الزجاني وعليه العمل اليوم في سائر الآفاق وأقيم المتن أنها لا تسمع بعد الدعوى وقيل الية لأن الأصل في جانيه العيين فلا يبدل عنها مادامت كافيت بحث بالقبض صامها لدفع حمة نحو سرقة ومع ذلك لا بد من أعادتها بعد بيته الخارج (فرع) اختلف الزوجان في أمتة البيت ولو بعد الفرقة ولا بيته ولا اختصاص لأحدهما يد فلكل تحليل الآخر

فإذا سطحي لم يتبين أن صلح لأحدهما قط أو صلح أحدهما قط فحق في كمال (٣٢٩) انحصر باليد حلف وكذا أو أياهما أو ارت

أحدهما والاخر (ولو
أزيلت يده ميتة) حسابان
سلم المال لحصه أو حكا
بان حكم عليه به فقط (ثم
أقام بينه عليك مستندا إلى
ما قبل إزالته يده) حتى في
الحالة الثانية فيما يظهر
خلافا لابن الاستاذ ونظاره
لبقاء يده برد بأنها بعد
الحكم بردوا لم يبق لها
أثر (واعتذر بقية شهوده)
أو بحمله بهم أو بقبولهم
ملا (صحت وقدمت) إذ لم
زل لا لعدم الحجة وقد
ظهرت فينقض القضاء
واشترط الاعتذار عما مع
أنه لم يظهر من صاحبه ما
يخالفه ليسهل قض الحكم
(وريل لا) تسم ولا ينقض
الحكم لارأله يده فلا يهود
ورضه القاضي أو الطبيب
بأنه خلاف الإجماع وليس
هنا نقض اجتهد بأجتهاد
لان الحكم إنما وقع بتقدير
ان لا ممرض فإذا ظهر حمل
به وكاه استق من الحكم
وخرج بمسند إلى آخره
شهادتها بملك غير مسند
فلا تسمع (ولو قال الخارج
هو ملكي اشترته منك
وقال الداخل (بل) هو
ملكى وأقاما بينت) بما
قالاه (قدم الخارج) زيادة
علم بينه بالانتقال ولذا
قدمت بينه لو شهدت أنه
ملكه وإنما ردعه أو أجره
أو أعاره الداخل أو أنه باعه

أو في صندوق مفتاحه يده وليس من المرجحات كون الدار لأحدهما فيما يظهر عن (قوله) فإذا حلف أي
أو نكلا أو أرب (قوله) وإن صلح لأحدهما قط فحق في كمال (٣٢٩) انحصر باليد حلف وكذا أو أياهما أو ارت
والا نوارعنا نصوصا أصليا للزوج كسيف ومطقة أو للزوجة كحل وغزل أو لها كدرهم ودنانير
أو لا يصلح لها كصنف وما أمان ونيل وتاج، فكهما ما بين أو زادت الثاني كالتو تانح باغض صطارق
جلد أو عطر أو فاديهما أو غنى وقير في جوار (قوله) (ولو أزيلت يده) أي الداخل عن العين التي يده
مضى (قوله) بان سلم المال لحصه أي بعد الحكم له روض (قوله) قط أي ولم يسلم المال إليه (قوله) (ولو أزيلت
مستندا إلى ما قبل إزالته) أي مع استدامته إلى وقت الدعوى مضى وان (قوله) حتى في الحالة الثانية (قوله) فحق
لصنيع النهاية (قوله) خلافا لابن الاستاذ أي حيث لم يمتد إلى الاستاذ في الثانية وواقعه الروض وشرحه
والمغنى والأزاد (قوله) ونظره أي ابن الاستاذ يستد أو قوله لبقائه يده أي الداخل متعلق بذلك وقوله يده
الخبره (قوله) بأنها أي يده الداخل (قوله) (ولو أزيلت يده) أي حيث لم يمتد إلى الاستاذ في الثانية وواقعه الروض وشرحه
يقته وصرح في شرح المنهج وكتب شيئا أن يداي ذى قوله وأدرك الخ ليس بقيد أنه عبارة سم
عليه وتقييد المناهج وغيره بالاعتذار بتل من انتهى به عاونه النهاية واعتذر بقية شهوده فلا
سمعت الخ قال الرشدي قوله فلا اشار به إلى أن قول الله قد واعتذر الخ ليس بقيد وإنما هو مجرد التمثيل
والنصوص وكما صرح به وغيره فلا اعتذار ليس بقيد فسمعت بينه وان لم يعتذر أو قوله لا اشار به الخ جزء من ذلك
نظر لاحتمال إشارته به إلى ما زاده في الشارح بقوله أو بحمله بهم الخ بل هو ظاهر صنيع النهاية (قوله)
واشترط الاعتذار (قوله) فحق في كمال (٣٢٩) انحصر باليد حلف وكذا أو أياهما أو ارت
كاسر (قوله) مع أنه لم يظهر من صاحبه الخ أي صاحب العذر أي كاطل في مسألة المراجعة شرح المنهج أي كما
لو قال اشترته هذا جماعة بأجره جماعة وعشرة ثم قال غلطت من تمن متاع إلى آخره وإنما اشترته
بمائة وعشرة عشرين قوله غلطت الخ وهو العذر أم يجرى (قوله) ولا ينقض الحكم إلى قوله وأقوى أن
الصلاح في النهاية (قوله) فلا يعتذر أي اليد بغيره فلا يهود حكمها أه أي اليد (قوله) وخرج بمسند
الخ عبارة للمغنى والروض مع شرحه بخلاف ما إذا لم تستد بينه في ذلك ولم يعتذر كما ذكره وغيره فلا تقدم
بينه لأنه لا ان مدع خارج أه (قوله) فلا تسمع يعني ملاحظة ما يأتي في التنبيه قبيل قول المصنف في
الفصل الأقول قال كل منها بتمتلك بكذا الخ اذ يعلم بان نقي السباع ليس على إطلاقه سم (قوله) زيادة
علم بينته) إلى قوله فان انحصر في المغنى (قوله) ولذا قدمت الخ وفي عكس المتن وهو لو أطلق الخارج دعوى
الملك وقال الداخل هو ملكي اشترته منك أو اقام كل ينتقد الداخل وكذا أي يقدم الداخل ولو قال الخارج
هو ملكي ورثته من أبي وقال الداخل هو ملكي اشترته من أمك مضى وان أو روض مع شرحه (قوله) أو
أنه باعه أي الداخل خصه أي المدعي به من أي الخارج (قوله) (ولو قال كل) الأولى التفرع (قوله) (عليها)
أي الدابة أو فهاى الدار أو الخيل أي حمل الدابة أو الزرع الذي في الأرض عبارة الانوار ولو تنازعا
أرض أو لأحدهما فيأزوع أو بناء أو غراس فهي يده أو دابة أو جارية حاملا أو الخيل لأحدهما بالاتفاق

(قوله) واشترط الاعتذار هنا الخ) قال في شرح المنهج واشترط الاعتذار ذكره الأصل كالروضة
وأصلها قال البلقيني عندي أنه ليس بشرط والعنرا إنما يطلب إذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كسنة
المراصق وقال الولي المراقق بعد نقله ذلك هو هذا المقتضى له الخاوى أه ويجاب بأنه أعما شرطه وان لم
يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لتدبيره فاحتيط لذلك ليسهل قض الحكم بخلاف ماسر
ثم انتهى ما في شرح المنهج ويمكن حل كلام المناهج وغيره على ما قاله البلقيني بجعل القيد للتمثيل دون
الاشتراط وبذلك يظهر أن الشارح تبع جواب شرح المنهج لجزم به (قوله) وخرج بمسند الخ يعني
ملاحظة ما يأتي في التنبيه قبيل قول المصنف في الفصل الأقول قال كل منها بتمتلك بكذا الخ اذ يعلم بان

(٤٢ - ثرواني وابن قاسم - حاشر)
اشترته له وأدام بينه ولا أربخ قدم ذو اليد ولو تداعيا دابة أو أرضا أو دارا لأحدهما متاع عليها
أو لآخر

أَوْ فِيمَا أَوْ خِلَ أَوْ الزَّوْجَ بِأَتَمَّتْهَا أَوْ بِنْتُهُ قَدْ مَلَكَ الْيَتِيمَ الشَّاهِدَ بِأَنَّ الْمَلِكَ لَا تَقْرَأُ بِالْأَتَمِّ قَالِدُهُ وَبِهِ قَارِئُ مَا لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْمَدِينَةِ لَانْ تَقْتَضِيهِ لَيْسَ لَهَا صَاحِبٌ وَلَا يَدُلُّهَا أَنْ تَصْنَعَ الْمَتَاعَ بِدَيْتٍ قَالِدُهُ قَطْعُ وَلَوْ لَأَخَذْتُ ثَوْبِي مِنْ دَارِكَ فَقَالَ بَلْ هُوَ ثَوْبِي أَمْ حَيْثُ لَا يَتَنَبَّهُ بِرَدِّهِ إِلَيْهِ لَانَهُ (٣٣٠) ذُو يَدِكُلْ قَالَ قَبَضْتُ عَلَى الْقَالِي عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَهُ مَا نَكَّرَ قِيُومَ بَرْدِهِ إِلَيْهِ وَلَوْ قَالَ اسْكَنْتُ دَارِي مِمَّ

أَغْرَجْتُمَهَا قَالِدُ السَّائِكِ
لَا قَرَارَ الْأَوَّلِ لَهَا فِيحْلَفُ
أَنَّهُ لَوْ قَوْلُهُ دَخَلَ فِي أَعَاةٍ
أَوْ أَجَارَهُ لَيْسَ فِيهِ أَقْرَارُهُ
يَدُولُو تَنَازُعٍ مَكْرُومٍ كَثُرَ
فِي مَتَصَلٍّ بِالْكَرْفِ أَوْ سَلَمٍ
مَسْمُوحٍ الْأَوَّلِ أَوْ فِ
مَفْصَلٍ كِتَابِ حَلْفِ الثَّانِي
الْمَرْفُوعِ وَمَا اضْطَرَبَ فِيهِ
كَثِيرُ الْمَسْمُوحِ مِنَ الْأَوَّلِينَ
وَالْفَتْحُ بَيْنَهُمَا إِذَا تَحَالَفَا إِذْ
لَا مَرْجِعَ وَأَقْبَى أَنْ الصَّلَاحُ
فِي شَهْرِ فِيمَا بَانَ الْيَدِ
لِلتَّصَرُّفِ فِيهِ وَمَنْ مِمَّنْ لَوْ
تَنَازَعَ خِيَاطُ وَخُو الدَّارِ فِي
مَقْصُورَةٍ وَخِيَاطُ حَلْفٍ
لَا نَصْرَهُ فِيمَا أَكْثَرَ
بِخَلْفِ الْقَمِيصِ فِيحْلَفُ
عَلَيْهِ صَاحِبُ الدَّارِ وَبِهِذَا
أَعْنَى التَّصَرُّفِ بِمَقْرَبِ بَيْنِ
هَذَا وَبَيْنَ الْأَمْتَةِ الْمُتَنَازَعِ
فِيهَا بَيْنَ الْوُجُهِينَ وَإِنْ
صَلَحَ لِأَحَدِهِمَا (وَمَنْ أَقْرَبُ
لِغَيْرِهِ بَشِيءٌ) حَقِيقَةُ أَوْ حَكْمًا
كَانَ ثَبِتُ أَقْرَارِهِ بِهِ وَإِنْ
انْكَرَهُ (ثُمَّ ادَّعَاهُ لِمُسَمِّعٍ)
دَعْوَاهُ (إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ
اِتِّتَالًا) مُمْكِنًا مِنَ الْمَقْرَرِ
إِلَيْهِ لِأَنَّ الْأَهْرَارَ يَسْرَى
لِلتَّسْتَبِيلِ أَيْضًا وَلَا يُمْكِنُ
لَهُ كَبِيرُ قَائِدَةٍ وَهَلْ يَجِبُ
بَيَانُ سَبَبِ الْاِتِّتَالِ فِي هَذَا

وَنَظَرَاهُ تَقْلُ فِيهِ الْمَطْلَبُ تَحَالَفًا بَيْنَ الْأَصْحَابِ وَمَالِي أَشْرَاطُ الْبَيَانِ تَبَا لِقَوْلِهِ وَغَيْرُهُ لِلَاخْتِلَافِ
فِي سَبَابِ الْاِتِّتَالِ وَبَحْثُ غَيْرِهِ التَّفَصُّلُ بَيْنَ الْقَبِيحِ الْمَوَاقِفِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْأَخْيَارِ بِتَجَسُّسِ الْمَادِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ يَحْتَاطُ لِمَا حَصَرَ
فِيهِ بِمَا لَمْ يَحْصُرْ ثُمَّ قِيلَ بَلْ لِأَجَابِيعِ مِنَ الْخَلْقِ إِذَا وَظِيفَةُ الشَّاهِدِ التَّزْيِينِ وَالْقَاضِي الظَّرْفِ فِي الْعَيْنَاتِ لِتَرْبِ عَلَيْهِا مَقْتَضَاهَا وَقَالَ
الزُّرْكَشِيُّ نَصْرٌ فِي الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ بَيَانُ السَّبَبِ وَعَلَيْهِ الْجَهْلُورُ وَمَرَّ قِيلُ فُصِّلَ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ

ما يعلم منه المستحق ذلك ودخل في قول كإن في آخره ما لو ادعى عليه حصة في يد فنانك فقام ندعى عليه بية أنه أقر له بها من شهر فقام ذو ابنة أنها ملكة فلا تدفع بينه المدعى لعدم ذكر سبب الانتقال ولا احتمال اعتداد البينة ظاهر باليد يقدمه إقرار مورف الإقرار أو نولو قال وجهته وملككم يكن إقرارا بالقبض لجواز اعتقاد حصوله بمجرد المقدو حيلة فتقبل دعواه به بهذا الإقرار من غير ذكر انتقال (ومن أخذ منه مال بينة ثم ادعاه لم يطرط ذكر الانتقال في الأصح) لأن البينة لم تقبل إلا على الثاني حال لا يطرطس لثرا حاصل الاستقبال وبطارق بأسر في المقر وتضمنته أنالو أضافت لسبب يتعلق بالآخره كانت كالأقرار وهو ما معناه البتة (والذهب أن زيادة عدد) أو نحو ذلك فيشود (أحدهما لا ترجح بل يتعارضان لكمال الحجة من الطرفين ولا ما قدره الشرع لا يتخلف بالزيادة (٣٣١) والنقص كدالة الجرو وبطارق تآثر الرواية بذلك لأن مدارها على

أقوى الظن ومنه يؤخذ أنه لو بلغت تلك الزيادة عدد التواررجعت وهو واضح لا قادتيا حيث السلم الضرورى وهو لا يعارض قال البنى ويرجع حكم الحاكم فيها أو أقالا يثبت أحدهما بحكمها ورده الاستوى وغيره بأن المعتقد خلافة في مدارها ولا يعمل بواحدة منها إلا بمرجع آخر وهذا قاعدة التعارض وليس منها تقضى الحكم لأنه باق إذ لم يثبت الحجة فيه أو إنما العمل به متوقف على مرجع وهو هذا هو المراد من بحث السبكي ومن تبعه أنه إذا قامت بينة بخلاف البينة التي حكم بها لم يقضى حكمه (وكذا لو كان لاحد مدارجلان وللآخر رجل وأمرأتان) أو أربع نسوة فيما يقبل فيه لكمال الحجة من الطرفين أيضا (فإن كان للآخر شاهد وبين رجح الشاهدان) أو الشاهد والمرأتان الأربع

هنا في سماح الدعوى وعدمه لا في سماح الشهادته وعدمه ولا لازم بينهما في الصحة وعدمها برشيدى وقد يقال إن بينهما لا زما في الغالب وما ناهته (قول ما يعلم منه المتمدخ) عبارة مالك وذلك أن تجمع على الأول عدم السماع على من لا يقر قبله والثاني على السماع على من يقر قبله أو وقد يقال هذا حين البحث المتقدم (قول لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال بل لم يذكر أصل الانتقال سم (قول ومرفق الإقرار) الخ ولو باع شيئا ثم ادعى أنه وقف لم تسع بينة كافي الرخصة أو صلها من أقال وغيره منى وقد قدم في الفارح قبل فصل أصمدى عليه على السكرت خلاف إطلاقه رجحه (قول) - صوله - أى ملك بمجرد العقد أى عقدا حية (قول) وحيلة فتقبل دعواه به بهذا (الخ) قد يظهر تقييده اشتداد التعليل بما إذا كان من يشبه عليه الحال نهاية (قول التآثر) من أخذ منه مال بية) أى قامت عليه به ثم ادعاه لم يطرط في دعواه ذكر الانتقال أى من المدعى عليه البينة الأصح لأنه قد يكون له بينة بملكه ترجح باليد السابقة وهذه البينة من صور قوله قبل ولو أزيلت يد الخ ولو ذكر ما عتبا كزاولى منى (قول) وتضمنت أى التعليل (قول) لو أخافت أى البينة الملك (قول) لسبب يتأثر بالآخره منى أى كبيع وهبة مقبوضة صدرا منه سم ومنى (قول) وهو ما معناه البتة) عبارة للثني كآل البتة (قول) أو نحو ذلك (الخ) كورع منى (قول) بل يتعارضان) الأولى التآثر (قول) وبطارق تآثر الرواية بذلك لأن مدارها الخ عبارة التباين القديم ثم كالأقرار بغير فرق الأول عامر وبأن مدار الشهادة (قول) لأن مدارها (قول) ظاهر صليته أن الضمير للرواية وهو صريح صليح المغنى خلافاً في النهاية وعلى ذلك لا يطرط قوله ومنه يؤخذ الخ إلا أن رجح ضمير منه إلى قوله بل يتعارضان الخ إلا أن قوله لا أن مدارها الخ (قول) ويرجع أى أحد المتداهمين (قول) وليس منها) أى من فرواد التعارض (قول) وهذا أى التوقف على المرجح (قول) والشاهد والمرأتان) إلى قوله كاسر في المغنى الأقول لوال أربع إلى المتن (قول) والأربع نسوة (الخ) قضية إمكان التعارض بين الشاهد وبين أربع من النسوة وهو مشكل لأن الشاهد والمرأتان إنما يقبلان في المال وما يقصده به المال والنسوة إنما يقبلن في نحو الرضاح والكرامة لا تطلع عليه الرجال ويمكن تصويره بما لو حصل التعارض في حجب تمت الثياب في أمة يؤدى إلى المال أو في حرة لتقصير المهر ملاحش (قول) بين سبب فعل فائت باعه وكان الأولى يناسبها (قول) كاسر) أى في شرح قدم صاحب اليد (قول) ولعل هذا أقوى) عبارة النهاية والثاني أوجهه أه (قول) أى متنازعين) إلى قوله لو قد يرجع في المغنى الأقول له أو لا يداخلى إلى قول المغنى أن لو كان في النهاية قول المتن وللآخر من أكثر) أى من يمكن فيه انتقال الملك أسى ولا يطرط أن يكون السبق برمان معلوم حتى قامت بينة أحدهما أنه ملك من سنة وبينة الآخر أنه ملك أكثر من سنة قدمت الثانية أنوار (قول) لما يأتى

(قول) لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال بل لم يذكر أصل الانتقال (قول) وتضمنته أنالو أضافت لسبب يتعلق بالآخره منى أى كبيع وهبة مقبوضة صدرا منه (قول) ولعل هذا أقوى) كتب عليه مـ

النسوة فيما يقبلن فيه (في الأظهر) الإجماع على قبول من ذكر دون الشاهد والعين نعم أن كان معمارا فلما بين سبب أو لا اعتدادهما بها كاسر وبحت شيخنا أنهما لو تضرعوا لطلب هذا الماني يده والشاهدان للملك قدم الشاهد والعين لا يصح ما يداخلى عالم قائل بحتمه العكس لأن الثانية حجة اتفاقا مرفوعة دالة له أه ولعل هذا أقوى ولو (شهدت) البينة (لأحدهما) أى متنازعين في عين يدهما أو يد ثالث أو لا يد أحد (بملك من سنة) شهدت بينة أخرى (للآخر) بملكها (من أكثر) من سنة قد شهدت كل بالملك سالا أو قالت لا تلم من لا للماني أن الشهادة لا تجمع ملك ما بين الأعم ذلك (فلا طر) رجح لا أكثر) لا بأكثر من الملك وقت لا تضرع فيه إلا على يوفى بوقت أضرافه فيضا قاطن في حق التعارض وبما لم يضرع تال أكثر فبالأول من فيه والأصغر في كل أه دعواه أما إذا ٢٤ من مقدمة التاريخ

لبناني البينين في إثبات الحق لا في سائر ما يتبع اليد في حقايق الملك السابق وهي القوي سواء شهد شكل بوقف أم ملك كالحق بالمصنف كان الصلاح أو انحصار قول الروضة بينا الملك والوقف يتعارضان كقوله الملك قال البقيني (٣٣٣) وعلى ذلك العمل ما لم يظهر أن اليد

عادية باعتبار ترتيبها على بيع صدر من أهل الوقت أو بعضهم أم وأخضه غيره وفي الأنوار عن فتاوى القفال ما يؤيد به يعلم أنه لو ادعى في عين يده غيره أنه اشتراها من زيد من منسنتين فأقام الداخال بينة أنه اشتراها من زيد من منسنة قدمت بينة الخارج لأنها أثبتت أن يد الداخال عادية بشرائه من زيد ما زال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال أن زيد اشتريها ثم باعها للآخر لأن هذا خلاف الأصل والظاهر ويؤيده ما يأتي في شرح قول المتن حكم السابقين ثم يؤخذ بما يأتي في مسألة تعرض الزوجة أنه لا بد أن يثبت الخارج هنا أنها كانت يده زيد حال شرائه منه والا بقيت يده من هي يده وسياتي في التفتية في الفصل الآتي ما يمل من ذلك أن ادعاءه في الاسترداد له عليه البينة به وإن عمل العمل باليد لم يلزم حشرها والا كانا فهي في الحقيقة للاول فهو الداخل ومن ثم لو اتحد تاريخهما أو اطلقتاها أو إحداهما قدم ذواليد لأنه لا يثبت حصول يد عمل على يد

البينين (قوله لا سأل البينين) إلى قوله وأحمد في السنن والحق لا قوله كما قرئ في قال البقيني وإلى قوله ويؤيده الباب في ذلك القول (قوله وهي القوي) أي من الشهادة على الملك لسابق يدلل أنها لا تزال ما السنن ومعنى (قوله سواء أشهدت الخ) أي أحداهما ملك والآخرى وجه عبارة المتن واليهما يثبت إطلاقهما وكانت مقدمة التاريخ شاهدة وقبّر المتأخرة التي معها يشاهدة بملك أو وقف أم (قوله كما اتقى به) أي بالعدم الثاني وكذا الإشارة في قوله الاتقى وعلى ذلك الخ قال ع ش منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن جماعة يابدين ما كن يذكرون إسماء موقوفة عليهم وبأيديهم تمسكات تشهد لهم بذلك فزاعهم آخرون وادعوا أن هذه الأما كن موقوفة على ذوايد وأظهروا بذلك تمسكا وهو أنه يقدم ذو اليد يعلم بثبت انتقال ممن وقف على من يده الأما كن إلى غيره وإن كان تاريخ خبرواضع اليد متقدما أم وقوله ممن وقف على من يده الأما كن إلى غيره النسب أن يقول عن نحو متولى الزاوية إلى من يده الأما كن (قوله وعلى ذلك العمل) أي تقدم متأخرة التاريخ التي معها يشاهدة بملك أو وقف على ما بينته الشاهدة بوقف نهاية (قوله ما لم يظهر أن اليد عادية) أي يتغير سبب شرعي فيها كأن يقدم العمل بالوقف إسنن وتأنيقه معنى (قوله وأحمد غيره) عبارة للفتى قال ابن شبة وهو متعين (قوله وبه يعلم أنه الخ) لا يلائم قوله السابق سواء ذكرنا أو أحداهما لا انتقال الخ سيذكر (قوله وبه يعلم الخ) أي يقول البقيني ما لم يظهر أن اليد عادية الخ (قوله قدمت بينة الخارج الخ) فهذا تقدم سبق التاريخ على اليد من غير اعتبار الداخال بأن العين كانت يده البائع حين يبيع للخارج ولا ينام بينة بذلك فهذا ما يخالف ما يأتي عن السبكي سم وبقي في قول الخارج لم يوفق خذ الخ قيد ما هنا ما يوافق ما يأتي عن السبكي فلا اعتراض وعبارة ع ش قوله قدمت بينة الخارج متقدم أم (قوله ما زال الملك عنه) ما موصولة عبارة النهاية بمنزوال ملكه عنه أم (قوله ويؤيده) أي عدم النظر لاحتمال المذكور كما ذكر (قوله ما يأتي) أي في المصلح الاتقى (قوله ما يأتي) أي قبيل التنبية (قوله أنه لا بد أن يثبت الخارج الخ) ويصرح بذلك أيضا ما يأتي عن السبكي (قوله ما يمل من ذلك) أي اشتراط ما ذكر قال ابن شبيبة بعد سرد قول الخارج لم يوفق خذ في هنا ما نصوص كان الخارج يبيّن النهاية لا يشترط هذا لأنه حذفه منه هنا ومن مسألة تعرض الزوجة الآتية إلا أنه اشترط ذلك في مواضع تأتي لطراجم معتد أم أقول وكذا قول الخارج التي تفقه منه أم مخالف لما ذكره هنا في كلامه اضطراب أيضا (قوله وأن عمل العمل الخ) معطوف على قوله ذلك فكان الأنسب أن يقدم قوله أنه ادعاء الخ على قوله لم يوفق خذ الخ (قوله فهي) أي اليد (قوله وعلى ذلك) أي قوله ولا كانا فهي في الحقيقة للاول الخ (قوله وأحمد شيخنا كثيره الاول) ركد أحمد النهاية عبارة وظاهر كلام ابن المقرئ والروضة وأصلها تقدم بينة ذي اليد الصورية هنا وإن تأخر تاريخ يدهم لا يعتمد الاول وحيدته فيقيد به إطلاق الروضة ولهذا الواجب شيئا من وكيل بيت المال أو كل بيت يبيع صحيح قدم السابق سبق التاريخ الخ (قوله الاول) أي تقدم بينة الخارج ع ش (قوله البيع الصحيح هو الاول الخ) مقول فقال (قوله متقدمين عددهم) في البينين إلى شخص واحد إلى الانتقال منه أم لكن رأيهم في الخادم حاول بمخالف ذلك أم ما كتبه وتقدم في شرح قول المصنف لو كانت يده الخ أن بينة الخارج تقدم أيضا إذا شهدت بأنه اشتراها من الداخل أو من بآمنه متلار برافق ما ذكر عن فتاوى البقيني قوله الاتقى وبه يعلم أنه لو ادعى في عين يده غيره أنه اشتراها من زيد من منسنتين الخ (قوله قدمت بينة الخارج لا ما أثبتت الخ) فهذا تقدم سبق التاريخ على اليد من غير اعتبار الداخال بأن العين كانت يده البائع حين يبيع للخارج ولا ينام بينة بذلك فهذا ما يخالف ما يأتي عن السبكي (قوله تقدم ذي اليد) صور به هنا وإن تأخر تاريخ يده والمتعد الاول ع ش مر

كلام غير البقيني أيضا كجمع متقدمين لكن ظاهر كلام العزيز أو صرحه كجمع آخرين تقدم ذي اليد الصورية هنا وإن تأخر تاريخ يده ويحري ذلك في نظائره من دعواهما بإجارة أو نحوها وأحمد شيخنا كثيره الاول فقال فيمن اتعا شيئا من وكيل بيت المال وأقام كل سنة البيع الصحيح هو الاول كما أقاده كلام جمع متقدمين عددهم سبق التاريخ مع الاتفاق على أن الملك ليدت المال

والأخيرة يكون اليدهان في باب البقيد للاق الروحنة واصحابا وغيرهما قد تم الدافع وإن كانت في الخارج أسبق وقول السبكي إنما يقدم سببه النارين عن اليداعترف بالفاعل بأن الذين كانت يد البائع حين يبيع الباعج وأقامت به بيئة تحققت (و) اللذهب أنها لو شهدت ملكا أمر ولم تبرز لحال لم تقسم حتى يقولوا ولم يزل ملكا ولم تفلح من ماله) أو بين سببه لأن دعوى الملك السابق لا تسمع فكذلك البيعة ولا تنهت له ما يدعو لم يسمع وليس قول الشاهد (٢٣٤) لم يزل ملكا شهادة بنى محض لأن الشيء قد يتجوز بأفضاها من غيره كشهادة الاعار وقد تسمع

الشهادة وإن لم تتعرض
لذلك حالاً كما يأتي في مسألة
الإقرار كأن شهدت أنها
أرضه وزرعها أو دابته
نتجت في ملكه أو هذا أثرته
تحتلته في ملكه أو هذا الغزل
من قطنه أو العطر من يرضه
أمس أو بأن هذا ملكه
أمس استتراه من المدعي
عليه أو أقرله به أو ورثه
أمس وكان شهدت بأنه
أشترى هذه من فلان وهو
ملكها أو نحوه فتقبل وإن
لم تقل أنها الآن ملك المدعي
أو بأن مورثه تركه لميراثاً
أو بأن فلان حاكم به فيقبل
وذلك لأن الملك ثبت بتمامه
فليس يجب إلى أن يعلم زواله
بغلاظها بأصله لا بد أن يضمن
إليها الأثبات فلا وكان ادعى
رق شخص بيده فادعى آخر
أنه كان له أمس وأنه اعتقه
فتقبل بيته بذلك لأن
القصدها إثبات العتق
وذكر الملك السابق وقع
تعاوناً قال عن عين يد
غيره هي لورثتها من أبي
ولا وارت له غبيري فثبت
له ذلك وقال نحن من أهل
الخبرة الباطنة فيقضي لها
لأنها إذا ثبت أنها استصحب

[illegible]

(قوله أو تبين عليه) قال في شرح المنهج كان يقول اشتراء من خصمه وأقر له به أمس اه وسأيت في كلام الشارح (قوله) وأقامت بهينة لم يعتبر هذا القيد في النظر السابقة (قوله) فإن ثبت أنها يد الزوج حال التعريض حكم بالها والابتن يد من يده الان) قل والوجه تقديم بينهما مطلقا لاتفاقهما على

حكمه فان سكتا عن نحن من أهل الحيرة ولم يعلها الحاكم كذلك وقد عرفتم ان ثبتت ثغورات وأن الدار ميراث أبيه نعت زيد
من ذي الدوقه. فالحاكم الحال حتى يقين انه لو كان له وارث آخر لظم. فحجت بسلها اليه ولو قال لخصمه كانت يدك لم يسلم يكن اقرارا
ولو قال من بدعه ان اشتريتها من فلان من منشره وأقام به ينفقه قال زوجة البائع ملكي نحو محتاتنه من منذ شهرين وأقام به بينة فان
ثبت انها بدت الزوج ساء الموضع حكم بالها. الا تحت دهن هي وبده الآن (بناه) فقهة قولوا أم فان فلانا حكيمه الى آخره

دما نقله الزركشي حيث قال لم تشهد بذلك أصلا ولكن شهدت على حاكي في زمن مقدمه أنه ثبوت عنده الملك كمادة المسكاين في هذا الزمان قال بعض المتأخرين لم أر فيه نقلا ويحتمل التوقف لأن الحكم بغير مستند خارج له اعتدادا على استصحاب ما ثبت في زمن ماض مع احتمال زواله وظهور رآيد الحاضرة على خلافه أه فاعل بمنع ما تقر بأن الملك حيث ثبت بآله لا يضر كنه في زمن ماض ولا عبرة احتمال بخلاف الاستصحاب فيه الأمر من غيره كما يرى والله أعلم باليد فضلا عن الملك لأن اليد - (٣٣٥) تكون عادة بخلاف كانت ملكة أمس

لأنه صريح في الإقرار له به
أمس فيؤاخذ به (و يجوز
الشهادة) بل يجب فيما
يظهر أن انحصار الأمر فيه
على أن الجواز قد يصدق
بالوجوب (ملكه الآن
استصحا بالماسق من أرث
وشراء وغيرهما) اعتقادا
على الاستصحاب لأن الأصل
البقاء والحاجة لذلك لا
تسرت الشهادة على
الاملاك السابقة إذا انطاول
الزمن وعمله أن لم يصرح
بأنه اعتد الاستصحاب والا
لمسمع عدلا أكثرين نعم
أن ثبت شهادة تؤكد ذلك
تقوية لمستنده أو حكاية
الحال يضر على ما رويته
الاذري على أنه لا يجوز
الشهادة ملكه نحو وارث
أو مشترا ومتب إلا أن علم
ملك المشتل عنه قال الغزى
وأكثر من يشهد بهذا
يعتمد مجرد الاستصحاب
جحلا (ولو شهدت) بينة
(بأمره) أي المدعي عليه
(أمس بالملك) أي المدعي
(استديم) حكم الأفرار أو أن
لمصرح بالملك حالا أو لاه
لعلت قائمة الأقرار
وقارق الشهادة بالملك

زيد فعله بأمره بما يمس (قوله دما نقله الخ) خبر فضيه الخ (قوله كمادة المسكاين) أي المستندات
(قوله قال بعض المتأخرين الخ) أمر المقتضى (قوله بما) أي بالشهادة على الحاكم (قوله بغير مستند الخ) خبر
أن (قوله فاعل) أي البعض والعلم بالتحليل (قوله الأقوى الخ) صفة الاستصحاب (قوله كما يرى) أي
كون الاستصحاب أقوى قوله أي كلام البعض (قوله باليد فضلا) إلى المتن أنه إن يكتب عقب قوله السابق
ولو قال خصمه كانت يدك أمس لم يكن إقرارا كما هو كذلك في النباية قوله لعل فاعله إلى هنا من التامخ (قوله
فيؤاخذ به) فتن عنه كالمقامت بينة بأنه أفعله أمس معنى (قوله بل يجب) إلى قوله وفي الأنوار ع فتأوى
القفا في النباية لا لقوله على ماسر أو قوله لم يصدق إلى المتن وقوله هو لا أقام بينة إلى المتن وقوله في عهد العقود
إلى مخرج وقوله لعل (قوله اعتقادا) إلى قوله لم يصب إلا الأذري في المتن (قوله والحاجة لذلك الخ) لا يمكن
استمرار الفاضل مع صاحبه دائما لا بضرورة لحظا لأنه من قارق أمكن زوال ملكه عنه فتنصر عليه الشهادة
نباية (قوله وعمله) يعني عمل قبول الشهادة المستندة على الاستصحاب (قوله نعم إن ثبت الشهادة الخ) عبارة
النباية في المتن لكن يتجمله على ما إذا ذكره على وجه التيقن والتردد فإن ذكره لحكاية حال أو تخريفة قبلت
معه (قوله لمستنده) الأولى لمصلحة ما عرفت في باب الشهادة (قوله على ماسر) أي في باب الشهادة (قوله إلا
أن علم) أي الفاضل ع ش (قوله أو أكثر من يشهد الخ) هذا من كلام الأذري أيضا من كلام الغزى
وجارته واعلم أنها لا يجوز له الشهادة للوارث والمشتري والمنسوب ونحوهم إذا كان ممن يجوز له أن يشهد
للمنتقل متأليه بالملك ولا يكفي الاستناد إلى مجرد الشرا أو غيره مع جبهه بملك البايع والراغب والموصى
والمورث ونحوهم قطعا وأكثر من يشهد بهذا يعتمد ذلك جحلا انتهت أه رشيدى (قوله أي المدعي عليه)
إلى قوله فاعل أن حكم الحاكم في المتن (قوله بالملك المتقدم) أي بأنها كانت ملكه أمس معنى (قوله وهو قارق)
أي الشهادة بالآثار فكان الأولى التانيث (قوله بأن ذلك الشهادة الخ) عبارة الاسمي في المتن (بأن الأقرار
لا يكون إلا عن تحقيق والشاهد بالملك قد يسأل عن يعتمد التضمين أه (قوله من غير معنى الخ) سيذكر
محتمره (قوله من غير معنى للملك السابق) ظاهر وإن قامت فرائض قطعية على تقدم الملك وكان ترك ذكر
الملك السابق لنحو عبارة لكن بحث الأذري أن ذلك مثل الترضى الملك السابق قال ويضبط حمل إطلاقهم
عليه رشيدى (قوله يعني ظاهرة) عبارة النباية يعني مؤثرة أه وعبارة المتن (تبيين) قيد البلقنى
الغزى الموجودة بأن لا تدخل في البيع كونه مؤثرا في ثمره النخل أو بارزة في التين والمنسوب ونحو ذلك فإن
دخلت في مطلق بيع الشجرة استصحابا لمقيم البيت ملك الشجرة أه (قوله ظاهرة) أي بارزة أو مؤثرة سم
(قوله من أجزا الممن) أي الدابة والشجرة نباية (قوله في بيعها) أي المطلق نباية ومعنى (قوله لا تلتبث
الملك) قال الدميرى وإن شئت قلت لا تنتفع رشيدى (قوله وأثر غير الظاهر) عبارة الأهمية وثمره قارق
(قوله الموجود) أي كل من الحل والشر (قوله فيما للام والأصل) أي وإن لم تتم حقه البيت معنى (قوله كالم
اشترأها) الأولى التثنية كافي النباية (قوله بنحو وصية) أي كند (قوله الملك السابق على حدوث ما ذكر)

أن أمس الامتداد من زبده مل بأسبه بما يتأخر شمر (قوله لم يستحق ثمة موجودة) أي مؤثرة بدليل
قوله ولذا لا بدخلان في بيعهما وقوله وأثر غير الظاهر الموجود (قوله يعني ظاهرة) أي بارزة مؤثرة

المقدم بأن ذلك الشهادة بأمر يقين فاستصحبوه هذه بأسر على فاعله المزمع له الجزم حال لا يؤثر (ولو أقامها) أي الحقيقة بملك دابة أو شجرة (من
غير تعرض للملك سابق) (قوله لم يستحق ثمة موجودة) يعني ظاهرة (ولا بد منفصلا) عند الشهادة لأجل اللسان أم جواز العين ولذا لا بدخلان في
بيعها ولأن البينة لا تلتبث بالملك بل تظهر فكيف تقدم عليها بلحظ فلم يستحق ثمر أو نتاجا حصل قبل تلك اللحظة (ويستحق الحل) وأثر غير
الظاهر المبرور عند الشهادة (في الأصح) تبعا للام والأصل كالمو اشتراها ولا عبرة باحتمال أن يكون ذلك لغیر مالک الام والدجعة بنحو وصية
لا تختلف الأصل أما إذا تضمنت الملك ساقى على حدوث ما ذكر في نفسه فعمل أن حكم الحاكم لا ينطلف على ما مضى لجواز أن يكون ملكه لها

الذي لم يصدقه ولا أقام
بينة بانه اشتراه من المدعي
ولو بعد الحكم به (بالتن)
لمس الحاجة لذلك في
عده المقدم ان الأصل
انه لا معاملة بين المشتري
والمدعي ولا انتقال منه اليه
فيستند الملك المشهود به
إلى ما قبل الشراء وخرج
بجدة التي هي البينة هناك
فقرر ما رواه من إقراره
أو علف المدعي بعد نكوله
لانه المقصر وبطلت ماله
استند الاستحقاق إلى حالة
القدر فرجع قطعا وقال
البقي لا حاجة له بل لو
استند لما بعد القدر فرجع
أيضا على مقتضى كلام
الاصحاب خلافا للقاضي
لان المسند لذلك الزمن
حكمها بالنية لما قبله حكم
المطلق وريائه بالغ بانه
فلا رجوع له عليه لانه لم
يقن ثم ولم يصدقه ماله
صدقه على أنه ملك فلا
يرجع عليه شيء لا اعترافه
بان الظالم غير مدع لم يضر
هو لذلك له في الخصومة ولو
ان قاله مستداه على ظاهر
اليه وادى ذلك فيرجع
عاه مع ذلك لانه هو من
لو اشترى ما واقر بانه من
ثم ادعى بغيره الاصل
وحكم به بالرجوع بمنه ولم
يضر اعترافه بقره لانه
معتد فيه على الظاهر ولو
اقر مشتريه ملك المبيع لم
يرجع على بانه بالتين ولا

عارة المقتى لوقت مخصوص ادعاه المشهود له فما حصل من التاجر والقره له وان تقدم على وقت أداء الشهادة
ولو أقام بينة على جدار أو شجرة كانت شهادة بالاس لا بالمعسر كإقتضاء كلام الامام اه (قوله قبل
الشهادة) اي بسلطة (قول المتن) اي من المشتري (قوله بان لا تصرح بتاريخ الملك) اي ولا بسببه معنى
(قوله الذي لم يصدقه) اي لم يصدقه المشتري رشدي اي هو صلة جرت على غير من له وكان احتيايا ابراز
عند البصريين (قوله ولا أقام بينة بانه الخ) الظاهر ان الضميرين البائع وحيد في مفهومه متوقف الا ان
يراد به تين بطلان الاخر الحكم به فذلك الشيء المأخوذ إلى المشتري إذا أقام المدعي البينة بعد الحكم
للمدعي وتقدم بينة على المدعي ان اقامها بعد ما وقبل الحكم فلا يرجع (قوله لم يسلم الحاجة) إلى قوله
ولو اقر مشتري في المقتى لا قوله وقال البقي إلى وريائه (قوله لم يسلم الحاجة الخ) عبارة الجبري ولا
يرجع من اخذ منه عليه شيء من الزوائد الخاصة به ولا بالاجرة لانه استحقها بالملك ظاهرا واخذه
الثمن من البائع مع احتمال انها انتقلت منه للمدعي بعد شرائه من البائع انما هو لمس الحاجة الخ عس قال
الزنادي وهذا كالمستثنى من مسألة الشعر حيث اكتفى فيها بتقدير الملك قبل التين ولو اريهانا ذلك
استمع الرجوع والحكمة في عدم اعتبار مدعي الحاجة الخ اه (قوله بانه اقره) اي اقرار المشتري للمدعي
(قوله وقال البقي) عبارة التباية بل لا حاجة اليه كما قاله البقي إذ لو استأخ (قوله لا حاجة له) يعني
لقول المصنف مطلقا لان مقتضى كلام الاصحاب خلافا للقاضي صاحب الوجه الاخر انه يرجع مطلقا سواء
استند لما قبل المقدم ام لا بعد ام لم تستند فلا حاجة لتقدير المصنف الموم لتعسر الرجوع على الصحيح على
الاخير لكن فيأذكره من عدم الاحتياج إلى ما ذكر نظر ظاهر بل هو محتاج اليه لاجل الخلاف كأهل
رشدي وقد يقال لو على هذا كان ينبغي للمدعي ان يرد او مؤرخة بما بعد القدر لان من محل الخلاف ايضا
(قوله حكمها بالنسبة لما قبله الخ) لا يخفى ما فيه من البعد وما في الخ يخرج بيات الخ (قوله فلا رجوع
له عليه) اي وان لم يظفر بانه بل يرجع كل من المشتري حتى على بانه من روض مشرعه (قوله ماله
صدقه الخ) اي او شهدت البينة باقرار المشتري حقيقته او حكمها بانه ملكه البينة معنى (قوله نعم لا يضر
قوله ذلك الخ) عبارة ذلك نعم لو كان تصديقه له اعتمادا على ظاهره او كان في حال الخصومة لم يمنع
رجوعه حيث ادعى ذلك لتعذر حيقته اه (قوله ذلك) اي انه ملكه (قوله له) لا حاجة اليه (قوله وادى
ذلك) اي كون التصديق في حال الخصومة او اعتياده على ظاهر اليد (قوله يرجع عليه الخ) وكذا لو قال
ابتداء بغير هذه الدار اقامتها ملكك ثم قاست بينة بالاستحقاق فيرجع بالثمن معنى (قوله مع ذلك) اي التصديق
في الخصومة او المعتد على ظاهر اليد (قوله ثما) اي في الظاهر معنى (قوله واقر الخ) اي المشتري وقوله
ثم ادعى الخ اي القن رشدي (قوله وحكم لها) اي للقن بالحربة (قوله ولو اقر مشتري الخ) هذا عين
ما قدمه في قوله ماله اخذته ماله باقر الخ غير انه زادنا عدم سماح الدعوى لقيام البينة رشدي (قوله ولا نسع
دعواه عليه الخ) هنا مشر شرح المبيع بخط شيخنا البرلسي ما صورته (فرع) لو اقام البائع بينة بان المشتري
ازال ملكه لهذا المدعي فلا رجوع واستشكل قوله لو اقر اي المشتري بالبينة المدعي ثم ارام ان يتم
بنته فهو بان المدعي ملك العين ليرجع بالثمن على البائع فانها لا نسع لانه ثبتت بهاملكه لغرضه بغير توكل
وهذا المعنى موجود هنا ما كنهه شيخنا ويمكن أن يفرق بانه مقصر بالاقرار والبائع محتاج للدفع من
الثمن فاغتفر له ذلك سم (قوله حتى يقيم به الخ) حين هنا تعليلة لا غاية بقرينة ما بعد رشدي
(قوله ولو اقر مشتريه ملك المبيع لم يرجع على بانه بالتين) ولا نسع دعواه عليه بانه ملكه للقر له (قوله
حتى يقيم الخ) في هامش شرح المبيع بخط شيخنا البرلسي ما صورته فرع لو اقام البائع بينة بان المشتري
ازال ملكه لهذا المدعي فلا رجوع واستشكل قوله لو اقر البين ليرجع بالثمن على البائع فانها لا نسع
لانه ثبتت بها ملكا لغيره بغير توكل وهذا المعنى موجود هنا ما كنهه شيخنا ويمكن أن يفرق بانه
مقصر بالاقرار والبائع محتاج للدفع من الثمن فاغتفر له ذلك

نعم له تخفيفه انه ليس ملكا للقره فان أقر أو خذ به (وقيل لا) رجع المشتري على يائه بائن (إلا إذا دعي) المدعي على المشتري (ملكاً سابقاً على الشراء) يعني احتمال الانتقال من المشتري اليه وأطال البقي في الانتصار له وإن لم يمه أحد قبل القاضي وإن الأول يلزمه حال عظيم هو أن المشتري يأخذ التاجر والثرة والزوات المتصلة كلها وهو قضية صحة البيع ورجوعه على الباين وموقفه فساد البيع ويرده ما ضمنه تمليل الرجوع وليس الزوات كائناً بل هي كالعين وقد تقرر أن لان حكماً غير حكم وأنها مقال وعلى الخلاف أن قبض المشتري المبيع والاربع بائن تعلماً من ذلك منة لملاك المبيع قبل القبض (ولو ادعى ملكاً) فإذ مثلاً يدعيه (مطلقاً) بأن لم يذ كر له سبياً (فهو الهاء) به (مع) ذكر (سبياً) بغير ما زادوه في شهادتهم لأن سبياً (٣٣٧) تابع له وهو المقصود وقد اختلف

اليتفيه الدعوى نعم لا يكون ذكرهم السبب مرجحاً لأنهم ذكروا قبل الدعوى بمكان أمد دعوى الملك وسببه فهو بذلك وصحت حيث تدعى الآثار عن فتاوى الفقهاء لو ادعى شراء حين شهدت بيته بملك مطلق قبلت لكن رد بان الصحيح أنها لا تسمع حتى تصرح له بالشراء وفيه نظر بل الوجه الأول إذا فرق بين دعوى ما في المتن من حيث أن الشاهدين في كل منهما لم يصرحاً بما يناقض الدعوى ويؤيده قولهم أن عاقبة الشاهد الدعوى في الجنس أي الشامل للشرع والصف بل والصفة كما هو ظاهر ردوا في القدر حكم بالقل من الدعوى والبيئة ما لم يكنهما المدعي (وأن ذكر سبياً وم سبياً آخر ضرر في شهادتهم لما تضمنتها الدعوى ويفرق بين هذا وما قاله له على ألف من ثمن عبد قال المقر

(قوله) نعم له أي للمشتري تخفيفه أي الباين (قوله) فان أقر (قوله) أي حقيقة أو حكماً (قوله) المدعي (الخ) قضية هذا الحل أن ادعى في المتن بينا القاعل وقال المتن أنه يعظم الدال بخله (قوله) ليتني (إلى قوله) وليس في المتن (قوله) وأطال البقي (الخ) في حاشية شيخنا الزاوي نقل هذا عن مش عبارة الرشيد أعلم أن الزاوي سبق البقي إلى ما قاله حيث قال عجيب أن يترك في يده تاجر حصل قبل البقي بعد الشراء ثم هو رجع على الباين أنه قاله البقي إنما هو ليضاح لكلام الزاوي وأجيب عنه أيضاً بأن أخذ المشتري لذلك كورات لا يقتضي صحة البيع وإنما أخذها لأنها ليست مدعاة أصاً لتلاجر من الأصل مع احتمال انتقالها إليه وصية إليه مثلاً من أي المدعي أي أي عدم الحكم به بالدعوى لعدم ادعاءها بها أو انتفاء كونها جزءاً من مدعى عدم الحكم بها الباين لاحتمال الانتقال انتهت أقول وهذا كالصريح أو صريحة في أن الزوات المتصلة يحكم بها بالدعوى أن ادعاءها غير صحيح (قوله) وإن لم يمه (الخ) لم صوابه وإنما يمه (الخ) كما هو كذلك في بعض نسخ النيات في قضية قول المتن ورجعه البقي وقال أنه الصواب والمذهب الذي لا يجوز غيره قال ركني القاضي الحسين الأول عن الأصحاب هو لا يعرف في كتاب من كتب الأصحاب في الطريقين وهي طريقة غير مستقيمة جامعة لأمه حال هو أنها يأخذ التاجر (الخ) فهذا على الواجب عنه بما تقرر (قوله) المتصلة) صوابه المتصلة كأي الأسو والتباير المتن (قوله) ويرده أي البقي (قوله) وليس الزوات كائناً) على تأمل (قوله) وقد تقرر (الخ) أي في ستة الشجرة (قوله) قال أي البقي (قوله) ما زادوه أي قوله في الآثار وفي المتن (قوله) بل الوجه الأول (قوله) قالوا روى عن أقر مشرعه صوابه ولو ادعى ملكاً مطلقاً فذهبوا به بسببه أو بالعكس بأن ادعى ملكاً وذكر سبياً فذهبوا بالملك مطلقاً قبلت شهادتهم لأنهم يشهدوا بالمقصود لا تناقض فيه لأن ذكر السبب ليس مقصوداً في قضية أنما هو كاتبا في (قوله) إذا لفرق (الخ) فيه تأمل (قوله) رد أي الشاهد (قوله) أو في القدر) صلف على في المجلس (قوله) مالم يكذبهما أي الشاهدين (قوله) في شهادتهم إلى الفرع في التباية (قوله) بما قبل الرحمن) أي بأقرار قبل الرحمن (قوله) أخذه كله) ظاهره حال لا يصر في منتهى في الدين

(فصل في اختلاف المتداعين) (قوله) في اختلاف المتداعين إلى التباية في التباية الأولى كما شهدت إلى ما إذا قوله أحداهما به إلى المتن وقوله أو تسله إلى المتن وقوله أي كاتله إلى المتن وقوله كذا قاله إلى المتن (قوله) من دار) بيان لما كثر (قوله) أو أجرة) أي قدر أجرة ما كثر كان قالاً كركت البيت بعشرين فقال بل أكرتني بعشرة وقال عش أي القدر (قوله) شهر كذا) إنما يذكّر كذا لأنه لا يصح بدونه كما هو ظاهر رشدي (قوله) مثلاً) في موضعين يستثنى عنه بكان سم (قوله) أطلقاً) إلى قوله لتناقضهما في المتن (قوله) أو أحداهما) فيه عطف على ضمير مرفوع متصل بـ لا تأكيد بمفصل (قوله)

(فصل قال أجرة تلك البيت بعشرة (الخ) (قوله) بعشرة مثلاً) قد يستثنى عن مثلاً في موضعين بكان

(٤٣) - شرواني وابن قاسم - عائش

الشرط فيها المطابقة للدعوى لافيه (فرع) أقر الرحمن بالزمن لاجني فان أرخت بيته المقر به ما زال الزمن أخذه كله أو بامعه لم يكن له إلا ما فضل عن الدين فإن أطلق بيته الأقر أو أرخت بيته الرحمن وأطلق تمارتوا ولم يثبت زمن ولا أقر كاتني به ابن الصلاح لكن نازع في القوت ولا تهيل الشهادة بني إلا أن حصر كلم يمكن يحمل كذا وقت أو مدة كذا فقبل بان أن تكن الحاجة (فصل في اختلاف المتداعين) في نحو عقد أو اسلام أو حق إذا اختلفا قدر ما كثر من داراً وأجرهما ما كان (قال أجرة تلك البيت) شهر كذا مثلاً (بعشرة) مثلاً (فقال بل) أجرة تاجر (جميع الدار) المشتقة عليه (بالعشرة) أو بعشرين (أو أقاماً يتبين) أطلقاً أو أحداً ما أجد تاريخها

وكان ان اختلف تاريخها اتفاقا على اتم بمرحلي الاختصاص (فما رتخا) فيسقطان على الاصح لتاثيرها في مكية القند الواحد فيسقطان
 بمفخص القند كما علم عامر في الج (٣٣٨) (وقول قدم المسأجر) لاشتغال يتعلل زيادة هي اكثر ادم جميع الدار كالو شهدت بينة

واختفا) اي المتداعيان سيد عمر (قوله فيسقطان) الاولى التأييد (قوله فيسقطان الخ) وكذا الحكم اذا لم
 تكن بينة اسنى واور (قوله بمفخص القند) اي ويرجح المسأجر بالاجرة ان كان دفعها لم يرجع الدار
 للرجوع فهو على المسأجر اجر مثل ما سكن في الدار ولو اقام احد هما يتدون الاخر فعلى له اوار
 وروى مع شرحه (قول المتن وقول قدم الخ) على غير عتلى التاريخ معنى (قوله بأنه لا تنافى بينهما)
 اي لان الشهادة بالالف لا تنافى الا لافين اسنى وفيه موقفة ظاهرة فبما اذا استند الدعوى إلى سبب كالبيع
 لم يمان فرض كون اليقين من جانب المدعى تقطع يظهر الاطلاق لكن لا يكون مانع من فيه (قوله بخلافه) اي
 الامر والشان (اما اذا اختلف) إل قوله والحق الرافى للمنفى (قوله ولم يتفقوا على ذلك) اي على عقد
 واحد كان شهدت (احداهما) اجر كذا ستم من اول رمضان والاخرى من اول شوال معنى واسنى (قوله على
 ذلك) اي اتم بمرحلي الاعتد احد عشر (قوله فقدم السابقة) اي لان السابق من العقدين صحيح لعمامة معنى
 واسنى (قوله او البعض) اأدنا ثمانية حصة الاجارة) ظاهر ان مالك العين لا يستحق على المسأجر سوى
 العشر وقول هذا فامضى العمل بسابقة التاريخ مع العمل هذا الوجه لا يحمل بأثرة التاريخ ايضا لان
 يقال ان المراد من العمل بها نفي التعارض ولا لافى الحقيقة على مجموع اليقين عيش عبارة الرشيدى
 قوله حصة الاجارة الخ اي بالسقط من العشرة الثابتة كما هو ظاهر اه (قوله والحق الرافى بخلافه) اقره
 شيخ الاسلام (قوله في هذا) اي عدم التعارض اسنى ونهاية (قوله اذا لم يتفقوا على ذلك) اي اتم بمرحلي الاعتد
 واحد والمتقدم التا قطعا بمرحلي (قوله لجواز الاختلاف الخ) اي اختلاف التاريخ فلم يتحقق التعارض
 سم (قوله فيثبت الزائغ) لكان تقول أى يثبت مع احتمال تقدم الشهادة بالكل في نفس الامر
 فتلقوا الاخرى سيد عمر وفيه نظر ظاهر إذا ذكره موجود في الصورة المتقدمة ايضا (قوله بالينة الزائدة)
 اي بينة المكترى الصاعدة بالزيادة اي بأهنا مسأجر جميع الدار بمرحلي (قوله لا يفيد) قد يقال بل يفيد
 دليل إقادة مجرد احتمال تعدد العقد في قوله السابق فقدم السابقة فانه لا مستند له لاجر واد احتمال التعدد
 لا يتيقنه إذ مجرد عدم الاتفاق على أنه لم يجر الاختصاص لا يفيد يقين التعدد سم وقد قال فرقيين
 الاحتمالين إذا احتمال التعدد يرجح بضم يقين اختلاف التاريخ اليه كما هو ظاهر (قوله ولا يلزم بحكم التعارض
 الخ) قد تمنع هذه الملازمة سم (قوله لكن يفريه) اي الاطلاق (قوله تقدم يقينا) اي بمعنى اليقين
 لان العقد الصادر من احد المدعين غير الصادر من الآخر يقينا بخلاف ما هنا فان الماقدور احد الجانبين
 العقد وتقدمه وهذا يتدفع مانا راجع به الفهاب سم في الجواب المذكر وولمه نظر لما في نفس الامر مع
 انه ليس الكلام فيه ولو نظر فآليه لاحتمل انتهاء العقد بالكلية فامل رشيدى عبارة سم قوله يقينا فيه
 نظر إذ البينة خصوصاً المعارضة باخرى لا توجب اليقين بل ولا الظن بمردها (قوله ذلك) أى يقين
 تعدد العقد (قوله فان ربه) اي او اقام احد هما بينة فاما دعوا اسنى (قوله لاحد هما الخ) اي وان اقر
 لم نصف بينهما اوار (قوله حلف لكل منهما بينة) فان رد إلى احد هما حلف الثاني اوار (قوله وإن
 ادعى شيئا على ثالث) فاما عدل عن قول المصنف في ذلك إلى ما قاله ليشمل ما إذا لم يكن في يد البائع كاستأق
 الاشارة اليه رشيدى (قوله برحه) متعلق بمقتضى خبرها بالقرعة (قوله او انه اشتراه الخ) عطف على قوله
 (قوله) وكذا ان اختلف تاريخها (الخ) لا يقال فلا قدمت سابقة التاريخ كافي فظاهره السابقة للمنى السابق
 ولا ينافيه واتفاق الخ (قوله لجواز الاختلاف حيث) فلم يتحقق التعارض (قوله لا يفيد) قد يقال بل
 يفيد بدليل إقادة مجرد احتمال تعدد العقد في قوله السابق فقدم السابقة فانه لا مستند له إلا مجرد احتمال
 التعدد لا يتيقنه إذ مجرد عدم الاتفاق على أنه لم يجر الاعتد لا يفيد يقين التعدد (ولا يلزم بحكم التعارض)
 قد تمنع هذه الملازمة (قوله يقينا) فيه نظر إذ البينة خصوصاً المعارضة باخرى لا توجب اليقين بل ولا الظن

بالف وبينه فالعين يجب
 أذن وفرقاً بأنه لا تنافى
 بينها بخلافه منافع العقد
 واحد وكل كيفية تنافى
 الاخرى اما إذا اختلف
 تاريخها ولم يتفقوا على
 ذلك فقدم السابقة فمن
 كانت هي الصاعدة بالكل
 لنت الثانية او البعض
 اأدنا ثمانية حصة الاجارة
 في الباقي والحق الرافى
 معنى باختلافين في هذا
 المطلقتين او احداهما اذا
 لم يتفقوا على ذلك لجواز
 الاختلاف حيث يثبت
 الزائد بالينة الزائدة ولك
 ان تقول مجرد احتمال
 الاختلاف لا يغيره لالم
 بحكم التعارض في اكثر
 المسائل لكن يفريه بل
 يصرح به قول المتن الاق
 وكذا ان اطلقا او احداهما
 إلا ان يجب بان العقد
 الموجب لثمن تعدد سم يقين
 فساعد احتمال اختلاف
 الزمن فعملوا به لقوة مساعده
 واما هنا فليس فيه ذلك فلم
 يؤثر فيه مجرد جواز
 الاختلاف (ولو ادعى) اي
 كل من اثنين (شيئا في يد
 ثالث) فان اقر به لاحد هما
 سلم اليه ولا اخر تحليفه إذ
 لو اقر به ليعضاه لم بدله
 وان انكر ما ادعى ما لو لاينة
 حلف لكل منهما بينة وترك
 فيه (و) ان ادعى شيئا

على ثالث (اقام كل منهما بينة) احداهما بانضبه منه والآخرى بأنه أقر انضبه منه قدمت الاولى لأنها أثبتت الغصب احداهما
 بطريق المشاهدة فكانت اقوى ولا يبرهن شيئا للقرعة لان الملك للاول لثانيتها بالينة فهي الحائز من المقر له بين حقه بره (و) (أما اشتراه)

منه هو ملكه أو سلمه إليه أو سلمته والمبيع بفريده والاكاهو القرض المعلوم من (٣٣٩) قول المتن ثالث لم يصح ذكر ذلك كما

يأتي (ووزن له فتمت فان
اختلف تاريخ حكم للاسبق)
منهما تاريخا لان مهازا زيادة
علم ولان الثاني اشترى من
الثالث بعد ما زال ملكه
عنمو لا نظر لاحتمال حوده
اليه لا خلافا لاصل بل
والظاهر واستنى البقنى
مالوا دعى صدور البيع
الثاني فزمن الحيا وشهدت
بيته بقدوم الاول الثمن
ومالو تعرضت المتأخرة
لكونه ملك البائع وقت
البيع وشهدت الاولى بمجرد
البيع فقدم المتأخرة
ايضاً كاقالة واقره
وحاصله ان من شهدت من
اليتين ملك الدعي للبائع
وقت البيع او المشتري
الان لو بقى الثمن دون
الاخرى فقدمت ولو متأخرة
لان منها زيادة علم ولان
التعرض للثمن يرجب
التسليم والاخرى لا توجه
لبقاء حق الخيس للبائع فلا
تكنى المطالبة بالتسليم
وياتي أول التثنية الآن
ماله تعلق بذلك ايضا وخرج
بقوله ووزن له فتمت مالوم
تذكره فاذا ذكره احداها
قدمت ولو متأخرة لانها
تعرضت لموجب التسليم
كذا قاله لكن اطال
البقنى في رده (والا)
ينصف تاريخها بان

احداها بان خصه المبلغ لعل قوله انه خصه الخوان ومعه مزجه (قوله منه) اي الثالث معنى (قوله او
وسلمه الخ) حلف على وهو الخوان الاول حذف الراوي لصير كقوله أو سلمه الخ عطف على وهو (قوله
بفريده) اي من يدعى عليه البيع وقوله والاي وإن كان المدعي بقى يده لم يصح اي تصحيح الدعي المذكور
ذلك اي قوله وهو ملك رشيدى (قوله كائى) اي فى التثنية (قول المتن ووزن له الخ) بفتح الواو يعنى
باللام كما استعمله المصنف ونفسه وهو الاصح معنى (قول المتن فان اختلف تاريخ) كان شهدت احدى
اليتين انه اشترى فى رجب والاخرى انه اشترى فى شعبان معنى (قول المتن حكم للاسبق) اي وبطلان الاخر
بالمضى معنى عبارة اسم اي ويلزم المدعي عليه للاخر دفع ثمنه لثبوته يستقن من غير تناقض فيه كما هو ظاهر وكلام
الروض صريح فمعه مظهر انه لا فرق فى ذلك اي الحكم للاسبق بين ان يتفقا على انه لم يهر الا عقد واحد ولا
فان كان كذلك فهذا ما يختلف فيه المستلطان قد يرد على قوله الا ان حكمها واحد والتمارض وتهديم
الاسبق اه واجاب عنه الرشيدى بانفسه لولاى انما قسم فى المسئلة السابقة من ان علمها ان لم يتفقا
على انه لم يهر سوى عقد واحد اذا صورته ان العاقد مختلف فلا يأتى اتحاد العقد فلو وقع للشهاب ابن
قاسم مناسواه (قوله واستنى البقنى الخ) عبارة التباين ويستنى كقول البقنى الخ (قوله فزمن الحيا) اي
البائع او لم يجرش (قوله وحاصله) ان قوله لم يجرش فى معنى الا قوله ولان الترضى الى المتن
وقوله قدمت بيته ذى اليد (قوله وحاصله الخ) حاصل ما فى المقام (قوله ملك المدعي) اي به (قوله او
تقد الاول) حلف على ملك المدعي (قوله دون الاخرى) راجع لكل من الصور الثلاث (قوله فلا تكتفى
المطالبة) ان فى ترجيح البيته (قوله وخرج بقوله الخ) اعلم ان قوله وخرج الى المتن كان فى اصل الفارح ثم
ضرب عليه ما يرد به بقوله وحاصله الخ وصاحب التباينة تابعه على المرجح عنه هو قوله وخرج به سيد
عمر (قوله مالوم لم تذكره) سكت عن حكمه ظاهر ما يعبده ان الحكم عدم صحة هذه الشهادة اذا الزام فيها
رشيدى (قوله فواضح) اي يسلم المدعي به لمقر له ان اورد معنى (قوله والا) اي وان لم يقر لو احد منهما وما
إذا اقر لاحد ما فقط حلف للاخر كاسم (قوله حلف لكل الخ) اي انما باعته معنى (قوله كاسم) اي فى
شرح ولو ادعى شيئا (قوله وعه) الى قوله وما يقر رته فى الاسنى والانوار والمضى الا قوله قدمت بيته ذى
اليده (قوله وعه) اي التمارض عى اي والرجوع (قوله ان لم تعرضنا الاوى التايت) (قوله والا)
قدمت بيته ذى اليد) انظر إذا لم يكن لاحدهما يدوقوله ولا رجوع الخ هذا ظاهر إذا تعرضت لكل منهما
مختلف ما إذا تعرضت احدهما فقط مع ان الا شامل له ايضا فليراجع سم عبارة الرشيدى قوله والا
قدمت بيته ذى اليد الخ كان الا صريحا ولا لارجوع لو احد منهما ثم ان كان فى يد احد ما قدمت بيته
واعلم ان الماوردى جعل فى حالة التمارض ارجح حالات لان العين اما ان تكون فى يد البائع او فى يد احد
المشتريين اوفى يدهما اوفى يد اجنبى الى ان قال الحاشية الثانية ان تكون العين فى يد احدهما ثم ذكر فيها
وجهين مبينين على الوجهين فى الترجيح يد البائع اذا صدق احدهما وقالان رجسنا يدوم بيته اي هو

بمجرد ما (قوله حكم للاسبق) ظاهرة انه لا فرق فى ذلك بين ان يتفقا على انه لم يهر الا بيع واحد ولا فان
كان كذلك فهذا ما يختلف فيه المستلطان قد يرد على قوله الا ان علم ان حكمها واحد فى التمارض وتهديم
الاسبق (قوله ايضا حكم للاسبق) اي ويلزم المدعي عليه للاخر دفع ثمنه لثبوته بيته من غير تناقض
فيه كما هو ظاهر وكلام الروض صريح فيه (قوله) وسقوطها انما هو فيما تنازعتا فمعه العقد فقط
وعه ان لم يتعرض لقبض المبيع) عبارة الروض فان تنازعتا حلف لكل ولما استرداد الثمن
لان تعرضت البيته لقبض المبيع قال فى شرحه فليس لما استرداد الثمن منه لتقرر العقد باقضى وليس
على البائع عدة ما يحدث بعده اه وهذا ظاهر ان تعرضت لكل منهما بخلاف ما اذا تعرضت احداها
فليراجع (قوله والا قدمت بيته ذى اليد) شامل لتعرضها وتعرض احداها وانظر اذا لم يكن

اطلقتا احداها او ارضا بتاريخ متجد (تنازعتا) فيساقطن ثم ان اقر لمها واضح والاحاف لكل بمينا ويرجسان عليه بالثمن
لثبوته بالبيته وسقوطها انما هو فيما تنازعتا فيه وهو العقد فقط وعه ان لم يتعرض لقبض المبيع والا قدمت بيته ذى اليد

ولارجوع لو احدث منها ما قلنا لان العقد استقر بالقبض وبما قرره في هذه التي قبلها علم ان حكمها واحد في التعارض وتقدم الاسبق وكان المتن انما خالف اسلوبها الموم لتخالف احكامها لاجل الخلاف ويجري ذلك في قولوا احدا اشتريتها من زيدو آخر اشتريتها من عمرو على الوجه المذكور واقاما يبين كذلك (٣٤٠) فيتعارضان ويصدق من العين يده فيحلف لكل منهما او قرر (تليه) لا يكتفي في

الاصح كما اشار اليه الفارح بقوله ثم ان آخر الخرج الآخر بالتي الذي شهدت بهينة الى آخر ما ذكره فا ذكره الفارح موحاة من تلك الاحوال الاربعة ويكون على قول الماوردي فيها رجع الآخر بالتي اما اذا لم تعرض بينه لقبض المبيع وظاهر ان مثلها في ذلك غير ما من بقية الحالات لكن قول الفارح وإلا من قوله ولا اقدمت بينه في الدشامل لماذا تعرض كل من البيتين لقبض المبيع وما اذا تعرضت لاحدا ما مضى مع قوله ولا رجوع لو احدث منها بالتي خاص بما اذا تعرض كل منهما لذلك ولا اختص عدم الرجوع بين تعرضت بينه لذلك كما هو ظاهر عام ومرفى في كلام الماوردي ان من العين في يده لا رجوع له مطلقا هو قوله وكان الاصول الخ قدم عن قريب عن الاسبق والناور والمخبر ما يؤيده (قوله) لان العقد قد استقر بالقبض اي وليس على البائع عبدة ما يحدث بعده اسبق ومعنى (قوله) وبما قرره في هذه هي قول المصنف ولو ادعى الخ وقوله والي قبلها يقول المصنف قال آجر تلك البيت الخ عش (قوله) وكان المتن انما خالف اسلوبها الموم لتخالف احكامها الخ قد وجه المتن ايضا بان مع اختلاف التاريخ قد يتعارضان في الاولى وذلك اذا اتفقا على ان يجر الما اعتدوا حد سم (قوله الموم) أي المتن من حيث سلوكه لاسلوبين (قوله لاجل الخلاف) يعني حيث اتحد حكمها واختلاف الخلاف بين سرجين الخلاف في احدا مادون الاخرى مع اتحاد حكمها سم وقد يقال السر تعدد العاقدتها واتحادها هناك (قوله) ويجري ذلك اي قول المصنف ولو ادعى الخ (قوله) في قولوا واحد الخ اي لمن يده دار اسبق (قوله) على الوجه المذكور اي بان يقول كل منهما وهو ملكه او ما يقوم مقامه اسبق او اوار (قوله من العين يده) أي من المتنازعين وزيد عمرو أو شخص خاص (قوله) فيحلف أي من العين يده لكل منهما أي المدينين للشراء (قوله) لا يكتفي الى قوله وزعت في الاثوار والروض مع شرحه (قوله) في الدعوى كالشهادة) الانسب لما بعده العكس (قوله) لا مع ذكر ملكه (البائع) اي او ما يقوم مقامه عبارة الروض مع شرحه ويشترط في دعوى الشراء من غير ذي اليد ان يقول المدي اشتريتها مني ملكها أو تسلبت بانه أو سلبها الى كالشهادة يشترط فيها ان يقول الشاهد اشتراها من فلان وهي ملكه أو تسلبت منه أو سلبها اليه لا في دعوى الشراء من ذي اليد فلا يشترط فيها ذلك بل يكتفي بان اليد تدل على الملك (قوله) ومع ذكر يده) الاولى حذف لفظة مع (قوله) وزعت منه تعديا لعله ليس بقيد اخذ من سكوت الروض والاثوار عت ظير اصح (قوله) او مع قيام بينة الخ حلف على قوله مع ذكر ملكه (البائع) الخ (قوله) باحدهما اي ملكه (البائع) او يده (قوله) ان كان المدي اي به (قوله) او يدين لم يملك ملكه الخ انظر مل صورة عدم العلم انما هي نحو ان قال ذواليد حالا او في الاصل لا علم بالملك او له صورة اخرى (قوله) ولم يذكر (قوله) اي الشهود (قوله) كما شرأ الخ اي في الفرم الذي قيل الفصل (قول المتن) لو قال كل منهما أي من المتنازعين ثلثك بتملكه الخ وهذه عكس التي قبلها معني (قوله) والمبيع الى قوله هو حيث امكن في الحق الا قوله كالو لم يكن الى المتن لو قال قوله لو اقام بينة هذه الدار في النهاية (قوله) وهو ملكي انظر مل يكتفي كقيد يدل عليه ما في التنبيه الما رآنا

لاحدا ما يد (قوله) ولا رجوع لو احدث منها هذا ظاهر اذا تعرضت كل منهما مع ازو لا شامل لتعرض لاحدا ما فقط (قوله) وبما قرره في هذه والتي قبلها الى قوله لاجل الخلاف) يعني حيث اتحد حكمها واختلاف الخلاف بين سرجين بان الخلاف في احداها دون الاخرى مع اتحاد حكمها (قوله) لما خالف قد وجه المتن ايضا بان مع اختلاف التاريخ ايضا قد يتعارضان في الاولى وذلك اذا اتفقا على ان يجر الما اعتدوا حد سم (قوله) وهو ملكي انظر مل يكتفي كقيد يدل عليه ما في التنبيه المذكور

الدعوى كالشهادة ذكر الشراء لا مع ذكر ملك البائع اذا كان غير ذي يد أو مع ذكر يده اذا كانت اليده وزعت منه تعديا أو مع قيام بينة اخرى باحدهما يوم البيع و... كنية واحدة وكل ما ذكره شرط لو تركت يفتقر قامت به اخرى كقتر امرأة فلان وقت كذا جعل كذا شهيد آخران بانها غلاة وإنما تسع البينة بالملك المطلق ان كان المدي او يد المدي من لم يعلم ملكه ولا ملك من انتقل منه اليه او لم يكن يدا هو فبإدعاء ذلك قد تسع لكن لا يعمل بها كالماتع خارج حينا من داخل بينة فقام الداخل بينة على ملكها مطلقا فانها تسع وقادتها مارةنة بينة الخارج فقط ترد العين اليه ولو اقام بينة بان هذا ومعني واقبض داره في ربيع الاول سنة كذا واخرية بينة ما قرل بها تلك السنة ولم يذكرها شرا قال ان الصلاح تعارضنا لارا من منع محققا لارا فلا يشبه رهن ولا اقرارا مرأما بما فيه (ولو قال كل منها) والمبيع في يد

المدي عليه بتملكه (بكذا) وهو ملكي (لا تسع الدعوى فانكر) قاهما اي البيتين بما قالاه وطالباه بالتي (فان اتحد تاريخها تعارضتا) وتساقتا لا مشاع كونه ملكا في وقت واحد لكل واحد فيحلف لكل كالم لم يكن لو احدث منها بينة وإن كان لاحدا بينة قضيه وحلف للآخر (وإن اختلفت) تاريخها (لومه اتفان) لا مكان دعواهما ومن ثم اشترط اتساع الزمن للسعد الاول

ثم الانتقال للبائع الثاني ثم العقد الثاني والاحلف لكل (وكذا) يلزمه الثمن (ان اطلقنا) اطلقت (احداها) وأرخت الاخرى (و
 الاصح) لاحتمال اختلاف الزمن وحيث أمكن الاستعمال فلا أسقاط وارقعت هذه ما قبلها بان العين تتحقق عن حقهما فصار مشترا والعقد
 هنا الثمن والدمه لا تنطبق عنهما فوجبوا شهادة البيتين على اقراره كهي على البيعين فيما ذكر في الانوار عن ثاوي القفال لو شهدا نه
 باع عاقل وآخران انه يمتن ذلك اليوم على بالاولى او ابعه يمتنوا فاقدموا في ثاوي (٣٤١) القاضي بنحو وهو لو قالت بيته اربكذ اليوم

كذا قالت أخرى كان
 يمتنوا في ذلك الوقت قدمت
 لان مسمار يادة علم وقيد
 البني عن لم يرفله انه
 يمتن وقتا وبيق وقتا
 والامارتنا ولو اقام
 بيته بان هذه الدار التي يدك
 وقتها بي على وهو مالك
 حازير يمتن قلما ذواليد
 بيته بانها ملكه فقام مالم
 قدم بيته أخرى بانه فحسبها
 من الوقت لانه ذواليد
 حيثنولو ظهر في موقف
 محكوم يصح بعد ثبوت
 ملك الوقت وحيازته
 مكتوب يحكم يصح يشهد
 بالملك والحيازة لاخر قيل
 صدور الوقت لم يطل
 الوقت بمجرد ذلك كالتى
 به شيخنا قال لانه يمتن
 بتقدير صحته ان يكون الملك
 انتقل من صاحبه الى الوقت
 لاسيما واليد الوقت او من
 قام مقامه كاهو ظاهر السؤال

سم اقول للظاهر الفرق بين المطالبة بالعين فيذكر اليو المطالبة بالثمن فلا بد فيها من ذكر الملك أو
 ما يقوم مقامه كاهو قضية اقتصار على ما (قوله) ثم الانتقال (من الى المشتري) (قوله) والاولى (اي بان
 ذكر المهور زمانا لا ياتي في ذلك فلا يلزمه الثمن المتعارض وحلف الخ ناهي بمعنى (قوله) وحيث أمكن
 الاستعمال (اي البيتين) (قوله) وارقعت هذه (هي قول المصنف ولو قال كل منهما الخ فقولها ما قبلها هو قوله
 ولو ادعى الخ (قوله) بان الخ) (اي هناك (قوله) على اقراره (اي الثالث المدعى عليه) (قوله) كهي على البيعين
 الخ) أي يلزمه الثمن الان اتحد تاريخ الاقرارين أو لم يمتن ما يمكن فيه الانتقال فلا يلزمه ان المتعارض
 أسنى (قوله) قدما (اي الاخران (قوله) وفي ثاوي القاضي) وفي الرض مع شرحه ان قامت بيته يمتن
 القائل عند قتلها الاخرى بعقله عنده تمارنتا انتهى وقياس ما ذكر عن القفال تقدم الاولى سم (قوله
 بنحو) (اي نحو ما في ثاوي القفال الخ) (قوله) في ذلك الوقت (ان اريد وقت الاقرار كان نحو ما من
 القفال كما قال لكن لا يحتاج لتفيد البني المذكور وان اريد بالوقت يوم الاقرار فليس نحو ما من
 القفال بل الموافق له حيث تقدم الاولى فليتا مل على جميع اه رشيدي وقوله بل الموافق له حيث تقدم
 الاولى اقول وقد يفرق بان البيته الاولى في مسئلة القفال قيدت بالقتل دون مسئلة القاضي (قوله) ويقيد
 اي ما في ثاوي القاضي (قوله) والامارتنا) اي ولو بان في التمارض كان يمتنوا في ذلك الوقت لانه ليس
 صريحا في استراق الجنون ذلك الوقت سم ولله على ان يرد بالوقت يوم الاقرار او اما اذا اريد به
 وقت الاقرار فالتا ظاهره كاس (قوله) بانها فحسبها) اي او ترتب يده على بيع صدر من اهل الوقت او بعض
 كافر في شرحه ان علو كان لصاحب متاخره التاريخ الخ (قوله) من الوقت) اي او نعم مقامه كما ياتي (قوله
 لانه) اي الوقت (قوله) حيثما (اي حين ثبوت الغصب منه) (قوله) بتقدير صحته) اي ذلك المكتوب والالحكم
 (قوله) لتحق ان اليعاد باع) من اين تحقق ذلك نعم لا هنا فان قيل بمقتضى شهادة المارضة قلنا بتقدير
 افادتها الصحيح هو موجود في المسكين لكن فرق بينهما فان البيتين اسندتا الى الانتقال من شخص
 واحد هناك لانه اسم وايضا قد حكم بالصحة هناك (قوله) (اي البيع (قوله) قبل) اي الشاهدان
 (قوله) اني خصمه) بالاحاطة (قوله) ولا يريث الخ) اي به (قوله) بخلافه في وقته) اي الاوضح الاخر
 بخلاف وقته (قوله) لنحو اقراره الخ) فان قال (قوله) لما هو معلوم الخ) لتليل لتبين ما قاله
 (قوله) لان هذا) اي وهو وارثه (قوله) انسان) الى قولهم قيد البقيني في المنى الاقوة يظهر انه الى يقتصر

(قوله) وفي ثاوي القاضي بنحو) وهو لو قالت بيته اربكذا قالت أخرى كان يمتنوا في ذلك الوقت الخ
 في الرض وشرحه ازل الجراح ما ضرور ان قامت بيته يمتنوا فحقه اي قامت احداها يمتنوا القائل
 عند قتلها الاخرى بعقله عنده تمارنتا وقياس ما ذكر عن القفال تقدم الاولى (قوله) في ذلك الوقت
 ان اريد وقت الاقرار كان نحو ما من القفال كما قال لكن لا يحتاج لتفيد البني المذكور وان اريد بالوقت
 يوم الاقرار فليس نحو ما من القفال بل الموافق له حيث تقدم الاولى فليتا مل (قوله) والامارتنا
 اي ولو بان في التمارض كان يمتنوا في ذلك الوقت لانه ليس صريحا في استراق الجنون لذلك الوقت (قوله
 لتحق ان اليعاد باع) من اين تحقق ذلك نعم لا هنا فان قيل بمقتضى شهادة المارضة قلنا بتقدير افادتها

حقا ولا ان الجراف حلال حر ام لو اقام بيته بان هذه التي يدك ملكي فاعدها فقام آخر أخرى بانها اشتراها من كانت يده هي ملكه حيث
 حكم بالهذه الاية على بيتي تقدم بيته قالت ملكا يده وقدره على بيته قالت ملكا بخصمه هو وارثه لم يركبوا من اربكذ اليوم
 مستغرق فليس فيه صريح بملكه بخلافه في وقته (تبيينه) الاولى بل المتعين ان يقال بدل بين مستغرق لنحو اقراره به لاخر يعمود
 ايه وذلك لما هو معلوم ان الدين لا يمنع الارشود بخالف اصل التليل لان هذا ليس فيه التخصيص على ملك هذا من الاب لا تمل يمتن
 بارثشي خاص بخلاف وقته وقدره فانه نص على انه متعلق بملكه من ايه فلا احتمال فيه بخلاف ذلك (ولو مات) انسان (عن ابنتي مسلم ونصراني

فقال كل منهما ما فعل ديني فاعلموا بينة (فان عرف أركان نصرانياً صدق النصراني) وبينه لان الأصل بقاء كفره (وان اقاما بينتين مطلقتين) بما قالاه (قدم المسلم) لان مع بينته زيادة علم بالاتصال والاخرى مستصحبية كذا كل ناقلو مستصحبون مع تقديم بينة الجرح على بينة التمديل (وان قيدت) احدهما (ان الآخر (٣٤٢) كلامه اسلام) اي كل تنوع في الشهادتان (وعكس الاخرى) قيدت ان اخر كلامه النصرانية

كثالث ثلاثة يظهر انه لا يكتفي هنا بمطلق الاسلام والنصر لان من قبته موافق لما حمل على امر في نظائره بما فيه فهم رأيهم قالوا يشترط بينة النصراني ان تضمن حركة التصرف في وجوب تفسير بينة المسلم كلمة الاسلام وجهان وقل ان الرخصة والاذعي عدم الوجوب عن جمعهم مرجح الوجوب لاسيما من شاهد جاهل أو مخالف للقاضي (تعارضا) وتساقتا لتناقضهما اذ يستحيل موطن عليهما ليحلف النصراني وكذا لو قيدت بينة فقط وقيد البقني التعارض بما اذا قالت كل آخر كلمة تكلم بها ومكثنا عنده الى ان مات رما اذا اقتضت على آخر كلمة تكلم بها فلا تعارض فيه لاحتمال ان كلا اعتدلت ما سمعته من قبل ذهابا عنه ثم استصحب حاله بعدما ولو قالت بينة الاسلام علينا نصرهم اسلامه قدمت قطعا (وان لم يعرف دينه او اقام كل منهما بينة) امامات على دينه تعارضا اطلاقا قيدنا لفظه عند الموت لاستحالة اعمالها فان قيدت واحدة واطلقت

والى قول المتن ولو مات نصراني في النهاية لا قوله بما فيه ثم ايتهم وقوله فهل يتعارضان الى فظاهر اطلاقهم وقوله في الصور بين في موضعين (قوله هو) اي من تقدمه الناقلة على المستصحبية (قوله احدهما) اي بينة المسلم معنى (قوله يظهر انه) عبارة بالنهاية والوجه (قوله هنا) يعني في قول المصنف وان قيدت ان اخر كلامه الاخر شيدي (قوله وجهان وقل ان الرضا الاذعي عدم الوجوب عن جمعهم مرجح الوجوب) عبارة بالنهاية وجهان احصاهم امه (قوله ثم يرجع الى) اي الاذعي معنى (قوله فيحلف النصراني) اي لان الأصل بقاء كفر الابوي وقوله وكذا الخ اي يحلف النصراني سم (قوله بينته) اي بينة النصراني كذا في المتن وشرى التبرج والروض بالاظهار ويصرح بذلك قول الشارح الا في مكانه اخذه من نظره في المسئلة السابقة اي بخلاف ما لو قيدت بينة المسلم فقط فقدم كاعلم بالاولى من قول المصنف المارون اقاما بينتين الخ ويعلم بذلك ان قول الرشدي قوله بيته هو كذا في نسخ الصارح بهاء الضمير لكن عبارة الرخصة بينة بلاهه وهي الاصوب اه ناشي عن عدم المراجعة (قوله فلا تعارض فيه) اي وتقدم بينة المسلم عمن زاد السيد عمر كمو ظاهر لانها ناقلة اه (قوله بعدها) اه كلام البقني (قوله ولو قالت الخ) اي فيما اذا قيدت بينة النصراني بان اخر كلامه نصرانية (قوله المتن وان لم يعرف الخ) بقال هذا لا يتأتى مع قوله اولا مسلم ونصراني لا يعلم من نصرانية احدهما نصرانية الابوي قد يصور ذلك بان يدعي كل من اثنين على شخص انها وهما يصدهما في ذلك عمن وحلي (قوله المتن) اي من الابوي عرض عبارة المعنى اي من الميت اه (قوله واما كل منهما) اي النصراني والمسلم كاهو ظاهر السياق وانظروا صورة ابن نصراني واب لا يعرف دينه رشدي ومر آفان عن عمن وحلي تصوره (قوله اما قيدنا لفظه الخ) اي مثل ما ذكر معنى (قوله فهل يتعارضان الخ) عبارة بالنهاية اتجه تعارضهما واذ اتعارضا (قوله او تقدم بينة المسلم الخ) اي فيما اذا قيدت فقط (قوله لا نهيت ثبت الخ) متى ثبت هناك ثم قد جازى بقوله لا نهيتي زيادة علم بيته (قوله ولم يوجد اي الايقين (قوله وجري شارح الخ) بواقته المعنى (قوله السابقة) اي انفا (قوله فعارض) اي التقيدي بينة النصراني المقيدة فقط (قوله وهذا) اي التفتوة (قوله في الصور بين) اي صورتى قيدت احدهما فقط يحتمل ان المراد صورة الاطلاق صورة التقيديت منها او من احدهما (قوله واذ تعارضتا) الى قولهم ولو قالت في المتن لا قوله وحلف الى او يدعيهما (قوله وحلف كل الخ) اي اونا كلا اخذ من نظائره (قوله في الصور بين) اي صورتى التعارض وعدم البينة (قوله تقاسمه نصفين) قال الزيادي وان كان احدهما ذكر او الاخر اثنى اه اي مع انه لو ثبت مدعي الاثنى لم تأخذ سوى النصف وهذا نظير ما ذكره فيما لو ادعى رجل عينا واخر نصفها وفي يدهما اقاما بينتين حيث تبقى لهما نصفين رشدي وقوله اي مع انه في حقه تامل (قوله اذ لا مرجع) عبارة المعنى والاسنى وكذا ان كان في يد احدهما على الاصح اذ لا اثر ليد اعتراف صاحبهما بان كان للبيت وانه ياخذ ارفا فانه يدهما اه (قوله قال قول قوله)

التحقق هي موجودة في المستثنين لكن فرق بينهما فان البيتين استندتا الى الانتقال من شخص واحد هناك لانها (قوله ثم يرجع الوجوب) كتب عليهم (قوله فيحلف النصراني) اي فان الأصل بقاء كفر الابوي وقوله وكذا لو قيدت اي يحلف النصراني (قوله فان قيدت واحد أو اطلق في الاخرى فهل يتعارضان الخ) فان قيدت واحد أو اطلق في الاخرى اتجه تعارضهما ثم (قوله لا نهيتي ثبت) متى ثبت هنا (قوله او اذ لا اثر ليد اعتراف صاحبهما الخ) قال في شرح الروض لا يغتصم بهذا الدلالة لا اثر ليد بعد اعتراف صاحبهما

الاخرى فهل يتعارضان ايضا او تقدم بينة المسلم احتياطا للاسلام لا نهيتي ثبت لا يعرف الا يقين ولم يوجد كل محتمل وجري اي شارح في قيدت بينة النصراني فقط على التعارض وكانه اخذه من نظيره في المسئلة السابقة لكن الفرق واضح فان قيدتهما قوى يعلم تصوره قبل غرض بينة الاسلام لقوم محتمل هذا مفقود في مسئلتنا مع ذلك فظاهر اطلاق تعارض في الصور بين واذ تعارضتا اولا بينة لاحدهما وحلف كل الاخر يمتنا في صورتين والمال يدهما لو ايد احدهما تقاسمه نصفين اذ لا مرجح او يدي غيرهما فالقول قوله لم

التعارض انما هو بالنسبة لحوالات مختلفة في الصلاة عليه تجهيزه كسمل ودفنه في مقابر نار يقول المصلي عليه في التيقن ان كان مسلما وظاهر كلامهم وجوب هذا القول بوجه بان التعارض مناصره مشكوك في دينه صار كالاعتلاط السابق في الجنائز ولو قالت بيته مات في شوال واخرى في شعبان قدمت لانها ناقلة لم مات في الاولى رايتها اربع ايام مغلط (٣٤٣) شوال والادغم على المستند ابرى من

موت الذي تبرع فيه
واخرى مات فيه قدمت
الاولى على الوجة خلافا
تقول ان الصلاح بالتعارض
لانها ناقلة (ولو مات نصراني
عن ابنين مسلم) حالة
الاختلاف (ونصراني فقال
المسلم اسلمت بعد موته) اى
الاب (قالوا) بيته فقال
النصراني (ب) اسلمت
(قوله) فلا ريب انك (صدق)
المسلم (بيته) لان الاصل
استمراره على دينه فيحلف
ويرث ومثله كابا، وانه
للعبه ما ذكره المفسر. انه
لا فرق في تصديق مسلم بين
اقتحامه على وقت موت
الاب وعدمه لو اتفقا على
موت الاب في رمضان قال
المسلم اسلمت في شوال
والنصراني في شعبان وان
اقامهما اى البيتين معا
قاله (قدم النصراني) لان
بيته ناقلة عن الاصل الذي
هو التصبر الى الاسلام قبل
موت الاب فهو اعلم وقيده
البقيتي بما اذا لم تقل بيته
المسلم علنا تصبر حال موت
ابيه وبعد ولم تستصحب
فان قالت ذلك قدمت والا
لوم الحكم برده عند موت
ابيه والاصل عدم الردة

اى انما لنفسه اولا حدهما كذا في حاشية الشيخ وقيد في الاثار بان يدعي الغير لنفسه غير اجماع
رشدي حارة الاثر ان لم يكن بيته وكان المالك يدعيهما يدعي لنفسه صدق بيته اذ هم يفتي حل
قول عش اولا حدهما على الاقرار المطلق هو ما اذا اقر باه لاحدهما المعين ارباعا من ايه حكمه كما اذا
كان يدعيهما (قوله) بالنسبة لحوالات مختلفة في الصلاة عليه (قوله) خلافا نحو الصلاة اى فانه يجعل فيه
فانه يفتي في مقابر المسلمين ويصل عليه يقول المصلي عليه (قوله) خلافا نحو الصلاة اى فانه يجعل فيه
كسمل دليل ما بعده رشدي وقاسم انظر نحو الصلاة اذ لم يكن لاحدهما بيته اذ اقول قضية اطلاق قول
الاسنى والاثر اورد يفتي هذا الميت المشكوك في اسلامه في مقابر المسلمين خلافا لغيره بين التعارض وعدم
البيته (قوله) كالاختلاط (قوله) اى اختلاط في حق المسلمين بموت الكفار معنى (قوله) ولو قالت بيته مات في
سؤال (قوله) لا يظهر موضع هذا ما عمل به من غير قول المصنف الا في تقديم بيته المصلي على بيته في الصلاة
المصنف فرضنا في صورة خاصة على ان قوله هنا ما نقل الاول رايه انما يقتضي شرح المتن الذي اشار اليه
كاسياق التبع عليه رشدي (قوله) والا اى وان قالت الاولى نحو ما ذكر قدمت اى اى زيادة عليها (قوله)
لانها ناقلة على لوجه رشدي (قول المتن) قوله ويثبت ان اللعبة كالتبعية ع (قوله) فلا ريب انك بل
هو معنى (قوله) لان الاصل الى قوله ونظير ما قرر في ثانيا بالاقوله فمما رايته الى المتن (قوله) استمراره اى
المسلم على دينه الاصل وهو التصبر (قوله) ومثله اى مثل اطلاقهما (قوله) المقدم انه لا فرق (قوله) ان
تقول حيث كان ذلك مفهوما من اطلاق المتن فهو من مشمولاته من افرادهم فمذ كورق المتن بحيث اعلو
ذكره ثانيا كان تكرار الاطلاق في هذا الصنيع المزمع خلاف ذلك فامل رشدي وقوله فهو من مشمولاته
الحاكي كما اشار الى المعنى بقوله صب المتن ما نصبر ارضا على وقت موت الاب ام اطلاقا اذ (قوله) لو
اتفقا (قوله) خبر قوله ومثله اى عبارة الثانية ما لو اتفقا على اربعة ما هو احسن (قوله) وقيد البقيتي بما اذا لم
تقل (قوله) اقر المعنى جاز (قوله) على تقديم بيته النصراني ما اذا لم تصدق بيته المسلم كانت تسمع
تصبر الى ما بعد الموت والافتحار من حيث يصدق المسلم قال البقيتي وعلمنا ايضا ان لم تصدق بيته المسلم
انها علمت منه دين النصرانية حين موت ابيه وبعد وانها لم تستصحب فان قالت ذلك قدمت بيته المسلم لانها
قدمنا بيته النصراني للزم ان يكون مر دحاله موت ابيه والاصل عدم الردة اذ فسكت عليه ولم يقبها في
الشرح (قوله) والا اى بان تقدم بيته النصراني معنى (قوله) وقياس ما ياتي في اربعة (قوله) عبارة الثانية
قالا وجهه ما ياتي (قوله) بيته اى قوله فيحلف النصراني في المعنى (قوله) نعم اى قوله ما اذا لم
يتفقا كذا في الروض وشرح المنهج (قوله) ان قالت اى بيته النصراني معنى (قوله) تعارضا انظر مدام
قوله فيصام ولو قالت بيته مات في شوال واخرى في شعبان حيث ذكرتم ان تقدم القرعة جواز حيث قالت
علنا يحاكيه ع جواز قال رشدي تقدم له اعتاد تقديم الفاعلة بالموت في شوال حيث المناقض لما هنا
كاتبنا عليه لا يخفى ان الذي يجب اعتاده لاعتاد اخرج ما هنا من المرجحات ذكره في محله لا تجعل ما هنا
اصلا وقاس عليه ما استوجبه في راداع البقيتي في شرح المتن قبل هذا والقاعدة العمل باخرو في الجتهيد
وان ذكر في الاول ما يصبر باعتاده ولا فهو اقل مقاله الشيخان اذ يحذف (قوله) فيحلف النصراني
بانه كان للبيته وانه ياخذها ثا فسكتا يدهما اذ (قوله) خلافا نحو الصلاة عليه (قوله) انظر نحو الصلاة
اذ لم يكن لاحدهما بيته اذ (قوله) وقياس ما ياتي (قوله) هو الوجه ش م ر

وفيه نظر وقياس ما ياتي في اربعة حواف شوال التعارض فيحلف المسلم ثم رايته غير واحد جزم به (قوله) اى الابان (قوله) اسلام الارث
رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني مات (في شوال صدق النصراني) بيته لان الاصل بقاء الحياة (وتقدم بيته للمسلم
على بيته) ان اقاما يثبت بذلك لانها ناقلة من الحياة الى الموت في شعبان والاخرى مستحبة الحياة الى شوال نعم ان قالت رايته
حياتي شوال تعارضا كالاياه فيحلف النصراني اما اذا لم يتفقا على وقت الاسلام فيصدق المسلم كالمسلم لاصل بقائه على دينه

وقدم بينة التعمراني لانهما قد علمتا ان في السنة المسلم ما بنا الا بمتا قبل اسلامه فيتمار حضانة بحلف المسلم ونظير ما هو قروياً في نامسيا وعائناه
 ميتا شهادة بينة بان ايام حداث يوم كذا فور من محدده فقامت امرأة بينة بانه تزوجها يوم كذا اليوم بعد ذلك اليوم ثم مات بعده فقدم بينة لان
 معها زيادة علون من محم لوشيد اموه ثم آخر ان حيا بعد ذلك قدمت بينة الحياة لزيادة علمه وقد يشكل بذلك قول ابن الصلاح لوشدت بينة
 بانه برى من مرته الفلاني ومات من غير موخرى بانه مات منه تمار حضانة عطف مالو شهدت بينة بانه مات في رمضان سنة كذا فاقام بعض
 الورثة بينة بانه اقره بكذا سنة كذا السنة بعد تلك (٣٤٤) فان بينة موته في رمضان مقدمة اه فتقدم هذه بشكل بما تقرر لان حجاب بانه
 لا يلزم من شهادتها بآقاره
 وقيته فليس معها زيادة
 علم بل البينة لموته اعلم
 بخلاف الشاعدة بالتزوج
 والحياة بعد الموت مما
 اطلق في الاولى لوقيل فيه
 بناء على اعتناده محله في
 يتبين استواء اوقار تاني
 معرفة الطب والادوية
 العارفة به دون غير ما لم
 يبعد ولو مات عن اولاد
 واحد من ولد صغير
 فوضوا بينهم على المال
 فلما كل ادهى مال ابيه
 وبارت اياه من جده فقاوا
 مات ابرك في حياة ايه فان
 كان في يده عمل جاهل الا ان
 اتفق هو ومعه على وقت
 موت احدهما واختلفا في
 ان الاخر مات قبله او بعده
 حلف من قال بعده لان
 الاصل دوام الحياة والا
 صدق في مال ايه ومعه
 مال ابيه ولا يرث اجد من
 ابنه وعكس فاذا حلفوا
 نكلا جعل مال ايه له
 ومال الجدهم ذكره شيخنا
 (ولو مات عن ابن كافر
 وابن مسلمين) بالتفنن فقال
 كل من الفرعين مات على

كذا في النهاية وشرح المنهج وهو الموافق لقول المتن صدق النصراني اذ التماض كعدم البينة فقوله
 المتن فان صدق المسلم بينة له لم من سبق القلم رايه قال السيد عمر بعد ذكر كلام المتن المذكور
 ما نصه قوله فيصدق المسلم على تامل والنظار النصراني كما في التحفة اه (قوله فتقدم بينة الخ) ثم قوله
 قدمت بينة الحياة على كل منها انما وافق ما ذكره قبيل قول المتن ولو مات نصراني الخ ولا فالواق لما
 اخاف التماض (قوله بذلك) اي بتقدم بينة الزوجية بينة الحياة (قوله لان حجاب بانه الخ) لا يخفى ومن
 هذا الجواب لاسباب بالنسبة للتزوج فتدبر سيد عمر (قوله ثم اطلقه) اي ان الصلاح في الاولى اي مسئلة
 البره من المرض وقوله بناء على اعتناده الخ ولا تقدس قبيل قول المتن ولو مات نصراني الخ ان الاوجه
 فيها تقدم بينة البره (قوله العارفة به) اي بالطب (قوله ولو مات) الى التمس في النهاية الا قوله واعتزته
 البتة بما لا يصح قوله هو مثل ذلك الى المتن وقوله وطال البتة الى المتن (قوله ولو مات عن اولاد الخ)
 عبارة المتن والوضع مع شرحه (فرع) لو مات رجل ابن وزوجه ثم اختلف هو واخو الزوج فله
 هو مات قبل الابن فورتها انا واني ثم مات الابن فورتها لولوا اخو هابل مات بعد الابن فورتته قبل موتها
 ثم ورتها انا ولا بينة صدق الاخ في مال اخيه الزوج في مال ابنته بينهما فان حلفوا نكلا لم يرث ميراثه عن
 ميت قال الابن لا يهوى مال الزوجين الا في حق ان اقاما يتبين ذلك تماض فان اختلفا على موت واحد
 منهما يرمي الجمعة مثلا واختلفا في موت الاخر قبله او بعده صدق من ادعاه بعد لان الاصل بقاء الحياة فان اقاما
 يتبين بذلك قدم بينة من ادعاه قبل لانهما تناقلا في وقت موت لوجه كنت امة ثم عقدت بعد موته او كنت
 كافرة ثم اسلمت بعد موته قالته هي بل عقدت او اسلمت قبل صدقوا اياهما لان الاصل بقاء الزوجين الكفر
 وان قالتم ازل حره او مسلمة صدقت ويمينا دونهم لانهما الظاهر معها اه (قوله فقال امارات او كفي حياة
 ايه) اي فلا ارث له من مال الجده وهو ورث من ماله (قوله في وقت موت احدهما) اي كيوم اجمعه (قوله
 والا) اي وان لم يتفق على وقت موت احدهما (قوله في مال ايه) اي بالنسبة اليه (قول المتن وابن مسلمين)
 ومثلها الابن الواسع وان الابن والبنت وبنت الابن معنى (قوله من الفرعين) الى قوله ولو شهدت في
 المتن الاقوله واعتزته البتة بما لا يصح (قوله لانه) اي الولد لها يقوم معنى (قوله لتساوى الحالين) اي
 احتيا لالكفر الاسلام بعد بلوغه اي الولد للبنت (قوله بعد ذلك التبعة) عبارة المتن ونحوها في النهاية
 لان التبعة تزول بالبلوغ اه (قوله وفي عكس ذلك) اي بان مات شخص عن ابن مسلمين وابن كافر
 فقال كل مات على ديننا (قوله او بلغ بعد اسلامنا) لا يضر موافقت لقوله اسلمنا قبل بلوغه لانهما صور تان
 حكمهما واحد سم عبارة الحلي قوله او بلغ بعد اسلمنا اي فهو مسلم تبعا وفيه ان هذه عين قوله اسلمنا
 قبل بلوغه لان اهل الاصل اختلف في وقت الاسلام في وقت خلاف في وقت البلوغ اه (قوله في
 الثالثة) هي قوله او بلغ بعد اسلمنا عرش (قوله علما بالظاهر) اي في الاولى وقوله اصل بقا الصبي اي
 في الثانية رشيد ومعنى وشرح المنهج (قوله ولو شهدت) اي البينة عرش (قوله في لحم جاده الخ) كذا
 (قوله او بلغ بعد اسلمنا) لا يضر موافقت المتن لقوله اسلمنا قبل بلوغه لانهما صور تان حكمهما واحد

دنيا صدق الابن وابن البنتين) لانه يحكم بكفره ابتداء تبعا لعماله فيصحب حتى يعلم خلافه (وقول وقف الامر حتى يقين) جاء
 الحال (او يظلموا) لتساوى الحالين بعد بلوغه به ذات التبعين واعتزته البتة بما لا يصح وفي عكس ذلك ان عرف الابن كفر
 سابقا فالاسلام قبل بلوغه واسلم هو او بلغ بعد اسلمنا وانكر الابن ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابن لاصل بقاء
 الكفر وان لم يعرف الابن كفرا او اتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابن وان عملا بالظاهر اصل بقاء الصبا ولو شهدت بان هذا لم
 مذكاة او لم حلال وعكست اخرى قدمت الاولى كما اخذ بعضهم من قولهم قبل قول المسلم في لحم جاده به المسلم اليه هذا الميت لان اللحم

جاء
 الحال (او يظلموا) لتساوى الحالين بعد بلوغه به ذات التبعين واعتزته البتة بما لا يصح وفي عكس ذلك ان عرف الابن كفر
 سابقا فالاسلام قبل بلوغه واسلم هو او بلغ بعد اسلمنا وانكر الابن ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابن لاصل بقاء
 الكفر وان لم يعرف الابن كفرا او اتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابن وان عملا بالظاهر اصل بقاء الصبا ولو شهدت بان هذا لم
 مذكاة او لم حلال وعكست اخرى قدمت الاولى كما اخذ بعضهم من قولهم قبل قول المسلم في لحم جاده به المسلم اليه هذا الميت لان اللحم

في الحياة عزم الآن فيستحب حتى تعلم ذلك أنه علم ان الاولى ناطقة عن الاصل قدمت ومثل ذلك فيما يظهر بينة شهدت بالافناء وأخرى
بعدمه لم يرض بينهما ما يمكن فيه الاتهام فقدم الاولى لان معها زيادة بالنقل عن الاصل وهو يرد على من اتى بتعارضهما (ولو شهدت) بينة
(انه اعتق في مرضه) الذي مات فيه (سالم وأخرى) انه اعتق فيه (غائما وكل واحدك ماله) ولم يجر الورثة (فان اختلف تاريخ) البيتين
(قدم الاسبق) لما مر ان تصرفه المخرج يقدم السابق منه السابق وهكذا وان معها زيادة (٣٤٥) علم (وان احد) التاريخ (اقرع) بينهما

لعدم مزية احدهما من ان
الحمد يقتضي تعليق وجوب
كان اعتقت سالما فقامت
حر ثم اعتق سالما فيعتق
غانم معه بناء على تقارن
الشرط والمشرط وهو
الراجع تعين السابق من غير
اقرار له الاقوى والمقدم
في الرتبة كما مر في نكاح
المشرك (وان اطلقتا) أو
احداهما (قبل يقرع)
بينهما لاحتال الملية
والترتيب وأطال البتني
والزركشي وغيرهما في
الاتصافه فلا يدلان
ثم صح في الرخصة موضع
وقيل (في قول يعق من كل
نصفه قلت المذهب يعق
من كل نصفه والله أعلم)
لاستوائهما للقرعة متممة
لثلاث فخرج بالرق على
السابق الحر فيلزم اوراق
حر وتحرير رقيق فوجب
الجمع بينهما لانه العدل ولا
نظر للزوم ذلك في النصف
لانه أسهل منه في الكل (ولو
شهد أجنبيان انه اوصى
بمقتى سالم وهو ثلثه) أي
ثلث ماله (ووارثان حائزان)
أو غير حائزين وإنما ذلك
قد لا بعده (انه رجع

بما الضمير فيما دنا من نسخ الشارح ولعله من تحريف التاسع جعل المروءة عبارة التهاية فيما لوجه
المسلم اليه بلحم بصفات السليم وقال هو مني وقال المسلم هذا لحم ميتة فلا يرمي في قوله اه (قوله) ومثل ذلك
فيما يظهر (الخ) خلافا للزيادة عبارة تخرج كافي به الى الدرر حقه تعالى التعارض في بينة شهدت بالافناء
والاخرى بعده (الخ) وان بحث بعضهم تقديم الاولى لزيادة عليها بالنقل عن الاصل لان الشهادة بعده
معارضة لثبته فاعلم بعد التعارض على الاصل وهو عدم الافناء امر قوله وان بحث بعضهم (الخ) قال ع ش
مراده حج اه وقال الرشدي هو الشهاب ابن جبر واطن الشهاب ابن قاسم نقل اخاه ابو الشارح هذا
ثم قال عقبه اقول ولا يخفى ما فيه اه (قوله) ولم يرض بينهما (الخ) كان الظاهر ان يقول وقد مضى بينهما (الخ)
لانه اذا لم يرض ذلك فالشهادة بالافناء كاذبة لادان الصورة كما هو ظاهر من كلامه انها الآن غير مفضضة
فتأمل رشدي (قوله) عن الاصل (وهو البكره) (قوله) وبه يرد (الخ) أي بالتعليل (قوله) علم من اتى
بتعارضهما (أي كالشهاب الرمي لم (قوله) الذي مات فيه) الى قوله ما غير الحائزين في المقتى الا قوله نعم
ان التحدي المختن وقوله فوجب الجمع المختن وقوله او غير حائزين الى المختن وقوله وهو ثلثاه الى وكان سالما
(قوله) ولم تجز الورثة) أي ما زاد على الثلث معنى (قوله) لما مر) أي في الوصية (قوله) زيادة علم) محل تأمل
(قول المختن وان احد اقرع) فان كان احد ماسدس المال وخرجت القرعة حتى هو ونصف الآخر وان
خرجت للآخر حتى هو وحده لم تشهد يثان بتعليق عقوبته او بالوصية باعتبارهما وكل واحد منهما
ثلث ماله ولم تجز الورثة ما زاد عليه اقرع بينهما سواء اطلقتا واحداهما ام اخرجتا مني وروى مع شرحه
(قوله) وهو هكذا) يعني عنه ما قبله (قوله) تعين السابق (الخ) أي سالم وهو جواب ان احد يقتضي (الخ) (قول)
الثلث قلت المذهب يعق من كل نصفه) (ولو قال قلت المذهب الثاني لكان اخصر معنى (قول الثمن ووارثان)
أي عدلان وقوله انه رجع عن ذلك (الخ) ولم يرض صالحا رجوع اقرع بينهما نعم ان كانا قاسقين حتى غانم
وثلاث سالم كاعتبه بعض المتأخرين معنى (قوله) ما اذا كان) أي غانم وقوله دون ثلثه أي كالسدس وقوله
فيما لم يثبت له (الخ) هو نصف سالم وقوله وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة أي فعل ما صحه الاصحاب من حجة
التبعض يعق نصف سالم من كل غانم والمجموع قدر الثلث معنى (قوله) خلاف تبعض الشهادة) وفي
شرح البهجة فان بعضنا ما حتى نصف سالم الذي لم يثبت له بدلا وكل غانم والمجموع قدر الثلث وان لم يرضها
وهو نص الشافعي في هذه المسئلة حتى المبدان الاول بشهادة الاجنبيين والثاني باقرار الوارثين الذي تضمنته
شهادتهما اذا كانا حائزين ولا يوافق منه قدر حصصهما افعال ان قاسم وقوله وان لم يرضها (الخ) هو الممتنع
فالواقول قوله والمجموع قدر الثلث لعله فرض غانما قدر السدس فليتأمل انتهى اه رشدي وحلى
(قوله) (وقدم) لعل اراد ما قدمه في شرحه ولا تعارضنا (قوله) (وهو) أي قدر ما يحتمله ثلثاه أي غانم (قوله)
باقرار الوارثين) متعلق بقوله يعق من غانم وقوله لم يؤخذ للورثة متعلق بقوله وكان سالما قد ملك (الخ)
(قوله) وبه يرد على من اتى بتعارضهما (قوله) (الخ) تعارضهما شيخنا الشهاب الرمي لوجه بان الشاهدة بعده
معارضة لثبته فاعلم بعد التعارض على الاصل وهو عدم الافناء ش م اقول لا يخفى ما فيه (قوله) وفي
الباقي خلاف تبعض الشهادة) قال في شرح البهجة فان بعضنا ما حتى نصف سالم الذي لم يثبت له بدلا وكل غانم

(٤٤) - شرواني وان قاسم - حاشي) عن ذلك ووصى يعق غانم وهو ثلثه ثبتت الوصية) الثانية (لغانم)
لانهما ابتاعا لم رجوع عنه بدلا يساويه فلا يتم كون الثاني اهدى لجمع المال الذي يرثونه عنه بالاولا لم يبد فلا يقدح ثمة اما اذا كان دون
ثلثه فلا يقبلان فيما لم يثبت له بدلا لانهم وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة وقدم (فان كان الوارثان) الحائزان (قاسقين لم يثبت الرجوع)
لان شهادة القاسقين لنور (فيقتى سالم) بشهادة الاجنبيين لان الثلث يحتمله ولم يثبت الرجوع عنه (و) يعق (من غانم) قدر ما يحتمله (ثلث)
ماله سدس (سالم) وهو ثلثا باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما لو كان سالما قد ملك او غضب من التركة مؤاخذه للورثة باقرارهم

اما غير الحائرين فيقتن من غانم قدر قلت حسمتها (تمة) في فروج يمل اكثر ما مملوا بواع دار اتم قامت بينة حبان اياه وقفا هو وعلما عليه بم على اولاده اتوحت من المشتري ورجح شته على البائع ويصرف له ما حصل في حياته من الفدان صدق الشهود والاول وقتان مات مصر صرفت لاقرب الناس الى الاقتبال الرافعي كالقفال وموت الاشارة اليه في بيعت شهادة الحساب لو شهدا بدن وآخران بالراة منو اطقتوا لحد اهما قدمت بالراة كأمروان أو شتا قفا شرعوا الاوجه في الوشيد واحد بالمال وآخر به ثم بالراة شته ان الشهادة بالمال تمحوا هذا شاهد بالراة فيحلف منه مدعيه ويجب تفصيل سبب الشهادة في مسائل ولو لم يفتيه موافق على المتشدد لاختلاف امتنا بعضهم في ذلك منها الاكراه وقرل القزالي (٣٤٦) وغيره يكتي لإطلاقه من قفيه لا يشبه عليه اى موافق ضعيف كما يمل عامر بآليه او اخر الشهادات

والبرقة قائم بقصد المبروق منه مجرد التفريم والرد والقتل وكل مختلف في موجب كالمطلوع النكاح والبلوغ بالنس فان لم يمل بالنس لم يحتج لتفصيل وكرهه وأدت فلان أو يستحق وقتب كذا أو لظفره أو الصفعة في كذا أو كرون هذا وقفا أو وصية فلا بد من بيان المصروف اى الاق شهادة الحسبة فيما يظهر وزعم الاصحى انه لا يكتي هذا وقتل على مسجد كذا الا ان عين الواقف وهو يعيد بل لا وجه له وكون نحو البائع زائل العقل وبراءة من مدين فلان كما رجحه الغزوي ورجح غيره الاكتفاء باطلاعه وغولها اوصى له بكذا فيذكر ان انه يده حتى مات ومن عهده جنون وحفل فقامت بينة بان حال يمه مثلا حافل واخرى بانه جنون فمارسنا ان أو شتا بوقت واحد أو

(قوله) اما غير الحائرين (الخ) (تمة) لو قال البديل لعده ان قلت أو مستقر رمضان فانت حر فأقام البدينة باه قتل في الاولى او باعما في رمضان في الثانية فاقام الوارث بينة بمو تحذف افعه في الاولى بمو تحذف في الثانية قدمت بينة البدي لان معناه زيادة على بالقتل في الاولى بمحدث الموت في رمضان في الثانية ولا قصاص في الاولى لان الوارث منكر للقتل فان اقام الوارث بينة في الثانية بمو تحذف فثمان قدمت بينة لانها نافذة وإن علق حتى سالم بمو تحذف رمضان أو في رمضان علق حتى مات بمو تحذف في الاولى بالبره من مرضه فاقام بائتين بموجب عتقهما فهل يتمازخان كاقاله ان المقرى او تقدم يتسالم كاقاله صاحب الانوار او بينة غانم كما أستظهره شيئا وجهه اظهره اخره ما عني اقول وجهه ظاهر في الثانية لان مع بينة غانم فيها زيادة على بالبره لا في الاولى فان قضية ما ذكره في اول التتمه بل قضية مسائل التفصل ما في الانوار لان بينة سالم فيها نافذة وبينة غانم مستصحبها واقعة اعلم (قوله عليه) متعلق بوقفاه الضمير البائع (قوله له) اى البائع (قوله فاشتره) اى قدمت (قوله سبب الشهادة) اى المصهور به بدليل ما بعده (قوله تقسم) الاولى انفسهم زيادة مورا جمع (قوله اطلاعه) اى الاكراه (قوله مجرد التفريم) اى بدون الحد (قوله فوجهه) بكسر الجيم (قوله والنكاح الخ) عطف على الاكراه أو محتمل على العلاق (قوله وزعم الاصحى) فعل وقاعل (قوله الا ان عينه) اى انهما دنان (قوله باطلاعه) اى الدين (قوله وقولها) اى الصادق (قوله لو لم يفتيه) عهده جنون الخ هو غانم الفروع (قوله بانه جنون) اى حال يمه مثلا (قوله ان رشتا بوقت الخ) سكت عن اختلاف التاريخ بنوع قياس نظائر خدمه سابقه فليد اعلم (قوله والقفل يصدر من العاقل والمجنون) سكت حالو كان لا يصدر عادة إلا من احدهما فقط ولعل المتقدم حجتك بينة ذلك الاحد كاقديشمر بمسابق كلامه (قوله من جعل حاله) اى قبل من الاعصار او اليسار (قوله ولا كان شهدت بسفوه اول بلوغه والاخرى رشفه قدمت) كان وجهه انه لا رشف قبل البلوغ فاثبات رشف اول بلوغه تزل عن الاصل وإثبات السفه حجتا استصحاب فليتامل سم (قوله برشفه) اى اول بلوغه (قوله فان لم يقد الخ) اى بان اطلقتنا وانظر إذ اقيدت احدهما فقط ويظهر اخذان نظائره انه كاطلاهما بل قد بدعي دخوله في كلامه فليراجع (قوله لان الاصل الغالب الرشد) اى تكون الاولى نافذة عن الاصل سم (قوله عليه) اى على الاخلاق (قوله قال) اى ابن الصلاح (قوله باحتياج نحو يقيم الخ) الانسب بان يبيع قيم مال نحو يقيم مائة

والجموع قدر الثلث وان لم ينعها هو نفس الشافعي في هذه المسئلة حتى العبدان الاول بالاجنبيين والثاني باقرار الرايين الذي تضمنت شهادتهما له ان كانا حائرين والاعتق منه قدر حسمتهما (قوله) الا كان شهدت بسفوه اول بلوغه والاخرى رشفه قدمت) كان وجهه انه لا رشف قبل البلوغ فاثبات رشف اول بلوغه تزل عن الاصل وإثبات السفه حجتا اثبات فليتامل (قوله لان الاصل الغالب الرشد) فتكون الاولى نافذة

أطلقتنا واحداهما وكذا ان جعل حاله العقل والمجنون فان لم يعرفه لا اعقل قدمت بينة الجنون وخمسين لانه نافذة او الاجنون قدمت بينة العقل لذلك ولو شهدت بينة باعصار من جعل حاله واخرى يسار قدمت ان يثبت ما يسره وبمسيره باق معه الى الان اما اذا علم احدهما تقدمت النافذة عنه وكذا بينة السفه والشيطان علم احدهما قدمت النافذة عنه والا كان شهدت بسفوه اول بلوغه والاخرى برشفه قدمت فان لم يقد بول بلوغه قدمت الاولى لان الاصل الغالب الرشد وعليه يعمل اطلاق ابن الصلاح تقدم بما قال كالجرح قال ولو تكررت يتمايسر واعصار كلما شهدت واحدة واحدهما شهدت الاخرى بضده قدمت المتأخرة الآن يظن ان بينة الاعصار مستصعبة اعصاره الاول ولو قامت بينة باحتياج نحو يقيم ليع مال من قيمته مائة وخمسون فيباعه القيم موحكم حاكم يصفه اليه ثم قامت اخرى بانه يبيع بلا حاجة او بان قيمته مائة تفض الحكم وحكمه فساد اليه عند ابن الصلاح قال لانه انما حكم

بأنه على سلامة البينة من المعارض ولم تسلم غير ما ذكرنا ذلك بدخول بينة عارضة ثم اقام ذوالدينه فان الحكم يقتضى لذلك وخالفه السبكي قال لان الحكم لا يقتضى بالشك إذ التعميم حصر وتخصيص وقد قطع بينة الأقل على حجب فيها زيادة طرواها تفضي في القيس عليه لاجل اليد الثانية قبل وقوعه وشهدا بان قيمة المسروق عشر قوسه وآخران بانها عشر ونوجب الأقل لانهما يتفقان بخلاف نظيره في الوزن لان مع بينة الأكثر زيادة على اه وإطال غيرهما كونه التاج وازي زرة في فتاويه في الاجارة وغير ما الكلام في المسئلة حتى زعم التاج ان المسئلة في الرافعي فيها قولان من تفريح ابن سريج وهو يجب متفان صورة الرافعي في امرين محسوسين وهما الموت في رمضان أو شوال ومستهلك في امرين تخمينيين وشتان ما بينهما على انه اختلف في الراجح من ذلك القولين فرجع الحجازي في مختصر الروضة اخذ من عبارتهما التخصيص وبغيره من مختصر جاعل انه مبنى على ضعفه وان على الصحيح لا يتصور فيه تفضيل وعلى كل فلا تأخذ في (٧٢٣) واحمد من هذين لما نحن فيهما علمت من بعد ما بين

التخصيمات والمحسوسات وما تعجب منه ايضا زعم بعضهم ان المسئلة في التنية وغيره هذا والذي يتعين اعتناؤه اخذا من تعطيل السبكي بالشك وبه يصرح قوله في فتاويه في الرمن لا يطيل بقيام البينة الثانية معها كان التعميم الاول محتملا ووقفا لا في زرة وغيره وانواق السبكي الاسنوي والاذري وغيرهما حمل الاول على ما اذا بقيت العين بصفاها وطلع بكذب الاول والثاني على ما اذا تلفت ولا تواتر اوله قطع بكتب الاول واعتمد شيخنا كلام ابن الصلاح ورد كلام السبكي فقال ويجب باننا لنسلم ان ذلك قضى بالفلك وما قاله قبل الحكم بخلاف مستلنا ولهذا وقع التعارض فيها قبل البيع والحكم امتنا كاصرح هو به في خلافا

وخسين لحاجة انما قيمته وحكم الخ (قوله بالفلك) المراد به غير القين بدليل ما بعده (قوله إذ التعميم الخ) اي وقد قطع بينة الحاجة بوجودها دون بينة تقبها وايضا ثبت تقدم على الثاني (قوله ولقولهم الخ) صلف على لان الحكم الخ (قوله غيرهما) اي غير السبكي وان الصلاح (قوله وغيرهما) اي الاجارة (قوله الكلام الخ) مفعول أطال (قوله وهو) اي الزعم المذكور قوله منتهى من التابع (قوله أو شوال) الاول الوار (قوله من ذلك القولين) اي في مسئلة الرافعي (قوله وعلى كل) اي من التخصيص وعدمه (قوله من هذين) اي التريجين (قوله في التنية الخ) خبران (قوله هذا) اي خلعنا (قوله وبه الخ) اي بالاخذ (قوله ووقفا الخ) صلف على اخذ الخ (قوله وانواق السبكي) اي اطلاقه (قوله الاسنوي الخ) فاعل مؤخر (قوله حمل الاول الخ) اي قول ابن الصلاح وقوله والثاني اي قول السبكي (قوله ولا تواتر) اي في صفات العين (قوله كلام ابن الصلاح) اي اطلاقه (قوله باننا لنسلم الخ) رد الاول من تعطيل السبكي وقوله وما قاله قبل الحكم الخ دلالتنا منها صلف على اسم ان وغيره (قوله وما قاله قبل الحكم الخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فانه قد يقال اذا وجب الأقل عند التعارض قبل الحكم فبعد اوله لنا كذا الوجه به سم اي فهذا الجواب لا يؤيده ما قاله ابن الصلاح بل يردده (قوله فيها) اي في العين او مستلنا (قوله امتنا) اي البيع والحكم كاصرح هو اي السبكي به اي لا امتناع حيث (قوله ونفي تسليم الخ) من زيادة المصدر الى مفعوله اي نفي الشيخ تسليم ان ذلك قضى بالفلك (قوله اطلاقه) متعلق بالنفي والضمير له اي لا يستند لذلك المنع (قوله والفرق الخ) في هذا الفرق رد على كلام ابن الصلاح سم (قوله محرمه) اي الحكم (قوله وعدمه) اي عدم التعارض قبل الحكم موجب له الحكم (قوله فاذا وقع الخ) اي الحكم (قوله بعد اشباهه) اي البيع بمنزلة رادته (قوله وهذا) اي الجواب العلوي (قوله ويجري ذلك) اي الخلاف واحتمال التخصيص (قوله نحو وكيل الخ) اي كالتاظر (قوله عليه) اي القيم (قوله لانها) اي المصلحة (قوله وممن المثل من صفات البيع) صلف على اسم ان خبرها (قوله جواز له) اي جواز البيع لقيم وجود المصلحة (قوله في صفته) اي في ثمن المثل (قوله لا بد من اثباته) اي القيم (قوله فيكلفتها) اي اثبات المصلحة والثاني باعتبار المضاف اليه (قوله فكذلك في المثل) اي يكلفه القيم أو المولى (قوله وفرقه) اي بين المصلحة ومن المثل (قوله ايضا) اي كالمصلحة (قوله ايضا) اي كثن المثل (قوله وكون هذا الشيء الخ)

عن الاصل (قوله وما قاله قبل الحكم الخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فانه قد يقال اذا وجب الأقل عند التعارض قبل الحكم فبعد اوله لنا كذا الوجه به (قوله والفرق بين ما قبل الحكم الخ) في هذا الفرق

لبعضهم اه ونفي تسليم ذلك باطلا غير متصحب والفرق بين ما قبل الحكم وما بعده واضح كيف هو المسمى في ما لا يفتقر فيه الى ابتداء او ايضا فالتعارض قبل الحكم محرم له وعدمه موجب له فاذا وقع الجواب محرم وجب ان لا ينظر لما رده لان كان ارجح على ان السبكي يجوز عند التعارض قبل الحكم البيع بالاقول بعد اشارة على جواز ما يرد قوه هذا بطريق اطلاق شيخنا عنه منع العين عند التعارض ويجري ذلك كله في نظائر هذه المسئلة وبحسب السبكي ان القول قول القيم في الاشهار وأن بابه ثمن المثل وكذا نحو وكيل وعامل قراض قالوا وأما صدق المولى إذا ادعى بعد كاله عليه البيع بلا مصلحة لانها المسوقة لبيع كاحتاج الوكيل لاثبات الوكالة ومن المثل من صفات البيع فاذا ثبت جوازه له صدق في صفته لادعائه الصدق وادعاه غير التصاد اه وفيه نظر ظاهر بل الذي يشبهه انه لا بد من اثباته الاشهار وثن المثل وليس كالوكيل وغيره لان نحو الوكيل لا يكلف لاثبات مصلحة ثمن المثل أو ما تقره الوصي فيكلفتها لانهم يتصرف بانذن المالك فكذلك ثمن المثل وفرقه المذكور يرد بان ثمن المثل مسروق ايضا وكون هذا الشيء يباع لحاجة المولى من صفات البيع ايضا بطله الثمن صفة والحاجة مسوقة كالتحكم

فأما هو فظهر لأدلة الصحة يلزم عليه أنه لا يكلف إثبات المصلحة لأدلة الصحة أيضا فحل تصديق مدعى الصحة بغير تحديث لم يكلف إثبات
مصلحة الوكيل ولشهادة بينة فإن فلا تاحكم لهذا أبو بينة آخر حكمه لا أخير قيل يحكم بالحكم الآخر لأنه ناسخ وقيل تعارض شأن فيستأقطن
أبو رجهم واحد عامر عما يكفى بجه (٣٤٨) ههنا فنأخذ الحكم قيل كذلك وقيل يلحق الثاني والذي يجه أنه لا فرق أن الحكمين

أى وبأن كون الخ (قوله انه لا يكلف الخ) أى الولى الشامل للقيم والوصى (قوله حينئذ) أى حين أن لا يستلزم ادعاء الصلة عدم التكليف بأبواب الصلحة (قوله) قبل يتمارحان الخ (الظاهر التائب (قوله عما يكفى الخ) أى كرواية علم (قوله كذلك) أى كتمسك الحاكم فى جريان الوجهين (قوله انه لا فرق) أى بين تعدد الحاكم واتحاده (قوله انه) أى حكم الحاكم (قوله) فإن لم يؤرخا كذلك) أى بان اطلقا أو أحدهما أو أحمد تاريخهما (قوله أيضا) أى كاختلاف التاريخ

(فصل في القائف (قوله في القائف) إلى قوله قضية كلامهما في النهاية الإقوله أي بجم وزاد من مجتمعتين قوله وهو مظاهر إلى وكونه مع الام إلى قول المتن وكذا لو اشتركا في المتن الإقوله وهو مظاهر إلى وكونه مع الام وقوله وكون ذلك إلى إلى المتن (قوله الملحق بالنسب) صفة كاشفة بحسب الاصطلاح من عبارة المتن والقائف لغة متبع الآثار والجمع قافة كائهم وباقوشرا من يلحق النسب الخ (قوله وزاد من الخ) أي أولاها مشددة مكسورة وسبى بذلك لأنه كان كليا أخذ اسير اجز زوايه أي قطعه بجري (قوله قال أبو داود الخ) وبكسر الشين أراهم المروزي وقال غيره كان زيد اخضر اللون واسامة أسود اللون ورشدي عبارة الغنى وسبب سروره عليه السلام بما قاله جيران المناقين كانوا يظنون في نسب اسامة لأنه كان طويلا اسودا في الأنف وكان زيد اخضر العين السواد والياض اخضر الاسود كان طينهم خفيفة عليه السلام إذا كانا حيه فلما قال الحلبي ذلك وهو لا يرى إلا اندامهما يمس به نقله الرازي من الخ بقوله قال أبو داود الخ وروى ابن سعد أن اسامة كان احمر اشقر وزيد مثل القليل الاسود اه (قوله قال الصائفي الخ) عبارة الغنى وروى مالك أن حمدا قافحين في رجلين فدعا عمو لود أشك الس في مولوده فدعا له قاتما رواه الشافعي رضي الله تعالى عنه يقول قال مالك واحمدو قائف او خفيفو قال لا اعتبار بقول القائف وهو عجوج بامرو في عجائب المحفوظات عن بعض التجار انه يورث من أبيه ملوكا سود شيخا قال فكنت في بعض أسفارني راكبا على بعير والملوك يقولون قاتنا بنارجل من يمد يدا فممن فيناظره هم قال ما شبهه راكبا بالقائد قال فرجعت إلى أبي فأخبرته بذلك فقالت صدقوا نزلوحي كان شيخا كبيرا ذاملا لولم يكن له لونه فروحي بهذا الملوك ثم تكفي واستطعك وكانت العرب يحكم بالقائفو فخرها وتدها من اشرف علوها وهي والراس غرثا في العبايح يمان عليها المجرول عليها ويسمى عنها المعروف عنها اه (قوله فلم يتر قوله لسه الخ) أي وعلى هذا فيجب العمل بقوله ويتابع على وهل تجبه له الاجرة على ذلك ام لا فينظر والامس الاول عشر (قوله وهل تجب) الاول على يجوز (قول المتن شرط القائف) أي شرطه متى (قوله ما احتسنت قوله الخ) تصحيح للحمل (قول المتن مسلمة عند) أي فلا يقبل من كافر ولا قاسق من فني (قوله لم ينق الخ) قوله لم ينق الخ يبناء المفعول (قول المتن جرب) بنتع الزاء بضمها في معرفة الغنى معنى (قوله الخبر الحسن لاحكم الاذو بجره) الاستدلال به بقدر يقدره اذو بجره في المتن بكسر الزاء فاطر هل هو كذلك رشدي تقدم اتقان المتن خطه عطل المصنف بفتح الزاء (قوله وكأشترط الخ) عبارة الغنى وكالابو القضاة لا يبعد معرفة قلبه بالاحكام وهي احسن (قوله ان يمرض عليه وفي موه) ويجوز له نظر من الضرورة عش (قوله في اشترط الثلاث) بل في اشترط الاربع (قوله وهو مظاهر

رد علی کلام ابن الصلاح

(فصل شرط القائف مسلم عدل مجرب الخ) (قوله ورده البلقيني) كتب عليه مر

أى إسلام وعد القز غير ممان شر وط الشاهد السابقة ككو نه بصير أفاطار شيد اغير عدولن يني عنول لا بعضن (اغ)
يلحق به لا نسا كم أو قاسم قال قن المطلب عن الاصحاب جميعا وده البلقيني وهو متجه (جرب) للبحر الحسن لا حكم الا ذو قمر به وكاشترط علم
الاجتهاد قن القاضي وقسر اصله التجربة بان يمرض عليه لدف نسوة غير امة ثلاث مرات ثم في نسوة في حين فاذا اصاب في السكل فهو جرب
اوهو صريح في اشتراط الثلاثة اعتمدا في الروضو اصلها هو ظاهر وان اطال البلقيني في اعتماد الا كخاء مرة وكو نعم الام غير شرطا

بل للاولوية فيمكن الاب مع رجاله وكذلك اسائر العقبى الاقارب واستشكل البارزى خلواحد أو من الثلاثة الاول بانقد يعلم ذلك فلا يبق فيه فائدة وقد يصيب في الاربعة انما قال فالاولى ان يمرض مع كل صف ولو احدث منهم أو في بعض الاصناف ولا يخص به الاربعة فاذا اصاب في الكل علت ثم يحثها وكون ذلك اولى ظاهرا وحديثا فلا ينافي كلامهم (والاصح اشتراط) وصفين آخرين علما من العداة المطلقة صرح بها الخلاف فيهما ومما الحرة في المذكورة فلا يكتفى بالحق لا من (مرد ذكر) لما تقرر انما سماه او قاسم (للاحد) فيمكن على الاصح قولوا احدهما (ولا كونه مدليا) اي من يمدح فيجوز كونه من (٣٤٩) سائر العرب بل العلم لان القباة علم فمن علمه

عمل به (فاذا ادعيا جملوا)

لقبعا أو غيره (عرض عليه) مع المتداعين إن كان صغيرا لما قدم في الاقرار ان العبرة في الكبير بين مدقعه (فن الحق به لفته) كما مر في اللقب والجنون كالصغير قال البقيني وكذا مضى عليه واثم وسكران لم يتعدوا لم يمرض لانه كالصاحي ويصح اتسابه وكون النائم كذلك بعيد جدا وفتية كلاهما عاتاه لا فرق بين أن يكون لاحدهما عليه وان لا لكن الذي استصنه الرافعي أن يدا الالتقاط لا يؤثر ويد غير مقدم صاحبان اقدم استلحاقه على استلحاق منازعه ولا استويا يمرض عليه (وكذا لو اشتركا في وطء لامرأة والحق به البقيني استدخال مائتها اي المحترم (فولدت بمكنا منهما وتزاده بان وطئا بشبهة) كان غلظا كل زوجة او امه ونسبة صور اخرى ذكر بعضها علنا للعلم على العام فقال (او)

الخ) عبارة الباقية لكن قال الامام العبرة بنسبة الظن وقد حصل بدون ذلك اه زاد المعنى وهذا نظير ما رجع في تعلم جارية السيد اعلم ان قوله لكن قال الامام الخ فيتمدها (قوله من الثلاثة الاول) اي الثلاث مرات الاول (قوله) انه قد علم اي الحرب بذلك اي ان التبرع تكون تلك الكيفية (قوله) اي في الثلاثة الاول (قوله) لو احدث منهم اي من الاصناف الاربعة (قوله) ولا يخص به الاربعة اي ولا غيرها اه عبارة المعنى يعني ان يكتفى بثلاث مرات اه وقد مر ان الامام يعتبر بطلان الظن في حصلت بما في الروضة او ما قاله البارزى كنه (قوله) علما من العداة المطلقة اي في المتن حيث لم يقدهما بقيد والتي اذا اطلق ينصرف للفرد الكامل وشيخي اي هو عدالة الشهادة (قوله) الذي لا يفتقر رانها حكم او قاسم (قول المتن فاذا ادعيا) اي شخصان واحدهما وسكت الاخر او انكر معني وقوله وسكت الاخر على تامل (قوله) لقط الخ احوا وميتا لم يتغير ولم يدر في معني (قوله) ويصح اتسابه اي ولو انتسب في هذه الحالة حمل بمعني (قوله) وكون النائم كذلك بعيد وكذلك كون المعنى عليه السكران كذلك بعيد حيث كان القائم بهما قريب الوال عش (قوله) لكن الذي استصنه الرافعي الخ عبارة المعنى والاشبه بالمذهب كما قال الرافعي تفصيل ذكره الفتح الخ (قوله) يمرض عليه اي على القاطن (قوله) لامرأة اي قوله لو انكر في التوبة لا امانة عليه الى قوله قال البقيني في المعنى الاقوله او وطئ زوجته الى او وطئ امته (قول المتن وتزاده) اي ادعاء كل منهما او احدهما وسكت الاخر او انكر ولم ينظر بين الوطئ حينه كساي معني (قوله) في طبر واحد) راجع للوطئ عليه ايضا (قوله) (ولا) اي بان تخلف بينهما حينه (قوله) لتضرعوه اي القيد الا في كلام المفسر هو قوله فان تخلف الخ عش (قوله) لا يمكن عوده اليها) اي الى جميعا لتضرعوا في بعضهما معني لعل هذا البعض قول المتن او امته الخ لان قوله ولم يستبرأ الخ عمن من القيد الاتي (قوله) او انكرا) اي الواطئ (قوله) فان لم يكن قاطن الى الكتاب في التوبة الا لا قوله هو عمل الى قال البقيني وقوله وقيل الى وطئا اذا (قوله) فان لم يكن قاطن اي في مسافة القصير (تبييه) لم يوقت سقوطا عن عمل القاطن قال القنوري اذا ظهر فيه التخطي دون مالم يظهر وفادته ليعلم اذا كانت الموطوءة امقوابا احدهما من الاخر بعد الوطئ الاستبراء ان البيع هل يصح وامة الولد من ثبت وفي الحرة ان المدة تنقضي به من منهما معني (قوله) او تجبر) اي او الحق بهما او فناء عنهما ورضو معني (قوله) اعتبر اتساب الولد الخ اي الى احدهما بحسب الميل الذي يجده ويحبس ليختار ان امتع من الاتساب لان لم يجد ميلا الى احدهما فوقف الامر بل احبس الى ان يجد ميلا ولا يقبل وجوع قاطن من الحلقه الولد باحدهما الا قبل الحكم بقوله لم لا يقبل قوله حتى الاخر لسقوط الثقة بقوله لم يمرض فوكذا لا يصح لغير الاخر الا بعد معني امكان له لم يمرض امتحان له ذلك معني وروض مع شره (قوله) بعد كاله اي بالبلوغ والعقل معني واسن (قوله) ورضوا الخ عبارة المعنى لان وطئا لا بد ان يكون له اتساب اذا اجتمع ما لا العقل مع ما لا العقل منه حصلت عليه فضاوة تنفع من خلاط ما الثاني بما الاول كما قل من اجاع اطباء (قوله) لا لا شراك في القرائن لعله احتراز عن المجهول

وطئا (مشترا كنهما) في طبر واحد الوطئ الثاني كما يوضح من كلامه الآتي قياسا لتضرعوه الى هذا لان بينهما امور لا يمكن عوده اليها) (او وطئ زوجته فطلق قولها اخر بشبهة او نكاح فاسد) كان تكهاف المدة بما لا جلا (او وطئ) امته فباصا فوطئا المشتري ولم يستبرأ بواحدة منهما) فيمرض عليه ولو مكلفا يلحق من الحق بينهما وان انكر لان الحق فيه تعالى او انكر لان الولد صاحب حق في النسب فلا يسقطه بانتكار الغير بخلاف المجهول فان لم يكن قاطن او تبحر اعتبر اتساب الولد بعد كاله وعمل بالحق القاطن لما مر في الخبر ولا استحالة انعقاد شخص من ماء شخصين كما اجم عليه الاطباء ورضوا قال البقيني ولو كان الاشتباه للاشتراك في القرائن

لم يشتر الحاق القاتل بالإبكم كما ذكره الماوردي وحكا في المطلب في ملخص كلام الأصحاب (وكذا الوطى) بصيغة (منكوسة) فغيره
نكاحا صحيحا كما باصله واستثنى عنه بقوله (الآتى في نكاح صحيح) (في الأصح) ولا يتعين الزوج الحالقا للاشتباوه لا يثبت ذلك حتى يمرض على
القاتل إلا بينة وطه الشبهة فلا يكفي (٣٥٠) اتفاق الزوجين والوطى لأن الولد له حق في النسب وليس ذلك حجة عليه ما ذكره

السابق كما يفيد ما يأتي عن الرشدي قيل الكتاب (قوله بالإبكم الحاكم) أى الحاق القاتل عرض أى
فيكون الحاقه بمنزلة شهادة البينة عبارة عن عبارة العباب ولا يصح الحاق القاتل حتى يمرض به القاتل
ولذا الحقه اشترط تنفيذ القاضى أن لم يكن حكمه بانه قاتله (قوله في ملخص كلام الخ) أى عن ملخصه
نهاية (قوله بصيغة) إلى الكتاب في المنفى لا قوله كما باصله إلى المنفى قوله هذا ما ذكره إلى وكالينة وقوله
هذا أن الحقه إلى الولد الحق قاتله وقوله قبل ذلك وفيما إذا (قوله ولا يثبت ذلك) أى وطه الشبهة وقوله
حتى يمرض أى حتى تعليلة لا نائية (قوله اتفاق الزوجين الخ) أى على وطه الشبهة (قوله وليس ذلك) أى
الاتفاق (قوله حجة عليه) أى على الولد أن قامت به يثبته عرض على القاتل معنى ونهاية (قوله هذا ما ذكره
الرافى) هنا لكن اعتمد البقنى الخ عبارة الثانية ما ذكره المصنف في الروضة منها هو المعتبر وان لم يذكره
في اللعان واعتمد البقنى الاكتفاء بذلك الاتفاق اه قال عرض قوله هو المتعدى في حيث لا يثبت
بالزوج (قوله وكالينة تصديق الولد الخ) وعلى هذا فيفيد كلام المتن باقامة الولد وطه تصديق الولد
المسكف اياه معنى (قول المتن فاذا ولدت) أى تلك الموطوعة في المسائل المذكورة معنى ولم يردى به ادعاء
احدهما وسكت الآخر وانكر امتنى (قوله أى القاتل) أى يلحق من الحق به منهما معنى (قوله لظهور
انقطاع قلعه الخ) أى وإذا انقطع من الأول تعين لثاني حتى (قوله على البراءة) أى من الأول معنى
(قول المتن اتفاقا اسلاما وحرية) أى يكونهما مسلمين حرين أم لا أى كسمل وذى وحر وعبد معنى (قوله هذا
الخ) أى قول المصنف وسواء فيه الخ عرض (قوله وأن الحقه بالعبد) أى والحق به بنفسه كاجتهت شيخنا
معنى (قوله ولو ألحق قاتله الخ) أى بأحد ما ورثه وقاتله أى بالآخر يرضى عنى أى كالخلق ونسائل
الاعضاء ولو ألحق القاتل التوأمين بآبائهم بان الحق احدهما بأحد ما ورثه الآخر بالآخر بطل قوله حتى
يتمتع ويطلب على الفتن صدقه فيعمل بقوله كالأول الحق الواحد بآبائهم ويطلب ايضا قول قاضين اختلاف
الألحاق حتى يتمتعوا ويطلب على الفتن صدقهما ويلحقا بالتساب بالغ أو توأمين إلى اثنين فإن رجع احد
التوأمين إلى الآخر قبل ويؤمر البالغ بالانساب إلى احد ما ورثى أمكن كونه منهما عرض على القاتل
وأن أنكره الآخر أو أنكره لأن الولد حق في النسب فلا يسقط بالانكار من غير موثقان طه إلى أن
يمرض على القاتل أو يتسبب ويرجع بالفتنة من لم يطقه الولد من لحقه أن اتفق بأن الحاكم ولم يدع
الولي قبيلانه الوصية التى أوصى لمها فى مدة التوقف لأن احدهما هو موثقة الحامل على المطلق فيعطىها
لها ويرجع ما على الآخر أن الحق الولد بالآخر فإن مات الولد قبل المرض على القاتل عرض عليه ميتا لأن
تغيره ودفن وإن مات مدعيه عرض على القاتل مع ايه أو أخيه ونحوه من سائر العصبية معنى وروض مع
شره وقوله حتى يتمتعوا ويطلب على الفتن صدقهما على نأمل (قوله ويلحق بمن وأقته) أى يعمل بقوله
والصلة جارية حتى يمرض منى ولم يبرز لعدم الإلزام على مذهب الكوفيين وقوله لمهما أى من القاتلين
الأولين (قوله وفيما إذا ادعاء مسلم) عبارة المتن فرد ادعاء مسلم وذى وأقام الذى يثبته نسباً لدينا كما
لواقما المسلم أو لحقه بالحاق القاتل وب نفسه كاجتهت شيخنا تبعه نسباً لدينا لأن الاسلام يعمل ولا يعلل عليه
فلا يحمته لعدم اهلية لحضاته (قوله يقدم ذوالنينة) أى ثم يحكم الحاكم بالحقه بين الحقه به كما مر
(قوله لم يشتر الحاق القاتل بالإبكم كما ذكره الماوردي وحكا في المطلب في ملخص كلام الأصحاب) ولا يصح الحاق القاتل حتى يمرض به القاتل
وإذا الحقه اشترط تنفيذ القاضى أن لم يكن حكمه بانه قاتله (قوله هذا ما ذكره الرافى الخ) وهو
المعتمد عرض (قوله وكالينة تصديق الولد المسكف) كتب عليهم

الرافى هنا لكن اعتمد
البقنى ما اقتضاه كلامه في
اللعان أنه يكفي ذلك الاتفاق
وكالينة تصديق الولد
المسكف لما قرر ان له سحفا
(فاذا ولدت لما بين سنة
اشهر واربع سنين من
وطئها وادعاءه) ولم
يدعاه (عرض عليه) أى
القاتل لامكانه منها
(فان تحمل بين وطئها
حديثة) الولد (لثاني)
وان ادعاءه الأول لظهور
انقطاع قلعه به إذ الحيض
أماره ظاهرة على الرأفة
منه (إلا ان يكون الأول
زوجا في نكاح صحيح)
والثاني واثما بصيغة أو نكاح
قاسد فلا ينقطع تلقى
الأول لأن إمكان الوطء
مع فراش النكاح الصحيح
قائم مقام نفس الوطء
والإمكان حاصل بعد الحيضة
مختلف ملك البين والنكاح
أقاسد قائما لا يثبتان
الفراش إلا بعد حقيقة
الوطء (وسواء فيهما) أى
المتزوجين (اتفاقا اسلاما
وحرية أم لا) كما مر في
القبيلان للنسب لا يختلف
مع صحة استلحاق البعد هذا
أن الحقه بنفسه والا كان
تداعيا أخوة لجهول يقدم
الحرم لما ان شرط من

يلحق بغيره أن يكون وارثا حاتوا ويحكم بغيره أن لحقه بالمعد لا احتمال أنه ولد من حره ولو ألحق قاتله شبه
ظاهر وقاتله شبه حتى قدم لأن مهم زيادة حذوق بصيرة وقل قدم الأول وبأدى شارح احتمالاته يمرض على ثالث ويلحق بمن وأقته
منهما كاتل بثله في اختلاف جواب المتن ويرد بان القاتل كما كثر اختلاف الحق فلا يقاس به وفيما إذا ادعاء مسلم وذى يقدم ذوالنينة نسب

تبعه لى فقط فلا يصح
 (كتاب المتق) اى
 الاعتاق المصل له وهو
 إزالة الرق عن الادى من
 حق سبق او استقل ومن
 عبر بانه الملك احتاج
 لزيادة لا الى مالك تهربا
 الى الله تعالى ليخرج بقيد
 الادى الطير والبهائم فلا
 يصح عتقها على الاصح
 وقال ان الصلاح الخلاف
 فيما يملك الا بصلح اما
 البهائم الانبياء فاعتاقها من
 قبل سواها الجاهلية وهو
 باطل قطعاه ورواية في
 نعم ان اما الدرداء كان
 يشترى المصافير من
 الصين ويسلها لتعمل ان
 صحت عن ذلك رأى له
 ويقيدها الى مالك الرقب
 لانه ملك له تعالى ولد اخن
 بالقبية وما بعده لتعقيق
 المامية لا لاخراج الكافر
 لصحة عتقها ان لم يكن قرابة
 على ان قصد القرابة يصح منه
 وان لم يصح له ما قصد مواسله
 قبل الاجماع قوله تعالى
 فكفره وغير الصبيح
 من اعتق رقبته مؤتمنى
 وفي رواية امر مسلما اعتق
 امة بكل عضو منها عضوا من
 اعضائه من النار حتى
 الفرج بالفرج وصح خبر
 اما امرى مسلم اعتق
 امرا مسلما كان فكا له
 من النار واما امرى مسلم
 اعتق امرأتين مسلمتين
 كاتفاك له من النار وبه

عن البقير رشيدى (قوله ودينار) هو معلوم ان على الخاقه بالادى في الدين اذ لم تكن امة مسلم رشيدى (قوله
 فلا يصح) اى فلا يكون له حق تربيته وحفظه ولا يحكم بكفره بتماله واما النفقة فيطالبها بمقتضى
 دعواه انة ابنه عى (خاتمة) لو استلحق بمولاه ولزمه زوجة فانكرته زوجته لحنه حلالا بقراره
 دونها لجر اذ لم يكن من موطئ شبهة او زوجة اخرى وان ادعت والحالة هذه امرأة اخرى وانكره مزوجها واقام
 زوج المتكفر فزوجة المتكفريتين تمارضتا فقتلن ويصر على القاتل فان ألحقه بالحقها وكذا
 زوجها على المصوم كقوله الاسنوى خلافا لجرى عليه ابن المقرئ او بالرجل لحنه وزوجه فان لم يقم
 واحد منهما بينة فالاصح كقوله الاسنوى انة ليس ولد واحد منها ولا يقطع حكم قاتل بقول قاتل
 اخر مرقى واسنى

(كتاب المتق)

(قوله اى الاعتاق) أشار به الى ان المتق مجاز من باب إطلاق المسبب واردة السبب وهذا مبنى على أن
 المتق لازم مطاوع لا عتق إذ يقال اعتقت العبد متق وجوز بعضهم استعماله مستديا فيقال عتقت العبد
 واعتقه عليه فلا حاجة الى التجوز حى عبارة الرشيدى بل مر عن تحرير المصنف أن المتق مصدر أيضا
 لعتق بمعنى اعتقه (قوله وهو الخ) اى شر ما عفى (قوله من حق سبق الخ) اى ما عفى من قولهم حتى
 الفرس إذ سبق وحتى الفرس إذ طار واستقل فكان العبد إذا فلك من الرق مخلص ويستقل معنى (قوله
 ما زال الملك اى من الادى سيد عمر (قوله لا الى مالك) كان المراد بالمالك هنا مالك ما هو ملك عادة حتى
 يفارق المتق الوقت ولا لاعتق عموكة تعالى كسائر الموجودات سم (قوله تهربا الى الله تعالى) بهذا
 مبتدأ على التخييرين معا خلافا لما هو منه صميم من اختصاصه بالثاني الذى جرى عليه السيد عمر فيما يقا له
 (قوله ليخرج) متعلق بقوله احتاج الخ لكن بالنسبة للبطوف الاق قطع خلافا لما هو منه صميم من ترقف
 خروج نحو الطير بقيد الادى الى تلك الزيادة فى السبك السالم ان يقول من حق سبق واستقل وهو إزالة
 الرق عن الادى تهربا الى الله تعالى ومن عبر باز الملك احتاج لزيادة لا الى مالك ليخرج بها الوقت
 وخرج بقيد الادى الخ (قوله تصل الخ) انما يحتاج الى هذا الحل وقصد ابو الدرداء بارسال المصافير
 الاعتاق الشرعى يقتضى ان يملك ممتلك الحق تلك المصافير بوجه مختلف ما لا قصد بذلك تخلصها من
 ايداء الصين فسطقا له لا بخلاف المذهب بل ينهى الى ان عليه الا ان ثبتت الرواية بذلك (قوله لانه ملكه
 تعالى) في هذا التعليل نظر لان المتق بل جميع المخلوقات عموكة تعالى ايضا والاولى أن يقول ملك
 للوقوف عليه كما ولد الخ (قوله لتعقيق المامية الخ) لك ان تقول يلزم من تحقيقها به اعتباره فيبالا فلا
 معنى لتحقيقها وهو ظاهر ويلزم من اعتباره فيها اخراج الكافر لعدم تحققه فيه كما هو مبنى ما قبل العلوة
 والا لا تخدعها فاقام سم وكتب عليه السيد عمر ايضا ما نصه هذا الا بلام قوله آقا احتاج لزيادة الخ لا
 ان يقال هذا ايضا احتاج اليه تحقيق المامية وان لم يكن محتاجا اليه في الجامية والمامية اه وقد يقال
 يلزم من هذا الجواب انه يستدل بدينه في التخيير الاول ايضا وليس من مدخل الزيادة كما يفيد اى
 اللبسة صليغ التباية (قوله وخصت الرقية الخ) اى فى الاقوال الخبر (قوله كالل الذى فيها) اى فى رقية
 الرقيق فهو عيسى به كتحسيس الدابة بالحيل فى عتقها فاذا اعتقه أطلقه من ذلك الغل الذى كان فى
 رقبته معنى (قوله وهو قرية الخ) اى المتق المنجر من المسلم اما المعلق فى الصادق من الرافضى ان التعلق
 ليس عقد قرابة وانما يقصد به بحث او منع اى او تحقيق خبر بخلاف التخيير وكلامه يقتضى ان

(كتاب المتق)

(قوله لا الى مالك) كان المراد بالمالك هنا مالك ما هو ملك عادة حتى يفارق المتق الوقت ولا لاعتق عموكة
 تعالى كسائر الموجودات سم (قوله لتعقيق المامية الخ) لك ان تقول يلزم من تحقيقها به اعتباره في الجامية والمامية اه وقد يقال
 يلزم من هذا الجواب انه يستدل بدينه في التخيير الاول ايضا وليس من مدخل الزيادة كما يفيد اى
 اللبسة صليغ التباية (قوله وخصت الرقية الخ) اى فى الاقوال الخبر (قوله كالل الذى فيها) اى فى رقية
 الرقيق فهو عيسى به كتحسيس الدابة بالحيل فى عتقها فاذا اعتقه أطلقه من ذلك الغل الذى كان فى
 رقبته معنى (قوله وهو قرية الخ) اى المتق المنجر من المسلم اما المعلق فى الصادق من الرافضى ان التعلق
 ليس عقد قرابة وانما يقصد به بحث او منع اى او تحقيق خبر بخلاف التخيير وكلامه يقتضى ان

يعلم ان حق الذكر افضل ورواية من اعتق رقية ومثنت كانت فداء له من النار وخصت الرقية بالذكر لان الرق كالل الذى فيها وهو قرية

اجاءوا لم يذكروا اكتفاء بما سيذكره (٣٥٢) في الكتاب بالاولى ويسن الاستكثار منه كما جرى عليه اكابر الصحابة رضوان الله عليهم

أجمنين وأكثر من يفتنا
 عنه ذلك عبد الرحمن بن
 حوف رضى الله عنه فإنه
 جاء عنه انه اعتق ثلاثين
 ألف نسمة وعن غيره انه
 اعتق في يوم واحد ثمانية
 آلاف عبدواكراته ثلاثة
 حقيق وصينة ومعتق
 ولكونه الاصل بدأ به فقال
 (أما يصح من) حركات
 المسيرة عتار (مطلق
 التصرف) ولو كان احريا
 كسائر التصرف المالي فلا
 يصح من مكاتب وميض
 وعكره وعصوبه ولو
 فليس ثم تصح وصية
 السفينة به وعنه قن الغير
 بأنه عتق مشترق قبضه
 وأمما عتق يثبت المال كما في
 وولي عتق مولى عن كفارة
 مرتبة على مامر وراهن
 موصر لموهن ووارث
 موصر لفرق التركة بزاد على
 من شرط العتق ان لا يتعلق
 بمقتضى لازم غير عتق يمنع
 يسه كرهن والزائن
 مصر بخلاف نحو إجارة
 واستيلاء ولو قال بائع
 لفتقرت من شراء فاسدا
 أعقه فاقضه لم يقتضى على
 البائع على ما قاله الماوردي
 لانه إنما أذن بانه على أنه
 ليس بملكورد بان الفتق
 لا يتدفع للجبل إذ المعبرة
 فيه كسائر العقود بما في
 نفس الامر لا بما في ظن

طبقة العارى عن قصد ما ذكره كالتدبير وهو كما قاله شيخنا ظاهر معنى وأتى عن النهاية ما وافقه (قوله) ولم يذكره أى كون الاحتاق قربة (قوله بالاولى) أى لعل منه بالاولى (قوله) واكثر من لفتنا (الخ) عبارة الخفى (قاعدة) اعنى التى صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة ونحوه يذهب حجة الوداع ثلاثا وستين بدتوا اعتقت عاقبة تسعا وستين نسمة وعاشت كذلك واعتق ابو بكر كثيرا واعتق العباس سبعين واعتق عثمان وهو حاصر عشرين واعتق حكيم بن حزام مائة معلقين بالفضة واعتق عبدالله ابن عمر العا وأعتبر ألف عمر قرح سبعين حصار حبس ألف فرس فى سبيل الله واعتق ذوالكراع الاخيرة يوم ثمانية آلاف واعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا (قوله) وعن غيره (الخ) فى عطفه هل قوله عنه انه الخ ما لى فى الاول عطفه بتقدير لفتنا فعل قولوا كثيرا (قوله) كامل الحرية) الى قوله نعم يصح فى الخفى وإلى قول المتن وإضافته فى النهاية لا قوله اما العتق إلى ويحرى وقوله ويردد النظر إلى المتن (قوله) ولو كافر (الخ) ويشترط لاؤه على عتقه المسلم سواء اعقه مسلما أو كافرا اسم معنى واسمى (قوله) ومكره) بشرط ان لا يبنى العتق سم عبارة عش اى ينفق اما إذا اشترى عبدا بشرط العتق واعتنع منه فأكره على ذلك فإنه يقتضى ان لا يكره اجمعت اه وعبارة الخفى ومكره ينفق ويتصور الا كراهية فى البيع بشرط العتق ويصح من مسكران ولا يصح عتق موقوف لأنه غير محلول ولأن ذلك يبطل به حق بنية البطون اه (قوله) وصية السني (الخ) أى أو الميعض يقتضى ما ملكه ببعضه الحر أو تديره أو تعليق عتقه بصفة بعد الموت لأنه بالموت يزول عنه الرق فيصير املا لا ولاية عش (قوله) وعتقه أى السني (قوله) فى الغي (الخ) الاولى لقن الغير بالام (قوله) وعتق مشتر (الخ) أى الميع (قوله) على ما يأتى كذا فى النهاية قال عش قوله هل ما يأتى والمستد من عدم الصفة اه وقال الرشيدى الذى يأتى له الجرم بعد الصفة لا غير وقد تبعه ثان حجر وكلام الخطيب فى شرح الغاية فى فضل الولاء موافق لابن حجر اه (قوله) وبهذا علم ان شرط العتق (الخ) لعله علم من عدم نفوذ العتق من المقتضى ومن الزمان المصر يقتضى حق الرماة والمرتهن بالمعتق عش (قوله) ان لا يتعلق به حق (الخ) بان لا يتعلق به حق اصلا او لعلق به حق جائز كالمازول لعلق به حق لازم هو عتق كالمستولد أو المكاتب أو لعلق به حق لازم غير حق لا يمنع يمه كالنحو يحرى (قوله) غير عتق) صفة لقوله هل حق لازم وقوله لا يمنع يمه صفة اخرى لهو المتبادر انه آخر من بقوله غير عتق من الاستيلاء لكنه ليس بعتق إلا ان يريد بالعتق ما يتضمن حق العتق وقد قال هذا الضابط غير موجود فى الزن إذا كان الزمان موسرا فليتنا مل سم ورشيدى (قوله) بخلاف نحو (إجارة) أى قانونا كان لازما لأنه لا يمنع البيع ورشيدى عبارة عش اى فلا يمنع اعتاقه وأن اعتقه على عوض مؤجل والفرق بينه وبين الكتابة حيث لا يصح من المؤجر ان المكاتب لا يمتنع إلا بأداء التجوم المؤجر عاجز عن التفرغ لتحصيله والعتق يحصل حالاً وإن تأخر اداء ما علق عليه فاشبهه بالبراع لم يضمن فى ذمت (قوله) لا يتدفع بالجل) أى بكونه باقيا على ملكه او خرج عنه فهو باعتبار نفس الامر وكيل عن المالك المتضمن للاعتبار عش (قوله) جاهلا أى بكونه عبده (قوله) وهذا) أى بنصرهم بذلك (قوله) بصفة) إلى قوله فليس للوارث فى الخفى لا قوله نعم فقد التعلق إلى ولا يشترط قوله قبل إلى وانهم وقوله نعم إلى وليس له عتقه (قوله) كجنود السيد) أى طوقا السيد لبعده ان جنت فانت سر عتق العبد وهذا قد عطفه ما يأتى من أن العبرة فى نفوذ متى بركة العفة دون وقت التعلق إلا ان يصور ما يأتى بصفة محتمل وقوفها فى من الحجر وغيره وما هنا صفة لا يمكن وقوفها فى غير من الحجر وهذا الفرق بناء على ما يأتى هنا من أن العبرة فى نفوذ العتق بحال وجود (قوله) غير عتق) صفة لقوله هل حق لازم وقوله لا يمنع يمه صفة اخرى والمتبادر أنه آخر من بقوله غير عتق من الاستيلاء لكنه ليس بعتق إلا ان يريد بالعتق ما يتضمن حق العتق وقد قال هذا الضابط غير موجود فى الزن إذا كان الزمان موسرا فليتنا مل (قوله) ورد بان العتق) كتب عليه م

92-18

الكلف ومن ثم صرحوا بأنه لو قال غاصب عبد المالك أعتق عبدي هذا فاعتقها مالا تذهب على المالك وهذا

يزيد انصاح حذف كلام الماوردي (وبصاح تعليقه) بصحة محقة ومحملة بعموم وغيره كجنون السيد لما فيه من التوسعة لتحصيل التقرير.

الصفة وما على ما ساق في آخر كتاب التدبير أن الاصحاح أن العبرة بوقت التعليق فلا إشكال عش بحذف
 (قوله نعم عقد التعليق الخ) عبارة النهاية وهو غير قربة إن قصده حدث أو منع أو تحيق خبر وإلا فقربة
 اه ومر عن المغني وشيخ الإسلام ما وافقه (قوله) أما لعق نفسه الخ) على تأمل لأن الذي وصفت بكونه قربة
 أو غير قربة قبل المكلف فضله هنا عقد التعليق لا غير وأما العلق الذي هو زوال الرقب عند وجود الملقق
 عليه فليس بفعل بل اثر من آثار فعله فليتا مل سيمر وقد يقال أن الاثر المترتب على فعله بمنزلة فعله وله في
 كلامهم نظائر لعصى (قوله قربة) أي حيث كان من المسلم عش ورشيدى (قوله مطلقا) أي منجزا
 أو معلقا (قوله ويحمر الخ) لا يخفى أن الزوجة في الطلاق معدودة من المبالى قبل الرقيق هنا كذلك
 أو يرقى بأن العتق مرغوب له غالبا فلا يحرم على مراعاة السيد أو فصل بين من علم منه حرصه على مراعاة
 السيد وبين غيره سم أقول قياس نظرم في الطلاق إلى الغالب الثاني وليراجع (قوله ولا يشترط
 لصحة التعليق الخ) أي وما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار إطلاق التصرف فيها ليس بمراد من (قوله لصحة
 الخ) عبارة المغني فإنه يصح تعليقه من الزمان المصروف والموسر على صفة توجب بعد الملك أو يحتمل وجودها
 قبله ويعدده وكذلك مالك العبد الجاني إلى تعلقت الجناية برقبته ومن المحجور عليه فليس أوردته اه
 (قوله ويرد) أي لأن العبرة في التعليق بوقت وجود الصفة عش (قوله قيل الخ) أقره مع أنه صح
 في باب الوقت خلاف مضمون حيث قال هناك أما يضاهي التحريم كذا جاهر مضان فتدوقت هذا المسجد
 فإنه يصح كائنه ان الزفة لاه حيث قال العتق انتهى وعليه فيجاب عن هذا التعليل بمنع ما قاله من عدم صحة
 التعليق إن أراد أن تعليقه يطله وإن أراد التعليق لا يعتبر فا قاله مسلم سم (قوله ولا يصح تعليقه)
 جملة حالية (قوله ورد الخ) على ما مرجح فيه أي الوقت محتمل التعليق كأمثلة (قوله صحة تعليقه)
 أي العتق عش (قوله أنه لا يتأثر الخ) أي بخلاف الرقب معنى (قوله) أي السيد (قوله أو توقية)
 عطف على أن شرط اختياره وقضية صنيع المغني عطفه على شرط فاسد (قوله فيتابد) أي لو نالت التوقيت
 معنى (قوله وإن اقرن بما فيه الخ) أي اقرن الشرط الفاسد بتعليق فيه الخ (قوله أفسده) أي أفسد
 الشرط الموعود رشيدى (قوله وليس لمحقه رجوع الخ) أي لا يعتد به قوله ولا يعود أي التعليق وقوله
 يعود أي الرقيق إلى ملك البايع عش والاول ملك الملقق (قوله ولا يطل تعليقه بصفة بعد الموت الخ)
 هذا مصور كاهو صرح القضا بما إذا كان الملقق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت الادرأنت حر
 فإن التعليق يطل بالموت كاهو ظاهر وما لم يطل في الاول لا تعليق الملقق عليه بما بعد الموت صاروصية
 وهي لا يطل بالموت سم ورشيدى وسياق ما صرح بذلك وهو أنه إذا علق بصفة أو أطلق اشتراط وجودها
 في حياة السيد عش (قوله فضله) أي العبد عش (قوله وامتنع منه بعد عرضه الخ) ولو عاد بعد الامتناع

نعم عقد التعليق ليس قربة
 بخلاف التدبير أما العتق
 نفسه قربة مطلقا ويجرى
 في التعليق بفعل المبالى
 وغيره هنا مرقى الطلاق
 ولا يشترط لصحة التعليق
 إطلاق التصرف لصحته
 من نحو رهن مصر
 ومفلس ومردقيل وبق
 المسجد تحرير ولا يصح
 تعليقه بمرور بان أحد المتق
 السابق يفرج هذا فلا
 يرد على المتن وأهم صحة
 تعليقه أنه لا يتأثر
 بشرط فاسد كان شرط
 الخياره أو توقية فيتابد
 نعم إن اقرن بما فيه
 عرض أفسده ورجع
 بقيته فليقر ما مرقى النكاح
 وليس لمحقه رجوع بقول
 بل ينصو به ولا يعود
 ولا يطل تعليقه بصفة
 بعد الموت بموت الملقق
 فليس للوارث تصرف فيه
 إلا أن كان الملقق عليه
 فعلموا امتنع منه بعد عرضه
 عليه

(قوله نعم عقد التعليق ليس قربة) قال في شرح الروض تفلان عن الرافعي وإنما يقصده حدث أو منع أي أو
 تحقيق خبر بخلاف التدبير قال وكلامه يقتضي أن تعليقه المأرى عن قصد ما ذكر كأنه يبر هو مظهر اه
 (قوله ويحمر الخ) لا يخفى أن الزوجة في الطلاق معدودة من المبالى قبل الرقيق هنا كذلك أو يرقى بأن
 العتق مرغوب له غالبا فلا يحرم على مراعاة السيد أو فصل بين من علم منه حرصه على مراعاة السيد
 وبين غيره (قوله قيل الخ) أقره مع أنه قدم في الوقت ما يمنع مضمونه من عدم صحة تعليق وقت المسجد
 حيث قال هناك أما يضاهي التحريم كذا جاهر مضان فتدوقت هذا المسجد فإنه يصح كائنه ان الزفة
 لأنه حيث قال العتق اه وعليه فيجاب عن هذا التعليل بمنع ما قاله من عدم صحة التعليق إن أراد أن تعليقه
 يطله وإن أراد أن تعليقه لا يبر فاق له مسلم (قوله ولا يطل تعليقه بصفة بعد الموت بموت الملقق الخ) هذا
 مصور كاهو صرح القضا بما إذا كان الملقق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت الادرأنت حر
 فإن التعليق يطل بالموت كاهو ظاهر وإن كان يتوهم خلافا من هذه العبارة ولا تعليق يطل في الاول لانه
 لما قيد الملقق عليه بما بعد الموت صاروصية وهي لا يطل بالموت

(فرع) اتى الفلعي في إن حافظت على الصلاة فانت حر بانه يتقن إن حافظ عليها أي الجنس أداما وإن لم يصل غيرها فيها يظهر سنة كاستبراء الفاسق اه ويتردد النظر فيها لو اخل بها لعذر والقياس ان العذر إذا باح إخراجها عن الوقت كاتخاذ مشرف على هلاك لم يؤخر ولا اثر (و) تصح (إضافة إلى جزء) من الرقيق معين كيد ويظهر ضبطه بما سر في الطلاق بما يقع بأضاقته إليه أو مشاع كبعض أو ربع (فيتمت كله) الذي له من موصر سرية نظير ما مر في الطلاق وذلك لخبر احمد وأبي داود بذلك وصح عن ابن عباس رضى الله عنها ولم يعرف له مخالف من الصحابة وقد لا يتقن كله بان وكل وكلا في إعتاق عبده فاعتق نصفه فمقت قطت واستشكله الاسنوى بانه لو وكله شريك في حق نصيبه فاعتقه الشريك سرى نصيبه قال فذا حكم بالسرية إلى ملك الغير هنا ففي ملك الموكل اولى ويحجب مان الذي سرى إليه المتق هنا ملك المباشر للاعتاق فكفي فيه أدنى سبب وإمامهم

وأتى بالفعل قبل تصرف الوارث فالذي يظهر أنه يتقن والله أعلم سر عمر (قوله) فإن حافظت على الصلاة (الخ) في مال الوارث إن حافظت على الصوم أو الحج مثلا هل تكن المحافظة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى حجة سنة واحدة في نظر والاول ظاهر في الصوم سم (قوله أي الجنس الخ) أي فلا يتركها إلا للضرورة كنوم أو جنون عش (قوله والقياس الخ) هذا هو الظاهر عش (قوله من الرقيق) إلى قول المتن وصريحه في النهاية والمغنى (قوله ضبطه) أي الجزء (قوله بما يقع) إضافة أي الطلاق (قوله الذي له) سيد كر حمزة (قوله سرية) راجع لقول المصنف فيتمت كلها لا تعمير بالجزء عن الكل وهو وجه ثان في المستقولات بخلاف ثمرات في المجلولات وشي في سياق ذلك الوجه في التنازع وبعض تلك الثمرات عن المغنى (قوله نظير ما مر في الطلاق) أي من أنه تصح إضافة إلى أي جزء ليس فضلة كاليد ونحوها عش (قوله وذلك) أي عتق الكل بأضاقته إلى الجزء (قوله لخبر احمد الخ) أي والنسائي بذلك أي أن رجلا أعتق ثمة صا من غلام فدكر ذلك لثني صلى الله عليه وسلم فأجاز عتقه وقال ليس قد شريك معنى (قوله) ولم يعرف له مخالف (الخ) أي فصار إجماعا سكتيا (قوله بان وكل وكلا) في إعتاق عبده (الخ) أنظر هل مثله ما إذا وكله عتق البعض فقط فان كان مثله فأوجه التحصيل في التصور أي بعتق الكل وإن لم يكن مثله فأوجه الفرق مع ان المتبادر أهولى بالحكم ما هنا وشي في عبارة عش وحاصله أي ما في شرح الروض أنه لو وكله في إعتاق كل العبد أو بعضه مخالف الموكل واعتق دون موكل في إعتاقه وهو نصف العبد أو ربعه مثلا لم يسره اه (قوله فاعتق نصفه الخ) في مالو وكله في إعتاقه بده مثلا فاعتقا قبل يلفو أو يصح ويسرى إلى الجميع في نظر والاقرب الثاني صونا لعبارة المكلف عن الانعاما لم يكن يتي أيضا مالو وكله في إعتاق جزء منهم فاعتقه فلا يسرى فيه نظروا الأقرب الاول لأنه من باب التعبير بالجزء عن الكل صيانة لعبارة المكلف عن الانعام عش (قوله فيتمت قطت) أي النصف فلو اعتق بعضه فأى قدر يحكم بعتقه وهل له تعيين القدر سم (قوله فيتمت قطت الخ) عبارة المغنى فالاصح عتق ذلك النصف كما صرحه في أصل الروضة لكن رجح البلقيني القطع بعتق الكل واستشكل في المهيات عدم السرية بان في أصل الروضة أنه لو وكل شريك الخ فكيف يستقيم الجمع بينهما اه (قوله فاعتقه) أي نصيب الموكل وقوله سرى نصيبه أي نصيب الوكيل نفسه وقوله إلى ملك الغير وهو الموكل وقوله هنا راجع لقوله لو وكله الخ عش (قوله أدنى سبب) وهو المباشرة للاعتاق (قوله وإمامهم الخ) قضية هذا الفرق ان الحكم كذلك وإن لم يخالف الوكيل الاجنبى كالموكله احد الشريكين باعتاق حصته فاعتقا بتمامها فلا يسرى لخصه الشريك

(قوله فرع) اتى الفلعي في أن حافظت على الصلاة فانت حر (الخ) في مال الوارث إن حافظت على الصوم أو الحج مثلا هل يكن المحافظة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى حجة سنة واحدة في نظر والاول ظاهر في الصوم سم (قوله فيتمت قطت) أي النصف فلو اعتق بعضه فأى قدر يحكم بعتقه وهل له تعيين القدر (قوله أيضا فيتمت قطت) قال في شرح الروض لانه لما عالج امر موكله كان القياس ان لا يمتنع شيء لكن نقضوا الشارح إلى المتق اوجب تنفيذ ما عتقه الوكيل ولم ترتب السرية على ما ثبت عتقه على خلاف القياس ولان حق السرية لا يقوم مقام المباشرة فيعتق عرض الموكل لانه قد يكون عتقه عن الكفارة فلو نفذ باعتاق بعضه بالسرية لاجزاء الكفارة قولنا حاج المالك إلى نصف ربة أخرى بخلاف ما إذا نفذ بعتق النصف فقط فان النصف الآخر يمكن عتقه بالمباشرة عن الكفارة اه وقد يخدمه جواب الاسنوى (قوله واستشكله الاسنوى الخ) قد يخدم هذا الاشكال وجوابه انه لا سرية في إعتاق الوكيل الاجنبى وإن لم يقع منه مخالفة كالموكله احد الشريكين في إعتاق حصته فاعتقا بتمامها فلا يسرى على الموكل إلى حصه الشريك الآخر فانه لا يتقيد عدم السرية بالمخالفة كما يترجم من تصوير المسئلة المستشككة بانهوكل في إعتاق عبده فاعتق نصفه وذلك لانه لو قيد عدم السرية بالمخالفة لم يتوجع لاستشكال ولم يمتنع الجواب لإلبعاد ان يقرر انه لا فرق في السرية بين وكيل الشريك وبين أي يوافق أو يخالف فليتام (قوله وإمامهم الخ)

قال يدرى اليه غير ملك المباشر فلم يقر قصره لضخه على السراية اذا الاصح فيها كانه الزركشي ان العتيق يقع على ما عتقه ثم على الباقي بها وهو اوجه من ترجيح الديميري لقابله يقع على الجميع دفعوا احدة اذ تقررة (٣٥٥) الشينين التي ذكرناها واجبا عنها فتعني

ترجيحهما لما رجحه

الزركشي اما اذا كان لغيره

فسيأوي ويشرط في الصيغة

لفظ يصرم أو اشارة

أخرى أو كتابة (ومصرحه)

ولو من هازل ولاعب

(تحرير واعتاق) أي ما

اشتق منها لورودها في

القرآن والسنة متكررين

اما تسهما كانت تحرير

فكنية كانت طلاقا وعتقا

الله أو عكس صريح على

تناقض فيه كلفته الله

وأبرك الله وفارق نصر

باعت الله واقتله الله وزوجك

الله فانها كبايات لضعضها

بعدم استقلالها بالمقصود

خلاف تلك ولو كان اسمها

حر قبل الرق عتقت بإحارة

مال بنو ذلك الاسم وقول

ابن الرضا لا تتق عند

الاطلاق محدود بان هذا

فيمر اسمها ذلك عند النداء

ولو راحته امرأة فقال

تأخر بإحارة فانت امته

لم تمت كما اخبرني الفراءى

ويشكل عليه ما رقي نظيره

من الطلاق الا أن يجاب

بان هنا معارضا قويا هو

علة استعمال حرفي نحو

ذلك بمعنى العقيقة عن الزنا

ولا كذلك فهو لو قيل له

أعتقك زانية فقال بل حرة

الآخر هل هذا هو منقول عن مرفلير اسم (قوله قال يدرى اليه) أي يحتمل سرايته اليه (قوله) وهو اوجه من ترجيح الديميري لقابله (الخ) من فوائد الخلاف انه لو قال ان دخلت الدار فاجامك حر قطع لهما ثم دخل فان قلنا بالتصريح بكل بالبعض عتق والا فلا ومنها ما لو حمل لا يمتنع رقيقا فاعتق بعض رقيق فان قلنا بالتصريح بكل بالبعض حدث ولا فلا معنى (قوله اذ تقررة الشينين) أي بين مسئلة توكل الشريك ومسئلة توكل غيره (قوله التي ذكرناها) أي انما (قوله واجبا عنها) أي عن استسكانها (قوله ترجيحهما) أي الشينين لما رجحه الزركشي أي للمارضا فما من ان العتيق يقع على ما عتقه ثم على الباقي بالسراية (قوله اما اذا كان لغيره الخ) عتق قوله الذي له سم أي فكان ينبغي ان يقول بعينه لغيره (قوله فسائق) أي في قول المصنف ولو كان عبد رجل نصفه ولاخر ثلثه ولاخر سدس الخ عس (قوله ولو من هازل) أي قوله على تناقض في المعنى وإلى قول المتن وهي لملك في النهاية مع مخالفة سابقه عليها سيد عمر ولا لآخر هل على تناقض في المعنى فهو قوله مع انه معلوم الى المتن (قوله أي ما اشتق منها) كانت محررا وحررتك وعتقت معنى (قوله كانت تحرير) أي او اعتاق معنى (قوله كانت طلاق) أي كقوله لزوجته انت طلاق معنى (قوله او عكس) أي الله اعتقك نهاية (قوله بعدم استقلالها الخ) أي فانه لا يرد منها من القبول ويعلم من ذلك ان ما يستعمل به الماعل على ما يحتاج الى قبول اذا استندة قد تعالى لان صريح ما لا يستعمل به كالمع إذا استندة تعالى كان كناية عن حر (قوله ولو كان اسمها حرة الخ) عبارة للمعنى لو كان اسم المتقبل ارقا فحرة فسببت بغيره فقال لما بإحارة عتقت ان لم يقصد النداء لها باسمها القديم فان كان اسمها في الحال حر لم تمت إلا اذا قصد العتيق اه (قوله بان هذا الخ) أي عدم العتيق عند الاطلاق (قوله فقال تأخر الخ) أي واطلق كما يفيد جوابه التي بخلاف ما اذا قصد المعنى الشرعي عتقت (قوله ولا كذلك) أي أي فيما رقي نظيره من الطلاق (قوله فانت امته لم تمت) وانما اعتر الشافعي رضي الله تعالى عنه انه بذلك تورط معنى أقول أعمل قوله تورط فانه اذا كان لا يرى العتيق بذلك فهو باقية على ملكه ثم ان في بعد ذلك بصيغة عتق ولا اشكال سيد عمر (قوله ولو قيل) أي قوله وهو أوجه في المعنى (قوله لم يمت على باطلا الخ) عبارة لنهاية عتق عليه ظاهر الا باطنا واعتد الاسنوي خلافه كما اقتضاه كلامهم الخ و صوب الديميري الاول وهو المستند قياسا على ما رقي له اطلقت الخ وزاد بان الاستسكان الخ سيد عمر وجار المعنى لم يمت على باطلا وقول الاسنوي ولا ظاهر الخ قال لمانا طالق وهو يعلم بان وثاق ثم ادعى انه اراد اطلاقها من الوثاق مردود فان ذلك انما هو قرينة انه اخبر ليس باقتضاه ولا يستقيم كلامه لا اذا كان على ظاهره اه (قوله خلافة) وهو انه يمتد ظاهر الا باطا نها يقرره كالوقيل المن كلام الديميري (قوله ويرد قياسه بان الاستسكان منزل فيه الجواب على السؤال) تنزيل الجواب على السؤال لا يقتضي كون الجواب انفسا بل يقتضي كونه اخبار الان السؤال إما يمكن عن امر قد اقتضى أي اذا كان بمنزلة العبيدة لما هو بقوله الحاصل ان قوله بان الاستسكان الخ لا حاصل له وقوله بخلافه سئلنا من الكثرة يقال الرق بتضيقة كافي قوله لفته افرض من العمل فليتأمل سيد عمر (قوله فلم ينظر فيه لصدده الخ) لفتائل ان يقول الكلام فيما اذا قيل له اطلقت زوجتك استخبارا لا لاقاسا لاشاء

قضية هذا الفرق ان الحكم كذلك وان لم يخالف الوكيل كآووكا واحد الشريكين باعاق حصص فاعتضا

بتمامها فلا يبرح حصص الشريك الاخر على هذا وهو معلق عن مرفلير اجمع وقد يؤيده ابو يسرى الى

حصصه الشريك لسرى الى باؤه فيها كان له للوكيل ربه نظر (قوله اما اذا كان لغيره) عتق قوله الذي

له (قوله فلم ينظر فيه لصدده الخ) لفتائل ان يقول الكلام فيما اذا قيل له اطلقت زوجتك استخبارا لا

وأرد عقيقة قبل وكذا ان اطلق فيما ينظر للقرينة القوية عتاق ولو قال لشكس خوافته على قتله حرام لم يعتق عليه باطنا قال الاسنوي ولا ظاهر ا
كالاقتضاء كلامهم في ان طلاق لمن يعلم بان وثاق يجمع وجود القرينة الصارفة فيه وهو اوجه من تصويره الديميري خلافا لوقيل له اطلقت
زوجتك فقال نعم قاصد الكذب وردة اسه بان الاقتضاء منزل فيها له ان على ذلك الجواب حرمه انما هو ما في قوله من انساواة

ليس مناقرة على القصد بخلاف مستلثا وعند الحرف لا فرق بين قصده الكذب في اخباره وان يطلق اكتفاء بقربة الحرف وقول بعضهم
يمتد عند الاطلاق بعمل على ما اذا (٣٥٦) لم يلقه خوفا لا ذل فربته وقوله لغيره أنت تعلم أنه حر اقرار بحريته بخلاف أنت تعلم ولو قال لفته

بدليل قوله قاصدا الكذب إذ الكذب لا يدخل الانشاء بل الخبر كما تقرر في محله حيث يتوجه على قوله فلم
ينظر فيه لقصده انه لو لم ينظر لقصده الكذب لكان الكلام محمولا على الصدق لا لما إذا اتى قصد الكذب لوم
الحمل على الصدق إذ الكلام فيمن تكلم على قصد فاذا اتى قصده الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم
الوقوع باطنا يصانع انه ليس كذلك فليتأمل وقد يقال مراد المتأرجح ان العبرة بالسؤال فاذا قصد به
الانشاء حكمتا بالوقوع ظاهر بالجواب لتزويله على السؤال فاذا كان المحجب قصد الاخبار كاذبا قبل باطنا
لاظهارا فليتأمل سم (قوله ليس هنا) أي في مستلة الاستفهام (قوله) وعند الحرف لا فرق (الخ) محل
تأمل لان كلامهم في مستلة الطلاق المتعيس عليها بفرض تسليمه مقيد بمالة الارادة فليتأمل سيد حمز (قوله
وقوله لغيره) إلى قوله الاول بالانشاء في المتن (قوله افرأ بحريته) أي فان كان صادقا عتق باطنا ايضا
والاعتق ظاهر الا باطن عتق (قوله بخلاف أنت تعلم) أي ترى معنى (قوله قبل العشاء) ليس
بقيد عتق (قوله دين) أي فيمتد ظاهر الا باطنا عتق ومعنى (قوله فيه) أي في محل الوثائق (قوله
بخلاف الحرية الخ) أي استمالها (قوله اوانت حرا الخ) ولو قال السيد لعنار بعبده عبد غيرك حر
منك لم يحكم بعبته لا بغيره كما لو قال لفتها يا حواجنا بغيره ومعنى قال عتق لم يحكم بعبته أي حيث قصد
بذلك أنه لا تسلط لعنار بغيره على عبده كما أنه لا تسلط على الحر او أطلق كما هو ظاهر اه وهذا يفيد أنه
إذا اراد المتعيس بعبته فليجزم وقال السيد حمز (قوله) كالموالاتي الخ اوضح ان علمه لم يرد بعبته اه
(قوله إلى جدي عتق) أي هل عتق الأول أي المخطوب دون ذلك العبد معني (قوله) أي ما شئت منه) أي
كشكوك الرقة معني (قوله فانه) لاجابة اليه (قوله كسي) أي فان لم يبعها كل احد
فصيرها ولا تعين دون غيره فكنا يتروا لا نلغز عتق (قوله) إلى (قوله) لا يحتاج إلى (قوله) بل يمتد بهوان لم يقصد
ايضا نهاية عبارة المتن لا يباعه كسائر الصرائع لأنه بينهم منه غيره عند الاطلاق فلم يحتاج لتعويته بالنية
ولان قوله بعد كما هو فبيع العتق وان لم يقصد ايقاعه اما قصد لفظ الصريح لانه لم يمتد بهوان لم يقصد
تلفظ بالعتق لم يعرف منناه اه (قوله لقوله) أي الاتي وكان الاول لما يبدئه (قوله مع انه) أي
قوله الاتي (قوله لثلاث يوم الخ) أي ذكر هذا القول مع كونه معلوما لتالاخ (قول المتن كناية) وفي
نسخة الباقين المتن من كتابه بهاء الضمير (قوله احتفت) عبارة النهاية احتضمت (قوله فربته) الانسب
لما قبله قرأت بصيغة الجمع (قوله لاحتالها) أي غير المتق نهاية (قوله نظير مامر في الطلاق) والمتشد
منه انه يكفي مقارنتها لجزء من الصيغة عتق (قوله أي الكناية) إلى المتن في المتن وإلى قول المتن
والاول للسيد في النهاية لا لاقوله قال لانه إلى وقوله أنت ابني وقوله هو متوجه إلى المتن (قوله كثيرة الخ)
ولو قال أي المصنف في كقول الخ كما فعل في الروضة كان أولى ثلاث يوم المحصر معني (قوله زال ملكي
الخ) أي ونحو ذلك كازال ملكي او حكى عنك معني (قوله بفتح التاء) بخط المصنف معني (قوله
مطلقا) أي مذكر كان الخطاب به او ضده نهاية (قوله لاشعارها) أي الصيغ المذكورة

الفرغ من العمل قبل
العشاء وانت حر وقال
اردت حرا من المملوكين
أي لأن القرينة هنا ضعيفة
بخلافها في حل الوثائق لأن
استعمال الطلاق فيه شائع
بخلاف الحرية في فراغ العمل
أو انت حر مثل هذا العبد
وأشار إلى جدي آخر عتق
الاول أو مثل هذا عتقا
الاول بالانشاء والثاني
بالاقرار ومنهم من لو كذب
لم يمتد باطنا (وكذا ذلك
رقة) أي ما شئت منه فانه
صريح (في الصبح) لو روده
في القرآن ترجمه الصريح
صريحه وإشارة إلى اخر
هنا كفي في الطلاق (ولا
يحتاج) الصريح (إلى نية)
كما هو معلوم وذكر توطئة
لقوله مع انه معلوم ايضا فلا
يؤثر من تقصوف الشارع
اليوموع بها من غير نية
(و) تحتاج إليها كناية (و) ان
احتفت بها قرينة لاحتالها
ويظهر أن يأتي بمقارنة
التي لها نظير مامر في
الطلاق وهي أي الكناية
كثيرة وضابطها كل ما أتى
عن فرقة أو زوال ملك فيها
(الملك) أو لا بد لوامر
أو لامة أو لاحم أو لا
قدرة (ل) عليه لسلطان
ل) عليك (ولا سيل)
ل) عليك (ولا لخدمة) ل)

اتقاسا لانشاء بدليل قوله قاصدا الكذب إذ الكذب لا يدخل الانشاء بل الخبر كما تقرر في محله
وحيث يتوجه على قوله فلم ينظر فيه لقصده انه لو لم ينظر لقصده الكذب لكان الكلام محمولا
على الصدق لانه إذا اتى قصد الكذب لوم الحمل على الصدق إذ الكلام فيمن تكلم على قصد
فاذا اتى قصده الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم الوقوع باطنا ايضا مع انه ليس كذلك
فليتأمل وقد يقال مراد المتأرجح ان العبرة بالسؤال فاذا قصد الانشاء حكمتا بالوقوع ظاهر بالجواب
لتزويله على السؤال فان كان المحجب قصد الاخبار كاذبا قبل باطنا لاظهارا فليتأمل (قوله بخلاف
مستلثا الخ) وقوله لعنار بعبده عبد غيرك حر منك لا عتق به كما لو قال لفته يا حواجنا ش من

عليك زال ملكي عنك (أنت) بفتح التاء أو كسرهما مطلقا إذ لا أثر للجن هنا (سأته أنت مولاي) أي
سبي أنت لله لاشعارها بإزالة الملك مع احتمالها لغيره ووجهه في مولاي انه مشترك بين العتق والعتق وكذا يأسيد

كارجحه في الشرح الصغير ووجع الزركشي أنه قد قال لانه اخبار بنير الوائض غلط تألف فلا إشماره بالمتى اه وفيه نظروا هل أنت
سیدی كذلك أو يقطع فيه بأنه كناية كل محتمل وقوله أنت اخي أو ابني أو متي أو أي اعتناق أن أمكن من حيث الصدور إن عرف كذبوه نسبة من غيره
ويا ابني كناية (وكذا كل) لفظ (صريح أو كناية للعلاق) أو لظهار وهو كناية هنا كاسر (٣٥٧) مع ما يستقي منه كاعتداسه برحك البعد

قانه لغو وإن نوى المتق
لاستحالة من لم لو قال
لقتاعتق نفسك قال السيد
اعتقك كان لغوا أيضا
بخلاف نظيره في الطلاق
وعلم بما قرر أن الظاهر
كناية هنا لا ضم (وقوله
لبعد أنت حر قولاً مختاراً
حصر صريح) تنظيراً للإشارة
(ولو قال) (عقك اليك)
عبارة أصله جعلت عقك
اليك وكأنه حذف لعدم
الاحتياج إليه وهو متجه
وقال البلقيني لكنه غير
بمحتمل وقول الزركشي
لا بد منه في نظر (أو غيرك)
من التغيير وقول أصله في
بعض نسخ مشروكة مردود
بأنه صريح تنجيز كما مر
(ونوى تفويض المتق
إليه باعتق نفسه في المجلس)
أي مجلس التناطح أي بان
لا يؤخر بقدر ما ينقطع
به الإعجاب عن القبول كذا
قيل ويظهر ضبطه بما مر
في الخلق لأن ما هنا أقرب
إليه منه إلى الصواب فهو
كشفي فوض الطلاق إليها
(حق) كما في الطلاق فياتي
هنا ماسر في التفويض ثم
وجعلت خبرتك اليك
صريح في التفويض لا
محتاج لنية وكذا عقك
اليك قوله ونوى قيد في

(قوله كارجحه في الشرح الصغير) وهو الأصح هنا يقوم معنى (قوله كذلك) أي مثلاً يا سیدی في جريان
الخلاف (قوله اعتناق الخ) الظاهر أن المراد بطريق المأخوذة سم أي فحق ظاهراً لا باطناً ويضيق أن
عله حيث قصد به الشفقة والخوف والخلق عتق ظاهراً لا باطناً عتق عبارة الزركشي قوله اعتناق
أي صريح اه (قوله إن أمكن الخ) أي ولا كان لغوا عتق وفيه تأمل لما قرر في عله أنه لا يشترط
في المجاز والكناية إمكان المدنى الحقيقي (قولاً أو الظاهر إلى الآن في المدنى (قوله هو كناية هنا) ويستقي
من ذلك ما لو قال رقيقه أنا منك طالق أو بائن ونحو ذلك ونوى اعتناقه بعد إكراه أو أملاً بمقتضى خلاف نظيره
من العالاق والفرق أن الزوجية تحمل الزوجين والرق خاص بالبعد معنى عبارة الروض مع شرحه لا أنا
منك طالق أو مظاهر أو نحوهما كما لو قال أنا حر ملك اه وفي عتق يبد ذكر ذلك ذكر من البهجة
وشرحهما ماضيه أقول ويبنى أن يكون عتق كونه غير كناية معنا ما لم يصد به إرادة العتقة يتوهم بغيره
وهي عدم التيقن ونحوها مع عتقها من كناية لا جني وإلا كان كناية اه أقول هذا مخالف لما في الروض مع
شرحهما معصوه قوله أنا منك حر لغو وإن نوى بالمتى لانه إشماره به اه (قوله كاعتداسه برحك) أي
وكانت كل كظاير أي البعد قان معناه لا ياتي في الذكر بعلاته في الأتي قانه يكون كناية عتق (قوله
للبعد) ولو قال لانه نوى جنيان أو معهما بالمتى مع (قولاً أو لم يات) أي من قوله أو الظاهر هو كناية
عتق (قوله أن الظاهر كناية هنا) أي في الأتي دون الذكر أخذان قوله مع ما يستقي منه عتق (قوله لا ضم)
أي في العلاق معنى (قول الآن لبعد أنت الخ) بكسر التاء بخطه وقوله لانه أنت الخ بفتح التاء بخطه أيضاً
أيضاً معنى (قوله تنظيراً للإشارة) أي على العبارة أو موعود معنى (قوله وهو متجه) وقالة لنباية وخلافاً
للمدنى (قوله لكنه غير محتمل) يؤخذ منه أن محتمل من صبغ الترجيع عتقهم فليأخذ السيد عتق أي بفتح
الميم وما بكسر الميم لا يفسر بالترجيح لانه معنى ذو احتياج إلى قابل المحل والتأويل كما مر في أوائل
ربيع العبادة (قوله وقول الزركشي الخ) والله المتق كاسر (قول الآن أو غيرك) أي في اعتناقه معنى (قوله
من التغيير) أي بصفة الفعل الماضي من التغيير بخلاف محجمة (قوله وقول أصله الخ) عبارة المتق وعتق
الروض بقوله وسررتك عتق مبهمة من التحرير قال الأسنوي وهو غير مستقيم فان هذه اللفظة صريحة
وصوابه سررتك مصدر مضاف كاللفظ المذكور وقوله هو المتق اه (قوله تنجيز) عبارة النهاية لتحرير
(قوله مجلس التناطح) أي لا الحضور معنى (قوله ويظهر ضبطه) أي قوله أو التخليق في المدنى (قوله بما مر
في الخلق) أي ينشتر الكلام اليسير هنا كما اغترم عتق (قوله قوله ونوى) أي إلى آخره (قوله أو
التخليق عتق الخ) ويبنى أن مثله ما لو أطلق ويرجع في نية ذلك إليه عتق عبارة السيد محريق ما لو
أطلق وجبتك نفسك ملحق بالاول أو بالثاني الأقرب الثاني اه (قوله اشترط القبول الخ) أي لو عمل
التراضي عتق (قوله أو قال) أي لبعده في الإيجاب اعتك كل ألف أي مثلاً في ذمتك بقوله أو قال له
العبد أي في الاستيجاب وقوله فاجاب به أي في الحال معنى (قول المتن لومه الألف) أي فوراً حيث علم بذكر
السيد اجلاً فان ذكره ثبت في ذمتك يجب انظاره في الحالة الأولى إلى اليسار كالدون اللازمة للمصرح
(قوله في الصور الثلاث) أي قوله لفظه في المدنى لا قوله لوياتي إلى في الحال (قوله بل أولى) هذا بالنسبة
لأصل العتق رشدي أي لا لزوم الألف أيضاً بدليل ما بعده (قوله معاوضة فيها شوب تعليق) أي فلا حق
الإبد تحقق الصفو لا رجوع عنه قبله وقوله معاوضة أي للملكة تنسفه في مقابلها ما بذله فيها شوب جملة
(قوله كارجحه في الشرح الصغير) أي هو الأصح ش مر وقوله أنت ابني أو ابني أو متي أو أي اعتناق الخ

غير تلك فقولوا قال وجبتك نفسك نا يا بالمتى عتق من غير قبول أو التخليق عتق إن قيل فوراً كافي ملكتك نفسك قولوا وحل به رقيقه اشترط
القبول بقصد الموت (أو قال) (اعتنك على ألف أو أنت حر على ألف قبل) فوراً (أو قال له البعد اعتنق على ألف فاجاب عتق في الحال ولومه
لألف) في الصور الثلاث كالخلف بل أولى لتشوق الشارع للمتق فهو من جانب المالكة معاوضة فيها شوب تعليق ومن جانب المستدعي

وان كان تملكك إذ ينتزعي
الضئى ما لا ينتزعي المقصود
وباقى التعليق بالاصل
ونحوه هنا ما رى خلط
الامة قبل قوله فى الحال لغو
واما ذكره فى اعتقك
على كذا الى شهر قبل فانه
يعتق حالا والوض مؤجل
فعله انتقل فله الى هذه
وليس يسد يد له فائدة
ظاهرة هي دفع توهم ترتف
المتن على بعض الالف على
ان ترجمه ما ذكر غفلة عن
كون المصنف ذكره عقب
ذلك وحيث قد بما قصد
به الخلق كان قال على غير
مثلا على ان محمدى او
زاد ابا او الى حتى مثلا
حتى وعليه قيمته حيث
محمدى عشرين سنة مثلا
حتى لو لمه ذلك فلو خدمه
نصف المدة ثم مات فليده
فى تركته نصف قيمته ولا
يشترط النص على كون
المدة على المتن خلافا للاذرى
انصراهما الى ذلك ولا
تفصيل الخدمة عملا بالعرف
تظهير ما رى الاجارة ولو
قال بملك نفسك بالقب
فى ذمتك حالا او مؤجلا
تؤديه بعد السن (قوله
اشترى فالتعب محمدى البيع)
كالكتابة بل اولى لان
هذا الزم واسرع (ويس
فى الحال) عملا بمقتضى العمد
وهو عقد عتاقة لا بيع فلا
خيار فيه مخرج بقوله بالقب
قوله بهذا فلا يصح لانه

أى لئذ العوض له فى مقابلة تحصيله لغرضه وهو العتق الذى يستقل به كالعامل فى الجملة (قوله وإن كان
تملكك) عبارة للمتن ولا يقدح كونه تملكك إذ ينتزعي (قوله ما رى الخلع) عبارته هناك وإذا علق باصطلاح
مال او اثباته انا جميعا كان اعطينى كذا فخره او أكثر منه يذهب بحيث يعلم به ويتمكن من اخذ مطلق
وإن لم يأخذه (قوله قبل) وانه للمتن عبارة (تنبيه) قوله فى الحال تنبيه فيه المحرور لا فائدة له ولهذا
لم يذكره فى الشرح والروضة وإنما ذكره بعد هذه الصورة فى الحال قال اعتقك على كذا الى شهر
قبل عتق فى الحال والعوض مؤجل وصورة الكتاب أن يكون الالف فى الامة كالمدرسة فى كلامه فان
كانت معينة فى التقال إذا كان فى يده بعد ما تمسكها كتبها فقال السيد اعتقك على هذا الالف فيه
ثلاثة اوجه ما تأتى بهتق والالف ملك السيد ويرجع على العبد تمام قيمته وهذا الظاهر (قوله الى هذه)
أى مسئلة الى شهر (قوله ما ذكر) أى انتقال النظر (قوله غفلة عن كون المصنف ذكره الخ) أى
ذكر قوله فى الحال فى المسئلة الآتية عقب هذه وذكره فى المحلين يبعد كونه صادرا عن انتقال النظر
وهذا يدفع لو لم كان فى غير هذا الكتاب فمأن كونه ذكره عقب ذلك لا ينافى انتقال النظر لان
الجمع بين مسئلتين لا ينافى انتقال النظر من حكم احداهما الى حكم الاخرى كما هو غاية الظهور فدعوى
الغفلة عن اعتبار لها غفلة اه وحيث ان غفلة هذا المدرس من حيث كونه خص الاعتراض
بالمسئلة المتقدمة مع توجهه على المسئلة التى ذكرها المصنف عقبها والشهاب سمى فهم ان الضمير فى ذكره
راجع الى مسئلة الى شهر وليس كذلك كالمسئلة التى ذكرها ما ترجمه سمى قوله كانه فى غير هذا الكتاب
جزم به المتن كما مر هنا فاما ما فهمه سمى من جمع التعديل لما مر من المتن آقا وايضا سياق كلام الشارح
كالصريح فيه (قوله بما يقصد به الخلع) أى وضعه رشيدى (قوله مثلا) أى وخزير معنى (قوله ولو
خدمه نصف المدة ثم مات) أى العبد بقى مالومات السيد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة او بقية
الخدمة مؤمل المراد الاول لان خدمة السيد لا تصدق بخدمته وموارثه (قوله فليده فى تركته الخ) أى لانه
لما مات العوض انتقل الى يده وهو القيمة لاجرة مثله بقيمة المدة (قوله ولا يشترط النص الخ) أى فلو
نص على تأخير ابتداءه عن المقدس العوض ووجب القيمة كما يقيد به قوله الا لا نصرا فها الى ذلك عرش
(قوله عملا بالعرف) أى وعليه فلو طرأ السيد ما وجب الاحتياج فى خدمته الى زيادة ما كان عليه حال
السيد وقت المقدس بملكها العبد او يفسد العوض فبأى وجب قطعه من القيمة فى نظر والاعراب
انه يكلف خدمة ما كان متعارفا لها حال المقدس عرش (قوله وفى ذمتك) الى التلبه فى المتن الا فلو مخرج
الى المتن (قوله لان هذا الخ) عبارة المتن لان البيع أثبت والعتق فيه اسرعه (قوله فلا يصح الخ)
خلافا للمتن وانه سمى عرش عبارة الاول قوله فلا يصح الخ اولا صحت قيمته كما صحت خلع الامة بلا
اذن سيدها بين مال له او لغيره ووجب مهر فى ذمتها بين الخلع والاعتاق تعاريف كاد عليه قوله السابق
ما رى خلع الامة وبيع النفس من قبل الاعتاق اه وعبارة الثانية قوله لانه لا يملكك أى ومع ذلك
يعنى وتجب قيمته كما لو قال له اعتقك على غير له (قول المتن والوالا السيد) أى ولو كان كافرا وان لم
يرنه خبيب وفائدة انه قد يسلم السيد فيه وعكسه ككسح عرش (قوله لما تقرر الخ) عبارة المتن لمعوم
خبر الصحيحين الولاء لمن اعتقه اه (قوله وعليه) أى على الراجع من ان الولاء للسيد (قوله لو باعه)

الظاهر أن المراد بطريق المزاخنة (قوله ذكره) كانه فى غير هذا الكتاب فمأن كونه ذكره عقب ذلك
لا ينافى انتقال النظر لان الجمع بين مسئلتين لا ينافى انتقال النظر من حكم احداهما الى حكم الاخرى كما هو فى
غاية الظهور فدعوى الغفلة عن اعتبار لها غفلة طينامل (قوله فلو خدمه نصف المدة ثم مات) أى فلو
مات السيد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة مؤمل المراد الاول لان خدمة السيد لا تصدق
بخدمته وموارثه (قوله فلا يصح لانه لا يملكك) عملا بسميته كما صحت خلع الامة بلا اذن سيدها بين مال له او لغيره
ووجب مهر فى ذمتها بين الخلع والاعتاق تعاريف كاد عليه قوله السابق ما رى خلع الامة وبيع النفس من

به نفس نفسه، يرى عليه ولا - ظمنا لثبته شبه بالكتابة (تبيينه) أقبح من تلامذة أن عبد السلام يهجو ويكيل بيت المال عبد نفسه
وخالفه الاصفا في شارح المحصول وصوب التاج السبكي الأول نظر إلى أنه ليس بما يليه من فلا تخضع فيه بيت المال بل التقي بغير
عوض إذا أذن له في الإمام وقد ذكر أنه لو جاء ناقض مسلم فلامام دفع قيمته من بيت المال (٣٥٩) ويقتضيه كافة المسلمين، ومرفى العارية

أن المعتد المنع وما يدل به
قولهم أن الامام في حال بيت
المال كالمالك في مال التيمم
والولي يتمتع عليه التبع كما
يسلم بما بقي في الكفاية
كهذا البيع ولو باضماف
قيمه لأن ما يكتسبه قبل
التمتع ملك لبيت المال
ويعد التمتع لا يدرى حاله
ولا حصة فيما ذكره
لأن ذلك لضرورة خوف
ارتداد لورده اليهم ولو قيل
لسيد فمن هذا المال
فقال هذا الغلام وأشار له
لم يمتق وإنما كان قوله
لغيره يعني هذا القرار له
بالمالك لأن إضافة الملك للمالك
عرفته فهو يبيع كثيرا
بمخلاف البيع فإنه لا يكون
الامن مالا للحقيقة (ولو
قال الحامل) ملوكه له
وحلها (اعتنك) وأطلق
(أو اعتنك) دون حملك
عتقا) لأنه جزء منها وعتقه
بطريق التبعية لا السراية
لأنها في الاشفاص دون
الاشفاص وإنما لم يصر
استثناء وقوة التمتع بخلاف
البيع (ولو اعتقه عتق)
أن نفخت فيه الروح والا

أي الرقيق (قوله يرى عليه) أي على الباقين فإن قلنا لا لولا له لم يرس كالواضع من غيره قاله البغوي في تناويه
معنى (قوله هنا) أي في الاتفاق بغير عوض عبارة المعنى أنهم سكوت المصنف في هذه وما قبلها من حطشه
أن السيد لا يار مملو، وهو المشهور ولا خلاف أنه لا يجب شيء في الاتفاق بغير عوض (قوله بعده)
أي عبد بيت المال وقوله لنفسه أي نفس العبد (قوله الاصفا في) واقفه التابية (قوله الأول) أي الصحة
(قوله أنه ليس الخ) أي الاتفاق المذكور (قوله ويقتضيه) بالنسبة عطف على الدفع (قوله المعتد) إلى قول
المتن وعليه قيمة ذلك في التابية لا لولا له ولا حصة (ولو قيل وقوله عتقه إلى ما لم يصر وقوله الخلاف
إلى المتن (قوله المنع) أي منع البيع (قوله وإنما كان قوله لغيره الخ) لو قاله لغيره سم يظهر أنه مثل هذا
المال لهذا الغلام لا يمتق غيره (قوله يعني هذا) أي المال (قوله يجوز) بل قد تكون حقيقة كان ملكه
سيده أو غيره من قلنا يصح على الضعيف شيء أو اعتقد ذلك بلا تقليد صحيح (قول المتن ولو قال الحامل
اعتنك الخ) مثل إطلاقه ما قاله الحائض مرة بعد موت وفيها في الرافعي باب الوصية وسبب أحدهما
لا يمتق الحبل لأن اعتناق الميت لا يرسى وأصحها يمتق لأنه كعضو منها معنى (قوله ملوكه) إلى قول المتن
وعليه قيمة ذلك في المعنى الآخر ولو الخلاف إلى المتن وقوله نعم إلى المتن (قول المتن عتقا) أي عتقت وتبعها
في التمتع حلها ولو أفضل به من حق ثاني توأمين لأنه كالجوار منها وظاهر عبارتهما يمتقتان معا لا تبرا
والتعليل يقتضيه لكن قول الزركشي فيما لو اعتنق مرفوضا لثبثه في باب دون الحبل فيعتدل أنها عتقت
دون تكاليفه قال اعتنق سائلا منهم فما كان الأول عتقا ماله يقتضي الترتيب وهو الظاهر مني قال عرش قول
المتن عتقا ظاهرا ولو كان الحبل عتقا أو مضمنا أو خلفا أعذا من قول الظاهر لا لا يجوز مني ومن قول لولا
اعتنقه حيث نفخت فيه الروح عرش (قوله لأنه الخ) عبارة التابية قد عتق في بيعها في الأولى ولا تارة لغيره
منها في الثانية فاشبهه بالمال قال اعتنك لا يدك أه (قوله بخلاف البيع) كان قال بعتك هذه الجارية دون حلها
فأنه لا يصح البيع التابية (قوله أن نفخت فيه الروح) الظاهر أن المراد به أن نفخت فيه الروح الذي دل عليه
كلام الشارح وهو مائة ومشرون وما عرش (قوله والا الخ) أي وإن لم تنفخ فيه الروح كعضة كان قال
اعتنق مضمنا فلو معنى (قوله فأن زاد الخ) أي أن لم يزد ذلك لا نصير مستولدة وظاهره عدم
الاستيلاء دون آخر بوطها قد صوبه إن مجرد الأقرار بوطها لا يستدعي كون الولد منه لجواركوته متأخرا
عن الحبل به من غيره أو مضمنا ماله بمن لا يمكن كونه منه عرش ومعنى (قوله عتقت بها مني في ملكي) أي
أو نحو معنى (قوله لأنه لا استباح الخ) أي لو أتى تاتى السراية لا تقدم سم (قول المتن وإذا كان بينهما) أي
الشريكين سواء كانا مسلمين أم كافرين أم متخلفين وقوله فاعتق أي بنفسه أو وكيله وقوله أو نصيبه أي أو
بعضه معنى (قوله والخلاف في هذه الخ) أي فيما بعد كذا عبارة الروض مع شرحه وأن اعتنق نصف المقتدر
وأطلق بل يقع التمتع على النصف شاملا لهما لم يخصه بملك نفسه أو على ملكه لأن الإنسان إذا يمتق بما
ملكه وجب أن يمتق ما لا يملكه من ملكه كافي البيع والأقرار وهو مقتضى كلام الأصحاب في الرمن
قال الإمام لا يكره يظهر لهذا الخلاف قاعدة الاتفاق تعليق طلاق أو عتق كان يقول أن اعتنق نصف من هذا
العبد فأمراني طالق فإن قلنا بالاول لم يطلق أو بالثاني طلقت أه (قوله غير نحو التعليق) أي في غير
قبيل الاتفاق (قوله أن المعتد المنع) كتب عليه مر (قوله وإنما كان قوله لغيره يعني هذا الخ) لو قاله لغيره
(قوله لأنه لا استباح الخ) أي لو أتى تاتى السراية لا تقدم (قوله لأنه لا قاعدة في غير نحو التعليق) قال في الروض

أما المعتد (دونها) وفارق عكسه بأنه لكونه فرعا منه تصور تبعية لها ولا عكس وقوله مضمنا هذه الامارة اقرار بانقادا لغيره اقرار
زاد عتقت بها مني في ملكي كان إقرارا بكون الامارة موله (ولو كانت رجل والحبل الآخر) بنحو وصية (لم يمتق أحد ما يمتق الآخر) لأنه
لا استباح مع اختلاف المالكين وإذا كان بينهما عبد أو أمه فاعتق أحدهما كله أو نصيبه كصبي منك حر وكذا نصفك حر وهو ملك
نصفه والخلاف في هذه المثل التمتع المحصر في نصيبه أو شاع فتق ربه ثم يرى ربه لا قاعدة في غير نحو التعليق (عتق نصيبه)

التعليق وادخل بالحق والامان (قوله مطلقا) أى وسرا كان أم معسرا حاجة (قوله عند الاعتناق) وسياق
 ان ايلاد احد الشريكين ناذم مع السارو على فلو كان معسرا عند الاعتناق او الموقوف ثم ايسر بعد فهل يؤثر
 ذلك في حكم بنود الاعتناق والموقوف من وقتها او لا ويرى بين الاعتناق في حكم بعدم قوته لا يقول اذا ارد
 كنى وبنود الاستيلاء لا تمنع قيل الاتفاق في نظر وقضية قول الخارج في آخر امهات الاول والادوية
 في اليسار وعدمه بوقت الاحبال الخ ان طر و اليسار لا اثر له وقياس مامرى الرهن من انه لو احبها وهو
 معسر فبعت في الدين ثم ملكها فاذ ايلادها هنا كذلك اذا ملكها عا حش اقول الفرق بين ما هنا الذي
 بطريق السر ايقو بين الرهن واضح وايضا فلو لم نعتد الاعتناق صريح في عدم تأثير طر و اليسار هنا فيعتين
 الاحتمال الثاني مما راي في الانوار ما نصه والاعتبار في اليسار بحالة الاعتناق فان كان معسرا ثم ايسر فلا
 تقوم واستيلاء احد الشريكين الجارية وسرا كالاتفاق (قوله بشرط الخيار له) أى لو لمعاش (قوله
 فلا شركة حيث ذلخ) بل قد يقال لا شركة حقيقة حين الاعتناق ايضا لانها اذا كان الخيار له فملك المبيع له فليتام
 سم (قوله بان ملك الخ) عبارة للمنفى والمراد به المهر ان يكون وسرا بقيمة حصة شريكه فاضلا ذلك
 عن قوته وتوقيت من تزامنه ففقت في موهو ليك دست ثوب بيليسه وسكنى دلى ماسبق في الفلاس ويعرف الى
 ذلك كل ما يباع ويعصرف في الدين اه (قوله فاضلا الخ) حال من قوله الاتى ما بنى بقيعته أى قيمة الباقي
 (قوله أى نصيب شريكه) هلا قال أى الباقي كما هو المتبادر من المتن سم (قوله ما لم يثبت له
 الاستيلاء الخ) عبارة للمنفى والروض مع شرحه ويستق من ذلك ما لو كان نصيب الشريك مستولدا
 بان استولدها وهو معسر فلا سرياق في الاصح لان السرية تضمن النقل ويجوز الخلاف فيها واستولدها
 احدهما وهو معسر ثم استولدها الاخر ثم اعتبها احدهما ولو كانت حصة الذى لم يمتنع موقوفة لم يسر العتق

مطلقا وفي عتق نصيب
 شريكه تفصيل (فان كان
 معسرا) عند الاعتناق
 (بى الباقي لشريكه) ولا
 سرياق لمقهور الخبر الاكى
 نعم ان باع شخصا بشرط
 الخيار له ثم اعتق باقيه
 والخيار باق سري وان

ايسر بصفة المصترى
 لكنه بالسرياق يقع الفسخ
 فلا شركة حيث ذ حقيقة
 فلا يرد (والا) يكن معسرا
 بان ملك فاضلا عن جميع
 ما يترك للفلاس ما بنى
 بقيعته (سرى اليه) أى
 نصيب شريكه ما لم يثبت
 له الاستيلاء بان استولدها

وان اعتق نصف المصترى كسرا اطلق فحل بيع شاتها على ملكه وجهان قال في شرحه جزم صاحب الانوار
 بالثاني منها كما في البيع والاقرار وهو مقتضى كلام الاصحاب في الرهن الخ ثم قال في الروض وعلى كلا
 التقديرين لا يعتق جميعه الا ان كان موسرا قال الامام ولا يكاد تظهر فائدة الا في تعليق مطلق او عتق اه
 قال في شرحه قال جماعة عتق تظهر فائدة في مسائل اخر منها ما لو وكل شريكه في اعتناق نصيبه فان قلنا بالاول
 عتق جميع العبد شاتها عنه وعن موكله بالثاني لم يعتق نصيب الموكل وهذه ستاق بعد اه فليظهر هذا مع
 ما تقدم من اشكال الاسنوى ولا يأتى ان يكون ما ذكره الاسنوى مبنا على الاول هنا لان
 كلام الاسنوى يدل على عتق الجميع عن الموكل وما ذكرنا صريح في وقوع العتق عنهم ولا ان يكون
 مبنا على الثاني اصرحه في انه يعتق نصيب الموكل ويسرى الى نصيب الوكيل وصراحة ما هنا على
 الثاني في انه يعتق نصيب الوكيل دون الموكل فان قلت يمكن ان المراد الذى يعتق بطريق المباشرة
 نصيب الوكيل دون نصيب الموكل لكن يسرى العتق اليه قلت هذا لا يمنع المخالفة لان الذى عتق ابتداء على هذا
 نصيب الوكيل ثم سرى عليه الى نصيب الموكل بخلاف ما ذكره الاسنوى فان الامر عليه بالنكس
 نعم قول شرح الروض وهذه ستاق بعد اشارة الى قول الروض بهذا ذكره ان وكل شريكه في عتق نصيبه
 فاعني نصيب عتق قوم على صاحبه نصيب الاخر وان اطلق حل على نصيب الوكيل اه وحيث فيمكن ان
 يجاب ببناء ما ذكره الاسنوى على الثاني وحمله على ما اذا اراد الوكيل نصيب الموكل فيعتق ويسرى الى نصيب
 الوكيل وحل ما ذكر هنا على الثاني كالاول على ما اذا اطلق فيعتق على الثاني نصيبه دون نصيب الموكل
 أى باعتبار المباشرة فليتامل (قوله غير بحر التعليق) قال في شرح الروض كان يقول ان اعتقت
 نصف من هذا العبد قامر اى طلق فان قلنا بالاول يعنى وقوعه شاتها لم تطلق او بالثاني يعنى وقوعه على
 ملكه طلقت اه (قوله فلا شركة حيث ذ حقيقة) بل قد يقال لا شركة حقيقة حين الاعتناق ايضا لانه اذا
 كان الخيار له فملك المبيع له فليتامل (قوله أى نصيب شريكه) هلا قال أى الباقي كما هو المتبادر من المتن

مالك مسر الخبز الصحيحين من عتيك شركه فعبد وكازله مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه نذرا عدل وادعى شركاه معهم وعتق عليه العبد ولا اقدمت على ما عتق قيس بما فيه غيره عامرويا في ورواية الدارقطني وروى عنه ما قال الحفاظ ورواية السامية مدرجة فيه وبغير ضرور ودعا حلت جلة بين الاحاديث على انه يستسمى لسيد الذي لم يعتق (٣٦١) بمعنى يقدمه بقدر نصيبه لثلاثين انما يحرم عليه استخدامه (أول ما

أسير به) من قيمته ليقرب حاله من الحرية ولو كان ثلاثة فاعتق اثنان منهم نصيبها مما واحدها موسر فقط يوم جميع مالم يعتق عليه وحده (وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق) أي وقت لانه وقت الائتلاف كنيابة على من سرت لنفسه تعبر قيمته يومها لا يوم هته كذا اطله شارح ووجهه حمار في اثنين في النصف من قوله فان جنى ونلف بسراية فالواجب الاقصى وما صرح به من أن الواجب هنا قيمة البض لا بعض القيمة صرح به جمع متقدمون ويظهر أن يأتي هنا ما مر في نظير ذلك من الصداق إلا أن يفرق بان الوجه اشارت بأحكام في مقابلة كسرهما لاثاني في غيرهما فلا بد أن يجب هنا قيمة البعض لانه المثلث دون بعض القيمة وان اوجباه مملها تقرر من التقيد (وتجمع السراية بنفس الاعتاق) للتعبر الظاهر فيه ولان ما يقرب على السراية في حكم الائتلاف والقيمة تنجب بسبب الائتلاف فيعطى حكم الأحرار عقب المتق وان لم

قولا واحدا اه (قوله مالك) أي مالك النصب عرش (قوله ثمن العبد) أي ثمن ما يخص شريكه من العبد والراد ما بين من القيمة عرش وسم (قوله قدم العبد) أي نصيب الشريك منه (قوله عامر) أي من اشترى العبد بين اثنين وكون المشترك امة وقوله باقى أي من الايسار من قيمة نصيب الشريك (قوله ورواية السامية) عبارة الاسنى والمثنى والشديد واما روية فان يكون له مال قوم العبد عليه قيمة عدل ثم استسمى لصاحبه في قيمته غير مشقوق عليه قدرجة في الحر كما قاله الحفاظ ومحمولة الخ (قوله يعني عنده) لا يعني عدم تاق هذا الجواب مع قوله قوم عليه ومع قوله في قيمته ورشيدى (قول المتن الى ما أسير به) أن كان ماعبارة عن اجزاء من نصيب أشريك كما هو الموافق للمعطوف عليه فالحال قوله به على حذف مضاف أي بقيته وعن اجزاء من القيمة كما هو المناسب لتعلق اليسار به فاعلى حذف مضاف أي الى قسط ما أسير به والا فالسراية ليست الى ما أسير به من القيمة بل الى ما يقابلها من حصة أشريك وقول الشارح من قيمته انما يقابلها الثاني والا فالنصيب الاول ان يقال عقب به أي بقيته فليتامل سم (قوله من قيمته) عبارة المثنى من نصيب شريك اه (قوله قوم جميع مالم يعتق الخ) ببناء المنقول وقوله عليه أي الموسر متعلق بقوم عبارة المثنى قوم جميع نصيب الذي لم يعتق على هذا الموسر كاجز ما هو المراض مسر الا في ثلث ماله كاسم اني فاذا اعتق نصيبه من عبد مشترك في مرضه وهته فان خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وعتق جميعه وان لم يخرج الا نصيبه عتيق لا سراية اه وقوله وارض الخ في الروض مع شرحه منه (قول المتن وعليه) أي الموسر على كل الاقوال الاتية قيمة ذلك أي القدر الذي أسير به (تلييه) لشريك مطالبة المعتقد بدفع القيمة واجبار عليها لومات اخذت من تركته فان لم يطالبه الشريك للعبد المطالبة بالمال مطالب طالبا قاضي وان اختلفا في قدر قيمته فان كان البسد حاضرا قرب العبد بالعتق ورجوع اهل القوم ومات او غاب او طال العبد صدق المعتقد لانه غارم مثنى وقوله وإن اختلفا الخ في الروض مع شرحه منه (قوله أي عتقه) أي قوله كذا اطله شارح في النهاية والمثنى (قوله كذا اطله الخ) راجع الى التمس عليه فقط (قوله في مقابلة كسرهما) أي بالطلاق (قوله وإن اوجباه ثم الخ) هو المعتد كما مر هنا قول المتن تقع السراية بنفس الاعتاق فتقتل الحصة التي ملك المعتقد ثم تقع السراية به (تلييه) يستثنى من ذلك ما لو كاتبه الشريك كان ماعتق احدهما نصيبه فانه حكم بالسراية ببند العجز عن اداء نصيب الشريك فان في التمتع بضر ادى السيد نفوات الولاء مثنى ونهاية (قوله ما ترتب الخ) وهو العتق (قوله فيعطى الخ) تفريع على المتن (قوله لا يقع الاعتاق) الى قول المتن ويقت نصيب المدعى وقوله في النهاية الاقر له من يحضر وعليه على من مريض وقوله اذا اوجب العتق ولو كان بالدين (قوله او الاعتراض عنها) فلا يكفي الا براء كما قاله الاموردي مثنى (قوله وحيثما فبدل للاول الخ) عمل تامل (قوله يوقف الامر) الى قول المتن لا يسرى بتدبير في المثنى الاقر له كما عتق الاذعى وقوله واعتاده جمع الى ويجب مع ذلك وقوله وعلى الثالث الموعى الثاني (قوله ورعاية الجانيين) عبارة المثنى لان الحكم بالعتق بضر السيد والتاخير الى اداء القيمة بضر بالعبد والتوقف اقرب الى المدل ورعاية الجانيين اه (قوله عليه) أي

(قوله في الحديث الشريف ثمن العبد) يتامل حكمة التعيير بالعبد من الواجب قيمة حصة الشريك فقط ولا شك انه المراد بدليل قيمة الحديث (قوله ما أسير به) ان كان ماعبارة عن اجزاء من نصيب الشريك كما هو الموافق للمعطوف عليه فالحال قوله به على حذف مضاف أي بقيته وعن اجزاء من القيمة كما هو المناسب لتعلق اليسار به فاعلى حذف مضاف أي الى قسط ما أسير به والا فالسراية ليست الى ما أسير به

(٤٦ - شرواني وان قاسم - ماسر) يؤد القيمة (وقول) لا يقع الاعتاق (لا) باداء القيمة) او الاعتراض عنها لخبر الصحيحين إن كان موسر يقوم عليه عدل لم يعتق وواجب اياه انما يدل على أن العتق بالتقويم لا بالدفع وحيثما فبدل للاول لانه ما قوم لانه صار متلقا وانما يوقف بالسراية (وقول) يوقف الامر رعاية للجانيين فعليه (إن دفعها) أي القيمة (بان انها) أي السراية حصلت

(بالأناق) ولا يزال أناق حتى (واستيلاد أحد الشريكين للوسرى) إلى حصة شريك كالعتق بل أولى لأنه فعل وهو أقوى ولذا أخذ من مجرور عليه دون عتقه كاعتبه الأذرعى ومن مريض من واصل المال واتقاه من الثلث أمانا من المصير فلا يسرى كالعتق إلا من ولد الشريك لأنه يفتد منه بإيداعها كلها (وعليه) أى (٣٣٢) المورس (قيمة) ما يسرى به من (تعيب شريك) لأنه انقضاء الملكة عنه (وحصته من

ميراثه) لا يستمتع به ملك غيره أن تأخر الزوال من تعيب الخفصة كما هو الغالب وإلا لم تأخر منه شهرا لأن الموجب له تعيب الخفصة فى ملك غيره وهو متضمن لما يقا من السراية تقع بنفس المورق وأعاد جمع وجوبها مطلقا مبنى على ضعيف كما يعلم من التعليل الذى يورق المورق فى ملكه وبذلك يتدفق الفرق بين هذا وما سرق الأب بانه إنما قدر الملك فيه حرمة ويجب مع ذلك فى بكر حصته من أرض البكارة (وتجوزى الأقوال) السابقة (فوقت حصول السراية) إذ المورق هنا كالاعتاق (فم فعل الأول) وهو الحصول بنفس المورق (والثالث) وهو التبين (لأنجب قيمة حصته من الولد) لأنه على الأول اعتقد سر الوقوع المورق فى ملكه وعلى الثالث نزل استحقاق السراية منزلة حصول الملك وعلى الثاني تعجب (ولا يسرى تدير) لبعضه من مالك كل أو بعض إلى الباقي لأنه ليس انطلاقا لجواز بيع المدير فيموت السيد يعتق ماد به فقط لأن الميت مبرر وحصوله فى محل ليس سراية بل ربما كعضو منها (ولا يمنع السراية دين) حال (مستغرق) بدون حجر (فى الأظهر) بوقت لأنه مالك لما يقده ناخذ بالتصرف فيه ولذا اعتاقه قال البتني ولا حاجة لمستغرق فى جريان الخلاف فإذا أوجبت السراية مائة وهي عنده وعليه مخسوم لم يسر على الضعيف إلا فى خمسين ولو كان بالدين الحال من لازم ليس له غيره ولا يفضل منه شيء لم يسر قطعا ولو علق وهو مستقل فهو جدت الصفقة وهو مجرور عليه لم يسر بناء على الأصح أن العبرة فى تقوذالعتق بحالة وجود الهبة (ولو قال لشريكه

قول الوقت (قوله) إلى حصة شريك أى حيث كان مورا بالكل ولا لاضا يسر به فقط كما يأتى وقوله لا يسرى إلخ أى يكون الولد حر أفيهم لشريك قيمة نصفه عيب أه سم على التوسيع يأتى فى كلام الشارح فى أمهات الأولاد وحكاية خلاف فيه وظاهره أن المعتد منه أنه مبني على عرش (قوله) من مجرور عليه) أى يجهنن أوسفه أو قل سمعى (قوله) دون عتقه) أى اعتاقه (قوله) إلا من ولد الشريك إلخ) صورة المسئلة أن أحد الشريكين الذى هو والد الشريك الآخر استولدها وشيدى عبارة المبنى نعم أن كان الشريك المستولد أصلا لشريك سرى كما لو استولد الجارية التى كلها له أو فى سم بعد ذكر مثلها من كثر الاستاذ ما نهى لم يذكر الشارح نظير ذلك فى الاعتاق بأن اعتاق أحد الشريكين المصير الذى هو أصل الشريك الآخر حصته فقول يسرى وتبقى القيمة فى ذمته أو لا يفرق منه وبين الإيلاد فيه نظر فليراجع والناق هو عتق عتق عتق استباح بهم لآق فى دأبنا - وما أيداه (قوله) أيلادهما كلها) أى أيلاد الجارية التى كلها لولد (قوله) أن تأخر الزوال) راجع المورق - (قوله) وإلخ) أى إن تقدم أو قارن أو تزامن أو قارن الوألى تقدم الزوال والشريك تأخره صدق الوألى فيها يفرع عملا بالأصل من عدم وجوب المهور أن كان الظاهر تأخر الزوال ويحتمل تصديق الشريك لأن الأصل فيه من عدم فى ذلك غيره العنان حتى وجد مسقط ولم تتحقق وهذا أقرب عرش وقوله بأن تقدم أو قارن أو أنق لما ذكره الشارح فى باب النكاح فى الإغاف وعناقب لما فى المتن هنا معاهة نعم أن نزل مع الخفصة وقلا ما معاهة الامام من أن ذلك يتلزم مع المورق قضيعة كلام الأصحاب كفى الطالب الوجوب واستر المصنف بالمورس عمالو كان مسرا فان الاستيلاد لا يسرى كالعتق فلو استولدها الثانى وهو مسر فهو مستولدتها لمصادقة ملكه المستقر ويجب على كل منها نصفه مبرها للأخرى يأتى فيه أقال الناقص أه (قوله) لأن المورس له) الأولى التائب (قوله) لما يقا من السراية إلخ) حلة وله وهو متصف (قوله) وجوبها) أى الحصة من ميراثه المثل (قوله) مطلقا) أى تقدم الزوال ولا عرش (قوله) على حصة يغب) أى من أن السراية تقع بأداء القيمة (قوله) وبذلك) أى بماله لأن الموجب إلخ (قوله) يتدفق الفرق) أى فرق ذلك أجمع أقال بالوجوب مطلقا هنا (قوله) بين هذا) أى استيلاد شريك وسرى ليس باب (قوله) وما سرق الأب) أى فى النكاح فى أصل الإغاف من تنديد الوجوب بتأخر الزوال (قوله) بأنه) أى متى بالقرق (قوله) ويجب مع ذلك فى بكر حصته إلخ) يذنب أن على هذا أن تأخر الزوال عن إزائها إلخ لا يجب لها أرش وله لم يعل عليه بل بد المورق من الزوال قبل زوال البكارة عرش (قوله) وعلى الثاني) وهو حصول السراية بأداء القيمة (قوله) لبعضه) إلى قوله قال البتني فى المتن لا قوله كل أو قوله وحصوله إلى المتن (قوله) ولذا أخذ إلخ) عبارة المبنى ولهذا لو اشترى عبدا واعتقه فقد أه (قوله) ليس له) أى الزمان (قوله) لم يسر قطعا) أى ولا يقال أنه مبرر بالزمن وشيدى عبارة عرش أى لأنه مسرولا تشكل هذه عبارة من أن الدين لا يمنع السراية لأن ذلك مفروض فيمن له مال يدفع من حصة شريك خلاف هذا أه (قوله) وهو مجرور عليه) أى يقبل معنى (قوله) لم يسر) وفى نظيره من حجر السفة يفتق عليه الفرق أن الفس لو نفذ ناعته ضررنا بالقرام بخلاف السفيه معنى (قوله) بناء على الأصح أن العبرة إلخ) يتامل هذا فان الأصح فيما يأتى آخر كتاب التدبير أن العبرة

من القيمة بل إلى ما يقا به من حصة الشريك قول الشارح من قيمته إنما يناسب الثانى ولا فى المناسب للأول أن يقال عقب به أى قيمته فليتامل (قوله) إلا من ولد الشريك) صورة المسئلة أن أحد الشريكين الذى

الميت مبرر وحصوله فى محل ليس سراية بل ربما كعضو منها (ولا يمنع السراية دين) حال (مستغرق) بدون حجر (فى الأظهر) بوقت لأنه مالك لما يقده ناخذ بالتصرف فيه ولذا اعتاقه قال البتني ولا حاجة لمستغرق فى جريان الخلاف فإذا أوجبت السراية مائة وهي عنده وعليه مخسوم لم يسر على الضعيف إلا فى خمسين ولو كان بالدين الحال من لازم ليس له غيره ولا يفضل منه شيء لم يسر قطعا ولو علق وهو مستقل فهو جدت الصفقة وهو مجرور عليه لم يسر بناء على الأصح أن العبرة فى تقوذالعتق بحالة وجود الهبة (ولو قال لشريكه

الموسر أعتقت نصيبك عليه نصيبى فانكر) ولا ينفك (مدق الشكر وميت) إذا دل على عدم المتق (فلا يمتنع نصيبه) ان حالف ولا حالف
 المدعى واستحق قيمة نصيبه ولا يمتنع نصيب المنكر لان المدعى انما يستحق عليه لاجل القيمة فقط ولا لافى لا تسمع على آخر انك اعتقت حتى
 يحلف نعم ان كان مع الشريك شامداً آخر قلا حصة اى ان كان قبل دعواه القيمة كاعتق الوركنى لتهتمت حصة (ويتمتع نصيب المدعى باقراره
 ان قلنا يسرى بالاتفاق) مؤاخذه له باقراره وتقيدهما له بما إذا نفى المنكر أو ألدعى الذين المردودة معرض بأنه لا وجه له إذ لو نكلا
 معاً فالحكم كذلك لوجود المدعى باقراره (ولا يسرى إلى نصيب المنكر) وان (٣٣٣) أمير المدعى لا يحل يثنى عقاقير كقول

شريك لاخر اشتريت
 نصيبى وأعتقت فانكر فانه
 يمتنع نصيب المدعى ولا
 يسرى (ولو قال لشريكه)
 المسر أو الموسر (ان
 أعتقت نصيبك فقصبي
 حر) قط أو زاد (بعد
 نصيبك فاعتق الشريك)
 المقول له نصيبه (وهو
 موسر سرى إلى نصيب
 الاول ان قلنا السراية
 بالاتفاق) وهو الاصح
 (وعليه قيمته) اى نصيب
 المعلق ولا يمتنع بالتعلق
 لان السراية أقوى منه
 لانها قهرية تابعة لمتق
 الاول لا مدفع لها بالتعلق
 قابل للدفع بيع ونحوه
 وإذا اجتمع سببان لا يمكن
 اجتماعهما قدم أقوامهما
 وهذا فارق ما وقع لها
 في الوصايا قبيل الركن
 الرابع من التسوية بينهما
 لاسكانها اموال الركن الممتق
 معسر اجتمع على كل نفسه
 تجزأ في الاول ويختص
 التعلق في الثانى (ولو قال
 لشريكه ان اعتقت
 نصيبك) قصصى حر
 قبله أو معه أو حال عتقه

برقت التعلق حتى لو اقر مستقلا وجدت الصفقة بعد المجرى نظر الحالة التعلق وقد يقال ما تمنع على
 مقابل الاظهر فيها يأتى عرش (قول المتن الموسر) قال الرافعى احترمه عن المسرة فان إذا انكر وسلف
 لم يمتنع من العتق ثم يثبته ولو اشترى المدعى نصيب المدعى عليه حتى ولو لا سراية في الباقي معنى (قوله ولا ينفك)
 اى للمدعى اى قوله نعم ان كان في الملقى (قوله ان حالف) فيه ان عدم المتق على اطلاقه ليس مقيداً بالخالف
 فكان المناسب ثم ان حالف فلا يمتنع عليه المدعى القيمة ولا حالف المدعى واستحقها رشيدى وسيدكر
 الشارح ما وافقه وما إذا ذكر هذا القيد من تقيدها لا ينفك قوله الا فى تقيدها (قوله لان الدعوى الخ)
 عبارة للمتن ولا يمتنع نصيب المنكر هذا الذين لان الذين انما تجوز عليه لاجل القيمة والذين المردودة
 لا تثبت الا ما توجهت فهو الا لافى لا تسمع الخ وهذا يدفع ما عساه ان يقال هلا حتى نصيب المنكر لان الذين
 اه عبارة سم قوله ولا لافى لا تسمع الخ وهذا يدفع ما عساه ان يقال هلا حتى نصيب المنكر لان الذين
 المردودة كالقرار فهو مقر يمتنع نصيبه يؤخذ باقراره وذلك لان الذين انما اجتمعوا بالنسبة للقيمة
 فلم توجد بين مردودة بالنسبة للمتن لا لقرار بالنسبة اليه اى (قوله نعمت حبيبتى) اى لمان كان بعد
 دعواه القيمة فلا تثبت فيه توطيل لمقد عرش (قول المتن ان قلنا يسرى الخ) معتمد عرش عبارة للمتن
 ان قلنا بالرأى من انه يسرى بالاتفاق في الحال اه (قوله وتقيدهما له) اى العتقين في غير المنهج
 واصله لمتق نصيب المدعى الخ (قوله وان اسرى) اى قوله ولو كونه وجب للمتن الا قوله وهذا فارق
 الى اموال وكان الى قول المتن ولو كان عتق النهاية الا قوله وهذا فارق الى ما لو كان وقوله المنجز الى المتن
 (قوله شريك لاخر) عبارة للمتن أحد الشريكين لرجل اه (قوله لمتق الاول) اى اعتاق الممتق الاول
 عبارة النهاية العتق نصيبه اه (قوله لاسكانها) اى التسوية (قوله تجزأ في الاول) اى فى الممتق الاول
 وهو من غير الممتق عرش (قول المتن قبله) اى قبل عتق نصيبك معنى (قوله بالنسبة الخ) معنق باطلان الدور
 (قوله وهو الاصح) اى بطلان الدور (قوله يمتنع نصيب كل الخ) يان لوجه شبه كقول المصنف
 وكذا ان كان الخ (قوله ولا سراية) من عتق اللازم (قوله بمنها) اى السراية (قوله حتى الشريك) اى
 اعتاق الشريك المعلق انصرف نصيبه من غير وجوب (قوله معها) اى القليلة (قوله فيسرى) اى على
 نصيب المخاطب بناء على ترتيب السراية على العتق مخفوز يادى (قوله فيعطى عتقه) اى حتى المخاطب
 وكذا اخبر من عتقه (قوله لتوقف الشيء الخ) عبارة للمتن وفيها ذكره وهو توقف الشيء على ما يتوقف
 عليه وجودا وعدما وهو دور ونظير اه (قوله لتوقف الشيء) وهو عتق نصيب المخاطب على ما يتوقف

هو والد الشريك الاخر استوله عبارة كذا الاستاذ ولو كان الشريك المستوله اصلا لشريكه سرى وان
 كان معسرا كاستوله الجارية الى كمالها اه (ايضا الامن والد الشريك) لم يذكر نظير ذلك في الاعتاق
 بان اعتق أحد الشريكين المعسر الذى هو اصل الشريك الاخر حصته فهل يسرى وتبقى القيمة في ذمّه أولا
 ويفرق بينهما وبين الا بلا دفع نظر غير اجمع والثانى هو مقتضى تضعيفه استثناء بعضهم الا فى ما شامدا احدهما
 اليسار (قوله ولا لافى لا تسمع على آخر انك اعتقت حتى يحلف الخ) وهذا يدفع ما عساه ان يقال هلا حتى

(فاعتق الشريك) المخاطب نفسه (فان كان المعلق معسرا حتى نصيب كل عتق) المنجز حال المعلق قبله ولا سراية وخص المعلق بالاعصار
 لانه لا فرق في الآخرين للمسر والموسر (والوالا له) لا شترى كما فى الممتق (وكذا ان كان المعلق موسرا أو ابطلان الدور) القضى الا فى يانه
 بالنسبة للقيلة إذ لا يأتى الا فيها وهو الاصح يمتنع نصيب كل عنه ولا سراية لان اعتبار الملية والحالية منها والقيلة لمغاة لاستحالة
 الدور المستلزم هناك دباب عتق الشريك فيغير التعلق معها كهموع الملية والحالية (ولا) بطلان الدور فى ضرورة القيلة (فلا يمتنع شيء)
 على واحد منهما إذ لو نفذ اعتاق المخاطب حتى نصيب المعلق قبله فيسرى في حاله فانه طرد من عتقه عدمه لتوقف الشيء على ما يتوقف عليه

ولكونه يحب الجسد على المالك المطلق التصرف في اعتناق نصيب نفسه من غير موجب ولا نظير له دفعه الاصحاب هذا كله ان لم يخرج المعلق
عن نصيبه والا حقت عليه قطاوسرى (٣٣٩) بشرطه (ولو كان) أي وجد (عبد لرجل نصفه لاخر ثلثه لاخر سدسه حقت الاخران)

عليه هو عتق نصيب المعلق (قوله ولو كونه) أي صحيح الدور (قوله دفعه) أي صحيح الدور القفلى
(قوله وهذا كله) أي قول المتن وكذا ان كان الخ (قوله والا حقت) أي نصيب المعلق (قوله بشرطه) أي
بشروط السراية الآتية في المتن والشرح (قوله أي وجد) أي قوله نعم يأتي في المتن لا قوله لا بدليل التفرع
الآتي وفي النهاية لا قوله لا وعطاءه بصفة واحدة وقوله وان أسير بدون الواجب إلى المتن وقوله مباشرة
أو قوله أي وجد قديمهم من هذا التفسير انه إشارة إلى ان كان تامة وعليه جلد لرجل نصفه وما عطف
عليها لصاحب عبد ولكن لا يثبت ذلك بل يجوز قصاصها وتكون الجلة المذكورة خبرها سم (قوله ليوافق
كلامه) وهو عتق الثاني والثالث معنى لكن الكسرة من غير تعبير المصنف تأمل (قوله بصفة واحدة)
أي كدخول الدار (قوله أو وكلا أو كلا الخ) التفرع بين هذه وبين ما تقدم من انه لو وكل في اعتناق نصيبه
من عبد عتق الوكيل نصف التعيب حيث لا يسرى الاعتناق إلى باقية انهم لما عطف الوكيل موكله فيما
اذن له في عتاقه كان القياس العام عتاقه لكن قد انه فيما باشر عتاقه لتصرف الشارع للعق ولم يسر باقية
لصنف تصرفه بالخاطفة لموكله ما لم يشر به بغيره فلهذا لم يزل قوله لرجل نصفه موكله وهو لو باشر الاعتناق بنفسه
سرى إلى باقية فكذلك عليه في شرح الروض ع ش (قول المتن عليهما أضفان) أي هل عدد
رؤوسهما لأجل قدر الحصص متى (قوله ما مرق في الاخذ بالشفعة) أي حيث كان بقدر الحصص لأجل
الرؤوس سم (قوله بالكل) أي بقدر الواجب معنى (قوله فان تفاوت اليسار الخ) ولو أسير أحدهما
بقية النصف والاخر بدون حصص منها فيبقى ان كل هذا ما ليس به والباقي على الاول فلا يرجع سم
(قوله أحدهما اليسار) استثنى بعضهم من اشتراط اليسار ما لو وهب الأصل نصف عبده لفرعه ثم عتق
النصف الاخر فيسرى للموهب من غير غرم شيء لجواز الرجوع له في المعتد بخلافه شرح حرر ام سم
(قوله أي مباشرة) من إحصاء المصدر إلى مفعول أي مباشرة للشرع الاعتناق ولو تيزل عبارة المتن أي
المالك ولو باقية ام (قوله ولو بقسبه) كان المناسب خلاف هذا الصلح لان هذا جواب ثان عن عدم
ملازمة التفرع إلى المتن لقوله عتاقه والجواب عنه من وجهين الاول إبقاء الاعتناق على حقيقته
وتقديمه على التفرع ويتناول عليه التفرع ويكون التفرع دليل التقدير وهذا هو الذي أشار إليه بقوله أو تملك الخ
والثاني استعمال الاعتناق فيما يشمل التسبب فهو هو المشار إليه بقوله ولو بقسبه فيه فامل وشدي (قوله
كان اتهم الخ) عبارة المتن كثر اتهمهم أصله أو فرعه أو قبه أو الوصية به أو ع ش (قوله في تعيين
اليسار الخ) صوابه في تعيين اليسار الخ بالعين بدل التون (قوله ما يمكنه على ذلك) أي على توهمه ولو بقسبه
ويأتي ايضا هناك الجواب عنه (قوله وخرج بذلك الخ) عبارة المتن وليس المراد ما لا اختيارا مقابل الاكراه
بل المراد التسبب في الاعتناق ولا يصح الاختراز بالاختيار من الاكراه لان الكلام فيما يمتنع فيه التفصيص
والاكراه لا عتق فيه أصلا وخرج باختباره ما ذكره بقوله فلو ورت (قوله لان ذلك) أي الاختيار المقابل
نصيب المتكبر لان العين المردودة كالأقرار فهو مقر بعتق نصيبه فيؤخذ بأقراره وذلك لان العين انما اعتد
بها بالنسبة للقيمة لانها تابعة للدعوى والدعوى انما سمعت بالنسبة للقيمة فلم يوجد بين مردودة بالنسبة للعق
فلا إقرار بالنسبة إليه (قوله أي وجد الخ) قديمهم من هذا التفسير انه إشارة إلى ان كان تامة وعليه جلد
لرجل نصفه وما عطف عليها تمتع عبد ولكن لا يثبت ذلك بل يجوز قصاصها وتكون الجلة المذكورة
خبرها (قوله وهذا فارق ما مرق في الاخذ بالشفعة) أي حيث كان بقدر الحصص لأجل الرؤوس كما هنا
(قوله فان تفاوتت في اليسار الخ) ولو أسير أحدهما بقية النصف والاخر بدون حصص منها فيبقى ان كل
هذا ما ليس به والباقي على الاول فلا يرجع سم (قوله أحدهما اليسار) استثنى بعضهم من اشتراط اليسار ما لو
وهب الأصل نصف عبده لفرعه ثم عتق النصف الاخر فيسرى للموهب من غير غرم شيء لجواز الرجوع

بكر الخاء كما مضى لكن
ليوافق كلام أصله لا للتقدير
لأنه عتق اثنان منهم أي
اثنين كانا فالحكم كذلك
كما في الروضة وغيرها
(نصيبها) بالكلية (مما)
بان لم يفرغ أحدهما منه
قبل فراغ الآخر أو عطاءه
بصفة واحدة أو وكلا
وكلا فاعتقه بلفظ واحد
فالقيمة النصف الذي
سرى إليه العتق (عليها)
تصفان على المذهب لان
حضان المثلث يستوى فيه
التفصيل والكثير كالومات
من جراحاتها المختلفة
وهذا فارق ما مرق في الاخذ
بالشفعة لانه من فوائد الملك
وغيره أن فروع عصبه وهذا
ضمان متلف كما تقرر هذا
ان أسير بالكل فان أسير
أحدهما قوم عليه نصيب
الثالث قطعا وان أسير بدون
الواجب سرى ذلك القدر
عصب يسارهما فان تفاوتت
في اليسار سرى على كل قدر
ما يجد (وشروط السراية)
أمور أحدهما اليسار كالم
ما مرق ثانيا (اعتاقه) أي
مباشرة أو تملكه بدليل
التفرع الآتي باختياره
ولو بقسبه فيه كان اتهم
بعض قريبه أو قبل الوصية
له به نعم يأتي في تعيين السيد
آخر الفصل الآتي ما
يمكن على ذلك وخرج بذلك
ما لو عتق عليه بغير اختياره

لا كراه

وزعم انه خرج به عتق المكروه وم لان ذلك شرط لأصل العتق وما هنا شرط للسراية مع
وقوع العتق ثم عتقه عليه بغير اختياره له صور كثيرة

منها الارث (قوروث بعض رآه) مثلا (لم يهر) ماعق منه إلى ابيه لما قرر أن سيل (٣٦٥) السراية سيل غرامة الخلف ولم يوجده

صنع ولا تصد اتلاف ومنها
الرد بالعقب فباع شقفا
من يمتق على وارثه كان
باع بعض ابن اخيه شوب
ومات وارثه اخوه ثم
اطلع مشرى الشقص على
عقب فيه ورده فلا يبرى
كالارث فان وجد الوارث
بالشوب عيار وده واسترد
الشقص عتق عليه وسرى
على المعتد لا اختياره فيه
وقد تقع السراية من غير
اختيار كان وبه لقب بعض
قريب سیده قبله فيعتق
ويسرى على ما ياتي وعلى
سیده قيمة باقمو يجب بان
فل عبده كفضله كما مر
في الدعوى عليه ثم راي
ما ياتي قريبا وهو صريح
في اذكاره فانها قبلها
القتل فلا يسرى التصيب
الذي ثبت له الاستيلاء او
الموقوف والمختور عتقه
او اللازم عتقه بموت
الموصى او المرحون بل لو
وهن نصف قن لا يملك
غيره فاعتق نصفه غير
المرحون لم يسر للمرحون
رايها ان يوجد العتق
لنصيبه او لكل فو قال
اعتقت نصيب شريكى لى
نعم بحث في المطالب ان كان
فاذا نوى به عتق حصته
عتقت وسرت لانه يمتق
بمتنها فصيح التعبير بعنها
خاصها ان يكون النصيب
العتيق يمكن السريان اليه

لا لكره (قوله منها الارث) ومنها مال استنطت ماله المحرم بعد خروجه وحملت منه فلا سراية عش (قول
المن بعض والده) اى وان سفل مقي (قوله مثلا) اى وبعض اصله وان علا مقي (قوله مثلا) اى قوله وقد
تقع السراية على الغنى وإلى قوله ثم رايته في الهابة (قوله ومنها الراداع) ردها مال او وصى ليد مثلا بعض ابن
اخيه فانت بذليل القبول وقوله الا عتق عليه ذلك البعض ولم يسر لانه يقبله بدخل البعض في ملك مورثة
ثم ينتقل اليه بالارث ومال عجز مكاتب اشترى جزء بعض سیده فانه يمتق عليه لم يسر سواء اجبر بتعيين
نفسه ام بتعيين سیده لعدم اختيار السيد فان قيل هو مختار في الثانية اوجب بانه انما قصد التعيين والملك حصل
ضمنا ومال اشترى او اتبب المكاتب بعض ابنة او ايمو عتق بعتقه لم يسر لان لم يمتق باختياره بل ضمنا مقي
(قوله شقفا من يمتق الخ) اى حصته من وريق مشترك بينه وبين اجنى ويمتق الخ (قوله كالارث) عبارة
في الغنى لانه نفى كالارث اه (قوله ويسرى على ما ياتي) اى من الخلاف والمعتد منه عدم السراية عش
اى عند انتهاء مقي للغنى لا الفارح كاي في او اخر الفصل الاتي (قوله ما ياتي قريبا) اى قيل التثنية (قوله
ثالثا) إلى قوله نعم في الغنى الا قوله او المرحون إلى رايها (قوله او الموقوف الخ) عطف على المرحول
(قوله او اللازم عتقه بموت الموصى) لعل صورته اى وصى يمتق حصته مما مات فان عتق حصته لازم بلزوم
الاتفاق بدموته واما قبل موته فلا مانع من السراية اخذان قول الروض وشرحو يسرى العتق إلى
بعض مدبر لان المدبر كالقن في جواز البيع فكذا في السراية إلى بعض مكاتب عجز عن اداء نصيب الشريك
اه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب المذكور فليتأمل سم عبارة الغنى والالى
المختور عتاقه وغيره عازم عتقه بموت المريض او الملق على صفة بعد الموت اذا كان عتق بعد الموت اه
(قوله لا يملك غيره) اى بخلاف ماله ملكه غيره فيسرى وفي الروض مع شرحو يسرى العتق الى بعض مرحون
لان حق المرتين ليس باقوى من حق المالك فكافى الاعتاق على نقل حق الشريك الى القيمة قوى على نقل
الوثيقة اليها اه وهذا الايناف ماذكره الفارح لانه في مصر سم (قوله فصيح التعبير الخ) اى من باب
التعبير باللازم عن المزموم اذ عتق حصته شريكه لازم لعتق حصته سم (قوله به) اى يمتق نصيب شريكه
وقوله منها اى من عتق حصته على حذف المضاف (قوله لم يسر الخ) في الغنى والاسنى خلافه عبارة مالو
استولدا احدهما نصيبه مصر اتم اعقته وهو موسر سرى الى نصيب شريكه وقول الزركشى قتلا عن
القاضى ان الطيب لا يسرى اليه ككسبه منح اه وذكر ما سم عن الثاني واقرها (قوله في عتق
التبرع) إلى الفصل في النهاية الا قوله او كلها وقوله بالكل (قوله في عتق التبرع) سيذكر محترزه (قوله

لهو المختد خلافه شرحه) (قوله او اللازم عتقه بموت الموصى) لعل صورته اى وصى يمتق حصته مما مات
فان عتق حصته لازم بلزوم الاتفاق بدموته واما قبل موته فلا مانع من السراية اخذان قول الروض
وشرحو الى اى ويسرى العتق الى بعض مدبر لان المدبر كالقن في جواز البيع فكذا في السراية إلى بعض
مكاتب عجز عن اداء نصيب الشريك وسنوضح في الكتابه مقي يسرى العتق الى بعض المكاتب والاصح اه
حيث عجزه كاشار اليه هنا بقوله لهجراه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب
المذكورين فليتأمل (قوله بالورهن نصف قن لا يملك غيره الخ) في الروض ويسرى اى العتق الى بعض
مرحون قال في شرحه لان حق المرتين ليس باقوى من حق المالك فكافى الاعتاق على نقل حق الشريك
الى القيمة قوى على نقل الوثيقة اليها اه ولا ينافى ماذكره الفارح لانه في مصر فليتأمل (قوله فصيح التعبير
به) اى من باب التعبير باللازم عن المزموم اذ عتقه لخصه شريكه لازم لعتق حصته (قوله فلو استولد شريك
مصر حصته سم باشر عتقا موسر لم يسر الخ) في شرح الروض ولو استولدا احدهما نصيبه مصر اتم اعقته
وهو موسر سرى الى نصيب شريكه وقول الزركشى قتلا عن القاضى ان الطيب لا يسرى اليه ككسبه
منع مع اني لم اره في تعليق القاضى اه

فلو استولد شريك مصر حصته سم باشر عتقا موسرا لم يسر منها البقية (والريض) في عتق التبرع (مصر الاتي ثلاث ماله)

فاذا اعتق إلى قوله وكذا إن خرج في المعنى (قوله فاذا اعتق الخ) عبارة الروض (فرع) لو اعتق شريك نصيبه في مرض موته مخرج جميع العبد من تلك ما له قوم عليه نصيب شريك وإن لم يخرج من تلك إلا نصيبه عتق ولا سراية لأن المريض فيأزاد على الثلث معسر والثلث يعتبر بحالة الموت لا الوصية اهـ سم (قوله فلا سراية) معتد عـش (قوله وكذا إن خرج الخ) خلافا للروض كما مر اغاؤه للمعنى عبارة فان خرج نصيبه وبعض نصيب شريك فلا سراية للباقي اهـ (قوله بعض حصته شريك الخ) عبارة النهاية وكذا إن خرج نصيبه وبعض نصيب شريك فلا سراية للباقي لما في الوصية لكن قال الزركشي الخ اهـ قال عـش قوله لكن قال الزركشي التحقيق الخ هو عند التأمل لا يخالف ما قبله في الحكم لما قرره فيه من انه إذا خرج بعض حصته شريك من الثلث مع حصته عتق ما خرج وبقي الزائد موقوفه اهـ إذا خرج كله من الثلث عتق جميعه اهـ (قوله أو كلها) الصواب إسقاطه فان السراية فيه فعل وقاؤه إنما التردد فيما إذا خرج بعض حصته شريك من الثلث مع حصته فهل يسرى لذلك البعض أو لا والمعتد الأول (قوله لكن قال الزركشي الخ) هذا الموقع له بعد تنقيده فيما مر المرض بمرض الموت فكان ينبغي حذفه فيما مر حتى يتأتى تفصيل الزركشي رشدي (قوله انه) أي المريض في عتق التبرع (قوله فان شفى سري) أي أن كان موسرا عـش (قوله بدل السراية) أي نصيب الشريك أو بعضه (قوله بأن رد الزائد) أي بقي الزائد على الثلث من نصيب الشريك أو بعضه فلا يسرى اليه (قوله عن كفارة مرتبة) فنتجه علم السراية في المنقضة ووجه بانه مالم يخاطب بخصوص العتق بل بالقبول المقتضى الحاصل في كل من الحصل كان اختياره لخصوص من العتق كالنبرع وعليه فتجب عليه خصة غير العتق لأن بعض الرقبة لا يكون كفارة فليدفعه عـش (قوله بالكل) اسقطه التهاقوله لثروهم متافاة ذلك لما قبله من قوله بعض قوله ولما بعده من قوله ولك أن تمنع المتافاة (قوله فانه يسرى الخ) هذا كالصريح في انه يقع الكل كفارة (قوله ولا يتصور على الثلث) أي لانها وجبت كاملة عـش (قوله مطلقا) إلى قوله ومن ثم في المعنى (قوله مطلقا) أي خلف تركه لا عـش وبالأول أي في التشريع غيره (قول المتن أو الوصي) أي أحسنه تركين في دقيق معنى (قوله للاتصال المذكور) أي اتفاق قوله لا انتقال تركه الخ (قوله نعم أن الوصي الخ) هو استدراك على المتن رشدي (قوله بالتكبير سري الخ) عبارة الروض مع شرحه فلأوصي أحدهما أي الشريكين يقتضي نصيبه من عبد وتكبير على العبد كل ما أحسنه الثلث حتى لو أحسنه كله عتق جميعه اهـ (قوله لانه) أي الميث جبتا أي حين إذا وصي بالتكبير أسنى (قوله استبق لنفسه قدر قيمته الخ) أي العبد فكان موسرا به أسنى (قوله وقدر سري) أي على الميث عـش (قوله واختارت) أي الأمانة المذكورة (قوله ثم مات) أي من ولدت منه عـش (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس أو هو مستثنى قلنا مل السبب في استثنائه على أنه في الشرط الخامس ما يطع ما كتبه جاشع عن شرح الروض اهـ سم وقد قلنا عن المعنى مثل ما في شرح الروض (قوله ولو وصي الخ) (تنبيه) أمة حامل من زوج اشترها ابنها الحر وزوجها معاه موسرا فالحكم كالو وصي سيدها لما قبلها الوصية مما عتق الأمانة على الابن والخل يقتضي عليها ولا يقوم معنى (فصل في العتق بالبعثة) (قوله في العتق) أي قوله وقد ملكك في المعنى الاقوله اجما وقوله والوالد

فاذا اعتق في مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث عتق ولا سراية وكذا إن خرج بعض حصته شريك أو كلها لكن قال الزركشي التحقيق انه كالصحيح فان شفى سري وإن مات نظر للثمة عند الموت فان خرج بدل السراية من الثلث نفذ والابان رد الزائد وفارق للفلس لتعلق حق الغرماء أما غير التبرع كان اعتق بعض تمنع كفارة مرتبة بنية الكفارة بالكل فانه يسرى ولا يقتصر على الثلث (والميت معسر) مطلقا فلا سراية عليه لا تنقل تركه لو رثه بموته (فلأوصي يقتضي نصيبه) من فن فاعتق بدموته (لميسر) وإن خرج كله من الثلث لا انتقال المذكور ومن ثم لو وصي يقتضي بعض عيده لم يسر أيضا نعم أن الوصي بالتكبير سري لانه حينئذ استبق لنفسه قدر قيمته من الثلث وقدر سري كآو كاتباً أمهما ثم ولدت من أحدهما واختارت المضي على الكتابة ثم مات وهي مكاتبه يقتضي نصيب الميث ويسرى ويأخذ الشريك من تركه الميث القيمة ولو وصي يصرف ثلثه في العتق فاشتري الوصي مث قصصا واعتقه سري بقدر ما بقي من الثلث لأن الوصية

(قوله فاذا اعتق في مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث غيره الخ) عبارة الروض (فرع) لو اعتق شريك نصيبه في مرض موته مخرج جميع العبد من تلك ما له قوم عليه نصيب شريك وإن لم يخرج من الثلث إلا نصيبه عتق ولا سراية لأن المريض فيأزاد على الثلث معسر والثلث يعتبر بحالة الموت لا الوصية اهـ سم (قوله وكذا إن خرج بعض حصته شريك الخ) أي وكذا إن خرج نصيبه وبعض نصيب شريك فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشي الخ عـش (فصل في العتق بالبعثة) (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس أو هو مستثنى

(أهل بصرى أصله) من النسب وإن علاذ كوروا الأناث (أورعه) وإن سفل (٢٦٧) كذلك (عق) عليه أجاما الأداود الظاهري

ولا حجة في خبر مسلم
يخرى ولده الله الآن بعده
ملوكا فيشتهر به فيشتهر لأن
الضمير راجع للشراء
المفهوم من يشترى ولو رواية
فيقت عليه الولد كالوالد
بجامع البعثة ومن ثم
قال صلى الله عليه وسلم فاطمة
بضمه منى أما بقية الأقارب
فلا يفتقون بذلك وخبر من
ملك ذرهم حرهم فقد عتق
عليه حقيق وخرج بآهل
بصرى والمراد به الحر كله ولا
يصح الاحتراز عن الصبي
والجنون لما ياتي انهما اذا
ملكتا عتق عليهما وكذا
من عليه دين مستغرق كما
علم مما مر مكاتب ملكه
بنحوه هو يسكب مؤثته
فله قبله فيملكه ولا يمتنع
عليه لئلا يكون الولد له وهو
عالم ببعض ملكه يصح
الحر لتضمن العتق عنه
الارث والاولاد وليس من
أهلها وإنما حضصام ولد
المبعض بموته لانه حيث
أهل الولد لا تقطع الرق
بالموت وما لملك ابن أخيه
فاتر عليه دين مستغرق
وورثة أخوه فقط ولقنا
بالأصح أن الدين لا يمنع
الارث فقد ملك ابنه ولم
يقت عليه لانه ليس أملا
للتبرع فيه لتعلق حق
التبرع به وقد ملكه أهل
التبرع ولا يمتنع في صورة
ذكرها شارح ولا تقفل
عن نظر (ولا) يصح أن

الى وخبر من ملكه وقوله كذا إلى مكاتب إلى قول المتن ولو وهب لبيدق النهاية الا قوله ملكه بنحوه إلى
ومبعض وقوله وكذا يصح شراء إلى المتن (قوله من النسب) عبارة المقتضى اصله أورعه الأناث النسب ثم
قال وخرج بقولنا ثابت النسب ما لو ولدت المرأة من ملكه الزاني لم يمتنع عليه وخرج اصله وأورعه من
الرضاع فانه لا يمتنع عليه اهـ (قوله كذلك) أي الذكور والأناث من النسب (قول المتن عتق) أي
أعتد بينهما أو لا معنى وأسن (قوله أجاما إلخ) عبارة المتن أما الأصول فلقوله تعالى وأخفض لها جناح
الذل من الرحمن لا يأتى خفض الجناح مع الاسترقاق ولما في الصحيح مسلم أن يخرى ولده الله الآن بعده
ملوكا فيشتهر به فيشتهر أي فيه ثمة الشراء لأن الولد هو المعتق بأفضائه العتق كآفهمه داود الظاهري بدليل رواية
فيقت عليه ما للفرع فلقوله تعالى وما ينبغي للرحمن أن يتخطو لدان كل من في السموات والارض الآتي
الرحمن عبدا وقال تعالى قالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على حق اجتماع الولدية
والعبودية اهـ وهي مسألة عن اشكال الرشيدى بما نصه قوله أجاما الأداود الظاهري قد يقال ان كان خلاف
داود أجاما بعد المقدار الاجماع فهو عارق للاجماع فيمكن دفعه غرقه ولا يأتى الاستئذان ان كان خلافه
قبل المقدار الاجماع فلا أجاما اهـ وإن أمكن الجواب عنه باختيار الثاني ومنع قوله لا أجاما بقول جمع
الجوامع مع شرحه عن أن غايمهم أي المجتهدين في مصر على احد القولين لهم قبل استقرار الخلاف بينهم بأن
نصر الزمان بين الاختلاف والاتفاق جازم ولو كان الاتفاق من الحادث يمدح بان ما تروى لنا غير اهـ
(قوله لأن الضمير) أي المستتر في يفته (قوله للشراء إلخ) أي لا الولد المشتري كآفهمه داود الظاهري
(قوله الولد كالوالد إلخ) فيه أنه لم يقدم دليلا مستقلا في الودع يقيس عليه الولد وخبر مسلم أجاما
في مقام الرذل فيمسك داود به لا للاستدلال به وإنما استدلال بالاجماع لا غير رشيدى أي والاجماع دليل
لكل من الأصول والفرع ولذلك ان تقول ان سوق غير مسلم الرذال كور الصريح في الدلالة على مسئلة الولد
من عن أجادته تأييدا للاستدلال عليها بل تعد تكرارا (قوله بضمه) بفتح الباء ع ش ورشيدى (قوله
بذلك) أي الملك متى (قوله ضعيف) بل قال السالكى انه منكره والترمذى انه ضعيف قال ابو حنيفة حد
بعت كل قريب ذى رحم محرما قال مالك يمتنع السبعة المذكورين في آية الميراث وقال الأدرسي يمتنع
كل قريب محرما كان أو غيره معنى (قوله والمراد به الحر كله) أي حيث لم يتعلق بالرق حق التبرع بل
قوله لا يمتنع بالملك ابن أخيه إلخ ورشيدى (قوله ولا يصح الاحتراز) أي بآهل بصرى (قوله لما ياتي)
أي اتفاق قول المصنف ولو وهب له أو أوصى له إلخ (قوله عتق عليهما) ولو اشترى الحر زوجته الحامل
منه عتق على الحبل كقائه أو ركض ولو اشترى امرأة من مرض موته ثم انفصل قبل موته أو بعده لم يرث أي
لأنه متفق حيث نوصية وسياتي الكلام على ذلك معنى عبارة ع ش (فرع) لو ملك زوجته الحامل منه
الظاهر ان الحبل يمتنع فلو اطلع على عيب استع الرضا فيظهر وجوب له الارش اهـ (قوله لو كذا) من عليه
إلخ) أي يمتنع عليه بضمه إذ ملكه كالصبي والجنون (قوله عامر) أي عن قريب بقول المصنف ولا يمنع
الرضا دين مستغرق في الأظهر (قوله مكاتب) قال خرج (قوله بنحوه) أي كالوصية معنى (قوله
بمعض) عطف على مكاتب (قوله لا تقطع الرق إلخ) أي زوال آثاره ع ش (قوله وما لو ملك إلخ)
مطوف على المكاتب والمبعض رشيدى (قوله فوات) أي مالك ابن أخيه (قوله ذكرها شارح) أقره
المتن عبارة تروى ودخل المصنف صور منها مسائل المريض الاتيق منها الموكلة في شراء عبدة شترقي من
يقت على موكله كان مبيعا فانه لا يمتنع عليه قبل رضاه بعبه اهـ (قوله ولا يصح) إلى قول المتن ولو وهب
لبيدق المتن الا قوله على ما قاله إلى المتن وقوله ورث يتيه إلى المتن وقوله موجب الشراء إلى المتن وقوله ان
أعسر إلى لانه كالمرحون (قوله لا نه لا حجة له إلخ) لانه يمتنع عليه وقد يطلب بفتق في ذلك ضرر عليه
معنى (قول المتن) أي لم يرد معنى (قول المتن أو أوصى له إلخ) ومن صور الوصية بالاب أن يتزوج
أو مبنى على ما ذكره ثم عن شرح الروض فليأمل السبب في استئذان على أن في الشرط الخامس ما يعلم بما

(يشترى) من جهة الولي (لطلن) ومجنون وسفه (قرية) الذي يمتنع عليه لانه لا حجة له فيه (ولو وهب) الله ب (أو أوصى له)

بمجان كان الموهوب أو الموصى به (كأب) أي له كسب يكفيه (فإن الولي) وجوباً (قبوله ويمنع) على الولي إذ لا ضرر عليه ولا نظر لاحتمال جزمه فثبت لانه خلاف الأصل مع أن المنفعة عتقة والضرر مشكوك فيه (ويمنع) عليه (من كسبه) لاستفاته من قريبه (والأ) يكن كاسباً (فإن كان الموصى) ونحوه (مصر وأوجب) على الولي (القبول) لأن المولى لا عسار ولا نفقة عليه ولا نظر لاحتمال يسار الماسر (ونفقت في يد المال) أن كان مسداً وليس له منفق غير المولى أما الذي يفتق عليه منه لكن قر ضاعل ما لا فاه موضع وقال في آخر تبرأ (أو موصراً حرم) قبوله لا يصح (٣٨٨) انضروا بانفاقه عليه هذا كله إذا وحب مثله كله فهو وب له بعضه وهو كسوب والمولى

موسر لم يقبله وله ثلاثا
 يعتق نصيبه ويصرى قتلومه
 قيمة شريكه ويفرق بينه
 وبين قبول العبد لبعض
 قريب سيده وأن سرى على
 ما يأتي بأن العبد لا يلزمه
 رعاية مصلحة سيده من
 كل وجه فصع قوله إذ
 لم تلزم السيد النفقة وأن
 سرى لتسوف الشارع
 للمتن والولي تلزمه رعاية
 مصلحة المولى من كل
 وجه فلم يجر له التسبب
 في سرية تلزم قيمتها
 (تلييه) فحتم الكلام
 في الكاسب إنما هو على
 جهة المثال انه لا يتأتى
 إلا في الفرع لأن الأصل
 يجب نفقته وإن كان
 كسباً والمراد انه متى
 لم تلزم المولى نفقته لا عسار
 أو لكسب الفرع أو
 لكون الأصل له منفق
 آخر لزم الولي القبول
 والأفلا (ولو ملك في مرض
 موته قريبه) الذي يعتق
 عليه (بلا عوض) كارت
 (عتق) عليه (من ثلثه) فلو
 لم يكن له غيره لم يعتق إلا
 ثلثه (وقيل) يعتق (من

عبد محرر أو يولد له ولد فهو حرم موسى سيد العبد به لا يهتم من صور الوصية بالأن أن يتزوج حراماً ر
 فيولد له ما قاله ليريق مالك الأة مسمى موسى سيد الولد به لا يهتم معنى (قول المتن فعل الولي) ولو وصيا أو قايما معنى
 (قوله) إذ لا ضرر عليه أي مع تحصيل الكمال لقريبه ولعموم الأدلة السابقة معنى (وجب على الولي القبول)
 فإن أي الولي قبل له الحاكم فإن أي قبل هو الوصية إذا كل الالهية لقواتها بالتأخير قال الأذرى يشبه أن
 الحاكم له أي عن نظر واجتهاد كان رأى أن القريب يعجز عن قرب أو أن حرفته كثيرة الكساد فليس له
 القبول بعد كاله وهو ظاهر أن أباه بالقرول دون ما إذا سكت معنى (قوله لما سر) أي لنظيره من أن
 اليسار خلاف الأصل (قوله) أن كان مسلماً أي ترعا عش (قوله) وليس له منفق (الخ) أي بوجبة
 أو قرابة معنى (قوله) فرضاً مستعند عش (قوله) على ما لا فاه (الخ) عبارة التباية كما قاله (الخ) (قوله) هذا
 كله (الخ) كان حقه أن يقدم على قول المصنف والأخ كان في التباية (قوله) مثلاً أي أو وصى معنى
 (قوله) له (كاه) أي كاهو ظاهر إطلاقه معنى (قوله) ثلاثا يعتق (الخ) عبارة المنع لا لمقبوله ملكه وعنت
 عليه وجهه فيسرى على المحجور فيجب قيمة نصيب الشريك وهذا ما في الروضة وأصلها هو المعتد
 وأن رجح في نصيح التباية أنه يقبله ويعتق ولا يسرى لأن مقتضى السراية الاختيار هو متفاه (قوله)
 على ما يأتي أي في آخر الفصل (قوله) والمراد (الخ) الأولى الضريح (قوله) أولكون الأصل له منفق آخر
 (الخ) لعل المراد آخر يقدم على هذا بخلاف من يشاركه في الاتفاق سم وقد يصرح بذلك قول
 المتن فلو أوصى لطفل مثلاً بمدهومعه الذي هو ابن هذا الجدحى موسر لزم الولي قبوله ولو كان الجد
 غير كاسب إذ لا ضرر عليه حيث أنه (قوله) كارت أي أو مسمى معنى (قوله) وهو المعتد) وقال للشيخ
 والنهاية والمنع (قوله) لا تعلم بذل ما لا (الخ) أي وأن وجد السبب باختياره كما لو ملك عبداً أو وصيحه ع
 عبارة المنع لأن الشرع أخرجه عن ملكه فكانه لم يدخله (قوله) قول المتن أو ملكه) أي في مرض
 موته معنى (قول المتن بلا عاياة) قال في المصباح عاياة عاياة ساعه مأخوذة من جبروته إذا أصليت الشيء
 من غير عوض أم عش (قوله) يعتق ماوف (الخ) عبارة المنع فلا يعتق منه إلا ما يخرج من الثلث
 وليس للبايع النسخ بالتفريق لو لم يخرج من الثلث إلا بعوضه (قول المتن ولا يرث) راجع للثنتين
 على اعتبار المقت من الثلث معنى (قوله) هنا) أي في المقت من الثلث وسيد ذكر محتمزه بقوله بخلاف من
 يعتق (قوله) فيطل أي الأثر لتندراجاته أي العتق (قوله) بخلاف من يعتق من رأس المال
 يؤخذ منه أن التبرع على الوارث إنما يتوقف على الإجازة أن كان من الثلث عش (قوله) لعدم التوقف
 أي غيرت لعدم الخ معنى (قوله) مستغرقه) أي لمالكه وسيد ذكر محتمزه بقوله لماذا كان الدين (الخ) (قوله)
 ثلاثا يملك (الخ) عبارة المنع لأن تصحيحه يؤدى إلى ملكه ولا يعتق عليه فلم يصح كالا يصح شر الكافر
 العبد المسلم (الخ) (قول المتن والأصح) مع (الخ) وعخالف شر الكافر للسل لا للكفر يمنع الملك للعبد
 المسلم نهاية قول المتن بل يباع في الدين) ويلغز بهذا فيقال حرم موارثه من يعتق عليه ولا يعتق معنى
 كنيته بجاهقه عن شرح الروض (قوله) أولكون الأصل له منفق آخر (الخ) لعل المراد آخر يقوم على

رأس المال هو الممتد كافى الرضوخ والشرحين واعتمده البقيني وغيره فيتم جميعه وأن
 لم يملك غيره لا تعلم بذل مالا والمثلزال بنفرضام (أو ملكه بعرض بلا عاياة) بأن كان ضمن مثله (فن ثلثه) يعتق ماوف به لانه فوت ثمة
 على الورثة من غير مقابل (ولا يرث) مثلاً ولو رث لكان عتقه ترعا على وارث فيطل لتندراجاته لتوقفها على ارثه المنزق على عتقه
 التوقف عليها فتوقف كل من إجازته موارثه على الإعراف متع أرثه بخلاف من يعتق من رأس المال لعدم التوقف (فإن كان عليه) أي
 المريض (دين) مستغرق له عنده وته (قيل لا يصح الشراء) ثلاثا يملك من غير عتق (والأصح) (الخ) إذ لا غل فيه (ولا يعتق بل يباع في الدين)

إذ هو جيب الشراء الملك والدين لا يمنع منو عتقة معت من التلك والدين يمنع منو كذا وصح شراء ما خزن عليه ديون بعض سيده باذنه لا يفتق
 إن أعسر سيده بخلاف ما لو أيسر كافى المطلب عن الأصحاب لانه كالمروء بالدين أما إذا كان الدين غير مستقر فيفتق منما يخرج من التلك
 بدوفاقه أو مستقر فلو سقط بنحو إراد يفتق منما عفى تلك المال حيث لا إجازة فيه ما روى ملكه (عاجاه) من بائنه كان اشتراؤه بخمسين
 وهو يساوى مائة (قدرد ما) وهو بخون في هذا المثال (كهية) فيحسب نصفه من رأس المال على المعتد السابق (والباقي من التلك ولو هو جيب
 لعبد) أى قن غيره كاتب لا يبيع (بعض) أى جزء (قريب) أى أصل أو فرع (سيده قبل وقتنا يستل به) أى القبول من غير إذن السيد
 إذ لم تلمه ففتقه هو الأصح (عتق وسرى) وعلى سيده قيمة باقية (إذا ألحقه بهية (٣٦٩)) سيد موقوله كقبول سيده شرعا إذا ما جزم

به الرافى هنا واستكملته
 وفي الروضة ثم بحث عدم
 السراية لا تدخل في ملكه
 قبرا كالأرث وجرى عليه
 في الكتابة قال الرافى وقول
 الغزالي بالسراية لم أجده
 في التباين ولا غيره ما اعتمد
 البلقى وقال السراية
 غريبة ضيقة لا يلتصق
 اليار إذا ذلك تصويب
 الأسوى لما مر أن
 فعل عبده كفعله وفي الرد
 نظر لما قدمته آخفا أن
 العبد قصره كصصرف
 سيده من وجه دون وجه
 لأنه ليس ثابتا عنه حتى
 تلزم رعاية مصلحته من كل
 وجه ولا مستقلا حتى يلزمه
 رعاية ذلك أصلا فأروا
 مصلحة السيد من وجه فتعوه
 القبول إذا لومه التفتة
 ومصلحة القريب من وجه
 وهو صحة قبوله والسراية
 إذ لم يلزمه التفتة لثبوتهم
 فعل العبد من فعل السيد
 في الحلق وغيره مما مر لم
 يمتنع فعله القبر على
 السيد فاضح ما في المتن

(قوله) إذ هو جيب الشراء (الخ) يفتح الجيم وهذا لغة لصحة الشراء وقوله وعقده (الخ) علة لعدم المتعق منه أنه قد
 تمليك الأول في قوله لا دخل فيه رشيدى (قوله) والدين لا يمنع من (قوله) أى عطف عن صحة الشراء نهاية (قوله)
 والدين يمنع (الخ) أى كائنه عتق بالاعتاق نهاية (قوله) منه) يعنى من التبرع بالملك (قوله) عليه ديون) أى
 للتجار معقنى (قوله) أما إذا كان (الخ) عبارة شرح المنهج والغنى فإن لم يكن مستقرا أو سقط بأمر أو غيره (ق
 أن خرج من تلك ما بقى بعد وفاة الدين في الأولى أو تلك المالى الثانية أو إجازة أو إرث فيها أو الاعتاق منه
 بقدر تلك ذلك أهدى تلك ما بقى بعد وفاة الدين أو تلك المالى (قوله) بنحو إيراد (قوله) فيه اجنى أو الإرث
 ولم يقصد الإرث فتداه ليقى له أسى (قوله) فيها) أى فى السقوط وعدم الاستفراق (قوله) أو ملكة) أى فى
 مرض موته تعرض معنى (قوله) من بائنه (الخ) خرج بها بائنه المريض كان اشتراؤه بمائة وهو يساوى
 خمسين فقد رتب من فأن استوعب التلك لم يفتق من شئ ولا قدمت المحاباة على العتق فى أحد أوجه
 استظهر بعض المتأخرين معنى (قوله) فيحسب نصفه (الخ) يعنى يفتق نصف القريب من رأس المال بخيرى
 (قوله) غير مكاتب ولا بعض) سيذكر محذره (قوله) أى جزء) إلى الفصل فى النهاية لإلا قوله قال الرافى إلى أما
 إذا كان (قوله) وهو الأصح) إلى الفصل فى المتن لإلا قوله قال الرافى إلى وأعتدوه قوله زاد إلى وأما المكاتب
 (قوله) وهو الأصح) أى القول باستقلال العبد بالقبول (قوله) هذا) أى قول المصنفوسرى (الخ) (قوله) ما جزم
 الرافى (الخ) أى والنهيج (قوله) وجرى عليه فى الكتابة) وهو المعتد نهاية معنى (قوله) واعتدوه) أى عدم
 السراية (قوله) وقال السراية) أى فى المنهاج معنى (قوله) لما قدمت آخفا) أى قبل التثنية (قوله) والجواب
 (الخ) عطف على ما فى المتن (قوله) ولا يفتق) أى من موته أى معنى (قوله) وإن كان هو (الخ) غايته الضمير
 للسيد (قوله) وفى نوبة السيد (القن) أى يفتق ويسرى على ما فى المتن الذى أرعنى به الشارح والمنهج خلافا
 للنهاية والمغنى كما مر (قوله) فائتعلق به) أى المبعوض وحريته (قوله) فيه ما مر) أى من الخلاف المرجح من
 السراية عند الشرح والمنهج وعدها عند النهاية والمغنى
 (فصل) فى الاعتاق فى مرض موته (قوله) ويان القرعة) أى وما يقع ذلك كعدم جرح الوارث بما
 انفقهم ش (قوله) تبرعا) سيذكر محذره (قوله) المتن لا يملك غيره) أى ولادين عليه معنى (قوله) مات كله
 حر (الخ) واعتد النهاية موت كله وقيفا واستظهر المغنى موت كله حر أو باقى قيحا عبارة بهذا أن بقى بعد
 السيد فإن مات فى حياته قبل موت كله قيحا أو حر أو تملك حر أو باقى قيحا قال فى أصل الروضة فيه أوجه
 أصحها عند السيد فى الأول وجرى عليه أن القرعى فى مرضه لأن ما يفتق بينى أن يبقى لورثة مملوك ولم
 يحصل لهم من شئ موقلا فى الواجب عن الاستاذ فى منصور صحيح الثانى وأقصر أعليه وصوبه الزركشى
 هذا اختلاف من يشاركه هذا فى الاتفاق (قوله) وجرى عليه فى الكتابة) أى وهو المعتد شرح مر
 (فصل) أعق فى مرض موته عبد الإيلاء غيره (الخ) (قوله) مات كحر أعل الأصح) أى نزيله منزلة

(٤٧) — شرواق وان قاسم — عاشر

والجواب عن بحث الروضة المذكور قائله
 أما إذا كان السيد بحيث تازمه نفقة البعض فلا يصح قبول العبد له جزا وأما المكاتب فيقبل ولا يفتق على السيد لأن الملك له نعم إن صح حتى
 إليه من لم ير أمد اختيار السيد مع استقلال المكاتب وإن كان هو المدعى له لأنه إنما قصد التبعيض والملك حصل مختاراً وأما المبعوض فمهما باء
 قى نوبته لا عتق وفى نوبة السيد كالتن فإن لم تكن مائة فائتعلق به قن وبسيدة فيه ما مر (فصل) فى الاعتاق فى مرض الموت وبيان القرعة
 فى العتق إذا (اعتق) تبرعا فى مرض موته عبد الإيلاء غيره) عند موته (عتق) لأنه) لأن المريض إنما ينفذ تبرعه من ثلثه نعم أن مات فى
 حياة السيد مات كآحر أعل الأصح) ومن ثم لو وجهه فاقعة وفاتر السيد حتى مات على ملك الموهوب له ومن فوائد موته حر

في الاول البحر او لا البحر من موال امه (٣٧٠) الى مستحق فان كان عليه دين مستحق وراعتة برعا ايضا (لم يمتق منه شيء) مادام الدين

باقيا لان العتق حيث شئت
كالوصية والدين مقدم عليهما
ومن لم يورث الترمي ما منه
او تبرع به اجني حتى تله
اما اذا كان نفر اعتاقني
صحت ونجوه في مرضه
فيستحق كله كالوراثة عن
كفارة مرتبة وخروج
بالمسترق غيره بالباقي
بعده كانه كل المال فينفذ
العتق في تله (ولو اعتق)
في مرض موته (ثلاثة)
مما كونه اعتقكم (لا)
ملك غيرهم فينتهم سواء
ولم ينسب للورثة (حتى
احدم) يعني تميز عتقه
(بقرة) لانها شرعت
لقطع المارعة فصينت
طريقا وخبر مسلم ان
الفارسا يعتق مملوكين
له عند موته لا يملك غيرهم
فجرهم ~~فلا~~ اثلاثا ثم
اعتق اثنين وارق اربعة
قال في البحر والرماد
جرأهم باعتبار القيمة لان
عيد الحجاز لا تختلف
قيمتهم فالباقي يدخل الميت
منهم في القرعة فان قرع
وق الاخران وبان ماتت
حرا فيلحق كسبي وورث
وتعين القرعة فلا يجوز
انفاقهم على انه ان طار
غراب فبذرا حرا من وضع
صبي يده لغيره (وكذا لو
قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم
حرا) فيقرع لتجتمع
الحرية في واحد لان

تتميز لانه من اقله في الصغر اطلاق المصنف يقتضي ترجيح الثالث وهو الظاهر وصحة البغوي وقال في
البحر انه ظاهر المذهب وقال الماوردي انه الظاهر من مذهب الشافعي كالمرات بعده قال البغوي على
خلافه ولا وجه للقول بان ماتت رقيقا لان تصرف المريض غير متع وقاعدة الخلاف في الوهب في المرض
جدا لا يملك غيره واقتضت حرمات قبل السيد فان قلنا في مسئلة العتق بموته رقيقا ماتت على ملك الواهب
وتزعمه في تميزه من ان قلنا بموته حرمات متاعا ملك الموهوب له فعليه تميزه وان قلنا الثالث وزعت
الموت على طبعها فاعلم المانع من فرض قاعدة الخلاف في موت العتق في مسئلة العتق سيد حرمه وتيمه الا ذرى
(قوله في الاول) الى المذكورة بقوله نعم ان مات الخ (قول المتن عليه) اي من اعتق في مرض موته بعد
لا يملك غيره معنى (قوله وراعتة) الى قول المتن او بالقيمة دون العدد في المتني وكذا في النهاية الا قوله لان
اعتاق هذا على القول بموته رقيقا الى المتن وقوله اذ لا وقال (قوله وراعتة برعا ايضا) يعني عنه خبير عليه
في المتن (قوله حيث شئت) اي حين كون الدين مستقرا (قوله منه) اي الدين (قوله او تبرع به اجني) عبارة
الغني او تبرع متبرع بقضاء الدين اه وعبارة الاسني او في الدين من غير البسواس وفاء الوارث ام
اجني كقوله القاضي وظاهر ان عتقه في الوارث اذا واصل فله يصدق فداءه ليعني له (قوله اما اذا كان نذرا الخ)
محذوف قوله تبرع به (قوله يبعده) اي بعد اداء الدين (قوله ما) خرج بما اذا تبرأ فيها يقدم السابق فقط
ولا قرعة كباقي (قول المتن فينتهم سواء) كذا في الحل والحرية بلا واء وعبارة الغني والمنهج وقيمتهم الخ
بالواو (قوله لم يجر الورثة) اي حقتهم معنى عبارة عن اي فباذا دخل الثلث اه (قول المتن عن احدم)
وهل يجوز التصديق بين البدن ولدها اذا اخرجت القرعة احدا ام لا فيه نظر والاقرب الاول لان
التفريق انما يتبع البيع وما في مناه (قوله يعني تميز عتقه) اي او الا فصل عتق احدم حاصل قبل القرعة
سم (قوله ثم اعتق اثنين الخ) عبارة لانها يجر المتني ثم اقرع بينهم عتق الخ وله سقط من قول الناسخ والا
فهو محال الاستدلال (قوله فان قرع الخ) اي اخرجت له القرعة عتق (قوله رقيق الاخران الخ) اي وان
خرج له الرق لم يحسب على الورثة لان فرضهم المال نعم ان كان موته بعد موت الموصي ودخله في يد
الوارث حسب عليه اذا اخرجت القرعة وقسم (قوله فلا يجوز انفاقهم الخ) اي ولم يكف معنى (قوله حرا)
عبارة المتني فهو حرا (قوله لان اعتاق الخ) اي او اعلم يمتق تلك كل منهم في هاتين لان الخ معنى (قوله
كاقتاق كل) اي لان اعتاق البعض يسري لكل مجري (قوله المار) اي اما من قوله لان اعتاق الخ (قول
المتن اقرع الخ) فوهم من الامثلة التصوير بما اذا اعتق الاياما معان فخرج ما اذا رتبها فيقدم الاسبق كما
لو كان له عبدان فقط فقال نصف غلام حرو ثلث سلام عتق ثلثا غلام ولا قرعة ذكر ام في باب الوصية معنى
(قوله لو لا تشوف الشارع الخ) فضيته انه اذا قال اعتقكم او اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا لم يمتق عتق واحد
لا يمينه والقرعة كاسبق ويرد عليه انه اذا قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا كان بمنزلة ما لو قال اعتقت ثلث
كل واحد لان الاضافة للعموم بوجه دلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد ففكان كالقوله اعتقت
ثلث فلان وثلث فلان ولعلم لم ينظروا الى ذلك بناء على ان ثلثكم معناه اجمع او ادلالته من باب
عتقه في الصحو هذا ما نقله الشيخان في باب الوصية عن تصحيح الاستاذ وقلنا متاعا تصحيح العبد لا في انه
يموت رقيقا واقتصر عليه في الرضوخ وصحح البغوي انه يموت ثلث حرا وابقه رقيقا وقد بسط بيان ذلك في شرح
الروض ووجه تصحيح الصيد لاني بان ما يمتق يثبت ان حصل للورثة مثلا ولم يحصل لهم متاعا ومثني في
الروض في مسئلة الهبة المذكورة على انه يموت على ملك الواهب فعليه تميزه (قوله عتق ثلثه) قد يشكل بان
اعتاقه قويا هو اذا رد لنا كافا اعتاق الرأهن الميسر الا ان فرق بان هذا في حكم الوصية ومنظور في اهل
وقت الموت فكانه معلق به فلا يلزم مجرد عدم تفرد في الحال (قوله يعني تميز عتقه) اي او الا فصل عتق
احدم حاصل قبل القرعة (قوله فان قرع الخ) اي وان خرج له الرق

اعتاق بعض الثمن كاعتاقه كله فصار كقوله اعتقكم (ولو قال اعتقت ثلث كل عبد) منكم (اقرع المار) وقيل الكل
يمتنع من كل ثلثه ولا افرع لصريحه بالتبعض وهو القياس ولا يشوف الشارع الى تكميل العتق المتوفقه على القرعة ولو قال ثلث

كل حرب بعد موتى حتى ثلثه ولا رقعة لان المتق بعد الموت لا يسرى (والقرعة) حلت عامر في القصة ومحل في هذا المثال باحدث بين الاول
(ان تؤخذ ثلاث رقاع متساوية) ثم يكتب في اثنين رقعة في ورقة واحدة (حتى) لان الرق نصف الحرية (وتخرج في نادق كاسبق) ثم (تخرج ورقة واحدة
باسم احدهم فان خرج المتق حتى ورق الاخران) ففتح الحار او الرق ورق اخر جرت باسم اخر) فان خرج المتق حتى ورق الثالث والا
فالمكس ويجوز الانتصار على رقتين في واحد رقعة في اخرى حتى كارجعه بلقيتي كالامام قال اذ ليس فيه إلا أن رقعة الرق إذا خرجت على
عبد تدريج في بنتها مرة اخرى فتكون الثلاث اربع قطعوا قال ابن القتيب كلامهم يدل (٣٧١) على وجوب الثلاث اه والاول اوجه

(و) فان يمانية (عجزان
تكتب اسماءهم في الرقاع
ثم تخرج رقعة) والاول
اخراجها (على الحرية) لا
الرق لانه اقرب الى فصل
الامر (فنخرج اسمه حتى
ورقا) اي الباقي لا تفصل
الامر بهذا ايضا وقضية
عبارة ان الاول اولي لكن
الذي صوبه جميع متقدمون
ان الاول الثاني لان
الاخراج فيمرة واحدة
مخلافه في الاول فانه قد
يتكرر (وان لم تكن قيمتهم
سواء كانا ثلاثة قيمة
واحدة مائة وآخر مائة
وآخر ثلاثة افرح) بينهم
(يسهي ورق وسهم حتى)
بان يكتب في رقتين رق
وفي واحدة حتى ويفعل ما
مر (فان خرج المتق لذي
الماتين حتى ورقا) اي
الباقي لان به يتم الثلث
(او) لذي (الثلاثة حتى
ثلاث) لانها الثلث ورق
باقي والاخران (او)
خرجت (للاول حتى ثم
يقرع الاخرين يسهم ورق
وسهم حتى) في رقتين (فن

الكل لا التكية وثلث المجموع من حيث هو مجموع واحد فليأمل عش (قوله حتى ثلثه) اي ثلث كل منهم
عش (قوله في هذا المثال) اي فيما اذا كان المبدع ثلاثة متقني (قوله لان الرق نصف الحرية) اي فتكون
الرقاع على نسبة المطلوب في الكثرة والقلة متقني (قول المتن في نادق) اي من نحو شعبة متقني (قوله ثم) اي في
باب القصة (قوله ولا فالمكس) اي وان خرج له الرق ورق وحتى الثالث متقني (قوله كما رجه) اي
أجواز (قوله لا أن رقعة الرق الخ) اي وان خرج المتق ابتداء لمواحد حتى ورق الاخران عش (قوله
والاول الخ) اي عدم وجوب الثلاثة وجوز الانتصار على رقتين (قوله وقضية عبارة الخ) اي لتفسيره في
الثاني بالجواز متقني (قوله لان الاخراج فيمرة الخ) اي بالنظر للاول الذي قدمه من الاخراج على الحرية
وشيدى عبارة سم قوله فانه قد يتكرر وقد يقال الثاني قد يتكرر وذلك بان تخرج على الرق فليأمل إلا
أن يقال يمكن التزام عدم التكرار في الثاني بان يختار الاخراج على الحرية بخلاف الاول اه (قوله وتخرج
الطريق الاخرى) اي كتابة الاسماء هنا في اختلاف قيمتهم ايضا كافي الاستواء (قوله فان خرج) اي
على الحرية اسم الاول اي اسم ذي المائة متقني (قوله مما) سيد كر عجزه (قول المتن وامكن توزيعهم
بالعدد والقيمة) اي بان يكون العدد له ثلث صحيح والقيمة لها ثلث صحيح مراد بجري (قوله في جميع الاجزاء)
الى قول المتن ولا يرجع الورث في النهاية (قوله في جميع الاجزاء) اي الثلاثة متقني (قوله فيخرج الخ) اي في
المثال الذي زاده وشيدى (قوله في كل الاجزاء) اي لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في كل شيء من الاجزاء
بمعنى اهلها ووافق ثلث العدد مع ثلث القيمة في شيء من الاجزاء كافي المثال الذي ذكره فانه ليس شيء من
الاجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيمة ثلث القيمة اه سم اي بخلاف مثال المصنف فان الاثنان
فيه ثلث العدد وقيمة ثلث القيمة (قوله والاثنان جزءا) اي ثانيا (قوله اوفى بعضها) اي لم يمكن التوزيع
بالعدد مع القيمة في بعض الاجزاء او امكن في بعض بمعنى ان بعض الاجزاء لم يكن ثلث العدد وقيمة ثلث القيمة
وبعضها كان كذلك فان جزءا الاثنان ثلث العدد وقيمة ثلث القيمة فجزءا الواحد والثلثة ليس ثلث العدد
وان كانت قيمة ثلث القيمة سم (قول المتن وثلاثة مائة) كذا في المتن وفي النهاية بتأويل اصل الشرح

لم يصعب على الورقة لان غرضهم المثال نعم ان كان موته بعد موت الموصي ودخله في يد الورث حسب عليه
إذا خرجت القرعة بقرعة (قوله لان الاخراج فيمرة الخ) اي اذا كان الاخراج على الحرية بخلاف ما اذا
كان على الرق مع انهما كانا قد افاده قوله والاول اخرجها الخ لكن قد يشكل على قوله قد يتكرر إذ الثاني
كذلك (قوله فانه قد يتكرر) قد يقال الثاني قد يتكرر وذلك بان تخرج على الرق فليأمل إلا ان يقال
يمكن التزام عدم التكرار في الثاني بان يختار الاخراج على الحرية بخلاف الاول (قوله في كل الاجزاء) اي
لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في شيء من الاجزاء بمعنى اهلها ووافق ثلث العدد مع ثلث القيمة في شيء من
الاجزاء كافي المثال الذي ذكره فانه ليس شيء من الاجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيمة ثلث القيمة
(قوله اوفى بعضها) اي لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة في بعض الاجزاء وامكن في بعض بمعنى ان بعض

خرج) حتى على اسميهما (ثم منه الثلث) فان خرجت الثاني حتى نصفه او الثلث فقلته وتجوز الطريق الاخرى هنا ايضا فان خرج
اسم الاول حتى ثم تخرج اخرى فان خرج اسم الثاني حتى نصفه او الثالث حتى ثلثه (وان كانوا) اي المعتقدون معا (فوق ثلاثة) لا يملك
غيرهم (وامكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الاجزاء (كقيمة قيمتهم سواء) مثلهم ستة قيمة ثلاثة مائة مائة وثلاثة خمسون خمسون
فيعلم كل خيسين انفس (جعلوا اثنين اثنين) اي جعل كل اثنين جزءا وفعل كافر في الثلاثة المستورين في القيمة (او) امكن توزيعهم
(بالقيمة دون العدد) في كل الاجزاء كخمسة قيمة احدهم مائة واثنين مائة واثنين مائة جعل ال واحد جزءا والاثنان جزءا والاثنان جزءا ثالثا
اوفى بعضها (كستة قيمة احدهم مائة وقيمة اثنين مائة) قيمة (ثلاثة مائة جعل الاول جزءا والاثنان جزءا والثالث جزءا) واقرع كاسبق

وفي حق الاثنين إن خرج
واثق تلك العدد تلك
القيمة قوله دون العدد
صادق ببعض الاجزاء
في مقابلته للثبوت قبله في
الاجزاء فلا اعتراض على
الثن ولا مخالفة بينه وبين
ما في الروضة وأصلها من
جمل الستة المذكورة مثالا
للاستواء في العدد دون
القيمة نظرا إلى أن القيمة
عقطة فلا يمكن التوزيع
بها في الكل بخلاف العدد
فانه يمكن الاستواء فيه وإن
كان النظر إلى القيمة في
ذلك دخل ومن ثم قال
الشارح المحقق لا يتأتى
التوزيع بالعدد دون
القيمة أي مع قطع النظر
عنها أصلا واجاب شيخنا
عن هذا التناقض بين المتن
وأصله الروضة وأصلها
بان مثال الستة المذكورة
صالح لا مكان التوزيع
بالقيمة دون العدد نظرا
إلى عدم تاتي توزيعها
بالعدد مع القيمة

وثلاث بلاتاء سيد عمر **(قوله إن خرج)** أي العتق لما عرش ورشيدى **(قوله قوله دون العدد صادق)**
الخ) حاصل المراد بدون العدد دون العدد في جميع الاجزاء بمعنى سلب العموم بخلاف قول الشارح في كل
الاجزاء فانه اراد به عموم السلب بقوله بعض الاجزاء أي بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض
الاجزاء سم أي مع إمكانه بالنسبة إلى بعض منها **(قوله في جميع الاجزاء)** متعلق بانيث الخ **(قوله على)**
المتن) أي في جملة الستة المذكورة مثالا لا مكان التوزيع بالقيمة دون العدد **(قوله مثالا للاستواء في العدد)**
دون القيمة) أي وهو عكس ما في المتن **(قوله في الكل)** أي بل في البعض **(قوله ومن ثم قال الشارح الخ)**
أقول الذي يظهر في تحقيق ذلك ان المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى
الاقسام في القيمة ولا فليس اثلاثا كما هو معلوم وحيد فتارة تتساوى الاقسام ايضا في العدد كما في قوله
كستقيمهم سو أو تارة لا كما في قوله كستقيمة احدى فاعلم ان التقسيم بالعدد دون القيمة بان تتساوى
الاقسام في العدد تتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شيء إذ من المحال تفاوت الثلاث في المقدار ومع
التفاوت في القيمة تتفاوت الاقسام في المقدار فاضح قول المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة وإن
قول الشارح بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه ان اراد به مطلق الاستواء بمعنى الاقسام بمجرد العدد فلا
وجه لقوله وإن كان الخ إذا اقسام بمجرد العدد لا مدخل للقيمة فيه وإن اراد به بالاستواء التوزيع بالمعنى
المراد هنا فهذا لا يتصور إلا باعتبار القيمة ولا دخل فيه إلا للقيمة فلا يكتفى قوله وإن كان الخ ليس هذا مراده
الروضة وأصلها كما لا يخفى فتدبرهم رايت قوله وذلك ان قول الخ هو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده
عما قبله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا استقامته لإذ لا يستقيم ما ذكره إلا بالمعنى الذى حققناه كما هو جلي
للتامل سم **(قوله واجاب شيخنا)** أي في شرح المنهج **(قوله عن هذا التناقض)** أي بحسب الظاهر
ورشيدى **(قوله والروضة وأصلها)** أي بين الروضة والخ **(قوله بالعدد مع القيمة)** أي فلو قسمنا القيمة ثلاثة
اقسام متساوية لم يمكن ان يوافقها العدد في اقسامه الثلاثة اجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوما
الاجزاء لم يكن تلك العدد وقيمة تلك القيمة وبعضها كان كذلك كما في مثال المصنف فان جزء الاثنين تلك
العدد وقيمتها تلك القيمة وجزء الواحد او الثلاثة ليس تلك العدد وإن كانت قيمته تلك القيمة **(قوله)**
بعض الاجزاء) حاصل المراد به دون العدد في جميع الاجزاء بمعنى سلب العموم بخلاف قول الشارح في كل
الاجزاء فانه اراد به عموم السلب **(قوله ايضا ببعض الاجزاء)** أي بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة
لبعض الاجزاء **(قوله قال الشارح المحقق لا يتأتى التوزيع الخ)** أقول الذي يظهر في تحقيق ذلك ان المراد
بالتوزيع في هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى الاقسام في القيمة ولا فليس اثلاثا كما هو
معلوم وحيد فتارة تتساوى الاقسام ايضا في العدد كما في قوله كستقيمهم سو أو تارة لا كما في قوله كست
قيمة احدى فاعلم ان التقسيم بالعدد دون القيمة بان تتساوى الاقسام في العدد تتفاوت في القيمة ليس
من التوزيع في شيء إذ من المحال تفاوت الثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الاقسام
في المقدار فاضح قول المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة وإن قول الشارح بخلاف العدد فانه
يمكن الاستواء فيه فان اراد به مطلق الاستواء بمعنى الاقسام بمجرد العدد فلا وجه لقوله وإن كان الخ إذا
الاقسام بمجرد العدد لا مدخل للقيمة فيه وإن اراد به بالاستواء التوزيع بالمعنى المراد هنا فهذا لا يتصور
إلا باعتبار القيمة ولا دخل فيه إلا للقيمة فلا يكتفى قوله وإن كان الخ وليس هذا مراده الروضة وأصلها كما لا يخفى
فتدبرهم رايت قوله الآن وذلك ان قول الخ هو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده عما قبله خلاف
ذلك لا يخفى أنه لا استقامته لإذ لا يستقيم ما ذكره إلا بالمعنى الذى حققناه كما هو جلي للتامل سم **(قوله)**
لا يتأتى التوزيع بالعدد) أي والتوزيع بالعدد دون القيمة غير الاستواء في العدد دون القيمة كما علم عا
حققناه في الحاشية الاخرى فلا منافاة بين قول الشارح المحقق المذكور وجعل الروضة وأصلها الستة
المذكورة مثالا لما ذكر **(قوله بالعدد مع القيمة)** أي فلو قسمنا القيمة ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن

ولمكة نظر الى عدم تاتي توزيعها بالقيمة مع العدد وهو يرجع لما قدمه اذ عدم التأتى في كل من الامرين (تأخروا بالنظر لما رسمناه ولكان
تقول لانما قل بينهما وجه آخر وهو ان الذين واحد غير بالتوزيع والروضة أو اصلها (تأخروا بالتسوية وبين التوزيع والتسوية فرق
واضح لصدفها في الستة المذكورة ولو مع فعل الفاعل من الفاعلة معاملة تصح جعل الروضة وأصلها اما لانما ذكره اوجع المتن وأصله
لها مثلا لما ذكره اذ ما له أيضا لينصح لأن قول اشارح لا يتأتى بتوزيع بالعدد دون القيمة لا ينافي قول الروضة وأصلها وإن أمكن
التسوية بالعدد دون القيمة كسنة الى اخره (وان تذكر) توزيعهم (بالقيمة) وبالعدد إن لم يكن علموا لقيمة بينهم تلك صحيح (كاربعة قيمتهم
سواء في قول يجوزون ثلاثة أجزاء واحد جزء واحد جزء) واثان جزء لانه لا اقرب الى فعله **عنه** (فان خرج المتق لو احد)

سواء ما كتب المتق والرقام
الاسماء (حق) كله (ثم
أقرع) بين الثلاثة الباقيين
بعد تجزئتهم أثلثا (ليتم
الثالث) فنخرج له سهم
الحرية عتق ثلثه هذا ما
دللت عليه عبارة الفيخين
وصرح به في التذييب وهو
يرد ما فيه جمع من الشراح
من بقاء الاثنين على حالهما
ثم تردوا فيما اذا خرجت
للاثنين هل يمتنع من كل
سدس أم يقرع بينهما
ثانيا فن قرع عتق ثلثه
زاد الوركتين الاول
متقني كلامهم لانهم جعلوا
الاثنين بمثابة الواحد
(أو) خرج المتق (للاثنين)
المجولين جوا (رق
الاخران ثم أقرع بينهما)
اي الاثنين (فيقت من
خرج له المتق وثلث الاخر)
لانه بذلك يتم الثلث (وق
قول يكتب اسم كل هديف
رقعة) فالرقاع اربع ثم
يجر على المتق واحد

بثلث القيمة سم (قوله) ولمكة نظرا (الخ) فيه نظر فان العكس ان يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا
ليس مراد اهلنا لانه يلزم من التوزيع بالعدد اختلاف القيمة مع انه لا بد من الاستواء فيها وهذا التاويل
بعيد جدا على انه لا فائدة لذكره لانه لا يمتنع من ارباع في سم على حجب مانعه اقول الذي يظهر في تحقيق
ذلك الخ بجري (قوله) بالقيمة مع العدد) او لو قسم العدد ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن قسمة القيمة ثلاثة
اقسام متساوية بحيث يكون كل قسم متساوية قسم من العدد سم (قوله) بخلافه) اي التوزيع (قوله)
صحيح جعل الروضة وأصلها لها مثلا (الخ) فيما مر عن الخ بجري وسم من انه لا فائدة لذكرها لما كان
الحكم المستعبر هنا تأخروا التوزيع باعتبار القيمة (قوله) وبالعدد) الى قول المتن ولا يرجع في المعنى الا قوله
زاد الوركتين الى اثنين (قول) اثنين ليم الثلث) كذا في اصله رحمه الله تعالى في نسخ المعنى والنهاية ليم
الثالث سبعة (قوله) اي اعادة القرعة بين الثلاثة الباقيين بعد تجزئتهم اثلثا معنى (قوله) جمع من
الشراح) منهم القديري معنى (قوله) ان الاول) اي العتق من كل سدس عتق ش (قوله) اي الاثنين) اي
الذين خرج لهما قيمة العتق معنى (قوله) بعد اخرى الى ان يتم الثلث) الاول ثم اخرى ليم الثلث (قوله)
وصوبت) كان وجهه ان الباقي الثلاثة ليس مراد سم قول اثنين قوله وقيل في اجاب والمعتد الاول
نهاية معنى (قوله) الاقرب (الخ) عبارة للمعنى لانه اقرب الى فعله **عنه** اه (قوله) اما اذا احتق (الخ)
عجز ذكره لمعاني موضعين (قول) اثنين واذا اعتنا به من الخ) ولو اعتناهم ولم يكن عليهم ظاهرا ثم ظهر
عليه من مستغرق لا تترك بطل المتق نعم ان اجاز الوارث المتق وقضى الدين من مال اخر صرحوا ان لم يستغرق
لم تبطل القرعة ان تبرع الوارث بقضاء ما اراد من المتق بقدر الدين فان كان الدين نصف التركة رد من
المتق النصف او كلها ردت له الثلث فلو كانت اموالهم بقية قيمتهم سواء حق بالقرعة او احدثوا فمك ثم ظهر من
بقدر قيمة عديع فيه واحد غير من خرجت له القرعة عتق يقرع بين من خرجت قرعتها بالحرية بسهم ورق
وسهم عتق فان خرجت للحركة عتق وقضى الامر وان خرجت الذي عتق ثلثه فقلته حر وعتق من
الاخر ثلثا روض مع شرحه (قوله) ويلزمها مهر ما (الخ) اي الاولى من الوارث او الاجنبي وان كان
الاول هو الاقرب عتق عبارة للمعنى ولو عليها الوارث بالملك لومه مهرها ولو كان الوارث باع احدهم
او آجره او وجبه بطل تصرفه ورجع المهر على المستاجر باجرة مثله او زاد الثابتة او رهنه بطل رهنه
فان كان اعتقه بطل اعتاقه وولاه للارل او كاتبه بطلت الكتابة ورجع على الوارث بما دى اه (قوله)

ان يوافقها العدد في اقسامه ثلاثة اجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوما بثلث القيمة (قوله)
بالقيمة مع العدد (الخ) اي لو قسم العدد ثلاثة اقسام اى متساوية بحيث يكون كل قسم منها قيمة قسم من
العدد (قوله) وصوبت) كان وجهه ان الباقي الثلاثة ليس مراد

بعد اخرى الى ان يتم الثلث (فيقت من خرج) اول (و) تمام الرقعة بين الباقيين فنخرج له ثانيا بان ان ثلثه هو الباقي من الثلث فيقت (ثلث
الباقي) وهو القارح ثانيا لان هذا اقرب الى فصل الامر وفي بعض النسخ الثاني بالثلاثة والنون وصوبت (قلت) اظهرهما الاول ولو اشد اعلم لما مر
ان تجزئتهم ثلاثة اجزاء اقرب لما في الخبر (وقوله) لان في استجاب) لان المقصود يحصل بكل (وقيل) وانتصر له بانتهى الام وقضية
كلام الاكثرين (في اجاب) للاقرب المذكورة اما اذا احتق عديدا بيا فلا قرعة بل يعطى الاول فالاول الى تمام الثلث (واذا اعتنا به من)
اي الارقام (بقرة فظهر مال) اخر ليلت لم يطل وقت القرعة (خرج كلهم من الثلث حضوا) اي بان عتقهم انهم احرار اجري عليهم احكام
الاحرار من حين اعتاقه (و) من ثم كان (لم كسهم) ونحوه كارش جنايقهم امو تبيعوا لها (من يوم) اي وقت (الاتفاق)
وبطل نكاح امه زوجها الوارث بالملك ويلزم مهرها ان وطها ويكفل حد من جلد كفن ويرجع ان كان محصنا (ولا يرجع

الوارث بما ائتمروا عليهم مطلقا وان ائتمروا بالقي في ترجيح تفصيل فيه لا نه ائتمروا على ان لا يرجع كن تكسب فاسدا وان الصحة لا يرجع بما ائتمروا قبل التفريق ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لا بما خدموه له وهو ساكت اخذنا من غير غضب الحر (وان خرج من الثلث) (ما ظهر بعد) أو بعضه أو أكثر منه (آخر أقرح) يتبين من بين من يقرع من حقنا (ومن حق) ولو (بقرة حكم بمقتضى يوم الاحاق) لا القرعة لانها مائة المقت (٣٧٤) لا مائة بخلاف الموصى بمقتضى ما يقوم الموت لا نه وقت الاستحقاق (وتعتبر

مطلقا) أى قبل ظهور المال أو بعده (قوله قبل التفريق) أى تفريق القاضى بينهما معنى (قوله) ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لا بما خدموه) فلو اخذوا صدق الوارث لان الاصل براءته ثم ما قاله المفروض في الجدل كل من استخدم والموت يبقى انه يقع كثيرا ان السيد يئتمروا بقرائه ثم يستخدمهم وقياس ما ذكره هنا وجوب الاجرة فلم حيث استخدمهم وعدما ان خدموه بانفسهم ويحمل وهو الاكبر ان يفرق بين مالو علوا يئتمروا بفسادهم فلا جرة لهم وان استخدمهم السيد لان خدمتهم له مع عليهم بالمقتضى من بينهم وبين ما لا يعلموا بالحق لا يخاف السيد اياه عنهم فيكون سالم ما ذكره سواء كانوا بالغين ام لا فان القسي المدين اختيارا وياق ذلك ايضا فليضع كثيرا من ان فساد يموت وله اولاد مثلا فيصرف واحد منهم في الزرع وغيره ما لا يقرعون به ونوته في القيام بمسالم من زراعة وغيره ما ش وقوله وياق ذلك ايضا الخ تأمل المراد به (قوله) بما استخدمهم) صادق بما اذا كان مبعرا من غير الزام فليتا لم وقد وجب بان مجرد الامر بالنسبة اليهم كالارام لانهم يعتقدون وجوب امتثاله بالنسبة لطاهر الحال سيد حر (قول المتن ما ظهر) أى بما اظهر للبيت بعد القرعة (قوله) أو أكثر منه) أى من عبد (قوله ولو) اسقطه التبايع المقتضى ولا يظهر له قاعدة (قوله) لا القرعة) الى قوله وحذف من اصله في المقتضى والنهاية (قوله) بخلاف الموصى الخ) حقه ان يكتب في شروعتبر قيمته حيت كان المقتضى (قول المتن) وله كسبه الخ) سواء كسبه في حياة المقتضى بخدمته معنى (قوله) عامر) أى في شرو ولم كسبه (قول المتن) ومن يبق الخ) أى استمر معنى (قوله) فالزيادة على ملكهم) أى حدث في ملكهم معنى (قول المتن) قبل الموت) أى موت المقتضى وقوله بخدمته أى موت المقتضى معنى (قوله) فلا يقضى الخ) عبارة المقتضى حتى لو كان على سيده دين يقع في الدين والكسب للوارث لا يقضى منه الدين خلافا لاصطخرى (ام) (قول المتن) حتى) أى ورق الاخران وقوله له المائة أى التي اكتسبها معنى (قوله) له كسبه الخ) أى غير محسوب من الثلث معنى (قوله) ضعف ماقات عليهم) أى مائة قيمة الاول وماقت من الثاني معنى (قوله) الا بذلك) فانه يئتمروا ربعه وقيمة خمسة وعشرون وتبعه من كسبه قدرها هو غير محسوب عليه فيبقى من كسبه خمسة وسبعون وبقي منه ما قيمته خمسة وسبعون وبقي عيدان قيمة كل مائة جملة التركة المحسوبة ثلثا وخمسة وسبعون منها قيمة العبد ثلثا ومنها كسب احدى خمسة وسبعون جملة ماقت الخ معنى (قوله) جملة ماقت مائة وخمسة وعشرون الخ) لانك اذا اسقطت ربع كسبه هو خمسة وعشرون يبقى من كسبه خمسة وسبعون مضافة الى قيمة العبد الثلاثة يصير المجموع ثلثا وخمسة وسبعون ثلثا ما تان وخمسون للورثة والباقي وهو مائة وخمسون عشرون للعتق نهاية (قوله) كاسر) أى انما (قوله) طريقة ذلك بالجبر والمقابلة) بان يقال حق من العبد الثاني شيء وتبعه من كسبه مثله يبقى للورثة ثلثا ولا يشيئين تعدل مثل ماقت وهو مائة شيء فثلاثة ماتان وشيئين ذلك يعدل ثلثا لا يشيئين فيجبر ويقابل فاثان واربعه اشياء تعدل ثلثا تسقط منهما الماتان يبقى مائة تعدل اربعة اشياء فالثي خمسة وعشرون فمل ان الذي عتق من العبد ربه وتبعه ربع كسبه شيخ الاسلام ومقتضى نهاية قال حش قوله عتق من العبد الثاني شيء أى مبهم وقوله فيجبر ويقابل أى يجبر الكسب فتم الثلثا وتزدل ما جبرته به على الكسب في الطرف الاخر فيصير احدى الطرفين ثلثا والآخر مائتين واربعه اشياء فيسقط الملو من الطرفين وهو ماتان من كل منهما فالباقى

قيمة حيت) أى حين (دعت) لاخر راته بانها ائتمروا عليها (وله كسبه) ونحوه عما (من ومنه) غير محسوب (من الثلث) لخدمته على ملكه (ومن بقي رقيقا قوم يوم الموت) لا نه وقت استحقاق الوارث هذا ان كانت القيمة يومه اقل او لم تقتطف ليراق ما في الروضة واصلا من انه يعتبر اقل قيمة من وقت الموت الى قبض الورثة للتركة لانها ان كانت وقت الموت اقل فالزيادة على ملكهم او وقت القبض اقل لا نقص قبل ذلك لم يدخل في ملكهم فلا يحسب عليهم كضرب اوضاع من التركة قبل ان يقضوه (وحسب) على الوارث (من الثلثين) هو وكسبه الباقي (قبل الموت) ظرف لكسبه (لا الحادث بعده) فلا يحسب عليه لخدمته على ملكه فلا يقضى دين المورث منه (فراحت) ثلاثة املكه خريم قيمة كل) منهم (مائة فكسب احدى مائة) قبل موت السيد (أقرع فان خرج المقت

لكسب عتقوله المائة) فاسر ان من عتق له كسبه من حين عتقه (وان خرج لغيره) عتق ثم أقرح) بين الكسب والاخر ليم الثلث (فان خرجت) القرعة (لغيره) عتق ثلثه وبقي ثلثا مع المكتسب وكسبه للورثة وذلك ضعف ماقات عليهم (وان خرج له) أى للكسب (عتق ربعه وتبعه ربع كسبه) لانه يجب ان يبقى لهم ضعف ماقت ولا يحصل الا بذلك جملة ماقت ما في خمسة وعشرون ما في ماتان وخمسون واما الخمسون المثلثون التي هي ربع كسبه فيجبر بحسبة كاسر وحذف من اصله طريقة ذلك بالجبر والمقابلة فثانها

(فصل) في الولاء فتح الواو والمد من المو الاثني معا ونحو المقارقر هوشرا عصبوبة ناشئة عن حري حدث بعد زوال ملك متر اغنية عن عصبوبة النسب تنصق للمقوعصب الارث وولاية النكاح والصلاة عليه العقل فهو الاصل فيه قبل الاجماع الاخبار الصحيحة نحو انما الولاء لمن اعتق والولاء لعله كلعبة النسب بضم اللام وقصها (من عتق عليه) خرج به (٣٧٥) من اقر بحرية من ثم اشتد امانه يحكم عليه

مائة من الثلاثة بقابل بينها وبين الاربعة الاشياء الباقية بعد إسقاط المائتين من الطرف الآخر وقسم المائة عليها فنحصل كل شيء خمسة وعشرون اهـ


(فصل من عتق عليه رقيق

كذلك قيل وهو مدعى في نصهم بان الامام لا يجوز له المقتل لانه كولى اليهم ومن ثم كان الوجه من اضطراب انه ليس له بيع حديد المال
من نفسه كما رجمهم من افتاضه في صورة (٣٧٦) فيمكن حمل ذلك عليها (رقوق باعق) منجز او معاق ومنه بيع العبد من نفسه مأمراً به فصدقت

(او كتابه او تديره) ولكون المقتل في هذه اختياريا واوليا بعد ما قريا غير الماقتل على ما في نسخ ورق بعضا المعلق بالو او في الكل وكثير منها المعلق بها في ابعاد الكتابة وكان وجهه انه جعل المباشرة الحقيقية قسوما عداها اقسام اخر فقال (واسنيلادور ابو سرية فولاه له) (التبسين المكونين) ثم لصحت المتصيين بانفسهم الاقرب فالاقرب كما في الفرائض للتبسين السابق والترتيب انما هو بالنسبة لقواعد الولاية المترتبة عليه من ارث وولاية تزويج وغير مما لا يوثق فانه ثبت لصحته معق حيا ومن ثم لم تعد ارثه بعد موته ورثا به كالو اعق مسلم ورثا ومات في حياته وله بنون نصارى فانهم الذين ورثوه ثم المقتل اليهم الارث بل لا يرثون الولا لا يقتل كان نسب الانسان لا يقتل بموته وسببه ان لعمدة الولا فخص به ومن ثم قالوا الولا لا يرث بل يرث به اما العصة ينزله كاليت مع الابن ومع غيره كهي مع الاخت فلا يرث به (و) من ثم (لا يرث امرأ بولا)

من آخر يحرر يفتح الخ كما هو صريح صليح المقتل (قوله) كذا قيل) ومن قال بذلك المقتل (قوله) كاسر) اى في تنبيه اوائل الباب وقوله مرافقا اى في ذلك التنبيه شلاقا لما يورثه صليحه وقوله في صورته متعارفة هناك وقد ذكرنا انه وجدنا في مسلم والملاحم دفع قيته من بيت المال وينتفع من كافة المسلمين اه (قول المتن رقيق) اى اوبه من باعق اى او باعق غيره وقته حته باذنه اه مقتي (قوله) او منجز) الى الكتابة في النهاية لا قوله هل ما في نسخ على مقال وقوله لاخره الساق وهو ما استقى الى المتن وقوله ولو كان مقتي الا بالالى الاله وقوله لى الاب الى محمد بهدو (قوله) ومنه) اى من الاذنية عبارة المقتي منجز اما استقالة او بوض كبيع العبد من نفسه او خضعا كمن له اعق عبدك من فاجاه او ملة اعل حقة وجدت اه (قوله) كاسر) اى في اوائل الباب قبل التنبيه (قوله) في هذه اى الاحوال الثلاث نهاية (قوله) على ما في نسخ) اى من عطف هذه او ما بعدها بالو (قوله) وكان زوجيه) اى ما في الكتيو (قوله) المباشرة الحقيقية) وهى الاعناق والكتبة (قوله) قال الخ) دعاق على قوله غار الباعق (قول المتن قرابة) كان ورث قريبه الذى يفتح عليه او ملكه مع اومة او صبة وقوله او سرية كافي مقتي احد الشريكة بالموارثية بهدو مقتي (قوله) التبسين المذكورين) اى في اول الفصل وعبارة المقتي اما بالاغتياق فلهذا السابق واما بنزله فبالقياس عليه اما اذا اعق غيره بهدو عنه بنزله فانه بيع احد المكن لا يثبت له الا لولا ما عاينت المالك شلاقا لما وقع في اصل الرخصة من انه يثبت له لاله المولى اعق عبده على ان لا يولاه عليه او على ان يكون نسابة او على انه لنير لم يرطل ولا يورث ولم يقتل كسبه الخ بالصحيحين كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قضاء الله احق وشرطه او قانما لولا لمن اعق اه (قوله) المتصيين) الى الكتابة في المقتي الاقرب كاليت الى فلا يرث وقوله لان الولا الى المتن وقوله ولان قصصه الى وخرج (قوله) المتصيين بانفسهم) سيذكر محترمه (قوله) التبسين السابق) وهو الولا ملة كاحقة النسب (قوله) والترتيب) اى الذى افاده ثم (قوله) انما هو بالنسبة لقواعد الولا الخ) اى بناء على الغالب من الاتفاق في الدين ولا يقتل ينكس الترتيب سم (قوله) وغيرهما) اى عاصر في اول الفصل (قوله) ومن ثم لم تعد ارثه بعد موته الخ) عبارة المقتي وهو قضية قول الشيخين فيما اذا مات المقتي وهو مسلم والمقتي حر كما هو له ان مسلم فغيره لا يرث المسلم اه وعبارة الررض مع شرحه ان اعق مسلم كافر اثم مات الكافر من المسلم او لا دمور في اولاده كافر ورثه ودمورهم وبذلك علم ان الولا العصة ثابت لهم في حياة المقتي وهو المذهب اه وبذلك علم ان ما ياقى من المقتي في اخر الفصل مما ياقى ما مر عنه انما ياقى على المرجوح (قوله) ارثه) اى ارث المقتي بالولا (قوله) كان نسب الانسان الخ) وذلك ان النسب حمود القرابة الذى يجمع متفرقا ولا يتصور فيه انتقال عرش (قوله) وسببه) اى سبب عدم انتقال الولا (قوله) ومع غيره) الو او بمعنى او كاعبر به النهاية (قوله) كهي مع الاخت) هل صوابه كالاخت معها قائل سم (قوله) من ثم) اى من اجل عدم ارث العصة بالغير او معه (قول المتن ولا يرث امرأ بولا) فاذا كان للمقتي ابن وبنت او اب وام واخ وأخت ورث المذكرون الا في نهاية معنى (قوله) لان الولا اضعف الخ) بدليل تاخره عنه سم (قوله) دون اخواتهم) فاذا لم يرث بنت الاخر بنت العم والعمة فبنت المقتي اولى لانها ابعد منهم نهاية (قوله) وكل منتم اليه الخ) اى لم يحسرق كاسيانى رشيدى (قوله) نحو اولاده الخ) النحو استقصاى (قوله) شلتهم) اى اولاده وعقدهم وقوله كاشملت المقتي هو بفتح المقتي رشيدى (قوله) فاستبقوه

باعق او كتابه او تديره الخ (قوله) والترتيب انما هو بالنسبة لقواعد الولا الخ) اى بناء على الغالب من الاتفاق في الدين ولا يقتل ينكس الترتيب (قوله) كهي مع الاخت) هل صوابه كالاخت معها قائل (قوله) اضعف) اى بدليل تاخره عنه (قوله) فاستبقوه) يتامل

لان الولا اضعف من النسب المتراخي وذا تراخي النسب ورث المذكور فقط الا ترى ان ابن الاخ والعم وبنيها يرثون دون اخواتهم (لان من عتيقها) كل منتم اليه بنسب اولاده نحو (اولاده) وان سفلوا (وعقدهم) وعقدهم عقاقته وهكذا لانه  جعل الولا على بريرة لعائشة رضاه عنها ولان قصصه اعتنا بها شلتهم كاشملت المقتي فاستبقوه في الولا وهذه ابسط مما في الفرائض

فلا تكرر أو اخرج بنتهم من عقلت به عتق بعد المتى من حر أصلي فانه لا ولا عليه لاحد (فان عتق عليها او اهاهم اعتق عبد الفات بعد موت الاب بلا وارث) له ولا للاب بان مات عنها وحدها (فانه البنت) لا تكون بان بنت معتقة بل لانها معتقة اما اذا مات عنها وعن نحو اخي ايها فانه له ولائها. فانه عتق بسبب وهو مقدم على معتق الحق وهذه التي يقال اغتلا (٣٧٧) فيها اربعة اقسام قاض لانهم رواها اقرب مع ان لها عليه عصوية

فورثوها وغفلوا عن ان المقدم في الولاء المعتق فعتقه فعتقه فعتقه وحكي الامام غلط او شك ايضا فيما اذا اشترى اخ واختا باهما فعتق عليهما ثم اعتق قوا موات ثم مات المعتق فقالوا ميراثه لهما لا بشرائه كما في الولاء وهو غلط بل الارث له وحده (والولاء لعل العصبية) كالسب فلو مات معتق من ابنتين وبنت لهما ولاد المعتق فمات احداهما عن ابن فولد المعتق لابن لانه لو قدر موت المعتق جحد لم يرهما الا لابن ولو مات للمعتق من ثلاث بنين ثم مات احد من بنين واكثر من ابنة واخر من بنته فالولاء بين العشرة بالسوية فيرثون المعتق اعشارا لاستواء قهرهم (ومن مسه رق) فعتق (فلا ولاد عليه الا بعتقه وعصبته) ثم بيت المال دون معتق اصوله لان ولاد المباشرة لقوته يقطع ولاد الاسترسال وهذا مستثنى عما مر ان الولاء على المعتق وفروعه

يتأمل سم عبارة الرشيدى صوابه يتبعوه كما هو كذلك في نسخة ام (قوله فلا تكرر) عبارة للمنفى وهذه المسئلة قد خدمت للمصنف في التراض وذكرها ما توطئة لقوله فان عتق اخاه (قوله) وخرج بنتهم من عقلت به (الخ) فان هذا المثل يتم الى عتق اذ ليس ابو له عتق بل حر اصل سم (قوله) من عقلت به عتقة (الخ) يقول العتقة التي عقلت به بعد المتى من حر اصل معنى (قول المتى فان عتق عليها اوها) اي كان اشترى وتوكله بلا وارث اي من النسب معنى (قوله بان مات) اي العبد الحق (قوله) لا تكون بان بنت معتقة اي لما رتبها لارث معنى (قوله اما اذا مات اخ) عبارة الثبانية والمنفى هذا اذا لم يكن للاب عصبية فان كان كاخ وابن عم قريب او بيد فبراث العتق له ولائها (قوله) لها ام (قوله) له بقره لا تعني نحو اخي اي البنت (قوله) عصبية (نسب) اي لمعتق العبد (قوله) وهذه اي مسئلة اما اذا مات عنها وعن نحو اخي ايها (قوله) اربعة اقسام قاض اي غير المتفصلة بناية (قوله) مع ان لها عليه عصوية اي بولائها به معنى (قوله) فورثوها من التورث عبارة الثبانية لجعلوا الميراث للبنت امه (قوله) هم اعتق اي الاب (قوله) لا بشرائه كما في الولاء عبارة المنفى لانها معتقة معتقة امه (قوله) بل الارث له) اي لا لخال (قوله) كالسب بولاء رواه اودود وغيره عن عمرو عثمان وعمر بن ابي قتادة عن الولاء للكره وبهم الكف وسكون الباء اكبر الجادة في الدرجة واقترب دون السن معنى زاد البناية ومثل هذا لا يكون الا عن توبة امه (قوله) عن ابنين او اخوين معنى (قوله) للابن اي دون ابن الابن عشر (قوله) دون معتق اصله) صورته ان تلك رقيقة رقيقة من رقيق او حر واعتق الولد مالكو واعتق ابوه او امه مالكم معنى وشرح المنجى قال الجعفي قوله ان تلك رقيقة الخ بان زوج شخص امتها فاني ولدهم بعتقه بهدهم بيع الامامية بعتقه بعتقه قالوا له على الولد لانه لا يعتق الامعة عشر وقوله واعتق ابوه اي اذا كانا رقيقين وقوله او امه اذا كانت هي الرقيقة فقط اي فلا ولاد على ذلك الولد لمعتق ابوه او امه امه (قوله) وهذه استثنى عما مر الخ اي ضنا في قول المصنف الا من عتقها وولاد عبارة للمنفى وهذه استثنى من استرسال الولاد على الولد لمعتق واحفاده واستثنى الرافعي صورة اخرى وهي من ابو امر اصل فلا يثبت الولاد عليه لموا الى الامم هل الاصح لان الاتساب للاب ولا ولاد عليه فكذلك الفرع فان ابتداء محرم الاب بطل دوام ولاد لامل الى الام كسليات فدواها ما ولي بان منع بنو ثوبا لهم اما عكسه هو معتق تزوج برة اصلية في ثوبت لولاد على الولد وجهان احصيا بيت بيتا للسبب والثاني لانها احد الولد بن لغير ثبوت منع الولاد على الولد كلاب ولا ولاد على ابن برة اصلية مات ابو مرققا فان عتق ابو بعد ولادته قبل عليه ولا بتمالا به ام لا لا تلي بيتا ابتداء فكذلك ابعد كالكوان ابو امرين وجهان رجح منهما القيني وصاحب الاثر الاول ومن ولد بين حرين ثم رقي او امهم زال ارضها ولا ولا عليه لان نعمة الاغتنام تقدمه لحصول الحرية له قبل ذلك بتماله الزركشي اخذنا ما ياتي امه وكذا في الرض مع شرحه لا قوله اما عكسه الى ولا ولا على ابن حرق وقوله ومن ولد بين حرين الخ في سم بعد ذكر مثل ذلك عن الرض وشرحه ما فهم عبارة الباب ولا على ولد برة اصلية من عتق او من رقيق فان عتق فلا ولاد على ابوه امه فانظر الفرق بين قولهم من عتق وقوله فان عتق الخ (قوله) على العتق) خبر ان الولاد (قوله) ومن ثم لو تزوج عتق برة اصلية الخ) انظر مع ما رافعا عن العباب من قوله ولا على ولد برة اصلية من عتق سم وقد تقدم

(قوله) وخرج بنتهم من عقلت به (الخ) فان هذا يتم الى عتق اذ ليس له وعتق بل حر اصل (قوله) فانه لا ولاد عليه (الخ) عبارة الرض وشرحه لا ولا على من ابو امر اصل ولم يرعس الرق احدا بانموه معتقة لان جهة

(٤٨) - شرواني وان قاسم - عاشر) وان سفلا وكذا من ابوه حر اصل فلا ولاد عليه لموا الى امه لان الاتساب للاب ومن ثم لو تزوج عتق برة اصلية ثبت الولاد على الولد لموا الى ابوه (ولو نكح عتق معتقة فانت بول فلا ولاد على الام) لانهم انعموا عليه لعتقه بعتقه (فان اعتق الاب انحر) الولاد اي بطل وانقطع من حين عتق الاب عن موالى الام (الى مواله) لان الولاد فرع النسب الى مواله والنسب اليه وان ولدوا ونحوها انما يثبت لموا اليها عند تعدد من جهة الاب برة فاذا امكن بعتقه عاكسوه

عنه التوقف فيها قاله الباب وعن المفتي انه وجه مرجوح (قوله فاذا اقرضوا الخ) عبارة المفتي (عليه)
 معنى الامر ان اذ ينقطع من وقت حق الاب عن موالى الام فاذا انجر الى موالى الاب لم يبق منهم احل
 يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولو لحق موالى الاب بدار الحرب فسيبوا أهل بيوتهم والولاء
 لموالى الام حتى ان كبح في التجريد فيعويهم وينفي ان يكون الميراث لبيت المال وقال السيد عمر حرره في المفتي
 اقرضوا موالى الام فلا يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال وقال السيد عمر حرره في المفتي
 وينفي ان يكون الثمن في فنيجر لموالى الام اهله من غير التناسخ والاصل فلا يجر الى موالى السيد
 عمر لكن يبق النظر فيما لو عاد موالى الاب الى الحرقة هل يعود اليهم الولاء لا نه انما زال عنهم مانع وقد زال ولا
 عمل تامل ولعل الاول اقرب اهـ (قوله ولو كان الخ) ليس بناية عبارة المفتي وعمل الانجرار الى موالى الاب
 لئلا يمكن معتق الاب هو الان نفسه فان اشترى اياه فعتق عليه فلا صبح ان ولاد الان باق لموالى امه كاسياتي
 هاهنا في قول المصنف وكذا ولا نفسه في الاصح قلت الخ (قوله ويستقر) اي لا يتوقع فيه انجرار مفتي (قوله)
 لانه اي الاب (قوله ما في الخ) ما مصدرية عبارة النهاية لان وجود مانع الخ (قول المتن ولو ملك هذا الولد
 اياه الخ) يتصور ذلك في نكاح الغرور بان يفرق بمرئاة في وطء الثبينة ونحو مما روي عن شرحه
 (قوله ولا اخوه تلايه) تصديق بالاخوة للاب والام وبالاخوة للاب وحده عـش (قول المتن اليه)
 أي الولد لقطعا مفتي (قوله وعقبة اخرى) الو او بمعنى او كاحب به النهاية والمفتي (قوله بجره اليه) كالمواثيق
 الاب غيره ثم يسقط ويصير كمو لا ولا عليه مفتي (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل استحالة ثبوت الولاء
 للشخص نفسه سم (قوله ثبت للسيد على الخ) اي لم يثبت ذلك لقن وإن اعتق نفسه بالكتابة بقاءه النجوم
 او بشرائها لانه يارم ثبوت الولاء للشخص على نفسه سم (قوله واخذته النجوم الخ) اي وعق (خاتمة)
 لو اعتق حقيقا بامته فلكل منهما الولاء على الاخر وإن اعتق اضني اخين لا يبرن او لاب فاشترى باها
 فلا ولو احدهما على الاخرى ولو خلق حر من حرين اصلين واجداه او مقصورا فذلك في نكاح
 الغرور وفي وطء الثبينة ونحو مما اذا احتق امه قالوا عليه لم يمتها فان اعتق ابو امه انجر الى موالى مولاه
 فاذا عتقت ام ايه انجر الى موالى مولاه فاذا اعتق ابو ايه انجر الى موالى مولاه لان جهة الابوة أقوى واستقر
 عليه حتى لا يعود الى من انجر اليه كالمرو لو اعتق كافر مسلوا له ان مسلم وان كافر ثم مات المتعين بعد موت
 معتقه فلاؤه للسلم فقتلوا اسم الاخر قبل موته فلاؤه لمواثيق حياة معتقه غير انه لبيت المال اه
 مفتي وكذا في الرض مع شرحه الا قوله لو مات في حياة معتقه الخ مخالفا للكل ما روي كلام غير المارن عند
 قول المصنف ثم لصحت

(كتاب التدبير)

(قوله مولدة) الى قولهم لا يردق المفتي الا قوله او مع شى قبله وإلى قولهم مفتي الارشاد في النهاية الا قوله
 فقل الى اصله قوله على ان انا اطلعه الى المتن وقراءا بعضه فيمنع ان يورق قوله لا يجوز بدله الى المتن وقوله
 فان قلت الى المتن وقوله من ثم الى المتن وقوله من التدبير المقيد لا المفتي خلافا لبعضهم (قوله النظر في عواقب
 الاب اذ لا ولا عليه ولا من جهة الام لان الانساب الى الاب ولا ولا عليه فكذلك الفرع ان ابتداء حرما
 الاب يعطى دوام الولاء لموالى الام فمواثيق الام او ان يمنع ثبوته لمولاه ولا ولا على ان حره اصلية مات اياه
 رقيقا فان اعتق اياه بعد ولادته فهل عليه ولا تبعا لايامه لا نه لم يمتها ابتداء فكذلك ابتداءه كالمواثيق كان اياه
 حرين وجهان رجع منهما البتة وصاحب الاتوار الاول اهـ وعبارة الباب ولا على من لا يسأل الرق
 احدا باهـ وهو ما عتقوا ولا على ولد حره اصلية من عتق او من رقيق فان عتق فولاه موالى ايه اذا نظر الفرق
 بين قوله من عتق وقوله فان اعتق الخ انظر مع ما في أعل الماشع عن العباب من قوله ولا على ولد حره اصلية
 من عتق (قوله ومن ثم ثبت للسيد على الخ) كاتبه أو باع الخ (اي ولم يثبت ذلك لقن وإن اعتق نفسه بالكتابة
 وادى النجوم او بشرائها لانه يارم ثبوت الولاء للشخص على نفسه (قوله ومن ثم الخ) اي لاجل استحالة
 ثبوت الولاء للشخص على نفسه

(كتاب التدبير)

ولا يعود لموالى الام ولو كان
 معتق الاب هو الان نفسه
 فسياتي (ولو مات الاب
 رقيقا وعق الجدة) ابو الاب
 وإن علا دون أبي الام
 (انجر) الولاء (الى مواليه)
 أي الجدة لا نه كلاب ويستقر
 في عدم بيت المال (فان
 اعتق الجدة والاب رقيق
 انجر) لموالى الجدة (فان
 اعتق الاب بعده) اي بعد
 انجر لموالى الجدة (انجر)
 من موالى الجدة (الى مواليه)
 أي الاب لانه انما انجر
 لموالى الجدة لانه فاذا اعتق
 عاد لمواليه لانه أقوى ثم
 بعد مواليه لبيت المال
 (وقيل) لا يجر لموالى الجدة
 بل يبقى لموالى الام حتى
 يموت (الاب) رقيقا (فيجبر
 الى موالى الجدة) لانه ما في
 مانع فاذا مات زال المانع
 (ولو ملك هذا الولد) الذي
 من العبد والعتيقة (ايه)
 حر ولا اخوه تلايه من
 موالى الام (اليه) لان اياه
 حق عليه فثبت له الولاء
 عليه على اولاده من أمه
 وحقيقة اخرى (وكذا ولاه
 نفسه) بجره اليه (في الاصح)
 كاخوته (قلت الاصح)
 المنصوص لا يجره واقه
 أعلم) بل يبق لموالى امه والا
 ثبت له على نفسه وهو حال
 ومن ثم ثبت للسيد على خ
 كاتبه أو باع نفسه وأخذ
 منه النجوم أو اثنين
 (كتاب التدبير)

الامور وشراها لتعلق بالموت وحده او مع شيء قبله من قبله لان الموت بر الحياه ولا يرد عليه الموت من راس المال في اذامته فانه حر قبل موت بشر او يوم مثلافات فبما لا نه ليس تعليقاً بالموت وانما يدين به عتق قبله (٣٧٩) فلم اذمت عاقبه بركة قبل الموت او بعده

كان محض تعليق لا تدبر
فلا يرجع فيه بالقول
فعلما يقتضيه من راس المال
ان خلا الوقت عن مرض
الموت او زاد على مدته
كأيا وصله قبل الاجماع
تقريره صلى الله عليه
وسلم لمن دبر غلاما لا
يملك غيره عليه واركاه
مالك وشرا له تكليف الا
في السكران واختياره وحمل
وشرا له كونه غائرا موكدا
كأيا يعلن من كلامه وصيغة
وشرا لها الاشارة بلفظ
كانت او كناية او اشارة وهي
صريح او كناية (صريحه)
الفاظظنا (انت حر بعد
موتك او اذامته او موتك
فانت حر) او عتقك (او
عتقتك) او سرتك (بعد
موتك) ونحو ذلك من كل
مالا يحتمل غيره وتاخر
البلقي في اذامته اعنتك
او سرتك بانه وعد نحو
ان اعطيتني ألف درهم
طلقتك وبجاب بان ما بعد
الموت لا يتحمل الوعد بخلاف
ما في الحياه علان ما اطلقه
في طفتك مرفيه ما يرد
(ركادير بك او انت مدبر
على المذهب) لان التدبير
معروف في الجاهلية وقرره
الشرع واشتهر في معناه فلا

(الامور) اي التامل اي فيها منه قوله عليه الصلاوة والسلام التدبير نصف المعيشة عتاق (قوله) او مع شيء قبله
اي بخلافه مع شيء بعده فانه تعليق عتق بصفة كاسيات رشيدية وحش (قوله من الدبر) اي ولفظ التدبير
ما خوذ من الدبر معنى (قوله لان الموت الخ) اي معنى لان الخ بآية (قوله ولا يرد عليه) اي على تعريف
التدبير معنا (قوله فانت فبما) اي او مرض لا يستمر شهر او يوم ما كاي خذ لك من قوله في الفصل الآتي
مصدق للمتن ويعتق بالموت من التامل الخ وحيلة عتق كل الخ عرش ويصرح بذلك قول الصارح الآتي
آتفا فلم انه الخ (قوله وانما يدين به الخ) اي بالموت (قوله فلا يرجع) ببناء المفعول (قوله ان خلا الوقت)
اي الذي قبل الموت وعلق به العتق (قوله على مدته) اي مرض الموت (قوله كأيا) اي في الفصل الآتي
(قوله تقريره الخ) عبارة شيخ الاسلام خير الصحبين ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه انما صلى الله
عليه وسلم فتقريره له وعدم انكاره يدل على جواز موسم الغلام يعقوب ومديره ابراهيم ذكر الانصاري اه
زاد المعنى وفسن الدار طفي ان الذي صلى الله عليه وسلم بانه بعد الموت ونسب الى الخطا اعيان الجهرمي
قوله فباعه الخ ويصح صلى الله عليه وسلم كالي لآية العامة والنظر في المصالح وباعه بثأنا فخرهم ثم امر رسل
ثمنه الى سيدهم قال افضد ينك ان شرف على التحرير وقوله فتقريره الخ اي حيث لم يقل لا عبر بهذا التدبير
سم اه بجهرمي (قوله) واركاه مالك الخ عبارة المنهج مع شرحه اركاه ثلاثة معنيها مالك وعمل وشرط
فيه كونه قيفا غير اموره لا باستحقاق العتق بجهة اقوى من التدبير وشرط في الصيغة لفظ بشر بوقوع معناه
ما عرف الصبيان اما صريح الخ (قوله الا في السكران) اي المستدعي (قوله واختيار) يعني ان عمل اشتراط
الاختيار ما يندره فان ندركه فاعرف على ذلك صحت تدبيره عرش (قوله كأيا يعلن) اي اشتراط المال كما
ذكر واشترط المجل بما ذكر (قوله) او كناية او اشارة في ادخالها في الصيغة تاسع والاولى صريح شرح
المنهج المار آتفا (قوله) الفاظظنا انت حر الخ اي فأي يومه كلامه من الحصر فياذكره ليس براد فقل قال
مثل كذا كان اول معنى (قول المتن او اعتقتك الخ) عتقتك على انت حر بعد موتك (قوله) ونحو ذلك الخ
كانت مفكوك الرتبة بعد موتك معنى (قوله بانه بعد) اي يكون لخوا عرش (قوله مرفيه ما يرد) اي اذ
قد يرد بطلتكم معنى فانت طالق فيكون تعليقاً قسم (قول المتن وكذا دبر بك او انت مدبر) اي بلا احتياج
مادة للتدبير اي ان يقول بعد موتك بخلاف غير ما كاي خذ من صنيعة بجهرمي (قوله ويصح) اي لوقوعه بفرق
في المعنى لا لاقوله او بعضه فيعتبر او نه (قوله) لا نحو يده الخ وفاقا للاسنى والمعنى والعياب وخلافا للنهاية
وواقفه سم عبارة النهاية في دبرت يدك مثلاً وجهاً احصهما انه تدبير صحيح في جميعه لان كل تصرف قبل
التعليق تصح اضافته الى بعض محله مالا فلا وظاهر انه لفظ بصريح جميعي لا يعرف معناه لم يصح انه لو
كسر التاء للذكر وقتها للثو تعلم بضره وفيه سم بعد ذكرها مانصة عبارة الروض ودبرت نصفك
صحيح ولا يسرى ودبرت يدك هل هو لثو ام تدبير صحيح وجهاً اه قال في شرحه ككتظيره في التلذذ قاله
الرافعي وقضيه ترجيح الاول وهو الظاهر كما قاله الزركشي اه واول قد يقال قضية قاعدة ان ما قبل التعليق
صح اضافته الى بعض محله ترجيح الثاني لان التدبير قبل التعليق كاسيات فليتامل نعم قوله في شرحه عتق
فعل هو لثو يعني ليس بصريح يقتضي ان الخلاف في مجرد الصراحة (قوله ويفرق بينه) اي التدبير
(قوله علان) اطلقه في طفتك مرفيه ما يرد) اي اذ قد يرد بطلتكم معنى فانت طالق فيكون تعليقاً
(قوله ويصح) تدبير نحو نصفه او بعضه فيعتبره اي وفي دبرت يدك مثلاً وجهاً احصهما انه تدبير صحيح في جميعه
لان كل تصرف قبل التعليق تصح اضافته الى بعض محله مالا فلا وظاهر انه لفظ بصريح التدبير اعجمي
لا يعرف معناه لم يصح وانكسر التاء للذكر وفيها للثو تعلم بضره م (قوله) لا نحو يده الخ
عبارة الروض ودبرت نصفك صحيح ولا يسرى ودبرت يدك هل هو لثو ام تدبير صحيح وجهاً اه قال

يستعمل في غيره وهو باق في كائنتك انه لا يرد ان يضم له فاذا ادبت فانت حر او نحوه ويصح تدبير نحو نصفه او بعضه فيعتبره
وارنه ولا يسرى لاحد به كما اقتضاه كلام الرافعي واعنده الزركشي وغيره ويفرق بينه وبين العتق بانه اقوى

فأخبرني به باله من الجملة عا لاف (٣٨٠) التدبر ومن عملوا قال إن من فبد كسرة فلات حتى كذا لان هذا يشبه المتق المنج من حيث

(لأول ما لمات بخلاف دبرها ويصح بكنية فتق) وهي ما يشتمل التدير وغيره مع نية كحليته سيلا بعد موتى) أو أدامت فانت حرام أو سيب ونحو ذلك لأنه نوع من العلق فدخلته كنيته ومن الكناية هنا صريح القف كحليته بعد موتى فإن قلت هذا صريح في الوصية بالقف من التاك بعد المات كما مر وما كان صريحاً بإبهى وجد فإذا في موضوعه لا يكون كناية في غير قلت الوصية والتدير متعديان أو قريان من الاتحاد كما علم غايي فصحت نية التدير بصريح الوصية القريبة لذلك (ويجوز) التدير (مقيداً) بصفة (كان مت في هذا الشهر أو) هذا (المرض فانت حر) فإن وجدت الصفة المذكورة وماتت عتق والأفلا وفيه بقوله في هذا الشهر على أنه لا بد من إمكان حياته المدة المعينة عادة فحر إن مات بعد القف سنة فانت حر ما طل (ومعلقاً) على شرط آخر غير الموت (كان دخلت) الدار (فانت حر بعد موتى) لأنه ما وصية أو تعليق عتق بصفه فكل منهما قبل التعليق فإن وجدت الصفة ومات عتق (والا) توجد (ملا) ينة (ويشترط الدخول قبل موت السيد) كما هو

(قوله) فإثر التصريفه بالبرء (الخ) يتأمل مع ما رجع فيه فإستدغم في العتق فيما إذا أضافه لجزءه أن عتق الجميع بطريق السراية سم (قوله) ومن ثم أي لا حرج كون العتق أقوى من التدينير (قوله) لو قال إن مات (الخ) عبارة العيايوب أن يجوز تدينير ما يدل على المثل لا هل يلغو أي يكون تدينير الكل وجهان كتظهير في العتقف وأن ساقه كإذ مات فبدل حرم صفا فإذ مات عتق كله انتهت وكان وجهه عتق الكل أن هذا العتق ليس من باب السراية لأن الجزء المدين كاليد لا يتصور أضافه وحده بالعق بخلاف الجزء الفاعل ولو كان هذا العتق من باب السراية لم ينتق كله إلا سراية بعد الملوأ أه سم حذف (قوله) من حيث لزومه بالموت (هل المراد أن يخرج من الثالث كما هو حكم التدينير سم وظاهر أن الأمر كذلك (قوله) بخلاف دبرتها (يتأمل سم ولعل وجه التأمّل أن قول الشارح هذا الورع لم ينو له لأن هذا يضيف العتق المنجز (الخ) فظاهر المنع أو إلى ما قبله ففيه مصادرة (قوله) (المنع معنية) أي مقارعة للفظ ويأتي فيه ما مر في باب العتق فإني والمعتد به لا إكتفاء بعتقها بجزء من الصيغة عرض (قوله) أو أدامت إلى قول المتن في التراخي في المتن الإقوله فان قلت أي المتن (قوله) ونحو ذلك) وترو له أنت حرم مدهوني أولست بحر لا يحكمه في العتق والعتق أي قوله أنت طالق أولست طالق وقوله أنت حرام وأنت حر وهذا إكراه لا أدري نية إذا أطلق أو جهلت أرادته فان قاله في معرض الانضمام عتق أو على سبيل الإقرار فلا على ما قاله في الإقرار معنى وأسنى (قوله) صريح الوقف قضيته أن كتابته ليست كتابته في العتق وقياس كتابته بالعلاق أنها كتابته من أضاف (قوله) عياي (أي في آخر الفصل (قوله) القرية (الخ) الأولى أسفاطه (قوله) صفة عبارة المتن مع التين وجود التدينير مطلقا فاسبق ومقيد بإشراط الموت بمدة يمكن قيام السيد اليها (قوله) أو هذا (المرض) أي سواء كان الموت بالمرض أو بغيره فيه كان التدينير عليه جازع عرض (قوله) ومات) يبين حذفه إذا صفة هي مودة في الشهر أو المرض المشار إليهما كالاعتني رشيدى عبارة المتن فان مات على الصفة المذكورة عتق أو الإطلا (قوله) على شرط آخر (الخ) أي في الحياة معنى (قوله) وكل منهما قبل التعليق) يصل تعليق التعليق ما مر في باب العتق في نحو أن أكتب أو أدامت فلا لزمه في على التنازع ومنه لا طلاق إلا ان فاضت الأول بعد الثاني كما مر رشيدى (قوله) المتن ويشترط (أي في حصول العتق (قوله) بطل التعليق) فلا تدينير معنى ونانية (قوله) المتن فان قال إن مات ثم دخلت أو أدامت الدار بعد موتى وقوله اشترط في حصول العتق معنى (قوله) كالتعليق في صفة) أي لا بد من إكسابها رشيدى عبارة المتن تدينير ما مر في صفة لا تدينير كما مر التراخي فلا يرجع فيه بالأقول تعال إلى التدينير ما في العتق بموت مدهوني ومناهضة بموت مدهوني الدار بعده (قوله) بقضية (سم)

صريح لفظه فان مات قبل الدخول بطل التعليق تعلم أنه لا يغير مدبراً الا بعد الدخول (فان قال ان) أى
 أو اذا (مت ثم دخلت فان سر) كان تطبيق عقوبته و (استمر دخوله بعد الموت) عملاً بقضية ثم ومن ثم لو اتى بالواو واطلا

أجزأ الدخول قبل الموت
ومن جعلها كتم جرى على
الضعيف أنها لا ترتب كما
أقاده كالمصالح في الطلاق
(وهو) أي الدخول بعد
الموت (على التراخي) بمعنى
أنه يشترط فيه الفور لا
أنه يشترط التراخي وإن
كان قضية ثم ويوجه بأن
خصوص التراخي لا غرض
فيه يظهر غالباً فالنوع
النظر إليه بخلاف الفور
في البناء إذن لو عصب بالشرط
اتصال الدخول بالموت
ومن التمييز المقيد بالمعلق
خلافاً لبعضهم أن يقول إذا
معا ومضى أو مات كانت
حرواً وإذا أوتى دخلت
شئت مثلاً فانوى شيئاً حمل
بمو الأهل على الدخول أو
المهية عقب الموت لأنه
السابق إلى القهم هنا من
تأخير المشيئة عن ذكره
وهنا في شرح الارشاد
الكبير ما يبين الوقوف
عليه وأخذت من اعتبارهم
السابق إلى القهم هنا ما
أثبتت به فيمن قال في عرض
موته عبدي مدبر على
والدق فان السابق إلى
القهم منه أنه علق عقبه
على خدمتها بعد موته إلى
أن تموت فيموت حيث
(وليس للوراث به)

أي من الترتيب في ذلك معنى (قوله) أجزأ الدخول قبل الموت (وقا قاله) وإلى بهيل كلام الأسي
و خلافاً لقروض والنهاية جارتها وكذا لو قال أنه دخلت الدار فانت حراً شرط الدخول بعد
الموت إلا أن يريد الدخول قبله أنه زاد الثاني ففتح وهو المعتمد (هـ) قول المتن وهو على التراخي)
مقتضاه ترك البدل على اختياره حتى يدخل وفيه ضرر على الوارث والأوجه أنه قبل عرض الدخول
عليه فان عرض عليه فاني فلوارث يمه كظهير في المشيئة الآية أسي ومضى وباقى الفارح مثله
(قوله) وإن كان أي اشتراط التراخي وقوله يوجد أي عدم اشتراط (قوله) ومن التمييز المقيد بالمعلق
(الح) قد يقال المعلق عليه في هذا القول ليس هو الموت وحده إذ قد علق على الدخول أو المشيئة أيضاً وسأيت أن
ما هو كذلك لا يكون تديراً أو جواباً بأن المعلق على الدخول أو المشيئة أو المقيد بذلك ليس هو الحرية حتى
ينافي كونه تديراً بل تعليق الحرية بالموت فلتأمل سم (قوله) خلافاً لبعضهم) يعني الجوهري في شرح
الارشاد سم (قوله) أن يقول إذا مضى (الح) عبارة التها بهي ولو قال إذا مات كانت حراً دخلت الدار أو شئت
ونوى شيئاً جواراً للمضى والروض مع شرحه قوله إذا مات كانت حراً أو شئت أو أنت حراً إذا
مضت أو شئت أو إذا شئت تحمل أن يريد به المشيئة في الحياة أو المشيئة في الموت فيعمل بيقته فان لم ينو شيئاً حمل على
المشيئة بعد الموت وكذا سائر التعليقات التي توسط فيها الأجزاء بين الشرطين كقوله لو وجهه أن أو إذا دخلت
فانت طالق أن كلمت زيداً فانه يعمل بيقته فان لم ينو شيئاً حمل على تأخير الشرط الثاني عن الأول وتشرط
المشيئة هنا فوراً بعد الموت عند الأكثرين (هـ) (قوله) فان نوى شيئاً أي من كون الدخول أو المشيئة في
الحياة أو بعد الموت سم ومرأ فاعن الروض وشرحه والمضى مثله وقال عرش أي من الفور أو التراخي
ويعلم ذلك منه بأن تعبر بقبل موته (هـ) (قوله) عقب الموت) فيه نظر ظاهر بالنسبة للتعلق بالدخول مطلقاً
وبالمشيئة بمعنى كإعلم من صنيع الغنى والروض مع شرحه الماراً فقام من مسألة المشيئة الآية في المتن ومن
كلام الفارح هنا كخلاصة ما يستفاد من كلامهم أن التعليق الذي توسط فيه الأجزاء بين الشرطين يحمل
عند الإطلاق على تأخير الثاني عن الأول وهو الموت هنا مطلقاً على فورته أن كان التعليق الثاني بأقضاء
مطلقاً أو بالمشيئة بنهر نحو مضى وعلى التراخي في غير ذلك وأعلم (قوله) لأنه السابق (الح) أي تأخير الدخول
أو المشيئة عن الموت كما هو صريح الأسي خلافاً لوجه من صنيعهم من رجوع الضمير إلى كون التأخير فوراً
(قوله) عن ذكره) أي ذكر الموت (قوله) من تأخير المشيئة) أي مثلاً عرش قوله من تأخير المشيئة
وعليه فلوقدم ذكر المشيئة على الدخول هل يكون الحكم كذلك فيه فنظر قضية قوله الثاني أمالو صرح
برفرعها بعد الموت أو تراه فيشترط وقوعها بعده بالفور أنهما كذلك أنه مبنى على أن قول الفارح
دخلت أو شئت مثال واحد ليس كذلك بل مثالان كما هو صريح صنيع الروض وشرحه للمضى كما هو مفاد

والفرق بينه وبين أن دخلت وكذا زيداً فانت طالق فانه لا فرق فيه بين تقدم الأول وتأخره أن الصنفين المعلق
عليهما الطلاق من فعله غير بينهما تديراً أو تأخير أو الصفة الأولى في مسئلتنا ليست من فعله وذكر التي من
فعله عقبها بشرط تأخيرها ثم (هـ) (قوله) أجزأ الدخول قبل الموت (الح) عبارة الروض اشتراط الدخول
به الموت إلا أن يريد قبله (هـ) وكذا شرح (قوله) ومن التمييز المقيد بالمعلق خلافاً لبعضهم) يعني
الجوهري في شرح الارشاد أن يقول إن قد علق على هذا القول ليس هو الموت وحده إذ قد علق
على الدخول أو المشيئة أيضاً وسأيت أن الصفة أن ما هو كذلك لا يكون تديراً وجواباً بأن المعلق على
الدخول أو المشيئة أو المقيد بذلك ليس هو الحرية حتى ينافي كونه تديراً بل تعليق الحرية بالموت فلتأمل
قد يقال لو كان المعلق على ما ذكر تعليق الحرية بالموت اعتبر وجوده أعني ذلك المعلق عليه أولاً ويمكن
أن يعاب منع هذه الملازمة فلتأمل (قوله) خلافاً لبعضهم) أي الجوهري (قوله) فان نوى شيئاً) أي من
كون الدخول أو المشيئة في الحياة أو بعد الموت (قوله) الأهل على الدخول أو المشيئة بعد الموت (الح) قد يقال
قضية قاعدة اعتراض الشرط على الشرط اعتبار الدخول أو المشيئة قبل الموت المحرر يجب بأن توسط الأجزاء بين

ونحوه من كل مزيل للثك (قوله فيقول) وغرضه عليه إذا لم يبال في المال المتماثل وإن كان له ثمن له ثم يبرهنه كما هو به
 شارح لأن القصد منه كلفه ظاهر إذا كان يخرج كله من المال لا يبرهنه عليه من إبطال الولاء له وذا هو الذي هو دأى هذه
 وجهه حيث لا ينفذ من ثمنه فلو استغرق ثمنه بالمعنى تنفيضية الميت فلم ينفذ لبقاء الولاء له حاله للثك حيث ذلت لا يصح وقوع
 التعلق للميت إلا أن يمتنع عليه وحق الوارث وإن نوى به ذلك أجنى حماله عليه بكل تقدير فلانما رأيت البغوى أطلق أنه ليس له
 احتياجه فلم يمتنع أن يقال يمتنع من الميت يمكن بأداءه على إجازة الوارث تنفيضية يجوز ويكون عنه من الميت أو تملك فلا يجوز كما
 لا يجوز به أم وهو صريح في أن الأصحاب (٣٨٢) على منع احتياق الوارث وإن ما ذكره عقبه بحث له وفيه نظر ظاهر كما علم ما قررته

لا نه أن كان يخرج من الثلث
 كما هو الفرض فليس هنا
 إجازة حتى يقال يبنائه على
 أنها تنفذ أو تملك وإن
 لم يخرج منه لم يصح على
 ما قاله أيضا لما قرر أن
 التعلق إنما يقع عن الميت
 أن يمتنع بالصفة التي علق
 عليها وأما لو علقه بصفة
 فخره الوارث فهذا حق
 مبتدأ فلا يجزى فيه خلاف
 التنفيذ وأتت عليه بل يكون
 لغوا لما مر أنه لو صلح يمكن
 وقوعه للميت وأنه يلزم
 عليه إبطال حقه من الولاء
 الذي قصدته فإن قلت سلنا
 ضعف كلام البغوى بل
 وأنه لا وجه له لكن ما المانع
 أن تتجوز الوارث هنا
 كتجيزه عن المكاتب فإنه
 لا يمنع التعلق عن الكتابة
 بل يكون الولاء للسيد كما
 سبلم ما في آخر الكتابة
 فيما لو مات عن ابنين وعبد
 قلت الفرق بين الصورتين
 قول الشارح مثلا (قوله ونحوه) إلى قوله نعم في المعنى وإلى قوله فإن قلت في النهاية (قوله من كل مزيل للثك)
 قال سم قلنا عن الطبري أن ما يحرم عليه ما أيضا لا احتياق أن تصير مستولدة من الوارث في ثمنه عنها
 حشرو فيموت فقياس الإجازة الآية الجواز والعق بغيره دوجو الدخول فليزج (قوله وعرضه الخ)
 أي من الوارث حش (قوله وإذ ليس له إبطال لتعلق الميت) كالأوصى رجل يشي نعم مات ليس الوارث
 يبعوه وإن كان للوصى أن يبيعه نهاية زاد المعنى وليس للوارث منه من الدخول له كسبه قبله أم (قوله)
 نعم له أي للوارث (قوله كما هو به) الاوقف لشطيره الآتي على ما هو به الخ (قوله وإذا كان يخرج كله من
 الثلث الخ) فيه أنه تقدم عن المعنى والشيدى وباقي في التارح أن ما تمنع التعلق بصفة لأمن التدبير
 فيتمتع من رأس المال إلا أن يرضى كلامه فيها إذا كان التعلق بمرض الموت (قوله ولو استغرق) أي
 الثلث المبر (قوله أنه ليس له) أي للوارث (قوله يمتنع) أي الوارث (قوله بأداءه) أي احتياق الوارث المبر
 (قوله وإن ما ذكره الخ) أي البغوى بقوله يمكن أن يقال يمتنع عن الميت الخ (قوله فليس هنا إجازة) أي
 لأنها إنما تكون فيما زاد أعل الثلث (قوله يبنائه) أي احتياق الوارث على أنها إجازة (قوله لو صلح) أي
 احتياق الوارث (قوله فإنه لا يمنع) أي تجزى الوارث عن المكاتب (قوله لا يمنع التصرف) قد يقال الكلام
 هنا فيما يمدومت السيو حكم المبر حيث كسب المكاتب بل أشد لروا (قوله الجواز فيه الخ) مرافيه
 (قوله فيما لم يخرج منه) أي في البعض الذي لم يخرج من الثلث (قوله ولزمه قيمته) يتأمل سم وجهه ظاهر
 إذا الوارث إنما تصرف في حق نفسه فلا وجه لزوم القيمة عليه فرض تسليمه فلن تكون هذه القيمة
 (قوله أما لا يزيل) إلى قوله لا يساوي المعنى الاقوله لما مر رجوع إلى قوله بالموت في الأخير الاقوله لما لم
 يرجع وقوله لغيره إلى التوقير لعدم الرجوع إلى التوقير في غير الأخير وقوله لا ونفي الخطاب إلى الميم يسترط (قوله)
 فذلك ظاهر من أن طالت المدة بعد الإجازة ولو وجدت الصفة المعلق عليها لم تفسخ الإجازة من حيث
 أولادها قبل بعدم الانقضاء فهل الإجازة للوارث أو للميت لا قطعاً لتعلق الوارث به فيه نظر والاقرب
 الانقضاء من حيث لا يبين أنه لا يمتنع المنفعة بعمده أمه شوق له بعمده فهو له بعمده وجود الصفة
 (ما لم يرجع) بأن يريد الدخول بعد متاعه منه المراد الرجوع قبل يمولن تراخي حش (قوله التمن ولو
 قال إذا تمت معنى شعر الخ) أو أنت حر بعمدوق يظهر مثلا معنى (قوله أي بعمدوق) إلى قوله التمن ولو قال إن
 شئت في المعنى (قوله أيضا) أي كقولهم إن مت فم دخلت فانت حر (قوله التمن استخدامه) أي وإجازة تمولن طرته
 معنى (قوله ونحوه) أي من كل تصرف يزيل الملك (قوله لما مر) أي من أنه ليس له إبطال لتعلق المورث
 شرطين كما هنس من تلك القاعدة كما يعلم ما تقدم في الإيلاء ثم رأيت ما في هامش الصفحة الآتية (قوله)
 ولزمه قيمته ولا يسرى عليه) يتأمل

واضح لأن التعلق بصفة لا يمنع التصرف في ربة التمن لجواز فهم من أصله نحو البيع بخلاف المكاتب لأن الكتابة لازمة فيه
 كالاستيلاء وحيث يكون تجزى التمن فيها أمها لروها فوقع تجزى الوارث مؤ كذا لا لا رفعا ككتيج المورث بخلاف المعلق عنه فإن
 سبب حقه ضعف لجوارفه كما تقرر فوقع تجزى الوارث مؤ كذا بل رفعا أو يلزم من كون رفعا أو يلزم من كون رفعا كما هو إنشاء مبتدأ
 وقد تقرر امتناعه لا استوائه ورفع الولاء للميت الذي قصد به تعلقه لمعتولو خرج بعينه قطعن الثلث فظاهر أنه يصح التجزئة فيما لم
 يخرج منه ولو لم يمتعه ولا يسرى عليه ما يلزم عليه من إبطال حق الولاء للميت في البعض أما ما لا يزيل الملك كإجازة ذلك أو ما لو مرض عليه
 الدخول فاستمتع به ما لم يرجع به لا سببا إذا كان عاجزا لا منفعة فيه في غير كلاله (ولو قال إذا تمت معنى شعر) أي بعمدوق (فانت حر)
 فهو تلقى معنى بعمده أيضا (ولو ارث استخدامه) وكعب (فانت حر) كذا ذلك في مرقيل الدخول لبقائه على ملكه (لا يبعه) ونحوه لما مر

معنى (قوله وسبق) أى فى أول الباب بقوله فلم أتمنى خلق (قوله أن الصورتين) أى قوله أن مت ثم دخلت فانت حرو قوله وإذا مت ومعنى شعر فانت حرو وكذا كل تعليق يصفه بعد الموت معنى (قوله ليس هو الموت وحده) أى لا مع شيء قبله حرو وشيىء (قول المتنا اشتراط المشيئة) أى لصحة التعليل هو التعليق فى الصورتين معنى (قوله بلفظة الخ) عبارة المعنى اتصالا لفظيا بأن يصدق الصورة الأولى عقب اللفظ وفى الثانية عقب الموت لأن الخطاب يقتضى مجزا فى الحال كالتبع ولأنه كالتعليق والتعليل يقتضى التناول فى الحال (قوله) فى غير الأخيرة استظهر قوله الآتى والموت فى الأخيرة شرح مرادهم اسم المراد بالأخيرة قوله أنت مدين أو إذا شئت الخ (قوله وقد اطلق) حقه أن يذكر قيل قول المصنف اشتراط المشيئة كالتبعية (قوله) بأن يلقى بها على التواجب أى أن يلقى بها قبل طول الفصل كما تقدم فى المتى بقوله والأقرب محطه بما مر فى الخلق أى وهو يقتضى فيه السلام اليسير حش (قوله قبل موت السيد) لاحاجة المرشدي (قوله ذلك) أى القبول فى الحال معنى (قوله إذ هو) والأولى ولا تملك الخ كفى المعنى لأنه ثانية لاصل المدعى لعله العلة الأولى (ومن ثم لو اتقنى ذكر المشيئة) عبارة الثانية وعمل ما ذكر من الفورية إذ أحاطه العبد بكامل من قصوره وهو قال أن شامز يدلو إذا شامز يد فانتهى بمد بره بشرط الفور كما قاله الصيرفى فى الإيضاح جزم به الماوردى بل متى شامز حياة السيد صار مدبر أو لو على التراخي ولو سبق من ذلك من حين المتى بالصفات فهو كصليقة بدخول الدار والفرق أن التعليق بمشيئة زيد صفة يستتبع وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبدوم تعليقه بمشيئة العبد تعلقه باختلافه فى قرب الزمان وبهذه وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العبد المتى ثم قال لم أشأ لم يسع منه وان قال لا أشأ هو ثم قال لا أشأ فكذلك لا يصح منه فلم يقتضه الحاصل انتهى كان المشيئة فورية لا اعتبار بما شأه أو لا أو مترامية ثبت التدبير بمشيئته سواء تقدمت بمشيئته على رده أم تأخرت عنه أم يادفئ من عرش (قوله) أو تقي الخطاب خلافاً للثانية كما مر آنفاً وكان الأولى أو الخطاب (قوله) أمالو صرح الخ) مقابل وقد اطلق سم (قوله بالموت) حلف على بلفظه فيحراز أنه لا يقتضى أنه يضاف حتى قوله أى وقروها

(قوله) أو إذا شئت الخ هذا المثال نظير ما تقدم فى قوله أن مت فانت حرو ان شئت لافق بينهما لا بالانقضاء والتأخير وقد اختلف حكمهما حيث اطلق هذا اعتبار المشيئة فى حياة السيد وفصل فى ذلك بين أن يريد شيئاً يفعل به أو لا يفعل على المشيئة بعد الموت وفى الرضى وقوله إذا مت فانت حرو ان شئت أو انت حرو إذا مت ان شئت محتمل المشيئة فى الحياة وبعد الموت فيعمل بنية فأن لم يفرح على المشيئة بعد الموت قال فى شرحه لأنه آخر ذكر ما عني ذكره فالسابق إلى القيمته تأخير ما عني كانهم لحظوا فى هذا التعليل فاعتبروا تأخير المشيئة لفتح الحرية عقب القبول ولا يفضلك على ما مر فى الإطلاق من أنه إذا توافى الشرطان يعتبر تقديم الثانى على الأول وعليه فيستقضى منه التعليق بمشيئة الزوج مع أنه ذلك بشكل يضاهى ما لو قال ان شئت فانت حرو إذا مت فانت حرو بمشيئة المشيئة فى الحياة كما مروا: فإن الجزء فى متوسطا خلافاً وهذا وقد يجب بان التبادر من كل منهما ما ذكر فيه لتقدم المشيئة ثم وتأخر ما عني أنه وما نقل الفارح فى شرح الأرشاد جواباً بشرح الرضى بقوله كانهم لحظوا الخ قال ويلزم عليه أنه يستقضى بما مر ثم التعليق بمشيئة الزوج وكلاهما يخالفه فالأولى أن يجاب بأن وضع التدبير الذى من جملة هذه الصنع وجود العفة بعد الموت فعلمنا ما هذا الإطلاق على ذلك أن عاقبة قضية ما مر ثم عملاً بوضع العظم ثم بوضع أصل صفة التدبير من أنه فليأمن جدافان المقام فى غاية الاشكال (قوله) اشتراط المشيئة متصلة) وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء المتى ثم قال لم أشأ لم يسع منه وان قال لا أشأ هو ثم قال لا أشأ فكذلك ولم يقتضه الحاصل أنه متى كانت المشيئة فورية فلا يجازى بأشأه أو لا أو مترامية ثبت التدبير بمشيئته سواء تقدمت بمشيئته على رده أو تأخرت عنه ثم مر (قوله) أمالو صرح بقروها الخ) مقابل وقد اطلق (قوله) بالموت) حلف على بلفظه فيحراز أنه لا يقتضى أنه يضاف حتى قوله أى وقروها فى حياة السيد

وسبق ما يعلم منه ان
الصورتين ليستا بتدبير
لأن المعلق عليه ليس هو
الموت وحده بل مع ما بعده
(ولو قال ان) وإذا شئت
أو أردت مثلاً (فانت)
حرو إذا مت أو فانت مدبر
أو أنت مدبر ان أو إذا
شئت أو أنت حرو بعد
موتى ان شئت اشتراط
المشيئة) أى وقروها فى
حياة السيد (متصلة) بلفظه
فى غير الأخيرة وقد اطلق
بأن يلقى بها على التواجب
قبل موت السيد
فغير ما مر فى الخلق لاكتضاء
الخطاب بذلك إذ هو تعلق
كالتبع والمبة ومن ثم
لو اتقنى ذكر المشيئة كان
ذكر بلحاظ دخول
أو اتقنى الخطاب كان شاء
عبدى فلان فهو مدبر لم
يشترط فور وان كان
جالساً معه لا بمجرد تعليق
أما لو صرح بقروها بعد
الموت أو نواه فيشترط
وقروها بعده بلا فور
وبالموت فى الأخيرة مالم
يرد قبله لما مر فى نظيرها
آنفاً فى محران مت فانت
حرو ان شئت لاهاً فى
التبادر السابق

وفي نحو انت مديبر ان دخلت ان مع لا بد من قدم الموت كما هو المقرر وفي اعتراض الشرط على الشرط وحل المتن على ما قرره متعين كما
يضع بر اجتهاد في الاشارة الى الكبر وان لم ار احدا من شر اخص لذلك (فان قال من) او مهابا مثلا (شئت فلما راعى) لان نحو من
موضوع له لكن بشرط وقوع المشقة قبل موت السيد ما لم يصرح بما رآه و (ولو قال) اي قال كل من شر يكون (لعبدهما) امتنا فان حرم
يقتضي حق يموت) لتوجد الصفتان ثم ان ماتا (٣٨٤) معا كان تعليق حق بصفة لا تدبر الا انه تعليق بموتين او امر بباصار نصيب اخرهما

موت عوت والحمد لله
حيثما ملق بالموت وحده
بغلاف نصيب اولها (فان
مات احدهما فليس لوارثه
يبيع نصيبه) ونحوه من
كل مزيل للملك لانه صار
مستحق التعلق بموت
الشريك ولو استنداه
وكسبه وفارق مالواحي
باعثا بعد فان الكسب
بعد الموت له لانه يجب
اعتناقه فوافكنا مستحقه
حال الاكتساب (ولا يصح
تدبير مكره و مجنون)
حال جنونه (وصي لا يميز
وكذا يميز في الاطرب) لان
عبارتهم لنور رفع القلم
عنهم (ويصح من مفلس
وسفيه) وان سحر عليها
كأمر الثاني في بابه لا ضرر
فيه صحة عبارتهما ومن
سكران (وكافر أصلي) ولو
حريرا كما يصح استيلاده
وتعليقه التعلق بصفة لصحة
عبارته وملكه (وتدبير
الارتد مبني على أقوال
ملكه) كاسر في بابه ففعل
الاصح ان اسلم بانتهى
ولا فلا (ولو دبر) (فان
ارتد السيد لم يبطل)
تدبيره (على المذهب) فاذا

في حياة السيد عدم تصوره فقام له سم (قوله هو نحو انت مديبر) مستأنف (قول المتن وان قال من
شئت) اي بدل ان شئت معنى (قوله او مهابا) الى قول المتن ولو دبر كافر في النهاية لا قوله وعقته من ثلثه الى
المتن وكذا في المتن لا قوله مكره وقوله لمسلم اودى (قوله) لكن بشرط وقوع المشقة (له) وفي غير الاخرية
سم وصنع المني كالصريح في ذلك (قوله او يذره) (الاولى ابدال او بالواو) (قول المتن ولو قال) اي معا
مر بآعش (قوله لا تدبر) او يترتب على ذلك امها اذا كان ذلك في حالة الصحة فانه يقتضي نصيب كل بموته
من راس المال بخلاف ما اذا قلنا انه مديبر فلا يقتضي الا ما خرج من الثلث بجميري (قوله) لا تعلق بموتين
اي بموت وموت غير هو التدبير ان يطلق التعلق بموت بمصر شديدي (قوله) لا نه حيثما ملق بالموت وحده
وكانه قال اذا مات شريك نصيب مديبر وسدي (قوله) بخلاف نصيب اولها) اي موتا فلا يصير مديبرا
لان الملحق عليه ليس هو موته وحده بل مع ما بعده من موت غيره (قوله) اي لوارثه نحو استنداه الخ
اي نحو استنداهم وكسب نصيبه كارش الجنابة بجميري (قوله) بعد الموت) اي وقيل الاعتاق (قوله)
مستحق) اي التعلق معنى ويعمل ان الضمير للكسب كما هو ظاهر صريح الفصاح (قوله) ولا يصح تدبير
مكره) اي لا اذا كان بحق بان تدبيره فأكبره على ذلك قياسا على ما روي في الاعتاق من عرش اه
بجميري (قوله) حال جنونه) اما اذا قطع جنونه في حال افاقته يصح كافي الحرج ولو قال انت حران
جنتك لجن هل يقتضي قال صاحب الانصاح يحتمل وجهين احدهما نعم لان الايقاع حصل في الصحة
والثاني المنع لان المضاف للجنون كالمبتدأ فيه انتهى والاول اوجه معنى (قوله) ويصح من مفلس) ومن
مبعض معنى وشرح المنع زاد سم وانظر تدبير المكاتب لما ملكه راجعه اه اقول قضية تعليل
المنع عدم صحة تدبير المجنون والصبي بعدم اهليتهما للذبح عدم صحة تدبير المكاتب لما ملكه ايضا
يقوده عدم صحة كتابة المكاتب لبعده (قوله وسفيه الخ) ولولي الرجوع في تدبيره بالبيع للصحة
ورضو معنى (قوله ومن سكران) اي تمتد (قوله) لا تؤثر فيها سيقها) بديل عدم فساد البيع والبيع
السابقين عليها باق معنى (قوله لحقه) اي البعد معنى (قوله) وعقته من الثلث) استئناف ياتي (قوله)
ورثه) اي خاصة (قول المتن ولو اراد المديبر) اي او استولى عليه اهل الحرب معنى (قول المتن لم يبطل) وقادته
تظهر فيها وادى الى الاسلام ولم يمدد بان اتفق عدم قتله لتوازيه مثلا عرش عبارة المنع ثم ان مات
السيد قبل قتله حق ولو التحق بدار الحرب فسي فهو على تدبيره ولا يجوز استرقاقه لانه ان كان سيد محيا فغير
له ان مات فلا يؤذيه ولا يجوز ابطاله وان كان سيد ميتا في استرقاقه عتقه خلا فسبق في حملوه واستولى
الكفار على مديبر مسلم معاد الى يد المسلمين فهو مديبر كما كان اه (قوله) ولو حارب مديبر لمسلم اودى الخ)
ما ذكره في السلو واضح واما في الذي فلا يتضح ان كان السبي في حياة السيد ابا بعد موته فيجوز استرقاقه
مرفى السير فكان الاستولى لا يقتصر على المسلم وشدي عوش (قوله) بخلاف المكاتب الخ) عبارة المنع
(تدبير) حكم متولدة الحرب كدبره فيما سر بخلاف مكاتب الكافر والاكافر الاصل فانه في حكم الخارج عنه
وبخلاف مديبره المرتد بقاء علة الاسلام كما يمنع الكافر من شرائه اه (قوله) اما المسلم الخ) محترز قوله

مع عدم تصوره فقام له سم (قوله) لكن بشرط وقوع المشقة قبل موت السيد) لعله في غير الاخرية (قوله)
ويصح من مفلس وسفيه الخ) هل يصح تدبير البعض لما ملكه بيعه الحر يربني نعم وانظر تدبير المكاتب

مات من تداعى العبد لان الرد لا يؤثر فيما سبقه مع الصيانة لحقه عن الضياع وعقته من ثلثه وان كان
ماله فيتا لا راتا لان الشرط بقاء الثلثين لمسحبقهما ولم يكرهوا وروية (ولو اراد المديبر لم يبطل) تدبيره لان ادهاره لا يمنع كونه
ملوكا لو حارب مديبره سلم اودى وفي لم يجوز استرقاقه لان فيها طالا لحق السيد (ولغيره) حل مديبره) الكافر الاصل من دارنا (الى
ارم) وابنه من دارنا وان احكام الرق بهما ماء في اختلاف المكاتب لا لاله لا رة لا متلا اما المسلم والمرد

فيعتق من حليما كالا يجوز له ان يؤمر (ولو كان لكافر عبد مسلم قد ربه) وهذا لا يملكه من ملكه عنه (نقض) تدبيره (وبيع عليه) لما في بناء ملكه عليه من الاذلال وللهذا اعطف بيان الادب بالنقض بين به حصوله مجرد البيع عليه من غير توقفه على نظره ولودير كافر كافر (اقسم العبد) (ولم يرجع السيد) في التدبير بان لم يزل ملكه عنه (زوج من سيده) واستكسب في قد بدد على اللذات على لا يباح لتوقع حرمة (وصرف كسبه اليه اي السيد كالا اسلمت مستورة) (وقول يباح) ثلاثا يبقى في ملك كافر (وله) اي (٣٨٥) السيد خير السيد ولوله (بيع

المدير) وبكل تصرف يزيل الملك لا يصل اليه عليه وسلم باع مدير انصاري في دين عليه رواه الشيخان وروى مالك في الموطأ والشافعي والحاكم ومحمد بن عاتقة انها باعته مديرة عا سحرها ولم ينكر عليها ولا خافها احسن الصحابة واحتمال البيع في الاول للدين ودوه بانه لو كان كذلك لترقى في طلب الغرام ولم يثبت فان قلت كيف يصح هذا مع قول الراوي في دين عليه قلت مجرد كون البيع فيه لا يفيدانه لاجله فحسب لتوقفه حيث على الحجر عليه وسؤال القرماء في بيعه ولم يثبت واحدمنها على ان قضية عاتقة كافية في الحجة (والتدبير تطبيق حتى بصفة) لان صيته صيغة تطبيق (وفي قول وصية) لغيره بالمعنى نظرا الى ان اعتاقه من الثلث (قوله) مثلا السيد (ثم ملكه لم يمد التدبير على المذهب) لان كلامه التطبيق والوصية يطله زوال الملك وكالا

الكافر الاصل (قوله) فيعتق من حليما اي وان رضيا عن (قول المتن ولو كان لكافر عبد مسلم) اي ملكه باثر او غيره من صور ملك الكافر للمسلم المذكور في كتاب البيع معنى (قوله) نقض تدبيره انصر بصفة التدبير وهو ظاهر وبدل عليه قوله يامر ويشترط في الحل كونه قاضيا ومولدا قائمه به انه لو مات السيد قبل بيع القرض حكم بصفته عن عبارة المخفي قال في المهمات وقوله نقض هل معناه ابطاله بعد الحكم بصفته حتى لو مات السيد قبل ابطاله عتق العبد او معناه الحكم بطلانه من اصله على الاول هل يتوقف على لفظ ام لا فيه نظر انتهى ولا وجه لتوقف ذلك كما قاله ابن شعبة فانه لا خلاف في تدبير الكافر المسلم وانما الخلاف في الاكتفاء في ازالة الملك به اه اي بالبيع والراجع الاكتفاء به كأمرا (قوله) وعد اعطف بيان عبارة المخفي قوله نقض بيع عليه فيه تقديم تدبيره واخره مع عدم بيعه عليه نقض تدبيره بالبيع اه (قوله) بين به الخ اي تبين عدم ما يفسر بالتبيين في العبارة بل يتبادر منها مغايرة البيع للنقض سم (قوله) في التدبير بان لم يزل الى الفصل في النهاية الا قوله لا نه قد يؤول الى المتن وقوله فرق بعضهم الى انما كان الاسبق (قوله) واستكسب الى الفصل في المخفي الا قوله وروى مالك الى المتن وقوله لا نه قد يؤول الى المتن وهو له روجه الى انه اذا كان الاسبق (قول المتن وصرف كسبه اليه) ولم يكن له كسب فعقته على سيده لم يخلو سببه بدار الحرب اتفق عليه كسبه وبث بالفاحش له (تبيين) لو اسلم مكان الكافر لم يبع فان جرح يبع من (قوله) ولوله اي اما هو قوله يرشيد (قوله) في الاول اي فبارواه الشيخان (قوله) ولم يثبت قد يرد عليه انه يمكن احتماله في سقوط الاستدلال لان الواقعة فعلية سم (قوله) قلت مجرد كون البيع في الخ لا يفي ما في هذا الجواب من التكلف لان الظاهر المتبادر من كون البيع في الدين ليس الا لاجله فقط خصوصا مع اسناد البيع الى الامام الذي هو امام الامة عليه افضل الصلوات والسلام اذ لا لام ان يبيع على الاحاد للاسباب المتقدمة المذكورة الواقعة فعلية يكفي في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال القرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر اذ من البعد انه عليه الصلوات والسلام باعه من غير سؤال احدهم (قول المتن والتدبير) اي مقيدا كان او مطلقا معنى (قوله) مثلا اي او هو ما يقضيه نية (قوله) وكتابة اي بنية نية (قول المتن فسخته الخ) حذفه حرف الطعن من المعلقات لثمة بعض العرب كقولهم اكلت سمكا ثم انما شاعرا معنى (قوله) ومن ثم اي لاجل بقائه بما عايناه (قول المتن ولو طه مديرة) اي معلقة عنها بصفتها (قوله) لبقاء ملكه فيها (ولما روى الشافعي عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه دبر امته وكان يطلقها لما لمكروا به (قوله) بينه اي تبين عدم ما يفسر بالتبيين في العبارة بل يتبادر منها مغايرة البيع للنقض (قوله) لم يثبت قد يرد عليه انه يمكن احتماله في سقوط الاستدلال لان الواقعة فعلية (قوله) قلت مجرد كون البيع في الخ لا يفي ما في هذا الجواب من التكلف لان الظاهر المتبادر من كون البيع في الدين ليس الا لاجله فقط خصوصا مع اسناد البيع الى الامام الذي هو امام الامة عليه افضل الصلوات والسلام اذ الامام لا يبيع على الاحاد الا لاسباب المتقدمة المذكورة الواقعة فعلية يكفي في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال القرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر اذ من البعد انه عليه الصلوات والسلام باعه من غير سؤال احدهم على انه يحتمل ان الانصاري امتنع من الاداء ولا مام حيث على البيع بسؤال القرماء من غير حجر

(٤٩) - شرواني وابن قاسم - حاشر) يعود الحشيش في العين (ولو رجع عنه بقول) ومثله اشارة اخرس مفهومة وكتابة كابلته فسخت نقضت رجعت فيصح الرجوع (ان قلنا) بالضيق انه (وصية) لما رجع في الرجوع عنها (والا) قتل وصية بل تعليق عتق بصفة كاهن الاصح (فلا) يصح بالقول كاشر التليقات (ولو علق مدير او مكاتب) اي حتى احدها (بصفة) كما يصح تدبير وكتابة المعلق عتقه بصفتها التدبير والكتابة بعالمها (ومن ثم) عتق بالاسبق من (الوصية) (الموت) او اداء النجوم (والصفة) تجزلا للعتق فان سبقت الصفة للمعلل يباحق بها الموت فيعت التدبير او الاداء فنه عن الكتابة (وله وطه مديرة) لبقاء ملكه فيها كالسنة لمع انهم يعلقون باحق لازم

(ودجوا) عن التدبير لانه قد يؤدى الى الطوق الحاصل لغرض التدبير وهو حفظه بخلاف نحو البيع (فان اولدما بطل تدبيره) لان الاستيلاء اقوى منه إلا يستمر من التثنية لا يمنع من الدين فرقه كما يرفع النكاح بملك البين (ولا يصح تدبير أم ولد) لما قرر ان اليلاد اقوى والاضعف لا يدخل على الاقوى (ويصح تدبير مكاتب) كما يصح تعليق عتقه بصفة (وكتابتدبر) لو اتمها لغرض التدبير فيكون كل منهما مدبرا مكاتباً ويعتق بالاسبق من الوصفين موت السيد واداء النجوم ويطل الآخر الا إن كان هو الكتابة فلا يطل احكامها بل يتبع العتيق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الاولى عاقلنا فيه باحاديث غيره وقيس بها الثانية ولفرق بعضهم واعتداهن المقرئ ويرى بان طروها راجب ضعفها فبطلت احكامها ايضا وسيلع ما ياتي قريباً انه اذا كان الاسبق الموت لم يمتي كله إلا ان وسعه الثلث والا فقد رمايوسه قط (فصل) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة (قوله لا يثبت للولد حكم التدبير في الاظهر) قال في شرح الارشاد وقيل بطلته التدبير وتقه في الشرح الصغير عن ترجيح الاكثرين وبقال الائمة الثلاثة ان تصير له الزكشي بان يقياس تبع الولد للاع في نذر الهدى والاضحية ويردان النذر لازم فيقوى على الاستنباط الحادث بخلاف التدبير فانه جاتر فلم يقو على ذلك اه

مقنى (قول المتن ولا يكون رجوعاً) أى سواء اعمل انما لا معنى ونهاية (قوله ولا اضعف لا يدخل الخ) قد يقال التدبير اضعف من الكتابة فلم يدخل عليها اسم (قوله ويطل الآخر الخ) عبارة النهاية فان مات السيد عتق بالتدبير ولا يطل الكتابة بل الاصح فتيقحه كسبه وولده فان عتق في مسئلة الكتابة أى كتابة المدبر عنه ثلث ما له عتق بقدره وبقي الباقي مكاتباً اذا دى قسطة عتق وإن مات هو بقدره مكاتباً عتق بالتدبير ولم يطل الكتابة كما قاله ابن الصباغ وقال الاسنوى انه الصحيح به جرم في البحر وهو المتخذ خلافاً للشيخ ابن حامد على الاول أى المتخذ بقبه كسبه وولده كما مر نظيره اهو عبارة الخفى في شرح وصح تدبير مكاتبان ادى المال قبل موت السيد عتق بالكتابة بقدر التدبير ولو عتق نفسه او عتق سيده بطلت الكتابة وبقي التدبير وان لم يؤد المال حتى مات السيد عتق بالتدبير قال الشيخ ابو حامد بطلت الكتابة بقوله ابن الصباغ عندى لا يطل ويقيم كسبه وولده كمن اعتق مكاتباً له قبل الاداء فكلا ملك ابطال الكتابة بالاعتاق فكذلك بالتدبير انتهى والصحيح كما قال الاسنوى ما قاله ابن الصباغ وبه جرم صاحب البحر وان لم يحصل الثلث جبهه عتق منه بقدر الثلث بالتدبير وبقي ما زاد مكاتباً وسقط عنه من النجوم بقدر ما عتق فان عتق نصفه نصف النجوم وأم ربه فرمهاه بخلاف (قوله الا ان كان هو) الآخر (قوله في الاولى) أى في تدبير المكاتب (قوله) وقيس بها الثانية) أى كتابة المدبر اعتمدته النهاية كما مر وكذا الخفى عبارة في شرح وكتابة مدبر ويعتق بالاسبق من الموت واداء النجوم فان اداها عتق بالكتابة وإن مات السيد قبل الاداء عتق بالتدبير قال ابن المقرئ وبطلت الكتابة باخذ من كلام الشيخ ابن حامد في المسئلة قبلها والوجه كما قال شيخنا اخذ من مقاله فيها الذى جرى هو عليه انها لا يطل فتيقحه كسبه وولده قال شيخنا وبمحمل الفرق بان الكتابة هنا لاحقة وفيما مر سابقاً انتهى والوجه عدم الفرق كما مر (قوله بان طروها) أى الكتابة على التدبير في الثانية (قوله انه اذا كان الاسبق الموت الخ) أى في كل من المستثنين (قوله ولا لا قدر ما يسهه قسطة) أى وبقي الباقي مكاتباً اذا دى قسطة عتق سم (تمت) تسمع الدعوى من العبد بالتدبير والتعليق على السيد في حياته وعطوره بتمهيد مودع بحلف السيد على البت والوارث على نفى العلم كاعلم عامر في الدعاوى وقيل على الرجوع شاعديين واما التدبير فلا بدق انا من رجلين لانه ليس بمال وهو ما يلحق عليه الرجال غالباً معنى

(فصل) في حكم حمل المدبر والمعلق عتقها بصفة (قوله في حكم حمل المدبرة) إلى الكتابة في النهاية إلا قوله اوقبه الى المتن قوله بالقول الى المتن (قوله وعقته) أى وما يتبع ذلك كالنكاح في المال الذى يد المدبر عتق (قوله اذا اولدت مدبر قولنا) بان عتقته بعد التدبير او تفصل قبل موت السيد اسنى ومعنى (قول المتن من نكاح او زنا) أى او من شبهة بامه معنى عبارة الرشيدى أى مثلاً والافئلة ما واثت به من شبهة حيث حكنا براهق من نكاح فاسد ونحو ذلك ما ذكره موالد الشارح اه (قول المتن في الاظهر) والثاني ثبت كونه المستولدة بجماع المتق بموت السيد بهذا قال الائمة الثلاثة معن زاد سم عن شرح الارشاد ما نصه وان تصير له الزكشي بان يقياس تبع الولد للاع في نذر الهدى والاضحية ويردان النذر لازم فتقوى على استنباط الحادث بخلاف التدبير فانه جاتر فلم يقو على ذلك اه (قوله لا نه عتق) الى قول المتن وفي قول الخفى

(قوله ولا اضعف لا يدخل الخ) قد يقال التدبير اضعف من الكتابة فلم يدخل عليها (قوله ولا الاقدر ما يسهه قسطة) أى وبقي الباقي مكاتباً اذا دى قسطة عتق

(فصل) في حكم حمل المدبر والمعلق عتقها بصفة (قوله لا يثبت للولد حكم التدبير في الاظهر) قال في شرح الارشاد وقيل بطلته التدبير وتقه في الشرح الصغير عن ترجيح الاكثرين وبقال الائمة الثلاثة ان تصير له الزكشي بان يقياس تبع الولد للاع في نذر الهدى والاضحية ويردان النذر لازم فيقوى على الاستنباط الحادث بخلاف التدبير فانه جاتر فلم يقو على ذلك اه

يسرى للولد الحادث بعده كالم من خلاف الاستيلاء وخرج بولدت ما لو كانت حاملا عند (٣٨٧) موت السيد فيجبها جوا (ولو در حامله)

الاقوله او قبله ثم انفصل حيوا قوله بالفعل الى المتن وقوله ويرق الى محل ذلك (قوله) وخرج بولدت (الخ)
حاصل المسئلة انها اذا كانت حاملا في وقت الموت دون الاخر او فيها معا بينهما
الولد والافلا وهذا حاصل ما اشار اليه في قوله الملقن عنها كاياني سم (قوله) فيجبها جوا ما يوليا بينهما ولدا
الذي ولده قبل التدبير قطعا معنى ونهاية (قوله) المتولد در حامله اي نفخت فيه الروح ام لا اخذ من قول
الشارح الا في يعرف كونها حاملا (الخ) ع (قوله) ولم يستنه سيد كرمهزه (قوله) بالفعل ان
تصور (قوله) قاسم هل من صوره ايلادها كما تقدم انتهى ولا ينبغي عدم تأييد قول المصنف وقيل ان
رجوعه متصل فلا اذا لا يمكن ايلادها وهو متصل رشيدى (قوله) على القول به (اي المرجوع ع) وش معنى
(قول المتن) دام تدبيره (اي الحمل اما في الاول فكمالودم ع) بن فأت أحدهما قبل موت السيد وما في الثانية
فكمالرجوع بعد الانفصال معنى (قول المتن) ان رجوع (قوله) بقاء المتعلق (الخ) عبارة للمنفى
بان التدبير فيه معنى المتعلق له قوة اما لو قال رجعت عن تدبيره ما دون تدبيره فانه يقوم فيقطعه
(قوله) دام قطعا (اي تدبيره) (قوله) وبين ما مر في المتعلق (اي فيها) لو قال اعتنك دون حلاك
حيث يتحقق ما ع (قوله) بقرته (اي المتعلق وحذف التدبير) (قوله) وعمل ذلك (اي قوله) اما اذا استثناء
الخ فيحتمل ان المشار اليه الخلاف المذكور يقول المصنف على المذهب (قوله) قبل الموت (اي موت
السيد) (قوله) والانتباها (اي بطل الاستثناء) سم (قوله) اي غالبا (ومن غير الغالب ما لو اوصى بما نلده
امتهم اعتقها الوارث سم و ع (قوله) ويعرف كونها حاملا (الخ) عبارة للمنفى والزيادة ويعرف
وجود الحمل عند التدبير وضعه لدون ستة اشهر من حين التدبير وان وضعت لاكثر من اربع سنين من
حين تلد فيجبها او لا فيجبها فرق بين من لها زوج يقتربها فلا ينجبها وبين غيرها فيجبها اه (قوله) بماسر
اول الوصايا (اي بان انفصل لدون ستة اشهر من التدبير او اكثر ولم يوجس وطه بعده) يحتمل كون الولد منه
ع (قوله) لانه تابع (اي فلا يكون مشبوحا معنى (قوله) مثلا) (اي او اخرجهما عن ملكة بطريق آخر كالحبة
والا قباض (قوله) كالم باع المديرا (الخ) عمل فاعلم عبارة للمنفى والاسنى (اي تدبيره) الحمل قصد الرجوع ام لا
لدخول الحمل في البيع اه (قوله) ولدا من نكاح (الخ) اي بعد التعلق وقبل وجود الصفة اما الموجود عند
احدهما فينتق بفتحها كاي لم يولد من محرمها في نكاح (الخ) ع (قوله) المتن وفي قول ان عتقت (الخ) وهما
كالقولين في ولد المدبرة ولو كانت حاملا عند وجود الصفة عتق الحمل قطعا والحامل عند التعلق كالحامل عند
التدبير فيجبها الحمل معنى (قوله) وتعميم جريان الخلاف) يعني كون الولد موجودا عند التعلق حلالا كما
يجرى في كونها صادقا بعد التعلق الذي حوروا به كلام المصنف وان قال ابن الصباغ ان الموجود عند التعلق
يتبعها قطعا و تبعه ان الرفعة قال غير ما نه يتبعها قطعا كان موجودا عند وجود الصفة وسياق ذلك في
قول الشارح خلافا لقطع ابن الرضا (الخ) قطع غيره به ايضا (الخ) لكن لم اهم قوله من محرمها في نكاح المتعمد
تظهر تفصيله المار على انه قد مر في ولد المدبرة فانه اذا كان متصلا عند وجود الصفة التي هي موت السيد انه
يتبعها جوا من غير خلاف فليحرر رشيدى (قوله) هو (اي التعميم) (قوله) من محرم (اي من اجل ان ما نه

(قوله) وخرج بولدت ما لو كانت حاملا عند موت السيد (الخ) حاصل المسئلة انها اذا كانت حاملا في وقت الموت دون الاخر او فيها معا بينهما
الولد والافلا وهذا حاصل ما اشار اليه في قوله الملقن عنها كاياني سم (قوله) فيجبها جوا ما يوليا بينهما ولدا
الذي ولده قبل التدبير قطعا معنى ونهاية (قوله) المتولد در حامله اي نفخت فيه الروح ام لا اخذ من قول
الشارح الا في يعرف كونها حاملا (الخ) ع (قوله) ولم يستنه سيد كرمهزه (قوله) بالفعل ان
تصور (قوله) قاسم هل من صوره ايلادها كما تقدم انتهى ولا ينبغي عدم تأييد قول المصنف وقيل ان
رجوعه متصل فلا اذا لا يمكن ايلادها وهو متصل رشيدى (قوله) على القول به (اي المرجوع ع) وش معنى
(قول المتن) دام تدبيره (اي الحمل اما في الاول فكمالودم ع) بن فأت أحدهما قبل موت السيد وما في الثانية
فكمالرجوع بعد الانفصال معنى (قول المتن) ان رجوع (قوله) بقاء المتعلق (الخ) عبارة للمنفى
بان التدبير فيه معنى المتعلق له قوة اما لو قال رجعت عن تدبيره ما دون تدبيره فانه يقوم فيقطعه
(قوله) دام قطعا (اي تدبيره) (قوله) وبين ما مر في المتعلق (اي فيها) لو قال اعتنك دون حلاك
حيث يتحقق ما ع (قوله) بقرته (اي المتعلق وحذف التدبير) (قوله) وعمل ذلك (اي قوله) اما اذا استثناء
الخ فيحتمل ان المشار اليه الخلاف المذكور يقول المصنف على المذهب (قوله) قبل الموت (اي موت
السيد) (قوله) والانتباها (اي بطل الاستثناء) سم (قوله) اي غالبا (ومن غير الغالب ما لو اوصى بما نلده
امتهم اعتقها الوارث سم و ع (قوله) ويعرف كونها حاملا (الخ) عبارة للمنفى والزيادة ويعرف
وجود الحمل عند التدبير وضعه لدون ستة اشهر من حين التدبير وان وضعت لاكثر من اربع سنين من
حين تلد فيجبها او لا فيجبها فرق بين من لها زوج يقتربها فلا ينجبها وبين غيرها فيجبها اه (قوله) بماسر
اول الوصايا (اي بان انفصل لدون ستة اشهر من التدبير او اكثر ولم يوجس وطه بعده) يحتمل كون الولد منه
ع (قوله) لانه تابع (اي فلا يكون مشبوحا معنى (قوله) مثلا) (اي او اخرجهما عن ملكة بطريق آخر كالحبة
والا قباض (قوله) كالم باع المديرا (الخ) عمل فاعلم عبارة للمنفى والاسنى (اي تدبيره) الحمل قصد الرجوع ام لا
لدخول الحمل في البيع اه (قوله) ولدا من نكاح (الخ) اي بعد التعلق وقبل وجود الصفة اما الموجود عند
احدهما فينتق بفتحها كاي لم يولد من محرمها في نكاح (الخ) ع (قوله) المتن وفي قول ان عتقت (الخ) وهما
كالقولين في ولد المدبرة ولو كانت حاملا عند وجود الصفة عتق الحمل قطعا والحامل عند التعلق كالحامل عند
التدبير فيجبها الحمل معنى (قوله) وتعميم جريان الخلاف) يعني كون الولد موجودا عند التعلق حلالا كما
يجرى في كونها صادقا بعد التعلق الذي حوروا به كلام المصنف وان قال ابن الصباغ ان الموجود عند التعلق
يتبعها قطعا و تبعه ان الرفعة قال غير ما نه يتبعها قطعا كان موجودا عند وجود الصفة وسياق ذلك في
قول الشارح خلافا لقطع ابن الرضا (الخ) قطع غيره به ايضا (الخ) لكن لم اهم قوله من محرمها في نكاح المتعمد
تظهر تفصيله المار على انه قد مر في ولد المدبرة فانه اذا كان متصلا عند وجود الصفة التي هي موت السيد انه
يتبعها جوا من غير خلاف فليحرر رشيدى (قوله) هو (اي التعميم) (قوله) من محرم (اي من اجل ان ما نه

الولد) لانه عقد بلغة الفسخ فلم يتعد كالم الوصية (وفي قول ان عتقت بالصفة عتق) كولد الم ولد و جوا به ما تقرر ان هذا قابل للفسخ
وتعميم جريان الخلاف هو ما صرح به المصنف في تصحيح التفيه وهو قياس ما مر في ولد المدبرة ومن محرمها في نكاح المتعمد

نظر تفصيله السابق ثم خلافاً لتعلق ان الرضة بالتبعية فيما اذا اتصل عند التعلق وقطع غيره بها ايضا اذا اتصل بوجود الصفة وقد حقت بها وإن حدث بعد التعلق وعمل ما ذكر في المتصل بالتعلق ما إذا بقي أو بطل بموتها قبل الاتصال أو بغيره بعده بخلاف ما لو بطل بغيره قبله فلا تبعية ولم يبين المصنف هذا التفصيل على المتعدد العلم به مما قدمه في ولد المدبرة كما قرر فلا اعتراض عليه (ولا يتبع عبداً (مدبراً ولده) قطعاً وفارق الام بانه يتبعها دون رقاب حرة فكذا في سبب الحرية (وجنايته) أي المدبر (كجناية قن) فيعاصم فيها من قتله أو يمه ويطلق التدبير أو فداء السيد له ويقت التدبير والجناية عليه كهي على قن ولا يلزم سيده أن يشتري بما أخذه من قيمته من يديه (ويقت) المدبر (بالموت) أي موت السيد محسوباً من التلك كله أو بعضه بمد الدين) في غير المستغرق خبر فيه الاصح وقه على روايه ان عمر رضي الله عنها ولاته تبرع يلزم بالموت كالوصية أما إذا كان مستغرقاً فلا يمتنع منه شيء حويجة حتى كله انت حر قبل مرض موق يوم

قياس ونظير ما مر في ولد المدبرة (قوله) نظير تفصيله السابق ثم) حاصل ما اشار اليه الشارح ان ولد المعلق عنها بصفة ان كان حراً في وقت التعلق ووجود الصفة أو في أحدهما تباعاً ولا فلا سم (قوله) وقطع غيره (الخ) تقدم عن الرشيدى ان هذا مخالف لما قدمه في ولد المدبر من الجرم بالتبعية فيه (قوله) وعمل ما ذكر (الخ) أي من التبعية (قوله) ما إذا بقي (أي التعلق) (قوله) أو بطل بموتها قبل الاتصال (أي أو بعد الاتصال) كما يفهمه التقيد بالغير في قوله أو بغيره يده ويشمله تدبيره في شرح المنهج بقوله بخلاف ما لو علق عنها حاملاً وبطل بعد اتصاله تعلق عنها أو قبله لكن بطل بموتها فلا يبطل تعلق عنها اه قوله وبطل بعد اتصاله تعلق عنها شامل لبطاله بالموت ايضاً ثم عمل عدم بطلان تعلق عنه عند بطلان تعلق عنها بموتها ما إذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار أما لو كانت منها كدخول الدار فانه يبطل تعلق عنها لقوات الصفة بموتها كصحة هذا التفصيل في شرح الروض فيما يشمل ما نحن فيه (قوله) أو بغيره) أي كيهما (قوله) فلا تبعية) أي في التعلق يعني فيبطل التعلق فيه (قوله) فلا يمتنع منه شيء) أي ما لم

ما بعد التعلقين بأكثر من يوم حتى من رأس المال وان لم يكن له غير مولو كان عليه دين مستغرق لأن عتق موق في الصفة (ولو علق) في محته
(اعتراض صفة تنص بالمرض كان دخلت) الدار (في مرض موق) فانت حرة حتى عند (٣٨٩) وجود الصفة (من التلك) كالتجوز عتقه

حيث (وان احتملت) الصفة
(الصفة) أي الوقوع فيها
كالمرض بأن لم يقيد الصفة
به كان دخلت فانت حرة بد
موق (فوجدت في المرض
فمن رأس المال) يقتضي (في
الظاهر) نظرا لحالة
التعلق لأنه عنده لم ينهم
بإبطال حق الورثة هذا أن
وجدت الصفة بغير
اختياره أي السيد كطلوع
الشمس ولا في التلك قطعا
لاختياره العتق في المرض
ولو علقه كاملا فوجدت
وهو محجور عليه فليس
فكما ذكر أو مجنون أو
سفيه حتى قطعا وقارعا
ذلك بأن الحجر فيها لحق
الغير بخلاف هذين (ولو
أدعى عبده التدين فأنكره
فليس برجوع) وإن جوزنا
الرجوع بالقول كما أن
وجود الردة والعلاق ليس
اسلاما ورجعة وقالا في
موضع آخر أنه رجوع
والاعتداهما (بل بحلف)
السيد أنه ما دمره لا احتمال
أنه يقر بأن نكل حلف
البيد وثبت تدينه ولو وقع
اليمين بألا تملكه عنه (ولو
وجد مع مبرمال) أو
اختصاص (فقال كسبه
بعد موت السيد وقال
الوارث) بل (قبله صدق
المديرية) لأن اليد له
ومن ثم لم قالت عن ولدها

سواء حتى ثلثه موق ونهاية (قوله بعد التعلقين) عبارة المعنى بعد التعلق بالافراد (قوله بأكثر من يوم الخ)
هذا ظاهر أن مات فجاءوا إذا مات من مرض فميتهم إن يمشي قبله بأكثر من يوم حشور يشدي (قول
المن بالمرض) أي مرض الموت معني (قوله به) أي بالمرض (قوله كطلوع الشمس) أي وكفيل نحو المبد
كاهو ظاهر رشدي (قوله ولا) أي وإن وجدت باختياره كدخول الدار معني (قوله ولو علقه كاملا) ولو
علق حتى رقيقه بمرض غوف فرضوا حاش عتق من رأس المال وان مات منه فن التلك ولو مات سيد المذب
وما له غائب أو على مسر لم يحكم بعتق شيء منه حتى يصل للورثة من الغائب مثله فبقين عتقه من الموت
وبوقف كسبه فان استغرق التركدين وثليا بعتق المذب قارى من الدين تبين عتقه وقت الإبراء معني
(قوله فكذلك) أي من التفصيل بين وجود ما بغير اختياره أو باختياره وحيد حتى قوله حتى قطعا ظاهره
ولو باختياره سم عبارة الرشدي قوله فكذلك أي من التفصيل بين الاختيار وعدمه وقوله حتى قطعا
لعل صوابه إطلاق أي سواء وجدت الصفة باختياره أم بغير اختياره لفرق الذي ذكره موقا حاشية الشيخ
غير ظاهر أنه عبارة عن أي الشيخ قوله فكذلك أي من إجماره الأظهر ومقاله فيه بقرينة قوله أو مجنون
أو سفيه حتى قطعا وعليه قاله هذا دل الأظهر بوقت التعلق فأدل قوله في السابق قبل قول المصنف
ولو قال لشريك المورس اعتقت الخ من أن المدبرة ونكت وجود الصفة مبني على مقابل الأظهر أم وأقول
قول المعنى حتى بلا خلاف ذكره أبو نؤي أم إنما هو أفق تعبير الشارح والنهاية قطعا وأما التعميم الذي
ذكره سم والرشدي هنا فقد بيده الأطلاق هنا والتفصيل في الفليس والمرضى (قوله وقارعا) أي
المجنون والسفيه معني (قوله ذلك) أي المرض والمجور فليس رشدي وسم (قوله فيها) أي في
المرض والفليس وقوله لخلق الغير وهو الورثة والفر ما وقوله بخلاف هذين أي السفيه والمجنون معني
(قول المتن ولو ادعى عبده الخ) عبارة الروض مع شرحه توسع الدعوى من العبد بالتدين والتعلق لعنه
بصفة على السيد في حياته الورثة يمدونه لا لها ما حقان تاجروا بحقوق أي الورثة بين في العلم بذلك
وبحلف السيد على البتة على القاعدة في ذلك (أقول المتن بل بحلف السيد) انظر ما وجهه وما وجه
سماع دعوى العبد وما قد تهاجم أن من شروط الدعوى أن تكون ملازم رشدي ومراقضه الأسنى ما يمل
منه وجهها (قوله فان نكل حلف العبد الخ) وله أيضا أن يقيم البينة بتدينه ولو قالت بعد موت السيد بدري
حاملا لودح أو لودته بعد موت السيد فهو حرة وانكر الوارث ذلك في الأولى وقال بل درك حائل فوفق
وقال في الثانية بل ولدت قبل الموت أو قبل التدين غير حق صدق يمينه في الصور تبين وكذا إذا اختلفا في ولد
المستولد هل ولد قبل موت السيد أو بعده أو لودته قبل الاستيلاء أو بعده وتسمع دعوى المدبرة التدين
لودها حاسبة لتعلق حق الولد بها حتى لو كانت قد أودعت على السيد ذلك سمعت دعواها معني وروض

يسقط الدين بنحو إبراء كاهو ظاهر (قوله ولو علقه كاملا فوجدت وهو محجور الخ) عبارة الروض ولو
علق مطلق تنصرف العتق بصفة فوجدت في حجر الفليس بغير اختياره حتى ولا فلا أو وجدت ربه
جنون أو حجر سفيه حتى وعلق عتقا مجنونه بل في وقوعه وجهاه وقال في شرحه أن وجه الوجهين
الوقوع وظاهره حيث لم يفصل في السفيه بين أن توجد باختياره أو بغير اختياره أنه لا فرق ولا يؤيده
ترجيح الوقوع في التعلق بالمجنون بناء على أن قياسه الوقوع في التعلق بالسفيه لأن الوجود
باختيار السفيه يزيد على التعلق بالسفيه كما هو ظاهر لأن السفيه ليس باختيار السفيه بخلاف
الصفة المختارة له (قوله فكذلك ذكر) أي من التفصيل بين وجودها بغير اختياره أو باختياره
وحيث قد قوله حتى قطعا ظاهره ولو باختياره (قوله وقارعا ذلك) أي من وجدت في مرضه
ومن وجدت في حجر سفيه (قوله ومن ثم لم قالت) أي المدبرة

لودته بعد موت السيد فهو حرة وقال الوارث بل قبله صدق لأنها بدعى أواخر ينفث أن يكون لها عليه يد لأن الحجر لا يدخل تحت اليد وإنما
سمعت دعواها لصحة الرد (وإن أقامها تبين) بما قاله (قدمت يمينه) لا اعتداهما باليد ولو شهدت يمينه الوارث أن ما يده كان في حياة السيد

ولذلك كان يدعى قتلان صدق المدرس (كتاب الكتابة) من الكتب أي الجمع لما فيها من جمع التجميم واصل التجميم هنا الوقت الذي يصل فيه مال الكتابة وهي شرعا تعدن بقضائها سابق بمال متجمم بوقتين معلومين فاكثروا تطلق على الخارجة السابقة قبيل الجراح وهي اسلامية إذ لا يمر فيها الجاهلية بخلافه للقياس من (٣٩٠) وجوه يعي ما له باله وثبت مال في ذمة قتل السكا يتدام وثبت ملك للقتل وهاجرت بل

تدبعت ذلك للحاجة إذ السيد قد لا يسمح به بما جاز والعبد قد لا يستغنى عنه في الكسب إلا بعد ما لا لا تفرقه والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فكايتهم ان علم فيهم خير واخرج الصحيح من من امان مكانا في زمن كتابته في ذلك رقبته اظله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله وكانت كالحاريجة من اعظم مكاسب الصحابة رضي الله عنهم فلو كان من اكثر الشبهات التي في غيرهما وراكنا بنو سيد وصيقة وهو من (هي مستحبة ان طلبا رقيق امين قوي على كسب) بن جفته ونجمه كابدل عليه السابق فساوى قول اصله الكسب على انه محتمل ايضا وذلك لان الفاضل رضي الله عنه فسر الخيري الآية بهذا واعتبر اولها فلا يضيع ما حصله ومنه يؤخذ ان المراد بالامين هنا من لا يضيع الثمن وان لم يكن عدلا لنحو ترك صلاة ومحتمل ان المراد الثقة لكن بشرط ان لا يعرف بكثره تناقض ما يده في الطاعة لان مثل هذا لا يرجح له حتى

مع شرحه (قوله كان يدعى الخ) عبارة المعنى فقال كان في يدى ودية لرجل وملكته بعد المقت صدق يمينه ايضا ولودر جلال اهتمامه بولد واداءه احدا مما لحقه من شره بركه نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت امه واوله وطلعت التدبير وان لم يخش شره نصف قيمتها لان السراية لا تتوقف على اخذها كما مر وما في الروض كاصله من ان اخذ القيمة ترجع على التدبير يميني على من يفي وهو ان السراية تتوقف على اخذ القيمة ويلغوا التدبير في حياة السيد ويعدمونه كافي الملقى عنه بصفة (عامة) لو قال لانه آت حرة بعد موتك بعشر سنين مثلا لم يمتق إلا بمعنى تلك المدة من حين الموت ولا يتبناها ولا ينفقها في حكم الصفة إلا ان آت بعد موت السيد ولو قبل مضي المدة فيقبها في ذلك فيقت من رأس المال كونه المستولدة بجماع ان كلامها لا يجوز اذ قالوا يؤخذ من القياس ان ذلك اذا علقته بعد الموت اهو في الاسنى ما يورثه

(كتاب الكتابة)

بكر الكاف على الاشهر وقبل يفتيها كالماتة معنى ونهاية أي كان العتاقة بالفتح قطع ع ش (قوله اي الجمع) إلى قوله خلا فاجمع في المعنى الا قوله ويطلق إلى وهي اسلامية وقوله كالحاريجة وقوله كابدل إلى لان الفاضل وقوله محتمل إلى وثانيهما إلى قوله لكن بحث في النهاية إلى قوله ويطلق إلى وهي اسلامية وقوله وكانت إلى وراكنا بنو سيد وقوله فساوى إلى واعتبر (قوله لما فيها من جمع الخ) عبارة الاسنى والنهية وهي لغة الضم واخرج وشرعا عقد الخ وسي كتابة لان فيه من ضم نجم إلى آخره احسن وزاد المعنى والعرف الجاري يتكافأ بذلك في كتابته اي بقرائه اي تقسمتها كتابته من تسمية الشيء باسم متعلقه وهو الصك هو يرى (قوله ملحق) صفة ثانية للمقت (قوله اذ السيد قد لا يسمح الخ) عبارة المعنى لكن يجوز ما للشارع ليس الحاجة فان المقت مندوب اليه السيد قد لا يسمح الخ فاحتمل الشرع فيها ما لا يعمل في غيرها كما احتل الجاهل في ربح القراض وعمل الجملة للحاجة اه (قوله والبنير الصحيح من امان الخ) وقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب عيدا ما بقى عليه درهم معنى ونهاية (قوله وكانت) أي الكتابة قبل اول من كرت بعد لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقال له ابراهيم معنى (قوله انتهى مستحبة) لا واجبة وان طلبا رقيقا قياسا على التدبير وشر القريب لثلا يتصل اثر الملك وتتحمك المالك على المالكين شيخ الاسلام معنى (قوله التذريق) أي كذا هو بعضه كاسياق معنى (قوله فساوى) أي قوله لكسب مستكرا (قوله فاعمل الخ) أي للجنس الصادق بكسب ما (قوله هو ذلك) أي التقيد بالامين والقوى (قوله فلا يضيع الخ) أي فلا يمتنع معنى (قوله ومنه) أي من التعليل (قوله ان المراد بالامين هنا من لا يضيع المال الخ) معتمد ع ش (قوله والطلب) كذا في شرح المنهج لكن اسقطه الاسنى والمعنى (قوله ولم تجب) وتعارض الاية حيث اجري على ظاهر الامر من الوجوب كاسياق لانه ما اساقوا حوال الشرع لا يمنع وجوبا كالزكاة أسنى ومعنى (قوله لانه بعد الخطر) أي الامر الوارد بعد الخطر والمنع (وهو بيع ما له بماله) معترض بين اسم ان وخبره (قوله للاساحة) أي كاعتمده في جمع الجوامع ثم قتل عن جمع انه للوجوب وعن امام الحرمين التوقف سم عبارة ع ش أي الامر بعد الخطر أي المنع لا يقتضي الوجوب ولا التدبير ولذا قال وتنبهنا من دليل آخر اه (قوله بل هي مباحة) إلى المتن في المعنى الا قوله لكن بحث إلى قول الشارح وياتي في النهاية الا

(قوله وقال المدرس كان يدعى) عبارة الروض كان دية لرجل وملكته بعد ما يبدى بعد المقت صدق ايضا اه

(كتاب الكتابة)

(قوله للاساحة ونهاية) أي كاعتمده في جمع الجوامع ثم قتل عن جمع انه للوجوب وعن امام الحرمين

ذلك بالكتابة وان يبيعها الطلب ليو تمته بتحصيل التجميم ولم تجب خلا فاجمع من السلف لظاهر الامر في الآية لانه بعد الخطر وهو بيع ما له بماله لا يباحق ونسبنا من دليل آخر (قيل أو غير قولي) لانه اذا عرفت ما تمهيمان بالصدقة والا كقود بان فيه ضررا على السيد ولا وثوق بتلك الاطاعة قبل أو غير امين لانه يادر البحر يورد بانه يضيع ما يكسبه (ولا تتركه بحال) بل هي مباحة

وان اتنيا والطلب لا يهاقد تعنى التمتع لكن يفتى البقيى كراهية الفاسق يضع كسبه فى الفسق ولو استولى عليه السيد لا تمتع من ذلك قال
مرو وغيره بل قد يفتى الحال للتحريم اى هو قياس حرمة الصدقة والقرض (٣٩١) إذا علم من أخذها عرقها فى عزم هم

وأيت الأذرى عنه فيمن
علم منه انه يكتسب بطريق
الفسق وهو صريح فيها
ذكره إذ المداور هل يمكنه
يسبب من الحرم (وعسيتنا)
لفظاً أو إشارة أخرى أو
كتابة يصرح بها وكل من
الاولين صريح أو كناية فمن
صرحها (كأنك) أو
أنت مكاتب (هل كذا)
كأنك (منجما) بشرط أن
يعلم ذلك قوله (إذا ديت)
مثلاً (فانتحر) لأن لفظها
يصلح للخارجة أيضاً
فاحتج بقولها إذا وما
بندما والقبور بالاداء

لغالب من وجود الاداء
في الكتاب بقول لا فيك قال
جمع ان يقول فإذا برئت
أو فرغت ذمتك فانت
حر أو يبنى ذلك ويأتى ان
يحرر الأرياء يقوم مقام الاداء
قال رده شرعاً هنا فراغ
الذمة وحلف إلى الذي
صرح به فيه لا بغير شرط
نعم ان صرح به لم يكف
الاداء لو كلفه فيها يظهر
لان الاداء له نفسه مقصود
فلم يقم الوكيل فيه مقامه
بخلاف القاهى في نحو
المتنع لانه منزل منزله
شرعاً (وبين) وجوباً بقدر
العوض وصفتها بما عرف
السلم كما يأتى نعم ان كان
يحمل المقد قد غالب لم

ذلك القول (قوله وان اتنيا الخ) الاحواب اسقاط الوافى غيره ثم رأت في الرشيد ما نصه الوالو الحال
وهى ساقطة في بعض النسخ والمراد اتناء الشرط او بفتحها اه (قوله والطلب) من الطلب على الضمير
المرفوع المتصل بـ لا كما قد تم فصل (قوله لكن بحث البقيى الخ) عبارة الرشيدى لم تتركه كتابة بعد
يضع كسبه فى الفسق واستيلاء السيد بنه كاتفه (الزادى عن البقيى اه) (قوله قال هو وغيره الخ) عبارة
المضى والنهاية ويستنى كآل الأذرى ما إذا كان الرقيق ساقياً برقة او نحو ما علم السيد انه لو كان به مع
المعوز من الكسب لا اكتسب بطريق الفسق فانه يتركه بل يبنى تحريمها لضمونها الفسكين من الفساد ولو
امتنع الرقيق منها وقد طلب السيد ما يجر عليها كمنعه اه (قوله من ذلك) اى تصديق كسبه فى الفسق (قوله)
فمن علم الخ) لعل المراد بالمع ذلك ما يشمل الظن الغالب فليراجع (قول المتن وعسيتنا الخ) اى صفة
اجابها الصريح من جانب السيد الناطق قوله ليعده كأنك الخ معنى (قوله يصرح) اى كل منها فكان
الاول التذكير (قوله بشرط) اى قوله والتعريف بالمضى (قوله بشرط ان يعلم ذلك قوله الخ) اى او يبنى
كاسيأتى رشيدى (قوله والتعريف الخ) عبارة للمضى ولا يتعبد بما ذكر بل مثله فإذا برئت منه أو فرغت ذمتك
منه فانت حراً و زاد التبايع ويشمل برئت من حصول ذلك بأداء التجزؤ والبراءة بالمعنى بها فراغ الذمة
شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ قال البقيى لو قال كأنك على كذا منجما الكتابة التى يحصل فيها التمتع كان
كافياً فى الصراحة لان المقصد الخراج اه (قوله او يبنى ذلك) اى كاسيأتى سم اى هو عطف على
قوله يعلم ذلك قوله الخ (قوله ويأتى) اى بعد قول المصنف فن ادى حسنة الخ محض (قوله فالمراده)
اى بالاداء فراغ الذمة اى الشامل للاستيفاء والبراءة باللفظ كامر عن النهاية (قوله وجوباً) الى
النتية فى المضى ولى قول المتن وشرطها فى النهاية (قوله ياتيه) اى العرض التذمى (قوله استوت او
اختلفت) يحتمل ان المراد استواؤها فى قدرها واختلافها فيه كان يجعل التجمين مثلاً شهرين او يجعل
احدهما شهراً والاخر سنة ويحتمل ان المراد الاستواء فى اختلاف من حيث المال فيها كان يجعل فى نجم
دينار او فى آخر دينارين سم والمشارب الاول (قوله لم الخ) هو استدراك كل ظاهر المتن فى جمعه التجزؤ
رشيدى عبارة عرض اشار به إلى ان التمتع فى كلام المصنف اريد بها ما فرق الواحد اه (قوله لا يجب
الخ) عبارة للمضى ويكنى ذكر تجمين وهل يشترط فى كتابة من يصرح بالتجميع وجبان احصائها بالاشتراط
وان كان قد يملك بعينه الحرام يؤيده لاتباع السلف معنى ويأتى فى الشارح نحوها (قوله او ابتداء التجزؤ الخ)
عبارة للمضى ولا يشترط تعيين ابتداء التجزؤ بل يكتفى بالاطلاق ويكون ابتداء ما من المعدل الصحيح اه
(قوله وهو المراد هنا) اى بدليل وقسط الخ نعم (قوله عدم معاوضة الخ) اى ان يقال اى عقد الخ (قول المتن)

الترقف (قوله كأنك على كذا منجما الخ) قال البقيى ولو قال كأنك على كذا منجما الكتابة التى يحصل
فيها التمتع كان كافياً فى الصراحة لان المقصد الخراج كتابة الخراج هو (قوله او يبنى ذلك) اى كاسيأتى
(قوله فالمراد به شرعاً هنا الخ) لو قصد حقيقة تبيين ان لا يقوم البراء مقامه (قوله وبين وجوباً بقدر
العوض وصفته الخ) اى ولو كان به تجمين مثلاً على ان يعتق بالاول وصحوق بالاول لا لو كان به مطلقاً
وادى بعض المال فاعتقه على ان يؤدى الباقي بعد التمتع صح فكذا لو شرطه ابتداءه ورض وشرحه
(قوله استوت او اختلفت) فان قلت سياق آذان المراد هنا بالنجم الوقت فامعنى استواتها
واختلافها قلت يحتمل ان المراد استواؤها فى قدرها واختلافها فيه كان يجعل التجمين مثلاً شهرين
او يجعل احدهما شهراً والاخر سنة ويحتمل ان المراد الاستواء والاختلاف من حيث المال
فيها كان يجعل فى نجم ديناراً وفى آخر دينارين (قوله وهو المراد هنا) اى بدليل وقسط الخ

بشرط ياتيه كالىج و (عدد التجزؤ) استوت او اختلفت نعم لا يجب كونها ثلاثة كما يأتى (وقسط كل نجم) اى ما يؤدى عند حلول كل نجم لانها
عدم معاوضة فاشترط فيه معرفة العوض كالىج و ابتداء التجزؤ من العقد والنجم الوقت المضروب هو المراد هنا ويطلق على المال المؤدى
فيه كآياتى فى قوله ان اتفقت التجزؤ (تنبيه) على ان يفرق بينها عدم معاوضة يحكم فيه لاحد المتعاقدين يملك العوض والمعوض مما هو هذا

مضى على حنيف ان المكاتب مع بقائه على الرق لا مالك له (ولو ترك لفظ التعلق) الحرية بالاداء (و نواه) ما قبله (جاء) لا استقلال السيد بالتقيد المقصود ومن القاسدة لا بد فيهما من التعلق به (ولا يكتفى لفظ كتابة بلا تعلق ولا بة على المذهب) لما مر انها تقع على الخارجة أيضا وبه فارق ما مر في التدبير ومن مر فرق آخر (ويقول) فور انظر ما مر في البيع (المكاتب) لا اجني بل ولا وكيل المبد فيا يظهر لانه لا يصير املا لتوكيل الا بعد قبولها (قلت) مثلا كثيرة من عقود المعاوضة ويكنى استيجاب او اجاب كتابتي على كذا يقول كاتبك ولا غلام يكلف الاداء بلا قبول كالاصل في الخلق لان هذا أشبه بالبيع من ذلك وفرق شارح بما فيه نظروما فرقت به بينهما على الفرق بين عدم صحة القبول الاجنبي حال الامم قبل قول اصله السيد أولى لانه انما يصير مكاتبه بدموه غفلة عن محروني اراي أصغر خيرا وعن اتفاق اللغاة على أن الجواز أبلغ (وشرطهما) أي السيد والقرن (تكليف) واختيار فيهما ولوا عيين وقيد الاختيار يعلم ما مر

ولو ترك أي في الكتابة الصحيحة معنى (قوله لفظ التعلق الحرية) وهو قوله إذا ادبت فانت حر منق (قوله) بما قبله أي قوله كاتبتك على كذا الخ منق ونهاية أي عند وجود جرح منه عش (قوله) لا استقلال السيد الخ عبارة للمنفى لان المقصود منها التقيد بموقع بالكتابة مع التبع لجزء ما لا استقلال مخاطب به اه (قوله من التعلق به) أي قوله إذا ادبت فانت حر منق أي او نحو مما مر من المنق ونهاية (قوله لما مر) أي قوله ولا غلام يكلف الاداء المنق الاقوله ولا وكيل السيد الى المنق (قوله) انها تقع على الخارجة اي فلا بد من تمييز باللفظ أو البنية نهاية معنى (قوله فرق آخر) وهو ان التدبير كان معلوما في الجملة ولم يتغير معنى عبارة الثانية وفرق الاول بان التدبير مشهور في معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناها الا بالحواس اه (قوله لا اجنبي) عبارة للمنفى نصية قوله ويقول المكاتب قلت انه لو قيل اجنبي الكتابة من السيد ليرد على السيد النجوم فاذا اداها عني انه لا يصح وهو ما صح في زيادة الروضة لخالفته موضوع الباب فلي هذا الذي عني السيد لوجود الصفة ورجع السيد على الاجنبي بالقيمة ورد له ما اخذ منه اه وفي سم يبدن ك ذلك عن الروص وشرحه ما مره لول صورته كاتبتك عدي على كذا اعلم فاذا ادبت فهو حر فقال كاتبتك على ذلك اه (قوله الا يبدقوها) ظاهره وإن اذن له السيد في التوكيل عش (قوله ويكنى استيجاب الخ) أي استقبال وقبول كالو قال السيد اقبل الكتابة أو تكتابني بكذا الى آخر الشروط قال المبد قلت عش (قوله ككتاتني على كذا) أي الى آخر الشروط المقدمة (قوله فيقول كاتبتك) أي فور اكافهم من القاعش (قوله لان هذا) أي عقد الكتابة بقوله من كذا أي الخلق (قوله وبما فرقت الخ) وهو قوله لان هذا أشبه الخ (قوله قيل الخ) وعن قال بذلك المنق (قوله بعد) أي بعد القبول (قوله أولى) أي من تدبيره بالمكاتب نهاية (قوله وهو غفلة عن نوح الخ) فديقال انما ذكره اعا يبعد صحة تدبير المصنف لا مساو له تدبير الاصل (قوله أي السيد) أي قوله نعم ان حرج في المنق والى قول المنق ومكرى في النهاية الاقوله نعم الى ولا ماذون له وقوله كاتبتك جمع الى المنق (قول المنق تكليف) أي كونها عاقلين بالعين منق (قوله واختيار) فان اكراهوا احد هما فكتابة باطلة معنى وشرح المنج زاد عش وبني ان عمله ما لم يكره حتى كان تدبير كاتبتك اه على ذلك فانتا تصح حيث لان الفعل مع الاكراه بحق كالفعل مع الاختيار فهو طاهر ان كان التدبير مقيد بزم معين كرمضان مثلا و آخر الكتابة الى ان في من من قليل فان لم يكن كذلك كان التدبير مطلقا فلا يجوز اكرامه عليه لا تعلم لزم وقابضه حتى يأمم بالتأخير عنه فلو اكرمه على ذلك ففعل لم يصح هذا ولومات من غير كتابة عني في الحالة الاولى من الوقت الذي عين الكتابة فيعرف الحالة الثانية من آخر وقت الامكان اه (قوله ولو احميين) أي اوسكر اثنين شرح المنج عبارة المنق وقد يفهم كلام المصنف ان السران الماصي يسكره لا تصح كتابته لا تدبري عدم تكليفه وقد مر الكلام على ذلك في الطلاق وغيره اه (قوله فلا يصح من مجبور عليه الخ) ولا من ولى المصور عليه ابا كان أو غيره ولا تاجر عني وشيخ الاسلام وكان ينفى ان يذ كره الفارح حتى يظهر حوله وزعم اه الخ

في السيد مالك النجوم في مجرد المقدم (٣٩٢) فاما المكاتب على ملكه الى اداء جميع النجوم والتاخير بعضهم منه بملاك الاما لك

ولو باذن الولي وزعم انه مطلق التصرف في مال مولى فاسد بل تصرفه فيه مفيد بالملصة (٣٩٣) ولان مكاتب لعبد ولو باذن السيد

وكذا لاصح من مبعض
لعدم اهليتها للولاء. وفي
المبذلا تصح كتابة عبد
صغير او مجنون نعم ان صرح
بالتطبيق بالاداء قاضي اليه
أحدهما حتى يوجد الصفة
لاص الكتابة فلا يرجع
السيد عليه بشيء. وكذا في
سائر اقسام الكتابة بالاطالة
ولا ما دونه في التجارة
حجر عليه الحاكم في كتابه
ليصرها في ذينة كالتاجر
والمرهون الا بين وصح
كتابة عبد سقيم كما بحثه جمع
واعترضوا ما لوجه المنة
من عدم صحتها بما يذ كره
أحد. ونظروا الاول عن
مقتضى كلامهم وجهوه
بان الاداء لم ينصرف في
الكسب فقد يؤدي من
الوكالة وشهرها ويؤيده
حجة كتابة عبد مرتد وان
اوقفنا قصره فوصح اداءه
في الردة (وكتابة المريض)
مرض الموت محسوبة (من
الثلث) ولو باضاف قيمته
لان كسبه ملك السيد (فان
كان له مثله) أي مثلاً
قيمه عند الموت (محت كتابة
كله) سواء كان ما خلفه عا
أداء الرقيق أم من غيره
لخروجه من الثلث (فان لم
ملك غيره وادى في حياته
ماتين) كاتبه عليه
(وقيمة مائة عتق) كله لقاء
مئله للورثة وهذا كالثالث
المقبلة (وان ادى مائة)

(قوله ولو باذن الولي) غايته في عدم الصحة من المحجور عليه والمراد بالمحجور عليه بالفساد أن يريد
دفعه على ما له وهو غير مستقل فيحجر القاضي على وليه في ماله فلا تصح الكتابة من وليه وهو ظاهر ولا ممتنع أن
اذن له وليها عا. واعتبر شرح المنهج الذي في غير المحجور عليه بفسادته ولا من صبي ومجنون
ومحجور سفيه أو وليهم ولا من محجور فله. ومقتضاه أن المراد بمحجور عليه بفسادته المستقل بالبلوغ
والعقل والرشد وهو خلاف ما ذكره رأي مش (قوله وزعم انه) أي الولي عا (قوله) وكذا لاصح من
مبعض (الخ) الاخصر الاستيعوا لا من مبعض كافي النباية (قوله وفي العبد) عطف على السيد (قوله) نعم ان
(صرح) أي السيد (قوله بالاطالة) سياتي في الفصل الاخير الفرق بينها وبين الكتابة المأمدة (قوله) ولا
ما دون له (الخ) أي ولا تصح كتابة عبد ما دون (الخ) وذلك لانه عاجز عن السعي في تحصيل النجوم عا (قوله)
كما بحثه جمع (الخ) عبارة المفتي (تبيين) اشتراط الاطلاق في العبد لم يذ كره أحد الا انص عليه الشافعي
والاصحاب اعتبار البلوغ والعقل فلا يعتبر سفيه لانه لم ينصرف الاداء (الخ) وقد ذكر المصنف ما لا يحتاج اليه
وهو التكليف فانه يستغنى عنه باطلاق التصرف كالعقل في المتقو ترك ما يحتاج اليه وهو الاختياره (قوله)
حجة كتابة عبد مرتد (الخ) يستغنى عنه الفرق بين كون السيد مرتدا فلا يصح ان يكتبه كون العبد مرتدا
فتصح كتابته ولهذا قال في الروض ولاصح من مرتد مطلقا قال وتصح كتابة عبد مرتد بغير الاداء سم
(قوله) وبصح (الخ) زيادة فائدة لا دخله في التأييد (قول المفتي) كتابة المريض (الخ) ولو كاتب في الصحة
وقبض النجوم في المرض او قبضها وارثه بعد موته او اقره في المرض بالقبض لها او الصحة او المرض حتى من
رأس المال لمرض مع شره (قوله مرض الموت) إلى قوله هذا إن لم يصح في المفتي (قوله) ولو باضماف
قيمه) أي ولا ينظر اليها وقت الكتابة لان حق الورثة لا يمتنع بها الا لاحتمال ان السيد يتبعها في ماله
بجبري (قوله) لان كسبه ملك السيد) أي وقد جعله للعبد بكتابه عبد ابر أي قوته على الورثة بكتابه
وحاصل التعليل انما فارق على الورثة كسب العبد كانه يترع بنفس العبد من غير مقابل فلذلك حسب العبد
من الثلث كما بجبري. ويظهر ان المراد انما كان كسب المكاتب المؤدى به النجوم ملكة للسيد كان حقه بها
كالعتق من غير مقابل فحسب من الثلث (قوله) أما إذا لم يحلف غيره ولم يؤد (الخ) عبارة المفتي واحتترز
بقوله وادى في حياته عا لم يؤد شيئا حتى مات السيد فثلثه مكاتب فان ادى حصته من النجوم عتق ولا يزيد
العتق بالاداء لبطالة ثباني التثمين فلا يؤد (تبيين) هذا كله إذا لم يجر الورثة الكتابة في جميعه فان اجازوا في
جميعها عتق كله وفي بعضها عتق ما اجازوا والولا للعتق ولو لم يملك الا عدين فجميعها سواء فكاتب في
المرض احد ما باع الاخر شيئا ومات ولم يحصر ليدعه بمنزلة لا تجرم محنت الكتابة في ثلث هذا ولا البيع في ثلث
ذلك إذا لم يجر الوارث ولا يرد في البيع والكتابة باءة الا ثمن والتجريم اه وفي الروض مع شره مثلهار فاذا

اه وقد يفهم من قوله موت السيد ان مات قبل الاداء انها اتت من الايلاد لان الكتابة فلا يتبعها كسبها
واولادها وسياق ما فيه محتمل في الروض قبل الحكم الخامس فصل وطء مكاتبه حرام الى ان قال فان اولدها
صارت مستولدة الى ان قال فان مات السيد قبل تعجيلها عتقت بالكتابة اي لا بالاستيلاء وتبعها كسبها
واولادها الحادوثون بعد الكتابة اي ولا بعد الاستيلاء كذلك عتق المكاتب بصفة فوجدت قبل الاداء
قال في شره عتق يوجد الصفة عن الكتابة بقرينة كسبه او لاداة الحادوثون لان عتق المكاتب لا يقع الا عن
الكسب بقوله اولدها ثم كاتبا مات قبل تعجيلها عتقت عن الكتابة بقرينة او لاداة الحادوثون وكسبها
الحاصل بعد الكتابة بصرح به الاصل اه وبهذا يعلم ان قوله في المواضع الاول موت السيد معناه عن الكتابة
لا كاتبتهم من ظاهره وقضية اطلاق العتق في هذه الصورة عن الكتابة بسقوط المحوم عنه ويكون كالو
اعتقه ظاهرا مع (صح كتابة عبد سفيه) كسب عليه مد (قوله) وإن اوقفنا تصرفه (الخ) هذا مع قوله الا في ولو
كاتب مرتد (الخ) يستغنى عنه الفرق بين كون السيد مرتدا فلا يصح ان يكتبه كون العبد مرتدا فتصح كتابته

على الجدي) البطل لو قف
المعقود وهو الاصح ايضا
وعلى التقديم لا بطل بل
توقف فان أسلم بان حصتها
والا فلا هذا ان لم يصح
الحاكم طبعه وقتا لاحر
عليه بنفس الردة والا
بطلت قطعا وقيل لافرق
ومرت هذه في الردة ضمن
تقسيم فلا تكرار وتصح
من حرق وغيره (ولا
تصح كتابة) من تعلق به حق
لازم نحو (مروهن) وجان
تعلق برقبته مال لانه مرض
البيع فيها وانما صح
حقه لانه أقوى (ومكرى)
أى سواد استخرجت عينه
أم سلم حافى الامة فيما
يظهر وإن كان للزوج
إبداله نظر الحالة والارادة
ويحتمل التخصيص بالاول
لانه التبادر من قولهم مكرى
ومن تلميح له بقوله لان
منافسه مستحقة للسائر
فيها ايضا مثل موسى
بمنفعتها بدموت الموصى
ومغضوب لا يقتدر على
انتراضه (وشرط العوض
كونه دينا) إذ لا ملك له يرد
العقد عليه موصوفا بصفات
السلم ثم الوجة انه يكفي
نادر الوجود منا (مؤجلا)
لانه الماثور سلفا وخلفا
ولانه طاهر حالاً ولم يكتف
بهذا عما قبله قال ابن الصلاح
لان دلاله الالتزام لا يكفي بها في الخطابات وهذا وصفان مقصودان اه وفيه نظر لان دلاله المؤجل على الدين

أدى) أى بعد موت السيد حصته أى حصة الثلث (قوله عشق) أى الثلث ولا يمتنع من شيء بعد ذلك لان كتابة
ثمة بطل بغير دلالت سم والمراد ان ما اداء العبد بدموت السيد لا اعتبار به فلا تنفذ الكتابة بغير شيء زاد
على الثلث نظر المال الكتابة حش (قوله ولو مرد الخ) تنبيه لا يبطل الكتابة بطرودة المكاتب ولا طرود
ردة السيد بعد ما وان أسلم السيد اعتد بما اخذ محال ردتى يصح كتابة مرد تدرى متى بالادام لو في زمن ردة
وان تقل قبل الاداء فانى به السيد ولو التحق سيد المكاتب بذار الحرب بمرد تداو قف ماله ادى الحاكم
تجوم مكاتب عشق وان تجزأ رجوع الحاكم قف فان جاء السيد بذلك ولو مسلما بقى التحجير بحاله منق
وروض مع شرحه (قوله الماطل لو قف المعقود) أى الذى يشترط فيها اتصال القبول بالاصحاب بخلاف مالا
يشترط فيه ذلك كالتدبير والوصية كاتقدم بحججه عن الحلبي (قوله والا) عبارة للمنفق والابطلانها اه
(قوله هذا) أى الخلاف المذكور (قوله وقتنا لاحر الخ) هو المختدل على ما فى بعض نسخ الشارح ثم وفى
اكثر ما عدم اعتبار هذا القيد بصحة حججوا عليه بنفس الردة عش (قوله وقيل لافرق) أى فى جريان
الخلاف بين وجود الحجر وعدمه (قوله فلا تكرار) خلا للثني (قوله ونصح من حرق الخ) وقد شمل
ذلك قول المصنف تكليفه اطلاق وشمل ايضا المتقفل من دين الدين فصح كتابه لبقاء ملكه وان كان
لا يقبل منه الا الا سلام اه وشي وفيه توقف فليرجع (قول المتن ومكرى) ظاهر موان قصرت المدقويوه
بانما كان عاجز او فى اول المدة نزل منة قما لو كاتبه على منفعة لم تصل بالمقبح عش (قوله وان كان الخ) بوقوله
نظر الخ كل منهما راجع المظروف قط (قوله ويحتمل التخصيص الخ) بوقا ظاهر صانع النهاية والمنق
(قوله بالاول) أى باجادة العين (قوله ومن تلميح له) أى لمدم حصة كتابة مكرى (قوله لان منافسه) إلى
قوله اه فى النهاية ركز فى المنق الا قوله نعم الى المتن (قوله ومنه موسى الخ) هذا من تعلق بحق لازم فكان
الاول عطفه على ما قبله تاخير لفظة منه الى مسئلة المغضوب فامل رشيدى (قوله بعد موت الموصى)
يفيد الصحة قبل موت الموصى وذكر وافي الوية ان الكتابة با رجوع عن الوية بهو هل عن الوية بمنفعتها
سم والظاهر نعم (قوله ومغضوب الخ) عبارة الاسنى والمنق ولا كتابة المغضوب ان لم يتمكن من التصرف
فى بد الناصب واطلاق المعرائى المنع محمول على ذلك اه (قوله موصوفا الخ) أى ان كان عرضا منق (قوله
والا لوجه انه يكنى الخ) أى وان لم يكنف منها بقية الفرق ان قد السالم معاوضة بمنفعة المقصود منها حصول
المسلم فيه مقابل ترأس المال فاشترط فيه القدرة على تحصيله وقت الحلول وايضا لفسار م مقشوف المتق
فاكتفى فيه بما يؤدى الى المتق ولو احتيا لاحش (قوله لانه الماثور الخ) عبارة للمنفق لان الماثور من الصحابة
فن بعدم قول لا وفلا انما هو التاجيل ولم يقدها احد منهم حاله ولو جاز لم ينفقوا على تركه مع اختلاف
الاغراض خصوصاً وفيه تمثيل عتقوا اختار ان عبد السلام والو ياتى فى حليته جو الحلول وهو مذهب
الامامين مالك وابى حنيفة اه (قوله ولم يكتف الخ) عبارة التبايق اعلم بكتف الخ لان دلاله الالتزام كاتال

ولهذا قال فى الروض ولا تصح من مرد تم قال وتصح كتابة عبد مرد تدرى متى بالاداء اه (قوله فاذا أدى
حصته من النجوم عشق) قال فى الروض ولا يرد بالمتق بالاداء لبطلانها فى الثلثين اه لا يرد فى الكفاية
بقدر نصف ما أدى وهو سدس لبطلانها فى الثلثين اه ووجه ترميزه زيادة المتق بقدر نصف ما أدى انه لو كان
قيمت مائة وكاتبه على مائة فاذا أدى ثلثها بدموت تحصل للوردة مائة ثلثا العبد وثلاث المائة المجموع مائة
قوله ان يمتنع منه قدر نصفها ليكون ما عشق قدر الثلث وذلك نصف الثلث الذى نفذت الكتابة فيه وقدر
نصف ما أدى وهو السدس والمجموع نصفه وقيمته خمسون (قوله ومنه موسى) بمنفعتها بدموت الموصى
يفيد الصحة قبل موت الموصى وذكر وافي الوية ان الكتابة با رجوع عن الوية بهو هل عن الوية
بمنفعتها (قوله ومغضوب الخ) فى شرح الروض ولا كتابة المغضوب ان لم يتمكن من التصرف فى بد
الناصر واطلاق المعرائى المنع محمول على ذلك اه (قوله نعم الوجة انه يكنى نادر الوجود
منا) كتب عليه مرد (قوله لان دلاله المؤجل على الدين

ان الصلاح لا يكتبى بها الخ (قوله من دلاله التضمن) قد يتعمد ان الصلاح بان التضمن قد يسمى بالالتزام
 سم (قوله ودلاله التضمن يكتبى بها الخ) لان الصلاح منعهم فيه ان منعه مكابرة (قوله فالاحسن في الجواب
 الخ) فيه ان حاصل السؤال الذي اجاب عنه ان الصلاح ان مؤجلا يدل على ديننا لم يكتب به عنه ولا يخفى
 ان هذا بمعنى لم يصرح بدينا مع علمه من مؤجلا ومعلوم ان هذا لا يتدفع بحجوب الشارع لان حاصله انما صرح
 به مع علمه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل ولا يخفى فادملن تدبر نعم قد يجاب عن المصنف ايضا بانه
 لدفع تورم دخول التأجيل في الاعيان اهتماما بالمقام سم عبارة سيد عمر قوله فالاحسن الخ انما يظهر
 حسنته لو تأخر قد ربه اه اى تأخر دينا عن مؤجلا اقول لو قد يجاب عن المصنف بما هو مقرر عند من اغناء
 المتأخر عن المتقدم ليس بمعييب وإنما المصيب العكس (قوله في الذمة) الى قول المتن وقيل في المعنى الاول لكن
 لما لا لعل خدمة وقوله من ممل الى اما اذا والى قوله لو ان اطال البقي في النهاية لا قوله لكن لما لا لعل
 خدمه وقوله ولا نقل شارح الى المتن (قوله فيجوز على بادار ين في ذمة) كانه احتراز عن المتعلقة بعينه فهي
 كالخدمة فيما يأتى اقا سم (قوله في وقتين معلومين) لكأن تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء
 الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد متعوا ذلك الى الاجار قلنى موجودهنا فيحتل ان يسوى
 بينهما بان يحمل ما هنا على المراد بالوقتين وقتا ابتداء الشروع في كل دار لا بجميع وقت العمل ويحتل ان
 يفرق بان المنفعة ثم معوض وهنا معوض والعوض اوسع اسرامن المعوض ويسامع فيه اكثر اوبان
 ما يتعلق بالمتعلق المتصرف اليه الشارع يتسامع فيه اوبنير ذلك فليتامل سم لعل الاقرب الاول (قوله لكن
 لما لم تحمل المنفعة الخ) كان وجهه ان المنفعة متعلقة باجراء الزمان المستقبل فكان حضورها مترقا على
 حضور تلك الاجراء فكانت مؤخره على حضورها وكانت مؤجله على لعل طاقى الجمله اى كافى مثال بناء
 الدارين المذكور اى بالنسبة لتجمع الثاني دون الاول اخذنا بما ياتى ان المنفعة في الذمة يجوز اتصالها
 بالقدور قوله لا مطلقا اى كافى لتجمع الاول في هذا المثال على ما قرر ظهير اسموفى شرح المشج وحواشيه
 ما يرافقه (قوله لا لعل خدمة شهرين الخ) اى بنفسه بجمري وسم ومعنى (قوله او منفصلين الخ) عبارة
 الروض مع شرحه لو كانت عبده عن خدمة شهرين ومحمل كل شهر تصالحا لم يصح قال الراهي لان منفعة
 الشهر الثاني متبعية للمنافع المتعلقة بالايان لا تؤجل او كانت على خدمة رجب ورمضان قولى بالفساد
 لا تقطاع ابتداء المدة الثانية عن اخر الاولى اه عبارة المعنى تليه ظاهر كلامه الاكتفاء بالمنفعة
 وحدها المتقول انه ان كان المعوض منفعة عين حاله نحو كاتبك على ان تخدمنى شهرا او تحيطلى ثوبا

من دلاله التضمن لا الالتزام
 لان مفهوم المؤجل شرعا
 دين تأخر وقاؤه مركب
 من شيئين ودلاله التضمن
 يكتبى بها في المخططات
 فالاحسن في الجواب انه
 تصريح بما علم من المؤجل
 (ولو منفعة) في الذمة كما
 يجوز جعلها ثمنا وأجرة
 فتجوز على بناء دارين في
 ذمة موصوفتين في وقتين
 معلومين لكن لما لم تحمل
 المنفعة في الذمة من التأجيل
 وإن كان في بعض نهموها
 تمجيل كان التأجيل فيها
 الذى آفاده المتن وغيره
 شرطان للجمله لا مطلقا لعل
 خدمة شهرين متصلين أو
 منفصلين لأن صرح بان كل
 شهر نهم لانهما نهم واحد

من دلاله التضمن) قد يتعمد ان الصلاح (قوله لا الالتزام) لان الصلاح منه بان التضمن قد يسمى
 بالالتزام (قوله يكتبى بها في المخططات) لان الصلاح منه (قوله فالاحسن في الجواب) انه تصريح
 الخ) لك ان تقول هذا ليس بحجوب فضلا عن كونه احسن فيه وذلك لان حاصل السؤال الذي
 اجاب عنه ان الصلاح ان قوله مؤجلا يدل على قوله ديننا لم يكتب به عنه ولا يخفى ان هذا بمعنى قولنا لم
 صرح قوله له دينا مع علمه من مؤجلا ومعلوم ان هذا لا يتدفع بحجوب الشارع لان حاصل الكلام
 حيث انه انما صرح به مع علمه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل ولا يخفى فساد ملن تدبر نعم قد يجاب
 عن المصنف ايضا بانه لدفع تورم دخول التأجيل في الاعيان اهتماما بالمقام سم (قوله فيجوز على بادار ين
 في ذمة) كانه احتراز عن المتعلقة بعينه فهي كالخدمة فيما يأتى اقا سم (قوله في وقتين معلومين) لكأن
 قول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد متعوا ذلك الى الاجارة
 لحنى موجودهنا فيحتل ان يسوى بينهما بان يحمل ما هنا على المراد بالوقتين وقتا ابتداء الشروع في
 كل دار لا بجميع وقت العمل ويحتل ان يفرق بان المنفعة ثم معوض وهنا معوض والعوض اوسع اسرامن
 المعوض ويتسامع فيه اكثر اوبان ما يتعلق بالمتعلق المتصرف اليه الشارع يتسامع فيه اوبنير ذلك فليتامل
 (قوله لما لم تحمل) كان وجهه ان المنفعة متعلقة باجراء الزمان المستقبل فكان حضورها مترقا على حضور

بنفسك فلا بد منها من خبيثة مال كذوله وتطيق دينار ابد انفعائه لان الضميمة شرط فلم يحز ان يكون العوض منفعة عين فقط فلو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بان كل شهر نجعلهم يصح لانهما نجعل واحدا لخيرية ولو كانت على خدمة رجب ورمضان قالوا بالنفساء إذ يشترط في الخدمة والمنافع المنسفة بالاعيان ان تصل بالقدم اه وفي الجبري عن الحلبي بعد ذكر ما يوافقه ما نصه وهذا يعلم انه لا فرق بين التام والخدمة واتهما في تعلقا بالدين لم يصح من غير ضم نجعل آخر خلافا لما يتوهم من كلام الشارع اه **(قوله)** اذا المنافع المتعلقة بالاعيان (الخ) فيه دلالة على ان صورة المسئلة خدمته بنفسه سم (قوله) ومن ثم لم يصح على ثواب (الخ) اي بان وصف الثوب بصفة السلم كافي الروض ووجه ترتب هذا على ما قبله انه اذا سلم النصف في المدة الاولى تين النصف الثاني للثاني ولو لم يحد لا يجوز تأجيله كما قاله في شرحه وما في حاشية الشيخ غير صحيح رشدي يعني بذلك قول غش قوله على ثوب اي على خياطة ثوب ليكون المعقود عليه منفعة اه **(قوله)** فان كان غير منفعة دين (الخ) عبارة شرح المذهب فان لم تكن منفعة دين لم تصح الكتابة ولا صححت انتعت ومحمدا اذا كانت منفعة دين لا في الابد زاعما اي آخر حتى تعدد النجيم احدا ما ياتي في قول المصنف ولو لو كاتب على خدمة شهر (الخ) افاد ان الشارع لا على خدمة شهرين (الخ) اي لدم تعدد النجيم فيه اه سم **(قوله)** ولا اي بان كانت منفعة متعلقة بين المكاتب حلي **(قوله)** على ما تقر (اي من انصافا بالمقدح غش **(قوله)** وياتي اي بان يضم لها شيئا اخر كما ياتي في قوله ولو لو كاتب على خدمة شهر مثلا من الان ودينار (الخ) جبري اقول الاولى تفسير كل ما تقر وما ياتي بمجموع الامر اتصال المنفعة بالقدم وضم شيء اخر اليها **(قوله)** ولو لى ساعين (الخ) كالسالم الى مصرف مال كثير الى اجل قصير ويؤخذ من ذلك انه لو سلم الى المكاتب عقب عقد الكتابة صح وهو واحد وجهين وجه الرافى بقدرته براس المال قال الاسنوي وعلى الخلاف في السلم الحال اما المؤجل فيصح فيه ما كاصرح به الامام معنى وروض مع شرحه وكذا في النهاية لاخره قال الاسنوي (الخ) عبارة فيه وجهان احدهما الصحة **(قوله)** لانه لما تقرر (الخ) اي من الصحابة رضى الله تعالى عنهم لم يعدم ولو جاز على اقل من نجعين لفعوله لانهم كانوا يبادرون الى اقربات والطاعات ما امنك وقيل يكفي بهم واحد وقال في شرح مسلم انه قول جمهور اهل العلم اه وبه قال ابو حنيفة ومالك ومال الى ابن عبد السلام معنى **(قوله)** فظير ما تقر (اي في شرح مؤجلا وهذا تأكيد لقوله ايضا **(قوله)** ولما س (اي في اول الباب اه **(قوله)** من ضم النجوم (الخ) اي من الكتب الذي هو ضم النجوم (الخ) **(قوله)** لانه قد علمك (اي قول المتن ولو كاتب عيدا في المتن لاخره انما ياتي الى المتن **(قوله)** ورد الخ) ولو جعل مال الكتابة عينا من الاعيان التي ملكها يعضه الحرق قال الزركشي فيضيه القطع بالصحة ولم يذكره اه وظاهر كلامهم عدم الصحة (تنبيه) يشترط بيان قدر العوض وصفته واقدار الاجال وما يؤدى عند حلول كل نجعل فان على نقد كفي الاطلاق ان كان في البلد تقدم فردا و غالبوا لا اشترط التبيين وان كان على عرض وصفه بالصفات المشروطة في السلم كاسم معنى **(قوله)** انما ياتي الى

اذا المنافع المتعلقة بالاعيان لا يجوز شرط تأجيلها ومن ثم لم يصح على ثوب يؤدى نصه بعد سنة ونصف بعد سنتين اما اذا لم يكن دين فان كان غير منفعة عين لم تصح الكتابة ولا صححت ما تقر و ياتي (ومنجما بنجعين) ولو لى ساعين وان عظم البال (فاكثر) لانه لما تقرر ايضا فظير ما تقر ولما رت انما مشتقة من ضم النجوم بعضها الى بعض و اقل ما يحصل به الضم ان (وقيل ان ملك) السيد وبعضه باقيه لو لم يشترط اجل لتنجيم) لانه قد علمك بعضه الحر ما يؤديه سالا ورد بان المتع تعبد اتباعا لما جرى عليه الاولون لانها خارجة عن القياس فيقتصر فيها على ما ورد و هل شرح هذه وجهين عن الروضة واصلها بلا جبر وم (ولو) كاتب قه

ذلك الاجزاء فكانت مؤخرة الى حضور سوا فانت مؤجلة وقوله لشرط ان الجملة اي كافي مثال بناء الدارون المذكور اي بالنسبة للنجمة الثاني دون الاول اخذنا ما ياتي ان المنفعة في الذمة يجوز انصافا بالمقدح وقوله لا مطلقا كافي النجم الاول في هذا المثال على ما تقرر فظير اسع **(قوله)** اذا المنافع (الخ) فيخرج ما في الذمة حتى يجوز على خدمة شهرين في الذمة فظير اسع **(قوله)** المتعلقة بالاعيان (الخ) به دلالة على ان صورة المسئلة خدمته بنفسه **(قوله)** على ما تقر (اي **(قوله)** فان كان غير منفعة (الخ) عبارة شرح المذهب فان لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة **(قوله)** ايضا فان كان غير منفعة لم تصح الكتابة (الخ) عبارة شرح المذهب فان لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة (الخ) صححتا او كانت منفعة عين لا ياتي انه لا بد من انضمام شيء آخر حتى تعدد النجم اخذنا ما ياتي في قوله ولو كانت خدمة شهر (الخ) فلا ياتي قول الشارع

على من دفعه عن عجزه وادعوا له (خدمه شهر) وبلا من الآن (روينار) في ايامه وقد بينه (٩٩) كيرم بمعنى انه عند انقضائه او

خياطة ثوب صفته كذا في
أثامه أو عند انقضائه
(صحت) الكتابة لان
المنفعة مستحقة حالاً والمدة
لتقديرها والدينار إنما
تستحق المطالبة بعد المدة
التي عينها لاستحقاقه وإذا
اختلف الاستحقاق حصل
تعدد التتبع ولا يضر
حلول المنفعة قدرته عليها
حالا فعمل ان الاجل إنما هو
شرط في غير منفعة بقدر
على الشرع فيها حالاً وان
الشرط في المنافع المتعاقبة
بالبين انصالحا باقتد
بالبين المتزمت في الدمة
وأن شرط المنفعة التي
توصل بالبعد ويمكن
الشرع فيها عقبه خيمة
نجم آخر اليها كالمثال
المذكور وان شرطه تقدم
زمن الخدمة فلو قدم زمن
الدينار على زمن الخدمة لم
تصح ويتبع في الخدمة
العرف فلا يشترط ياتها
(أو) كاتبه (على أن يبيعه
كذا) أو يشتري منه كذا
(فسدت) الكتابة لانه
كيمتين في قيمة (ولو قال
كاتبتك وبنتك هذا الثوب
بألف ونجم الألف)
بنجمين فكثر ككاتبتك
وبنتك هذا بألف إلى
شهرين تؤدي منهما خمسة
عند انقضاء الاول والباقي

جى الخ في كون هذا على التبدل نظر رشيدى (قوله على منفعة عين) أى للكتاب كخدمته عبارة الجواهر
ثم المنفعة المجرى لغيره ما ان تعلق بين الكتاب أو دتمه اه فاهم صرنا في هذا انما لا تعلق بغيرها
فتشيل الفارح الجوى جى يسكن دار غير صحيح لان الدار لا تثبت في الدمة فلا تقبل الوصف ولا يمكن تعيينها
لأنها حين الكتابة لا تكون إلا للغير وهي على مال الغير فأسد سم صرنا شرح الارشاد (قول المتن عند
انقضائه) كان على الشارع في المراج أن يرد بقله لفظة أو كاتبه عليه الرشيدى وفله الشارع فيما بعده
(قوله أو خياطة الخ) عطف على دينار في أثامه الخ (قوله والمدة لتقديرها) أى والثوب فيها معنى (قوله
والدينار) أى أو الخياطة معنى (قوله لا قدرته عليها حالاً) عبارة المتن لان التاجيل يشترط لحصول القدرة
وهو قادر على الاشتغال بالخدمة حالاً بخلاف مالو كاتبه على دينارين احد ماحالوا الاخر مؤجل وهذا
يبين ان الاجل وان اطلقوا اشتراطه فليس ذلك بشرط في المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال
(تتبع) قول المصنف عند انقضائه يقض منه انه لو قال بعد انقضائه يوم أو يومين مثلاً ان يصح بطريق
الاولى ولهذا لم يختلفوا فيه وفيما تقدم وجهه بعد الصحة اه (قوله وان شرطه الخ) أى التتبع المضموم
ويحصل التضمير للناس المذكور وعبارة المتن وان الشرط في المنافع المتعاقبة بالعين انصالحا بالبعد فلا
تصح الكتابة على مال يؤديه آخر الشهر وخدمة الشهر الذى بعده لعدم اتصال الخدمة بالبعد كان
الايان لا تقبل التاجيل اه (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم تصح) يؤخذ من قوله السابق
بخلاف المتزمت في الدمة انه لو التزم الخدمة في ذمة صحت تقديم الدينار على زمن الخدمة سم (قوله فلا يشترط
ياتها) ولا يمكن اطلاق المنفعة بان يقول كاتبتك على منفعة شهر مثلاً لا اختلاف المنافع ولو كاتبه على خدمة
شهر ودينار مثلاً فرض في الشهر وقاتت الخدمة انفسخت الكتابة في قدر الخدمة وصحت في الباقي وهل
يشترط بيان موضع التسليم فيه الخلاف الذى في السلم فلو غرب المكان المين ادى في اقرب المواضع اليه على
قياس ما في السلم معنى وقوله ولو كاتبه إلى قوله وهل يشترط في النهاية قال ع ش قوله صحت في الباقي وهل
الصحة فاذا ادى نصيبه لى سري على السيد إلى باقية الا فيه نظر وقياس ما ياتي في ايراد احد الشريكين
السرايق وقد فرق بأن المبرى عتق عليه نصيبه باختياره فسرى إلى حصته يشترط ان يمتنع حصة ما
اداه البع باختيار السيد فلا سرياً إذ شرطها كون العتق اختيارياً بل عتق عليه وهو واضح اه حذف
(قوله لانه كيمتين الخ) عبارة شيخ الاسلام المتن لان شرط عقد في عقد اه (قوله منهما) الاول
الافراد كافي المتن (قوله منهما) كقوله ما قرره او مرتباً كقوله الكتابة والباع والبيع والكتابة كما
يشعر به كلام المتن وصرح به في الوضو وأصلها زيادة المتن وهو مخالف لما ذكره في الرهن من ان
الشرط تقدم خطاب الباع على خطاب الرهن اه (قوله وان اطال البقطين الخ) عبارة المتن وفي قول
تطل الكتابة ايضاً وما إلى البقطين ولو قال كاتبتك على ألف في بنجمين مثلاً وبنتك الثوب بألف صحت
الكتابة فيما لا يزيد الدفعة بتفصيل الثمن وما إلى البيع فقال الزركشى ان قدمه على البعد على لفظ الكتابة

لا خدمة شهرين الخ لعدم تعدد التتبع فيه اه (قوله على منفعة عين) مثلهما في شرح الارشاد بقوله كخدمته
قال وتبين الفارح بينى الجوى جى يسكن دار غير صحيح لان الدار لا تثبت في الدمة فلا تقبل الوصف ولا
يمكن تعيينها لأنهما حين الكتابة لا يكون إلا للغير وهي على مال الغير فأسد عبارة الجواهر ثم المنفعة المجرى لغيره
عوضاً ما ان تعلق بين الكتاب أو دتمه فاهم صرنا في هذا انما لا تعلق بغيرها اه (قوله ونجم الألف
بنجمين فكثر الخ) قال في الروض واولس إلى المسكاتب عقب البعد ففي الصحة وجهان اه وفيهم عما
ذكره مشرحه ان الاصح الصحة وهو ظاهر وقال في آخر كلامه قال الاسنوى وعلمه أى الخلاف في السلم الحال
اما المؤجل فصحت من جملة ما كذا صرح به الامام وهو واضح (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم
يصح) قال في شرح المنهج كان العين لا تقبل التاجيل بخلاف المنافع المتزمتة في الدمة اه وقد يؤخذ منه

عند انقضاء الثاني (وعلى الحرية بادائه) وقبلهما البعدهما او مرتباً (فالذهب صحت الكتابة) بقدر ما يخص قيمة البعده من الألف
الموزعة عليها وعلى ثمة الثوب ثم لا تصفقه وان اطال البقطين في ذلك وما يخص البعده يؤديه في بنجمين مثلاً (دون البيع ٢)

تقدم أحده على أهلية العبد لباية السيد (ولو كاتب) عدى كاعلم بالاولى او (عيداً) صفقوا واحدة (على عرض) واحد منهم بتجدين مثلا (ورق عتقهم باداه) كتابت على الف الى شهرين الى اخر ما رسم (فالس صحتها) لا تحاد مالك العوض مع اتحاد لفظه فهو كبيع عيد بشن واحد (ويوزع) المسمى (على قيمته) (٣٩٨) يوم الكتابة) لا توفت الحيلة بينهم بين السيد (فن ادعى) منهم (حصته عتق) لا استقلال

كل منهم ولا يقال على العتق باداهم لان المقلب في الكتابة الصحيحة حكم المعارضة ولهذا يمتنع بالاياء مع انتفاء الاداء (ومن صجر) منهم (رق) لذلك (وتصح كتابة بعض من باقية حر) بان قال كاتب مارق منك لا يصح لما ياتي وذلك لا فادتها الاستقلال المقصود بالبعد (فلو كاتب كله) او تعرض لكل من نصفيه وقدم الرق لمار ان الشرط تقدم ما يصح وان علم حرية باقية (صح في الرق في الاظهر) تقرضا للصفقة فاذا ادى قسط الرق من القيمة عتق (ولو كاتب بعض رقيق فسدت ان كان باقية له غيره ولم ياذن) في كتابته لعدم استقلاله حيث لو افاد تجديده بالنفساد انها تملأ أحكام الكتابة الفاسدة فيما ياتي بخلاف تعبير اصله بالطلان اذ هذا الباب يفتقر فيه الفاسد من الباطن (وكذا ان اذن) فيها (او كان له على المذهب) لانه حثرتق بعنه لم يستقل بالكسب سفر او حضر اثنيان مقصود الكتابة وقد تصح كتابة البعض كان اوصى بكتابه عبدا وكاتبه وهو مريض ولم يفرج من الثلث الا يصح ولم تجز الورق وكذا اوصى بكتابه البعض اركان الباقي موقوفا على مسجد او جهة عامة على ما عتق الاذرى او كاتب البعض في مرض موته هو ملك ماله (ولو كاتباه) اي هدهما استوى ملكهما فيه ام اخلاف (مما او وكلا) من يكتبه او وكل أحدهما الاخر (صح) ذلك (ان اتفقت التجوم) جنسا وصفة

ملوم
لم يفرج من الثلث الا يصح ولم تجز الورق وكذا اوصى بكتابه البعض اركان الباقي موقوفا على مسجد او جهة عامة على ما عتق الاذرى او كاتب البعض في مرض موته هو ملك ماله (ولو كاتباه) اي هدهما استوى ملكهما فيه ام اخلاف (مما او وكلا) من يكتبه او وكل أحدهما الاخر (صح) ذلك (ان اتفقت التجوم) جنسا وصفة

وعدد اوجلا (وجمل) حلق على صبح (المال نسبة ملكية) صرح بذلك أمطلقا (٣٩٩) فلا يؤدي الى انتفاع أحدهما به بل الآخر

فان اتفق شرط عا ذكر بأن
جعلاه على غير نسبة الملكية
فسدت (فلو جمل المكاتب
(فصيروا أحدهما) وفسخ
الكتابة (وأراد الآخر
إجاءه) أي العقد في حصة
وأظهره (لما كتبه أحد)
على البعض أو هو مثله فلا
يجوز ولو بأذن الشريك
كاسر (وليل يجوز) لانه
يفتقر في الدوام ما لا يفتقر
في الابتداء (ولو لم يكن
المكاتبين العبد (من نصيبه)
من التجر (أو اعقته) أي
نصيبه منه أو كله (حتى
نصيبه) منه (وقوم) عليه
(الباق) وحتى عليه وكان
الولاية كله (أن كان
مورسا) وقدره وهما
يجوز فصوره الآخر كاطم
ما قدمت في بيعت السراية
فلا اعتراض عليه وذلك
لما مرر ولا نهما إيهام
جميع ما يستحقه أشبه ما لو
كاتب جميعه وأبراه من
التجر اما اذا أصروا لم
يعد الرق وادى نصيب
الشريك من التجر فيعتق
نصيبه عن الكتابة بويكون
الولاية مخرج بالابراء
والاحتاق ما لو قبض
نصيبه فلا يفتق وأن رضى
الآخر بقده لانه ليس له
تخصيص أحدهما بالقبض
(فصل) في بيان ما يلزم

معلوم حصة كل واحد منه معلومة ظهر أنه يحتمل أن المراد باحق التجر م جسا أن لا يكون بالنسبة
لأحد مادنا غير للأخر د رام لأن لا تكون ذاتا غير د رام بالنسبة لهما جميعا كافي المال الذي فرقنا من
(قوله وعدا) كانه اشتراط حال جمل حصة أحدهما في شهرين أو الاخر في ثلاثه فهو فيه أن المراد بالتجر
المؤدي لالوقت المضروب كانه به ذلك المتي ولو سلم يفتي حتى يجتذول الفارح واجلا ويظهر انه
استمر حال جمل حصة أحدهما مدين كيرين مثلا وحصة الآخر أربعة ذهبات صفرا (قول المتن
وعيل يجوز) بالاذن فلما عني (قوله أحد المكاتبين) أي ما عني (قول المتن أو اعقته) أي يجوز عقه من
(قوله وقد خدنا) أو الواحالة ع (قوله فلا اعتراض) عبارة المتي (تبي) كلامه فهم أن التجر
والسراية في الحال وهو قول والأظهر أنه لا يسرى في الحال بل عند العجز فاذا أدى نصيب الآخر من
التجر متفق عنه والولاية بينهما أن يجوز وعاد إلى الرق لحقت بيسرى ويقوم بكون كل الولاية أن كان
مسررا فلا يقوم عليه وأن مات قبل التجير الإدامات بمحض أو ادعى أنه وقاهما وصدة أحدهما وحلف
الآخر حتى نصيب المصدق ولم يسر للسكذب مطالبة المكاتب بكل نصيبه أو بال نصفه و يأخذ نصف
ما في يد المصدق ولو رجع به المصدق ورتبة شهادة المصدق على المكاتبين أو ادعى دفع الجميع لأحدهما فقال
له بل أعطيت كلاما نصيبه حتى نصيب القوم ولم قبل شهادة من الآخر وصديق أو لم يقبض نصيب الآخر
بجلفه لم لاخر أن يأخذ حصة من المكاتب أن شاء أو يأخذ من المقر نصف ما أخذ ويأخذ النصف الآخر
من المكاتب ولا رجع المقر بما غرمه على المكاتب كاسر نظيره اه (قوله وذلك لما سأل) عبارة المتي
أما في الاعتاق فلما سرق بأمره ما في الإبراء فلا نهما أبراه (قوله أما اذا أصرا) أي ما لو أصرا للمري
عن قيمة نصيب شريكه وقد عاد إلى الرق قبل بضر ذلك في الحصة التي أبراهما لكما من تجر ما لا يفي لنظر وظاهر
عبارة الثاني حيث عبر بأول التقدير مع ما إذا أصرا للمري وعاد إلى الرق أو أسرى ولم يعد إلى الرق الخ
وهو مشكل فيما أبراه للمري وعاد إلى الرق بأنه يبين به أن الكتابة تكون فاسدة وقد ذهب بان
المقت المنجز لا يسيل إلى رد دفعه فخر لكونه ما أقامه ما لو اعتق أحد الشريكين حصة وهو مصرع
(فصل في بيان ما يلزم السيد بغير بيعه عليه وما لو له المكاتب من الأحكام وغير ذلك) (قوله في)
بيان ما يلزم السيد إلى قوله وغيره أن المراد في المتي أو قوله ويجتذول المتي أو قوله المتي أو المتي فيه السيد
في النهاية أو قوله بخلاف الكتابة كأمروقه حتى النظر إلى مثلها المبيعة (قوله وما لو له المكاتب
والمكاتب من الأحكام) عبارة المتي وبيان حكمه للمكاتب اه (قول المتن أن يحط عنه جزء من المال أو
يدفعه إليه) الخيرة السيد حتى لو أراد دفعه إليه أو إلى المكاتب إلا الخطأ يجب السيد فيجر المكاتب على
الاخذ فأن لم يفعل قبضه القاضي حر اه سم عبارة المتي والروض مع شرحه وإذا لم يق على المكاتب
من التجر أو القدر الواجب في الإبراء لا يسقط ولا يحصل التقاض لا نأوان جعلنا الخطأ أصلا فليسدان

تجر على نسبة الملكية فأى محضو في ملكه بالسوة وكتابه على تجميع أحدهما دينار في الشهر الأول
والآخر درهم في الشهر الثاني مثلا أو ثوب في الشهر الثاني مثلا فان العوض معلوم (١) بحصة كل واحد من
شهرين أو الاخر في ثلاثه فظهر أنه يحتمل أن المراد باحق التجر م جسا أن لا يكون بالنسبة لأحد مادنا غير
وللاخر د رام لأن يكون ذاتا غير د رام بالنسبة لهما جميعا كافي المثال الذي فرضناه (قوله على نسبة
ملكهما الخ) وفي الروضة وأن اختلف التجر في المجلس أو قدر الاجل أو العدد أو لشرطا التساوي
في التجر مع التصاوت في الملك أو بالعكس في حصة كتبهما القولان في أحدهما يكتبه نصيبه بأذن
الآخر اه (قوله وقوم عليه الباقي أن كان مورسا الخ) قال الركني وظاهر كلام المصنف أنه يقوم في
الحال ليسرى والأظهر أنه لا يسرى في الحال بل عند العجز فاذا أدى نصيب الآخر حتى من الكتابة وان
عجز وعاد إلى الرق ثبتت السراية حيث شاء (فصل يلزم السيد يحط عنه جزء من المال الخ)

السيد ويسر له ويحرم عليه ما لو له المكاتب من الأحكام وبيان امتناع السيد من القبض ومنع المكاتب من التزوج والتسرى
وبينه للمكاتب أو تجرعه وتوابع لما ذكر (يلزم السيد) (١) قوله وحصة كل واحد من التجر لعلنا ساقطا فليحرر

يعطيه من غير مؤن ليس له تعجيزه كاسياني في الفصل الآتي لأن عليه مثله لكن رفعه المكاتب إلى الحاكم حتى يرى ما يوقض الأمر بينهما (قوله أو وأرثه الخ) عبارة المفتى والروض مع شرحه فان مات السيد ولو لم يوقض توارث أو وليه الأيتام كان النجم باقيا تعين منه وقدم على الدين وإن تلف النجم قدم الوارث على الوارثين أو وصي أو أكثر من الواجب قالوا قد يعلو من الوصايا ما (قوله مقدما له على مؤن التحيين) أي تعجيز السيد لو مات وقت وجوب الاداء والحط وذلك بان لم يقم من مال الكتابة إلا قدر ما يجب الأيتام لما بقي من أنه يدخل وقته بالمقدور يتحقق إذا بقي من النجم الأخير قدر ما بقي من مال الكتابة ع ش (قوله المكاتب عليه) أي والأصل واللام في المال المهدى معنى (قوله إلا أن رضى) أي العبد ع ش عبارة المفتى فان أعطاه من غير جنسه لم يلزمه قبوله لكن يجوز أن كان من جنسه يجب قبوله اه (قوله كاسر) أي من الأمر بعد الحظر والأمر بعده للأمانة وندبها من دليل آخر (قوله ولو أبراه من الكل فلا وجوب الخ) لو زال مال الكتابة وكذا الوهبها لكافة أو ركش وكذا الواعه نفسه أو اعتقه ولو يعض مفتى وروى مع شرحه (قوله وكذا الخ) أي لا وجوب سم أي وليس المراد أن كلامه أهم ذلك أيضا ع ش (قوله وهو ثلث ماله) أي ولو يعض النجوم إلى غير ما من المال ع ش (قوله على منفعة) أي منفعة نفسه كذا في النهاية والمفتى ومقتضاه اختصاص الحكم بما إذا كان الكتابة على منفعة متلقية بعينه بخلاف ما إذا كانت على منفعة ذمته لكن لا يظهر وجه الاختصاص فليراجع (قوله لانه المأثور من الصحابة الخ) أي قولوا فعلا معنى (قوله والمدفوع قد ينضم الخ) أي وفي الدفع هو موقف قد يتفق المال في جهة الخ) أي يقرى معنى (قوله ومن ثم الخ) راجع لكل من التعليلين (قوله كان الأصل هو الحط الخ) مامنى أصالة الحط من أن الأيتام هو المنصوص في الآية إلا أن رديها أرجح به لفطر الشرع وأما نص على الأيتام لمهم الحط منه بالاولى ثم أريت في شرح غاية الاختصار الحصنى مانصة لكل بعضهم والأيتام يقع على الحط والدفع إلا أن الحط أولى لانه أوقع له وبفسر الصحابة ع ش (قوله تعالى عنهم اه سم (قوله والحط) أي أو الدفع معنى (قوله وحيتذ فينبى الخ) قد يقال لأحاجه لذلك بل يمكن أن يترتب على الأيتام الأفضلية سم (قوله أي اسم مال) هو صادق بأقل متناول كشيء من جنس النجوم قيمة درهم نحاس أو لو كان المالك متعددا وهو ظاهر وكتب سم على قول الماهج متناول لفطر لو كان المتناول هو الواجب في التحيين هل يسقط الحط اه أقول الأقرب عدم السقوط ويبيى أن يحط بذلك القدر (قول المتن ولا يختلف بحسب المال) هذا ما نقله عن نص الام ع ش وصارته أروضة أقل متناول وهو المراد من عبارة الكتاب قال البقنى ان هذا من المضللات فان أيتام لمن كوتب على القدر ثم تبرأه بالآية الكريمة أو طالع في ذلك الثاني لا يمكن ما ذكر ونختلف بحسب المال فيجب ما يليق بالحال فان لم يتفاعل شيء فذكر الحاكم باجتهاده (تنبيه) لو كانت شريكان مثلا عدازم كلامهما ما يلزم المنفرد بالكتابة كما عنه بعض المتأخرين اه وهذا يأتي قول ع ش المار ولو كان المالك متعددا (قوله الأصح وقه الخ) ومقابله أنه رفعه إلى الله تعالى وعبارة الهلى أي والأسنى والمفتى وروى عنه أي عن على رفعه إلى الله تعالى ع ش (قول المتن أن وقت وجوبه) أي الحط أو الدفع معنى (قوله أي يدخل الخ) عبارة المفتى والثاني بعده لينفع به على الاول أما تعين في النجم الأخير ويجوز من أول عقد الكتابة

(قوله أن يحط عنه جزء من المال الخ أو يدفعه إليه الخ) الأخيرة السيد حتى لو أراد الدفع إليه أو المكاتب إلا الحط أوجب السيد فيجوز المكاتب على الاختلاف لم يفضل قبضه القاضى م (قوله وكذا) أي لا وجوب (نزهة) ومن ثم كان الأصل هو الحط (الخ) مامنى أصالة الحط مع أن الأيتام هو المنصوص في الآية إلا أن راجح الأرجح في نظر الشرع وأما نص على الأيتام لفهم الحط منه بالاولى ثم أريت في شرح غاية الاختصار الحصنى مانصة قال بعضهم والأيتام يقع على الحط والدفع إلا أن الحط أولى لانه أوقع له وبفسر الصحابة ع ش (قوله وحيتذ فينبى إلى البقنى) أي أفضل الخ) قد يقال لأحاجه لذلك بل يمكن

ومصدره دلالة (ن) أي يدخل وقت عادته بالمقدور يتحقق إذا بقي من النجم الأخير قدر ما بقي من مال الكتابة لما سم لأنها

(أو يدفعه) أي جزء من المقدور عليه بعد أخذ ما ومن حسنه لا من غيره كالوكة إلا أن رضى (الله) لقوله تعالى وآوهم من مال الله الذى آتاكم والأمر للوجوب إذ لا صارف عنه بخلاف الكتابة كما مر ولو أبراه من الكل فلا وجوب كأفهمه المتن وكذا الوارثية في مرض موته رهو ثلث ماله أو كاتبه على منفعة (والحط أولى) من الدفع لانه المأثور من الصحابة رضى الله عنهم ولأن الأمانة فيه حقيقة والمدفوع قد يفتقه في جهة أخرى ومن ثم كان الأصل هو الحط والأيتام أعماه بديل عنه (و) الحط (في النجم الأخير أيق) لانه أقرب إلى تحصيل مقصود العتق وحيتذ فينبى أن أيق بمعنى أفلح (والأصح أنه يمكن) فيه (ما يقع عليه الاسم) أي اسم مال (ولا يختلف بحسب المال) قلّة وكثرة لاهم بصحة فقه توفيق وشهران المراد في الآية ربع مال الكتابة الأصح وقه على روى بلى كرم الله وجهه فاعلمه من اجتهاده وادعاء أن هذا لايمان من قبل الراى فهو في حكم المرفوع بموجب (و) الأصح (ان

على العتق فان لم يؤد قبله أدى
بعدمه كان قضاء (ويستحب
الريح) للخبير المار وقول
ابن راهويه اجمع اهل
التأويل انه المراد من الآية
والا) يسمع به (فالسبع)
اقتداء بابن عمر رضي الله
عنها (ويحرم) على السيد
(وطه مكاتبه) كتابة
صحيحة لا اختلال ملكه
كارجية لفرش طيف الكتابة
ان يطاها فسدت كالوطه
كل استمتاع حتى النظر ولا
يرد عليه ما سرى الحج انه
حيث حرم الوطه للقات
حرمت مقدماته ومنها
المبعضة (واحد) لفسبة
الملك لكن يميز ان علم
تحريره كفى ان طاولته
(ويجوز مهر) واحسن لو في
مرات وان طاولته لشبهة
ايضا (والولد) منه (حر)
نسب) لانها خلقت به في
ملكه (ولا تصح قيمته على
المنهب) لانقاذ مراه على
أن حق الملك في ولدها السيد
وإن حملت به من عيها على
ما ياتي (وصارت) به
(مستولدة مكاتبه) إذ
مقصودهما واحد والعق
(فان) أهت النجوم عتقت
عن الكتابة وتبها كسها
ولدها وإن (عجزت) عتقت
بموته عن الاستيلاء دون عق
منها ما حدث لها بعد
الاستيلاء من الاولاد فان
مات قبل عجزها عتقت

لأنها سبب الوجوب كما تقول العطرة تحب بخر وب الشمس ليلة العيد ووقت الجواز من أول رمضان لانه
سبب الوجوب بهذا صرح به ابن الصياغ وقيل يجب به التقدير بما هو مسامح ويتحقق عند العتق وهذا صرح
في التذيق وقيل انه يتحقق إذا ثبت من النجم الأخير القدر الذي يصح أو غير ما هو عبارة المصنف صادق
بكل من ذلك وعلى كل واحد من العتق أمر كان قضاء اه وكلام الشارح انما هو في الأخير فقط (قوله)
انه ليس القصد به التفرقة انما لا يفهم منه الحصر (قوله) وكان قضاء) أي مع الأثم بالتأخير عرش (قوله)
للخبير المار) إلى قول المتن ولو اتى في المتن لا قوله لا يرد إلى ومثلهما وقوله وإن حملت به إلى المتن وقوله
لانه يدل إلى المتن وقوله إذا كان أي إلى المتن وقوله ما عدا ما يجب ابتداء (قوله) للخبير المار) تقدم أن الاصح
وقمناه ان يقال من قبل الرأي فلا يصح الاحتجاج به بشيئ (قوله) ولقول ابن راهويه) أي اسحاق ابن
راهويه (قوله) اجمع اهل التأويل الخ) حل على التذيق معنى (قوله) انه المراد الخ) أي على أن الربع المراد (قول المتن)
والا فالسبع) قال البقعي يثبت بينهما أي الربع والسبع السدس وروى البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي سيدانه
كاتب عبد الله على ألف درهم ومات في درهم قال فانيته بمكاتبتي فرد على ماتي درهم مراده في ما سورد في
الحديث لا فاقطس أولى من السدس والثالث أولى من الربع وعادته ناسي (قوله) اقتداء بابن عمر) أي
ولعل ابن عمر ما يدل على أن ارادة الربع من الأية بتقديره ليس على وجه الوجوب سم (قوله) حتى النظر)
أي بشهوة اما بدونها فيباح لماعدا ما بين السر والركبة عرش عبارة المتن واما النظر اليأول نظر المكاتب
أو المبعض إلى سببته فقد مر في كتاب الكناح اه (قوله) ولا يرد) أي اقتصاره على الوطه للمهرجواز
ما عدا من الاستمتاع (قوله) ولو في مرات) هذا حيث لم يقبض المهر فان كان وطها فانما يبعد قبضها المهر
وجب لها مهر ثان من غير عرش (قوله) لشبهة ايضا) دفع ما يقال اذا طاولته عتقت كانه زانية فكيف يجب لها المهر
وحاصله ان لها شبهة دافعة لغير الملك يميز عن الزانية (قوله) لا تعقده مراه) لانه من امته معنى (قوله) في
ولدها) أي من نكاح اوزنا وشبهة (قوله) على ما ياتي) أي في قوله وقضية كلام اصل الروضة الخ عرش (قول)
المتن وصارت مستولدة مكاتبه) المراد بصيرورتها مكانة استمرارها على كتابتها والا فهي ثابتة قبل ذلك
ولو قال كالمهر وهي مستولدة مكاتبه كان أولى معنى وذلك ان تقول قصد المصنف الاخبار بمجموع الاسرين
لا بكل حل انفراد وهذا حذف الماعطوف لاشك ان الاضاف بالجموع طارى سيد عمر ولا يخفى ان هذا
الجواب لا يندفع اولوية المهر (قوله) اذ مقصودهما العتق) عبارة المتن ولا يطل الاستيلاء حكم الكتابة لان
مقصودهما الخ (قوله) بعد الاستيلاء) أي دون ما قبله معنى (قوله) فان مات الخ) عبارة الروض وشرحه فان
مات السيد قبل تعيينها عتقت بالكتابة لا بالاستيلاء كالأعتق المكاتب أو أراءه من النجوم وتبها كسها
أو اولادها الحادوثون من نكاح اوزنا بعد الكتابة وكذا القول على عتق المكاتب بصفة فوجدت قبل الاداء
النجوم حتى بوجود الصفة عن الكتابة بقوله كسها أو اولادها الحادوثون لان عتق المكاتب لا يقع الا عن الكتابة
ولو اولادها هم كاتبا ومات قبل تعيينها عتقت عن الكتابة وتبها أو اولادها الحادوثون وكسها الحاصل بعد

انه يثبت على الابلية الافضلية (قوله) اقتداء بفعل ابن عمر) أي فعل ابن عمر ما يدل على أن ارادة الربع
من الآية بتقديره ليس على وجه الوجوب (قوله) لا تعقده مراه) يتأمل (قوله) فان مات قبل عجزها عتقت
الخ) عبارة الروض وشرحه فان مات السيد قبل تعيينها عتقت بالكتابة لا بالاستيلاء كالأعتق المكاتب
أو أراءه من النجوم وتبها كسها أو اولادها الحادوثون من نكاح اوزنا بعد الكتابة بقوله بعد الاستيلاء وكذا
لو عتقت المكاتب بصفة فوجدت قبل الاداء للنجوم حتى بوجود الصفة عن الكتابة بقوله كسها أو اولادها
الحادوثون لان عتق المكاتب لا يقع الا عن الكتابة بقوله كسها أو اولادها الحادوثون وكسها الحاصل بعد الكتابة
صرح به الاصل اه ولا يبعد أن تعبير الشارح بقوله عتقت عن الكتابة أقرب من تعبير الروض بقوله
عتقت بالكتابة فان قيل قولهم هنا في المستثنى أعني اولاد المكاتبه وكتابة المستولدة أنها متعق عن
الكتابة عتق الف قوله في التذيق فيما لو كاتب المدير او دير المكاتبه انه يعتق بالاسبق من موت السيد او اده

الكتابة صرح به الاصل اثبت فان قيل قولهم هناك المستثنى اثنى لايلا المسكاتبه كتابة المستولدة انها متفق
عن الكتابة فالتحق قوله في التدبير فيها لو كاتب المدبر او در المكاتب انه يعنى بالاسبق من موت السيد واداء
النجوم ويظن الاخر لان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها وكان قياس ما هنا ان يقال انها يموت
السيد متفق عن الكتابة فقلت لانسلم الخافه لجواز ان المراد يمتنع بالاسبق اذا كان هو الموت متعظا به عن
الكتابة فالمراد ادعاء البين واحد قاله سم ثم اطال في تأييد ذلك بكلام الروض وشرح في التدبير (قوله
حققت لكن عن الكتابة) اي فيجبها اكسابها سم زاد عن شرح وولدها الحادث بعد الكتابة وقبل
الاستيلاء وهذا هو قاعدة كون المتق عن الكتابة اه (قوله عن الكتابة) اي لاعتن الايلا دخلا فالوجه
الثاني فلي هذا الولد الحادث بعد الكتابة بقول الاستيلاء دهل يتبعها فيه الخلاف الا في كاله الا ذري اي
مخلافه على الوجه الثاني قاله يتبعها قطعاً رشيد وفيه تأمل (قوله كالزهر الخ) عبارة المغني كما لو اعتق
مكاتبته منجراً او علقه بصفة فوجدت قبل الاداء ويتبعها كسبها واولادها الحادثون بعد الكتابة
(تنبيه) وطء امة المكاتب حرام على السيد لا حد عليه وطءها يلزمه المهر بشرطها ما كان احبها قالوا
حرسب للشبهوا لا يجب عليه قيمته وتقصير الامة مستولدة لا يلزم مقيمتها سيدها من مكاتب امة حرم
عليه وطء بنتا التي تكاتب عليها ويلزمه به المهر ولا حد للشبه وينفق عليها منه من باق كسبها ويرفق
الباق فان اعتقت مع الام فهو لها والا لم يسد فان احبها صارت ام ولد ويلزمه قيمتها للكتابة والولد حرم
نسب لا يجب قيمته عليه لانه قد ملك الام ولا قيمة امه لانه لا يملكها لو اعتقت اما بنت ام ولد
سيدها اه (قوله بان رقت) اي بان يهر ما سيدها او صحت نفسها عس جارية سم قوله بان رقت الخ
هذا يخرج مال الوات السيد قبل تجزها فاعتقت بونه اه (قوله بجهة اخرى) اي غير الكتابة الاولى متفق
(قوله سببا لاعتنا الخ) قدر عليه ان عقته بما لا مولى له عليه كاتقدم فامع السبب للاعانة المذكورة
الان محباب بان له مكاتبه السيد ايضا وتفق بالاسبق من الاداء من كافي العباب فقد يكون ما ذكره سببا
لاعتنا على المتق ولو بكتابة اخرى سم (قوله لانه مكاتب عليها) اي فيكون الحق فيه لها متفق (قوله

النجوم ويظن الاخر لان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها وكان قياس ما هنا ان يقال انها يموت السيد
تتفق عن الكتابة فقلت لانسلم الخافه لجواز ان المراد يمتنع بالاسبق اذا كان هو الموت متعظا به عن
الكتابة فالمراد ادعاء البين واحد يرد ذلك تعبير الروض في التدبير بقوله وان مات وقد بر مكاتبه
بالتدبير ويقتضيه كسبه وولده كن اعتق مكاتبه اه فتظهر من اعتق مكاتبها الذي سوا ابنته وبين ايلا
المكاتب في ان المتق عن الكتابة كالصريح في ان المراد منها واحد وما ذكر في شرحه ان اصله لم يصح
شيئا من مقالي بطلان الكتابة وعدم بطلانها في لو در المكاتب قالو ذكر الاصل المسئلة آخر الحكم
الرابع من احكام الكتابة فانه صح فيمن احبل مكاتبته ثم مات قبل ادائها انها متفق عن الكتابة لاعتن
لايلا حتى يتبعها ولدها وكسبها ثم قال واجر هذا الخلاف في تعليق حق المكاتب بصفه قد علمت ان الراجح
في التدبير انه تعليق حق بصفه اه قد جعل اجراء الخلاف في تعليق المتق بصفه الذي جعلوه كايلا
المكاتبه شامل المسئلة التدبير وذلك صريح في ان المراد في البين واحد فتأمل سم (قوله حققت لكن عن
الكتابة) اي فيجبها اكسابها (قوله ولدها اي المكاتبه الخ) عبارة العباب فن كوتيت ولها ولد
ملك سيدها لم يتبعها في الكتابة بقصد بشرطه لكن متق بادائها او في يد مال وشرطه ما فسد خلافا
لشيخين او هو حامل تبعها وحق بجانبنا فتقوا كذا ما تفصله بعد الكتابة من زوج او زنا فان مات قبل
الاداء وكذا ان رقت عن ان اعتقت بعد ذلك لو كاتب ولدها الحادث الا هل صح يعنى بالاسبق من
ادائها اه (قوله بان رقت الخ) هذا يخرج مال الوات السيد قبل تجزها فاعتقت بونه اه (قوله سببا لاعتنا
على المتق) قدر عليه ان عقته بما لا مولى له عليه كاتقدم فامع السبب للاعانة المذكورة لان محباب
بان السيد مكاتبته ايضا وتفق بالاسبق من الاداء من كافي الها من العباب فقد يكون ما ذكره سببا

لكن عن الكتابة كالزهر
حق مكاتبته (ولدها) اي
المكاتبه لا يقيد الاستيلاء
الزوق الحادث بعد الكتابة
وقيل المتق (من نكاح او
زنا مكاتب) اي يثبت له
حكم المكاتب (في الاظهر
يتبعها رقا وعقدا) لانه من
كسبها فيجبها في ذلك كولد
المستولدة نعم لا يتبعها لو
عتقه بل بجهة الكتابة بان
ومت مع حققت بجهة اخرى
(ولس عليه) اي الولد
(شئ) من النجوم اذ لا التزام
منه (والحق) اي حق الملك
(فه) اي الولد (السيد)
لا لاداء ومن ثم لو وطئه السيد
لو كان اثنى لم يلزمه مهر
وخلاف قضية هذا في ارض
الجنابة عليه الا في لانه
بدل جزئه الايل الحرية
قاطعي حكمه وفي حل
اه اهل على ما يحسنه كالد
فيه البين لانه قد يكون
سواء لا تتعل المتق ومن
مهم وقت فاضل كسبه كاياني
(ويقول الحق لها) اي
اكتبة لانه مكاتب عليها
وقضية كلام اصل الروضة

أن ولد من عبدها ملك فاقطعما كولد مكاتب من أمته ونازع فيه البلقيني بل قال أنهم و فرق بأن المكاتب يملك أمته والولد يتبع أمه في الرق وولدها إن عاجاه الرق من جهتها لأن جهة أبيه الذي هو عبدها (فلو قتل قيمته) يجب (لذي الحق) منهبها (والذهب أن أرض جناية عليه) أي الولد فيا دون النفس (وكيسومره) إذا كان أحمى وولدت بشبهة (ينفق) (٤٠٣) أراد بالنفقة ما يسئل سائر المولون (منها) أي

الطلاق (عليه ما فضل ووقف فان عتق فله واللا للسيد) كما ان كسب الام لها ان عتقت واللا للسيد (ولا يتقضى شيء من المكاتب حتى يؤدي الجميع) أي جميع المال المكاتب عليه ما عدا ما يجب ابتاؤه او يرا منه او تقع الحوالة له لا عليه للغير الصحيح للمكاتب عبدا ما بقي عليه دم (ولو أرق) المكاتب ومثله في جميع الاحكام الآتية المدين فيها يظهر (بما قال السيد هذا حرام) او ليس ملكك (ولا يئنه) له بذلك (حلف المكاتب) انه ليس بحرام او (انحلال) او انه ملكه وصدق حملا بظاهر اليد نعم ان كان الاصل فيه الحرص كحكم قال له هذا حرام ووجب استنصاه على الارجح فان قال انه ميت فقال بل حلال صدق السيد لان الاصل عدم التذكية كظنيره في السلم ويظهر ان حله مالم يزل ذكته وإلا صدق لتصريحهم بقبول خبر الناسق والكافر عن فعل نفسه كقوله ذهبت هذه الفضة وعلى هذا يحمل ما بحث انه ينبغي تصديق العبد واما توجيه اطلاقه بتشوف الشارع للعتق

أن ولدها من عبدها (الخ) أي بأن في بها ع (قوله) ونازع فيه البلقيني معتمد أي فيكون كولدها من غير موسيات ما فيه ع (قوله) قال أنهم و فرق (الخ) وهذا أوجه معنى (قول المتن فلو قتل) أي الولد قيمته لدى الحق فان قلنا للسيد فالتسمية له كتمية الام او اللام قلنا تستعين بها في اداء التجموع معنى (قوله) أي الولد إلى قول المتن ورجل بعته في الثأب إلا قوله ما عدا ما يجب ابتاؤه وقوله ومثله إلى المتن وقوله نعم إلى المتن وقوله وقد اقيمت بخلافه وقوله وما وقع للمال إلى المتن (قوله) فيما دون النفس) أي وما في النفس فقد تقدم أمقا سم (قوله) يشبهه) أي منها وإن كان زان من الرأعي فان قلت لم قيد بوطء الصبية فاعرج النكاح قلت له لاجل قول المصنف ينفق منها لانه لو كان نكاحا كان الا نفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حيث ندم أي فينبغي حذفه لذلك القيد كافي للمنفى (قول المتن) ينفق منها (الخ) فان لم يكن له كسب او لم يقبضه فعل السيد مؤثته في الاولى وبقيتها في الثانية ويصدق السيد بينه انه لو قيل الكنتا حتى يكون رقيقا له وإن أمكن ان يولد بعد ما لا يخالط ففوق الكنتا فصدق فيه كاصليا فان نكل عن البين قال الدارمي قال ان القطان وقف الامر حتى يبلغ الولد ويحلف وقل ان الام تحلف فان شهد السيد بدعواه اربع فسوة قبله وإن أقاما بينتين تمارحنا معنى (قوله) ما عدا ما يجب (الخ) فقيته به يمتنع من بقاء القدر المذكور وهذا اعطاف لما يأتي في الفصل الآتي من قوله نعم لا اثر لغيره عما يجب حله فيرفع الامر للحاكم فعمل المراد اذا ذكره هناك ما يجب إعطاؤه لا يسوغ معه التمسك من السيد حتى لو فسح لم ينفذ فسح له انه يمتنع بمجرد دعواه على هذا فلو مات العبد فالأقرب انه يرفع الامر للقاضي بعد موته ليحكم بالتقصا ان رآه موثقا بعد الموت حر او يكون ما كسبه لو رثته فوافق ما تقدم من انه لو لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء ع (قوله) او يبرأ منه (الخ) عطف على يؤدي الجميع وعبارة النهاية مثل الاداء الا برأوا الحوالة به لا عليه عبارة للمنفى وفي معنى اداءه مطلقا في حق من الواجب والاراء من الحوالة به ولا يصح الحوالة عليه ولا الاعراض (تنبيه) لو كانت مطلقا وادى بعض المال ثم اعطاه على أن يؤدي الباقي بعد التمسك ولو شرط السيد انه إذا أدى التجم الاول عتق وبقي الباقي في ذمته يؤده بعد التمسك صح ايضا كما يقتضيه كلام الروضة اه وقوله لو كانت مطلقا (الخ) قل سمع عن الروض مع شرحه اقره (قوله) (عليه) أي فانه لا يمتنع بحواله السيد عليه بالنجوم بل عدم حواله الحوالة كافر في بآبار شيدى وس (قوله) (لغير الصحيح) تعليل للتمن (قوله) او ليس ملكك) إلى قول المتن وإن خرج في المنفى إلا قوله ويظهر إلى المتن وقوله وهو خير إلى نعم وقوله وكان قائمته البيت وقوله زفوا وقوله نوزع فيه وقوله قال الرافعي والظنير ذلك (قوله) وجب استنصاه فان قال امسرة فكذلك نهاية أي المصدق للمكاتب ع (قوله) (والكافر) أي ولو حريا ومرتدا ع (قوله) (وعلى هذا) أي إخبار المكاتب عن تركته بنفسه (قوله) (توجيه اطلاقه) أي البعث (قوله) (فيه نظر ظاهر) عبارة النهاية في ردود بيان فيه إضرار السيد بحيث يلزم بقبول ما يحكم بنجاسته لان من رأى لحمارا شكا في تركته يحرم عليه اكله اه (قول المتن ويقال للسيد) أي إذا حلف المكاتب (قوله) (لومه دفعه) أي ان صدقه معنى (قوله) (وإن لم يعين) أي مالكا او عينه ولم يصدق معنى (قوله) (إن لم يبق (الخ) قيد لأعانه على التمسك ولو بكتابه أخرى (فيا دون النفس) أي وأما النفس فقد تقدم (قوله) وولدت بشبهة) أي منها وإن كان زان من الرأعي فان قلت لم قيد بوطء الصبية فاعرج النكاح قلت له لاجل قول المصنف ينفق منها لانه لو كان نكاحا كان الا نفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حيث ندم (قوله) (أو تقع الحوالة به لا عليه) تقدم معها

ففيه نظر ظاهر كما يعلم من كلامهم على قطعة العم المرمية مكشوفة أو في (ناه) ويقال للسيد تأخذه أو تبرعه عنه أي عن قدره وهو خير بمعنى الانشاء لثبته نعم فيما إذا أقر بمرمته ان عين له مال أو قيمته لومه دفعه له مؤاخذه باقره وإن لم يعين امر باسما كالأمر بين صاحبه ومنع من التصرف فيه فان كذب نفسه وقاله للكا تب قبله ونفذ تصرفه فيه (فان أبي قبضه) (الفاضل) وعتق المكاتب إن لم يبق عليه شيء أما إذا كان

في نسخة بخطه عليه رجل بالضم وصحت وان لم يبين المقصود به لان له مراد ظاهر بالامتناع من الحرام (فان ذكر المكاتب عن الحالف
 حلف السيد) وكان كاقامته (٤٠٤) البينة (ولو خرج المؤدى من النجوم) مستحقا (او زيفا) رجح السيد بدله) لقصد القبض (فان

كان) ما خرج مستحقا او زيفا (في النجم الاخير) مثلا (بان) ولو يدموت المكاتب او السيد (ان) المتق لم يقب (بلطان الاداء) (وان كان السيد قال عند اخذه) اى متصلا بالقبض (انت حر) او اعتدك لانه بناء على ظاهر الحال وهو صحة الاداء وقد بان خلافه اما لو قال ذلك منفصلا عن القبض والقرائن الدالة على انه اعم رتبته على القبض فلا يقبل منه قوله لانه بناء على ظاهر الحال كما رجحاه وقول الغزالي لا فرق قيده ابن الرضا بما اذا قصد الاخبار عن حاله بعد اداء النجوم فان قصد انشاء المتق بربى وصلى وتبعه البقيني وزاد ان حالة الاطلاق كماله قصد الانشاء ونورع فيه وانه في الحالين يتقن عن جهة الكتابة وتبعه كسبه واولاده لو قال له المكاتب قلته انشاء قال بل اخبارا صدق السيد للقرينة قال الرافعي وهذا السياق يقتضى ان مطلق مول السيد محمول على انه حرم بما دى وان لم يذكر ارادته انه وظن ذلك من قبله اطلقت امره انك فقال نعم طلبتها ثم قال فلتنت ان

المتق قطع (قوله وصحت) اى يتيم ولا يثبت هاولا يمينه ملائمة له ولا يسقط حلف المكاتب حق من عينه متى (قوله وان لم يبين الخ) اى البينة الاولى التذكير كافي النهاية والمضى بازاجع الضمير السيد (قوله وان كان كاقامته البينة) يرده عليه ان العين المردودة كالافراق على الراجح وعليه فاطله بانما ذلك لتقديم حكم البينة فقال عليه ع (قول المتن ولو خرج المؤدى اى او بعضه مستحقا) اى بينة شرعية ولو ادم الحاكم لا يافراق او يمين مردودة متى (قوله او زيفا) اى كان خرج نجما سخطا الرضى فانه لا يقبلين بعدم المتق كما يعلم من قول المصنف الاقوى وان خرج معيا الخ ع (قول المتن رجح السيد بدله) المراد انه رجح مستحقه ولو عه به كان اولى معنى (قوله مثلا) عبارة للمضى تليه لا يتقيد ذلك بالجزم الاخير فلو كان في غيره ودفع الاخير على وجه معتبرتين بخروج غيره مستحقا كما لم يقتضيه ايضا ولذلك عرفت الروضة ببعض النجوم اه (قوله ولو يدموت المكاتب) فان ظن الاستحقاق يدموت المكاتب بان انما مات رقيقا وانما تركه للسيد دون الورثة معنى وزادى (قول المتن وان كان قال الخ) صورة المسئلة اذا قصد الاخبار او اطلق فان قصد الانشاء متق زياى ويأتى عن س منه (قوله بالقبض) اى بالقرائن الدالة على انه اعم رتبته على القبض اخذ اعمائى (قوله وقد بان خلافه) اى في نفذ المتق (قوله اما لو قال الخ) عتد قوله متصلا بالقبض ع (قوله والقرائن) قضية افراده القرينة فيما يأتى ان التمسد ليس بمراد هنا (قوله فلا يقبل منه قوله الخ) اى فى الظاهر كما يدل عليه كلامه اما الباطن فهو دائر مع ادارته وان انتفت القرائن كما لا يخفى رشيدى (قوله وقول الغزالي الخ) قضية هذا الصلح ان لا فرق فيما اذا كان متصلا بين قصد الاخبار وقصد الانشاء او الاطلاق وفيه نظر س (قوله لا فرق) اى بين ان يكون متصلا بقبض النجوم او غير متصل بخروج ع (قوله قيده ابن الرضا الخ) مستند ع (قوله وتبعه البقيني وزاد الخ) عبارة للمضى وقال البقيني على عدم عتقه اذا قال ذلك عرجه الخبر ماجرى فلو قال على سبيل الانشاء او اطلق لم يرتفع بخروج المدفوع مستحقا بل يقتضى عن جهة الكتابة وتبعه كسبه واولاده اه ويبنى ان يكون الحكم كذلك فيما لو قال لوجه ان ارايتى طلقك فارأى من مجهول فقال انت طالق ثم تبين ان الاراء من مجهول اه (قوله ويوزع فيه) وفى حاشية شيخنا الزياى انه كالقصد الاخبار اه وهو ظاهر لوجود القرينة الدالة عليه ع (قوله وانه الخ) عطف على ان حاله الاطلاق الخ (قوله في الحالين) اى حاله قصد الانشاء وحالة الاطلاق (قوله ولو قال له المكاتب الخ) انظر هل هذا في صورة الاتصال او صورة الانفصال رشيدى اقول قضية السياق انه فيها معا وان كان قوله للقرينة يقتضى رجوعه للاولى فقط (قوله للقرينة) عبارة للمضى يمينه اه (قوله قال الرافعي الخ) تايد لقوله ونورع فيه (قوله ان مطلق قول السيد) اى قوله انت حر وقد اطلق (قوله وظنير ذلك) اى ما ذكر في صورة الانفصال كما يدل عليه قوله فلا يقبل منه الا بقرينة رشيدى (قوله وقد اخفيت خلافه فلا يقبل الخ) عبارة للمضى وقد ادى الفقهاء بخلافه نازعت صدق يمينه اه (قول المتن وان خرج) اى المؤدى من النجوم معيا اى ولم يرض السيد به متى (قوله او رد بدله الخ) هذا صريح فى انه عند تلفه او بقاءه مع حدوث عيب فيه عبده يرد بدله وياخذ

(قوله وصحت وان لم يبين) كتب عليهم وهو الارجح (قوله وان لم يبين المقصود به) والافلا (قوله كاقامة البينة) هل هو بناء على ان العين المردودة كالبينة (قوله وقول الغزالي الخ) قضية هذا الصلح انه لا فرق فيما اذا كان متصلا بالقبض بين قصد الاخبار وقصد الانشاء او الاطلاق وفيه نظر (قوله فان قصد انشاء المتق بربى وصلى) قد يشكل على حصول البراءة والمتق هنا عدم حصوله لما فى قوله الاقوى ولو جعل بعضا ليرى من الباقي فابرأ لم يصح الدفع ولا الابرأ لان يلزمه هنا حصول التمتع عند الاتصال بالقبض وان قصد الانشاء او اطلق فليحرر (قوله او رد بدله الخ) هذا صريح فى انه عند تلفه او بقاءه مع حدوث عيب فيه عبده يرد بدله

بده
 ماجرى بنتا طلاق وقد اخفيت بخلافه فلا يقبل منه الا بقرينة (وان خرج معيا فله رده)
 ان تلفه او بقاءه مع حدوث عيب فيه (واخذ بدله) وان لم يلبس

لان المقدن انما يمول السام وورده او بطلب الارش يدين ان العذ في لم يحصل وإن كان قال له عند الاداء انت سر كسر فان رضى به وكان في النجم
الاخير بان حصول العتق من وقت القبض (ولا يتزوج) الكاتب (لا يباذ سيدة) (٤٠٥) عبد كافر في الخبر (ولا يتسرى) يعني

لا يطأ لمكته وإن لم يزل
(بأنه على المكاتب) نصف

ملكه وما وقع له في موضع
ما يقتضى جواره بالأذن
مبنى على الضعيف أن العتق
غير المكاتب يملك بتدليك
السيد ويظهر أنه ليس له
الاستمتاع بمادون الوطء
ايضا (وله شراء الجوارى
للتجارة) توسعاه في طرق
الاكتساب (فان عتقها)
ولم يمال بمنعاه (ملاحد)
عليه (والولد) من وطئه
(نسب) لاحق به لغبية
المالك ولا مهر لانه المالك
وإن ضعف ملكه (فان ولده

في حال بقاء (الكتابة)
لا يه اومع عتقه (او بعد
عتقه) لكن (لبن سنة
اشهر) منه (تبعه رقاً عتقا)
ولم يمتى حالاً لضعف ملكه
ومع كونه ملكاً لملك نحو
يعله لانه ولده ولا يمتى عليه
لضعف ملكه ل يتوقف
عتقه على عتقه وهذا معنى
قولهم انه تكاتب عليه ولا
تصير مستولف في الاظهر)
لأنها علق بملوك (وإن
ولده بعد العتق لفوق سنة
اشهر) أول سنة اشهر من
العتق كافي الروضة ولا
تخالف لانه لا بد من لحظة
فان اعتبرها في بعض
الصور كما يعلم ما ساقره

بدله وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم الميع أن لا رد ليه الارش ثم رأيت الزركشي قال انما ثبت الرد له
إذا لم يحدث ما يمنع فلو حدث عنه عيب فله الارش فان دفعه المكاتب استقر العتق والا ارفع اه ورايت
الروض قال وإن علم اى بعبه بعد التصف لم يرض اى به بل طلب الارش بان لا عتق فان ادى الارش
عتق من حيث ذاهل في شره فان رضى بالبيع فذا العتق ثم قال في الروض وإن وجد ما قبض ناقص وزن
او كيل فلا عتق وإن رضى عتق بالاربع من الباقي اه سم (قوله لان المقدن) الى قول المتن ولو دجل النجوم
في المعنى الا قوله لم يظهر الال متن وقوله لانه لا بد الى المتن (قوله يعني لا يطأ الخ) انما أول ذلك لان
التسرى يعتبر فيه امران حجب الامة عن عين الناس وانه فيها ناس يترفعنى اى وذلك لا يشترط منار شيدى
(قوله لانه المالك) اى ولو وجب عليه لكان له ثمانية (قوله منه) اى من الوطء متفق وع شى وقال في شرح المنهج
من العتق اه وهو الما يقى لما يقى في مقابله من قوله لو سته اشهر من العتق (قول المتن تبعه رقاً عتقا)
اى في الاولى عتقا فقط في الثانية ثلثه حلي وحش (قوله ولم يمتى حالاً) اى في الصورة الاولى
معنى (قوله ولا يمتى عليه لضعف ملكه) مكر مع قولهم يمتى حالاً الخ لكان الاولى حذنه كافى للمعنى
(قوله لم يتوقف عتقه على عتقه) فان عتق عتق الارق وصار للسيد معنى (قوله وهذا) اى توقف عتقه
على عتق ايه (قوله انه الخ) اى ولد المكاتب وقوله عليه اى على المكاتب (قوله في بعض الصور) اى صورة
الوطء بعد العتق لزيادة المدة حيث قل سنة اشهر بلطفه الوطء بعد العتق سم ورشيدى (قوله في قوله الخ)
اى في شرح قوله الخ على حذف المضاف (قوله مع العتق) اى مطلقاً شرح المنهج اى انت به لسته اشهر او
لا كثر من العتق بجمري (قوله وامكن الخ) فيدق البعدية فقط كاهو صريح صليح شرح المنهج وصريح قول
الشراح الاقرب بما تقرر الخ (قوله فاكثر منه) اى من الوطء معنى (قوله وما تقرر الخ) في قول المتن وان
ولده بعد العتق الخ مع قول الشراح اول سنة اشهر من العتق (قوله ان القيد) اى قيد الوطء بعد العتق
فقط كاهو صريح صليح شرح المنهج وفيه اذنا قول الشراح الاقرب اى اذا قارن الخ كامر (قوله انما
الخ) يتأمل معنى هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقيد في صورة الستة ايضا لصحتها مع الوطء
مع العتق ولا كلام ومع الوطء بعد العتق ولا يمكن حيث كرون الولد من الوطء فانه ذلك التقيد في
صورة الستة الاحتراز عن هذه الحالة لقول كانت عبارة تمكدا انما هو في صورة الوطء بعد العتق لم يكن فيها
اشكال فليحراه سم على حجر رشيدى وقد يجب بان الحالة التي ذكرها ليس ما يترى فيها الملقق مع الحرية
حتى يحتاج للاحتراز عنها بخلاف صورة الاكثر اى ما اذا ولده لا كثر من ستة اشهر من العتق مع كرون

ويأخذ بدله وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم الميع أن لا رد ليه الارش ثم رأيت الزركشي قال انما ثبت
الرد له اذا لم يحدث ما يمنع فلو حدث عنه عيب فله الارش فان دفعه المكاتب استقر العتق والا ارفع اه ورايت
الروض قال وإن علم اى بعبه بعد التصف لم يرض اى به بل طلب الارش بان لا عتق فان ادى الارش
عتق من حيث ذاهل في شره فان رضى بالبيع فذا العتق ثم قال في الروض وإن وجد ما قبض ناقص وزن
او كيل فلا عتق وإن رضى عتق بالاربع من الباقي اه سم (قوله لان المقدن) الى قول المتن ولو دجل النجوم
في المعنى الا قوله لم يظهر الال متن وقوله لانه لا بد الى المتن (قوله يعني لا يطأ الخ) انما أول ذلك لان
التسرى يعتبر فيه امران حجب الامة عن عين الناس وانه فيها ناس يترفعنى اى وذلك لا يشترط منار شيدى
(قوله لانه المالك) اى ولو وجب عليه لكان له ثمانية (قوله منه) اى من الوطء متفق وع شى وقال في شرح المنهج
من العتق اه وهو الما يقى لما يقى في مقابله من قوله لو سته اشهر من العتق (قول المتن تبعه رقاً عتقا)
اى في الاولى عتقا فقط في الثانية ثلثه حلي وحش (قوله ولم يمتى حالاً) اى في الصورة الاولى
معنى (قوله ولا يمتى عليه لضعف ملكه) مكر مع قولهم يمتى حالاً الخ لكان الاولى حذنه كافى للمعنى
(قوله لم يتوقف عتقه على عتقه) فان عتق عتق الارق وصار للسيد معنى (قوله وهذا) اى توقف عتقه
على عتق ايه (قوله انه الخ) اى ولد المكاتب وقوله عليه اى على المكاتب (قوله في بعض الصور) اى صورة
الوطء بعد العتق لزيادة المدة حيث قل سنة اشهر بلطفه الوطء بعد العتق سم ورشيدى (قوله في قوله الخ)
اى في شرح قوله الخ على حذف المضاف (قوله مع العتق) اى مطلقاً شرح المنهج اى انت به لسته اشهر او
لا كثر من العتق بجمري (قوله وامكن الخ) فيدق البعدية فقط كاهو صريح صليح شرح المنهج وصريح قول
الشراح الاقرب بما تقرر الخ (قوله فاكثر منه) اى من الوطء معنى (قوله وما تقرر الخ) في قول المتن وان
ولده بعد العتق الخ مع قول الشراح اول سنة اشهر من العتق (قوله ان القيد) اى قيد الوطء بعد العتق
فقط كاهو صريح صليح شرح المنهج وفيه اذنا قول الشراح الاقرب اى اذا قارن الخ كامر (قوله انما
الخ) يتأمل معنى هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقيد في صورة الستة ايضا لصحتها مع الوطء
مع العتق ولا كلام ومع الوطء بعد العتق ولا يمكن حيث كرون الولد من الوطء فانه ذلك التقيد في
صورة الستة الاحتراز عن هذه الحالة لقول كانت عبارة تمكدا انما هو في صورة الوطء بعد العتق لم يكن فيها
اشكال فليحراه سم على حجر رشيدى وقد يجب بان الحالة التي ذكرها ليس ما يترى فيها الملقق مع الحرية
حتى يحتاج للاحتراز عنها بخلاف صورة الاكثر اى ما اذا ولده لا كثر من ستة اشهر من العتق مع كرون

في قوله وكان يطؤها والروضة حذفتها لانها معلومة فتعطى المتن هو النطق (وكان يطؤها) ولومرة مع التقرى او بعده وأمكن كرون
الولد من الوطء مان كان لسته اشهر فاكثر منه بما تقرر من فرض ولادته بعد العتق بستة اشهر او اكثر يعلم ان التقيد بالامكان
المذكور انما هو في صورة الاكثر فقط واما اذا قارن الوطء العتق فيلزم الامكان منه لان الترضى انه لسته بعد العتق يتأمله

(فهو حرمه أو ولد) لظهور العلوق بعد الحرية تغليبا لما خلا بنظر لاحتماله قبلها فإن اتنى شرط عاذ كر بان لم يطأها مع المتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء لم تكن أم ولد لها فإيه في حال عدم صحة إيلاده (ولو جعل) المكاتب (التجور) قبل وقت حلولها أو بعضها قبل عمله (لم يحرر السيد على القبول إن كان له في الانتفاع) من قبضتها (غرض) صحيح نظير ما روي في السلم (تكونه حفظه) أي مال التجور إلى عمله وأقله كما بأصله وما قبله يعني عنه لا متمثل (أو خوف عليه) لنحو نب وان كاتبه في وقته لم يرضى إلا جبارا حيث من الضرر وكذا لو كان في كل عند العمل طريا قال البلقيني أو ثلاثا متعلق به زكاة (٣٠ ع ٤) (والا) يمكنه غرض صحيح في الانتفاع (يجب) على القبول لأن للسكاتب غرضا صحيحا فيه

وهو المتق أو تقيريه من غير ضرر على السيول لم يقولوا هنا بنظر ما مر أيضا من الإيجاب على القبض أو الإبراء فيحتمل أن يكون هذا كذلك وهو ما رجحه البلقيني وحذف هنا العلم به من ثم وعليه فارق ذلك ما مر في السلم من عدم الإيجاب على الإبراء بان الكتابة موضوعة على تسجيل المتق ما أمكن لتصرف الشارع في الحقيقة فيما يطلب الإبراء ويقتل الفرق لحلول الحق ثم لانه (فإن أجب) قبضه لسبب القاضى عن إجباره أولئك لم يجهده (قبضه القاضى) عنه وقع المكاتب أن حصل بالوعدى شرط المتق لانه نائب المستحق كالقاضي وإعماله قبض دين النائب في غير هذا لأن الغرض من المتق ولا خيرة السيد فيه ثم سقوط الدين عنه وقائه في ذمة الدين أصح للقائب من أخذ القاضى له لأن يده عليه يد أمانة ولو أقبه في غير بلد

الوطء بعده كما هو ظاهر (قوله بعد الحرية) فلا قال أو معها سم (قوله لاحتماله قبلها) أي احتمال العلوق قبل الحرية (قوله المكاتب) إلى قول ولو أتى في المعنى لا قوله وحذف إلى التثنية (قوله قبل عمله) بكسر الحاء أي وقت حلوله نهاية (قوله أي مال التجور الخ) كالطعام الكثير معنى (قوله وما قبله) هو قوله مؤنة حفظه عيش (قوله يعني عنه) أي عن قوله أصله أو طبقه (قوله لا متمثل) ولأن حفظه شامل لحفظ روحه ولعل هذا أولى بما قاله الشارع شديدا (قوله لنحو نب الخ) عبارة المعنى بسبب ظاهر يتوقع زواله بان كان زمن نب أو غار قول كاتبه في وقت نبه ونحوه وجعل فيه لم يجبر أيضا لأن ذلك تقدير قول عند العمل قال الروباني فإن كان هذا الخوف معهودا لا يرضى زواله لزمه القبول قولوا واحد أو بجرم المارودي أه (قوله قال البلقيني الخ) هو ظاهر معنى (قوله هو المتق) أي إذا جعل جميع التجور موقوفه أو تقيريه أي إذا جعل بعضه عيش (قوله بنظر ما مر الخ) أي من أنه إذا أتى المكاتب بمال فقال السيد هذا حرام ولا يتنزه وحلف المكاتب أنه حلال أجبر السيد على أخذه أو الإبراء عنه معنى (قوله فيحتمل أن يكون هذا كذلك الخ) وهو الوجه كجبري عليه البلقيني معنى عبارة النهاية والوجه كآله البلقيني أن يقال هنا بنظره المار من الإيجاب الخ (قوله هو ما رجحه البلقيني) أي وجزم به شرح المنهج سم (قوله قبضه) أي والبراءته على ما مر معنى أي من أن ما هنا كغضه المار (قوله أولئك لم يجهده) أن كان المعنى أن المكاتب لم يجهده القاضى لم يتأت مع قول المصنف قبضه القاضى وإن كان المعنى أن المكاتب أو القاضى لم يجهده السيد لم يتأت مع قول المصنف فإن أي لعل المراد الثاني وكان قد حرم مثلا بعد الإبراء يردى أو لا يردى الثاني قول المعنى أو غاب (قوله أن حصل الخ) قيد لمعنى المكاتب لا قبض القاضى لأن ما يحضره المكاتب قبضه القاضى وإن كان بعض التجور عيش عبارة المعنى أن أدى الكل أه (قوله كالغضب) أي السيد (قوله فيه) أي في قبضه التجور في ذمة المكاتب (قوله لأن يده) أي القاضى (قوله ولو أتى به) أي مال الكتابة بعد حصوله (قوله مؤنة) أي ما وقع عيش (قوله أي التجور) إلى الفرق في المعنى لا قوله لم يرضى إلى ويروى الفصل في النهاية إلا قوله كذا أن أطلق فيما يظهر (قوله أي بشرط ذلك الخ) لعل الأولى إسقاط الباء (قوله يشبهه بالجاهلية الخ) أي من حيث جلب النفع على أي والأفانها في مقابلته النقص من الواجب وما في الجاهلية في مقابلة الزيادة من حيث جعل التسجيل مقابلا بالبراءة من الباقي فهو كجملهم زيادة الأجل مقابلا بمال يجبرى (قوله وبالجاهلية) أي المصعب على حرمة معنى (ويجربى ذلك) أي ما ذكره المصنف معنى وما ذكره الشارح من الاستدراك (قوله لم ينفذ) أي لم يرضى الموصلى له عيش (قوله للورثة) أي ورثة السيد (قوله لا يبيع) إلى قوله لو راق في المعنى (قوله للزومه) أي السلم (قول المتن والاعتراض الخ) أي الاستدلال كان يكون التجور متأثير فيقول المكاتب بدله أو دام معنى (قوله كاصحابنا) بفتح الباء وبهذا الوجه ما نقله بعد الحرية فلا قال أو معها (قوله ولم يقولوا هنا بنظر ما مر) كأنه يريد قول المصنف السابق في مسئلة ما لو أتى بمال فقال السيد هذا حرام ويقال للسيد تأخذه أو تبره (قوله وهو ما رجحه البلقيني) أي وجزم

العدو لغيره الياءم فعاد وكان نحو خوف لم يجبروا إلا جبر قاله المارودي (ولو جعل بعضه) أي التجور قبل العمل (ليربى من الباقي) أي بشرط ذلك من أحدهما أو أه الآخر (فأبراه) مع الأخذ (لم يصح الدفع ولا الإبراء) للشرط الفاسد لانه يشبهه بالجاهلية كان أحدهم إذا حذر به نقله لندته أفضأ وزد قلن قبضه ذاق الدين والجل فعل السيد الماشع وذلا عتق نعم لو أبراه ما يفسد الدفع صح وعتق كاعتبه الركني كالأدعى أخذ من كلام المصنف ويجزى ذلك في كل دليل على هذا الشرط (فرع) أو صي بجزم المكاتب ففجز فجزم الموصلى له لم ينفذ وكان دامت الورعية أخذ من قول المارودي ما يؤيده بعد ذلك يكون للورثة (ولا يصح بيع التجور) لانه يبيع مالم يقبض وما يتطرق السقوط إليه كالسلم فيه بل أولى الزومه من الطرفين (و) كذا لا يصح (الاعتراض عنها) من المكاتب كاصحابنا هنا

لعدم استقرارها لكن اعتمد الاسنوي وغيره ما جرى عليه في الشفعة من صحة الزوم من جهة السيد مع تشوف الشارع للمعق (قوله باء) السيد الآخر (وادا) ما للكتاب (الى المشتري لم يمتد في الاظهر) وان تضمن البيع الاذن في قبضه لان المشتري يقبض لنفسه بحكم الشراء الفاسد فلم يصح قبضه فلا تمت (ويطلب السيد الكتاب باء) (و) يطلب (الكتاب المشتري بما اخذته) لما حرم من فساد قبضه وشارك المشتري الوكيل بانه يقبض لنفسه كآخر من لم يحملها فساد البيع (واذن السيد (٤٠٧) في قبضه كان كالوكيل فيمتد بقبضه

(ولا يصح بيع مرة) اي
الكتاب كتابا مضمونة بغير
رضاه (في الجديد) كالمتسولة
وشارك للمعق عقده بصفة
بان ذلك يقبض الوصية فجاز
الرجوع عنه بخلاف
الكتاب وشراء حائشة
لبررة رضاه عنهما مع
كتابها كان بان بريرة
ورضاهما يكون فسحا
منها ويرشده امره الى الله
عليه وسلم بمقتضاها ولو بقيت
الكتابة لمقت بها فان
الاصح على القديم ان
الكتابة لا تنسخ بالبيع
بل تنقل للمشتري مكاتب
وبحت البقني صحة بيعه
بشرط المعق ويزاح فيه
قولها لا يصح بيعه فيما
ضنيوا ولكنه خالف في هذه
ايضا وبحت ايضا جواز
بيعه لنفسه كيده من غيره
برضاه فيكون فسحا للكتابة
كاخر (قوله باء) السيد
(فاذ النجوم الى المشتري
في عقده القولان) السابقان
في بيع بنحوه اظهرهما
المنع (وهيته) وغيرها
(كده) فبطل بغير رضاه
ايضا وكذا الوصية به

الارض في باب الشفعة عن الاصحاب من الجواز لما روي عن سوب الاسنوي ما هناك وجرى عليه شيئا خافيا
منه معنى عبارة النهاية وهذا هو المتعبد ان اعتمد الاسنوي وغيره ما جرى عليه في الشفعة (الخ) (قوله فلر
باعه السيد الخ) اي على خلاف منعنا من عش (قوله المشتري الوكيل) فاعل ففعل (قوله بانه) اي
المشتري (قوله واذن له) اي للمشتري وظاهر كلامهم اشتراط صراحة الاذن هنا وعدم كفاية الاذن الذي
تضمنه البيع فليراجع (قوله كتابا مضمونة) خرج بها الفاسدة فان المتصور في الامم صحة البيع فيها اذا علم
البائع فسادها لبقاءه على ملكه كالملق عقده بصفتي وكذلك ان جعل بذلك على الذهب معنى (قوله بغير
رضاه) اي فان رضاه به جاز وكان رضاه فسحا كاجرم به القاضى الحسين في تعليقه لان الحق لم يقدرض
بابطاله معنى (قول المتن في الجديد) وبهذا قال ابو حنيفة ومالك والقديم يصح بيع الملحق عقده بصفة وهذا
قال احمد معنى (قوله كالمتسولة) فقد يقال لو اشبه المستسولة استوى رضاه وعدمه من عبارة المعنى لان
البيع لا يرفع الكتاب بالزوم من جهة السيد فيمتد مستحق المعق فلم يصح بيعه كالمتسولة (تتبع) عمل
الخلاف (اذ لم يرض المكاتب بالبيع فان رضاه به جاز وكان رضاه فسحا كاجرم به القاضى حسين في تعليقه
لان الحق لم يقدرض بابطاله وعلى هذا استثنى هذه الصورة من عدم صحة بيع المكاتب اهـ وهي سائلة
عن الاشكال المذكور (قوله وشارك الخ) رد دليل القديم (قوله ويرشده) اي يدل القسح (قوله ولو بقيت
الكتابة الخ) بقاء الكتابة لا ينافي اعتاقها لصحة اعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما علم اقدم سم
(قوله بل تنقل) اي روية البيع (قوله وبحت البقني) الى الفصل في المعنى الا قوله وذكر التوزيع الى المتن
وقوله لسوا الى المتن (قوله وبحت البقني الخ) عبارة النهاية بانه الوجه كاحته البقني جواز بيعه من نفسه
الخ لا يعمه بشرط عقده كاد عليه قولها لا يصح بيعه فيما ضني خلافا لما حته البقني هنا او عبارة
المعنى ويسبق اي صوريها ما اذ بيع بشرط رضاه فانه يصح وان لم يرض المكاتب وترفع على المتن
وبطل المشتري اعتاقه والاولاه لذكر (قوله البقني ورضاه الى المشتري) اذا قل اعتق مكاتبه على ان الق
ذكره البقني ايضا قال انه اولى بالجو از من ان يقيها مع اعترافه بان المنقول في اصل الرخصة القولان واذا
كان المنقول في هذه البطان فالبيان في التي قبلها بطريق الاول وهو كذلك ومعنى البطان في هذه ان
المعق لا يقع عن السائل ولكن يقع من المعق ولا يستحق العرض كاسياق ومنها ما اذا باع المكاتب من
نفسه فانه يصح وترفع الكتابة فلا يتبعه كسب ولا ولدم ومنها ما اذا جني زمتها اذا عجز عنه احد (قوله
في هذه) اي في مسألة البيع الضمني (قوله وذكر التوزيع الخ) عبارة المعنى تتبعية مسألة التناك مكررة سبقت
في التناك (اه قول المتن لو قال له) اي السيد قول لرجل اي مثلا معنى (قوله وكذا ان اطلق الخ) يقتضيه
كلام المنهج عش عبارة السيد مرقوله فيما يظهر عبارة المعنى على ذلك كما اذا قل اعتقه اطلق اما اذا قال
اعتقه عن الخربه يطل ان صورة الاطلاق منفردة وان اومهم كلام الشارع بانها مجزئة له اه (قول المتن
عش) اي من الاذن وان السيد بما قبضه من المكاتب من النجوم عش (قوله بل عن المعق) اي كاتي فيها
في شرح المنهج وقال وظاهر مما مر انه لا يمتنع الاجبار على التقبض بل اما عليه ارجل الارو وشارك نظيره
في السلو وساق الفرق الذي نقله الشارع (قوله كالمتسولة) فقد يقال لو اشبه المستسولة استوى رضاه وعدمه
(قوله ولو بقيت الكتابة الخ) بقاء الكتابة لا ينافي اعتاقها لصحة اعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما

ان يجرها لان عقبا بعدم عقده (وابس) له بيع ما في يد المكاتب او اثناع عبده اي عند المكاتب (وتوزيع امته) وغير ذلك من التصرفات
لا يعمد في المعاملات كاجني وذكر التوزيع ما عليه على امتناع غيره والاولى في التناك لنز آخر فلا تكرر (ولو قال له) (رحل اعتق
مكاتبك) عنك وكذا ان اطلق فيما يظهر (كذا) سواء اقال على ام لا خلافا لنز في الاول (فعل معق ولو لمه التزم) كما لو قال ذلك في
المستوفى فهو بمنزلة فداها لاسرها قال اعقته عن على كذا قال اعقته عنك فلا يمتنع عن السائل بل عن المعق ولا يستحق المال ولو

عق كاسر وبرى عن
النجوم فبقية كسب

(فصل) في بيان لزوم
الكتابة من جانب
وجوازا من جانب وما
يترتب عليهما وما يطرأ
عليهما من فسخ أو تضاعف
وجناية أو الجناية عليه
وما يصح من المكاتب
وما لا يصح (الكتابة)
الصحيحة كما يلزم من كلامه
الآتي (لازمة من جهة
السيد) لانه لا يحل المكاتب
قطر لكان كالترتين
والسيد كالزامن ويظهر من
لوحها من جهة انه ليس
له فسخها لكن صرح به
ليرتب عليه قوله (الا ان
يصح من الاداء) عند الحمل
ولو عن بعض النجم فله
فسخها فتفسخ بفكر حاكم
ولا تفسخ بمجرد جزم من
غير فسخ نعم لا اثر لمجره
عما يجب حله فبرغ الامر
لحاكم يلزم السيد بالاثبات
والمكاتب بالاداء او يحكم
بالتقصا ان رآه للصلحة
ولما لم يحصل التقاص
بنفسه لعدم وجود شرطه
الآتي (الا ان غاب كائنا أو
امتنع من القدرة من الاداء
فليس فسخها حيث
وجازة للمكاتب فله ترك
الاداء وإن كان معه وقاء)
لان الحظ له

وشدي عبارة عرش أي لان في عقته عن السائل تليكا له وهو باطل قالني تنقيح الاعتراف بكونه عن السائل
وبق اصله اه (قوله) عتقه أي المكاتب (قوله) كاسر أي في التدرج قليل فصل في حكم حل المدبرة
(فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب السيد) (قوله) في بيان لزوم الكتابة) أي قوله فان قلت مرفي
الطلاق في النهاية إلا قوله وهذا تصوير إلى المتن وقوله لكنه أكد فيها بظاهر وقوله لهدن إلى المتن وقوله
ليست فيمقره وقوله ونقله بعضهم إلى المتن وقوله ولاذن قبل الحلول إلى المتن (قوله) عليها أي على اللزوم
والجواز وقوله علم أي على الكتابة (قوله) وسنايه أو الجناية عليه) لم تقدم للضمير مرجع رشدي (قوله)
الصحيحة) أما الفاسدة فهي جازة من جهة على الأصح معنى (قوله) من كلامه (الآتي) أي في الفصل الآتي
(قوله) لانه) إلى قول المتن ولو استعمل في المتن إلا قوله أو يحكم بالتقصا إلى وإن غاب وقوله وهذا
أمر إلى المتن وقوله لكنه أكد فيها بظاهر (قوله) لكن صرح به) أي قوله ليس له فسخها (قول المتن) إلا ان
يصح أي المكاتب من غير (قوله) له فسخها (الخ) أي للسيد انفسه قال الماوردي ويشترط ان يقول قد
عجزت عن الاداء ولو السيد فسخت الكتابة ولا حاجة فيه إلى حاكم لا به متفق عليه كالفسخ بالعيب معنى
عبارة سم قال في شرح البهجة بأن يقول فسخت الكتابة أو ابطتها أو عجزت العبد نحو ذلك اه ومثله في
الروضه ويظهر الفرق بين تعجز العبد نفسه وتعجز السيد بأنه بشر طهره ان الاول لا تفسخ به الكتابة
بمختلف الثاني اه (قوله) لا اثر لجزمه (الخ) عبارة المتن لانه اذا عجز عن القدرة الذي يحط عنه او يذلل فانه لا
يفسخ لان عليه مثله ولا يعمل التقاص لان السيد ان يؤتمن غيره لكن يرغ المكاتب الامر إلى الحاكم
الخ قال عرش ولو اختلفا صدق السيد وحاله الفسخ حيث ادعى ان الباقي أكثر مما يجب في الايتام وحاف
عليه اه (قوله) لعدم وجود شرطه (الخ) عبارة شرح الارشاد لتعلق الحق بالاداء ولان الحظ وإن
كان اصلا فليس ابداله من مال اخر اتهم اه سم (قوله) شرطه الآتي) أي من اتفاق الدينين في
الجنس والحلول والاستقرار ولعل صورة المسئلة أن القيمة من غير جنس النجوم والافاضال مانع من
التقصا اللهم إلا ان يقال ان ما يجب حله في الايتام ليس دينا على السيد ان واجب دفعه وفقا للعبد ومن
ثم جاز للسيد ان يدفع من غير النجوم عرش وقوله ان القيمة لم يظهر إلى المراد به عبارة الشارح في الفصل
الآتي بان كانا دينين قد تدين واتفق جنسا ونوعا وصفة واستقرارا وحلولا اه (قوله) والا ان غاب (الخ)
عطف على المتن عبارة المتن تنبيه يرد على حصره الاستثناء صورته ان احداهما إذا امتنع من الاداء
مع القدرة عليه فليس الفسخ كما في الروضة كاصلها الثانية إذا حل النجم والمكاتب غائب ولم يمت
المال كاسيذكره المصنف اه (قول المتن) وقاء) أي ما يفي بنجوم الكتابة معنى (قوله) لان الحظ له

علم عما تقدم

(فصل الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها (الخ) (قوله) إلا ان يصح) أي المكاتب (قوله) فله
فسخها) أي السيد (قوله) فله فسخها) قال في شرح الروضه وإن لم يثبت عجزه باقراره أو بيته لتعذر
وصوله إلى العوض كالتأثير إذا طس المشتري بائنه وفسخ بنفسه وكذا بالقاضي لكن عنده أي القاضي
يحتاج ان يثبت ان يقيم بيته بالكتابة وحلول النجم اه وهذا الصنيع كالصريح في تعليق قوله وان لم يثبت
عجزه (الخ) قوله وكذا القاضي فانظر إذا نازع المكاتب في عجزه (قوله) من غير فسخ) قال في الهجو فسخها
له أي للسيد فسخ الكتابة عند حلول النجم ان عجز المكاتب عن الاداء قال في شرحها بان يقول فسخت
الكتابة أو ابطتها أو عجزت العبد نحو ذلك اه ومثله في الرضه ويظهر الفرق بين تعجز العبد نفسه
وتعجز السيد بأنه بشر طهره ان الاول لا تفسخ به الكتابة بخلاف الثاني وصرح في الروضه بعد تعجز السيد
من صبح الفسخ حيث قال فرع قول السيد فسخت الكتابة أو ابطتها أو عجزت العبد ونحوها ويحتمل فسخه ولا تعود
بالقدر اه (قوله) لعدم وجود شرطه (الخ) عبارة شرح الارشاد لتعلق الحق بالاداء ولا دأمو لان الحظ وإن كان
اصلا فليس ابداله من مال اخر اه (قوله) أو امتنع من القدرة من الاداء فليس فسخها) قال في شرح

(قَالَ اجْعَلْ نَفْسَهُ) بِقَوْلِهِ اَنَا جَاهِلٌ كَمَا تَتَّبِعُ مَعَ تَرْكِ الْاَدَامِ وَلَوْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَهَذَا مَعَهُ وَرَوَاهُ الدَّارِ الْقَامِي وَهُوَ الْاِتِّفَاعُ مَعَ الْقُدْرَةِ فَتَبَيَّنَ اَمْتِنَاجُ
 مِنَ الْاَدَامَةِ اَمْتِنَاجُ (فَلْيُحْيِ) وَلَوْ عَلَى التَّارِيخِ (الْعَبْرَةِ) وَالْفَسْخُ بِنَفْسِهِ وَانْ شَاءَ بِالْحَاكِمِ) لَانَّهُ يَجْمَعُ عَلَيْهِ فَيُتَوَقَّفُ عَلَى حَاكِمٍ لَكِنَّهُ كَدَّ
 فَيَاظْهَرُ (وَالْمَكَاتِبُ) وَانْ لَمْ يَجْعَلْ نَفْسَهُ (الْفَسْخُ) هَا (فِي الْاَصْحَفِ) كَانَتْ لِمَنْ تَرْتَمِجُ فُسْخُ الرُّمُوزِ اِذَا دَامَ الرُّقُوعُ كَمَا سَبَّاهُ كُلُّهَا لِسَيِّدِهَا الْاَقْطَعَةُ
 كَامَرُ (وَلَوْ اسْتَمْتَلَ الْمَكَاتِبُ) السَّيِّدُ (عِنْدَ حُلُولِ) التَّجْمِ الْاُخْيَارِ اَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَجْعَلْهُ (عَنْ ٩٠٩) الْاَدَامِ حَيْثُ (اسْتَبَحَ) لَهَا اسْتِحْبَابُ مَا وَكَّدَا

(اَمَهَالَهُ) اَمَانَةً عَلَى الْعَقْلِ
 اَوْ لَوْلَا لِسُجُودِهِ اَلْاَمَهَالُ بِقَدْرِ
 اخْرَاجِ الْمَالِ مِنْ مَحَلِّهِ
 وَوَزْنِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَيُظْهِرُ
 اَنَّهُ يُلَازِمُهُ مَا يَحْتَاجُ اِلَيْهِ
 كَاكُلٍ وَقَضَاءِ حَاجَتِهِ وَانَّهُ
 لَا تَوْسِعُ الْاَعْدَارُهَا تَوْسِعُهَا
 فِي الشُّعْبَةِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ
 لِأَنَّ الْحَقَّ هُنَا وَاجِبٌ
 بِالطَّلَبِ فَلَمْ يَجْعَلْ تَأْخِيرَهُ إِلَّا
 وَمِنْ غَيْرِ يَظْهَرُ أَنَّ الْمَدِينِ فِي
 الدِّينِ الْحَالِ بِعَدِّ مَقَالَةٍ
 الدَّائِنِ لِكُلِّ مَكَاتِبٍ فِيمَا
 ذَكَرْنَا لَانَّهُ يُلَازِمُهُ الْاَدَامُ
 بِعَدِّ الطَّلَبِ (فَإِنْ اَمَهَالَهُ)
 (عَمَّ ارَادَ) السَّيِّدُ وَفِيهِمْ اَنْ
 الضَّمِيرُ لِلْعَبْدِ غُلَطُ (الْفَسْخُ)
 فَهُوَ لِأَنَّ الْحَالَ لَا يَتَأَهَّلُ
 (وَأَنْ كَانَ) لَهُ دَيْنٌ ثَابِتٌ
 عَلَى مَلِكٍ أَوْ (مَعَهُ عَرُوضٌ
 اَمَهَالَهُ) وَجُوهُ بِالْيُسْتَوْفِيهِ أَوْ
 (لِيُصْبِحَ) قَرِيبَ مَدْنَتِهِ
 وَعَظِيمَ مَصْلَحَتِهِ (فَإِنْ عَرُضَ
 كَسَادٌ أَوْ غَيْرُهُ) فَهُوَ لَا
 يَزِيدُ فِي الْمُهْلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ
 (أَيَّامٍ) لِتَضَرُّرِهِ لَوْلَا مَهَالُ
 أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَيُقَرَّبُ بَيْنَهُ
 أَوْ يَزِيدُ ضَيْطَ مَا يَلِيهِ بَدُونِ
 يَوْمِينَ بَانَ مَانِعُ الْبَيْعِ لَا
 حَاطِلَ لَهُ قَدْرٌ يَدْرُسُهُ وَقَدْ

أَيُّ غَاثِهِ لِمَنْ مَعْنَى (قَوْلُهُ وَهَذَا) أَيُّ تَقْيِيدِ الْمَصْنُوعِ الْفَسْخُ بِتَجْيِيزِ الْمَكَاتِبِ نَفْسَهُ سَمَ (قَوْلُهُ فَيُتَبَيَّنَ)
 اَمْتِنَاجُ (أَيُّ مَعَ الْقُدْرَةِ) (قَوْلُهُ وَلَوْ عَلَى التَّارِيخِ) الْمُنَاسِبُ تَأْخِيرُهُ مَعَ حَذْفِ الْعَايَةِ عَنْ قَوْلِ الْمُهْتَفِ
 وَالْفَسْخُ بِنَفْسِهِ كَافِي الْمَعْنَى وَالتَّوْبَةُ (قَوْلُ الْمُنْثَرِ) وَانْ شَاءَ بِالْحَاكِمِ) اَنْ تَبَيَّنَ الْكِتَابَةُ عِنْدَهُ وَحُلُولُ التَّجْمِ
 وَالْعَبْرَةِ بِأَقْرَأِ أَوْ يَبْتَدِئُ (قَوْلُهُ لَا تَجْمَعُ عَلَيْهِ) تَعْلِيلُ لَأَمَلِ الْمُنْثَرِ وَيُشَدُّ (قَوْلُهُ وَإِذَا دَامَ الرُّقُوعُ) (أَيُّ)
 فِي الرُّوْضِ وَرَقٌ كُلٌّ مِنْ تَكَاتِبِ عَلَيْهِمْ وَلَوْ دَامَ الْإِدَامَاتُ وَفَقِيقًا أَوْ فُسْخُ السَّيِّدِ كَمَا تَبَيَّنَ لِعَبْرَةِ اَوْ غَيْرِهِ
 وَصَارَ وَمَا يَدُ أَيْ مِنَ الْمَالِ وَنَحْوِهِ لِسَيِّدَانِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ قَالَتْ فِي شَرْحِهِ وَإِلَّا فَيَبْقَى حِكْمُهُ أَتَبَيَّنَ
 أَمْ سَمَ (قَوْلُهُ فَكَمَا سَبَّاهُ كُلُّهَا) السَّيِّدِ) وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ مَا مَصْلَحِي مِنَ الزَّكَاةِ مَعْنَى زَادَ الْإِسْنَى
 عَلَى مَنْ أَعْطَاهَا أَنْ كَانَ بِأَقْيَاسِهِ بَدَلَهُ أَنْ كَانَ نَاقِلًا أَمْ (قَوْلُهُ إِلَّا الْقِطْعَةُ) أَيْ قَالَا سَمَ فِيمَا لِقَائِهِ قَاضِي عَمَلٍ
 (قَوْلُهُ كَامَرُ) أَيْ فِي بَابِهَا مَعْنَى (قَوْلُهُ لَوْلَا اَلْاَمَهَالُ) (أَيُّ) وَيُعْذَرُ لِمَا عَطَا طَرَا كَهَيْئَةِ الْفَتْحِ أَوْ نَحْوِهِ فَيُعْذَرُ
 لِذَلِكَ اخْتِزَامًا بِأَيٍّ مِنْ أَمَلِهِ لَوْلَا مَالُ دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ أَهْلُ عَمَلٍ (قَوْلُهُ السَّيِّدِ) إِلَى قَوْلِهِ وَغَيْرُهُ فِي
 الْمَعْنَى (قَوْلُهُ وَفِيهِمْ اَنْ الضَّمِيرُ) أَيْ ضَمِيرُ ارَادَةِ رَشِيدِي عِبَارَةِ الْمَعْنَى قَوْلُهُ فَإِنْ أَهْلُ السَّيِّدِ مَكَاتِبُ فَمِمَّا ارَادَ
 الْفَسْخُ بِسَبَبِ عَامَرٍ فَلِذَلِكَ (قَوْلُهُ لَهُ دَيْنٌ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى تَبَيَّنَ بِهَلْ لَاحِظًا مِنْ حَالِهِ عَلَى مَا مَقَرَّ عَلَيْهِ
 يَبْتَدِئُ حَاضِرًا أَوْ احْضَارًا مَالٌ وَدَعَاهُ (قَوْلُهُ أَوْ مَعَهُ رُوضٌ) أَيْ وَكَانَتْ الْكِتَابَةُ غَيْرَ مَا وَاسْتَمْتَلَ لِسَيِّدِهِ مَعْنَى
 (قَوْلُهُ لِيُسْتَوْفِيهِ) أَيْ الدَّيْنَ (قَوْلُهُ قَرِيبَ مَدْنَتِهِ) أَيْ الْمُهْلَةِ (قَوْلُهُ وَعَظِيمَ مَصْلَحَتِهِ) وَهُوَ الْعَقْلُ (قَوْلُهُ)
 لِتَضَرُّرِهِ (أَيُّ) مِنْهُ مِنَ الرُّوْضِ إِلَى حَقِّهِ وَانْ لَمْ يَكُنْ حَاجِبًا إِلَيْهِ عَمَلٌ (قَوْلُهُ يَتَبَيَّنَ) أَيْ يَبْتَدِئُ
 الْاَمَهَالُ هُنَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ (قَوْلُهُ مَا يَلِيهِ) أَيْ مَا لَوْ غَلَبَ مَالُهُ (قَوْلُهُ فَانْظُرْ الْأَمْرَ) أَيْ عَمَلُ الْوَجُوبِ (قَوْلُهُ)
 وَمَالًا) أَيْ لِيَجْمَعَهُ كَالْحَاضِرِ (قَوْلُهُ فَيُصْبِحُ) أَيْ فِي بَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَاثِ (قَوْلُهُ تَبَيَّنَ اَعْتِمَادًا عَلَى الْمُنْثَرِ)
 وَهَذَا مَعْنَى مَا فِي الْمُنْثَرِ مَا جَعَلَهُ بِالْمَحْرُورِ تَبَيَّنَ الْيُسْرَى وَجَرَى عَلَيْهِ اِنْ الْمَقْرُورِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ مَعْنَى (قَوْلُهُ)
 الْمَذْكُورِ) صِفَةُ مَا لَوْ غَلَبَ اَلْاَمَهَالُ (قَوْلُ الْمُنْثَرِ) وَانْ كَانَ مَالُهُ غَاثِيًا) أَيْ وَاسْتَمْتَلَ لِحَاضِرِهِ مَعْنَى (قَوْلُهُ اَمَهَالَهُ)
 وَجُوهُ أَيْ قُلْتُ تَرَعْنِي عَمَلِي بِالْمَالِ لَيْسَ لِقَائِهِ قَبُولُهُ لِحُجُوزِ اَنْ لَارِضِي الْمَكَاتِبُ بِتَحْمِلِ مَتْنِ عَمَلٍ
 (قَوْلُهُ وَجُوهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَذْكُرُ أَنَّهُ تَدْمُغُ فِي الْمَعْنَى (قَوْلُهُ لَا تَجْمَعُ عَلَيْهِ) ظَاهِرٌ مِنْ أَمْرٍ عَرَضَ مَا يَتَعَضُّ
 الزَّيَادَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَهُوَ عَمَلٌ حَيْثُ كَانَتْ الزَّيَادَةُ بِسَبَبِ عَمَلٍ فَابْتِغَاءُ مَقَالَةٍ كَثِيرًا لِلْسَّافِرِ فِي تِلْكَ
 الْجِهَةِ أَمْ عَمَلٌ أَقُولُ مَامَرًا تَفَافِي مَسْئَلَةَ عَرُوضِ الْكَسَادِ كَالصَّرِيحِ فِي خِلَافِ مَقَالَةٍ (قَوْلُهُ ثُمَّ غَابَ)
 بِغَيْرِ اَذْنِ السَّيِّدِ) سَيِّدُكَ عَمْرُوهُ بِقَوْلِهِ وَلَوْ اَنْظُرْ مَا عَمَلُ (قَوْلُهُ أَوْ حُلَّ وَهُوَ أَيْ الْمَكَاتِبُ غَاثِيًا) أَيْ لَوْ بَادَنَ

الرُّوْضُ وَهَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ جَمْعُهُ مَعَ صَاحِبِ الْحُلِيِّ الصَّغِيرَةِ تَقْيِيدُ الْأَمَلِ الْفَسْخُ بِتَجْيِيزِ الْمَكَاتِبِ نَفْسَهُ
 لَيْسَ يَظْهَرُ أَمْ (قَوْلُهُ فَاجْعَلْ نَفْسَهُ) فَلْيُحْيِ الْعَبْرَةَ وَالْفَسْخُ (أَيُّ) مِنْهُ بِهَلْ اَتَمَّ لَا تَفْسُخُ بِمَجْدَرٍ تَجْيِيزُهُ نَفْسَهُ
 خِلَافَ تَجْيِيزِ السَّيِّدِ أَيْ مَا يَشْرُطُهُ كَافِي الْغَاثِيَةِ الْاُخْرَى (قَوْلُهُ وَإِذَا دَامَ الرُّقُوعُ) كَمَا سَبَّاهُ كُلُّهَا (السَّيِّدِ) فِي الرُّوْضِ
 وَرَقٌ كُلٌّ مِنْ تَكَاتِبِ عَلَيْهِمْ وَلَوْ دَامَ الْإِدَامَاتُ وَفَقِيقًا أَوْ فُسْخُ السَّيِّدِ كَمَا تَبَيَّنَ لِعَبْرَةِ اَوْ غَيْرِهِ وَصَارَ وَمَا
 يَدُ مِنَ الْمَالِ وَنَحْوِهِ لِسَيِّدَانِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ قَالَتْ فِي شَرْحِهِ وَإِلَّا فَيَبْقَى حِكْمُهُ أَمْ فِي الرُّوْضِ اَيْضًا قُلْ ذَلِكَ
 وَمَنْ فُسْخَتْ فُوزُ السَّيِّدِ مَا اخْتَلَفَ لَكِنْ بِرَدِّ مَا مَصْلَحِي مِنَ الزَّكَاةِ أَيْ عَلَى مَنْ أَعْطَاهَا اَنْ كَانَ بِأَقْيَاسِهِ وَبَدَلَهُ اَنْ

(٥٢) - شُرُوْا فِي ابْنِ قَاسِمٍ - حَاشِيَةٍ
 وَأَمَّا الْغَاثُ فَالَّذِي فِيهِ عَلَى جَمْعِهِ كَالْحَاضِرِ وَمَالًا وَقَدْ تَرَفَّعَ فَيُصْبِحُ اِنْ اَمَدَاوَنَ الْمَرَحِلَتَيْنِ كَالْحَاضِرِ خِلَافَ مَا قَوْلُ ذَلِكَ هَذَا بِتَبَيَّنَ
 اَعْتِمَادًا عَلَى الْمُنْثَرِ دُونَ مَا قَضَاهُ كَلَامُ الرُّوحِ وَحَقُّوْا صِلَاهَا أَوْ لَا اَنَّهُ اِنَّمَا يُلَازِمُهُ اَمَهَالُ دُونَ يَوْمَيْنِ كَالْوُجُوبِ غَاثِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ (وَأَنْ كَانَ
 مَالُهُ غَاثِيًا اَمَهَالَهُ) وَجُوهُ (إِلَى الْاِحْضَارِ) اَنْ كَانَ دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ لَا تَجْمَعُ عَلَيْهِ الْحَاضِرُ (وَالْاَمَهَالُ) بِأَنْ غَابَ لِمَرَحِلَتَيْنِ فَكَثُرَ (فَلَا) يُلَازِمُهُ اَمَهَالُ لَطُولِ
 الْمَدَّةِ لِلْسَّيِّدِ الْفَسْخُ (وَلَوْ حُلَّ الْمُنْجَمِ) ثُمَّ غَابَ بِغَيْرِ اَذْنِ السَّيِّدِ أَوْ حُلَّ (وَهُوَ) أَيْ الْمَكَاتِبُ (غَاثِيًا) عَنْ الْحُلِّ اَلَا يَزَامُهُ لِأَدَامَةٍ إِلَى مَا قَصَرَ

لسيد منق (قوله لا دونها) معتمد عرش (قوله وان اعتداه شيخنا) أى فى شرح منجه والافرد فى شرح
الروض على قوله والمراد بالنية كآمال ان الرضة فى كفاية مسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة
العدوى اه سم عبارة المنق وقال شيخنا والقياس فوق مسافة العدوى اه والوجه ما فى الكفاية اه
(قول المتن فليسيد النسخ) ويبنى على لادعى النسخ بعد حضور العبد اذ ادفعه المال لم يقبل منه ذلك
إلا بنية كالوادى احد الماقدن بعد لزوم البيع النسخ فى زمن الحجاز حيث صدق التافى للنسخ عرش وياتى
عن المنق والروض ما يؤيد به (قوله بلا حاكم) عبارة المنق والروض مع شرحه ويشرح بنسبه ويشهد
تلايكذ به المكاتب وله النسخ بالحكم نظير ما مر فى النسخ بالبحر لكن بعد اقامة البينة بالكتاب لم يحول
التجيم والتعذر لتحصيل النجم وحلف السيد انه ما قبض ذلك عنه ولا من وكيله ولا رأاه منه والا فظفره
فيه كما نص عليه الشافعى والمراقبون ولا يملأ له ما لاحضرا لان ذلك قضاء على الغالب والتحليف
المذكور قلة فى اصل الروضة عن السيد لا فى اقره وهو المعتمدون قال الاذرى انه غريب اه (قوله
وان غاب باذنه) كان حقه ان يذكر عقب قول المصنف هو غائب كمر من المنق (قوله والاذن قبل
الحلول لا يستلزم الخ) وقال المنق والاسن وخلافه بالنسبة عار به وقيد اه جواز فسخ السيد البقنى نقلا
عن جمع ونص الامام بما لا يظن مقل الحلول او بعد ما لا اذن فى السفر كذا فى اقبل الحلول او بعده
والاستماع عليه الفسخ وليس له انظار لازم الا فى هذه الحالة اه قال عرش قوله ولا استماع معصداه وقال
السيد عرش بعد ذكر عبارة المذكورة ما قصه كذا فى اصل الفارح ثم ضرب عليه وباده بقوله والاذن
الخ اه (قوله ولو انظره) هل مثلها ما لا اذن له قبل الحلول بلحظة فى السفر الى مرحلتين فاكثروا سافر
سم وقد يقال ان قضية ما قبله اه كذلك (قوله لم يرجع) اى السيد عن الانظار والاذن (قوله غير مقصر الخ)
وربما اكتسب فى السفر ما فى الواجب عليه اسنى ومنق (قوله بل حتى يملأه بالمال) اى وبعد اعلانه
المذكور تفصيل طويل فى الروض سم (قوله بكتابه قاضى بلديده الى قاضى بلده) فان جرح نفسه كتب به
قاضى بلده الى قاضى بلده السيد فى ان شاء فان لم يكن يملأه السيد قاضى وبنت السيد الى المكاتب من
يعلمه بالمال ويقض منه النجم فهل هو ككتاب القاضى فى اى فيه ما مر فيه خلاف والوجه كآمال
شيخنا الاول وهو ما اختاره ابن الرافعة القمولى منق (قوله بعد ثبوت مقدمات ذلك) عبارة الاسن
بان يرغب الامر الى قاضى بلده ويثبت الكتابة والحلول والفقير وحلف ان حقه الخ (قوله فى بعض ما ذكر
وهو التحليف المذكور) (قوله بل يمكن السيد من الفسخ الخ) وان قاضى المكاتب عن حضوره مرض او
خوف فى الطريق شيخ الاسلام ومنق (قوله ولو فاسدة) وبما قاله فى بعض ما مر فى الصبيحة
(قوله او اغما) الى قوله فان قلت فى المنق الاقوله لو لم من المحصور (قوله لسه) اى أو فليس عرش وبه يرمى
(قوله للزوم من احد الطرفين الخ) اى وانما يفسخ بذلك العقود الجائرة من الطرفين كالوكالات والقرائن

كان تالفا اه (قوله وان اعتداه شيخنا) أى فى شرح منجه والافرد فى شرح الروض على قوله والمراد
بالنية كآمال ان الرضة فى كفاية مسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة العدوى اه (قوله فليسيد
الفسخ) قال فى الروض بنفسه ويشهد وكذا بالحكم لكن بعد الاثبات بالحلول والتعذر اى تحصيل
النجم والحلق انه ما قبضه ولا رأاه ولا يملأ له ما لاحضرا لو كان له مال حاضر لم يكن لقاضى الادام يمكن
السيد من الفسخ وان حاق بالمكاتب مرض او خوف اه قال فى شرحه لا تدرى ما جرح نفسه لو كان حاضر ولم
يؤد المال وربما فسخ الكتابة فى غيبته قال الاسنوى وهذا عرش قوله قبل انه يحلفه انه لا يملأ له ما لاحضرا
لا يمتنعان اه والتحليف المذكور قلة فى اصله عن السيد لا فى اقره لكن قال الاذرى انه غريب عليه
لا أشكاه اه وقد يشكل نفي الاشكال مع اعتبار تعدد تحصيل النجم اذ مقتضاه اعتبار ان لا يكون له مال
حاضر اذ مع حضوره لا تدرى لا مكان القاضى منق (قوله ولو انظره) هل مثلها ما لا اذن له قبل الحلول بلحظة
فى السفر الى مرحلتين فاكثروا سافر (قوله من يعلمه بالمال) اى وبعد اعلانه المذكور تفصيل طويل

الوركى كالغلاب ماله
وتقله بعضهم من ابن الرضة
فى كفايته فبحثه فطلبه
انه لا فرق فيه فطر وان
اعتداه شيخنا (فليسيد
الفسخ) بلا حاكم وان
غاب باذنه أو جرح عن
الحضور لنحو خوف
أو مرض وذلك لتعذر
الوصول الى الفرض وكان
من حقه ان يحضر او يبعث
المال والاذن قبل الحلول
لا يستلزم الاذن له فى
استمرار التيقن وانظره
بعد الحلول وسافر باذنه ثم
رجع لم يفسخ حالا لان
المكاتب غير مقصر حيث
بل حتى يعلمه بالمال بكتاب
قاضى بلديده الى قاضى
بلده بعد ثبوت مقدمات
ذلك يحصل ان حقه باق
ويذكر انه قدم على الاذن
والانظار وان يرجع عنهما
ويظهر ان ذكر التدرج غير
شرط وغالقة البقنى فى
بعض ما ذكرته ضعيفة
(ولو كان له مال حاضر
فليس لقاضى الاداء منه)
بل يمكن السيد من الفسخ
حالا لانه ربما لو حضر
امتنع من الاداء أو جرح
نفسه (ولا تفسخ) الكتابة
ولو فاسدة (يجنون) أو
اغما (المكاتب) ولا
بالجرح عليه لسه للزومها

(تليه) لو أراد السيد فسحقها بمنون حال جنون المكاتب لم يفسخ بنفسه بل يشترط أن يأتي الحاكم
 ويقع اليده بجميع ما مرفيا إذا أراد الفسخ على النائب من الكتبة بالحل والتمنع التحصيل عند الحاكم
 وبطال بيقه ويعلق على بقائه مغن وروض مع شرحه (قوله) ثم إن لم يكن له مال (الخ) كان الأصل
 أن يذكر في شرح ويؤدى القاضي الخ كافي المغنى حيث قال بعد ذكر مثل ما في الشرح هناك ما نصه
 فإن لم يجد له القاضي ما لا يفسخ السيد باذن القاضي وعاد بالفسخ قتاله فإن أفاق عن جنونه وظهر له مال
 كان حله من قبل الفسخ دفعه إلى السيد وقضى التعجير وقتي قال في أصل الروضة كذا أطلقوه
 وأحسن الامام إذ خص قرض التعجير بما إذا ظهر المال بيد السيد وإلا فهو ماض لا نه فيه حين تمعير
 حقه فاشبه ما لو كان ماله غائبا فحضر بعد الفسخ أو قال في الحادهم وهذا مع مصادمته لا طلاقهم مصادم
 لنص القاضي والفرق أنه لا تقصير من الحاكم عند غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبدل ثم
 قال المغنى وارتفع المجرعة كافتها من الجنون وكلام المستفيض يوم تعين القاضي في صحة الاداء أي فيها
 إذا كانت المصلحة للحرية وليس مراد أفرادها الجنون لها أو استقل هو بأخذها على أن يقضى التجوم
 مستحقا وفي شرح المنهج مثله إلا مقالة أصل الروضة ومقالة الحادهم (قوله) جاز السيد فسقه) أي
 بعد الحل أو كيدل عليه السياق رشدي ومرآنا عن المغنى والروض مع شرحه ما يصرح بذلك (قوله)
 فيقتض فسقه) أي حكم بانتقاضه لعدم وجود مقتضيه باطنا ولا يتوقف على قرض القاضي عرض
 (قوله) ويتم وبطال السيد بما اتفق عليه قبل قرض التعجير لأنه لم يشرع عليه به وإنما اتفق عليه أنه
 عبده قال الأذرى وقيد الأذرى بما إذا اتفق عليه بأسر الحاكم هو ظاهر بل متعين نعم أن عذر له مالا
 فلا يطالبه بذلك قال الرافعي ولو أقيم المكاتب بعدما افتق بينة أنه كان قداى التجوم حكم بيقه ولا
 رجوع السيد عليه لأنه ليس بواقع على علم بمرجه فيحصل تبرعا فلو قال نسيب الاداء فهل قيل ليرجع
 فيوجهان قال الأستوى وغيره الصحيح منهما عدم الرجوع أيضا مني وروض مع شرحه قال الامام الخ
 ضعيف عرض عبارة سم قال الزركشي في الحادهم وهذا مع مصادمته لا طلاقهم مصادم لنص القاضي
 والفرق أنه لا تقصير من الحاكم عند غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبدل وأمر كلام الحادهم
 المغنى أيضا كما رافعا (قوله) وأستحسنه اعتراضه بين قال ومقوله (قوله) وإن كان له مال (الخ) عدل
 لما قيل في الشرح ودخل في المتن لكنه لا يسلم مع قوله أن وجد له مالا فقامل (قوله) أي السيد
 (قوله) وحيث يؤدى إليه القاضي (الخ) شامل لصورة الإغماص (قوله) ولم يستقل (الخ) أي أو الحال عرض
 عبارة الرشدي هذا قيد للثبات أي أما إذا استقل بالانقضائه يمتق لحصول القبض المستحق خلافا للأمام
 والنزالي وهو مقيد بالمصلحة أيضا كما يلزم بما يأتي وأمر آنا عن المغنى وشرح المنهج ما يوافقها (قوله)
 وظهرت المصلحة (الخ) هو قيد ثان للثبات وأنظر مني قوله لو لم ينجور رشدي ومر عن المغنى ما يمل

في الروض (قوله) جاز السيد الفسخ) ظاهره ولو بلا إذن الحاكم لكن في شرح الروض التعقيد باذن
 (قوله) فيقتض فسقه) قال في الروض وطالبه السيد بما اتفق عليه أي أن اتفق بأمر الحاكم كما بينه شرحه
 لأن علم بالمال أده وشرح له ذلك ما بيني مراجعته (قوله) قال الامام الخ) قال الزركشي في الحادهم
 وهذا مع مصادمته لا طلاقهم مصادم لنص القاضي والفرق أنه لا تقصير من الحاكم عند غيبة المال ثم
 حضوره بخلاف وجوده بالبدل (قوله) وحيث يؤدى إليه القاضي (الخ) شامل لصورة الإغماص (قوله) إن
 وجد له مالا) قال في الروض وشرحو أن لم يجد له القاضي ما لا يفسخ السيد باذن القاضي وعاد بالفسخ قتاله
 أده فظاهر أنه لا يفسخ بغير إذن القاضي بخلاف ما تقدم ظير أجمع (قوله) ولم يستقل السيد (بالأخذ) قال
 في شرح المنهج وخرج بزيادة في قوله لم يأخذه السيد ما لو أخذه استقلا لأفاته يمتق لحصول القبض المستحق
 أده (قوله) وظهرت المصلحة (الخ) قال النزالي واستحسنه الشيخان قال لكنه قليل النفع مع قولنا أن السيد
 إذا وجد له مالا يستقل بأخذه (لأن يقال أن الحاكم يمتنع من الأخذ بالحالة هذه أي فلا يستقل بالأخذ أده

جاز للسيد الفسخ فيعود قنا
 وتلزمه مؤتته ما لم يكن له مال
 يني فيقتض فسقه ويتم
 قال الامام واستحسنه في
 يد السيد لا معنى الفسخ
 كالوطاب ماله ثم حضر
 وإن كان له مال أتى
 الحاكم وأثبت عنده
 الكتابة وحول التجوم
 وطالب به وحلف بين
 الاستظهار على بقاء
 استحقاقه (و) حيث
 يؤدى) إليه (القاضي)
 من ماله (أن وجد له مالا)
 ولم يستقل السيد بالأخذ
 ولو لم ينجور وظهرت
 المصلحة لدى المتق بأن لم
 يضع به على الممتد لأنه
 يتوب عنه لعدم أهليته
 بخلاف غائب له مال حاضر
 أما إذا لم تظهر المصلحة له
 فيه فلا يجوز للحاكم الاداء

هتة ولا السيد الاستقلال بالأخذ (ولا تنسخه جنون أو أحماء (السيد) ولا يجمعوا الحجر عليه أو يهجموا منه (ويدعى) المكاتب النجوم (إلى وليه) إذا جن أو أوجر عليه أو أرمه إذا مات لأنه قائم مقامه (ولا يمتنع بالدفن إليه) أي الجنون لعدم أهليته فيسترده المكاتب لبقائه بملكه ثم لا يصنع له تلقف فيه لتقصيره (١٢٤) بالدفن له بل الولي تصبغه إذا لم يقبده شيء فإن قلت متى في الطلاق أن الجنون لا يوجب الياس

ولأن أقصا ما الموت لأن ضرب الجنون كضرب العاقل فقياسه هنا لا اعتداد بأخذ الجنون قلت ممنوع لأن المدار هنا على أخذ ملكه والجنون ليس من أهله بخلاف نحو الضرب (ولو قتل) المكاتب (سيده) عمدا (فلو أرمه) قصاص فإن عني على دية أو قتل خطأ أو شبه عمد (أخذها) أي الوارث الدية (بمأمرة) ومما يسبكه إن لم يقتل تصبغه لأن السيد مع المكاتب في المعاملة كاجني فكذلك الجناية وقضية المتن وجوب الدية بالغة ما بلغت واعتمده البلقيني ونقله عن الاموال في رد ما انتصاه كلام الروض على أصلها من وجوب الأقل من قيمته وأرش الجاية كالجناية على أجنبي ويأتي الفرق بينهما على الأول (فإن لم يكن) في يده شيء أصلا أو بقي بالاراش (له) أي الوارث (تصبيغه) في الأصح) لأنه يستبعد به رده إلى بعض الرق وإذا رقت سقط الاراش فلا يتبع بإذا عتق كمن ملك عبدا له عليه دين (أو قطع)

منه معنى ذلك القول (قوله) ولا السيد الاستقلال (الخ) أي ولا يجمعوا ولا يجوز للسيد الاستقلال بالأخذ عني لو أخسلم يمتنع بذلك عني (قوله) ويدفع المكاتب (الخ) أي وجوب ما عني (قوله) أو أرمه إذا مات) سكت عن دفعه إليه إذا أحمى على السيد ولا يبعد أنه الحاكم سم (قوله) أي الجنون) أي من ماله (قوله) في يده) أي السيد وقوله لتقصيره أي المكاتب عني (قوله) عمدا) إلى قوله ولو قطع المكاتب في المتن (قوله) أو لو كان وجهه ذكره إلى المتن وقوله إن لم يقتل تصبغه وقوله وجهه إلى المتن وقوله فإن اختار العفو وقوله أن كان السيد إلى المتن وإلى الفصل في الثبابة (قوله) وكان وجهه إلى المتن وقوله أن كان السيد إلى المتن وقوله ولو قطع المكاتب إلى المتن وقوله على ما ذكره أمنا وقوله وأن ما تصدق إلى ويحيى (قول المتن بمأمرة) أي حالا أو مالا فدخل ما يسبكه سم (قوله) إن لم يقتل تصبغه) لا ينبغي اختصاصه بقوله ومما يسبكه سم أي فيما إذا لم ينفذ ما عليه (قوله) لأن السيد (الخ) لتلبيح المتن (قوله) فكذلك الجناية) أي في الجناية نهاية ومعنى (قوله) وجوب الدية بالغة ما بلغت (الخ) وهو المتمد نهاية عبارة المتن وهذا هو الظاهر وجري عليه شيخنا في شرح منجه ومحل الخلاف في ما يعتقه السيد بعد الجناية فإن اعتقه بعد ما عوفى عنه وجب أرش الجناية على المذهب المقطوع به اه (قوله) ويأتي الفرق (الخ) أي في قوله وقاروق ماسرا (قوله) على الأول) وهو قضية المتن (قوله) أو يبي بالاراش) أي أو كان ولم ينفذ بالاراش معقوب نهاية (قوله) أو قطع المكاتب طرفه (الخ) وجنابته على طرف ابن سيده كجنابته على أجنبي وأن قتله فليسيد القصاص فإن عني على مال أو كان القتل غير عمد فكجنابته على السيد معني وفي سم بعد ذكر ذلك عن الروض ما نصه قال في شرح حواكين سيده غيره ممن يرث سيده وهو واضح انتهى وقضيته وجوب الاراش هنا بالغا ما بلغ كالسيد فأمراد بالأجنبي في قوله الثاني ولو قتل أجنبيا من عبدا السيد ومن يرث السيد اه (قوله) فإن اختار العفو فنفذ (الخ) كذلك في أصل الفارح رحمه الله تعالى وأنه في مقامه ليقع ولكن في المتن فني بضم العين بخطه أي عني المستحق انتهى ومقتضاه انتمنى للفعول والتعبير بل عليه أولى في تصحيح المتن لأنه صرح بأن عبده نسخة بخط المصنف سيدهم (قوله) وكان وجهه ذكره (الخ) يتأمل سم عبارة المتن وقوله ومما يسبكه ليس هو في الروض ولم يذكره المصنف في جنابته على سيد مقلدان شبهة يحتاج إلى الفرق بينهما على ما في الكتاب انتهى والظاهر أنه لا فرق لكن سكت عنه هناك وصرح به هنا والمراد ما يسبكه ما بقيت كتابته اه (قوله) لنصاح حقه) لعله فيما إذا لم يكن في يد المكاتب شيء أو كان ولم ينفذ بالاراش أو وفي عوفى لم يقتدر المستحق على إتيائه أو إتياءه أو حقه أو احتاج إلى عوفى إذا كان في يد المكاتب ما يفي بالاراش واقتدر المستحق على إتيائه (قول المتن الأقل من قيمته الاراش) في إطلاق الاراش على دية النفس تغليب فلا يطالب بأكثر مما ذكر ولا يغذى نفسه إلا بأذن سيده ويغذى نفسه بالأقل بلا إذن ويستثنى من إطلاقه ما لو اعتقه السيد

وسكتنا عن دفعه إليه إذا أحمى عليه ولا يبعد أنه الحاكم (قوله) ولو قتل سيده (الخ) قال في الروض وان قتل ابن سيده فليسيد القصاص فإن كان خطأ فكجنابته على السيد قال في شرحه وكان سيده غيره ممن يرث سيده هو واضح اه وقضية وجوب الاراش هنا بالغا ما بلغ كالسيد فأمراد بالأجنبي في قوله الثاني ولو قتل أجنبيا من عبدا السيد من يرث السيد (قوله) أخذها بمأمرة) أي حالا أو مالا فدخل ما يسبكه قائله (قوله) بالغا ما بلغت) أي وهو المتمد ش م (قوله) وكان وجهه ذكره (الخ) يتأمل (قوله) الأقل من قيمته الاراش) قال في الروض لا أكثر أي من قيمته ما زاد الاراش عليها فلا يطالب به ولا يغذى نفسه به

المكاتب (طرفة) أي السيد (فانقصاصه الدية كاسبق) في قتله (ولو قتل) المكاتب (أجنبيا أو قطع) عمدا بعد وجوب القود فإن اختار العفو (فني على مال أو كان) ما نصه (خطأ) أو شبه عمد (أخذها بمأمرة) ومما يسبكه إلى حين عتقه وكان وجهه ذكره لهذا هنا دون جنابته على السيد أن السيد ملك تصبغه عند الحجر بنفسه من غير مراجعة فأن يكلف وارثه الصبر لا كما به المستقلة بخلاف الأجنبي فاته لو لم يتفق بها لنصاح حقه أو احتاج إلى كلفة الرض القاضي (الأقل من قيمته الاراش) لأنه يملك تصبغه نفسه

فلا يلق للارث تعلق سوى رقبته فلهذا الماقل من قيمتها والارث وقار في ماسر في جنايته (٤١٣) على سيدة بان حق السيد يتعلق بذمته

دون رقبته لانها ملكه
فلم كل الارث بما فيه
كدين العامة بخلاف
جنايته على الاجنبى انما
تتمثل برقبته فقط كاترود
فان لم يكن معه شيء قدر
الواجب (وسال المستحق)
وهو المبنى عليه او وارثه
(تسجده بجز الفاضى) قال
الفاضى او السيد ويصح
ابن الرقة اخذ من
كلام الفقيه ومن ان بيع
المهر من في الجناية لا يحتاج
الى ذلك الرهن انه لا يحتاج
هنا لتعين بل يتبين بالبيع
اقتصاص الكتابة هو بوجه
اطلاقهم بان قضية
الاحتياط للمقتى التوقف
على التمسيد والفرق بينه
وبين الرهن وانما يصح
فيما يحتاج اليه في الارث
قط الا ان لا يتاق بيع
بعضه على الوجة (وبيع
منه بقدر الارث) ففقط ان
زادت قيمته عليه لانه
الواجب (فان بقي منه شيء
بقيت فيه الكتابة) فاذا دى
حصة من النجوم حتى ولا
سراية (ولسيد فداؤه)
باقل الامرين ويلزم
المستحق التبول لتصف
العارج للمقتى (وابقاؤه
مكتنا ولو اعتقه بعد
الجناية و ابراه) عن النجوم
(عق) ان كان السيد
موسرا في مسئلة الاعتاق
اخذ من كلامهم في اعتاق

بعد الجناية في بدو فاما المتصور من السيد قطع به الجمهور له الارث بالغاما بلع معنى (قوله فلا يلق للارث
الخ) اى وذا جرحها فلا يلق الخ (قوله ماسر في جنايته على سيدة) اى حيث وجبت فيها الذمة بالنسبة
ما بلغت عرش (قوله قدر الواجب) عبارة المعنى او كان له ليرف بالواجب اه (قول المتن وسال المستحق)
اى للارث الفاضى معنى وقوله بجزه اى ووجوب باعش وقوله الفاضى اى المسئول معنى (قوله قال الفاضى
او السيد الخ) عبارة التناهي او السيد كقوله الفاضى وما يعتبه ابن الرقة الخ برهان الوجة الاخذ باطلاقهم
ووجوبه بان قضية الاحتياط الخ (قوله او السيد) اى فان امتنع من ذلك انما وبني الحق بذمة المكاتب
وظاهره ايضا جريان ذلك ولو بعد المبنى عليه عنهما عرش (قوله وبعت ابن الرقة الخ) اقره شرح
المنهج وقال المعنى وينبى اعتياده اه (قوله والفرق) معطوف على التفسير شيدى وقوله بينه وبين
الرهن اى بما تقدم من ان المقتى يعتاطه بخلاف الرهن عرش (قوله على الوجة) وقالة التناهي بقوله للمنى
عبارة الثاني ومقتضى كلام المصنف انه يصح جميعه ثم يبيع منه بقدر الارث قال الزركشى والذي يفهمه
كلامه انه يصح البعض ولهذا حكوا فيقال بالاق على كتابه ولو كان يصح الجميع لميات ذلك لانفساخ
الكتابة في جميعه فيحتاج الى تجديد عقد ويحصل خلاله ويتفرع عدم التجديد للضرورة انتهى وما
افهمه كلامه هو الظاهر وهذا اذا كان يتاق ببيع بعضه فان لم يات لعدم رغب قال الزركشى قال قياس
يبع الجميع للضرورة وما فضل ياخذ السيد اه وفي عرش عن سم على المنهج وفيه اى في قول
الزركشى وما فضل ياخذ السيد نظر اه (قوله ولو ان زادت الخ) اى والا فلكه معنى (قول المتن بقيت فيه
الكتابة) قال في شرح الروض وقضية بقاء الكتابة في الباقي انه لا يصح الجميع فيما اذا احتج الى بيع بعضه
خاصة لكن قضية صدر كلامهم انه ان يصح الجميع بوجه ما نه تجدد مراعى حتى ولو جرحه ثم ابراع الارث حتى
كله مكاتب انتهى وقول الفارح السابق وانما يصح الخ ووافق القضية الاولى سم (قوله ولا سراية) اى
على سيدة معنى (قوله باقل الامرين) من قيمته الارث معنى (قوله لتصف الفارح الخ) قضية انه لو
كان غير مكاتب وفداء السيد انه لا يلزمه التبول فلهذا رشيدي عبارة سم قضية انه لا يلزمه التبول
في غير المكاتب وفيه نظر اه (قول المتن ولو اعتقه الخ) اى او قتله روض معنى وقوله او ابراه بعد
الجناية معنى (قوله في مسئلة الاعتاق) اخرج مسئلة الابراء فراجعه سم اقول قضية التعليل الا ان
عدم الفرق (قول المتن ولو لمه الفداء) اى انه قال في الروض وفداه من يعتق بعتق ان جنى قال في شرح سميد
كتابه عليه واعتق هو المكاتب او ابراه من النجوم لان قتله وان اقتضى كلامه خلافة انتهى اه سم
(قوله بخلاف ما لو حق بالاداء الخ) اى فلا يلزم السيد فداؤه ولو جنى جنايته حتى بالاداء فدى نفسه
او اعتقه السيد به فالزمه فداؤه معنى (قول المتن ولو قتل المكاتب) بعد اختيار سيدة الفداء لم السيد فداؤه
او قبله فلا شيء عليه وبطلت كتابته في الحالين معنى (قوله ولو لم يخلص وفاء) اى بالنجوم معنى (قوله

الا باذن اى من سيدة كتبه اه (قوله بقيت فيه الكتابة) قال في شرح الروض وقضية بقاء الكتابة
في الباقي انه لا يصح الجميع فيما اذا احتج الى بيع بعضه خاصة لكن قضية كلامهم انه ان يصح الجميع
بوجه ما نه تجدد مراعى حتى ولو جرحه ثم ابراه من قيمته الارث حتى ولو جرحه ثم ابراه من قيمته الارث وانما
يصح الخ ووافق القضية الاولى (قوله لتصف الفارح الخ) قضية انه لا يلزمه التبول في غير المكاتب وفيه
نظر (قوله ايضا لتصف الفارح الخ) اخرج مسئلة الابراء فراجعه (قوله ولو اعتقه بعد الجناية) اى
او قتله كافي الروض وقوله انه لم يفتداه اى لقال في الروض وفداه من يعتق بعتق ان جنى قال في شرحه بعد
كتابه عليه واعتق هو المكاتب او ابراه من النجوم لان قتله وان اقتضى كلامه خلافة اه (قوله
بخلاف ما لو حق بالاداء بعد الجناية) اى فلا يلزم السيد فداؤه ويغدى نفسه بالاقول ولان لم يلزم السيد
فداؤه ولو ان كان هو القاتل ليجوز النجوم قال في شرح الروض لانه جبر على قير لما قلح القتل المكاتب اولى اه

المعلق رقبته مال (ولو لمه الفداء) بالاقول لانه فوت رقبته بخلاف ما لو حق بالاداء بعد الجناية (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقا)
لفوات عمل الكتابة فليس يد ما يترك بحكم الملك لا الارث ويلزمه تجدد ولو لم يخلص وفاء (وليسه فقصص على قاتله) المامد (الكافيه) له

تلقاه عليه (والا يكاف) (قائمة) هي الواجبة له عليه لا يحتاج إلى حل به فان تكفيرا بملومه الا الكفارة كما بصله وحده العلم بما قدم في بابها اختلاف المار قطع طرفه فانه يضمن له ولو قطع الكاتب طرف آية الملوكة لقطع طرفه ولم يترام شبة الملك لان حرمة الابوة اقرب منها (ويستقل) الكاتب (بكل تصرف) (٤١٤) لا تبرع فيه ولا خطر كتمامه بشئ مثل لان في ذلك تحصيل العتق المقصود (والا) بان

والا يكاف) أي وكان اقتل غير عمتي ورشيدى (قوله فان قتله الخ) أي المكاتب الذي لم يمن على أجنبي والافل السيد فداؤه كأم من الرض والمغنى (قوله الا الكفارة) أي مع الإيمان كان عامدا عرش وشرح المنهج (قوله في بابها) أي الكفارة (قوله فانه يضمن له) قال الجرجاني وليس لسان لا يضمن شخصاً بضمن طرفه غيره والفرق بطلان الكتابة بغيره بقاؤه مع قطع طرفه والارش من اكسا به منى (قوله قطع طرفه) قاله ابن الصباغ ثم قالوا لا يعرف للشافعي مستقلاً يقتضيه فيها من المالك الا هذو حكي الروياني هذا في البحر عن نص الام ثم قال وهو غريب اه والمذهب انه لا نقصان لصفة الملك متى وفي سم فانه يقي ما لو قطع خطا أو شبهه عدداً وقطعه عدداً أو غيره وله لاشيء اه (قوله ولم يترام الخ) وقا للنباية وخلافاً للمغنى (قول المتن لا تبرع فيه) أي على غير السيد معنى (قول المتن ولا خطر) بفتح الطاء بضمه معنى (قوله كتمامه) إلى الفصل في المغنى الا قول من كل محسوب إلى او خطر وقوله امتناع تكفيره إلى ما تصدق وقوله خبر بريرة وقوله لو طوق له وكان الولد السيد (قوله بضمن مثل) أي بموضع المثل معنى (قوله كالبيع لنبية الخ) أي القرض معنى (قوله وإن أخذ رهنا وكفيل) لان الكفيل قد يفسر الزهرن قد يتلف ويحكم الحاكم المرفوع اليه يسقط الدين معنى (قوله على ما ذكره هنا) هو المتعدون صحافي كتاب الزهرن الجواز بالزهرن والكفيل معنى (قوله امتناع تكفيره بالمال) معتمد عرش (قوله وان ما تصدق الخ) صلف على امتناع تكفيره الخ (قوله ما يؤكل الخ) أي من نحو لحم وغيره معنى (قوله التبرع به) ظاهره كشرح المنهج وإن كان له قيمة ظاهره فهو ظاهر حيث جرت العادة بأهله مثله لا كل بل لو قيل بامتناع أخذ عرض عليه في هذه الحالة لم يكن بعيدا عرش (قوله ويحك ان له الخ) عبارة المغنى واستقنى ما فيه خطر ما الغالب فيه السلامة ويفعل للصلحة كنوديج البهائم وقطع السلم منها والقصدو الحجابة وخن الرقيق وقطع سلمه ما في قطعها خطر لكن في بقائها أكثره اقراض واخذ قراض هومية بثواب معلوم ويبيع ما يساوى مائة بمائة تقداً عشرة لنبية وشراء لنبية بشئ النقد ولا يرهن به ولا يسلم العوض قبل المعوض في البيع والشرا ولا يقبل هبة من تزامه فقهه الا كسوا بكفايته فيسقبه لغيره ثم يتكاتب عليه وفتقه في كسبه والفاضل للمكاتب فان مرض قربه أو عجز لزم المكاتب نفقة لانه من صلاحه ملكه وإن جنى بيع فيها ولا ينفقه بخلاف جده اه (قوله نحو قطع السلطة) عبارة النهاية قطع نحو السلطة اه (قوله عما الغالب فيه) أي في القطع عرش (قوله خبر بريرة) فيه انه تقدم في شرحه ولا يصح بيع رقبته في الجديد ان شرائطه لبريرة كان باذنهور ضاها فكانت لفسخها بالكتابة (قوله ما فيه تبرع الخ) أي ما تقدم وغيره معنى (قوله وخطر) الواو بمعنى أو كما عني بها النهاية (قوله قبوله منه الخ) أي قبول السيد من العبد ما تبرع به العبد عليه عرش (قوله باداءه ما عليه) أي أداؤه للسيد دينه على مكاتبه الاخر (قوله كأي) أي أنفا عدم صحة العتق والكتابة واما عدم جواز الوطء فقد تقدم في الفصل الاول خلافاً لما يرويه من حيزه (قول المتن من يمتنع على سيده) أي من أسله أو فرعه معنى (قوله في صورته) أي صورة شراء البعض (قوله لما في العتق) أي من عدم ملكه اختاراً عرش (قوله لانه يتكاتب عليه) عبارة المغنى لتضمنه العتق والزامة للنفقة اه (قول المتن ولا يصح اعتاقه) أي ولو عن كفارة (تمة) لا يصح ايرؤه عن الديون ولا هبته بجانا ولا بشرط الثواب لان في قدره اختلاف (قوله طرف آية الملوكة له قطع طرفه) في ما لو قطع خطاً أو شبهه عدداً وقطعه عدداً أو غيره وله لاشيء (قوله كالبيع لنبية الخ) قال في الروض ويبيع أي يوه يبيع ما يساوى مائة بمائة تقداً أو عشرة أي أو اقل

كان فيه تبرع كبيع بدون بمن مثل ونحوه من كل محسوب من الثلث لو وقع في مرض الموت او خطر كالبيع لنبية ولو باكثر من قيمته وإن أخذ رهنا وكفيل على ما ذكره هنا (فلا) يستقل به لان احكام الرق جارية عليه وتقتل البقي من النص امتناع تكفيره بالمال مع أنه لا تبرع فيه وإن ما تصدق به عليه بما يؤكل ولا يباع عادة له التبرع به لخبر بريرة ويحك أن له نحو قطع السلطة مما الضال فيه السلامون كان فيه خطر (ويصح) ما فيه تبرع وخطر (بأذن سيده في الاظهر) لان المتع انما هو لغيره وكاذبه قبوله منه تبرعه عليه أو على مكاتبه لا آخر باداء ما عليه نعم ليس له حق ووطء وكتبا بولو باذنه كباقي (ولو اشترى) كل أو بعض (من) يمتنع على سيده (صح) ولا يمتنع على السيد لاستقلال المكاتب بالملك (فان يجوز وصار لسيده حتى) عليه له خول في ملكه ولا يبرى البعض في صورته إلى الباقي وإن اختار سيده

تعيينه لما في العتق (أو) اشترى من يمتنع (عليه) لو كان حراً (لم يصح بلا إذن) من سيده لانه يتكاتب عليه كباقي (و) شرائه القول (بأذن) منه (فيه القولان) في تبرعاته أظهرهما الصحة (فان صح) الشراء (تكتاتب عليه) فيتمه رقا وعتقا وليس له نحو يمه (ولا يصح اعتاقه وكتابه) لفته (بأذن) من سيده (دلى المذهب) تضمنها الولاو ليس من أهله نعم أو اعتقه سيده أو غيره باذنه صح

وكان الولاء السيد (فصل) في بيان ما تفرق فيه الكتابة بالباطلة الفاسدة وما (٤١٥) توافقا وتباين فيه الفاسدة الصحيحة وتخالف

المكاتب وسيد أو وارثه
 وغير ذلك (الكتابة الفاسدة
 لشرط) فأسد كان شرط أن
 كسبه بينها أو تأخر صفه
 عن الاداء (أو عرض)
 فأسد كان كاتبه على نحو
 غير (أو أجل فأسد) كان
 يؤجل بمجمل أو بجملة
 نجا واحدا أو لغير ذلك
 كان يكتب بعض الرقيق
 (كالصحيحة في استقلاله)
 أي المكاتب (بالكسب)
 لأنه يمتنع فيها بالاداء أيضا
 وهو إنما يحصل بالتمكن
 من الاكتساب وخرج بها
 الباطلة وهي ما اختل
 بعض أركانها كاختلال
 بعض شروط العاقدین
 السابقة وكالعقد بنحو دم
 وكقصد إيجاب أو قبول
 فهي لغير لافى لتعليق حق
 أن وقت من صحت تعليقه
 وكذا يفتقران في نحو المبيع
 والعمارة والمخلع (و) في
 أخذ أرض الجناية عليه
 (و) في أخذه ما وجب لها
 من (مهر) صدق صحيح عليها
 أو وطء (شبهة) لأنها
 في معنى الاكتساب (و) في
 أنه يمتنع بالاداء) السيد
 عند الحل بحكم التملین
 لوجود الصفه ولكون
 المقصود بالكتابة المتق
 لم تأثر بالتعليق الفاسد
 ومن ثم لم يشاركه عقد
 فأسد في إقادة ملك أصلا

القول بين الملبأولان القوب (عائستقر بمدقین الموهوب وفيه خطر ووصيته باطلة سواء أوصى
 بمن أو بثلث ما له لأن ملكه غير تام متى (قوله) وكان الولاء السيد) ظاهره في الصورتين سم عبارة
 الرشیدی ای فی مسئلته اه وعبارة عش هو ظاهر فيها لو ائتمعت من سيده اما حيث اعطته عن غير ما قلدى
 يظهر ان الولاء فيه القبول لان ما عايناه ختمه لتغير السيد فهو تبرع وهو جائز على الغير باذن السيد القهم
 إلا ان يقال المراد ان سيده اذنه ان يعطيه من التبرع من غير ماله فيكون تبرعا محضا بالاتفاق عن غيره
 وليس يمارا لجهة لغيره وقوعه عن الغير ويقع عن السيد لا ماله كان الا اتفاق من المكاتب وتذوقه وقوعه
 عنه لعدم اهليته للولاء صرف إلى سيده تنفيذا للتمتع ما أمكن اه

(فصل في بيان ما تفرق فيه الكتابة بالباطلة الفاسدة) (قوله في بيان) إلى قول المتن قلت في النهاية إلا
 قوله لم يعمد ما تفرق قوله لا بالاداء لو كمل السيد قوله لا بالاداء وقع له اذ اذاعت بلاداع إلى وما
 تخالف الصحيحة (قوله) هو تخالف المكاتب (الح) بالجر صفا على ما تفرق (الح) (قوله) وغير ذلك أي كيان
 ما توافقا وتباين فيه الفاسدة التعلیق (قوله) ان كسبه (الح) أي وان يبيعه كذا معنى (قول المتن في استقلاله
 (الح) شامل لمكاتبه بعض الرقيق فليخرج سم عبارة الجبري على المنهج ظاهر متى في كتابة البعض
 والظاهر انه لا يستعمل إلا ببعض الكسب شيئا اه (قوله) لا يمتنع (الح) إلى قول المتن فان تباين في المتن إلى
 قوله لم يعمد ما تفرق قوله لمتن من السفر وقوله في أنها تبطل إلى المتن وقوله فيها اذاعت بالاداء وقوله بمدقته
 (قوله) أيضا أي كالصحيحة (قوله) وهو أي الاداء (قوله) وخرج بها أي الفاسدة عش عبارة المعنى
 (تنبيه) قوله فأسد يولد الثلاث كاتر وروا استرذ عن الشرط الصحيح كشرط المتق عند الاداء
 وبالفاسدة عن الباطل هو ما اختلكت منها باختلال ركن من أركانها ككون الصيغة مختلة بأن قد
 الايجاب أو القبول أو أحد العاقدین مكرها أو ميبأ أو مجعنا أو وعدت بغير مقصود كدم أو مالا لا يتولد فان
 حكما الانما (الح) (قوله) لافى لتعليق (الح) أي فلا تكون لغوا بل يمتنع معها الرقيق من وجود الصفه عش
 (قوله) ان وقت أي الفاسدة (قوله) وكذا يفتقران أي الفاسد الباطل معنى ورشیدی وعش وقول
 سم أي الصحيح والفاسد لهما من تحريف التاسخ (قوله) وفي أخذ أرض الجناية (الح) أي من اجبى فان كانت
 من السيد لم يأخذ منه شيئا في الفاسدة دون الصحيحة سم على المنهج اه عش (قوله) وفي أخذ ماله أي مكاتبه
 (قوله) عند اهل يكسر الحاء متعلق بالاداء (قوله) لم يأتى أي عقد الكتابة (قوله) بالتعليق الفاسد أي
 الذي تضمنها الكتابة الفاسدة معنى أو طعن باطلا وهم واحد مثلا فسدت ومع ذلك اذا دفع المعلق عليه حق
 عش (قوله) ومن ثم أي لا أجل عدم التأثير بذلك (قوله) لم يشاركه أي عقد الكتابة الفاسدة عبارة المعنى
 وليس عقد فأسد يملك به الا مذهب المقول عش أي العقد الصحيح سبق فلم (قوله) وولده مبتدأ اخره وكسبه
 (قوله) يمه أي ونحو ما يربل الملك (قوله) ان نفقة (الح) عبارة شرح المنهج صفا على في استقلاله (الح) و
 أنه تسقط نفقته عن سيده أه بخلاف طرقة ما تفرق على السيد سم عبارة المعنى وقضية كلام المصنف
 ان الفاسدة كالصحيحة فيذكره وقطع ليس مراد بال كالصحيحة فان نفقته تسقط عن السيد اذا استقل
 بالكسب بخلاف القطرة كسابق اه (قوله) كقطرته أي المكاتب فان القطرة تازم في الفاسدة دون

نسبة وشراء النسبة بمن التقدا في حق حال الاصل ولا يبرهن بل ان الزعن قد يظن فان كان يشن
 النسبة فقال البنوى فيما للقاضي لم يجر بلاذن لانه تبرع وقال الروا في جميع الجوامع يجوز اذا لا عن
 فيقال الاذرع وهو المذهب المنصوص عليه جرى الرعايقون وغيرهم وما ذكره البنوى وجه شاذ
 للقاضي يمه عليه اه (قوله) وكان الولاء السيد) ظاهره في الصورتين
 (فصل الكتابة الفاسدة لشرط (الح) (قوله) في استقلاله) شامل لمكاتبه بعض الرقيق فليخرج
 (قوله) وكذا يفتقران أي الصحيح والفاسد (قوله) ان نفقته على السيد) عبارة شرح المنهج صفا على

(و) في انه (يقبه) إذا عتق (كسبه) الحاصل بمد التعلیق وولده من أمه ككسبه لكن لا يجوز له يمه لانه تكاتب
 عليه ويمتنع اذا عتق وكذا لو اهل المكاتب كتابة فاسدة وقضية كلامهما ان نفقته على السيد كقطرته لكن قال الامام والغزالي

فمنها كثرة جرم بغير محمول ومما ملكت (وكان تعليق) بصفة (في انه لا يمتنع بايراد محمول لا بد ان الفقرة بتمرها او كانه لا بالاداء
يوكل السيد كنه در حصول الصفو اجرا (١٦٦) في الصيغة لان المذهب فيه الاما هو الاداء او الابدان فيها واحد (و) ان كان كنه (بطل

بموت سيده) قبل الاداء
لجوازها من الجانبين لعدم
حصول المعلق عليه ولا
يعتق بالاداء للوارث
خلاف الصيغة نعم ان قال
ان ادبت له اولو او لم
تبطل (و) فانه (يصح)
نحو يموهيه واضافه
عن الكمارة (الوصية
برقت) وان ظن صحة
الكتابة لان العبرة بما في
نفس الامر (و) فانه (لا
يصرف اليه سهم المكاتبين)
لانهما خارجان من الجانبين
فالاداء خارج موقوف به
وفي انه يمنعه من السفر ولا
يطمأ ولا يمتنع بتجديد
النجوم وما تدرع ان
في كل من الصحيح والقاسدة
مقدما وعقوان المذهب
في الصيغة معنى المعاوضة
في القاسدة معنى التعليق
(وتخالفهما) اي القاسدة
الصحيحة والتعليق (في ان
السيد فسحها) بالفصل
كالبقي والقول كابطلها
فلا يمتنع باداء بعد الفسخ
لان تعليقها في ضمن
معاوضة لم يسل فيها العوض
كاي شيء لم تزلوه واطلاق
الفسخ فيها فيه يجوز لانه
انما يكون في صحيح وقيد
بالسيد لانه يمتنع عليه
الفسخ في الصيغة كاقدمه
وكذا في التعليق واما البطل
فخروج له الفسخ في الصيغة

الصحيحة ع (قوله) تسقط عنه اي مالم يمتنع نهاية الى اى اتفاق بان يحجر عن الكسب واماطه فلا
تسقط السيد في القاسدة وتسقط عنه الصحيحة سم على المنهج (قوله) وله ماملته (خلافا للثبابة
والمنق عارة سم عبارة الروض ولا يامل سيده اه قال في شرحه هداما نقله الاصل عن تهذيب
البغوي ثم قال وله اقوى ونقله عن الامام والغزالي ان له ان يعامله كالمكاتب كتابة صحيحة وقد اجبت
كلام البغوي فرائه انما ذكر ذلك تقريرا على ضعيف الى ان قال فالاقوى قول الامام والغزالي انتهى اه
(قوله) كنه در حصول الصفو (اي حيث كانت الصيغة اذا ادبت فانت حر ع وشي اداهاى الصفة اداء
النجم من المكاتب السيد (قوله) اجرا) اي ما ذكر من الارباد او اداء الغير وهل يجب على السيد القبول فيها
لو تبرع عنه الغير او لا فيه نظر والا قرب منه في دفعه السيد ان اراد التبرع عليه ع وشي يظهر جريان
مثلته في قول المتن في انه لا يمتنع بايراد ما زاده الفارح هناك كآمرت الاشارة الى معنى ع (قوله) وفان
كنايته الاولى ابدال الضمير بال (واعتقه) بالرفع رشدي (قول المتن) ولا يصراف اليه سم المكاتبين
فلو اخذتم سهم المكاتبين ولم يسل فساد كنايموه في دفعه السيد علم فساد ما استدرت منه ما فعل على ما اقتضاه
شرح الروض ع وشي وظاهر ان عدم العلم بالقصد ليس بقيد (قوله) وفي انه يمنعه من السفر) اي خلافه
في الصيغة فانه جائز بلا ان مالم يحل النجم شرح الروض اه سم (قوله) وهو طمأ) وقا للشيخ الاسلام
والمنق وخلافا للثبابة (قوله) وهو طمأ عبارة النهاية لا يطلو ما وكذا كان في اصل الفارح رحمه الله تعالى
ثم كسطل لا وهو متعين فان اثباتها سبق فلم يسدح عبارة الرشدي قوله ولا يطلو ما الصواب حذف لاه
ولعل لم يسل على الكسطل وكذا كتب ما لصح قوله ولا يطلو ما عبارة شرح المنهج وجواز وطه الامه
اي بخلاف الصيغة وعبارة شرح الارشاد للشارح ووطه الا حده ولا يمتنع ويولاه امر اتت فظلم
عبارة هنا اه (قول المتن) السيد فسحها) اي بالتصريح بنفسه لا يطلب القاضي بغير اذن السيد معنى (قوله)
باداء بعد الفسخ) اي خلاف التعليق فانه لا يطلو ما بالصنح لامر من ان التعليق لا يطلو ما بالقول فاذا ادب
بعد فسح يسح السيد عتق لقاء التعليق ع (قوله) لان تعليقها (الخ) لا يظهر تقريره عبارة المنق
وشرح المنهج بالفعل كالبقي والقول كابطل كنه اه لم يسله العوض حتى لو ادب المكاتب المسمى
بعد فسحها لم يعتق لانه ان كان تعليقها في ضمن معاوضة فاذا ارضعت المعاوضة ارتفع ما ضمنه من
التعليق اه وهي ظاهرة التقرير (قوله) لم يسل فيها) قدمه المنق وشرح المنهج على التصريح وجملاه
قيد المتن كآمر اعا (قوله) كاي) اي في مستحق التحالف (قوله) فلم يزل) اي القاسدة (قوله) فيه يجوز (الخ)
وكان الاولى للصنف ان يعبر بالابطال كآمر به الشافعي رضي الله تعالى عنه معنى (قوله) فيه يجوز) لكن
لما كان القاسدة بمرتب عليها كالصحيحة عبر بالفسخ تنبيه على انه ابطال تلك المعلقة ع (قوله)
والحجر عليه بصفة) اي بخلاف الصيغة فانه لا يطلو ما بالحجر على السيد بفسخه بدفع العوض الى وليه كاقدم
ع (قوله) فيما اذا ع (الخ) سياق ع (قوله) والا) اي بان تلف (قوله) وقيمه (الخ) هل العبر في القيمة
برقت الطف او التقبض او أقصى القيمة فظرو قياس المقبوض بالبراء القاسد ان يكون مضونا باقصى

والقاسدة دون المعلق (و) في اثباته بطل بنحو اعطاء السيد الحجر عليه بصفة كاي لا يفسد بخلاف نحو اعطاء العبد الحجر
عليه (في انه لا يملك ما يملكه) اه الله (بل رجح) فما اذا علمه بالاداء (المكاتب) اي ب (ان) بقى والاقبلة في المثل وقيمه

في الختم (ان كان مقوما)
يعني له قيمة كما به فليس
المراد قسم المثل اما مالا
قيمة له كغيره فلا يرجع
بمد تلقه على سببه بشئ نعم
بحسب شارح ان له اخذ
عظم غير مقوم كعدمية
لم يدع (وهو) اي السيد
يرجع (عليه) اي المكاتب
(بقيته) لان فيها معنى
المواوطة وقد تلقى المقود
عليه بالحق اذ لا يمكن رده
فهو كمن سيع قاسد في
يد المشتري يرجع على
البائع بما ادى ويرجع
البائع عليه بالقيمة وتعتبر
القيمة هنا (يوم الحق)
لا نه يوم التلف ولو كاتب
كافر كافر على قاسد مقوم
كغيره وبقيش في الكفر
فلا تراجع كالمعامل عامر
نكاح المهر (ان تجلسنا
اي ما يرجع به العبد وه
يستحق السيد عليه باز
كانا دينين قد بن وانفق
جنا ونوعا وغفوا استقرا
وجلوا (فاقوال التماس
الآية (ويرجع صاحب
الفضل به) ان فعل شئ لا
حقه اما اذا اعتق لا باءا به
اعتقه السيد لاهن الكتابه
ولو عن كذا فهو مثل ذلك
لو باه او هب او رهنه او
اوصى رقيقه ولم يقيد بغيره
فاته يصح ويكون فسخا لها
فلا يقيم كسب ولا ولو ما
تخالف الصحبة فيه انه

القيم عش (قوله ان كان مقوما) قيد كل من مستحق الرجوع والعين والبذل وشدي (قوله يعني
له قيمة) اي يقسم المثل عش (قوله بمد تلقه) وكذا اذا كان باقيا هو غير عظم كافي شرح المنهج
وشدي اي وفي الحق كاي (قوله ان له اخذ عظم الخ) اي اعدام باقيا به عبارة المعنى وشرح
المنهج واحترز بذلك عما قيمة له كغيره فان العتق لا يرجع على السيد بشئ الا ان كان عظمه كعدم
ميت لم يدع وكان باقيا فانه يرجع به فان كان تافلا رجوعه بشئ او يظهر بذلك انه لا ينسجم
قوله لم يخ مع قوله بمد تلقه لكان ينبغي حذله كافي المعنى (قوله كعدم ميت الخ) اي بان كاتبه على جلود
ميتة فهي قاسدة وتصوره بالمجرون كافي سم حيث قال كان صورة المسنة انه لو كان الماخوذ جونا
فات له اخذ جلده اه الظاهر انه غير صحيح لانه يتلفه في يده تلزمه قيمة المجرون وحيث لم يتلف
يجب رده عش (قوله لم يدع) قيد به لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كاذره اي شرح المنهج والا
قالبوخ يرجع به ان بقي ويبدل ان تلف شيئا او يجرى (قول الحق قيمته) اي المكاتب (قوله
قاسدا) اي يما قاسدا معنى (قوله وتعتبر القيمة الخ) يعني من تعد البدل الغالب سم (قوله ولو
كاتب الخ) عبارة المعنى ولو كاتب كافر اسفل كافر اذ ذلك على قاسد مقصود كغيره وبقيش في الكفر فلا
ترجع ولو اسلموا ترافعا ليقابل القبض باطننا ما ولا اثر القبض بعد ذلك او بعد قبض البعض فكذلك
فلو قبض الباقي بعد الاسلام وقيل باطننا ما وقع السيد عليه بقيته او قبض الجميع بعد الاسلام ثم
ترافعا ليقابل كذا لرجوعه على السيد بقيش والغير ونحوه اما المرتدان فكما سنبين (قوله كافر)
اي وكافر فلو قال كافر انا وضع عش (قول الحق فان تجلسنا) اي فان تلقى ما اخذه السيد من الرقيق
واراد كل الرجوع على الاخر وتجانسا اي واجبا السيد والعبد اه معنى (قوله واستقر الخ) انظر
ما معنى اشتراط الحلول والاستقرار هنا مع ان فيه لا يكون فيه الدين ان الاحايين مستقرين لان ما على
السيد بدل متلف وما على العبد بدل رقيقته حتى حكمتا بغير شدي وفي عش بعد ذكر مثله زيادة
تفصيل عن سم مانعه وقد يجب بان هذه شروط لتقصا لا يقيد كونه متعلقا بالسيد والعبد وان كان
ذلك هو الظاهر من العبارة اه ولكن ياتي ان اصح ان التقاص لا يصير الا في الحايين بخلاف المذلول
من طرف او طرفين (ان ادنى الى العتق قالوا الى اسقاط قيد الحلول والاستقرار هنا (قول الحق ويرجع
صاحب الفضل) اي الذي دينه زاد على دين الاخر به اي بالفاضل معنى (قوله لاهن الكتابه) كان
نجزه عش (قوله ولم يقيد بغيره) اي اما اذا قيد بغيره فلا يكون فسخا كما هو ظاهر حتى اذا ادنى قبل
التعجيل عتق سم (قوله وما تخالف الخ) حقه ان يقدم على قول المصنف وتخالفا الخ كافي المعنى
ثم المناسب لقوله الاتي في صور الخ ان يقول منا تخالف الصحبة ايضا في الخ (قوله ولا يمنع رجوع
الاصل) فاذا كاتب عبدا وهب له اصله كتابة قاسدة بمد يقضه باذنه كان للاصل الرجوع ويكون فسخا

الارشاد للشارح ووطئها لاحد به ولا تمزج ولا مهر اه فليأمل عبارة معنا (قوله كعدمية لم يدع)
كان صورة المسنة انه لو كان الماخوذ جونا فالات له اخذ جلده وقد يقال لا حاجة لذلك لانه لا مانع من ان
صورتها انه كاتبه على جلود ميتة فهي قاسدة كالمالك على عظمه بان الحاجة لذلك حتى لا يتصور
رجوع بعد التلف (قوله وتعتبر القيمة هنا يوم العتق) يعني من تعد البدل الغالب (قوله وحلولا) قد
يقال لا حاجة الى اشتراط اتفاقهما في الحلول اذ لا يكونان الاحايين ولا يتصور اختلافهما فيه اذ القيمة
المستحقة للسيد لا تكون الا حالها ما يرجع به المكاتب ان كان عين ما دفعه فهو عين لا دين فلا يوصف بحلول
ولا تأجيل وان كان بدله لا يكون الا حالا وكذا يقال في قوله واستقر الا يتصور اختلافهما فيه يمكن ان
يجاب بان هذه شروط لتقصا لا يقيد كونه متعلقا بالسيد والعبد ان كان ذلك هو الظاهر من العبارة وهذا
علم من تفسير التجانس بما ذكره ان ليس المراد به مجرد الاتفاق في الجنس بل المراد به اتفاق المصادق بجميع
ما ذكر (قوله وحلولا) عبارة شرح المنهج وحلول واهل وكذا مد (قوله ولم يقيد بغيره) اي اما اذا

ولا تحرم النظر على السيد ولا توجب (٤١٨) عليه مبرا يوطئه لما في صور أخرى تبليغ ستين صورة (قلت أصح أحوال التقاص سقوط

أحد الدينين بالآخر) أي بقدره منه أن اتفقا في جميع ماسر وكانا تقديرين (رضاه) من صاحبهما أو من أحدهما لأن طلب أحدهما الآخر بمثل ماله عليه حيث وهذا فيه شبه بيع تقدير أو التمسع من بيع الدين بالدين أما يتقرر في التقديرى مالا يتقرر في غيرهما ما عدى بيع الدين لتغير من عليه (والثاني) إنما يسقط (برضاها) لأنه يشبه الحرة (الثالث) يسقط (برضا أحدهما) لأن المدين إن يؤدى من حيث شاء (والرابع) لا يسقط وإن تراضيا (واحد) لأنه يشبه بيع الدين بالدين إذا اختلفا جنسا وغيره فلا تقاص كالأول كانا ١٠ تقديرين وهما متقومان بهما أو مثليان لأن حصل به حق لشرف الفارع إليه أموالا اتفاقا أجلا في وجه وجهه الامم وجهه البلقين واستشهد به نص الام العام وفي آخر المنع وجهه البقوى كالتقاضى واقتضا كلام الشرح الصغير لا تتفاد المطالب ولأن أجل أحدهما قد يحمل بموته قبل الآخر ولو تراضيا يحمل الحال خصاما عن المؤجل بل يجوز كارجاه وحمل من مالا إذا لم يحصل به

مضى أى بخلاف ما عليه إذا كاتبه كتابة صحيحة امتنع عليه الرجوع فيه عن (قوله ولا يحرم) أى عقد الكتابة الفاسدة النظر إلى الملكية (قوله وفي صور الخ) من صحة إعانة في الكفارة ومنها عدم وجوب الارش على سيده إذا جنى عليه ومنها أن السيد يمنع الرجوع من تسليهاها إذا كانت منها له منه من صوم الكفارة إذا حلف بغير إذنه وكان يضعفه الصوم منها لأنه لا تنقطع زكاة التجارة فيه فيخرج من عز كتابه التمكن من التصرف فيه ومنها أنه منه من الاحرام وتحليله إذا حرم بغير إذنه وله أن يتحلل ومنها عدم وجوب الاستبراء إذا عادت التيمم منها أن الكتابة الفاسدة الصادرة في المرض ليست من التثا لا خذ السيد القيمة من رقبته بل هي من رأس المال ومنها إذا زوجها بعد له بمحب المحرم ومنها وجوب الفطر ومناها تحليكه للتغير فإن الصحيحة تخالف الفاسدة في ذلك كما هو قد وصل إلى الرافق في نكته الصور المخالفة إلى نحو ستين صورة ما ذكر منها فيه كفاية لا إلى الالباب ومن أراد الإفادة على ذلك فليراجع النكحت معنى (قوله تبليغ الخ) أى جميع صور المخالفة لا الصور الأخرى فقط ماسر عن المعنى والقول النباية وفي غير ذلك بل وصل بعضهم إلى ستين صورة اه (قوله أى بقدره) إلى قوله ما لو اتفقا أجلا في النباية (قوله وأما عطف بيع الدين لتغير من عليه) أى هذا ليس كذلك مع أن بيع الدين لتغير من هو عليه صحيح كاسر عن الرضة معنى (قوله لأنه يشبه الحرة) أى لا يعاد الما في ذمة بذمة فاشبه الحرة لا لأدبها من رضا المحلل والاحتلال معنى (قوله لأن للدين الخ) أى وكل منهما مدين يرشدي (قوله لأنه يشبه بيع الدين) إلى قول المتن أن لم يكن في المعنى إلا قوله ويشبه إلى الآخر قوله وأدب إلى المتن (قوله مطلقا) أى حصل به حق ولا (قوله ما لو اتفقا أجلا الخ) هذا بالنظر لتغير مسئلة الكتابة سم (قوله وفي آخر المنع الخ) وهو المحدث معنى (قوله ولو تراضيا) أى فيما إذا اختلف الدينان حلولا وأجلا (قوله قصاصا) أى حوا (قوله وقياصه قيد الراجح الخ) والحاصل أن التقاص إنما يكون في التقدين فقط بشرط أن يتحد اجنسا وصفة من صحة وتكسر وحلول واجل إلا إذا كان يؤدى إلى المتقوى بشرط أيضا كالأول لا انضمام أن يكون الدينان مستقرين فإن كانا سائليين فلا تقاص وإن تراضيا لا امتناع الاعتياض ضمهما قال القاضي المارودي ونص عليه القاضي وإذا امتنع التقاص في الدينين وهما قندان من جنسين كدراهم ودنانير فاعطى في وصول كل منهما إلى حقه من غير أخذ من الجانبين أن يأخذ أحدهما ماعلى الآخر ثم يحمل الماخوذان شاء حواضا عليه ويرده إليه لأن العوض عن الدرهم والدنانير جائز ولا حاجة حينئذ إلى قبض العوض الآخر أو هما عرضان من جنسين فليقبض كل منهما ماله على الآخر فإن قبض واحد منهما لم يجز يردده حواضا الآخر لأنه بيع عرض قبل القبض وهو متنع إلا أن استحق ذلك العوض بقرض أو اتلاف وإن كان أحدهما عرضا والآخر قدأ وقبض العوض مستحقه جاز يردده حواضا للتدقيق المستحق عليه أن لم يكن دين سلم لأن قبض التقدمة مستحقه فلا يجوز يردده حواضا عن العرض المستحق عليه إلا أن استحق العرض في قرض ونحوه من الاتلاف أو كان ثمنه وإذا امتنع التقاص وامتنع كل من المتدائنين من الباقين بالتسليم لما عليه حيا حتى يسلموا بالاذعى وقبضه أن السيد والمكاتب يمسكان إذا امتنعا من التسليم وهو ما يذوقه من أن الكتابة جائرة من جهة العبد وله ترك الادام وإن قدر عليه واجيب أنه أبا يأن يذاد كقولهم يتقن من تعين المكاتب أموالا امتناعتهم مع امتناعها عامر فلا وعليه يحمل كلامهم معنى وروض مع شرحه (قوله تعيد الوجهين) الأولى تعيد الوجه الثاني كافي المعنى (قول المتن فإن فسخته) أى الفاسدة معنى وسم من الكسر وفي حش يمد ذكر ذلك عن المحل مانعه ومثلا الصحيحة إذا ساغ السيد فسخته بأن جاز المكاتب نفسه أو امتنع أو غاب عن ماسر وله أن يقتصره على الفاسدة لأن الفسخ بها لا يتوقف على سبب اه (قوله

قيد بمجوزه فلا يكون فسخته كالموظف حتى إذا أدى قبل المعجزة) (قوله لأن للدين الخ) يفهم منه أن ذلك الاخذ هو المدين (قوله ما لو اتفقا أجلا) هذا بالنظر لتغير مسئلة الكتابة (قوله فإن فسخته السيد) قال في

حق والاجاز كما أفاده كلام الام وقياصه تعيد الوجهين المذكورين بذلك أيضا (فان فسخته السيد) او

او العبد (فليصدق) ندبا احتياطا لثلاثي احدا (ولو ادى) المكاتب (المالك فقال السيد) له (كنت لفسخت) قبل ان تردى (فانكره) العبد
 في اصل الفسخ او كونه قبل الاداء (صدق السيد يمينه) لان الاصل عدم ما ادعاه السيد فثبت اليقين (والاصح جلالا) الكتابة (الفاصلة
 بينون السيد واغنامه الحبر عليه) بالسفه (لا يجوز العبد) لانا لحظه فاذا اتفق وادى المسمى حق وثبت التراجع (ولو ادى كناية فانكره)
 (سيده او ارته صدقا) كل منهما بما يمين لان الاصل عدمها (وحلف الوارث على نفى العلم) والسيد على البيت كما علم مرو لو ادعاه السيد
 وانكر العبد جعل انكاره تمييزا لنفسه لعم اعترف السيد مع ذلك باسما المال حتى باقراره وبيته ان عمل ما ذكر في الانكار ان تصدده
 من غير ضرر (ولو اختلفا في قدر النجوم) اي الاوقات ما يؤدى كل نجم (او صفتها) اراد (٩٩) بما ياقبل الجنس والنوع والصفة

وقدر الاجل ولا بنة او
 لكل منهما بينة (محالفا)
 كما مر في البيع نعم ان كان
 خللا فلهما يؤدي لفسادها
 كان اختلافهما وقت على
 نجم واحد او اكثر صدقه
 مدعى الصحة يمينه نظير
 ما مر في (ثم) بعد التحالف
 ان لم يكن السيد (يقض ما
 يدعيه لم تنفس الكتابة في
 الاصح) قياسا على البيع (بل
 ان لم يتفق) على شيء (فسخ)
 القاضي (الكتابة لا بما
 لانه يحتاج لنظر واجتهاد
 كالنسخ والعاب وبارق ماسر
 في البحر البيع لانه منصوص
 عليه فان دلست كقائه او ركض
 تسوية الاستوى وغيره
 بين ما هنا والبيع (وان كان)
 السيد (يقضه) اي ما ادعاه
 بتمامه (وقال المكاتب
 بعض المقبوض) لم يقع به
 الكتابة (واما هو) (ودعية)

اودته اياه ولم ادفعه عن
 جهة الكتابة (عق)

او العبد) الى الكتاب في النهاية الا قوله (اما مال المتن فقال السيد) اي بعد ذلك معنى (قول
 المتن واغنامه) من زاده على المحرور ولو انصرف عليه لفهم الجنون بالاولى في نهاية معنى (قوله بالسفه) اما
 الفسح فلا يطل به الفاسدة بل يباع بالدين فاذا بيع بطلت معنى (قول المتن لا يجوز العبد) اي واغنامه
 والحبر عليه كاقدمه (قول المتن صدقا) الاول ان يقول صدق المتكر لان العطف باو يقتضي افراد العنصر
 معنى (قوله فاذا افاق) قضيته انه ليس بالقاضي ان يؤدى من ماله ان وجد له مالا او تقدم في الصحة انه
 يؤدى ذلك ان ادعى له مصلحة في ذلك قال في شرح الروض لان المطلب هنا التعليق والصفة المعلق عليها هي
 الاداء من العبد ولم توجد انتهى اه عش (قوله جعل انكاره تمييزا) اي ليتمكن السيد من الفسخ
 الذي كان متمتا عليه ولا يفسخ نفس التميز لانه من ان المكاتب اذا عجز نفسه تغير تبديله بين العبر
 والفسخ ومن ثم عجزنا بقوله جعل انكاره تمييزا ولم يقل فسخا عش اقول قضية قول شرح المنهج
 والمغنى صار فتاوى جعل انكاره تمييزا عدم الاحتياج الى فسخ السيد فليراجع (قوله ان تصدده من غير
 ضرر) ويقتل دعوى المبدأه ان قامت عليه قرينة عش (قوله ما يؤدى كل نجم) اي في كل نجم معنى
 (قوله وقد ارجل) كان قال المكاتب هو عشرة اشهر وقال السيد ثمانية كذا في البحر على المنهج ويرد
 عليه انه يخفى عنه قوله اي الاوقات لان يكون ذكره نظر التفسير الثاني للنجوم (قوله خلافها)
 اي اختلاف السيد والمكاتب (قوله تسوية الاستوى) اضمها في نهاية المعنى (قوله بين ما هنا
 والبيع) فيفسحان هما او احدهما والحاكم بما هو معنى (قوله اي ما ادعاه بتمامه) الى الكتاب في المتن الا
 قوله لم تقع الى المتن وقوله كان هو الى المتن وقوله الذي قطع به الا صاحب قوله كالتا كناية الى لسانه
 وقوله كالتا وسمى الى المتن وقوله كان قال في شرح (قوله المتن بعض المقبوض) هو الوارث على ما اعترف
 به في المقد معنى (قوله لم تقع به الكتابة) اراد به اصلاح المتن فاعلم ورشيدى (قوله على
 التقدير) اي كون البعض ديملا ومن النجم (قوله او قيمته من جنس النجم) يقتضى ان قيمته قد لا تكون
 من جنس قيمة العبد وصفتها مع ان الظاهر ان كلاهما من غالب نقد اليك سم عبارة المعنى وقد يتقاصان
 بان يؤدى الحال الى ذلك بطلب المؤدى وتوجد شروط التقاص السابقة اه (قوله بسفه) اي وفسل معنى
 عبارة عش يقيد به بقوله بسفه اخذ من قوله ان صرف النجم اه (قوله طرا) اي اما اذا كان مقارنا لغيره
 فلم يحتج لقوله ان عرف سبق ما ادعاه معنى (محالفا) الا صوب كاملا كافي عبارة غير مشددي اي كالمغنى
 وشيخ الاسلام (قوله ثم ادعى ذلك) اي قال كتمت محجورا على او يجوز تايرم وجنهما معنى (لان الجن
 تعلق بثلث) وهو الزوجة ومثل النكاح البيع فلم قال كنت وقت البيع صيا او يجوز قال قبل وان امكن

الكنز اي الفاسدة (قوله تسوية الاستوى) المعتمد التسوية المذكورة عش مر (قوله بعض المقبوض)
 قال في شرح المنهج وهو الزائد على ما عرفت به في المقد (قوله من جنس قيمة العبد) يقتضى ان قيمته

لا تنافعا على وقوعه على التقديرين (ويرجع هو) اي العبد (ما ادى) جمعه (و) يرجع (السيد بقيمته) اي العبد لانه لا يمكن
 (وقد يتقاصان) ان وجدت شروط التقاص السابقة بان تلف المؤدى وكان هو او قيمته من جنس قيمة العبد وصفتها (ولو قال كالتا كناية وانا
 يجوز على) (فسخ طرا) فانكر العبد (وقال بل كنت هاتفا) (صدق السيد) يمينه كما باهله (ان عرف سبق ما ادعاه)
 لان الاصل جأزه لقوى جانبه ومن ثم صدق مع كونه يدعى الفسخ على خلاف القاعدات وانما لم يصدق من زوج بنته ثم ادعى ذلك وان صدقه
 لان الجن تعلق بثلث بخلافه (والا) يعرف ذلك فالمدعى هو المصدق يمينه لان الاصل ما ادعاه (ولو قال) السيد وضعت ذلك النجم الاول
 او قال) وضعت (البعض فقال) المكاتب (بل) وضعت (الاخر) الكمال صدق السيد يمينه لانه عرفت باقراره وقوله هو الزوجة والنجمين

أخلاقاً واللام يكن للعراق قائمة (ولومات من أبيه وجدته قال) لها وما كمالان (كانني أبو كان انكر) ذلك (صدقا) يمينها على نبي عليهما بكتابة الاب وهذا علم من قوله نانا أو رته وأعادة ليرتب عليه قوله (وإن صدقا) أو قامت بذلك بينه (فكتاب) حسلا يقولها واليئة) (فإن اهتمت احدهما (٤٢٠) نصيبه) أو أبراء عن نصيبه من النجوم (فلا يصح) أنه (لا يمتنع) لعدم تمام ملكه (بل يوجب أن

أرى نصيب الآخر حتى كله
وولاؤه للاب) لأنه عتي
بصك كتابه ثم يقتل لها
سواء (وإن صدر قوم على
المتنق إن كان موسرا)
وقت المعجور وولاؤه كله
(والا) يكن موسرا (فنصيبه
حرو الباقي فن لاخر قلت
بل الاظهر) الذي قطع به
الاصحاب (المتنق في الحال
لما اعتقه (واقعه) كما لو
كانت حيدا واحتق احدهما
لنصيبه لكن لاسراية هنا
لان الوارث نائب الميت
وهو لاسراية عليه من ثم
لوحق نصيب الآخر بإداه
أو اعتاق أو إبراء كان
الولاء على المكاتب للاب
ثم لما عسرة على مامر
وإن صدره بشرطه عادت
ولا سراية لما تقرر أن
الكتابة السابقة تقتضي
حصول المتنق بها والميت
لاسراية عليه (وإن صدقه
احدهما فنصيبه مكاتب)
مكاتب) (وإذا اخذته بإقراره
واغترق البعض في الكتابة
للضرورة كما لو أوصى
بكتابة جده فلم يخرج الا
بعضه (ونصيب المكذب
من إذا حلف على قتل العلم

بكتابة أبيه استصحابا بالأمر الرق نصف الكسب له وتصنف للمكاتب (فإن اعتقه المصدق) أي كله ونصيبه منه (فأذهب
وجهه
اعقوم عليها أن كان موسرا) لأعم منكر الكتابة أنه رقيق كلما إذا احتق صاحب نصيبه سرى إلى محله بزمحه كالقائل لشرى مكاتبه اعتقت نصيبك
وأنت موسر فأننا توأخذ ونحكم بالسراية إلى نصيبه لكن لما ثبت السراية في هذه بعض أقرأه نصيب لم يجب له قيمة وأما في مستثنى
فهي أغاتبه استلزاما لأعم المنكر لا لأقرأه فكانت خلافا لنصيبه فوجب قيمته له وخرج باقتت عليه بإداه أو إبراءه لا لاسرى

زوجته المكاتبة أو ورثت امرأتها زوجها المكاتبة انتسخ النكاح لان كلاتها ملك زوجها أو بعته ولو اشترى المكاتبة زوجها أو بالعكس وانقضت مدة الخيار أو كان الخيار المشتري انتسخ النكاح لان كلاتها ملك زوجها متى وروى مع شرحه

(كتاب امهات الاولاد)

(قوله بضم المزة) الى قوله منها انه صلى الله عليه وسلم في المني الا قوله لما كان الى تسبح وقوله كما قرب به عما (قوله بضم المزة) قضيت فيه أربع لثات لكن الذي قرئ به في السج ثلاث لا نه على ضم المزة ليس الا فتح المم وعلى كسر هاء في الميم الفتح والكسر مجرى (قوله تسبح الفارح الخ) ويحتمل ان الفارح اشار الى تسبح الجوهرى وان مراده ما ذكره الفارح سم عبارة الجبرى عن الطبراني ولما قال ان يقول المني لم ينقل ما ذكره من صحاح الجوهرى بل عن الجوهرى فيجوز ان يكون قاله غير الصحاح لكن كلاتهم ينصرف في الصحاح اه وعبارة المني ويمكن ان نسخ الجوهرى مختلفوا اختلاف النحاة في ان الهامق امهات زائدة أو أصلية على قولين ذهب سيويه أنها زائدة لان الواو احد قام وقولهم الامو موقيل أصلية بقولهم تاهوا واذن بالباء اختلف فيهم على قولين احدهما ان الهاء رديف للمقداد ولا قيل امهات جمعت على امهات لان الجمع تابع للفرع الثاني ان الفرع جمع على امات ثم زيدت فيه الهاء وهذا اصح قالها الجوهرى امر (قوله بضم المزة) الخ) والتسبح من حيث النقل عن الصحاح والافسوها جملا للاصل اولى لوجود الهاء فيها مجرى (قوله وكافه) أى الفارح الحق يقاى بالجهل المذكور (قوله عاقيل هذا الجمع الخ) حكاه المني عن ابن شبة (قوله لان مفردة) وهو ام (قوله ونظيره سموا سموات) صرحوا بان جمع سموات على سموات من المقصور على السباح سم يعنى فلا قياس عليه قد يجاب بان راد ابن شبة نظيره في ورود على خلاف القياس لان عتيس عليه (قوله بضم الخ) عطف على ما تضمنته اول كلامه من ان اما يجمع على امهات (قوله لكن الاول) أى امهات وهو قوله الثاني أى امات (قوله ختم) أى المصنف رحمه الله تعالى كتابه معنى (قوله فتاوى) ورواه الله تعالى بعته وقارنه وشارحه من التارق قال الله تعالى من فضله وكرمه ان يجيرنا واولادنا وبناتنا وجميع اصحابنا جميع أملائنا وحيثما متنا متى (قوله وختم) أى أبواب المتق

هذا باب امهات الاولاد (قوله فواقرها) والاصح ان المتق باللفظ اقرب من الاستيلاء قربت بسببه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء لحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة او لا لان المتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء دنياه اذهبهم قال عرش قوله اقوى اى من حيث الثواب وقدره خذ من هذا انه لا يرتب على متق المستولدة ما يرتب على الاثاق المنجر بالظن من ان الله تعالى يعنى كل عضو من المتق عضو من المتق اه (قوله ويصباح) قضيت هذا الجواب تنقيح كونه بقصد التوسل للمتق سم عبارة المني والاولى ان يجزى فيه التفصيل السابق في النكاح وهو ان قصد مجرد الاستمتاع فلا يكون قربة أو حصوله ولو نحوه فيكون قربة اه وعبارة الثابتة هو اى قضاء الوطر قربة

(كتاب امهات الاولاد)

(قوله تسبح الفارح بضمها الخ) اى ويحتمل ان الفارح اشار الى تسبح الجوهرى وان مراده ما ذكره الفارح (قوله ونظيره سموا سموات) صرحوا بان جمع سموات من المقصور على السباح (قوله فواقرها) والاصح ان المتق باللفظ اقرب من الاستيلاء قربت بسببه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء لحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة او لا ولان المتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء دشر (قوله ويصباح بان الوسائل الخ) قضيت هذا الجواب تنقيح كونه قربة بقصد التوسل للمتق (قوله فلا يدمع ذلك في كونه قربة الخ) اى وهو قربة حق من قصد حصوله ولنا وما يرتب عليه من حق وغيره فقد قام الاجماع على ان المتق من القر باتسوا بالمنجر والمحق واما

(كتاب امهات)

بضم المزة وكسر ما مع فتح الميم وكسر ما جمع ام وأصلها أمية كافي الصحاح فهو جمع للفرع دون الاصل لكن لما كان ما يثبت للفرع يثبت لاصله غالباً تسبح الفارح بضمها نقلته جملاً لامة وكافه قربه عما قبل هذا الجمع مختلف لقياس لان مفردة اسم جلس مؤنث بغير تاء ونظيره سموات وسموات ويصعب على امات لكن الاول غالب في الناس والثاني غالب في غيرهم (الاولاد) ختم بابو اب المتق فتاوى وختمها بهذا لانه محرم فهو اقواها لكن لثابت قضاء الوطر فيه توقف ابن عبد السلام في كونه قربة ويصباح بان للوسائل حكم المقاصد فلا يدمع ذلك في كونه قربة

في العمل في الإخبار الصحيح في شأنه **استولم** في القبطية **بار** هم وقال اعتما ولها أي اثبت فالحق الحرية لانه انطدحرا
 اجماعا ومن ثم تأخر ابن سريج (٤٢٢) وابن داود الظاهري في فيما قال ابن داود اجمعا على اتباعها قبل الولادة ليستصح

قال ابن سريج اجمعا على
 انها لا يتابع مادامت سالما
 فيستصح فاقطع ابن
 داود لكن كان من الممكن
 ان يجب بان المتع هنا
 لطروسيب هو الحمل وما
 طرا لسبب زال بدو له
 كدور تنجس الماء الكثير
 بنهيه وقدر دونه لان
 السبب ليس هو مجرد حمل
 به بل كون جرثوما نبتت له
 الحرية بتداه متعقدت
 اليها نيا لكن متقطعة كما
 هو شأن تراخي التابع عن
 متبوعه وهذا الوصف يدل
 فكان الحق ما استدله ابن
 سريج (اذا) اثرها هل
 ان لاها تنحصر بالمشكوك
 والموجود والتاخر بخلاف
 اذا التيقن والمظنون لا
 شك ان احوال الاما كثيرة
 مفلتون بل متيقن ونظيره
 اذا قم الى الصلاة وان كنت
 جنباً خص الوضوء اذا
 لتكرره وكثرة اسبابه
 والجنابة بان لتدنيا
 وكثرة الشهوة الموت
 حتى صار كانه ملى
 مشكوك فيه اتي بان منه
 في نحو ولئن تم واتى ماذا
 فيو اذا من الناس مخرج
 ان الموضع لان نحو وان
 تصبهم سبعة لتدنيا بالمغة
 في تخوفهم واخيارهم
 بالمال لان يسمهم شئ من

في حق من قصد به حصول ولد وما يترتب عليه من حق وغيره وقد علم الاجماع على ان المتق من الترات
 سوا ما تنجز والمحق واما تطبيقه فان قصد به بحث او منع او تحقيق خبر لليس بقر بقر الا فهو قرية اه (قوله)
 والاصل فيه اي في الباب نهاية معنى (قوله) في بعضها اي ام الولد (قوله) قبل الولادة يعني قبل الحمل
 (قوله) قال ابن سريج اجمعا على انها لا يتابع مادامت سالما اعترض هذا الاستدلال بالحامل يمر بموط
 الشبهة فانها لا يتابع مادامت سالما وتباع اذا وضعت واجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف
 ام الولد سم (قوله) ان يجب اي ابن داود (قوله) وقدر اي الجواب انما لكرو قوله يمنع وهو الهام
 زال السبب الطاري فبما نحن فيه (قوله) وهذا الوصف اي كون جرثوما نبتت له الحرية الخ (قوله) لانها
 تقتض اي من حيث الوضع (قوله) والمظنون اي والكثير اخذ من السابق والسابق (قوله) ونظيره اي
 مثال كل من اذا روي لولا ان نحو اذا قم الخ كان اولي (خص الوضوء) الاولى خص اقامة الصلاة (قوله)
 فلكثرة البوايح الجار متعلق بقوله الا اتي بان الخ والجملة استثنائية (قوله) وان باذا الخ عطف على
 مجموع اي بان الخ متعلقه بالمقدم (قوله) لتدنيا علة لقوله مع ان الوضع لان والضمير لمس الغرض بتاويل
 اصالة السببية وقوله مبالغة علة لقوله وان باذا الخ (قوله) كما اشار اليه اي الي كونه قليلا (قوله) حركته الي
 قول المتن فولدت في المعنى والى قوله حيا او ميتا في النهاية (قوله) حر اي مسلم او كافرا اصل اما المراد بغيره
 موقوف فان اسلم تبين تفوذه او الا فلا معنى وباتي مثله من النهاية (قوله) وكذا ايضه هذا هو المتمد خلافا
 جرى عليه شيئا في شرح الروض من عدم تفوذا بيلاد المبيض معنى جارية انها يقولوا لنا لبعض امه لهما
 ببعضه الحر تفذا بيلاده كالتفاد كلام المصنف وصحة القبي وغيره من جملة ما وروى ولا يشك عليه كونه
 غير اهل لولا لانه انما يثبت له بموجبه من حق قبل هذا كقولنا لا تقدر مال ما فيه من الرق بموته اه وسيا عن
 سم ما يتحقق بهذا (قوله) ومكرها ومجورسه الو او بمعنى او كاجربا المعنى (قوله) ورجع السبكي خلافه
 الخ وهو المتمد نيا يقول المعنى الى الاول جبرته وكونه كاستيلاء الرامن المشرية من كونه
 كالمريض فان من يقول بالتفوذ يشبهه بالمريض ومن يقول بعدمه يشبهه بالرامن المعسر اه (قول المتن امته)

ملقيه فان قصد به بحث او منع وتحقيق خبر لليس بقر بقر الا فهو قرية ش مر (قوله) قال ابن سريج
 اجمعا على انها لا يتابع مادامت سالما الخ اعترض هذا الاستدلال بالحامل يمر بموط شبهة فانها لا يتابع
 مادامت سالما وتباع اذا وضعت واجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف ام الولد
 (قوله) وكذا ايضه قال في شرح الارشاد على ما صحه الماوردي وتبعه جماعة وقال اليه البلقيني لكن مر عن
 الشيخين في بيلاد الاب المبيض امه انها لا تصير مستولبة بايلاده وهذا صريح في عدم تفوذ بيلاد المبيض
 وابنه الوركي يقول الاصحاب ان المبيض ليس اهلا للعتى ووقع لفتحنا ثنائيا فاجمعتا بنفوذ بايلاده
 وفي الكلام على ما ذكره الشيخين بعدمه فقالوا والمبيض والمكاتب لا يثبت الاستيلاء بايلادهما اتهما
 فيا يلا دما مولد هما ولى ولى فرق البلقيني بين ثبوت استيلاء له لا صوم عدم ثبوته بايلادهما فرفعه بما لا يحدى
 بل لا يصح ثامه لاحذر فان قلت نقل عن نص الامم امة الماوردي قلت بتقدير صفته هذا النقل لا يضرنا
 لان الشافعي في المسئلة قولين رجح منهما الماوردي التفوذ ببقية الاصحاب ما ذكره من عدمه وجرى على
 هذا الشيخان كما عرفت فكان هو المتمد اه ما في شرح الارشاد قوله ولى ولى فرق البلقيني الخ ذلك الفرق هو ان
 الاصل في المبيض ان لا يثبت له شبة الاضاف بالنسبة الى نصفه الرقيق ولا كذلك المبيض في الاما التي
 استقل بملكها اه (قوله) على المنقول الخ احتجوا له بان حبر القلس دائر بين حبرى السفة
 والمرض وكلاهما ينفذهما الا بيلاد وانه استاز عن حبر المرض بعدم الجهر عليه فيا معه من حبر
 السفة بكونه حن القير (قوله) لكن رجح السبكي كتب عليه مر

المداب وان قل كما اشار اليه تكثير ضرر لفظ المس (احبل) حركه وكذا ايضه ولو مجنونا ومكرها ومجور
 سفة وكذا قل على المنقول الذي اعتمد به البلقيني كابن الرقة لكن رجح السبكي خلافه وبعده لا ذرى والوركي وخرج بالمر المكاتب

فلان متق بموته أمته ولا ولد لها أمه ليس من أهل الولد (أمته) أي من له فيها ملك (٢٣٣) وإن قل لما قدم في المتق بقوله واستيلاء

أحد الشريكين المورس
يسرى ومثله استيلاء داصل
أحد ماله ولو كانت موروثة
أو عرق ماله ومثله هو كافر
ويحال بينه وبينها كالو
أسكت مستولته أو حبلت
من غير فعله كان استدخلت
ذكره أو أمه المحترم
(فهلوت) في حياة السيد أو
بعد موته بمدة يحكم بشيعة
نسبه من عرف هذه الصورة
الأوجه كإرجعه بعضهم
أنها تمتق من حين الموت
فمثلت كسبها بعده (حياء
ميتا بشرط أن ينفصل كله
على ما أتينا به قولنا في العدد
تبقى أحكام الجنين مع
انفصال بعضه كمنع أرنه
وعدم إجازته من الكفارة
وجوب الفقرة بالجنانية
على الأيم حيث ذكره في بعضها
في نحو البيع والحيوة المتق
أه وصرح غيرهما بأنه
لا يثبت له حكم المنفصل (لا
في مستثنى الصلاة عليه
إذا علمت حياته قبل انفصال
كله وإن مات قبل ذلك
والقود بمن حرزته وقد
علمت حياته قبل ذلك أيضا
لكن قال غير واحد إن
انفصال الكل لا يشترط
هنا أيضا وهو صريح قوله
(أو مات في فرة) كان
وضعت حضومته وإن لم
تقع الباقي أو مضعة فيها

خرج به بالإدلال تدفاته موقوف ككلها وإدلاله الموقوف عليه إلا ما لم يوقفه لأنه لا ينفذ ماله
استدخلت متى سبها المحترم بموته قائما لا يصير ماله لا يتصرف ملكا لها حال علقها وإن ثبت نسب
الولد وورث منه لكونه المني غير ماله لا يتصرف كونه محترما حال استدعائها خلافا لبعضهم قد صرح
بعضهم بأنه لو أنزل في زوجة فساخت بنت حبلت منه لحقه الولد كذا ولو مسح ذكره بحجر بعد أن أتى
زوجته فاستجمرت بأجنيتها قبلت منه نهاية وقوله أنه لا ينفذ قال حش والاقرب أن الولد يرقى لأن
الموطنة ليست أمته والقبلة ضعيفة أه وقوله وماله استدخلت إلى قوله قد صرح في المني (قوله) فلا
تمتق بموته أي مطلقا حر أو رقيا قبل الحجر أو بعده معنى (قوله) أمته أي التي أولدها (قوله) لأمه
أنه ليس من أهل الولد (لأنه) أن تقولوا البعض كذلك ليس من أهل الولد لأن قلت لا رقي بعد الموت فيصير
حيث من أهل الولد قلت يلزم مثله في المكاتب ثم رأيت الشارح يسقط في شرح الإرشاد أم القول بنفوذ
إيلاء البعض سم (قوله) استيلاء أصل أحدهما أي إذا كان الأصل موراها يوفى معنى وسم (قوله)
ولو كانت موروثة (الخ) غاية للثبوت عبارة أنها يوفى مثل قوله أحبل أحباله بوط محلال أو حرام بسبب حيض
أو نفاس أو امرأه أو فرض صوم أو اعتكاف أو كونه قبل استبراء أو كونه تظاهرا منها ثم ملكها قبل
التكفير أو كونه عرما له بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو كونه موروثة أو معتدة أو موروثة أو ثنية
أو مرتدة أو مكاتبة أو كونه مأسلة وهو كافر أه (قوله) أو عرمة من التحريم (قوله) كان استدخلت
ذكره ولو كان قائما معنى (قوله) أو أمه المحترم) أي في حال حياته معنى ونها يقرب من استئصال المني ماله
ساحق زوجته أمته أو إحدى أمته أخرى قولنا مخرج المساختة لحصل من محل تعلق بموته كأم
حش (قول المتق حيا أرميتا) أي ولو لأحد توأمين كأمه تظاهرا وإن لم ينفصل الباقي مطلقا أو مجموعا
الولد ولو لأداه سم (قوله) بشرط أن ينفصل كله وقوله قائما يوفى المني عبارة لا أول لنموها أي السيد بعد
انفصال بعضه ثم انفصل باقيه لتعلق الإتمام انفصالة أه وعبارة الثاني وخرج بقوله فولدت حيا أرميتا
ماله انفصل بعضه كان خرج راسه أو وضعت حضوا باقيه جفت ثم مات السيد فلا تعلق وإن خالف في ذلك
البدائي فقد قالوا أنه لا يخرج بعض الولد متصلا كان أو منفصلا قضاء عدة ولا في غيرهما من سائر
أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله (لا في وجوب القود إذا حزن جنين فتيه وهو حي ولا في وجوب الفقرة بالجنانية
على إدامته بعد حياته والاستثناء معيار المصوم أه (قوله) تنق (الخ) مقول القول (قوله) أن انفصال
الكل لا يشترط (الخ) تهم أنفا عن النجاسة والمني خلا (قوله) أيضا أي كسسته الصلاة والقود (قوله)
كان وضعت حضومته) خلافا للنفق كأمه أنفا (قوله) أو مضعة أي المني في النجاسة والمني (قوله) ولو
للقوال) ويعتبر أربع منهن أو رجلا من غير أن أو رجلا من أمه أو أنانهاية ولو اختلف أهل الحرمة قل
فيها خلق آدمي أو لا قل بعضهم فيها ذلك وقاه بعضهم قالذي يظهر أن المذهب مقدم لأن معه زيادة علم معنى

(قوله) لأمه أنه ليس من أهل الولد (الخ) لك أن تقول والمبعض ليس من أهل الولد لأن قلت لا رقي
بعد الموت فيصير حيث من أهل الولد. قلت يلزم مثله في المكاتب ثم رأيت الشارح يسقط في شرح
الإرشاد أم القول بنفوذ إيلاده البعض (قوله) ومثله استيلاء داصل أحدهما (لكن) يعتبر هنا سارا لأصل
أم يكتفي بإسار فرعه فيه نظرو عبارة البلقيني في تصحيحه فتعني الأول وهي ولو كانت الأمة مشتركة بين
فرعه وغيره فقد استيلاء في نصيب فرعه ويسرى إلى نصيب الأجنبي إذا كان المستولد موراها وأما
ما في شرح البيهجة عنه أعني من البلقيني حيث قال ويستثنى من اعتبار البسار ماله كان المستولد أصلا
لشريكه فلا يعتبر إسار ماله أو أمه التي كلها لفرعه قاله البلقيني أه ومثله في شرح الإرشاد
للشارح في مستأخر صورته وطوله الإنسان الأمة المشتركة بينه وبين فرعه فينفذ الإيلاد إلى نصيب
الشريك الأجنبي فإن كان مصرا لم يسر شمد (قوله) حيا أرميتا) أي ولو لأحد توأمين كأمه تظاهرا
وإن لم ينفصل الباقي مطلقا لوجود معنى الولد والولادة (قوله) ولو للقوال) ويعتبر أربع منهن أو

تخطيط ظاهر ولو للقوال بخلاف ما إذا لم يكن فيها تخطيط كذلك وإن قلن لو بقي لتخطيط أو إنما اقتضت به العدة لأن الفرع ثم برأه الرحم

وهنا ما يسمى ولدا قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع البعض كالمعوض وم تقدم من المقتضى آفا
 الجرم بذلك (قول المتن) عتقت بموت السيد) ولو سببت مسترلة كافر زال ملكه عنها ولم تعلق بموتها وكذا
 مسترلة الحر إن أذا رقت ولو قبرت مسترلة أحرى سيدها عتقت في الحال نية قال ع ش قوله ولو قبرت
 الخ أي بحيث تتمكن من التصرف فيه وإن تخلص بمذ ذلك اهـ (قوله ولو بقتلها) إلى قوله أي وبفريق المقتضى
 وإلى قول المتن يحرر في النهاية الأقره فلما أوردنا إلى المتن قوله وحذفنا ولو كملها وقره لشبهة الملك إلى
 الطريق وقوله كذا كراه في الدعوى وقوله فيما يظهر إلى المتن وقوله وصرح أصله إلى المتن (قوله ولو
 بقتلها) عبارة النباية وشمل قوله عتقت بموته ما لو قتلها قاتلها تمتع بموتها وان استعبطت الشيء قبل إراثة
 وتجهيد يتفق ذمتها أي حيث لم يوجب القتل فصاحا والاقتص منها ع ش و عبارة المتن ودخل
 في قوله بموتها ما ذكروه به صرح الزا في أوائل الوصية كقول الدين المجل بقتل رب الدين للدين وهذا
 مستثنى من قولهم من تمجبل بشيء قبل إراثة عقيب بحرمانه كقتل الوارث المورث ويثبت عليها القصاص
 بشرطه والمالة فيظهر وجهها أيضا لأن تمام الفعل حصل وهي حر قوتها من ذلك أنها لو قتلت سيدها
 المبعوث عند أن يجهب عليها القصاص لأنها حال الجنابة فيقتو القصاص يعتبر حال الجنابة والدية بالو هوق
 اهـ (قوله) وقد لا تعلق بموته كان ولدت منه الخ) عبارة المتن ويستثنى من عتقها بموت السيد مسائل منها
 ما إذا تعلق بها حق الفهر من رهن أو أرش جناية ثم استرد لها وهو مصر ثم مات مفلسا قاتلها لا تعلق بموتها وقد
 ذكر المصنف حكم ذلك في محلها لكن الاستثناء من إطلاقه هنا ولو رهن بجارية ثم مات من أبها قاتلها
 الأب قال القفال لا تصير أمه له لأنه خلقته لقول من ولدها وبجارية النباية وعلى ما ذكره إذا تعلق بالامة
 حق الفهر والأب ينفذ الأيلاد كالوالد فله من ميسر موهته بغير إذن المهرين إلا إذا كان المهرين قره
 كاجته بعضهم فإن انفك إلى من قذف أو أصبح كالوالد المالك لميسر امته الحمانية المتعلق برقتها مال إلا إذا
 كان المهرين عليه فرع المالك اهـ قال ع ش قوله فإن انفك الزه نفاذ الخ ومثله ما لو بيعت في الدين ثم
 ما كبا اهـ (قوله أورد المهرين الخ) عبارة النباية وكأولاده ميسر جارية تجارة عبده المأذون المديون
 بغير إذن السيد والغراماه (قوله) وهو مصر الخ) راجع لكل من المسائل الأربع كما ع ل ما تقدمناه من
 المقتضى والنباية والعنبر للبحيل (قوله) وكان نذر ملكها الخ) وكان أولادها مائة نذر موهته احتقا نية
 (قوله) التصديق بها أو بشئها) بخلاف ما لو نذر احتقا نية (قوله) ورد استثناءه) أي من كلام
 المصنف والأقوى حل التقديرين لا تصير مسترلة ع ش (قوله) بزوال ملكها الخ) شامل لصورة نذر
 التصديق بشئها لكن ذكر السيد السهمودي خلافه أنه ذكر أنها لم يضر حال ذلك وأنه يبعد القول فيه
 بزوال الملك سم لكن في النباية والمقتضى مثل ما في الخارج كما نية بالنباية (قوله) بمجرد النذر) أي وإنما صح
 يبعه لما إذا كان نذر التصديق بشئها لأن الصارح أثبت له ولا يذ لك ريشيد (قوله) وكان أوصى الخ)
 وكان أولادها مائة اشتراها موهته بشرط احتقا لأن نفوذ ما منع من الوفاء بالمتع من جهة موهته وكان
 أورد ما كتب امته فلا ينفذ نية (قوله) وظاهر كلامهم أنه لا يثبت الخ) وهو المعتمد مقتضى ونية (قوله) لكن
 لما أوجهم المتق الخ) لا يقال لأن الاختار أظهر في دفع الأيام لأن الاختار وإن لم يكن صريحا في اتحاد
 مرجع الضائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع أصيل امته كان ظاهرا في ذلك ظهورا تاما قريبا من
 الصريح بخلاف الاظهار فانه وإن لم يكن ظاهرا في اختلاف الظاهر مع الضمير قبله كان محتملا لذلك احتمالا

وهنا ما يسمى ولدا قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع البعض كالمعوض وم تقدم من المقتضى آفا
 الجرم بذلك (قول المتن) عتقت بموت السيد) ولو سببت مسترلة كافر زال ملكه عنها ولم تعلق بموتها وكذا
 مسترلة الحر إن أذا رقت ولو قبرت مسترلة أحرى سيدها عتقت في الحال نية قال ع ش قوله ولو قبرت
 الخ أي بحيث تتمكن من التصرف فيه وإن تخلص بمذ ذلك اهـ (قوله ولو بقتلها) إلى قوله أي وبفريق المقتضى
 وإلى قول المتن يحرر في النهاية الأقره فلما أوردنا إلى المتن قوله وحذفنا ولو كملها وقره لشبهة الملك إلى
 الطريق وقوله كذا كراه في الدعوى وقوله فيما يظهر إلى المتن وقوله وصرح أصله إلى المتن (قوله ولو
 بقتلها) عبارة النباية وشمل قوله عتقت بموته ما لو قتلها قاتلها تمتع بموتها وان استعبطت الشيء قبل إراثة
 وتجهيد يتفق ذمتها أي حيث لم يوجب القتل فصاحا والاقتص منها ع ش و عبارة المتن ودخل
 في قوله بموتها ما ذكروه به صرح الزا في أوائل الوصية كقول الدين المجل بقتل رب الدين للدين وهذا
 مستثنى من قولهم من تمجبل بشيء قبل إراثة عقيب بحرمانه كقتل الوارث المورث ويثبت عليها القصاص
 بشرطه والمالة فيظهر وجهها أيضا لأن تمام الفعل حصل وهي حر قوتها من ذلك أنها لو قتلت سيدها
 المبعوث عند أن يجهب عليها القصاص لأنها حال الجنابة فيقتو القصاص يعتبر حال الجنابة والدية بالو هوق
 اهـ (قوله) وقد لا تعلق بموته كان ولدت منه الخ) عبارة المتن ويستثنى من عتقها بموت السيد مسائل منها
 ما إذا تعلق بها حق الفهر من رهن أو أرش جناية ثم استرد لها وهو مصر ثم مات مفلسا قاتلها لا تعلق بموتها وقد
 ذكر المصنف حكم ذلك في محلها لكن الاستثناء من إطلاقه هنا ولو رهن بجارية ثم مات من أبها قاتلها
 الأب قال القفال لا تصير أمه له لأنه خلقته لقول من ولدها وبجارية النباية وعلى ما ذكره إذا تعلق بالامة
 حق الفهر والأب ينفذ الأيلاد كالوالد فله من ميسر موهته بغير إذن المهرين إلا إذا كان المهرين قره
 كاجته بعضهم فإن انفك إلى من قذف أو أصبح كالوالد المالك لميسر امته الحمانية المتعلق برقتها مال إلا إذا
 كان المهرين عليه فرع المالك اهـ قال ع ش قوله فإن انفك الزه نفاذ الخ ومثله ما لو بيعت في الدين ثم
 ما كبا اهـ (قوله أورد المهرين الخ) عبارة النباية وكأولاده ميسر جارية تجارة عبده المأذون المديون
 بغير إذن السيد والغراماه (قوله) وهو مصر الخ) راجع لكل من المسائل الأربع كما ع ل ما تقدمناه من
 المقتضى والنباية والعنبر للبحيل (قوله) وكان نذر ملكها الخ) وكان أولادها مائة نذر موهته احتقا نية
 (قوله) التصديق بها أو بشئها) بخلاف ما لو نذر احتقا نية (قوله) ورد استثناءه) أي من كلام
 المصنف والأقوى حل التقديرين لا تصير مسترلة ع ش (قوله) بزوال ملكها الخ) شامل لصورة نذر
 التصديق بشئها لكن ذكر السيد السهمودي خلافه أنه ذكر أنها لم يضر حال ذلك وأنه يبعد القول فيه
 بزوال الملك سم لكن في النباية والمقتضى مثل ما في الخارج كما نية بالنباية (قوله) بمجرد النذر) أي وإنما صح
 يبعه لما إذا كان نذر التصديق بشئها لأن الصارح أثبت له ولا يذ لك ريشيد (قوله) وكان أوصى الخ)
 وكان أولادها مائة اشتراها موهته بشرط احتقا لأن نفوذ ما منع من الوفاء بالمتع من جهة موهته وكان
 أورد ما كتب امته فلا ينفذ نية (قوله) وظاهر كلامهم أنه لا يثبت الخ) وهو المعتمد مقتضى ونية (قوله) لكن
 لما أوجهم المتق الخ) لا يقال لأن الاختار أظهر في دفع الأيام لأن الاختار وإن لم يكن صريحا في اتحاد
 مرجع الضائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع أصيل امته كان ظاهرا في ذلك ظهورا تاما قريبا من
 الصريح بخلاف الاظهار فانه وإن لم يكن ظاهرا في اختلاف الظاهر مع الضمير قبله كان محتملا لذلك احتمالا

رجلان خبران أو رجل وامرأتان ش هـ (قوله) وهما ما يسمى ولدا قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع
 البعض كالصنو (قوله) بزوال ملكها) شامل لصورة نذر التصديق بشئها لكن ذكر السيد السهمودي
 خلافه أنه ذكر أنها لم يضر حال ذلك وأنه يبعد القول فيه بزوال الملك (قوله) لكن لما أوجهم المتق الخ)
 لا يقال ما ذكره من نوع لأن الاظهار أظهر في دفع هذا الأيام لأن الاظهار إن لم يكن صريحا في اتحاد مرجع
 الضائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع أصل امته كان ظاهرا في ذلك ظهورا تاما قريبا من الصريح

(بنكاح) ولم يفر بغيرها
لما قدمه في خيار النكاح او
زنا (فالولد رقيق) لسيدها
لانه يقع امة رقا وحرية
(ولا تصير امة لولد اذ ملكها)
لان امة الولد انما تثبت
لها بما حرته وهو نكح
ان ملكها وهي حامل منه
بنكاح حتى عليه الولد كما
باصله وحده لما قدمه في
العتق بما يشمله وكلها
مالو ملكها فحره كان نكح
حر امة اجني ثم ملكها به
او عدا امة ابنته ثم فلا
ينسخ النكاح فلز اولدها
ثبت الاستيلاء وانسخ
النكاح كما صحه البلقيني
(او) حلت منه امة الغير
(بشبهة) منه بان ظنها
زوجه الحرة وان كانت
زوجه الامة بان تزوج
حر امة غوطي الامة بظن
انها الحرة او اتمت كما باصله
وكانه حذله العلم ما خرج
به وهو مالو ظنها زوجته
الامة فان الولد رقيق من
قوله اول بنكاح وكاشبهه
نكاح من غر بغيرتها كما
مر آقا (فالولد حر) حلا
بظنه وعليه قيمته لسيدها
وخرج بتفسير الشبهة بما
ذكر شبهة الملك كالشركة
وقد مرت آقا والطريق
كان وطنها بجهة قال بها عالم
فلا تخرج حريته لانتمها ظنها
(ولا تصير امة لولد اذ ملكها
في الاظهر) لا عاقلة به
في غير ملكه فلا تفر لحرية

قولا لا ناقول الاختار وان كان صريحا في ارجح الضمان لكن ليس صريحا في اتحاده مع وصف
كونها امة فلتأمل سم عطف (قوله ولو لم يفر) الى الفرح في العتق الا قوله وحذله الى وكلها وقوله فلو
اولدها الى العتق وقوله وكانه حذله الى وكاشبهه (قوله فالولد رقيق) لسيدها بالاجماع الا اذا كان سيد الامة
المنكوح حرة نعتق عليه الولد لكونه ايضا له فانه يصير حر امة اي كان تزوج شخص بامته بغيرها فان
الولد يمتنع على سيدها لانه لم يولد له حر (قوله لا يتبع امة الخ) ويقع الاب في النسب واشترفا في
الدين واجاب البذل وتقرير الجز بقوله اخصها في عدم وجوب الكافة اخصها في الجاساتو تحريم الديعة
والما كنهه نهاية (قوله تبع لحرته) اي الولد (قوله نعم ان ملكها وهي حامل الخ) قال الصيدلاني وصورة
ملكها حاملا لان تضعه قبل ستة اشهر من يوم ملكها ولا يصح اياها بعد الملك وتلد له دون اربع سنين نهاية يوم
قال عرش قوله وصورة ملكها الخ اي على وجه يمتنع فيه الولد ولا تصير مستولدة امة (قوله بنكاح)
اي بخلاف مالو ملك الحامل منه بن نافلا يمتنع عليه لعدم نسبته له شرعا وقوله حتى عليه الولد اي ولا تصير به امة
ولد عرش (قوله لم ينسخ النكاح) لان الاصل في النكاح الثابت الدوام معنى (قوله فلز اولدها الخ)
خلافا للفتي والتباية بما رتبهما فلز استولدها الابو لم يعد عتقه في الثانية ملك ابنتها في الاول لم ينفذ
استيلاءه لانه عرض برقوله حيث نكحها لان النكاح حاصل محقق فيكون واثما بالنكاح لا بشبهة الملك
خلاف ما اذا لم يكن نكاح وهذا ما جرى عليه الشبان في باب النكاح وهو الممتدود ان قال الشيخ ابو محمد ثبت
الاستيلاء وينسخ النكاح وماله اليه الامام وصحه البلقيني امة وفي سم عن الروض مع شرحه في
الباب العاشر من ابواب النكاح مثلبا (قوله زوجته الحرة) اما اذا ظنها زوجته الامة فالولد رقيق معنى
ونهاية (قوله بان تزوج حر امة غوطي الامة الخ) فلا شبهة كما قاله الزكشي ان الولد حر كافي امة الغير اذا
ظنها زوجته الحرة بتباية ومعنى (قوله او اتمت) عطف على قوله زوجته الحرة فبارة الحر بان ظنها زوجته
الحرة او اتمت في التباية عطف على ذلك لان ظنها مشتركة بينه وبين غيره او اتمت فرعه او مشتركة بين فرعه
وغيره خلافا لبعضهم امة اي فالولد رقيق في هذه الثلاث كما رجحه الشباب الرمل في حواشي شرح الروض
رشدي (قوله وهو) اي ما خرج به وقوله من قوله الخ متعلق بالمعنى (قوله وكاشبهه نكاح من غر بغيرتها
الخ) اي فالولد قبل العلم حر نهاية اي فالولد الحاد قبل العلم بخلاف الحاد بعد مرشدي (قوله والطريق)
وكذا لو اكره على وطء امة الغير كما قاله الزكشي وفي فتاوى البغوي لو استدخلت الامة ذكر حر نائم فعلقته منه
فالولد حر لانه ليس بنات من جهة ويوجب قيمة الولد عليه ويصمت ان يرجع عليها بعد العتق كالغزير (قوله)
كان وطنها بجهة الخ) كان اباحه سيد امة وطنها على قول من يقول بجوازه باباحة السيد فانت بولده فانه
لا يكون حرا عرش (قوله فلا تزوج حرته) (فرج) جارية بيت المال كجارية الاجني فيعتدوا وطنها وان
اولدها فلا نسب ولا استيلاء وان ملكها بعد اموه كان قهر امة لان الاعفاف لا يجب من بيت المال معنى
زادها بقوله وطوي جارية اية او امة ظنها لحرته او اكره على وطء قادى يظهر كما قاله الاذري ان الولد
رقيق امة قال عرش قوله فلا نسب ولا ابلا لاي وعليه الحر حيث لم تطاوعه وقوله ولو وطئ جارية الخ رمله
بالاولي مالو وطئ جارية زوجته فان ذلك قوله ان الولد رقيق اي ولا حذله اذا كان بمن يخفى عليه ذلك

لان الاصل والغالب اتحاد الضمان وعدم تشبته بخلاف الاظهار فانه ان لم يكن ظاهرا في اختلاف الظاهر
مع الضم وقوله كان محملا لادالك انما لا يوافق الاصل والغالب اتحاد الظاهر المتأخر مع الضم وقوله
لانا نقول الاختار وان كان صريحا في اتحاد جميع الضمان لكن ليس صريحا في اتحادهم مع وصف كونها
منه فلتأمل (قوله وهو رقيق) قد يكون حرا بان وطنها ظانها زوجها الحرة (قوله نعم ان ملكها وهي حامل
الخ) قال الصيدلاني وصورة ملكها حاملا لان تضعه قبل ستة اشهر من يوم ملكها ولا يصح اياها بعد الملك وتلد
له دون اربع سنين (قوله ثبت الاستيلاء وينسخ النكاح) هذا خلاف ما جزم به في الروض في الباب العاشر

الشيء قول ثبت نسبة منه في الصور الثلاث أم لافيه نظر وظاهر اقتضاه على نفي الحرية في هذه دون نفي النسب والصريح بنفيه بإقبلها ثبت في الثلاث فثبت عليه الارتداد عند عدم القتل بقتله إلى غير ذلك من الأحكام فالجواب اهـ (قوله وكله ما له حق الملك الخ) أي في ثبوت الاستيلاء والعق بالموت جارية المعنى ويستثنى من إطلاقه مسائل منها ما لو أولد السيد أمة مكانه فإنه ثبت فيها الاستيلاء منها ما لو أولد الأب الحر أمة ابنه التي لم يستولدها فإنه ثبت فيها الاستيلاء وإن كان الأب ممرراً أو كافراً أو منها ما لو أولد الشريك الأمة المشتركة إذا كان كافراً كان ممرراً كان كافراً ثبت الإيلاد في نصبه خاصة وكذا الأمة المشتركة بين فرع الواطي أو أجنبي إذا كان الأصل ممرراً أو أولد الأب الحر مكانه فإنه يستلذه أو لو أوجدها أو جعلها كاجرم القفال الأول ولو أولد أمة وله المروعة فتد بالإدراك بلاد السيد لها وحرمات على الزوج مدة الحمل وكذا في النجاسة إذا ولد الأب الحر مكانه فإنه ولد الخ (قوله وأمة ابنه الخ) ويجب على الأصل قبيلتها وكذا ما إن تآخر الأثر من مفيد الحشفة ومن المستثنات ما لو وطئ أمة اشتراها بشرط الخيار بالبيع بآذنه لم يحصول الإجازة حيث ولو وطئ جارية المغنم بعض الغائبين وأجلها قبل القسمة واختيار التخليص أو الولد حر نسبي إن كان الواطي ممرراً أو كذا ممرراً كافتقاره عن تصحيح القاضي أبي الطيب الروياني وينفذ الإيلاد في قدر حصته إن كان ممرراً أو يسرى إلى باقيها إن كان ممرراً بأية بعذف (قوله إذا لم يستولدها الابن) قيد بالابن لأن المكاتب لا يصح استيلاؤه سم (قوله لم يقبل قوله) أي فينفذ استيلاؤه (قوله لكنه يفرم له) أي للفرقة ع (قوله تقصير قيمتها) انظر ما مراد بالنقص المرسوم مع القيمة وسيأتي آخر مستوفي الكتاب فتلا عن الروضة أنه يفرم قيمتها بقيمة الولد والمهر وسيأتي ثم أنه يحرم عليه وطؤها حتى يشترطها من المنتزعة منه وظاهر أن محل الحرمة إن كان صادقاً فلا كذا به نفسه رشدي ويحتمل أن المراد بالنقص ما حصل بالوطء والحمل أو بالقيمة قيمتها بعد تمام الانفصال لا قيمتها وقت الوطء فلا يندرج الأول في الثاني (قوله فكأن) أي من عدم قبول قوله ع عبارة الرشدي أي فيجوز في المدعي عليه نظير ما مر في المدعي اهـ (قوله لا تقاضاها عليه أخراً) أي بأكثر من نفسه ع (قوله) ويلزم الثاني لقيمة الولد علمه أنه لا يحكم بحرته رشدي وفي قوله بل الذي يضمن منه الحكم بحرته وهو قياس ما مر في أول المزمع وقياسه أيضاً أنه يوقف الولد هنا (قوله إجماعاً) إلى قوله لو كان كسفي في المعنى إلا قوله فيما يظهر من إطلاقهم وقوله ثم رايت إلى المتن وقوله وصرح أصله (قوله ما لم يقم بالخ) عبارة المدعي ما لم يحصل هناك مانع اهـ وهي أحسن (قوله ككونها محرمة) أي على المحل بنسب أو رضاع أو مصاهرة معنى أو كونها جوسية أو وثيقة نهاية (قوله أو كونها مبعوضة) أي كون المحل مبعوضاً أي أو كون الأمة مشتركة بينه وبين أجنبي إذا أحلها الشريك الممرس أو مشتركة بين فرع الواطي وأجنبي إذا كان الأصل ممرراً كما مر معني أو كونها موصى بمنافعة إذا كانت عن تحيل فاستولدها الوارث قالوا لا حر وعليه قيمته يشترطها عبداً ليكون مثلاً رقبته لا وارث ومنفعة للوصي له ويلزمه مهرها وتصير أم ولد فتقت بموتها مسلوقة المتفق وليس له وطؤها إلا بإذن الموصي له بالمنفعة بخلاف من لا تحيل فيجوز بغير إذنه كاصح في أصل الروضة أو كونها أمة تجارة عبده المأذون المديون لا يجوز له وطؤها إلا بإذن العبد والغرماء كأمه فإن أحلها وكان

الولد وكله ما له حق الملك فيه كامة مكاتبه وأمه ابنه إذا لم يستولدها الابن (فرع) نزع أمة محبة ثم أحلها كاذب تقسم يقبل قوله وإن وافقه المقر له لكنه يفرم له نصها وقيمتها والمهر وتعتق بمرته ويوقص ولاؤهما فلم يجد حجة لطلب المتكروا أحلها ثم أاذب قسماً أقرب إليه فكما مر كذا ذكره في الدعوى وسكتنا عما لو أولدها الأول ثم الثاني ثم أاذب الثاني نفسه الأول ثبوت إيلادها للأول لا تقاضاها عليه آخر أو يلزم الثاني لقيمة الولد والمهر والنقص (وله وطء أم الولد) إجماعاً ما لم يقم مانع ككونها محرمة أو مسلوقة وهو كافراً أو موطوءة ابنه أو مكاتبه أو كونه مبعوضاً

من أبواب النكاح حيث قال ما نصه في حرم أي نكاح جارية الولد الأعلى أب رقيق فلورجها أي الأب الرقيق ثم عتق أو تزوج حر رقيقه ثم ملكها أذله لم يفسخ نكاحه فلواستولدها لم ينفذ أي استلذها أو لم يرد في شره على تقرير ذلك وتوجيهه عدم نفوذ الاستيلاء هو ما قاله الشيخ أبو حامد والعراقون والشيخ أبو علي والبقوي وغيرهم ووجهه الأصح في وجزم به الحجازي والنوذي قال به الشيخ أبو محمد ومال إليه الأمام ووجهه البقني شمر (قوله إذا لم يستولدها الابن) قيد بالابن لأن المكاتب لا يصح استيلاؤه (قوله والمهر) سكت عن قيمة الولد (قوله ككونها محرمة أو مسلوقة) هو كافراً أو موطوءة ابنه الخ عبارة السيد السمودي

معه اثبات الاسماء بالنسبة الى السيد فينفذ اذا ملكها بعد ان يمت كالمهرثة ولا يجوز له الوطء قبل
 يمسها الا بالاذن او كونها ام ولد له فلا يجوز له وطؤها في حال ردته او ام ولد ارادت او ام ولد كاتبها نية
 او كونها أم ولد ينفذ فيها الاستيلاء من وضئ او شرعى او جنائى (فرع) لو شهد اثنان على اقرار سيد الامنة
 بايلا دها وحكم بهم برجماعن شهدتهما لم يبر ما ثبت لان الملك باق ذمها ولم يمت وتالا لاسطة البيع ولا قيمة
 لها بانقر ادعاها فان مات السيد غير ما قيمتها الورث منى ونهاية لان هذه الشهادة لا تنعطف عن الشهادة بتطبيق
 العتق ولو شهدا بتطبيقه فوجدت الصفه وحكم به بقتلهم برجماعنهما منى (قوله) واذن له (الخ) انى الوطء بعد
 الايلا (قوله) وله استعمالها و اجارتها و اعارتها أى و لدها بطريق الاولى منى (قوله) و اجارتها (لامن
 نفسها ولو اجرها ثم مات في أثناء المدة عتقت وانما عتقت الاجارة ومثلها المعلق عتقه بصفه والمدر بخلاف
 ما لو اجر عبده ثم عتقه فان الاصح عدم الانقضاء والفرق تقدم سبب العتق بالموت أو الصفه على الاجارة
 فيمن بخلاف الاتفاق ولهذا سبق الاستيلاء منى الامار الاستيلاء منى السيد لم يفسخ لتقدم استحقاق المنفعة على
 سبب العتق بان يمت منى قال عرش قوله وانقضت الخ أى ورجع المأجر لقسط المسمى على التركة ان
 كانت ولا فلا مطالبة على احد قوله لم تنقض أى الاجارة وينقض عليها من بيت المال قال يمكن فيه شئ او
 منع متوليه فعل ميسر المسلمين اه (قوله) بان له قيمتها اذا قتلت جرم بالمقتى بلا عرو (قوله) على بدل
 النفس) الاولى على ما يشمل بدل النفس (قول المتن) وكذا تزويجها بالخ بولته تزويج بنتها بول او لاحاجة إلى
 استبرائها بخلاف الام لفرائها ولا يجبر انبها على التكاح ولا ان ينكح بلا إذن السيد وباذنه يجوز ما
 استثناء البغوى من ان البعض لا يزوج مستولته ممنوع كقوله البغوى لان السيد يزوج امته بالملك لا
 بالولاية منى وقوله وما استثناء البغوى الخ كذا في النهاية (قوله) ولو مبعضا) معتد عرش (قول المتن
 بنهر اذنها) اى بكرا او ثيبا كان صافها فدخل منه في فرجها بلا ايلاج فهو باقية على بكرتها و ان ولدت
 وزالت الجدة لانها لم تزل بكارتها بوطء قبلها عرش (قوله) بخلاف كافر الخ عبارة النهاية والكافر لا يزوج
 امته المسلمة بخلاف ما لو كان السيد مسلمانا كافر فلو وثقة او موسية لان حق المسلم في الولاية أكد
 وحفاظ قوله ما لو كان كاتب حقيقة ثبتت له في الاسلام اه (قوله) ولا يصح) الى الفرع الخ في التبايع والمضى
 الى قوله على ما حكاه الروايات عن الاصحاب وقوله كذا قاله الى ونصحه كتابته وقوله له اثار الاختصار
 (قوله) ولا يصح) اى يمسها وقوله اى بصفه يمسها على حذف المضاف (قوله) لانه مخالف لنصوص الخ
 ومخالف للاجماع قد اجمع التابون فن يمدهم على تحريم يمسها قال المصنف في شرح المذهب هذا هو المعتد
 في المسئلة إذ قلنا الاجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف حيث يفتد يستدل بالاحاديث وبالاجماع على نسخ الاحاديث
 في يمسها نهاية قال عرش قوله يرفع الخلاف معتد اه عبارة المتن وقد اجماع على عدم صحة يمسها
 واشترع من على رضى الله عنه خطب يوما على المنبر قال فى اثناء خطبه اجتمع رابى وراى امر على ان
 امهات الاولاد لا يمينوا انانا ارى يمين قتال عيدة السلفى راىك مع راى عمر وفرواية مع

وزن اذنه مالك بمضنه فبا
 يظهر من ملاحقهم خلافا
 للبغوى من رأيت شارحا
 رد عليه بما اشترت اليمن
 كلام الروضة وغيره (و)
 له (استخدامها) و اجارتها
 وإعارتها (وارش جنائى
 عليها) وعلى اولادها
 التابعين لها وله قيمتهم اذا
 قتلوا لبقاء ملكه على الكل
 وانما تم اجارة الاضحية
 المنذورة لخروجها عن
 الملك صرح أصله بأن له
 قيمتها اذا قتلت وكانه
 اكتفى عنه بدخوله فى ارش
 جنائى عليها لانهم قد
 يطلقون الارش على بدل
 النفس (وكذا) ولو مبعضا
 (تزوجها بنهر اذنها في
 الاصح) لانه يملكها من
 غير مانع فيه بخلاف كافر
 في مستولته المسلمة (ويجزم
 يمسها) ومثلها ولدها التابع
 لها كل من كلامه ولا
 يصح بل لو حكمه قاض
 قض على ما حكاه الروايات
 عن الاصحاب لانه مخالف
 لنصوص وأقضية جليلة
 وصح امهات الاولاد لا يمين

واضاف غير ذلك اى يمتها مالى او لدها كمكاتبها قاصير ام ولد له لامل له وطء ما ثم قال وثانية عشر مولى
 ام ولده اذا كاتبها لما سياتى من صحة كتابتها للمكاتبه يحرم وطؤها اه وفي الروض في ابواب النكاح
 (فرع) او لدها مكاتبه تولده قبل ينفذ استيلا دها وجها اه قال في شرحه قال فى الاصل اصحابا عند البغوى
 الاول و قطع المروى بالناتى قال الزركشى ورجع الخوازمى الاول ويجزم به القفال في فتاويه اه
 ولعل اعنى في شرحه الاول بان الكتابة قبل الفسخ بخلاف الاستيلاء والثانى بان الكتابة لا تقبل النقل
 ويؤخذ منه ان فعل الاول تنسخ الكتابة يمين ان كانت موطوءة لابن حرم على الابى وطؤها وللأفلا كما هو
 ظاهر (قوله) ثم رأيت شارحا رد عليه) عبارة شرح الروض قال البغوى ويستثنى البعض فليس له وطء مستولته
 الا باذن مالك بمضنه اه وهو مخرج على ضعيف كاعلم من باب معاملات المييد اه (قوله) بخلاف كافر

الجماعة حب النيام رأيتك وحدك فقال اتصوا في ما تم قاذرون قاتلوا أكره أن أخاف الجماعة (قوله ولا يرمون) والذي في النهاية المفتى ولا يرمون اهـ ولعل الرواية متعددة (قوله) وخبر جابر الخ (قوله) استبدل به القديم على جواز البيع مفتى (قوله سر اربنا) بشد يد الياء جمع سرية (قوله) اما منسوخ الخ وقيل أن النبي ﷺ لم يعلم بذلك كما قال ابن عمر كما خبر اربنا بسنة لا نرى بذلك بأس حتى أخبرنا بذلك رافع بن خديج أن النبي ﷺ نهى عن الخمار فتركها كما مفتى زاد النهاية ومحمّد أن يكون ذلك قبل النهي أو قبل ما استدل به عمرو وغيره من أمر النبي ﷺ على عتبه من فعله منهم لميلته ذلك النهي وهو ظاهر في أو قوله لا نرى باليون لا بالياء وقال البيهقي ليس في شيء من الطرق أنه اطلع عليه اهـ (قوله) استدللا واجتهادا أي منا أخذنا بظاهر قول جابر أن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم لا نرى بذلك بأسا رشدي عبارة الجعيري قوله اما منسوخ أي إن قرئ لا يرى بالياء التحتية وقوله او منسوب الخ أي إن قرئ باليون وكذلك يصح كونه منسوخا عليها أن ثبت أنه ﷺ اطلع عليه واقره لكنه ثبت أنه لم يطلع وإنما سد إليه الطريق للاجتهاد من جابر أي غلب جابر أن النبي ﷺ اطلع على يمين واقره شيخنا عز بن زهـ (قوله) قولوا وما) وهو الحديث السابق عن الدارقطني مفتى (قوله) ولأن ما كان الخ) عطف على قوله لا تخالف لنصوص الخ (قوله) وصار) أي البيع (قوله) ونحو بيعها) كان يرضها نفسها فتعق وتأتي بأمة مثلهما يدلها بجعري عبارة النهاية المفتى وكيفية ذلك مبتها كما صرح به البقيني والأذري بخلاف الوصية بها لا احتياجها إلى القبول وهو إما يكون بعد الموت والحق يقع عليه اهـ قال الرشدي قوله بخلاف الوصية بها أي لنفسها أي فحرم لتعاطي العقد الفاسد وكذا وقفها اهـ (قوله) واخذته الزركشي الخ) عبارة النهاية قال الزركشي يعني حمة بيعها الخ وهو مردود اهـ وعبارة المفتى وليس له بيعها من تمتق عليه ولا بشرط المتق ولأن امره بقربتها قالوا قلنا انه من جهة المشتري اقتداء هو بيع من جهة البائع ففيه نقل ملك اهـ (قوله) إذا الأول) أي يبعها من نفسها عقد عتاقة أي على الأصم ويؤخذ منه أن محل بيعها من نفسها إذا كان السيد حرا لكل أم إذا كان مبعضا فانه لا يصح له عقد عتاقة كأم وهو ليس من أهل الولاء وهذا ما خرد من كلامهم لم أر من ذكره والجهة كالبيع فبإذ كره وهذا كله إذا لم يرتفع الأول فلا بد أن ارتفع بان كانت كافر قوليست لمسلم وسيتم صارت فتنة فانه يصح جميع التصرفات فيها فلا عادت للمالك بعد ذلك لم يعد الاستيلاء لا نأبطنا به بالكية بخلاف المستولدة المروثة إذا بيعت لمالكها الرهن لا نأبطنا الاستيلاء فيها بالنسبة إلى المهرين وقد زال لقمته وهذا هو الظاهر مفتى وقوله وهذا كله الخ في النهاية مثله (قوله) ويصح بيع المروثة الخ) عبارة النهاية يوقى يستثنى من ذلك مسائل يجوز بيعها الأولى المروثة وهما وضعا وأشرعيا حيث كان المستولدة مرسا حال الإيلاد الثانية الجانية وسيدها كذلك الثالثة مستولدة المملوك قال عرش قوله وهما وضعا أي بأن رهنها المالك في حياته وقوله وأشرعيا أي بأن يموت مالم يكو عليه دين فالتركس هو ته بشرع أو قوله وسيدها كذلك أي مرسا حال الإيلاد اهـ (قوله) التور هنها ومنها) عبارة المفتى ويحرم. بطل بيعها ورهنها وهما خبر الدارقطني السابق في الأول والثالث ووثقها لا تعقل المل فيها أو قياسا لثاني عليهما ولأن فيه تسليطا على البيع اهـ (قوله) ولو مروثة الخ) عبارة النهاية يظهر أن الولد الذي يجوز بيعها لمعاقبة رهنه وضعي أو شرعي أو جنابة أو نحوها تمتع هبتها اهـ (قوله) لا نهاتقل الملك) والحاصل أن حكم أم الولد حكم الفتنة إلا فيما يتقل بالملك أو يؤدى إلى انتقاله وانما صرح المصنف برهنها مع فهمه من تحريم بيعها للتبعية على أن تعاطي العقود الفاسدة حرام وإن

أي لأن الكفر مانع (قوله) اما منسوخ الخ) قد يقال شرط النسخ عدم إمكان الجمع وهو هنا ممكن بحمل النهي على التنزيه (قوله) وفيه نظر) كتب عليه مر (قوله) وأم ولد المكاتب كأم) في استثنائه نظر لأن المكاتب لا يصح استيلاء كأم واقعه اعلم وهذا آخر ما وجد على نسخة التحرير أمام الدنيا بلا نزاع وعالم هذا

ولا يرمون ولا يورثون يستمتع بها سيدها مادام حيا فإذا مات فهي حرة صح الدارقطني والبيهقي وقفه على عمر رضي الله عنه وابن القطن رفته وهو المقدم لأن مع رواه زيادة علم وخبر جابر رضي الله عنه كذا نفع سر اربنا أمهات الأولاد والنبي ﷺ صلى الله عليه وسلم لا نرى بذلك بأسا اما منسوخ او منسوب له ﷺ وسلم استدللا واجتهادا تقدم مانسب اليه من النبي المذكور قولوا ونصا ولأن ما كان فيه من خلاف في القصر الأول فقد انقطع وصار بجماعه منه كذا قالوا ههنا كتبنا صحا في محل آخر عدم نقضه لأن المسئلة اجتهادية والأدلة فيها متقاربة تصح كتابتها ونحو بيعها من نفسها واخذته الزركشي صحة بيعها من تمتق عليه كاصلها ورفعها وفيه نظر إذا الأول عقد عتاقة لا يبع بخلاف الثاني ويصح بيع المروثة الجانية وأم ولد المكاتب كأم (ورهنها) لانه يسلط على البيع (ورهنها) ولو مروثة وجانية لأنها تنقل الملك (ولو ولدت من زوج رقيقا أو) من (زنا) أو من شبهة بأن ظن كونها زوجة الأمة كما علم بامر

يتصل به المقصود كائن على الام قال الزركشي والدميري لا تصح الوصية بها ولا وقفها ولا تدبرها
 نهاية قوله بعد الاستيلاء متعلق بقول المصنف ولدت (قول المتن قالوا السيد الخ) سكت عن حكم اولاد
 اولاد المستولدة ولم أر من تعرض لهم والظاهر اخذهم كلامهم ان كانوا من اولادها الا ان الحكم
 حكم اولادها من المذكور فلا ان الولد ينح الام وقا وحرة كأم (فرع) لو قال لأمته أنت حرة بعد
 موتي بعشرين مثلاً فماتت في هذه المدة من الثلث واولادها الحادون يمدون السيد في هذه
 المدة كاولاد المستولدة ليس للوارث ان يتصرف فيهم بما يؤدي الى ازالة الملك ويمتقون من رأس المال كما
 ذكره في باب التدبير اه معنى (قوله وان ماتت امه) هذا احد المواضع التي يؤول فيها حكم المتزوج ويبقى
 حكم التام في كافى نتائج الماشية في الزكاة بخلاف المسكينة إذا ماتت او صجرت نفسها تبطل الكتابة ويكون
 الولد رقيقاً السيد لا يهتم بعتقها فيما بلاد امه او نحوه وولد المستولدة انما يمتق بما يقتضيه به وهو
 موت السيد ولهذا اعتق ام الولد او ابنة له لم يمتق الولد كالعكس بخلاف الكتابة اذا اعتقها يمتق ولها
 واولادها الضيق الهدي المنزور له حكمها بالاولاد الملك عنها وولد الموصى يمتقها كالابن في الوارث
 ومنفعة الموصى له لا تنجم من الاموال الموقرة بالمعارة لا يتعدى حكمها الى الولد لان القدر لا يتخصم وولد
 المهر في الحاد بعد المهر من غير مهور وولد المضمونة غير مضمون وولد المنصوب غير منصوب وولد
 المودعة كالتبر الذي طهرته الریح الى داره وولد الجانية لا يمتق في الجانية وولد المرددين من مملوك وولد العدو
 تصح شهادته على عدو اصله وولد مال القراض يفوز به المالك وولد المستاجر غير مستاجر وولد الموقرة
 لا يتعدى حكم الوقف اليه لان المقصود بالوقف حصول الثمن للمنافع للوقوف عليه قال الزركشي وضابط
 ما يتعدى الى ذلك كل ما لا يقبل الرفع كالتبرعت جارية تصحب عتق ولها وكذا اولاد الاضيعة الهدي اه
 معنى عبارة الهياق والولد الحادث بين ابوين مختلفي الحكم كل اربعة اقسام الاول ما يعتبر بالابوين جميعاً كما
 في الاكل والديعة والمناكحة والوكالة والتضحية به وجزء الصيدوا استحقاق سهم الغنيمة الثاني ما يعتبر
 بالاب خاصاً وذلك في سبعة اشياء بالنسب وتوابعها الحرة اذا كان من امته او من امته غير بحريتها او ظن
 زوجته الحرة او امته او من امه فرعه الكفار والاولاد لا يكون على الولد بما الى الاب وقد رجع في موهب
 المثلر سهم ذوى القربى والثالث ما يعتبر بالام خاصة وهو شيان الحرة اذا كان ابوه رقيقاً والرقى اذا كان
 ابوه حراً او امر فقرة الا في صور ولد امته من غير بحريتها ومن ظننا زوجته الحرة او امته وولد امه فرعه
 وحل حرية من مسلم وقد سبق والرابع ما يعتبر باحدهما غير معين وهو ضربان احدهما ما يعتبر
 باشرفهما كافي الاسلام الحرة يتبع من له كتاب او اعظمها كافي ضيان الصيد والدية والغرة والضرب
 الثاني ما يعتبر باخسهما وذلك في النجاسة والمناكحة والديعة والاطعمة والاضحية والعقيقة واستحقاق سهم
 الغنيمة وولد المذرة والمعلق عتقها بصفة لا يقيمها والعنق الا اذا كانت حرة لا به عند العتق او وجود الصفة
 وولد الكتابة الحاد بعد الكتابة بقيمتها وقا عتقاً بالكتابة ولا شيء عليه وولد الاضيعة الهدي الواجبين
 بالتعيين لكل جمعة كأم في الكتاب فيما لا صلح جرى جماعه على انه اضيعة هدى فليس لها كل شيء منه
 بل يجب التصديق بجميعه وولد المبيعة بقيمتها بما به جزمه من الثمن وولد المهرثة والجانية والمؤجرة والمعارة
 والموصى بها او بمنفعتها قد حلت في الصور بين بين الوصية وموت الموصى سواء ولدته قبل الموت او بعده
 وولد الموقرة وولد مال القراض والموصى بمعدمتها والموهوبة اذا ولدت قبل القبض لا يقيمها اما اذا كانت
 الموصى بها او بمنفعتها حلاً بعد الوصية فانه وصية او حلت به بعد موت الموصى او ولدته الموهوبة به بعد

بعد الاستيلاء (قالوا السيد
 يمتق) وان ماتت امه
 (بعوته) ويمتنع نحو يمه
 (كهى) لان الولد يلبس
 امه رقا وحرة وكذا
 في سببها اللازم نعم لو غر
 بحريتها

المصر بلاد قاع شيخ مشايخ الاسلام شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي طبيب اقدار ومجمل الجنة
 مشوا بجاه سيدنا محمد خير انبياء وتعلمنا به وبلغه في الدنيا والاخرة آمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه اجمعين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

قيمة وخروج بروج وزنا
ولدها من السيد فهو حر
وان غلبا زوجة الاموس
ان ادخال الكاف على
الصغير فيه نوع شذوذه
اشار الاختصار (او اولاده)
قبل الاستيلاء من زوج او
زنا لا يعتقون بموت السيد
وله يهيمهم) لحدوثهم قبل سبب
الحرية اللازم ونظيره مالو
اولد مصر موهنة فيعت
في الدين فهو ولد من زوج
او زنا هم ملكا فلا يمتق
ولدها بموته لحدوثه قبل
سبب الحرية اللازم
(فرع) اتق القاضي
فيمن اقر وطه امته فادعت
انها اسقطت منه ما نصير به
ام ولد بانها تصدق ان امكن
ذلك يمينها وحكى ابن
القطنان فيه وجهين رجع
منهما الاذرى تصديقه وان
اعترف بالحل مالم تنص مدة
لا يبقى الحل فيها بمات ولو
ادعى ورثة سيدها مالاله
يدها قبل موته فادعت
تلقاها قبل الموت صدقت
يمينها كاتفه الازرق وكلام
النباية يؤيده اما دعوا
تلقاها بعد الموت فيظن
عدم تصديقها فيه لان يدها
عليه حيث يدعيان لانه
ملك النير وهي حر فو قبل
شهادة الاب على انه باقره
بالاستيلاء وان تضمنت
الشهادة لولد الولد لانها
تامة والمقصود الشهادة
على ولده بالاستيلاء وتسمع
دعواها على السيد الا يلا

التقصي وقد حلت به بهذا المية فانه يتبعها لحصول الملك فيها للقبائل حيث قلنا كانت الموهوبة حاملا به عند
المية فهو موهوب ورجع الاصل في الموهوبة لا يرجع في الذي حلت به بعد المية ولو لدته بعد التقضي ولو لد
المنصوبة والمارة والمقربوعة ببيع فاسد وبسوم والمية قبل التقضي يبعها في الضمان لان وضع اليد
عليه نابع لوضع اليد عليها وعلى الضمان في ولد المارة اذا كان موجودا عند المارية او احادها وتتمكن من
ردده فليرده ولو لم يرد ان التقضي في ولد المارة اذا كان موجودا عند المارية او احادها وتتمكن من
اه قال الرشيدي قوله وجزاه العبد اى ما يجعل جزاه العبد اى اذا كان احادها به يجرى في الجزاء او الاخر
لا يجرى وقوله واستحقاق قسم النعمة اى بالنسبة للرب كواب كان متولدا بين ما يسميه هو ما يرضخ له
وقوله ولو الى الابى اى حيث امكن فلا يردانه قد يكون ولو الى الام قبل حق الاب وقوله وقد اجرية يتأمل
وقوله ولو السيد يمينه عليها بخلاف ما يبدوه فان المراد فيه الولد المتصل وقوله فان كانت الموهوبة بغير التقي
قبضت وانظر ما يتربص على الحكم يكون ولدها موهوبا او تابما هو وقوله وجرى جماعة عنهم الشارح
وكذا المثنى كبره اتفاقا قوله كان ولده (الخ) اى الحادث قبل العلم برقيتها نابة (قوله) فيه نوع شذوذه ولو قال
كاروثة فحكم الولد حكم امه لكان اولي ليشمل من البيع وغيره من الاحكام معنى (قوله) ونظيره (الخ) عبارة
النباية في شرحه قال ولد السيد (الخ) على ما ذكره المصنف اذ لم تنع فان بيعت فزمن وشى او شرعى او فبهاية
هم ملكا المستولده ولو اولادهما قاتها تصير ام ولد على الصحيح واما اولادهما قاده لا يطعن حكمها لانهم
ولدوا قبل الحكم باستيلاءها اما الحادثون بعد ايلادها وقبل بيعها فلا يجوز له يهيمهم وان بيعت امهم
للضرورة لان حق المرتبة الممنوع عليه مثلا لا تملك لهم فيعتقون بموته دون امهم بخلاف الحادثين بعد
البيع لحدوثهم في ملك غيره اما زاد المفق وظاهر التعليل ان الحكم كذلك ولو كانت حاملا به عند الموت
وهو ما في فتاوى القاضي اه (قوله) لحدوثه قبل سبب الحرية (الخ) الاول قل الحكم باستيلاءها كما مر عن
النباية والمعنى (قوله) وحكى ابن القطنان فيه وجهين رجع (الخ) اعتمد النباية بعبارة تفروغ ابن القطنان
لو قالت الامه التي وطها السيد القيت سقطت امرت به ام ولد وانكر السيد القامها ذلك فن المصدق وجهان
قال الاذرى الظاهر ان القول قول السيد لان الاصل منه لاسباب اذ انكر الاسقاط والموقوف مطلقا وفيما
اذا اعترف بالحل احتمالوا الاقرب تصديقه ايضا لان ان تضمن مدة لا يبقى الحل بجمتا اليها ام ولو اتفاقا
انها اسقطت وادعت انه سقط موصور قال بل لاصور وفيه اصلا فالظاهر تصديقه ايضا لان الاصل معه امه
قال عرش قوله الظاهر ان القول قول السيد مستند اه (قوله) وتسمع دعواها (الخ) ولو ادعت المستولدة
ان هذا الولد حدث بعد الاستيلاء او بعد موت السيد مستند اه (قوله) وتسمع دعواها (الخ) ولو ادعت المستولدة
ان هذا الولد حدث بعد الاستيلاء او بعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث ذلك قال بل حدث قبل الاستيلاء
فهو حر صدق يمينه بخلاف ما لو كان في يدها مال وادعت انها كتبه بعد موت السيد وانكر الوارث قاتها
المصدق لان اليد لها ترجح بخلافه في الاول فانها تدعى حرته والحال لا يدخل تحت اليد معنى عبارة النباية ولو
تنازع السيد وورثته والمستولدة في ان ولدها ولدته قبل الاستيلاء او بعده فالقول قول السيد والوارث
وتسمع دعواها ولو كانت حسنة ولو كان لانه ثلاثة او لا دولم تكن فراساله لا لزوجة فقال احدهم ولدى فان
عين الاوسط لم يكن اقراره يقتضى الاستيلاء فالآخران رقيقان وان اقتضاه بان اعترف بايلادها في ملكه
لحقه الا حصر ايضا للقراشرو ان مات قبل التمين عين الوارث فان تضرع فالقائه فان تضرع فالقرعة عمن كان
اقراره لا يقتضى ايلاد او اخر جت القرعة ولو لم يثبت نسبها لا يوجب نصيب ابن وان كان
اقتضاه فالصغير نسب على كل تقدير ويدخل في القرعة ليرق غيره ان خرجت القرعة له فان خرجت لغيره
عق معه اما قال الرشيدي قوله وان مات قبل التمين هذا عاقل قوله فان عين الاوسط وسكت عما دى
عين الاكبر والاصغر فالحكم فيها ما ظاهرا بما ذكره من قوله وعق وحده اى حكم يمتنعه اى عملاق له هذا ابى
اذ هو من صبي العتق كما مر في باقوه ولو لم يثبت نسبها لانه الفرعة لا دخل لها في النسب اه (قوله)

ولوفى المرض (لأن قوله صلى الله عليه وسلم في النهي بالمعنى الأقوله كأيته الى وكذا (قوله لوفى المرض الخ)
عبارة المعنى والنهي بما جعلها أو اعتقها في المرض أم لا أوصى بها من الثلث أم لا بخلاف ما لو أوصى بحصة
الاسلام فإن الوصية بها تحسب من الثلث لأن هذا الاتفاق حصل بالاستمتاع فاشبه اتفاق المالك في القدرات
والشبهات (عامة) لو وطئ مريضا كان أمه لها و أنت بولد واحد عيا استبرأ وحلفا فلا نسب ولا استيلاء
وإن لم يبدعه الله أحوال أحدهما أن لا يمكن كونه من أحدهما بأن ولده تلا أكثر من أربع سنين من وطئه الأول
ولا قل من ستة أشهر من وطئه الثاني أو لا أكثر من أربع سنين من آخرهما وطئا كالو ادعى الاستبراء الحال
الثاني أن يمكن كونه من الأول دون الثاني بأن ولده تلا من أقل مدة الحمل وأكثرها من وطئه الأول ولم يدون
أقل مدة الحمل من وطئه الثاني فيلحق بالاول ويثبت الاستيلاء في نصيبه ولا سراية أن كان مصر أو يرسى أن
كان مورا الحال الثالث أن يمكن من الثاني دون الأول بأن ولده تلا أكثر من أربع سنين من وطئه الأول
ولما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطئه الثاني فيلحق بالثاني ويثبت الاستيلاء في نصيبه ولا سراية أن كان
مصر أو أن كان مورا يرسى الحال الرابع أن يمكن من كل واحد منهما بأن ولده تلا بين ستة أشهر وأربع
سنين من وطئه كل واحد منهما و ادعى أحدهما فمصر على القاضية فإن تعذر أمر بالانساب إذا بلغ
وإن أنت لكل منهما بولد ومورا أو ادعى كل منهما إبلا فإبلا لاخر لها ليرسى إبلاؤه الى
بقيتها فإن حصل اليأس من بيان القليلة عقت بموتها لا اتفاقها على المتق ولا يمتنع بعضها بموت أحدهما
لجواز كونها مستولدة لاخر ونفقتها في الحياة عليها ويوقف الولاء بين نصيبها لعدم المرجع وإن كانا
مصريين ثبت الاستيلاء لكل واحد في قدر نصيبه فإذا مات أحدهما عقت نصيبه وولاءه لمصيبة فإذا ماتا
عقت كلها والولاء لمصبتها بالسرية وإن كان أحدهما مورا فقط ثبت إبلاؤه في نصيبه والتزاع في نصيب
المصر فتنصف نفقتها على المورس ونصفها الآخر بينهما ثم مات المورس أو لعقت نصيبه وولاءه لمصيبة فإذا
مات المورس بعده عقت كلها ووقف ولؤه بين نصيبهما وإن مات المورس أو لم يمتق منها حتى ماتا فإذا مات المورس
بعده عقت كلها وولاء نصفيها لمصبتها ووقف ولألفها الآخر أمالو ادعى كل منهما سبق الآخر وما
موران أو أحدهما مورا فقط ففي الروضة كالمصباح البقوى يتبعان فيهما لهما ثم يتفان عليها فإذا مات
أحدهما في الصورة الأولى لم يمتق نصيبه لاحتمال صدقه عقت نصيب الحي لاقرار هو ووقف ولؤه فإذا مات
عقت كلها ووقف ولألفها وإذا مات المورس في الثانية عقت كلها نصيبه بموته وولاءه لمصيبة ونصيب
المورس باقرار هو ووقف ولؤه وإن مات المورس أو لم يمتق منها حتى ماتا لاحتمال سبق المورس فإذا مات المورس
عقت كلها وولاء نصيبه لمصبتها وولاء نصيب المورس موقوف ولو كانا مصريين فكل واحداهما كل منهما أنه
أولدهما قبل استيلاء الآخر لما وقد تقدم حكمه في العدة واليسار والاعصار يوقف الاحياء ولو هو السيد عن
نفقة أم ولدهما جبر على تخليتها لتكسب وتتفق على نفسها أو على إيجارها ولا يجبر على عتقها وتزوجها كما
لا يرغ ملك اليمن بالعجز عن الاستمتاع فإن عجزت عن الكسب فنفتها في بيت المال كما في النفقات اه
(قوله وإن عجز عنها فيه) أي في مرض موته ولا نظر الى ما فوته من منافعتها التي كان يستحقها الى موته لأن
هذا الاتفاق في مرضه فاشبه ما والله في طمأنينة وشرا به بالقياس على من تزوج امرأة بأكثر من مهر
مثلهما في مرض موته نهاية (قوله الخبر السابق) أي في أول الباب في حديث مارية العتيقة عبارة المعنى
والنهاية لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدها اه (قوله ياربنا لك الحمد) أي باخلاصنا ومرينا بعتق
بك التناء بالجميل ولما كان تمام التاليف من التمتع حمد الله عليه كاحمد على ابتداءه فكأنه قال الحمد لله الذي
أفدني عن إتمامه كما أفدني عن ابتداءه مؤثر الجملة الاسمية لا فادها الدوام المناسب للقام وقدم المسند
المشتعل على اللام ضمير الخطاب ليفيد الاختصاص على سبيل الرجحان ويكون حمده على وجه الاحسان
ويتلذذ بمخاطب الملك المنان (قوله حمدا الخ) مضمر مطلق نوعي ثان الحمد (قوله ياربنا لك الحمد) أي يني بها

إن أرادت إثبات أهمية الولد
لأنسبه (وعنى المستولدة)
ولوفى المرض وإن عجز عنها
فيه أو أوصى بعتقها من
الثلث كما يثبت في شرح
الارشاد مع الله في بيته وبين
ما مر في حجة الاسلام وكذا
أولادها الحادون بعد
الاستيلاء (من رأس المال)
مقدما على الديون والوصايا
الخبر السابق عنه في الله
عليه وسلم وشرف وكرم
ياربنا لك الحمد كما ينبغي
لجلال وجهك وعظيم
سلطانك حمدا يوافق نعمك

ويكافؤ مزيدك جدا كثيرا اطيبا مباركا (٢٠٤) فيه كما عجبوا لاجل رضى الله تعالى عنهم والى الله المآل

وقوم عقوقا (قوله ويكافئ من يدك) همز في آخره أي يساوي ما يزيد من النعم ويقوم بشكره (قوله)
 جدا كثيرا) كظنير الـآتين عطف على جدا أو أي الخاطب مطبق (قوله ربنا) كظنير الـآتي نادى
 ياء مقدرة (قوله ملا السموات الخ) أي بتقدير نجسمه من نور (قوله من فوق بعد) أي بعدهما كالكرسي
 والعرش وغيرهما مما لا يحيط به إلا علم علام الغيوب (قوله أهل السماء الخ) أي بأهل المدح والمظنة
 يحوزون الرفع بتقدير أنت (قوله أحق الخ) مبتدأ خبره قوله لا مانع الخ جملة وكلما لك عدم قرينة بينها
 (قوله ولا ينفع ذا الجداخ) بفتح الجيم أي لا ينفع صاحب الفتي عندك غناه وإنما ينفعه عندك رضاك
 وورحمتك وما قدم من أهال البر بفضلك وكرمك (قوله وأزواجه الخ) عطف على عبدك (قوله كاصليت)
 لم يردو سلت وإن اقتضا أحسن المقابلة اقتضارا على ما ورد (قوله ورضاك) عطف على المضاف أو
 المضاف إليه (قوله وكأيليخ) عطف على قوله كاصليت الخ (قوله وما تائب الخ) عطف على قوله ما يليق
 الخ (قوله وعلينا معهم الخ) عطف على قوله على عبدك ثم الظاهر أن الشارح قصد بنون الجمع نفسه مع
 غير من المؤمنين امتثالاً للحديث إذا دعوتهم فمسمو (قوله بالاخلاص فيه) أي تأليف الشرح من الزيادة
 والسمعة وحسب الشهرة أو المجدد بأن يقصد به نفع العباد من رضا الرب سبحانه وتعالى (قوله دعواهم فيها
 سبحانه اللهم الخ) أي ما تختم كتابه بهذه الآية التي تولدت إذا كان أهل الجنة وما يتختمون به دعواهم من الحمد
 للرب العز وجل أن يجعله الله تعالى من أهل السعادة والجنة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا
 محمد وآله وصحبه وسلم وكان الفراغ بمحمد أوعر توفيقه والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وصحبه
 من تسويد هذه الحواشي الجامعة لمقتضيات ما أخرى الشافعية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للملا محمد شهاب
 الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي في مكة المكرمة زادها الله تشريفا وتكريما ومباة وتعظيما في منتصف
 ربيع الثاني من شهر رنة ألف ومائتين وتسع وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات
 وأزكى التحيات وأرجو من فضل الله أن يجعلها في حيز القبول فإنه كريم يعطي خير ما مولى
 والمرجو من اطلاع عليها أن يدعو لتقليل البضاعة بالخير والمباة على كل شر وضير وإن
 يقبل الثمرات ويعفو عن التساهلات والسيئات فإن الإنسان محل للقصور
 والتسليم خصوصا في هذه الاعوام والأزمان وإني والله متعريف
 بقصر الباع وكثرة الزلل ولكن فضل الله وكرمه
 لا يعلل بشيء من العلل ونسأله حسن
 الحسام بجاه سيدنا محمد عليه
 وآله وصحبه الصلاة
 والسلام

وما شئت بأن مني بعد
أهل الشام والجد أحق ما قال
العبود كلنا عبد لا مانع
لما أعليت ولا معطي لما
منعت ولا ينفع ذا الجد منك
الجد وصل اللهم وسلم
وبارك أفضل صلواتك أفضل
سلام وأفضل بركة كل عبدك
ونبيك ورسولك الذي لا يموت
وأزواجه وذريته وعلى آله
وأصحابه وأنصاره وما تابعهم
بإحسان إلى يوم الدين كما
صليت وباركت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم في العالمين
إنك حميد مجيد وكأنيق عظيم
شرفه وكأله رزقك عنه
وما تكب وترضى له عدد
معلوم ما تكب وما داد كلناك
إدا الآتين ودهر الدهارين
كلذا ذكرك وذكره الذاكرون
وكلما غفل عن ذكرك وذكره
الفاطرون علينا معهم برحمتك
يأرحم الرحمن سبحانه
وبك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد لله
وب العالمين أما لك اللهم بحلال
وجهك وبأمر قدرتك
وواسع جودك وكرمك
أن تمنع بهذا الشرع المسلمين
منفعة عامة وأن تمن على
بالإخلاص فيه ليكون
ذخيرة إذا جاءت الطامة
وإن لاتأقني فيه ولا في
غيره من سائر أثارى
بقيص ما جئيت من الذنوب
وعظيم ما اقترفت من
الذنوب إنك أرحم

أكرم الرحمن، أكرم الأكرمين دعواهم فيها سبحانه اللهم، تحمهم فيها -سلام- وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين

❦ خاتمة ❦

ليس بين علماء الاسلام من يجهل مالم الفقه من الافضلية على سواء من العلوم ، إذ هو علم العبادات التي هي الرصلة بين العبد وربّه ، وهو علم الحلال الذي أمر الله تعالى عباده به والحرام الذي نهى عنه وحذرهم منه ، وإن مذهب الامام القرشي محمد بن إدريس الشافعي أشهر المذاهب الاسلامية انتشارا وأكثرها أتباعا لما عرف عن صاحبه رضي الله عنه من قوة العارضة وبراعة الاستنباط مع المحافظة التادرة لكتاب الله تعالى وستة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم إن كتاب « منهاج الطلاب » مع شرحه « تحفة المحتاج » تصنيف الامام البارز والعلامة المحقق « ابن حجر الهيتمي » نزيل مكة المكرمة - من أقدس كتب المذهب وأحفظها بالفروع الفقهية وأجمعها لتوادره ، وقد كان هذا الكتاب بعيد المنال مع شدة الحاجة إليه واشتداد رغبة أهل العلم في الحصول عليه ، وكما تألفت نفوس أهل العلم وحفاة التزود من بحار الشريعة إلى اقتنائه فمر عليهم الحصول عليه ، وقد أشار علينا كثير من أهل العلم بطبعه وإعادة نشره مع حاشيته العظيمتين : أولاها تصنيف العلامة المدقق عاتمة العلماء الشيخ أحمد الشبيري « ابن القاسم العبادي » والثانية تأليف شيخ العلماء ومعدن التحقيق الشيخ عبد الحميد الشرواني ، قمنا بطبع هذه المجموعة التادرة المثال على الوجه الذي يرضى عنه الله تعالى ورسوله وأهل العلم الاسلامي ، في عشرة أجزاء كبار تبلغ قرابة ٥٠٠٠ خمسة آلاف صفحة من القطع الكبير ، راجعين بذلك رضا الله ورسوله ، وقد حاولنا بإرشاده وتفصيحه الأستاذ العالم والرجل الصالح الشيخ محمد علي حسين مالكي المدرس بالحرم المكي ، فمن ثقتي عليه بما هو أهل له وزجره الله أن يجره عنا أحسن الجزاء ويثيبه عن العلم والدين خير الثوبة ، آمين .

المكتبة التجارية الكبرى

رجب القرد سنة ١٣٥٧ هـ

بهارح محمد علي بمصر

سبتمبر سنة ١٩٣٨ م

لصاحبها : الحاج مصطفى محمد



(فهرست الجزء العاشر من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج)
 (العلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى)

صفحة	
٢	(كتاب الايمان)
١٦	فصل في بيان كفارة اليمين
٢٠	فصل في الحلف على السكنى
٢٣	فصل في الحلف على الاكل والشرب
٤٤	فصل في صور مشورة
٦١	فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري
٦٧	(كتاب النذر)
٨٧	فصل في نذر التلذذ والصدقة والملاعة وغيرها
١٠١	(كتاب القضاء)
١٢٠	فصل فيما يقتضى انزال القاضى او مره
١٢٩	فصل في آداب القضاء وغيرها
١٥٠	فصل في التسوية
١٦٣	باب القضاء على الغائب
١٧٩	فصل في غية المحكوم به من مجلس القاضى
١٨٦	فصل في الغائب الذى تسمع البيعة يحكم عليه
١٩٣	باب القسمة
١٢١	(كتاب الشهادات)
٢٤٥	فصل في بيان قدر النصاب في الشهود
٢٦٧	فصل في تحمل الشهادة وادائها وكتابة الصك
٢٧٤	فصل في الشهادة على الشهادة
٢٧٨	فصل في الرجوع عن الشهادة
٢٨٥	(كتاب الدعوى)
٣٠٢	فصل في جواب الدعوى
٣١١	فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف
٣٢٦	فصل في تعارض البيتين
٣٣٧	فصل في اختلاف المتداعين
٣٤٨	فصل في القاتق
٣٥١	(كتاب المتق)
٣٦٦	فصل في المتق بالبعثة

(تاج فهرست الجزء العاشر من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

- ٣٦٩ فصل في الاحتاق في مرض الموت
 ٣٧٥ فصل في الولاء
 ٣٧٨ (كتاب التدبير)
 ٣٨٦ فصل في حكم حل المدبرة والمعلق عضها بصفة
 ٣٩٠ (كتاب الكتابة)
 ٣٩٩ فصل في بيان ما يلزم السيد ويسن له ويحرم عليه
 ٤٠٨ فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب السيد
 ٤١٥ فصل في بيان ما تمارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة
 ٤٢١ (كتاب أمهات الاولاد)

(تمت)



